الشيعة الاثنى عشرية

ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم

أ.د. محمد محمد إبراهيم العسال

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بكلية أصول الدين

جامعة الأزهر

تقديم

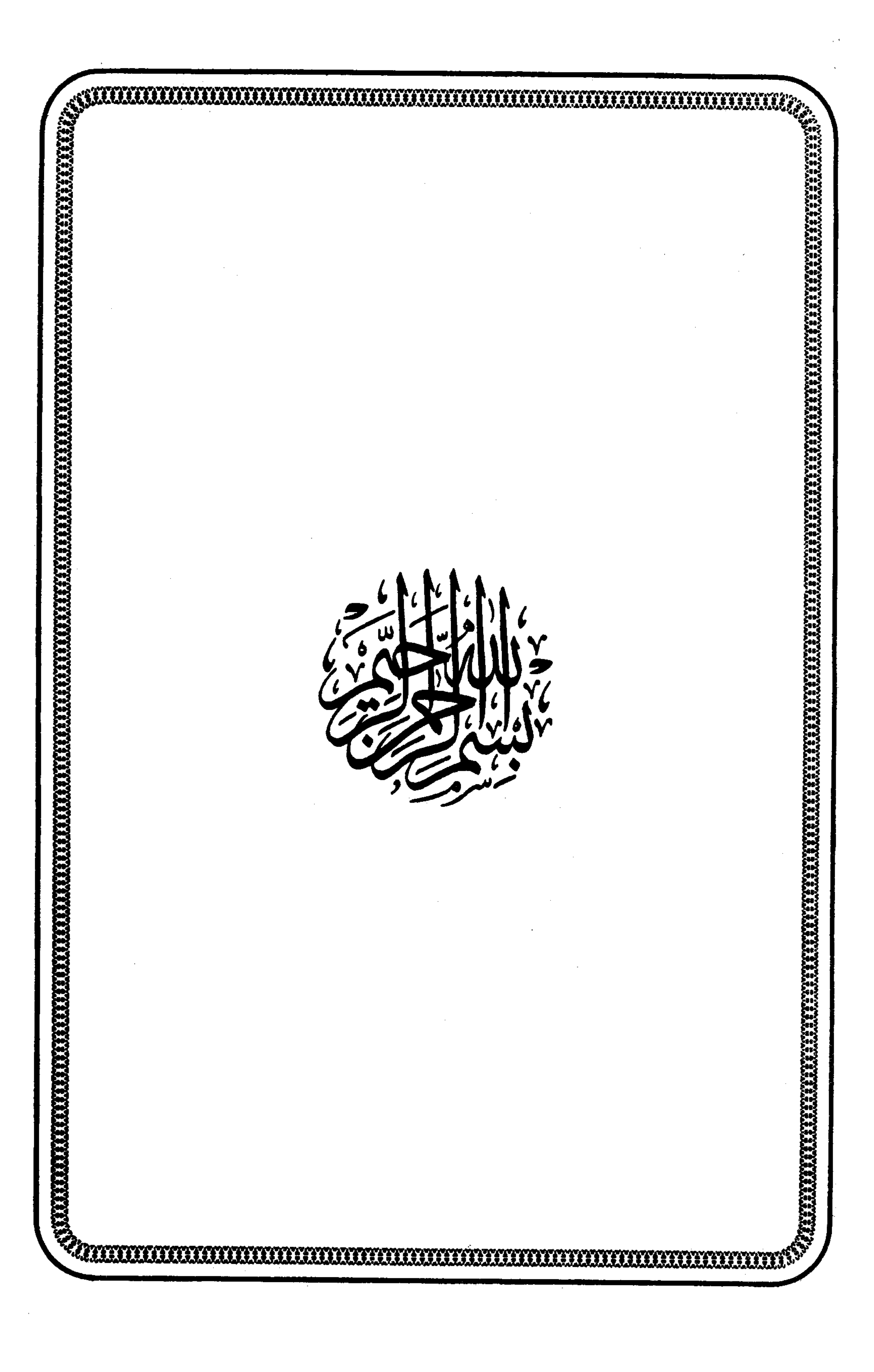
أ.د. أحمد بن سعد حمدان الغامدي

أستاذ العقيدة بقسم الدراسات العليا

بجامعة أم القرى- سابقًا

أ.د. علي أحمد السالوس

النائب الأول لرئيس مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا


بسم الله الرحمن الرحيم

الشيعة الاثنى عشرية

ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على هادي البشرية إلى الصراط المستقيم نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد اطلعت على الرسالة العلمية التي نال بها الأستاذ الدكتور: محمد محمد إبراهيم العسال درجة الدكتوراه في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر بمصر، ثم عمل بكلية أصول الدين بعد ذلك أستاذًا للتفسير وعلوم القرآن، ثم وافته المنية قبل عدة سنوات، فرحمه الله رحمةً واسعة وأجزل له المثوبة على ما بذله من جهد عظيم في هذه الرسالة.

وقد تضمنت هذه الرسالة مقدمة وأربعة أبواب:

أما المقدمة:

فقد تحدث فيها عن نشأة الخلاف في الأمة الإسلامية ومراحله التي مر بها وما نتج عنه من ضعف، وأشار خلال ذلك إلى الفتنة التي تزعمها: «عبد الله بن سبأ» الذي كان يهوديًا وأظهر الإسلام في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ.

ثم سعى في الأمة لإثارة الفتنة وإفساد الدين كما فعل سلفه اليهودي: «بولس» الذي تظاهر بالدخول في النصرانية ثم أفسد على النصارى دينهم، فادعى ابن سبإٍ في عليٍّ ﷺ أنه هو الله وأنكر موته، وزعم أنه الوصي بعد النبي ﷺ، وزعم أنه لم يمت وأنه سيرجع إلى الدنيا... إلى غير ذلك من الأكاذيب التي انطلت على كثير من الجهال وصادفت أهواءً وأحقادًا على الإسلام وانطلقت منها المخططات والمؤامرات لتقسيم الأمة الواحدة.

ثم نبه إلى مسألة هي في غاية الأهمية وهي:

أن الفرق التي نشأت في أول الإسلام كالخوارج والمعتزلة والمرجئة قد اندثرت كفرق ولم يبق إلا بعض عقائدها.

أما الشيعة وخاصةً الإمامية فقد استمرت إلى اليوم، وعلَّل ذلك بأنهم دعموا مذاهبهم بكثرة المؤلفات التي تقوم على التأويل لكتاب اللَّه ﷻ وتأويل ما صح عن نبيه -عليه الصلاة والسلام- وبوضع أحاديث مكذوبة على الرسول -عليه الصلاة والسلام- وآل بيته تُهوِّل من هذه العقائد وتعظم أصحابها وتعدهم بمجرد الانتماء إليها بأعظم الثواب ولو لم يعبدوا اللَّه ﷻ طرفة عين، وتُهدد من لم يؤمن بها ولو عبد اللَّه ﷻ ما دامت السموات والأرض، فكان تعظيم اللَّه ﷻ بدون تلك العقائد لا قيمة له عندهم.

وقد اعتمد الباحث خطة علمية دقيقة في رسالته هذه تتلخص فيما يلي:

١- الاعتماد في بيان عقائد الطائفة على مراجعهم.

٢- عدم إلزامهم بقولٍ لم يجمعوا عليه أو يقول به أكثرهم.

٣- عرض ما لديهم من عقائد على القرآن الكريم وصحيح السنة.

٤- قبول الحق الذي لديهم -إن كان-.

وأنهى المقدمة بذكر خطة بحثه في هذه الرسالة.

وقد عقد الباب الأول لعرض الجانب التاريخي لهذه الطائفة مبينًا فرق الشيعة التي تفرقت بعد كل إمامٍ والأشخاص الذين جعلوهم أئمة من أهل البيت وأهم عقائدهم مع إيراد جملة من المسائل الفقهية عندهم.

وأورد أهم مصادرهم في العقائد والأحكام والتفسير.

وعقد الباب الثاني لبيان زعم الشيعة أن الأئمة هم وحدهم تراجمة القرآن الكريم.

وأورد كلام جملة من المفسرين في مقدمات تفاسيرهم تزعم أن عليًا رضي الله عنه وآل بيته وحدهم العارفون بما في القرآن الكريم.

والمطلع على هذه الروايات التي نسبوها إلى أهل البيت يرى عجبًا. روايات تطفح بالغلو ودعوى إحاطة العلم بعلم الوجود كله منذ أوجده اللَّه ﷻ إلى ما لا نهاية وهذه دعوى لم تصح للأنبياء بل ولا لنبينا محمد عليه السلام.

قال الله ﷻ لنبيه ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾﴾ [الأعراف: ١٨٨].

وقال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [الأنعام: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًۢا ﴿٢٨﴾﴾ [الجن: ٢٦- ٢٨].

هذه الآيات القطعية الدلالة تسد كل باب للدعاوى الكاذبة التي يزعم أصحابها أن أحدًا غير الرسل يشاركون الرسل في علم الغيب، وإذا كانت هذه الآيات بهذه الدلالة لا تدل على أن الغيب من خصائص الخالق فليس هناك دلالة قطعية في كتاب الله ﷻ.

أما الغلو في دعوى علوم لم يعرفها البشر فاستمع إلى أحد النماذج التي أوردها الباحث من تفاسير القوم.

فقد نقل الباحث عن المفسر الكاشاني في تفسيره «الصافي» عن الصادق رحمه الله أنه قال: «في الكافي عن الصادق: ولقد عهدنا إلى آدم من قبل كلمات في محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة من ذريتهم فنسي. . . . . الخبر، وعن الباقر قال: عهد إليه في محمد والأئمة من بعده فترك ولم يكن له عزم فيهم أنهم هكذا، وإنما سموا أولي العزم لأنه عهد إليهم في محمد والأوصياء من بعده والمهدي وسيرته فأجمع عزمهم أن ذلك كائن كذلك، فأخذ الميثاق على أولي العزم أني ربكم ومحمد رسولي وعلي أمير المؤمنين، وأوصياؤه من بعده ولاة أمري وخزان علمي وأن المهدي أنتصر به لديني وأظهر به دولتي وأنتقم به من أعدائي وأعبد به طوعًا وكرهًا، قالوا: أقررنا يا رب وشهدنا، ولم يجحد آدم ولم يقر، فثبت العزيمة لهؤلاء الخمسة في المهدي ولم يكن لآدم عزم على الإقرار به وهو قوله: : ﴿وَلَقَدْ

﴿عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ الآية [طه: ١١٥]» [انظر: (ص١٧٧)].

ونقل عن البحراني في تفسيره «البرهان» أنه عزا إلى عليٍّ رضي الله عنه أنه تحدث عن تفسير «الباء» في «بسم الله الرحمن الرحيم» ليلةً كاملة ثم قال: «**لو زادنا الليل لزدنا**» وهكذا على هذا النمط الذي أرادوا به إيهام الناس بأن الأئمة لديهم علوم فوق إدراك البشر.

فنعم لا نشك في فضل عليٍّ رضي الله عنه وما أوتيه من العلم لكنه بريء من هذه الدعاوى الباطنية.

فإن الحديث عن الحروف لم يرد فيه حرف واحد عن نبينا ﷺ ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم لا عن عليٍّ رضي الله عنه ولا عن غيره، وإنما هي نزعة باطنية أرادت إفقاد الثقة في كتاب الله عز وجل الذي أكد سبحانه أنه أنزله بلفظ عربي مبين، أي: واضح الدلالة.

وقد أورد نماذج من تلك التفاسير التي تنحى بالقرآن إلى التفسير الباطني الذي يفسد معناه ويحيله إلى ألغاز وطلاسم على خلاف حقيقته وما وصفه الله عز وجل به.

قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥].

وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤﴾﴾ [إبراهيم: ٤].

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ﴾ [البقرة: ١٨٣].

فلم يعد القرآن هدى للناس بهذا التفسير الباطني وإنما أصبح (إضلالًا) للناس، نعوذ بالله من الخذلان.

وختم هذا الباب بذكر نماذج مما اشتملت عليه كتب الاثنى عشرية من الروايات التي تزعم أن القرآن تعرض للتحريف والزيادة والنقصان وأن القرآن الذي بين أيدينا اليوم ليس كما أنزله الله عز وجل ولا يكاد يخلو من هذه الفرية كتاب من كتب تفاسيرهم إما تصريحًا وإما تلويحًا.

والله عز وجل يكذبهم فيقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩].

فأي فرية أعظم من اتهام اللَّه ﷻ بعدم الوفاء بوعده نعوذ باللَّه من الزندقة الملبسة بثوب الدين.

ثم عقد الباحث بعد ذلك الباب الثالث وأبان فيه عن تطويع هذه الطائفة القرآن الكريم لعقائدهم الضالة وفي مقدمتها: الإمامة والطعن في خيار الأمة الذين اختارهم اللَّه ﷻ لصحبة نبيه -عليه الصلاة والسلام- وامتدحهم وأثنى عليهم ووعدهم بجنات النعيم في عشرات الآيات الذي قد نصروا هذا الدين بأموالهم وسيوفهم في حياة النبي ﷺ وبعد مماته.

فإن لم يكن هؤلاء الذين نصروا النبي -عليه الصلاة والسلام- ورووا دينَه هم أولياء اللَّه ﷻ فمن هم إذن أولياؤه؟!

هات طائفة غير هؤلاء حفظوا القرآن ورووا السن وفتحوا الأرض!

إن طعن الاثنى عشرية فيهم يترتب عليه مفاسد عظيمة من أهمها:

أن اللَّه ﷻ لم ينصر نبيه ﷺ وأوكله إلى فئة من البشر تظاهرت بالإسلام وهي تنوي به الشر، وأحاطت بالنبي ﷺ من بداية بعثته إلى أن مات.

٢- أن اللَّه ﷻ قد علم منهم ذلك ولم يكشفهم لنبيه -صلوات اللَّه وسلامه عليه- وهذا فيه تغرير من اللَّه ﷻ -أستغفر اللَّه العظيم- به عليه السلام.

٣- أن النبي ﷺ إن كان علم بذلك وأبقاهم حوله يخرج معهم ويدخل معهم ويغزو معهم ويصلي بهم الصلوات الخمس ويزوجهم من بناته ويتزوج من بناتهم ويستشيرهم ويثني عليهم ويفعل ذلك كله والناس يشاهدون ذلك منه فيعتقدون فضلهم وخيرتهم وهو يعلم أنهم على خلاف ذلك لا شك أن هذا طعن فيه عليه السلام.

وإن كان لا يعلم بهم فذلك كذلك طعن فيه -صلوات اللَّه وسلامه عليه-.

٤- ثم إن الدين الذي نقلوه من قرآن وسنة لا يوثق به لأنهم إن لم يكونوا مؤمنين فكيف يوثق بهم؟

٥- ثم إن الأرض التي فتحوها ليست دار إسلام فإن جميع البلدان الإسلامية اليوم بما فيها البلدان التي يقطنها الشيعة لم يفتحها إلا أصحاب النبي ﷺ أو من

أسلم على أيديهم أو على الدين الذي رووه من كتاب وسنة.

٦- ثم إننا لا نستطيع أن نؤكد إسلام أحد منهم لأننا إنما عرفنا إسلامهم من خلال شهادتهم لبعضهم فإذا طعنا فيهم لم نستطع أن نثبت إسلام أحد من الصحابة لا أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا عليّ ﷺ ولا غيرهم وهذا يجعلنا نفقد الثقة فيهم جميعًا وهذا مراد الذين وضعوا هذه العقيدة أن نعود إلى الوثنية مرة أخرى لعدم قدرتنا على معرفة الدين الذي أنزله اللّه ﷻ لعدم ثقتنا فيمن روى لنا الدين ولكن اللّه ﷻ خيب ظنهم فالأمة لم تنخدع بهذه الأكاذيب وهي تعرف لهذا الجيل العظيم الذي حطم دول الكفر ورفع راية الدين في أرجاء المعمورة حقهم وتثني عليهم وتعتقد فضلهم ولم ينخدع بهذه الترهات إلا طائفة لا يتجاوز عددها عشرة في المائة من الأمة وظننا أنهم إذا اكتشفوا الحقيقة أنهم سيعودون وسيندمون وما ذلك على اللّه ﷻ بعزيز وقد رأينا كثيرًا من أعلامهم يكتشفون الحقيقة ويعلنونها على الملأ.

٧- إن كان الصحابة قد اجتمعوا بقضهم وقضيضهم على منع عليّ رضي الله عنه الإمامة وهي حق له أمر بها اللّه ﷻ ورسوله عليه السلام وهم يعدون بالآلاف ولم يتعاطف معه رضي الله عنه أحدٌ من بين عشرة آلاف إذن هذا الكره الجماعي لشخصه دلالة على عدم صلاحه -وحاشاه من ذلك-.

٨- ثم لِم يَبقَ عليٌّ رضي الله عنه بينهم يصلي خلفهم ويأكل من غنائمهم ويتزوج من سبيهم ويسمي أولاده بأسمائهم وهم قد اغتصبوا حقه ومنعوه من الإمامة وهي ركن من أركان الدين فلِمَ لم يهاجر باحثًا عن ناصر له لإقامة دين اللّه ﷻ.

إن عليًا رضي الله عنه أول من يتحمل وزر ذلك الخطأ الفادح- على حسب زعمهم- لسكوته عنه وبقائه بينهم.

هذه بعض المفاسد المترتبة على اتهام الصحابة رضي الله عنهم.

ثم ختم الباحث هذا الفصل ببيان فضل الصحابة من خلال القرآن الكريم وخصَّ الخلفاء الراشدين وطلحة والزبير وعائشة بذكر بعض فضائلهم لأنهم قد تعرضوا للأذى أكثر من غيرهم.

ثم تحدث الباحث عن بقية عقائدهم الأخرى وأورد نماذج من أثر عقائدهم على

جملة من فروع الشريعة.

وختم الأبواب بالباب الرابع الذي عرض فيه جملة من التفاسير الاثنى عشرية الغالية.

وختم الرسالة بخاتمة ذكر فيها أهم ما اشتملت من القضايا التي عرضها في رسالته.

وأخيرًا..

فإن الباحث له جلد كبير في قراءة كتب هذه الطائفة واستخراج النماذج الغالية وتحليلها ومناقشتها والرد عليها بأسلوب علمي رصين.

وقد ظهر التزامه بمنهجه الذي أورده أول الرسالة واضحًا جليًّا ولم يعز إليهم قولًا من كتب المخالفين إلا إذا كان مؤكدًا لما لديهم أو مفسرًا له.

ولا أظن أن أحدًا يقرأ هذه الرسالة من أتباع هذه الطائفة إلا ويحدث لديه هزة عنيفة تدفعه لمراجعة عقيدته.

وأخيرًا.. فهناك بعض المسائل العقدية ناقشها الباحث على غير منهج أهل السنة والجماعة ونحن قد نخالفه في ذلك لأننا نعتقد أن منهج السلف هو المذهب الحق ولكن ذلك.

لا ينقص من قيمة الرسالة فقد أجاد فيها وأفاد ونسأل اللَّه ﷻ أن يثيبه على عمله ذلك وأن يرفع درجاته في جنات النعيم وأن يعفو عنا وعنه وإنه سميع مجيب.

وصلى اللَّه وسلم على نبينا محمدٍ وآله وسلم.

كتبه:

أ.د. أحمد بن سعد حمدان الغامدي

أستاذ العقيدة بقسم الدراسات العليا

بجامعة أم القرى- سابقًا

١٤٢٧/١١/١ هـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقديم أ.د. علي أحمد السالوس

الحمد للَّه الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدًا طيبًا طاهرًا مباركًا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعز سلطانه.

والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين المبرئين مما ينسبه لهم رافضة الأمس واليوم؛ أتباع عبد اللَّه بن سبأ، وعلى صحابته الكرام البررة، الذين شهد لهم ربهم ﷻ، وكفى به شهيدًا، وشهد لهم خير البشر محمد صلى اللَّه عليه وآله وسلم، فهم خير الناس بعد الرسول صلى اللَّه عليه وآله وسلم، وأولهم أبو بكر الصديق رضي اللَّه عنه وأرضاه، وبعده عمرُ الفاروق، اللذين شهد لهما الرسول ﷺ كما ثبت بالتواتر عن علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنهم جميعًا وأرضاهم.

أما بعد: فقد قرأت التقديم الذي كتبه أخونا الفاضل الدكتور/ أحمد بن سعد حمدان الغامدي لهذا الكتاب الذي ألفه ونال به درجة الدكتوراه الدكتور/ محمد العسال، يرحمه اللَّه رحمةً واسعة جزاء ما قدمه للمسلمين من خير عظيم في هذه الرسالة المباركة، وعنوانها: «الشيعة الاثنى عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم».

وصاحب التقديم حفظه اللَّه أسهب في تناوله للمقدمة، وثلاثة أبواب بعدها، وهذا قد لا يحتاج إلى المزيد، وقال بعد الباب الثالث: «ختم- أي الباحث- الأبواب بالباب الرابع الذي عرض فيه جملة من التفاسير الغالية» لذا نظرت نظرة سريعة للأبواب، ووقفت وقفة متأنية مع الباب الرابع، وما يتصل به في الأبواب السابقة، مثل الباب الثاني، وأحب أولًا أن أسجل تقديري للسيد الدكتور يرحمه اللَّه لهذا الجهد الكبير الذي بذله في هذه الرسالة، حيث رجع إلى أكثر من عشرين ومائة مرجع، كان موفقًا في اختيارها والاستعارة منها.

كما أسجل تقديري لمنهج المؤلف، وهو المنهج الذي أرتضيه لنفسي عند كتابتي عن الشيعة الاثنى عشرية، حيث لم يعتمد على ما كُتب عنهم، وإنما اعتمد على كتبهم هم أنفسهم، واختار منها ما يعبر عن آرائهم، ويعتمدونه ويثقون به، وما يُجمِعون عليه أو يرجحه جمهورهم.

فلننظر إلى ما جاء في الباب الرابع:

قسم المؤلف -يرحمه اللَّه- كتب التفسير عند الاثنى عشرية إلى تفاسير الغلاة، وتفاسير المعتدلين.

واعتبر كتب الغلو هي ما كان فيها تكفير الصحابة، وتحريف القرآن، والتفسير الباطني، وذكر منها سبعة كتب، أولها: تفسير الحسن العسكري، وقد أحسن المؤلف حيث رجح عدم صحة نسبة التفسير إلى الإمام.

وفي تفاسير المعتدلين ذكر سبعة تفاسير، والاعتدال هنا يعتبر نسبيًّا، وقد ذكر بعض هذه التفاسير في الباب الثاني: الفصل الثالث عندما تحدث عن فرية الشيعة في تحريف القرآن، فذكر منها كتابين ذكرهما هنا، وهما تفسير شبر، وتفسير مجمع البيان للطبرسي، وقال: لم يقع لي تفسير الطوسي، ويبدو أنه يرحمه لم يطلع على كتابي «مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع»، حيث جمعتُ بين تفسير الطوسي وتفسير الطبرسي، فهما متقاربان، وإن كان تفسير الطوسي يفضل تفسير الطبرسي.

وأضاف المؤلف ثمانية كتب أخرى قال أصحابها بالتحريف.

وفي الباب الثاني أيضًا جعل الفصل الأول لبيان كتب الغلاة القائلين بأن أئمتهم هم وحدهم تراجمة القرآن، وذكر هنا ثلاثة تفاسير، ثم تحدث في الفصل الثاني عن التفسير الباطني.

وهكذا نجد المؤلف -يرحمه اللَّه- تحدث عن معظم كتب التفسير عند الاثنى عشرية من القرن الثالث إلى العصر الحديث، وتتبع ما في هذه الكتب تتبعًا دقيقًا عميقًا، بصبر وأناة، حيث استطاع إعطاء صورة واضحة جلية للقارئ عن كتب التفسير عند هذه الفرقة.

وهذه الصورة تتفق مع ما رأيناه في أيامنا من تصرف هؤلاء الشيعة في العراق،

وإعدامهم صدام حسين في يوم النحر والاحتفال بالعيد وفرحته عند المسلمين الذي أثار استياء المسلمين في العالم كله.

أسأل اللَّه تعالى أن يجزي المؤلف -يرحمه اللَّه- خير الجزاء، وأن يجعل هذا العلم الباقي في ميزان حسناته.

وأن يجزي كل من ساعد على نشر هذا البحث القيم.

ولعله يجد موقعه الذي يستحقه عند جمهور المسلمين، واللَّه المستعان، وهو نعم المولى ونعم النصير.

﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ * وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾

كتبه

أ.د. علي أحمد السالوس

النائب الأول لرئيس مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا

الشيعة الاثنى عشرية

ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم

أ.د. محمد محمد إبراهيم العسال

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بكلية أصول الدين

جامعة الأزهر

تقديم

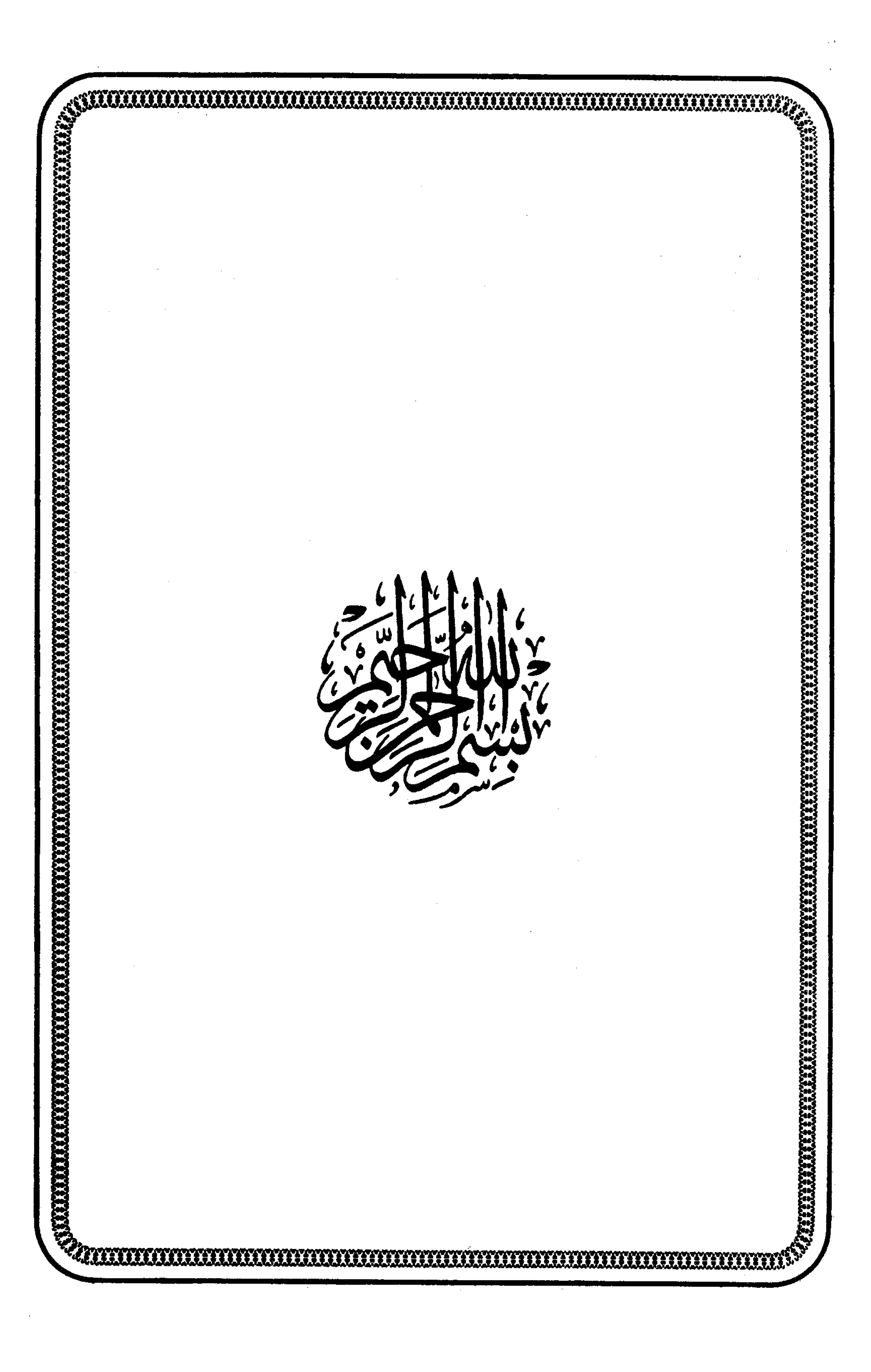
أ.د. أحمد بن سعد حمدان الغامدي

أستاذ العقيدة بقسم الدراسات العليا

بجامعة أم القرى- سابقًا

أ.د.علي أحمد السالوس

النائب الأول لرئيس مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا


بسم الله الرحمن الرحيم

الشيعة الاثني عشرية

ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل الكتاب وهو يتولى الصالحين: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧].

لك الحمد يا رب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

سبحانك أنت القائل في محكم كتابك: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ﴾ [البقرة: ١٤٣].

فأنت القائل: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

ثم الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، الذي شرفه ربه وكرمه، وخاطبه بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦].

وعلى آله وعترته الذين كرمت أرومتهم، وعز شرفهم، وعلى جميع صحبه الذين مدحهم الله ﷻ في التنزيل فقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

أما بعد: فإنه لمن أعظم نعم الله ﷻ على هذه الأمة أن تكفل الله لها بحفظ كتابها الكريم مصداقًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]. فمهما كان بعد ذلك من اختلاف بين طوائف الأمة فإنا لا نضيق به ذرعًا، ما دام الدستور الإلهي مصونًا محفوظًا بحفظ الله ﷻ.

ولقد اتسع كتاب الله لنوع من الاختلاف هو من باب الرحمة بالأمة وعدم

الحرج، ذلك هو الاختلاف في وجهات النظر في الأمور الاجتهادية التى تحتملها النصوص القرآنية، التي جاءت عامة مرنة كضرب من الإعجاز في القرآن ليساير اختلاف الأزمنة والأمكنة، والبيئات والأجيال المختلفة، وهذا النوع أشبه باختلاف الفقهاء في المسائل الفقهية الفرعية، التى لم يورث الاختلاف فيها تفريقًا في الدين، ولم تتعارض مع أصل من أصوله الصريحة.

أما ما كان من الاختلاف الذي يتعارض مع النصوص القرآنية الصريحة، ومع الأصول الثابتة التي جاء القرآن لإرساء بنائها، وترسيخ أصولها في العقيدة، فهذا ما قد ندد القرآن به في أكثر من آية، كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾﴾ [البقرة:١٧٦].

وكما في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: ١٥٩].

أما المختلفون في مسائل الاجتهاد من الفروع الفقهية، من الحلال والحرام، فالناس فيهم على قولين:

أحدهما: قول من يرى تصويب المجتهدين كلهم في فروع الفقه، وفرق الفقه كلها عندهم مصيبون.

وثانيهما: قول من يرى في كل فرع تصويب واحد من المختلفين فيه، وتخطئة الباقين من غير تضليل منه للمخطئ فيه[1].

ومن هذا النوع من الاختلاف ما وقع للصحابة -رضوان اللّه عليهم- بعد وفاة الرسول ﷺ فقد وقع لهم عدة اختلافات لم يترتب على أحدها تجريح أحدهم ولا تفسيقه فضلًا عن الطعن في دينه، وسرعان ما كان يرجع المختلف منهم إلى الحق عندما تتضح دلالته، من غير تعنيف ولا إنكار عليه.

وكان أول خلاف وقع لهم حين اشتد الوجع برسول اللّه ﷺ فقد أخرج البخاري

(١) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص٦ .

بسنده عن ابن عباس قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس، اشتد برسول اللَّه ﷺ وجعه، وقال: «**ائتوني أكتب لكم كتابًا لن تضلوا بعده أبدًا**» فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: ما شأنه، أهجر؟ استفهموه، فذهبوا يردون عليه، فقال: «**دعوني، فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه**» وأوصاهم بثلاث: قال: «**أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم**»، وسكت عن الثالثة، أو قال: فنسيتها[(1)].

ولما أذيع نعي النبي ﷺ، هال الخبر بعض أصحابه حتى غيب عقولهم، فاختلفوا: أمات الرسول ﷺ أم لم يمت؟، حتى قال عمر بن الخطاب- وهو الشديد القوي- من قال إن الرسول ﷺ قد مات ضربته بالسيف، لولا أن تدارك الموقف أبو بكر رضي الله عنه، فوقف وأعلن: أن الرسول ﷺ قد لحق بربه، وأن شأنه في هذا شأن غيره من الناس، وتلا قول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠] ومن نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] فيرضى عمر بقضاء اللَّه ويقول: واللَّه لكأني لم أسمع هذه الآية من قبل[(2)].

وفي رواية البخاري أن عمر قال: واللَّه ما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها فعقرت حتى ما تقلني رجلاي، وحتى أهويت إلى الأرض حين سمعته تلاها، علمت أن النبي ﷺ قد مات[(3)].

واختلف الصحابة في الموضع الذي يدفن فيه الرسول ﷺ: هل يذهبون به إلى مكة حيث بيت اللَّه الحرام، ومقام أبيه إسماعيل عليه السلام؟ أو يذهبون به إلى بيت المقدس، قبلة الأنبياء، ومقام الخليل إبراهيم عليه السلام؟ أو يدفن في البقيع مع أولاده وأصحابه حيث المدينة دار مهاجره، وقد اختارها على سواها من البلدان، وقد قال

---

(١) انظر: صحيح البخاري ج٣ ص٩١ باب مرض النبي ﷺ ووفاته.

(٢) انظر: صحيح البخاري ج٣ ص٩٥ باب مرض النبي ﷺ ووفاته

(٣) انظر: كتاب: دراسات في عصر الخلفاء الراشدين ج١ ص٩ د. عبد الفتاح شحاته.

ﷺ للأنصار: «**بل المحيا محياكم والممات مماتكم**»[1]؟

فحسم أبو بكر هذا الخلاف بقوله: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إن الأنبياء يدفنون حيث يقبضون**»[2] فتجتمع الكلمة على دفن جثمانه الطاهر في حجرة عائشة بجوار مسجده حيث فاضت روحه الطاهرة.

واختلف الصحابة كذلك فيمن يتولى أمر المسلمين بعد النبي ﷺ: أهو رجل من السابقين الأولين من المهاجرين؟ أم هو من الأنصار الذين آووا ونصروا؟

أم هو رجل من أهل بيت النبي الأقربين؟ وقد اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة يريدون سعد بن عبادة زعيم الخزرج، واجتمع المهاجرون على أبي بكر الصديق، واجتمع علي والزبير ومن كان معهما في بيت فاطمة رضي الله عنها.

أما الخلاف بين المهاجرين والأنصار فقد حسمه أبو بكر الصديق بذهابه مع عمر بن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح إلى سقيفة بني ساعدة حيث مجتمع الأنصار، وخطبته فيهم التي قال فيها لسعد بن عبادة بعد أن أثنى على الأنصار فلم يترك شيئًا أنزله اللّه في شأنهم، ولا قاله رسول اللّه ﷺ فيهم إلا قاله- : ولقد علمت يا سعد أن رسول اللّه ﷺ قال وأنت قاعد: «**قريش ولاة هذا الأمر، فبر الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم**» فقال له سعد: صدقت، نحن الوزراء وأنتم الأمراء[3].

فانتهى الخلاف وتمت البيعة لأبي بكر شيخ المهاجرين، وثاني اثنين إذا هما في الغار، وخليفة الرسول على الصلاة، ثم بويع بيعة العامة، ولم يتخلف عنها سوى علي كرم اللّه وجهه، وانحاز له عمه العباس والزبير بن العوام، مجاملة لزوجته السيدة فاطمة رضي الله عنها، لأمر كانت تعتبه على أبي بكر، ثم لما توفيت بعد ستة أشهر من موت أبيها ذهب علي فبايع أبا بكر، وتم الإجماع على خلافة الصديق رضي الله عنه.

---

(١) انظر: صحيح مسلم ج٢ ص٩٦ باب فتح مكة

(٢) انظر: سنن الترمذي بنحوه ج٢ ص٢٤٢ أبواب الجنائز

(٣) انظر: كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد ج٣ ص١٢٩ ذكر بيعة أبي بكر

واختلف الصحابة كذلك في ميراث النبي ﷺ حيث جاءت فاطمة والعباس رضي الله عنهما إلى أبي بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه من (فدك)[1] وخمس (خيبر) فقال لهما أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا نورث، ما تركناه صدقة، إنما يأكل آل محمد من هذا المال**»[2] قال أبو بكر: والله لا أدع أمرًا رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيه إلا صنعته، قال: فهجرته فاطمة فلم تكلمه حتى ماتت[3].

وقيل: إن أبا بكر رضي الله عنه ذهب إليها لإقناعها واسترضائها فرضيت بعد أن تعهد لها أن يصنع فيه ما كان أبوها يصنعه في حياته، وسيأتي في رواية الشيعة الإمامية ما يؤيد ذلك، وهذا هو اللائق بحاله وحالها رضي الله عنهما.

وقد اختلف الصحابة كذلك في إنفاذ بعث أسامة بن زيد، حيث جهز الرسول جيشًا إلى الشام جعل أسامة على رأسه، ولما اشتد الوجع برسول الله ﷺ توقف الجيش، فقال الرسول ﷺ: «**أنفذوا بعث أسامة**»[4].

ومع ذلك اختلفوا بعد موت النبي ﷺ: هل ينفذون بعث أسامة إيذانًا للعرب ولغيرهم بأن موت النبي ﷺ لم يثن من عزائم أصحابه؟

أو يرقبون ما يكون من العرب وقد رمتهم عن قوس واحدة؟. . .

فتدارك أبو بكر الموقف وأصر على إنفاذ بعث أسامة كما أوصى رسول الله ﷺ ثقة من الصديق أن الخير والبركة في اتباع أمر رسول الله ﷺ، وقد كان. . . (فإن العرب قد قالت: لولا أن بهؤلاء قوة وثقة من أنفسهم ما جرءوا على حرب الشام، ولقد كانت سنة حسنة من أبي بكر رضي الله عنه حتى لا يتجاسر أحد على مخالفة أمر

---

(١) فدك بالتحريك قرية بينها وبين المدينة يومان أفاءها الله على رسوله صلحًا معجم البلدان ج٤ص٢٣٨ لياقوت الحموى .

(٢) أخرجه البخاري في عدة مواضع انظر مثلًا ج٢ ص١٨٦ باب فرض الخمس

(٣) أخرجه البخاري في عدة مواضع انظر مثلًا ج٢ ص١٨٦ باب فرض الخمس .

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ج٢ ص١٣٧ سرية أسامة بن زيد.

رسول اللَّه ﷺ ونقض كلامه»[1].

وقد اختلف الصحابة كذلك في حرب مانعي الزكاة والمرتدين عن الإسلام.

أيقاتلونهم كما كان النبي يقاتل المشركين؟ أم يتركونهم مخافة ألا يقووا على قتالهم فتضيع هيبتهم ولقد كان عمر بن الخطاب ممن يروا عدم الحرب، وعارض أبا بكر في ذلك ولكن اللَّه حسم الخلاف بموقف الصديق رضي الله عنه حيث قال[2]: «واللَّه لو منعوني عناقًا كانوا يؤدونها إلى رسول اللَّه ﷺ لقاتلتهم على منعها» ويذعن عمر والمخالفون لأمر القتال، ويكون النصر المبين، وتعود الجزيرة العربية بأسرها إلى حوذة الإسلام.

واختلفوا في مسائل أخرى كثيرة، مثل جمع القرآن، ثم اتفقوا على وجوب جمعه، بعد أن استحر القتل بالقراء في موقعة اليمامة وغيرها، ومثل اختلافهم في ميراث الجد والأخوة والأخوات، وفي العول والكلالة، وغير ذلك من مسائل الفروع.

والملاحظ إجمالًا: أن هذا الاختلاف لم يورث تفرقة، ولا جعله بعضهم سببًا في تضليل بعض ولا تفسيقه، فضلًا عن خروجه من الملة، لأنها مسائل لا تمس العقيدة من قريب ولا بعيد، إذ هي مسائل فرعية لم ترد فيها نصوص صريحة في كتاب اللَّه تعالى، أو أن النصوص في شأنها محتملة لوجوه لا يتعارض أخذها مع نص صريح، وأما الوارد عن الرسول فكذلك، أو لم يبلغ الجميع أمره، والمهم أنهم عندما يذكر لهم النص عن الرسول ﷺ، أو يستبين لهم وجه الدلالة تجدهم أسرع ما يكونون إلى الوئام والاتفاق، على وجه لا نظير له في أمة من الأمم، ومرجع ذلك إلى أمرين أساسيين هما:

الأول: أن الإسلام كان لا يزال غضًا في قلوبهم، لم تعكر صفوه كدورة الفلسفات الأجنبية، التي تورث الخصومات والمجادلات لشهوة الانتصار للرأي

---

(١) انظر: دراسات في عصر الخلفاء الراشدين ج١ ص٣٣.

(٢) انظر: صحيح البخاري ج١ ص٢٤٣ كتاب الزكاة: باب وجوب الزكاة

بصرف النظر عن الحق والصواب، فلقد كان الحق رائدهم، والوصول إلى الصواب هدفهم، وكان شعارهم: «الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل».

الثاني: أنهم كانوا يعلمون أن هذه الخلافات إنما هي خلافات في أمور فرعية للرأي فيها مجال، حيث لا نص صريح يرفع الخلاف ويدفعه، فإذا ذكر نص عن رسول اللَّه ﷺ فلا مجال للرأي والاجتهاد، بل كان الإجماع دون معارضة، مراعين في ذلك احترام النص ووحدة الأمة واجتماع كلمتها.

كما يلاحظ أيضًا من النماذج السابقة أنه كان غرض كل واحد من المختلفين هو إقامة مراسم الدين، وإدامة مناهج الشرع القويم، لا حزبية ولا عصبية.

وهكذا انقضى عصر الخليفتين، وصدر من خلافة ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه، حيث كانت الأمة بأسرها على عقيدة واحدة، وطريق واحد، لم يختلف أحدهم مع الآخر إلا في فهم أوتية في كتاب اللَّه أو سنة رسوله، يعرضه على أخيه، فإن لم يكن عنده ما يدفعه من سنة رسول اللَّه ﷺ، أو فهم في كتاب أو سنة، رجع إلى قول أخيه وتقبله أحسن القبول، إما اقتناعًا بما استدل به أخوه، وإما إبقاء على وحدة الأمة واستمساكًا بالإيلاف الذي امتن اللَّه تعالى به عليهم، مادام هذا الرأي لم يخالف نصًا من كتاب أو سنة صريحة، وهم بذلك يضربون أبرع المثل لفناء الفرد في بناء الجماعة الصالحة.

ثم جاء- بعد ذلك- قوم لم يستضيئوا بنور النبوة، ولم يشرفوا برؤية النبي ﷺ، فاستغلوا- أحيانًا- اختلاف الصحابة في بعض المسائل، واتخذوا من هذا الخلاف سبيلًا يسلكونه إلى تفريق كلمة هذه الأمة، حقدًا وحسدًا لهذا الدين الحنيف خاصة أولئك الذين دخلوا فيه بقصد إفساده وتقويض صرحه، مثل: ابن سبأ، وأضرابه، الذين لم يقنعوا بتأليب الأمة على إمامها العادل عثمان بن عفان حتى ثاروا عليه وقتلوه مظلومًا، رضي الله عنه فكان أول ثلم في الإسلام!!

بل لما بويع علي كرم اللَّه وجهه، جعل ابن سبأ يدعي الوصاية لعلي بالخلافة من رسول اللَّه ﷺ، وأن عليًا فيه جزء إلهي، وأخذ ابن سبأ ينفث سمومه في جسم الأمة،

كما اتخذ أتباعه ومن هم على شاكلته بعض مسائل الاختلاف بين الصحابة تكأة، إما للطعن في بعض الصحابة، وإما جعلوها أساسًا لنحلتهم، وشعارًا لهم بعد ذلك، حتى لقد ظل هذا اختلافا بين الناس إلى اليوم.

ومن هذه الآراء الفاسدة- التى بثها ابن سبأ- تفرعت آراء كثيرة لم تلبث أن أصبحت عقائد لفرق شتى عن غلاة الروافض، كما ستتعرض له بالتفصيل في هذا البحث، وفي خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب- أيضًا- انفصلت شعبة من شيعته عنه وناصبته العداء، وجمعت له الجموع، وأشعلت شواظ الفتنة ضده بعد ما كانت تفديه بالمهج والأرواح، وبعد ما كانت ترى طاعته مغنمًا، وهؤلاء هم: الخوارج الذين أرغموا عليًّا على التحكيم، ثم بعد قبوله إياه كفروه، بحجة أنه حكم الرجال في أمر من أمور اللَّه، وأنه لا حَكَم إلا اللَّه، وهي كلمة حق أريد بها باطل، كما قال علي رضي الله عنه.

وكان ذلك أواخر حرب صفين التى كانت بين شيعة علي بالعراق وبين شيعة معاوية بالشام كما لا يخفى على دارس التاريخ.

وكان لهذه الفرقة آراء في أصول الدين وفروعه خالفت بها جماهير المسلمين، ثم ظهر الجهم بن صفوان الذي أورد على أهل الإسلام شكوكًا أثرت في عقيدة كثير من أهل الإسلام آثارًا قبيحة، وتولد عنها بلاء كبير، فانتشرت أقواله التى تئول إلى التعطيل، وكثر أتباعه ومريدوه(١).

ثم في أوائل القرن الثاني ظهرت المعتزلة بقيادة واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد بأصولها المعروفة، وقويت شوكتهم في عصر الدولة العباسية حيث كانت ميول خلفائها إلى هذه الطائفة، فأوقعوا بمخالفيهم في الرأي، كما حدث في فتنة الإمام الصابر أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وغيره(٢).

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للإمام الأشعري ج١ ص٢١٤ بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٢) مقالات الإسلاميين للأشعري ج١ ص٢٣٥.

وهكذا تفرقت الأمة إلى شيعة وخوارج وجهمية نفاة قدر، ومعتزلة. وتفرقت كل فرقة إلى فرق شتى، كل فرقة تكفر الأخرى ويلعن بعضهم بعضًا، وأصبحوا شيعًا وأحزابًا، وكل حزب بما لديهم فرحون، وتحقق ما أخبر به الرسول ﷺ بقوله: «**لتتبعن سَنَن الذين من قبلكم شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم**»، قلنا: يا رسول الله! آليهود والنصارى؟ قال: «**فمن؟**»[1].

إلا أن أهل الحديث والفقهاء والقراء والمفسرين وأهل العربية، والعلماء والزهاد وعامة الأمة، لزموا جادة الطريق، وتمسكوا بما كان عليه سلف الأمة من صحابة رسول الله ﷺ والتابعين لهم بإحسان، وأمسكوا عن الخوض فيما خاض فيه الناس، وبهذا انطبق على الأمة تمام الانطباق حديث رسول الله ﷺ: «**إن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة**» قيل من هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[2].

وأيًا ما كان الأمر، فإن هذه الفرق أخذت تحارب بعضها بعضًا، ويفنى بعضها بعضًا، وتوقفت حينئذ حركة المد الإسلامي التى كانت قد بهرت العالم في مبدئها، من جراء ما وقع بين الأمة من تنازع وانشقاق، وبعد أن كانوا يدًا واحدة على من سواهم أصبح- بكل أسى وأسف- بأسهم بينهم، وأمست الأمة التى دوخت كسرى وقيصر، وبددت شمل القوتين الأعظم في ذاك الأوان يفت بعضهم في عضد بعض، فوهنت قوتها، وشغلتها الخلافات الداخلية- الناجمة عن اختلاف الأهواء- عن رسالة الأمة من إعلاء كلمة الله ونشر دينه لأمم الأرض قاطبة.

وفي هذا يقول الرسول ﷺ: «**سألت الله ثلاثًا فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة، سألته أن لا يهلك أمتي بسنة عامة فأعطانيها، وسألته أن لا يسلط عليهم عدوًا من غيرهم فأعطانيها، وسألته أن لا يذيق بعضهم بأس بعض فمنعنيها**»[3].

---

(١) انظر: صحيح مسلم ج٢ ص٤٦٢ كتاب العلم. باب اتباع سنن اليهود والنصارى.
(٢) انظر: سنن الترمذي ج٤ ص٣٥ أبواب الإيمان: باب افتراق هذه الأمة.
(٣) أخرجه الترمذي ج٣ ص ٣١٩: أبواب الفتن: باب سؤال النبي ثلاثًا في أمته.

إذًا فالأمة محفوظة من عذاب يجتثها من أصلها، ومن عدو يستأصل شأفتها، أما ما عدا ذلك فلا إذ مفهوم الأولتين: أنه لا مانع من عذاب لا يعم، ولا من عدو لا يستأصلهم، ومنطوق الثالثة صريح في وقوع التنازع، والتخاصم فيما بينهم ولهذا تفرقت الأمة بعد أن تجمعت، وتمزقت بعد أن توحدت، وأصبحت دولًا لأمم متباينة متناحرة، كأنها دول لأمم من ملل شتى، فأصبحوا طعمة للمستعمرين، وألعوبة للغزاة الغادرين، للمغول تارة، وللصليبيين أخرى ثم الاستعمار الحديث الذي جثم على صدر الأمة ردحا من الزمن أفسد فيه من أخلاق الأمة ما أفسد، وبث من سمومه الفكرية ما أصبح به أبناء البيت الواحد ذوي نزعات مختلفة وأهواء متباينة، ولكل وجهة هو موليها، حتى بعد أن انحسر الاستعمار العسكري بقي الاستعمار الفكري يطالعنا بين الفينة والفينة بنوع جديد من الإلحاد، قصد به الفرقة بين أبناء الأمة لمحو ما تبقى لها من رسم دينها، وآثار مجدها، مستغلًا في ذلك زخارف نهضته، وبهارج حضارته، مدعيًا أنه ما رقى إلى ذلك إلا بعد أن تخلص من قيود الدين، وقد انطلى هذا الباطل على الأغرار من أبناء أمتنا، وأصبحت نظرتهم إلى الدين نظرة استخفاف وأنه علامة للضعف والتقهقر، ونسوا أن حضارة المسلمين التى كانت سببًا مباشرًا في حضارة أمم الاستعمار اليوم إنما قامت أساسًا على الدين الإسلامي، ولولاها لما تمتع الناس بشمس حضارة اليوم.

وساعد الاستعمار على ذلك تفرق الأمة إلى نحل شتى ومذاهب متباينة كما ذكرنا، ففطن لذلك لفيف من علماء الأمة الغيورين فهبوا لإصلاح شأنها بدعوة التقريب بين المذاهب الإسلامية، وقامت الدعوات هنا وهناك، وظهرت المقالات في الصحف والمجلات، والندوات والمحاضرات، وألفت الكتب العديدة تدعو إلى أمل المسلمين من قرون متباعدة، لكي تنفض الأمة عن وجهها غبار العار الذي لحقها بسبب الفرقة والخصام، فهل يا ترى سيسمع قول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ۝٩٢﴾ [الأنبياء: ٩٢]، نرجو ونأمل ذلك مخلصين!! لكن يظهر أن هذا الأمل سيتبخر، وسيكون مصيره مصير دعوة السيف من قبل في لم شعث الأمة، إذا سرعان ما تبين أن كل فريق يريد نصرة مذهبه بصرف النظر عن كونه محقًا، أو أن الحق مع غيره، وحسب كل منهم أن الفرصة قد حانت لترويج

معتقداته، كما يظهر هذا الإحساس جليًا في مؤلفات الشيعة الإمامية الاثنى عشرية بالذات، والظاهر أن الخلاف في المعتقدات أعمق من أن تمحوه دعوة، فقد اتسع الخرق على الراقع، كما في الأمثال!!

أيًا ما كان من أمر، فلقد لفت نظري دعوة التقريب بين المذاهب الإسلامية إلى عدة ملاحظات كانت سببًا مباشرًا لاختيار موضوع رسالتي لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في التفسير وعلوم القرآن الكريم.

وهذه الملاحظات هي:

١- انقراض أغلب الفرق الإسلامية الكبرى حيث أصبحت أثرًا بعد عين، مثل: المعتزلة والخوارج والمرجئة وما تفرع عن هذه من فرق، حيث لم يبق لهم ذكر إلا في الكتب[١].

٢- بقاء الشيعة، وبخاصة الإمامية الاثنى عشرية منهم إلى اليوم، مع كثرة الاثنى عشرية كثرةً تلفت النظر، إذ هم يبلغون عشرات الملايين، أو هم الذين يشكلون العدد بعد أهل السنة والجماعة، حيث يكونون سكان إيران كلها، ونصف سكان العراق[٢] تقريبًا، وبعض بلاد الشام، وبعض بلاد المشرق مع أنهم كانوا قلة لا تكاد تذكر، وقد كانت الزيدية أكثر منهم عددًا، فأصبحوا اليوم قلة في اليمن، وهم أقرب اعتدالًا منهم، وما أثر عن الزيدية من خلاف يوجب الطعن في الدين مع أهل السنة والجماعة، بخلاف الاثنى عشرية، فهل يا ترى كثرة عدد هذه الفرقة دليل على صحة معتقداتها؟

أو أن كثرة العدد ترجع إلى أسباب أخرى وليست العبرة بالعدد؟

٣- كثرة مؤلفات هذه الطائفة حول عقيدتهم ومحاولة ترويجها من خلال كتبهم بشكل يلفت النظر ويلتبس على كثيرين ممن لا معرفة لهم بأصول الأحكام وما تحتمله نصوص

---

(١) أما المعتزلة فقد بقي فكرها وإن فنت كطائفة، وأما الخوارج فبقي من طوائفها الإباضية، وأما المرجئة فهو داء يسري في الأمة، وهناك من ينظر ولا أصل له فلينتبه.

(٢) أما إيران ففيها كثير من أهل السنة لكنهم مقموعون مقهورون، وأما العراق فلا يبلغون نصفها وإنما هي دعوة عريضة يروجون لها.

القرآن والسنة الصحيحة مع ما يوردونه من أحاديث وردت عن طريقهم خاصة تظهر عليها سمة الوضع واضحة تدعو إلى بدعتهم، وتروج لما اختاروه لأنفسهم من نحلتهم.

في حين أن أهل السنة والجماعة قل من تنبه منهم لذلك، حيث أنهم - كعادتهم - يكرهون التعصب ويمقتون ما من شأنه أن يوسع هوة الخلاف بين المسلمين.

٤- كثرة إنتاج الاثنى عشرية في تفسير القرآن كثرة تلفت النظر وتفوق نسبة عددهم بالنسبة لغيرهم من الفرق، مع ما حوت هذه التفاسير من ميول بالنص القرآني إلى أصول مذهبهم حتى ليخيل للمرء أن المراد من النص هو ما ذكروه، في حين أن المراد غيره، ولقد تأثرت جميع تفاسيرهم بمعتقداتهم تأثرًا واضحًا، غير أنها تتنوع غلوًّا واعتدالًا حسب تعصب مؤلفها أو اعتداله.

وهذا إنما يعطي صورة للإسلام يحسبها صحيحة من لا دراية له باختلاف فرق المسلمين، وسيتضح انحراف هذه التفاسير عن الخط الإسلامي خلال هذه الرسالة إن شاء اللَّه تعالى.

٥- تطلع الشيعة الإمامية عمومًا إلى مصر بالذات من بين سائر بلاد الإسلام ولعل ذلك راجع إلى أمور.

أ- نظرًا لما كانت عليه مصر من تشيع في عهد الدولة الفاطمية حيث كانت شيعية باطنية إسماعيلية مغالبة - أعني حكامها في ذلك العصر -.

ب- نظرًا لوجود الأزهر الشريف حصن العلم والأمين على نشر الدعوة على منهج أهل السنة والجماعة والحفيظ على تراث سلفنا الصالح وحامي حمى الإسلام.

جـ- كثرة عدد العرب المسلمين في مصر أكثر من أي بلد عربي آخر وللعرب ثقلهم في تزعم الدعوات الإسلامية عن غيرهم.

د- كثرة مشاهد أهل البيت بمصر أكثر من غيرها من البلدان الإسلامية، وذلك من آثار الدولة الفاطمية حيث تركت بصماتها واضحة في هذه المشاهد، يضاف إلى ذلك ما امتازت به مصر من عاطفة دينية جياشة، خصوصًا فيما يتعلق بآل البيت الكرام.

لذا كان اهتمام الشيعة عمومًا بمصر واتجاهاتهم دائمًا إليها، حيث نجد مثلًا:

أغا خان يوصي بأن يدفن فيها، وقد كان، ويهدي رئيس طائفة البهرة بالهند مقصورات إلى مشاهد أهل البيت بها، ونجد كذلك الاثنى عشرية بالذات قد ملئوا مكتباتها بمؤلفاتهم وأنشئوا بها دار التقريب بين المذاهب، كما أنهم يهاجمون بعنف كل من ذكر عهد الدولة الفاطمية في مصر بسوء، مع أنهم يختلفون مع الفاطميين في المذاهب كما أنهم يهاجمون بضراوة كل من نبه على شيء من أغاليطهم، أو حتى تعرض لمؤلفاتهم بالنقد والفحص والدراسة، وكأنهم لا هَمَّ لهم إلا مصر وعلماءها، إذ يرون فيها تربة صالحة لنشر معتقداتهم ومبادئهم، ويفهم من هذا أنه لا هم لهم إلا نشر مذهبهم والترويج لأفكارهم فحسب.

لهذه الملاحظات مجتمعة كانت رغبتي في دراسة هذه الفرقة ومعرفة موقفهم من تفسير القرآن الكريم وجعل ذلك في رسالة علمية عنوانها:

«الشيعة الإمامية الاثنى عشرية ومنهجهم في التفسير».

التى أرجو اللَّه مخلصًا أن يجنبى الزلل فيها وأن يعصمني من الخطأ إنه نعم المجيب، وقد التزمت منهجًا في البحث يتلخص في الآتى:

١- أن لا أنسب إليهم إلا الثابت عندهم من نفس مصادرهم المعتمدة، وأن لا أعتمد في ذلك على ما ينسب إليهم من غيرهم ولا يوجد عندهم.

٢- لا ألزمهم برأي أو قول إلا إذا كان مجمعًا عليه عندهم، أو كان رأي جمهورهم أو قول أهل الرأي والاعتبار فيهم.

٣- مناقشة أفكارهم على ضوء من كتاب اللَّه تعالى وما صح من حديث رسوله ﷺ مع بيان قربهم أو بعدهم عن الحق، في حيدة تامة عن الخلافات الطائفية، طلبًا للحق ورغبة في الوصول إلى الصواب.

٤- إذا اتفق ما رواه الإمامية مع ما صح من رواية أهل السنة والجماعة كان لا مناص من قبوله، إذا لا يسع منصفًا رده بصرف النظر عن سنده، فإن اختلف المروي: فإما أن يتعارض ما رووه مع الكتاب والسنة الصحيحة ويؤدي الأخذ به إلى الطعن في

الدين، فهذا بلا ريب مردود مقطوع بكذبه بلا روية، وإما أن لا يتعارض مع الكتاب والسنة الصحيحة الصريحة ولم يكن عندهم أيضًا ما يعارضه فإني أقبله ولا أرده، إذ ليس عندي ما أرده به، ولا رد بمجرد الشك بحجة الطعن في الأسانيد بل لابد من اليقين أو الظن الغالب، ولا مجال لأحدهما فلا يسعني إلا القبول وإن جاءت الروايات عنهم متخالفة وكان في بعضها ما يوافق رواية أهل السنة أخذت به أيضًا إذ هو شبه مجمع عليه من الأمة.

وإن لم تتفق مع الروايات عند أهل السنة ولم تتعارض مع الكتاب والسنة أو أصل من أصول الدين فإني أقبله ولا أرده إذ يمكن حمله على الاجتهاد المطلوب في الدين، خاصة على رأي من يرى تصويب المختلفين في الاجتهاد، وليس عندي رواية أو حجة أو دليل ينقض أو يؤيد إحدى الروايتين المتخالفتين ما دامت إحداهما لم تتعارض مع الكتاب- والسنة أو الأصول وقضايا العقول.

وقد وضعت هذا الميزان نظرًا لأن رجال أسانيدهم غير رجال الرواية عند أهل السنة والجماعة ولهم في تجريحهم وتعديلهم قوانين تختلف عن قوانين أهل السنة والجماعة، فمدار التوثيق عندهم يدور على كون الراوي إماميًا، بصرف النظر عن عدالته، بينما يرى أهل السنة أن العدالة هي الدعامة الأولى في قبول الخبر من الراوي، هذا فضلًا عن رجال أغلبهم مجاهيل لا يعرفهم أهل السنة إلا النادر القليل ممن ذكرت لهم تراجم في كتب الرجال عند أهل السنة وكلهم ساقطوا الرواية، أصحاب بدع تصل أحيانًا إلى حد المروق عن الملة مثل هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، والميثمي، والنعمان محمد بن علي شيطان الطاق، وجابر الجعفي، وزرارة بن أعين، والكلبي، وغيرهم ممن لا يخفى حالهم على من طالع كتب الرجال أو كتب الفرق عند أهل السنة، بينما نجد هؤلاء المذكورين من أوثق الموثقين عند الاثنى عشرية وعليهم مدار أغلب مروياتهم.

٥- عند مخالفتهم لفرق الأمة فيما لم يرد فيه نص معتبر أرجع إلى اتفاق الأمة قبل ظهور الخلاف فيكون هو الحجة على الجميع، ولا معنى لعدم احتجاج الاثنى عشرية بالإجماع إذ من غير المعقول أن تجمع خير أمة أخرجت للناس على خطأ، وأمة قد ارتضاها رب العباد شهداء على الأمم يوم القيامة فمن غير المعقول أن

يرفض أبناؤها الاحتجاج بما اتفقت عليه كلمتها قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

٦- عند الاتفاق على النص والاختلاف على تأويله وبيان المراد منه يكون الرجوع فيه إلى فهم الصحابة وتأويلهم له، إذ هم أدرى من غيرهم بالمراد من النصوص لأنهم سمعوها مشافهة من الرسول ﷺ وشاهدوا التنزيل وعاصروا ملابساته ووقفوا على أسبابه بل بعضهم كانت أفعاله وأقواله سببًا في النزول، وقد نزل كثير من القرآن جوابًا لأسئلتهم وحلًّا لمشكلاتهم، ولو التبس عليهم معنى أو اشتبه عليهم أمر لسألوا الرسول ﷺ يضاف إلى ذلك أنهم عرب خلص وقد نزل القرآن بلغتهم وهذا مع ما امتازوا به من صفاء القريحة وذكاء متوقد مع وجود البواعث الداعية على فهم المراد من النصوص التى كانوا هم أول من شوفهوا بها، وقد كانوا جميعًا وقافين على حدود ما أنزل اللَّه ﷻ مسارعين إلى الاستجابة لما يوجهه إليهم الرسول ﷺ هذا والصحابة كلهم عدول بتعديل اللَّه لهم وقد تضافرت النصوص من الكتاب والسنة ببيان فضلهم والثناء عليهم فلا يقبل من أحد قدح فيهم، لأنه يناقض صريح الكتاب- والسنة فلا عبرة به ولا بمن رواه كائنًا من كان، فإن صح عنهم اختلاف في تأويل نص فالكل صحيح، ومن أخذ بأحد التأويلين فقد أصاب، ولا يجوز تخطئة المخالف إذ ليس أحدهما أولي بالصواب من الآخر وإن أجمعوا على تأويل نص بمعنى من المعاني وجب الأخذ به ولا يصح العدول عنه.

وإن لم يرد عن الصحابة تأويل كان الأخذ بأقوال التابعين والأئمة المجتهدين، خصوصًا من كان تأويله أولي بموافقة مبادئ الشريعة ومقاصدها.

فإن لم يكن فالمسألة إذًا اجتهادية مما يصح الاختلاف فيها ولا يجوز تخطئة أحد من المجتهدين، مادام اجتهاده في حدود الشريعة بقصد الوصول إلى الصواب، ويلزم كل مجتهد ما أدى إليه اجتهاده، ولا يكون اجتهاده ملزمًا للغير، إذ إني أؤيد رأي من يرى تصويب المجتهدين كلهم[1] في الفروع والمسائل الاجتهادية حيث أن ذلك هو

---

(١) هذا القول مرجوح، والراجح أن المصيب واحد، إلا أن يراد بالإصابة عدم الإثم فصحيح لكن اللفظ لا يساعده.

الموافق لروح الشريعة من باب توسعة اللّه على هذه الأمة كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

هذا وقد قسمت البحث إلى أربعة أبواب تشتمل على فصول ومباحث على النحو التالي:

«الباب الأول»: «الشيعة ونشأتهم وأهم عقائدهم):

وتحته فصول ومباحث:

الفصل الأول: الشيعة ومن يشايعون.

المبحث الأول: تعريف الشيعة.

المبحث الثاني: من هم الذين يشايعهم الشيعة.

الفصل الثاني: نشأة الشيعة وطبقاتهم وأهم فرقهم.

المبحث الأول: نشأة الشيعة.

المبحث الثاني: طبقات الشيعة.

المبحث الثالث: فرق الشيعة والأئمة الاثنى عشر

الفصل الثالث: أهم عقائد الشيعة ومصادرهم

المبحث الأول: أصول الشيعة الاثنى عشرية في العقيدة.

المبحث الثاني: الفروع الفقهية عند الاثنى عشرية.

المبحث الثالث: مصادر الشيعة في العقائد والأحكام.

ثم أهم كتب التفسير إجمالًا عند الاثنى عشرية

«الباب الثاني»: «موقف الشيعة من تفسير القرآن ونظرتهم إليه):

وتحته فصول ومباحث:

الفصل الأول: الشيعة الاثنى عشرية وتفسير القرآن ومرجعهم في ذلك.

المبحث الأول: الأئمة من آل البيت هم تراجمة القرآن وحدهم عند الشيعة.

المبحث الثاني: القرآن وآل البيت في تفاسير الشيعة.

المبحث الثالث: اللغة والبلاغة والمناسبات بين السور والآيات في تفسير الشيعة:

المبحث الرابع: موقف الشيعة من القراءات وأثر ذلك في تفسيرهم.

المبحث الخامس: الإسرائيليات والموضوعات وأثرها في التفسير عند الشيعة.

المبحث السادس: أسباب النزول عند الشيعة وتأثرها بعقائدهم.

المبحث السابع: مبهمات القرآن وتفسيرها عند الشيعة.

الفصل الثاني: التفسير الباطني عند الشيعة وأثره في تلاعبهم بنصوص القرآن الكريم.

الفصل الثالث: فرية الشيعة في تحريف القرآن وأثرها في تفاسيرهم، مع بيان بطلانها.

«الباب الثالث»: «عقائد الشيعة الاثنى عشرية وأثرها في التفسير»:

وتحته فصول ومباحث هي:

الفصل الأول: عقيدة الإمامية والولاية وأثرها في التفسير عند الشيعة.

المبحث الأول: عقيدتهم في وجوب تنصيب الإمام علي وأثر ذلك في تفاسيرهم.

المبحث الثاني: النص على ولاية علي من القرآن في عقيدتهم وأثر ذلك في تفسيرهم.

المبحث الثالث: عقيدتهم في ولاية الاثنى عشر والمهدي المنتظر وأثرها في تفسيرهم.

المبحث الرابع: عصمة الأئمة في عقيدتهم وأثرها في التفسير.

المبحث الخامس: إمامة الأفضل عندهم وتفضيلهم الأئمة على المرسلين وأثر ذلك في تفسيرهم.

المبحث السادس: علم الأئمة في عقيدة الشيعة وأثره في تفاسيرهم.

المبحث السابع: عقيدة الرجعة عندهم وأثرها في تفاسيرهم.

المبحث الثامن: التقية في عقيدة الشيعة وأثرها في التفسير.

الفصل الثاني: عقيدة الشيعة في الصحابة وفي الأمة وأثر ذلك في تفاسيرهم.

المبحث الأول: عقيدتهم في الصحابة وأثرها على تفاسيرهم.

المبحث الثاني: عقيدتهم في أمة محمد ﷺ وأثرها في تفسيرهم.

الفصل الثالث: عقائد انفردوا بها في الإلهيات والنبوات وأثرها في تفسيرهم.

المبحث الأول: ما انفردوا به في الإلهيات وأثره في التفسير.

المبحث الثاني: مبالغة الشيعة في عصمة الأنبياء وهدفهم من ذلك وأثره في التفسير.

الفصل الرابع: تأثر الشيعة بالمعتزلة وأثر ذلك في تفسيرهم:

الأصل الأول: التوحيد وما ترتب عليه وأثره في التفسير.

الأصل الثاني: العدل الإلهي وما يتعلق به وأثر ذلك في تفسيرهم.

الفصل الخامس: الفروع الفقهية وتأثرها بعقائدهم وأثر ذلك في التفسير عندهم.

«الباب الرابع»: «تفاسير الشيعة بين الغلو والاعتدال»:

وتحته نوعان هما:

النوع الأول: تفاسير الغلاة وبيان منهجهم مع ضوابط الغلو في التفسير.

النوع الثاني: تفاسير المعتدلين وبيان منهجهم وبعدهم نسبيًا عن الغلو.

خاتمة البحث:

وتتضمن نتائجه وثمرته مع توجيه الدعوة إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية ومدى إمكانها، ورسم الطريق في بعض النقاط لذلك.

والله ولي التوفيق، ومنه العون والسداد، وعليه التكلان

الباب الأول

الشيعة ونشأتهم وأهم عقائدهم

وفصوله هي:

الفصل الأول: الشيعة ومن يشايعون.

الفصل الثاني: نشأة الشيعة وطبقاتهم وأهم فرقهم.

الفصل الثالث: أهم عقائد الشيعة ومصادرهم





الفصل الأول: الشيعة ومن يشايعون؟

المبحث الأول

تعريف الشيعة

١- يقول الإمام أبو الحسن الأشعري ﷺ في تعريف الشيعة:

«وإنما قيل لهم الشيعة: لأنهم شايعوا عليًّا رضوان اللَّه عليه، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول اللَّه ﷺ»[١]

٢- ويقول الشهرستاني:

«الشيعة هم الذين شايعوا عليًّا ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصية، إما جليًّا وإما خفيًّا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيرهم، أو بتقية من عندهم، وقالوا: ليست الإمام قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم بل هي قضية أصولية وهي ركن الدين لا يجوز للرسل ﷺ إغفاله وإهماله ولا تفويضه إلى العامة وإرساله، ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبًا عن الكبائر والصغائر والقول بالتولي والتبري قولًا وفعلًا وعقدًا، إلا في حال التقية.

ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك، ولهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير وعند كل تعدية وتوقف مقالة ومذهب وخيط»[٢]

٣- ويقول ابن خلدون:

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ج١ص٦٥ .

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ج١ص١٤٦ .

«اعلم أن الشيعة لغة: هم الصحب والأتباع، ويطلق في عرف الفقهاء والمتكلمين من الخلف والسلف على أتباع علي وبنيه ﷺ»[1].

٤- ويقول الشيخ أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي صاحب كتاب فرق الشيعة:

«الشيعة هم فرقة علي بن أبي طالب عليه السلام المسمون بشيعة علي في زمن النبي ﷺ، منهم المقداد بن الأسود الكندى، وسلمان الفارسى، وأبو ذر جندب بن جنادة، وعمار بن ياسر، ومن وافق مودته مودة علي، وهم أول من سمي باسم التشيع في هذه الأمة»[2]

٥- ويقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء:

«إن عددا ليس بالقليل اختصوا في حياة النبي بعلي ولازموه وجعلوه إمامًا كمبلِّغ عن الرسول وشارح ومفسر لتعاليمه وأسراره وأحكامه وصاروا يعرفون بأنهم شيعة علي كعلم خاص بهم، فإن صرف محبة شخص لآخر أو عدم بغضه لا يكفي في كونه شيعة له بل لابد هناك من خصوصية زائدة وهي الاقتداء- والمتابعة له بل ومع الالتزام أيضًا»[3]

٦- ويقول السيد أمير محمد الكاظمي القزويني:

«الشيعة في أصل معناها اللغوي، أتباع الرجل وأنصاره، وقد غلب هذا الاسم على من يتولى عليًا وأهل بيته حتى صار اسمًا خاصًا لهم فالشيعة كما جاء التنصيص عليه في معاجم اللغة وقواميسها: هم الذين تابعوا عليًا عليه السلام وقالوا بإمامته وخلافته نصًا ووصاية من النبي ﷺ واعتقدوا أن الإمامة من بعده في ولديه الحسن والحسين والتسعة من أولاد الحسين، فانقطعوا إليهم في جميع شئون حياتهم الاعتقادية والعملية»[4].

---

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون ص١٧٥ .

(٢) انظر: فرق الشيعة للنوبختي ص١٠ .

(٣) انظر: أصل الشيعة وأصولها للمؤلف ص١١٢ .

(٤) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم .

وفي نظري أن هذه التعريفات لا تنطبق على الشيعة تمام الانطباق، بل فيها تجوز كثير، وإن ميزت هذه الطائفة عن سواها، وذلك لوجهين:

الأول: أنها كلها تجمع على أن الشيعة هم أتباع علي وبنيه، وهذا يلزمه أن يكون علي شيعيًا يرى ما يراه الشيعة، وقد أجمعت الأمة- عدا الشيعة- على أن عليًا رضي الله عنه بريء مما تعتقده الشيعة فيه وفي بنيه، بل إن هذا لازم للشيعة أنفسهم لأنهم فرق كثيرة كل فرقة منها تخالف الأخرى لا سيما في أخص خصائص التشيع وهي الإمامة وكل فرقة تحكم على غيرها بالكفر فلو كان علي يرى ما يراه جميع فرق الشيعة لكانت عقائده متناقضة.

فقولهم في التعريف هم أتباع علي.. إلخ كلام موهم لما ذكرت، وأرى أنه محتاج إلى قيد لابد منه لرفع هذا الإيهام وهو «هم الذين يزعمون أنهم أتباع علي بن أبي طالب» إلخ

ثانيًا: أنها لا تشمل شيعة علي رضي الله عنه المعاصرين له، كما أن بعضها لم يشمل جميع فرق الشيعة بل هو مقصور على فرقة خاصة، وبيان ذلك:

**** أن الشيعة المعاصرين لعلي كرم الله وجهه كانوا ثلاث فرق:**

الفرقة الأولى: ترى إمامة أبي بكر وعمر وعثمان إلى أن غيَّر عثمان السيرة وأحدث الأحداث- بزعمهم- وذلك إلى ست سنوات من خلافته، وهم الجمهور الأعظم من الشيعة في عهد علي رضي الله عنه ومنهم الخوارج الذين كانوا في الأصل شيعة فانشقوا على علي رضي الله عنه بعد قصة التحكيم بصفين، يقول الإمام الشيخ أبو الحسن الأشعري عنهم: «والخوارج بأسرهم يثبتون إمامة أبي بكر وعمر، وينكرون إمامة عثمان -رضوان الله عليه-، في وقت الأحداث التي نقم عليه من أجلها، ويقولون بإمامة علي قبل أن يحكم، وينكرون إمامته لما أجاب إلى التحكيم»[1].

ومن العجيب أن الخوارج ثبتوا على عقيدتهم الأولى في أبي بكر وعمر وعثمان

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ج١ص٢٠٤ .

كما كانوا عليه مع علي رضي الله عنه إلى مدة التحكيم !!

بل لقد ذكر الإمام ابن تيمية رضي الله عنه اتفاق الشيعة في عهد علي مع السلف على تقديم أبي بكر وعمر كما هو الثابت المنقول عن علي نفسه، قال ابن تيمية:

«كان السلف متفقين على تقديم أبي بكر وعمر حتى شيعة علي رضي الله عنه، وروى ابن بطة عن شخيه المعروف بأبي العباس بن مسروق حدثنا محمد بن حميد حدثنا جرير عن سفيان عن عبد اللَّه بن زياد بن جرير قال: قدم أبو إسحاق السبيعى الكوفة قال لنا شمر بن عطية: قوموا إليه فجلسنا إليه، فتحدثوا، فقال أبو إسحاق: خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر وعمر وتقديمهما، وقدمت الآن وهم يقولون ويقولون، ولا واللَّه ما أدري ما يقولون؟

وعن ضمرة عن سعيد بن حسن قال: سمعت ليث بن أبي سليم يقول: أدركت الشيعة الأولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أحدًا، ثم قال ابن تيمية، وكيف لا تقدم الشيعة الأولى أبا بكر وعمر وقد تواتر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر» وقد روي هذا عنه من طرق كثيرة قيل إنها تبلغ ثمانين طريقًا، وقد روى البخاري عنه من حديث الهمدانيين الذين هم أخص الناس بعلي حتى كان يقول:

ولو كنت بوابًا على باب جنة لقلت لهمدان ادخلي بسلام

فقد رواه البخاري[1] من حديث سفيان الثوري- وهو همداني- عن منذر- وهو همداني- عن محمد ابن الحنفية قال قلت لأبي: «يا أبت من خير الناس بعد رسول اللَّه ﷺ؟ فقال: يا بني أو ما تعرف؟ فقلت لا: قال: أبو بكر، فقلت: ثم من؟ قال: عمر»[2].

ثم قال ابن تيمية: وهذا بقوله لابنه وبينه وبينه ليس هو مما يقوله تقية، ويرويه عن

(١) انظر: صحيح البخاري ج٢ ص٢٩١- باب فضل أبي بكر.
(٢) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص٣٦٠.

أبيه خاصة وقاله على المنبر، وعنه أنه كان يقول: لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حدَّ المفتري» اهـ[1].

وهذه النصوص التي ذكرها الإمام ابن تيمية صريحة في أن شيعة علي كانوا على تقديم أبي بكر وعمر وولائهما ومعرفة فضلهما.

الفرقة الثانية: كانت ترى أن الإمام بعد رسول اللَّه ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم علي، ولا يرون لعثمان إمامة ويقدمون عليًّا على عثمان في الفضل، قال ابن تيمية: «ولكن كانت طائفة من شيعة علي تقدمه على عثمان، إلى أن قال وكانت طائفة من الكوفيين يقدمون عليًّا»[2]

وقال أيمن بن خريم:

له في رقاب الناس عهد وبيعة كعهد أبي حفص وعهد أبي بكر

وحكى الجاحظ أنه كان في الصدد الأول لا يسمى شيعيًّا إلا من قدم عليًّا على عثمان ولذلك قيل شيعي وعثماني، فالشيعي من قدم عليًّا على عثمان، والعثماني من قدم عثمان على علي، وكان واصل بن عطاء ينسب إلى التشيع لأنه كان يقدم عليًّا على عثمان».

وهذه الفرقة كانت أقل بكثير من سابقتها.

الفرقة الثالثة: كانت ترى أن إمامة أبي بكر وعمر كانت من الناس على وجه الرأي والمشورة، ويصوبونهم في رأيهم ولا يخطئونهم، إلا أنهم يقولون إن إمامة علي كانت أصوب وأصلح وأنه أفضل منهما، وهذه الفرقة هي أقل الفرق عددا وهي التي كان أمير المؤمنين علي ينكر عليها ذلك كما في الآثار المذكورة التي تقدمت في كلام ابن تيمية.

ومن هذا نعلم أن أكثر الشيعة في عهد علي رضي الله عنه لا يقدمون عليًّا على سائر

(١) المرجع السابق ص٧٥، ٧٦ من المنتقى لابن تيمية.
(٢) انظر: هامش مقالات الإسلاميين لمحيي الدين عبد الحميد ص٦٥.

الصحابة وإنما يفضلونه على عثمان وليس تفضيلهم إياه على عثمان مطلقًا مجمعًا عليه، بل إن أكثرهم يرونه أفضل من عثمان بعد أن غيَّر عثمان السيرة وأحدث الأحداث التي نقموها عليه، وليس من بين الشيعة في عهده من كان يعتقد إمامته بعد الرسول مباشرة بنص جلي أو خفي هذا بصرف النظر عما ادعاه ابن سبأ من وصاية علي كما سيأتي، فابن سبأ ليس من المسلمين، وعليه فشيعة عليّ لم يوجد من بينهم من كان يقول بإمامته بنص جلي أو خفي وإنما كانوا يعتقدون إمامته بالبيعة التي تمت له بعد مقتل عثمان ﷺ.

فقول الأشعري في التعريف وإنما قيل لهم الشيعة لأنهم شايعوا عليًّا رضوان اللَّه عليه ويقدمونه على سائر أصحاب رسول اللَّه ﷺ، غير مسلم لما قد علمت.

وقول الشهرستاني: الشيعة هم (الذين شايعوا عليًّا ﷺ على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصية إما جليًّا وإما خفيًّا.... إلخ فهو أبعد عن الشيعة من السماء في زمن عليّ لما مر أيضًا.

* وأما تعريف ابن خلدون: يطلق في عرف الفقهاء والمتكلمين من الخلف والسلف على أتباع علي وبنيه، فإنه يحتاج إلى قيد لكي يصبح صالحًا وهم يزعمون أنهم أتباع علي وبنيه، وهذا القيد لازم كما تقدم سواء في تعريف ابن خلدون أو في تعريف غيره أما إضافة تفضيل الشيعة لعلي على سائر الصحابة فإنما ينطبق ذلك على متأخري الشيعة بعد زمن علي ﷺ.

* وأما تعريف النوبختي: الشيعة هم فرق علي بن أبي طالب المسمون بشيعة علي فى زمن النبي ﷺ.. إلخ، وقول الشيخ كاشف الغطاء، أن عددًا ليس بالقليل اختصوا في حياة النبي ﷺ بعلي ولزموه وجعلوه إمامًا... إلخ فلا يخفى أنه تعريف مذهبي متأثر بعقيدة الشيعة في علي واعتقاد إمامته في حياة الرسول ﷺ وهذا ما لا يعرفه التاريخ ولا أثر في حديث ولا ذكره كتاب معتبر.

* وأما تعريف القزويني: بأن الشيعة هم الذين تابعوا عليًّا وقالوا بإمامته وخلافته

نصًا ووصاية واعتقدوا أن الإمامة من بعده في ولديه الحسن والحسين والتسعة من أولاد الحسين فانقطعوا إليهم في جميع شئون حياتهم الاعتقادية والعملية، فواضح أنه لا ينطبق إلا على الاثنى عشرية بالذات كأنه حصر التشيع في حظيرة الاثنى عشرية ولا مزيد، غير أنه يحتاج أيضًا إلى كلمة (يزعمون) في أول الكلام حتى ينطبق على الاثنى عشرية أيضًا.

وعليه فالشيعة في اللغة: هم الصحب والأتباع والأنصار[1]

وفي الاصطلاح: هم الذين يزعمون أنهم أتباع علي بن أبي طالب وأنصاره.

فإذا أريد تعريف فرقة معينة منهم يضاف إلى هذا التعريف أخص خصائص هذه الفرقة فالاثنى عشرية مثلًا هم الذين يزعمون أنهم أتباع علي ويعتقدون إمامته بنص جلي وعصمته وكذا أحد عشر من بنيه الحسن ثم الحسين ثم تسعة من بنيه آخرهم محمد بن الحسن العسكري (المهدي المنتظر).



---

(١) انظر: مختار الصحاح.

المبحث الثاني

من هم الذين يشايعهم الشيعة

عرفنا أن الشيعة يزعمون أنهم يشايعون أهل البيت الكرام وهذا مبدأ يبدو أنه محمود في حد ذاته فأهل بيت النبوة أهل لكل خير وكرامة وأولي الناس بأن يقتدى بهم وهذا الأمر عام في كل من تشرف بالانتساب إلى هذا النسل الطاهر حيث لا فرق بين أحد منهم ولا فضل لأحدهم على الآخر إلا بالتقوى وصالح العمل شأنهم في ذلك شأن سائر المسلمين وعليه فمن زعم أنه يواليهم أو يتودد إليهم أو يقفو آثارهم فلا يصح أن يفرق بين أحد منهم إلا إذا ثبت انحراف أحدهم عن جادة الصواب وغالب ظني أنهم أبعد من ذلك، فهل يا ترى موالاة الشيعة لهم في زعمهم من هذا القبيل؟

الواقع أن الشيعة لا تلتزم بهذا بل يختلفون في ولائهم لهم اختلافًا لا حد له:

فالسبائية منهم مثلًا: يعتقدون إمامة علي بن أبي طالب فقط، بل يقولون بألوهيته وأنه لم يمت وهو حي في السحاب وسينزل إلى الأرض وهو المهدي المنتظر.

والمختارية منهم- وهم أتباع المختار الثقفي الكذاب- يوالون محمد ابن الحنفية ويرون إمامته بعد أبيه علي بن أبي طالب، وقد تبرأ منهم محمد بن الحنفية ومن مقالتهم.

والهشامية: يقولون بانتقال الإمامة بعد محمد بن الحنفية إلى ابنه أبي هاشم ثم انقسموا بعد موت أبي هاشم إلى فرق:

١- فرقة قالت بانتقال الإمامة بعده إلى محمد بن علي بن عبد اللّه بن عباس.

٢- وفرقة قالت بانتقالها بعده إلى الحسن بن علي بن محمد بن الحنفية.

٣- وفرقة قالت بانتقالها إلى علي بن محمد بن الحنفية.

٤- وفرقة قالت بانتقالها إلى عبد اللَّه بن عمر بن حرب الكندي.

٥- وفرقة قالت بانتقالها إلى عبد اللَّه بن معاوية بن عبد اللَّه بن جعفر بن أبي طالب.

والبيانية: يقولون بانتقال الإمامة من أبي هاشم إلى بيان بن سمعان.

والرزامية: يقولون بانتقال الإمامة من أبي هاشم إلى علي بن عبد اللَّه بن عباس ثم إلى ابنه محمد ثم إلى ابنه إبراهيم وهو صاحب أبي مسلم الخراساني.

والزيدية: يقولون بانتقال الإمامة من علي بن أبي طالب إلى ابنه الحسن ثم إلى أخيه الحسين[1] إلى ابنه علي زين العابدين ثم إلى ابنه يحيى بن زيد، ثم إلى ابن عمه محمد بن عبد اللَّه بن الحسن بن الحسن السبط- المعروف بالنفس الزكية- ثم إلى أخيه إبراهيم، فزيد قتل بكناسة الكوفة في عهد هشام بن عبد الملك، ويحيى قتل بخراسان ومحمد المسمى بالنفس الزكية قتل بالمدينة، وإبراهيم قتل بالبصرة.

والباقرية: يقولون بانتقال الإمامة من علي إلى الحسن إلى الحسين إلى علي زين العابدين إلى ابنه محمد الباقر وقالوا برجعته وهو المهدي المنتظر عندهم.

والناووسية، والجعفرية: قالوا بانتقال الإمامة بعد الباقر في الترتيب المتقدم إلى ابنه جعفر الصادق وهو حي ولن يموت حتى يظهر وهو المهدي.

والأفطحية: يقولون بانتقالها من الصادق إلى ابنه عبد اللَّه الأفطح لأنه أسن ولده.

والشمطية: قالوا بانتقال الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه محمد وهو القائم المنتظر.

والإسماعيلية: قالوا بانتقالها من الصادق إلى ابنه إسماعيل مع أنه مات في حياة أبيه.

---

(١) انظر: في ذلك كله الملل والنحل للشهرستاني ج١ من ص١٤٧ إلى ص١٧٤ .

والموسوية، والمفضلية: قالوا بل انتقلت إلى ابنه موسى الكاظم وهو القائم عندهم.

والاثنى عشرية: قالوا بانتقالها من موسى الكاظم إلى ابنه على إلى ابنه محمد بن علي إلى ابنه علي بن محمد إلى ابنه الحسن بن علي العسكري، واختلفوا على إحدى عشرة فرقة فمنهم من يقول بإمامة أخيه جعفر بعده ومنهم من يقول بل جعفر هو الإمام دون الحسن، ومنهم من يقول إنها انتقلت إلى محمد بن الحسن العسكري الذي ولد قبل وفاة أبيه بأربع سنين ثم دخل سردابًا في دار أبيه بمدينة سامراء بالعراق ولا يزال حيًّا إلى الأن وهو المهدي المنتظر الذي سيخرج فيملأ الأرض عدلًا، بعد أن ملئت ظلمًا وجورًا، وهم على انتظاره إلى اليوم وكان دخوله السرداب سنة ٢٦٠هـ، ومنهم من يقول بل ولد بعد وفاة أبيه من جارية تسمى صقيل، أو نرجس، وبعضهم يقول إن الحسن العسكري مات ولم ينجب إذ لو أنجب لما أمكن مكابرة العيان، وهذا هو الصواب كما سنتعرض له بالتفصيل حيث تؤيده الحقائق التاريخية الثابتة كما سيأتي بإذن اللَّه تعالى.

إلا أن فرق الاثنى عشرية المتكاثرة هذه لم يبق منها الآن غير الفرقة التي تقول بأن الإمام الثاني عشر هو محمد بن الحسن العسكري الذي ولد في حياة أبيه على النحو المتقدم وهؤلاء هم غالبية شيعة اليوم وهم على انتظار خروج ساكن السرداب(١).

هؤلاء هم الذين قالت الشيعة بإمامتهم ووجوب مشايعتهم وولائهم من العترة من ولد علي رضي الله عنه، ويلاحظ على ذلك أمران:

الأول: دخول فريق من غير العترة في هذه الإمامة مثل المختار الثقفي، وعبد اللَّه بن عمر بن حرب الكندي وبيان بن سمعان، ودخول غير نسل علي أيضًا مثل عبد اللَّه بن معاوية بن عبد اللَّه بن جعفر بن أبي طالب، ومثل علي بن عبد اللَّه بن عباس وابنه محمد، بل ودخول غير نسل فاطمة الزهراء مثل محمد بن

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ج١ في الموضع المشار إليه سابقًا.

الحنفية وابنه أبي هاشم.

الثاني: ليس بالضرورة هذا هو كل النسل المبارك الذين كان من الواجب ألا يحرم من هذا الولاء وهذا الشرف العظيم بل كثير من العترة لم يوالهم أحد من الشيعة ولا أدري ما السر في اختصاص هؤلاء بالإمامة دون غيرهم؟ قد تدعي الشيعة نصًا في سوق الإمامية، وهنا يقال إن كل فرقة قد ادعت ذلك وقد علمنا تباين الفرق في سوق الإمامة، وليس فرقة أولي بالتصديق من غيرها خصوصًا إذا علمنا أن كل فرقة تدعي نصًا وتبطل ما عداه وتدعي أخذ علومها وعقائدها من سلسلة معينة من آل البيت وتكذب ما عداها من الفرق وتضللِّهم مع ما بينهم من التناقض في الاعتقادات وهذا أوضح دليل وأقوى برهان على كذب تلك الفرق كلها، لأن الأخبار المتناقضة لا يمكن صدورها من بيت واحد، خاصة أهل بيت النبوة الأطهار ﵃.

ولذلك ناقش الإمام ابن حزم الظاهري الاثنى عشرية في سوق الإمامة عندهم فقال: «ثم نسألهم فنقول لهم إن عمدة احتجاجكم في إيجاب إمامتكم التي تدعيها جميع فرقكم إنما هي وجهان: أحدهما النص عليه باسمه، والثاني شدة الفاقة إليه في بيان الشريعة إذ علمها عنده لا عند غيره ولا مزيد، فأخبروني بأي شيء صار محمد بن علي بن الحسين أولي بالإمامة من إخواته زيد، وعمر، وعبد اللَّه، وعلي، والحسين؟

فإن ادعوا نصًا من أبيه عليه أو من النبي ﷺ أنه الباقر لم يكن ذلك ببدع من كذبهم، ولم يكونوا أولي بتلك الدعوة من الكيسانية في دعواهم النص على ابن الحنفية، وإن ادعوا أنه كان ما فضل من إخوانه كانت أيضًا دعوى بلا برهان، والفضل لا يقطع على ما عند اللَّه ﷻ فيه بما يبدو من الإنسان فقد يكون باطنه خلاف ظاهره.

وكذلك يسألون: ما الذي جعل موسى بن جعفر أولي بالإمامة من أخيه محمد أو إسحاق أو علي؟ فلا يجدون إلى غير الدعوى سبيلًا!!

وكذلك يسألون ما الذي خص علي بن موسى بالإمامة دون أخوته وهم سبعة

عشر ذكرًا؟ وما الذي جعل محمد بن علي أولي من أخيه علي بن علي، وما الذي جعل علي بن محمد أولي من أخيه موسى بن محمد، وما الذي جعل الحسن بن علي أولي من أخيه جعفر بن علي؟ فهل هاهنا شيء غير الدعوى الكاذبة التي لا حياء لصاحبها، والتي لو ادعى مثلها مدع للحسن بن الحسن أو لعبد اللّه بن الحسن أو لمحمد بن عبد اللّه القائم بالمدينة أو لرجل من ولد العباس أو من بني أمية أو من أي قوم من الناس كان، لساواهم في الحماقة، فبطل وجه النص.

وأما وجه الحاجة إليه في بيان الشريعة فما ظهر قط من أكثر أئمتهم بيان لشيء مما اختلف فيه الناس وما بأيديهم من ذلك شيء إلا دعاوى مفتعلة قد اختلفوا أيضًا فيها كما اختلف غيرهم من الفرق سواء بسواء، إلا أنهم أسوأ حالًا من غيرهم[1].

هذا عن اختلاف فرق الشيعة في سوق الإمامة وفي دعوى الولاء لطائفة معينة من آل البيت أو من غيرهم، أما فيما يتعلق بطعن فرق الشيعة بعضهم على بعض فيقول عبد القاهر البغدادي: «ثم افترقت الرافضة بعد زمان علي أربعة أصناف: زيدية، وإمامية، وكيسانية، وغلاة وافترقت الزيدية فرقًا والإمامية فرقًا والغلاة فرقًا كل فرقة منها تكفر سائرها»[2]

إذًا فالشيعة لا يشايعون جميع أولاد علي ﷺ بل ولا جميع أولاد فاطمة الزهراء وإنما يشايعون فريقا دون فريق بل ويشايعون أناسًا من غير العترة، والفريق الذي تشايعه الشيعة يختلفون في تعيينه اختلافًا متباينًا يؤدي إلى تكفير جميعهم من جميعهم.

وليت الأمر اقتصر على تكفير الشيعة بعضهم بعضًا ولكن شدة الغلو والتعصب دفعت بعضهم إلى حد تكفير الأئمة من آل البيت أنفسهم مثل ما فعلت الرافضة مع زيد بن علي حين طلبوا منه أن يبرأ ويطعن على أبي بكر وعمر وجعلوا ذلك ثمنًا للحرب معه فامتنع وقال إنهما وزيرا جدي وأثنى عليهما وقال ما أدركت أحدًا من

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ج٤ ص١٠٢ .

(٢) الفرق بين الفرق ص١٥ .

آبائي إلا وجدته يثني عليهما ويتولاهما فتفرق عنه أتباعه ورفضوه ونابذوه وكفروه فقال لهما رفضتموني اذهبوا فأنتم الرافضة[1].

فصار ذلك نبزًا يعرفون به إلى اليوم !!

بل وصل الأمر بالشيعة إلى تكفير علي أبي الأئمة عندهم، فقد كفرته الكاملية من الشيعة بترك قتاله للصحابة كما كفروا الصحابة بترك البيعة لعلي[2] فانظروا إلى هذا التناقض العجيب !!

★ ★ ★

(١) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ج١ ص١٣٧ .
(٢) الفرق بين الفرق ص٣٧ .

الفصل الثاني: نشأة الشيعة وطبقاتهم وأهم فرقهم

المبحث الأول

نشأة الشيعة

لما ولي عثمان ﵁ الخلافة كثر المال في عهده بسبب اتساع الفتوحات الإسلامية وما درته هذه الأمصار من خيرات فانغمس الناس في الترف وانصرفوا عن الجهاد شأن المترفين من كل زمن، وهنا أصبح الجو مهيأ للحاقدين على الإسلام أن يبثوا سمومهم ويلقوا طعومهم الخبيثة لمحاولة صدع بنيانه الشامخ من أمثال ابن سبأ اليهودي الذي دخل في الإسلام متظاهرًا ليكيد له ولأهله، فطاف باليمن والعراق، والشام ومصر يبعث الفتن ويلقي الشكوك ويشيع الشائعات على عثمان في أمور كان يحدث مثلها من الخلفاء قبله فوجد أوباش الناس وأهل الفتن أذنًا صاغية خاصة هؤلاء الذين لم يكونوا من أهل السابقة في الإسلام فنجح ابن سبأ في إشعال نار الفتنة حيث خرج الثوار على عثمان من أهل الكوفة وما جاورها ومن أهل مصر فالتقوا على ميعاد بالمدينة واجتمع بهم عثمان ﵁ فوعظهم وذكرهم وأزال شكوكهم فاقتنعوا وكروا راجعين، غير رجلين كانت سموم ابن سبأ قد أثرت فيهم تأثيرًا بالغًا وهما حكيم بن جبلة العبدي، والأشتر مالك بن الحارث النخعي حيث تخلفا بالمدينة ودبرا مكيدة لرجوع الثوار، فزورا كتابين أحدهما على عثمان وجها به إلى ثوار مصر والآخر على علي بن أبي طالب وجها به إلى ثوار الكوفة وقد استأجرا رجلين لحبك خيوط هذه المآمرة الدنيئة وأوصاهم بأن يمثلًا دورًا معينًا لتنطلي هذه الحيلة الماكرة على الثوار.

* يقول أبو بكر بن العربي: «فبينما هم كذلك- أي: الثوار في طريقهم إلى

العودة والمسافة تزداد بُعدًا بينهما- إذا راكب يتعرض لهم ثم يفارقهم مرارًا قالوا: ما لك؟ قال: أنا رسول أمير المؤمنين إلى عامله بمصر ففتشوه فإذا هم بالكتاب على لسان عثمان عليه خاتمه إلى عامل مصر أن يصلبهم ويقطع أيديهم وأرجلهم فأقبلوا حتى قدموا المدينة فأتوا عليًّا فقالوا له: ألم تر إلى عدو اللَّه كتب فينا بكذا؟ وقد أحل اللَّه دمه، قالوا له فقم معنا إليه، قال واللَّه لا أقوم معكم، قالوا فلم كتبت إلينا قال واللَّه ما كتبت إليكم، فنظر بعضهم إلى بعض»[1].

* وقال الطبري: «فقال لهم علي: كيف علمتم يا أهل الكوفة ويا أهل البصرة بما لقى أهل مصر وقد سرتم مراحل ثم طويتم نحونا هذا واللَّه أمر أبرم بالمدينة قال الثوار العراقيون بلسان رؤسائهم فضعوه على ما شئتم لا حاجة لنا إلى هذا الرجل لتعتزلنا»[2]

وهذا تسليم منهم بأن قصة الكتابين مفتعلة وأن الغرض الأول والأخير هو خلع أمير المؤمنين عثمان أو سفك دمه الذي عصمه اللَّه بشريعة رسول اللَّه ﷺ وقد تم لهم ما أرادوا، وتلوثت أيديهم بدمه فقتل مظلومًا صابرًا محتسبًا وتحققت فيه بشارة الصادق المصدوق كما جاء في حديث أبي موسى الأشعري قال: «إن النبي ﷺ دخل بستانًا وأمرني بحفظ بابه فجاء رجل يستأذن فقال ﷺ: **«ائذن له وبشره بالجنة»** فإذا أبو بكر، ثم جاء آخر يستأذن فقال: **«ائذن له وبشره بالجنة»** فإذا عمر، ثم جاء آخر يستأذن فسكت هنيهة ثم قال: **«ائذن له وبشره بالجنة على بلوى ستصيبه»**[3]

وروى أحمد في مسنده من حديث مسلم أبي سعيد مولى عثمان قال: «إن عثمان أعتق عشرين مملوكًا، ودعا بسراويل فشدها عليه لم يلبسها في جاهلية ولا إسلام وقال: إني رأيت رسول اللَّه ﷺ البارحة في المنام ورأيت أبا بكر وعمر وأنهم قالوا لى: اصبر فإنك تفطر عندنا القابلة، ثم دعا بمصحف فنشره بين يديه فقتل وهو بين يديه»[4]

---

(١) انظر: العواصم من القواصم ص١٢٥ .

(٢) انظر: تاريخ الطبري ج٥ص١٠٥ .

(٣) انظر: صحيح البخاري ج٢ص٢٩٦- باب مناقب عثمان بن عفان .

(٤) انظر: مسند الإمام أحمد ج١ص٧٠ مسند عثمان .

وجاءت قصة البيعة لعلي ﷺ ويحكيها لنا الطبري كما جاءت في تاريخه- (عن الشعبي قال: أتى الناس عليًا وهو في سوق المدينة وقالوا له: ابسط يدك نبايعك قال: لا تعجلوا فإن عمر كان رجلًا مباركًا وقد أوصى بها شورى، فأمهلوا يجتمع الناس ويتشاورن فارتد الناس عن علي ثم قال بعضهم: إن رجع الناس إلى أمصارهم بقتل عثمان ولم يقم بعده قائم بهذا الأمر لم نأمن اختلاف الناس وفساد الأمة فعادوا إلى عليٍّ فأخذ- الأشتر بيده فقبضها علي فقال: أبعد ثلاثة؟ أما واللّه لئن تركتها لتعصرن عينيك عليها جنبًا فبايعته العامة، وأهل الكوفة يقولون أول من بايعه الأشتر وروى سيف عن أبي حارثة محرز العبشمي قال لما كان يوم الخميس على رأس خمسة أيام من مقتل عثمان جمع الثوار أهل المدينة فوجدوا سعدًا والزبير خارجين ووجدوا طلحة في حائط له، فلما اجتمع لهم أهل المدينة قال لهم أهل مصر: أنتم أهل الشورى وأنتم تعقدون الإمامة وأمركم عابر على الأمة، فانظروا رجلًا تنصبونه ونحن لكم تبع، فقال الجمهور: علي بن أبي طالب نحن به راضون، فقال علي: دعوني والتمسوا غيري، فقالوا: ننشدك اللّه ألا تخاف الفتنة ألا تخاف اللّه؟ فقال: إن أجبتكم ركبت بكم ما لا أعلم، وإن تركتموني فإنما أنا كأحدكم، إلا أني أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم وأنا لكم وزيرًا خير لكم مني أميرًا، ثم افترقوا فلما أصبحوا من يوم الجمعة حضر الناس المسجد وجاء علي حتى صعد المنبر فقال: أيها الناس عن ملإ وأذن إن هذا أمركم ليس لأحد فيه حق إلا إن أمرتم، وقد افترقنا بالأمس على أمر فإن شئتم قعدت لكم وإلا فلا أجد على أحد، فقالوا: نحن على ما فارقناك عليه بالأمس»[1]

والغرض من هذا أن البيعة قد تمت لأمير المؤمنين علي وسط هذا الجو الكئيب من هؤلاء الثوار ومن بقي في المدينة من الصحابة، وقد علمت أن الأشتر النخعي زعيم ثوار الكوفيين هو أول من بايع عليًا كما قال ذلك الكوفيون، وقد قبل علي تلك البيعة تحت ضغط الحاجة والظروف ولم يدع نصًا عليه بالخلافة أو الولاية ولا حقًا

---

(١) تاريخ الطبري ج٥ص١٥٦ .

سابقا فيها بل اعترف على المنبر بأنها حق للأمة، وقد أقام بالمدينة إلى أواخر شهر ربيع الآخر سنة ٣٦ هـ ثم خرج بمن معه إلى الكوفة وكان منهم جماعة من الثوار وعلى رأسهم الأشتر النخعي فكانت موقعة الجمل التي أجج نارها الأشتر ومن معه ثم حرب صفين مع معاوية ثم حروب النهروان مع الخوارج وفي كل ذلك كان هؤلاء الثوار من وراء تلك الحروب ولم يكن لعلي من شيعة ولا تبع ولا اختص بموالاته أحد قبل بيعته البتة. فما هي العناصر التي تكون منها الثوار على عثمان؟

يقول الشيخ محب الدين الخطيب: «الذين شاركوا في الجناية على الإسلام يوم الدار طوائف على مراتب: فيهم الذين غلب عليهم الغلو في الدين، فأكبروا الهنات وارتكبوا في إنكارها الموبقات، وفيهم الذين ينزعون إلى عصبية يمنية على شيوخ الصحابة من قريش ولم تكن لهم في الإسلام سابقة فحسدوا أهل السابقة من قريش فأرادوا أن يكون لهم مثلهم بلا سابقة ولا جهاد، وفيهم الموتورون من حدود شرعية أقيمت على بعض ذويهم فأضغنوا في قلوبهم الإحنة والحقد لأجلها، وفيهم الحمقى الذين استغل السبئيون ضعف قلوبهم فدعوهم إلى الفتنة والفساد والعقائد الضالة فأجابوهم، وفيهم من أثقل كاهله خير عثمان ومعروفه فكفر معروف عثمان عندما طمع منه بما لا يستحقه من الرئاسة والتقدم، وفيهم من أصابه من عثمان شيء من التعزير لبوادر بدرت منهم تخالف أدب الإسلام فأغضبهم التعزير الشرعي من عثمان، ولو أنهم قد نالهم من عمر أشد منه لرضوا به طائعين، وفيهم المتعجلون بالرئاسة قبل أن يتأهلوا لها اغترارًا بما لهم من ذكاء خلاب أو فصاحة لا تعتريها الحكمة فثاروا متعجلين بالأمر إبانه»[1] هؤلاء هم العناصر التي تكون منها الثوار الذين قتلوا عثمان فثلموا بذلك أول ثلم في الإسلام، وإذا علمنا أنهم جميعًا تلامذة ابن سبأ اليهودي الذي بث فيهم سمومه حتى ألبهم على عثمان ثم أخذ بعد ذلك يدعي الوصاية لعلي فلما استجاب له هؤلاء الأغرار ادعى ألوهيته فانطلى ذلك عليهم كما سيأتي وإذا علمنا كذلك أن هؤلاء الذين ما برحوا المدينة حتى بايعوا عليًّا رضي الله عنه

---

(١) انظر: العواصم من القواصم هامش ص٥٨ .

وخرجوا معه من المدينة إلى الكوفة، وإذا علمنا كذلك أنهم كانوا يكونون اللبنات الأولى في جيشه فحارب بهم في موقعة الجمل وصفين وغيرهما، نستطيع أن نقول إن هؤلاء هم النواة الأولى للشيعة وأول بادرة ظهرت في الوجود لهذه الطائفة والدليل على ذلك أمور:

١- أن معسكر علي ﷺ قد احتوى قتلة عثمان، ولما انتقل إلى الكوفة حيث عشائر الثوار قد امتنعوا بعشائرهم عليه، وهذا لا يشك فيه أحد، فإن خروج أهل الجمل ثم صفين عليه إنما كان بسبب ذلك، أي: من أجل مطالبته بالثأر من قتلة عثمان الذين هم في معسكره، وقد اعتذر عن ذلك بأنهم امتنعوا بعشائرهم وطلب إمهاله حتى يتمكن من ذلك كما جاء في نهج البلاغة:

«يا إخوتاه! إني لست أجهل ما تعلمون، ولكن كيف لي بقوة والقوم المجلبون على حد شوكتهم، يملكوننا ولا نملكهم، وها هم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم والتف إليهم أعرابكم وهم خلالكم، يسومونكم ما شاءوا، وهل ترون قدرة على شيء يريدونه؟

إن هذا الأمر أمر جاهلية، وإن لهؤلاء القوم مادة إن الناس من هذا الأمر على أمور:

فرقة ترى ما ترون، وفرقة ترى ما لا ترون، وفرقة لا ترى هذا ولا ذاك، فاصبروا حتى يهدأ الناس، وتقع القلوب مواقعها وتأخذ الحقوق مسحة، فاهدءوا عني وانظروا ماذا يأتيكم به أمري، ولا تفعلوا فعلة تضعضع قوة، وتسقط منة وتورث وهنًا وذلة، وسأمسك الأمر ما استمسك، وإذا لم أجد بدًّا فآخر الدواء الكي»[1]

٢- مما يدل على أن قتلة عثمان كانوا في جيش على خطبة علي ﷺ التي خطبها في الكوفة قبل ذهابه إلى البصرة لمقابلة أصحاب الجمل لإتمام الاتفاق على التفاهم والصلح، فأراد أن لا يصحبه أحد من أصحابه ممن أعان على قتل عثمان أو اشترك

---

(١) انظر: نهج البلاغة شرح الشيخ محمد عبده عدد ٣ص١٩٥ خطبة رقم ١٦٦ .

فيه فقد روى الطبري: «أن عليًا خطب فذكر إنعام اللّه على الأمة بالجماعة وبالخليفة بعد رسول اللّه ﷺ ثم الذي يليه ثم الذي يليه، وقال على مسمع من قتلة عثمان: ثم حدث هذا الحادث الذي جره على الأمة أقوام طلبوا هذه الدنيا، حسدوا من أفاء اللّه عليه على الفضيلة، وأرادوا رد الأشياء على أدبارها، ثم ذكر أنه راحل غدًا إلى البصرة ليجتمع بأم المؤمنين وبأخويه طلحة والزبير، وقال: ألا ولا يرتحلن غدًا أحد أعان على عثمان رضي الله عنه بشيء في شيء من أمور الناس وليغن السفهاء عني أنفسهم[1].

فهذا نص صريح في أنهم كانوا في معسكره وأنه كان يود أن يبعدوا عنه ويكفوا أنفسهم عنه.

٣- أن هؤلاء الثوار هم الذين أثاروا حرب الجمل بين علي وأخويه طلحة والزبير، بل جهزوا لها وبيتوا النية لإشعالها قبل ارتحالهم من الكوفة إلى البصرة، فقد نقل الطبري: «أن الأشتر النخعي- زعيم الثوار على عثمان- كان في مؤتمر السبأ الذي عقدوه قبل ارتحال علي من الكوفة إلى البصرة للتفاهم مع طلحة والزبير وعائشة فقرر السبئيون في مؤتمرهم هذا أن- ينشبوا الحرب بين الفريقين قبل أن يصطلحا عليهم»[2].

وعليه فقد كان قتلة عثمان حريصين على الذهاب مع علي رغم نهيه عن ذهابهم معه لما كانوا قد قرروه في هذا المؤتمر، وبالفعل فإن عليًا لما تم له التفاهم مع أصحاب الجمل بوساطة الصحابي الجليل القعقاع بن عمرو، أزعجت هذه النتيجة قتلة عثمان فعزموا على إنشاب الحرب سرًا بين الفريقين تحت جنح الظلام فقد قال ابن كثير: «فاطمأنت النفوس وسكنت، واجتمع كل فريق بأصحابه من الجيشين فلما أمسوا بعث علي إليهم عبد اللّه بن عباس، وبعثوا محمد بن طلحة السجاد إلى علي، وعولوا جميعًا على الصلح وباتوا بخير ليلة لم يبيتوا بمثلها للعافية، وبات الذين أثاروا

---

(١) انظر: تاريخ الطبري ج٥ص١٩٤ .

(٢) انظر: تاريخ الطبري ج٥ص١٩٤ .

أمر عثمان بشر ليلة باتوها قط، قد أشرفوا على الهلكة وجعلوا يتشاورون ليلتهم كلها، حتى اجتمعوا على إنشاب الحرب في السر، واستسروا بذلك خشية أن يفطن بما حاولوا من الشر، فغدوا مع الغلس وما يشعر بهم جيرانهم، انسلوا إلى ذلك الأمر انسلالًا»[1] وهكذا أنشبوا الحرب بين علي وأخويه فظن أصحاب الجمل أن عليًا غدر بهم وظن علي أن إخوانه غدروا به، وكل منهم أتقى للَّه من أن يفعل ذلك في الجاهلية فكيف بعد أن بلغوا على المنازل من أخلاق القرآن؟

والذين قاموا بهذه الخيانة هم قتلة عثمان، كما هي حقائق التاريخ وهم أسلاف الشيعة ونواتها الأولى، ولذلك نرى للشيعة اليوم دفاعًا عنهم وعطفًا عليهم.

٤- أن هؤلاء الثوار لم يكونوا مخلصين في حب علي، ولا كان علي يود أحدًا منهم بل كانت صحبتهم لعلي طمعًا في الدنيا وحطامها الفاني لا إخلاصًا لأمير المؤمنين فقد نقل الطبري «أن عليًا لما فرغ من البيعة بعد وقعة الجمل واستعمل عبد اللَّه بن عباس على البصرة بلغ الأشتر النخعي الخبر باستعمال علي ابن عباس فغضب وقال:

علام قتلنا الشيخ إذًا؟- يريد عثمان- اليمن لعبيد اللَّه- يعني ابن عباس- والحجاز لقثم- أي: ابن عباس- والبصرة لعبد اللَّه، والكوفة لعلي، ثم دعا بدابته فركب راجعًا، وبلغ ذلك عليًا فنادى الرحيل ثم أجد السير فلحق به فلم ير أنه بلغه عنه، وقال: ما هذا السير؟ سبقتنا، وخشي إن ترك الخروج أن يوقع في نفس الناس شرًا»[2]

ثم إن الأشتر اشترك في حرب صفين وولاه علي إمارة مصر بعد صرف قيس بن سعد بن عبادة عنها، فلما وصل القلزم (السويس) شرب شربة عسل فمات فقيل إنها كانت مسمومة وكان ذلك في سنة ٣٧هـ[3]

---

(١) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ج٧ص٢٣٩ .

(٢) انظر: تاريخ الطبري ج٥ص١٩٤ .

(٣) انظر: الإصابة ج٣ ص٤٨٢ .

ومن هذا يتبين أن الإمام[1] علي كان يعرف أطماع هؤلاء الثوار وكان يعاملهم على حسب ما يعلمه من نواياهم ولم يكن راضيًا بما صنعوه مع الخليفة العادل بل كان يلعنهم في مواقف كثيرة فقد روى الحافظ ابن عساكر «أن أم المؤمنين عائشة قالت يوم الجمل أيها الناس: العنوا قتلة عثمان وأشياعهم وأقبلت تدعو، وضج أهل البصرة بالدعاء وسمع علي الدعاء فقال: اللَّهم العن قتلة عثمان وأشياعهم، وفي رواية عن محمد ابن الحنفية أن عليًّا قال يوم الجمل: لعن اللَّه قتلة عثمان في السهل والجبل»[2]

٥- أن أول ما ظهر هذا اللقب- أي لقب الشيعة- كان في سنة **٣٧**هـ[3]

لقب به أتباع علي وهم يومئذ أهل الكوفة الذين يتكونون من قتلة عثمان وعشائرهم، ومن أتباع ابن سبأ، ولا يمكن لأي مدع أن يدعي ظهور طائفة اختصت بمشايعة علي قبل هؤلاء، إذ من المعروف أن أمير المؤمنين كان في عهد إخوانه الثلاثة من قبله خير عون لهم على أمر اللَّه، يبذل النصح للَّه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، ولم تحم حوله الشبهات في أنه كان له شيعة ظاهرون أو مستترون فضلًا عن أن يكون له شيعة معروفون في عهد النبي ﷺ اختصوا بمشايعته وموالاته، هذا هو واقع التاريخ وبه ينهار ما ادعاه الشيعة من أن التشيع نشأ في عهد الرسول مع الإسلام جنبًا إلى جنب، ويستدلون على ذلك بأخبار مكذوبة لا يصح منها حديث واحد.

يقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء شيخ الشيعة: «إن أول من وضع بذرة التشيع في حقل الإسلام هو نفس صاحب الشريعة الإسلامية، يعني أن بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنبًا إلى جنب وسواء بسواء ولم يزل غارسها يتعاهدها بالسقي والعناية حتى نمت وأزهرت في حياته ثم أثمرت بعد وفاته، وشاهدي على ذلك نفس أحاديثه الشريفة لا من طريق الشيعة ورواة الإمامية حتى يقال: إنهم ساقطون لأنهم يقولون بالرجعة، أو أن راويتهم يجر إلى قرصه، بل من

---

(١) لا شك أن الإمام علي رضي الله عنه إمام حق، وكذلك إمامة إخوانه أبي بكر وعمر وعثمان، ولذا ينبغي أن يقال الإمام أبو بكر، والإمام عمر، والإمام عثمان، رضي اللَّه عنهم جميعًا.

(٢) انظر: تاريخ ابن عساكر ج٧ص٨٥.

(٣) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية ص٥.

نفس أحاديث علماء السنة وأعلامهم ومن طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع[1] وأنا أذكر جملة مما علق بذهني من المراجع فمنها: ما رواه السيوطي في الدر المنثور في تفسير قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ قال: أخرج ابن عساكر عن جابر بن عبد الله قال: «كنا عند النبي ﷺ فأقبل علي عليه السلام فقال النبي: والذي نفسي بيده إن هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة ونزلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ۝٧﴾»[2]

وأخرج ابن عدي عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ قال رسول الله ﷺ لعلي: **«هو أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين»**[3].

وأخرج ابن مردويه عن علي قال: قال لي رسول الله ﷺ: **«ألم تسمع قول الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ۝٧﴾ هم أنت وشيعتك وموعدي وموعدكم الحوض إذا جاءت الأمم للحساب تدعون غرًّا محجلين»**[4]. اهـ حديث السيوطي. وروى بعض هذه الأحاديث ابن حجر في صواعقه عن الدارقطني وحدث أيضًا عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال: **«يا علي أنت وأصحابك في الجنة»**[5].

وفي نهاية ابن الأثير ما نصه في مادة (قمح) قال النبي ﷺ لعلي: **«ستقدم على الله أنت وشيعتك راضين مرضيين ويقدم عليه عدوك غضابًا مقمحين»**[6].

وفي ربيع الأنوار للزمخشري: يُروى عن رسول الله ﷺ أنه قال: **«يا علي إذا كان يوم القيامة أخذت بحجزة الله تعالى وأخذت أنت بحجزتي وأخذ ولدك بحجزتك وأخذ شيعة ولدك بحجزهم فترى أين يؤمر بنا»**[7].

ثم قال: وإذا كان نفس صاحب الشريعة يكرر ذكر شيعة علي وبنوه بأنهم هم

---

(١) سترى أن ما أتى به إنما هو من الموضوعات وبهذا ثبت تمويهه وتدليسه!

(٢) انظر: الموضوعات لابن الجوزي ج١ص. ٣٤٩ وانظر الفوائد المجموعة ص٣٤٨ .

(٣) (٤) انظر الموضوعات لان الجوزي ج١ص٣٤٩ن وانظر الفوائد المجموعة ص٣٤٨ .

(٥) انظر: ابن الجوزي ج١ص٣٩٧، والفوائد المجموعة ص٣٨٠ .

(٦) إن صح الخبر فالمراد بشيعته الذين كانوا يفضلون أبا بكر وعمر ولا يطعنون فيهما جمعًا بين الأدلة.

(٧) انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٩٧ .

الآمنون يوم القيامة وهم الفائزون والراضون، ولا شك أن كل معتقد لنبوته يصدقه في كل ما يقول، فإذا لم يصِر كل أصحاب النبي ﷺ شيعة لعلي فالطبع والضرورة تلفت تلك الكلمات نظر جماعة منهم أن يكونوا ممن ينطبق عليه ذلك الوصف بحقيقة معناه لا بضرب من التوسع والتأويل، نعم وهكذا كان الأمر فإن عددًا ليس بالقليل اختصوا في حياة النبي بعلي ولازموه وجعلوه إماما كمبلغ عن الرسول ﷺ.. إلخ[1]

ولا يخفى أن هذا كلام ساقط لأنه مبني على أحاديث كلها موضوعة مع أن كاشف الغطاء ذكر في أول كلامه أن سيورد من كتب أهل السنة الوثيقة، وهذا كذب ظاهر لأنها قد تبين حالها إنها كلها موضوعات لا تحل روايتها فضلًا عن أن تبنى عليها حقائق علمية تهدم بها شهادة التاريخ، كما ذكرناه بالتفصيل.

وعليه فالتاريخ لا يعرف شيعة لعلي إلا بعد صفين سنة ٣٧هـ أي: بعد عامين من خلافته وبعض الصحابة الذين لازموا عليًّا في تلك الفترة لا يصح وصفهم بأنهم شيعة بالمعنى الاصطلاحي التي تعرف به الشيعة اليوم، أما المعنى اللغوي فيصح اطلاقه عليهم على معنى التبع والأنصار.



(١) انظر: أصل الشيعة وأصولها ص١٠٩.

المبحث الثاني

طبقات الشيعة

الطبقة الأولى: تبين مما سبق أن أول ما ظهرت الشيعة كان ذلك سنة ٣٧هـ، وذلك حينما انقسم الناس إلى شيعة وخوارج بعد التحكيم في معركة صفين وثبت مع علي جماعة من أصحابه عرفوا بأنهم شيعته، وكان من بينهم كما تقدم أصحاب ابن سبأ، والذين شاركوا في الثورة على عثمان يوم الدار، هذا بالإضافة إلى غيرهم من أهل الكوفة والبصرة والأعراب وغيرهم وقد تقدم أن بعض أصحاب علي كانوا يقدمون أبا بكر وعمر عليه بل وبعضهم يقدم عثمان أيضًا والقليل منهم كان يقدم عليًّا على أبي بكر وعمر وهؤلاء هم الذين كان يعنيهم رضي الله عنه بخطبه الكثيرة التي يعلن فيها فضل أبي بكر وعمر وتقديمهما.

هؤلاء هم الطبقة الأولى من الشيعة، وهم الذين صحبوا الإمام علي رضي الله عنه، وقد عرفنا حالهم فما هو موقف الإمام علي من شيعته الذين هم أصل الشيعة ومادتها الأولى؟

أما بالنسبة لأتباعه عامة فيوضح لنا موقفه منهم خطبه العديدة، وهاك نماذج منها كما جاءت في نهج البلاغة أوثق كتب الشيعة بعد القرآن الكريم قال علي رضي الله عنه:

«أحمد اللَّه على ما قضى من أمر، وقدر من فعل، وعلى ابتلائى بكم أيتها الفرقة التي إذا أمرت لم تطع وإذا دعوت لم تجب، إن أمهلتم خضتم، وإن حوربتم خرتم، وإن اجتمع الناس على إمام طعنتم وإن ألجئتم إلى مشاقة تكعكعتم، لا أبا لغيركم، ما تنتظرون بنصركم ربكم والجهاد على حقكم الموت أو الذل لكم، فواللَّه لئن جاء يومي- وليأتيني- ليفرقن بيني وبينكم وأنا لصحبتكم قالٍ وبكم غير كثير، للَّه أنتم، أما دين يجمعكم ولا حمية تشحذكم... إلخ»[1]

---

(١) انظر: نهج البلاغة خطبة رقم ١٧٨ ج ٣ ص٢٠٨ شرح الشيخ محمد عبده.

ومنها في ذم أصحابه من أهل البصرة: «أخلاقكم دقاق، وعهدكم شقاق، ودينكم نفاق، وماؤكم ذعاق، والمقيم بين أظهركم مرتهن بذنبه، والشاخص عنكم متدارك برحمة من ربه»[1]

ومنها في أصحابه: «فيا عجبًا عجبًا واللَّه يميت القلب ويجلب الهم من اجتماع هؤلاء القوم على باطلهم وتفرقكم عن حقكم، فقبحًا لكم وترحًا، يغار عليكم ولا تغيرون بأشباه الرجال ولا رجال حلوم الأطفال وعقول ربات الحجال، لوددت أني لم أركم ولم أعرفكم!! معرفة واللَّه جرت ندمًا، وأغضبت سدمًا، قاتلكم اللَّه!! لقد ملأتم قلبي قيحًا وشحنتم صدري غيظًا وأفسدتم علي رأيي بالعصيان والخذلان»[2]

ومنها في أصحابه: «أيها الناس المجتمعة أبدانهم، المختلفة أهواؤهم، كلامكم يوهي الصم الصلاب وفعلكم يطمع فيكم الأعداء، تقولون في المجالس كيت وكيت، فإذا جاء القتال قلتم حيدي حياد، ما عزت دعوة من دعاكم ولا استراح قلب من قاساكم أعاليل بأضاليل، دفاع ذي الدين المطول، لا يمنع القيم الذليل ولا يدرك الحق إلا بالجد أي: دار بعد داركم تمنعون، ومع أي إمام بعدى تقاتلون؟

المغرور واللَّه من غررتموه، ومن فاز بكم فقد فاز بالسهم الأخيب، أصبحت واللَّه لا أصدق قولكم، ولا أطمع في نصركم، ولا أوعد العدو بكم»[3]

ومنها في أصحابه: «أف لكم لقد سئمت عتابكم، أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة عوضًا، وبالذل من العز خلفًا، إذا دعوتكم إلى جهاد عدوكم دارت أعينكم كأنكم من الموت في غمرة ومن الأهوال في سكرة... إلخ..»[4]

ومنها في أصحابه: «منيت بمن لا يطيع إذا أمرت، ولا يجيب إذا دعوت، لا أبا لكم، ماذا تنتظرون بنصركم ربكم؟ أما دين يجمعكم ولا حمية تحمشكم أقوم فيكم مستصرخًا فأناديكم متغوثا فلا تسمعون لى قولًا ولا تطيعون لى أمرًا يدرك بكم ثأر ولا

---

(١) انظر: نهج البلاغة خطبة رقم ١٣ ج ١ ص٤١ شرح الشيخ محمد عبده.

(٢) انظر: نهج البلاغة خطبة رقم ٢٧ ج ١ ص٥٣ شرح الشيخ محمد عبده.

(٣) انظر: نهج البلاغة خطبة رقم ٢٩ ج ١ص٥٥ شرح الشيخ محمد عبده.

(٤) انظر: نهج البلاغة خطبة رقم ٣٤ ج ١ ص٦٠ شرح الشيخ محمد عبده.

يبلغ بكم مرام»[1]

ومنها في أصحابه «إنكم والله لكثير في الباحات، قليل تحت الرايات، وإني العالم بما يصلحكم ويقيم أودكم، ولكني لا أرى إصلاحكم بإفساد نفسي، أضرع الله خدودكم وأتعس جدودكم، لا تعرفون الحق كمعرفتكم الباطل، ولا تبطلون الباطل كإبطالكم الحق»[2]

هذا قليل من كثير من خطبه رضي الله عنه في نهج البلاغة الذي جمعته الشيعة من خطبه وكلامه ويعتزون به ويحتفظون به كأوثق مصدر بعد القرآن عندهم، وهذه الخطب توضح لنا بجلاء موقف أمير المؤمنين من شيعته فهو يلعنهم ويتبرأ منهم ويتمنى بجدع الأنف أن لم يكن رآهم قبل ذلك وبطلب الموت ليستريح منهم، قال المتنبي:

كفى بك داء أن ترى الموت شافيًا وحسب المنايا أن يكن أمانيا

وإذا كان هذا هو حال أول طبقة من طبقات الشيعة، والصدر الأول منهم والسلف الأمثل لمن أتى بعدهم فما الظن بالخلف؟

هذا ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن نبين موقف الإمام علي رضي الله عنه من السبأيين في عهده حيث ادعى ابن سبأ أن لكل نبي وصيًا، وأن عليًا وصي محمد فلما سمع ذلك منه شيعة علي قالوا لعلي: إنه من محبيك فرفع قدره وأجلسه تحت درجة منبره ثم ادعى ابن سبأ ألوهية علي فلما بلغ علي غلوه فيه هم بقتله، فنهاه ابن عباس مخافة اختلاف أصحابه عليه، فاكتفى بنفيه إلى المدائن، فافتتن به الرعاع، فلما شعر بذلك علي حفر لهم حفرتين وأضرمهما نارًا عليهم[3] وفي ذلك يقول بعض الشعراء:

لترم بى الحوادث حيث شاءت إذا لم ترم بي في الحفرتين[4]

وهذه الحقيقة- أعني: دعوى الوصاية لعلي والغلو فيه من ابن سبأ وأتباعه-

---

(1) انظر: نهج البلاغة خطبة رقم ٣٩ ج ١ ص٦٤ شرح الشيخ محمد عبده.

(2) انظر: نهج البلاغة خطبة رقم ٦٧ ج ١ ص٧٨ شرح الشيخ محمد عبده.

(3) وقد أخرج البخاري قصة حرق هؤلاء الزنادقة في صحيحه ج٤ ص١٩٦ كتاب استتابة المرتدين باب المرتد والمرتدة.

(4) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص٢٢٣.

تعترف بها الشيعة وترويها أوثق الكتب عندهم فقد رواها ألكش أكبر علمائهم في الجرح والتعديل والمامقاني في كتابه تنقيح المقال في أحوال الرجال، والنوبختي في كتابه فرق الشيعة ذكروا جميعًا: «أن عبد اللَّه بن سبأ كان يهوديًّا فأسلم ووالى عليًّا، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون: وصيّ موسى، فقال في إسلامه في علي مثل ذلك»[1]

فهذا نص صريح في اعتراف الشيعة بأن ابن سبأ هو مخترع الوصاية لعلي وقد علمنا موقف علي منه ومن أتباعه كما علمنا موقفه من شيعته عموما من الخطب السابقة.

الطبقة الثانية: شيعة الإمام الحسن بن علي رضي اللَّه تعالى عنه.

وذلك أنه بعد مقتل أبيه على يد عبد الرحمن بن ملجم- أحد الخوارج الذين كانوا في الأصل من شيعة علي- بايع الحسن زهاء أربعين ألفًا على الموت. ورغبوا في القتال، فما زالوا به حتى أخرجوه إلى حرب معاوية، وخرجوا إلى خارج الكوفة وكان قصدهم إيقاعه في ورطة الهلاك، وقد أزعجوه في أثناء الطريق لطلب وظائفهم منه، وظهر منهم في حقه من سوء الأدب ما ظهر كما فعل المختار الثقفي من جر مصلاه من تحت قدمه الشريفة، وهو الذي كان يعد نفسه من خواص شيعته وشيعة أبيه، ومثل ما فعله سنان الجعفي من طعن فخذ الإمام ﷺ حتى تألم منه ألمًا شديدًا بل لقد صرعه عن فرسه[2] فلما قامت الحرب على ساق وتحققت المقاتلة، رغبوا إلى معاوية لدنياه، وتركوا نصرة الإمام، مع أنهم هم الذين أخرجوه، وكانوا يدعون أنه من شيعته المخصوصين وشيعة أبيه المقربين، وأنهم هم الذين أحدثوا مذهب التشيع وأسسوه، والشيعة تعترف بهذا ولا تنكره وهو ثابت في أمهات كتبهم فقد ذكر ذلك السبب الشريف المرتضى في كتابه «تنزيه الأنبياء والأئمة» عند ذكر الإمام الحسن عن صلح معاوية وخلع نفسه من الخلافة وتفويضها إليه، وذكر أيضًا نقلًا عن كتاب (الفصول) للإمامية أن رؤساء هذه الجماعة كانوا يكاتبون معاوية سرًّا على الخروج

---

(١) انظر: تنقيح المقال للمامقاني ج ٢ ص١٨٤ .

(٢) انظر: الفرق بين الفرق ص٢٦ .

للمحاربة مع الإمام، بل بعضهم أراد الفتك به رضي الله عنه، فلما تحققت هذه الأمور عنده رضي بالصلح مع معاوية وخلع الخلافة عن نفسه[1].

ولا شك أن ما فعله الحسن من الصلح كان من أعظم مناقبه رضي الله عنه، وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أنه حقن دماء المسلمين فتحققت بذلك نبوءة الرسول ﷺ فيه حيث قال ﷺ: «**إن ابني هذا سيد ولعل اللَّه أن يصلح به بين فئتين من المسلمين**»[2]

الأمر الثاني: أن صلحه هذا جاء صفعة لهؤلاء الأوباش الخائنين الذين ادعوا حبه وحب أبيه وهم في الحقيقة ذووا أطماع باردة وعقائد فاسدة، خرجوا لطلب الدنيا، ولم يكن لهم عاصم من دين أو خلق يحمون به إمامهم، أو يدافعون عن مبادئهم، وهؤلاء- أيضًا هم أسلاف الشيعة، وشيعة اليوم يعترفون بأنهم كانوا كذلك.

الطبقة الثالثة: شيعة الإمام الحسين رضي الله عنه.

وهم أكثر أهل الكوفة الذين كاتبوه وبايعوه وطلبوا إليه التوجه إليهم فلما قرب من ديارهم مع أهل بيته تركوه وتقاعدوا عن نصرته، بل انضموا إلى جيش أعدائه خوفا وطمعًا، وحملوا عليه فقتلوه مع أهل بيته، فكانوا أشد الناس عداوة له ولأهل بيته، وهذه الحقيقة قد سجلها التاريخ وقد سجل فيما سجل أيضًا أن نساء الكوفة قد خرجن حاسرات الرءوس يتقبلن زينب بنت علي، وزين العابدين بن الحسين ومن معهما فأخذن يندبن وقد شققن الجيوب فتعجب أهل البيت الكرام وفاجئوهم بالحقيقة، حيث قال زين العابدين رضي الله عنه وكان طفلًا صغيرًا، قد أعفاه المرض والهزال من القتل «يا أهل الكوفة: إنكم تبكون علينا، فمن قتلنا غيركم؟ !!».

بل وصارحتهم بهذه الحقيقة عقيلة بني هاشم زينب بنت علي رضي الله عنهما حيث قالت: «يا أهل الكوفة يا أهل الخنز والخذل، فلا رقأت العبرة، ولا هدأت الرنة، إنما مثلكم كمثل التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثًا تتخذون أيمانكم دخلًا بينكم، الا وهل

---

(١) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية للدهلوي ص٦١ .

(٢) انظر: صحيح البخاري ج ٢ ص٣٠٦ باب مناقب الحسن والحسين .

فيكم إلا الصلف والشنق، وملق الإماء وغمز الأعداء؟ وهل أنتم إلا كمرعى على دمنة، أو كغضة على ملحودة؟ ألا ساء ما قدمت أنفسكم، أن سخط اللّه عليكم وفي العذاب أنتم خالدون، أتبكون؟ أي واللّه فابكوا، وإنكم واللّه أحرياء بالبكاء فابكوا كثيرًا واضحكوا قليلًا، فلقد فزتم بعارها وشنارها، ولن ترحضوها بغسل بعدها أبدًا، وقد نقل هذا علامة الشيعة هبة الدين الشهرستاني عن الجاحظ عن خزية الأسدي[1].

حيث قال: دخلت الكوفة فصادفت منصرف علي بن الحسين بالذرية من كربلاء إلى ابن زياد، ورأيت نساء الكوفة يومئذ قيامًا بندبن متهتكات الجيوب وسمعت علي بن الحسين وهو يقول... إلخ، ورأيت زينب بنت علي عليه السلام، فلم أر واللّه خفرة أنطق منها بيانًا، قالت.... إلخ ما تقدم.

وعليه فالحسين قتل بأيدي شيعته في بيئة التشيع، وشيعة اليوم يعترفون بذلك ولا يمهلونه فقد قال الأستاذ موسى اليعقوبى النجفي أحد أدباء الشيعة المعاصرين:

قد كاتبته أولوا الخيانة أنها ... جند وليس لها سواه إمام
لكنهم خانوا الذمام ولم يقوا ... أني وما للخائنين ذمام[2]

وهكذا أجرى اللّه الحقيقة على لسان هذا الشاعر، ولو أن الشيعة عرفوا أقدار أنفسهم لقبعوا من أول الأمر في بيوتهم، وما علت صيحاتهم ولا ارتفعت نبراتهم بدعوى حب آل البيت والتشيع لهم!!

الطبقة الرابعة: وهم الشيعة الذين كانوا من أصحاب المختار بن أبي عبيد الثقفي زمن استيلائه على العراق، فقد ادعى المختار أنه يدعو لمحمد ابن الحنفية، وأنه على ولائه وأخذ يقتل الناس في العراق، بحجة أنه يقتص من قتلة الحسين، ثم أغراه غلاة الروافض بادعاء النبوة فادعاها، وأخذ يسجع كسجع الكهان، وكانت له مخاريق وترهات وعقائد فاسدة مثل القول بالبداء على اللّه، ومثل القول برجعة الأئمة، وغير ذلك وقد حدث أن ابن الحنفية علم بأن المختار إنما يرتكب هذه الجرائم

---

(١) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية للدهلوي.

(٢) انظر: هامش المنتقى من منهاج الاعتدال بتعليق محب الدين الخطيب ص٢٢٧.

باسمه فهم بالذهاب إليه في الكوفة لتكذيبه، فعلم المختار بذلك، فقال أنا على بيعة المهدي ومن علامته أن يضرب بالسيف ضربة فإن لم يقطع السيف جلده فهو المهدي، فبلغ قوله ابن الحنفية فأقام بمكة خوفا من أن يقتله المختار بالكوفة[1].

هؤلاء هم الشيعة، وهذا هو حالهم في عهد المختار الثقفي الذي ورد بشأنه حديث عن أسماء بنت أبي بكر بأنه كذاب ثقيف فقد قالت للحجاج بن يوسف الثقفي أما أن رسول اللَّه ﷺ: «حدثنا أن في ثقيف كذابًا ومبيرًا، فأما الكذاب فرأيناه، وأما المبير فلا إخالك إلا إياه»[2].

ومن أراد الوقوف على جرائم المختار والكذاب الثقفي فليرجع إلى كتب الملل والفرق ونحوها فهي مليئة بما أحدثه هذا الزنديق في الأمة من فساد بحجة التشيع لآل البيت الكرام.

الطبقة الخامسة: وهم الذين حملوا زيد بن علي بن الحسين عليه السلام على الخروج وتعهدوا بنصرته وإعانته فخرج بهم على والي العراق يوسف بن عمر الثقفي عامل هشام بن عبد الملك على العراقين فلما استحر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له: إنا ننصرك على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك في أبي بكر وعمر اللذين ظلما جدك علي بن أبي طالب فقال زيد: إني لا أقول فيهما إلا خيرًا، وما سمعت أبي يقول فيهما إلا خيرًا، وإنما خرجت على بني أمية الذين قاتلوا جدي الحسين، وأغاروا على المدينة يوم الحرة، ثم رموا بيت اللَّه بحجر المنجنيق والنار، ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم: رفضتموني؟ ومن يومئذ سموا رافضة فتركوه وحيدًا حتى قتل وصلب ودفن بكناسة الكوفة ثم نبش قبره ثم أحرق جسده الطاهر، وصنعوا مثل ذلك بابنه يحيى حينما خرج بناحية الجوزجان فقتل ودفن هناك ومشهده بجوزجان معروف[3].

وهكذا كنا بواحدة برزء الحسين فعدنا باثنتين !!

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص٣١ وما بعدها .

(٢) انظر: صحيح مسلم ج ٢ ص٤١٦ باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها كتاب فضائل الصحابة .

(٣) انظر الفرق بين الفرق ص٢٥ ، ومقالات الإسلاميين ج١ ص١٣٦ ، والملل والنحل ج١ ص١٥٥ .

الطبقة السادسة: وهم الذين كانوا يدَّعون صحبة الأئمة والأخذ عنهم، وأغلب مرويات الشيعة عن الأئمة جاءت عن طريقهم، مع أن الأئمة كانوا يكفرونهم ويكذبونهم ويقصونهم عن مجالسهم، ونذكر في ذلك ما جاء في كتاب تنقيح المقال للمامقاني في ترجمة سدير بن حكيم الصيرفي عن آخر كتاب الروضة من الكافي عن المعلى قال: ذهبت بكتاب عبد السليم بن نعيم وسدير وغير واحد- أي: من الشيعة- إلى أبي عبد اللَّه- وهو جعفر الصادق- فضرب بالكتاب الأرض ثم قال: «أف، أف، ما أنا لهؤلاء بإمام»[1]

ولنذكر ترجمات موجزة لبعض أفراد هذه الطبقة، لأن عليهم مدار الروايات في أخبار الشيعة عن أئمتهم فنقول:

١- **هشام بن الحكم**: الذي كان يزعم أنه من أصحاب الصادق، وكان يزعم أن معبوده جسم ذو أبعاد ثلاثة وأنه طويل عريض عميق وأن طوله مثل عرضه مثل عمقه، وأنه ذو طعم ولون ورائحة، وروى عنه أيضًا أن معبوده كسبيكة الفضة وكاللؤلؤة المستديرة، وروي عنه أيضًا أنه أشار إلى أن جبل أبي قبيس أعظم منه، تعالى اللَّه عن ذلك، وكان يجيز المعاصي على الأنبياء مع قوله بعصمة الأئمة[2].

وقد ثبت أن الصادق تبرأ منه ومن مقالته فقد روى الكليني عن علي بن حمزة قال قلت لأبي عبد اللَّه: سمعت هشام بن الحكم يروي عنكم أن اللَّه جسم صمدي نوراني معرفته ضرورية يمن بها على من يشاء من عباده، فقال: «سبحان من لا يعلم أحد كيف هو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ لا يحد ولا يحس ولا يحيط به شيء ولا جسم ولا صورة ولا تخطيط ولا تحديد»[3]، ومع ذلك فالشيعة تجمع على وثاقته ويعدونه من مفاخرهم ويروون عن الصادق أنه قال فيه: أنه رائد

---

(١) انظر: تنقيح المقال للمامقاني ج٢ ص٨ .

(٢) انظر: الفرق بين الفرق ص٤٨، ص٢١٦، مقالات الإسلاميين ج١ ص١٠٦ والملل والنحل ج١ ص١٨٤ .

(٣) انظر: أصول الكافي: كتاب التوحيد: باب النهي عن الجسم والصورة ج١ ص١٠٢ .

حقنا وسائق قولنا المؤيد لصدقنا . . إلخ ثم يروون أيضًا طعن الأئمة فيه ويقولون: على أنه قد يطعن فيه الإمام نفسه ليدفع بذلك عنه السوء،[١] وظنوا أن ذلك كاف في توجيه ما ورد فيه من طعن !! هذا وقد توفي سنة ١٩٩هـ.

٢- **هشام بن سالم الجواليقى**: وهو معاصر لهشام بن الحكم، وقد كان يزعم «أن معبوده على صورة إنسان وأن له حواسا خمس، وأن نصفه الأعلى مجوف والأسفل مصمت وأن له وفرة سوداء وأنها نور أسود وباقيه نور أبيض ساطع وأن إرادته حركة إذا أراد شيئًا تحرك فكان ما أراد وغلا في علي حتى قال إنه إله واجب الطاعة»[٢]

وقد روى الكليني عن إبراهيم بن محمد الخراز ومحمد بن الحسين قالا: دخلنا على أبي الحسن الرضا فقلنا: إن هشام بن سالم والميتمي وصاحب الطاق يقولون إن اللَّه تعالى أجوف من الرأس إلى السرة والباقي مصمت، فخر لله ساجدًا ثم قال: «سبحانك ما عرفوك ولا وحدوك فمن أجل ذلك وصفوك»[٣]

ومع ذلك فالشيعة تعده من مفاخرهم ومن أوثق رواة أخبارهم ويقولون كان من المجلين في الكلام الذين أشرقوا أعدائهم بالريق وألزموهم الحجة، وممن سمح لهم بالمناظرة والكلام من الأئمة[٤]. وهشام هذا هو الذي روى عنه الكليني عن أبي عبد اللَّه الصادق أن القرآن الذي.جاء به جبريل سبعة عشر ألف آية، يعني بذلك أن القرآن الذي بأيدينا محرف قد نقص منه الكثير كما سيأتي في محله.

٣- **شيطان الطاق**: وهو محمد بن علي بن النعمان الأحول، والشيعة تسميه مؤمن الطاق، ومؤمن آل محمد، وقد كان معاصرًا للباقر والصادق ﵄ وكان يشارك هشام بن سالم، وهشام بن الحكم في قولهما، وكان يزعم أيضًا أن اللَّه تعالى إنما

---

(١) انظر: كتاب الإمام الصادق لمؤلفه الشيعي محمد الحسيني المظفر ج٢ ص١٢٦ .

(٢) انظر: الفرق بين الفرق ص٥٣ ، ص٢١٦ ، والملل والنحل ج١ ص١٨٥ ، ومقالات الإسلاميين ج١ ص١٠٩ .

(٣) انظر: أصول الكافي: كتاب التوحيد: باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه ج١ ص١٠٠ .

(٤) انظر: كتاب الإمام الصادق للمظفر ج٢ ص١٧٧ .

يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها، ولا يكون قبل ذلك عالمًا بها، وذكروا عنه أنه قال في كتابه (الإمامة): إن اللَّه لم يقل: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾[1] وهذا الشيطان هو أول من قال بأن في آل محمد إمامًا مفترض الطاعة معروفًا بعينه وقد روى ذلك عنه أصحاب كتب الجرح والتعديل عند الشيعة فقد نقل المامقاني في كتابه المقال: أن إمامهم الكشي نقل في ترجمة شيطان الطاق أن هذا الشيطان قال: كنت عند أبي عبد اللَّه جعفر الصادق- فدخل زيد بن علي- عم جعفر الصادق- فقال الإمام زيد لشيطان الطاق: يا محمد بن علي، أنت الذي تزعم أن في آل محمد إمامًا مفترض الطاعة معروفا بعينه؟ قال شيطان الطاق: قلت نعم، أبوك أحدهم، قال له زيد: ويحك!! وما يمنعه أن يقول لي؟ فواللَّه لقد كان يؤتى بالطعام الحار فيقعدنى على فخذه ويتناول البضعة فيبردها ثم يلقمنيها، أفتراه كان يشفق علي من حر الطعام ولا يشفق علي من حر النار؟ قال شيطان الطاق: قلت: كره أن يقول لك فتكفر فيجب عليك من اللَّه الوعيد، ولا يكون له فيك شفاعة، فتركك مرجئا للَّه فيك المسألة، وله فيك الشفاعة[2] وهكذا اخترع شيطان الطاق أكذوبة إمام مفترض الطاعة معروف بعينه من آل محمد، واتهم الإمام علي زين العابدين بأنه كتم هذا عن ابنه زيد مع أنهم- أي الشيعة يعدون الإمامة أساس الدين، كما اتهم الإمام زيد بأنه لم يبلغ درجة أخس الروافض في قابليته للإيمان بإمامة أبيه، والشيعة يعدون هذا الشيطان من مفاخرهم ويقولون: «شأنه أرفع من أن يطنب في إطرائه، وأعرف من أن يكثر الكلام في تعريفه،ويروون في مدحه عن الصادق (زرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، ويزيد بن معاوية العجلي، والأحول وأحب الناس إلى أحياء وأمواتا»[3]

٤- **زرارة بن أعين الكوفي**: ادعى أنه صحب الباقر والصادق، وروى عنهما، وكان يقول إن اللَّه لم يكن حيًا ولا قادرًا ولا سميعًا ولا بصيرًا ولا عالمًا ولا مريدًا

---

(١) انظر الفصل لابن حزم ج٤ ص١٨١، الفرق بين الفرق ص٥٣، مقالات الإسلاميين ج١ ص١١١ .

(٢) انظر: تنقيح المقال للمامقاني ج١ ص٤٧٠ .

(٣) انظر: كتاب الإمام الصادق للمظفر ج٢ ص١٧١ .

حتى خلق لنفسه حياة وقدرة وعلمًا . . . إلخ[1]

وقد جاء في ترجمته في ميزان الاعتدال أن ابن السماك قال: حججت فلقيني زرارة بن أعين بالقادسية فقال: إن لى إليك حاجة وعظمها، فقلت ما هي؟ فقال إذا لقيت جعفر بن محمد فأقرئه مني السلام، وسله أن يخبرني: أنا من أهل النار أم من أهل الجنة؟ فأنكرت ذلك عليه، فقال لى إنه يعلم ذلك، ولم يزل بى حتى أجبته، فلما لقيت جعفر بن محمد أخبرته بالذي كان منه، فقال لى: «هو من أهل النار»، فوقع في نفسى مما قال جعفر، فقلت: ومن أين علمت ذاك؟ فقال: من ادعى على علم هذا فهو من أهل النار، فلما رجعت لقيني زرارة فأخبرته بأنه قال لي إنه من أهل النار، فقال: كال لك من جراب النورة قلت وما جراب النورة؟ قال: عمل معك بالتقية. وذكر الذهبي عن سفيان الثوري أن زرارة لم ير أبا جعفر[2]

فانظر إلى عقيدة هؤلاء في آل البيت ومع أن أهل البيت يتبرءون منهم ويطعنون فيهم لما يعلمونه من فساد عقيدتهم إلا أنهم يحملون طعن الأئمة فيهم على التقية، ولا شك أن هذا رأى فاسد وتأويل بارد.

٥- **جابر بن يزيد الجعفي**: وكان على مذهب المغيرة بن سعيد، وكان من أصحابه ولما مات المغيرة قام جابر الجعفي بإمامة الطائفة بعده، وكانت مقالة المغيرة بن سعيد أنه نبي وأنه يعلم اسم اللّه الأكبر، وأن معبودهم رجل من نور على رأسه تاج وله من الأعضاء والخلق مثل ما للرجل وأن حروف «أبي جاد» على عدد أعضائه، وزعم المغيرة أنه يحيى الموتى بالاسم الأعظم، وكانوا يدعون إلى انتظار محمد بن عبد اللّه بن الحسن (المسمى بالنفس الزكية) حيث أنه في زعمهم المهدي المنتظر، وكان جابر بن يزيد الجعفي على هذا المذهب وكان يقول برجعة الأموات إلى الدنيا قبل القيامة[3]، وقد أخرج الأمام مسلم في صحيحه أن جابر الجعفي كان

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص٥٢، ص٢١٨ .

(٢) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي ج٢ ص٦٩ .

(٣) انظر: الفرق بين الفرق ص٤٤، وانظر مقالات الإسلاميين ج١ ص٧٣ .

يقول إن عندي لخمسين ألف حديث ما حدثت منها بشيء، ثم حدث يوما بحديث فقال: هذا من الخمسين ألفًا، وأخرج أيضًا من سفيان قال سمعت رجلًا سأل جابرا عن قوله ﷻ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ فقال جابر لم يجئ تأويل هذه، قال سفيان: كذب، فقيل لسفيان: وما أراد بهذا؟ فقال: إن الرافضة تقول: إن عليًّا في السحاب فلا تخرج مع من خرج من ولده حتى ينادي مناد من السماء يريد عليًّا أنه ينادي: اخرجوا مع فلان، يقول جابر فذا تأويل هذه الآية وكذب، كانت في أخوة يوسف عليه السلام وأخرج أيضًا عن سفيان قال: سمعت جابرًا يحدث بنحو من ثلاثين ألف حديث ما أستحل أن أذكر منها شيئًا وأن لى كذا وكذا[1]

وانظر ترجمة جابر في ميزان الاعتدال فهي مستفيضة في ذكر مساوئه وبدعته، ومع ذلك فالشيعة يعدونه من مفاخرهم وعليه مدار الآلاف من أخبارهم.

٦- أصبغ بن نباتة الحنظلي المجاشعي الكوفي صاحب شرطة علي رضي الله عنه: جاءت ترجمته في ميزان الاعتدال: «قال أبو بكر بن عياش: كذاب، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال النسائي وابن حبان: متروك. وقال ابن عدي: بين الضعف، وقال العقيلي: كان يقول بالرجعة. وقال ابن حبان: فُتِن بحب علي فأتى بالطامات فاستحق من أجلها الترك»[2] ومع ذلك فهو من رجال الشيعة المعدودين ومن أصحاب على المشهورين وعليه مدار كثير من مروياتهم عن علي رضي الله عنه.

٧- أبو بصير: ليث بن البختري المرادي الكوفي: روى عن الباقر والصادق، وفيما يرويه عن الصادق (وإن عندنا لمصحف فاطمة، مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم هذا حرف واحد»[3]، ويعتمد الكليني على رواية أبي بصير هذا اعتمادًا كبيرًا، ومع أن علماء الجرح والتعديل عندهم يعرفون بأنه

---

(١) انظر: صحيح مسلم ج١ ص١٢، ص١٣ المقدمة باب الكشف عن معايب رواة الحديث، وميزان الاعتدال ج١ ص٣٧٩.

(٢) انظر: ميزان الاعتدال ج١ ص٢٧١.

(٣) انظر: أصول الكافي ج١ ص١١٥ للكليني.

مطعون في دينه لكنهم قالوا: إنه ثقة والطعن في دينه لا يوجب الطعن، لأن علماء الجرح والتعديل عند الشيعة إذا قالوا في رجل منهم: (إنه ثقة) لا يريدون من هذا الوصف أنه صادق من أهل العدالة بقدر ما يريدون منه أنه متعصب لاتجاهاتهم مبغض للصحابة مجتهد في النيل منهم كما سيأتي.

والشيعة تعد أبا بصير هذا من مفاخرهم بل ويروون عن الصادق أنه قال فيه: «أوتاد الأرض وأعلام الدين أربعة، وعد منهم أبا بصير»، وقال: «بشر المخبتين بالجنة وعده منهم»[1] مع أنه أقر بكذبه وكان الإمام جعفر الصادق يتضجر منه ويتبرم[2]

وإذا تتبعنا تراجم أعلام الشيعة في زمن الأئمة رأيناهم بين كذابين وملاحدة، وشعوبيين وفاسدي عقيدة، ومذمومين من أئمتهم مثل الميثمي: الذي أثبت للَّه تعالى صورة، ومثل من طرده الإمام جعفر الصادق من مجلسه ثم لم يجوز له مجيئه إليه كعبد اللَّه بن مسكان الكوفي، ومنهم من قال في حقهم الإمام جعفر الصادق «يروون عنا الأكاذيب ويفترون علينا أهل البيت»، كالتبان المكنى بأبي أحمد وهو بنان التبان الذي كان يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]: إن إله الأرض غير إله السماء[3].

ورجال هذا حالهم فكيف يوثق بهم، ويقبل ما يلصقونه بآل البيت من أخبار؟ خاصة فيما يتعلق بأمور تمس العقيدة وتناقض في غالبها صريح القرآن وأصول الإسلام، وسيمر بنا كثيرًا أخبار يعتمد الشيعة في نقلها على هؤلاء، وسيرى القارئ أنها تحمل بطلانها في طياتها.



(١) انظر: كتاب الإمام الصادق للمظفر ج٢ ص١٧٠ .
(٢) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية ص٦٥ .
(٣) انظر في ذلك كله: مختصر التحفة الاثنى عشرية ص٦٣ ، ص٦٤ .

المبحث الثالث

فرق الشيعة والأئمة الاثنى عشر

من العسير حصر فرق من الشيعة في عدد معين، بل إن الشيعة أنفسهم يزعمون أن خبر افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، هو في الشيعة خاصة، نعم يمكن تقسيم الشيعة إلى خمس فرق رئيسية ترجع إليهم باقي الفرق المتشيعة ولو بوجه ما، وتنقسم بالطبع كل فرقة من هذه الخمس إلى عدد من الفرق لا حصر لها، وكل فرقة لها في سوق الإمامة التي هي أخص خصائص الشيعة نظام يغاير سائر الفرق، وعقائد تباين بها غيرها مما يجعل الوفاق بين جميعها محالًا، وهذه الفرق الخمس هي:

١- **الكيسانية**: أصحاب كيسان مولى أمير المؤمنين علي، وخلف كيسان في رئاسة هذه الفرقة المختار الثقفي، ويجمعهم القول (بأن الدين طاعة رجل) حتى حملهم ذلك على تأويل الأركان الشرعية على رجال من آل البيت، وهم يوالون محمد ابن الحنفية وولده أبا هاشم، وقد افترقوا بعده فرقًا شتى، ولهم غلو ظاهر[١].

٢- **الزيدية**: وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين، وقد ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة وشرط الإمام عندهم أن يكون فاطميًا عالمًا شجاعًا سخيًا خرج يطلب الإمامة، سواء كان من ولد الحسن أو من ولد الحسين وجوزوا إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وعلى ذلك حكموا بصحة إمامة أبي بكر وعمر مع وجود علي وهو أفضل منهما عندهم[٢].

٣- **الإسماعيلية**: وهم الذين تميزوا عن سائر الفرق بالقول بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق وإن مات في حياة أبيه إلا أن فائدة النص عليه هي انتقال الإمامة إلى

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ج١ ص١٤٧ .

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ج١ ص١٥٤ .

عقبه، وأشهر ألقابهم الباطنية: لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنًا، ولكل تنزيل تأويلًا، وحملوا معنى القرآن على المعاني الباطنية، وأوجبوا الإيمان بهذا الباطن، وكفروا من آمن بالظاهر، وقالوا إنه غير مراد، ومن ألقابهم أيضًا القرامطة، نسبة إلى رجل منهم، اسمه قرمط والمزدكية، نسبة إلى مزدك، صاحب المذهب الانحلالي المعروف لأنهم أخذوا كثير من تعاليمه، ويقال لهم التعليمية والملحدة، وقالوا لن تخلو الأرض قط من إمام حي قائم إما ظاهر مكشوف وإما باطن مستور.

وهؤلاء خارجون عن الإسلام بإجماع الأمة، وضررهم على الإسلام أعظم من ضرر اليهود والنصارى، والدهرية، وسائر أصناف الكفرة، فقد ضل بسببهم جم غفير، وفضائحهم أكثر من عدد الرمل والقطر[1].

٤- **الغالية**: وهؤلاء هم الذين غلوا في حق الأئمة حتى أخرجوهم من حدود الخليقة، وحكموا فيهم بأحكام إلهية، فربما شبهوا واحد من الأئمة بالإله، وربما شبهوا الإله بواحد من الأئمة، وإنما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية، ومذاهب التناسخية،- ومذاهب اليهود والنصارى، وهم إحدى عشرة فرقة، كل فرقة هي ألعن من أختها،[2] ونعوذ بالله من الخزلان.

٥- **الإمامية**: وهم القائلون بإمامة علي بعد النبي ﷺ- بلا فضل- بنص جلي على التعيين، قالوا وليس في الدين أمر أهم من تعيين الإمام، وتعيينه واجب على الله لرفع الخلاف وتقرير الوفاق، وقد طعنوا في كبار الصحابة إلى حد التكفير بتركهم البيعة لعلي[3] وهم يعتقدون أن كل إمام ينص على الذي يليه، وأن الأئمة كلهم معصومون، وأنهم يعلمون ما كان وما يكون، وأنهم يرجعون إلى الدنيا بعد موتهم ليدال لهم من أعدائهم، وقد ساقوا الإمامة بعد على في ابنه الحسن ثم الحسين ثم علي زين العابدين بن الحسين، ثم محمد الباقر بن زين العابدين، ثم جعفر الصادق

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ج١ ص١٩١ ، والفرق بين الفرق للبغدادي ص٢٦٥ .

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ج١ ص١٧٣ .

(٣) ولذلك أطلق على هذه الفرقة (الرافضة) لأنهم يرفضون الشيخين ويتبرءون منهما، فصار هذا نبزًا لهم.

ابن الباقر، وإلى هنا اختلفوا في سوق الإمامة أكثر من اختلاف الفرق كلها[1]، والذي يهمني ذكره من هؤلاء هم (الاثنى عشرية) فقط حيث ساقوا الإمامة بعد جعفر إلى ابنه موسى الكاظم، ثم إلى ابنه علي الملقب بالرضا، ثم إلى ابنه محمد بن علي الملقب بالجواد ثم إلى ابنه علي بن محمد الملقب بالهادي، ثم إلى ابنه الحسن بن علي الملقب بالعسكري ثم إلى ابنه محمد بن الحسن الذي دخل سردابًا في دار أبيه وهو صغير فلم يخرج إلى الآن وهو الإمام صاحب الزمان والمهدي المنتظر في عقيدتهم.

ولنذكر لهؤلاء الأعلام من آل البيت تراجم موجزة للتعريف بهم. فنقول:

١- علي بن أبي طالب كرم الله وجهه:

هو أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أمير المؤمنين ﷺ رابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى الذين حصر عمر بن الخطاب الخلافة فيهم بعده وأخبر أن الرسول ﷺ مات وهو عنهم راض.

ولد قبل البعثة بعشر سنين على الصحيح فربي في حجر النبي ﷺ، وكان أول الناس إسلامًا في قول كثير من أهل العلم، ولازم النبي ﷺ ولم يفارقه، وبات على فراشه وتسجى ببردته ليلة الهجرة فعرض بذلك نفسه للخطر فداء لرسول الله ﷺ، وحضر المشاهد كلها إلا تبوك فقد استخلفه النبي على المدينة وقال له: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي**»[2]

ودفع النبي ﷺ إليه الراية يوم خيبر وقال: «**لأعطين الراية رجلًا يحبه الله ورسوله**» أو قال: «**يحب الله ورسوله يفتح الله عليه**»، فأعطاه الراية ففتح الله عليه»[3].

وكان اللواء بيده في أكثر المشاهد، ولما آخى النبي ﷺ بين أصحابه قال لعلي:

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ج١ ص١٧٣ .

(٢) انظر: صحيح مسلم ج٢ ص٣٦٠ باب فضائل عليّ .

(٣) انظر: صحيح البخاري ج٢ ص٣٠٠ مناقب عليّ .

«**أنت أخي**»، وزوجه النبي ﷺ صغرى بناته فاطمة الزهراء رضي الله عنها أحب أولاده إليه فرزقه اللَّه منها حسنًا وحسينًا ومحسنًا وزينب وأم كلثوم.

وكناه النبي ﷺ أبا تراب، وذلك، حينما غاضبته فاطمة فخرج فاضطجع في المسجد فجاء النبي ﷺ يسأل عنه فأخبر بمكانه فإذا الرداء قد سقط عن ظهره فجعل النبي ﷺ يمسح التراب عن ظهره ويقول: «**اجلس يا أبا تراب**»[1] مرتين.

وقد بعثه النبي ﷺ إلى اليمن غازيًا وواليًا فوافي النبي ﷺ في حجة الوداع، ولما تكلم فيه بعض أصحابه. قال النبي ﷺ: «**ما تريدون من علي**- مرتين- **إن عليًّا مني وأنا منه**»، وقال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»[2].

وكان رضي الله عنه أحد كتاب الوحي للنبي ﷺ، وكان هو الذي يتولى كتابة المعاهدات للنبي ﷺ فهو الذي كتب صلح الحديبية وهو الذي بعثه النبي ﷺ بصدر سورة براءة ليقرأها على الناس في موسم الحج سنة أن حج أبي بكر بالناس لتسع من الهجرة.

ولما توفي النبي ﷺ كان يرى أنه أحق بالخلافة بعده لقرابته من رسول اللَّه ﷺ فلما ولى أبو بكر اعتزله فترة مقام فاطمة بعد أبيها لأنها كانت تعتب على أبي بكر في أمر ميراثها من أبيها فلما توفيت بعده بأشهر قلائل أرسل علي إلى أبي بكر فاعتذر إليه وبايعه وكان نعم العون له ولعمر وعثمان من بعده وكان هؤلاء السادة يعرفون لعلي قدره ولا يقطعون أمرًا دون علي؛ بل اشتهر عن عمر أنه كان يتعوذ من قضية ليس لها أبو الحسن.

ولي الخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان خمس سنين ما بين سنة ٣٥وسنة ٤٠هـ حيث مات شهيدًا على يد أحد الخوارج عبد الرحمن بن ملجم عليه لعنة اللَّه وذلك في رمضان سنة ٤٠هـ وخاض في مدة خلافته حروبًا كلها مع أهل الإسلام ولذلك كان يقول: «ابتليت بقتال أهل القبلة» فخاض حرب الجمل وصفين اللتين أثيرتا ضده بسبب مطالبته بالثأر من قتلة عثمان، وكان من رأيه أن يصبر الناس حتى تهدأ الأمور

---

(١) انظر: صحيح البخاري ج٢ ص٣٠٠ مناقب عليّ.

(٢) انظر: سنن الترمذي ج٥ ص٢٩٧ مناقب عليّ.

ويدخل معاوية في الطاعة له، ثم يقوم ولي دم عثمان فيدعى به عنده فيعمل معه ما يوجه حكم الشريعة، وكان يرى من خالفه أن يقتلوا أولًا، ثم خاض حرب النهروان مع الخوارج وهم الذين خرجوا عليه وانشقوا عنه، فقضى مدة خلافته في حروب إلى أن استشهد على يد أحد الخوارج بالكوفة ودفن بها[1].

٢- الحسن رضي الله عنه:

هو أمير المؤمنين الحسن بن علي بن أبي أطالب، سبط رسول اللّه ﷺ وريحانته وأحد سيدى شباب أهل الجنة، وأحب آل البيت إلى النبي ﷺ، وأشبه الناس برسول اللّه ﷺ، وأمه فاطمة الزهراء ولدته في رمضان سنة ثلاث وقيل أربع من الهجرة فلما ولد جاء رسول اللّه ﷺ دار علي فقال: «**أروني ابني، ما سميتوه؟**» قال علي: سميته حربًا قال النبي ﷺ: «**بل هو حسن**»، وكان النبي ﷺ يكثر تقبيله ويقول: «**اللّهم إني أحبه فأحبه**»[2]، وقد خرج أبو بكر من المسجد يوما فرأى الحسن يلعب فحمله فقبله وهو يقول:

بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي

وعليٌّ يضحك»[3].

وقال النبي ﷺ: «**فيه وفي أخيه حسين هما ريحانتاي من الدنيا**»[4].

روى الحديث عن جده ﷺ، وأبيه علي، وأخيه حسين، وخاله هند بن أبي هالة، وروى عنه، ابنه الحسن، وعائشة أم المؤمنين وجماعة.

وقال رسول اللّه ﷺ: «**الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة**»[5].

وعن أبي بكرة قال سمعت النبي ﷺ على المنبر والحسن إلى جنبه ينظر إلى

---

(١) ما لا يسند إلى مراجع من هذه الترجمة فهو مستفاد من الإصابة في تمييز الصحابة ج٢ ص٥٠٧ .

(٢) انظر: صحيح البخاري ج٢ ص٣٠٦ باب مناقب الحسن والحسين .

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: صحيح البخاري ج٢ ص٣٠٦ باب مناقب الحسن والحسين .

(٥) انظر: سنن الترمذي ج٥ ص٣٢١ باب مناقب الحسن والحسين، وقال: حديث صحيح حسن.

الناس مرة وإليه مرة ويقول: «**ابني هذا سيد ولعل اللَّه أن يصلح به بين فئتين من المسلمين**»[1]، وولي الخلافة بعد مقتل أبيه، فعز عليه ما يراق من دماء المسلمين فمال إلى الصلح حقنًا لدمائهم فتحققت فيه نبوءة جده ﷺ فتنازل عن الخلافة لمعاوية بعد سبعة أشهر من تقليده إياها، ومما شجعه على ذلك عدم إخلاص شيعته وشيعة أبيه حيث ضايقوه بطلب الإمارة والحوائج، فمال إلى الصلح وترك الكوفة وعاد إلى المدينة، وعاش إلى أن مات بها- قيل مسموما- سنة خمسين على الأصح ودفن بالبقيع رضي اللَّه تبارك وتعالى عنه[2].

٣- الحسين رضي الله عنه:

هو الحسين بن علي بن أبي طالب، ريحانة الرسول ﷺ، وأحد سيدى شباب أهل الجنة ولد في رمضان سنة أربع، وقيل خمس أي بعد أخيه بعام، وهو صنو أخيه في الفضل وفي حب النبي ﷺ لهما، وأكثر الوارد في فضلهما بما يجمع بينهما في الفضل وقد ورد أن النبي ﷺ كان يحملهما ويقبل هذا مرة وهذا مرة ويقول: «**اللَّهم إني أحبهما فأحبهما**»[3]، وقد أدار النبي ﷺ الكساء على علي وفاطمة وحسن وحسين وقال: «**اللَّهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي اللَّهم اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا**»[4] وعده عمر بأن يأتيه يومًا فجاء فصادف عبد اللَّه بن عمر راجعًا لم يؤذن له من أهل أبيه فعاد، فقابله عمر فسأله عن غيابه فأخبره بأنه لم يؤذن لعبد اللَّه ابنه فرجعت فقال عمر وهل أنت عندي مثله؟ أنت أحق بالإذن من ابن عمر وهل أنبت ما ترى على الرأس غيركم؟ !!

ورآه مرة عبد اللَّه بن عمرو بن العاص عند الكعبة فقال: «هذا أحب أهل الأرض إلى أهل السماء اليوم» صحب أباه وأخاه وبعد موت أخيه أقام بالمدينة إلى

---

(١) انظر: صحيح البخاري في الموضع المشار إليه في الموضع السابق.
(٢) انظر: الإصابة ج١ ص٣٢٨، وانظر تهذيب التهذيب ج٢ ص٢٩٥.
(٣) انظر: صحيح البخاري في الموضع السابق.
(٤) انظر: تهذيب التهذيب ج٢ ص٢٩٧.

أن مات معاوية فأبي أن يبايع ليزيد فأتاه رسل أهل الكوفة: إنا قد حبسنا أنفسنا عليك، ولسنا نحضر الجمعة مع الوالي فأقدم علينا، فأرسل إليهم مسلم بن عقيل بن أبي طالب فبايعه منهم اثنا عشر ألفًا فأرسل يزيد بن معاوية، عبيد اللَّه بن زياد إلى مسلم بن عقيل فقتله، وكان مسلم قد أرسل إلى الحسين يستقدمه الكوفة، فقتل مسلم قبل وصول الحسين، فلما وصل الكوفة انفض عنه الذين كاتبوه وبايعوه وانضموا إلى جيش ابن زياد فقاتلوه معه حتى قتل شهيدًا رضي الله عنه هو وجمع من أهل بيته، ففازوا بعارها وشنارها إلى الأبد !!

وذلك بأرض يقال لها (كربلاء) بالعراق، في عشر المحرم سنة ٦١هـ[١]، وله بها مشهد مشيد، وأقيمت بها مدينة تعدها الشيعة إحدى المدن المقدسة اليوم، مع أن أسلافهم هم الذين تسببوا في هذه النكبة كما صارحهم بذلك ابنه زين العابدين وأخته زينب بنت علي كما تقدم[٢].

ومما هو جدير بالذكر أن قبره بكربلاء لم يكن معروفًا في أي: موضع بها لأن المشهد المقام اليوم لم يكن على قبره على التحقيق، كما أن مشهد الإمام علي رضي الله عنه المقام اليوم في مدينة النجف بالعراق لم يكن على قبره لأن الثابت أنه مدفون بمدينة الكوفة كما تقدم وسيأتي لهذا مزيد تحقيق في موضع أنسب.

٤- الإمام علي بن الحسين رضي الله عنهما:

وهو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي زين العابدين، لقب بذلك لعبادته فلقد قال مالك بن أنس بلغني أنه كان يصلي في كل يوم وليلة ألف ركعة إلى أن مات وعن ابن عيينة أن علي بن الحسين حج فلما أحرم واستوت به راحلته اصفر لونه وانتفض وأخذته الرعدة ولم يستطع أن يلبي فقيل له ما لك لا تلبي؟ فقال أخشى أن أقول لبيك فيقال لي: لا لبيك !! فقيل له لابد من هذا، فلما لبى غشي عليه وسقط من راحلته فلم يزل يعتريه ذلك حتى قضى حجه، وعن ابنه أبي جعفر أن أباه قاسَم اللَّه ما

---

(١) انظر: الإصابة لابن حجر ج١ ص٣٣٢ تحت رقم ١٧٢٤ .

(٢) انظر: ص٤٣ من الرسالة .

له مرتين وأم زين العابدين أم ولد وقد ولدته في شعبان سنة ٣٨هـ في أصح الأقوال، ونشأ في المدينة، وحضر مع أبيه موقعة كربلاء وكانت سنه يومها ثلاث وعشرين سنة، وكان مريضًا هزيلًا يومها فكان بقية السيف من ولد الحسين، وهو الذي صارح شيعة الكوفة بأنهم هم الذين قتلوا أباه وأهل بيته وعاد إلى المدينة فأقام بها ولم يخرج منها إلا حاجا أو معتمرًا وتلقى العلم عن أبيه، وعمه الحسن، وروى عن جده مرسلًا، وروي عن ابن عباس والمسور بن مخرمة وأبي هريرة وعائشة وصفية وأم سلمة، وروي عنه أولاده محمد وزيد وعبد اللّٰه وخلق كثير وكان من أجل التابعين ثقة مأمونا فاضلا ورعًا تقيًّا قال أبو بكر بن أبي شيبة: أصح الأسانيد كلها: الزهرى عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي، وكان يجل أبا بكر وعمر فقد سئل: كيف كانت منزلة أبي بكر وعمر من رسول اللّٰه ﷺ؟ فأشار بيده إلى القبر وقال: «منزلتهما منه الساعة»، وعاش حياته كلها بين العلم والعبادة لم يدخل في شيء مما دخل فيه الناس حتى توفي بالمدينة سنة ٩٤ هـ على الأصح ودفن بالبقيع[1] هذا وقد كان رضي الله عنه رفيع القدر موفور الكرامة يحترمه الناس ويجلونه قد جنب نفسه متاهة الرأي وعثرات السياسة ولم تكن له دعوة خاصة لا سرية ولا علنية مما زاد احترام الناس له، فقد ذهب ليطوف بالبيت يوما فأخلى الناس المطاف احتراما وتوقيرًا له، فشاهد ذلك الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان فسأل عنه متجاهلًا بقوله: من هذا؟ فاجاب الفرزدق بقوله:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته ... والبيت يعرفه والحل والحرم
هذا ابن خير عباد اللّٰه كلهم ... هذا التقي النقي الطاهر العلم
إذا رأته قريش قال قائلها ... إلى مكارم هذا ينتهي الكرم
هذا ابن فاطمة إن كنت تجهله ... بجده أنبياء اللّٰه قد ختموا
فليس قولك من هذا بضائره ... العرب تعرف من أنكرت والعجم

---

(١) انظر: ترجمته في تهذيب التهذيب ج٧ ص٣٠٤ .

٥- محمد بن علي:

هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، - (أبو جعفر الباقر) وأمه بنت الحسن بن علي بن أبي طالب، وكان عالمًا فقيهًا إمامًا ثقة، وكان من أجل التابعين روى عن أبيه، وعن سمرة بن جندب وابن عباس وأبي سعيد الخدري وجابر وأنس وغيرهم من الصحابة كما روى عن جديه الحسن والحسين، وجد أبيه مرسلًا، وروى عنه ابنه جعفر، وأبي إسحاق السبيعي والزهري والأوزاعي والأعمش وغيرهم ويعد من فقهاء أهل المدينة الأعلام وكان يقال له باقر العلم، وما كان أحد يفضل عليه وعن سالم بن أبي حفصة قال: سألت أبا جعفر وابنه جعفر بن محمد عن أبي بكر وعمر فقالا لي: «يا سالم تولهما وابرأ من عدوهما فإنهما كانا إمامي هدى»، وعنه قال: «ما أدركت أحدًا من أهل بيتي إلا وهو يتولاهما»، وظل مقيمًا بالمدينة لم يخرج منها إلا لحج أو لعمرة منذ مولده سنة ٥٨ إلى أن توفي سنة ١١٤هـ على الأصح، ودفن بالبقيع في المدينة المنورة[١].

ولم يثبت عنه رضي الله عنه أنه كانت له دعوة خاصة سرية أو علنية أو عقائد تخالف ما عليه عامة المسلمين.

٦- جعفر الصادق:

هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي، أبو عبد اللّٰه كنيته والصادق لقبه، وأمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وأمها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر أيضًا ولذلك كان يقول ولدني أبو بكر مرتين، وعن زهير بن معاوية قال: قال أبي لجعفر بن محمد: إن لي جارًا يزعم أنك تبرأ من أبي بكر وعمر، فقال جعفر: «برئ اللّٰه من جارك، واللّٰه إني لأرجو أن ينفعني اللّٰه من قرابتي من أبي بكر»، وقال حفص بن غياث سمعت جعفر بن محمد يقول: «ما أرجو من شفاعة علي شيئًا إلا وأنا أرجو من شفاعة أبي

---

(١) انظر: ترجمته في تهذيب التهذيب ج٩ ص٣٥٠ وما بعدها.

بكر مثله» تلقي العلم عن أبيه وجده لأمة القاسم بن محمد بن أبي بكر أحد فقهاء المدينة السبعة كما روي عن نافع والزهري وغيرهم، وعنه أخذ شعبة والسفيانان ومالك وأبو حنيفة وابنه موسى وخلق كثير، وكان إمامًا ثقة صالحًا ورعًا قضى حياته مثل أبيه وجده بين العلم والعبادة قال مالك بن أنس: اختلفت إليه زمانًا فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال إما مُصَلٍّ، وإما صائم، وإما يقرأ القرآن، وما رأيته يحدث إلا على طهارة، وقال عمرو بن أبي المقدام: كنت إذا نظرت إلى جعفر بن محمد علمت أنه من سلالة النبيين، وهكذا قضى حياته في المدينة على هذا النحو منذ ولد سنة ٨٠هـ إلى أن توفي سنة ١٤٨هـ ودفن بالبقيع في المدينة المنورة(١).

وكانت تحوم حوله الشبهات أحيانًا بما كانت تلصقه الشيعة به فكان يختبر من خلفاء بنى العباس بنى عمومته فكان يخرج كالذهب الإبريز فيعرفون أنه ابتلي بالكذب عليه رضي اللَّه عنهم وأرضاهم.

٧- موسى الكاظم:

هو موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي أبو الحسين المدنى الملقب بالكاظم، وكان عالمًا ورعًا إمامًا من أئمة المسلمين قال يحيى بن الحسن النسابة: كان موسى بن جعفر يدعى العبد الصالح من عبادته واجتهاده روى عن أبيه وعبد اللَّه بن دينار وعبد الملك بن قدامة، وعنه أخذ أخواه على ومحمد وأولاده إبراهيم وحسين وإسماعيل وعلي الرضا، وغيرهم، وقد ذكر الخطيب أن الخليفة المهدي أقدمه من المدينة إلى بغداد ثم رده إلى المدينة إلى أن حج الرشيد فحمله معه إلى بغداد وحبسه بها إلى أن توفي في محبسه، وكانت ولادته بالمدينة سنة ١٢٨هـ وتوفي سنة ١٨٣هـ(٢) ودفن بالكاظمية وله مشهد فخم يزار إلى اليوم(٣).

---

(١) انظر: ترجمته في تهذيب التهذيب ج٢ ص١٠٣ وما بعدها.

(٢) (٣) انظر: ترجمته في تهذيب التهذيب ج١٠ ص٣٣٩.

٨- علي الرضا:

هو علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي (الملقب بالرضى) روى عن أبيه وعبيد اللّه ابن أرطأة، وروى عنه ابنه محمد وأبو عثمان المازني، وعلي بن علي الدعبلي وأيوب بن منصور النيسابوري، وأبو الصلت عبد السلام بن صالح والمأمون بن الرشيد، وأبو جعفر التمار وغيرهم، وكان المأمون يعزه ويقربه، وقد وضعت عليه عدة نسخ ليست من حديثه بل هي كذب عليه وعلى آبائه وقد نبه عليها الحفاظ وقالوا الخلل في رواياته عن رواته فإنه ما روى عنه إلا متروك، والمشهور من روايته (صحيفة) وراويها عنه مطعون فيه، وكان الرضا من أهل العلم والفضل مع شرف النسب، وكان يفتي في مسجد رسول اللّه ﷺ وهو ابن نيف وعشرين سنة، وقد ولد بالمدينة سنة ١٥٣هـ ومات مسمومًا في ماء الرمان في صفر سنة ٢٠٣هـ في طوس بخراسان ومشهده بها معروف يزار[١].

٩- محمد الجواد:

هو محمد بن علي بن موسى بن جعفر الهاشمي القرشي الملقب بالجواد، ولد في عشرة من رجب سنة ١٩٥ هـ وتوفي في ذي القعدة عام ٢٢٠هـ ببغداد ودفن في الكاظمية بجوار ضريح جده موسى بن جعفر[٢].

١٠- علي الهادي:

هو علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر الصادق العلوي الهاشمي الملقب بالهادي، ويقال العسكري نسبة إلى مدينة العسكر وهي مدينة (سر من رأى) لأن المعتصم العباسي لما بناها وانتقل إليها بعسكره قيل لها العسكر، وقد أشخصه إليها المتوكل وأقام بها مدة طويلة فنسب إليها[٣]، وكانت ولادته سنة ٢١٤هـ ووفاته سنة

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب ج٧ ص٣٨٧ .

(٢) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم للمظفر من ص٤٩ حتى ص٥٦ .

(٣) انظر: كتاب وفيات الأعيان ج١ ص٢٣٩ .

٢٥٤هـ في سر من رأى بالعراق ودفن بها وله بها مشهد مشهور[١].

١١- الحسن العسكري:

هوالحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر الصادق العلوي الهاشمي الملقب بالعسكري، نسبة أيضًا إلى مدينة العسكر حيث قد صحب أباه بها وكانت إقامته فيها منذ ولد في ربيع الثاني سنة ٢٣٢هـ إلى أن توفي في ربيع الأول سنة ٢٦٠هـ ودفن إلى جنب أبيه بمدينة العسكر التي سميت فيما بعد بسامرا بالعراق وله بها مشهد مشهور[٢].

١٢- محمد بن الحسن بن علي العسكري:

الذي ولد سنة ٢٥٦هـ كما تزعم الشيعة، ويزعمون أيضًا أنه دخل سردابًا في دار أبيه عند وفاة أبيه سنة ٢٦٠هـ وغاب فلم يخرج إلى اليوم، وهو حي قائم ولن يموت حتى يخرج فيملأ الأرض عدلًا بعد أن ملئت ظلمًا وجورًا وقد غاب غيبتين الأولى عند وفاة أبيه وكان يظهر فيها للسفراء ويصدر التواقيع إليهم وهم أربعة عثمان بن سعيد العمري، ومحمد بن عثمان، والحسين بن روح، ومحمد بن علي السمري، وأما الغيبة الكبرى فكانت عام ٣٢٩هـ وفيها انقطعت السفارة وخروج التواقيع وأمرهم بالرجوع في غيبته إلى القرآن وإلى ما يرويه الشيعة عن الأئمة من آل البيت ويعتقدون أن الناس تنتفع بغيبته كما تنتفع الأرض وأهلها بالشمس إذا حجبها الغمام ويزعمون أنه قد اجتمع به الكثير من علمائهم في هذه الفترة حتى لقد زعم الزنجاتي أن عدد من اجتمعوا به يبلغ اربعمائة وهو المهدي المنتظر عندهم فهم على انتظاره إلى اليوم[٣].

وهذا الثاني عشر إنما تعرفه الشيعة الاثنى عشرية خاصة ويزعمون أنه سيخرج من السرداب بعد هذه الغيبة ولم يتجاوز سنه الأربعين بعد، أما باقي الأمة فلا تعرف للحسن العسكري نسلًا البتة، لأنه مات من غير عقب وهذا هو الثابت في كتب

---

(١) انظر: كتاب أعيان الشيعة ج٤ ص٢٨٨ .

(٢) انظر: كتاب أعيان الشيعة ج٤ ص٢٨٨ إلى ص٣٢٥ .

(٣) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم من ص٤٩ إلى ص٥٦ .

التاريخ والفرق والملل وغيرها، باعتراف آل البيت أنفسهم، وقد أرجأت تحقيق القول في ذلك إلى محله من الرسالة.

وهذه التراجم قد ذكرتها من مصادر أهل السنة مع ذكر أهم ما يشتهر به كل واحد، من هؤلاء الأئمة ابتداء من رقم (١) إلى رقم (٨) نظرًا لما اشتهر به هؤلاء من علم عرفوا به، أما باقي التراجم فلم أعثر لأصحابها على أثر من علم، فالظاهر أنهم لم يشتغلوا به ولم يؤثر عنهم شيء فيه، بل قد صرح بذلك ابن حزم واعتبر موسى الكاظم ومن بعده ممن لم يعرف عنهم علم أصلا حيث قال: «وأما من بعد جعفر بن محمد فما عرفنا لهم علمًا أصلًا لا من رواية ولا من فتيا على قرب عهدهم منا، ولو كان عندهم شيء لعرف كما عرف عن محمد بن علي- الباقر- وابنه جعفر وعن غيره منهم ممن حدث الناس عنهم»[1].

هذا ومما هو جدير بالذكر أني ذكرت ترجمة أمير المؤمنين علي، وابنيه الحسن والحسين، بالصورة المشرقة هم ومن بعدهم، التي ينظر بها إليهم أهل السنة والجماعة، وفضائل على ومناقبه كثيرة لا تخفى، بل هو أكثر الصحابة حظًا من ذلك، لكن الشيعة لا تقنع فوضعت له ما يضع ولا يرفع كما قال ابن الجوزي وابن حجر[2] وغيرهما، فقد أساءوا إليه من حيث أرادوا رفعة شأنه، وهو في غنى عن ذلك، وسنرى الكثير في الرسالة مما يشهد العقل والنقل ببطلانه، وسيناقش ما ورد من ذلك- بعون اللّه- على ضوء من كتاب اللّه وسنة نبيه ﷺ.



(١) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل ج٤ ص١٠٧ .

(٢) انظر: الموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٣٣٨ ، والإصابة لابن حجر ج٢ ص٥٠٨ .

الفصل الثالث: أهم عقائد الشيعة ومصادرهم

المبحث الأول

أصول الشيعة الاثنى عشرية في العقيدة

كان أسلاف الشيعة من المتكلمين أغلبهم مجسمة بل قال عبد القاهر البغدادي «أول ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغلاة»[1] وقد مر بنا في الطبقة السادسة ممن صحبوا الأئمة في تراجم أعلام الشيعة الاثنى عشرية وتبين أنهم كانوا مجسمة يعتقدون أن معبودهم على صورة إنسان، أو أنه طويل عريض عميق، أو أنه على شكل سبيكة الفضة وذلك مثل هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، والميثمي، وجابر الجعفي وغيرهم،[2] هذا هو ما سجلته كتب العقائد عن أسلاف الشيعة، ولم تسجل هذه الكتب عن أحد متكلميهم القدامى أنه كان منزهًا للباري ﷻ كما ينبغي له تعالى من تنزيه.

ولكن طرأ على عقيدة الشيعة اتجاه آخر فيما بعد هو: الأخذ بأصول المعتزلة في الإلهيات بالذات، ويرجع ذلك إلى اختلاط الشيعة بالمعتزلة في دولة بنى بويه، والصفويين وهو الذي استقرت عليه عقيدة الاثنى عشرية اليوم، فأحكيها على أحدث ما استقرت عليه في الأصول فأقول:

**** تتكون أصول العقيدة عندهم من خمسة أصول هي:**

الأصل الأول: التوحيد:

يعتقد الاثنى عشرية بوجود اللّٰه تعالى وأنه واحد فرد صمد لم يلد ولم يولد ولم

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص٢١٤ .

(٢) انظر: الرسالة ص٤٧ وما بعدها .

يكن له كفوا أحد ويستدلون على ذلك بوجود هذه العوالم والموجودات التي نراها بباصرة العين، فإنها تنادي صراحة بأن لها خالقًا خلقها وموجودًا أوجدها وأنه متصف بالكمال المطلق الذي لا يليق إلا به، والعقل عندهم هو العمدة في هذه المعرفة، وأما القرآن فقد أرشد إلى الدليل العقلي وأما صفاته تعالى فقسمان:

الأول: صفات ثبوتية: وهي ثمان: كونه عالمًا قادرًا حيًا مريدًا مدركًا قديمًا متكلمًا بمعنى يخلق الكلام في غيره، باقيًا، وينفون معنى هذه الصفات عنه لأنهم يعتقدون أن صفاته ليست زائدة على ذاته ويرجعون الصفات الثبوتية إلى صفات سلبية، فمعنى قادر ليس بعاجز، ومعنى عالم ليس بجاهل، وعليه فصفاته هي نفس ذاته، فهو عالم لا يعلم، قادر لا يقدر، حي لا بحياة، مريد لا بإرادة، وإنما هو حياة كله قدرة كله علم كله، وهو تعالى واحد في ذاته وصفاته فهو قادر بما هو عالم وعالم بما هو سميع، وسميع بما هو بصير من غير تعدد ويستدلون على ذلك- أي على أن الصفات هي عين الذات- بأنه لو كانت تلك الصفات لا هو ولا غيره لزم الخلو المحال وعدم تعقل الذات إطلاقًا.

الثاني: صفات سلبية: وهي ما يجب سلبها عنه وهي سبع: ليس بمركب، ليس بجسم ليس بمرئي، ليس له مكان، ليس له شريك في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، ليس بمحتاج، نفي معنى الصفات عنه، وينكرون كونه يظهر لأهل الجنة أو يتراءى لهم ومن اعتقد ذلك فهو كافر عندهم كما يعتقدون بأن له صفات أفعال كالخالق والرازق والمحيي والمميت، والفرق بينها وبين صفات الذات هو أن صفات الذات لا يدخلها التخصيص ولا يمكن سلبها عنه، وصفات الأفعال يدخلها التخصيص ويمكن سلبها عنه في بعض الأحوال فمثال صفات الذات العلم والقدرة والحياة فإنه لا يمكن أن يقال، إن اللّٰه عالم وليس بعالم، وقادر، ومثال صفات الأفعال: خالق ورازق فإنه يمكن أن يقال: أن اللّٰه رزق زيدًا ولم يرزق بكرًا، وخلق خالدًا وأمات عمرًا. . إلخ.

وهناك نوع ثالث: وهي الصفات التي تطلق على ذاته مجازًا ولا يراد بها حقيقة

معناها كالغضب والرضا والحب والبغض، فلا يوصف بها إلا مجازًا واتساعًا لأن حقيقة معناها لا تكون إلا في المخلوقين فيراد ببغضه عقابه، وبحبه ثوابه وبإرادته أمره ونهيه تعالى، وإرادته تعالى لا توجد عندهم إلا عند إيجاد الفعل وإحداثه، وهي مرادفة للمحبة والرضا والأمر.

كما يعتقدون أن كلام اللَّه حادث ومخلوق لأن الكلام لا يكون إلا مؤلفا من الحروف والأصوات وهي حادثة ومخلوقة، ولا يقوم الحادث بالقديم وعليه فمعنى كونه متكلمًا هو أنه خالق الكلام في غيره، فهو تعالى لم يكلم موسى وإنما أسند الكلام إليه لأنه خلق الكلام في الشجرة فكلمته.

كما يعتقدون أن اللَّه هو الرازق ولا شيء من الحرام يرزق وإلا لوجب الإنفاق من الحرام ولا يوصف فعله تعالى بالحل والحرمة.

كما يعتقدون أن الأجل مقدر من اللَّه، وأجل الموت غير أجل القتل فالموت من فعل اللَّه وخلقه وأحد صفاته الفعلية ولا يقدر عليه سواه، أما القتل فهو من مقدور الإنسان والحيوان وفعله، ولا يصح نسبته إليه تعالى إلا على سبيل التشريع.
ويعتقدون جواز البداء عليه تعالى ويقولون إن البداء في الأفعال كالنسخ في الأحكام وبما أن النسخ جائز فالبداء مثله، ومعنى البداء إظهار شيء بعد خفائه يعني أنه قد يظهر شيئًا ثم يمحوه لأمر يبدو له، ويجعلونه من مطلق المشيئة[1].

كما أنهم يعتقدون أنه يجب توحيده بالعبادة ومن أشرك في عبادته أحدًا فهو مشرك حكمه حكم عابد الوثن، ويجوز الاستعانة والاستغاثة بغيره من الأئمة وذلك لا يتنافى مع التوحيد عندهم كما أن تعظيم الأئمة إنما هو لتعظيم شعائر اللَّه فيهم وكذا التوسل به والصلاة عند مراقدهم هي عبادة من أعظم العبادات، وليست هي من نوع عبادة الأئمة وإنما هي تجديد لذكراهم وإحياء لأمرهم ولا يتنافى كل ذلك عندهم مع

---

(١) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم من ص٢٦ إلى ص٣٦، كتاب عقائد الإمامية للمظفر من ص٥٤ إلى ص٦٣، وكتاب أصل الشيعة وأصولها كاشف الغطاء ص١٢٩ وما بعدها، كتاب عقائد الإمامية للزنجاني ج١ من ص٢٧ إلى ص٣٦.

إخلاص العبادة لله[1].

الأصل الثاني: العدل الإلهي.

ويراد به عندهم أن اللّه لا يظلم أحدًا ولا يفعل ما يستقبحه العقل، فهم يعتقدون بأنه تعالى منزه عن الظلم وفعل القبيح في نظر العقل، كالكذب والتكليف بغير المقدور والإخلال بالواجب، وأنه تعالى لا يفعل إلا عن حكمة ومصلحة تعود على عباده، وأنه ما أضل أحدًا من عباده، بل هداهم جميعًا مؤمنهم وكافرهم، لأن معنى الهداية عندهم هو البيان للناس جميعًا.

ويقولون لو جاز عليه فعل القبيح في نظر العقل لجاز أن يظهر المعجزة على يد الكاذب، ولجاز أن يعذب المطيع ويثيب العاصي، وكل ذلك قبيح يرتفع معه الخوف والرجاء ويعتقدون أن أفعاله تعالى معللة بالأغراض والغايات لتقدسه عن العبث، ويعتقدون أنه تعالى لم يخلق الكفر إذ لو خلقه لكان قبيحًا لا يجوز نسبته إليه ولبطل بعث الأنبياء والأمر والنهي ولبطل خلق الجنة والنار.

ويعتقدون أن الكفر والمعاصي من فعل الإنسان وخلقه وهو مخير غير مجبور على اختيار شيء من ذلك واللّه لم يقدر عليه شيئًا من ذلك ولا خلقه، إذ لو كان من خلقه -في نظرهم- لما أمكن للإنسان أن يكون مهديًا وهذا هو الجبر بعينه وبه تبطل حجة اللّه على عباده، ومن جوز عليه تعالى عقاب الطائع وثواب العاصي أو تكليف ما لا يطاق أو الفعل بلا حكمة وغرض فهو كافر عندهم.

والحسن والقبح لا سبيل إلى معرفتهما غير العقل استقلالًا، أما الشرع فهو مؤكد ومرشد إلى دليل العقل، ولو كان الشرع هو المستقل بذلك للزم الدور المحال في نظرهم وبناء على قاعدة الحسن والقبح العقليين فإنه تعالى يجب عليه فعل الصلاح لعباده، ولابد أن يكلفهم بالشرائع ليدلهم على طريق الخير والسعادة، ويزجرهم عما

---

(١) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٣٥٥، وأصل الشيعة وأصولها ص١٢٩، وعقائد الإمامية للمظفر ص٦٠.

فيه هلاكهم وإن علم أنهم لا يطيعونه، لأن ذلك لطف ورحمة يجب عليه وإن تمردوا على طاعته.

ويعتقدون أن التكاليف جاءت طبقًا لمصالح العباد، فما كانت مصلحته لازمة جعله تعالى واجبًا، وما فيه مفسدة بالغة جعله تعالى حرامًا، وما كانت مصلحته راجحة كان مندوبًا وهكذا، ولله تعالى في كل واقعة حكم ولا يخلو شيء من حكم واقع لله فيه.

ويعتقدون في القضاء والقدر أن اللَّه تعالى لا يقضى إلا ما كان عدلًا وحكمة وحسنا، فلا شيء من القبائح والرذائل والظلم والعدوان والكفر والمعاصي من قضائه وقدره لأنه تعالى قد حرمه وتوعد عليه وحكم بقبحه فلا يكون من قضائه وقدره.

ويعتقدون أن القضاء والقدر إذا تعلقا بالذوات فإنه يراد بهما الخلق، وإذا تعلقا بأفعال المكلفين فإنه يراد بهما الأمر والنهى دون الخلق لأنه يوجب الجبر في نظرهم.

ويعتقدون بأن من قال إن اللَّه فاعل لأفعال العباد فقد نسب الظلم إليه تعالى، ويعتقدون وجوب الأعواض على الآلام عليه تعالى، فإن أصاب عبدًا بألم أو نقص في ماله وبدنه وولده وجب عليه تعالى أن يعطيه نفعا بدله يزيد عليه بحيث لو عرض عليه الألم والعوض لاختار الألم لضخامة العوض لأنه لو كان مساو له لزم الترجيح بلا مرجح وهو باطل[1].

هذه هي عقيدة الشيعة في هذين الأصلين، ومن له إلمام بدراسة العقائد يرى بوضوح أنها هي عقيدة المعتزلة في هذين الأصليين بعينها، حذوا فيها حذوهم، ونسجوا على منوالهم وهي كما أشرت مخالفة لعقيدة أسلاف الشيعة من المجسمة إلا أنها أفضل منها على كل حال وقد سرت عدوى الإعتزال إلى الشيعة كما ذكرت لما خالطوهم أيام دولة بني بويه والصفويين، إلا أنهم لم يأخذوا من المعتزلة غير هذين الأصلين أما باقي الأصول فبعضها انفردوا بها وبعضها موافق لما عليه جمهور الأمة.

---

(١) انظر: كتاب أصل الشيعة وأصولها ص١٤١ وما بعدها، والشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٣٢ وما بعدها، عقائد الإمامية للمظفر ص٧٥ وما بعدها، عقائد الإمامية للزنجاتي ج١ ص٣٦ .

وقد حكيت هنا العقيدة من غير مناقشة لها إذ الغرض الآن بيان معتقداتهم، وسيأتي دور المناقشة عند تطبيق الشيعة هذه العقيدة على التفسير وسيتضح حينئذ مخالفة هذه العقيدة للكتاب والسنة وأخبار العترة من آل البيت ﭬ.

الأصل الثالث النبوة:

يعتقد الشيعة أن النبوة وظيفة إلهية، وسفارة ربانية لمن يختاره اللّه من عباده فيرسلهم إلى الناس لغاية إرشادهم إلى ما فيه صلاحهم، وهذا الإرسال واجب على اللّه تعالى بمقتضى قاعدة اللطف، ويعللون وجوب اللطف عليه بأن اللطف من كماله المطلق فإذا كان المحل قابلًا ومستعدًا لفيض الجود واللطف فإنه تعالى لابد أن يفيض لطفه لفيض جوده وكرمه ومعنى الوجوب عليه تعالى هو الوجوب العقلي كقولك أنه واجب الوجود، أي: اللزوم استحالة الانفكاك، وليس معنى الوجوب أن أحدًا يأمره بذلك فيجيب، كما يوجبون عليه تعالى أن يعرف الناس بالرسل على وجه التعيين، بأن يجعل لهم دلالة قاطعة عليهم وهذه الدلالة هي المعجزة الدالة على صدق الرسول، ولابد أن تكون ظاهرة الإعجاز، خارقة للعادة، مقرونة بدعوى النبوة أو الرسالة.

كما يعتقدون أن الأنبياء كلهم معصومون، بمعنى أنهم منزهون عن الذنوب والمعاصي صغيرها وكبيرها وعن الخطأ والنسيان وعما ينافي المروءة كالتبذل والأكل في الطريق أو الضحك بصوت عال، وكل ما يستهجن فعله عرفًا، وأن يكونوا متصفين بصفات الكمال طاهري المولد أمناء صادقين منزهين عن كفر الآباء والأمهات، وهذه العصمة ثابتة لهم قبل البعثة وبعدها[1].

هذا وقد كان فريق من أسلافهم يجوز المعاصي على الأنبياء ولا يجوزها على الأئمة بحجة أن النبي يوحى إليه فإذا أخطأ نزل الوحي بتصحيح خطئه بخلاف الإمام.

ومن هؤلاء هشام بن الحكم: أحد متكلمي الشيعة القدامى[2]، أما الأن فقد تم

---

(١) انظر: كتاب عقائد الإمامية للمظفر ص٧٣، وعقائد الإمامية للزنجاني ج١ ص٤٠ .

(٢) انظر: كتاب مقالات الإسلاميين للأشعري ج١ ص١٢١ .

الإجماع على ما حكيته عنهم أولا، كما يعتقدون أيضًا بأن اللَّه أرسل رسلًا كثيرين ختمهم بمحمد ﷺ وهو أفضلهم وخاتمهم ولا نبي بعده، وقد كان يقرأ ويكتب بعد ما نزل عليه الوحي لأن ذلك صفة كمال لا يجوز أن يخلّى عنها، كما يعتقدون بأنه ﷺ لم يكن متعبدًا بشريعة غيره قبل البعثة، لأنه كان نبيا وآدم بين الماء والطين، فلما بلغ الأربعين صار رسولا للدعوة، يستدلون على ذلك بقولهم: لو لم يكن نبيًّا- أي: قبل نزول الوحي عليه- لوجب عليه اتباع أوصياء الأنبياء ولزم أن يكون مفضولًا وهو أفضلهم، وكذا الحال بالنسبة إلى النبي الذي يعمل بشريعته، وهو أفضل منه ومن غيره من الأنبياء، كما يعتقدون أن الرسل أفضل من سائر البشر ما عدا الأئمة من آل البيت، فإنهم -أي الأئمة- أفضل من سائر الرسل خلا خاتم الأنبياء فإنه أفضل منهم وسيد البشر أجمعين ﷺ[1].

ولا يخفى أن القول بوجوب بعثة الرسل مبنى على قاعدة اللطف والصلاح والأصلح وهي من آثار الاعتزال، واللَّه ﷻ لا يجب عليه شيء، وأما تنزيه الأنبياء عن كفر الآباء والأمهات فهذا ما يدحضه صريح القرآن، وكذا كون النبي كان كاتبًا قارئًا.

وأما تفضيل الأئمة من آل البيت على الرسل ما عدا خاتمهم فهذا ما لا دليل عليه لا من عقل ولا من نقل، بل الدليل على خلافه، وقد أرجأت مناقشة هذه المسائل إلى تطبيق هذه العقيدة على تفسير الشيعة للقرآن.

الأصل الرابع: الإمامة

والشيعة دائمًا يعبرون عنها بأنها الأصل الأصيل والركن الركين.. إلخ، ولعل ذلك راجع إلى أن هذا الأصل انفردوا به عن سائر الأمة وبه سميت الشيعة (الإمامية) ولهم فيها مباحث كثيرة واهتمام بالغ.

إذ إن الإسلام عندهم نوعان: إسلام بالمعنى الأعم، ويقوم على ثلاثة أصول، التوحيد والنبوة، والمعاد الأخروي، فيسمون ذلك إسلامًا بالمعنى الأعم.

---

(١) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٣٩ .

وأما الإسلام بالمعنى الأخص فبإضافة أصلين هما: العدل الإلهي على ما سبق بيانه، وإمامة الأئمة الاثنى عشر من أهل البيت، ويسمون الإسلام بالمعنى الأخص بالإيمان، والإيمان أفضل من الإسلام وأخص عندهم، ومن أدلتهم على هذا المعنى: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]، وهو يفيد بقرينة قوله ﷺ: «**علي هو الإيمان كله**» أي: من يكفر بإمامة على فقد أسقط الإيمان من حسابه[١] فالإيمان عندهم لا يتم إلا بالاعتقاد بالإمامة، ولا يجوز فيها التقليد بل يجب النظر فيها كالتوحيد والنبوة، وهي لطف كالنبوة واجب عليه تعالى عقلًا، ويزعمون أن الدليل الذي يوجب النبوة هو نفسه الذي يوجب نصب الإمام إذ هي نيابة عن الرسول في حفظ الشريعة وإقامة الحدود ودرء المفاسد لئلا يضيع أمر دينه، ولا يجوز أن تخلو الأرض من حجة على العباد من نبي أو وصى ظاهر مشهور أو غائب مستور، ولا يجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة، منصوب من اللَّه تعالى رضي البشر أم أبوا، ناصروه أم خذلوه.

فالإمامة كالنبوة من المناصب الإلهية التي تحتاج إلى النصب من اللَّه تعالى ولا يصح تفويض ذلك إلى أحد من الناس، ويعتقدون أن لكل نبي اثنى عشر وصيًّا من لدن أدم إلى خاتم الرسل، وأوصياء خاتم الرسل أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم محمد بن الحسن العسكري القائم المنتظر الغائب في السرداب على ما سبق بيانه، ولهم على ذلك أدلة من القرآن نرجئها إلى محلها، وأدلة من السنة يزعمون لها التواتر، منها مثلًا: يروون عن النبي ﷺ أنه قال: «**أنا سيد النبيين، وإن أوصيائي بعدي اثنى عشر أولهم علي وآخرهم المهدي**» ومثل ما يروونه بطرقهم أيضًا أنه ﷺ قال: «**وصيي علي بن أبي طالب وبعده سبطاي الحسن والحسين تتلوه تسعة أئمة من صلب الحسين، فإذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى على فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه على، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن،**

---

(١) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٢٣ وما بعدها.

فإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد المهدي، فهؤلاء اثنى عشر».

ويعتقدون أنه لا غرابة في غيبة الثاني عشر هذه المئات من السنين، ويستدلون على ذلك بأن نوحًا عمَّر أكثر من ثلاث آلاف سنة، وأما ما قصه القرآن من عمره فذلك في نظرهم مدة لبثه في قومه، ويستدلون على ذلك أيضًا ببقاء الخضر وإلياس موجودين إلى الآن مع أن ولادة الخضر في زعمهم كانت في زمن إبراهيم عليه السلام، فبقاء المهدي في غيبته هذه المدة لا غرابة فيها لأنها معجزة من المعجزات، وأخباره متواترة- كما يزعمون- فلا يصح إنكارها، ويزعمون أن الحكمة من ذلك لا يصح السؤال عنها، لأنه متى قامت البراهين على وجوب الإمام في كل عصر وأن الأرض لا تخلو من حجة إما ظاهر وإما مستور، وأن وجوده لطف، وتمكينه وتصرفه لطف آخر فالسؤال عن الحكمة ساقط، هذا وسيظهر في اليوم الموعود الذي هو سر من أسرار اللَّه تعالى[1] كما يعتقدون أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصومًا من جميع الرذائل والمعاصي ما ظهر منها وما بطن من سن الطفولة إلى الموت، سواء كانت عمدًا أو سهوًا أوخطأ، ويزعمون أن الدليل على ذلك هو الدليل على عصمة الأنبياء لأن الأئمة حجج اللَّه على خلقه وخلفاء الأنبياء على شرعه فيجب لهم ما يجب للأنبياء سواء بسواء، لأن الناس غير معصومين ولابد لهم من حجة معصوم[2]. كما تعتقد الشيعة أن اللَّه يجب عليه عقلًا إظهار المعجزات على أيدي الأئمة كما هو للأنبياء، وحجتهم في ذلك أن اللَّه قد أيد رسله بالمعجزات مثل إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص لعيسى فلماذا يجوز هذا لعيسى ولا يجوز للأئمة من آل محمد وهم أفضل من عيسى؟[3].

ومن عقيدتهم في الأئمة أنهم أخذوا علمهم من طريقين، الأول: أنهم تلقوا المعلومات عن النبي ﷺ ميراثًا، إمامًا عن إمام، والثاني: طريق الإلهام، وهو قوة

---

(١) انظر: كتاب عقائد الإمامية من ص٩٣، وانظر كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٢٣، وكتاب أصول الشيعة ص١٣٦.

(٢) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٣٦٨.

(٣) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٨٢.

قدسية أودعها اللّٰه في الإمام بها يعلم علم ما كان وما يكون وما هو كائن، فإذا توجه إليه شيء، وشاء أن يعلمه علمه من غير أن يشتبه عليه شيء فيه، فقوة الإلهام عند الإمام أبلغ وأعلى درجات الكمال حيث تتجلى في نفسه المعلومات كما تتجلى المرئيات في المرآة الصافية، فعلم الأئمة لم يكن كسبيًا ولا أخذًا من أفواه الرجال حتى يطلب التثبت فيه، وإنما هو: إما وراثة عن جدهم عن جبريل عن اللّٰه تعالى، وإما هو علم إلهامى صونًا لهم عن الوقوع في الخطأ، وعليه فلم يجلس أحدهم إلى معلم ولا توقف في مسألة أو شك فيها مهما صغر سنه في نظرهم[1].

كما تعتقد الشيعة وجوب طاعة الأئمة حيث أن أمرهم هو أمر اللّٰه ونهيهم نهيه، وطاعتهم هي طاعته ومعصيتهم معصيته، ولا يجوز الرد عليهم لأن الراد عليهم كالراد على الرسول والراد على الرسول راد على اللّٰه، لذا يعتقدون أن الأحكام الشرعية لا تؤخذ إلا منهم ولا تفرغ ذمة المكلف إلا بالرجوع إليهم لا إلى غيرهم[2].

كما يعتقدون أن الأئمة أفضل من سائر الأنبياء والمرسلين بما فيهم أولوا العزم من الرسل إلا خاتم المرسلين صلوات اللّٰه وسلامه عليهم أجمعين، وإنما كانوا أفضل من الأنبياء والمرسلين لأن الإمامة فوق مقام النبوة ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]، فإبراهيم في نظرهم لم ينل مرتبة الإمامة إلا بعد النبوة فدل ذلك على أن الأمامة أفضل من النبوة كما يزعمون[3]. وإنما لم يكونوا أفضل من خاتم الرسل مع أن الإمامة أفضل من النبوة كما زعموا لأن إمامتهم متفرعة عن إمامته ﷺ، فهو إنما فضلهم بالإمامة لا بالنبوة فقد كان إمامًا نبيًا، وإنما فضلوا على سائر المرسلين قبله، مع أن فيهم أئمة كإبراهيم، لأن أئمة آل البيت خلفاء أفضل الأئمة وخاتمهم محمد ﷺ -هكذا يزعمون- وعلي رضي الله عنه في نظرهم هو ملتقى الفضائل المتفرقة في أولي العزم من الرسل، ويستدلون على ذلك بحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «**من أراد أن ينظر إلى آدم**

---

(١) انظر: كتاب عقائد الإمامية ص٩٦ .

(٢) انظر: كتاب عقائد الإمامية ص٩٨ .

(٣) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٨١ .

في علمه، ونوح في فهمه، وإبراهيم في حكمه، ويحيى في زهده، وموسى في بطشه فلينظر إلى علي بن أبي طالب»[1] فقد جمع له النبي فضائل الأنبياء من قبله فدل ذلك على فضله عليهم»[2].

ويعتقدون كذلك بالرجعة إلى الدنيا لأئمتهم وأشياعهم من جانب، ولأعدائهم ومخالفيهم من جانب آخر، ومعناها: أن اللّٰه يعيد قومًا من الأموات إلى الدنيا فيعز فريقًا ويذل فريقًا آخر، ويديل المحقين من المبطلين، وذلك عند قيام المهدي وظهوره، فيرجع النبي والأئمة من آل البيت وخواص شيعتهم، كما يرجع الذين غصبوا الإمامة والخلافة من آل البيت وظلموهم حقهم، كأبي بكر وعمر وعثمان ومن يتولاهم، فلا يرجع إلا من علت درجته في الإيمان أو بلغ الغاية من الفساد فيقتص لهؤلاء ثم يموت بعد ذلك فيصيرون إلى النشور وما يستحقونه من الثواب والعقاب، ولهم أدلة على ذلك من الكتاب والسنة وأخبار الأئمة زعموا تواترها[3].

كما يعتقدون وجوب العمل بالتقية، وهي المداراة والمصانعة بأن يظهروا طاعة من بيده الأمر مع اعتقاد طاعة أئمتهم في الخفاء، سترًا على معتقداتهم، ويعتبرون ذلك من دين الأئمة من آل البيت ويروون في ذلك عن الصادق (التقية ديني ودين آبائي) وقوله (من لا تقية له لا دين له) ويعتبرونها سمة تعرف بها الإمامية، ويعتقدون أنها مما تقتضيه فطر العقول، ويعملون بها في أقوالهم وأفعالهم خاصة فيما يتعلق بالإمامة وتوابعها، ويستدلون على ذلك بأن النبي كان يعمل بالتقية مع الكفار والمنافقين وسفهاء أصحابه بزعمهم[4]، بل إنهم يعللون التعارض في أخبار الأئمة عندهم بالتقية، ويجعلون من أوجه الترجيح عند التعارض مخالفة العامة- أي: أهل السنة كما يسمونهم بذلك- على اعتبار أن الأئمة كانت تفتي بما يوافق العامة وذلك منهم على سبيل التقية ثم يفتون خواص أصحابهم بما هو الصواب، ويروون عن

---

(١) انظر: كتاب الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة حيث حكم بوضعه ص٣٦٨ .

(٢) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٨١ .

(٣) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٣٤٤ .

(٤) نفس المرجع .

الصادق في ذلك قوله: «إن أصحاب أبي أتوه فأخبرهم بالحق، ثم أتوني شكاكًا فأفتيتهم بالتقية»[1] ونتج عن عقيدة الشيعة في الإمامة أمور كثيرة لها خطرها على العقيدة نذكر منها:

اعتقاد كفر الصحابة وردتهم جميعًا إلا أربعة: سلمان الفارسى، وعمار بن ياسر، وأبو ذر الغفاري والمقداد بن الأسود، هؤلاء محل إجماع عند الشيعة، ومنهم من يضيف إليهم حذيفة بن اليمان، وجابر بن عبد اللَّه، وأبا الهيثم بن التيهاني، وسهل بن حنيف، وعبادة بن الصامت، وأبا أيوب الأنصاري، وخزيمة بن ثابت، وأبا سعيد الخدري، لكن المجمع عليه هم الأربعة الأول وباقي الصحابة بما فيهم أزواج النبي ﷺ قد كفروا- والعياذ باللَّه- بعد موت النبي ﷺ مباشرة في عقيدة الاثنى عشرية وذلك لإنكارهم ولاية علي وجحدها وإخفاء النصوص الدالة عليها- بزعمهم- من الكتاب والسنة فهم يعتقدون أن ولاية علي قد نزل بها قرآن في أكثر من آية، بل كان ذكر علي وأولاده الأئمة صريحًا في التنزيل فأخفاه الصحابة وحذفوه من القرآن عند جمعه، وجحدوا ما تبقى دالًا على ولايته من القرآن، وبعضهم يبالغ فيزعم أن الصحابة كانوا كفرة منافقين من أول يوم في الإسلام، وأن الرسول كان يعلم ذلك ويداهنهم ويتعامل معهم بالتقية، وأن عليًا رضي الله عنه قد بايع لأبي بكر وعمر وعثمان من باب التقية، ويعتبرون الطعن على الصحابة وسبهم قربة من القربات ودليل على صدق الشيعي عندهم وإخلاصه وعليه فقد ردوا جميع الأخبار التي رويت عن الرسول عن طريق الصحابة ورفضوا الأخذ بما روي عنهم لذلك لأنهم تظاهروا على بغض علي وجحده وبعضهم حاربه في موقعة الجمل وصفين مثل طلحة والزبير وعائشة وغيرهم، وبعضهم روى أخبارًا في فضائل الخلفاء الثلاثة مع أنه لا فضل لهم في نظرهم، وأنكروا كل فضل أو منقبة جاءت في أحد من الصحابة، وصرفوا ما جاء من ذلك في القرآن عن ظاهره، وكتب عقائدهم وأخبارهم وتفاسيرهم مليئة من ذلك[2].

كما يعتقدون أن رقية وأم كلثوم وزينب ليسوا أولاد النبي ﷺ بل هم أولاد

---

(١) انظر: تعارض الإدلة الشرعية للإمام الصدر ص٣٤ .

(٢) انظر: كتاب عقائد الإمامية للزنجاني ج٣ ص١٥ إلى ص٨٥ .

خديجة من رجل آخر[1] وفي نظري أن ذلك راجع إلى نفي شرف مصاهرة النبي ﷺ عن غير عليّ.

كما يعتقدون أنهم وحدهم الفرقة الناجية[2] وماعداهم فعلى باطل، وبعضهم يسمى أمة محمد الأمة الملعونة، كما يعتقدون أن أبا طالب كان مؤمنًا يخفى إيمانه لأن الأئمة عندهم منزهون عن كفر الآباء والآمهات كالأنبياء[3] ولهم عدة اعتقادات أخرى ضربت عنها صفحًا مخافة أن أظهر متحاملًا عليهم مع أنها تمتلئ بها كتبهم، وسأحاول بيان أثر هذه العقيدة على التفسير، وهناك تتم مناقشتها على ضوء الكتاب والسنة بعون اللّه.

الأصل الخامس: المعاد

وهو الوجود الثاني للإنسان وإعادته للحساب بعد موته وفنائه وتلاشي أعضائه والشيعة تعتقد أنه واجب عليه تعالى وجوبًا عقليًا ضروريًا، ومن حجتهم في ذلك أنه لولا المعاد لبطلت فائدة التكليف وكان عبثًا ولغوًا، فضرورة التكليف- عندهم- تقتضي ضرورة المكافأة فيجب المعاد ليجازى المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، وذلك لأنه ليس في هذه الحياة الدنيا ما يصلح للمكافأة والجزاء.

ويعتقدون أن الأجسام سوف تعاد بهياكلها اللحمية والعظمية حاملة نفوسها وأرواحها الأولى فتقف يوم القيامة بين يدي اللّه تعالى فيحاسبها على أعمالها الصغيرة والكبيرة والظاهرة والمستورة فيجزى كل بما قدمت يداه.

كما يؤمنون بكل ما نزل به القرآن في هذا الشأن وجاءت به السنة القطعية عن أئمتهم، مثل الصراط والميزان والجنة والنيران، ونعيم البرزخ وعذابه، ونطق الجوارح وتطاير الكتب وكتابة الأعمال فيها والحوض وغير ذلك[4].

---

(١) انظر: المرجع السابق ج١ ص١٢٣ .

(٢) المرجع السابق ج٣ ص٧١ .

(٣) انظر: المرجع السابق ج١ ص١٣٢ .

(٤) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٨٤ .

ولا شك أن هذا كله حق وصدق ولابد من الإيمان بذلك، ولا ملاحظة لي إلا فيما يتعلق بكون ذلك واجبًا عليه تعالى، إذ لا واجب على اللَّه تعالى.

نعم يمكن أن يقال إن البعث واجب الوقوع بحسب وعد اللَّه تعالى واللَّه لا يخلف الميعاد.



المبحث الثاني

الفروع الفقهية عند الاثنى عشرية

للاثنى عشرية كتب كثيرة في الفقه تقوم أساسًا على ما يسندونه لآل البيت من أخبار ولعل من أجمعها وأوسعها في ذلك كتاب وسائل الشيعة، ومستدرك الوسائل حيث ذكرت فيها المسائل الفقهية مرتبة على أبواب الفقه مسندة إلى الائمة من آل البيت حسب ورودها في كتب الأخبار عندهم، كما ألف في الفروع الفقهية عدد كبير منهم وقد راجعت بعضًا من هذه الكتب فلفت نظري في هذه الكتب أن الكثير من مسائلها يوافق فقه أهل السنة والجماعة، إمَّا ما عليه المذاهب الأربعة المشهورة وإما يوافق بعضها، كما وجدت بعضًا من هذه المسائل يخالف المعروف عند أهل السنة، وبالطبع لفت نظري هذا النوع من المسائل فتأملت فيه كثيرًا، فلاح لى منه أن بعضه متأثر بأحد أصولهم والدليل من الكتاب والسنة على خلافه، والبعض غير متأثر بأصل من أصولهم وفي هذه الحالة تارة أجد ما يؤيده من السنة الصحيحة، وتارة أجد ما يعارضه وعلى كل حال فإني سأذكر بعض نماذج لهذا النوع الذي خالفوا فيه أهل السنة سواء وافقه الدليل أم خالفه على أن يكون من سمة هذا النوع تأثر تفاسيرهم للقرآن به على أن أرجئ المناقشة لحين بيان أثر هذه الفروع في التفسير.

**** فمن هذه المسائل مثلًا: ما جاء في:**

كتاب الطهارة:

١- أركان الإسلام خمس روى زرارة بن أعين عن أبي جعفر قال: «بنى الإسلام على خمسة أشياء: الصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، والولاية، قال زرارة فقلت: وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل لأنها مفتاحهن، والولي هو الدليل عليهن»[1] ولا أدري لماذا عُدَّت الولاية أحد أركان الإسلام مع أنها أحد

(١) انظر: كتاب وسائل الشيعة: كتاب الطهارة: باب وجوب العبادات الخمس ج١ ص٥ .

أصول العقيدة كما تقدم؟

٢- نجاسة سؤر الكافر وولد الزنا والناصب وهو من يتولى أبا بكر وعمر، فعن أبي عبد اللَّه الصادق: «أنه كره سؤر ولد الزنا وسؤر اليهودي والنصراني والمشرك، وكان أشد ذلك عنده سؤر الناصب»(١).

٣- أن الصدغين وأسفل الذقن ليسا من حد الوجه في الوضوء، ويجب الابتداء في غسل الوجه من أعلاه، وفي اليدين بالمرفقين حيث كان التنزيل في مصحف علي (وأيديكم من المرافق) بدلًا من: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، كما أن الواجب أيضًا في الوضوء مسح الرجلين من أعلى القدمين ببل اليد من أثر غسل اليدين، وذلك بقدر ثلاثة أصابع، حيث نزل جبريل بالمسح ولا يجوز غسل الأرجل إلا في حالة التقية، كما لا يجوز المسح على الخفين(٢).

ويلاحظ هنا أن الشيعة قد بنوا حكمًا على ما يعتقدونه من مصحف أمير المؤمنين ويتركون ما عليه مصحف الأمة من قراءة: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: آية ٦] كما أن معركتهم مشهورة مع أهل السنة في فرض الرجلين مسحًا وغسلًا بناء على أنه قرئ «فامسحوا برءوسكم وأرجلكم» بالنصب والجر كما أن إنكار المسح على الخفين مع تواتر حديثه راجع إلى مسح الأرجل حيث حملوا الوارد في المسح على مسح الأرجل لا على المسح على الخفين، وستأتي مناقشة كل ذلك.

٤- جواز قراءة القرآن للحائض والنفساء، والجنب إلا سور العزائم الأربع وهي: اقرأ باسم ربك، والنجم، والسجدة، وحم السجدة، ولا تجوز قراءة هذه السور في الفرائض لأنها تفسد الصلاة(٣) ووجهة نظر الشيعة هي أن السجود عند تلاوة هذه الصور واجب، وهم يعتبرون أن سجدة التلاوة مخلة بهيئة الصلاة، ولا يعترفون بأن النبي كان يصلى بها ويسجد فيها.

---

(١) انظر: كتاب وسائل الشيعة: كتاب الطهارة: أبواب الأسآر ج١ ص٢٢٤ .

(٢) انظر: كتاب وسائل الشيعة أبواب الوضوء ج٢ ص٧ وما بعدها .

(٣) كتاب وسائل الشيعة أبواب الجنابة ج٣ ص٢٩٦ .

٥- أن التيمم مسح الجبهة موضع السجود، أي: فوق الحاجبين وطرف الأنف وليس كل الوجه، ومسح الكعبين إلى موضع القطع في السرقة ويستدلون على ذلك بقوله: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ﴾ [المائدة: الآية ٦] حيث قالوا: إن الباء للتبعيض[1].

كتاب الصلاة:

٦- صلاة السفر ركعتين لا يجوز فيها التمام، ووقت الظهر والعصر سفرا وحضرًا من زوال الشمس إلى غروبها، ويختص الظهر بمقدار صلاته في أول الوقت، ويختص العصر بمقدار صلاته من آخر الوقت، وما بين هذين الوقتين مشترك بينهما، ووقت المغرب والعشاء معًا من وقت الغروب إلى نصف الليل، ويختص المغرب بمقدار صلاته من أوله، والعشاء بمقدار صلاتها من آخره، فوقت الصلوات الخمس ثلاث فقط، وأول وقت المغرب هو ذهاب الحمرة المشرقية بعد غروب الشمس وارتفاع الظلمة قدر قامة إنسان، أو ظهور نجم في السماء، ومن صلى أو أفطر قبل ذلك وجب عليه إعادة ما أداه[2].

٧- أن الصلاة الواجبة تسع صلوات: الخمس اليومية، والجمعة، والعيدان ويشترط للجمعة والعيدين حضور الإمام المعصوم أو من نصبه الإمام لها، صلاة الآيات مثل الكسوف والخسوف والريح السوداء، والصفراء والزلازل ونحوها، صلاة الطواف، صلاة الميت، ما وجب بنذر أو عهد أو يمين، الفائتة على الوالدين، قضاء الفوائت[3].

٨- إن قول (آمين) ووضع اليمين على الشمال مبطل الصلاة[4].

٩- أن صلاة التراويح ليست من السنة وإنما ابتدعها عمر بن الخطاب[5].

---

(١) انظر: كتاب وسائل الشيعة كتاب الطهارة: أبواب التيمم ج٤ ص٣١٤ .

(٢) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم من ص١١٢ ، إلى ص١١٦ .

(٣) انظر: كتاب وسائل الشيعة: كتاب الصلاة: أبواب المواقيت ج٥ ص١٣٩ وما بعدها .

(٤) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص١٢٦ ، ص١٣٤ .

(٥) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص١١٨ .

١٠- زيادة (وأشهد أن عليًا ولى اللّه) في الأذان بعد الشهادتين، وزيادة (حى على خير العمل) بعد الحيعلتين[1].

١١- عدم جواز السجود على الثياب والفرش وغيرها من كل ما يلبس أويؤكل، واستحباب السجود على التربة الحسينية لتيقن طهارتها بخلاف غيرها من أجزاء الأرض[2].

١٢- أن الصلاة على الجنازة خمس تكبيرات، ولا تسليم فيها، ولا يشترط لها الطهارة بل تجوز صلاة الحائض والجنب، ولا صلاة إلا على من بلغ ست سنين فصاعدًا[3].

كتاب الزكاة والخمس:

١٣- لا تجب الزكاة إلا في تسعة أشياء فقط: هي الإبل والبقر والغنم، والذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب، ويروون عن الباقر والصادق قالا: «أنزل اللّه الزكاة في كتابه فجعلها رسول اللّه في تسعة وعفى عما عدا ذلك»[4].

١٤- الخمس: وهو أحد الواجبات المالية وشرط في ثبوت الإيمان فمن منعه فهو من الظالمين لآل محمد والغاصبين لحقهم، وهو فرض في سبعة أشياء:

١- ما يؤخذ من الكافر الحربي قهرًا بإذن المعصوم.

٢- ما يستخرج من معادن الأرض كالذهب والفضة والنفط.

٣- الكنز وهو ما يوجد في جوف الأرض من الدراهم والدنانير إن بلغ عشرين دينارًا.

٥- الأرض المنتقلة من مسلم إلى ذمي.

٦- المال الممتزج بالحرام ولم يمكن تميزه ولا معرفة صاحبه.

(١) المرجع السابق ص١٢٣ .

(٢) المرجع السابق ص١٢٨ .

(٣) وسائل الشيعة: أبواب الجنائز ج٣ ص٤١٠ .

(٤) انظر: كنز العرفان للمقداد الحلي ص١٠٧ .

٧- ما زاد على مؤنة السنة للإنسان وعياله من حرفة أو صناعة أو زراعة أو نحوها، ويقسم كالتالي:

١- سهم لله. ٢- سهم للرسول

٣- سهم لذي قرابة الرسول ٤- سهم لليتامى من بني هاشم.

٥- سهم للمساكين منهم ٦- سهم لأبناء السبيل منهم.

والثلاثة الأولى للإمام المعصوم، وفي زمن غيبته هي لنائبه[1].

١٥- الأنفال: ويستحقها النبي ثم الإمام المعصوم من بعده، وهي في تسعة أشياء:

١- كل أرض سلمها أهلها من غير قتال.

٢- كل أرض خربة لا ينتفع بها وقد باد أهلها.

٣- سيف البحار وشطوط الأنهار وكل أرض لا رب لها وإن لم تكن مواتًا.

٤- رءوس الجبال وما بها من الأشجار وبطون الأودية والآجام.

٥- صفايا الملوك وقطائعهم.

٦- الغنائم التي تؤخذ بغير إذن المعصوم.

٧- صفو الغنيمة وكل شيء فاخر.

٨- إرث من لا وارث له.

٩- المعادن التي ليست لمالك خاص تبعًا للأرض أو بالإحياء[2].

كتاب الصيام:

١٦- فرض المريض والمسافر الفطر، ولا يصح صومهما، والصائم في السفر كالمفطر في الحضر[3].

١٧- الصوم الواجب ثمانية أنواع:

---

(١) كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص١٤٢ .

(٢) كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص١٤٤ .

(٣) المرجع السابق ص١٤٦ .

١- صوم رمضان. ٢- صوم قضاء مافات. ٣- صوم الكفارات.

٤- صوم بدل الهدى في الحج. ٥- صوم النذر.

٦- صوم الإجارة وهو أن يستأجره أحد للصيام بدله.

٧- صوم يوم الثالث للمعتكف. ٨- صوم الولد الأكبر عن أبيه[1].

١٨- الصيام المستحب:

١- صوم يوم النيروز (وهو في الأصل عيد مجوسي).

٢- صوم يوم الغدير (وهو اليوم الذي نصب فيه النبي عليًا وليًا بعده بزعمهم)

٣- صوم يوم عاشوراء إلى ما قبل الغروب[2].

١٩- من أصبح جنبًا وجب عليه القضاء والكفارة[3].

ولا أدري كيف تجوز الإجارة في الصيام؟ وما ذنب الولد الأكبر في الصيام عن أبيه؟ وكيف يتخذ عيد مجوسي مناسبة دينية في الإسلام؟ وهل يستحق يوم الغدير كل هذا التعظيم؟ وما فائدة الصيام إلى ما قبل الغروب في عاشوراء؟ لا شك أن ذلك انحراف ظاهر لا دليل عليه.

كتاب الحج:

٢٠- حج التمتع هو فرض من بعد عن مكة ستة وثمانين كيلومترا فأكثر، وعمرته مقدمة على حجه وجوبًا، أما القران، وهو جمع الحج مع العمرة، والإفراد وهو تقديم الحج على العمرة هما فرض من نقص عن المسافة المذكورة لا يجوز له غيرهما، كما أن أركان الحج فيها زيادة أعمال غير ما عليه فقهاء الجمهور، مثل طواف النساء مثلًا[4].

---

(١) نفس المرجع ص١٤٧ .

(٢) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص١٤٨ .

(٣) نفس المرجع .

(٤) نفس المرجع ص١٥٣ .

كتاب الجهاد:

٢١- يشترط لوجوبه وجود الإمام المعصوم وأمره به وأن يدعو إليه[١].

كتاب النكاح:

٢٢- جواز نكاح المرأة على عمتها أو خالتها بشرط إذنها ورضاها، وعدم جواز نكاح الكتابيات وقيل يجوز في المتعة لا في النكاح الدائم[٢].

٢٣- جواز نكاح المتعة: وهو عبارة عن: النكاح إلى أجل معلوم بأجر معلوم، وهو عندهم من الطيبات المحللة إلى يوم القيامة ولم يحرمه الرسول حتى قبض، وإنما المحرم له هو عمر بن الخطاب في زعمهم وهو يفترق عن النكاح الدائم في الآتى:

١- أنه محدد المدة ينفسخ بانقضائها. ٢- لا توارث بين الزوجين به.

٣- لا نفقة للزوجة ولا سكنى. ٤- يجوز التمتع بالكتابية والمجوسية.

٥- لا يلحق الزوجة طلاق ولا ظهار ولا إيلاء ولا خلع ولا مباراة ولا لعان في المتعة.

٦- يجوز أن يتمتع بأكثر من أربع من غير حصر.

٧- أن الولد لا يلحقه إلا إذا اعترف الوالد بأنه منه.

٨- لا يعتبر نكاح المتعة في صحة المحلل في الطلاق الثلاث[٣].

٢٤- يقع الطلاق على زوجة بنكاح دائم بشرط أن تكون خالية من الحيض والنفاس وأن يكونا في بلد واحد وأن تكون الزوجة في طهر لم يطأها فيه أو تكون حاملًا أو يائسًا وأن يكون الطلاق بحضور عدلين يسمعان إنشاء صيغة الطلاق، والطلاق الثلاث يقع واحدة وإنما الذي أمضاه ثلاثًا هو عمر فخالف السنة والإجماع، وحطم القرآن- في زعمهم- ولا يقع الطلاق على المعتدة والطلاق

---

(١) نفس المرجع ص١٥٩ .

(٢) نفس المرجع ص٢٠٦ .

(٣) نفس المرجع ص٢١١ .

الرجعي هو الأول والثاني بشرط أن يراجع في العدة وأن يطأها بعد الرجعة، فإذا انقضت العدة ولم يراجع ثم عقد عليها فهو استئناف نكاح جديد لا تحسب عليه الطلقة السابقة وإن تكرر ذلك مائة مرة[1].

٢٥- عدة الحامل المتوفى عنها زوجها هي أبعد الأجلين من الوضع أو تربص أربعة أشهر وعشرا وعدة المتمتع بها حيضتان أو خمسة وأربعون يومًا، والصغيرة واليائسة لا عدة عليهما[2].

كتاب الفرائض:

٢٦- الأنبياء يُورّثون كغيرهم وأبو بكر ظلم الزهراء وأزواج النبي- بزعمهم- في ميراثهم من تركة النبي ﷺ: «من فَدَك وخيبر» ويزعموا أن القرآن صريح في ذلك[3].

٢٧- شرط حجب الأم من الثلث إلى السدس وجود الأب مع اثنين من الإخوة ذكور أو ذكر مع أختين أو أربع من الأخوات الإناث مع وجود الأب في كل ذلك لأن الأم تحجب الإخوة من الميراث شأنها شأن الأب في ذلك[4].

٢٨- لا ميراث للإخوة ولا الأخوات مع وجود بنت للميت أو بنت ابن، كما لا ميراث للأخ من أخته إذا كانت لها بنت، وكذا الأخت من أخيها إذا كان له بنت[5].

٢٩- لا عول في الفرائض: وأول من أعال هو عمر فقدم من أخر اللَّه وأخر من قدم اللَّه ويروون عن ابن عباس (إن الذي أحصى رمل عالج ليعلم أن الفريضة لا تعول) فإذا عالت الفريضة دخل النقص على من ينتقل من الميراث بالفرض إلى العصوبة أما من أنزله اللَّه من فرض إلى فرض فلا يدخل عليه العول والضابط في ذلك عندهم: أن كل من أنزله اللَّه من فرض إلى فرض كالزوج والزوجة والأم فلا يدخل عليهم النقص، ومن لم يكن له إلا فرض واحد كالبنت وبنت الابن والأخت كان عليه النقص وله الرد، فلو ترك أبوين وبنتًا، فللأب السدس وللأم السدس

---

(١) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٢١٨ .

(٢) نفس المرجع ص٢٢٣ .

(٣) (٤) (٥) نفس المرجع ص٢٢٥ ، وأصل الشيعة وأصولها ص٢٠٥ وما بعدها .

وللبنت النصف فرضًا والباقي ردًا، ولو كان في المسألة زوج لكان للأبوين السدسان وللزوج الربع، والباقي للبنت وهو أقل من النصف لأن النقص لا يدخل إلا عليها[1].

٣٠- أولاد الأولاد ذكورًا كانوا أو إناثًا يقومون مقام الأولاد عند فقدهم.

٣١- لا ترث الزوجة من العقار والرباع عينًا بل ترث من القيمة بخلاف المنقولات فإنها ترث منها عينًا، والحبوة للولد الأكبر يختص بثياب أبيه ومصحفه وخاتمه وسيفه وعمامته وفرسه بدون عوض[2].

كتاب الحدود:

٣٢- لا يعتبر محصنًا في حد الزنا من لم يكن له زوجة بالعقد الدائم تصل إليه ويصل إليها ويغدو إليها ويروح وإذا ادعى أنه لم يطأ زوجته قُبل قوله واعتبر غير محصن ولو كان له منها أولاد وكذا الحال بالنسبة للزوجة وفي كل ذلك الجلد لا الرجم[3].

٣٣- القطع في السرقة إنما هو أصابع اليمنى الأربع، أما الإبهام والراحة فلا تقطع، زعموا أنها من المساجد المرادة في قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن:١٨]، فلها حرمتها فإن سرق ثانيًا قطعت رجله اليسرى من مقدم القدم ويترك العقب يعتمد عليها إذا مشى فإن سرق ثالثًا خلد في السجن، فإن سرق في السجن قتل، ولا قطع ما لم يطالب صاحب المال بذلك. فإن تاب السارق قبل القطع وكذا الزاني وغيرهما سقط الحد إذا كان عن إقرار مرتين، أما الإقرار مرة فإنه يلزم بالمال ولا قطع، وإن كان عن شهود وتاب قبل الحد قيل يسقط وقيل يتخير الحاكم بين الحد والعفو[4].

٣٤- من أقر بالقتل ثم جاء آخر فأقر بأنه القاتل سقط الحد عنهما[5].

---

(١) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٢٢٥ .

(٢) نفس المرجع .

(٣) (٤) (٥) نفس المرجع ص٢٦٧ وما بعدها .

كتاب الصيد والذبائح:

٣٥- يحرم من الذبيح أمور: الطحال، الخصيتان، المثانة، النخاع، الغدد، المشيمة، العصب، خرزة وسط الدماغ، حدقة العين، ويشترط في المذكي أن يكون مسلمًا فلا تحل ذبيحة الكتابي، ويجوز للمضطر الأكل من الميتة إلا إذا كان باغيًا على المعصوم[١].

٣٦- زكاة السمك إخراجه من الماء حيًّا وموته خارجه بيد مسلم، وحيوان البحر لا يؤكل إلا إذا كان له فلس كالسمك، ويحرم من أنواع الأسماك الجري، والمارماهي والزمار لأنها لم تسلم على أمير المؤمنين علي حينما سلمت عليه الحيتان وحكموا بنجاستها[٢].

هذا هو أهم ما لفت نظري في المسائل الفقهية عند الاثنى عشرية وهي كما يرى البصير أغلبها متأثر بعقائد الشيعة، كما أنه يلوح عليها مخالفتها للكتاب والسنة وإن كان القليل منها يمكن اعتباره من باب الاجتهاد السائغ، والإنصاف يقتضي أن أذكر أن أغلب المسائل الفقهية حق وصواب، ولكن ذكرت بعض نماذج، مما شذوا به في نظري وربما كان لبعضها وجه من القبول، وقد أرجأت المناقشة إلى حين ذكر تطبيق الفروع الفقهية على تفسير الشيعة لتكون المناقشة من خلال التفسير.



(١) نفس المرجع .
(٢) انظر: كتاب أعيان الشيعة ج٣ ص٤٧ .

المبحث الثالث

مصادر الشيعة في العقائد والأحكام

هناك اتفاق وافتراق بين مصادر التشريع عند أهل السنة والجماعة وعند الشيعة الاثنى عشرية فبينما يرى أهل السنة أن مصادر التشريع هي القرآن الكريم، والسنة المطهرة، وإجماع الأمة، والقياس الذي هو عبارة عن: إلحاق أمر لم يرد فيه نص بأمر ورد فيه نص في الحكم لأمر جامع بينهما، ويعتمد أهل السنة في فهم القرآن على ما صح من حديث رسول اللَّه ﷺ أو أحد أصحابه أو ما تعطيه نصوص الكتاب العزيز من معنى إذا لم يرد فيه نص بتعيين المراد، كما يعتمدون في السنة على ما رواه الأثبات بسند معتبر عن الصحابة موقوفًا أو مرفوعًا إلى الرسول ﷺ، نرى الاثنى عشرية تعتمد في مصادرها على القرآن أيضًا وعمدتهم في فهمه أخبار الأئمة من آل البيت ولهم في نظرتهم إليه أمور ستتضح، ويعتمدون على السنة أيضًا وكذا الإجماع ولهما مفهومان خاصان عندهم، ويرفضون القياس ويجعلون بدله دلالة العقل، ولتوضيح ذلك أقول:

المصدر الأول: القرآن:

يعتبر الاثنى عشرية القرآن هو المصدر الأول الذي تؤخذ منه الأحكام من أصول وفروع، إلا أنهم يختلفون في فهم معانيه عن سائر الفرق ويرجعون ذلك إلى الأئمة من آل البيت، ويوردون عنهم من الأخبار ما يتمسكون به في فهم المراد من القرآن، وذلك لأنهم يعتقدون أن القرآن قرين العترة من آل البيت فالقرآن إمام صامت والإمام من آل البيت إمام ناطق وقد خص الأئمة من آل البيت وحدهم بعلم جميع القرآن محكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه ومجمله ومبينه ومطلقه ومقيده وعامه وخاصه، ويعتقدون أن فهم الائمة من آل البيت للقرآن هو الفهم الصحيح وحده لأنهم أهل البيت وفي بيتهم كان ينزل جبريل، وأهل البيت أدرى بما فيه، كما أن العقول قاصرة عن إدراك معانيه فلابد من الرجوع في فهمه إلى معصوم وذلك ليس إلا للأئمة من آل

محمد، كما يعتقدون أن القرآن الذي بين أيدينا ليس هو تمام ما نزل على محمد ﷺ بل وقع فيه تغيير وتحريف قصدًا من الصحابة عند جمعه لإخفاء ما ورد صريحًا في ولاية الأئمة من آل البيت، كما يعتقدون أن للقرآن ظهرًا وبطنًا، ظاهره في التوحيد والنبوة وباطنه في الولاية والإمامة، وأن الإيمان بالباطن لابد منه كالإيمان بالظاهر، ومن كفر بأحدهما فقد كفر به كله، هذا والاثنى عشرية يستخرجون جميع عقائدهم السابقة من القرآن، ويعتقدون أنه صريح فيها ويسندون ذلك إلى أخبارهم عن أهل البيت ويتيهون فخرًا على غيرهم بأنهم أخذوا دينهم وتفسير القرآن عن تراجمة القرآن من آل البيت، هذا وموضوع الرسالة كله بيان لفهم الاثنى عشرية للقرآن ففيه الغناء عن التدليل والتمثيل، وسأذكر بعد الفراغ من المصادر أهم تفاسيرهم إجمالًا.

المصدر الثاني: السنة:

وهى عبارة عن مجموع ما ورد عن النبي ﷺ بطرقهم وما ورد عن الأئمة من آل البيت إذ هو كالوارد عن الرسول ﷺ[1].

**** وهم يقسمون الأخبار الواردة عندهم إلى أربعة أقسام:**

١- **الصحيح**: وهو ما اتصل رواته بالمعصوم بواسطة عدل إمامي (أي: اثنى عشري) وهو أقوى الأقسام عندهم وأعلاها، وهم لا يراعون هذه الشروط في رواتهم، بل المهم عندهم أن يكون الراوي إماميًا وإن ثبت أنه كذاب أو صاحب بدعة مكفرة أو ثبت أن الأئمة لعنته أو طردته، فكل ذلك لا يضر مادام الراوي يرى ما يراه الإمامية في الإمامة.

٢- **الحسن**: وهو ما اتصل رواته بالمعصوم بواسطة إمامى من غير نص على عدالته، والمعتبر فيه أيضًا أن يكون معروفًا بالولاء للأئمة.

٣- **الموثق**: ويقال له (القوي) وهو ما دخل في طريقة من نصوا على توثيقه مع

---

(١) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٨٦ .

فساد عقيدته وسلامة باقي الطريق عن الضعف.

٤- **الضعيف**: وهو كل ما اشتمل طريقه على مجروح مجاهر بالفسق ونحوه[(١)].

ويلاحظ على ذلك أمور:

الأول: أنهم لا يقبلون أحاديث أهل السنة التي تتصل بالنبي مباشرة وإن صح سندها لأنها لا تتوسط إمامًا من الأئمة عند الشيعة، ولأن رواتها غير إماميين.

الثاني: أن الصحابة لو أجمعت على نقل خبر عن الرسول ﷺ ولم يشاركهم إمام من الأئمة الاثنى عشر فهذا الخبر لغو لا عبرة له.

الثالث: أن المهم أن يتصل الخبر بإمام من الأئمة رفعه إلى النبي أو لم يرفعه.

الرابع: أن الإمام هو قطب الرحا في الرواية عليه مدار الأخبار عندهم.

الخامس: أن العدالة لا عبرة بها عندهم مادام الراوي إماميًا يوالي الأئمة ولو لم يكن متينا، بل ولو كان مطعونا في دينه.

السادس: لا يشترط اتصال السند من الإمام إلى الرسول لأن الإمام في حد ذاته كلامه في قوة كلام الرسول وقدسيته ووجوب العمل به وهذه أمور لا تسلم للشيعة سواء قلنا بعصمة الأئمة ووجوب طاعتهم أم لا.

**** هذا وأهم كتب الأخبار عندهم عن الأئمة أربعة:**

الأول: الكافي: لمؤلفه أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني الملقب عندهم (بثقة الإسلام) ويعد عند الشيعة كالبخاري عند أهل السنة. وكتابه أقدم كتب الأخبار عندهم وأوثقها وهذا الكتاب موجود بدار الكتب المصرية القديمة مطبوع في طهران في ثلاثة أجزاء، واحد في الأصول، واثنان في الفروع، وقد احتوى على (١٦٠٩٩) خبرًا، معظمها عن الصادق ثم عن الباقر والقليل منها عن أمير المؤمنين علي وأقل منه إلى باقي الأئمة والنادر جدًّا مرفوع إلى الرسول ﷺ، وقد نص صاحبه في مقدمته على

(١) انظر: كتاب مختصر التحفة الاثنى عشرية ص٤٧ وما بعدها.

أنه لا يخرج إلا الصحيح مع أن فيه المتصل والمرسل، وأغلب ما فيه لا يمكن صدوره عن الأئمة من آل البيت، وسنرى الكثير في خلال الرسالة من هذه الأخبار، هذا وقد توفي مؤلفه سنة ٣٢٩هـ كما هو في مقدمة كتابه.

الثاني: كتاب من لا يحضره الفقيه: لمؤلفه أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي ويلقب بالصدوق وقد كان من أكبر علمائهم بخراسان قدم بغداد سنة ٣٥٥هـ ومات بالري سنة ٣٨١ هـ وصاحبه أوثق عندهم من الكليني مع أنهم يعتبرون كتابه في المرتبة الثانية. بعد الكافي، وعدد أحاديث كتابه (٩٠٤٤) حديثًا وهو موجود بدار الكتب المصرية الحديثة تحت (رقم ٢٩١٥٨/ ب) وقد اشتمل على الأحكام والسنن من طريق آل البيت، ومراسيله كمسانيده في الصحة والاعتبار كما أن أكثر ما فيه بطريق الإجازة، وقد اعتذر صاحبه عن عدم ذكر الإسناد لئلا تكثر طرق الإخبار فيه ثم قال: وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول وإليها المرجع، لكنه لم يذكرها ولم يعرفها أحد.

الثالث والرابع: التهذيب والاستبصار: وهما لشيخ الطائفة عندهم محمد بن الحسن الطوسي وكتاباه بدار الكتب المصرية الحديثة تحت رقم (٢١٤٥٨ب) مطبوع، وقد ولد الطوسي في رمضان سنة ٣٨٥هـ وقدم العراق سنة ٤٠٨ هـ وتتلمذ على المرتضى وتوفي بالعراق سنة ٤٦٠هـ وكتاب التهذيب يحتوى على (١٣٠٩٥) خبرا، ويحتوي الاستبصار على (٥٥١١) خبرًا والاستبصار داخل فيما اشتمل عليه التهذيب، إذ أن التهذيب يشتمل على الأصول والفروع في العلم الإمامي، والاستبصار مشتمل على الفروع الفقهية فحسب فهو اختصار للتهذيب في الفروع، والغالب على حال الرواية فيهما الإرسال وعدم اتصال السند رغم فارق الزمن بينه وبين الإمام الصادق الذي ترجع جل مروياتهم عنه، وكذا عدم تمحيصه لرجال أسانيده، ومخالفته لغيره في مروياته من الكتب السابقة عليه، وكذا روايته فيه عن غير الإمامين كما أنه يعتمد اعتمادًا كثيرًا على الإجازة في مروياته.

هذه هي أمهات كتب الأخبار عند الاثنى عشرية، وليست بالطبع كل أخبارهم بل

لهم كتب أخرى لا تكاد تحصى، خصوصا إذا علمنا أن الذين رووا عن الصادق وحده أكثر من أربعة آلاف كل واحد منهم روى عدة آلاف، مثل: أبان بن تغلب الذي روى ثلاثين ألف حديث. ومثل: محمد بن مسلم الذي روى ستة عشر ألف حديث عن الصادق وحده، وثلاثين ألف حديث عن الباقر، ولا تقل عن مقدار ما رواه جابر الجعفي[1] فهل يحصى إذًا عدد الرواية عن الأئمة؟ لذا نجد أن لهم بعض كتب أخرى منها:

١- **كتاب الوافي**: ملا محسن الفيض الكاشاني المتوفى سنة ١٠٩١ هـ صاحب تفسير الصافي حيث قد جمع الأصول الأربعة المتقدمة وزاد عليها أشياء كثيرة لم ترد فيها[2].

٢- **كتاب تفصيل وسائل الشيعة**: حيث ضم فيه مؤلفه محمد بن الحسن الحر العاملي المتوفى سنة ١١٠٤هـ في كتابه الكتب المتقدمة وزاد عليها كثيرًا جدًّا حيث ذكر في مقدمته أن كتابه روى بواسطة سبعين كتابا وبغير واسطة ثمانين كتابا، وعندي خمسة أجزاء ضخام منه.

٣- **المستدرك على الوسائل**: لمؤلفه الميرزا حسين النوري المتوفى سنة ١٣٢٠هـ وهو مع كتاب تفصيل الوسائل في النسخة الموجودة عندي وفية ما لا يحصيه عدًّا إلا الله، ولكن الأصول الأربعة المتقدمة هي العمدة في الأخبار عندهم.

المصدر الثالث: الإجماع:

وعرفوه بأنه: اتفاق جماعة يكشف اتفاقهم عن رأى المعصوم[3]:

فالعبرة في حجيته عندهم أن يكون الإجماع كاشفا عن قول المعصوم، أو يكون المعصوم داخلًا في جملة المجتمعين، يعني أن الإجماع دال على رأي المعصوم بالتضمن، سواء أكانوا كثيرين أم قليلين، فالعبرة به- أي: الإمام المعصوم- لا

---

(١) (٢) انظر: كتاب الإمام الصادق للمظفر ج١ ص١١٤ .

(٣) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٨٦ وما بعدها .

بكثرة المجتمعين، وما عدا ذلك من الإجماع فلا يعتبر به مهما كان نوعه لجواز الخطأ في زعمهم على غير المعصوم وإن كثروا فلا يصاب بهم الواقع أما حديث: «**لا تجتمع أمتي على خطأ أو على ضلالة**» فعلى فرض صحته فإن الأمة كما تطلق على الجماعة تطلق على الواحد، كما في القرآن: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠] فلا محالة أن المراد بالأمة في الحديث علي بن أبي طالب والأئمة من ولده، لا سيما بقرينة حديث الثقلين، وحديث سفينة نوح وغيرهما التي تدل على عصمتهم وأنهم لا يجتمعون على ضلال إطلاقًا، هكذا يقررون في المراد من الإجماع ودلالته على الأحكام الشرعية عندهم[(١)].

**** ويتضح من ذلك أمور:**

١- أن الإجماع هو اتفاق جماعة تؤمن بوجود معصوم لا يخلو منه عصر من العصور.

٢- أن الإجماع بهذا المعنى مقصور على الإمامية، فاتفاق غيرهم إن لم يكونوا فيه لا يعد إجماعًا.

٣- الظاهر أن الإجماع يكون حجة في غيبة الإمام أما في حضوره فإنه وحده يكشف عن قوله فلا يكون الإجماع حينئذ كاشفًا عن رأي الإمام.

٤- أن الإمام هو قطب الرحا في الإجماع كما أنه القطب في فهم القرآن وفي نقل السنة عن المصطفى عليه الصلاة والسلام، هذا وإلا فقوله في قوة قول الرسول سواء بسواء.

٥- كما يمكن أيضًا أن يؤدي ذلك إلى إمكان تعارض الإجماع، بأن يجمع أصحاب إمام منهم على رأي فيكون ذلك كاشفًا عن رأي إمام، ثم يجمع أصحاب إمام آخر على رأي آخر فيكون كاشفًا عن رأي إمامهم، والأئمة معصومون عندهم فيتعارض حينئذ ما جاء عن المعصومين.

---

(١) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٨٦ وما بعدها.

المصدر الرابع : العقل

ودليله القواعد القطعية التي يرجع إليها العقل عند فقد النص أو تعارض الأدلة مع فقد المرجح مطلقًا، وهذه القواعد قسمان :

الأول: يبحث في القواعد الأصولية اللفظية كالعام والخاص والمطلق والمقيد ونحوها .

الثاني : يبحث في أدلة العقل المتبعة في الاستنتاج وهي أربعة :

١- البراءة. ٢- الاستيعاب. ٣- الاشتغال.

٤- التخيير والتعادل والترجيح.

فما حكم العقل بحسنه أو قبحه فهو حكم الشرع ومراد اللّه ومطلوبه، إذ ما من أمر إلا وللشرع فيه حكم، لكن بعض الأحكام جاءت في القرآن وبعضها في السنة، بيَّنها الرسول أو الأئمة وبعضها لم يرد فيه بيان وهو مخزون عند الأئمة يعرف بما يكشفه العقل لنا، فالعقل دال على الحكم الشرعي المخزون عند الأئمة وكاشف عن رأي المعصوم فيه.

وما دام كذلك فإنهم قد نفوا العمل بالقياس وينقلون عن أئمتهم بالتواتر (أن الشريعة إذا قيست محق الدين) ولهم على ذلك استدلالات على فساد القياس كثيرة، كما يرون أن باب الاجتهاد مفتوح لمن زاول الأدلة ومارسها وتوفرت فيه شروط الاجتهاد ويكون ذلك نائبًا عامًّا عن الإمام المعصوم في غيبته ويعبرون عنه بالحاكم الشرعي[١].

ويلاحظ على هذا المصدر أيضًا أن مداره على الإمام حيث أن دلالة العقل كاشفة عن رأي الإمام ومخزون علمه، فكل ما توصل إليه العقل فهو عند الأئمة.

فرجعت المصادر الأربعة إلى الإمام، فهو قطب الرحا وعليه المدار في مصادر التشريع عند الاثنى عشرية.

---

(١) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٨٧ إلى ص٩٦، وكتاب أصل الشيعة وأصولها ص١٤٩ وما بعدها .

**أهم كتب التفسير عند الاثنى عشرية

١- تفسير الحسن العسكري- وهو الإمام الحادي عشر في سلسلة الاثنى عشرية- المتوفى سنة ٢٦٠هـ وهو تفسير لم يتم، مطبوع في مجلد واحد ومنه نسخة بدار الكتب المصرية (تحت رقم ١٩٢٣٨ب).

٢- تفسير محمد بن مسعود بن عياش السلمى الكوفي المعروف بالعياشي من علماء القرن الثالث الهجري وهو من أمهات كتب التفسير عند الشيعة وتعول عليه كتب التفسير كثيرًا. ولم يقع هذا التفسير لي وغالب ظني أنه مفقود ولي على ذلك شواهد ستأتي.

٣- تفسير علي بن إبراهيم القمي في أواخر القرن الثالث وأوائل الرابع الهجري وهو تفسير مختصر في مجلد واحد يعتمد الشيعة عليه كثيرًا، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية (تحت رقم ٥٣١) تفسير.

٤- التبيان لأبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠هـ وهو صاحب كتاب التهذيب والاستبصار، وهذا التفسير استمد منه الطبرسي تفسيره ويذكرون أنه يقع في عشرين مجلدا، ولم أعثر عليه.

٥- مجمع البيان لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي المتوفى سنة ٥٤٨هـ وهو مطبوع ومتداول وموجود بدار الكتب المصرية وعندي نسخة منه في سنة مجلدات طبع دار مكتبة الحياة ببيروت وهو تفسير قيم في بابه، فريد من بين مؤلفات الشيعة في التفسير.

٦- جوامع الجامع للطبرسي السابق لخصه من مجمع البيان للمؤلف والكشاف للزمخشري وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٦٧) مخطوط في أربع مجلدات.

٧- تفسير الصافي: لمحمد بن مرتضى الشهير بملا محسن الكاشاني توفي سنة (١٠٩١هـ) وهو صاحب كتاب الوافي في الأخبار، وكتابه موجود بدار الكتب تحت رقم (٢٨٠٨٤ب) مطبوع.

٨- الأصفى: للمؤلف السابق وهو مختصر من الصافي ومطبوع في مجلد واحد كبير. كما أن له طبعة على هامش الصافي بدار الكتب المصرية.

٩- البرهان: لهاشم بن سليمان الحسيني البحراني أحد حفاظ الأخبار عندهم توفي سنة ١١٠٧هـ وهو مطبوع وموجود بدار الكتب المصرية في أربعة أجزاء تحت رقم (١٩٢٧٥ب).

١٠- تفسير محمد حسين الأصفهاني النجفي أحد علماء القرن الثالث عشر الهجري وكتابه موجود بدار الكتب المصرية في مجلد واحد تحت رقم (١٩٣١٩ب) ط طهران.

١١- مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للمولى عبد اللطيف الكازراني والموجود منه بدار الكتب مقدمته والظاهر أنه لم يتم وهي تغني عنه على كل حال (ورقمه ١٩٢٩٩ب) مطبوع.

١٢- تفسير القرآن للسيد عبد اللَّه العلوي الشهير بشبر والمتوفى سنة ١٢٤٢هـ، وتوجد منه نسخة بدار الكتاب، وهو مطبوع ومتداول وعندي نسخة منه، وهو موجز كتفسير الجلالين.

١٣- بيان السعادة في مقامات العبادة، لسلطان بن محمد بن حيدر الخراساني أحد علماء الاثنى عشرية في القرن الرابع عشر الهجري وتفسيره موجودًا بدار الكتب المصرية في جزئين (تحت رقم ٧٨٧) تفسير.

١٤- كنز العرفان في فقه القرآن. لمؤلفة المقداد بن عبد اللَّه الحلي الأسدي وهو تفسير لآيات الأحكام فقط وهو موجود بدار الكتب المصرية في مجلد واحد (تحت رقم ٥٥٥) تفسير.

١٥- كتاب تفسير بعض آيات الأحكام. لحسن نجفي توني ومنهجه كسابقه وموجود في مجلد صغير بدار الكتب المصرية (تحت رقم ٨١٦) تفسير مخطوط

١٦- آلاء الرحمن. لمحمد جواد البلاغي النجفي المتوفى سنة ١٣٥٢هـ صدر منه الجزء الأول والثاني وينتهى عند الآية رقم ٥٦ من سورة النساء، وهو موجود بدار

الكتب المصرية وعندي نسخة منه.

١٧- تفسير القرآن المبين لمؤلفه محمد جواد مغنية وهو من المعاصرين فرغ منه سنة ١٣٩٨هـ وعندي نسخة منه وهو في مجلد واحد.

هذا هو أهم ما عرف من كتب التفسير عند الاثنى عشرية وقد اطلعت على الموجود منها عندي أو بدار الكتب المصرية وأطلت النظر فيها فاحصًا ودارسًا فخرجت منها بما سجلته في هذه الرسالة مما يأتي من أبواب وفصول بعد أن وقفت على مشارب أصحابها في التفسير واتجاهاتهم في فهم كتاب اللّٰه تعالى وسأفرد في نهاية الرسالة بابًا خاصًا لهذه التفاسير أتناول فيه بيان منهج كل كتاب وطريقة التأليف فيه مع بيان نوعه من حيث الغلو والاعتدال.

لتكون لدى من أراد معرفة تفاسير الشيعة صورة واضحة عن وضع كل كتاب واتجاهه وقيمته العلمية كأنه اطلع عليه بنفسه فإن كثيرًا من أهل السنة قد عزفوا عن مطالعة أي: كتاب شيعي جملة، نظرًا لما تميل به الشيعة ميلًا شديدًا إلى عقائدهم في مؤلفاتهم والحق أن هذه التفاسير منها ما لا يستحق القراءة فعلا ومنها ما فيه أفكار قابلة للنقاش. جديرة بالبحث فلا يصح رفضها جملة وسأحاول عند الحديث عنها إلى إعطاء صورة صادقة واضحة للقارئ عنها حتى يكون على بينة.

والآن يأتي دور النظر في هذه التفاسير بعد أن فرغت من الحديث عن الشيعة ونشأتهم وفرقهم، وأئمتهم، وأهم عقائدهم من أصول وفروع، ومصادرهم وأهم كتب أخبارهم وتفاسيرهم.

واللّٰه المستعان



الباب الثاني

موقف الشيعة من تفسير القرآن ونظرتهم إليه

وفصوله هي

الفصل الأول: الشيعة وتفسير القرآن ومرجعهم فيه

الفصل الثاني: التفسير الباطني عند الشيعة وأثره في تلاعبهم بنصوص القرآن الكريم.

الفصل الثالث: فرية الشيعة في تحريف القرآن وأثرها في تفاسيرهم.





الفصل الأول: الشيعة الاثنى عشرية وتفسير القرآن ومرجعهم في ذلك

أنزل اللّه ﷻ القرآن الكريم هداية للناس ودستورًا إلهيًّا لتنظيم شئون الناس بما يصلحهم في الدنيا والآخرة، وكان من الطبيعي أن ينزل بلغة القوم الذين أنزل عليهم لتقوم الحجة وتنقطع المحجة، ولذلك يقول اللّه تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴿٤٤﴾﴾ [فصلت: ٤٤] يضاف إلى ذلك أن القرآن نزل الكثير منه جوابًا لأسئلتهم، وحلًّا لإشكالاتهم، وقد حضروا كثيرا من أحوال نزوله وملابساته، كما يضاف إلى ذلك ما امتاز به القرآن من سمو عباراته وبليغ آياته، وقد كان العرب أهل ألسن وبلاغة صناعتهم الكلام، وهوايتهم البيان فوجدوا في القرآن نهمتهم، وفي بلاغته ضالتهم لذلك كان فهمه ميسورًا عليهم، وما خفي عليهم من معانيه فقد رجعوا فيه إلى الرسول ﷺ ليبينه لهم فقد أنزل عليه القرآن وبيانه فهو القائل ﷺ: «**ألا إني أوتيت الكتاب ومثلَهُ معه**»[1] وقد خاطبه اللّه بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] يضاف إلى ذلك أن تلاوة القرآن عبادة من أعظم العبادات وجد الصحابة لذتهم فيها فكانوا يقومون به بالليل خاشعين مع ما امتازوا به من صفة التقوى والورع حتى تفجرت ينابيع الحكمة من قلوبهم وفاضت العلوم والمعارف الربانية على عقولهم ورزقهم اللّه العلم والفهم كما قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ونخلص من هذا إلى أن مصدر الصحابة في تفسير القرآن كان يقوم على أمور:

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ج٢ ص٥٠٥ كتاب السنة: باب لزوم السنة .

الأول: الأخذ من رسول اللَّه ﷺ الذي كان ينزل عليه جبريل بالقرآن ومعانيه من قبل اللَّه ﷻ.

الثاني: اعتمادهم على ما فهموه بقرائحهم وهم العرب الخلص الذين نزل القرآن بلغتهم وقد حضروا أسبابه وملابساته، وكان الكثير منه ينزل جوابا لأسئلتهم أو بيانًا لأحداثهم.

ثالثًا: ما ألهمهم اللَّه من الفهم في كتابه لصفاء نفوسهم ونقاء قلوبهم وورعهم وتقواهم لذا كان من الطبيعي لأي مفسر أتى بعد ذلك أن يرجع في تفسيره إلى المأثور عن الرسول ﷺ أو الصحابة رضوان اللَّه عليهم، خاصة فيما يتعلق بأسباب النزول التي يتوقف عليها منهم الكثير من معاني الآيات، وبيان مجمل القرآن، وتقييد مطلقه، وتخصيص عامه، وبيان المبهمات وغير ذلك من العموميات الأولية التي لابد منها في ذلك.

ومع ذلك فإنه لما ظهرت الفتن وانشقت الأمة إلى فرق كل فرقة تناهض الأخرى وتحاول الإنتصار عليها وتحاول إيجاد ما يؤيدها من الكتاب والسنة فظهر الوضع في الحديث والانحراف في فهم القرآن فنسب الشيعة إلى النبي ﷺ وإلى علي وبنيه أقوالًا في التفسير تشهد لمذهبهم، وبالمثل صنع الخوارج والمعتزلة وغيرهم كل ذلك بقصد الترويج للمذهب والانتصار له.

والذي يعنيني في هذا الفصل هو بيان موقف الشيعة إجمالًا من التفسير، وما مرجعهم في هذا التفسير؟، وما قيمة اللغة التي نزل بها القرآن في تفسيره، وموقفهم من القراءات الواردة التي يترتب عليها فهم بعض الآيات أو تعطي مفهومًا جديدًا في الآية، وبيان موقفهم من الإسرائيليات والموضوعات في التفسير ومدى اعتبارها في تفسيرهم، وأسباب النزول ونوعها ومرجعهم فيها، وتفسير المبهمات وتعيينها، كل هذه الأمور دائمًا يضعها الباحث في اعتباره عند النظر في التفسير، وقد بدأت بالنظر في تفسير الشيعة متتبعًا هذه الأمور لمعرفة موقف مفسري الشيعة منها وتحديد وضعهم معها وقد أفردت لكل من هذه المسائل مبحثًا أوضِّح فيه ما لاحظته منها في تفسيرهم مع ذكر نصوص توضح مسلك الشيعة في هذا الاتجاه مع إبداء رأيي فيها.

المبحث الأول

الأئمة من آل البيت هم تراجمة القرآن وحدهم عند الشيعة

يعتقد الشيعة الاثنى عشرية أن الأئمة من آل البيت مفوضون من قبل اللَّه تعالى في بيان أحكام اللَّه، وإليهم المرجع وحدهم في فهم القرآن، حيث كان ينزل في بيتهم جبريل، وأهل البيت أدرى بما فيه، فمنهم يؤخذ التفسير والتأويل، وأقوالهم في ذلك لها من القدسية ما لأقوال الرسول سواء بسواء، بحكم أنهم معصومون مثله، وهم نواب عنه في تبليغ الشريعة وبيانها، يعلمون علمه فوق ما خصوا به من العلم الإلهامي، وهم مكلفون بحفظ الشريعة وبيانها، فهم أركان الأرض أن تميد بأهلها، وحجة اللَّه البالغة على من فوق الأرض ومن تحت الثرى، والإمام عندهم فوق أن يحكم عليه، وفوق الناس في طينته وتصرفاته، حيث أن له صلة روحية باللَّه، لا تقل عن صلة الأنبياء والمرسلين، فهو مشرع ومنفذ، وكما أن اللَّه قد فوض النبي في الدين، فقد فوض الإمام كذلك، ويروون عن الإمام الصادق في ذلك أنه قال: «إن اللَّه خلق نبيه على أحسن أدب، وأرشد عقل، ثم أدب نبيه فأحسن تأديبه فقال: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف: ١٩٩] ثم أثنى عليه فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [القلم: ٤] ثم فوض إليه دينه، وفوض إليه التشريع فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] اللَّه فوض دينه إلى نبيه ثم إن نبي اللَّه فوض كل ذلك إلى علي وأولاده سلمتم وجحده الناس، فواللَّه لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا، وأن تصمتوا إذا صمتنا، ونحن فيما بينكم وبين اللَّه، وما جعل اللَّه لأحد خيرًا في خلاف أمرنا»[1].

---

(١) انظر: كتاب الوشيعة ص٨٧ لموسى جاد اللَّه.

إذًا فالأئمة مفوضون من اللَّه تعالى في بيان الأحكام والإفتاء وتفسير آيات القرآن وتأويلها حسب ما يرون، ولهم أن يبينوا ولهم أن يسكتوا، ولهم فوق ذلك القول بالتقية على حسب الأحوال والمصلحة، والتفويض بهذا المعنى حق ثابت أجمعت عليه كتب التفسير والأخبار وتشهد له الأدلة العقلية عند القوم.

ففي الكافي للكليني: «سأل ثلاثة من الناس الصادق عن آية واحدة في كتاب اللَّه فأجاب كل واحد بجواب»[1] أجاب ثلاثة بأجوبة ثلاثة في مسألة واحدة، واختلاف الأجوبة في آية واحدة كان يقع إما على سبيل التقية، وإما على سعة التفويض، كان للإمام أن يبين معنى الآية على حسب ما يراه، فالتفويض ثابت في تفسير الآيات للإمام.

كما تعتقد الشيعة أن الأئمة- فوق ما خصوا به من علم الإلهام- قد استقوا معرفتهم بتفسير القرآن وتأويله من جملة مصادر هي لا تعدو في نظري أن تكون من قبيل الأوهام والخرافات التي لا وجود لها إلا في عقول أصحابها فقط، ومع ذلك يزعمون أن فيها جميع ما يحتاجون إليه من علم القرآن بما في ذلك تفسيره وتأويله، فمن ذلك الذي يعتمدون عليه:

١- كتاب جمع القرآن وتأويله: يزعمون أنه كتاب جمع فيه علي رضي الله عنه القرآن على ترتيب النزول.

٢- كتاب أملى فيه أمير المؤمنين علي عليه السلام ستين نوعًا من أنواع علوم القرآن وذكر لكل نوع مثالًا يخصه ويعتقدون أنه الأصل لكل ما كتب في أنواع علوم القرآن، وهم يروون عن علي هذا الكتاب بطرق عدة، ويزعمون أنه في أيديهم إلى اليوم ويبلغ ثلاث عشرة ورقة إلا ربعا بالقطع الكبير الكامل، كل صفحة منها سبعة وعشرون سطرًا.

٣- الجامعة: وهو كتاب طوله سبعون ذراعًا من إملاء رسول اللَّه ﷺ وخط علي

---

(١) انظر: تفسير الصافي في المقدمة الرابعة ج١ ص١٧ .

ﷺ، مكتوب على الجلد المسمى بالرق في عرض الجلد، جمعت الجلود بعضها إلى بعض حتى بلغ طولها سبعين ذراعًا، ويعدونه من مؤلفات علي باعتبار أنه كتبها من قول رسول اللَّه ﷺ وإملائه، ويزعمون أن فيه كل حلال وحرام حتى الأرش في الخدش.

٤- الجفر: وهو كتاب أملاه رسول اللَّه ﷺ أيضًا، وقد تضاربت الأقوال فيه وفي موضوعه، ويرجح صاحب أعيان الشيعة أنه كتاب فيه العلوم النبوية من حلال وحرام وأحكام وأصول لكل ما يحتاج إليه الناس في أحكام دينهم، وفيه الإخبار عن بعض الحوادث التي ستقع، وفيه تفسير بعض المتشابه من القرآن المجيد.

٥- مصحف فاطمة: يزعمون أن أبا عبد اللَّه الصادق سأله بعض الأصحاب عن مصحف فاطمة فقال: «إنكم تبحثون عما تريدون وعما لا تريدون، إن فاطمة مكثت بعد رسول اللَّه ﷺ خمسة وسبعين يومًا وقد كان دخلها حزن شديد على أبيها وكان جبريل يأتيها ويحسن عزاءها على أبيها، ويطيب نفسها ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها وكان علي عليه السلام يكتب ذلك فهذا مصحف فاطمة رضي الله عنها»[1]

أما مصحف فاطمة فإنهم يزعمون أن فيه مثل القرآن ثلاث مرات وسيأتي الحديث عنه وعن مصحف علي في مناسبة أخرى وإن كانت كل هذه المصادر لاتعدو أن تكون كلها من قبيل الأوهام والخرافات وكانت موضع سخرية الناس من الشيعة ورميهم بالجهل وتصديق الأوهام والخرافات حتى من خواص الشيعة أنفسهم فقد نقل ابن قتيبة «عن هارون بن سعيد العجلي وكان رافضيًّا غاليًا يدعي أنه هو الذي روى كتاب الجفر عن الصادق ثم تحول زيديًا ورجع عن الرفض فقال:

ألم تر أن الرافضين تفرقوا ... فكلهم في جعفر قال منكرا
فطائفة قالوا إمام ومنهم ... طوائف سمته النبي المطهرا
ومن عجيب لم أفضه جلد جفرهم ... برئت إلى الرحمن ممن تجفرا

---

(١) انظر: كتاب أعيان الشيعة ج١ من ص١٥٤ إلى ص١٨٨ .

برئت إلى الرحمن من كل رافض	يصير بباب الكفر في الدين أعورا
إذا كف أهل الحق عن بدعة مضى	عليها وإن لم يمضوا على الحق قصرا
ولو قال إن الفيل ضب لصدقوا	ولو قال زنجي تحول أحمرا
وأخلف من بول البعير فأنه	إذا هو للإقبال وجه أدبرا
فقبح أقوام رموه بفرية	كما قال في عيسى الفراة تنصرا

ثم قال ابن قتيبة وهو جلد[1] جفر ادعوا أنه كتب فيه لهم الإمام كل ما يحتاجون إلى علمه، وكل ما يكون إلى يوم القيامة، فمن ذلك قولهم في قول اللّه ﷻ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل:١٦]، إنه الإمام ورث النبي ﷺ علمه، وقولهم في قول اللّه ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة:٦٧] إنها عائشة رضي الله عنها، وفي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾ [البقرة:٧٣] إنه طلحة والزبير، وقولهم في الخمر والميسر إنهما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، والجبت والطاغوت إنهما معاوية وعمرو بن العاص، مع عجائب أرغب عن ذكرها ويرغب من بلغه كتابنا هذا عن استماعها»[2] وقال فيه ابن خلدون: «واعلم أن كتاب الجفر كان أصله أن هارون بن سعيد العجلي وهو على رأس الزيدية كان له كتاب يرويه عن جعفر الصادق وفيه علم ما سيقع لأهل البيت على العموم ولبعض الأشخاص منهم على الخصوص، ثم قال وهذا الكتاب لم تتصل روايته ولا عرف عينه وإنما يظهر منه شواذ من الكلمات لا يصحبها دليل»[3].

هذه هي مصادر الشيعة الاثنى عشرية في التفسير وهذا هو اعتمادهم على الأئمة من آل البيت فيه ولنقل أقوال المفسرين منهم في ذلك فأقول:

١- جاء في مقدمة تفسير الصافي للكاشاني ما نصه: «المقدمة الثانية في نبذ ما جاء في أن علم القرآن كله عند أهل البيت: روى الكافي بإسناده عن سليم بن قيس الهلالي قال سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: « . . . ما نزلت آية على رسول اللّه إلا

(١) الجفر من أولاد المعز: ما بلغ أربعة أشهر، (مختار الصحاح).
(٢) انظر: كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص٤٩ .
(٣) انظر: مقدمة ابن خلدون ص٢٨٧ .

أقرأنيها وأملاها علي فكتبتها بخطي، وعلمني تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها ومحكمها ومتشابهها ودعا اللَّه لي أن يعلمني فهمها وحفظها فما نسيت آية من كتاب اللَّه ولا علما أملاه على فكتبته منذ دعا لي» الخبر وبإسناده عن أبي عبد اللَّه الصادق قال قد ولدنى رسول اللَّه ﷺ: «وأنا أعلم كتاب اللَّه تعالى وفيه بدء الخلق وما هو كائن إلى يوم القيامة وفيه خبر السماء وخبر الأرض وخبر الجنة والنار وخبر ما كان وما هو كائن، أعلم ذلك كما أنظر إلى كفي» الخبر.

وعنه قال: «إنا أهل البيت لم يزل اللَّه يبعث فينا من يعلم كتابه من أوله إلى آخره وإن عندنا من حلال اللَّه وحرامه ما يسعنا كتمانه ما نستطيع أن نحدث به أحدًا) وفي رواية (إن من علم ما أوتينا تفسير القرآن وأحكامه لو وجدنا أوعية أو مستراحًا لقلنا واللَّه المستعان»[1]

٢- وفي تفسير الحسن العسكري: «أتدرون من المتمسك بالقرآن الذي له الشرف العظيم؟ هو الذي يأخذ القرآن وتأويله عنا أهل البيت أو عن وسائط السفراء عنا إلى شيعتنا لا عن آراء المجادلين وقياس القايسين»[2]

وجاء في مشكاة الأنوار للكازراني في الفصل الخامس من المقالة الأولى والتى عقدها في بيان ما يدل على أن علم تأويل القرآن كله عند الأئمة حيث قال: «اعلم أنه لا ريب في اطلاع النبي والأئمة على جميع وجوه آيات القرآن ومعانيها كلها ظواهرها وبواطنها تنزيلها وتأويلها وأنهم الذين عندهم علم الكتاب كله، كما أنزله اللَّه في بيتهم، فإن أهل البيت أدرى بما في البيت، وقد دلت على هذا أخبار متواترة، فمنها ما في البصائر بسند صحيح عن أبي الصباح عن جعفر بن محمد قال: «إن اللَّه علم نبيه التنزيل والتأويل فعلم رسول اللَّه عليًا وعلمنا . . . » الخبر، وفيه أيضًا بإسناده عن يعقوب بن جعفر قال: كنت مع أبي الحسن بمكة فقال له رجل إنك لتفسر من كتاب اللَّه ما لم نسمع به فقال أبو الحسن: فنحن نعرف حلاله وحرامه وناسخه

---

(١) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ص١٢ ج١ .

(٢) انظر: تفسير الحسن العسكري ص٣ .

ومنسوخه وسفريه وحضريه وفي أي ليلة نزلت من آية، وفيمن نزلت، وفيم أنزلت. . الخبر، ثم قال الكازراني معقبًا وأما غيرهم فلا شبهة في قصور علومهم وعجز أفهامهم عن الوصول إلى ساحة إدراك كثير من تفسير الظواهر والتنزيل فضلًا عن البواطن والتأويل بلا إنساد من الأئمة العاملين، ولهذا ورد المنع من التفسير بغير الأخذ منهم عليهم السلام فقد روى العياشي عن الصادق قال من فسر القرآن برأيه إن أصاب لم يؤجر وإن أخطأ فهو أبعد من السماء»[1].

٤- وجاء في تفسير البرهان للبحراني ما نصه: «. . لهذا اختلف في تأويله الناس، وصاروا في تأويله على أنفاس وانعكاس، قد فسروه على مقتضى أديانهم، وسلكوا به على موجب مذاهبهم واعتقادهم، وكل حزب بما لديهم فرحون، ولم يرجعوا فيه إلى أهل الذكر (ع) أهل التنزيل والتأويل، القائل فيهم جل جلاله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧] لا غيرهم وهم الذين أوتوا العلم، وأولو الأمر، وأهل الاستنباط، وأهل الذكر الذين أمر الناس بسؤالهم كما جاءت به الآثار النبوية والأخبار الإمامية، ومن ذا الذي يحوي القرآن غيرهم، ويحيط تأويله وتنزيله سواهم، ففي الحديث عن باقر العلم أبي جعفر محمد بن علي (ع) قال: ما يستطيع أحد أن يدعى أنه جمع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء وفي الحديث عن مولى الأمة وإمامها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أن عبد اللّه بن عباس جاءه يسأله عن تفسير القرآن فوعده بالليل فلما حضر قال: ما أول القرآن؟ قال: الفاتحة قال: وما أول الفاتحة؟ قال: باسم اللّه، قال: وما أول باسم اللّه؟ قال: باسم، قال: وما أول باسم؟ قال: الباء، فجعل عليه السلام يتكلم في الباء طول الليل فلما قرب الفجر قال: لو زادنا الليل لزدنا، وفي حديث آخر (لو شئت لأوقرت سبعين بعيرًا في تفسير فاتحة الكتاب) وقال الباقر في تفسير سورة الإخلاص (لو وجدت لعلمى الذي آتاني اللّه عز وجل جلسة لنشرت التوحيد والإسلام والدين من (الصمد. . . الخبر»[2].

---

(١) انظر: تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار ص١١ .

(٢) انظر: تفسير البرهان للبحراني ج١ ص١ .

٥- وجاء في مقدمة تفسير الأصفهاني النجفي تحت عنوان: المقدمة الثانية في نُبذ مما جاء في أن علم القرآن كله إنما هو عند الأئمة، ما نصه «في الكافي عن أحدهما- أي: الصادق والباقر- رسول اللَّه أفضل الراسخين في العلم قد علمه اللَّه جميع ما أنزل عليه من التنزيل والتأويل، وما كان اللَّه لينزل عليه شيئًا لا يعلمه تأويله وأوصياؤه من بعده يعلمونه. . . الخبر وعن أبي بصير عن أبي عبد اللَّه قال: «نحن الراسخون في العلم ونحن نعلم تأويله» وفي رواية: «الراسخون في العلم أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام». وفي رواية: «وعندنا واللَّه علم الكتاب.

وجاء فيه في المقدمة الرابعة عن العياشي والبرقي عن جابر الجعفي قال: سألت أبا جعفر عن شيء من تفسير القرآن فأجابني ثم سألته فأجابني ثانية بجواب آخر. . الخبر.

وعن أبي عبد اللَّه قال: إن للقرآن تأويلًا فمنه ما جاء ومنه ما لم يجئ، فإذا وقع التأويل في زمان إمام من الأئمة عرفه إمام ذلك الزمان، وعن أبي جعفر قال: تفسير القرآن على سبعة أوجه منه ما كان ومنه ما لم يكن بعد يعرفه الأئمة عليهم السلام»[١]

٦- وجاء في مقدمة التفسير المسمى: بيان السعادة في مقامات العبادة للخراساني ما نصه: «الفصل العاشر من أن علم القرآن بتمامه منحصر في محمد وأوصيائه الاثنى عشر وليس لغيرهم إلا بقدر مقامه: قد مضى أن بطون القرآن وحقائقه كثيرة متعددة وأن بطنه الأعلى وحقيقته العليا هو محمدية محمد وعلوية علي وهو مقام المشيئة التي هي فرق الإمكان، وكل نبي ووصي كان لا يتجاوز مقامه الإمكان سوى محمد وأوصيائه، ومن لم يبلغ إلى مقام المشيئة لا يعلم ما فيه ولا يبين من ذلك المقام شيئًا لأن المفسر لا يتجاوز في تفسيره حد نفسه، فكل من علم من القرآن شيئًا أو فسر منه شيئًا وإن بلغ ما بلغ من المقامات لا يكون علمه وتفسيره بالنسبة إلى علم القرآن إلا كقطرة من بحر محيط فإن حقيقة القرآن التي هي حقيقة

---

(١) انظر: تفسير الأصفهاني النجفي ص٣٠، وص٣١ .

محمد وعلي هي مقام الإطلاق الذي لا نهاية له، والممكن وإن كان، كان أشرف. الممكنات الذي هو العقل الكلي يكون محدودًا ولا يتصور النسبة بين المحدود وغير المتناهي الغير محدود، فعلم كل عالم ومفسر للقرآن بالنسبة إلى علم القرآن كقطرة إلى البحار، ولما كان مقام محمد وعلي وأولاده المعصومين مقام المشيئة كان علم القرآن كله عندهم، وكان علي هو «من عنده علم الكتاب» كما في الآية بإضافة العلم للكتاب المفيد للاستغراق، وكان آصف هو الذي عنده علم من الكتاب وكان إبراهيم قد ابتلاه ربه بكلمات معدودة لا بجملة الكتاب، مع أنه كان أكمل الأنبياء بعد نبينا، وكان محمد يؤمن بالله وكلماته جميعًا كما في قوله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ [الأعراف:١٥٨] فإن الكلمات جمع مضاف مفيد للاستغراق، وليس المراد به الإيمان الإجمالي وإلا لشاركه غيره فيه بل الإيمان التفصيلي، والإيمان التفصيلي لا يكون إلا بإدراك المؤمن به شهودًا وعيانًا»[١]

٧- وجاء في تفسير القرآن لشُبّر في المقدمة ما نصه: «هذه كلمات شريفة وتحقيقات منيفة وبيانات شافية وإشارات وافية تتعلق ببعض مشكلات الآيات القرآنية وغرائب الفقرات الفرقانية وتتحرى غالبًا ما ورد عن خزان أسرار الوحي والتنزيل، ومعادن جواهر العلم والتاويل، الذين نزل في بيوتهم جبريل.... إلخ

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧] قال أي الثابتون فيه ومن لا يختلف في علمه، عن الصادق: «نحن الراسخون في العلم ونحن نعلم تأويله»، وعند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء:٨٣] قال هم آل محمد يستخرجون تدبيره بأفكارهم»[٢]

هذا وإذا تتبعنا تفاسير الشيعة وجدنا أنها تكاد تجمع على هذه العقيدة في اختصاص الأئمة بتفسير القرآن وأن علمه كله منحصر فيهم لا يتعداهم إلى غيرهم، فليس لغيرهم أن يفسر شيئًا من القرآن بل الخلق كلهم قاصرون عن إدراك معانيه،

---

(١) انظر: بيان السعادة في مقامات العبادة للخراساني ص١٠ .

(٢) انظر: تفسير القرآن لشبر ص٣٨ ، وص٨٦ وص١٢٠ .

والأئمة وحدهم هم الذين أحاطوا به علمًا وقد فوضوا في تفسيره، يتصرفون فيه كيفما شاءوا من الأوجه المتعددة فيجيبون هذا بجواب ويجيبون آخر بجواب آخر وهكذا إلى ما لا نهاية للنص الواحد حيث أن مقامهم فوق مقام الإمكان، وتصوراتهم ومداركهم في مقام المشيئة التي هي فوق الإمكان وعليه فلا يعزب عن علمهم منه شيء من محكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ وعام وخاص ومجمل ومفصل ومطلق ومقيد وظاهر وباطن وغير ذلك من أنواع الخطابات، بل لهم التفويض في تقييد المطلق وتخصيص العام بالسلطة المخولة لهم، وأما المتشابه في القرآن فإنما هو متشابه بالنسبة لغيرهم أما الأئمة فلا متشابه عندهم ولا مبهمات لديهم في القرآن.

ولنذكر نمطًا مما ينقله المفسرون عن الائمة في تفسير نوع من المتشابه وهو الحروف المقطعة في أوائل السور فنقول:

١- جاء في تفسير الأصفهاني عند تفسير قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١﴾ أول البقرة ما نصه «في المعافي عن الصادق: «هو حرف من حروف اسم اللّه الأعظم المقطع في القرآن الذي يؤلفه النبي والإمام فإذا دعى به أجيب» وروى العياشي عن أبي لبيد المخزومي قال: قال أبو جعفر: «يا أبا لبيد إنه من يملك من ولد العباس اثنا عشر، يقتل بعد الثامن منهم أربعة تصيب أحدهم الذبحة فتذبحه، هم فئة قصيرة أعمارهم خبيثة سيرتهم منهم الفويسق الملقب بالهادي والناطق والغاوي، يا أبا لبيد إن لى في حروف القرآن المقطعة لعلمًا جمًّا، إن اللّه تعالى أنزل: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ فقام محمد حتى ظهر نوره وثبتت كلمته وولد يوم ولد وقد مضى من الألف السابع مائة سنة وثلاث سنين، ثم قال وتبيانه في كتاب اللّه في الحروف المقطعة إذا عددتها من غير تكرار، وليس من حروف مقطعة حرف تنقضي أيامه إلا وقام قائم من بني هاشم عند انقضائها ثم قال الألف واحد واللام ثلاثون والميم أربعون والصاد تسعون فذلك مائة وواحد وستون ثم كان بدو خروج الحسين بن علي: : ﴿الٓمٓ ۝١﴾ ويقوم قائمنا عند انقضائها ﴿الٓمٓرۚ﴾ فافهم ذلك وعد واكتمه»[1] وقد نقل الكاشاني هذا النص بعينه

(١) انظر: تفسير الأصفهاني النجفي ص١٧٠ .

عند تفسير أول البقرة[1].

٢- وجاء في مرآة الأنوار للكازراني في الفصل الأول من الخاتمة تحت عنوان نبذ مما ورد من تأويلات الحروف المقطعة التي في أوائل السور قال: «اعلم أن اصل تركيب مقطعات أوائل السور من غير ما تكرر منها أربعة عشر بعدد المعصومين الأربعة عشر، النبي وفاطمة والأئمة الاثنى عشر، والسور هى: الم، الر، المر، كهيعص، طه، طسم، طس، يس، ص، حم، حم عسق، ق، ن ثم قال: وفي معاني الأخبار بإسناده إلى أبي بصير عن أبي عبد اللّٰه قال آلم حروف من حروف اسم اللّٰه الأعظم المقطع في القرآن الذي يؤلفه النبي والإمام فإذا دعى به أجيب قال بعض الأفاضل في هذا الحديث دلالة على أن الحروف المقطعات أسرار بين اللّٰه ونبيه ورموز لم يقصد بها إفهام غيره وغير الراسخين في العلم من ذريته، ثم قال وسنشير فيما ورد في (ص) إلى ما يدل على أن جميع المقطعات القرآنية اسم للنبي والإمام ولنذكر بعض ما يتعلق بتأويلها على ترتيبها. وأخذ يذكر من معاني هذه الحروف على النحو الشيعي فكان فيما ذكر في: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ عن أبي عبد اللّٰه قال: أي كاف لشيعتنا، هاد لهم ولى لهم، وعده حق يبلغ بهم المنزلة التي وعدهم إياها في باطن القرآن وعن الحجة القائم أنه قال فيها الكاف اسم كربلاء والهاء هلاك العترة والياء يزيد لعنه اللّٰه وهو ظالم الحسين، والعين عطشه والصاد صبره[2].

ولا شك أنه لو صحت هذه الأخبار عن الأئمة في تفسير هذه الأحرف فتلك أكبر شهادة على أنهم لا علم لهم بالقرآن ولا شيء عندهم من أسراره فما نزل كتاب اللّٰه بالرموز والألغاز ولا علاقة له بحساب الجمل في حروف (أبي جاد) التي هي عنوان للجهل يضرب بها المثل في الخرافة، والشيعة قد أساءوا بذلك إلى الأئمة من آل محمد إذ ألصقوا بهم أمثال هذه الخرافات.

لكن الشيعة يصرون على ذلك ومنهم من يفسر كتاب اللّٰه بنسبة هذه الخرافات

---

(١) تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص٥٧ .

(٢) انظر: تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للكازراني ص٢٣١ .

إلى الأئمة تصريحًا وتلميحًا ومنهم من يشير إجمالًا إلى اختصاص الأئمة بمعرفتها ويذكرون أنها أسرار لم يقصد بها غير النبي والراسخين في العلم من ذريته ويموهون بأنها سنة الأحباب في سنن المحاب، فهو سر الحبيب بحيث لا يطلع عليه الرقيب، وعليه فإدراك المتشابه في طاقة الأصفياء الأوصياء وليس في طاقة أحد سواهم، وعليه فعلم القرآن كله عند الأوصياء دون غيرهم وكل إمام منهم في عصره كان هوالمرجع في بيانه يبين منه ما يرى بيانه ويكتم ما يرى كتمانه ومرجع الشيعة في تفسيرهم إلى ما ينسبونه إليهم من أخبار.

وعليه فلا يجوز لأحد التهجم على التفسير والتأويل إلا بما ورد عنهم في ذلك وإلا كان كحاطب ليل يجمع الأفعى مع الأعشاب، ولهذا نجد الشيعة يمنعون التفسير بالرأي ويشددون النكير على من فسر القرآن برأيه ويعقدون الفصول في مقدمات تفاسيرهم للتنبيه على ذلك ويروون عن الأئمة أخبارًا منها:

ما جاء في تفسير الأصفهاني:

«المقدمة الثانية في ذكر جملة مما جاء في المنع من تفسير القرآن بالرأي، وساق من الأخبار: روى عن النبي وعن الأئمة القائمين مقامه أن تفسير القرآن لا يجوز إلا بالأثر الصحيح والنص الصريح، وعن الشيخ الطوسي عن عبيدة السلماني قال: سمعت عليًّا (ع) يقول يا أيها الناس اتقوا اللّه ولا تفتوا الناس بما لا تعلمون، فإن رسول اللّه قد قال قولًا آل منه إلى غيره، وقد قال قولا من وضعه غير موضعه كذب عليه، فقام عبيدة وعلقمة والأسود وأناس معهم فقالوا يا أمير المؤمنين فما نصنع بما قد خبرنا في المصحف؟ فقال يسأل عن ذلك علماء آل محمد ﷺ»[1].

وجاء في تفسير الكاشاني في المقدمة الخامسة:

«في نبذ مما جاء في المنع من تفسير القرآن بالرأي والسر فيه: عن الأئمة القائمين مقام الرسول أن تفسير القرآن لا يجوز إلا بالأثر الصحيح والنص الصريح، وفي تفسير

---

(١) انظر: تفسير القرآن لمحمد حسين الأصفهاني ص١٨ .

العياشي عن أبي عبد الله قال: من فسر القرآن برأيه إن أصاب لم يؤجر وإن أخطأ فهو أبعد من السماء[1].

وفي البرهان للبحراني:

«باب في النهي عن تفسير القرآن بالرأي: عن علي بن موسى الرضا عن آبائه عن أمير المؤمنين قال الله ﷻ: ما آمن بي من فسر برأيه كلامي، وما عرفني من شبهني بخلقي، وما علم ديني من استعمل القياس في ديني[2].

وعلى هذا النمط أكثر تفاسير الشيعة خاصة أولئك الغلاة الذين التزموا في تفسيرهم بالوارد عندهم من أخبار الأئمة فلا تكاد تخلو آية من خبر عن الأئمة في معناها على المنهج الشيعي مثل تفسير القمي والكازراني وغيرهما من الغلاة فلا يكاد الإنسان يعثر على تفسير عند الاثنى عشرية يقوم على معاني الألفاظ ومراميها، ذلك لأنهم حصروا أنفسهم في دائرة مغلقة، زعموا أنهم تحصنوا بها عن الخطأ، وهو أخذهم التفسير عن المعصومين، الذين كان ينزل بالوحي في بيتهم جبريل، وأهل البيت بما في البيت أدرى، ومن له غيرهم؟ ومن لحل مشكلاته ومعضلاته سواهم؟ بل إنهم يعطون للأوصياء- بزعمهم- من الفهم فِي القرآن أكثر مما يعطى للأنبياء، ويروون عن الصادق رضي الله عنه في ذلك: «كتاب الله على أربعة أشياء: العبارة والإشارة واللطائف والحقائق، فالعبارة للعوام، والإشارة للخواص، واللطائف للأولياء، والحقائق للأنبياء» وقد علق الأصفهاني على هذا النص بقوله: لعل المراد بالأولياء خواص الشيعة والكاملين منهم وإلا فالأئمة أعلم من سائر الأنبياء على ما يستفاد من أحاديثهم (ع))»[3]

أي: أن هذا المفسر جعل فهم الأئمة أعلى مرتبة من فهم الأنبياء من هذا النص، وعليه فهم يفهمون ما فوق الحقائق التي وقف عندها الأنبياء.

---

(١) انظر: تفسير القرآن الصافي للكاشاني ج١ ص٢١ .

(٢) انظر: تفسير البرهان للبحراني ج١ ص١١ .

(٣) انظر: تفسير الأصفهاني ص٣٠ .

ونحن إذا صرفنا النظر عن فهم هذا المفسر فإن كلام الصادق ﷺ صريح في هدم ما تدعيه الشيعة للأئمة من اختصاصهم بفهم القرآن فضلًا عن إدراكهم ما لا تدركه الأنبياء فإنه يفهم منه الآتي:

أولًا: فهم العبارة: وهذه للعامة كما هو صريح كلامه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٧﴾ [القمر:١٥].

ثانيًا: فهم الإشارات ومرامي الألفاظ البعيدة: وهذه المرتبة للخاصة من العلماء الذين يستبحرون في دراسة الألفاظ ومراميها وإشاراتها، وهي جزء أيضًا من دلالات الألفاظ، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ۝٤٣﴾ [العنكبوت:٤٣].

ثالثًا: إدراك اللطائف الدقيقة التي تكون وراء الألفاظ وتكون كأطيافها: وهذه للأولياء الذين أخلصوا دينهم للَّه وصلحت سرائرهم وتخلصوا من علائق الدنيا، حتى استوى عندهم ذهبها وترابها وحجرها ومدرها فأصبحوا كما قيل عنهم: لا يؤذون الذر ولا يضمرون الشر، هؤلاء يفيض اللَّه عليهم من معاني كتابه ما لا يصل إليه العلماء بعلمهم ولعل الإشارة إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٨٢].

وهؤلاء يدخل فيهم العترة من آل البيت كافة فقد كانوا رضوان اللَّه عليهم أهلا لكل خير، وأهلًا لكل كرامة، سواء منهم من اعتقد الشيعة له إمامة وولاية أم لا، وهذا بالطبع ليس خاصًّا بهم، بل يشاركهم فيه من بلغ تلك المنزلة من غيرهم، فإنه لا حرج على فضل اللَّه، وليست السعادة وقفًا على قوم، أو على أهل بيت بعينه.

رابعًا: إدراك الحقائق ومراد اللَّه على التعيين: وهذه ليست إلا للأنبياء كما هو صريح كلام الصادق ﷺ، وليس في كلامه ما يدل -ولو بالإشارة- على كون الأوصياء عند الشيعة لهم من الفهم مرتبة تعلو مرتبة الأنبياء بل دلالة كلامه على دخولهم في المراتب الثلاث الأولى كسائر الناس، وهذا الفهم لكلام الصادق متعين وهو صريح في نفي ما ادعاه الشيعة من اختصاص الأئمة بفهم القرآن، وهذا هو الحق الذي تؤيده

النصوص الصريحة، فقد أخرج البخاري بسنده عن أبي جحيفة قال: «قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال لا إلا كتاب اللّٰه أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر»(١).

فهو صريح في عدم اختصاص الأئمة من آل البيت بشيء من العلم سوى الناس كافة، كما أنه صريح في أن فهم القرآن منحة من اللّٰه متاحة لمن وفقه اللّٰه لذلك من الناس، وذلك قوله أو فهم أعطيه رجل مسلم.

أما دعوى الشيعة في اختصاص الأئمة بذلك فهي مناقضة لصريح القرآن في غير ما آية منه قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا﴾ [النساء: ٨٢] فهي صريحة في طلب التدبر في القرآن وأصرح منها ما نعاه اللّٰه على من لا يتدبره في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ۝٢٤﴾ [محمد: ٢٤] بل قد أخبر اللّٰه ﷻ بأنه قد يسر القرآن للذكر والتدبر للجميع حيث قال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٧﴾ [القمر: ١٥]، إلى غير ذلك من الآيات التي طلبت التدبر والتفكر في آيات الذكر الحكيم بل قد ندب اللّٰه إلى الاستنباط وأوضح السبيل إليه فقال: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣] فكل ذلك صريح في أن القرآن قد ندب اللّٰه إلى التدبر والتفكر والاستنباط منه، وأن ذلك متاح للجميع من غير اختصاص بيت دون بيت أو جنس دون جنس.

هذا والأمة لم تر عند أهل البيت علما امتازوا به عن غيرهم، بل هو صريح خبر الإمام علي المتقدم بل المأثور عن ابن عباس في التفسير أكثر مما أثر عن علي نفسه، والمأثور عن علماء الأمة عشرات الأضعاف عن المأثور عن آل البيت ﵈، ولقد ألمحت في الترجمة لهم إلى أن عددًا من الأئمة لم يشتغلوا بالعلم فضلًا عن أن يشتهروا به، فلم يؤثر عنهم فيه شيء عند العلماء، والمأثور عمن اشتغل بالعلم منهم لم يخالفوا فيه علماء الأمة قيد أنملة وما شذوا في شيء من ذلك، فثبت أن ما تلصقه بهم الشيعة كذب وافتراء، لا يصح نسبته إلى آل البيت الأطهار، لما يلوح عليه من

(١) انظر: صحيح البخاري ج١ ص٣٢ كتاب العلم باب كتابة العلم.

علامة الوضع، فإن آل البيت لا يحجرون على عقول الناس، وإنما أراد الشيعة أن يروجوا لهذه الأخبار مستغلين في ذلك عواطف الناس من جهة آل البيت وحبهم لهم فادعوا لهم تلك الدعوى وزعموا أن عقول الناس قاصرة عن الفهم لا يجوز لها أن تأخذ التفسير إلا من طريق الأئمة، أهل التفسير والتأويل الذين كان ينزل في بيتهم جبريل، وآل البيت بما فيه أدرى. . . . إلخ بهذا الأسلوب العاطفي، الذي يبدو كأنه صحيح فيؤثرون به على السذج وضعاف العقول فيقع في حبائل الشيعة مسلمًا قياده لهم، فيلقنونه حينئذ تلك الأكاذيب التي تهدم معاني القرآن وشرائع الإسلام فيصل بذلك الشيعة إلى ما يريدون. وقد تبين أن هذه دعوى قام الدليل على بطلانها من العقل والقرآن والثابت الصحيح عن علي عليه السلام، فلا يصح أن نلغي عقولنا، ونقبل الحجر عليها ونأخذ بهذه المفاهيم السقيمة من أفواه الشيعة التي ينحرفون بها عن جادة الصواب وعن مسلمات العقول والثابت المنقول إلى خدمة غرض من الأغراض لم يقم عليه دليل من عقل أو نقل.

إن من أعظم نعم اللَّه على عباده نعمة العقل، بها امتاز الإنسان، وبها رفعه اللَّه وفضله على كثير من خلقه، وبها ناط التكليف، وأرسلت الرسل لمخاطبة الناس بما يعقلون ورفع التكليف عن فاقد العقل، وأنزلت الكتب ليتدبرها الإنسان بعقله، فهل يصح بعد ذلك أن ندعي أن عقولنا قاصرة عن فهم ما خاطبنا اللَّه به، وكلفنا العمل بمعناه؟ ألا يعد ذلك عبثا، وتكليفا بما لا يطاق؟

نعم ما صح عن رسول اللَّه ﷺ من تفسير فلا يعدل به على أن العقل لا يمنع إذا جاء تفسير عن الرسول في آية وكان النص القرآني أعم مما ورد في التفسير، فإن العقل لا يمنع من شمول النص القرآني لما يمكن أن يحتمله من أوجه، ويكون ما فسر به النبي محمولًا على أحد المصاديق الداخلة في النص دخولًا أوليًا ومن هنا قال العلماء (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) فإنه لو ثبت أن آية نزلت في سبب خاص وكان لفظها عامًا فالعبرة بهذا العموم في تفسيرها، مع دخول السبب فيها دخولًا أوليًا، وكذا الحال فيما ورد عن الصحابة من تفسير اتفقوا عليه، فإن اختلفوا تخيرنا

ما كان أنسب لمعاني القرآن ومعطيات الألفاظ ثم بعد ذلك ففي كتاب اللَّه متسع للفهم والاستنباط ولا يصح الحجر على العقول بحجة تهدم ولا تخدم، ودعوى يشم منها رائحة التعصب المذهبي، والهوى المتبع، وتعارض صريح الكتاب والسنة، هذا كما أن حصر الشيعة العلم والرواية في الأئمة، ورفضهم الأخذ برواية الأمة وما نقله الصحابة عن النبي ﷺ فهي دعوى على خلاف الدليل قطعًا وسيأتي لها مزيد بيان في محله بعون اللَّه تعالى.

والإنصاف يقتضيني أن أذكر أنه وجد من بين مفسري الشيعة من خرج عن هذه النظرة السقيمة وهذه الدائرة المغلقة، وتحرر من هذا القيد إلى حد ما، ففسر كتاب اللَّه على النهج الذي سلكته الأمة ذلك هو الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي. حيث نجده في تفسيره لا يحصر نفسه في هذا النطاق الضيق بل يأخذ بمفاهيم الأمة من السلف والخلف وبأقوال الصحابة والتابعين وبما رواه أهل السنة عن الرسول ﷺ، وإن كان لا يغفل ما رواه الشيعة عن الأئمة في معنى الآية فيذكره وكثيرًا ما يرجحه ويميل إليه، لكنه يعرض في معني الآية ما قيل فيها عن المفسرين، كما أنه يتجنب ما تذكره تفاسير الشيعة من غلو في حق الأئمة وأعدائهم- بزعمهم- وهذا النمط من التفسير مفقود البنية في تفاسير الشيعة، وهذا ما جعل الطبرسي أعدل مفسريهم وقد أبان عن منهجه في هذا بقوله: «واعلم أن الخبر قد صح عن النبي ﷺ وعن الأئمة القائمين مقامه أن تفسير القرآن لا يجوز إلا بالأثر الصحيح والنص الصريح، وروت العامة أيضًا عن النبي ﷺ أنه قال: «من فسر القرآن برأيه فأصاب الحق فقد أخطأ»[1] قالوا وكره جماعة من التابعين القول في القرآن بالرأي كسعيد بن المسيب وعبيدة السلماني ونافع وسالم بن عبد اللَّه وغيرهم، والقول في ذلك أن اللَّه سبحانه ندب إلى الاستنباط وأوضح السبيل إليه ومدح أقوامًا عليه فقال: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء:٨٣] وذم آخرين على ترك تدبره والاضطراب عن التفكير فيه فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد:٢٤] وذكر أن القرآن

---

(١) أخرجه أبو داود كتاب العلم: باب الكلام في كتاب اللَّه بغير علم ج٢ ص٢٨٧، وإسناده ضعيف.

منزل بلسان العرب فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:٣] وقال النبي ﷺ: **«إذا جاءكم عني حديث فاعرضوه على كتاب اللّه فما وافقه فاقبلوه وما خالفه فاضربوا به عرض الحائط»**[١] فبين أن الكتاب حجة.

ومعروض عليه، وكيف يمكن العرض عليه وهو غير مفهوم المعنى فهذا وأمثاله يدل على أن الخبر متروك الظاهر فيكون معناه إن صح أن من حمل القرآن على رأيه ولم يعمل بشواهد ألفاظه فأصاب الحق فقد أخطأ الدليل.

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه على أحسن الوجوه»[٢] وروى عن عبد اللّه بن عباس أنه قسم وجوه التفسير على أربعة أقسام: تفسيرلا يعذر أحد بجهالته، وتفسر تعرفه العرب بكلامها، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا اللّه ﷻ، فأما الذي لا يعذر أحد بجهالته فهو ما يلزم الكافة من الشرائع التي في القرآن وجمل دلائل التوحيد، وأما الذي تعرفه العرب بلسانها فهو حقائق اللغة وموضوع كلامهم، وأما الذي يعلمه العلماء فهو تأويل المتشابه وفروع الأحكام، وأما الذي لا يعلمه إلا اللّه فهو يجري مجرى الغيوب وقيام الساعة[٣].

وهكذا نرى الطبرسي قد لفظ عقيدة الشيعة في حصر التفسير في الأئمة، وهذا هو الحق الذي لا محيص عنه، كما تقدم.



---

(١) الحديث موضوع حيث نص على ذلك الشوكاني في كتابه إرشاد الفحول ص٢٩ .

(٢) انظر: منتخب كنز العمال ج١ ص٣٦٧، حيث ذكر أنه أخرجه أبو نعيم في الحلية .

(٣) انظر: مجمع البيان للطبرسي المقدمة ج١ ص٢٧ .

المبحث الثاني

القرآن وآل البيت في تفاسير الشيعة

لم تقف نظرة الشيعة على هذا الحد الذي سبق بيانه في أخذ التفسير عن الأئمة من آل البيت ونسبته إليهم وحصره فيهم، ودعوى أنهم خزان وحي اللَّه وعلمه، بل تجاوزوا هذا الحد إلى تفسير جانب من القرآن بالأئمة أنفسهم، وتفسير جانب آخر بأعدائهم ومخالفتهم في زعمهم فجعلوا القرآن نفسه يدور- في فلك الولاية والإمامة التي يدعونها للأئمة من آل البيت، فالقرآن في نظر الشيعة نزل بتمامه في الأئمة الاثنى عشر بل كل الشرائع الإلهية وجميع الكتب السماوية نزلت فيهم وفي توجيه أنظار الخلق إليهم، بل ما من آية مدح إلا فيهم وفي أوليائهم نزلت، وما من آية قدح إلا في مخالفيهم وفي أعدائهم وردت، والقرآن لا يعدو هذين القسمين في نظرهم، وعلى هذا الأساس يفسرونه، وينسبون إلى الأئمة ما يستدلون به على هذا المعنى، ويذكرونه في مقدمة تفاسيرهم تنبيهًا على هذا، فمن ذلك:

١- ما جاء في مقدمة تفسير البحراني باب فيما عنى به الأئمة في القرآن جاء فيه «عن العياشي قال أبو عبد اللَّه (ع): «من لم يعرف أمرنا من القرآن لم يتنكب الفتن) وعن أبي جعفر (ع) قال: «إذا سمعت اللَّه ذكر أحدًا من هذه الأمة بخير فهم نحن، وإذا سمعت اللَّه ذكر قوما بسوء ممن مضى فهم عدونا» وذكر تحت باب فيما نزل عليه القرآن من أقسام (عن الأصبغ بن نباتة «قال: سمعت أمير المؤمنين يقول نزل القرآن أثلاثا ثلث فينا وفي عدونا وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام» وعن العياشي عن أبي جعفر قال: «نزل القرآن على أربعة أرباع ربع فينا وربع في عدونا وربع فرائض وأحكام وربع سنن وأمثال، ولنا كرائم القرآن»[1]

(١) انظر: تفسير البرهان للبحراني ج١ ص١٣، ١٤ المقدمة.

٢- وجاء في تفسير الصافي للكاشاني في المقدمة الثانية «عن العياشي عن أبي عبدالله قال: «إن الله جعل ولايتنا أهل البيت قطب القرآن وقطب جميع الكتب عليها يستدير محكم القرآن وبها نوهت الكتب) وعقد المقدمة الثالثة في نبذ مما جاء في أن جل القرآن إنما نزل فيهم وفي أوليائهم وبيان أعدائهم وسر ذلك، ذكر فيه خبر الكافي وما جاء في تفسير العياشي عن أبي جعفر: «نزل القرآن على أربعة أرباع . . .» الخبر المتقدم. ثم ذكر خبر الأصبغ بن نباتة المتقدم أيضًا . . .

ثم قال إنه قد وردت أخبار جمة عن أهل البيت في تأويل كثير من أيات القرآن بهم وبأوليائهم وبأعدائهم حتى إن جماعة من أصحابنا صنفوا كتبًا في تأويل القرآن على هذا النحو جمعوا فيه ما ورد عنهم (ع) في تأويله آية آية إما بهم أو بشيعتهم أو بعدوهم على ترتيب القرآن[1] وقد روى في الكافي وتفسير العياشي وعلي بن إبراهيم القمي والتغير المسموع من الإمام أبي محمد الزكي- يقصد الحسن العسكري- أخبار كثيرة من هذا القبيل وذلك مثل ما في الكافي عن أبي جعفر (ع) قال في قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشعراء:١٩٣] قال: هي الولاية لأمير المؤمنين، وفي تفسير العياشي عن محمد بن مسلم- أحد رواة الشيعة- عن أبي جعفر قال: «يا أبا محمد إذا سمعت الله ذكر قومًا من هذه الأمة بخير فنحن هم. . .» الخبر المتقدم وفيه عن عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله وقد سأله عن قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣] قال: فلما رآني أتتبع هذا وأشباهه من الكتاب قال: حسبك. كل شيء في الكتاب من فاتحته إلى خاتمته مثل هذا فهو في الأئمة عنوا به[2].

٣- وجاء في مقدمة تفسير الأصفهاني: «المقدمة الخامسة فيما نزل عليه القرآن من الأقسام الكلية وما يتعلق بذلك ونقل خبر الكافي وما جاء في تفسر العياشي عن أبي جعفر (ع) قال: «نزل القرآن على أربعة أرباع. . . الخبر» وأورد عدة أخبار»[3]

---

(١) أحب أن أشير أن الكاشاني أحد أولئك الذين صنفوا تفسيرهم على النحو الذي ذكره .

(٢) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص١٤ .

(٣) انظر: تفسير الأصفهاني ص٤٥ .

٤- وجاء في تفسير سلطان الخراساني ما نصه: «الفصل الرابع عشر في أن القرآن نزل تمامه في الأئمة الاثنى عشر بوجه ونزل فيهم وفي أعدائهم بوجه، ونزل أثلاثًا ثلث فيهم وفي أعدائهم وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام بوجه، وثلث فيهم وفي أحبائهم وثلث في أعدائهم وثلث سنة ومثل بوجه، ونزل أرباعًا ربع فيهم وربع في عدوهم وربع سنن وأمثال وربع فرائض وأحكام بوجه، وقد ورد الإشعار بكل في الأخبار ثم قال: اعلم أن اللَّه تعالى شأنه العزيز كان غيبًا محضًا ومجهولًا مطلقا، وكان لا اسم له ولا رسم، ولا خبر عنه ولذا كان يسمى (بالعمى) فأحب أن يعرف فخلق الخلق لكى يعرف كما في الحديث القدسي المعروف، فكان أول ظهوره فعله الذي يسمى بنفس الرحمن، والإضافة الإشراقية ومقام المعروفية، والحقيقة المحمدية واللطيفة العلوية، ويسمى بالمشيئة باعتبار كون إضافة اللَّه إلى الخلق، وبالولاية المطلقة باعتبار كونه إضافة الخلق إلى اللَّه. . . إلى أن قال: ولما كانت جميع الشرائع الإلهية والكتب السماوية لتصحيح الطريق الإنسانية، وتوجيه الخلق إلى الولاية وكان أصل المتحققين بالطريق الإنسانية والولاية، والمتحقق بالولاية المطلقة محمدًا وعليًا وأولادهما صح أن يقال جملة الشرائع الإلهية وجميع الكتب السماوية نزلت فيهم وفي توجيه الخلق إليهم وهو وصف وتبجيل لهم، ولما كان كثير من آيات القرآن نزلت فيهم تصريحًا أو تعريضًا أو تورية، وما كان في أعدائهم لم يكن المقصود منه إلا الاعتبار بمخالفيهم، والإنزجار عن مخالفتهم ليكون سببًا للتوجيه إليهم، لمعرفة قدرهم وعظمة شأنهم وكان سائر آيات الأمر والنهى والقصص والأخبار لتأكيد السير على الطريق الإنسانية إلى الولاية، صح أن يقال جميع القرآن نزل فيهم.

ولما كان القرآن مفصلًا، يكون بعض آياته فيهم وفي محبيهم، وبعضها في أعدائهم ومخالفيهم وبعضها سننًا وأمثالًا، وبعضها فرائض وأحكامًا، صح أن يقال نزل القرآن فيهم وفي أعدائهم، ونزل أثلاثًا أو أرباعًا، والآيات الدالة على أخبار الأخيار والأشرار الماضين كلها تعريض بالأئمة وأخيار الأمة وأشرارهم مع قطع النظر عن رجوعها إليهم وإلى أعدائهم، بسبب كونهم أصلًا في الخير وكون أعدائهم

أصلًا في الشر.

بل نقول كل آية ذكر فيها خير كان المراد بها أخيار الأمة وكل آية ذكر فيها شر كان المراد بها أشرار الأمة، لكون الآية فيهم أو تعريضا بهم، ولكونهم وكون أعدائهم أصلًا في الخير والشر.

وفي الزيارة الجامعة إن ذكر الخير كنتم أوله وأصله وفرعه ومعدنه ومأواه ومنتهاه، وهكذا الحال في حال أعدائهم بحكم المقابلة، فإن ذكر الشر كانوا أوله وآخره واصله وفرعه ومعدنه ومأواه ومنتهاه»[1].

٥- وجاء في تفسير الكازراني الفصل الأول من المقالة الأولى في هذا المعنى ما نصه: «روى الكليني بإسناده إلى أبي بصير قال: قال الصادق (ع) يا أبا محمد: ما من آية تقود إلى الجنة ويذكر أهلها بخير إلا وهي فينا وفي شيعتنا، وما من آية نزلت يذكر أهلها بشر وتسوق إلى النار إلا وهي في عدونا ومن خالفنا.

وفي الكليني عن الباقر (ع): قال النبي ﷺ في خطبته يوم الغدير[2]: **«معاشر الناس: هذا علي أحقكم بى وأقربكم إليّ، واللَّه وأنا عنه راضيان، وما نزلت أية رضا إلا فيه، وما خاطب الذين آمنوا إلا بدأ به، وما نزلت آية مدح في القرآن إلا فيه، معاشر الناس إن فضائل علي عند اللَّه ﷻ وقد أنزلها عليّ في القرآن أكثر من أن أحصيها في مكان واحد، فمن نبأكم بها وعرفها فصدقوه»**[3]

ومع أن هذا الخبر الأخير موضوع لا يشك أحد في وضعه كسابقه من الأخبار إلا أنه على كل حال أوضح لنا السر في نسبة الشيعة هذه الأخبار إلى الأئمة فإنه صريح في تصديق الشيعة لأي خبر يأتي يحمل مدحًا للأئمة عندهم ولو كان كاذبًا، فمعيار الصدق عندهم... أن تحمل مدحًا للأئمة أو قدحًا لأعدائهم- بزعمهم- ، وذلك قوله: «فمن نبأكم بها وعرفها فصدقوه» وأخذ الشيعة في الكذب على الأئمة من ولد

(١) انظر: تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة ج١ ص١٢، ص١٣ .

(٢) هو اليوم الذي تزعم الشيعة أن النبي نصب فيه عليًا واليًا من بعده، وهو يوم ١٨ ذي الحجة سنة ١٠هـ.

(٣) انظر: تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للمولى الكازراني ص٥ .

علي، وامتلأت كتب التفسير بهذه الأكاذيب فما من آية جاءت تحمل مدحًا لشيء ما، أو تخاطب جماعة المؤمنين إلا صرفوها إلى الأئمة، وما من آية تحمل ذمًّا لشيء ما، أو تتحدث عن الكافرين أو المنافقين أو الفاسقين أو الظالمين... إلخ إلا حملوها على خيرة أصحاب رسول الله ﷺ على اعتبار أنهم أعداء الأئمة الألداء، حيث إنهم اغتصبوا الخلافة منهم- بزعم الشيعة- وعلى هذا النحو جرت تفاسير الأكثرين من الاثنى عشرية مثل تفسير الحسن العسكري أحد الأئمة المعصومين- عندهم- وجرى على النمط تفسير القمي والكازراني والكاشاني والبحراني والأصفهاني ففي القمي مثلًا: «في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]، هو طريق علي بن أبي طالب، ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [نفس السورة]، هم النصاب- يعني: الذين يعتقدون صحة خلافة أبي بكر وعمر- والضلّال والشكاك الذين لا يعرفون الإمام[١]، والمراد بالمتقين في قوله: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] هم الشيعة، أي بيان لشيعتنا[٢]، والذي يهلك الحرث والنسل، هو عمر أو معاوية، والذي يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله: هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب[٣]، ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة:٢٥٧] هو أمير المؤمنين والائمة من بعده، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾ [نفس الآية]: هم الظالمون آل محمد حقهم والذين اتبعوا من غصبهم[٤]، والذين تبيض وجوههم: هم الأئمة وشيعتهم، وبالمقابل في الذين تسود وجوههم: هم الخلفاء الثلاثة وأصحابهم ومن شايعهم[٥] وذلك في قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران:١٠٦]، والذين يشترون الضلالة: هم الذين ضلوا في أمير المؤمنين[٦] والذين كفروا هم دائمًا من لم يقروا بالولاية لأمير المؤمنين[٧]، والذين ظلموا دائمًا

---

(١) انظر: تفسير القمي ص٢٦ .
(٢) نفس المرجع ص٢٦ .
(٣) نفس المرجع ص٦١ .
(٤) ص٧٥ .
(٥) ص٩٨ .
(٦) ص١٢٨ .
(٧) ص٣٤٥ .

هم الذين ظلموا آل محمد حقهم[1]، والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه هم الذين نقضوا البيعة التي أخذت عليهم لأمير المؤمنين، والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات: هم الأئمة وشيعتهم دائمًا[2]، وهذه ظاهرة في تفاسير الشيعة طبيعية قل من يشذ عليها، فإني قد تتبعت تفاسيرهم فيها فوجدتها على هذا النمط من التفسير، خاصة أولئك الذين مر ذكرهم، ولم يخفف من غلوائه منهم إلا النزر اليسير مثل: شبر، ومحمد جواد البلاغي، أما الطبرسي ومغنية فقد خلا تفسيرهما من هذه الحماقات إلا في النادر القليل جدًا.

والمهم الآن ليس هو مناقشة هذه العقيدة، لما أن مجاله سيأتي باستفاضة، وإنما المهم هو: هل ورد شيء من القرآن فعلا في شأن الأئمة من آل البيت أو لا؟

فإنه لعل الشيعة اعتمدت على نص صريح في الأئمة، يخدم مدعاهم فعممت هذا الاتجاه في التفسير بناء عليه،

ونحن إذا تصفحنا القرآن من أوله إلى آخره لم نعثر على أثر البيعة لهؤلاء الأئمة، ولا على ما يؤيد الشيعة في مدعاهم، والدليل على ذلك: أن الشيعة أنفسهم إنما يعتمدون أساسًا على ما ينسبونه لآل البيت من أخبار فقط، في أن القرآن نزل أثلاثًا أو أرباعًا ولم تأت الشيعة بنص من القرآن في ذلك. ولا يمكن أن يأتوا في ذلك بنص البتة، بل إن الوارد في القرآن في شأن آل البيت عامة محدود ولا دليل فيه إطلاقًا للشيعة.

فقد ورد: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣] وهي صريحة في أزواج النبي ﷺ، ومن قرأ الآيات قبل وبعد يدرك ذلك بداهة لكن إن أخذنا بقاعدة (عموم اللفظ) دخل فيها جميع آل البيت الأطهار، وآل البيت هم: بنو هاشم وبنو المطلب جميعًا كما وردت بذلك الأخبار الصحيحة، وأي دلالة في ذلك للشيعة في اختصاصها بالأئمة الاثنى عشر دون سواهم من بقية آل البيت

(١) ص٤٦٥ .

(٢) ص٣٤١ والنسخة موجودة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥٣١) تفسير .

الكرام، وورد أيضًا قوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]، وهذه في بيان حق قرابة الرسول في خمس الغنائم، ومثلها في ذلك: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٧]، في حق قرابة الرسول في الفيء، بدون قتال، وهو بإجماع المسلمين حق لقرابة الرسول من بنى هاشم وبني المطلب وهم الذين حرموا الصدقة فعوضهم اللَّه عنها، خمس الفيء، وخمس خمس الغنيمة، ولا دلالة أيضًا في الآيتين على اختصاصها بالأئمة الاثنى عشر فضلًا عن دلالتها بأن القرآن كله يدور في فلكهم، مدحًا لهم، وذمًّا لأعدائهم، كأنه كتاب حزبي شيعي ألف على مذهب الشيعة في الأئمة وأوليائهم، ومخالفيهم وأعدائهم كما يزعمون.

هذا هو الوارد في القرآن في شأن آل البيت وقرابة الرسول، وهذا المراد به لا يحتمل النص غير ما ذكرت، أما ما تدعية الشيعة فهي دعوى بينة البطلان، تهدم معاني القرآن وتحجب ضياءه عن القلوب، وتذهب بهداياته وتعاليمه مذهب اليهود والنصارى في التوراة والإنجيل، لا واللَّه ما وجدنا في اليهود والنصارى من يغالون في أهل بيت بعينه هذه المغالاة، ويطعنون في أمثل الأجيال عندهم ممن صحبوا أنبياءهم كما فعل الروافض بأصحاب رسول اللَّه، وحرفوا معاني القرآن، فاللَّه يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون.



المبحث الثالث

اللغة والبلاغة والمناسبات بين السور والآيات في تفسير الشيعة

التفسير نوعان: تفسير بالمأثور، وتفسير بالرأي والاجتهاد.

وهذا الأخير دعامته الأولى اللغة العربية ومعرفة أسلوبها، وطرق مخاطباتها وإحكامها وتصريف كلماتها ومعرفة فنون البلاغة من بيان ومعان وبديع وما تشتمل عليه من مباحث، هذا أمر لا يختلف عليه، بل لابد للمفسر من بلوغه الغاية القصوى في هذه الفنون وإحاطته بها فإنه مهما قيل في أوجه الإعجاز في القرآن فإنه من المتفق عليه أنه بلغ مبلغ الإعجاز في نظمه ولفظه وأسلوبه بحيث لو أدرنا لفظة منه على لسان العرب لما وجدنا لفظة تحل محلها وتؤدي معناها في موضعها من آيتها.

ولذلك كانت ألفاظه يتعذر فهم بعضها على البعض من الصحابة أنفسهم، لأن الواحد منهم مع أنه عربي رضع ألبان العربية في جزيرة العرب لم يكن محيطًا بكل لغة العرب التي نزل القرآن بأفصح ما فيها وفي هذا يروى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال: «لا يحيط باللغة إلا نبي»[1].

ويروون عن ابن عباس أنه قال: «الشعر ديوان العرب فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله اللّه بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه»[2]

ويروون عنه أيضًا أنه لم يعرف معنى (فاطر) حتى اختصم إليه أعرابيان في بئر فقال أحدهما: أنا فطرتها، يعني ابتدأتها، وأشكل عليه معنى (فاتح) حتى اختصمت إليه امرأة وزوجها فقالت: جئناك لتفتح بيننا، أي: لتحكم بيننا[3] وغير ذلك كثير.

---

(١) انظر: كتاب الإتقان في علوم القرآن ج٢ ص١٢٦ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) انظر: كتاب الإتقان في علوم القرآن ج٢ ص٦٧ .

(٣) انظر: الإتقان للسيوطي ج٢ ص٤ النوع السادس والثلاثون .

والبلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته، وإذا كانت الأحوال والمقامات متعددة ومتنوعة ومتفاوتة تفاوتا لا حد له، فإن الكلام يتفاضل سموًّا ودنوًّا بنسبة مراعاته لهذه المقامات، ولا يزال يترقى من هذه الحيثية حتى يبلغ حد الإعجاز الذي يخرج عن طوق الخلق أجمعين، وهذا هو ما بلغه القرآن قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء:٨٨] وقد تحدى اللّٰه العرب بالقرآن في هذا الميدان، حيث تحداهم أن يأتوا بمثله فعجزوا، ثم تحداهم أن يأتوا بعشر سور مثله مفتريات فعجزوا ثم تحداهم أن يأتوا بسورة واحدة وأن يدعوا شهداءهم من دون اللّٰه ليعاونوهم في ذلك فعجزوا فثبت أنه بلغ الغاية القصوى في هذا الميدان بل وشهد له أساطين البلاغة والبيان من أعدائه بذلك وهو الوليد بن المغيرة شيخ قريش وأسنها حينما ذهب يفاوض الرسول فيما جاء به ويتوسط بينه وبين قريش فاستمع إلى بعض آيات من الرسول ثم عاد إلى قريش بغير الوجه الذي ذهب به فتلقاه أبو جهل فقال له واللّٰه ما ترضى قريش منك بهذا، فقال وما أقول؟ قال: قل في القرآن قولًا يبلغ قومك أنك منكر له، فواللّٰه ما يرضون منك بغير هذا فقال الوليد: وماذا أقول؟ فواللّٰه ما فيكم رجل أعلم بالشعر مني، لا برجزه ولا بقصيده ولا بأشعار الجن، وواللّٰه ما يشبه هذا الذي يقول شيئًا من هذا، وواللّٰه إن لقوله الذي يقول لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو وما يعلى عليه، وإنه ليحطم ما تحته. .[1].

فتلك شهادة عدو للقرآن، والفضل ما شهدت به الأعداء !!

والسر في ذلك: أنه جرت حكمة اللّٰه ﷻ أن تكون معجزة كل نبي من جنس ما اشتهر به قومه، والعرب قد اشتهرت قبيل الإسلام بالفصاحة والبيان، حتى لقد كانت تعقد الأسواق والأعياد للمبارات في هذا الميدان، فجاءت معجزة خاتم المرسلين من هذا النوع لتقوم الحجة وتنقطع المحجة، فكان القرآن هو الرسالة، وهو الدليل

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط الشيخين ج٢ ص.٥٠٦ تفسير سورة المدثر.

عليها، وذلك من عجيب المعجزات، وفي هذا يقول ﷺ: **«ما من رسول إلا أوتي ما على مثله يؤمن البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيًا يتلى، فأنا أكثرهم تابعًا وأنا خاتم النبيين»**(١)

لذا نجد كتب المفسرين تتبارى في هذا الميدان أيتهم يسبق إلى كشف سر من هذه الأسرار، أو التنبيه على لفتة من هذه اللفتات أو تلمس مناسبة من المناسبات، بين السور والآيات أو كشف إيماءة من الإيماءات، أو إشارة من الإشارات، وقد اعتنى بهذا الجانب عدد كثير من مفسري أهل السنة والجماعة، وكذا مفسري المعتزلة قديمًا مثل الزمخشري، والقاضي عن عبد الجبار وغيرهما، فماذا يا ترى في كتب التفسير عند الاثنى عشرية في هذا الجانب؟

والجواب: هو أن تفاسير الشيعة الاثنى عشرية قسمان:

الأول: تفاسير اعتمدت على المأثور من الأخبار التي ينسبونها إلى الأئمة من آل البيت مثل التفسير المنسوب للحسن العسكري وتفسير علي بن إبراهيم القمي والكازراني والكاشاني والأصفهاني والخراساني والبحراني، فهؤلاء عماد تفسيرهم الأخبار المروية عن الأئمة بحيث لا تكاد تخلو آية عن أثر وارد في معناها فيفسرونها به، وسماتها البارزة هي:

١- الغلو في التشيع إلى حد لا يستساغ عقلًا، حيث يحملون آيات القرآن كلها إما على الأئمة من آل البيت إن كانت تحمل مدحا، أو على مخالفيهم إن كانت تحمل قدحًا، ولا تخلو آية عندهم عن هذا، فالقرآن كله في نظرهم يدور في فلك الولاية والإمامة.

٢- خلو هذه التفاسير عن الأبحاث اللفظية ومفردات اللغة العربية، والتراكيب النحوية، ونحو ذلك.

٣- كما قد خلت كذلك عن بيان المحاسن البلاغية، وبيان أوجه الإعجاز البياني وغير البياني في القرآن، ولا عناية لها البتة بذكر مناسبة، أو بيان اتصال آية بأخرى أو

---

(١) أخرجه الإمام مسلم وانظر صحيح مسلم ج١ ص٧٥ كتاب الإيمان .

تعانق المعاني وتآخي المجمل والألفاظ ونحو ذلك.

قد يقال إن هذا المنهج المذكور هو أشبه بالتفسير المأثور، والتفسير بالمأثور لا عناية له بهذه الجوانب، والجواب من وجهين:

الوجه الأول: أن التفسير مهما اعتمد على المأثور فإنه لا يمكن استغناؤه عن الرأي والاجتهاد، وذلك بمراعاة هذه الجوانب وغيرها مما يعتمد عليه التفسير بالرأي المحمود، لأنه الوارد في التفسير لا يغطي كل معاني القرآن، بل إن ابن عباس المسمى بترجمان القرآن والحبر والبحر والذي دعا له الرسول ﷺ بقوله: «**اللّهم علمه الكتاب**»[1] قال عنه الشافعي رضي الله عنه: لم يصح عن ابن عباس في التفسير إلا مائة حديث أو زهاءها[2]. ولذلك نجد مفسري الأثر عند أهل السنة يعتمدون كذلك على توجيه الآيات وشرحها على ضوء العربية وذكر بعض المحاسن البلاغية، وذكر بعض المناسبات ونحو ذلك.

الوجه الثاني: أن تفاسير الشيعة التي اعتمدت على التفسير بالأخبار لم تغفل الجوانب المذكورة فحسب، بل برز فيها جانب مضاد على النقيض من ذلك تمامًا، لما تحمله هذه الآثار من هدم للعربية وتفكك في السياق، بل تبدو الآية الواحدة فيها قد تناولت موضوعين من الحديث لا علاقة لأحدهما بالآخر ويروون في ذلك عن الأئمة أنهم قالوا: «إن الآية ليكون أولها في شيء وآخرها في شيء وهو كلام متصل يتصرف على وجوه»[3] ويروون عن أبي عبد اللّه أنه قال: «نزل القرآن بإياك أعني واسمعي يا جارة»[4]

ومن هنا كانت تفاسيرهم مجافية لألفاظ القرآن بعيدة عنه كل البعد وإليك بعض الأمثلة في قوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠] يذكر السياري عن أبي عبد اللّه أنها

---

(١) انظر: صحيح البخاري ج٤ ص٢٥٦ باب الاعتصام بالكتاب والسنة.

(٢) الإتقان للسيوطي ج٤ ص٢٣٩.

(٣) انظر: تفسير الصافي ج١ ص١٧.

(٤) المرجع السابق: ج١ ص١٧.

بالعين «قَدْ شَعَفَهَا حُبًّا»، ويذكر كذلك عنه في قوله تعالى: ﴿أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا﴾ [يوسف: ٣٦] أن صحتها «أحمل فوق رأسي جفنة فيها خبزًا»، وقوله تعالى: ﴿يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ﴾ [يوسف:٤٨] صحتها في نظرهم: «يأكلن ما قربتم لهن»[1] ويذكر القمي بسنده عن الصادق: قرأ رجل على أمير المؤمنين: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف:٤٩] فقال: ويحك أي شيء يعصرون، يعصرون الخمر؟ وإنما نزلت يُعصرون (بالبناء للمجهول) أي: يمطرون بعد سنين المجاعة ألا ترى إلى قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا﴾ [النبا: ١٤][2].

بل يفسرون الكلمات بغير مدلولاتها العربية فمثلًا: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾﴾ [الرحمن:١٩] هما علي وفاطمة: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ﴾ رسول الله: ﴿لَا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ﴾ الحسن: ﴿وَالْمَرْجَانُ﴾ الحسين[3].

وعند قوله تعالى: ﴿۞ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴿٥١﴾﴾ [النحل:٥١] يفسرونه بالإمام، فيقولون: يعني بذلك لا تتخذوا إمامين إنما هو إمام واحد، ويروون أيضًا عن أبي عبد الله قال: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النمل:٦١] أي: أإمام هدى مع إمام ضلال في قرن واحد[4]، ولا أدري كيف يتأتى هذا، وفي أي: لغة يستقيم؟ ومن تتبع هذا الضرب في تفسيرهم لا يكاد ينتهي.

بل نجدهم كثيرًا ما يتعذر عليهم فهم بعض التراكيب فيدعون أن الصحابة لما جمعوا القرآن قدموا بعض الكلمات عن محلها فأفسدوا المعنى بذلك، ونذكر من هذا النمط من تفاسيرهم عند قوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [آل عمران: ٤٣] يقولون: إنما هي: اركعي واسجدي مع الساجدين[5]،

---

(١) فصل الخطاب للنوري ص٢٧٢ .

(٢) انظر: تفسير القمي ص٣٢٠ ، ص٣٢١ .

(٣) انظر: تفسير مرآة الأنوار ص٦٥ ، والقمي ص٦٥٨ .

(٤) انظر: تفسير مرآة الأنوار ص٤١ .

(٥) انظر: تفسير القمي ص٩ .

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية:٢٤] إنما هي: نحيا ونموت[1]، وقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ۝٦﴾ [الكهف:٦] إنما هو: فلعلك باخع نفسك على آثارهم أسفًا إن لم يؤمنوا[2] وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود:١٧]، يروون عن الصادق: إنما نزلت: أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه إماما ورحمة ومن قبله كتاب موسى، ويذكرون أن الذين ألفوا القرآن نكسوا الآيات فقدموا وأخروا وليس هذا من ترتيب الله ﷻ[3] بل يرون كذلك أن هناك آيات قد حادت عن موضعها فقدمت وكان حقها التأخير فيذكر القمي أن آية عدة النساء لوفاة الزوج أربعة أشهر وعشرًا قدمت على آية عدة سنة، وكان يجب أولًا أن تقرأ المنسوخة التي نزلت قبل، ثم الناسخة التي نزلت بعد[4]

بل يرون أن بعض الآيات قد ضلت مكانها الصحيح في سورتها فوضعت في غير سورتها مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾ [النساء:١٠٤] فيذكرون أنه معطوف على قوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [آل عمران: ١٤٠][5] مع أن قبل هذه الآية الأخيرة: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝١٣٩﴾.

ويرون أن آية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣].

قد ضلت وضعها الطبيعي لأنها خاصة بالأئمة من آل محمد وليست في الأزواج الذين انقطعت مخاطبة النساء قبلها مباشرة ثم عطف عليه قوله: ﴿وَٱذْكُرْنَ﴾ إلخ[6].

كما أن قوله تعالى: ﴿وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [الأحزاب:٥١] وضعها الطبيعي في نظرهم قبل قوله تعالى: ﴿قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾.

---

(١) (٢) (٣) (٤) انظر: تفسير القمي ص٩ .

(٥) انظر: تفسير القمي ص١٣٨ .

(٦) انظر: تفسير القمي ص٥٣١ .

[الأحزاب: ٢٨][1]

بل يرى الشيعة أنه يبدو على القرآن أن بعض الآية منه ذكر في سورة، وبعضها الآخر ذكر في سورة أخرى فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ إلى قوله: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة:٦١] تمامها بعد النص المذكور -بزعمهم-: ﴿قَالُوا۟ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المائدة: ٢٢] فنصف الآية في سورة البقرة ونصفها في سورة المائدة[2].

ولا أدري كيف يستقيم هذا مع أن قول بني إسرائيل في المائدة: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ مقصود به الأرض المقدسة المذكورة في الآية قبلها: ﴿يَـٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ﴾ وهي فلسطين، وكيف يكون المقصود بها مصر وقد شاهدوا غرق جبابرتها بأنفسهم؟ وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٥﴾﴾ [الفرقان: ٥] المفروض في نظرهم أن يتلوه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَـٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [العنكبوت: ٤٨] فآية العنكبوت متممة لآية الفرقان[3].

وقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ﴾ [النساء: ٣] حقه أن يذكر بعد نصف آية: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ فِى يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّـٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] أي وترغبون أن تنكحوهن فانكحوا ما طاب لكم... إلخ فنصف الآية في أول السورة ونصفها على رأس رقم ١٢٧ منها[4].

بل يرون أن آيات أقحمت بين آيات أخرى فقطعت السياق وما ذلك إلا من صنع من جمعوا القرآن، فيذكرون من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ

---

(١) تفسير القمي ص٥٣٠ .

(٢) انظر: تفسير القمي ص١٢ .

(٣) انظر: تفسير القمي ص١٢ .

(٤) انظر: تفسير القمي ص١١٩ .

﴿وَٱتَّقُوهُ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٦﴾﴾ [العنكبوت:١٦] فحقه أن يذكر بعده مباشرة: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [العنكبوت:٢٤] وما بينهما مقحم غريب على السياق ضل موضعه[1]. ويذكرون أن قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ [لقمان:١٤، ١٥] مقحمتان بين قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ﴾ [لقمان:١٣] وبين قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾ [لقمان:١٦][2].

كما استغلق عليهم فهم بعض الأحرف فيه، فزعموا أنه وضع فيه حرف مكان حرف، وذلك مثلًا في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [البقرة:١٥٠] فيزعمون أن المفروض أن تكون «ولا الذين ظلموا منهم»، وقوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾ [النمل: ١٠، ١١] ، يزعمون أن المفروض: «ولا من ظلم»، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء:٩٢] يزعمون أنها «ولا خطأ» وقوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١١٠﴾﴾ [التوبة:١١٠] فالمفروض كما يزعمون أن تكون «حتى تقطع قلوبهم»[3]

وهذا النمط من التفسير سمة بارزة في تفسير جمهور الاثنى عشرية قد فتح لهم بابه القمي والعياشي فنسجوا على منوالهما وحذوا حذوهما، فنجدهم ينقلون جميعًا عنهما وعن التفسير المنسوب للحسن العسكري ومن كتب أخبارهم، وممن جرى على ذلك البحراني في البرهان والكاشاني في الصافي والكازراني في مرآة الأنوار والخراساني في بيان السعادة في مقامات العبارة والأصفهاني في تفسيره، فلا نجد من بينهم من يتغاضى عن هذه الخرافات أو يحاول دفعها وإبطالها بل يذكرون أن المستفاد من الأخبار المروية عن أهل البيت أن القرآن ليس على الترتيب المرضي

---

(١) انظر: تفسير القمي ص٤٩٦ .

(٢) انظر: تفسير القمي ص٥٠٨ .

(٣) انظر: تفسير القمي ص١٠ .

عند الله وعند رسوله[1]

وهو تفسير كما يرى البصير قد هدم مبدأ اللغة العربية، وما تعطيه العبارات من معان لغوية، كما أنه شوه جمال القرآن وحسن ترتيبه، وما فيه من تعانق وتآلف بين فقراته وآياته، وما فيه من جمال البيان، وبعد أن كان القرآن حجة على فصحاء العرب بلفظه ونظمه وعلى حكماء العجم بحكمه وعلمه، ولو كان فيه خلل لكان للطاعنين عليه مقال وللمعرضين عليه مجال، لكنه بدا في أعين هؤلاء بأنه مفكك مشتت لا ترابط فيه ولا انسجام ونظراتهم للقرآن هذه تخلو إما أن تكون من عقيدتهم في تحريفه وإما أن تكون من الباطن الذي يؤمنون به وكلا الأمرين تحريف الكلم عن مواضعه، ولكثرة كلام الشيعة فيه، حيث شحنت به تفاسيرهم، فقد أفردت لكل منهما فصلًا يخصه تأتي المناقشة من خلاله بعون الله.

القسم الثاني: تفاسير اعتمدت على معطيات اللغة ومدلولاتها، مثل تفسير الطبرسي في مجمع البيان، وفي جوامع الجامع، وتفسير شبر، وآلاء الرحمن للبلاغي، والتفسير المبين لمغنية، وقد اتسمت هذه التفاسير بما يأتي:

١- الحد من الغلو في التشيع، والاقتصاد في أخبارهم عن الأئمة في تفسير الآيات.

٢- بروز جانب التفسير بالرأي اعتمادًا على معطيات الألفاظ من حيث معانيها اللغوية فلا يكاد تفسيرهم يخرج عن حدود ما تعطيه العربية من معان في الألفاظ.

٣- يهتم بعضهم بالجانب البلاغي والإعجاز البياني والمحسنات البديعية في التفسير ويهتم بعضهم ببيان المناسبات بين الجمل والآيات وما فيها من تعانق وتآخي، وإن كانت بقدر محدود ضئيل، وهذا لا يمنع من حنين بعضهم أحيانًا وتأثره بتفسير القسم الأول في بعض المواطن، فيبدو أن هناك انقطاعًا في السياق في بعض المواطن.

وذلك مثل ما ذكره شبّر في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ

---

(١) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص٣٢ .

﴿فَٱنكِحُواْ﴾ [النساء: ٣] حيث يذكر أنه روي عندهم أنه أسقط المنافقون بين القول في اليتامى وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن[١].

ومثل ما ذكره البلاغي عند قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩] قال: إن الجهل بترتيب النزول ضيع علينا كثيرًا مما نزل قبل هذه الآية في التحذير من موالاة هؤلاء فضلًا عن اتخاذهم بطانة، ولعل من ذلك ما في سورة الممتحنة والمجادلة والنساء وغيرها[٢].

أما الطبرسي فقد بين في مقدمة تفسيره أهمية اللغة في التفسير حيث قال: «إن الإعراب أجل علوم القرآن إليه يفتقر كل بيان، وهو الذي يفتح من الألفاظ الأغلاق، ويستخرج من فحواها الأعلاق، إذ الأغراض كامنة فيها فيكون هو المثير لها والباحث عنها والمشير إليها، وهو معيار الكلام الذي لا يبين نقصانه ورجحانه حتى يعرض عليه، ومقياسه الذي لا يميز بين سقيمه ومستقيمه حتى يرجع إليه، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه»[٣] وإذا كان ظاهر القرآن طبقا لمعناه فكل من عرف العربية والإعراب عرف فحواه، وعلم مراد اللّه به قطعًا، هذا إذا كان اللفظ غير مجمل يحتاج إلى بيان، ولا محتمل لمعنيين أو معان، وذلك مثل قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣] وقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] وقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] وأشباه ذلك»[٤]

وقد التزم الرجل هذا المنهج واعتنى به في تفسيره حيث نراه في كل آية يعقد عنوانا للغة يبين فيه معاني الكلمات التي تحتاج إلى بيان من حيث العربية ويأتي لها بالشواهد من النثر والشعر من كلام العرب بما يوضح معناها، ثم يعقد عنوانا آخر للإعراب يبين فيه المسائل النحوية التي يرى أنها في حاجة إلى بيان، كتركيب غريب أو نحو ذلك مما يتوقف عليه عادة المعنى المراد ثم يأخذ في بيان المعنى على ما تعطيه

---

(١) انظر: تفسير شبّر ص١٠٨ .

(٢) انظر: تفسير آلاء الرحمن ج١ ص٣٣٥ .

(٣) انظر: الجامع الصغير حيث ذكر السيوطي أنه أخرجه الحاكم ج١ ص٢٢٦ .

(٤) انظر: مجمع البيان للطبرسي ج١ ص٢٧ .

الألفاظ من دلالة من حيث معانيها اللغوية، كما يهتم كذلك بالربط بين الآيات ويعقد له عنوانا يسميه (النظم) وذلك كلما لزم الأمر يذكر فيه وجه المناسبة بإيجاز أذكر من ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ [البقرة: ٦١] قال: «لما عدد سبحانه فيما قبل ما أسداه إليهم من النعم والإحسان، ذكر ما قابلوا به تلك النعم من الكفران، وسوء الاختيار لنفوسهم بالعصيان»[١] وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] قال: «واتصال هذه الآية بما قبلها أن اللّه تعالى ذكر أول النعم علينا وهي نعمة الحياة ثم ذكر بعده إنعامه علينا بخلق الأرض وما فيها وبخلق السماء ثم أراد أن يذكر نعمته علينا بخلق أبينا آدم عليه السلام وما أعطاه من الفضيلة، فكأنه قال اذكر لهم كيف تكفرون باللّه وقد فعل بكم كذا وكذا، وأنعم عليكم بكذا وكذا»[٢]

وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَـٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَـٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾﴾ [البقرة:٢١٨]، قال تحت عنوان: النظم «وجه اتصال هذه الآية بما قبلها أنه لما ذكر في الأولى العذاب ذكر بعدها الثواب ليكون العبد بين الخوف والرجاء إذ ذاك أحق بتدبير الحكماء، وأوكد في الاستدعاء»[٣]

والطبرسي نمط فريد من بين مفسري الشيعة في هذا الميدان، بصرف النظر عما فيه من نزعات التشيع، فتلك خاصية الشيعة لا تفسير لهم إلا بها، هذا وإن كان الطبرسي لم يتعرض للنواحي البلاغية والإعجاز البياني ونحو ذلك في التفسير.

أما تفسير شبر فإنه على وجازته وشبهه بتفسير الجلالين فهو يفسر القرآن على مجارى اللغة مع الإشارة بين الحين والآخر إلى ما في القرآن من جزالة في التعبير وملح بلاغية وإيثار التعبير بألفاظ دون غيرها وبيان السر في ذلك، فكل ذلك بإيجاز لا يدركه إلا من كان له اهتمام بهذا النوع وشغف فيه فاسمعه يقول عند قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَـٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَـٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤] «والآية حوت

---

(١) نفس المرجع ج١ ص٢٧٦ .

(٢) مجمع البيان ج١ ص١٦٥ .

(٣) نفس المرجع ج٢ ص٢٠١ .

البلاغة بحسن نظمها وجزالة لفظها وبيان الحال بإيجاز بلا إخلال، وبينت الأفعال للمفعول لتعظيم الفاعل وتعيينه إذ لا يقدر على هذه الأمور سوى الله.»(١)

وعند قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، قال: «استئناف بين سبب الإحلال وهو صعوبة الصبر عنهن لشدة الملابسة والمخالطة التي هي وجه تمثيل كل منهما باللباس لصاحبه أو بستر كل منهما حال صاحبه ومنعه من الفجور»(٢)

أما البلاغي في تفسيره آلاء الرحمن فإنه يبدي اهتمامًا ببلاغة القرآن في تفسيره بل وينبه على ذلك في مقدمته حيث يقول: «لا يخفى أن القرآن مبني على أرقى أنحاء البلاغة العربية وتفننها بمحاسن المجاز والاستعارة والكناية والإشارة والتلميح وغير ذلك من مزايا الكلام الراقي ببلاغته مما كان مأنوس الفهم في عصر النزول ورواج الأدب العربي وقيام سوقه، وكان بحيث يفهم المراد منه ومزاياه بأن الطبع ومرتكز الغريزة كل سامع عربي، ولكن بعد اشتراك الأمم في بركة الإسلام وامتلاء جزيرة العرب من الأمم وتفرق العرب بالتجنيد في غير البلاد العربية تغير أسلوب الكلام العربي في عامة الناس وتبدلت مزايا الكلام وأساليب المحاورات، فعاد ذلك المأنوس غريبا في العامة، وذلك الطبيعي الغريزي يحتاج في معرفته إلى ممارسة الطبع وكلفة التعلم والتدريب في اللغة العربية وأدبها على النهج السوي من دون تقليد معرقل ولا وقوف عند الأسماء ولا جمود على قشور القواعد. . . . . . إلخ»(٣)

ثم حمل على الزمخشري في قوله بزيادة (لا) قبل القسم حيث قال البلاغي: «ليته لم يخلط بين دخول (لا) على فعل القسم وبين دخلوها على حرف القسم مما لا يقع جوابه إلا منفيًا فإنه واضح الظهور في أن (لا) فيه نافية موطئة لنفي الجواب وتأكيده مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، وحمل عليه أيضًا في قوله بأن (لا) في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ

---

(١) انظر: تفسير شبر ص٢٣١ .

(٢) انظر: تفسير شبر ص٦٧ .

(٣) انظر: آلاء الرحمن ج١ ص٣٧ ، ٣٨ .

﴿أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف:١٢] صلة زائدة حيث قال البلاغي: إن التدبر في آية الأعراف وآية (ص) يشهد بأن (لا) غير زائدة بل جيء بها في الأعراف للإشارة إلى أمر قد صرح به في سورة (ص)، وذلك أن الفعل قد يكون له مانع من ضد أو غفلة أو عجز أو كسل، وقد يكون له سببا داع وحامل على تركه فسأل اللّه إنكارا وتوبيخا في سورة (ص) عن المانع بقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ وعن السبب والحامل على المخالفة بقوله: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ وأشار في سورة الأعراف بوجود (لا) إلى السؤال عن السبب الحامل على المعصية بعد السؤال عن المانع، فكأنه قال ما منعك من أن تسجد وما حملك على أن لا تسجد، ولذا وقع الجواب من إبليس في كلا المقامين ببيان السبب الحامل له على أن لا يسجد، لا التعليل بالمانع فقال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف:١٢]، [ص: ٧٦]»[١]

ثم قال: «وكذا الكلام في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴿٩٣﴾﴾ [طه:٩٢، ٩٣] فإن التفريع في قوله: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ يدل على أنه قد سبق السؤال عن المانع عن الاتباع وعن السبب الحامل على المعصية بتركه وأشير إليه بإدخال (لا). ثم حمل على فريق من المفسرين الذين لم يدركوا ما في القرآن من أسلوب بليغ حتى بدا لهم أنه مخالف لقواعد العربية حيث قال: إن جماعة وقفوا عن الوصول إلى بعض ما في القرآن من فرائض البراعة وفوائد البلاغة حتى صار يلوح من ترددهم أن ذلك مخالف لقواعد العربية فاغتنم أعداء القرآن من ذلك فرصة الاعتراض، فقد ساعد التوفيق على التعرض لتلك الاعتراضات وبيان خطئها بإيضاح براعة القرآن الكريم في مواردها بأسرار البلاغة ولباب الأدب العربي وبواهر أساليبه»[٢]

هذا وقد التزم البلاغي الإفصاح عن أوجه البلاغة ومدى الترابط والانسجام بين فقرات القرآن وآياته، كما لا يفوته أن ينبه على أغاليط قومه في هذا الميدان، وذلك في بعض الأحيان وإن لم يصرح بأنها من أغاليطهم، بل ينسب ذلك إلى المفسرين

---

(١) نفس المرجع ج١ ص٣٩ .

(٢) آلاء الرحمن ج١ ص٤١ .

عامة، وهي إنما لقومه فقط، وذلك مثل ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء:٣] حيث قال: «قد اضطربت الأوهام في هذه الآية وتعسفت في الاعتراض والتفسير وشذت الأفهام عن الوصول إلى حقيقة الربط بين قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾ وبين قوله: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم﴾ فلماذا يغيب عن الأفهام أن لفظ اليتيم واليتامى قد تقتضي المناسبات ومحاسن الكلام. أن يستعمل فيمن انقضى عنه اليتم لغرض يدعو إلى ذلك. ومحصله: أنه بعد أن جرى التعرض لأموال اليتامى جرى التعرض ليتامى النساء في المعاملة معهن في ذواتهن بالقسط... إلخ»[١] وهذا لا يمنع من أنه يعاوده الحنين أحيانًا إلى نظرة الطائفة إلى القرآن. فنراه ينعى باللائمة على ضياع ترتيب النزول لأنه كان سيحل إشكال بعض الآيات، ويبدو فيه القرآن متناسق متعاضد، كما سقت عنه مثالًا في ذلك[٢] فيبدو الرجل متناقضًا.

هذا هو ما عند الشيعة في هذا الجانب. جمهورهم على هدم المبدأ اللغوي والبلاغي، والنظرة إلى القرآن على أنه مفكك مشتت ولو عثروا على مصحف علي الذي على ترتيب النزول لما بدا لهم ذلك، والقلة منهم يرون أن لا خلل في القرآن، ويفسرونه على معطيات اللغة مع مراعاة ضروريات المذهب الشيعي، والحنين أحيانًا إلى رأي جمهورهم في القرآن.



---

(١) المرجع السابق ج٢ ص٨ .

(٢) انظر: ص١٢٦ من الرسالة .

المبحث الرابع

موقف الشيعة من القراءات وأثر ذلك في تفسيرهم

كثيرًا ما يختلف المعنى بحسب اختلاف القراءات الواردة في الآية، بل ربما يختلف الحكم الفقهي المترتب على ذلك، بل وأيضًا أحيانًا ما يتوقف بيان المراد من الآية على اختلاف القراءات فيها، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة:٢٢٢] فإنه قرئ «يطهرن» بإسكان الطاء وضم الياء، وقرئ بتشديد هاء مفتوحتين معًا، ومفاد الأولى: أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها ومفاد الثانية: أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تتطهر بالاغتسال، ويفهم منهما معًا أنه لا يقربها حتى تغتسل بعد انقضاء حيضها، وهذا النوع من الإيجاز ضرب من الإعجاز في القرآن، فإن كل قراءة مع الأخرى، بمنزلة الآية مع الأية، لأن تنوع اللفظ واختلاف دلالته يقوم مقام آيات ومثلًا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:٦] قرئ بخفض «أرجلِكم» ونصبه، وقراءة الخفض تقتضي مسح الأرجل، وقراءة النصب تقتضي الغسل، إذ هي في الأولى عطفا على «برءوسكم»، وفي الثانية عطفًا على «وأيديكم إلى المرفق»، وقد بين الرسول ﷺ بفعله أن كلًا منهما في حالة خاصة، فالمسح للابس الخف، والغسل لغيره، فهنا اختلف الحكم باختلاف القراءات، حيث أعطيت كل واحدة حكمًا خاصًا في حالة معينة.

من أجل ذلك نجد العناية قد توفرت في تفاسير أهل السنة بمراعاة هذه القراءات في بيان المعنى المراد، خاصة ما تواتر منها مثل القراءات الورادة عن القراء السبعة هذا كما قد ورد أن القرآن نزل على سبعة أحرف، بأحاديث كادت أن تكون متواترة، ولا نزاع بين أحد من أهل السنة في أن الأحرف السبعة ليست هي القراءات السبع

المشهورة، ولكن الشيعة دائمًا يخلطون بينهما وينكرون هذا وذاك، ويهاجمون القراء السبعة ويطعنون عليهم، ويطعنون على حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، ويروون في تفاسيرهم عن الأئمة من آل البيت أخبارًا كثيرة في ذلك، كما يروون عنهم قراءات مخالفة للوارد، ومخالفة لرسم المصحف تحمل في طياتها ما تعتقده الشيعة في أئمتهم وما تعتقده الشيعة كذلك في تحريف القرآن والطعن عليه، على هذا المنوال جمهور مفسريهم وإليك أقوالهم في ذلك:

١- يقول البلاغي في مقدمة تفسيره ما نصه:

«الفصل الثالث في قراءته: ومن أجل تواتر القرآن بين عامة المسلمين جيلًا بعد جيل استمرت مادته وصوته وقراءته المتداولة على نحو واحد فلم يؤثر شيئًا على مادته وصورته ما يروى عن بعض الناس من الخلاف في قراءته من القراء السبع المعروفين وغيرهم فلم تسيطر على صورته قراءة أحدهم اتباعًا له ولو في بعض النسخ، ولم يسيطر عليه أيضًا ما روي من كثرة القراءات المخالفة له مما انتشر في روايات في الكتب كجامع البخاري ومستدرك الحاكم عن النبي ﷺ وعلي (ع) وابن عباس وعمر، وأبي وابن مسعود وغيرهم، نعم ربما اتبع مصحف عثمان على ما في مجرد رسم الكتابة في بعض المصاحف في كلمات معدودة، وأن القراءات السبع فضلًا عن العشر وإنما هي في صورة بعض الكلمات، لا بزيادة كلمة أو نقصها، ومع ذلك ما هي إلا روايات آحاد عن آحاد لا توجب اطمئنانًا ولا وثوقًا، فضلًا عن وهمها بالتعارض ومخالفتها للرسم المتداول المتواتر بين عامة المسلمين في السنين المتطاولة، وأن كلا من القراء هو واحد لم تثبت عدالته ولا ثقته يروي عن آحاد حال غالبهم مثل حاله، ويروى عنه آحاد مثله، وكثيرًا ما يختلفون في الرواية عنه، مع أن أسانيد هذه القراءات لا يتصف واحد منها بالصحة في مصطلح أهل السنة في الإسناد فضلًا عن الإمامية، كما لا يخفى ذلك على من جاس خلال الديار، فيا للعجب ممن يصف هذه القراءات السبع بأنها متواترة، هذا وكل واحد من هؤلاء القراء يوافق بقراءته في الغالب ما هو المرسوم المتداول بين المسلمين، وربما يشذ عنه عاصم في رواية

شعبة، إذًا فلا يحسن أن يعدل في القراءة عما هو المتداول في الرسم والمعمول عليه بين عامة المسلمين إلى خصوصيات هذه القراءات مضافًا إلى أنا معاشر الشيعة الإمامية قد أمرنا أن نقرأ كما يقرأ الناس أي: نوع المسلمين وعامتهم»[1].

ما هذا التناقض فمرة يذكر أن القراءات السبع تخالف الرسم في صورة بعض الكلمات، ومرة يذكر أنها تعتمد على ما في رسم مصحف عثمان، وهلا اعترض على ما ترويه الشيعة من قراءة منسوبة لآل البيت تخالف الرسم مخالفة فاحشة ستأتي لها نماذج بعد قليل، وما احتج به مما جاء في البخاري والمستدرك، فليست بقراءة عند أهل السنة، إذ ليس هذان كتابي قراءات، ومادام الشيعة قد أمروا أن يقرءوا كما يقرأ الناس، أي: نوع المسلمين وعامتهم كما ذكر فلماذا يعترض على قراءة الناس التي تلقوها بالقبول، ثم أليس هذا اعتراف من الأئمة بصحة القراءات حيث أمروا شيعتهم أن يقرءوا بها، وأما ما ذكره من الطعن على القراء فقد ثبت عند أهل السنة ثقتهم وأمانتهم في القراءة وتواترت لديهم قراءاتهم، والتواتر سبيل قويم فلا التفات لسماع طعن فيه، وسيأتي تحقيق ذلك.

ثم حمل البلاغي بعد ذلك على حديث نزول القرآن على سبعة أحرف وذكر أنه خرافة واهي الأسانيد مضطرب لفظًا ومعنى لما يؤدي إليه من اختلاف في القراءات، وأن قراءة المهاجرين والأنصار كانت واحدة وذكر في مجال الرد على نزول القرآن على سبعة أحرف ما رواه الشيعة عن أئمتهم ما جاء في الكافي عن أبي جعفر الباقر: «أن القرآن واحد نزل من عند واحد ولكن الاختلاف يجيء من قبل الروايات» وما جاء مرسلا عن الصدوق في اعتقاداته عن الصادق، وفي الكافي عن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله: إن الناس يقولون أن القرآن نزل على سبعة أحرف فقال: كذبوا، نزل على حرف واحد من عند الواحد[2] والعجب من هذا المفسر كيف يرد متواترًا عن الرسول ﷺ في نزول القرآن على سبعة أحرف ويحكم عليه بأنه خرافة اعتمادًا على أخبار عن الأئمة بعضها مرسل والبعض الآخر معارض بما روي عندهم

---

(١) انظر: الاء الرحمن ج١ ص٣٠ .

(٢) انظر: آلاء الرحمن البلاغي ج١ ص٣١ .

عن الأئمة المذكورين أيضًا بأن القرآن نزل على سبعة أحرف ستأتي بعد قليل في كلام مفسريهم، كما نراه أيضًا قد خلط بين القراءات ونزول القرآن على سبعة أحرف وشتان ما بينها !!

٢- وجاء في تفسير بيان السعادة للخراساني في المقدمة ما نصه:

«الفصل الثاني عشر في جواز نزول القرآن بوجوه مختلفة في ألفاظه: اعلم أن القرآن الذي نزل به جبريل من طريق الباطن على بشرية نبينا لكن من جهة مداركه الأخروية لا من جهة مداركه الدنيوية، والمدارك الدنيوية لضيقها لا سعة لها بأن تدرك إلا وجهًا واحدًا وهيئة واحدة من اللفظ المسموع، واللسان الدنيوي لا يجري عليه إلا وجه واحد من اللفظ، وأما اللسان والسمع الأخرويان فيجوز أن يجري ويسمع في إجراء واحد وسماع واحد ووجوهًا عديدة من اللفظ لسعتها وعدم ضيقها عن تزاحم الكثرات، ولجواز النزول بالوجوه المختلفة، أو للتوسعة بعد النزول ورد عنهم قراءات مختلفة مخالفة لقراءات العامة، وورد عنهم تصويب القراءتين المختلفتين ولولا ذلك لكان بعض قراءاتهم مخالفة لما نزل على محمد من غير تقية، فقد نسب إلى النبي أنه قال: «**أتاني آت من اللّه ﷺ فقال: إن اللّه يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: يا رب وسع على أمتي، فقال: إن اللّه يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف**» وما ورد عن أبي جعفر: أن القرآن واحد نزل من عند واحد ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة، وما ورد عن الفضيل بن يسار أنه قال: قلت لأبي عبد اللّه: إن الناس يقولون إن القرآن نزل على سبعة أحرف فقال: كذبوا أعداء اللّه ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد، فيجوز أن يراد به أن القرآن نزل من عند واحد أحد حقيقي بنحو الوحدة الظلية والبساطة الجمعية وبعد تنزله إلى الكثرات جاءت الكثرة والتفصيل فيه من جهة تعلقه بالكثرات المتعددة المتخالفة ويكون التكذيب راجعًا إلى وهمهم الكاسد من أنه صدر من مقام الوحدة الحقيقية بنحو التفصيل والكثرة في ألفاظه وقراءاته، والحاصل: أنه يجوز أن يكون اختلاف القراءات والوجوه المروية بحسب الألفاظ من القراء أنفسهم، ويجوز أن يكون

توسعة من اللّه حين النزول أو بعد النزول»[1]

هذا وبصرف النظر عن خلطه بين الأحرف السبعة والقراءات فإنه قد أثبت أن القرآن نزل على سبعة أحرف بناء على طلب الرسول التوسعة من اللّه على أمته، وما دام كذلك فلا يصح معارضته بأخبار الأئمة لأنه لا تقوى على معارضة قول من نزل عليه القرآن واتفقت عليه رواية الأمة، وأما توجيهه لأخبار الأئمة فهو توجيه بارد إذ لا احتمال لأن يقرأ أحد شيئًا من القرآن من قبل نفسه من غير أن يكون واردًا عن الرسول ﷺ بدليل أنه قد وجه القراءات الواردة عن الأئمة المختلفة المخالفة لقراءة العامة بأنها واردة عن الرسول ﷺ بزعمه كما ذكر عنهم تصويب القرائتين المختلفتين.

وأما ما ذكره عن المدارك الأخروية والدنيوية فهي شطحات أوهام لا وجود لها إلا في خياله.

٣- وجاء في تفسير الصافي للكاشاني: «المقدمة الثامنة في نبذ مما جاء في أقسام الآيات واشتمالها على البطون والتأويلات وأنواع اللغات والقراءات: قد اشتهرت الروايات من طريق العامة عن النبي ﷺ: «أنه قال نزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف»[2]

وقد ادعى بعضهم تواترها إلا أنهم اختلفوا في معناها على ما يقرب من أربعين قولًا، والمستفاد من هذه الروايات أن الأحرف إشارة إلى أقسامه وأنواعه، ويؤيده ما رواه أصحابنا عن أمير المؤمنين (ع) قال: إن اللّه أنزل القرآن على سبعة أقسام كل قسم منها كاف شاف، أمر وزجر وترهيب وترغيب وجدل ومثل وقصص، ومن طريق الخاصة عن حماد قال: قلت لأبي عبد اللّه: إن الأحاديث تختلف عنكم فقال: إن القرآن نزل على سبعة أحرف وأدنى، للإمام أن يفتي على سبعة وجوه، ثم أورد أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف وما قيل فيها ثم قال: والتوفيق بين الروايات كلها أن يقال إن للقرآن سبعة أقسام من الآيات وسبعة بطون لكل آية ونزل على سبع

---

(١) انظر: تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة ج١ ص١٢ .

(٢) ذكر صاحب مناهل العرفان أنه رواه للحافظ أبو يعلى في مسنده أن عثمان قاله على المنبر وصدقه الصحابة والحديث وارد في هذا المعنى في الكتب الستة يبلغ التواتر .

لغات.

وأما حمل الحديث على سبعة أوجه من القراءات كما نقل الطبرسي في مجمع البيان فلا وجه له، مع أنه يكذبه ما في الكافي عند زرارة عن أبي جعفر أن القرآن واحد نزل من عند واحد. الخبر وبإسناده عن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبد اللَّه: إن الناس يقولون: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فقال: كذبوا أعداء اللَّه ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد، ثم قال الكاشاني: ومعنى هذا الحديث والذي قبله: أن القراءة الصحيحة واحدة إلا أنه عليه السلام لما علم أنهم فهموا من الحديث الذي رووه صحة القراءات جميعًا مع اختلافها كذبهم وعلى هذا فلا تنافي. ثم حمل على القراء السبعة وجزم بعدم تواتر قراءاتهم، وزعم أن المتواتر هو القدر المشترك بين القراءات جميعًا حيث قال: وقد اشتهر بين الفقهاء وجوب التزام عدم الخروج على القراءات السبع أو العشر المعروفة لتواترها وشذوذ غيرها، والحق أن المتواتر من القرآن اليوم ليس إلا القدر المشترك بين القراء جميعًا دون خصوص آحادها إذ المقطوع به ليس إلا ذاك، فإن المتواتر لا يشتبه بغيره، ثم بين ما سيلزمه من ذلك فقال: وأما نحن فنجعل الأصل في هذا التفسير أحسن القراءات كانت قراءة من كانت، كالأخف على اللسان، والأوضح في البيان والآنس للطبع السليم، والأبلغ لذي الفهم القويم، والأبعد عن التكلف في إفادة المراد، والأوفق لأخبار المعصومين، ولا نتعرض لغير ذلك إلا ما يتغير به المعنى المراد تغييرًا يعتد به»[1]

ويلاحظ هنا أن الكاشاني كالخراساني قبله قد أيدا نزول القرآن على سبعة أحرف وفي هذا ردًا على البلاغي الذي زعم أن حديثه خرافة، مضطرب متدافع وإن كان الكاشاني قد اعترض على العامة- أي: أهل السنة- في بيان المراد منه، وعلى اختلافهم في تأويله، ورجح أن المراد منه سبعة أقسام وسبعة بطون وسبع لغات، ولا يخفى أن ذلك اضطراب منه أيضًا في بيان المراد من نزول القرآن على سبعة أحرف كما هو ظاهر، كما أن استشهاده بخبر أبي عبد اللَّه على بطلان القراءات

(١) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص٣٨ إلى ص٤٠ .

الواردة وأن القراءة الصحيحة واحدة ليس في محله، إذ السؤال لأبي عبد اللَّه: أن القرآن أنزل على سبعة أحرف فقال: كذبوا أعداء اللَّه ولكنه نزل على حرف واحد فهو صريح في نفي الأحرف السبعة، كما أنه صريح المناقضة لخبر أبي عبد اللَّه أيضًا السابق في كلامه (أن القرآن نزل على سبعة أحرف) فهما في غاية التنافي فضلًا عن بعدهما معًا عن القراءات السبع.

ومن هنا ندرك مدى الاضطراب والتناقض والخلط بين الأحرف السبعة والقراءات السبع كما أن ما اختاره الكاشاني في تفسيره عن القراءات جعل المعيار في صحته راجع إلى ذوقه والموافقة لأخبار المعصومين عندهم، أما التواتر فقد ضرب به عرض الحائط بل لقد طعن في تواتر القراءات السبع وجعل ما استحسنه بذوقه أولي وأوفق من هذه القراءات كلها.

٤- وفي تفسير الأصفهاني المقدمة الثامنة فيما ورد من نزول القرآن على سبعة أحرف وبيانه واختلاف القراءات والمعتبر منها... إلخ نظير ما تقدم عند الكاشاني[١].

هذا نمط جرى عليه الجمهور الأعظم من مفسري الاثنى عشرية، كما أن هناك نمط آخر لم يتعرض لهذا الموضوع بالمرة، وإنما التزم أن يورد القراءة التي ينسبونها لآل البيت فقط ويصوبون بها- يزعمهم نص المصحف المتداول بين المسلمين وستأتي أمثلة لهذه القراءة وممن نهج هذا المنهج القمي والبحراني والكازراني في تفاسيرهم.

كما أن هناك نمطًا ثالثًا يعتبر في منزلة وسطى بين الفريقين السابقين ويمثله مفسران هما:

١- الطبرسي في مجمع البيان: حيث ذكر في الفن الثاني من المقدمة القراء العشرة المشهورين ومن أخذوا عنه ومن أخذ منهم بالتفصيل ثم قال: «وإنما اجتمع

---

(١) انظر: تفسير الأصفهاني النجفي ص٦٨.

الناس على قراءة هؤلاء واقتدوا بهم فيها لسببين:

أحدهما: أنهم تجردوا لقراءة القرآن واشتدت بذلك عنايتهم مع كثرة علمهم ومن كان قبلهم أو في أزمنتهم ممن نسب إلى القراءة من العلماء، وعدت قراءتهم في الشواذ لم يتجردوا لذلك تجردهم، وكان الغالب على أولئك الفقه أو الحديث أو غير ذلك من العلوم.

والآخر: أن قراءاتهم وجدت مسندة لفظًا أو سماعًا حرفًا حرفًا من أول القرآن إلى آخره مع ما عرف من فضائلهم وكثرة علمهم لوجوه القرآن»[1]

ولا شك أن ما ذكره الطبرسي رد مفحم لمن سبق ذكرهم في طعنهم على القراء حيث أبي على الطبرسي دينه ومروءته أن يذكر إلا الحق المطابق للواقع في معرفة الفضل والجميل لأصحابه من القراء الذين وهبوا حياتهم لخدمة كتاب اللَّه ﷻ، وإني أشكر للطبرسي إنصافه لهم.

ثم قال في بيان اختيار الشيعة من القراءة «إذا تبينت ذلك فاعلم أن الظاهر من مذهب الإمامية أنهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء بينهم من القراءات، إلا أنهم اختاروا القراءة بما جاز بين القراء وكرهوا تجريد قراءة مفردة، والشائع في أخبارهم أن القرآن نزل بحرف واحد[2]، وما روته العامة عن النبي ﷺ أنه قال: «**نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف**» أختلف في تأويله، فأجرى قوم لفظ الأحرف على ظاهره ثم حملوه على وجهين، أحدهما: أن المراد سبع لغات مما لا يغير حكمًا في تحليل ولا تحريم مثل: هلم وأقبل وتعال، وكانوا مخيرين في مبتدأ الإسلام أن يقرءوا بما جاءوا منها ثم أجمعوا على أحدها، وإجماعهم حجة فصار ما أجمعوا عليه مانعًا ما أعرضوا عنه، والآخر: أن المراد سبعة أوجه من القراءات، وذكر أن الاختلاف في القراءات على سبعة أوجه:

---

(١) بل الشائع عنهم أيضًا نزوله على سبعة أحرف، فيوافق رواية العامة (كما يسمونهم).

(٢) انظر: تفسير مجمع البيان ج١ ص٢٥ .

أحدها: اختلاف إعراب الكلمة مما لا يزيلها عن صورتها في الكتابة ولا يغير معناها نحو قوله: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ بالرفع والنصب، والثاني الاختلاف في الإعراب مما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها نحو قوله: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ﴾ بفتح اللام وتشديد القاف مع إسكان اللام وتخفيف القاف والثالث: الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها مما يغير معناها ولا يزيل صورتها نحو قوله: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ وننشرها بالراء، والرابع: الاختلاف في الكلمة مما يغير صورتها ولا يغير معناها نحو قوله: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً﴾ وإلا زقية، والخامس: الاختلاف في الكلمة مما يزيل صورتها ومعناها نحو «طلح منضود» وطلع، والسادس: الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو قوله: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ وجاءت سكرة الحق بالموت، والسابع الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ وما عملت أيديهم، ثم قال معقبًا: وقال الشيخ السعيد أبو جعفر الطوسي: هذا الوجه أملح لما روي عنهم (ع) من جواز القراءة بما اختلف القراء فيه»[1]

ويلاحظ هنا أيضًا أن الشيعة دائمًا يخلطون بين الأحرف السبعة والقراءات، كما أنهم يجيزون القراءة بكل وارد من غير تمييز بين صحيح وسقيم بدليل ما ذكره عن الطوسي من أنه استملح هذا الوجه الأخير الذي ذكره في توجيه حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، واستدلاله له بما روي عن أئمتهم من جواز القراءة بما اختلف القراء فيه، مع ما نراه من القراءات التي ذكرها في هذا الوجه وأغلبها شواذ لا تحل القراءة به كما لا يخفى، مثل: «تلقونه» بإسكان اللام وفتح القاف، ومثل: «وطلع» بدل «طلح»، ومثل: «إن كانت إلا زقية» بدل «صيحة» ومثل: «وجاءت سكرة الحق بالموت» بدل ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾، فإن هذه القراءات وإن فسر بها حديث نزول القرآن على سبعة أحرف لكنه لا يحل أن يقرأ بها لعدم ثبوتها قرآنًا، إذ القرآن ما تواتر، وهي لم تتواتر وما لم يتواتر فليس بقرآن، ومفاد كلام الطبرسي أن الشيعة بناء على أخبار الأئمة يجيزون القراءة بها.

---

(١) انظر: مجمع البيان للطبرسي ج١ ص٢٦ .

هذا مع أن الطبرسي لم يلتزم بما ذكره عن الشيعة من جواز القراءة بكل وارد في تفسيره بل نراه يعقد عنوانًا في تفسير كل آية أو آيات يذكر فيه القراءات منسوبة إلى أصحابها فيبدأ بالقراء السبعة، ثم يتلوها بالشواذ ثم بما ورد عند الشيعة من قراءات منسوبة إلى آل البيت، ثم يعقد عنوانًا يتلوه باسم (الحجة) فيوجه المعنى المترتب على اختلاف القراءات أما في بيان معنى الآية فإنه يلتزم بالمعنى المترتب على القراءات المتواترة فحسب، والطبرسي في هذا نمط فريد من بين مفسري الشيعة يشهد له تفسيره بطول الباع في هذا المجال حيث استدرك ما فاتهم وكأنه أغناهم جميعًا عما قصروا فيه في هذا الجانب.

٢- تفسير السيد عبد اللّه العلوي (شبر) وقد تعرض لذكر القراءات في تفسيره لكن ليس على نمط الطبرسي بل يسير في تفسيره للآيات على رواية حفص عن عاصم، وهي الأساس عادة في تفاسير الشيعة ومن أراد أن يشذ عنها جنح إلى القراءات المروية عن آل البيت عندهم ثم يذكر شبر بالهامش في أسفل الصحيفة ما جاء من قراءات مخالفة لرواية حفص التي التزم بها في الأصل، لكن بدون نسبة أي قراءة إلى صاحبها، كما أنه لا يميز في ذلك بين المتواتر والشواذ مما من شأنه أن يوقع في الخطأ، وهو إذ يذكر ذلك في الهامش نراه في الوقت نفسه يذكر في صلب التفسير القراءة التي ينسبونها لآل البيت مما يترجح معه اعتماده لها عن غيرها من القراءات، وخاصة وأنه يوجه معنى الآية على مقتضاها غالبًا، فمثلًا: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١١٣]، قال «عدولًا أو خيارًا، وعنهم ﷺ: نحن الأمة الوسط وايانا عنى، وفي قراءاتهم أئمة»[١]

وعند قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠] قال: وهم آل محمد ﷺ وقرئ: «كنتم خير أئمة»[٢] وهي القراءة التى ينسبونها لآل البيت وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَـٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد:١١]

---

(١) تفسير شبر ص٦١ .

(٢) نفس المرجع ص٩٧ .

قال: «وفي قراءاتهم ﷺ: «له معقبات من خلفه ورقيب من بين يديه يحفظونه بأمر اللَّه»[1] ومثال ما ذكره من القراءات الشاذة ولم ينبه عليه كعادته مما يجعله يشتبه بالمتواتر ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٤] قال: وقرئ بفتح الياء وهذه قراءة مروية في الشواذ عن علي رضي الله عنه كما نص على ذلك الطبرسي في مجمع البيان[2] هذه هي خلاصة ما في تفاسير الشيعة حول هذا الموضوع ويتركز في الآتي:

١- أن الشيعة يجيزون القراءة بكل وارد من غير التزام بقراءة إمام معين ولو كانت هذه القراءة الواردة من الشواذ أو الموضوعات، مع أن ما يذكرونه من قراءات من هذا النوع يخالف رسم المصحف مخالفة فاحشة.

٢- الطعن من جمهورهم في القراء السبعة وفي قراءاتهم، وأنها غير متواترة ولا صحيحة.

٣- طعن جمهورهم كذلك في حديث نزول القرآن على سبعة أحرف والخلط من جميعهم بين القراءات والأحرف السبعة سواء منهم من رفض القراءات ومن قبلها واهتم بها.

٤- الإجماع على نقل القراءة التي ينسبونها لآل البيت من طرقهم الخاصة وحيث لا يخلو منها تفسير عندهم مع اعتماد جمهورهم عليها في توجيه معنى الآية ونحن إذا تأملنا أدلة الشيعة على هذه الأمور، مما يستدلون به من أخبارهم عن الأئمة من آل البيت وجدناها هي الرد على الشيعة فيما ذهبوا إليه، حيث نجدها لا تخالف الأمة قيد أنملة، ومنه يستبين أن الشيعة قد خرجوا بذلك عن دين الأمة والأئمة معًا وبيان ذلك:

أنهم يستدلون على جواز القراءة بكل وارد صحت القراءة أم لم تصح بما رواه الكافي بسنده أنه قيل لأبي الحسن (ع): «إنا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم فهل نأثم؟ فقال: لا اقرءوا كما تعلمتم فسيجيئكم من يعلمكم» وفي الكافي أيضًا بإسناده عن سالم بن سلمة قال:

---

(١) نفس المرجع ص٢٥٢ .

(٢) انظر: مجمع البيان ج٢ ص٢٤٨ .

قرأ رجل على أبي عبد اللّه وأنا أستمع حروفًا من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس فقال أبو عبد اللّه (ع): «كف عن هذه القراءة واقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم فإذا قام قرأ كتاب اللّه على حده»[1] ومفاد الخبرين الأمر بالقراءة كما يقرأ الناس والنهي عن سواها ومفهوم أن الناس لم يجيزوا القراءة إلا بما صح كونه قرآنًا، وما لم تثبت قرآنيته فلا يجوز القراءة به عند أحد لكن الشيعة فهموا من الخبرين جواز القراءة بما يقرأ الناس وإن لم تصح القراءة به، وحاشا للإمامين الجليلين من آل البيت أن يقصدا ذلك وأن يأمرا به على هذا الوجه، بل المفهوم صراحة الأمر بالقراءة بما يقرأ الناس مما أجازوا القراءة به بأن تواتر بينهم كونه قرآنا، أو صح واشتهر بين القراء ولم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ، ولا يصح الحمل هنا على التقية لأن السائل في الخبرين شيعي خاص يسأل: هل يجوز أن يقرأ بما يبلغه عن الأئمة أو لا؟ فكان الجواب كما سمعت.

أما الطعن في القراء السبعة، فيكفي ما ذكره الطبرسي توثيقًا لهم وثناء عليهم، كما يكفي فيه أيضًا الخبران السابقان عن أبي الحسن وأبي عبد اللّه حيث أمرا شيعتهما أن يقرءوا كما يقرأ الناس ونهاهم أن يقرءوا بسوى ذلك فلو كان في القراء السبعة مطعون فيه لنبه الأئمة شيعتهم على ذلك، يضاف إلى ذلك أن أربعة من القراء السبعة أخذوا قراءتهم عن علي بن أبي طالب ﷺ وهو أبو الأئمة المعصومين عند الشيعة، وطرق هذه القراء إليه كلها متواتر، حيث أخذ عنه أبو عمرو بن العلاء من ستة طرق وأخذ عنه عاصم بطريقتين وأخذ عنه الكسائي من خمسة طرق، وأخذ عنه حمزة بن حبيب الزيات من تسعة طرق منها طريق مسلسل بالأئمة المعصومين- عند الشيعة من آل البيت، حيث أخذ عن حمران بن أعين، وهو شيعي موثق عند الشيعة وعند أهل السنة معًا، وأخذ حمران عن جعفر الصادق وأخذ جعفر عن أبيه محمد الباقر، وأخذ الباقر عن أبيه علي زين العابدين، وأخذ علي عن أبيه الحسين بن علي وأخذ الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب، فيطعن الشيعة في أئمتهم المعصومين إن

---

(١) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص٢٤ .

شاءوا !! مع ملاحظة أن هذا الطريق لا يختلف عما جاء في بقية الطرق[1].

أما الطعن على حديث نزول القرآن على سبعة أحرف وأنه خرافة مضطرب متداعٍ فيكفي في إبطال ذلك ما مر ذكره في كلام الخراساني من رواية الشيعة عن النبي ﷺ أنه قال: «**أتاني آت من اللَّه ﷻ إن اللَّه يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد فقلت يا رب وسع على أمتي فقال: إن اللَّه يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف**»[2]

وما ذكره الكاشاني من رواية أصحابهم عن أمير المؤمنين علي قال: «إن اللَّه أنزل القرآن على سبعة أقسام كل قسم منها كاف شاف) وما رواه أيضًا عن أبي عبد اللَّه الصادق قال: «إن القرآن نزل على سبعة أحرف»[3] فهذه نصوص صريحة في إثبات أن القرآن نزل على سبعة أحرف وموافقة لما يرويه أهل السنة تواترًا عن النبي ﷺ في هذا الشأن، وقد ذكرت في المقدمة أنه إذا وافقت رواية الأئمة عند الشيعة رواية أهل السنة كان ذلك إجماعًا لا يقبل غيره من رواية مخالفة، فإذا أراد البلاغي أن يجعل حديث السبعة أحرف بعد ذلك خرافة فله ذلك، وأما ما ادعاه من الاضطراب فإن ذلك يلزم لو أن خبرًا من هذه الأخبار ذكر أن القرآن نزل على حرفين، وخبرًا آخر يذكر أنه نزل على ثلاثة، وخبرًا ثالثًا يذكر أنه نزل على خمسة مثلًا، أما وأن جميع الأخبار اتفقت على نزوله على سبعة أحرف فأي اضطراب في هذا؟ لا أرى اضطرابًا إلا في رأس البلاغي ولا مزيد !!

أما أسانيد هذا الحديث فيكفي أنه مخرج عند أهل السنة في الصحيحين فضلًا عن باقي الكتب، فضلًا عن تواتره حيث رواه من الصحابة واحد وعشرون صحابيا، وله محل سيأتي فيه.

وأما الخلط بين الأحرف السبعة والقراءات فقد قال فيه أبو شامة: «وظن قوم أن

---

(١) انظر: كتاب فصل الخطاب في سلامة القرآن للدكتور أحمد الكومي، والدكتور محمد أحمد القاسم ص١١٠ .

(٢) انظر: ص١٣٤ من الرسالة .

(٣) انظر: ص١٣٥ من الرسالة .

القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث- أي: حديث نزول القرآن على سبعة أحرف- وهو خلاف اجماع أهل العلم قاطبة وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل[1].

وقد وجه الخراساني خبر أبي جعفر أن القرآن واحد نزل من عند واحد... الخبر، وخبر الصادق: نزل القرآن على حرف واحد، بعدم الخلط بين الأحرف السبعة والقراءات واستدل على جواز اختلاف القراءات بما روي عن الأئمة أنفسهم من اختلافات في القراءة، وما روي عنهم من تصويب لقراءة المختلفين[2] فبان الفرق بين الأحرف السبعة والقراءات أما إجماعهم على نقل القراءات التي ينسبونها لآل البيت وتوجيه جمهورهم معنى الآية على هذه القراءة، فهو عبارة عن اعتقادهم في أن القرآن محرف وما ورد عن الأئمة من ذلك تصويب لهذا التحريف، ولطول الكلام فيه فقد أفردت له فصلًا خاصًا من الرسالة.



(١) انظر: الإتقان للسيوطي ج١ ص٢٧٤ .

(٢) انظر: ص١٣٣ من الرسالة .

المبحث الخامس

الإسرائيليات والموضوعات وأثرها في التفسير عند الشيعة

(الإسرائيليات) جمع اسرائيلية، نسبة إلى بني إسرائيل، والنسبة في مثل هذا تكون لعجز المركب لا لصدره، وإسرائيل هو يعقوب نبي اللَّه عليه السلام، وبنو إسرائيل هم أبناء يعقوب ومن تناسل منهم، وعرفوا قديمًا (باليهود) أما من آمن منهم بعيسى فعرفوا (بالنصارى) ومن دخل في الإسلام منهم عرفوا (بمسلمة أهل الكتاب).

وأشهر كتب اليهود (التوراة) وهي الآن ليست هي التوراة التي تحدث عنها القرآن فإن اللَّه نزلها على موسى نورا وهداية، بل الذي استقر بأيدى اليهود إلى اليوم هي التوراة المحرفة المبدلة بنص القرآن على ذلك في أكثر من آية منه، ويشهد لذلك العقل والتاريخ معا، يضاف إلى هذه التوراة الزبور المنسوب إلى داود عليه السلام، وهم يسمونه (المزامير) وليس هو أيضًا المنزل على داود عليه السلام، يضاف إلى ذلك الأسفار التي ينسبونها إلى أنبيائهم وملوكهم، ومن هذا وذاك يتكون كتاب (العهد القديم) كما يسمى اليوم، يضاف إليها (التلمود)، وهو مجموع قواعد ووصايا وشرائع دينية وأدبية ومدنية وشروح وتفاسير وروايات كانت تتناقلها اليهود شفهيًا، من حين إلى آخر.

ومن هذه الخرافات تكونت ثقافة اليهود ومعارفهم، وسرت عدواها إلى كتب التفسير الإسلامي عن طريق مسلمة أهل الكتاب.

وقد يتوسع البعض فيضيف إلى ذلك معارف النصارى من الأناجيل المفتراة أيضًا وشروحها لأن غالبها من ثقافة بني إسرائيل وأساطيرهم، والحق أن ما في التفسير عند المسلمين من النصرانيات قليل جدًا بالنسبة إلى ما فيها من إسرائيليات، وليس له من الخطر مثلها، وقد جاء التحذير مشددًا في الإسلام ومحذرًا من الاعتماد على شيء من ذلك لبطلانه فقد روى البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «كيف تسألون أهل

الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ، أحدث تقرءونه محضًا لم يشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا هو من عند الله ليشتروا به ثمنًا قليلًا، ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ لا والله ما رأينا منهم رجلًا يسألكم عن الذي أنزل عليكم»[1]

وهذا هو الأحوط والأسلم فإن الإسلام أغنى الأديان كلها بثقافته ومعارفه وسلامته عن التحريف والتبديل وبعده عن الخرافات والأباطيل.

لكن هذا لا يمنع أن عند بني إسرائيل شيء من الحق والصواب بدليل قوله تعالى: ﴿فَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِۦ﴾ [المائدة:١٤] فدلالة المفهوم أنهم لم ينسوا حظا آخر منه فما علم صدقه بأن وافق الحق الذي جاء به كتابنا أو صح به حديث نبينا فلا بأس من التحديث به كإقامة الحجة به على بني إسرائيل وكالاستشهاد به على تواطؤ الكتب السماوية على ذلك المعنى، أما العمل به ففي كتابنا غنية عنه ويدل لهذا المعنى حديث: «**بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب على متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[2] أما ما علم كذبه من أخبارهم فلا تجوز روايته إلا مقرونًا ببيان كذبه حيث هو مما حرفوه، وأما ما لم يتميز لنا صحيحه من سقيمه فلا تحل روايته ولا الاشتغال به مخافة تصديقه وقد يكون كذبًا، أو تكذيبة وقد يكون صدقًا، فيقع الإنسان في الإثم والحرج، وقد أمرنا بالإيمان بما أنزل عليهم، وإنكار ما يخالفه ولا تميز بين هذا وذاك فيبقى الإيمان بالحق جملة، وفي هذا جاء حديث البخاري بسنده عن أبي هريرة قال: كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام فقال رسول الله ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ﴾ . . . الآية»[3]

ومع هذا الوضوح التام في موقف الإسلام من هذه الإسرائيليات فقد تسرب

---

(١) انظر: صحيح البخاري ج٤ ص٢٧١ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي لا تسألوا أهل الكتاب .

(٢) أخرجه الدارمي ج١ ص١٣٦ باب البلاغ وتعليم السنن عن رسول الله ﷺ .

(٣) انظر: صحيح البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ج٤ ص٢٧٠ .

الكثير منها إلى كتب التفسير مما أخذه الرواة عن مسلمة أهل الكتاب وفسر بها كتاب اللّه وأغلبها كذب وخرافات يستحيل تطبيقه ومما زاد الطين بلة أن بعض هذه الخرافات رفعها قومٌ إلى النبي ﷺ بقصد أو بغير قصد فكانت الطامة الكبرى أن اختلط الحابل بالنابل مما مكن لأعداء الإسلام، من الطعن فيه بوجود هذه الخرافات منسوبة إلى النبي ﷺ ومفسرًا بهذا كتاب اللّه ﷻ وأقول بكل ثقة إن هذه الأباطيل، مهما بلغ سندها من الصحة، يجب تبرئة ساحة النبي ﷺ عنها، حيث أن اتهام رواتها بالوهم أهون من نسبة ذلك إلى الرسول ﷺ.

أيًّا ما كان فقد امتلأت كتب التفسير بهذه الأباطيل، لكنا لم نعدم من بين المفسرين من نبه على بطلان البعض على كل حال، وفاته البعض الآخر، ولابن كثير الحظ الأوفى من ذلك، أما كتب التفسير الشيعي فقد امتلأت بهذه الإسرائيليات وانعدم من عندهم من ينقدها أو ينبه عليها، بل أحيانًا ينسبونها إلى الأئمة من آل البيت مما يضفى عليها نوعا من الثقة بها ويفيد تصديقهم لها، ومن أمثلة ذلك:

١- جاء في تفسير علي بن إبراهيم القمي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ [الأعراف:١٤٣]، قال «فرفع اللّه الحجاب ونظر إلى الجبل فساخ في البحر فهو يهوى حتى الساعة ونزلت الملائكة وفتحت أبواب السماء فأوحى اللّه إلى الملائكة أدركوا موسى لا يهرب، فأحاطت بموسى وقالوا: تب يابن عمران فقد سألت اللّه عظيمًا فلما نظر موسى إلى الجبل قد ساخ والملائكة قد نزلت وقع على وجهه فمات من خشية اللّه وهول ما رأى، فرد اللّه عليه روحه، ورفع رأسه وأفاق فقال: ﴿قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ أي: أول من صدق أنك لا تُرى»[1]

وهذه قصة من غير شك إسرائيلية أشربت نوعًا من الاعتزال ظاهر، والخرافة فيها واضحة إذ لا معنى لهروب موسى ولا معنى لحراسة الملائكة له، ولا خبر صحيح

---

(١) تفسير القمي ص٢٣٣ .

فيها ولا ضعيف أن الجبل قد ساخ في البحر فهو يهوى فيه حتى الساعة، وقوله فيها أي: أول من صدق أنك لا ترى، اعتزال مكشوف، ومعنى الآية واضح في غنى عن هذه الخرافات[1] وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾ [البقرة: ١٢٧].

قال القمي في تفسيره: «حدثني أبي عن النضر بن سويد عن هشام عن الصادق قال... وذكر قصة طويلة لهاجر وابنها إسماعيل إلى أن قال: فلما بلغ مبلغ الرجال أمر اللَّه إبراهيم أن يبني البيت، فقال يا رب في أي بقعة؟ قال في البقعة التي أنزلت على آدم القبة فأضاءت الحرم، قال: ولم تزل القبة التي أنزلها اللَّه على آدم قائمة حتى كان أيام الطوفان في زمن نوح فلما غرقت الدنيا رفع اللَّه تلك القبة وغرقت الدنيا ولم تغرق مكة، فسميت البيت العتيق لأنه أعتق من الغرق فلما أمر اللَّه إبراهيم أن يبني البيت لم يدر في أي مكان يبنيه فبعث اللَّه جبريل فخط له موضع البيت ونزّل عليه القواعد من الجنة، وكان الحجر الذي أنزله اللَّه على آدم أشد بياضًا من الثلج، فلما مسته أيدي الكفار اسود، فبنى إبراهيم البيت وإسماعيل ينقل الحجر من ذي طوى فرفعه في السماء تسعة أذرع... إلخ»[2] وقد نقل مفسرو الشيعة هذه القصة عن القمي وفيمن نقلها منهم: الطبرسي في مجمع البيان[3] والقصة طويلة وفيها خرافات كثيرة والأشبه بها أن تكون مما أصاب الناس من كتب أهل الكتاب، وقد قال عنها ابن كثير: «ولم يجئ في خبر صحيح عن معصوم أن البيت كان مبنيًا قبل الخليل ﷺ، ومن تمسك في هذا بقوله: ﴿مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦] فليس بناهض ولا ظاهر، لأن مراده مكانه المقدر في علم اللَّه المقرر في قدرته»[4] ومن ذلك أيضًا ما ذكره القمي عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤] قال: «فقامت امرأة العزيز وغلقت الأبواب فلما هم رأى صورة يعقوب في ناحية

---

(١) انظر: كتاب الإسرائيليات والموضوعات لأبي شهبة ص٢٧٧ .

(٢) تفسير القمي ص٥٠ .

(٣) مجمع البيان ج١ ص٤٧١ .

(٤) البداية والنهاية ج١ ص١٦٣ .

البيت عاضًا على أصبعيه يقول: يا يوسف أنت في السماء مكتوب في النبيين وتريد أن تكون في الأرض من الزناة؟ فعلم أنه قد أخطأ وتعدى»[1] ولا شك أن هذه من الإسرائيليات التي لا يصح تصديقها إذ لولا صورة يعقوب لفعل يوسف الفاحشة، وكيف وهو الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم؟ وأي فضل ليوسف على ما جاء في هذه الخرافة؟ فأين عصمة الأنبياء، وأين قول امرأة العزيز فيما قصه اللّه علينا في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف: ٣٢][2].

٢- جاء في تفسير شبر والطبرسي عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٤٨] ذكر عدة قصص في هذا التابوت مرة أنه الذي أنزله اللّه على أم موسى فوضعته فيه وألقته في اليم، ومرة أنه أنزله اللّه على آدم فيه صور الأنبياء فتوارثه أولاده، وكان في بنى إسرائيل يستفتحون به على عدوهم، وكان من خشب الشمشار مصفحًا بالذهب، يقدمونه في الحروب فإن سمعوا له أنينًا وسار أمامهم تقدموا، وإذا سكن وتوقف توقفوا، أما السكينة فهي ريح من الجنة لها وجه كوجه الإنسان ولها رأسان، ويسند ذلك إلى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه... إلخ[3].

وذكر نحو ذلك غيرهم من مفسري الشيعة، ولا شك أن هذه خرافات إسرائيلية، يجب تنزيه كتاب اللّه عنها، فالسكينة لا تحتمل أكثر من الطمأنينة التي كانت تحصل لهم بوجود التابوت الذي كان موسى يحفظ فيه ألواح التوراة ووصايا الرب لهم، ولا داعي لكل هذه الخرافات فأي عقل يصدق أن الريح لها رأسان، ووجه كوجه الإنسان؟[4] وعلى كل حال فتتبع هذا الضرب يطول، وذلك مثل ما ذكره الحسن العسكري في شأن الشجرة التي نهي آدم عن الأكل منها، ومثل ما ذكره عند مجاوزة

---

(١) تفسير القمي ص٣١٩ .

(٢) انظر: كتاب الإسرائيليات لأبي شهبة ص٣٠٥ .

(٣) تفسير شبر ص٧٧ .

(٤) انظر: كتاب الإسرائيليات لأبي شهبة ص٢٤٥ .

بنى إسرائيل البحر مع موسى[1] ومثل ما ذكره في قصة هاروت وماروت، وفي قصة بقرة بنى إسرائيل وتوسل صاحبها بآل محمد فباعها بملء جلدها ذهبًا[2] وفي قصة قتل داود جالوت، وابني آدم لما قتل أحدهما الآخر لما نفس عليه الولاية والوصاية لأبيه بزعمهم[3] وسفينة نوح وشجرة طوبى[4] وأهل الكهف ويأجوج ومأجوج وبلقيس ملكة سبأ، وفي قصة إلياس وأنه موجود إلى الآن في الفيافي والقفار، كما أن الخضر كذلك وقد وكل بالبحار وفي قصة داود وسليمان وأيوب في سورة (ص) وفي قصة أصحاب الأخدود وإرم ذات العماد، وغمر الدنيا، وتفسير بعض الآيات بحساب الجمل، و(ق) وما جاء فيها والحوت الذي يحمل الأرض عند سورة (ن)[5]، كل ذلك قد امتلأت به كتب التفسير الشيعي، وتتبعه يحتاج إلى رسالة مستقلة، لكن والحق يقال: إن هذه لم تكن سقطة المفسرين من الشيعة فحسب بل هي سقطة معظم أهل السنة والشيعة على سواء، والفارق بين مفسري أهل السنة والشيعة في ذلك أمران:

الأول: أن الشيعة يشربون هذه الإسرائيليات بنوع من التشيع بإسنادها إلى الأئمة من آل البيت مع ليِّها إلى ما يخدم مدعاهم في موالاة الأئمة، كأن يعللوا سبب هلاك قوم أو معاتبة نبي أو ابتلاءه بعدم موالاتهم للأئمة من آل البيت وعدم عزمهم على ولاية علي بن أبي طالب مثلًا، ويعللوا ما حصل من المكرمات والفتوحات للأمم السابقة أو ارتفاع شأن نبي منهم بسبب العزم على ولاية الأئمة من آل البيت فيبررون كذب الإسرائيليات بكذب أشد منه.

الثاني: سيطرة هذه الإسرائيليات على تفسير الشيعة سيطرة بارزة من غير أن يوجد من بينهم من ينتقدها أو يستنكرها كما هو صنيع مفسري أهل السنة، فإن الإسرائيليات على قلتها نسبيًا في تفاسير أهل السنة قد انتقدها الكثير منهم، أما

---

(١) تفسير الحسن العسكري ص٨٩ .
(٢) بيان السعادة ج١ ص٥٧ .
(٣) تفسير شبر ص١٣٧ .
(٤) القمي ص٣٤١ .
(٥) تفسير شبر ص٥٢٧ .

الشيعة فلم يجرؤ أحدهم على نقدها لأنها -كما ذكرت- قد أشربت نوعًا من التشيع وأسند معظمها إلى الأئمة من آل البيت ولا يجرؤ شيعي أن ينتقد شيئًا أسند إلى الأئمة مهما كان مضمونه وفحواه، وهذا هو السر في عدم نقدها عندهم في نظري.

لكن الإنصاف يقتضيني أن أذكر أن الطبرسي- مع ما سجلته عنده من إسرائيليات- فإنه مع ذلك قد نبه في موضوعين من تفسيرهم على عدم صحة قصة داود وامرأة أوريا في سورة (ص) بالصورة التي يذكرها القصاص حيث قال بعد سردها:

«هذا مما لا شبهة في فساده، فإن ذلك مما يقدح في العدالة فكيف يجوز أن يكون أنبياء اللَّه الذين هم أمناؤه على وحيه، وسفراؤه بينه وبين خلقه بصفة من لا تُقبل شهادته وعلى حال تنفر من الاستماع إليه والقبول منه جل أنبياء اللَّه عن ذلك، وقد روي عن أمير المؤمنين (ع) أنه قال: لا أوتى برجل يزعم أن داود تزوج امرأة أوريا إلا جلدته حدين، حدًّا للنبوة وحدًّا للإسلام»[1]

ونبه كذلك على عدم صحة ما قيل في فتنة سليمان وما ألقي على كرسيه من جسد، حيث ذكر المعنى الصحيح كما جاء في البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**أن سليمان قال: لأطوفن من الليلة على سبعين امرأة تحمل كل امرأة فارسًا يجاهد في سبيل اللَّه ولم يقل إن شاء اللَّه فطاف عليهن فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بولد ساقط إحدى شقيه**» قال النبي ﷺ: «**لو قالها لجاهدوا في سبيل اللَّه أجمعين**»[2] ثم أورد الطبرسي بعض القصص الخرافية في الآية مما يتنافى مع العصمة للأنبياء ثم قال «فإن جميع ذلك مما لا يعول عليه لأن النبوة لا تكون في خاتم، ولا يجوز أن يسلبها اللَّه لنبي ولا أن يمكن الشيطان لصورة النبي والقعود على سريره والحكم بين عباده وباللَّه التوفيق»[3]

هذا هو ما جاء في تفاسير الشيعة عن الإسرائيليات ولونها وأثرها في التفسير.

---

(١) مجمع البيان ج٢٣ ص١٠٨ .

(٢) مجمع البيان ج٢٣ ص١١٥ .

(٣) صحيح البخاري ج٢ ص٢٥١ كتاب بدء الخلق- باب ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَٰنَ﴾ .

أما الموضوعات:

فهي الأحاديث المختلقة المصنوعة المكذوبة على رسول اللَّه ﷺ، أو على أحد أصحابه لكن يقيد الموضوع على الصحابة بقولنا مثلًا: موضوع على فلان، والموضوع نوعان:

١- أن يضع الواضع كلامًا من عند نفسه ثم ينسبه إلى النبي ﷺ أو إلى أحد أصحابه.

٢- أن يأخذ الواضع كلامًا لبعض الصحابة أو غيرهم أو يروي من الإسرائيليات فينسبه إلى الرسول ليروج وينال القبول.

وكلا النوعين من الخطورة على الدين بمكان ولذلك جاء الوعيد الشديد على من كذب على رسول اللَّه ﷺ في أحاديث متواترة من مثل قوله ﷺ: «**إن كذبًا عليَّ ليس ككذب على أحد فمن كذب على متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[1] وما جاء عن علي ابن أبي طالب قال النبي ﷺ: «**لا تكذبوا على فإنه من كذب علي فليلج النار**»[2]

وهذا أمر طبيعي، فإن الكذب في حد ذاته كبيرة فما بالنا بالكذب على رسول اللَّه ﷺ ولهذا رأى بعض العلماء أن تعمد الكذب على النبي كفر، ولعل ما يشهد لذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [النحل:١١٥]. فقد نفت الآية الإيمان عمن يفتري الكذب، ولهذا رد جمهور المحدثين رواية من ثبت كذبه ولو في حديث واحد وإن تاب وحسنت توبته ومع ذلك فقد كثر الوضع في الحديث لأسباب شتى ذكرها العلماء في مظانها وكان للشيعة النصيب الأوفى من ذلك يدل عليه ما أخرجه مسلم بسنده عن أبي إسحاق قال: «لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي رضي الله عنه قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم اللَّه أي علم أفسدوا»[3] وما أخرجه أيضًا بسنده: أن ابن عباس دعا بقضاء عليٍّ فجعل يكتب منه

---

(١) انظر: صحيح مسلم ج١ ص٦ باب في التحذير من الكذب على رسول اللَّه .

(٢) صحيح البخاري ج١ ص٣١ كتاب العلم .

(٣) انظر: صحيح مسلم ج١ ص٨ باب في الضعفاء والكذابين .

أشياء ويمر به الشيء فيقول والله ما قضى بهذا على إلا أن يكون ضل»[1] وفي رواية: «أوتى ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي رضي الله عنه فمحاه إلا قدر ذراع»[2] وما أخرجه أيضًا بسنده عن أبي بكر بن عياش قال: سمعت المغيرة يقول: «لم يكن يصدق على علي رضي الله عنه في الحديث إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود»[3]

ونحن إذا تصفحنا كتب التفسير عند الشيعة لوجدناها قد غصت بأخبار لا يصدقها العقل فضلًا عن معارضتها الصريحة للقرآن العظيم والسنة المطهرة، ولأخبارهم ألوان ثلاثة:

الأول: أخبار تنسب إلى الأئمة اختص الشيعة بنقلها في كتبهم ولم تعرفها الأمة.

الثاني: أخبار نقلتها الأمة عن جماعة من الوضاعين للتنبيه على وضعها والتحذير منها فأخذها الشيعة- رغم ذلك- وفسروا بها بعض آيات من القرآن.

الثالث: أخبار صحيحة نقلتها الأمة عن الرسول ﷺ فأخذها الشيعة وزادوا فيها عبارات تخدم مدعاهم وهذه العبارات لا تصح لفظًا ولا معنى.

أما الأول: فهو الأغلب الأعم والكثرة الكاثرة في التفسير عندهم وأسوق له بعض النماذج من الأخبار التي تحمل بطلانها في طياتها فأقول:

١- عند قوله تعالى في: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾. [آل عمران:١٠٦] يقول القمي في تفسيره حدثني أبي وساق السند إلى أبي ذر الغفاري قال رسول الله: «**يرد عليَّ أمتي يوم القيامة على خمس رايات فراية مع عجل هذه الأمة فأسألهم ما فعلتم بالثقلين من بعدي فيقولون: أما الأكبر فحرفناه ونبذناه وراء ظهورنا، وأما الأصغر فعاديناه وأبغضناه وظلمناه فأقول:** ردوا النار ظمأى مظمئين مسودة وجوههم، **ثم ترد عليّ راية مع فرعون هذه الأمة فأقول لهم: ما فعلتم بالثقلين من بعدي** (فذكر نحو الأول) **ثم ترد علي راية مع سامري هذه الأمة فأقول لهم: ما فعلتم بالثقلين بعدي**

---

(١) (٢) المصدر السابق.

(٣) صحيح مسلم ج١ ص٨ باب الضعفاء والكذابين.

(فذكر نحوه) **ثم ترد على راية أمير المؤمنين وإمام الغر المحجلين فأقوم فآخذ بيده فيبيض وجهه ووجوه أصحابه فأقول: ما خلفتموني في الثقلين بعدي، فيقولون: تبعنا الأكبر وصدقناه ووازرنا الأصغر ونصرناه، وقاتلنا معه، فأقول: ردوا رواء مرويين فيشربون شربة لا يظمئون بعدها أبدًا»**[1]

ولا أظن عاقلًا يتردد في الحكم بأنه كذب مفترى لا يصدر عن مسلم فضلًا عن رسول الله ﷺ.

٢- عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ۝٢٩﴾ [الرعد:٢٩] ذكر الطبرسي «عن أبي عبد الله الصادق قال: كان رسول الله ﷺ يكثر تقبيل فاطمة (ع) فأنكرت عليه بعض نسائه ذلك فقال ﷺ: «**إنه لما أسري بي إلى السماء دخلت الجنة وأدناني جبريل من شجرة طوبى وناولني منها تفاحة فأكلتها فحول الله ذلك في ظهري ماء فهبطت إلى الأرض وواقعت خديجة فحملت بفاطمة فكلما اشتقت إلى الجنة قبلتها وما قبلتها إلى وجدت رائحة شجرة طوبى فهي حوراء إنسية**»، وذكر خبرًا آخر عن أبي بصير عن أبي عبد الله الصادق، وبسند آخر عن موسى بن جعفر قال: سئل رسول الله ﷺ عن طوبى قال: «**شجرة أصلها في داري وفرعها على أهل الجنة**»، ثم سئل عنها مرة أخرى فقال: «**في دار علي (ع)**» فقيل في ذلك فقال: «**إن داري ودار علي في الجنة بمكان واحد**»[2] وذكره القمي بروايته عن أبيه عن أبي عبد الله[3] وبصرف النظر عن الخطأ في كون طوبى شجرة في الجنة، فإن القصة واضحة البطلان لأن الإسراء والمعراج كانت بعد وفاة خديجة بإجماع المسلمين، وكانت فاطمة وقتئذ جارية ناهد.

٣- عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ الآية [التوبة:٤٠]. . . ، يقول الخراساني: «في الحديث عن الباقر أن رسول الله ﷺ أقبل

---

(١) تفسير القمي ص٩٨ .

(٢) مجمع البيان ج١٣ ص١٧٣ .

(٣) تفسير القمي ص٣٤١ .

على أبي بكر يقول له: «**اسكن فإن الله معنا**» وهما في الغار، وهو لا يسكن، فلما رأى رسول الله حاله قال لأبي بكر: «**أتريد أن اريك أصحابي من الأنصار محتبين في أفنيتهم، وأريك سفينة جعفر وأصحابه في البحر يغوصون؟**» فقال: وتراهم يا رسول الله؟ قال: «**نعم**»، قال: فأرنيهم فمسح على عينيه فرآهم فقال في نفسه: الآن صدقت أنك ساحر، فقال له رسول الله: «**أنت الصديق**»[1] ونفس الخبر رواه القمي في تفسيره عن أبيه عن بعض رجاله. رفعه إلى أبي عبد الله الصادق»[2]

وأعتقد أن هذا كذب لا يحتاج في بطلانه إلى دليل، فإن الآية واضحة الظهور في أنها تاج كرامة من مناقب الصديق انفرد بها دون الصحابة أجمعين.

٤- وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ [النحل: ٩٠] يقول الكاشاني: «قال العياشي في تفسيره عن أمير المؤمنين علي (ع) العدل شهادة أن لا إله إلا الله محمد رسول الله، والإحسان أمير المؤمنين، والفحشاء الأول- يعني أبا بكر- والمنكر الثاني- عمر- والبغي الثالث- يعني عثمان»[3] وبنفس النص فسرها القمي[4].

وغنى عن البيان أن هذه سفاهة مجافية للأدب فوق أنها تحريف للكلم عن مواضعه كما هو ظاهر.

٥- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [الحديد: ٣] يقول البحراني في تفسيرها: «عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال لقيت عمارا في بعض سكك المدينة فسألته عن النبي فأخبرني أنه لما صلى الغداة قبل عليًّا بين عينيه وأجلسه إلى جنبه ثم قال: يا عليّ قم للشمس فكلمها فإنها تكلمك فقال

---

(١) بيان السعادة ج١ ص٣٢٨ .

(٢) تفسير القمي ص٢٦٥ .

(٣) انظر: تفسير الصافي ج١ ص٢٨٧ .

(٤) وانظر تفسير القمي ص٣٥٤ .

علي للشمس: كيف أصبحت يا خلق اللَّه؟ فقالت: بخير يا أخا رسول اللَّه يا أول يا آخر يا ظاهر يا باطن يا من هو بكل شيء عليم، فرجع إلى النبي فقال له النبي: تخبرني أو أخبرك؟ فقال: منك أحسن يا رسول اللَّه، فقال رسول اللَّه: أما قولها لك: يا أول فأنت أول من آمن باللَّه، وقولها لك: يا آخر، فأنت آخر من تعاينني على مغسلي، وقولها لك: يا ظاهر، فأنت أول من يظهر على مخزون سري، وقولها: يا باطن؛ فأنت المستبطن لعلمي، وأما العليم بكل شيء: فما أنزل اللَّه علمًا من الحلال والحرام والفرائض والأحكام والتنزيل والتأويل، إلا وأنت به عليم، ولولا أن تقول فيك طائفة من أمتي ما قالت النصارى في عيسى لقلت فيك مقالًا لا تمر بملأ إلا أخذوا التراب من تحت قدميك يستسقون به.... إلخ[1]

ولا أدري كيف ساغ الشيعة أن يأخذوا الصفات التي هي من أخص صفات اللَّه تعالى والآية صريحة في اختصاصها باللَّه ﷻ فجعلوها صفات لعلي، مع ما فيه من كلام الشمس ومغالاة لعلي لا تجوز لنبي مرسل أو ملك مقرب، ألا قاتل اللَّه التعصب والهوى فإنه يركب بالإنسان كل صعب!!

٦- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾﴾ [البقرة:٩] جاء في تفسير الإمام الحسن العسكري، وفي تفسير النجفي أيضًا: «عن موسى الكاظم (ع) قال لما دعاهم رسول اللَّه وعاتبهم فاجتهدوا في الإيمان وقال أولهم (يعني أبا بكر): ما اعتددت بشيء كاعتدادي بهذه البيعة (يعني لعلي في غدير خم بزعمهم) ولقد رجوت أن يفسح اللَّه بها لى في قصور الجنان ويجعلنى فيها من أفضل النزال والسكان، وقال الثاني (يعني عمر) بأبي أنت يا رسول اللَّه ما وثقت بدخول الجنة والنجاة من النار إلا بهذه البيعة، واللَّه ما يسرني إن نقضتها أو نكثت بها ما أعطيت من نفسي ما أعطيت وأن لي طلاع ما بين الثرى إلى العرش، وقال ثالثهم (يعني عثمان): واللَّه يا رسول اللَّه لقد صرت من الفرح بهذه البيعة من السرور في رضوان اللَّه فأيقنت أنه لو كان عليَّ ذنوب أهل الأرض كلها

---

(١) تفسير البرهان للبحراني ج٤ ص١٠٨٣ .

لمحيت عنى بهذه البيعة وحلف على ما قال من ذلك ولعن من بلغ عنه رسول اللَّه خلاف ذلك، ثم تتابع بمثل هذا الاعتذار بعدهم من الجبابرة المتمردين، فقال اللَّه ﷺ لمحمد: يخادعون اللَّه، يعني يخادعون رسول الله بإيمانهم بخلاف ما في جوانحهم، والذين آمنوا كذلك، الذين سيدهم وفاضلهم علي بن أبي طالب»[1]

ولا شك أن هذا مبني على عقيدتهم في أن عليًّا بويع له بإمرة المؤمنين في حياة النبي وأن الصحابة جحدوا بيعته وكفروا ونافقوا . . . . إلخ كما هي عقيدة الشيعة، فلا يدع أن تحملهم هذه العقيدة الفاسدة على هذا الافتراء والأكاذيب ويفسروا بها كتاب اللَّه، وإن كانت الآيات بمئات عن ذلك كما لا يخفى.

٧- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾﴾ [طه:١١٥] قال الكاشاني: «في الكافي عن الصادق: ولقد عهدنا إلى آدم من قبل كلمات في محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة من ذريتهم فنسي . . . . . الخبر، وعن الباقر قال: عهد إليه في محمد والأئمة من بعده فترك ولم يكن له عزم فيهم أنهم هكذا، وإنما سموا أولي العزم لأنه عهد إليهم في محمد والأوصياء من بعده والمهدي وسيرته فأجمع عزمهم أن ذلك كائن كذلك، فأخذ الميثاق على أولي العزم أني ربكم ومحمد رسولي وعلي أمير المؤمنين، وأوصياؤه من بعده ولاة أمري وخزان علمي وأن المهدي أنتصر به لديني وأظهر به دولتي وأنتقم به من أعدائي وأعبد به طوعًا وكرهًا، قالوا: أقررنا يا رب وشهدنا، ولم يجحد آدم ولم يقر، فثبت العزيمة لهؤلاء الخمسة في المهدي ولم يكن لآدم عزم على الإقرار به وهو قوله: : ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾﴾ الآية [طه: ١١٥]»[2]

ولا شك أن هذه خرافة مبناها على عرض ولاية الأئمة على الأنبياء والمرسلين في عالم الذر قبل خلق الأكوان وهو خيال جامح في الافتتان بولاية الأئمة لا يتصوره إنسان.

---

(١) انظر: تفسير الحسن العسكري ص٤١ وانظر تفسير الأصفهاني ص٢٢٦ .
(٢) تفسير الصافي للكاشاني ج٢ ص٢٥ .

٨- وعند قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ۝١٨﴾ [الجن:١٨] يقول الكازراني: «عن العياشي عن الصادق أنه الإمام من آل محمد فلا تتخذوا من غيرهم إمامًا، وعن الكاظم ﷺ: هم الأوصياء والأئمة واحدًا واحدًا فلا تدعوا إلى غيرهم فتكونوا كمن دعا مع اللَّه أحدًا»[1]

٩- وعند قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ۝٥٤﴾ [مريم:٥٤] يقول الكازراني: «ورد عن الأئمة (ع) أنه إسماعيل بن حزقيل وعد رجلًا فانتظره سنة وقد سلخ قومه فروة رأسه ووجهه فأتاه ملك وقال له مرنى بما تريد فقال: لى أسوة بالحسين عليه السلام»[2]

١٠- وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٣٤﴾ [البقرة:٣٤] يقول الكازراني: «إبليس يؤول بالثاني (يعني عمر بن الخطاب) فعن الأصبغ بن نباتة أن عليًا (ع) أخرجه مع جمع فيهم حذيفة بن اليمان وذكر معجزة عنهم فقال علي: يا ملائكة ربي أئتوني الساعة بإبليس الأبالسة وفرعون الفراعنة، قال: فواللَّه ما كان بأسرع من طرفة عين حتى أحضروه عنده فلما جروه بين يديه قام وقال: واويلاه من ظلم آل محمد، واويلاه من اجترائي عليهم، ثم قال: يا سيدي ارحمنيْ فإني لا أحتمل هذا العذاب فقال علي (ع): لا رحمك اللَّه ولا غفر لك أيها الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان، ثم التفت إلينا فقال: سلوه حتى يخبركم من هو، فقلنا له: من أنت؟ فقال: أنا إبليس الأبالسة وفرعون هذه الأمة، أنا الذي جحدت سيدي ومولاي أمير المؤمنين (ع) وخليفة رب العالمين، وأنكرت آياته ومعجزاته... الخبر»[3]

وأستغفر اللَّه من حكاية هذه الكفريات، فإن حاكي الكفر ليس بكافر كما هو مقرر ويكفيني هذا تمثيلًا لما في تفاسير الشيعة من أخبارهم عن الأئمة في تفسيرها،

---

(١) مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للكازراني ص١١٧ .

(٢) مرآة الأنوار للكازراني ص١٢٥ .

(٣) مرآة الأنوار للكازراني ص٦٧ .

فإن تتبع مثله يطول فما من آية، بل ما من فقرة إلا وفيها من أخبارهم مثل ذلك، وأظن أن القارئ يشاركني الحكم بكل تأكيد على هذه الأخبار بالبطلان والكذب والافتراء، على اللَّه وكتابه ورسوله والأئمة من آل البيت ﷺ. نعم خفت حدة هذه الأخبار قليلًا في تفسير المعتدلين منهم مثل الطبرسي والبلاغي وكادت أن تتوارى في تفسير مغنية، وهذا لا يمنع أنهم يشاركون في نقل البعض منها كما مر في الأمثلة من الطبرسي، وأما الكازراني والخراساني والقمي والكاشاني والأصفهاني والبحراني، فلا تكاد تخلو فقرة من آية من خبر على نحو ما مر.

النوع الثاني: من الموضوعات في تفسير الشيعة:

هو الأخبار التي حكم عليها أهل السنة بوضعها وكذبها لما تبين لهم من كذب رواتها، أو لمخالفتها لأصل من الأصول المقررة في الدين، أو لأمر مجمع عليه، أو نحو ذلك، فإن الوضع لا يشترط في واضعه تعمد الكذب، بل بعض الموضعات جاءت بحسن نية من أصحابها، بقصد الترغيب والترهيب، ومن هذا النوع مثلًا: أحاديث فضائل السور في القرآن مثل الحديث الذي ينسب إلى أُبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، فهو موضوع باتفاق أهل العلم، وقد نبه العلماء على هذه الموضوعات كلها، وألفت الكتب عند أهل السنة للتنبيه على هذه الموضوعات حتى لا يغتر بها إنسان، فلم يبق بعد ذلك حجة لمتنطع أن يحتج بمثل هذه الأكاذيب ويفسر بها كتاب اللَّه، وله في الوارد الصحيح غنية عن ذلك إلا أن الشيعة لما وجدوا في هذه الموضوعات ما يخدم مدعاهم في كثير منها، نجدهم قد تلقفوه وفسروا به القرآن، واحتجوا به على أهل السنة والجماعة، على اعتبار أنه وارد في كتب أهل السنة وليت أنهم أخذوه ونبهوا على أن أهل السنة حكموا عليه بالوضع، بل سكتوا عنه تمويهًا للحقائق، بل زادوا في التمويه والكذب والتدليس حينما يصرحون بأنه صحيح في معيار أهل السنة في الرواية، وكأن الكذب أبي أن يفارق الشيعة لحظة من حياتهم، وإليك بعض النماذج من هذه الأنواع في تفسير الشيعة:

١- عند قوله تعالى: ﴿۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ

﴿ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾﴾ [البقرة:١٨٩]، والآية قد استعملت لفظ البيوت والأبواب في معناها الحقيقي الظاهري لم يختلف على ذلك اثنان من المسلمين، ولكن الشيعة يفسرونها على نحو آخر بناء على حديث موضوع، يقول البلاغي: «ومن هذا الباب ما اتفقت عليه رواية الفريقين- يريد الشيعة وأهل السنة- من قول النبي ﷺ: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**»[1] وأورده الكازراني في تفسيره كذلك[2]، والطبرسي في تفسيره[3]

وأقول: نعم جاء هذا الخبر عند أهل السنة بعدة طرق تبين لهم أن جميعها باطل فلذلك حكموا عليه بأنه موضوع[4] فما الحجة في ذلك؟

٢- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران: ١٤٢] يقول البلاغي «وفي اللآلئ المصنوعة عن ابن عدى مسندًا برجال الصحة عندهم- يقصد أهل السنة- عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده قال: «كانت راية رسول الله ﷺ يوم أحد مع علي وراية المشركين مع طلحة بن أبي طلحة، فذكر خبرًا طويلًا وفيه: وحمل راية المشركين سبعة ويقتلهم علي (ع) فقال جبريل: يا محمد هذه المواساة !! فقال النبي ﷺ: «**أنا منه وهو مني**»، ثم سمعنا صائحًا في السماء يقول: لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي»[5]

ولا أدري كيف يفهم هذا المفسر؟ إنه نقل الخبر كما ذكر من كتاب اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وهو كتاب موضوعات فكيف يكون هذا الخبر مسندًا برجال الصحة عند أهل السنة مع أن السيوطي في اللآلئ أكد بطلان الخبر وتابع

---

(١) آلاء الرحمن ج١ ص١٦٥ .

(٢) مرآة الأنوار ص٦٢ .

(٣) مجمع البيان ج٢ ص١٣٨ .

(٤) انظر: كتاب الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٤٨ بتحقيق عبد الرحمن اليماني، وعبد الوهاب عبد اللطيف .

(٥) آلاء الرحمن ج١ ص٣٤٨ .

ابن الجوزي فيه، وكذا الشوكاني في الفوائد المجموعة[1] فانظر إلى هذا التمويه والتدليس والكذب حتى في النقل من الكتب؟.

٣- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١] يقول البلاغي: «وفي اللآلئ المصنوعة: «**علي النفس فمن رأيته يقول في نفسه شيئًا**» مرفوعًا إلى النبي ﷺ[2] وأورد الطبرسي فيها خبرًا نحو ذلك، وخبر آخر: «**إن الناس خلقوا من شجر شتى وخلقت أنا وعلي من شجرة واحدة**[3]. كما أورد خبر جبريل المتقدم: «إن هذه لهى المواساة»[4] والأخبار كلها موضوعة والبلاغي نقل الخبر من اللآلئ المصنوعة وهو يعلم أنه كتاب موضوعات، فما الحجة في ذلك أيضًا؟.

٤- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا۟﴾.. [النساء: ٤٣].

يقول البلاغي: «ولا يدخل في هذا النهي والتحريم رسول الله ﷺ وأهل بيته، وقد أخرج الترمذي في فضائل علي قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «**يا علي لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك**» وذكر البلاغي أن صاحب اللآلئ المصنوعة ذكر هذا الحديث وذكر ممن أخرجه البيهقي والبزار وغيرهما كما أورد من اللآلئ المصنوعة حديث: «**سدوا الأبواب الشارعة في المسجد إلا باب علي**» فكان يدخل ويخرج وهو جنب[5] أما خبر الترمذي ففي سنده عطية العوفي عن أبي سعيد، وكان مدلسًا هالكًا كني الكلبي الكذاب بأبي سعيد للتدليس بذلك على أبي سعيد الخدري الصحابي المعروف[6]، ولذلك قال الترمذي: «وقد سمع محمد بن

---

(١) الفوائد المجموعة ص٣٧٢ .
(٢) آلاء الرحمن ج١ ص٢٩٤ .
(٣) الفوائد المجموعة حيث حكم بوضعه ص٣٧٩ .
(٤) مجمع البيان ج٣ ص١٠٢ .
(٥) آلاء الرحمن ج٢ ص١٢٣ .
(٦) الفوائد المجموعة ص٢٤٤ .

إسماعيل- يعني البخاري- مني هذا الحديث واستغربه»[1] وأما بقية الطرق ففي إسناد البزار مجهولان، والحديث موضوع بجميع طرقه[2]. وقد نقله البلاغي من كتاب الموضوعات وهو يعلم ذلك، وأما الحديث الثاني: «**سد الأبواب إلا باب علي**» فكذلك وقد ذكر ابن الجوزي أنه من وضع الرافضة قابلوا به حديث أبي بكر في الصحيح[3].

٥- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [الشورى:٢٣]. ذكر الطبرسي في معناها أقوالا ثلاثة، ورجح الثالث وأورد له الآثار حيث قال «وثالثها أن معناه: إلا أن تودوا قرابتي وعترتي وتحفظوني فيهم. عن أبي أمامة الباهلي قال قال رسول اللّه ﷺ: «**إن اللّه تعالى خلق الأنبياء من أشجار شتى وخلقت أنا وعلي من شجرة واحدة فأنا أصلها وعلي فرعها وفاطمة لقاحها والحسن والحسين ثمارها وأشياعنا أوراقها فمن تعلق بغصن من أغصانها نجا ومن زاغ عنها هوى، ولو أن عبدًا عبد اللّه بين الصفا والمروة ألف عام ثم ألف عام ثم ألف عام حتى يصير كالشن البالي، ثم لم يدرك محبتنا كبه اللّه على منخريه في النار**» ثم تلا الآية[4] والخبر موضوع باتفاق الحفاظ من أهل السنة وعلامة الوضع فيه ظاهرة[5].

٦- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۝٥﴾ [الإنسان:٥] الآيات. يقول الطبرسي: وقد روى الخاص والعام أن الآيات من هذه السورة وهي قوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾ نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين وجارية لهم تسمى فضة وهو المروي عن ابن عباس ومجاهد وأبي صالح، وساق قصة مرض الحسن والحسين ونذر علي وفاطمة

---

(١) سنن الترمذي ج٥ ص٣٠٣ مناقب عليّ بن أبي طالب .

(٢) الفوائد المجموعة ص٣٦٦ .

(٣) كتاب الموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٣٦٦ .

(٤) انظر: تفسير مجمع البيان للطبرسي ج٢٥ ص٥٠ .

(٥) الفوائد المجموعة ص٣٧٩ والموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٣٩٧ .

صيام ثلاثة أيام إن شفاهما اللّه. . . إلى آخر القصة المعروفة، ورغم أنه عنوان للسورة بقوله «سورة الإنسان مكية» إلا أنه عند ذكر القصة هاجم من قال بمكيتها، وحمل عليه حملة شعواء، وجزم بأنها مدنية»[1]

وقال شبر: «المراد بهم علي وفاطمة وابناهما بإجماع أهل البيت وشيعتهم وتضافر روايات العامة والخاصة»[2]

والقصة موضوعة بجميع طرقها[3]. بصرف النظر عن كون السورة مكية أو مدنية والآيات فيها عامة، ولم يصح فيها سبب نزول.

٧- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾﴾ [البقرة:٣٧] تجمع كتب الشيعة قاطبة على أن هذه الكلمات التي تلاقاها آدم من ربه أنه سأل بحق محمد وعلي وفاطمة إلا تبت علي فتاب عليه[4] وهو حديث موضوع باتفاق الحفاظ[5].

٨- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ۖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧]. ففي تفاسير الشيعة أن رسول اللّه هو المنذر وعلي هو الهاد[6] وهذا مبني على حديث موضوع باتفاق أهل العلم[7].

٩- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة:١٢] فالأذن الواعية هي علي في تفاسير الشيعة[8] وهو مبنى على حديث موضوع باتفاق أهل العلم[9].

ومن تتبع هذا الضرب من الموضوعات في كتب التفسير عند الشيعة لا يكاد

---

(١) (٢) مجمع البيان ج٢٩ ص١٣٨ .

(٣) الفوائد المجموعة ص٣٧٦ والموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٣٩٠ .

(٤) الصافي للكاشاني ج١ ص١٣٨ .

(٥) الفوائد المجموعة ص٣٩٤ .

(٦) البرهان ج٢ ص٥١٧ .

(٧) الفوائد المجموعة ص٣١٦ .

(٨) مرآة الأنوار ص٥٧ .

(٩) الفوائد المجموعة ص٣١٧ .

ينتهي، وقد رأينا كيف أنهم يدلسون ويموهون ويغالطون حيث يذكرون أنه حديث رواه الفريقان، بل وينقلونه من كتب الموضوعات نفسها عند أهل السنة ويحتجون به عليهم، وتبلغ البجاحة ببعضهم حين يذكر أن أهل السنة أخرجوه برجال موثقون مع أن الشيعة نقلوه من كتب الموضوعات، حيث حكم عليه أصحابها بأنه موضوع، وليس هذا بأول كذب وتمويه وتضليل تدعية الشيعة على أهل السنة، فكثيرًا ما يأخذون حديثًا صحيحًا عند أهل السنة، ويضيفون له زيادة تخدم مدعاهم، بأن يكون الحديث واردا بطريق صحيح في فضائل آل البيت -مثلًا- فيزيد الشيعة عليهم زيادة يثبتون بها مثلًا عقيدة من عقائدهم في آل البيت مثل حديث النبي لعلي حينما خرج إلى غزوة تبوك وخلفه على المدينة فقال علي: تخلفني مع النساء والصبيان فأحب النبي أن يطيب خاطره فقال له: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**»[1] وهو حديث صحيح، لكن الشيعة لم تقنع بهذا الفضل لعلي، فزادوا في الحديث حتى صار على هذا النمط: «إن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك، أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي».

وهذه الزيادات قطعًا باطلة وموضوعة[2] ولا تستقيم بحال، فكم خرج النبي ﷺ من المدينة وعلي معه !! وكم استخلف عليها في غزواته غيره!! بل لم يستخلف عليها عليًا غير هذه المرة كما هو مقرر.

وبهذه المناسبة أحب أن أنبه في إيجاز عن نوع من تدليس الشيعة في التمويه في رواياتهم بذكر أسماء رجال يشتبه أسماؤهم بأسماء رجال عند أهل السنة موثقون، فيظن القارئ أن راوي الخبر من أئمة أهل السنة المعتبرين، ونوع آخر وهو أن يدَّعوا لرجل من رجالهم أنه من أهل السنة مع أنه رافضي كذاب مشهور بالكذب والوضع في الأخبار:

فمثال النوع الأول: السدي، فإنه رجلان: السدي الكبير وهو من ثقات أهل

(١) صحيح مسلم ج٢ ص٣٦٠ باب من فضائل عليّ رضي الله عنه.
(٢) انظر: الفوائد المجموعة ص٣٥٦ .

السنة، والسدي الصغير وهو وضاع كذاب رافضي غال محترق، انظر ترجمته في الميزان وقد ذكر له الذهبي: «عن نصر بن مزاحم- وهو منهم- حدثنا محمد بن مروان- وهو السدي- الصغير- عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ﴾ [يونس:٥٨] فضل اللَّه محمد، ورحمته علي[١] وهذا هو التفسير لهذه الآية عند الشيعة[٢] ومثل: عبد اللَّه بن قتيبة فإنه رجلان، عبد اللَّه بن مسلم بن قتيبة وهو من ثقات أهل السنة وهو صاحب التصانيف مثل مشكل القرآن، وتأويل مختلف الحديث وغيرهما توفي سنة ٢٧٦هـ[٣] وعبد اللَّه بن قتيبة وهو رافضي غال، وقد ألف الأول كتابًا سماه: (المعارف) فألف الثاني كتابًا سماه: (المعارف) أيضًا قصدًا للإضلال.

ومثل: محمد بن جرير الطبري فإنه رجلان، محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر الإمام الجليل المفسر صاحب التصانيف وهو من ثقات أهل السنة وأئمتهم توفي سنة ٣١٠هـ.

والثاني: محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر الطبري وهو رافضي غال محترق له كتاب الرواة عن أهل البيت[٤] وكتاب الإيضاح للمسترشد في الإمامة[٥].

ومثل: محمد بن إدريس فإنه رجلان: محمد بن إدريس الشافعي الإمام الحجة الفقيه المشهور أشهر من أن يعرف، ومحمد بن إدريس الرافضي الكذاب.

ومثل محمد بن مسلم فإنه رجلان: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، الإمام الحجة المعروف، ومحمد بن مسلم الطحان الرافضي المحترق الذي كان يعتقد أنه تعالى لم يكن عالمًا في الأزل، وقد تقدمت ترجمته.

ومثال النوع الثاني: أخطب خوارزم وهو الموفق بن أحمد بن إسحاق له ترجمة

---

(١) ميزان الاعتدال ج٤ ص٣٢ .

(٢) تفسير القمي ص٢٨٧ .

(٣) ميزان الاعتدال ج٢ ص٥٠٣ .

(٤) نفس المرجع ج٣ ص٤٩٨ .

(٥) تفسير المنار ج٦ ص١٩٢ .

في روضات الجنات عند الشيعة[1] وهذا الشيعي قد افترى للشيعة حديث: «**يا على لو أن عبدًا عبد اللَّه مثل ما قام نوح في قومه وكان له مثل أحد ذهبا فأنفقه في سبيل اللَّه وحج ألف حجة على قدميه ثم قتل بين الصفا والمروة ثم لم يوالك يا علي لم يشم رائحة الجنة ولم يدخلها**» وهذا خبر موضوع من غير شك[2] وقد فسر به حسن توني أحد مفسري الشيعة قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥][3] وقد ألصق البلاغي هذا الرجل (أخطب خوارزم) بأهل السنة واحتج بروايته عليهم في تفسيره[4].

ومثل: هشام بن محمد بن السائب الكلبي، وأبيه وهما رافضيان غاليان مشهوران[5]، والشيعة تحتج بمروياتهما على أنهما من أهل السنة فقد ذكر الطبرسي عند قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] «عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال أمر اللَّه محمدًا أن ينصب عليًا للناس فيخبرهم بولايته فتخوف رسول اللَّه أن يقال حاب ابن عمه وأن يطعنوا في ذلك عليه فأوحى اللَّه هذه الآية»[6].

وتتبع هذا الضرب يطول فإن من استحل الكذب لا يبعد عليه شيء لذلك نجد تفاسير الشيعة قد قام أغلبها على هذا النسيج السقيم من الأكاذيب والمفتريات التي سيطرت عليها وحجبت جلال القرآن وجماله عن القلوب، وقد سقت نماذج قليلة لبيان نوع هذه الموضوعات وما تهدف إليه وأنبه الأذهان على أن هذا النمط يجري في تفسير جميع الآيات عند جمهرة المفسرين من الشيعة مثل تفسير الحسن العسكري، والقمي، والكازراني، والكاشاني، والخراساني، والأصفهاني،

---

(١) روضات الجنات ج١ ص٧٢٢ .
(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال ص٣١٢ .
(٣) تفسير بعض آيات الأحكام ص٢١٩ .
(٤) آلاء الرحمن ج١ ص٤٤ .
(٥) انظر: ميزان الاعتدال ج٣ ص٥٥٦ ، ج٤ ص٣٠٤ .
(٦) مجمع البيان ج٥ ص١٥٢ .

والبحراني وتخف حد هذه الأخبار قليلًا في تفسير الطبرسي وشبر والبلاغي ومغنية والذين اقتصر تفسيرهم على آيات الأحكام فقط مثل كنز العرفان للمقداد الحلي وحسن توني، لا إلى حد العدم بل كلما لاحت لهم فرصة من آية يستأنسون منها احتمال مطاوعتها لهم- بحسب وهمهم- ذكروا من هذه الأخبار ما يريدون به حمل الآية على عقيدتهم، وهذه الأخبار التي مرت يتضح منها أمور:

١- هذه الآثار هدم صريح للإسلام ولمعاني القرآن الذي يجب تنزيهه عن مؤثرات العقيدة، وحيث هدم الإسلام ومعاني القرآن فلا إسلام ولا قرآن وبالتالي لا شرف لأهل البيت ولا حرمة لأنهم إنما استمدوا هذا الشرف من الإسلام والقرآن ولو صح من هذه الأخبار خبرًا لذهبت كرامة أهل البيت أدراج الرياح، وعليه فهذه الأخبار تهدم ولا تخدم.

٢- هذه الآثار لا تعرفها الأمة واختصاص الشيعة بنقلها يفقد الثقة بها لأنها رواية مبتدع له ميوله المعروفة وقد روى ما يخدم بدعته، وهو داعية لبدعته، ولم يكن شيء من ذلك معروفًا قبل ظهور الخلاف في الأمة.

٣- هذه الآثار طابعها العام معارض لصريح القرآن ولما ثبت عن الرسول عليه الصلاة والسلام فهي موضوعة، سمات الوضع عليها بارزة ولا يصح أن يبنى دين على أمثال هذه الأباطيل.

٤- لا نص في الدين من قريب أو بعيد يلزم الناس بالأخذ بهذه الآثار إذ لا معصوم إلا صاحب الشرع ﷺ هو الذي ورد النص القرآني بالأخذ منه فقط قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧] وكل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب الرسالة ﷺ فإن وافقت رواية الأئمة من آل البيت الكتاب والسنة الصحيحة فعلى العين والرأس وإلا فلا.

٥- هذه المرويات اعتمادها على جماعة كانوا معروفين بالكذب وبالطعن في دينهم وكان الأئمة من آل البيت يتبرءون منهم ويطردونهم من مجالسهم لكذبهم عليهم وقد مرت تراجم البعض منهم مثل هشام بن الحكم، وهشام بن سالم

الجواليقي، وجابر الجعفي، والأصبغ بن نباتة، وزرارة بن أعين وأبو بصير[1] ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتب رجال الشيعة أنفسهم مثل رجال الكشي ومثل تنقيح المقال للمامقاني ليشاهد بنفسه أقوال الأئمة من آل البيت في كبار رجال الأخبار عندهم.

٦- دلت هذه الأخبار على صدق قول أهل السنة في الشيعة إنهم قوم يضعون الأحاديث ويتخذونها دينًا، وأنهم وضعوا على أهل البيت أكثر من ثلاثمائة ألف حديث ولو أحصينا ما في تفاسيرهم فقط لتجاوزت هذا العدد بكثير، مع أن كثيرًا من هذه الأخبار يحط من شأن أهل البيت ولا يرفعهم، مع أنهم في غنى عن هذا كله، فقد صحت في فضلهم ومناقبهم أخبار كثيرة ولذلك قال ابن الجوزي «فضائل علي الصحيحة كثيرة غير أن الرافضة لم تقنع فوضعت له ما يضع ولا يرفع»[2]

ولذا نجد الجهابذة من أهل السنة قد لفظوا هذه المرويات عند الشيعة لما وجدوهم يتعمدون الكذب لترويج معتقداتهم، يقول الإمام الحجة شيخ الإسلام ابن تيمية «والقوم من أكذب الناس في النقليات وأجهل الناس في العقليات ولهذا كانوا عند العلماء أجهل الطوائف، وقد دخل منهم على الدين من الفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد، والنصيرية والإسماعيلية والباطنية من بابهم دخلوا، والكفار والمرتدة بطريقهم وصلوا فاستولوا على بلاد الإسلام، وسبوا الحريم وسفكوا الدم الحرام، والرافضة قد شابهوا اليهود في الخبث والهوى، وشابهوا النصارى في الغلو والجهل، فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل خبرة بطريق المناظرة ومعرفة الأدلة، وما يدخل فيها من المنع والمعارضة، كما أنهم جهلة بالمنقولات، وإنما عمدتهم على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب فيعتمدون على نقل أبي مخنف لوط بن يحيى وهشام بن الكلبي وغيرهم.

قال يونس بن عبد الأعلى قال أشهب: سئل مالك رضي الله عنه عن الرافضة فقال: «لا

---

(١) انظر: ص٤٧ وما بعدها من الرسالة .

(٢) انظر: كتاب ابن الجوزي في الموضوعات ج١ ص٣٣٨ .

تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون»، وقال حرملة سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول: «لم أر أحدًا أشهد بالزور من الرافضة وقال مؤمل بن إهاب سمعت يزيد بن هارون يقول: «يكتب عن كل مبتدع إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فإنهم يكذبون»، وقال محمد بن سعيد الأصفهاني: سمعت شريكًا يقول: «احمل العلم عن كل من لقيته إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينًا».

وقال أبو معاوية سمعت الأعمش يقول: «أدركت الناس وما يسمونهم إلا الكذابين» يعني أصحاب المغيرة بن سعيد ورد شهادة من عرف بالكذب متفق عليه.

ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف والخوارج مع مروقهم من الدين فهم من أصدق الناس حتى قيل إن حديثهم من أصح الحديث، والرافضة يقرون بالكذب حيث يقولون: ديننا التقية، وهذا هو النفاق، ثم يزعمون أنهم هم المؤمنون، ويصفون السابقين الأولين بالردة والنفاق، فهم كما قيل: رمتني بدائها وانسلت»[1] وكلام شيخ الإسلام حق لا ريب فيه وقد مر مصداقه في أخبار الشيعة، وفيما يعتمدون عليه من رجال في نقل هذه الأخبار، ونسبتها إلى آل البيت الأطهار، وهم منها براء.

والآيات التي فسروها بهذه الأخبار غنية بوضوحها عن البيان، كما أن أخبار الشيعة في تفسيرها واضحة البطلان، لمجافاتها لمعاني الآيات ولاشتمالها على الكذابين والوضاعين ولما تحمله هذه الأخبار من طعن قبيح وكفر صريح لخيرة أصحاب رسول الله، وقد تقدم ثناء الأئمة عليهم. فضلًا عن القرآن.



(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال من ص١٩ إلى ص٢٣ .

المبحث السادس

أسباب النزول عند الشيعة وتأثرها بعقائدهم

من المعلوم أن كثيرًا من آيات الكتاب العزيز نزلت على حسب الحوادث والأحوال التي كانت تجري أيام نزول القرآن، فكان القرآن ينزل جوابًا لسؤال، أو حلًّا لإشكال، أو بيانًا لحكم وقع أو أمر حدث، ولذلك فوائد جمة ذكرها العلماء في محلها.

ومن المعلوم أيضًا أن الكثير من الآيات نزل ابتداء من غير سبب خاص أو حدث معين.

والمهم أن العلماء قد اتفقوا على أنه لا يجوز القول في أسباب النزول إلا بالنقل الصحيح والنص الصريح عمن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على معرفة الأسباب من الصحابة، يقول الواحدي «ولا يحل القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها وجدوا في الطلاب، وقد ورد الشرع بالوعيد للجاهل ذي العثار، في هذا العلم بالنار،- وأورد خبرًا- عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«اتقوا الحديث إلا ما علمتم فإنه من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار، ومن كذب على القرآن من غير علم فليتبوأ مقعده من النار»**.

وأورد خبرًا آخر عن محمد بن سيرين قال: «سألت عبيدة عن آية من القرآن فقال: اتق الله وقل سدادًا، ذهب الذين يعلمون فيما أنزل القرآن»[1]

وقال السيوطي: «معرفة سبب النزول أمر يحصل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا وربما لم يجزم بعضهم فقال: أحسب هذه الآية نزلت في كذا كما قال

---

(١) أسباب النزول للواحدي ص٤ .

الزبير في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]. وقال الحاكم في علوم الحديث: إذا أخبر الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا فإنه حديث مسند، ومشى على هذا ابن الصلاح وغيره، وقال ابن تيمية: قولهم نزلت الآية في كذا يراد به تارة أنه سبب النزول، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عنى بهذه الآية كذا، وقد تنازع العلماء في قول الصحابي: نزلت هذه الآية في كذا، هل يجري مجرى المسند كما لو ذكر السبب الذي أنزلت لأجله، أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟

فالبخاري يدخله في المسند، وغيره لا يدخله فيه، وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره بخلاف ما إذا ذكر سببًا نزلت عقبه فانهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند، ثم قال السيوطي: والذي يتحرر في سبب النزول أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه ليخرج ما ذكره الواحدي في سورة الفيل من أن سببها قصة قدوم الحبشة، فإن ذلك ليس من أسباب النزول في شيء بل هو من باب الأخبار عن الوقائع الماضية»[1]

أن المعول عليه في معرفة أسباب النزول هو قول الصحابة الذين شاهدوا التنزيل بشرط صحة السند وأن يصرح بالسبب، فإن قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإن كان ما ذكره قد نزلت عقبه الآية فهو سبب لنزولها، وإن لم يكن فحمله على دخوله في حكمها أولي من دخوله في بيان السبب، ويكون حينئذ من باب التفسير لا من باب أسباب النزول، هذا مع ملاحظة أن العبرة في معنى الآية هو عموم اللفظ لا خصوص السبب، نعم يدخل السبب فيها دخولًا أوليًا.

هذا هو ما عند أهل السنة في القول في أسباب النزول، فما عند الشيعة يا ترى؟ الشيعة لا يعنيهم هذا المبحث بهذه الصورة وذلك لا يعتمدون على ما ينقل عن

---

(١) أسباب النزول للسيوطي ص٥ إلى ص٨ .

الصحابة ولا حتى ما ينقله الصحابة عن الرسول ﷺ، وذلك لعقيدتهم المعروفة في الصحابة لذلك كان لابد من بحثهم عن أسباب نزول توافق مشاربهم، فنقلوا أخبارًا نسبوها إلى آل البيت وزعموا صحتها مع أنها تبدو مجافية لمعاني الآيات مناقضة لظاهر القرآن، ليحمل غالبها طعنًا صريحًا في الصحابة، ومغالطة ظاهرة للحقائق التاريخية، وإليك نماذج منها.

١- عند قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [سبأ:٢٠] قال القمي بسنده عن أبي عبد الله الصادق قال: «لما أمر الله نبيه أن ينصب أمير المؤمنين للناس في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ في علي بغدير خم، فقال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» فجاءت الإبالسة إلى إبليس الأكبر وحثوا التراب على رءوسهم فقال لهم إبليس ما لكم؟ قالوا: إن هذا الرجل قد عقد اليوم عقدة لا يحلها شيء إلى يوم القيامة، فقال لهم: كلا، إن الذين حوله قد وعدني فيه عدة لن يخلفوني، فأنزل الله على رسوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ الآية[1]

ومراده أن أبا بكر وعمر وعثمان وغيرهم ممن كانوا حول الرسول قد وعدوا إبليس أن ينقضوا بيعة علي وأن لا يمكنوه من الولاية أبدًا، فانظر إلى هذه الخرافة كيف سيطرت على عقول الشيعة والذي بعث عليها هو افتتانهم بعلى وولايته، فأعماهم ذلك عن الحقائق التاريخية الثابتة، وهو أن الآية مكية نزلت قبل الهجرة، وغدير خم المزعوم كان يوم ١٨ ذي الحجة سنة ١٠هـ من الهجرة، وهذا يصرف النظر عما في الخبر من طعن قبيح على خيرة أصحاب رسول الله ﷺ، والآية واردة في معرض قصة سبأ كما لا يخفى، ونحن ننزه أبا عبد الله الصادق قطعًا عن هذه الخرافة، وأظن أن الذي حدث بها القمي هو إبليس الأبالسة نفسه.

٢- عند قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾﴾

(١) انظر: تفسير القمي ص٥٣٨ .

[النور:١١] تجمع أكثر تفاسير الشيعة على أنها نزلت في مارية القبطية وتبرئتها مما رمتها به عائشة من الزنا وينسبون ذلك إلى الأئمة من آل البيت يقول القمي: «عن أبي جعفر الباقر قال: لما أهلك اللّٰه إبراهيم ابن رسول اللّٰه ﷺ حزن عليه حزنًا شديدًا، فقالت عائشة: ما الذي يحزنك عليه فما هو إلا ابن جريج القبطي فبعث رسول اللّٰه عليًّا وأمره بقتله فذهب علي إليه ومعه السيف، وكان جريج القبطي في حائط، فضرب علي باب البستان فأقبل جريج ليفتح الباب فلما رأى عليًّا عرف في وجهه الشر، فأدبر راجعًا ولم يفتح الباب، فوثب علي على الحائط ونزل إلى البستان وأتبعه وولى جريج مدبرًا، فلما خشي أن يرهقه صعد في نخل وصعد علي في إثره فلما دنا منه رمى بنفسه من فوق النخلة فبدت عورته فإذا ليس له ما للرجال ولا ما للنساء، فانصرف علي إلى النبي فقال: يا رسول اللّٰه إذا بعثتنى في الأمر أكون فيه كالمسمار المحمي في الوبر أم أثبت؟ قال: «**بل اثبت**»، فقال: والذي بعثك بالحق ما له ما للرجال ولا ما للنساء، فقال: «**الحمد للّٰه الذي يصرف عنا السوء أهل البيت**»[١]

وقد نقل هذه القصة في سبب نزول الآية أغلب مفسريهم حتى المعتدلين منهم مثل شبر[٢].

بل وذكرها الطبرسي أيضًا لكن ليس في موضعها عند تفسير الآية بل ذكرها بمناسبة آية أخرى هي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾ [الحجرات:٦]. حيث جعل الفاسق فيها هو عائشة، والنبأ هو القصة المتقدمة لمارية مع جريج[٣].

فانظر إلى هذه المغالطات الواضحة وما تحمله من طعن قبيح على الصديقة بنت الصديق أحب أزواج النبي إليه، مع قلب آيات المدح والثناء قدحا، فالآيات بإجماع الأمة نزلت في تبرئة ساحة السيدة أم المؤمنين عائشة مما رماها به المنافقون من

(١) انظر: تفسير القمي ص٤٥٣ .

(٢) انظر: تفسير القرآن لشبر ص٣٣٨ .

(٣) انظر: مجمع البيان للطبرسي ج٢٦ ص٨٧ .

الفاحشة في غزوة بني المصطلق سنة ست من الهجرة حيث سجل الله ذلك قرآنا يتلى على مسامع الزمن إلى يوم القيامة وتوج القصة بقوله تعالى: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ ۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ۖ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٢٦﴾﴾ [النور:٢٦] القصة نقلتها الأمة جيلًا عن جيل وامتلأت بها كتب الأخبار والسير ولا يجهلها حتى الصبيان، لكن ذنب عائشة مع الشيعة هي أنها خرجت في موقعة الجمل وحاربت عليًّا فكان جزاؤها أن يخترع لها قصة تقلب ما مدحت به في القرآن قدحًا، ومارية القبطية أقل شأنًا من أن ينزل في شأنها قرآن يتلى، ولم تأت إلى النبي إلا سنة ثمان من الهجرة ولم يمت ولدها إلا سنة عشر والآيات كانت قد نزلت في سنة ست كما مر هذا مع ما فيه من الطعن في النبي نفسه وعلي كرم الله وجهه، ألا قاتل الله الهوى!

٣- وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٣] يقول المقداد الحلي: «سبب نزولها أنه لما نزلت آية الحجاب قال طلحة بن عبيد الله: أنهينا أن نكلم بنات عمنا إلا من وراء حجاب؟ لئن مات لأتزوجن فلانة»[1] وقد وضح هذا المعنى أكثر القمي حيث قال: «كان سبب نزولها أنه لما أنزل: ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب:٦] وحرم الله نساء النبي على المسلمين غضب طلحة فقال يحرم محمد علينا نساءه ويتزوج نساءنا؟ لئن أمات الله محمدًا لنركضن بين خلاخيل نسائه كما ركض بين خلاخيل نسائنا فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ﴾ الآية[2] والآية نزلت للتشريع العام، وما نظن أن أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ يجرؤ أن يقول ذلك، فضلًا عن أن يكون طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة هو الذي قال ذلك، وكيف وقد نزل فيه: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾﴾ [الأحزاب:٢٣][3] لكن ذنب

---

(١) انظر: كنز العرفان في فقه القرآن ص٣٣٢ .

(٢) انظر: تفسير القمي ص٥٣٣ .

(٣) انظر: تفسير ابن كثير ج٣ ص٤٧٥ .

طلحة مع الشيعة معروف: وهو أنه ممن حارب عليًا في موقعة الجمل، فلا أقل من أن يخترعوا له قصة تحمل له ذمًّا في القرآن!

٤- وقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ ١٢﴾ [التوبة: ١٢] يقول الكاشاني: «نزلت في طلحة والزبير يوم الجمل»[١] وكذا قال القمي، والحلي، ويروون في ذلك خبرًا عن أمير المؤمنين[٢].

ولا يخفى أن موقعة الجمل كانت سنة ست وثلاثين من الهجرة والآية نزلت سنة تسع حيث هي في صدر سورة براءة التي ذهب بها علي ليقرأها على الناس في موسم الحج عام أن حج أبو بكر بالناس نيابة عن رسول اللَّه ﷺ، فكيف يكون ما نزل سنة تسع سببا فيما سيحصل سنة ست وثلاثين؟ وهل طلحة والزبير أئمة في الكفر ناكثين للعهود كرؤوس الشيعة؟

٥- وقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِٱلنَّاسِۚ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلۡمَلۡعُونَةَ فِي ٱلۡقُرۡءَانِۚ وَنُخَوِّفُهُمۡ فَمَا يَزِيدُهُمۡ إِلَّا طُغۡيَٰنٗا كَبِيرٗا ٦٠﴾ [الإسراء: ٦٠] يقول الشيعة في تفسيرها: «نزلت لما رأى النبي في نومه كأن قرودًا تصعد منبره فساءه ذلك وقد غمه غما شديدا ويفسرون الشجرة المعلونة ببنى أمية»[٣]

والرؤيا في الآية هي رؤيا عين التي أريها رسول الله ﷺ ليلة أسرى به كما جاء في البخاري وغيره والشجرة المعلونة هي شجرة الزقوم[٤] وقد أوضحتها آية أخرى هي قوله تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيۡرٞ نُّزُلًا أَمۡ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ ٦٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهَا فِتۡنَةٗ لِّلظَّٰلِمِينَ ٦٣﴾ [الصافات: ٦٢، ٦٣] وليس بعد بيان اللَّه بيان.

٦- وقوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ٧٢﴾

---

(١) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ج٢ ص٢١٩ .
(٢) انظر: تفسير القمي ص٢٥٩ ، وانظر كنز العرفان في فقه القرآن للحلي ص٢٠٣ .
(٣) انظر: تفسير القرآن لشبر ص٢٨٤ ، القمي ٣٨٣ .
(٤) انظر: صحيح البخاري ج٣ ص١٥١ تفسير سورة بني إسرائيل .

[الإسراء: ٧٢] تروي الشيعة: «عن علي بن أبي طالب أنها نزلت في ابن عباس وأبيه»[1] والآية عامة في الكفار، وليس لها سبب نزول معين، وما ذنب عم النبي وقد أسلم؟ وما ذنب ابنه ترجمان القرآن والحبر والبحر الذي دعا له النبي بأن يفقهه اللَّه في الدين ويعلمه التأويل، والآية نزلت بمكة وابن عباس فيما أحسب كان ضميرًا مستترًا في صلب أبيه فإن كان قد ولد وقت نزولها فهو كان مازال طفلا يحبو، إذ مات النبي ﷺ وابن عباس غلام لم يبلغ الحلم، ألا أعمى اللَّه بصائر الشيعة ! لقد لازم ابن عباس عليًّا في حياته ولم يفارقه في خلافته وكان واليه على البصرة، الا يشفع له ذلك عند الشيعة؟ وذنبه في نظري عند الشيعة أنه حد الخلفاء من بني العباس وعلي فرض أنهم كانوا مدينين في نظر الشيعة، فهل يؤخذ الآباء بذنب الأبناء؟

٧- قوله تعالى: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾﴾ [الإسراء: ٢٦] تجمع كتب التفسير الشيعي على أنها نزلت في حق فاطمة وما أفاء اللَّه على النبي من فدك بأن يدفعه إلى فاطمة حسب رواية عندهم في الكافي عن الصادق والباقر[2].

والخبر أورده ابن كثير في تفسيره عن البزار بسنده عن عطية عن أبي سعيد، وقال ابن كثير: «وهذا الحديث مشكل لو صح إسناده لأن الآية مكية وفدك إنما فتحت مع خيبر سنة سبع من الهجرة فكيف يلتئم هذا مع هذا؟ فهو إذًا حديث منكر والأشبه أنه من وضع الرافضة»[3]

وأقول: بل السند لم يصح بكل تأكيد، إذ فيه عطية عن أبي سعيد، وهو عطية العوفى الذي كنى الكلبي الكذاب بأبي سعيد مدلسًا بذلك على أبي سعيد الخدري كما تقدم في الموضوعات وقد نبه على ذلك الحفاظ وعلماء الجرح والتعديل[4]. وعليه فالحديث ساقط سندًا ومتنًا، والآية عامة في ذوى قرابة الإنسان كما هو واضح، وإلا

---

(١) انظر: تفسير القمي ص٣٨٥ .

(٢) انظر: تفسير الصافي ج٢ ص٢٩٥ وانظر مجمع البيان ج١٥ ص٤٠، القمي ص١٢٨ .

(٣) انظر: تفسير ابن كثير ج٣ ص٣٦ .

(٤) انظر: ميزان الاعتدال ج٣ ص٧٩، من الرسالة .

فأي حق لفاطمة في فدك حتى ينزل في ذلك قرآن يأمر النبي بدفع حقها إليها؟ وبحسب ظني أن الشيعة اخترعت هذه القصة لتطعن بها على الصديق رضي الله عنه وتطهيره بصورة من اغتصب الزهراء حقها!

٨- قوله تعالى: ﴿۞ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوٓا۟ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَٰهُ مَثَلًا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٥٩﴾﴾ [الزخرف: ٥٧، ٥٨، ٥٩] يذكر مفسرو الشيعة في سبب نزولها: «أن النبي ﷺ قال لعلي (ع): «**لولا أن تقول فيك طوائف من أمتي ما قالته النصارى في عيسى لقلت فيك قولًا، لا تمر بملإ من الناس إلا أخذوا التراب من تحت قدميك يلتمسون البركة ويستسقون به**»، فغضب من سمع ذلك من قريش وقالوا: ما رضي أن يضرب لابن عمه مثلًا إلا عيسى بن مريم؟ فأنزل الله علي نبيه: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الزخرف: ٦٠]. يعني من بنى هاشم، فغضب الحارث بن عمرو الفهرى وقال: اللّهم إن كان هذا هو الحق من عندك أن بنى هاشم يتوارثون هرقلًا بعد هرقل فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم... الخبر»[1].

ولا أدري كيف يستقيم هذا مع: ﴿وَقَالُوٓا۟ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا﴾؟ فالضارب للمثل هم المشركون بنص الآية، وفي سبب نزول الشيعة هو النبي، والمضروب له المثل هم الآلهة كما هو نص الآية والمضروب له في سبب النزول المذكور هو علي، ثم ما معنى قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾؟ إن كان في عيسى، فما هو محله من السبب المذكور؟ وإن كان في علي فما معنى قوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُ مَثَلًا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾؟

وأصح ما ورد في سبب نزول الآية ما ذكره السيوطي قال: «أخرج أحمد بسند صحيح والطبراني عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال لقريش: إنه ليس أحد يعبد من

---

(١) انظر: تفسير البرهان للبحراني ج٤ ص١١٤٦ .

دون اللّه فيه خير، فقالوا ألست تزعم أن عيسى كان نبيًّا وعبدًا صالحًا وقد عبد من دون اللّه؟ فأنزل اللّه: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾ . .[1]. الآية ومن أراد المزيد فليرجع إلى تفسير ابن كثير في الآية، وفي قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء:٩٨][2]

٩- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧﴾ [البينة:٧] قال البحراني والطبرسي: «عن علي قال: قبض رسول اللّه وأنا مسنده إلى صدري فقال: يا علي ألم تسمع قول اللّه تعالى، وتلا الآية، هم شيعتك وموعدي وموعدكم الحوض إذ اجتمعت الأمم للحساب يدعون غرًّا محجلين شياعًا مقربين، وعن ابن عباس قال: نزلت في علي وأهل بيته»[3]

والآية عامة، ولم يرد فيها سبب نزول خاص، كما لا يخفى ذلك على بصير والخبر واضح البطلان تجر الشيعة به الآية إلى غرضها جرًّا، بل ولا يصح حملها على علي وحده كذلك وما ورد في ذلك فهو خبر موضوع باتفاق الحفاظ[4]، بل ولا يجوز إطلاق لفظ: «خير البرية» على علي لما ورد عن النبي ﷺ- وهو خير البرية- أن رجلًا جاء إليه فقال لرسول اللّه ﷺ: يا خير البرية فقال رسول اللّه ﷺ: «ذاك إبراهيم عليه السلام»[5].

هذا مع ما في القصة من الكذب الواضح فإن النبي لم يقبض وهو على صدر علي وإنما قبض وهو مسند إلى صدر عائشة رضي الله عنها كما هو ثابت[6]. لكن الشيعة نفت هذا الفضل على عائشة فأرادوه لعلي بن أبي طالب دونها، ولا يجوز تكذيب الحقائق بأمثال هذه المفتريات.

هذا هو نوع أسباب النزول في تفاسير الشيعة، وتتبعه يطول، وهي كما يرى

---

(١) أسباب النزول للسيوطي ص١٥١ .

(٢) تفسير ابن كثير ج٣ ص١٩٨ .

(٣) انظر: البرهان للبحراني ج٤ ص١٢٠٨ ، ومجمع البيان ج٣٠ ص٢٠٣ .

(٤) انظر: الفوائد المجموعة ص٣٨٠ .

(٥) انظر: صحيح مسلم ج٢ ص٣٤٢ باب من فضائل إبراهيم الخليل .

(٦) صحيح مسلم ج٢ ص٣٧٣ باب في فضائل عائشة رضي الله عنها .

البصير مجافية لمعاني الآيات، فوق أنها مغالطة للحقائق الثابتة، والوقائع التاريخية، فضلًا عما تحمله من حقد دفين وطعن مشين لخيرة الصحابة، فرضت بها الشيعة عقيدتها الزائفة على القرآن الكريم، فحملوه ما يجب تنزيهه عنه، بل أفسدوا به معناه، وجعلوه كتابًا شيعيًا، بدل أن يكون نورًا ربانيًا.



المبحث السابع

مبهمات القرآن وتفسيرها عند الشيعة

المبهم في اللغة: هو الأمر الذي لم يدر الإنسان ما هو، يقال استبهم الأمر أي: استعجم واستغلق ولم يكن له وجه يعرف به، أو اشتبه فلا يعرف وجيهه[1].

وقد جاء في القرآن شيء من هذه المبهمات وقد ذكر العلماء للمبهمات في القرآن أسبابًا منها، الاستغناء ببيانه في موضع آخر، ومنها قصد الستر على صاحبه ليكون أبلغ في استعطافه، ومنها اشتهاره، ومنها أن لا يكون في تعيينه كثير فائدة وهو الغالب، ومنها التنبيه على التعميم وأنه غير خاص بخلاف ما لو عين، ومنها تعظيمه بالوصف الكامل دون الاسم ومنها تحقيره بالوصف الناقص... إلخ[2] ومن أراد المزيد فليطلبه في مظانه.

والمرجع في تعيين المبهم هو النقل الصحيح حيث لا مجال للرأي فيه قال السيوطي: «اعلم أن علم المبهمات مرجعه النقل المحض لا مجال للرأي فيه»[3] كما ذكر الزركشي: «أنه لا يبحث عن مبهم أخبر اللّه باستئثاره بعلمه، كقوله: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] والعجب ممن تجرأ وقال إنهم قريظة وقيل: من الجن»[4]

والحق أن كثيرًا مما عين من هذه المبهمات، هو من قبيل التكلف الذي يبعث عليه فضول العلم أحيانًا، وبعضه مأخوذ من الإسرائيليات، وأكثره لم يصح فيه خبر، والأولى في مثل هذا أن يحمل على العموميات التي لا يراد بها شخص معين، إذ أن

(١) (٢) انظر: لسان العرب لابن منظور ص٣٧٦ .

(٣) الإتقان ج٤ ص٩٥ .

(٤) انظر: البرهان للزركشي ج١ ص١٥٥ .

تعيينه لا يتعلق به كبير فائدة، والمقصود من الكلام يتحقق بدونه، فلا داعي لهذا التكلف حيث لا ثمرة تجنى من ورائه ما دام لم يصح فيه خبر يعتمد عليه.

هذا ولقد كانت المبهمات مجالًا رحبًا للشيعة في التفسير حيث يجدون فيها بغيتهم فيما يريدون إقحامه في القرآن من معان تخدمهم في معتقداتهم، واستعانوا على ذلك بأخبار نسبوها إلى الأئمة من آل البيت لتحقيق هذا الغرض وحملوا الكثير من كتاب اللَّه على ذلك، مع أن طابع هذه الأخبار البعد عن معاني الآيات، والمناقضة الصريحة بما صح من أخبار، وإليك بعض نماذج من هذا النوع في تفاسير الشيعة.

١- قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة:٨] تفسر الشيعة هذا الإبهام بأبي بكر وعمر وعثمان[١].

والآية ليست من باب المبهمات في شيء والمقصود بها المنافقون، حيث تحدثت الآيات قبلها عن المؤمنين وصفاتهم، ثم عن الكافرين، ثم عن المنافقين وأمرهم أشهر من أن يذكر وتفسير الشيعة لها بالخلفاء الثلاثة مبني على عقيدتهم الفاسدة.

٢- قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٣١﴾ [البقرة:٣١]، في تفسير الحسن العسكري «هى أسماء الأئمة الاثنى عشر من آل محمد»[٢].

وأقول: ولشيعي من غير الاثنى عشرية أن يدعى أنها في أسماء أئمته من غير الاثنى عشر، فيصبح القرآن غرضا لكل صاحب هوى حينئذ، وليس في ذلك تعجيز للملائكة ولا إظهار لفضل آدم، ولا يتأتى ذلك إلا بتعليمه أسماء المخلوقات والأشياء وخواصها.

---

(١) تفسير الحسن العسكري ص٤١، تفسير الأصفهاني ص٢٢٦، تفسير الصافي ج١ ص٦١.
(٢) تفسير الحسن العسكري ص٨٧، آلاء الرحمن ج١ ص٨٤.

٣- قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧] هي في تفسير الشيعة أسماء الخمسة النبي وعلي وفاطمة والحسن والحسين»[1] وقد تقدم أن هذا مبناه على حديث موضوع، وأيضًا فإن ما أبهم هنا بين في آية أخرى فلا داعي لهذه المغالطة، قال تعالى حكاية عن ذلك: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف: ٢٣].

٤- قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ [البقرة: ٢٠٤]، فذاك أبو بكر وعمر في تفسير الشيعة[2].

وبصرف النظر عما في ذلك من سوء أدب الشيعة مع وزيري النبي ﷺ، فإن الآية نزلت في الأخنس بن شريق الثقفي، أقبل إلى النبي ﷺ فأعلن إسلامه متظاهرًا ثم خرج فمر بزرع للمسلمين فأحرقه وعقر لهم حمرًا، وفر هاربًا إلى قومه، ولكنه أسلم بعد وحسن إسلامه[3].

٥- قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] فذاك علي بن أبي طالب في تفسير الشيعة[4]، وطبعا جئ به من قبيل المقابلة لما ذكروه في سابقتها، ولكن الوارد الصحيح يكذب ذلك، فإنها في صهيب بن سنان الرومي، أسلم وأراد أن يهاجر وكان ذا مال فلم تتركه قريش حتى افتدى نفسه منهم بماله، فنزلت الآية فلما قدم على النبي ﷺ قال له: «أبا يحيى ربح البيع ربح البيع»[5]

٦- قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم ۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٤٩﴾﴾ [النساء: ٤٩] يقول القمي: «الذين يسمون أنفسهم بالصديق والفاروق وذي النورين»[6]

---

(١) مجمع البيان ج١ ص٢٧ ، القمي ص٣٥ .

(٢) انظر: البرهان للبحراني ج١ ص١٢٧ ، والقمي ص٣١ .

(٣) انظر: أسباب النزول للسيوطي ص٣٨ ، والواحدي ص٣٩ .

(٤) القمي ص٣١ ، وآلاء الرحمن ج١ ص١٨٤ .

(٥) أسباب النزول للسيوطي ص٢٨ .

(٦) القمي ص١٢٨ .

مع أن الآية نزلت في رجال من اليهود كانوا يزعمون أن لا ذنوب عليهم، والسياق يؤيد ذلك[1].

٧- قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا ﴿٥١﴾﴾ [النساء: ٥١] فالجبت والطاغوت هما أبو بكر وعمر في تفسير الشيعة[2]، مع أن الآية نزلت في كعب بن الأشرف حينما خرج في سبعين راكبًا من اليهود إلى مكة لتأليب قريش على الرسول، فسألتهم قريش: أديننا خير أم دين محمد؟ فقالوا لهم أنتم أهدى منهم سبيلًا؟[3] والسياق يؤيد ذلك إذ أنه من أهل الكتاب.

٨- قوله تعالى: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤]، المؤذن هو علي في تفسير الشيعة، ففي مرآة الأنوار: «ورد في أخبار عديدة أن المؤذن والأذان هو علي، فقد ورد عنه قال أنا المؤذن في الدنيا والآخرة، قال اللَّه تعالى: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ﴾ أنا ذلك المؤذن، وقال تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣] أنا ذلك الأذان[4].

وأقول: ما شأن علي والأذان يوم فصل الخطاب هل له دور يومها كما تعتقد النصارى في المسيح؟ وكيف يكون هو الأذان يوم الحج الأكبر؟ نعم هو الذي تلا هذه الآيات على مسامع الناس نيابة عن الرسول- أعني صدر براءة- سنة تسع في عرفات، وأبو بكر أمير الحج يومئذ.

٩- قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود:١٧]، تروى الشيعة عن أمير المؤمنين والباقر والرضا أن الشاهد منه علي بن أبي طالب يشهد للنبي وآله وهو منه[5]. مع أن الوارد فيه أن

---

(١) أسباب النزول للسيوطي ص٥٤ والواحدي ص١٠٣ .

(٢) القمي ص١٢٨ ، ومرآة الأنوار ص٧٧ .

(٣) أسباب النزول للسيوطي ص٥٤ والواحدي ص١٠٣ .

(٤) مرآة الأنوار ص٥٧ ، والقمي ص٢١٦ .

(٥) الصافي ج٢ ص٢٤٣ .

جبريل أو الرسول أو القرآن وما ورد أنه علي فقد قال عنه ابن كثير هو ضعيف لا يثبت له قائل[1].

١٠- قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد:٤٣] والذي عنده علم الكتاب هو علي في تفسير الشيعة حسب مروياتهم عن الأئمة[2].

مع أن الآية قيل إنها نزلت في عبد الله بن سلام أحد أحبار اليهود الذي أسلم وقد اختار ابن كثير أن (مَن) اسم جنس يشمل جميع أهل الكتاب من اليهود والنصارى لما يجدونه في كتبهم من صفة نبينا[3].

١١- قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾﴾ [الفرقان:٢٧، ٢٨]، فالظالم في تفسير الشيعة- ونعوذ بالله من ذلك- هو أبو بكر (وفلانًا) وهو عمر[4].

وبصرف النظر عن هذا الإلحاد فإن الظالم هو عقبة بن أبي معيط، (وفلانا) هو أمية بن خلف، وقيل أبيّ فقد روى أن أبي بن خلف كان يجالس النبي ويستمع إليه فزجره عقبة بن أبي معيط عن ذلك[5].

١٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب:٧٢]، فالأمانة في تفسير الشيعة هي الولاية لآل البيت عرضت على السموات والأرض والجبال كما في خبر عن الباقر عندهم، والإنسان الذي حملها هو أبو بكر[6].

والمعنى الصحيح للآية أن الأمانة هي التكاليف الشرعية، أما الإنسان فقد قيل

---

(١) ابن كثير ج٢ ص٤٤٠ .
(٢) القمي ص٣٤٣ .
(٣) ابن كثير ج٢ ص٥٢١ .
(٤) القمي ص٤٦٦ .
(٥) الإتقان ج٤ ص١٠٤ .
(٦) مرآة الأنوار ص٥٨ .

إنه آدم[1] وفي النفس من ذلك شيء، إذ كيف يوصف بأنه كان ظلومًا جهولًا، وقد قال الله تعالى فيه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣]، ولم لا يكون المراد بالإنسان اسم جنس؟

١٣- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [غافر: ٧]، هم في تفاسير الشيعة رسول الله والأوصياء الاثنى عشر في عقيدتهم من بعده[2].

والآية صريحة في حملة العرش من الملائكة، وليس فيها إبهام، وما شأن الأئمة والعرش؟

١٤- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق: ١٦- ٣٠] في تفسير الشيعة منسوبًا إلى آل البيت أن الإنسان هو أبو بكر، والقرين في قوله: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ﴾ هو عمر، ويعبرون عنه بزفر، وأن هذه الآيات إلى قوله: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ فيهما وكانوا أحق بها وأهلها، وأما قوله: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾ فهما النبي وعلي يلقيان في جنهم أبا بكر وعمر وأصحابهما ويذكرون في ذلك حديثًا موضوعًا عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا كان يوم القيامة قال الله لي ولعلي بن أبي طالب أدخلا الجنة من أحبكما وأدخلا النار من أبغضكما وذلك قوله: : ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾»[3].

ولا أظن أن بغض الشيعة لأبي بكر وعمر كان سيبلغ إلى هذا الحد الذي أجروا عليه كل آيات القرآن الواردة في شأن الكفار والمشركين، ألا لعنة الله على الظالمين.

١٥- قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴿٤﴾﴾ [الرحمن: ١- ٤] في تفسير الشيعة الإنسان هو علي[4]، ولا يخفى أن المراد به الجنس وليس في الآية إبهام، وأي آية في خلق علي وتعليمه البيان دون

---

(١) الإتقان ج٤ ص١٠٦ .

(٢) تفسير القمي ص٥٨٣ .

(٣) تفسير البرهان ج٤ ص١٠٣٧، شبر ص٤٨٥ وانظر الموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٤٠٠ .

(٤) القمي ص٦٥٨ .

سائر الناس؟!!

١٦- قوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٢١﴾ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ [الرحمن: ١٩- ٢٢] في تفسير الشيعة «مرج البحرين علي وفاطمة والبرزخ رسول اللَّه واللؤلؤ والمرجان الحسن والحسين»[١]

مع أن الآية واضحة ولا إبهام فيها والألفاظ فيها على ظاهرها، ولا معنى لها سوى ذلك وتفسير الشيعة هو الذي أبهمها.

١٧- قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [التحريم: ٤] وصالح المؤمنين في تفسير الشيعة هو علي بن أبي طالب[٢] مع أنه أبو بكر وعمر والقصة والروايات تشهد لذلك وما ورد من أنه علي فقد قال عنه ابن كثير سنده ضعيف وهو منكر جدًا[٣].

وبعد، فهذا هو ما في تفسير الشيعة من هذه المسائل، ويتلخص في الآتي:

١- حرص الشيعة على تصحيح مدعاهم في التفسير، وذلك بنسبة ما أخذوه إلى الأئمة من آل البيت الذين هم أدرى بما في البيت، فهم أهل التأويل والتنزيل، الذين كان ينزل في بيتهم جبريل، فلا يجوز أخذ التفسير إلا عنهم، لأنهم خزان علم اللَّه وأمناء وحيه، فهم وحدهم يعلمونه كله، أما غيرهم فهم قاصرون عن أدراك محكمة فكيف بمتشابهه، وعليه فلا يجوز الخوض في التفسر بالرأي، لم يشذ عن ذلك منهم إلا القليل، وليت ما أسندوه إلى الأئمة في ذلك كان معقولا بل قد رأينا أن طابعه العام هدم لمعاني القرآن وشرائع الإسلام.

٢- لقد برهنت الأخبار التي فسروا بها القرآن على أنها إن صحت نسبتها إلى الأئمة فإنه لا علم عند الأئمة ولا يعلمون من معاني القرآن شيئا فضلًا عن اختصاصهم بمعرفة تفسيره.

---

(١) القمي ص٦٦٠ .

(٢) مجمع البيان للطبرسي ج٢٨ ص١٢٣ وشبر ص٥٢٣ .

(٣) ابن كثير ج٤ ص٣٨٩ .

٣- دعوى اختصاص الأئمة بعلم القرآن مناقضة صريحة لنصوص القرآن وما صح عن الأئمة أنفسهم ﷺ، ولذا نجد بعضهم قد تحرر من هذا القيد، فأعمل الرأي في التفسير.

٤- أدارت الشيعة القرآن في فلك الولاية بحمل آيات المدح على الأئمة وشيعتهم، وآيات القدح على مخالفيهم، مع أن الوارد في شأن آل البيت عامة لا يتجاوز ثلاث آيات، وليس في واحدة منها، ما يخدم الشيعة في مدعاهم في قليل ولا كثير.

٥- يقوم تفسير الشيعة على هدم معاني الآيات المفهومة منه بحسب اللغة، ويبدو القرآن لهم مفكك السياق مشتت الآيات، غير مترابط ولا متناسق، بخلاف بعض المعتدلين منهم.

٦- طعنهم على القراء السبعة وعلى قراءاتهم والطعن على نزول القرآن على سبعة أحرف والخلط بين القراءات وبين نزوله على سبعة أحرف، وتجويزهم القراءة بكل وارد وإن لم يصح سنده مع أن الوارد عندهم على نقيض ذلك كله، وأربعة من السبعة أخذوا قراءاتهم عن آل البيت.

٧- كثرة الإسرائيليات مع نسبتها لآل البيت أعطاها حصانة من النقد إلا ما سجل عن الطبرسي في مواضع، واعتماد تفسيرهم على الموضوعات حيث يجدون فيها بغيتهم، ويغالط بعضهم فيدعى أنها موثقة عند أهل السنة، مع تدليسهم في أسماء الرواة قصد للتضليل كأن تفسيرهم لا يقوم إلا على هذه الأباطيل.

٨- مغالطة أسباب النزول عندهم للحقائق التاريخية الثابتة، ومعارضتها الصريحة لظاهر القرآن وما صح من أسباب النزول، فضلًا عما تحمله من طعن صريح وكفر قبيح للصحابة.

٩- كانت مبهمات القرآن مجالًا رحبًا للشيعة حاولوا من خلاله دس ما يمكن دسه من عقائدهم اعتمادًا على ما في بعض الألفاظ من عموم أو إبهام، لم يكن هناك ضرورة لتعيينه أو بيانه.

١٠- أساء الشيعة بتفسيرهم هذا إلى القرآن والإسلام وإلى الأئمة من آل البيت ﷺ ولو أنهم كفوا أنفسهم عن تسويد هذه الصفحات لأحسنوا إلى أنفسهم وإلى القرآن وإلى آل البيت الكرام !

★ ★ ★

الفصل الثاني: التفسير الباطني عند الشيعة وأثره في تلاعبهم بنصوص القرآن

يؤمن الشيعة الاثنى عشرية بأن للقرآن ظهرا وبطنا، بل يؤمنون بأن لكل آية سبعة أبطن وبعضهم يبالغ فيزعم أن لها سبعة وسبعين بطنا، ويجمعون على أن الإيمان بهذا الباطن واجب كالإيمان بالظاهر على حد سواء، وكما أن من كفر بالظاهر فقد خرج عن الإسلام فكذلك من كفر بالباطن، كما يؤمنون بأن الظاهر وارد في التوحيد والنبوة، أما الباطن فكله وارد في الولاية والإمامة، وهم بذلك قد التقوا بالباطنية من الإسماعيلية في هذه الدعوى تمامًا بل سنرى أن الباطن الذي يؤولون به الآيات هو بعينه الباطن الذي تقول به ملاحدة الباطنية، غير أن الفارق بين هؤلاء وهؤلاء هو أن الاثنى عشرية يوجبون الإيمان بالظاهر والباطن معا بحيث لا يكفي الإيمان بأحدهما عن الآخر، أما الباطنية فإنهم قالوا: المطلوب هو الإيمان بالباطن فقط، أما الظاهر فغير مراد ولا مطلوب.

وحرصًا من الشيعة على تسليم المسلمين لهم بما يدعون في ذلك زعموا أن جميع معاني القرآن لا سيما المعنى الباطني اختص بها النبي والأئمة من بعده، أما من عداهم فلا شبهة في قصور علمهم بالظاهر فضلًا عن الباطن وعليه فلا يجوز الأخذ بهذا الباطن إلا من طريق الأئمة، كما لا يجوز الرد على الأئمة في شيء من ذلك، لأن الرد عليهم كالرد على الرسول، والرد على الرسول رد على الله ﷻ، وبهذه المقدمات ظن الشيعة أن ادعاءهم هذا قد حاز القبول ولكن من اطلع على شيء من هذا التفسير الباطني لا يتردد في الحكم ببطلانه لأنه هدم صريح لمعاني القرآن ولشرائع الإسلام والأمة لا تعرف للقرآن معان غير ما يفهم منه صراحة أو بخبر صحيح عمن أنزل عليه القرآن ليبين للناس ما نزل إليهم.

ولأهمية هذا الموضوع، ولتعويل الشيعة عليه كثيرا في تفاسيرهم، قد يتطلب

الأمر الإسهاب في ذكر أقوالهم، ونماذج من تفاسيرهم لبيان أهميتها عند الشيعة وغرضهم منها وأثرها على تفسير كتاب اللّه، وتلاعبهم بمعانيه، وبيان محاولتهم الفاشلة في تركيز عقيدتهم من خلال التفسير وسأبدأ بنقل آراء مفسريهم تعبيرًا عن هذه العقيدة ثم بنماذج من هذا النوع من التفسير ثم أردفه ببيان رأيي في هذا التفسير ومدى خطورته على معاني القرآن فأقول:

١- يقول الكازراني في مقدمة تفسيره:

«إن من أبين الأشياء وأظهرها، وأوضح الأمور وأشهرها أن لكل آية من كتاب اللّه المجيد، وكل فقرة من كتاب اللّه الحميد، ظهرًا وبطنًا وتفسيرًا وتأويلًا، بل لكل واحدة منها كما يظهر من الأخبار المستفيضة- سبعة بُطون وسبعون بطنا وقد دلت أحاديث متكاثرة، كادت أن تكون متواترة، على أن بطونها وتأويلها، بل كثيرًا من تنزيلها وتفسيرها، في فضل شأن السادة الأطهار، وإظهار جلالة حال القادة الأخيار أعني النبي المختار، وآله الأئمة الأبرار، عليهم صلوات اللّه الملك الغفار، بل الحق المتين والصدق المبين كما لا يخفى على البصير الخبير بأسرار كلام العليم القدير، المرتوي من عيون علوم أمناء الحكيم الكبير، أن أكثر آيات الفضل والإنعام والمدح والإكرام بل كلها فيهم وفي أوليائهم نزلت وأن جل فقرات التوبيخ والتشنيع والتهديد بل جملتها في مخالفيهم وفي أعدائهم وردت، بل التحقيق الحقيق أن تمام القرآن إنما أنزل للإرشاد إليهم والإعلام بهم وبيان العلوم والأحكام لهم والأمر بإطاعتهم وترك مخالفتهم وأن اللّه جعل جملة بطن القرآن في دعوة الإمامة والولاية، كما جعل جل ظهره في دعوة التوحيد والنبوة والرسالة[1] ثم ذكر أن الهدف من تأليف تفسيره هو أنه جعله يدور على ما يتعلق بالباطن لخلو كثير من التفاسير عنه وجعل مقدمة تفسيره تقوم على ثلاث مقدمات، الأولى منها في بيان ما يوضح حقيقة ورود بطن القرآن فيما يتعلق بدعوة الولاية والإمامة، وأن الأصل في تنزيل آيات القرآن إنما هو الإرشاد إلى الولاية إعلامًا بشأن الأئمة وعقد المقدمة الأولى على فصول:

(١) انظر: مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للكازراني ص٢ .

الفصل الأول: «في بيان نبذ مما يدل على أن للقرآن بطونًا ولآياته تأويلات وأن مفاد فقرات القرآن غير مقصور على أهل زمان واحد بل لكل منها تأويل يجري على أهل كل زمان، وأورد من الآثار نذكر منها:

ما رواه العياشي عن جابر الجعفي[1] قال: سألت أبا جعفر الباقر عن شيء من تفسير القرآن فأجابني، ثم سألته ثانية فأجابني بجواب آخر، فقلت جعلت فداك كيف أجبت في هذه المسألة بجواب غير هذا قبل اليوم؟ فقال: لي يا جابر إن للقرآن بطنًا وللبطن بطنًا وظهرًا يا جابر وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن إن الآية ليكون أولها في شيء وآخرها في شيء وهو كلام متصل يتصرف على وجوه، ثم عقب الكازراني بقوله دلالة مبدأ هذا الخبر على وجود تأويل له باطن وظاهر وعلى تعدد تأويل آية واحدة وعلى عدم تنافي تأويل أول آية في شيء وآخرها في آخر، بل عدم تنافى التفسير بالظاهر في أولها والباطن في آخرها أو بالعكس فإذا سمعت شيئًا من ذلك فلا تنكره لأنهم (ع) أعلم بالتنزيل والتأويل.

ثم أورد خبرًا آخر عن أبي عبد الله الصادق قال: «بينما أمير المؤمنين (ع) مارًّا بفناء الكعبة إذ نظر إلى رجل يصلي فاستحسن صلاته فقال: يا هذا الرجل إن الله ما بعث نبيه بأمر من الأمور إلا وله متشابه وتأويل وتنزيل فمن لم يعرف تأويل صلاته فصلاته خداج». وفسر الكازراني هذا الخبر بقوله: والمعنى أن كل ما جاء به النبي وأمر به في الظاهر فله شبيه ونظير مأمور به في الباطن ويلزم الإيمان بهما جميعًا، فمن لم يعرف شبيه الصلاة وباطنها الذي هو الإمام وإطاعته فصلاته الظاهرية ناقصة[2].

ولعل القارئ يلمس مدى التطابق بين مذهب الباطنية ومذهب الاثنى عشرية في أن المراد بالصلاة هو الإمام وطاعته كما أشرت إلى ذلك في التمهيد فإن الباطنية يفسرون الصلاة بذلك أي: بموالاة الإمام[3]. وسيتضح أكثر مدى التطابق فيما ذكره الكازراني فيما يأتي.

---

(١) تقدمت ترجمته في كيار الشيعة الذين صحبوا الأئمة فارجع إليها في ص٥٠ من الرسالة.
(٢) انظر: مرآة الأنوار ص٣، ص٤.
(٣) انظر: التفسير والمفسرون للذهبي ج٢ ص٢٤١ في تفسير الباطنية.

قال: «الفصل الثاني: في أن بطن القرآن وتأويله إنما هو في الأئمة وولايتهم وأتباعهم وما يتعلق بذلك، وأورد فيه أخبارًا كثيرة نذكر منها:

ما نقله عن الكافي وتفسير العياشي عن محمد بن ميمون عن الكاظم (ع) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣] قال: القرآن له ظهر وبطن فجميع ما حرم اللَّه في الكتاب هو الظاهر والباطن من ذلك أئمة الجور وجميع ما أحل اللَّه في الكتاب هو الظاهر والباطن من ذلك أئمة الحق وما رواه بسنده عن زريح المحاربي قال: سألت أبا عبد اللَّه يعني الصادق عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج:٢٩] فقال المراد لقاء الإمام، فأتاه عبد اللَّه بن سنان فسأله عنهما فقال: أخذ الشارب وقص الأظافر وما أشبه ذلك، ثم سأله عن كلام زريح فيها عنها فقال: صدق زريح وصدقت: إن للقرآن ظاهرًا وباطنًا ومن يحتمل ما يحتمل زريح؟ ثم عقب الكازراني بقوله: الكلام من الإمام صريح في أنهم (ع) كانوا يكتمون أمثال هذه التأويلات عن أكثر الناس حتى عن ابن سنان الذي كان من فضلاء أصحابه[1].

ولعل القارئ يلحظ مدى التوافق لمذهب الباطنية فإنهم يجعلون المحرمات أسماء رجال أمروا باجتنابهم والطاعات أسماء رجال أمروا بموالاتهم، ولقد بدا القرآن في نظر الشيعة من الاثنى عشرية بهذه النظرة على أنه عبارة عن رموز وألغاز لهذه المعاني التي يذكرونها، ونحن نجل الأئمة من آل البيت عن هذه الأقوال التي يذكرها الشيعة عنهم.

ثم ذكر الكازراني الفصل الثالث «في نماذج مما يدل على وجوه تناسب الظواهر مع الباطن ومن وجوه خمسة وأورد فيها من الأخبار عن الأئمة منها: عن نصر بن قابوس قال سألت أبا عبد اللَّه عن قول اللَّه ﷻ: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ۝٣٠ وَمَاءٍ مَّسْكُوبٍ ۝٣١ وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۝٣٢ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ۝٣٣﴾ [الواقعة:٣٠- ٣٣] قال: يا نصر: إنه ليس حيث يذهب الناس إنما هو العالم وما يخرج منه، ثم فسر الكازراني قول الإمام بقوله: لعل المعنى ليس حيث يذهب الناس من انحصار جنة المؤمنين في الجنة

(١) انظر: مرآة الأنوار ص٥ .

الصورية الأخروية، بل لهم في الدنيا أيضًا ببركة أئمتهم (ع) جنات روحانية من ظل حمايتهم ولطفهم المحدود في الدنيا والآخرة وماء مسكوب من علومهم الممتعة التي بها تحيل النفوس والأرواح، وفواكه كثيرة من أنواع معارفهم التي لا تنقطع عن شيعتهم وفرش مرفوعة مما يتلذذون به من حكمهم وآدابهم، بل لا يتلذذ المقربون في الآخرة في الجنان الصورية إلا بتلك الملاذ المعنوية التي كانوا يتنعمون بها في الدنيا كما تشهد به الأخبار، وكذا كل ما ورد ظاهره في العذاب والمسخ والهلاك والموت البدني ونحو ذلك، فباطنه في الهلاك المعنوي بضلالاتهم وحرمانهم من العلم، وموت قلوبهم ومسخها وعميها عن إدارك الحق، وكذا كل ما كان في القرآن مما ظاهره في النهي عن القبائح الصورية وتحريم الخبائث الظاهرية كالزنا والسرقة والخمر والميتة والدم ونحوها، فبطنه في النهي عن القبائح الباطنة التي هي معاداة الأئمة (ع) والزجر عن الخبائث المعنوية التي هي أعداء الأئمة ومنكروا ولايتهم، وبالجملة فالمدار على تشبيه الأمور المعنوية بالصورية، ولاخفاء في كون النبي والأئمة (ع) وسائط معرفة العبادات والمأمورات وأنهم الأصل في قبولها، فلا بعد إن أريدوا بها في بطن القرآن وكذا لا بعد في كون أعدائهم من حيث مضادتهم لهم من المراد بالخبائث والمنهيات[1]، ولا شك أن ما ذكره الكازراني هو باطن الباطنية من الملاحدة بعينه وكتاب اللّه أنزه من هذه المهاترات وما ذكره من الجنان المعنوية والنعيم الروحى هو وهم وسراب وشطحات أوهام ثم علل الكازراني ما ورد من تأويل معرفة اللّه وعبادته، ومخالفته وأسفه وظلمه ورضاه وسخطه ونحوها بمعرفة الإمام وإطاعته ومخالفته وأسفه وظلمه ورضاه وسخطه، وكذا تأويل الإمام بيد اللّه وعينه وجنبه وقلبه وكل ما نسبه اللّه إلى نفسه يؤول بالإمام بل لقد ورد عندهم من أخبار بتأويل روح اللّه ونفسه ولفظ الجلالة والإله والرب بالإمام، قال الكازراني: «جرى من عادة الأعاظم والملوك والأكابر أن ينسبوا ما وقع من خدمهم بأمرهم إلى أنفسهم تجوزًا وكذا قد ينسب مجازًا ما يصيب خدمهم ومقربيهم من الإطاعة والخير والشر إلى أنفسهم، إظهار الجلالة حال أولئك الخدم عندهم، وإشعارًا بأنهم في لزوم

(١) انظر: مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار ص٨ .

المراعاة والإطاعة ودفع الضر عنهم وجلب النفع إليهم بمنزلة مخاديمهم وفي حكمهم بحيث إن كل ما يصل إليهم فهو كالواصل إلى المخاديم، وأورد الكازراني من الأخبار عندهم دلالة على ذلك عن الصادق قال: «إن اللَّه تعالى لا يأسف كأسفنا، ولكن خلق أولياء لنفسه يأسفون ويرضون وهم مخلوقون مربوبون، فجعل رضاهم رضا نفسه وسخطهم سخط نفسه، لأنه جعلهم الدعاة إليه والأدلاء عليه» وفي رواية أخرى: «ولكن اللَّه خلطنا بنفسه فجعل ظلمنا ظلمه وولايتنا ولايته، ثم أنزل بذلك قرآنا على نبيه . . . » الخبر ثم قال الكازراني: وهكذا كثيرًا ما يطلق تجوزًا على مقربي الرجل وأعوانه أسامي جوارحه وأعضائه وسائر ما يختص به في النفع، كما يقال للوزير أنه يد السلطان وسيفه ويمينه، بل ربما يقال إنه السلطان تجوزًا»[1]

وهذه دعوى من الكازراني ينقضها الدليل فضلًا عما فيها من قياس الرب على المربوب والخالق على المخلوق، فإن ذلك لا يجوز لنبي مرسل فضلًا عن ملك مقرب فضلًا عن إمام لم يقم دليل واحد على إمامته، وأي ضرورة تدعو أن يطلق لفظ الجلالة أو الرب والإله على الإمام؟

وأي مجاز هذا في اللغة يبيح ذلك؟

ثم ذكر الكازراني: «الفصل الرابع: في بيان على أن الواجب الإيمان بظاهر القرآن وباطنه وتنزيله وتأويله كما أن الواجب أن يؤمن بمحكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه تفصيلًا وإجمالًا إن لم يعلم التفصيل من طريق أهل البيت الذين هم أدرى بما في البيت، وأن من أنكر الظاهر فهو كافر وإن أقر بالباطن، كما هو مذهب الباطنية من ملاحدة الخطابية والإسماعيلية، وكذا بالعكس أي: إنكار الباطن وإن أقر بالظاهر وهو كفر، وعلى كل مؤمن أن لا يجترئ بإنكار ما نقل عن الأئمة تفسيرًا أو تأويلًا وإن لم يفهم معناه ولم يدرك مغزاه»[2]

ولا أدري ما دام قد حكم بالكفر والإلحاد على الباطنية، فلماذا يقول هو بهذا

---

(١) (٢) انظر: مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار ص٩ .

الباطن الذي هو عين ما ألحدت به الباطنية؟ أليست هذه مغالطة وضلال واضح؟.

ثم ساق الكازراني من أخبارهم في ذلك: «ما روي عن الباقر (ع) قال: «إن اللَّه قد أرسل رسله بالكتاب وبتأويله فمن كذب أو كذب بما أرسل به رسله من تأويل الكتاب فهو مشرك» وما روي عن الهيتم التميمي عن أبي عبد اللَّه قال: «يا هيتم: إن قوما آمنوا بالظاهر وكفروا بالباطن فلم ينفعهم ذلك شيئًا وجاء قوم من بعدهم فآمنوا بالباطن وكفروا بالظاهر فلم ينفعهم ذلك شيئًا لا إيمان بظاهر إلا بباطن، ولا بباطن إلا بظاهر[1].

وخبر الباقر لا دلالة للكازراني فيه، وهو مسلم إذا صح عن الرسول شيئًا من ذلك، وأما خبر أبي عبد اللَّه فغير مسلم لأن الباطنية إنما كفرت لقولهم بالباطن، آمنوا بالظاهر أم لم يؤمنوا، ولا يخفى أن الباطن الذي تقول به الاثنى عشرية هو بعينه باطن الملاحدة من الإسماعيلية، الذين حكم بكفرهم الكازراني آنفًا ثم قال الكازراني: «إنه من باب لطف اللَّه أن جعل باطن القرآن فيما يتعلق بالولاية والإمامة وأن ذلك أبلغ في الإعجاز وأجمل للإيجاز وقد جاءت الإشارة في الظاهر دلالة على هذه البطون حسب أخبار الأئمة فمن ذلك ما رواه الطبرسي في الاحتجاج عن علي (ع) قال في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾ [الإنشقاق:١٩] «أي: لتسلكن سبيل من كان قبلكم من الأمم في الغدر بالأوصياء بعد الأنبياء» وما رواه الكليني في الصحيح عن زرارة بن أعين عن أبي جعفر (ع) في الآية قال: «يا زرارة أي لتركبن هذه الأمة بعد نبيها طبقًا عن طبق في أمر فلان وفلان وفلان) وفسر ذلك الكازراني بقوله أي: كانت ضلالتهم بعد نبيهم مطابقة لما صدر من الأمم السابقة في ترك الخليفة واتباع العجل السامري، وأشباه ذلك، ويحتمل أن يكون المعنى تطابق أحوال خلفاء الجور في الشدة والفساد[2] ونحن إذا سلمنا صحة هذه الأخبار فإنها لا تنطبق إلا على الشيعة فإنهم هم الذين غدروا بالأئمة من آل البيت، فغدروا بعلي

---

(١) انظر: مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار ص٩ .

(٢) انظر: مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للكازراني ص٢٣ .

ﷺ، وبابنه الحسن حتى ألجئوه إلى التنازل عن الخلافة لمعاوية وغدروا بالحسين حيث كاتبوه على البيعة ثم سرعان ما نقضوا البيعة وانضموا لجيش ابن زياد فقتلوا الحسين، ثم فعلوا مثلهما مع زيد بن علي وابنه يحيى وغيرهم، أما فلان وفلان وفلان، وهم أبو بكر، وعمر وعثمان الذين عبر عنهم الكازراني بقوله العجل والسامري، فلم يغدر بهم أحد فعلى نفسها جنت براقش.

وأبو جعفر أتقى للَّه من أن يذكر الصديق والفاروق بسوء، كيف وهو القائل فيهما: ما أدركت أحدًا من أهل بيتي إلا ويتولاهما، وقد كان أيضًا زوجًا لبنت الصديق ﵄»[1] ثم ذكر الكازراني: «أن أغلب المعاني الباطنية الواردة في الأئمة وشيعتهم، أو في أعدائهم ومخالفيهم عبَّر الله عنهما بطريق المجاز أو الكناية أو بطريق العموم كما في التعبير بالكافرين وإرادة من كفر بالولاية، والمنافقين وإرادة من نافق فيهما وهكذا، أو بالتعبير عن وصف صادق على الماضين وإرادة من صدق عليهم الوصف من هذه الأمة بالنظر إلى أمر الولاية والإمامة وأورد من الشواهد ما جاء في تفسير العياشي عن عبد اللَّه بن سنان عن أبي عبد اللَّه في قوله تعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأعراف: ١٥٩] قال: «قوم موسى هم أهل الإسلام) وفسره الكازراني بقوله: الظاهر أن مراده أن نظيره جار فيهم، وإنما ذكر في الآية تمثيلًا لحال هذه الأمة، ولا ينافي هذا ما هو الظاهر من وجود جماعة من قوم موسى هادين إلى الحق كما يظهر من بعض الأخبار»[2].

وأقول: ولماذا يحمل الكازراني كلام أبي عبد اللَّه على أن الشيعة هم الذين يهدون بالحق وبه يعدلون دون سواهم؟ أليس أهل السنة أولي بذلك لأنهم هم الذين لزموا ما كان عليه الرسول وأصحابه والأئمة من آل بيته، وقد جعل اللَّه علامة صدق إيمان التابعين الاستغفار للمهاجرين والأنصار في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠] أما الشيعة فهم

---

(١) انظر: ترجمة الباقر ص٦٢ .

(٢) انظر: مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للكازراني ص٣٧ .

أبعد عن ذلك حيث يتبرءون منهم ويطعنون فيهم.

ثم قال الكازراني: «إن اللَّه قد يريد بحسب الباطن غير ما يفهم من الظاهر ففي الكافي عن أبي عبد اللَّه قال: «نزل القرآن بإياك أعني واسمعي يا جارة» وفيه عنه أيضًا: «ما خاطب اللَّه به فهو يعني به من قد مضى ذكره في القرآن مثل قوله: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾ [الإسراء:٧٤] عنى بذلك غيره» قال الكازراني لعل المراد من مضى ذكره في القرآن من الذين اسقط أسماءهم الملحدون، وفي كنز الفوائد عن الأعمش عن عطاء قال سئل رسول اللَّه ﷺ عن قوله: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾ [ق: ٢٤] فقال: «أنا وعلى نلقى في جهنم كل من عادنا»[(١)].

وأقول: لا يصح حمل كتاب اللَّه على هذه الأمثال والموضوعات، وما هي الأسماء التي أسقطها الملحدون بزعمه من القرآن؟ إن الملحد هو من يزعم أن في القرآن سقطًا.

ثم قال الكازراني: «إنه قد يرجع الضمير إلى غير مذكور أو من لم يسبق له ذكر بالمرة، وذلك بحسب التأويل الباطني يعتبر معهودًا تأويلًا ولا غضاضة في ذلك، ففي الكافي عن المفضل قال سألت أبا عبد اللَّه عن قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس:١٥] قال: يعني أو بدل عليًا»[(٢)]

وأقول: أبو عبد اللَّه أعقل من أن يرجع الضمير إلى غير مذكور ومرجع الضمير هنا مذكور قبله مباشرة، فهو أعلم من أن يقع في هذه المخالفة التي لا يقع فيها أجهل جاهل.

ثم قال الكازراني: «وورد في كنز الفوائد من تأويل أهل البيت قالوا: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ أي: شكر النعمة التي رزقكم وما مَنَّ عليكم بمحمد وآله: ﴿أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ بوصيته: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ إلى وصية علي (ع)،

---

(١) انظر: مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للكازراني ص٣٧ .

(٢) انظر: مرآة الأنوار للكازراني ص٣٨ .

يبشر وليه بالجنة: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ يعني أقرب إلى أمير المؤمنين علي منكم: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ أي: لا تعرفون فضيلته، [الواقعة:٨٢- ٨٥][1].

وأقول: سبحان واهب العقول. حيث جعلوا عليًا بدل الميت، والنظر إلى وصيته بدل النظر إلى الميت، وجعلوا الضمير الراجع إلى المذكور في الكلام راجعًا إلى ما لم يجر له ذكر في القرآن كله فضلًا عن الآيات.

ولا يخفى أن السياق في المحتضر الذي بلغت روحه الحلقوم والناس من حوله ينظرون، فلا يملكون له حيلة والله أقرب إليه منهم ولكن الناس لا يبصرون ذلك.

ثم قال الكازراني: «وفي تفسير القمي عن أبي جعفر في قوله: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾﴾ [المدثر:٣٥، ٣٦] قال: «يعني فاطمة وكذا الضمائر التي في السورة»[2].

وأقول: أبو جعفر أعقل من أن يجعل الضمير الراجع إلى جهنم راجعًا إلى فاطمة رضي الله عنها.

ثم قال الكازراني: «إن صيغة الجمع المسندة إلى الله مراد بها إدخال النبي والأئمة فيها، بل إنهم المقصودون وحدهم في كثير منهما مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:٥٥]، ومثل: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦] ففي الكافي عن أبي عبد الله قال: «إن الله لا يأسف كأسفنا ولكنه خلق أولياء لنفسه يأسفون. . . » الخبر ثم ذكر أن هذا ليس بمستبعد ففي الكافي عن زرارة عن أبي جعفر في قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ قال: إن الله أعظم وأعز وأجل من أن يظلم، ولكن خلطنا بنفسه فجعل ظلمنا ظلمه وولايتنا ولايته حيث يقول: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٥]، يعني الأئمة منا[3].

وأقول: هذه مهاترات فوق أنها مغالطة، فآية الأسف تتحدث عن فرعون وقومه وأين ذلك من الأئمة، ثم ما شأن الأئمة بالحساب يوم يقوم الناس لرب العالمين؟

---

(١) (٢) انظر: مرآة الأنوار للكازراني ص٣٨ .

(٣) انظر: مرآة الأنوار للكازراني ص٣٩ .

وهل هناك من حد فاصل بين الإمام والرب في اختصاص كل، أم لا فرق؟

ثم قال الكازراني: «إنه قد يطلق لفظ الجلالة والإله والرب ويراد به بحسب الباطن الإمام، بل كذلك حال بعض الضمائر الراجعة بحسب الظاهر إليه تعالى، يراد بها الإمام بحسب الباطن وذلك من قبيل المجاز العقلي والتجوز في الإسناد، بل من قبيل المجاز اللغوي أو التشبيه حسب روايات الأئمة، فعن علي (ع) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] فإنما أراد بذلك استيلاء أمنائه بالقدرة التي ركبها فيهم على جميع خلقه وأن فعلهم فعله... الخبر وما رواه العياشي في تفسيره عن أبي بصير[1] قال سمعت أبا عبد اللَّه يقول في قوله اللَّه تعالى: ﴿۞ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴿٥١﴾﴾ [النحل: ٥١] يعني بذلك: لا تتخذوا إمامين إنما هو إمام واحد، وعن أبي الجارود عن أبي عبد اللَّه قال في قوله تعالى: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٦١] قال: إمام هدى مع إمام ضلال في قرن واحد؟، وفي كنز الفوائد عن أمير المؤمنين في قوله تعالى: ﴿أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٨٧] قال: هو يرد إلى أمير المؤمنين (ع) فيعذبه عذابًا نكرًا، ثم يقول: يا ليتني كنت ترابًا أي: من شيعة أبي تراب»[2].

وأقول: لقد برهن الشيعة بذلك على أنهم أخذوا دينهم من بولس، أما الأئمة من آل البيت فعقيدتنا فيهم أنهم أعقل وأدين للَّه ﷻ من أن يتفوهوا بهذا الكفر الصريح، حيث لا محمل لهذا الكلام على حقيقة ولا على مجاز، وماذا بقي للَّه ﷻ من اسم أو صفة أو فعل يختص به تعالى؟ وهل بقي لملاحدة الباطنية من معنى لم يقل بمثله الاثنى عشرية؟ وماذا بقي من جلال للَّه ﷻ يختص به لم يشاركه فيه ذلك الإمام الموهوم.

٢- التفسير المنسوب إلى الحسن العسكري الإمام الحادي عشر في عقيدة الاثنى

---

(١) انظر: ترجمته ص٥٢ من الرسالة.

(٢) انظر: مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار ص٤١.

عشرية وهذا التفسير قد نهج نفس المنهج بل هو الأصل فيه باعتباره أقدم تفسير عندهم ومنسوب إلى إمام من الأئمة المعصومين المفوضين في تفسير القرآن عند الشيعة وهو تفسير كله خرافات يكفي أن أذكر بعض النماذج لما جاء فيه لأنه كله تفسير باطني أغرق في الضلال عما ذكره الكازراني:

فمثلًا عند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة:٨] قال العالم موسى بن جعفر إن رسول اللّه لما أوقف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في يوم الغدير موقفه المشهور المعروف ثم قال: يا عباد اللّه انسبوني، فقالوا أنت محمد بن عبد اللّه بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ثم قال: ألست أولي بكم من أنفسكم؟ قالوا بلى يا رسول اللّه، فنظر إلى السماء وقال اللّهم اشهد بقول هؤلاء- ثلاث مرات- ثم قال: ألا فمن كنت مولاه وأولي به فهذا على مولاه وأولى، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله، ثم قال: قم يا أبا بكر فبايع له بإمرة المؤمنين، فقام وبايع له، ثم قال: قم يا عمر فبايع له بإمرة المؤمنين، فقام وبايع له، ثم قال بعد ذلك لتمام التسعة رؤساء المهاجرين والأنصار فبايعوا كلهم، فقام من بين جماعتهم عمر بن الخطاب فقال: بخ بخ يا بن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة، ثم تفرقوا عند ذلك وقد وكدت عليهم العهود والمواثيق، ثم إن قوما من متمرديهم وجبابرتهم تواطئوا بينهم لئن كانت بمحمد كائنة ليدفعن هذا الأمر من علي ولا يتركونه، فعرف اللّه ذلك من قبلهم وكانوا يأتون رسول اللّه ويقولون: لقد أقمت علينا أحب خلق اللّه إلى اللّه وإليك وإلينا فكفيتنا مؤنة الظلمة والمتجبرين في سياستنا، فعلم اللّه من قلوبهم خلاف ذلك فاخبر اللّه محمدا عنهم فقال: يا محمد ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ الذي أمرك بنصب على إمامًا وسايسًا لأمتك ومدبرًا: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ بذلك، ولكنهم يتواطئون على إهلاكك وإهلاكه، ويوطنون أنفسهم على التمرد على علي إن كانت بك كائنة[1].

---

(١) انظر: تفسير الحسن العسكري ص٤١ .

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة:١٣] يقول «قال موسى بن جعفر: إذا قيل لهؤلاء الناكثين للبيعة، قال لهم خيار المؤمنين، سلمان، والمقداد، وأبو ذر، وعمار، آمنوا برسول اللَّه وعلي الذي أوقفه موقفه وأقامه مقامه وأناط مصالح الدين والدنيا كلها به، وآمنوا بهذا النبي وسلموا لهذا الإمام في ظاهر الأمر وباطنه، كما آمن المؤمنين سلمان والمقداد وأبو ذر وعمار ﴿قَالُوٓا أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ يعنون سلمان وأصحابه ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ حيث لم ينظروا في أمر محمد فيعرفوا نبوته ويعرفوا صحة ما ناطه بعلي من أمر الدين والدنيا ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ أن اللَّه يطلع نبيه على أسرارهم فيخشاهم ويلعنهم ويسقطهم[(١)].

وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٥٩] يقول: «أي من صفة محمد وصفة علي وحليته، والذي أنزله من البينات هو ما أظهره من الآيات على فضلهم، كالغمامة تظل الرسول في أسفاره والمياه الأجاجة التي كانت تعذب بريقه، وكالآيات التي ظهرت على علي من تسليم الجبال والصخور والأشجار قائلة يا ولي اللَّه ويا خليفة رسول اللَّه، وكالسموم التي تناولها من تسمى باسمه ولم يصبه بلاؤها.. إلخ[(٢)].

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:٣٥] يقول: «شجرة علم محمد وآل محمد الذين آثرهم اللَّه به دون سائر خلقه، فإنها لهم خاصة ولا يتناول منها بأمر اللَّه إلا هم، فكان النبي يتناول منها وعلي وفاطمة والحسن والحسين بعد إطعامهم المسكين واليتيم والأسير حتى لم يحسوا بعد بجوع ولا عطش ولا تعب ولا نصب... إلخ[(٣)].

ولا يخفى أن هذه خرافات يتنزه كتاب اللَّه عنها، ولو صحت نسبتها إلى الحسن العسكري لكانت أكبر دليل على أنه لا علم له، لأنها لا تصدر عن مسلم فضلًا عن

---

(١) نفس المرجع ص٤٤ .

(٢) نفس المرجع ص٢٣٦ .

(٣) انظر: تفسير الحسن العسكري ص٨٩ .

رجل من آل البيت تعتقد الشيعة إمامته وعصمته، وتدعي أن عنده علم الكتاب كله، وإن لم تصح نسبتها إليه فتلك أكبر شهادة على أن الشيعة أكذب خلق اللّه على اللّه ورسوله والأئمة من آل البيت ولا مناص من واحدة من الاثنين.

ولحسن ظني بالحسن العسكري، ولما ثبت أن الرجل لم يؤثر عنه علم ولا اشتغل به قط فإني أرجح الثانية، خاصة وقد صرح بعض مفسريهم بأنه تفسير مكذوب على الحسن العسكري[1].

٣- تفسير علي بن إبراهيم القمي:

وهذا التفسير رائد في المعاني الباطنية، فهو كسابقيه لم يعن بمعنى غير الباطن إطلاقًا، فلا التوحيد له مجال فيه، ولا النبوة، ولا شيء من حلال وحرام، ولا هداية ولا أحكام، وإنما القرآن كله عنده نوعان: إما مدح فهو في الأئمة وشيعتهم، وإما قدح في مخالفيهم وأعدائهم- بزعمهم- ولا مزيد، هذا مع حمل ألفاظ منه على أحد النوعين ولا يمكن أن يكون لها علاقة بوجه بمدح ولا ذم وإليك أمثلة منه: قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ الكتاب علي: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ لا شك في إمامته: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ بيان لشيعتنا[2] [البقرة: ١، ٢] وعلى هذا النمط كل القرآن، وإنما أذكر مجرد أمثلة فقط فعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٦]، يقول: «حدثني أبي بسنده عن أبي عبد اللّه قال: إن هذا المثل ضربه اللّه لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فالبعوضة أمير المؤمنين وما فوقه رسول اللّه، والدليل على ذلك قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ﴾ إلى قوله: ﴿كَثِيرٗاۚ﴾ فدل اللّه عليهم فقال: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ۝٢٦ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ في علي: ﴿وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾. يعني من صلة أمير المؤمنين والأئمة (ع)»[3].

---

(١) انظر: آلاء الرحمن للبلاغي ج١ ص٤٩ .
(٢) انظر: تفسير القمي ص٢٧ .
(٣) انظر: تفسير القمي ص٣١ .

وأقول: ونحن نجل أمير المؤمنين عن أن يكون بعوضة ونجل الرسول ﷺ عن أن يكون ما فوقها.

وعند قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴿٤٤﴾﴾ [النساء:٤٤] «قال: يعني: ضلوا في أمير المؤمنين: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ يعني: أخرجوا الناس من ولاية أمير المؤمنين وهو الصراط المستقيم[(١)]

ولا أدري ما علاقة أهل الكتاب بأمير المؤمنين؟ وعند قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ [النساء:١١٣] قال: «الفضل رسول اللّه والرحمة أمير المؤمنين»[(٢)] وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة:١] قال: «أي التي عقدت عليكم لأمير المؤمنين»[(٣)] وكأنه لا عقد إلا ما عقد لأمير المؤمنين مع أنه لم يعقد له شيء.

وعند قوله تعالى: ﴿۞ وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ۖ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [يونس:٥٣] قال «ويستنبئونك يا محمد أهل مكة في على أإمام هو، قل إي وربي إنه إمام،»[(٤)] وقوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [يونس:٥٨] قال: «الفضل رسول اللّه ورحمته أمير المؤمنين فبذلك فليفرح شيعتنا هو خير مما أعطي أعداؤنا من الذهب والفضة»[(٥)]

وعند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الرعد:٣٦] قال: «فرحوا بكتاب اللّه إذا تلي عليهم وإذا تلوه تفيض أعينهم دمعا من الفزع والحزن وهو علي بن أبي طالب وفي قراءة ابن مسعود والذي أنزلنا إليك الكتاب هو الحق فمن يؤمن به علي بن أبي طالب يؤمن به»[(٦)] ولا أدري ما هذه الرطانة؟

---

(١) انظر: تفسير القمي ص١٢٨ .
(٢) انظر: تفسير القمي ص١٣٣ .
(٣) انظر: تفسير القمي ص١٤٨ .
(٤) تفسير القمي ص٢٨٦ .
(٥) تفسير القمي ص٢٨٧ .
(٦) تفسير القمي ص٣٤٢ .

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾﴾ [إبراهيم:٢٤] قال: «حدثني أبي بسنده عن أبي جعفر قال: الشجرة رسول اللّه ونسبه ثابت في بنى هاشم، وفرع الشجرة على ابن أبي طالب وغصن الشجرة فاطمة وثمرتها الأئمة من ولد علي وفاطمة وشيعتهم سلام اللّه عليهم ورقها، وإن المؤمن من شيعتنا ليموت فيسقط من الشجرة ورقة وإن المؤمن ليولد فتورق الشجرة ورقة، قيل له أرأيت قوله: ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ قال يعني بذلك ما يفتي به الأئمة في كل حج وعمرة من الحلال والحرام، ثم ضرب اللّه مثلًا لأعداء آل محمد فقال: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ . . إلخ أي: الكافرون لا تصعد أعمالهم إلى السماء، وبنو أمية لا يذكرون اللّه في مجلس ولا مسجد ولا تصعد أعمالهم إلى السماء»[١]

وعند قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس:١٢] قال: «عن أمير المؤمنين واللّه أنا الإمام المبين أبين الحق من الباطل ورثته من رسول اللّه»[٢]

وعند قوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ [ص:٢٨] قال: «الذين آمنوا أمير المؤمنين وأصحابه والمفسدين في الأرض حبتر وزريق ودلام وأصحابهم[٣] يقصد الخلفاء الثلاثة ﷺ
وعند قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِا۟ىٓءَ بِٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [الزمر:٦٩] قال أبو عبد اللّه: «رب الأرض يعني إمام الأرض»[٤]

ولعل القارئ يلمس أن هذا ليس تفسير كتاب اللّه ﷻ الغنى بآياته البينات عن كل بيان بل هذه المهاترات أشبه بأن تسمى كتابًا حزبيًا شيعيًا لأناس نظروا إلى القرآن

---

(١) تفسير القمي ص٣٤٥ .
(٢) تفسير القمي ص٥٤٨ .
(٣) تفسير القمي ص٥٦٥ .
(٤) تفسير القمي ص٥٨١ .

على أنه كذلك.

٤- وجاء في بيان السعادة: في مقامات العبادة للخراساني ما يلي: في المقدمة «الفصل الثامن في الفرق بين الظهر والبطن والتنزيل والتأويل والمحكم والمتشابه، اعلم أن القرآن كلام الحق الأول وقد ظهر أول ما ظهر مطلقًا عن جميع التعيينات الإمكانية، وبهذا الاعتبار يسمى بنفس الرحمن، ولجواز اتصافه بجميع التعيينات لكونه لا يشرط شيء ولا يشترط لا شيء يسمى بإضافته الإشرافية.....

إذا عرفت ذلك فاعلم أن مصاديقه المحسوسة الطبيعية ظهوره، ومصاديقه الروحانية بطونه، وباعتبار تعدد المراتب الروحانية كلياتها وجزئياتها ذكر تعدد البطون في الأخبار إلى سبعين ألفا، ولما كان المنزل فيه جميعًا مصاديقها ورد أن لكل ظهر ظهرًا، ولما كان كل مرتبة من الروحانيات بالنسبة إلى دانيتها بطنًا ورد أن لكل بطن بطنًا»[1]

وأقول: لقد طاشت البطون هذه المرة من غير حد، فبعد أن كنا لا نصدق القول ببطن واحد فقد فوجئنا بمن يدعي سبعين ألف بطن، وإليك بعض الأمثلة من شطحاته:

عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣] قال: «لا يكون شهداء على الناس إلا الأئمة والرسل، أما الأمة فغير جائز أن يستشهدها اللَّه وفيهم من لا تجوز شهادته في الدنيا على حزمة بقل، كذا قال الباقر وقال الباقر أيضًا: وايم اللَّه لقد قضي الأمر أن لا يكون بين المؤمنين اختلاف ولذلك جعلهم شهداء على الناس ليشهد محمد علينا ولنشهد على شيعتنا، وليشهد شيعتنا على الناس[2] ولا أدري كيف خص الشهادة بالأئمة والرسل ونفاها عن الأمة في الخبر الأول، ثم أثبتها للشيعة في الخبر الثاني، فهل معنى ذلك أن الشيعة ليسوا من الأمة؟

---

(١) انظر: تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة ص٨ .

(٢) تفسير بيان السعادة ص٨٢ .

وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾ [النساء:٥٧] يقول: «القرية مكة وكل قرية لا يجد الشيعة فيها وليًّا من الإمام ومشايخهم، وكل قرية وقع بها الأئمة بين منافقي الأمة... إلخ[١]

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾ [الإسراء:٧٤] قال «ورد في الأخبار أن هذه الآية من قبيل إياك أعني واسمعي يا جارة، وورد أنها من فرية الملحدين[٢] وبنفس التفسير ذكره عند قوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾ [الكهف:٢٨][٣].

٥- وجاء في تفسير الصافي للكاشاني:

في المقدمة الرابعة في نبذ مما جاء في معاني وجوه الآيات وتأويلها روى العياشي بإسناده عن جابر الجعفي قال سألت أبا جعفر عن شيء من تفسير القرآن فأجابني ثم سألته ثانية فأجابني بجواب آخر... وفيه فقال لي: يا جابر إن للقرآن بطنًا وللبطن بطنًا وظهرا وللظهر ظهرًا... الخبر»[٤]

وجاء في المقدمة الثامنة «في نبذ مما جاء في أقسام الآيات واشتمالها على البطون والتأويلات.. إلخ وأورد من الأخبار: «جاء عن النبي ﷺ في رواية أصحابنا أن للقرآن ظهرًا وبطنًا ولبطنه بطنا إلى سبعة أبطن... إلخ»[٥] وقد أورد عددًا كبيرًا من الأخبار مر بنا كثير منها، وقد جرى في تفسيره على هذا النمط أيضًا كالذين سبقوه وإليك بعض النماذج من ذلك.

عند قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾﴾ [الفاتحة:٦] قال: «الصراط المستقيم هو الإمام المفترض الطاعة ومعرفته معرفة الصراط المستقيم من عرفه في

---

(١) تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة ج١ ص٢١١ .
(٢) تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة ج١ ص٤٢٩ .
(٣) تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة ج١ ص٤٣٧ .
(٤) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص١٧ .
(٥) نفس المرجع ص٣٨ ج١ .

الدنيا واقتدى به مر على الصراط الذي هو جسر جهنم في الآخرة، ومن لم يعرفه في الدنيا زلت قدمه على الصراط في الآخرة، وفي الرواية أن الصراط هو أمير المؤمنين»[1] ومن ذلك ما نقله عن الكافي عن أبي جعفر قال في قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾﴾ [الشعراء:١٩٣، ١٩٤] قال: هي الولاية لأمير المؤمنين (ع)»[2]

وما نقله عن الكافي أيضًا: «قال دخل قتادة على أبي جعفر (ع) فقال: يا قتادة أنت فقيه أهل البصرة قال هكذا يزعمون، فقال له: فأخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ ۖ سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾ [سبا:١٨] قال قتادة: من خرج من بيته بزاد وراحلة وكرى حلال يريد هذا البيت كان آمنًا حتى يرجع إلى أهله، قال: ويحك يا قتادة ذلك من خرج من بيته بزاد وراحلة وكرى حلال يؤم هذا البيت عارفًا بحقنا يهوانا قلبه كما قال: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم:٣٧] فمن هوانا قلبه قبلت حجته وإلا فلا، يا قتادة فإذا كان كذلك كان آمنًا من عذاب جهنم يوم القيامة»[3]

وأقول والآية في قوم سبأ وقصتهم ولا علاقة لها بالحج، ومن راجع السياق تبين له ذلك وعليه فلا يستقيم تفسير قتادة ولا أبي جعفر فيها.

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟﴾ [البقرة:٣٤] قال: «وذلك لما كان في صلبه من أنوار نبينا وأهل بيته المعصومين، وقد كانوا فضلوا على الملائكة باحتمالهم الأذى في جنب الله، فكان السجود لهم تعظيمًا وإكرامًا ولله عبودية ولآدم طاعة، قال علي بن الحسين حدثني أبي عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: «يا عباد الله آدم لما رأى النور ساطعًا من صلبه إذ كان الله قد نقل أشباحنا من ذروة العرش إلى ظهره رأى النور ولم يتبين الأشباح فقال: يا رب ما هذه الأنوار، فقال: أنوار أشباح نقلتهم من أشرف بقاع عرشي إلى ظهرك ولذلك أمرت الملائكة بالسجود لك إذ كنت وعاء لتلك الأشباح ثم أراهم لآدم مطبوعة صورهم على العرش

---

(١) نفس المرجع ص٥٤ ج١ .

(٢) نفس المرجع ج١ ص٧ .

(٣) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص٦ .

كانطباع الصورة في المرآة وسماهم لآدم فقال هذا محمد وأنا الحميد المحمود شققت له اسمًا من اسمي، وهذا علي وأنا العالي شققت له اسمًا من اسمي وهذه فاطمة وأنا فاطر السموات والأرض فاطم أعدائي من رحمتي يوم فصل قضائي، وفاطم أوليائي عما يعيرهم ويشينهم فشققت لها اسمًا من اسمي وهذا الحسن وهذا الحسين وأنا المحسن المجمل شققت لهما أسما من اسمي، هؤلاء خيار خليقتي وكرام بريتي، بهم آخذ وبهم أعطي . . . الخبر»[1]

٦- وجاء في تفسير البرهان للبحراني: «باب في أن القرآن له ظهر وبطن وعام وخاص ومحكم ومتشابه، والنبي وآل بيته يعلمون ذلك وهم الراسخون في العلم وأورد فيه آثارا كثيرة منها: عن جابر قال أبو عبد اللّه: إن للقرآن بطنا وللبطن ظهرا . . . إلخ وعن محمد بن يعقوب (يعني: الكليني) بسنده عن أبي عبد اللّه قال نزل القرآن بإياك أعني واسمعي يا جارة»[2] هذا ولقد جرى البحراني في تفسيره على هذا النمط الباطني في التفسير كله كسابقيه، وقد مر بنا ما ذكره في علي من تسليم الشمس عليه وقولها له يا أول يا آخر يا ظاهر يا باطن . . . إلخ[3]

وإليك بعض الأمثلة أيضًا. عند قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] قال «قال الإمام الصادق نحن جنب اللّه، وفي الكافي عن موسى بن جعفر قال: جنب اللّه أمير المؤمنين (ع) وعن أمير المؤمنين قال: أنا عين اللّه وأنا جنب اللّه وأنا باب اللّه وأنا الهادي وأنا المهدي، وأنا أبو اليتامى والمساكين وزوج الأرامل وأنا ملجأ كل ضعيف ومأمن كل خائف وأنا قائد المؤمنين إلى الجنة وأنا حبل اللّه المتين وأنا عروة اللّه الوثقى وكلمة التقوى وأنا عين اللّه ولسانه الصادق، ويده المبسوطة على عباده بالرحمة والمغفرة وأنا جنب اللّه وأنا باب حطة من عرفني وعرف حقي فقد عرف ربه لأني وصيّ نبيه في أرضه وحجته على خلقه لا

---

(١) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص٢٩ .

(٢) انظر: تفسير البرهان للبحراني ج١ ص١٢ .

(٣) المرجع السابق ج١ ص١٣ .

ينكر هذا إلا راد على اللّه ورسوله»[1]

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٦٢﴾ [الأنفال: ٦٢] قال «قال: ابن بابويه بسنده عن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: مكتوب على العرش أنا اللّه لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لى محمد عبدي ورسولي أيدته بعلي فأنزل اللّه الآية، فكان النصر عليًّا ودخل مع المؤمنين فدخل في الوجهين جميعًا»[2]

وعند قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلۡكَافِرُ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ [النبأ: ٣٠] قال: «أي علويًّا وقال: رسول اللّه المكني أمير المؤمنين أبا تراب، وعن أبي عبد اللّه قال: يعني علويًّا يوالي أبا تراب، وفي رواية أخرى عنه قال: أي: من شيعة أبي تراب»[3]

٧- وجاء في تفسير الأصفهاني في المقدمة الرابعة «في جملة مما جاء في معاني وجوه الآيات والتنزيل والتأويل والظهر والبطن والحد والمطلع واشتمال الآيات على البطون والتأويلات وغير ذلك وأورد فيه عدة آثار منها عن حمران بن أعين عن أبي جعفر قال ظهر القرآن الذين نزل فيهم وبطنه الذين بمثل أعمالهم، وعن أبي جعفر قال تفسير القرآن على سبعة أوجه منه ما كان ومنه ما لم يكن بعد يعرفه الأئمة وساق أمثلة لتفسير الظاهر والباطن فقال: ﴿وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ﴾ [النحل: ٦٨] ففي تفسير الظاهر معروف وفي الباطن آل محمد وفي التأويل نفوس العلماء وفي ظاهر الظاهر النفوس التي لها قدرة على الانتحال أي: الاختيار الحسن كما في قوله: ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ﴾ بقرينة قوله: ﴿وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ﴾، والجبال في الظاهر جمع جبل وهو معروف، وفي تفسير ظاهر الظاهر أن الجبال جمع جبلة وهي الطبيعة، وفي تفسير التأويل الجبال الأجساد الحيوانية من الإنسان وغيرها، ومثال آخر عن الصادق في قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمۡ كُفُّوٓاْ أَيۡدِيَكُمۡ﴾ [النساء: ٧٧] قال: هو الحسن بن علي أمر بالكف عن القتال

---

(١) المرجع السابق ج٤ ص٩٣٩ .

(٢) انظر: تفسير البرهان للبحراني ج٢ ص٤٠٢ .

(٣) انظر: تفسير البرهان للبحراني ج٤ ص١١٧٠ .

والصلح، وقوله: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ قال: هو الحسين بن علي كتب عليه القتل والله لو برز معه أهل الأرض لقتلوا، فانظر هذا المعنى فإنه تأويل باطل، ومثال آخر في قوله: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت:٨] قال: إن الإنسان رسول الله وإن الوالدين الحسن والحسين، وفي قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ﴿٧﴾﴾ [الذاريات: ٧] قال عن أحدهم: السماء رسول الله والحبك علي، فعلي ذات رسول الله[1] وعلى هذا النمط من تشويه كتاب الله جرى في تفسيره: وإليك مثالًا منه.

عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة:٢١] قال في تفسير الإمام عن السجاد قال: أي: اعبدوا بتعظيم محمد وعلي بن أبي طالب، فتعظيم الرسول والإمام من حيث كونهما رسولًا له تعالى وإمامًا من قبله كما إن مطلق تعظيم شعائر الله تعظيم له جل وعز»[2].

ولا أدري ما مراده، هل يريد التوجه بالعبادة لمحمد وعلي؟ هذا هو ظاهر كلامه.

وعلى كل حال فقد جرت هذه التفاسير السبعة على هذا النحو في تفسير كتاب الله بمعان باطنية أبعد ما تكون عن معاني الآيات وهداية القرآن وتعاليم الإسلام، حتى ليبدو كأن القرآن نزل لخدمة غرض الشيعة فحسب وذلك بما فسروه به من هذه المعاني التافهة والعقيدة الفاسدة في الافتتان بحب آل البيت إلى حد يفوق كل تصور مع أنه حب كاذب قد ثبت زيفه في أكثر من مناسبة على مر التاريخ، وفيه بغض لخيرة أصحاب رسول الله ﷺ فاق الحد المعقول أيضًا من غير استحياء ولا أدب، مع أن كثيرًا من آيات الكتاب العزيز تثني عليهم وتشيد بفضلهم كما أن هناك فريقا من المفسرين وصفوا بالاعتدال تقل هذه النبرة في تفسيرهم إلى حد كبير، وتبرز معاني الآيات على حقيقتها المرادة منها ولا يميلون إلى هذا اللون المتقدم من التفسير بل بعضهم صرح بفساد التفسير الباطني عندهم حيث قال «وأما الذين تهاجموا بآرائهم

(١) انظر: تفسير الأصفهاني من ص٣١ إلى ص٣٨ .
(٢) انظر: تفسير القرآن للأصفهاني ص٣١٢ .

على تفسير القرآن بما يسمونه تفسير الباطن ركونًا بآرائهم إلى مزاعم المكاشفة والوصول ونزعات التفلسف أو التجدد أو حب الانفراد والشهرة بالقول الجديد، وإن كان فيها ما فيها فقد آثروا متاهة الرأي على المنهج السوي عن أصول العلم وفارقوه من أول خطوة[1] وذلك المفسر هو:

٨- محمد جواد البلاغي: في تفسيره آلاء الرحمن، ومع ما صرح به من هجوم على التفسير الباطني ومع أنه معتدل في تفسيره نوعًا، فإنه كذلك لم يخل تفسيره بين الحين والآخر من هذه المعاني الباطنية ولا أدري ما هذا الخبط في اتجاه القوم في هذا الجانب، وإليك بعض النماذج التي جنح فيها إلى التفسير الباطني فعند قول الله ﷻ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة:٦] يقول: «وفي تفسير البرهان عن تفسير وكيع بن الجراح مسندا عن ابن عباس قال: قولوا يا معاشر العباد ارشدنا إلى حب محمد وأهل بيته قال في معنى الآية، وفي تفسير التعليمي مسندًا عن أبي بردة قال:

صراط محمد وأهل بيته، وفي روايات الإمامية أنه أمير المؤمنين، أو أنه الأئمة، وكلما صح من ذلك فهو من باب النص على أحد المصاديق أو أظهرها»[2]

وعند قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾. [البقرة:٣١] قال: «أي أسماء الأئمة، روى الصدوق بسندين معتبرين عن الصادق أن الله تبارك وتعالى علم آدم أسماء حججه كلها ثم عرضهم وهم أرواح على الملائكة ليعرفوا فضلهم الفائق ويظهر لهم شيء من وجه الحكمة في خلق الله الذين تشرق الأرض بنورهم وتقوم بهم الحجة على الملائكة، ثم أخذ يدلل على أن المراد كذلك ويبطل ما عداه بمغالطات لا يتسع لها المقام»[3].

وعند قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة:٤٠] ومع وضوح

(١) انظر: تفسير آلاء الرحمن ج١ ص٤٧ .
(٢) المرجع السابق ج١ ص٦٣ .
(٣) انظر: المرجع السابق ج١ ص٨٣ .

الكلام وأن الخطاب مع بنى إسرائيل وقد فسر الآية بذلك أيضًا ومع ذلك قال «ومن مصاديق الآية ما جاء في الكافي عن الصادق ورواية ابن بابوبه هو ما عقد رسول اللّه لأمير المؤمنين في غد يرخم كما تواتر به الحديث بين المسلمين[1]

وعند قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة:١٤٨] قال: «هي الولاية كما في الكافي عن الباقر[2] وعند قوله: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٦٩] قال: «في الكافي عن الصادق هي طاعة اللّه ومعرفة الإمام»[3]

وعند قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] قال: «عن الصادق في مقام الإنكار والتهكم: خير أمة تقتلون أمير المؤمنين والحسن والحسين[4]، يعني أن الآية لم تنزل في الأمة وإنما نزلت في الأئمة من آل البيت. ولا شك أن هذا تفسير باطني بعيد عن معاني القرآن وهو بعينه نفس التفسير الذي التزمه الغلاة المتقدمون من الشيعة قائم على مروياتهم التي ينسبونها إلى الأئمة في هذا الشأن كما هو واضح.

٩- مجمع البيان للطبرسي:

والطبرسي رأس المعتدلين من مفسري الشيعة ومع ذلك فإنه وقع في بعض الأحيان فيما غرق فيه غيره من مفسري الشيعة في هذه المعاني الباطنية المنحرفة، لكن والحق يقال أنها قليلة جدًّا في تفسيره، نذكر من ذلك ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور:٣٥]. قال «نور على نور، أي: نبي من نسل نبي عن محمد بن كعب، وقيل إن المشكاة عبد المطلب، والزجاجة عبد اله، والمصباح هو النبي ﷺ لا شرقية ولا غربية بل مكية لان مكة وسط الدنيا عن الضحاك، وروى على الرضا (ع) أنه قال نحن المشكاة فها، والمصباح محمد

---

(١) انظر: تفسير آلاء الرحمن ج١ ص٨٨ .

(٢) المرجع السابق ج١ ص١٣٨ .

(٣) المرجع السابق ج١ ص٢٣٧ .

(٤) انظر: تفسير آلاء إلرحمن للبلاغي ج١ ص٣٣٠ .

يهدى الله لولايتنا من أحب، وفي كتاب التوحيد لابن بابويه عن أبي جعفر الباقر في قوله: ﴿كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ قال: نور العلم في صدر النبي، والزجاجة صدر على، سار علم النبي إلى صدر على، علم النبي عليًا: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ نور العلم: ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ لا يهودية ولا نصرانية: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ يكاد العالم من آل محمد يتكلم بالعلم قبل أن يسأل: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ أي: إمام مؤيد بنور العلم والحكمة في إثر إمام من آل محمد وذلك من لدن آدم إلى أن تقوم الساعة فهؤلاء أوصياء الذين جعلهم الله خلفاء في أرضه وحججه على خلقه لا تخلو الأرض في كل عصر من واحد منهم، ثم أورد شعرًا نسبه إلى أبي طالب في هذا المعنى ثم قال: وهذا يقتضي أن الشجرة المباركة هي دوحة التقى والرضوان وعترة الهدى والإيمان، شجرة أصلها النبوة وفرعها الإمامة وأغصانها التنزيل وأوراقها التأويل وخدمها جبرائيل وميكائيل[1] وإذا كان الطبرسي قد نفى أن تكون الشجرة لا يهودية ولا نصرانية فإني أرى أنه بهذا التأويل قد جعلها سبئية أخذت من ابن سبأ اليهودي الذي اخترع لهم الوصاية لعلي كما أثبت ذلك علماؤهم وعند قوله تعالى: ﴿۞ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [النمل: ٨٢] قال «عن أبي عبد الله (ع) قال: قال رجل لعمار بن ياسر: يا أبا اليقظان آية في كتاب الله أفسدت قلبي، قال عمار: وأية آية هي؟ قال: هذه الآية فأي دابة الأرض هذه؟ قال عمار: والله ما أجلس ولا آكل ولا أشرب حتى أريكها، فجاء عمار مع الرجل إلى أمير المؤمنين علي وهو يأكل تمرًا وزبدًا، فقال: يا أبا اليقظان هلم فجلس يأكل معه فتعجب الرجل منه فلما قام عمار قال الرجل سبحان الله، حلفت أنك لا تأكل ولا تشرب حتى ترينيها، قال عمار: أريتكها إن كنت تعقل، يريد أنها أمير المؤمنين (ع)»[2].

وأقول: وحاشا لأمير المؤمنين من أن يكون دابة، حتى ولو كانت آية من آيات الله فإنه إنسان فضلًا عن أنه من خيرة الصحابة والله يقول: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ

---

(١) انظر: تفسير مجمع البيان ج١٨ ص٤٨ .

(٢) المرجع السابق ج٢٠ ص٢٥١ .

ءَادَمَ﴾ [الإسراء:٧٠] وعلى كل حال فهذا النوع قليل نادر في تفسير الطبرسي وإنما أردت بإثبات ذلك أنه لا يخلو تفسير شيعي من هذا الاتجاه المنحرف الذي يسمونه تفسيرًا باطنيًا ويعتقدون أنه مراد للَّه تعالى.

١٠- وفي تفسير القرآن الكريم لشُبَّر:

نوع كثير من هذا أيضًا مع أنه تفسير معتدل نسبيًا قد اعتنى بالجانب البلاغي واللغوي وإظهار نوع من الإعجاز البياني في القرآن إلا أن هذا لا يمنع من حنينه أحيانًا إلى هذه المعاني الباطنية، فمن ذلك مثلًا:

عند قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [البقرة:٣٥] قال: «وهي شجرة علم محمد وآل محمد»[١]

وقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾﴾ [البقرة:٢٧] قال «وهي التوسل في دعائه بمحمد وآله الطيبين[٢] وذكر نحوه عند قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة:١٢٤][٣].

وعند قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران:١٠٣] قال «بدينه أو كتابه وعنهم ﷺ نحن حبل اللَّه، وروى: القرآن والولاية فإنهما جميعًا لا يفترقان[٤].

وعند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾﴾ [إبراهيم:٢٤] قال: «عن الباقر أنها النبي وفرعها علي وغصنها فاطمة وثمرها أولادها وورقها شيعتنا: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ [إبراهيم:٢٦] قال: وعن الباقر أنها بنو أمية[٥].

(١) انظر: تفسير القرآن لشبر ص٤٥ .
(٢) المرجع السابق ص٤٦ .
(٣) المرجع السابق ص٥٨ .
(٤) المرجع السابق ص٩٦ .
(٥) انظر: تفسير القرآن لشبر ص٢٥٩ .

وعند قوله تعالى: ﴿وَعَلَـٰمَـٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾﴾ [النحل:١٦] قال: «عن الصادق (ع) قال: نحن العلامات والنجم رسول الله»[1].

وعند قوله تعالى: ﴿۞ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [النمل:٨٢]. قال: «وتضافرت الأخبار أن الدابة أمير المؤمنين ومعه عصا موسى وخاتم سليمان يسم المؤمن والكافر»[2]

هذا والذي أحب أن ألفت إليه النظر ولكي أكون منصفًا، أن تفاسير الشيعة في هذا الجانب نوعان:

الأول: تفاسير قامت أساسًا على هذا التفسير الباطني من أولها إلى آخرها فلا تكاد تعتني بمعاني الآيات الظاهرة إلا في النادر القليل جدًّا، وهي تعتمد في هذا التفسير الباطني على الأخبار التي ينسبونها لآل البيت، وهم في الحقيقة منها براء، وهي التفاسير السبعة الأول.

الثاني: باقي التفاسير وقد قل فيها جانب التفسير الباطني إلى حد كبير، فلا يكاد يذكر إلا نادرًا، وعمادها أساسًا على المعاني الظاهرة للآيات، ولم يخل تمامًا من التفسير الباطني إلا تفسير مغنية.



---

(١) المرجع السابق ص٢٦٨ .

(٢) المرجع السابق ص٣٦٩ .

نماذج من تلاعب الشيعة بألفاظ القرآن واحتيالهم على تركيز عقائدهم من خلال التفسير الباطني

وأسوق فيه بين يدي القارئ ألفاظًا فسرها الشيعة بغير معانيها التي وضعت لها الألفاظ في اللغة، قد أجراها الشيعة على غير هذه المعاني حيثما وقعت في القرآن كله مما يدل على تلاعبهم بألفاظ القرآن واحتيالًا منهم على تركيز عقيدتهم من خلال التفسير، ضاربين بذلك معاني الألفاظ اللغوية عرض الحائط، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على استهتار الشيعة بمعاني القرآن استهتارًا لا يصدر مثله عن مسلم حيث قد حجبوا بذلك نور القرآن وهدايته وبشاشته التي إذا مست شغاف القلوب وجد لها المؤمن بردًا وسلامًا، وقد رتبت هذه الكلمات ترتيبًا أبجديًّا مع ذكر بعض المراجع التي وردت فيها هذه المفتريات من تفاسيرهم، وإني أستغفر اللّه من حكايتها، ثم أتبعها بإبداء الرأي في هذا النوع من التفسير في الفصل كله ومدى ما يترتب عليه من خطر.

**** وإليك نماذج من هذه الكلمات:**

حرف الألف

١- لفظ (الأب) يراد به عند الشيعة النبي وعلي حيث يروون عن علي بن أبي طالب أنه قال: «سمعت رسول اللّه يقول: أنا وعلي أبوا هذه الأمة»[١] وقد يراد به الإمام فقط حيث يروون عن علي أيضًا أنه قال: «الإمام الأب الشفيق»[٢]

---

(١) انظر: تفسير الصافي ج١ ص٣٥ .

(٢) انظر: تفسير مرآة الأنوار ص٦٠ .

ولا أدري هل يستقيم هذا مع قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٤٠].

٢- لفظ (الأثر) الإمام و(الآثار) الأئمة، فعن الصادق اتبعوا آثار الهدى يعني الأئمة[1].

٣- لفظ (الأثل) هي في اللغة شجرة الطرفاء، وقد صنع رسول اللّه ﷺ منها منبره[2]. ومع ذلك فالشيعة تفسرها بأنها من الأشجار الملعونة التي لم تقبل الولاية[3].

٤- لفظ (أجاج) في سورة الفرقان وفاطر والواقعة يقال بحر أجاج أو ماء أجاج، أي: ملح مر[4] والشيعة تفسره بما جاء في الكافي عن الحسنين قالا: (إن اللّه عرض ولايتنا على المياه فما قبل ولايتنا عذب وطاب وما جحد ولايتنا جعله اللّه مرًّا وملحًا أجاجًا»[5]

ولا أدري ما السر في ملوحة البحار قبل خلق الأئمة وولايتهم.

٥- لفظ (الأذن) هي الجارحة والمعروفة، والشيعة تفسرها بالأئمة أو بعلي بالذات فيروون عن الأئمة أنهم أذن اللّه، وعن النبي أن عليًّا أذن اللّه السامعة، وأذنه الواعية[6]

٦- لفظ (الأرض): تؤول بالأئمة أو بالشيعة في تفسيرهم، ويستدلون على ذلك بما ينسبونه إلى الباقر (ع) قال في قوله تعالى: ﴿فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠]، يعني بالأرض: الأوصياء، أمر اللّه بطاعتهم وولايتهم كما أمر بطاعة الرسول ﷺ وطاعة أمير المؤمنين، كنى اللّه في ذلك عن أسمائهم فسماهم بالأرض[7]

---

(١) مرآة الأنوار ص٤٩ .
(٢) لسان العرب ص٢٨ .
(٣) مرآة الأنوار ص٥٤ .
(٤) مختار الصحاح ص٦ .
(٥) مرآة الأنوار ص٥٥ .
(٦) مرآة الأنوار ص٥٧ .
(٧) مرآة الأنوار ص٥٢ .

٧- لفظ (الآزفة) جاء في سورة النجم في قوله: ﴿أَزِفَتِ ٱلْأَزِفَةُ ۝٥٧﴾ [النجم: ٥٧] ومقصود بها الساعة وقربها، من غير مراجعة تفاسير، وهي في التفسير الباطني عند الشيعة، الرجعة أي: رجعة الأئمة إلى الدنيا وخواص أصحابهم وكذا أعداؤهم- بزعمهم- للقصاص منهم[١].

٨- لفظ (إسرائيل): ومعلوم أنه نبي اللّه يعقوب عليه السلام، والشيعة تفسره بأمير المؤمنين وتستدل على ذلك بما جاء عندهم في الزيارات من قول صفوان لعلي (علي إسرائيل اللّه»[٢]

٩- لفظ (آسن): ورد في سورة محمد: ﴿مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ وفي اللغة أسن الماء تغير وهو الذي لا يشربه أحد من نتنه، فماء غير آسن أي: غير متغير[٣] والشيعة تفسره بما غير متغير أي: بعلي[٤]

١٠- لفظ (الإفك، والمؤتفكة): الإفك: الكذب، والمؤتفكة: مدائن لوط عليه السلام[٥] والشيعة تفسر الإفك بصنمي قريش- يقصدون أبا بكر وعمر- وفي الكافي عن أبي عبد اللّه وقد سئل عن قوله: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ ۝٥٣﴾ [النجم:٥٣] قال: هم أهل البصرة هي المؤتفكة[٦] يعنون بذلك أنهم حاربوا عليًّا في موقعة الجمل المشهورة فهزموا.

١١- لفظ (إله واللّه): أشهر من أن يعرف، والشيعة تفسر الإله بالإمام ولفظ الجلالة بالإمام الحق[٧] ولا أدري ماذا بقي للّه من أسماء يختص بها، تعالى اللّه عن ذلك.

---

(١) مرآة الأنوار ص٥٢ .
(٢) مرآة الأنوار ص٥٤ .
(٣) لسان العرب ص٨١ .
(٤) مرآة الأنوار ص٥٨ .
(٥) لسان العرب ص٩٧ .
(٦) مرآة الأنوار ص٥٣ .
(٧) مرآة الأنوار ص٦٠ .

١٢- لفظ (إمام، أئمة): يطلق على علي وبنيه ويروون عن الباقر لما نزلت: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ قام أبو بكر وعمر فقالا: يا رسول اللَّه هو التوراة؟ قال: لا قالا فهو القرآن؟ قال لا، فأقبل أمير المؤمنين فقال رسول اللَّه: هو هذا إنه الإمام الذي أحصى اللَّه فيه علم كل شيء، ويروون عن أمير المؤمنين قال: «أنا واللَّه الإمام المبين» الخبر[١].

١٣- لفظ (أمة): هي الجماعة كما لا يخفى، والشيعة تفسرها حيثما وقعت في القرآن بالأئمة بل يزعمون أنهم (ع) كانوا يقرءونها (أئمة) ويروون عنهم أن عليًّا كان أمة وحده[٢].

١٤- لفظ (أمر) وما يشتق منه يفسر دائمًا عندهم ويروون عن أمير المؤمنين أن الإمام روح قدس وأمر آلهى وهذا معنى قوله: ﴿كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ فهم الأئمة، ويروون عن القائم وأبي عبد اللَّه: ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا﴾ و: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ هو أمرنا نحن أمر الله وجنوده[٣].

١٥- لفظ (الأمانة): تفسرها الشيعة بعلى أو بالأئمة أو بولايتهم، فيزعمون أن النبي قال في مرض موته (إن عليًّا أمينى على أمتي) وفي أخبارهم عن الأئمة: «الائمة الأمانة المستودعة» وفي تفسير فرات بن إبراهيم عن الباقر قال: نحن الأمانة التي عرضت على السموات والأرض والجبال[٤].

١٦- لفظ (أنثى وإناث): تؤولها الشيعة في التفسير بفاطمة رضي الله عنها ويروون عن الباقر في قوله: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ۝٣﴾ [الليل: ٣] قال الذكر أمير المؤمنين والأنثى فاطمة، وكذا في قوله: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ١٩٥][٥].

---

(١) تفسير القمي ص٥٤٨، الصافي ج٢ ص٤٢١.
(٢) تفسير القمي ص٣٥٥.
(٣) مرآة الأنوار ص٥٠.
(٤) مرآة الأنوار ص٥٨.
(٥) مرآة الأنوار ص٤٨.

١٧- لفظ (الآلاء): وهي في اللغة النعم[١]، والشيعة تفسرها بالأئمة وولايتهم ويروون عن الصادق في قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف:٦٩] قال: هي ولايتنا ولا يخفى أن ذلك من قول هود عليه السلام لقومه، وفي تفسير القمي: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾ من سورة الرحمن قال: يعني فبأي النعمتين تكفران بمحمد أم بعلي[٢].

١٨- لفظ (آية وآيات): له عدة اطلاقات فيطلق على الآية من القرآن وعلى المعجزة وعلى الأمر العجيب وعلى الحجة والدليل حسب المقام، والشيعة تطلقه على الأئمة في التفسير ويروون عن الباقر عن أمير المؤمنين قال: ما للَّه عز وجل آية أكبر مني وعن الصادق في قوله: ﴿أَتَتْكَ آيَاتُنَا﴾ [طه:١٢٦] وقوله: ﴿وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ﴾ [طه:١٢٧] قال: الآيات، ويروون عن الأئمة أنهم فسروا الآيات المحكمات بالأئمة، والمتشابهات بالثلاثة يعني الخلفاء الثلاثة، وعن الصادق في قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨] قال: يعني خروج القائم من آل محمد (ع)، وعنه في قوله: ﴿إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٥﴾﴾ قال: يعني: تكذيبهم بالقائم إذ يقولون له لسنا نعرفك ولست من ولد فاطمة[٣].

حرف الباء

١٩- لفظ (باب) هو معروف لا يحتاج إلى بيان والشيعة تفسره بعلي والأئمة من ولده، ويروون عنهم أنهم أبواب اللَّه وبابه الذي يؤتى منه، ويروون أن النبي قال: «أن عليًّا باب اللَّه الأكبر فمن أراد اللَّه فليدخل من الباب»، وقال: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وهو حديث موضوع[٤] وروى الكليني عن سلمان الفارسي قال: «أن عليًّا باب فتحه اللَّه من دخله كان آمنا ومن خرج عنه كان كافرًا» وعن علي قال: «أنا

---

(١) لسان العرب ١١٩ .

(٢) تفسير القمي ص٦٨٠ .

(٣) تفسير مرآة الأنوار ص٦١ ، والقمي ص٢٨٣ ، ص٢٩٦ .

(٤) الفوائد المجموعة ص٣٤٣ .

باب اللَّه الذي يؤتى منه». وعنه قال: «أنا باب حطة» وقوله: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ﴾ [الحديد:١٣] وقوله: ﴿إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ هو علي، وقد أوجب اللَّه الاستكانة لعلي بقوله: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ إلى قوله: ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:٥٨] أي: الذين لا يرتابون في فضل الباب وعلو قدره[١].

وأقول: ومن هذا الباب الذي فتحته الشيعة دخلت البابية والبهائية والقاديانية فمتى يغلق هذا الباب، فكم جر على الإسلام والمسلمين ما جر؟

٢٠- لفظ (بئر): هو معروف، والشيعة تفسره بعلي وولايته، ومرة بالإمام الغائب ومرة بفاطمة وولدها المعطلين من الملك ويفسرون به قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴿٤٥﴾﴾ [الحج:٤٥][٢]

٢١- لفظ (بحر): وهو واضح معروف، والشيعة تفسره في القرآن بالأئمة ويروون عن الباقر: «الأئمة هي البحار السائغة للشاربين» وعن علي قال: «الإمام البحر الذي لا ينزف» وفي رواية: «الإمام البحر العجاج» وفي بعض الزيارات أنه قيل لعلي: «أشهد أنك بحر العلم المسجور» وفي بعضها: «السلام عليك يا بحر العلوم»[٣].

وعن الصادق والرضا قالا: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾﴾ [الرحمن:١٩] علي وفاطمة: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾﴾ رسول اللَّه: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ الحسن والحسين أما قوله: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ﴾ [النور:٤٠] فهو عندهم عثمان وطلحة والزبير ﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ فهي معاوية وفتن بنى أمية: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا﴾ يعني إماما من ولد فاطمة: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ يعني: فما له من إمام يمشي بنوره يوم القيامة[٤].

---

(١) مرآة الأنوار ص٦٢، والبرهان ج٤ ص٩٣٩.

(٢) مرآة الأنوار ص٦٥.

(٣) مرآة الأنوار ص٦٥.

(٤) القمي ص٦٥٨.

٢٢- لفظ (بر، وأبرار): البر ضد العقوق ورجل بار أي: يطيع خالقه»[1] والشيعة يقصرون هذا المعنى في القرآن على الأئمة ويروون عن الباقر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤﴾ [الإنفطار: ١٣، ١٤] قال: الأبرار نحن هم والفجار هم أعداؤها، وعن الحسن بن علي قال: كلما كان في كتاب اللَّه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ﴾ فواللَّه ما أراد به إلا عليًّا وفاطمة وأنا والحسين[2].

٢٣- لفظ (البروج): في اللغة البرج الحصن، ومنه: ﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١﴾[3] والشيعة تفسره بالأئمة الاثنى عشر ويروون عن أمير المؤمنين قال سئل النبي وأنا عنده عن الأئمة فقال: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١﴾ إن عددهم عدد البروج وعدد الشهور ورب الأيام والشهور[4].

٢٤- لفظ (البطش، والبطشة): هي في اللغة، الأخذ القوي الشديد والسطوة، والأخذ بالعنف[5] والشيعة تفسرها في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنذَرَهُم بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْا۟ بِٱلنُّذُرِ ۝٣٦﴾ [القمر:٣٦] بعلي (ع) مع أن الآية تتحدث عن لوط عليه السلام، وكذا في قوله: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ۝١٢﴾ [البروج:١٢] هو علي في تفسير الشيعة، أما قوله: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ ۝١٦﴾ [الدخان:١٦] فهي بقيام القائم في تفسير الشيعة[6].

٢٥- لفظ (البعل): ورد في قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ۝١٢٥﴾ [الصافات:١٢٥] وهو من كلام نبي اللَّه إلياس يستنكر على قومه عبادتهم لصنمهم الأكبر (بعل»[7] والشيعة تفسره بزعماء أعداء الأئمة بزعمهم[8].

---

(١) مختار الصحاح ص٤٧ .
(٢) مرآة الأنوار ص٦٥ .
(٣) مختار الصحاح ص٤٦ .
(٤) مرآة الأنوار ص٦٤ .
(٥) لسان العرب ص١، ٣ .
(٦) مرآة الأنوار ص٦٨ .
(٧) مختار الصحاح ص٥٨ .
(٨) مرآة الأنوار ص٧٠ .

٢٦- لفظ (بعوضة): هي الحشرة المعروفة ضرب اللَّه بها مثلًا في الزلة والحقارة ومع ذلك فالشيعة يقولون أن المراد بها أمير المؤمنين علي عليه السلام[١].

٢٧- لفظ (بقعة): ورد في القرآن في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِىِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ﴾ [القصص:٣٠]، ومن المعروف أنها كانت في طور سيناء ينص القرآن في الآية التي قبلها: ﴿مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ﴾ ومع ذالك فالشيعة تفسرها بكربلاء حيث استشهد الحسين بن علي رضي الله عنه[٢].

٢٨- لفظ (بيت) تفسره الشيعة بالأئمة ففي تفسير فرات بن إبراهيم عن الباقر قال: «نحن بيوت اللَّه والبيت العتيق وبيت الرحمة وأهل بيت النبوة) وعن الصادق قال: «نحن واللَّه أهل بيت الرحمة وأهل البيت المعمور»[٣].

٢٩- لفظ (البيع والبيعة): أما البيع في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ﴾ [الجمعة:٩]. وكذا في سورة النور آية ٣٧، والبقرة آية ٢٧٥ فهو أبو بكر في تفسير الشيعة، أما البيعة فهي عندهم ما أخذ لعلي في غديرخم من البيعة للولاية ويروون عن الباقر قال: «كان في خطبة الغدير: معاشر الناس من بايع عليًّا فإنما يبايع اللَّه يد اللَّه فوق أيديهم فاتقوا اللَّه وبايعوا عليًّا ومن نكث فإنما ينكث على نفسه يهلك اللَّه من غدر ويرحم من وفى»[٤].

ولا يخفى أن تلك الآيات نزلت في بيعة الحديبية تحت الشجرة وكانت من أجل عثمان بن عفان كما هو ثابت رغم أنف الشيعة.

٣٠- لفظ (البينة والبينات): هم الأئمة في تفسير الشيعة كما عن الصادق قال: «نحن الصلاة والزكاة...... نحن الآيات ونحن البينات) وفي تفسير القمي: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [هود: ١٧] بعلى[٥] ولا يخفى ما في هذا كله من

---

(١) القمي ص٣١ ، البرهان ج١ ص٤٣ .

(٢) البرهان ج٣ ص٧٩١، والصافي ج٢ ص٨٢ .

(٣) مرآة الأنوار ص٦٣ .

(٤) مرآة الأنوار ص٦٥ .

(٥) مرآة الأنوار ص٧١ ، والقمي ص٣٠٥ .

التوافق لتفسير الباطنية من الملاحدة.

حرف التاء

٣١- لفظ (التبذير) تفسره الشيعة بمن بذر في ولاية علي ففي تفسير العياشي عن الصادق في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾ [الإسراء:٢٦] قال لا تبذر في ولاية علي (ع)»[١].

٣٢- لفظ (التبرج): وهو في اللغة: إظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال[٢].

وقد جاء في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب:٣٣] والشيعة تفسره في الآية وفي قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور:٦٠]، بخروج عائشة يوم الجمل على أمير المؤمنين[٣].

٣٣- لفظ (التجارة): تفسر الشيعة التجارة النافعة بالإمام ويروون عن جعفر عن علي قال: «أنا التجارة المربحة المنجية من العذاب الأليم» كما قال سبحانه: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف:١٠] وفي رواية عنه: «الإمام المتجر الرابح» أما التجارة غير النافعة فهي تؤول بأعداء الأئمة بزعمهم، ويروون عن الباقر قال: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ [الجمعة:١١] قال: تجارة يعني: الأول، أو لهوًا يعني الثاني[٤] والمقصد معروف الأول أبو بكر والثاني عمر.

٣٤- لفظ (التراب): هو معروف والشيعة تفسره بعلي في قوله: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾ [النبأ: ٤٠] يقولون: أي: من شيعة أبي تراب يعني عليًّا لأنه صاحب الأرض والحجة فيها وله بقاؤها وإليه سكونها، وكذا في سورة البلد: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ۝١٦﴾ [البلد:١٦]، أي: مترب بالعلم والمراد علي (ع)»[٥].

---

(١) مرآة الأنوار ص٦٥ .

(٢) مختار الصحاح ص٤٦ .

(٣) مرآة الأنوار ص٦٤ .

(٤) مرآة الأنوار ص٧٤ .

(٥) البرهان ج٤ ص١١٧٠ ، مرآة الأنوار ص٧٣ .

٣٥- لفظ (التوبة): معروفة وهي الرجوع عن المعاصي إلى طاعة اللّه والشيعة تفسرها بمن تاب عن ولاية الطواغيت أعداء الأئمة- كما يزعمون- ويروون عن الباقر قال: ﴿فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ [غافر:٧] يعني: تابوا من ولاية بنى أمية، وفي رواية أخرى، تابوا من ولاية الطواغيت الثلاثة ومن ولاية بني أمية: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ﴾ يعني: اتبعوا عليًّا(١).

ولا أدري، كأن الشيعة بهذا تجعل أن من والى الأئمة ليس عليه من ذنوب تستوجب التوبة والإنابة إلى اللّه، أما من تولى أبا بكر وعمر فلو كان عليه مثل قراب الأرض خطايا فإنها لا تبلغ مثل ذنب توليه وعليه أن يتوب من ولايتهما إلى ولاية الأئمة من آل البيت الذين تتولاهم الاثنى عشرية بالذات، ولا عليه من ذنب بعد ذلك.

حرف الثاء

٣٦- لفظ (ثاقب): ورد في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴿١٠﴾﴾ [الصافات:١٠] وفي قوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ﴿٢﴾ ٱلنَّجْمُ ٱلثَّاقِبُ ﴿٣﴾﴾ [الطارق:٢، ٣] والشيعة تفسره بعلى والأئمة من ولده ويقولون المراد به نفوذ علمهم ونورهم(٢).

٣٧- لفظ (الثقل): ورد في قوله: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾ [الرحمن:٣١] والمراد بهما الإنس والجن كما لا يخفى بدليل قوله بعد ذلك: ﴿يَـٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الرحمن:٣٣] والشيعة تفسرها بالكتاب والأئمة، أما قوله: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٦﴾﴾ [القارعة:٦] فإنهم يفسرونه بعلي وشيعته والميزان هو الإمام(٣).

٣٨- لفظ (ثلاث): ورد في قوله تعالى: ﴿ٱنطَلِقُوٓا۟ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَـٰثِ شُعَبٍ ﴿٣٠﴾﴾ [المرسلات:٣٠] وهو في جهنم نعوذ باللّه منها كما هو واضح من السياق، والشيعة تفسره بالخلفاء الثلاثة يزعمون كما ورد عن الأئمة ذلك، وكذلك في قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّـٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم: ١٩، ٢٠] وهي واضحة في أصنام

---

(١) مرآة الأنوار ص٧٤ .

(٢) مرآة الأنوار ص٧٥ .

(٣) مرآة الأنوار ص٧٦ والقمي ص٦٥٨ .

العرب قبل الإسلام والشيعة تفسر اللات بأبي بكر والعزى بعمر ومناة الثالثة الأخرى بعثمان[1].

٣٩- لفظ (ثمود): وهم قوم صالح عليه السلام والشيعة تفسرها بغير ذلك فيروون عن الصادق في تأويل قوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا ﴿١١﴾﴾ [الشمس:١١] قال: ثمود رهط من الشيعة، ووجه الكازراني الخبر بقوله ولا يخفى أن المراد رهط الشيعة هنا غير الإمامية كما هو واضح، ولعل المراد بهم طائفة الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين، ومنهم ابن ملجم قرين عاقر الناقة، ويحتمل أن يكون المراد مطلق أهل الكوفة وقتلة الحسين والزيدية وأشباههم[2].

وأقول: إن ما عددهم الكازراني أخف وطأة من الروافض الإمامية الذي نفى الخبر عنهم على فرض تسليم الخبر وصحة التأويل عليه.

حرف الجيم

٤٠- لفظ (الجبت): جاء مقرونًا في القرآن بالطاغوت في أكثر من آية وهما كل ما عبد من دون اللّه أوالشيطان[3] والشيعة تطلقهما على أبي بكر وعمر في القرآن دائمًا، ويروون عن الباقر في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء:٥١] قال: إن المراد فلان، فلان، فلان- يعني: الخلفاء الثلاثة- وفي دعاء صنمي قريش (يعني: أبا بكر وعمر) وجبتهما وطاغوتهما وإفكهما، وفي بعض الروايات: اللّهم العن جوابيت هذه الأمة وطواغيتها وفراعنتها[4].

ودعاء صنمي قريش الذي تذكره الشيعة هو عبارة عن دعاء يتضمن لعن أبي بكر وعمر تستفتح به الشيعة الخطب والمواعظ والعبادات وكل أمر ذي بال، ألا لعنة اللّه على الظالمين.

---

(١) مرآة الأنوار ص٧٦ .

(٢) مرآة الأنوار ص٧٦ .

(٣) لسان العرب ص٥٣٤ .

(٤) القمي ص١٢٨ ومرآة الأنوار ص٧٧ .

٤١- لفظ (الجبل): معروف والشيعة تفسره بما يروونه عن الباقر قال: قال النبي: «إني وأحد عشر من ولدي وأنت يا علي ذر الأرض- يعني: أوتادها وجبالها- بنا أوتد اللّه الأرض بأهلها فإذا ذهبنا ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا» وفي تفسير فرات بن إبراهيم عن أبي ذر قال: «إن أهل بيت النبي فينا كالجبال المنصوبة) وفي تفسير القمي سنده عن أبي عبد اللّه في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل:٦٨] قال: أمرنا أن نتخذ من العرب شيعة: ﴿وَمِنَ ٱلشَّجَرِ﴾ أي: من العجم: ﴿وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ أي: من الموالي[١].

٤٢- لفظ (الجنب): تفسر بالأئمة أو بعلى حيث يروون عنهم نحن جنب اللّه، وعن علي أنا جنب اللّه، أما الجنب بضمتين فيئول بعدم معرفة الإمام[٢].

٤٣- لفظ (الجند): تؤول الشيعة الجنود المذمومة في نحو قوله: ﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ۝﴾ [الشعراء: ٩٥]، منهم أتباع أعداء الأئمة- بزعمهم- أما الجنود الممدوحة فهم الشيعة حيث يروون عن الباقر في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر:٣١] قال: هم الشيعة وهم شهداء اللّه في الأرض[٣].

والآية تتحدث عن أصحاب النار وخزنتها وهم الملائكة، ولا أدري هل الشيعة هم خزنة النار؟

٤٤- لفظ (الجودي): ورد في قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود:٤٤] هو جبل بالموصل في أكثر التفاسير، والشيعة تقول هو نجف الكوفة[٤] وهدف الشيعة من ذلك تعظيم مدينة النجف كما اخترعوا آية سابقة لكربلاء وذلك لأنهم يزعمون أن عليًّا مدفون بمدينة النجف حيث أقاموا له مشهدًا فخمًا فيها، ويزعمون أن نوحًا عليه السلام مدفون بجوار علي بن أبي طالب بها، هذه مغالطات للحقائق

---

(١) القمي ص٣٦٢ ومرآة الأنوار ص٧٩ .

(٢) البرهان ج٤ ص٩٣٩ ومرآة الأنوار ص٧٧ .

(٣) مرآة الأنوار ص٧٨ .

(٤) القمي ص٣٠٨، ومرآة الأنوار ص٧٨ .

التاريخية، لها مناسبة سيأتي تحقيقها فيها.

حرف الحاء

٤٥- لفظ (الحبك): وردت في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ ۝٧﴾ [الذاريات:٧] في كتب اللغة يعني: طرائق النجوم أو ذات الطرائق الحسنة والخلق الحسن[١] والشيعة تفسر السماء برسول الله، والحبك بعلي، فعلي ذات رسول الله، وهكذا كما يروونه عن الأئمة[٢].

٤٦- لفظ (الحبل): تفسره الشيعة بعلي ويروون عن الأئمة أن عليًا هو حبل الله المتين وعن الصادق قال: نحن حبل الله الذي قال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران:١٠٣] وقد سئل الرسول في هذه الآية فقال: هو قول الله: «﴿إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٢] الأول كتاب الله والثاني على (ع)»[٣] ولا يخفى أن الآية في اليهود قبل ولاية علي بآلاف السنين.

٤٧- لفظ (الحدود): وردت في نحو قوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة:١٨٧] ويراد بها شرائعه وأحكامه أما الشيعة فيفسرونها بالأئمة ويروون عن الصادق: «نحن حدود الله»[٤].

٤٨- لفظ (الحرام): تفسر بالأئمة حيثما وقعت في تفاسير الشيعة، في البيت الحرام والمسجد الحرام والأربعة الحرم، وفي تفسير فرات بن إبراهيم عن الباقر قال: نحن حرم الله الأكبر والنفس التي حرم الله هي الحسين وأصحابه[٥].

٤٩- لفظ (الحق) يفسرها الشيعة بالولاية وحق آل محمد فيها أو بعلى أو بالمهدي المنتظر عندهم وقيامه، ويروون عن الصادق في قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ

---

(١) لسان العرب ص٧٥٨ .

(٢) تفسير الأصفهاني ص٣٨ ومرآة الأنوار ص٨٥ .

(٣) تفسير الصافي ج١ ص١٠٠ ومرآة الأنوار ص٨٧ .

(٤) (٥) مرآة الأنوار ص٨٤ ، ٨٨ .

بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [النساء:١٧٠] قال: أي: في ولاية علي، وعنه قال: إن ولاية علي لحق اليقين وعن على قال: والله أنا الحق الذي أمر الله به في قوله: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس:٣٢]، وعن الباقر قال: ﴿حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة:٤٨] قال: يعني بالحق: ظهور علي بن أبي طالب ومن ظهر بعده من الأئمة(١).

حرف الخاء

٤٩- لفظ (الخبائث): يروون عن الباقر في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾ [المائدة:١٠٠] وقوله: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾ [النور:٢٦] قال: هم معاوية وشيعته وقوله: ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾ هم على وشيعته(٢).

ولا يخفى على بصير أن قوله: : ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾ أنها في عائشة الصديقة بنت الصديق رغم أنف الشيعة. والآية تاج كرامة لها تفقأ أعينهم.

٥٠- لفظ (الخمر والخنزير) هم في تفسير الشيعة أعداء الأئمة(٣) ولا تنسى أنه تفسير الباطنية بعينه.

حرف الدال

٥١- لفظ (الدابة): في تفسيرالشيعة هي أمير المؤمنين علي ويروون عن أبي عبد الله قال: انتهى رسول الله إلى أمير المؤمنين وهو نائم في المسجد فحركه برجله وقال قم يا دابة الله ثم قال: هو الدابة التي ذكرها الله في كتابه.. الخبر(٤).

٥٢- لفظ (الداعي): تفسره الشيعة بعلى ويروون عن الكاظم في قوله تعالى:

---

(١) القمي ص٢٨٦، مرآة الأنوار ص٨٧.

(٢) مرآة الأنوار ص٩٢.

(٣) مرآة الأنوار ص٩٤.

(٤) القمي ص٤٧٩، تفسير شبر ص٣٦٩، مرآة الأنوار ص٩٥ ومجمع البيان ج٢٠ ص٢٥١.

﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾ [طه:١٠٨] قال: «الداعي علي»، وفي بعض الزيادات: «أشهد أنك الداعي إلى اللَّه»[1]

٥٣- لفظ (الدين): تفسره الشيعة بولاية علي، ويوم الدين يوم خروج المهدي، ويروون عن الصادق في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ [البقرة:١٣٢] قال يعني ولاية علي: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ لولاية علي (ع) وعن الصادق: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ﴾ أي: الإمام: ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ يوم خروج القائم، وكذا عن الباقر في قوله: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨]، قال: في الصلاة والزكاة والصوم والحج إذا تولوا اللَّه ورسوله وأولي الأمر منا أهل البيت فإنه يقبل اللَّه أعمالهم[2].

يعني: المدار في النجاة على ولاية أئمة الشيعة لا على شرائع الإسلام من الصلاة والزكاة والحج ونحوها وهنا يلتقى التفسير الاثنى عشري تمامًا مع ملاحدة الباطنية الذين عطلوا شرائع الإسلام.

حرف الذال

٥٤- لفظ (الذباب): يؤول بعلى في تفسير الشيعة كما أولت البعوضة ويزعمون أنه ذباب العسل وذلك في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الحج:٧٣][3].

ولا أدري ماذا بقي من أسماء الحشرات الحقيرة لم يطلقه الشيعة على علي؟

وأمير المؤمنين أرفع وأنزه من ذلك ألا لعنة اللَّه على الشيعة الذين لا يوقرون إمامهم.

٥٥- لفظ (الذكر) تفسر الشيعة أهل الذكر بالأئمة في قوله تعالى: ﴿ وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِمِنْ حَرَجٍ﴾ [الأنبياء:٧، النحل:٤٢] ويروون عن الأئمة (نحن واللَّه المعنيون

---

(١) مرآة الأنوار ص١٠١ .

(٢) مرآة الأنوار ص١٠٠ والقمي ٥٩٥ .

(٣) مرآة الأنوار ص١٠١ والقمي ص٤٤٥ .

بذلك ونحن المسئولون) وفي أخرى (نحن أهل الذكر ونحن المسئولون»[1].

حرف الراء

٥٦- لفظ (الراجفة والرادفة): في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ۝ تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ ۝﴾ [النازعات:٦، ٧]، والآية واضحة في النفخة الأولى والثانية في نهاية الدنيا وبداية الآخرة، والشيعة تفسر الراجفة بالحسين، والرادفة بأبيه وإن أول من ينفض التراب عن رأسه الحسين كما يروون عن الصادق[2]. وهم يقصدون رجعتهم إلى الدنيا عند قيام المهدي بزعمهم.

٥٧- لفظ (الرب): الشيعة تطلقه على الإمام، ففي القمي: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر:٦٩] قال أبو عبد الله: رب الأرض يعني: إمام الأرض[3]. تعالى الله ﷻ عن ذلك.

٥٨- لفظ (الرزق) حيثما وقع في القرآن يفسرونه بالولاية وينسبون ذلك للصادق[4].

٥٩- لفظ (الرسول) يقولون: إن العمدة في بعثة الرسل هي لأجل الولاية، وقد ورد عندهم تأويل الرسول بالإمام، والرسل بالأئمة، فعن الصادق في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦] قال: يعني: «إمامًا يدعوهم إلى طريق الحق» وعن الباقر كما في تفسير العياشي قال: «أي: لكل قرن من هذه الأمة رسول من آل محمد يخرج إلى القرن الذي هو إليهم وهم الأولياء من آل محمد[5]. وهذا مبناه عند الشيعة على أن الله لا يجوز أن يخلي الأرض من إمام، وتفسير الرسول بالإمام مع ما فيه فهو أهون على كل حال من

---

(١) مرآة الأنوار ص١٠٢، والبرهان ج٣ ص٦٨٤ والصافي ج٢ ص٢٨٣ والقمي ص٣٥٨ .
(٢) مرآة الأنوار ص١٠٩ .
(٣) القمي ص٥٨١ .
(٤) مرآة الأنوار ص١٠٩ .
(٥) مرآة الأنوار ص١١٠ .

تفسير لفظ الجلالة بالإمام، وإن كان الكل ضلالًا.

حرف الزاي

٦٠- لفظ (الزرع): ورد في القرآن في عدة مواضع مرادًا به ظاهره المعروف، والشيعة تفسره بعبد المطلب ويروون عن الصادق في قوله تعالى: ﴿كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾ [الفتح:١٢٩] قال: الزرع عبد المطلب وشطأه محمد و﴿يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ﴾ يعني علي بن أبي طالب[١].

والآية صريحةٌ في أصحاب رسول اللّه ﷺ للمثل الذي ضربه اللّه لهم في الإنجيل.

٦١- لفظ (الزكاة) ومعناها معروف، والشيعة تفسرها بما ينسبونه للباقر في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المزمل:٢٠]: قال: الصلاة والزكاة علي عليه السلام[٢].

٦٢- لفظ (الزينة) يفسرونها بعلي بن أبي طالب. ويروون عن النبي ﷺ: «أن عليًّا زينة الأرض» وعن ابن مسعود: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَا مَا عَلَى ٱلۡأَرۡضِ زِينَةً لَّهَا﴾ [الكهف:٧] قال: زينة الأرض علي بن أبي طالب[٣].

حرف السين

٦٣- لفظ (السائل) السائل يفسرونه بما يروونه عن الصادق في قوله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ١٩﴾ [الذاريات:١٩]. قال: «إن السائل والمحروم شأنهما عظيم أما السائل فهو رسول اللّه، والمحروم من حرم الخمس أمير المؤمنين والأئمة من ولده، وليس هذا كما يقول الناس»[٤] وهذا سوء أدب، أنزه أبا عبد اللّه الصادق عنه.

---

(١) مرآة الأنوار ص١١٣ .

(٢) مرآة الأنوار ص١١٥ .

(٣) مرآة الأنوار ص١١٥ .

(٤) مرآة الأنوار ص٨٩ .

٦٤- لفظ (السابق) و(السابقون): يفسرونه بما ينسبونه إلى النبي قال: «قال لي جبريل: ذاك علي وشيعته هم السابقون إلى الجنة المقربون من اللَّه) وبما يروونه عن الباقر والصادق في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣٢] (قالا هي لنا خاصة وإيانا عنى»[١].

٦٥- لفظ (السامري) هو من أصحاب موسى الذي اتخذ لهم العجل إلٰها في غيبة موسى والشيعة تفسره بعمر بن الخطاب، وتفسير العجل بأبي بكر ﷺ[٢] ونعوذ باللَّه من الخذلان.

٦٦- لفظ (السجود ومسجد ومساجد): في تفسير الشيعة تفسر بالأئمة وولايتهم، ففي تفسير القمي عن الصادق: ﴿وَقَدْ كَانُوا۟ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَٰلِمُونَ﴾ [القلم:٤٣] قال: «يدعون إلى ولاية علي في الدنيا . . .» الخبر وعنه في قوله: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦﴾ [الرحمن:٦] قال: «النجم رسول اللَّه والشجر علي لم يعصوا اللَّه طرفة عين) وعن الباقر في الآية: «قال: علي وفاطمة والحسن والحسين»، وأما المسجد والمساجد ففي تفسير العياشي عن الصادق: ﴿وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف:٢٩] قال: «يعني: الأئمة»، وفي قوله: ﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف:٣١] قال: «يعني: الأئمة» وفي قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن:١٨] قال: «هو الإمام من آل محمد فلا تتخذوا من غيره إمامًا» وعن الكاظم (هم الأئمة والأوصياء واحدًا واحدًا . . .» الخبر[٣] ولا أدري إلى متى هذا الغلو، هل تريد الشيعة بذلك عبادة الأئمة من آل محمد؟

٦٧- لفظ (السلطان) تفسره الشيعة حيثما وقع في القرآن بعلي ويروون عن ابن عباس: ﴿وَٱجْعَل لِّى مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا﴾ [الإسراء:٨٠] (قال إن اللَّه استجاب للنبى فإن عليًّا سلطان ينصره على أعدائه) وفي رواية عن الأئمة: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا

---

(١) مجمع البيان للطبرسي ج٢٢ ص٢٤٣، ومرآة الأنوار ص١٢٢، تفسير شبر ص٤١٤ .
(٢) مرآة الأنوار ص١٢٠ .
(٣) مرآة الأنوار ص١١٧ والقمي ص٧٠٠ .

﴿لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء: ٣٣] قالوا: إن القائم- يعني المهدي المنتظر- وليّ الحسين المقتول ظلمًا قد جعل اللَّه له سلطانًا على الناس[1]. وهكذا تذهب الشيعة بالتشريعات العامة إلى أوهام وخرافات.

حرف الشين

٦٨- لفظ (الشيء): تفسر بالشيعة عندهم في قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] بمعنى كل الشيعة[2].

ولقد ضيقت الشيعة بذلك ما وسعه اللَّه على عباده، فلماذا هذه الأنانية؟

٦٩- لفظ (الشمس) تفسر بعلي أيضًا، فيروون عن الصادق في قوله: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ الشمس أمير المؤمنين وضحاها قيام القائم: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾ الحسن ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا﴾ الحسين ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ بنو أمية[3].

٧٠- لفظ (الشيعة) يطلق حيثما ورد في القرآن في تفسيرهم على الشيعة الإمامية الاثنى عشرية ويروون عن أبي بصير عن الصادق قال: «ليهنكم الاسم، قال: قلت وما الاسم؟ قال: الشيعة أما سمعت اللَّه يقول: ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥][4].

حرف الصاد

٧١- لفظ (الصراط): يفسر عند الشيعة بأمير المؤمنين وبمعرفة الإمام دائمًا وينسبون ذلك إلى الصادق حيث يقول: «إن الصراط أمير المؤمنين ومعرفته»[5].

---

(١) مرآة الأنوار ص١٢١ .

(٢) مرآة الأنوار ص١٢٨ .

(٣) مرآة الأنوار ص١٣٤ والقمي ص٧٣٠ .

(٤) البرهان للبحراني ج٣ ص٧٩٠، ومجمع البيان للطبرسي ج٢٠ ص٢٧٣ .

(٥) القمي ص٢٦ وتفسير الصافي ص٥٤ .

٧٢- لفظ (الصهر): في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] هو علي بن أبي طالب في تفسير الشيعة[١].

حرف الضاد

٧٣- لفظ (الضلال): يفسر دائمًا بالذين ضلوا في علي فمثلًا قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [النساء:٤٤] قال القمي: ضلوا في أمير المؤمنين وأخرجوا الناس من ولايته، وكذا في قوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧][٢].

حرف الطاء

٧٤- لفظ (الطامة) تفسرها الشيعة بخروج الدابة التي هي علي بن أبي طالب عند قيام القائم وبهذا يفسرونها في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿٣٤﴾﴾ [النازعات:٣٤][٣] ولا يخفى أنها القيامة.

حرف الظاء

٧٥- لفظ (الظالم) وكل ما يشتق منه تفسره الشيعة حيثما وقع بمن ظلم آل محمد حقهم فمثلًا قوله: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ يضيفون بعدها آل محمد حقهم، ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ هو أبو بكر عندهم[٤].

حرف العين

٧٦- لفظ (العروة) في قوله تعالى: ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة:٢٥٦]

---

(١) مجمع البيان ج١١٩ ص١١٧ ومرآة الأنوار ص١٤٣ .

(٢) القمي ص٢٦ ، ١٢٨ .

(٣) مرآة الأنوار ص١٥٣ .

(٤) القمي ص٤٦٥ .

هي الولاية في تفسير الشيعة[1].

٧٧- لفظ (العين) في قوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩] هو علي ويروون عنه (أنا عين اللَّه ولسانه الصادق ويده»[2].

٧٨- لفظ (علامات) تفسر حيثما وقعت بالأئمة ففي قوله: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ﴿١٦﴾﴾ [النحل:١٦] ويروون عن الباقر: «إن اللَّه نصب عليًّا بينه وبين خلقه» وعن أبي عبد اللَّه (النجم رسول اللَّه والعلامات الأئمة»[3].

حرف الفاء

٧٩- لفظ (الفساد): وما يشتق منه يفسر عندهم بحبطر- يعني: أبو بكر-، وزريق -يعني: عمر- ودلام- يعني: عثمان[4]. ونعوذ باللَّه من سوء الأدب مع خيرة أصحاب رسول اللَّه ﷺ.

حرف القاف

٨٠- لفظ (القارعة): تفسر بالنقمة بسيف علي عند قيام القائم عندهم[5].

٨١- لفظ (القبلة) تفسر بالأئمة ويروون عن الصادق (نحن قبله اللَّه ونحن كعبة اللَّه»[6]

٨٢- لفظ (القربى والقرابة): تفسر بالإمام واليتامى والمساكين وابن السبيل، هم أيتام آل محمد خاصة ومساكينهم وأبناء سبيلهم حيثما وقع ذلك في القرآن[7].

---

(١) تفسير القمي ص٧٥ ومرآة الأنوار ص١٦٦ .

(٢) تفسير البرهان ج٤ ص٩٣٩ .

(٣) تفسير القمي ص٨٥٨ والصافي ج٢ ص٢٨٢ .

(٤) انظر: تفسير مرآة الأنوار ص١٨٢ والقمي ص٥٦٥ .

(٥) (٦) مرآة الأنوار ص١٨٣ .

(٧) القمي ص١٢٦ ، ص٢٥٤ .

حرف الكاف

٨٣- لفظ (الكتاب) يفسرونه حيثما وقع في القرآن بعلي بن أبي طالب[١].

٨٤- لفظ (الكلب) يفسر حيثما وقع عندهم بعمر بن الخطاب حسب الأخبار عندهم[٢].

٨٥- لفظ (الكلمة) تؤول بالأئمة حيثما وقعت إذا كانت جمعا، فإن أفردت فهي في علي وحده[٣] وهذا يوضح لنا مدى التأثر بالمسيحية في إطلاق الكلمة على المسيح عليه السلام.

حرف الميم

٨٦- لفظ (المثاني) هم الأئمة عندهم فعن الباقر (نحن المثاني التي أعطاها الله نبينا»[٤].

٨٧- لفظ (المشرق والمغرب) عن الصادق: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ الرسول وعلي: ﴿وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ﴾ الحسن والحسين[٥].

حرف النون

٨٨- لفظ (النحل) يروون عن الصادق (نحن النحل التي أوحى الله إليها) وعلي هو يعسوب المؤمنين[٦].

٨٩- لفظ (النعمة) تفسر بالأئمة حيثما وقعت في القرآن عند الشيعة[٧].

---

(١) انظر: تفسير الأصفهاني ص١٨٥ والقمي ص٢٧ .
(٢) مرآة الأنوار ص١٩٢ .
(٣) تفسير القمي ص١٥١ ، ص٢٤٨، ص٢٩٠، ص٦٠٢ .
(٤) القمي ص٣٥٣ والبرهان ج٣ ص٨٠١ .
(٥) تفسير القمي ص٦٥٨ .
(٦) القمي ص٣٦٢ .
(٧) الصافي ج١ صـ٢٧٣ والقمي ص٣٥١ .

حرف الواو

٩٠- لفظ (والد) يفسرونه بالحسن والحسين[١] في قوله: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت:٨].

٩١- لفظ (الوجه) يفسرونه بالإمام ويروون عن الباقر (نحن وجه اللَّه نتقلب في الأرض بين أظهركم»[٢].

٩٢- لفظ (الوحي) حيثما ورد في القرآن يفسرونه بنحو: ما أوحينا إليك في شأن علي[٣].

حرف الياء

٩٣- لفظ (اليسر، والعسر) يروون عن الباقر قال: «اليسر أمير المؤمنين، العسر[٤] فلان وفلان) يعنون بذلك أبا بكر وعمر ﵄، وأستغفر اللَّه وأتوب إليه من حكاية هذه التفاهات ومن صنيع هؤلاء القوم في تحريفهم لكلام اللَّه عن مواضعه.

هذا: ولقد أسهبت -عن عمد- في حكاية أقوال المفسرين وذكر الأمثلة من التفسير الباطني عند الشيعة وذلك لأن أكثر تفاسيرهم قد تخصصت في هذا الجانب وأهملت تمامًا معاني القرآن التي تفهم منه بحسب اللغة التي نزل بها نورًا وهداية ولكي أعطي القارئ أيضًا صورة واضحة عن منهج الشيعة في تفسير القرآن فيما يسمونه تفسيرا باطنيًا، ولكى يقف القارئ بنفسه على هذه المعاني التي تريد الشيعة أن تركز عقيدتها من خلال التفسير متلاعبة بألفاظ القرآن على حسب أهوائها ضاربة بمعانيه الصحيحة عرض الحائط، متزرعة في ذلك بحب الأئمة من آل البيت فأساءوا إلى الإسلام وإلى القرآن وإلى الأئمة من آل محمد ﷺ ويمكن تلخيص منهج الشيعة

(١) تفسير الأصفهاني ص٣٨ .

(٢) البرهان ج٤ ص١٠٧٠ .

(٣) القمي ص٢٨٥، ص٢٩٢، ص٣٨٦ .

(٤) تفسير البرهان ج١ ص١١٥ .

في التفسير الباطني فيما يلي:

١- القرآن له ظهر وبطن ولكل بطن بطن إلى سبعة وسبعين بطنًا وربما طاشت البطون فبلغت سبعين ألفا، وذلك جار في كل فقرة من كتاب اللّٰه تعالى، وجميع باطن القرآن في الدعوة إلى الولاية والإمامة كما أن ظاهره في الدعوة إلى التوحيد والرسالة وكل آيات المدح والإكرام ففي أئمة الشيعة وأتباعهم نزلت، وكل آيات الذم والتوبيخ ففي أعدائهم ومخالفيهم وردت بل جميع الكتب الإلهية والشرائع السماوية جارية على هذا المنوال في شأن أئمتهم تنويهًا بفضلهم، وفي أعدائهم للحط من شأنهم.

٢- يجب على الإنسان أن يؤمن بهذا الباطن الذي تدعيه الشيعة تفصيلًا فيما جاء تفصيله عن الأئمة- عندهم- وإجمالًا فيما لم يرد فيه تفصيل، ويجب تصديق ذلك وإن لم يفهم معناه، ومن رد منه شيئًا فقد كفر، كمن رد شيئًا من ظاهر القرآن.

٣- علم هذا الباطن عند الأئمة وحدهم، أو خواص شيعتهم أما الناس فلا شبهة عند الشيعة في أنهم قاصرون عن إدراك الظاهر من القرآن فضلًا عن بواطنه، كما أن الأئمة كانوا يصرحون أحيانًا بهذه المعاني الباطنة لخاصة شيعتهم، وأحيانًا كانوا يحجبون ذلك عنهم إلى أن يقوم القائم الذي ينتظرونه حيث سيحصل من المعجزات والانقلابات الكونية ما يحمل الناس على الإذعان بهذه البواطن ويتبين لهم المراد الصحيح من الآيات.

٤- السر في كون الإمامة والولاية جاءت بطريق الباطن هو بزعمهم ما علمه اللّٰه من التحريف الذي سيقع في القرآن من الصحابة حيث أسقطوا عمدا ما ورد صريحًا في شأن أهل البيت، ومجيء الباطن في الولاية- في نظر الشيعة- أظهر دليل على إعجاز القرآن حيث لا سبيل لأحد إلى تحريف الباطن.

٥- لا تقتصر المعاني الباطنية على أهل زمان معين بل كل تأويل يجري على أهل زمان وهكذا إلى آخر ما تحتمله بطون الآيات التي لا نهاية لها من تأويلات.

٦- تتناسب المعاني الظاهرة مع المعاني الباطنة بدعوى أن المعاني الباطنة

استعمل فيها اللفظ على سبيل المجاز أو الاستعارة أو الكناية، وهذا لا غرابة فيه إذ أن باب المجاز في اللغة واسع وسائغ ولو كان ذلك شاملًا للقرآن كله من حيث المعنى الباطني، وعليه فالمراد بالظاهر حقيقة في اللفظ، والمراد بالباطن مجاز فيه، وأخف من ذلك أن تكون أول الآية في شيء بحسب الظاهر مثلًا، وآخرها في شيء آخر بحسب الباطن، هكذا في نظرهم.

٧- كثيرًا ما يأتي التعبير على سبيل العموم ويكون المراد خصوص بعض الأفراد بحسب الباطن، فلفظ «الكافرين» مثلًا يراد به خصوص من كفر بالولاية، و«المشركين» مثلًا يراد به خصوص من أشرك مع الإمام من ليس بإمام وهكذا.

بل قد يراد بالخطاب بحسب الباطن غير ما يفهم من الظاهر بالمرة وإن لم يسبق له ذكر، حيث نزل القرآن- بزعمهم- على «إياك أعني واسمعي يا جارة» بل قد يعود الضمير على من لم يسبق له ذكر مثل: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥] أي: بدل عليًّا، كما مر.

٨- كل ما علم اللَّه صدوره من الأمة أشار إليه بحسب الباطن وهذا هو ما يفهم من قصص القرآن حيث حكى لنا من قصص السابقين ما سيحدث نظيره في هذه الأمة في شأن الأئمة ويفهمون ذلك من قوله: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ أي: لتغدرن بالأئمة كما غدر من قبلكم بأوصيائهم، ومن قوله: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ فقوم موسى هم أهل الإسلام بحسب الباطن، والأمة التي تهدي بالحق هم الأئمة وأشياعهم وهكذا.

٩- كل مأمور به في الظاهر له نظير مأمور به في الباطن في نظرهم يجب الإيمان به فالصلاة مأمور بها في الظاهر ونظيرها في الباطن معرفة الإمام، والجناية في الظاهر معروفة، وفي الباطن عدم معرفة الإمام، وقضاء التفث في الظاهر معروف وفي الباطن هو لقاء الإمام، والتوبة في الظاهر هي الرجوع عن المعاصي وفي الباطن هي الرجوع عن موالاة الطواغيت بزعمهم إلى ولاية الأئمة، والمأمورات عموما بواطنها موالاة الأئمة، والمنهيات بواطنها إجتناب أئمة الجور، وكل عبادة لم يقصد فيها موالاة

الأئمة فهي باطلة، وعليه فالمأمورات والمنهيات أشبه بالرموز الدالة على الأئمة وولايتهم.

١٠- التأويل الباطني يجعل لفظ الجلالة والإله والرب وكل ما جاء التعبير عنه بضمير الجمع مسندًا إلى اللَّه مرادًا به الإمام أو الأئمة معه بل قد يراد به الأئمة وحدهم وذلك فيما لا يجوز نسبته إليه تعالى مما يوهم التشبيه والتجسيم والغضب والرضا والسخط واليد والعين والوجه فالمراد بكل ذلك هم الأئمة وحدهم، وفي ذلك دلالة على عظم شأنهم لأنهم خاصته والأدلاء عليه وهذا باب فتحته الشيعة للغلو لا نهاية له في الأئمة.

١١- التأويل الباطني كشف لنا الكثير مما كنا نجهله من مقام علي وبنيه حيث تبين أن مقامهم فوق الإمكان بخلاف مقام الأنبياء والمرسلين فإن مقامهم مقام إلى مكان ولقد كانوا في أشرف بقاع العرش قبل أن يخلق آدم،وما تاب اللَّه عليه إلا بتوسله بهم، وهم أوتاد الأرض بهم نرزق وبهم نمطر ولأجلهم خلق اللَّه الأكوان وهم يتصرفون في الناس يوم فصل القضاء، ولذلك فكل من أخبر عن شيء من فضائلهم فهو صادق كائنًا من كان.

١٢- التفسير الباطني جعل كل القرآن والأكوان يدور في فلك الولاية والإمامة، فالقرآن في التفسير الباطني نوعان: نوع في الإشادة بذكر الأئمة والتنويه بفضلهم والإشارة إليهم، ونوع في الحط من أعدائهم ومخالفيهم- في نظر الشيعة- أما الأكوان فحوادث الزمان يتكيف وضعها بحسب موقفها من الإمامة والولاية، والأرض والسموات والجبال والبحار والأنهار والأشجار وما خبث من المخلوقات وما طاب وغير ذلك يتكيف وضعه حسب قبوله ولاية الأئمة أو رفضها وقد مر في الأمثلة مصداق ذلك كله.

وقبل مناقشة هذا التفسير الباطني عند الشيعة أرى سؤالًا يفرض نفسه يتطلب الجواب وهو: هل للقرآن بطن،وما حد هذا الباطن إن وجد؟

وأقول: ذكر السيوطي في الإتقان عن الفريابي بسنده عن الحسن- يعني

البصري- قال: قال رسول الله ﷺ: «**لكل آية ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مطلع**»[1] وهذا كما ترى من مراسيل الحسن التي قال العلماء عنها أنها مثل الريح، يعني: لا تعتمد، ثم قال السيوطي: «وأخرج الديلمي من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعًا: «القرآن تحت العرش له ظهر وبطن يحاج العباد»[2] وهذا أيضًا من رواية الديلمي وكتابه ليس من الكتب الستة ولا يؤخذ ما جاء فيه حجة إلا بعد فحصه، ولم يذكر لنا السيوطي السند حتى يتبين حاله ثم قال السيوطي: «وأخرج الطبراني وأبو يعلى والبزار وغيرهم عن ابن مسعود موقوفًا: «**إن هذا القرآن ليس منه حرف إلا له حد ولكل حد مطلع**»[3] وهذا الموقوف إن صح سنده فليس فيه ذكر لباطن القرآن، وعليه فهذه الأحاديث لا تفيد علمًا بأن للقرآن ظهر وبطن، وعلى فرض إفادتها ذلك فإن كل ما قيل في معناها أوجه:

١- أنك إذا بحثت عن باطنها وقسته على ظاهرها وقفت على معناها، وهو قول الحسن البصري.

٢- أنه ما من آية إلا عمل بها قوم ولها قوم سيعملون بها. قاله ابن مسعود رضي الله عنه.

٣- أن ظاهرها لفظها وباطنها تأويلها.

٤- أن القصص ظاهرها الإخبار بهلاك الآولين وباطنها عظة للآخرين، ورجحه السيوطي والزركشي[4].

ثم قال السيوطي: «وحكى ابن النقيب قولًا خامسًا، أما ظهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر وبطنها ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله عليها أرباب الحقائق»[5].

وعلى جميع هذه الأوجه فليس في القرآن باطن يخالف الظاهر بالصورة التي

---

(١) (٢) (٣) الإتقان للسيوطي ج٤ ص٢٢٥ النوع الثامن والسبعون .

(٤) الإتقان في الموضع المذكور، والبرهان للزركشي ج٢ ص١٦٩ النوع الحادي والأربعون .

(٥) الإتقان ج٤ ص٢٢٥ النوع الثامن والسبعون .

رأيناها في تفاسير الشيعة، إذ أقصى ما في هذه الأوجه أن للقرآن أسرار تفهم من وراء ألفاظه الظاهرة والمدخل إليها إنما هو ظاهر القرآن كما في قول الحسن وهذا هو ما وضحه لنا بجلاء حجة الإسلام الغزالي حيث قال «النقل والسماع لابد منه في ظاهر التفسير أولًا ليتقي به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع التفهم والاستنباط، واستخراج الغرائب التي لا تفهم إلا بالسماع، ولا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر، ومن أدعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر فهو كمن يدعى البلوغ إلى صدر البيت قبل مجاوزة الباب، أو يدعي فهم مقاصد الأتراك من كلامهم وهو لا يفهم لغة الترك، فإن ظاهر التفسير يجري مجرى تعلم اللغة التي لابد منها للفهم».

ومعنى الباطن الذي يقصده حجة الإسلام هو تحرى الدقائق التي تكون في طي الألفاظ القرآنية والأسرار التي لا يدركها إلا الراسخون في العلم كل بمقدار طاقته بعد فهم ظواهر الألفاظ على قواعد العربية وعلى ما صحت به الأخبار عن الذي أنزل عليه الكتاب ليبين للناس ما نزل إليهم.

ثم يقول الغزالى بعد ذلك في أسرار القرآن التي قد تنكشف للعلماء ما نصه:

«وإنما ينكشف للراسخين في العلم من أسراره بعد غزارة علمهم وصفاء قلوبهم وتوفر دواعيهم على التدبر وتجردهم للطلب، ويكون للكل واحد حد في الترقى إلى درجة أعلى منها فأما الاستيفاء فلا مطمع فيه، ولو كان البحر مدادا والأشجار أقلامًا فأسرار كلمات اللَّه ﷻ لا نهاية لها، فمن هذا الوجه يتفاوت الخلق في الفهم بعد الاشتراط في معرفة ظاهر التفسير»[1].

وبيان معنى كلام الإمام في الباطن الذي يهدف إليه، وكيفية الوصول إليه، وما يجب اعتقاده في ذلك هو ما يلي:

أولًا: أنه اعتبر الظاهر طريق الباطن، وأنه لا سبيل إلى الدخول إلى الباطن إلا

---

(١) إحياء علوم الدين ج١ صـ٢٩٢ كتاب آداب تلاوة القرآن الباب الرابع في فهم القرآن.

من بابه وهو الظاهر، فالعلم بالباطن إذًا كسبي وإن كان يحتاج إلى صفاء روحى وإشراق نفسي بالرياضة الروحية وهي ممكنة، بخلاف ما ذهبت إليه الشيعة من أن معرفة الباطن طريق مسدود وباب مغلق دون الخلق إلا على الأئمة، وعلمهم ليس كسبيًّا بل الهاميًا والناس ليسوا أهلًا لذلك.

ثانيًا: أنه جعل الباب مفتوحًا للوصول إلى الباطن فالراسخون في العلم يصلون إليه أو إلى مقادير منه كل بحسب استعداده فإن الوصول الكامل إليه ليس في طاقة البشر، ولو كان البحر مدادًا والأشجار أقلامًا ما بلغت منه شيئًا فيبقى من أسراره ما يطأ من العالم من غروره ويخشع، ويحد من كبريائه ويخضع، ويقول كما قالت الملائكة من قبل: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة:٣٣]، وليست معرفة جانب من هذه الأسرار وقفًا على أحد كما زعمت الشيعة بل الناس فيها سواء وإن كان الراسخون في العلم لهم المنزلة العليا والقدم الثابتة في هذا الجانب.

ثالثًا: أنه لا يجعل من حق أحد من العباد أن يقول: هذا مراد اللّه سبحانه، فإن ذلك من البشر جميعًا- عدا من نزل عليه الكتاب لبيانه- تجاوز للحد، وخروج بالإنسان عن مقامه الذي يجب أن لا يتجاوزه، إذًا فالجزم بأي هذا هو مراد اللّه فيما ينكشف من أسرار الكتاب الباطنية غير سائغ، والقطع بذلك غير جائز وهذا كما هو واضح مخالف لما ذهبت إليه الشيعة حيث زعموا أن المعاني الباطنية مرادة قطعًا، وإنكارها كفر صريح كالكفر بالظاهر تمامًا، وردها على الأئمة خروج على الملة بالمرة.

رابعًا: ما فتحة الغزالي من تعرف أسرار القرآن باب من أبواب إعجازه وفيه بيان لهذا الإعجاز، فإن القرآن قد اشتمل على حقائق كونية ونفسية واجتماعية وطبية وغير ذلك من أنواع المعارف المختلفة، وكلما تأمل علماء هذه العلوم فيما اشتمل عليه القرآن منها بل كلما ظهر لهم من أسرار هذه العلوم ما ظهر، ووازنوه بما أشار إليه القرآن من ذلك لا سيما مع ملاحظة زمان نزوله وظروفه في هذا الأوان ينتبهون لا

محالة إلى أن القرآن من عند اللّٰه لا شك في ذلك وهو الصدق المطلق، وهو الحق المبين، وهو جدير بأن يتحدى الأجيال كلها بما احتواه من هذه الحقائق، لا أن يتحدى من كانوا في عصر التنزيل وحدهم وأنه حجة اللّٰه القائمة على عباده إلى يوم القيامة.

أما الباطن الذي تقول به الشيعة فهو أمر تافه لا معنى له فضلًا عن أن يكون قد احتوى إعجاز القرآن بوجه من الوجوه.

هذا والذي قاله الغزالي وبينت المراد منه هو المعنى الذي يمكن قبوله في باطن القرآن أما الانحراف بالباطن فوق ذلك فهو كفر صريح وتحريف للكلم عن مواضعه، قد صرح العلماء بكفر صاحبه، فقد نقل السيوطي عن أبي عمرو بن الصلاح في فتاويه قال: «وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر أنه قال: صنف أبو عبد الرحمن السلمي (حقائق التفسير) فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسيرًا فقد كفر، قال ابن الصلاح: وأنا أقول: الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئًا من ذلك أنه لم يذكره تفسيرًا ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة في القرآن، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية، وإنما ذلك منهم ذكر لنظير ما ورد به القرآن فإن النظير يذكر بالنظير، ومع ذلك فياليتهم لم يتساهلوا بمثل ذلك لما فيه من الإيهام والإلباس[1] وقال النسفي في عقائده النصوص على ظاهرها والعدول عنها إلى معان يدعيها أهل الباطن إلحاد، وقال التفتازاني: سميت الملاحدة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظاهرها بل لها معان باطنية لا يعرفها إلا المعلم[2].

ولا يخفى أن كلام ابن الصلاح هو على تفسير الصوفية الذي يمكن حمله على معنى صحيح ومع ذلك فلا يسمى تفسيرًا وإلا لسلك به صاحبه مسلك الباطنية الذين حكم بكفر من اعتقد منهم أن ذلك تفسيرًا أما كلام النسفي والتفتازاني فهو صريح في

---

(١) الإتقان للسيوطي ج٤ ص٢٢٣، والبرهان للزركشي ج٢ ص١٧٠ .
(٢) الإتقان للسيوطي ج٤ ص٢٢٤ .

كفر من فسر تفسير الباطنية وقد مر بنا في تفسير الاثنى عشرية أنه هو بعينه تفسيرًا لباطنية الملاحدة.

وعليه فإني أقول: بكل صراحة أن هذا التفسير كفر صراح وإلحاد بواح، يجب تنزيه كتاب اللَّه ﷻ عنه واللَّه ﷻ أنزه من أن ينزل كتابه فضلًا عن الكتب السابقة في هذه المعاني التافهة التي لا وجود لها إلا في عقول عشش فيها الجهل وأفرخ.

وذلك لأن المقصد الأسمى من الشرائع السماوية والكتب الإلهية هو إخلاص الدين للّه وربط العباد بخالقهم، وتخليصهم من عبادة الأشخاص: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾﴾ [الزمر: ٣].

ومع احترامي للعترة الطاهرة من آل محمد فإن الشيعة قد تجاوزت في ادعاء حبهم الحد المعقول وارتفعت بهم فوق حدود البشر المخلوقين وضلال هذا على الشيعة وحدهم لا على العترة من آل البيت، فقد ضلت النصارى في المسيح فماضره ذلك شيئًا، وعلي وبنوه في عقيدة أهل السنة، أكرم عند اللَّه مما تقولته الشيعة عليهم، ولحسن ظننا بهم فإننا ننزههم عما ألصقته الشيعة بهم من أخبارحرفت كلمات القرآن عن مواضعها.

وألصقت معانيه بالتراب، فلتؤمن الشيعة بذلك إن شاءت، أما العترة والقرآن فهم أنزه عن ذلك «وأخبار الشيعة التي ينسبونها للعترة في ذلك فعلامة الكذب عليها أوضح من الشمس في جالية النهار ليس دونها سحاب، ولقد برهنت بحق وصدق على أن الشيعة أكذب خلق اللَّه على اللَّه ورسوله وعلى العترة من آل البيت وهم عار على بنى آدم فلقد حققوا بذلك رأى جهابذة أهل السنة فيهم، كما نقلته عن شيخ الإسلام ابن تيمية فيما تقدم[1]، والقوم على كل حال لا دين يردعهم ولا حياء يحشمهم، وقد صح في الحديث: «**إذ لم تستح فاصنع ما شئت**».

(١) انظر: ص١٦٢ من الرسالة .

وحقًا ! فبأي دين يفهم قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ أن المراد به هو الإمام علي أو أحد بنيه؟

وبأي عقل يفهم قوله تعالى: ﴿۞ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٥١﴾﴾ [النحل:٥١] أن المراد به لا تتخذوا إمامين اثنين في زمان واحد إنما هو إمام واحد. ؟

ولمن تكون الرهبة إذًا يا ترى؟ سبحانك ربي هذا بهتان عظيم !

ماذا بقي من ألفاظ الجلالة والإله والرب خاصًا في القرآن بالله خالق الأكوان؟

وما هوالضابط الذي يمكن أن نعرف به أمثال هذه الألفاظ إلى الإمام أو إلى الخالق؟

لم يذكر الشيعة ضابطًا، وحيث لا ضابط فلا فرق إذًا بين أن تفسره بالإمام أو بالله خالق الأكوان، لا شك أن ذلك سائغ عندهم، فإنهم قالوا كل الضمائر التي هي للجمع في القرآن مسندة إليه تعالى مراد بها الأئمة مع الله، بل خصوها في كثير من المواضع بالأئمة وحدهم، زعموا ذلك في الآيات التي تسند صفة إلى الله لايجوز اعتقاد ظاهرها مثل اليد والعين، وعليه فقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥] يجب نسبة الخلق- على مذهبهم- إلى الإمام، إذ لا يصح عندهم إسناد اليد إليه تعالى، وقوله: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة:٦٠] مراد به الإمام لأنه هو الذي يغضب حيث لا يصح نسبة ذلك إلى الله وعليه فالإمام هو الذي جعل منهم قردة وخنازير- على متقضى كلام الشيعة- وعليه فقوله: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ يعني: كل شيء يفنى إلا الإمام فإنهم صرحوا كما تقدم بأنه المراد بالوجه، وعليه فهو ذو الجلال والإكرام في قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن:٢٧].

هذه لوازم لا ينفك الشيعة عنها بحال، بل هي صريح كلامهم كما تقدم، وهل بعد هذا ضلال؟ وهل هناك كفر أقبح وشرك أصرح من ذلك؟

الشيعة لا يستحيون من هذا ولا يتورعون منه فقد كذبوا على الأئمة فيما هو

أصرح من ذلك فيما جاء في الكافي عن الصادق قال: «كنا عند اللَّه ربنا ليس عنده أحد سوانا ما من ملك مقرب ولا ذي روح غيرنا، ثم بدا له في خلق السموات وخلق الأرض فخلق ونحن معه) وفيه عن الصادق أيضًا قال: «إني أعلم ما في الجنة وما في النار وأعلم كل ما كان وما يكون ولو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبأتهما بما ليس لهما»[1]

اللَّهم إن هذا كفر واضح وجهل فاضح تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدّا أن دعوا لعالم الغيب والشهادة عضدًا إمامًا يشاركه في الخلق ويعلم ما يعلمه من الغيب والشهادة !!

وأحسب أن الشيعة معذورون في ذلك حيث وضع لهم إبليس هذه الأكاذيب على الأئمة، وهي صريحة في أنهم يخلقون مع اللَّه ويعلمون ما يعلم، فعجل له خوار وهو مصنوع من الحلي قد بهر اليهود أمره، واستولى عليهم العجب والدهشة، فقيل لهم: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ فصدقوا وخروا له سجدًا، وقالوا: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

فكيف بإمام يخلق مع اللَّه ويعلم علمه، مفوض منه تعالى، يملك رقاب الناس وبيده مفاتيح الجنان ويلقي في جهنم كل كفار عنيد؟

لم يبق إذًا مجال للشك أو التردد في الحكم ببطلان كل أخبار الشيعة وكل ما ورد عندهم في تأويل الآيات وتنزيلها، وفي ظهر القرآن وبطنه، وأن كل ذلك استخفاف بالقرآن ولعب بالآيات وتحريف للكلم عن مواضعه، إن دلت على شيء فإنما تدل على جهل قائلها وكفر من افتراها، ولو صح منها تأويل واحد فلا قرآن ولا إسلام ولا شرف لأهل البيت، واحترامًا للإسلام وإبقاء على قدسية القرآن ننكر كل أخبار

---

(١) انظر: الشيعة صـ٩٣، وقد مر أن زرارة بن أعين أرسل إلى الصادق يسأله أن يخبره عن حاله؟ فقال: هو من أهل النار فقيل للصادق من أين علمت؟ فقال: إن من اعتقد أني أعلم ذلك فهو من أهل النار ص٥٠ من الرسالة وهو صريح في أن الصادق قد نفى عن نفسه علم الغيب وحكم بكفر من اعتقد فيه ذلك.

الشيعة في ذلك ونرفض كل هذه التأويلات.

وذلك لأن الباطن الذي تقول به الشيعة مما لا يحتمله القرآن لا بالعبارة ولا بالإشارة ولا يجوز أن يقوم عليه دليل من عقل أو نقل، ولم أجد فيه حتى ما يستحق المناقشة حيث لا دليل ولا شبه دليل فيه يمكن مناقشته، بل ينقضه كله صريح القرآن وصحيح المنقول عن رسول الله ﷺ وما عرف به واشتهر العترة من آل البيت رضي الله عنهم وإنما هو شيء يتفق مع أذواق الشيعة ومشاربهم خاصة، ويتلاءم مع ما ارتضوه دينا لهم حسبما سولت أنفسهم لهم ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨].

نعم فإنهم احتجوا لباطلهم هذا بأن المعاني الباطنة استعمل اللفظ فيها على سبيل المجاز والاستعارة والكناية، وظنوا أن ذلك يسوغ لغة، وأنهم قد وجدوا مبررا يروجون به باطلهم على الناس، وقد يغتر بذلك البعض بحجة أن المجاز باب واسع في اللغة لا حد له ولكن الحقيقة أن الشيعة قد برهنت بذلك على أنهم أجهل الناس باللغة التي نزل بها القرآن ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢].

وبيان ذلك أن المجاز نوعان:

الأول: مجاز في التركيب ويسمى مجاز الاسناد، والمجاز العقلي، وذلك بأن يسند الفعل أو شبهه إلى غير ما هو له أصالة لملابسته له، فعلاقته الملابسة.

الثاني: المجاز في المفرد، ويسمى المجاز اللغوي، وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له، وعلاقته الشبه.

ولابد في المجاز بنوعيه من علاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي، وقرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، هذا هو المجاز في استعمال اللغة العربية له كما هو مقرر.

ونحن بتطبيق المجاز بنوعيه- مع مراعاة شروطه- على التفسير الباطني عند الشيعة نجد البون شاسعًا، فأي علاقة مثلًا بين الضمائر المسندة إليه تعالى التي لا تحتمل غيره وبين كونها تشمل الأئمة معه فضلًا عن اختصاصها بهم من دون الله تعالى؟

وأي علاقة بين ما أضافه تعالى لنفسه من الإطاعة والرضا والغنى ونحو ذلك وبين كونها مرادًا بها طاعة الإمام ورضاه وغناه؟

قطعا لا علاقة هناك،وعلى فرض أن الشيعة ستدعي علاقة بوجه ما، وعلى فرض تسليمها، فأين القرينة الصارفة للفظ عن حقيقته المانعة من إرادة المعنى الأصلي له؟

إنهم زعموا أن ظاهر اللفظ حقيقة وباطنه مجاز في الأئمة، ولو تكلفوا علاقة ما فأين القرينة المانعة من إرادة الحقيقة وهي هنا ظاهر اللفظ؟

لا يمكن للشيعة أن يدعوا في هذا المجاز قرينة تمنع من إرادة ظاهر القرآن، وإلا لكفروا بالظاهر، وهم يزعمون أن الإيمان بالظاهر والباطن على حد سواء، ومن كفر بأحدهما كفر به كله !

وإذا بطلت القرينة ولا يمكن ادعاؤها بحال بطل المجاز في المعنى الباطني للتفسير الشيعي لأنه لا مجاز بلا علاقة وقرينة كما يعرفه من له إلمام بقواعد اللغة في المجاز.

ثم إن استعمال اللفظ إما على سبيل الحقيقة وهو الأصل والغالب، وإما على سبيل المجاز لعلاقة وقرينة مانعة من إرادة حقيقته وإذا استعمل في الحقيقة امتنع إرادة المجاز منه حينئذ وإذا استعمل في المجاز امتنع كونه على حقيقته كما هو معروف.

أما الشيعة فإنهم قالوا: ظاهر اللفظ القرآني حقيقة مرادة، وباطنه مجاز مراد أيضًا فجمعوا في اللفظ الواحد وفي الاستعمال الواحد بين إرادة الحقيقة والمجاز معًا، وهذا ما لا نعرفه في اللغة العربية من المجاز، لأنه جمع بين الضدين وتأليف بين النقيضين !

ثم لماذا كل هذا التكلف والعنت في هذه الدعوى التي أدت إلى كل هذه المستحيلات وقد تقرر أيضًا أنه لا يعدل إلى المجاز إلا إذا تعذر الحمل على الحقيقة لأنها الأصل والغالب، والحقيقة هنا- وهي ظاهر اللفظ- غير متعذرة- بل

هي المتعينة، والمعنى المجازي بحسب التأويل الباطني للشيعة هو المتعذر بل هو المستحيل !!

وعليه فدعوى المجاز في المعنى الباطني بمفهوم الشيعة دعوى باطلة لا تعرفها لغة القرآن وإذا بطلت دعوى المجاز بطلت كذلك دعوى الاستعارة لأنها نوع من المجاز، قال السيوطي «زوج المجاز بالتشبيه فتولد بينهما الاستعارة، فهي مجاز علاقته المشابهة[1] وإذا بطلت دعوى المجاز والاستعارة في نسبة المعنى الباطني الشيعي إلى المعنى الظاهري بطلت أيضًا دعوى الكناية في هذه النسبة، لأنها إن كانت من قبيل المجاز، فقد مر بطلانه، وإن كانت من قبيل الحقيقة كما هو اختيار عز الدين بن عبد السلام[2] فهو أغرق في البطلان، وأظهر في الاستحالة، لأن اللفظ حينئذ يكون قد استعمل في معنى ظاهر مراد وباطن مراد في آن واحد، والمعنيان مختلفان، والحقيقتان متنافرتان، والحقائق لا تختلف وإن اختلفت الطرق المؤدية إليها فكيف والطريق هنا واحد، وهو اللفظ الواحد الذي استعمل في حقيقتين مختلفتين في آن واحد؟ ولنضرب لذلك مثالًا من تفسيرهم الباطني لتوضيح ذلك فأقول:

إنهم قالوا في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ إنه بحسب الباطن كناية عن الإمام، فالآية بحسب الظاهر حقيقة في الإله خالق الأكوان، وبحسب الباطن حقيقة في الإمام، وهما متغايران تغاير الخالق للمخلوق والرب للمربوب، بل لا يجوز إطلاق لفظ الإله على الإمام ولو بحسب المجاز كما مر فكيف بأطلاقه على حسب الحقيقة؟ فضلًا عن الجمع بين إطلاقه على اللّه وعلى الإمام حقيقة فيهما معًا في آن واحد، هذا ولقد دفع الشيعة حرصهم على تركيز عقيدتهم بأى وسيلة من خلال التفسير أن تركوا المعنى الظاهر وأخذوا بالمعنى الباطن فقط مع أنهم يعلنون دائمًا أن من ترك الظاهر فقد كفر وذلك حينما قالوا في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ۝٧٤﴾ [الإسراء: ٧٤]. إن

---

(١) الإتقان ج٣ ص١٤٨ .

(٢) البرهان للزركشي ج٢ ص٣٠٢ .

المراد به غير النبي مع أن الظاهر يأبى إلا النبي ﷺ بدليل قوله. قبلها: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ وبعدها: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا﴾ فهل غير النبي هو الذي أوحي إليه، وتجري عليه سنة المرسلين من قبله؟

كذلك دفع الشيعة حرصهم على ترويج معتقداتهم أن تلاعبوا بألفاظ القرآن وفتحوا على أقوامهم مجالات للانحرافات العقائدية، وذلك حينما خصصوا عموم الكتاب بلا مخصص بناء على أوهامهم وعقيدتهم الفاسدة، حيث زعموا أن لفظ «الكافرين» الذي يراد به عموم من كفر بالله، والشيعة يقولون إنه مراد به خصوص من كفر بولاية علي، ولفظ «المشركين» الذي يراد به العموم أيضًا مراد به عندهم خصوص من أشرك مع علي أحدًا في ولايته وهكذا كأن الكفر بالولاية والشرك فيها أهم وأخطر من الكفر بالله والشرك به!

ولا أدري إلى أي: مدى تغرق الشيعة في هذا الضلال!

وأيضًا فإن الشيعة بهذا التفسير قد ضربوا باللغة العربية التي نزل بها القرآن عرض الحائط فقد رأينا مثلًا أنهم أرجعوا الضمير لغير مذكور ولا معهود في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس:١٥] قالوا: أي: بدل عليًا مع أنه لم يجر له ذكر في الآية فضلًا عن السورة فضلًا عن القرآن كله، فضلًا عن أن يكون معهود لدى السامع، وقد يعود قليلًا على غير مذكور ولا معلوم بالسياق، لكنه معهود ويسمى حينئذ بالضمير المجهول ويلزمه التفسير بجملة أو مفرد، فالمفرد في (نعم وبئس) والجملة ضمير الشأن والقصة نحو: هو زيد منطلق وكقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص:١] الشأن الله أحد، والفرق بينه وبين ضمير الفصل أن الفصل يكون على لفظ الغائب والمتكلم والمخاطب ويكون له محل من الإعراب، وضمير الشأن لا يكون إلا غائبًا مرفوع المحل ومنصوبه[1]، أما الضمير الذي في الآية: ﴿أَوْ بَدِّلْهُ﴾ فليس بمجهول، ولا من هذا القبيل، لأنه لم يفسر بمفرد ولا

---

(١) انظر: البرهان للزركشي ج٤ ص٣٠ .

جملة ولأن مرجعه- وهو القرآن- مذكور قبله مباشرة، ويأبي السياق سوى ذلك فإلى أين تذهب الشيعة بعقول الناس؟

كذلك حمل هذا التأويل الباطني الشيعة على مغالطة الحقائق التاريخية الثابتة في كثير من المواطن ففسروا آيات نزلت بمكة بأحداث يدعونها وقعت في المدينة بعد الهجرة بسنوات عديدة بل فسروا آيات بأنها نزلت في أحداث لم تجر إلا في خلافة على بعد وفاة النبي بعشرات السنين كما تقدم.

بل أعماهم الهوى أحيانًا في تطبيق آيات على أعدائهم ومخالفيهم بزعمهم، وهي إن صح تأويلهم فيها فإنها لا تنطبق إلا عليهم كما قالوه في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾ [الإنشقاق:١٩]، أي: لتركبن سنن من كان قبلكم من الأمم في الغدر بالأوصياء بعد الأنبياء، ومن من المسلمين غدر بالأوصياء- بزعم الشيعة- غير الشيعة أنفسهم؟

أليس حالهم مع علي رضي الله عنه معروفا، وخطبه فيهم في نهج البلاغة عندهم شاهدة بذلك[1] أليسوا هم الذين خذلوا الحسن حتى ألجئوه إلى ترك الخلافة بعد أشهر قلائل[2] أليسوا هم قاتلى الحسين بن علي والمتسببين في ذلك؟[3].

**** والخلاصة: أن التفسير الباطني عند الشيعة قد حوى من البلايا ما يلي:**

١- الطعن على صحابة رسول اللّه ﷺ بطريقة مكشوفة تنم عن حقد دفين وبغض مشين لهم، ومحاولة إيجاد ثغرة من القرآن تخدم الشيعة في ذلك بأى وسيلة وهيهات لهم ذلك ! فإن صريح الآيات تعتبر أوسمة شرف للصحابة ناطقة بفضلهم أبد الدهر رغم أنف الشيعة، وسيأتي في محله بيان ذلك بالتفصيل.

٢- التفسير الباطني: تحريف ظاهر لكتاب اللّه لا دليل عليه من عقل أو نقل، بل الدليل على خلافه ولقد ذهبت به الشيعة مذهب اليهود والنصارى في كتبهم.

---

(١) انظر: ص٣٩ من الرسالة.

(٢) انظر: ص٤٢ من الرسالة.

(٣) انظر: ص٤٣ من الرسالة.

٣- ما تذرعت به الشيعة في ذلك من كون هذا التفسير سائغا لغة من قبيل المجاز أو نحوه قد تبين بطلانه ومغالطة الشيعة في ذلك واضحة وأنهم أرادوا ترويج هذه الأباطيل بهدم معاني الكلمات وتحطيم لغة القرآن من غير وازع من دين أو خلق.

٤- أوضح لنا التفسير الباطني غلو الشيعة في الأئمة من آل البيت غلوًّا فاق كل تصور وهذا ما يرفضه الإسلام ويهدمه صريح القرآن.

٥- وضح لنا التفسير الباطني عند الاثنى عشرية مدى الترابط بينهم وبين ملاحدة الباطنية فالمشرب واحد، وما ترتب على دعوة الباطنية يمكن أن يترتب على هذا التفسير الباطني سواء بسواء وقد أثبت لنا التاريخ ما وقع من جراء هذه النزعة ممثلًا في البابية والبهائية والقاديانية وما جروه على المسلمين من بلاء.

٦- أوضح لنا المفسرون من الشيعة بهذا التفسير الباطني كيف يضل علماء الشيعة أتباعهم ويلبسون عليهم دينهم باختلاق هذه الأكاذيب افتراء على اللَّه ورسوله والعترة من آل بيته، فحجبوا بذلك نور القرآن وضياءه عن قلوب الناس.

٧- لجأت الشيعة إلى هذه المعاني الباطنية لما لم تجد في ظاهر القرآن ما يخدمهم في قليل ولا كثير فزعمت أن له بطنًا وضعوا من خلاله ما أرادوا وضعه من عقائدهم بل زعموا أن ذلك لازم لما علمه اللَّه من وقوع تحريف في القرآن، وهذه فرية أخرى هي موضوع الفصل القادم بعون اللَّه.



الفصل الثالث: فرية الشيعة في تحريف القرآن وأثرها في تفاسيرهم

جمهور المفسرين من الشيعة الاثنى عشرية على أن القرآن الذي بين أيدينا اليوم ليس هو كما أنزله اللّه تعالى، والقرآن الصحيح هو الذي جمعه علي بن أبي طالب بإملاء النبي ﷺ، وتوارثه الأئمة من بعده إلى أن استقر عند القائم محمد بن الحسن العسكري الغائب في السرداب الذي سيخرج ويظهره للناس، وهو لم يتطرق إليه تحريف ولا تبديل، أما ما عداه فمحرف مبدل حذف منه كل ما ورد صريحًا في فضائل آل البيت، وكل ما ورد صريحًا في مثالب أعدائهم ومخالفيهم.

والقول بتحريف القرآن بإسقاط كلمات وآيات وسور قد نزلت، وبتغيير ترتيب الكلمات والآيات أجمعت عليه كتب الشيعة من تفاسير وعقائد وكتب أخبار، كما أن أخبار التحريف في عقيدة الشيعة مثل أخبار الإمامة يزعمون تواترها، من رد أخبار التحريف أو أولها يلزمه رد أخبار الإمامة والولاية.

وللأئمة مثل الصادق والباقر في تحريف الكتاب أيمان بالغة، ولهم في تكذيب ما ثبت في القرآن والمصاحف تواترًا كلمات شديدة لا يمكن صدورها عن مسلم فضلًا عن رجل من آل بيت الرسول ﷺ ينظر إليه المسلمون على أنه من علماء الأمة الأعلام. تروى أصول الكافي: «عن الصادق قال: إن القرآن الذي نزل به جبريل على محمد سبعة عشر ألف آية، والتى بأيدينا ستة آلاف ومائتان وثلاث وستون آية والبواقي مخزونة عند أهل البيت فيما جمعه علي عليه السلام»[(١)].

وتروي أصول الكافي عن الصادق أيضًا أنه قال: «القرآن الذي جمعه علي هو مثل قرآنكم ثلاث مرات، واللّه ما فيه من قرآنكم حرف واحد، مكثت فاطمة بعد موت

(١) أصول الكافي ج١ ص١١٠ .

أبيها خمسة وسبعين يوما صبت عليها مصائب من الحزن لا يعلمها إلا اللَّه، فأرسل اللَّه إليها جبريل يسليها ويعزيها ويحدثها عن أبيها وعما يحدث لذريتها، وكان علي يستمع ويكتب ما سمع حتى جاء به مصحفًا قدر القرآن ثلاث مرات ليس فيه شيء من حلال وحرام ولكن فيه علم ما يكون»[1]

كما يروي الكليني في الكافي أيضًا عن أبي عبد اللَّه الصادق: «أن القائم يخرج المصحف الذي كتبه علي وأني المصحف غاب بغيبة الإمام»[2]

ولا يخفى ما في هذه الأخبار من التدافع، فإن الخبر الثاني يسمى ما جمعه على قرآنًا مع أنه صريح في أنه ليس فيه شيء من حلال وحرام، وإنما فيه علم ما يكون، فهو إذًا غير قرآن، على أنه أيضًا من كلام جبريل لفاطمة في تعزيتها وتسليتها على فرض تسليم ذلك من أساسه !!

ولكن الشيعة يستدلون بذلك على التحريف، وسبحان واهب العقول!

هذا والتحريف عندهم نوعان:

تحريف في التأويل وهو أكثر ولا يخلو منه كتاب من كتب أخبارهم ولا تفسير من تفاسيرهم، وهو ما تقدم في التفسير الباطني بالتفصيل.

وتحريف في التنزيل، وهو موضوع هذا الفصل، وقد روت كتب أخبارهم التحريف وعلى رأسهم كتاب الكافي للكليني- ثقة إسلامهم- بل هو الرائد والمرجع في ذلك الجانب بالذات لذا نجد جمهور المفسرين قد ركزوا على فرية التحريف فيعقدون الفصول في مقدمات تفاسيرهم تنويهًا بأن هذا القرآن على غير ما أنزل اللَّه، ويسوقون من أخبارهم المنسوبة إلى الأئمة من آل البيت ما يحتجون به في هذا المقام، ثم يذكرون عند كل آية يرون تصويبًا لها في نظرهم أخبار الأئمة في ذلك والمهم أنهم عندما يجابهم قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾

---

(١) نفس المصدر ص١١٥ .

(٢) نفس المصدر ص١١١ .

[الحجر:٩] سرعان ما يتخلصون من ذلك بالتأويل على هواهم فيقولون: وإنا له لحافظون عند الأئمة.. وهكذا. وبهذا يفتح الشيعة فتقًا في الإسلام لا يمكن رتقه أبدا، ويعطون بذلك لأعداء الإسلام معاول هدمه، وبعد أن كان أقوى حصن لحماية الإسلام سلامة القرآن من التحريف والتبديل، أصبح هذا الحصن مصدع البنيان في نظر الطاعنين عليه بما تذكره الشيعة في ذلك. حيث يحسبونهم على أبناء الإسلام وأتباع القرآن، وقديما قال ابن حزم «وأما قولهم- أي: اليهود والنصارى في دعوى الروافض تبديل القرآن فإن الروافض ليسوا من المسلمين... إلخ[(١)].

لم يجد ابن حزم بدا من ذلك لما أن القول بتحريف القرآن وتبديله لا تحتمله عقيدة الأمة بحال فإن من يطعن في كتاب هو أصل عقديته لا يتصور أنه على دين ذلك الكتاب.

** وإلى القارئ أقوال المفسرين من الشيعة في ذلك:

١- تفسير علي بن إبراهيم القمي:

* يقول في مقدمته وهو تفسير له مكانته عند الطائفة: «وبعد فالقرآن منه ناسخ ومنه منسوخ ومنه محكم ومنه متشابه ومنه خاص ومنه عام ومنه تقديم ومنه تأخير، ومنه حرف مكان حرف، ومنه محرف، ومنه على خلاف ما أنزل اللّه، ومنه آيات بعضها في سورة وتمامها في أخرى.... إلخ»[(٢)] ثم أخذ يسوق الأمثلة لذلك وقد مر بنا بعضها فيما يتعلق ببلاغة القرآن وعدم ترابطه في نظره فلا أطيل بإعادته[(٣)] وأذكر هنا ما لم يذكر هناك، قال: «وأما ما هو محرف فقوله «لكن اللّه يشهد بما أنزل إليك- في علي- أنزله بعلمه والملائكة يشهدون» كذا أنزلت»[(٤)] ولا يخفى أن كلمة (في علي) هي التي أراد إقحامها تأييدا لبدعته ولو أدى ذلك إلى تحريف

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ج٢ ص٧٨ .

(٢) تفسير القمي ص٦ .

(٣) انظر: ص٩٧ من الرسالة .

(٤) تفسير القمي ص١١ .

كلام اللَّه تعالى[1] وقوله: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك- في علي- »[2] ولا يخفى أيضًا زيادة «في علي»[3] وقوله: «إن الذين كفروا وظلموا- [آل محمد حقهم]-» وما بين المعكوفين زائد ليس بقرآن[4]، وقوله: «سيعلم الذين ظلموا- آل محمد حقهم- أي منقلب ينقلبون»[5] وقوله: «ولو ترى الذين ظلموا- آل محمد حقهم- في غمرات الموت» ومثله كثيرًا[6]، ولا يخفى أيضًا زيادة «آل محمد حقهم» في النصين الأخيرين[7] كأن القمي جعلها قاعدة في القرآن كله بزيادةكلمة (في علي) بعد أي آية فيها لفظ: (أنزل إليك) أو (أنزلنا إليك) ونحوه وزيادة كلمة (آل محمد حقهم) بعد لفظ (ظلموا) حيثما وقع في القرآن، بل هذا هو واقع ما في تفسيره فعلًا، بل من القواعد المطردة في تفسيره، زيادة كلمة (بولاية علي) دائمًا بعد لفظ (كفروا) حيثما وقع، وزيادة كلمة (في ولاية علي) بعد لفظ (أشركوا) حيثما وقع دائمًا، وتغيير كلمة (أمة) بكلمة (أئمة) حيثما وقعت، وعلى منواله نسج القوم في القرآن كله، وإليك نماذج متنوعة مختلفة الأغراض من التحريف في تفسيره.

* فعند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣]، قال: إنما نزلت «أئمة وسطا»[8] وعند آية الكرسي [البقرة:٢٥٥] قال: «حدثني أبي عن الحسين بن خالد أنه قرأ أبو الحسن الرضا- أحد الأئمة في عقيدتهم-: «اللَّه لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما في السماوات وما في الأرض- [وما بينهما وما تحت الثرى عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم]- من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه

---

(١) انظر: صحة الآية رقم (١٦٦) سورة النساء.

(٢) تفسير القمي ص١١ .

(٣) انظر: الآية (٦٧) سورة المائدة.

(٤) انظر: صحة الآية (١٦٨) النساء.

(٥) (٦) تفسير القمي ص١١ .

(٧) انظر: صحة الآية في (٢٢٧) الشعراء وفي (٩٣) الأنعام وصحتها ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾ إلخ.

(٨) تفسير القمي ص٥٠ .

. . . . » إلخ[1]

وما بين المعكوفين زائد على النص القرآني كما لا يخفى وإن صح السند إلى أبي الحسن الرضا فهذا دليل على أنه لم يكن يحفظ القرآن حتى آية الكرسى، فكيف يكون إماما واجب الطاعة معصومًا؟ وإلا فقد كذب عليه القمي وأبوه والحسين بن خالد !! فإن الأمة قاطبة قد تلقت الآية على خلاف ذلك من رسول اللَّه الذي نزل عليه القرآن فبلغه لها كما أنزل.

* وعند قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:٢٥٧]، يضيف القمي إليها: «والحمد للَّه رب العالمين» ويقول: هكذا نزلت[2]

* وعند قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، قال: «إنما نزلت أئمة» وكذا قال عند قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠]، قال: «إنما نزلت خير أئمة»[3]

* وعند قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء:٢٤] قال «قال الصادق (ع) «فما استمتعتم به منهن [إلى أجل مسمى] هكذا نزلت»[4] ولا يخفى أن مراد القمي من ذلك حل متعة النساء عند الشيعة أرادوا بذلك أن يختلقوا لها نصًا من القرآن، فزادوا ما بين المعكوفين.

* وعند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩]، يقول القمي: «حدثني أبي بسنده عن أبي عبد اللَّه قال: نزلت: فإن تنازعتم في شيء فأرجعوه إلى اللَّه وإلى الرسول وإلى أولي الأمر منكم يعني أمير المؤمنين[5].

---

(١) القمي ص٧٤ .

(٢) القمي ص٧٥ .

(٣) القمي ص٩٨ ، ص٩٩ .

(٤) القمي ص١٢٤ .

(٥) القمي ص١٢٩ .

وغرض الشيعة معروف وهوالرد عند التنازع إلى الإمام عندهم لكن ما الحل ولا إمام لهم؟

* وعند قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال:١] يقول القمي: «نزلت: يسألونك الأنفال»(١) وغرض الشيعة من ذلك أن الأنفال كانت خاصة لرسول اللّٰه ﷺ ثم هي للإمام المعصوم من بعده، والصحابة إنما كانوا يسألون الرسول أن يعطيهم منها على سبيل الصدقة، ولم يكن سؤالهم عن حكمها، وذلك لا يتأتى للشيعة إلا بحذف كلمة (عن)، وعند قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ﴾ [الرعد:٣٦] قال «وإنما نزلت: والذي أنزلنا إليك الكتاب هو الحق فمن يؤمن به علي يؤمن به»(٢).

ولا أدري لهذا الكلام معنى غير اقحام اسم علي بن أبي طالب في النص كما هو واضح.

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [النحل:١٢٤]، قال: «إنما نزلت: وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم في علي»(٣) والغرض واضح.

* وعند قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل:٩٢] قال: «قرأ أبو عبد اللّٰه: أئمة هي أزكى من أئمتكم فقيل: يابن رسول اللّٰه نحن نقرؤها أمه هي أربى من أمة؟ قال: ويحك وما أربى؟ وأومأ بيده بطرحها»(٤) وهذه من قواعد القمي في كلمة أمة وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء:٦٠] قال: «إنما نزلت: وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة لهم ليعمهوا فيها والشجرة الملعونة في القرآن وهم بنو أمية»، كذا نزلت(٥)

---

(١) القمي ص٢٣٤ .
(٢) انظر: تفسير القمي ص٣٤٢ .
(٣) ص٣٥٨ .
(٤) ص٣٦٥ .
(٥) ص٣٨٣ .

وأقول: وبالطبع فما دام اسم على قد نزل في القرآن عندهم فحكم المقابلة أن ينزل اسم أعدائه- في زعم الشيعة- صريحًا في القرآن.

* وعند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الفرقان:٨] إنما نزلت: «وقال الظالمون آل محمد حقهم... إلخ» كذا قال القمي[1]

وعند قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ۗ﴾ [الأحزاب:٦] قال القمي «نزلت: «وأزواجه أمهاتهم وهو أب لهم»[2] وهذا القدر من التمثيل كاف من تفسير القمي فهو مليء بهذا النحو من التحريف بل هو رائد هذا الميدان، وعلى منواله نسج المفسرون من الشيعة.

٢- وجاء في تفسير الصافي لملا محسن الكاشاني ما نصه:

«المقدمة السادسة في نبذ مما جاء في جمع القرآن وتحريفه وزيادته ونقصانه وتأويل ذلك، روى عن علي بن إبراهيم القمي في تفسيره بإسناده عن أبي عبد اللَّه قال: قال رسول اللَّه ﷺ لعلي: يا علي إن القرآن خلف فراشي في الصحف والحرير والقراطيس فخذوه واجمعوه ولا تضيعوه كما ضيعت اليهود التوراة، فانطلق على فجمعه في ثوب أصفر ثم ختم عليه في بيته وقال لا أرتدي حتى أجمعه فلقد كان الرجل يأتيه فيخرج إليه بغير رداء حتى جمعه، ومنها ما رواه القمي عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبد اللَّه وأنا أستمع حروفا من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس فقال أبو عبد اللَّه (كف عن هذه القراءة واقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم فإذا قام قرأ كتاب اللَّه على حده وأخرج المصحف الذي كتبه علي إلى الناس حين فرغ منه فقال لهم: هذا كتاب اللَّه كما أنزله اللَّه على محمد وقد جمعته بين اللوحين فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن لا حاجة لنا فيه، فقال: أما واللَّه ما ترونه بعد يومكم هذا أبدًا، إنما كان علي أن أخبركم حين جمعته لقراءته».

---

(١) ص٤٦٥ .

(٢) ص٥١٦ :

ومن ذلك أيضًا: ما روي عن أبي ذر الغفاري أنه لما توفي رسول اللّه ﷺ جمع على (ع) القرآن وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول اللّه ﷺ، فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا علي اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه علي وانصرف، ثم حضر زيد بن ثابت وكان قارئًا للقرآن فقال له عمر: إن عليًّا جاءنا بالقرآن وفيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد أردنا أن تؤلف لنا القرآن وتسقط منه ما كان فيه فضيحة وهتكًا للمهاجرين والأنصار فأجابه زيد إلى ذلك، ثم قال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتم وأظهر علي القرآن الذي ألفه أليس قد بطل كل ما عملتم؟ قال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة، قال عمر: ما الحيلة دون أن أقتله وأستريح منه، فدبر في قتله على يد خالد بن الوليد، فلم يقدر على ذلك، فلما استخلف عمر سأل عليًّا أن يدفع إليه القرآن فيحرفوه فيما بينهم، فقال: يا أبا الحسن إن كنت جئت به إلى أبي بكر فأت به إلينا حتى نجمع عليه، فقال علي: هيهات ليس إلى ذلك سبيل، إنما جئت به إلى أبي بكر لتقوم به الحجة عليكم، ولا تقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين- ، أو تقولوا: ما جئتنا به، إن القرآن الذي عندي لا يمسه إلا المطهرون والأوصياء من ولدي، فقال عمر: فهل وقت لإظهاره معلوم؟ قال علي: نعم، إذا قام القائم من ولدي، فيظهره ويحمل الناس عليه فتجري ألسنة به»[1]

ثم يواصل الكاشاني نقل الأخبار فيقول: «وفي الكافي عن أبي الحسن (ع) أنه قيل له: إنا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرآها كما بلغنا عنكم فهل نأثم؟ فقال: لا، اقرءوا كما تعلمتم فسيجيئكم من يعلمكم، وبإسناد عن البيزنطي قال: دفع إلي أبو الحسن (ع) مصحفًا وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ فوجدت فيها اسم سبعين رجلًا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، وفي تفسير العياشي عن أبي جعفر قال: لولا أنه زيد في كتاب اللّه ونقص ما خفي حقنا على ذي حجى ولو قد قام قائمنا فنطق صدقه القرآن،

---

(١) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص٢٤ ، ص٢٥ .

وفيه أيضًا عن أبي عبد اللّه قال: لو قرئ القرآن كما أنزل لألقيتنا فيه مسمين بأسمائنا كما سمي من قبلنا، وفي الاحتجاج، أنه لما احتج علي على الملحد قال: وأما ظهورك علي تناكر قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء:٣]، وليس بشبه القسط في اليتامى نكاح النساء، ولا كل النساء أيتامًا فهو مما قدمت لك ذكره من إسقاط المنافقين من القرآن، وبين القول في اليتامى وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن»[1]

وأقول: لا يخفى على ذى بصيرة كذب هذه الأخبار على العترة من آل البيت، وهي توضح لنا بجلاء عقيدة الشيعة في أن القرآن محرف مبدل ليس هو كما أنزله اللّه وأن القرآن الصحيح الخالي من التحريف هو الذي جمعه على بأمر النبي وكانت تتناقله الأئمة من ولده وأنه كان مقروءًا عندهم محفوظًا كما أنزل إلى أن استقر عند القائم الذي سيظهره عند قيامه وأن الآئمة كانت تصدر عنهم في بعض الأحيان تصويبات للقرآن المحرف الذي بيد الأمة، وفي بعض الأحيان كانوا يأمرون أتباعهم بأن يقرءوا كما يقرأ الناس، وتلك خرافة سنأتي على بنيانها من القواعد بإذن اللّه والمهم أن الكاشاني قال بعد أن أطال في ذكر هذه الأخبار.

والمستفاد من جميع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق آل البيت (ع) أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمد، بل منه ما هو خلاف ما أنزل اللّه ومنه ما هو مغيَّر محرف، وأنه قد حذف منه أشياء كثيرة، منها: اسم علي في كثير من المواضع، ومنها: لفظ (آل محمد) غير مرة، ومنها: أسماء المنافقين في مواضعها، ومنها غير ذلك وأنه ليس على الترتيب المرضي عند اللّه ورسوله، وبه قال علي بن إبراهيم القمي: «ثم نقل الكاشاني عن القمي ما سبق نقله لي عنه وزيادة، ثم قال: «والظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن لأنه روى روايات في هذا المعنى في كتابه الكافي ولم يتعرض لها بقدح مع أنه ذكر في أول الكتاب أنه كان يثق بما رواه فيه، وكذا أستاذه علي بن

---

(١) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ص٣٢ .

إبراهيم القمي، فإن تفسيره مملوء منه وله غلو فيه، وكذا الشيخ أحمد بن أبي طالب الطبرسي[1] فإنه أيضًا نسج على منوالهما في كتاب الاحتجاج. ثم توهم اعتراضًا وأجاب عنه فقال: «ويرد على هذا إشكال: وهو أنه على هذا التقدير لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن، إذ على هذا يحتمل أن تكون كل آية منه محرفة مغيرة على خلاف ما أنزل اللَّه فلم يبق لنا في القرآن حجة، وهنا يجيب بقوله: «ويخطر بالبال في دفع هذا الإشكال أن يقال: إن صحت هذه الأخبار فلعل التغيير إنما وقع فيما لا يخل بالمقصود كثير إخلال، كحذف اسم علي وآل محمد وحذف أسماء المنافقين فإن الانتفاع بعموم اللفظ باقٍ، وكحذف بعض الآيات وكتمانها فإن الانتفاع بالباقي باق مع أن الأوصياء كانوا يتداركون ما فاتنا منه، ويدل على هذا قول علي لطلحة: وإن أخذتم بما فيه نجوتم من النار ودخلتم الجنة فإن فيه حجتنا وبيان حقنا وفرض طاعتنا، ولا يبعد أن يقال: إن بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن فيكون التبديل من حيث المعنى ويدل له ما في الكافي عن أبي جعفر أنه كتب في رسالته إلى سعد الخير وكان من نبذهم من الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده فهم يروونه ولا يرعونه»[2].

وأقول: لا يخفى أن ما ذكره الكاشاني جواب بارد لا ينفي وقوع التبديل والتحريف في التنزيل أو في التأويل، وكلاهما تحريف للكلم عن مواضعه.

ثم قال بعد أن نقل رأي الطبرسي المفسر في نفى التحريف معقبًا عليه بقوله: «لقائل أن يقول كما أن الدواعي كانت متوفرة على نقل القرآن وحراسته كذلك كانت متوفرة على تغييره من المنافقين المبدلين للوصية المغيرين للخلافة لتضمنه ما يضاد رأيهم وهواهم والتغيير فيه وقع قبل انتشاره في البلدان، وأما ضبطه فقد كان بعد ذلك»[3] ثم ذكر الكاشاني رأي الشيخ الصدوق ابن بابويه وشيخ الطائفة الطوسي في

---

(١) الطبرسي هذا غير أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي صاحب مجمع البيان.
(٢) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص٣٤.
(٣) ص٣٥.

نفى التحريف في القرآن ثم عقب الكاشاني بقوله: «يكفي في وجوده في كل عصر وجوده جميعًا كما أنزله اللّه محفوظًا عند أهله من الأئمة ووجود ما احتجنا إليه منه عندنا وإن لم نقدر على الباقي، ولعل هذا هو المراد من كلام الصدوق والشيخ الطوسي»[1] وأقول ومن هذا يتبين أن الكاشاني يرى كغيره من الشيعة أن القرآن الموجود محرف مبدل ولهذا نجده عند كل آية تعتقد الشيعة تحريفها يذكر تصويبها في نظرهم كما سيأتي في الأمثلة.

٣- وجاء في كتاب تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للمولى عبد اللطيف الكازراني في المقدمة الثانية ما نصه:

«اعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأخبار الواردة المتواترة أن هذا الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول اللّه ﷺ شيء من التغييرات وأسقط الذين جمعوه بعده كثيرًا من الكلمات والآيات وأن القرآن المحفوظ عما ذكر الموافق لما أنزله اللّه ما جمعه علي (ع) وحفظه إلى أن وصل إلى ابنه الحسن وهكذا إلى أن انتهى إلى القائم (ع) وهو اليوم عنده، ولهذا قد ورد صريحًا أن اللّه لما قد سبق في علمه صدور تلك الأفعال الشنيعة من المفسدين في الدين وأنهم بحيث كلما اطلعوا على تصريح بما يغيرهم، ويزيد في شأن علي وذريته الطاهرين حاولوا إسقاط ذلك رأسًا أو تغييره محرفين، وكان في مشيئته الكاملة ومن ألطافه الشاملة محافظة أوامر الولاية والإمامة ومحارسة فضائل النبي والأئمة بحيث تسلم عن تغيير أهل التضييع والتحريف، ويبقى لأهل مفادها مع بقاء التكليف لم يكتف بما كان مصرحًا به منها بل جعل جل بيانها بحسب البطون وعلى نهج التأويل، وفي ضمن ما تدل عليه ظواهر التنزيل حتى تتم حجته على الخلائق جميعًا ولو بعد إسقاط المسقطين ويستبين صدق هذا بملاحظة ما نذكره في هذه الفصول الأربعة المشتملة على كل هذه الأحوال.

ثم عقد الفصل الأول: في بيان نبذ مما ورد في جمع القرآن ونقصه وتغييره وأورد

---

(١) ص٣٦ .

فيه من الروايات التي ينسبونها إلى آل البيت في ذلك، وقد مر بنا طرفًا منها.

وعقد الفصل الثاني: في بيان نبذ مما ورد في جمع القرآن ونقصه وتغييره والاختلاف فيه من الروايات التي نقلها مخالفوا الشيعة في كتبهم، وكلها تدور حول النسخ وستأتي بصورة واضحة في كلام مفسر غيره.

وعقد الفصل الثالث: في بيان ما جاء من الأخبار مشتملًا على التصريح بتغيير القرآن وأنه هو السر في الإشارة إلى ما يتعلق بالولاية والإمامة على سبيل الرمز والتعريض وقد مر بنا بعض هذه الأخبار فيما نقله الكاشاني عن تفسير العياشي وغيره.

وعقد الفصل الرابع: في بيان خلاصة أقوال علمائهم في تغيير القرآن وعدمه وتزييف استدلال من أنكر التغيير والتحريف، حيث ذكر في هذا الفصل ما مر ذكره في الكاشاني بنصه وهاجم من أنكر وقوع التحريف من علمائهم»[1]

وهكذا يكون الكازراني من مفسري الشيعة الاثنى عشرية الذين يؤمنون بأن القرآن محرفِ مبدل على خلاف ما أنزل اللّه، حرفه الصحابة في جمعهم له وأن القرآن الصحيح هو ما جمعه علي واستقر عند القائم وأن أخبار التحريف عندهم متواترة لا ترد.

٤- وجاء في تفسير محمد حسين الأصفهاني النجفي في المقدمة السابعة ما نصه:

«المقدمة السابعة في نبذ مما جاء في جمع القرآن وتحريفه وزيادته ونقصه وما يتعلق بذلك»[2]

وذكر فيها بالحرف الواحد ما سبق نقله في كلام الكاشاني، والظاهر أنه نقله عنه لأن الكلام هو الكلام والترتيب هو الترتيب لكنه زاد عليه: «والأحاديث الظاهرة في

(١) انظر: تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للكازراني صـ٢٥ وما بعدها.

(٢) انظر: تفسير الأصفهاني صـ٥١.

تغيير القرآن وتبديله والتقديم والتأخير والزيادة والنقيصة وغير ذلك كثيرة حتى نقل بعض العارفين عن السيد نعمة اللّه الجزائري أن الأخبار الدالة على ذلك تزيد على ألفي حديث وذكر أنه لم يقف على حديث واحد يشعر بخلاف ذلك، وقال إن القرآن الموجود الآن ستة آلآف آية وستمائة ست وستون تقريبًا وفي صحيفة هشام بن سالم[1] أن القرآن الذي نزل على محمد سبعة عشر ألف آية وفي رواية ثمانية عشر»[2] وهكذا نرى أن الأصفهاني أحد مفسري الاثنى عشرية يعتقد تحريف القرآن أيضًا وينبه على ذلك في تفسيره بحرص وحماس.

٥- وجاء في تفسير البرهان للبحراني في المقدمة «باب في أن القرآن لم يجمعه كما أنزل إلا الأئمة عليهم السلام»[3]:

أورد فيه جملة من الأخبار عندهم في هذا الشأن منها عن أبي عبد اللّه قال: «لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه مسمين كما سمي من قبلنا»[4] ثم نقل مقدمة تفسير القمي بتمامها دلالة على أنه يرى ما يراه وقد مر بنا بعضها[5]. ثم أخذ البحراني يذكر عند كل آية مما يرون فيها تحريفًا من أخبارهم عن الأئمة لاسيما وأنه من المحدثين عند الشيعة ومن المفسرين بالأثر فمن ذلك ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾ [البقرة: ٢١٠]. قال: «عن ابن بابويه[6] عن الرضا علي بن موسى أنها: «هل ينظرون إلا أن يأتيهم اللّه بالملائكة في ظلل من الغمام وهكذا نزلت»[7] وهدف الشيعة من ذلك

---

(١) انظر: ترجمته صـ٤٧ من الرسالة.

(٢) تفسير الأصفهاني صـ٥٥.

(٣) تفسير البرهان ج١ صـ٩.

(٤) البرهان ص١٤.

(٥) البرهان ص١٩.

(٦) هو الصدوق الذي اشتهر بالقول بنفي التحريف مع أنه كما هنا يروي أخبار التحريف في كتابه «من لا يحضره الفقيه» فروايته تخالف قوله فتأمل.

(٧) البرهان ج١ ص١٢٩.

نفى الإتيان عن اللّه كقول المعتزلة كما سيأتي في محله، وعند آية الكرسي [البقرة: ٢٥٥] ذكر عن القمي عن أبي الحسن الرضا ما مر ذكره في قراءتها عند القمي[١].

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾ [النساء: ٣] أورد عن القمي بسنده عن أمير المؤمنين أنه سقط عندها ثلث القرآن[٢].

وعند قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ۝٢١٤﴾ [الشعراء: ٢١٩] قال عن الرضا كان بعدها «ورهطك منهم المخلصين»[٣]. والهدف منها علي بن أبي طالب والأئمة من ولده، مع أن الآية من أوائل ما نزل بمكة وعلى لم يزل صبيًا ولا ولد له حينئذ فتدبر! وعند قوله تعالى في أول سورةالمعارج: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ ۝٢ مِّنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ ۝٣﴾ [المعارج: ١، ٢] قال: «عن أبي جعفر قال: للكافرين بولاية علي ليس له من اللّه دافع، هكذا واللّه نزل بها جبريل على محمد ﷺ»[٤]. ولا أدري كيف يستحلفون أبا جعفر رضي الله عنه على هذا الضلال، ولكن على هذا النمط أغلب أخبارهم في التحريف مما يدل على كذبها. وبهذا يكون البحراني في تفسيره يرى أيضًا ما يراه غيره من الشيعة في اعتقاد تحريف القرآن.

٦- وجاء في كتاب تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة لسلطان محمد بن حيدر الخراساني في المقدمة ما نصه:

«الفصل الثالث عشر في وقوع الزيادة والنقيصة والتقديم والتأخير والتحريف والتغيير في القرآن الذي بين أظهرنا والذي أمرنا بتلاوته وامتثال أوامره ونواهيه، اعلم أنه قد استفاضت الأخبار عن الأئمة الأطهار بوقوع الزيادة والنقيصة والتحريف والتغيير فيه بحيث لا يكاد يقع شك في صدور بعضها منهم وتأويل الجميع بأن الزيادة والنقيصة والتغيير إنما هي في مدركاتهم من القرآن لا في لفظ القرآن كلفة، وصرف

---

(١) البرهان ج١ ص١٤٨ .
(٢) البرهان ج١ ص٢٠٩ .
(٣) البرهان ج٣ ص٣٦٨ .
(٤) تفسير البرهان ج٤ ص١١٤٦ .

للفظ عن ظاهره من غير صارف وما توهموه صارفًا من كونه مجموعًا عندهم في زمن النبي وكانوا يحفظونه ويدرسونه وكانت الأصحاب مهتمين بحفظه عن التغيير والتبديل، حتى ضبطوا قراءات القراء وكيفيات قراءاتهم، فالجواب عنه أن كونه مجموعًا غير مسلم فإن القرآن نزل في مدة رسالته إلى آخر عمره نجوما، وقد استفاضت الأخبار بنزول بعض السور وبعض الآيات في العام الآخر، وما ورد من أنهم جمعوه بعد رحلته وأن عليًا جلس في بيته مشغولًا يجمع القرآن أكثر من أن يمكن إنكاره، وكونهم يحفظونه ويدرسونه مسلم، لكن كان الحفظ والدرس فيما كان بأيديهم، واهتمام الأصحاب بحفظه وحفظ قراءات القراء وكيفيات قراءاتهم كان بعد جمعه وترتيبه.

وكما كانت الدواعي متوفرة في حفظه كذلك كانت متوفرة من المنافقين في تغييره»[1] ثم توهم نفس الاعتراض الذي ذكره الكاشاني من عدم الاعتماد على القرآن بهذه الصورة المحرفة وأجاب عنه بنفس جواب الكاشاني كما تقدم[2].

وهكذا نرى الخراساني ينتصر للقول بتحريف القرآن ويضعف رأي من قال غير ذلك ولهذا نجده في تفسيره حريصًا على تصويب الآيات بزعمهم التي يعتقدون أنها من تحريف الصحابة، فمثلًا عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾ [المائدة:٦٧]. نجده يدعي كغيره من الشيعة أن القراءة الصحيحة كانت: بلغ ما أنزل إليك من ربك في علي ويحمل التبليغ المأمور به النبي على ذلك فحسب، ويمنع إرادة العموم ويقوم الأدلة على ذلك في محاولة فاشلة[3] وكذا عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء:٥٩]- يرى أيضًا أن القراءة الصحيحة: «فإن تنازعتم في شيء فارجعوه إلى اللّه والرسول وإلى أولي الأمر منكم»[4].

---

(١) تفسير بيان السعادة للخراساني ج١ صـ١٢ .

(٢) انظر: الرسالة ص٢٣٦ .

(٣) تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة ج١ صـ٣٤٣ .

(٤) نفس المرجع ج١ ص٢٠٦ .

وعندما اصطدم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩] نجده يحاول أن يتخلص من هذا النص الذي يجبهه بقوله: ولا ينافى حفظه تعالى للذكر بحسب حقيقة التحريف في صورة تدوينه فإن التحريف إن وقع وقع في الصورة المماثلة له كما قال: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٩][1]

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ۝٧٤﴾ [الإسراء: ٧٤] يزعم هذا المأفون أنه قد ورد عندهم من الأخبار أنها من فرية الملحدين[2].

وهكذا نرى أن الأصفهاني ينتصر بعصبية للقول بالتحريف ويجرى عليه في تفسيره بصلف وعناد شأنه شأن الجمهور من مفسري الاثنى عشرية.

٧- وجاء في تفسير القرآن للسيد عبد الله العلوي (شُبَّر) أخبار التحريف تارة بالتصريح وتارة بالتلويح على أنها قراءة آل البيت:

فمن التصريح عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾ [النسا: ٣] قال: أسقط المنافقون بين القول في اليتامى وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن[3]. وليته ذكر لنا قصة من هذه القصص لنرى عينة من هذا القرآن المزعوم الذي حبسته الشيعة في باطن الأرض مع ساكن السرداب!

وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩] يقول: أي لحافظون له عند أهل الذكر واحدًا بعد واحد إلى القائم أو في اللوح، وقيل الضمير للنبي[4]

كل ذلك لكي يتخلص من مصادمة النص القرآني لعقيدته، وهو تكلف بارد كما لا

---

(١) بيان السعادة ج١ ص٤٠١ .
(٢) بيان السعادة ج١ ص٤٢٩ .
(٣) تفسير شبر ص١٠٨ .
(٤) شبر ص٢٦٢ .

يخفى وأما مثال ما جاء فيه تلويحًا فإنه يذكر عند كل آية ورد فيها خبر من أخبار تحريفهم يقول وفي قراءة أهل البيت كذا مثل: عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣] يقول: وفي قراءتهم- أي: الأئمة- «أئمة»[١]

وعند قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾ [آل عمران:١٠٤] قال: وقرئ أئمة[٢] وعند قوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠] قال هم آل محمد وقرئ كنتم خير أئمة،[٣]، وهي نفس أخبار التحريف غير أنه ذكرها بصورة قراءة للأئمة وتتبع ذلك عنده يطول.

٨- تفسير مجمع البيان للشيخ أبي على الفضل بن الحسن الطبرسي:

وهذا التفسير أوردته هنا لأهمية خاصة حيث اشتهر صاحبه بعدم القول بالتحريف حتى عد أحد ثلاثة أو أربعة من أعلام الاثنى عشرية الذين نفوا القول بالتحريف وردوا أخباره عندهم وهم الشيخ الصدوق شيخ المحدثين وصاحب كتاب من لا يحضره الفقيه وقد أشرت في هامش ص٢٣٨ ما نقله عنه البحراني في تفسيره من أخبار التحريف والثاني الشريف المرتقى وتفسيره إنما يعد من تفاسير المعتزلة لا من تفاسير الاثنى عشرية ولذلك لم أتعرض له والثالث: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، ولم يقع لي تفسيره لأرى مدى صحة ما نسب إليه من القول بعدم التحريف وهل التزم فعلا في تفسيره بهذا أو ناقض نفسه كالطبرسي فيما سأذكره عنه غير أنه نسب إليه بعض الشيعة أنه وإن نفى الطوسي القول بالتحريف في مقدمة تفسيره إلا أنه أورد فيه أخبار التحريف وسيأتي كلام من قال ذلك، ويؤيده أن الطبرسي وهو رابع من اشتهر بنفى التحريف قد نسج على منوال الطوسي في تفسيريه مجمع البيان وجوامع الجامع حيث صرح في مقدمة مجمع البيان بنفى التحريف، وفي داخل تفسيره أورد ما يناقض ذلك، وإليك نص ما ذكره أولا في المقدمة في الفصل الخامس قال:

---

(١) شبر ص٦١ .

(٢) شبر ص٩٦ .

(٣) شبر ص٩٧ .

«ومن ذلك: الكلام في زيادة القرآن ونقصانه، فإنه لا يليق بالتفسير، فأما الزيادة فيه فمجمع على بطلانه، وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة[١] أن في القرآن تغييرًا ونقصانًا، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافة[٢] وهو الذي نصره المرتضى قدس اللَّه روحه، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات[٣] وذكر في مواضع أن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة[٤] فإن العناية اشتدت والدواعي توفرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حد لم يبلغه فيما ذكرناه لأن القرآن معجزة النبوة، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءاته وحروفه وآياته فكيف يجوز أن يكون مغيرًا أو منقوصًا مع العناية الصادقة والضبط الشديد. وقال أيضًا قدس اللَّه روحه: إن العلم بتفسير القرآن وأبعاضه في صحة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنفة ككتاب سيبويه والمزني، فإن أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما حتى لو أن مدخلًا أدخل في باب سيبويه بابًا في النحو ليس من الكتاب لعرف وميز وعلم أنه ملحق وليس من أصل الكتاب، وكذلك القول في كتاب المزني[٥].

ومعلوم أن العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء وذكر أيضًا (رض) أن القرآن كان على عهد رسول اللَّه ﷺ مجموعًا

---

(١) يقصد بذلك أهل السنة كما تسميهم الشيعة، وليس في أهل السنة من روى خبرًا واحدًا في نقص القرآن.

(٢) بل قد مر إجماع المفسرين منهم على القول بالتحريف فمن أين جاء الطبرسي بهذا عن أصحابه؟

(٣) يشير إلى تفنيد المرتضى لأخبار التحريف التي أوردها أحمد بن أبي طالب الطبرسي في كتابه الاحتجاج وقد تقدم أنه غير الطبرسي صاحب مجمع البيان انظر ص٢٣٥ من الرسالة.

(٤) لا شك أن القرآن أثبت قدمًا وأكثر اهتمامًا عند المسلمين مما ذكر بكثير!

(٥) لا شك أن اهتمام الأمة بالقرآن لا يصح قياسه على الاهتمام بكتاب سيبويه والمزني.

مؤلفًا على ما هو عليه الآن، واستدل على ذلك بأن القرآن كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان، حتى عين علي جماعة من الصحابة في حفظهم له، وأنه كان يعرض على النبي ﷺ ويتلى عليه، وأن جماعة من الصحابة مثل عبد اللّه بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ عدة ختمات، وكل ذلك يدل بأدنى تأمل على أنه كان مجموعًا مرتبًا غير مبتور ولا مبثوث، وذكر أن من خالف في ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخبارًا ضعيفة ظنوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته»[1]

وهذا الكلام من الطبرسي وما نقله عن المرتضى على ما فيه من المآخذ التي سجلتها بالهامش إلا أنه صريح في نفى القول بالتحريف كما اشتهر عن الطبرسي، وكنت أود أن يتماسك الطبرسي بما اشتهر عنه في ذلك ولكن بفحص كتابه مجمع البيان خاب أملي فيه لأمور:

الأول: عند تفسير قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢١١﴾﴾ [البقرة: ٢١١] قال ما نصه: «والتبديل هو أن يحرف أو يكتم أو يتأول على خلاف جهته كما فعلوه في التوراة والإنجيل وكما فعله مبتدعة الأمة في القرآن»[2] فهذا نص صريح لا يحتمل تأويلا في أن الطبرسي يرى ما يراه غيره من مفسري الاثنى عشرية بأن الخلفاء الثلاثة الذين جمعوا القرآن وهم مبتدعة الأمة الذين عناهم - في نظره - قد حرفوا القرآن كما حرفت بنوا اسرائيل التوراة والإنجيل، وبهذا يكون الطبرسي قد هدم ما بناه في المقدمة.

الثاني: أن الطبرسي أورد أخبار التحريف في تفسيره عند الآيات التي يؤمن الشيعة بتحريفها وإن كان قد ذكرها على أنها قراءة للأئمة من آل البيت، لكنه يعلم

---

(١) انظر: تفسير مجمع البيان للطبرسي ج١ ص٣٠، ٣١ .

(٢) انظر: تفسير مجمع البيان للطبرسي ج٢ ص١٨١ .

أنها نفس أخبار التحريف التي جاهر في المقدمة بردها، وكان الواجب عليه أن يضرب عنهما صفحًا بالمرة مادام حقًّا يعتقد صحة ما بين الدفتين من غير تحريف ولا تبديل وما دام كذلك صادقًا في الحكم على هذه الأخبار بأنها ضعيفة.

الثالث: أن صاحب كتاب فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب وهو أحد علماء الشيعة ومحدثيهم قد احتج على إثبات التحريف عند الشيعة بما أورده الطبرسي في مجمع البيان من هذه الأخبار التي أتى بها على أنها قراءة أهل البيت، فليس بدعًا أن احتج على الطبرسي بما احتج به علماء الشيعة أنفسهم.

الرابع: أن هذه الأخبار التي ذكرها الطبرسي في صورة قراءة منسوبة لآل البيت لا يمكن حملها على اختلاف القراءات لما فيها من مخالفة فاحشة للرسم، بزيادات كثيرة وتغيير للمعنى بما يتفق وعقائد الشيعة مع أنه أيضًا يرجح المعنى المترتب على هذه القراءات في بعض الأحيان، وهي قراءات بالطبع لا تعرفها الأمة بالمرة، بل هي كما ذكرت أخبار التحريف عند الشيعة التي يحتجون بها على أن القرآن محرف من الصحابة، وإلى القارئ نماذج من تفسير الطبرسي في هذا الجانب لكي يقف بنفسه على حقيقة ما فيه فعند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [البقرة: ٢٥٥] في نهاية تفسيرها «وروى علي بن إبراهيم- يعني القمي- عن أبيه عن الحسين بن خالد أنه قرأ أبو الحسن الرضا (ع)، وأضاف إلى النص القرآني السابق: «وما بينهما وما تحت الثرى عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه إلخ»(١) ولم يتعرض الطبرسي له بقدح، وهو كما ترى نفس الخبر الذي رواه القمي وسجلناه عنده سابقًا(٢) وهي زيادة لا يمكن حملها على اختلاف القراءات المقبولة بحال على أنه أتى به في بيان المعنى لا في بيان القراءات. وعند قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٣﴾ [آل عمران: ٣٣] قال: في قراءة أهل البيت: «وآل محمد (ع)

---

(١) مجمع البيان ج٣ ص٣٠٤ .

(٢) انظر: الرواية عند القمي ص٢٣١ من الرسالة .

على العالمين»[1] وترتب القول بعصمة الأئمة، عندهم- على هذه القراءة حيث قال «ويجب أن يكون الذين اصطفاهم اللَّه تعالى مطهرين معصومين منزهين عن القبائح سواء كان نبيًّا أو إمامًا»[2]

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران:١٢٣]، قال: «وروى عن بعض الصادقين- يقصد الأئمة- إذ يمتنع وصف غيرهم بذلك عندهم- أنه قرأ (وأنتم ضعفاء) وقال لا يجوز وصفهم بأنهم أذلة وفيهم رسول اللَّه وكان صاحب راية رسول اللَّه يوم بدر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) وصاحب راية الأنصار سعد بن معاذ»[3].

وهذا من غير شك اعتراض منه على كلمة (أذلة) وإلا لكان المفروض أن يدفع الاعتراض وعند قوله تعالى: ﴿۞ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأعراف:٤٧]، قال: «وروى أن في قراءة ابن مسعود وسالم: «وإذا قلبت أبصارهم تلقاء أصحاب النار قالوا عائذًا بك أن تجعلنا مع القوم الظالمين» وروى ذلك عن أبي عبد اللَّه- يعني الصادق (ع)[4].

وأحب أن ألفت النظر أن القراءة التي تنسب إلى ابن مسعود هي من وضع الشيعة عليه كما قرر العلماء ذلك، ويؤيده ما بينها وبين قراءة الشيعة من تقارب وسيأتي تحقيق ذلك في التعليق بعون اللَّه،

وعند قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنفَالِ﴾ أول الأنفال، قال: «وقد صح أن قراءة أهل البيت: «يسألونك الأنفال»[5] وقد صرح من غير مواربة كما ترى بتصحيح هذه القراءة وقد مر بيان ما فيها وهدف الشيعة من ذلك[6].

---

(١) (٢) مجمع البيان ج٣ ص٦٢ .

(٣) مجمع البيان ج٤ ص١٨٨ .

(٤) تفسير مجمع البيان للطبرسي ج٨ ص٦٧ .

(٥) مجمع البيان ج٩ ص٩٩ .

(٦) انظر: ص٢٣١ من الرسالة .

وعند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣] قال: «وروى في قراءة أهل البيت (جاهد الكفار بالمنافقين) قالوا: لأن النبي ﷺ لم يكن يقاتل المنافقين وإنما كان يتألفهم لأن المنافقين لا يظهرون الكفر، وعلم الله بكفرهم لا يبيح قتلهم إذا كانوا يظهرون الإيمان»[1] وعند نظيرتها في سورة التحريم آية ٩ قال: «وروى عن أبي عبد الله (ع) أنه قرأ: «جاهد الكفار بالمنافقين» وقال: إن رسول الله ﷺ لم يقاتل منافقًا قط، وإنما كان يتألفهم»[2].

وهذا المعنى قد يبدو معقولًا في ظاهره، ولكن من وقف على قصد الشيعة منه تبين له أنه كفر لا يجوز حمل كتاب الله عليه لمناقضته صريح القرآن في أكثر من آية منه، وبيان ذلك: أن الشيعة تقصد بذلك أن يجاهد النبي الكفار بالمنافقين الذين هم جميع أصحابه ما عدا عمار بن ياسر وأبا ذر وسلمان والمقداد، وهذا المعنى لا شك أنه لا يجوز أن يكون مراد الله من هذه الآية وإلا لتناقض مع ثناء الله على الصحابة في العديد من الآيات، والطبرسي قد نقل هذا وهو يعلم قصد الشيعة به وإن أتى به بسورة توهم خلاف ذلك، فتأمل!

* وعند قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١] قال: «روى عن أبي عبد الله أنه قرأ «له معقبات من خلفه ورقيب من بين يديه يحفظونه بأمر الله»[3] ولا يخفى أن ذلك راجع إلى عدم فهم الشيعة للآية فظنوا أن بها خللًا فذكروا ذلك على أنه تصويب للنظم لكى يستقيم فهمها في نظرهم.

* وعند قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴿٤١﴾﴾ [إبراهيم: ٤١] قال «قرأ الحسن بن علي وأبو جعفر بن محمد بن علي (ع) والزهرى وإبراهيم النخعي (ولوَلَدَىّ) واستدل أصحابنا بهذا على ما ذهبوا إليه من أن أبوي إبراهيم لم يكونا كافرين، لأنه إنما يسأل المغفرة لهما يوم القيامة، فلو كانا كافرين

(١) مجمع البيان ج١٠ ص١٠٠٠ .
(٢) مجمع البيان ج٢٨ ص١٢٨ .
(٣) مجمع البيان للطبرسي ج١٣ ص١٤٨ .

لما سأل ذلك(١).

وهكذا نجد الطبرسي قد رجح المعنى على هذه القراءة التي هي من أخبار التحريف عندهم مع خطئهم في الاستدلال بها لأنها إن أرادوا الحكم بإسلام أبوي إبراهيم فلا يمكن ذلك إلا على قراءة (ولوالدي) أما قراءة (ولولدي) فلا تشمل أبوي إبراهيم هذا مع معارضة القول بإسلام أبوي إبراهيم لصريح القرآن في أكثر من آية نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾ [التوبة: ١١٤].

* وعند قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤] قال: «وفي قراءة عبد الله بن مسعود بإضافة: «ورهطك منهم المخلصين» وروى ذلك عن أبي عبد الله(٢) وقد أشرت أن القراءة التي تنسب إلى ابن مسعود هي من وضع الشيعة ومما يؤيد ذلك اتفاقها مع ما ينسبونه لآل البيت كما هنا، وقد تقدم بيان الهدف من هذه الزيادة(٣).

* وعند قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشورى: ٥] قال: «وروى عن أبي عبد الله أنه كان يقرأ: «والملائكة ومن حول العرش يسبحون بحمد ربهم لا يفترون ويستغفرون لمن في الأرض من المؤمنين»(٤).

وعند قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الرحمن: ٤٣] قال «روى عن أبي عبد الله أنه كان يقرأ (هذه جهنم التي كنتما بها تكذبان. اصلياها فلا تموتان فيها ولا تحييان»(٥) ولا يخفى أنه قرآن شيعي على النسق وإن لم ينزل به جبريل من

---

(١) مجمع البيان للطبرسي ج١٣ ص٢٢٩ .
(٢) مجمع البيان ج١٩ ص١٨٨ .
(٣) انظر: الرسالة ص٢٤٠ .
(٤) مجمع البيان للطبرسي ج٢٥ ص٣٨ .
(٥) مجمع البيان ج٢٧ ص٩٤ .

السماء.

وعند قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر:١، ٢] قال: «وفي قراءة ابن مسعود بإضافة «وإنه فيه إلى آخر الدهر» وروى ذلك عن علي (ع)»[1]

هذه أمثلة لما في مجمع البيان للطبرسي مما جارى فيه أصحابه من الشيعة من أخبار التحريف التي يستدلون بها على وقوع التحريف في القرآن، وإن كان الطبرسي قد أوردها مورد القراءات عن الأئمة، إلا أنه كما تقدم حكم بصحة البعض منها، ورجح المعنى المترتب على البعض منها، مع أنه يعلم أنها بعينها هي أخبار التحريف التي يستدل بها أصحابه وكان الواجب عليه أن يضرب عنها صفحًا مادام حقًّا قد أيد القول بعدم التحريف، ولا يعتذر عنه بأنه أوردها مورد القراءات والفرق واضح بين المتواتر الذي يقرأ به وبين غيره الذي لا يجوز القراءة به، وذلك لما تقدم أن الشيعة يجيزون القراءة بكل وارد وإن خالف رسم المصحف مخالفة فاحشة[2].

نعم يمكن أن يقال إن الطبرسي أخف وطأة ممن تقدم ذكرهم من المفسرين حيث أنهم يجزمون بأن الصواب هو ما ورد عن أئمتهم في هذا الشأن وأن ما في المصحف خطأ محرف، أما الطبرسي فالحق أنه لم يقل بذلك صريحًا.

وإن فهم تلويحًا من بعض ما تقدم ميله إلى ترجيح ما ورد في بعض النصوص.

وتغليبًا لحسن الظن أقول: إن الطبرسي مع ما أورده لم يكن معتقدًا للتحريف في القرآن وغاية ما يقال إن ما أورده من هذا القبيل فهي هفوة، ولكل جواد كبوة، ولا معصوم غير الأنبياء عليهم السلام.

٩- تفسير آلاء الرحمن لمؤلفه محمد جواد البلاغي:

وهذا الرجل له لون من البحث حول هذا الموضوع يثير الدهشة والعجب لما يبدى فيه من تناقض غريب ولما رمى به أهل السنة بالداء الذي نبت وترعرع في حقل التشيع وهو القول بالتحريف، فهو كما قال الشاعر: رمتني بدائها وانسلت.

---

(١) مجمع البيان ج٣٠ ص٢٢٧ .

(٢) انظر: ص١٣٩ من الرسالة .

مع أن أهل السنة لم يوجد عندهم من قال بمثل مقالة الشيعة، ولا وجد من بين مفسريهم أو محدثيهم حتى من عقد فصلًا للدفاع عن سلامة القرآن من الزيادة والنقصان، لما أن ذلك ساقط أساسًا من حسابهم وغير وارد في قواميس أفكارهم، إنما هي خرافة كنا نسمع بها عن الشيعة وقد ثبت صدقها عنهم، بما سجل في هذا الفصل من كلام مفسريهم ورواية محدثيهم، اسمع إليه يقول في رميه أهل السنة بالقول بالتحريف تحت عنوان: «بعض ما ألصق بكرامة القرآن الكريم: في الجزء الخامس من مسند أحمد عن أبيّ بن كعب قال إن رسول اللّه ﷺ قال: «إن اللّه أمرني أن أقرأ عليك القرآن، قال فقرأ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ فقرأ فيها: «لو أن ابن آدم سأل واديًا من مال فأعطيه لسأل ثانيًا، فلو سأل ثانيًا فأعطيه لسأل ثالثًا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب اللّه على من تاب، وإن ذلك الدين القيم عند اللّه الحنيفية غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية ومن يعمل خيرًا فلن يكفره»[1]

وأخرج أحمد في الجزء السادس عن مسروق قال: «قلت لعائشة: هل كان رسول اللّه يقول شيئًا إذا دخل البيت؟ قالت كان إذا دخل البيت تمثل: لو كان لابن آدم واديا من مال لابتغى واديًا ثالثًا ولا يملأ فمه إلا التراب وما جعلنا المال إلا لإقام الصلاة وايتاء الزكاة ويتوب اللّه على من تاب»[2] ثم قال معلقًا: هب أن المعرفة والصدق لا يطلبان المحدثين، ولا تقول القصاص، عن هذا الاضطراب الفاحش فيما يزعمون أنه من القرآن، ولا يسألانهم عن التمييز بين بلاغة القرآن وبين انحطاط هذه الفقرات، ولكن أليس للمعرفة أن تسألهم عن الغلط في قولهم (لا المشركة) فهل يوصف الدين بأنه مشتركة؟ وفي قولهم (الحنيفية المسلمة) فهل يوصف الدين والحنفية بأنه مسلمة؟ وقولهم (إن ذات الدين) وفي قولهم (إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة) ما معنى إنزال المال، وما معنى قوله لإقام الصلاة؟ ياللعجب من الرواة

(١) مسند الإمام أحمد ج٥ ص١٣١ وفي سنده عاصم بن بهدلة أحد القراء الشيعة وروايته معارضة لما ثبت عنه تواترًا من قراءته.

(٢) مسند الإمام أحمد ج٦ ص٥٥ وفيه مجالد بن سعيد ليس بالقوي، التقريب ج٢ ص٢٢٩.

لهذه الروايات ألم يكونوا عربا أو لهم المام باللغة العربية ثم قال وأخرج الحاكم في المستدرك نفس الأخبار بألفاظ مختلفة عن أبي موسى الأشعري قال: «كنا نقرأ سورة نشبهها بالطول والشدة ببراءة فأنسيتها غير أني حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان. .» الخبر، وفي الإتقان عن أبي موسى أيضًا: «نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت وحفظت منها: «إن اللّٰه سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم ولو أن لابن آدم واديين. . .» الخبر[1] وفي سنن الترمذي عن أنس بن مالك قال: قال: رسول اللّٰه ﷺ: «**لو كان لابن آدم واد من ذهب. . .**» الحديث[2].

وأقول: ليس في هذه الأخبار ما يتمسك به هذا المأفون إذ أن أقصى ما فيها أن ذلك كان قرآنًا ثم نسخ بدليل رواية الحاكم وما أورده عن الإتقان ففيها التصريح بنزول ذلك ثم رفعه، وفرق بين من يقول إن ذلك كان قرآنًا ثم رفع وبين من يقول هكذا واللّٰه نزل بها جبريل، كما مر في أخبار الشيعة، ولم يدع أحد من أهل السنة أن في القرآن تحريفًا بمقتضى هذه الأخبار، بل إن من استدل بها على النسخ منهم لم يسلم له ذلك، حيث إن أهل السنة لا يقبلون دعوى القرآنية لنص إلا إذا تواتر وهذه الأخبار بمنأى عن ذلك كما لا يخفى على أن بعضها ليس فيه ما يدل على كونها قرآنا مثل خبر مسروق لعائشة إذ مضمونه أن الرسول كان يتمثل بهذا الكلام إذا دخل البيت، وخبر الترمذي عن أنس بن مالك صريح في أن ذلك من كلام الرسول لا أنه قرآن وبهذا يتبين جهل هذا المفسر وسيأتي لهذا مزيد بيان.

ثم قال البلاغي: «وعن زيد بن ثابت كنا نقرأ آية الرجم: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة» ومثله عن أبي بإسقاط لفظ: «إذا زنيا» وزيادة: «نكالًا من اللّٰه واللّٰه عزيز حكيم» وفي رواية السياري من الشيعة عن أبي عبد اللّٰه (ع) بزيادة قوله: «بما قضيا من الشهوة» وفي رواية أبي أمامة بن سهل عن خالته قالت: لقد أقرأنا رسول اللّٰه آية الرجم: «الشيخ والشيخة فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة» ونحوها عن

---

(١) الإتقان ج٣ ص٨٣ النوع السابع والأربعون في ناسخه ومنسوخه.

(٢) انظر: تفسير آلاء الرحمن ج١ ص١٩ .

عبد اللّٰه وسليمان بن خالد من الشيعة عن أبي عبد اللّٰه الصادق.

وفي رواية الموطأ والمستدرك أن عمر قال قبل موته بأقل من عشرين يومًا: لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب اللّٰه لكتبتها . . . ثم علق قائلًا: ويا للعجب كيف رضى هؤلاء المحدثون لمجد القرآن وكرامته أن يلقى مثل هذا الحكم الشديد على الشيخ والشيخة بدون أن يذكر السبب وهو زناهما أقلا، فضلًا عن شرط الإحصان، سامحنا من يزعم أن قضاء الشهوة كناية عن الزنا بل زد عليه كونه مع الإحصان، لكن ما وجه دخول الفاء في قوله: «فارجموهما» وليس هناك ما يصحح دخولها من شرط أو نحوه لا ظاهر ولا على وجه يصح تقديره، ونفى أن تكون مثل الفاء في قوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾ لأنها هنا بمنزلة الجزاء، وليس الرجم جزاء الشيخوخة ولا الشيخوخة سببًا له، ثم قال: نعم الوجه في دخول الفاء هو الدلالة على كذب الرواية وأما دخولها في رواية سليمان بن خالد الشيعي: فلعل في روايته سقطًا بأن تكون صورة سؤاله: «هل يقولون في القرآن رجم؟» ثم يهاجم روايات أهل السنة ويختم كلامه بقوله: «فتبصر بما سمعته من التدافع والتهافت والخلل في رواية هذه المهزلة»[1]

والإنسان لا يكاد يصدق ما يقرأه من كلام هذا الرجل، ولا ينقض العجب من هذا الخبط!! فإنه أولًا اعترض على الأخبار لكونها ألقت الحكم بالرجم على الشيخ والشيخة بدون أن تذكر السبب، وأول حديث فيها أورده عن زيد بن ثابت صريح في ذكر السبب الذي يطالب به وهو (إذا زنيا) أليس الأمر كذلك؟.

ثانيًا: أنه اعترض على دخول الفاء في قوله: «فارجموهما» لعدم وجود شرط أو نحوه يتطلب دخولها، مع أن الشرط أيضًا مذكور في حديث زيد في قوله (إذا زنيا) أليس الأمر كذلك؟ ثم إن الروايات التي لم تصرح بالشرط محمولة بالطبع على الرواية التي صرحت به، وعليه فالرجم جزاء للزنا لا للشيخوخة كما زعم، فالفاء تمامًا مثلها في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾ [النور: ٢].

---

(١) تفسير آلاء الرحمن ج١ ص٢٢ .

ثالثا: أنه اعتذر عن رواية سليمان بن خالد الشيعي في دخول الفاء فيها وهي بنصها نفس رواية أبي أمامة بن سهل عند أهل السنة فلماذا يعتذر عن رواية الشيعي من حيث التركيب اللغوي ويعترض على رواية أهل السنة في نفس التركيب هل اللغة ملك للشيعة، حلال لهم حرام على غيرهم.

أحرام على بلابله الدوح   حلال للطير من كل جنس

إذا تبين هذا فمن المتدافع المتهافت صاحب الخلل في كلامه؟ ثم ماذا في الخبر من أن ذلك قرآن قد حرف وحذف؟ إن قصارى ما فيه أنه كان قرآنًا ثم نسخ وأي حرج في ذلك؟. ثم بماذا يوجه روايتهم المذكورة في هذا الشأن؟ على أن أهل السنة لا يرتضون كما تقدم دعوى القرآنية إلا بالتواتر وإن جاءت في أصح الكتب عندهم.

ثم قال: «وفي الإتقان والدر المنثور أنه أخرج الطبراني والبيهقي وابن الضريس أن من القرآن سورتين وهما سورتي القنوت منسوبة إلى تعليم علي وقنوت عمر، الأولى منهما (باسم اللّٰه الرحمن الرحيم اللّٰهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك) ثم اعترض قائلًا كيف يصح قوله (يفجرك) وكيف تتعدى هذه الكلمة، وأيضًا فالخلع يناسب الأوثان إذا فماذا يكون المعنى وبماذا يرتفع الغلط؟

والثانية: «بسم اللّٰه الرحمن الرحيم اللّٰهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجد إن عذابك بالكافرين ملحق» ثم علق بقوله ما معنى (الجد) هنا؟ أهو العظمة أو الغنى أو ضد الهزل أو حاجة السجع وما هي النكتة في التعبير بقوله (ملحق)؟ ثم حمل حملة شعواء على أهل السنة من جراء هذه الروايات ورماهم بالقول بالتحريف في القرآن مع بذاءة أحجم عن كتابتهما»[1]

وأقول نعم ذكر السيوطي في الإتقان ذلك في الحديث عن مصحف أُبي ونقل ذلك أهل السنة عن أُبي، ويصرف النظر عن الإسناد فإن الطبراني والبيهقي وابن

---

(١) انظر: تفسير آلاء الرحمن للبلاغي ج١ ص٢٣ .

الضريس ليست كتبهم من الصحاح التي التزم أصحابها الصحة، ومع ذلك فقد نقل أهل السنة عن مصحف أبي ذلك لينبهوا على وهم أبي إن صح السند إليه حيث أنه سمع النبي يقنت بهما في صلاته فظن ذلك قرآنا، أو أن أبيًّا كان يعلم أنهما ليستا بقرآن ولكنه أثبتهما في المصحف لأن لا ينساهما فإن أبيًّا قد روى عنه ستة من الشيعة القراء وكل واحد منهم قراءته متواترة وليس في واحدة منها سورتى الحقد، والخلع والبلاغي يعلم ذلك جيدًا ويعلم أن أهل السنة ليس من بينهم من يزعم أن في القرآن نقصا، ويعلم جيدا كذلك أن هذه بضاعة الشيعة لكنه يمعن في المغالطة وتكذيب الحقائق حيث يدعى إجماع الشيعة على القول بسلامة القرآن فيحكى قول الصدوق في كتاب الاعتقاد: «اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله اللَّه على نبيه ﷺ هو ما بين الدفتين وليس بأكثر من ذلك ومن نسب إلينا أنا نقول إنه أكثر من ذلك فهو كاذب»[1]

ثم ذكر البلاغي كلامًا للشيخ المفيد نحوه، وذكر كلام المرتضي الذي نقله الطبرسي في مقدمة تفسيره كما تقدم إلى أن ذكر البلاغي عن المقدسي إجماع الطائفة على ذلك حيث قال«وإنما الكلام في النقيصة والمعروف بين أصحابنا حتى حكى عليه الإجماع عدم النقيصة، وعنه عن الشيخ علي بن عبد العالي أنه اعترض بما يدل على النقيصة من الأحاديث وأجاب بأن الحديث إذا جاء على خلاف الدليل من الكتاب والسنة المتواترة أو الإجماع ولم يمكن تأويله وجب طرحه»[2]

وأقول: أين ذلك الإجماع الذي ادعاه للشيعة من القول بعدم النقيصة في القرآن؟ إن الذي يوجد في الكتب الأساسية عند الشيعة من التفسير وكتب الأحاديث عندهم هو الإجماع على القول بالزيادة والنقصان في القرآن، وقد مر بنا مصداق ذلك، بل مر أيضًا أنهم قالوا إن أخبار التحريف عندهم متواترة، بل ذكر أحد أعلامهم وهو نعمة اللَّه الجزائري أنها تزيد على ألفى حديث[3].

---

(١) آلاء الرحمن ج١ ص٢٥ .

(٢) آلاء الرحمن ج١ ص٣٦ .

(٣) انظر: ص٢٣٩ في تفسير الأصفهاني من الرسالة .

فأي الإجماعين نصدق، الإجماع الذي نشاهده في كتبكم يا معشر الشيعة وأيده أصحابه برواية التحريف عن الأئمة، أو الإجماع الذي لم يقم عليه دليل بل تسترون به بتقية النفاق والخداع عندكم؟

ودعنا من هذا ولننظر في واقع تفسير البلاغي نفسه لنرى هل أحجم عن ذكر أخبار التحريف عندهم استمساكًا بهذا الحماس الذي أبداه في المقدمة من نفي هذه الأخبار ودعوى الإجماع على خلافها أم أنه أوردها وناصرها فظهر على حقيقته كبقية أفراد الطائفة؟

فعند قول اللّه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٣﴾ [آل عمران: ٣٣] قال «في تفسير الثعلبي: «كان في مصحف ابن مسعود: «وآل إبراهيم وآل محمد على العالمين» وفي التبيان[١]: وفي قراءة أهل البيت: «وآل محمد على العالمين» ثم قال: إن الشيخ الطوسي روى في أماليه عن محمد بن إبراهيم قال سمعت جعفر بن محمد يقرأ: «وآل إبراهيم وآل عمران وآل محمد على العالمين» وفي تفسير القمي قال: العالم أنزل آل إبراهيم وآل عمران وآل محمد على العالمين، ونحوه عن تفسير العياشي عن أيوب عن الصادق، وعن أبي عمر الزبيري عنه نحوه، وأيضًا عن هشام بن سالم عن أبي عبد اللّه قال: إنما هي آل إبراهيم وآل محمد على العالمين، فوضعوا اسمًا مكان اسم، ساق البلاغي هذه الروايات ودافع عنها وحملها على التحريف في التأويل حيث قال وربما أتيت في مصحف علي أمير المؤمنين ومصحف ابن مسعود ذلك بعنوان التأويل المقصود عند التنزيل»[٢].

وأقول: والروايات صريحة في التحريف في التنزيل بدليل قول الصادق- في روايتهم عنه (فوضعوا إسما مكان اسم) ولو سلمنا للبلاغي أن ذلك هو المراد عند التنزيل وإن لم تنزل هكذا فهو أيضًا تحريف في التأويل وصرف للكلم عن مواضعه وعند قوله تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] قال بعد أن قصر الآية

(١) كتاب تفسير الشيخ الطوسي الذي يذكرون عنه أنه يقول بنفي التحريف فتأمل!
(٢) تفسير آلاء الرحمن للبلاغي ج١ ص٢٧٧ .

على الأئمة من آل البيت دون الأمة حسب عدة أخبار عندهم أوردها في ذلك ثم قال: «وعن أبي بصير عن الصادق أنها نزلت: «خير أئمة» »[1]

وهذا تحريف ظاهر وإن برره بقوله إن هذا المعنى مراد في التنزيل وإن كان اللفظ أمة، فإن هذا تأويل بارد لا يغنى شيئًا لأنه صريح في التحريف.

ومن ذلك أيضًا ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة:٢٠٨] قال «لم أجد لها تفسيرًا معقولًا إلا ما ورد عن آل البيت، ففي الكافي عن الباقر قال: «في ولايتنا» وفي تفسير العياشي عن الكلبي عن الصادق: «في ولاية علي»[2] وعند قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة:١٤٨] فسرها أيضًا بما في الكافي عن الباقر قال: «هى الولاية»[3] وهذا النوع في تفسيره كثير وقد مر بنا في التفسير الباطني عنه ما يشهد لذلك[4]، فإن التحريف في التأويل كالتحريف في التنزيل كما هو معلوم.

وعليه فالبلاغي الذي رمى أهل السنة بالقول بالتحريف، وحكى إجماع الشيعة على نفي التحريف ثبت كذبه من واقع تفسيره نفسه، وانضم إلى قائمة المحرفين من الشيعة الذين يروون أخبار التحريف التي ينسبونها إلى الأئمة ويفسرون بها القرآن، وبهذا يبدو الرجل متناقضًا مضطربًا مغالطًا، أليس هذا أمرًا عجيبًا من حال هذا الرجل؟.

لكنه والحق يقال لم يكن من أولئك المفسرين الذين نقلوا أخبار التحريف بنهم وصلف وعناد، بل هومن المقلين في ذلك، ويحاول دائمًا حمل أخبار التحريف على التحريف في التأويل ظنًّا منه أن ذلك ليس تحريفًا، وقد تقرر أن التحريف في التأويل كالتحريف في التنزيل فقد قال اللَّه تعالى: ﴿۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ

---

(١) آلاء الرحمن ج١ ص٣٣٠ .

(٢) آلاء الرحمن ج١ ص١٨٨ .

(٣) آلاء الرحمن ج١ ص١٣٨ .

(٤) انظر: ص١٩٥ من الرسالة .

﴿مِنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٥﴾ [البقرة: ٧٥].

كما أنه من الإنصاف أن أذكر له أيضًا هجومه العنيف لكتاب فصل الخطاب الآتي ذكره في الفقرة التالية، وبين حال رجال أسانيد الأخبار الواردة فيه، كما انتقد سورة النورين فيه، ورفض أن تكون قرآنًا، وإن كانت لى ملاحظات عليه في نقده أذكرها عند إيراد كلامه، والمهم الآن هو بيان إجماع كتب الأخبار عند الشيعة وإجماع كتب تفسير الشيعة على نقل أخبار التحريف، فإن ما لم أورده منها مثل تفسير السياري والعياشي والتبيان للطبرسي، قد مر كثير نقل المفسرين المذكورين عنهم وتفسير الحسن العسكري قد تخصص في التفسير الباطني وقد علمنا أنه تحريف في التأويل.

ولم يخرق إجماع المفسرين فعلًا إلا المفسر المعاصر محمد جواد مغنية، حيث خلا تفسيره فعلًا عن هذه الخرافة، وقد قال عند قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾ [الحجر: ٩] المراد بالذكر هنا القرآن الكريم، وضمير (له) يعود عليه، والمعنى أن هذا القرآن الموجود فعلًا بين الدفتين المألوف المعروف لدى كل الناس هو بالذات الذي نزل على محمد بلا تقليم وتطعيم[1] وحرص الرجل في التعبير مخافة أن يؤول الشيعة كلامه على غير قصده، كما هي عادتهم في مثل هذا.

وقد سجلت كلامه من باب الإنصاف لإعطاء كل ذي حق حقه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

١٠- كتاب: فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب:

وأعوذ بالله من هذا فإنه كلام لا يحل ذكره إلا في مثل هذا الموطن من نقده والتنبيه على بطلانه، وقد ذكرته هنا- وإن لم يكن من كتب التفسير- لأمور:

الأول: أنه يتناول هذه الفرية التي نحن بصددها بأوضح صورة عند الشيعة مؤيدة بأدلتهم العقلية والنقلية والشواهد والأخبار بما لم يتعرض له أحد عندهم، حتى يكون

---

(١) انظر: التفسير المبين لمغنية ص٢٨٦ .

هذا الفصل قد ألم بأقصى ما عند القوم من هذه الفرية، ولتكون المناقشة على ضوئه.

الثاني: أنه كتاب قد تناول أمرًا يتعلق بالقرآن عند الشيعة فهو أشبه بأن يكون من علوم القرآن- عندهم- وعلوم القرآن وثيقة الصلة بعلم التفسير.

الثالث: أنه يعتمد أساسًا في إثبات فرية التحريف على ما سجله المفسرون من الشيعة في ذلك، وعلى ما ورد في كتب أخبارهم عن الأئمة فهو قد ألم بما فاتني منها، خاصة وأن صاحبه علم موثق محدث من أعلام الشيعة لم يقدح فيه أحد منهم، لهذا كان لابد من إلقاء الضوء على محتويات هذا الكتاب في هذا المجال، حيث أوضح لنا بجلاء عقيدة الشيعة في تحريف القرآن، وجمع ما تفرق من أخبارهم فيها، وصرح بتواترها بل قال: إنها تزيد على ألفى حديث، واتهم الصحابة الذين جمعوا القرآن بالتحريف عمدًا وأتى لنا بشواهد الشيعة على ذلك ثم أتى لنا بأكثر من خمسمائة آية قد جرى فيها التحريف، وذكر تصويب النص- بزعمه منسوبًا إلى المفسرين أو المحدثين عن الأئمة، كما لم يبخل علينا أيضًا بذكر بعض سور بكاملها تتناقلها دوائر الشيعة عندهم ليس لها ذكر في المصحف، كما أنه بين خطأ من نفى التحريف من علمائهم وكشف لنا كذبه بأنه قد جمع في كتبه أخبار التحريف فكيف ينفيه أو يقبل قوله في ذلك وصرح بإجماع الطائفة على القول بالتحريف واعتقاده، لما بين القول بالتحريف واعتقاد الإمامة من تلازم، فمن رد أخبار التحريف لزمه أن يرد أخبار الإمامة والولاية كأن الشيعة لم يكونوا شيعة إلا بالقول بالتحريف والإمامة.

وهذا الرجل هو: حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي- وهو طبعًا غير الطبرسي صاحب مجمع البيان- وقد ارتكب النوري هذا جريمة تأليف هذه المفتريات في كتابه المذكور في سنة ١٢٩٨هـ وهو مودع بدار الكتب المصرية الحديثة تحت رقم (٢٣٩١٢ب) حيث يحتوي على ٣٧٤ صحيفة بالحجم الكبير طبع طهران ببلاد الشيعة وعاصمة التشيع، وربما استدعى المقام بسط القول فيه، فأرجو أن لا يكون ذلك خروجًا عن خط الرسالة فإني أريد أن أعطي صورة واضحة لعقيدة الشيعة في التحريف لخطورتها ثم أكر عليها تفنيدًا بعون اللّه، والآن إلى ما في

الكتاب، فقد رتبه مؤلفه على ثلاث مقدمات وبابين جاء فيه:

* **المقدمة الأولى:**

في نبذ مما جاء في جمع القرآن وجامعه وسبب جمعه وزمانه وكونه في معرض تطرق النقص والاختلاف بالنظر إلى كيفية الجمع مع قطع النظر عما يدل على تحققه وعدمه من الخارج وأن تأليفه يخالف تأليف المؤلفين وتصنيف المصنفين وأورد من الأخبار في ذلك.

منها مثلاً: ما رواه الكليني عن أبي جعفر (ع) قال: «ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما أنزله اللّه إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده»[1]

ومنها: ما رواه الصدوق في عقائده[2] أن أمير المؤمنين علي (ع) جمع القرآن فلما جاء به فقال: هذا كتاب ربكم كما أنزله على نبيكم لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف. فقالوا: لا حاجة لنا فيه عندنا مثل الذي عندك، فانصرف وهو يقول: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾[3]

ومنها: عن الشيخ علي بن فاضل عن خادم شمس الدين من أحفاد الحجة، قال له علي يا سيدي: أرى بعض الآيات غير مرتبطة بما قبلها وبما بعدها، فقال: نعم الأمر كما رأيت. وذلك أنه لما انتقل سيد البشر محمد بن عبد اللّه من دار الفناء، وفعل صنما قريش ما فعلا من غصب الخلافة - يريد أبا بكر وعمر ألا لعنة اللّه على الظالمين من الشيعة- جمع أمير المؤمنين القرآن كله ووضعه في إزار وأتى به إليهم فعرضه عليهم فقال له فرعون هذه الأمة ونمروذها- يريد الشيخين رضي الله عنهما- : لسنا محتاجين إلى قرآنك، فقال: أخبرني حبيبي محمد بهذا وإنما أردت بذلك إلقاء الحجة عليكم[4].

---

(١) انظر: كتاب فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب من ص٢ إلى ص٤ .

(٢) لا تنسى أن الصدوق ممن اشتهر بالقول بعدم التحريف والنوري ينقل عنه هنا ما يثبت التحريف .

(٣) فصل الخطاب ص٥ .

(٤) وبصرف النظر عما في الخبر من بذاءة في حق الصديق والفاروق فإن الحجة على عليّ ألزم فقد آلت الخلافة ولو صح ذلك عنه لوجب عليه أن يتدارك المسلمين بتصحيح ما أفسده غيره في القرآن .

قال فجمعوا هذا القرآن وأسقطوا ما كان فيه من المثالب التي صدرت عنه بعد وفاة سيد المرسلين، فلذا نرى الآيات غير مرتبطة، والقرآن الذي جمعه أمير المؤمنين بخطه محفوظ عند صاحب الأمر، فيه كل شيء حتى أرش الخدش، ولا شك ولا شبهة في صحته، هكذا صدر عن صاحب الأمر[1]

ثم قال مؤلف هذه الجرائم في نهاية هذه المقدمة: «ويتضح من هذا أن الجامعين للقرآن جماعة منهم:

الأول: أمير المؤمنين وجمعه يخالف جمع الآخرين إجمالًا ولو من حيث الترتيب وهو شامل لتمام ما نزل وصارمًا، جمعه وعرضه عليهم وأعرضوا عنه بعده من زخائر الإمامة.

الثاني: جمع أبي بكر وعمر وهو الشائع الآن وإن تصرفوا فيه كما تصرف فيه عثمان في إمارته.

الثالث: وجود مصحف لأبي بن كعب مما لا خفاء فيه وهو مصحف مستقل يخالف مصحف عثمان من حيث الكمية والترتيب حيث أن فيه سورتي الحقد والخلع وأورد ترتيبه من الإتقان.

الرابع: وجود مصحف لعبد اللَّه بن مسعود أيضًا مما لا ريب فيه، ولما أراد عثمان حرق المصاحف المخالفة لمصحفه امتنع ابن مسعود من دفع مصحفه فضربه عثمان حتى كسر أضلاعه فمرض ومات بسبب ذلك[2]، وهذا من المطاعن المعروفة على ابن عفان[3].

*** المقدمة الثانية:**

في بيان أقسام الاختلاف والتغيير إما بالزيادة أو بالنقصية أو بالتبديل إما مع

---

(١) فصل الخطاب ص١٠ الأمر كله للّه ولقد ثلثت الشيعة الغول والعنقاء بصاحب أمرهم هذا.
(٢) هذا كذب على عثمان ولم تعرف عنه هذه الفظاظة والغلظة بل اشتهر باللين حتى جر عليه لينه ما جر.
(٣) انظر: فصل الخطاب ص٢١.

اختلاف المعنى أو مع بقائه وربما يجتمع بعضها مع بعض، فالصور كثيرة.

الأولى: زيادة السورة، ولا ريب في امتناعها قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة:٢٣].

الثانية: تبديل السورة وهي كالأولى ممتنعة.

الثالثة: نقصان السورة وهي جائزة كسورة الحقد والخلع والولاية[١].

الرابعة والخامسة: زيادة الآية وتبديلها وهما منتفيان بالإجماع وليس في أخبار التغيير ما يدل على وقوعهما بل فيها ما ينفيهما كما سيأتي.

السادسة: نقصانها، وهي كباقي الأقسام غير ممتغة مثاله «والعصر * إن الإنسان لفي خسر * وإنه فيه إلى آخر الدهر»[٢]

السابعة: زيادة الكلمة، كزيادة «عن» في قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١].

الثامنة: نقصانها وهو كثير، كإسقاط لفظ «علي» في مواضع، وكلمة «ولا محدث» بعد قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج:٥٢]، وصلاة العصر بعد قوله: «والصلاة الوسطى».

التاسعة: تبديلها، كتبديل (آل محمد) بعد قوله (إن اللّه اصطفى آدم ونوحا وآل

---

(١) نسي النوري أن يضيف إلى القائمة المذكورة سورة (النورين) مع أنه سيوردها بعد قليل بنصها أما سورة الولاية فنصها كما في كتاب (ديسنان مذاهب) الفارسي: «بسم اللّه الرحمن الرحيم. يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنبي وبالولي الذين بعثناهما يهديانكم إلى صراط مستقيم. نبي وولي بعضهما من بعض وأنا العليم الخبير. إن الذين يوفون بعهد اللّه لهم جنات النعيم. والذين إذا تليت عليهم آياتنا كانوا بآياتنا مكذبون. إن لهم في جهنم مقامًا عظيمًا إذا نودي لهم يوم القيامة أين الظالمون المكذبون للمرسلين ما خلفهم المرسلين إلا بالحق وما كان اللّه ليظهرهم إلى أجل قريب. وسبح بحمد ربك وعليّ من الشاهدين» وهذه الرطانة قد نقلها الشيخ الخطيب في مختصر التحفة ص٣١ عن مصحف إيراني مخطوط وذكر أنها ثابتة في كتابهم الفارسي (ديسنان مذاهب) كما نقلها المستشرقون وشنعوا بها على المسلمين كما سيأتي.

(٢) وقد أورد ذلك الطبرسي في تفسيره كما مر في ص٢٤٧ من الرسالة.

إبراهيم بآل عمران) (وتجعلون شكركم) (يرزقكم).

العاشرة: زيادة الحرف، كزيادة ألف والدي في قوله: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾[1].

الحادية عشر: نقصان الحرف كنقصان الهمزة من قوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾، وياء قوله: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًا﴾[2]

الثانية عشر: تبديل الحرف، كتبديل الواوات بالياءات في قوله (التائبين العابدين).

الثالثة عشر: بتديل الحركات بعضها ببعض «كيَعصرون» ويُعصرون، الضمة بالفتحة، وكالضمة بالكسرة في قوله (علي) بعلي في قوله: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾.

الرابعة عشرة: تبديل السكون بالحركة «أفحسب» في قوله: ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ الأول بسكون السين ورفع الباء والثاني بكسر السين ونصب الباء.

الخامسة عشرة: الترتيب بين السور وأمثلته كثيرة فإن الموجود في مصحف أمير المؤمنين تقديم السور المكية على المدنية كما نص عليه الشيخ المفيد.

السادسة عشرة: الترتيب بين الآيات، وأمثلته كثيرة، فإن في مصحف أمير المؤمنين قدمت الآيات المنسوخة على الناسخة، ومصحفه هو الأصل الذي يعرف به المغايرة.

السابعة عشرة: الترتيب بين الكلمات، وأمثلته أيضًا كثيرة مثل: «أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه إمامًا ورحمة ومن قبله كتاب موسى» والموجود في المصحف: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ وقوله: «وما هي إلا حياتنا الدنيا نحيا ونموت» والموجود: ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ وقوله: «يا مريم اقتني

---

(١) قد مرت في تفسير الطبرسي ومر بيان هدف الشيعة منها انظر ص٢٤٧ من الرسالة.

(٢) قصد الشيعة أن الكافر سيقول يوم القيامة: «يا ليتني كنت ترابيًّا» يعني من شيعة أبي تراب يعني (عليّ).

واركعي واسجدي» والموجود: «يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي»[1] وقوله: «وجاءت سكرت الحق بالموت» والموجود: ﴿سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾.

الثامنة عشرة: حد السور ومرجعه إلى نقصان الآية أو الكلمة أو إلى اختلاف ترتيبهما كآخر سورة براءة فإن عمر بن الخطاب لما أتاه خزيمة بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ قال: انظروا آخر سورة من القرآن فألحقوها في آخرها ولو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة.

التاسعة عشرة: حد الآي، كحد قوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ فإنه ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ عندنا وعند كل من عدا البسملة جزء من السور، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ عند جماعة من الضالين، ولعل منه وقف الأئمة كما عن الصادق في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ﴾ ثم ابتدأ بقوله: ﴿بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ﴾[2]

المقدمة الثالثة:

وعقدها لذكر أقوال علمائهم في تغيير القرآن وعدمه فقال:

اعلم أن لهم في ذلك أقوالًا مشهورها اثنان:

الأول: وقوع التغيير والنقصان فيه، وهو مذهب علي بن إبراهيم القمي شيخ الكليني صرح بذلك في مقدمة تفسيره وملأ كتابه من أخباره[3] مع التزامه فيه أنه لا ينقل إلا ما يثق في صحته، وهو أيضًا مذهب تلميذه الكليني وقد نقل أخبارًا كثيرة صريحة في هذا المعنى في كتابه الحجة والروضة من غير تعرض لردها أو تأويلها، خصوصا في باب (أنه لم يجمع القرآن كله إلا علي والأئمة مع بعده (ع) في كتابه الكافي، وبه أيضًا صرح العلامة المجلسي، والثقة محمد بن الحسن الصغار، والثقة محمد بن إبراهيم النعماني تلميذ الكليني، أو الثقة سعد بن عبد الله القمي

---

(١) قد مر في طعن الشيعة على نظم القرآن كل هذه الأمثلة انظر ص٩٨ معزوة إلى المفسرين منهم.
(٢) انظر: كتاب فصل الخطاب من ص٢٤ إلى ص٣٥ باختصار.
(٣) قد تقدم القمي وكثير من أخبار تحريفه بروايته عن أبيه عن الأئمة ص٢٣٠ من الرسالة.

حيث عقد بابًا في كتاب البحار في المجلد التاسع عشر ترجمته (باب التحريف في الآيات التي هي خلاف ما أنزل الله مما جاء عن آل محمد) وهو أيضًا مذهب أجلة المفسرين مثل: الشيخ الجليل محمد بن مسعود العياشي، والشيخ فرات بن إبراهيم الكوفي والشيخ المفيد، والبحراني وغيرهم كثير»[١].

ومن المتكلمين: الشيخ علي بن إسحاق النوبختي وحسن بن موسى النوبختي صاحب كتاب الفرق والديانات، وإسحاق الكاتب الذي شاهد الحجة عجل الله فرجه[٢] والشيخ الذي ربما قيل بعصمته أبو القاسم حسين بن روح النوبختي السفير الثالث بين الشيعة والحجة[٣] والشيخ الذي لم يعثر له على زلة في الحديث علي بن الحسين بن فضال وله كتاب التنزيل من القرآن والتحريف[٤].

ثم أخذ يعدد ويطرز من مشاهير علماء المذاهب من مفسرين ومحدثين ومتكلمين وفقهاء وعلماء أصول وفرق وغيرهم ما تضيق به الصدور قبل السطور[٥].

الثاني: وأشار فيه أنه قد أجل الحديث في قول من قال بعدم التحريف إلى آخر الكتاب لأنه يحتاج إلى الرد عليهم وتفنيد رأيهم بإلزامات جاءت في كتبهم صريحة سيذكرها في تصويب الآيات ثم يحيل عليها عند الرد عليهم، وعليه فإجماع الطائفة على القول بالتحريف[٦].

---

(١) قد أضاف النوري إلى قائمة المحرفين من المفسرين العياشي وفرات والمفيد أما البحراني فقد تقدم في ص١٩٣ .

(٢) تدعى الشيعة أن خمسمائة من الشيعة شاهدوا الحجة الغائب في السرداب وأبان النوري أن إسحاق منهم .

(٣) لابد أن تقول الشيعة بعصمته لأن دور السفارة خطير يحتاج لمعصوم لكي تنطلي أكاذيبه عن الحجة الموهوم .

(٤) إذا لم تكن له زلة غير هذا الكتاب لكفاه وزيادة، هذا والنوري قد أضاف لنا رأي المتكلمين إلى رأي المفسرين والمحدثين، والذين ذكرهم كلهم أعلام في المذهب رءوس في الضلال مشهورون .

(٥) ظل النوري يسرد أسماء المحرفين عندهم على هذا النمط من ص٣٥ إلى ص٤٥ من فصل الخطاب.

(٦) انظر: فصل الخطاب ص٤٥ .

وملخص ما جاء في المقدمات الثلاث: ذكر بعض أخبار دالة صراحة على التحريف، خرج منها النوري بوجود مصحف لعلي وآخر لأبيّ وثالث لابن مسعود مخالفين لما في مصحف عثمان المتداول وما في مصحف علي هو المرجع في معرفة التحريف الذي في مصحف الأمة اليوم، وضرب عثمان لابن مسعود حتى كسر أضلاعه فمات بسبب ذلك.

وفي هذا دليل على حرص عثمان على ترويج مصحفه المحرف، ثم ذكر النوري الصور المتخيلة للتحريف فأورد بالنماذج ما مر منها ثم ذكر رأي علماء المذهب عندهم في هذه الفرية فخلص منها إلى القول بالإجماع بتحريف القرآن.

ثم عقد الباب الأول في ذكر الأدلة على التحريف فذكر اثني عشر دليلًا بعدد الأئمة عندهم ثم أردفها بتكذيب آيات في القرآن وذكر تصويبها في عقيدتهم على مدى القرآن كله سورة سورة كما أتحفنا بسورة كاملة شيعية من مكنونات الشيعة ومحفوظاتهم عن آل البيت بزعمهم، حيث قال:

الباب الأول: في ذكر الأدلة التي استدلوا ويمكن الاستدلال بها على وقوع التغيير والنقصان في القرآن المنزل على النبي ﷺ وعدم مطابقة الموجود بأيدى المسلمين له، وهي وجوه:

الدليل الأول: أن اليهود والنصارى غيروا وحرفوا كتاب نبيهم بعده، فهذه الأمة أيضًا لابد وأن يغيروا القرآن بعد نبينا ﷺ، لأن كل ما وقع في بنى إسرائيل لابد وأن يقع في هذه الأمة على ما أخبر به الصادق المصدوق.

وقد أشير إلى التغيير فيه لهذه القاعدة في جملة من الأخبار فيها وباستدلال الأئمة: منها: ما أخرجه الصدوق بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال: «قال رسول اللَّه ﷺ: «**والذي بعثني بالحق بشيرًا لتركبن أمتي سنن من كان قبلها حذو النعل بالنعل حتى لو أن حية من بنى إسرائيل دخلت في جحر لدخلت في هذه الأمة**

حية مثلها»[1] وأورد كثيرًا غيره.

الدليل الثاني: أن كيفية جمع القرآن وتأليفه مستلزمة عادة لوقوع التغيير والتحريف فيه وقد قال المجلسي: العقل يحكم بأنه إذا كان القرآن متفرقًا منتشرًا عند الناس، وتصدى غير المعصوم لجمعه، يمتنع عادة أن يكون جمعه كاملًا موافقًا للواقع، وأورد النوري من الآثار منها: ما رواه الشيخ الطوسي في كتابه التهذيب- أحد كتب الأخبار الأربعة والطوسي ممن قيل عنهم أنهم ينفون التحريف- عن أبي بصير عن أبي جعفر (ع) قال: «أشهد على زيد بن ثابت لقد حكم في الفرائض بحكم الجاهلية، وأما كتابته الوحي فكان يكتبه هو وأبيّ إذا لم يكن أمير المؤمنين أو عثمان حاضرًا[2] اهـ باختصار.

الدليل الثالث: أن أكثر العامة- يعني أهل السنة- وجماعة من الخاصة ذكروا في أقسام الآيات المنسوخة ما نسخت تلاوتها دون حكمها، وما نسخت تلاوتها وحكمها معًا، وذكروا للقسمين أمثلة ورووا أخبارًا كثيرة ظاهرها بل صريحها في وجود بعض الآيات والكلمات التي ليس لها في القرآن المتداول أثر ولا عين، وأنه كان منه في عصر النبي ﷺ ما يتلونه الصحاب، وحملوها على أحد القسمين من غير

---

(١) وعليه فنظم دليله «اليهود والنصارى حرفوا كتبهم» مقدمة أولى مسلمة بنص القرآن «وما جرى منهم يجري نظيره في هذه الأمة للحديث» مقدمة ثانية غير مسلمة على إطلاقها «إذًا فالأمة لابد وأن تغير القرآن بعد نبيها» نتيجة كاذبة، وذلك لأن المقدمة الثانية ليست على إطلاقها بدليل أن بني إسرائيل قتلوا أنبياءهم ولم يحصل من الأمة نظيره، وعبدوا العجل ولم يحصل من الأمة نظيره، وتحريف القرآن خارج عن هذا العموم بالنص القرآني ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝﴾ [الحجر: ٩]، وهل هناك أقوى من أن يخصص عموم حديث بنص من القرآن؟ فإلى أين تذهب الشيعة؟ سلمنا عدم خروجه بالنص القرآني لكن التحريف إنما تشتغل به الشيعة وما نحن بصدده هو الدليل. لكنهم لن يصلوا إلى غرضهم لأن الله هو الذي تكفل بحفظه بنص الآية السابقة.

(٢) بل كيفية الجمع جاءت على أدق الطرق العلمية المثالية، والممتنع عادة هو أن يزاد في القرآن حرفًا أو ينقص منه حرفًا آخر لإجماع الأمة على ذلك والإجماع معصوم، وسيأتي تفسير ذلك في المناقشة، والمهم أن شهادة أبي جعفر هنا مردودة معارضة لحديث جده خاتم الرسل «أفرض أمتي زيد بن ثابت» (ابن ماجه بسند صحيح ج١ ص٥٥) وإن كان في نهاية الخبر شهادة لعثمان طيبة شاذة في أخبار الشيعة جدًا.

أن تكون فيها دلالة أو إشارة إلى ذلك، وحيث أن نسخ التلاوة غير واقع عندنا فهذه الآيات أو الكلمات مما سقطت أو أسقطوها من الكتاب جهلًا أو عمدًا لا بإذن من اللَّه ورسوله وهو المطلوب، وساق من الشواهد منها: «كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات ثم نسخن بخمس معلومات» وحديث قراءة النبي على أبيّ سورة «لم يكن الذين كفروا. .» وقرأ فيها: «لو كان لابن آدم واد من ذهب. .» إلخ كما مر عند البلاغي، وحديث آية الرجم كما مر أيضًا عند البلاغي.

وعن الطبرسي في المجمع عن أبي بكر قال: «كنا نقرأ من القرآن (لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم) وفيه عنه في شهداء بئر معونة: «بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا» ثم قال بعد ذكر ما تيسر من الأخبار: وهذه أخبار كثيرة نافت على خمسين ومنها الصحيح وغيره، ولا معارض لها وقد تلقاها جماعة بالقبول وإن حملوها على غير ظاهرها، لا يجوز طرحها لوجود شرائط الحجية فيها، بل لو ادعى القطع بصحة مضمون قدر الجامع منها وهو عدم اشتمال القرآن الموجود على تمام ما نزل لم يكن بعيد»[1] اهـ باختصار.

الدليل الرابع: أنه كان لأمير المؤمنين قرآن مخصوص جمعه بنفسه بعد وفاة الرسول وهو مخالف لهذا القرآن من حيث التأليف والترتيب والزيادة والنقيصة وحيث إن علي مع الحق والحق مع علي ففي القرآن الموجود تغيير وهو المطلوب[2].

وأورد عن الشيخ المفيد اتفاق الإمامية على أن الأئمة الضلال- يقصد الخلفاء

---

(١) لا أدري علام يحسد هذا الرجل، على جهله أم على مغالطته الحقائق؟ فإن جميع ما أورده من أخبار هو صريح في النسخ كما هو ظاهر، وإن كان قد بتر بعض النصوص بترًا قبيحًا ليصل بذلك إلى ما يريد، وسيأتي مزيد بيان لكل خبر على حدة، على أنه ذكر بنفسه أن العامة والخاصة -على حد تعبيره ذكروها في أقسام النسخ وعليه فالأمر واضح-، وما جاء الخطأ عند الشيعة إلا لإنكارهم نسخ التلاوة، فلا يلومن النوري إلا أهل ملته! هذا وقد جاء ذكر الدليل الثاني والثالث في كتابه فصل الخطاب من ص٧٣ إلى ص٩٧ .

(٢) لا نعرف لعلي قرآنًا يخالف قرآن الأمة، وثناؤه على أبي بكر وعثمان في المصاحف مشهور، وسيأتي تفصيل ذلك .

الثلاثة- خالفوا في كثير من تأليف القرآن، ونقل عن الشيخ المجلسي أن آية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣]، قال: روى الفريقان أن ترتيب القرآن ليس من فعل المعصوم[1] ولعل آية التطهير وضعوها في موضع زعموا أنها تناسبه أو أدخلوها في سياق مخاطبة الزوجات لبعض مصالحهم الدنيوية وقد ظهر من الأخبار عدم ارتباطها بقصتهن[2]، فالاعتماد في هذا الباب على النظم والترتيب ظاهر البطلان. ثم قال النوري: اعلم أن وجود أصل الزيادة فيه مقطوع به في كلمات الأكثرين حتى من المنكرين للتحريف كالصدوق وأتباعه والأخبار فيه متواترة، وإنما الكلام في إثبات أنها من أعيان المنزل للإعجاز لا من باب التفسير والتأويل لبعض الكلمات[3].

ثم استشهد بعده أخبار عندهم على أنها من عين المنزل فمن ذلك:

ما رواه السياري عن هشام بن سالم[4] عن الصادق أنه كان يقرأ «والملائكة حول العرش يسبحون بحمد ربهم ولا يفترون * ويستغفرون لمن في الأرض من المؤمنين» قلت ما هذا جعلت فداك؟ قال: هذا القرآن كما أنزل على محمد بخط علي. قلت: إنما نقرأ: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ قال: ففي الأرض اليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأوثان أفترى أن حملة العرش يستغفرون لها؟[5] وما رواه النعمان عن علي: كان للعجم

---

(١) سبحان من قسم الحظوظ وخص الشيعة بالكذب فإن أهل السنة مجمعون على أن ترتيب الآيات من الله ﷻ.

(٢) وأين مكانها الصحيح؟ بل هي في منتهى الترابط لضرب من الإعجاز لا تفهمه الشيعة فهي أساسًا في الزوجات وعدل فيها إلى ضمير جمع المذكر لتشمل باقي أهل البيت الكرام وسبب النزول -وهن الزوجات- داخل دخولًا أوليًّا قولًا واحدًا، وإنما الخلاف وقع فيما يشمله عموم اللفظ والراجح دخوله كما هو مقرر في الأصول.

(٣) الأمر سيان! فالتحريف في التأويل كالتحريف في التنزيل، ويفهم من كلامه إجماع الطائفة على التحريف بنوعية.

(٤) انظر: ترجمته ص٤٧ من الرسالة.

(٥) ولماذا لا يكون الاستغفار لكل من ذكر وذلك بالسعي فيما يستدعي مغفرتهم وتأخير العقوبة طمعًا في إيمانهم، فإن رحمته في الدنيا عمت المؤمن والكافر، أما حيث أراد المؤمنين فقد نص عليهم صريحًا في آية [غافر: ٦] ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ وانظر البيضاوي ص٦٢٢ وأبي السعود ج٥ ص٢٩.

فساطيط في مسجد الكوفة يعلمون الناس القرآن كما أنزل[1] قلت: يا أمير المؤمنين أو ليس هو كما أنزل؟ قال: لا، محي منه سبعون من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم وما ترك أبو لهب إلا للإزراء على رسول اللَّه لأنه عمه» اهـ (ص ٩٧- ١١٢).

الدليل الخامس: إن وجود مصحف مخصوص لعبد اللَّه بن مسعود مخالف للمصحف الموجود مستلزم لعدم مطابقته وإن كان فيه أيضًا مخالفة لمصحف أمير المؤمنين من جهة الترتيب وعدم اشتماله على تمام ما فيه بل بعض ما فيه إلا أن المطلوب ثبوت اعتبار تمام ما جمعه فيه حتى يتم الاستدلال ولا تضر المخالفة المذكورة كما لا يخفى[2]

وأورد بعض نماذج منه قال: عن السياري في قراءة ابن مسعود: «سيقول السفهاء من الناس ما ردكم على القبلة التي كنتم عليها»، وصحة الآية: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ﴾ ذكر أن في مصحف ابن مسعود ثمانية مواضع بها ذكر علي عليه السلام[3] منها عن ابن مسعود كنا نقرأ على عهد رسول اللَّه: «ياأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك أن عليًّا مولى المؤمنين» ومنها عن ابن مسعود في مصحفه «حقيق على عليٍّ أن لا يقول على اللَّه إلا الحق» وفي قراءته أيضًا: «وكفى اللَّه المؤمنين القتال بعلي بن أبي طالب» وفي مصحف ابن مسعود: «ورفعنا لك ذكرك بعلي صهرك»[4]

الدليل السادس: أن المصحف الموجود غير شامل لتمام ما في مصحف أبي بن كعب فيكون غير شامل لتمام ما نزل إعجازًا لصحة ما في مصحف أبي واعتباره[5].

---

(١) أين ذهب قرآن أصحاب الفساطيط هؤلاء، وما أسماء من حذفت أسماؤهم؟

(٢) لماذا يعد ما في مصحف ابن مسعود هو الصواب ومصحف الأمة هو الخطأ؟ وسيأتي .

(٣) هذا هو السر الحقيقي الذي رجحت به الشيعة ما في مصحف ابن مسعود على مصحف الأمة لأنه ورد به ذكر عليّ صريحًا .

(٤) كيف يرتفع شأن النبي بمصاهرة عليّ؟ وما دام كذلك فقد كان عثمان أولى لأنه صهر النبي على ابنتيه حتى سمي ذا النورين لذلك، أما علي فقد كان صهرًا في فاطمة وحدها!

(٥) ما الدليل على صحة ما في مصحف أبي دون مصحف الأمة؟ أم أن كل مخالف للأمة فهو صحيح عندكم .

وأورد بعض القراءات كما احتج بما في الإتقان للسيوطي من إثبات أبيّ لسورتي الحقد والخلع في مصحفه، وإنكار الفاتحة والمعوذتين لابن مسعود[1].

الدليل السابع: أن ابن عفان لما استولى على الأمة جمع المصاحف المتفرقة واستخرج منها نسخة بإعانة زيد بن ثابت سماها (الإمام) وأحرق سائر المصاحف مما ترتب عليه سقوط بعض الآيات كما يستفاد من الأخبار، وضرب ابن مسعود لما امتنع عن تسليم مصحفه للحرق حتى كسر أضلاعه فمات بسبب ذلك، وأورد من أخبارهم ما لا يتسع المقام لذكره[2].

الدليل الثامن: الأخبار الكثيرة التي رواها المخالفون الدالة صريحًا على وقوع التغيير والنقصان لكثرتها تطمئن النفس إلى صدق مضمونها لعدم وجود معارض لها في أخبارنا بل فيها من المؤيدات ما يجعلها قريبًا من المتواترات[3]، ثم أتحفنا النوري بسور تشيعية توضح لنا مدى تفاهة عقول الشيعة وحرصهم على ترويج الأكاذيب من معتقداتهم ولو على حساب كتاب اللّه نفسه حيث ألصقوا به هذه الخرافات فذكر أنه نقلها عن كتاب (ديستان المذاهب) الفارسي الشيعي وقال: إن عثمان لما أحرق المصاحف أتلف هذه السورة التي كانت في فضل علي وأهل بيته، وهذا نصها.

« بسم اللّه الرحمن الرحيم * يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنورين أنزلناهما يتلوان عليكم آياتي ويحذرانكم عذاب يوم عظيم. نوران بعضهما من بعض وأنا السميع العليم. إن الذين يوفون بعهد اللّه ورسوله في آيات لهم جنات النعيم. والذين كفروا من بعد ما آمنوا بنقضهم ميثاقهم وما عاهدهم الرسول عليه يقذفون في الجحيم. ظلموا أنفسهم وعصوا الوصي الرسول أولئك يسقون من حميم. إن اللّه الذي نور

---

(١) سيأتي في المناقشة تحقيق القول في ذلك بالتفصيل وبيان كذب هذه المفتريات.

(٢) أكاذيب ليست بغريبة على الشيعة سيأتي بطلانها، وكلام النوري من أول الدليل الخامس حتى الثامن من ص١١٢ حتى ص١٥٦ وقد أعرضت عن ذكر أخباره لطولها وبذاءتها.

(٣) إنه يقصد بالمخالف أهل السنة وحينما أورد هذه الأخبار وإنما أورد من الإتقان للسيوطي ما جاء في باب النسخ فهل يعد ذلك أخبار تحريف عند أهل السنة؟ ألا يعد ذلك من أقبح الكذب على أهل السنة؟

السموات والأرض بما شاء واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أولئك في خلقه يفعل اللّه ما يشاء لا إله إلا هو الرحمن الرحيم قد مكر الذين من قبلهم برسلهم فأخذهم بمكرهم إن أخذى شديد أليم. إن اللّه قد أهلك عادًا وثمود بما كسبوا وجعلهم لكم تذكرة أفلا تتقون وفرعون بما طغى على موسى وأخيه هارون أغرقته ومن تبعه أجمعين. ليكون لكم آية وإن أكثركم فاسقون. إن اللّه يجمعهم في يوم الحشر فلا يستطيعون الجواب حين يسألون. إن الجحيم مأواهم وإن اللّه عليم حكيم. يا أيها الرسول بلغ إنزالي فسوف يعلمون. قد خسر الذين كانوا عن آياتي وحكمي معرضون. مثل الذين يوفون بعهدك أني جزيتهم جنات النعيم. إن اللّه لذو مغفرة وأجر عظيم. وإن عليًا من المتقين. وإنا لنوفيه حقه يوم الدين. وما نحن عن ظلمه بغافلين. وكرمناه عن أهلك أجمعين. فإنه وذريته لصابرون. وإن عدوهم إمام المجرمين قل للذين كفروا بعد ما آمنوا أطلبتم زينة الحياة الدنيا واستعجلتم بها ونسيتم ما وعدكم اللّه ورسوله ونقضتم العهود من بعد توكيدها وقد ضربنا لكم الأمثال لعلكم تهتدون. ياأيها الرسول قد أنزلنا إليك آيات بينات فيها من يتوفاه مؤمنًا ومن يتولاه من بعدك يظهرون. فأعرض عنهم إنهم معرضون. إنا لهم محضرون في يوم لا يغني عنهم شيء ولا هم يرحمون. إن لهم في جهنم مقامًا عنه لا يعدلون. فسبح باسم ربك وكن من الساجدين. ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف فبغوا هارون فصبر جميل. فجعلنا منهم القردة والخنازير ولعناهم إلى يوم يبعثون. فاصبر فسوف يبصرون. ولقد آتينا بك الحكم كالذي من قبلك من المرسلين. وجعلنا لك منهم وصيًا لعلهم يرجعون. ومن يتول عن أمري فإني مرجعه فليتمتعوا بكفرهم قليلًا. فلا تسأل عن الناكثين. يا أيها الرسول قد جعلنا لك في أعناق الذين آمنوا عهدا فخذه وكن من الشاكرين. إن عليًا قانتا بالليل ساجدا يحذر الآخرة ويرجو ثواب ربه قل هل يستوي الذين ظلموا وهم بعذابي يعلمون. سيجعل الأغلال في أعناقهم وهم على أعمالهم يندمون. إنا بشرناك بذريته الصالحين. وإنهم لأمرنا لا يخلفون. فعليهم مني صلوات ورحمة أحياء وأمواتًا يوم يبعثون. وعلى الذين يبغون عليهم من بعدك غضبي إنهم قوم سوء خاسرين. وعلى الذين سلكوا مسلكهم مني رحمة وهم في الغرفات آمنون.

والحمد للّه رب العالمين»[1].

وأقول: فتلك أربع وأربعون آية على كفر مخترعها، وحجة بينة على جهل الشيعة، وبرهانًا ساطعًا على أنهم قوم أعاجم لا ذوق لهم في العربية إذ لا تعدو هذه الهذيانات عن أنها رطانة تضحك منها الثكلى، أما بلاغة القرآن وسماته البيانية التي بلغت مبلغ الإعجاز وبشاشته التي إذا خالطت القلوب تفجرت منها ينابيع الحكمة فإنها مما لا يجهله أحد، وهذه المفتريات لا تستحق المناقشة لسقوطها وسقوط شأن من افتراها عن الاعتبار، ولذلك لم يرتض أحد مفسريهم هذا العار الذي سجله النوري عليهم فتناوله بالنقد في تفسيره، وهو الشيخ محمد جواد البلاغي كما ألمحت عند حديثي عن تفسيره، وسأكتفي بما ذكره في هذا الشأن حيث قال: «ومما ألصقوه بالقرآن المجيد ما نقله في فصل الخطاب عن كتاب ديستان المذاهب أنه نسب إلى الشيعة إنهم يقولون إن إحراق المصاحف سبب إتلاف سور من القرآن نزلت في فضل علي وأهل بيته، منها هذه السورة وذكر كلامًا يضاهي خمسًا وعشرين آية[2] في الفواصل قد لفق من فقرات القرآن، فاسمع ما في ذلك من الغلط فضلًا عن ركاكة أسلوبه الملفق، فمن الغلط: «واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أولئك في خلقه» ماذا اصطفى من الملائكة وماذا جعل من المؤمنين وما معنى أولئك في خلقه؟ ومنه: «مثل الذين يوفون بعهدك إني جازيتهم جنات النعيم» ليت شعري ما هو مثلهم. ومنه: «ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف فبغوا هارون فصبر جميل» ما معنى هذه الدمدمة، وما معنى بما استخلف، وما معنى فبغوا هارون، ولمن يعود الضمير في بغوا، ولمن الأمر بالصبر الجميل؟ ومنه «ولقد آتينا بك الحكم كالذي من قبلك من المرسلين وجعلنا لك منهم وصيًا لعلهم يرجعون» ما معنى «آتينا بك الحكم» ولمن يرجع الضمير في «منهم ولعلهم» هل المرجع هو قلب الشاعر، وما وجه المناسبة في

---

(١) انظر: فصل الخطاب للنوري ص١٥٦ ص١٥٧ وهم يسمون هذه السورة (بالنورين) أما سورة الولاية فقد تقدمت في ص٢٥٧ من الرسالة.

(٢) بل هي أبع وأربعون عند الحصر الدقيق.

لعلهم يرجعون؟ ومن ذلك: «وإن عليًا قانت بالليل ساجد يحذر الآخرة ويرجو ثواب ربه قل هل يستوي الذين ظلموا وهم بعذابي يعلمون» ما محل قوله هل يستوي الذين ظلموا، وما هي المناسبة له في قوله: «وهم بعذابي يعلمون»، ولعل هذا الملفق اختلج في ذهنه الآيتان من سورة الزمر وفي آخرهما: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] فأراد أن يلفق منهما شيئًا بعدم معرفته فقال هل يستوى الذين ظلموا . . إلخ ولم يفهم أن الاستفهام الإنكاري في الآيتين لأنه ذكر فيهما الذي جعل للّٰه أنداد ليضل عن سبيله والقانت آناء الليل يرجو رحمة ربه فهما لا يستويان ولا يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون هذا بعض الكلام في هذه المهزلة وإن صاحب فصل الخطاب من المحدثين المكثرين في التتبع للشواذ وإنه ليعد أمثال هذا المنقول في ديستان المذاهب ضالته المنشودة[1] وإني أشكر البلاغي على هذا النقد الذي مسح به العار عن وجوه الشيعة في هذا الافتراء وأعد ذلك من حسناته ولنا عود عليه عند نقد كتاب فصل الخطاب الذي نحن بصدده.

والدليل التاسع: وقال فيه النوري إن اللّٰه قد ذكر أسامي أوصياء خاتم المرسلين وابنته الصديقة في تمام الكتب التي أنزلها على رسله وصرح فيها بوصايتهم وخلافتهم أما للعناية بتلك الأمم ليتبركوا بتلك الأسامي ويجعلونها وسيلة لإنجاح سؤلهم وكشف ضرهم، وإما لارتفاع قدر الأوصياء بذكرهم قبل ظهورهم، وكيف يحتمل المنصف أن يهمل اللّٰه ذكر أساميهم في كتابه المهيمن؟ ولا يعرفهم لأمة نبيه الذين هم أشرف الأمم فإن ذلك أهم من غيره من الواجبات التي ذكرت في الكتاب الكريم، وأورد النوري تاييدًا لدليله من أخبارهم في ذلك ما تضيق به الأسفار[2] منها عن أبي عبد اللّٰه قال: «لو ترك القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه مسمين كما سمي من كان قبلنا».

---

(١) انظر: تفسير آلاء الرحمن ج١ ص٢٤ .

(٢) من ص ١٦٠ إلى ص١٨٦ وأقول هل سلمت له المقدمة الأولى وهي (ذكر أسامي الأوصياء في الكتب السابقة) حتى تسلم له النتيجة في قياسه؟ وهل يستطيع أن يقيم الحجة على اليهود والنصارى بذلك، أم أن مجرد الدعوى يغني عن الدليل؟ .

الدليل العاشر: قال فيه لا إشكال ولا اختلاف بين أهل الإسلام في تطرق اختلافات كثيرة وتغيرات غير محصورة في كلمات القرآن وحروفه بالزيادة والنقصان واستقرار آراء المخالفين إلى اختيار سبعة من القراء منهم أو عشرة على ما بينهم من الاختلاف كإجماعهم على اختيار الأربعة من سائر المذاهب، واعتنائهم بتوجيه قراءاتهم وإرجاعها إلى الرسول كما زعموا فيكون القرآن في نفسه وعند نزوله مبنيًا على الاختلاف وموضوعًا على المغايرة، وحيث أن القرآن لا تغير فيه ولا اختلاف فتكون هذه القراءات هي قراءة بغير ما أنزل اللَّه وهو المطلوب.

وأورد من أخبارهم منها عن الصدوق في عقائده عن الصادق قال: «القرآن واحد نزل من عند واحد وإنما الاختلاف من الرواة» وأورد عددًا كبيرًا من أخبارهم ثم طعن في عدالة القراء السبعة ورماهم بالتدليس في أسانيدهم وحكم على قراءاتهم بعدم التواتر بل بعدم الاحتجاج بها[1].

الدليل الحادي عشر: في ذكر الأخبار المعتبرة الصريحة في وقوع السقط ودخول النقصان في الموجود من القرآن وأنه أقل، ما نزل إعجازا على قلب سيد الإنس والجان وهي متفرقة في الكتب المعتبرة التي عليها المعول عند الأصحاب، وذكر عددًا كبيرًا من أخبارهم على مدى صفحات طوال، منها عن الكلينى في الكافي عن هشام بن سالم عن أبي عبد اللَّه قال: «إن القرآن الذي جاء به جبريل سبعة عشر ألف آية) الخبر، ومنها: فيه عنه قال: «إن أمير المؤمنين بعد وفاة الرسول لزم بيته وأقبل على القرآن يجمعه ويؤلفه فلم يخرج من بيته حتى جمعه كله وكتبه على تنزيله وكان ثمانية عشر ألف آية» ثم قال في نهاية الأخبار: وهذا يدل على المطلوب[2].

الدليل الثاني عشر: في ذكر الأخبار الواردة في الموارد المخصوصة من القرآن الدالة على تغيير بعض الكلمات والآيات والسور بإحدى الصور المتقدمة وهي كثيرة

---

(١) من ص١٨٦ : ٢١١ وسيأتي مناقشة هذه المفتريات وردها بعون اللَّه .

(٢) من ص٢١١ : ٢٢٧ ودلالة أخباره علي مطلوبهإنما يلزم بها أهل ملته أما الأمة فلا .

جدًا حتى قال السيد نعمة اللّه الجزائري إنها تزيد على ألفي حديث[1] وادعى استفاضتها جماعة كالمفيد والمحقق الداماد والعلامة المجلسي وغيرهم. بل الشيخ يعني الطوسي- في التبيان بكثرتها، بل ادعى تواترها جماعة، ونحن نذكر منها ما يصدق دعواهم»[2]

ثم أخذ يبين ما ثبت تحريفه عندهم حسب أخبارهم على مدى القرآن كله سورة سورة بترتيب المصحف علي طول مائة صحيفة من كتابه»[3] ذكر ما يزيد على ألف آية من القرآن الشيعي- إن صح هذا التعبير- لا بأس بذكر عينات متنوعة فإنها تصور لنا عقلية الشيعة وعقيدتهم أصدق تصوير فأقول:

سورة الفاتحة: عن علي بن إبراهيم القمي في تفسيره بسنده عن أبي عبد اللّه قال: «صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين» وعن أبي عمير بزيادة: «وهكذا نزلت»[4]

سورة البقرة: قال: عن ثقة الإسلام في الكافي بسنده عن جابر- يعني الجعفي عن أبي جعفر قال: «نزل جبريل بهذه الآية على محمد هكذا (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا (في على) فأتوا بسورة من مثله»[5] ولا يخفى زيادة (في علي) وروى الكليني أيضًا عن أبي جعفر قال: نزل جبريل بهذه الآية على محمد هكذا: «فبدل الذين ظلموا [آل محمد حقهم] قولًا غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا [آل محمد حقهم] رجزًا من السماء بما كانوا يفسقون»[6] ولا يخفى زيادة ما بين المعكوفات على بصير.

---

(١) ومعنى هذا أن جملة المحرف ألف آية من القرآن الموجود وهذا يبلغ ثلث القرآن تقريبًا .

(٢) واضح أن النوري ينتصر بحماس للقول بالتحريف حيث أدلى بدلوه في هوة الكفر والضلال .

(٣) من ص٢٢٧ : ٣٣٠ من كتابه فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب .

(٤) ص٢٣٠ وقد ورد ذلك فعلًا في تفسير القمي ص٢٦ .

(٥) فصل الخطاب للنوري ص٢٣٠ وانظر تصحيح الآية رقم ٢٣ البقرة .

(٦) فصل الخطاب ص٢٣٠ وانظر تصحيح الآية رقم ٥٩ البقرة .

وروى الكليني بسنده عن جابر عن أبي جعفر قال: نزل جبريل بهذه الآية على محمد هكذا: «بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل اللَّه [في على] بغيًا»[1] والزيادة معروفة، وعن السياري عن جابر الجعفي عن أبي عبد اللَّه قال في قوله: «وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل اللَّه [في علي] قالوا نؤمن بما أنزل علينا» زاد العياشي: «ويكفرون بما أنزل اللَّه [في علي] وهو الحق»[2] ولا يخفى أن ما بين المعكوفات ليس من القرآن، وروى الكليني عن أبي عبد اللَّه أنه كان يقرأ: «سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة [فمنهم من آمن ومنهم من جحد ومنهم من أقر ومنهم من بدل] ومن يبدل نعمة اللَّه من بعد ما جاءته»[3] ولا يخفى أن ما بين المعكوفين غريب عن نص القرآن، وفي الكليني عن أمير المؤمنين: «وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل [بظلمه وسوء سريرته] واللَّه لا يحب الفساد»[4] وما بين المعكوفين زائد كما لا يخفى والهدف منها أنهم يفسرونها بعمر بن الخطاب أو بمعاوية كما جاء في القمي[5] وروى العياشي في تفسيره عن أبي جعفر أنه قرأ: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى [وصلاة العصر والوسطى هي الظهر] وقوموا للَّه قانتين» وقال: كان رسول اللَّه يقرؤها هكذا[6] ولا يخفى زيادة ما بين المعكوفين وهدف الشيعة واضح لأنهم يعتقدون قولًا واحدًا أن الوسطى هي صلاة الظهر، فجاءوا بصلاة العصر عطفًا على الصلاة الوسطى لأن العطف يقتضي المغايرة ولما خشوا من الالتباس صرحوا بتعيين الوسطى بقولهم (والوسطى هي الظهر) وميل الشيعة إلى بدعتهم فيها واضح.

وعن السياري مرسلًا عن أبي الحسن: «في كل سنبلة مائة حبة [أو أكثر من ذلك]

---

(١) فصل الخطاب ص٢٣٢ وانظر صحة الآية ٩٠ البقرة.
(٢) فصل الخطاب ص٢٣٢ والآية ٩١ البقرة.
(٣) ص٢٣٤ وانظر صحة آية ٢١١ البقرة.
(٤) ص٢٢٤ الآية ٢٠٥ البقرة.
(٥) القمي ص٦١.
(٦) ص٢٣٤ وآية ٢٣٨ البقرة.

والله يضاعف لمن يشاء»[1] وما بين المعكوفين زائد ولا أدري ما هدفهم منه.

سورة آل عمران: وفي تفسير السياري عن أبي جعفر: «يا مريم اقنتي لربك واسجدي [شكرا لله]» وفي القمي: «اقنتي لربك واركعى واسجدي مع الراكعين»[2] وصحة الآية كما أنزلها الله: ﴿اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمرانك ٤٣].

وفي السياري عن أبي عبد الله: «يا عيسى إني رافعك إلي ومتوفيك بعد نزولك على عهد القائم من آل محمد» هكذا نزلت[3] وصحة الآية: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٥٥].

وعن ثقة الإسلام في الكافي عن أبي عبد الله: «وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها [بمحمد]» وهكذا نزل بها والله جبريل على محمد[4] وصحة الآية ليس فيها لفظ بمحمد كما لا يخفى آية ١٥٣ آل عمران- وكان مقتضى أصل الشيعة على مذهبهم أن تكون «بعلى» لكنهم استقسموا أبا عبد الله على أن جبريل نزل بها هكذا على محمد.

سورة النساء: عن ثقة الإسلام عن أبي عبد الله قال نزل جبريل بهذه الآية على رسول الله هكذا: «ياأيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا [في علي نورًا مبينًا]» وفي رواية أخرى: [وأنزلنا إليكم في علي نورًا مبينا][5]. وصحة الآية الأولى: ﴿ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُم﴾ [النساء: ٤٧] والخطاب واضح فيها لأهل الكتاب والمناسبة واضحة لقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ لكن الشيعة لا ذوق لهم يلفت نظرهم إلى هذه المناسبات فيبترون النص القرآني ويكملونه بأكاذيبهم وإن بقي في النص ما يكذبهم.

---

(١) فصل الخطاب ص٢٤٠ وصحة آية رقم ٢٦١ البقرة.

(٢) فصل الخطاب ص٢٤١، والقمي ص٩٢ .

(٣) فصل الخطاب ص٢٤٢ .

(٤) فصل الخططاب ص٢٤٤ .

(٥) فصل الخطاب ص٢٤٩ .

وفي تفسير السياري عن أبي عبد الله قال: «أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم [وآل عمران وآل محمد] الكتاب والحكمة»[1] وما بين المعكوفين زائد على النص القرآني الآية ٥٤ النساء- والشيعة نسجت هنا على ما كذبوه في آية آل عمران من زيادة (آل محمد) بعد (وآل عمران على العالمين).

وعن ثقة الإسلام في الكافي عن أبي عبد الله (ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم [وسلموا للإمام تسليمًا واخرجوا من دياركم رضًا له ما فعلوه إلا قليل منهم ولو أن أهل الخلاف] فعلوا ما يوعظون به»[2] وصحة الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾﴾ [النساء:٦٦] والسياق مع أهل الكتاب وما شأنهم بالإمام وإرضائه؟.

سورة المائدة: عن ابن شهراشوب عن الأئمة أنهم كانوا يقرءون: «ياأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك [في على فإن لم تفعل عذبتك عذابًا أليمًا]»[3] وما بين المعكوفين كذب على الله ورسوله وسوء تأدب في مخاطبة الرسول لا تليق، أما تمام الآية كما أنزلها الله: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾.. [المائدة:٦٧].

سورة الأنعام: وفي الكليني عن أبي عبد الله: «إن الذين فارقوا أمير المؤمنين وصاروا أحزابا»[4] وصحة الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٥٩]. وهي مكية ولم يكن ثمة أمير للمؤمنين، ولم يفارقه أحد.

سورة الأعراف: روى الكليني في الكافي أن جابر الجعفي قال لأبي عبد الله: لم يسبق أمير المؤمنين أمير المؤمنين؟ قال: الله سماه وهكذا أنزل الله في كتابه:

---

(١) فصل الخطاب ص٢٥٠ .

(٢) فصل الخطاب ص٢٥٣ .

(٣) فصل الخطاب ص٢٥٨ .

(٤) فصل الخطاب ص٢٦٢ .

«وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم [وأن محمدًا رسولي وأن عليًا أمير المؤمنين] قالوا بلى»[1] وما بين المعكوفين مقحم كما لا يخفى، [الأعراف:١٧١]- والسورة مكية ولم يكن ثمة أمير للمؤمنين في حياة النبي فتأمل!.

سورة براءة: روى الكليني والعياشي عن أبي الحسن الرضا أن الحسين بن الجهم قال له: إنهم يحتجون علينا بقول اللّه: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ قال: وما لهم في ذلك لقد قال اللّه: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ وما ذكره فيها بخير، قال: قلت له: وهكذا قراءتها؟ قال: هكذا قراءتها، وعن أبي جعفر مثله وقال: ألا ترى أن السكينة إنما نزلت على رسوله وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وهو الكلام الذي تكلم به عتيق، يعني أبا بكر، قال النوري: والآية تدل على عدم إيمان الصاحب[2] وتصحيح التحريف: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ [التوبة:٤٠] وهدف الشيعة تكفير أبي بكر بتحريف النص الذي هو أكبر وسام شرف للصديق من بين سائر الصحابة وسيأتي في محله في موقف الشيعة من الصحابة بيان ذلك بالتفصيل.

وروى الكليني عن أبي عبد اللّه قال: هكذا أنزل اللّه: «لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتنا» وفي قراءة رسول اللّه وفاطمة «من أنفَسكم» بفتح الفاء أي: من أفضلكم[3]. ولا يخفى أن صحة النص: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة:١٢٨] وهدف الشيعة نفي أن يكون الرسول من جنس المرسل إليهم، بل هو والأئمة مضافين في ضمير الجمع إلى اللّه ليسوا من جنس البشر، ونعوذ باللّه من الخذلان.

سورة هود: روى السياري عن أبي جعفر وأبيه: «إلا الذين صبروا على ماصنعتم

---

(١) فصل الخطاب ص٢٦٤ .

(٢) فصل الخطاب ص٢٦٦ .

(٣) فصل الخطاب ص٢٧٠ .

به من بعد نبيهم وعملوا الصالحات»[1] وصحة الآية: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ۝١١﴾ [هود:١١]، ولا أدري لهذا الكلام معنى وعلى أي شيء يعود الضمير في (به) وكيف يستقيم قولهم: «من بعد نبيهم»، ولعل الآية نزلت بعد وفاة النبي وعلي بمدة هذا هو ظاهر الكلام فتأمل !

روى السياري عن أبي عبد اللَّه قال: «ونادى نوح ابنها» أي: ابن امرأته[2] تعتقد الشيعة أنه لا يجوز كفر أبناء الأنبياء ولا آبائهم، وهدفهم من ذلك الحكم بإيمان أبي طالب لأنه والد علي خاتم الأوصياء، حيث يوجبون له ما يجب للأنبياء فمن أجل ذلك حكموا بإيمان والد الخليل إبراهيم وأولوا صريح الآيات الواردة في كفره ونفوا أن يكون ابن نوح كافرًا، فاخترعوا هذه القراءة، زعموا بها أنه ابن امرأة نوح من غير نوح يعني ربيبه، مع أن صريح الآيات بعد بكذبهم مثل قوله: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ انظر [الآية: ٤٢- ٤٥].

سورة الرعد: قال المحقق الداماد المحفوظ من طرقنا وطرقهم، يقصد أهل السنة أن الأحاديث متضافرة بأنه كان التنزيل: «إنما أنت منذر لعباد، وعلي لكل قوم هاد»[3] وصحة الآية: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧]، وأهل السنة أتقى للَّه من أن يفتروا على اللَّه الكذب، إنما هي بضاعة الشيعة وحدهم حيث جعلوا وظيفة علي أرفع وأنفع من وظيفة الرسول ﷺ حيث جعلوه مجرد منذر فحسب أما علي فبه يهتدى المهتدون، بل هو لكل قوم هاد.

سورة النور: روى السياري عن أبي عبد اللَّه أنه كان يقرأ: «إن الذين يرمون [المحصنين الغافلين]» وعنه أيضًا أنه كان يقرأ: «وليستعفف الذين لا يجدون نكاحًا [بالمتعة] حتى يغنيهم اللَّه من فضله»[4] وصحة الآية الأولى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النور:٢٣]، وهدف الشيعة من تذكير الجملة لأنهم

---

(١) فصل الخطاب ص٢٧٠ .
(٢) فصل الخطاب ص٢٧١ .
(٣) فصل الخطاب ص٢٧٢ .
(٤) فصل الخطاب ص٢٩١ .

يزعمون أن آيات الإفك نزلت في شأن جريج القبطي ومارية القبطية وما رمتهما به عائشة من الزنا.

فالمحصنين يعني جريج، أما المحصنات فلا تخدم الشيعة لأنها لا تحتمل إلا قصة الإفك المشهورة كما تعرفها الأمة كافة، أما الآية الثانية فواضح زيادة لفظ «بالمتعة» والهدف حل نكاح المتعة باختراع نص من القرآن لها، وما دروا أن معنى الآيات على هذا يصبح كالعبث، ثم كيف يطلب الاستعفاف ممن أبيح له المتعة بكف من شعير كما تقول الشيعة.

سورة الأحزاب: في القمي عن أبي عبد الله وأبي جعفر: «وأزواجه أمهاتهم [وهو أب لهم] وأولوا الأرحام أولي ببعض»[1] وما بين المعكوفين ليس من القرآن [الأحزاب:٦]، والشيعة قد ضنوا على الأزواج أن ينفردن بهذا الفضل فأكملوا الآية على النسق بحكم المقابلة، وفاتهم أن في نفس السورة آية تنقض ما صنعوا وهي قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب:٤] وروى السياري عن أبي عبد الله (وكفى اللّه المؤمنين القتال [بعلي بن أبي طالب] وكان اللّه قويا عزيزا»[2] وما بين المعكوفين مقحم على النص القرآني [الأحزاب:٢٥] وهل يعقل أن يكون علي هو الذي هزم عشرة آلاف مقاتل في غزوة الأحزاب وحده، وأين قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَآ﴾ [الأحزاب: ٩].

سورة سبأ: روى الصدوق عن الصادق قال: واللّه ما نزلت هذه الآية هكذا وإنما نزلت: «فلما خر تبينت [الإنس أن الجن] لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين» وأورده الطبرسي في المجمع[3] وصحة الآية: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ﴾ إلخ [سبأ: ١٤] ولا شك أن الجن إذا تبين لها جهلها وعجزها عن علم الغيب فإن ذلك أبلغ، أما الإنس فمن أين علموا أن الجن ما زالوا يلبثون في العذاب بعد

---

(١) فصل الخطاب ص٢٩٥ .

(٢) فصل الخطاب ص٢٩٦ .

(٣) فصل الخطاب ص٢٩٧ .

موت سليمان؟ إنهم لم يعلموا إلا بعد أن أخبر اللَّه بذلك عن الجن.

سورة الزمر: عن أبي عبد اللَّه: «لا تقنطوا من رحمة اللَّه إن اللَّه يغفر لكم جميعًا الذنوب» فقيل: ليس هكذا نقرؤها؟ فقال: فإذا غفر الذنوب جميعًا فلمن يعذب؟ واللَّه ما عنى من عباده غيرنا وغير شيعتنا وما نزلت إلا هكذا: «إن اللَّه يغفر لكم جميعًا الذنوب»[1] وصحة الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ [الزمر:٥٣] والشيعة بذلك قد ضيقوا ما وسعه اللَّه على عباده من رحمته التي وسعت كل شيء فجعلوها قصرًا عليهم. مع أن صدر الآية يكذبهم، ألا قاتل اللَّه الهوى! بل إن من صنع بكتاب اللَّه مثل هذا فهو المحروم من رحمة اللَّه لأنه مثل من قال: ﴿سَأُنزِلُ مِثۡلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۗ﴾.

سورة السجدة: روى العياشي عنهم: «ومن أحسن قولًا ممن دعا إلى اللَّه [وهو صبي] وعمل صالحًا) يعني: علي بن أبي طالب[2] وما بين المعكوفين مقحم فسره باقي الخبر، [السجدة:٣٣] أرادوا قصر الآية على علي لأنه أسلم صبيا، وإذا كان كذلك فقد أسلم كثير من الصحابة وهم صبيان، بل لو كان كذلك لكان من ولد في الإسلام أفضل. ونعوذ باللَّه من الخذلان!

هذا بعض ما جاء في كتاب فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب كما عنون له مرتكب هذه الجرائم في حق القرآن، وهو النوري الطبرسي، ولقد صور لنا بجلاء عقيدة الشيعة في القرآن، وكان ينقل عن علمائهم المشاهير وكتبهم المعتمدة بل قد رأينا جل اعتماده على كتاب الكافي للكليني ثقة إسلامهم كما يلقبونه، وإن كان الشيخ محمد جواد البلاغي أحد مفسريهم قد انتقد هذه الأخبار التي اعتمد عليها النوري في فصل الخطاب وقد وعدت بذكر كلامه في ذلك، وإن كان لى عليه مآخذ فيه، وإليك نص ما قاله: «هذا وإن المحدث المعاصر جهد في كتاب فصل الخطاب في جمع الروايات التي استدل بها على النقيصة وكثر أعداد مسانيدها بأعداد المراسيل

(١) فصل الخطاب ص٣٠١ .

(٢) فصل الخطاب ص٣٠٣ .

عن الأئمة (ع) في الكتب، كمراسيل العياشي وفرات، وغيرهما مع أن المتتبع المحقق يجزم بأن هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد[١] وفي جملة ما أورده من الروايات ما لا يتيسر احتمال صدقها، ومنها ما هو مختلف باختلاف يئول به إلى التنافي والتعارض، وهذا المختصر لا يسع بيان النحوين الأخيرين هذا مع أن القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيده إلى بضعة أنفار وقد وصف علماء الرجال كلًا منهم: إما بأنه ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفو الرواية، وإما بأنه مضطرب الحديث والمذهب يعرف حديثه وينكر ويروى عن الضعفاء، وإما بأنه كذاب متهم لا أستحل أن أروي من تفسيره حديثًا واحدًا وأنه معروف بالوقف[٢] وأشد الناس عداوة للرضا (ع) وإما بأنه كان غاليًا كذابًا[٣]، وإما بأنه ضعيف لا يلتفت إليه ولا يعول عليه ومن الكذابين، وإما بأنه فاسد الرواية يرمى بالغلو، ومن الواضح أن أمثال هؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئًا.

إلى هنا أجاد البلاغي، ولا ينبئك مثل خبير!! لكنه أردف ذلك بقوله:

«ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الكبير لوجب من دلالة الروايات المتعددة أن ننزلها على أن مضامينها تفسير للآيات أو تأويل أو بيان لما يعلم يقينًا شمول عموماتها لأنه أظهر الأفراد وأحقها بحكم العام أو ما كان مرادًا بخصوصه، وبالنص عليه في ضمن العموم عند التنزيل أو ما كان هو المورد للنزول أو ما كان هو المراد من اللفظ المبهم، وعلى أحد الوجوه الثلاثة الأخيرة يحمل ما ورد فيها أنه تنزيل، وأنه نزل به جبريل، كما يشهد له مكاتبة أبي جعفر لسعد الخير كما في روضة الكافي: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده) وكما في نهج البلاغة عن أمير المؤمنين: ولقد جئتهم بالكتاب كاملًا مشتملًا على التنزيل

---

(١) لو أنصف لألحق المسانية بالمراسيل في الضعف في هذا المقام بالذات.

(٢) الوقف: هو من وقف بالإمامة على موسى بن جعفر واعتقد أنه حي وهو المهدي (الفرق بين الفرق للبغدادي ص٤٦) ويسمون الموسوية والممطورة لقول بعضهم: هم أهون عليّ من الكلاب الممطوية.

(٣) وأول الغلاة الكذابين الكليني لأنه أكثر المحدثين ذكرًا لأخبار التحريف.

والتأويل» اهـ[1]. .

ومن هذا يتضح أن البلاغي رفض أولًا أن يكون في القرآن تحريف وبين أن رجال أسانيد الأخبار في هذا المقام مطعون فيهم جميعًا لا تقبل لهم رواية، وهو أعلم بحال رجال أسانيدهم، وكان المفروض على البلاغي أن يكتفي بهذا، لكنه عاد فقرر أن هذه الأخبار لتعددها محمولة على التحريف في التأويل. وعدنا كما كنا، فإن التحريف في التأويل كالتحريف في التنزيل، وقد مر في فصل التفسير الباطني بكامله بيان هذا النوع من التحريف، ولذلك جرى البلاغي في الآيات التي أصر الشيعة على تحريفها حسب أخبارهم بحمل الخبر على التحريف في معنى الآية لا في لفظها، وفسر الآية بما يحمله الخبر من معنى.

وعلى كل حال فقد علمنا من البلاغي أسانيد أخبار التحريف مطعون فيهم جميعًا. وإن كانت أكثر الأخبار قد جاءت في الكافي للكليني- وهو منزه عن النقد عندهم. فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا هذا الإصرار والعناد والإلحاد في الكتاب العزيز؟

** والذي نخلص إليه من هذا كله- لكي أناقش هذه المفتريات- أن أفكار الشيعة حول هذه الفرية تتلخص في الآتي، كما اتضح لنا من تفاسيرهم ومحدثيهم:

١- القول بتحريف القرآن بإسقاط سور وآيات وكلمات قد نزلت وبتغيير ترتيب السور والآيات والكلمات ونحو ذلك:

قد أجمعت عليه كتب الشيعة من تفسير وعقائد وأخبار، ولا يكاد يخلو كتاب عندهم من هذه الفرية، حتى من صرح منهم بنفيه والتهجم عليه أتى به في صورة قراءات لآل البيت أوّله على أن المراد به تأويل معنى الآية وفسر المراد منها به وإن كان المنزل هو ما في المصحف المتداول كما هو صنيع الطبرسي والبلاغي، وما نقلوه لنا عن الطوسي شيخ الطائفة وابن بابويه الملقب بالصدوق، وغيرهما، ولم

---

(١) انظر: تفسير آلاء الرحمن ج١ ص٢٦، ٢٧.

يجرؤ أحد على رد الأخبار جملة لأنها بزعمهم متواترة مثل أخبار الإمامة، ولما تحمله في طياتها من خدمة عقيدة الإمامة عندهم فإن من ردها فقد لزمه رد أخبار الإمامة. بل هي- وعندهم- تزيد على ألفي حديث كما صرح به علماؤهم، وقد ورد الجانب الأكبر منها في أوثق كتب أخبارهم (الكافي للكليني) وكتب الصدوق والطوسي فضلًا عن كتب التفسير قاطبة، وعلى رأسها القمي شيخ رواية ثقة إسلامهم (الكليني) ولذلك فإن من نفى التحريف في التنزيل لم يجد بدًّا أمام كثرة المرويات من أن يحمله على التحريف في التأويل، ظنًّا منه أن ذلك لا حرج فيه.

٢- القرآن الصحيح هو الذي جمعه علي بإملاء النبي وتوارثه الأئمة من بعده إلى أن استقر عند القائم لم يتطرق إليه خلل ولا تحريف ولا تبديل، لأنه من جمع المعصوم بإملاء المعصوم، وعلي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيث دار، فيكون ما جمعه هو الصواب الذي يرجع إليه في ذلك حسب أخبار الأئمة عما في مصحفه، وقد ثبت باتفاق المسلمين أن عليًّا جمع القرآن بنفسه، وكان له مصحف مخالف للمصحف المتداول من حيث الكمية والترتيب حيث رتب على النزول، مع زيادات فيه ليست في المصحف المتداول اليوم فيكون ما عداه مبدل محرف، وقد وردت أخبارهم بذلك بأن مصحف عثمان حذف منه ما ورد صريحًا في فضائل علي وآل بيته، ومثالب أعدائهم من المهاجرين والأنصار.

٣- أخبار التحريف إنما تعرف من الأئمة لأن عندهم وحدهم مصحف عليّ أمروا بكتمانه إلى أن يقوم القائم، فهم المقياس لمعرفة القرآن الصحيح، ويجب اتباع ما أمروا به من قراءة ولو كانت محرفة لا تخضع لأى مقياس من عربية أو رسم المصحف المتداول أو سند صحيح، ويجب اعتماد قولهم في النص القرآني ولو خالف الصحيح في الواقع، فما حكموا بأنه خطأ فهو كذلك وإن كان صحيحًا في الواقع، وما حكموا بصحته فهو كذلك وإن كان خطأ في الواقع، لأنهم حجج اللَّه في أرضه، ولا يجوز الرد عليهم وهم أهل التنزيل والتأويل، وفي بيتهم كان ينزل جبريل.

٤- كان سبب تحريف القرآن- في نظر الشيعة- أنه لما جاء علي إلى أبى بكر وعمر بمصحفه يعرضه عليهم فوجدوا فيه فضائح المهاجرين والأنصار فردوه وأمروا زيد بن ثابت بتأليف قرآن خال من هذه الفضائح، وما تم في طريقة الجمع وسببه وزمانه وتأليفه كل ذلك يدل على التحريف، حيث كانت الدواعي متوفرة على تحريفه.

٥- اختلاف القراء السبعة والطعن عليهم ورميهم بالتدليس في أسانيدهم، ودعوى أهل السنة نزول القرآن على سبعة أحرف، مع نسبة كل قراءة من القراءات المتخالفة إلى الرسول كل ذلك يدل- في نظر الشيعة- على عدم تواتر القرآن، بل يدل على أنه محرف، خصوصًا وقد ورد أن ما وقع من بنى إسرائيل سيقع في هذه الأمة نظيره وقد حرفت بنو إسرائيل كتبهم فلابد من وقوع التحريف في هذه الأمة وقد وقع ذلك من الصحابة.

٦- وجود مصحف لابن مسعود وأبي يخالفان مصحف عثمان في الكمية والترتيب.

حيث كان مصحف ابن مسعود خال من الفاتحة والمعوذتين، وكان به كثير من الآيات المخالفة لمصحف عثمان، خاصة ما ورد فيه من ذكر علي صريحًا في ثمانية مواضع منه، كما أن مصحف أبي كان مثبتا فيه سورتى الخلع والحقد، وكثيرًا من الآيات المخالفة لمصحف عثمان.

وهذان المصحفان يتفقان مع مصحف أمير المؤمنين خاصة فيما يتعلق بالنص على اسمه وولايته، فهذا كله يدل على تحريف مصحف عثمان وصحة مصحف أمير المؤمنين، وقد ثبت أن عثمان أحرق المصاحف المخالفة لمصحفه، وضرب ابن مسعود لما امتنع عن تسليم مصحفه للحرق حتى كسر أضلاعه فمات بسبب ذلك، وقد كان فيما أحرق سورتي الولاية والنورين وغيرهما من القرآن.

٧- مما يدل على التحريف عدم الترابط بين الآيات والفقرات في نظر الشيعة- مثل قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾ [النساء: ٣] فقد سقط بينها وبين قوله:

﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ الآية ثلث القرآن، ومثل آية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] حيث قد ضلت موضعها الصحيح من الكتاب، وما ورد من قول عمر في آخر سورة براءة فإنه يدل على أنه ألحقها بها في غير موضعها، وقد اتفق الطرفان على أن ترتيب مصحف الجماعة ليس من فعل المعصوم، فلذا وجد فيه هذا الغلط وعدم الترابط بين آياته وكلماته.

٨- محاولة الشيعة إلزام أهل السنة بالقول بالتحريف بناء على ما ورد في كتب أهل السنة من أحاديث تدل على وجود نصوص قرآنية كانت تتلى على عهد رسول اللّه بل وبعد وفاته وليست موجودة في المصحف الآن، وليس فيها ما يدل على النسخ ولا يوجد ما يعارضها، بل هناك ما يؤيد مضمونها من أخبار الشيعة، فلابد وأن تكون من الآيات التي أسقطت عمدًا أو جهلًا بغير إذن من اللّه ورسوله، وذلك مثل: حديث الرجم للشيخ والشيخة، وعشر رضعات متفرقات، ولو كان لابن آدم واد من ذهب، وقرآن أصحاب بئر معونة، وكل ما قيل بنسخ تلاوته مع بقاء حكمه فإن نسخ التلاوة غير واقع عند الشيعة، وعليه فأهل السنة يلزمهم القول بالتحريف مثل الشيعة بل بالغ بعضهم وغالط الحقائق حيث ألصق القول بالتحريف بأهل السنة ونفاه عن طائفته حتى ادعى الإجماع عندهم على نفيه كما مر في كلام البلاغي.

٩- من أدلة الشيعة على التحريف أن الكتب السابقة جاء بها أسماء الأوصياء والأئمة الاثنى عشر تنويهًا بفضلهم وإحياء لذكرهم وليتوسل بها الأمم والأنبياء السابقون فلابد وأن يكون الكتاب المهيمن وهو القرآن قد اشتمل على أسمائهم ونعوتهم لنفس الغرض وكونها لم توجد في المصحف المتداول فهذا دليل على تحريفه وإسقاطها عمدًا منه، خصوصًا وقد ورد في الأخبار عن الأئمة ما وصل إلينا من ذكرهم مثل ما في الصحف الأولى، مثل: «لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه مسمين بأسمائنا كما سمى من قبلنا» ونحوه.

١٠- السر في ورود باطن القرآن في الولاية والإمامة هو ما علمه اللّه من وقوع التحريف في القرآن إذ أن باطنه لا يلحقه تحريف فتكون الحجة قائمة على العباد فيما

يتعلق بالباطن من الولاية لآل البيت، وهذا القول لازم لتواتر أخبار التحريف، وكثرتها ووثاقة رواتها ولابد من تأويل الآيات الصريحة في حفظ القرآن من التحريف مثل آية الحجر، وذلك بما يتفق مع أخبار التحريف المتواترة مثل: ﴿إِنَّا  [الحجر:٩]، أي: لحافظون له عند الأئمة، فيخرج مصحف الجماعة عن ذلك الحفظ، ويثبت تحريفه بهذا التأويل.

هذا هو ما تدور حوله فرية التحريف من أفكار قد مر بنا مصداقها من كلامهم.

ومع أنها ساقطة عن درجة الإعتبار بالمرة عند الأمة بأجمعها قديمًا وحديثًا، لكني مع ذلك أزيد في بيان دحضها ووضوح بطلانها فأقول وبالله التوفيق:

★ ★ ★

أولًا: فيما يتعلق بإجماع كتب الشيعة على القول بالتحريف سواء كان تحريفًا في التنزيل أو في التأويل، وامتلاء كتبهم بهذه الأخبار التي ينسبونها لآل البيت خاصة كتاب الكافي للكليني أصح كتب أخبارهم، ودعواهم تواترها وربطهم بينها وبين عقيدة الولاية والإمامة... إلخ.

فأقول: إن خاصية الشيعة الأولى هي القول بإمامة أهل البيت وولايتهم فلا يتصور لفظ شيعة بدون هذه الخاصية، ولما كانت الشيعة حريصة على ذلك فإنهم جهدوا في استخراج الأدلة من القرآن على إمامة أهل البيت، ولما لم يجدوا في القرآن شيء يخدمهم عمدوا إلى القرآن فألصقوا به تهمة التحريف والقول بالباطن، وكلا الأمرين كما هو صريح كلامهم يدور في فلك الولاية والإمامة، فلا تكاد تجد مثلًا في أخبار الباطن أو في أخبار التحريف خبرًا واحدًا يخدم المعتزلة أو الخوارج أو غيرهم من الفرق بل كلها تخدم الشيعة الاثنى عشرية فحسب، ولذلك لم تظهر هذه الفرية في فرقة من الفرق حتى عند الباطنية الذين هم أسوأ حالًا من الاثنى عشرية، فإنهم قالوا بالباطن ولم يدعوا التحريف.

وأقول للشيعة هذه الفرية تهدم الإسلام فضلًا عن القرآن فضلًا عن كرامة آل البيت الكرام من أساسها، لأن القرآن هو أساس العقيدة، وإذا ذهب الأساس انهار على إثره بناء الإسلام الشامخ وضاع أهل البيت سدى، بل أخف ما في هذه الفرية من المفاسد ما يلي:

١- اتهام اللَّه ﷻ بإخلاف وعده حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر:٩] فإن اللَّه تعالى ما عين أحدًا على حفظ كتابه، لا نبي معصوم ولا إمام موهوم، لكنه وعد وعدًا مؤكدا بعدة مؤكدات أنه هو الذي يحفظه ويتولى ذلك بنفسه، والشيعة تقول: إنه بدِّل وحُرِّف، فيلزم عليه أن اللَّه أخلف وعده، وحاس بعهده، وغلب على أمره، ونعوذ باللَّه من ذلك!!

٢- اتهام النبي ﷺ بالتقصير حيث بلغه إلى علي فقط، مما ترتب عليه ضياع

القرآن الصحيح وتعبد الناس بهذا القرآن المحرف، ولو بلغه النبي إلى الأمة كافة لما وقع هذا التحريف، ثم إن تبليغه إلى علي وحده لا يكفي لأن عليًّا ليس هو الأمة التي أرسل إليها النبي، إذ لا يعدو أن يكون فردًا واحدًا منها، ودعوى عصمته هنا غير ناهضة، لما ثبت أنه لم ينشر ذلك القرآن الذي خص بتبليغه من بين سائر المسلمين فأين ذهب ذلك القرآن الصحيح من بعد وفاة النبي إلى اليوم؟

٣- الطعن على علي نفسه لأنه تسبب في ضياع القرآن الصحيح، وترك الأمة تتخبط في الضلال من أول يوم ألحق فيه النبي بالرفيق الأعلى، ودعوى الشيعة أنه جاء بالقرآن الصحيح إلى أبي بكر فرده، ثم إلى عمر فرده، لا يعفيه من المسئولية، بل كان يجب عليه أن يجهر به في المجامع، فقد ثبت عند الشيعة وأهل السنة أنه كان يراجع عمر في مسائل كثيرة فيرجع عمر إلى رأيه ويثني عليه، حتى اشتهر عنه أنه كان يقول: «قضية ولا أبا حسن لها»، كل ذلك لا يعفي عليًّا من المسئولية وتذرع الشيعة بالتقية خوفا على نفسه لا يجدي أيضًا، فإن عليًّا قد آلت إليه الخلافة ولو كان شيء من ذلك صحيحا لكان أوجب الحقوق عليه أن يصوب ما أخطأ فيه غيره وأن يظهر ذلك القرآن الصحيح ويحرق ماعداه، لأن القرآن أساس الدين وركنه الركين، ثم ما عذر الحسن من بعده أيضًا وقد آلت إليه الخلافة بعد أبيه؟

٤- الطعن على العصر الأول بأنه رد البعض مما نزل وحرف البعض الآخر، وهذا كفر صريح ممن صدر منه مثل ذلك.

٥- فقد الثقة بالقرآن المتداول بين الأمة، وتكفيرها لتعبدها بقرآن ليس على ما أنزل اللّه ﷻ، مع فتح أبواب الطعن لأعداء الإسلام وإعطائهم معاول هدمه. ولا شك أن من اعتقد واحدة من الخمس فهو كافر خارج عن الملة، بقيام الأدلة القطعية من العقل والنقل على خلافها، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم !!

لكن الشيعة لاتعنيهم هذه الأمور في شيء، وإنما الذي يعنيهم هو ولاية الأئمة فحسب، ولو كان ذلك على هدم الإسلام والقرآن، لأنهم في أصل نشأتهم قوم مجوس تعودوا أن تكون ولاية العهد في أهل بيت معين، لهم صلة روحية بالإله،

معصومون عن الخطأ، ولم يعرفوا أن الإسلام جاء لهدم هذه العقائد الفاسدة والإتيان على بنيانها من القواعد، وتوجيه الخلق إلى الخالق، وربط العباد باللّه الواحد القهار.

أراد الشيعة خدمة الأئمة فأضروا بهم وبدينهم من حيث لا يعلمون. فهل ترضى الأئمة من آل البيت مثلًا أن تكون رسالة جدهم خاتم الرسل منحصرة في شأن ولايتهم الأمر من بعده ولا مزيد؟ وهل يرضون بأن يكون القرآن على نحو ما تريد الشيعة أن يكون عليه؟ إن أخبار التحريف لا يشك آدمي في أنها من كذب الشيعة على اللّه ورسوله والأئمة من آل البيت، بل إن شئت فقل: إنها أشبه بالمقترحات الشيعية لتعديل النصوص القرآنية على وفق ما يعتقدون، وهي تصوير دقيق لسذاجة الشيعة وفساد دينهم فهل يتصور عاقل أن يخاطب اللّه عبدة الأوثان بأنهم أشركوا في ولاية علي وكفروا بها، دون أن يخاطبهم بشأن الشرك في الألوهية والكفر بها؟ وأين كان شركهم في ولاية علي، وهو لم يل الأمر بعد حتى يشركوا في ولايته؟ وهل يمكن أن يتصور إنسان أن كل ما أنزل اللّه على رسوله محمول على ما أنزله في شأن علي وولايته! وأن كل ظلم في القرآن فهو لآل محمد، وهم لم يولدوا بعد، وكل مدح فهو لآل البيت وكل ذم فهو لخاصة أصحاب محمد ﷺ، وهكذا.؟

إنه لدين عقيم ورسالة ساذجة وكتاب تافه إذًا في معيار الرسالات السماوية ذات الأهداف النبيلة والمقاصد السامية. وما يستحق أن يكون مهيمنًا على ما قبله من كتب! لا يقال إن من بين علماء الشيعة الاثنى عشرية من أنكر هذه الأخبار، وبين أن أسانيدها قد اشتملت على جماعة كلهم بين كذاب ومطعون في دينه وغال محترق إلخ. فتلك بالطبع بضاعتهم ردت إليهم، ولكن أخبار الكليني الذي هو فوق الشبهات عندهم لا يحكم عليه، قد امتلأ كتابه بها، ومن نفى التحريف منهم في مقدمة تفسيره قد امتلأ أيضًا تفسيره من هذه الأخبار مثل البلاغي الذي حملها على التحريف في التأويل وفسر بها المراد من الآيات ومثل الطبرسي الذي حملها على القراءات الواردة، بل صرح بوقوع التحريف من مبتدعة الأمة بزعمه حيث قال:

«والتبديل هو أن يحرف أو يكتم أو يتأول على خلاف جهته كما فعلوه في التوارة والإنجيل، وكما فعله مبتدعة الأمة في القرآن»[1] فهو صريح في أنه سوّى بين التحريف في التأويل والتحريف في التنزيل بالتبديل أو الكتمان، ورمى به مبتدعة الأمة- بزعمه- في القرآن، ومثل ما نقلوه لنا عن شيخ الطائفة- عندهم- الطوسي في التبيان، وما نقلوه عن الصدوق ابن بابويه صاحب ثاني كتب الأخبار بعد الكلينى، كل هؤلاء اشتهروا بنفي التحريف وفي نفس الوقت كتبهم مليئة به، ولا مناص من الحكم على هذه الكتب كلها بالبطلان لما احتوته في صفحاتها من نقل هذه الضلالات وتأييدها، وفي مقدمتهم كتاب الكافي للكليني- ثقة إسلامهم- وسيأتي قريبًا ما نقلته الأمة بالتواتر عن آل البيت من قراءات لم يخالفوا فيها الأمة في حرف واحد من القرآن، ومنه يتبين أن الشيعة ليست على دين الأئمة !!

ثانيًا: فيما يتعلق بأن القرآن الصحيح هو ما جمعه علي وتوراثه الأئمة من بعده فهو الخالي من التحريف، وقد ثبت أنه كان لعلي مصحف يخالف مصحف الجماعة من حيث الكمية والترتيب، فدل ذلك على المطلوب.

وأقول: إن وجود مصحف لعلي يخالف مصحف الجماعة مما لا نزاع فيه، ولكن الممنوع هو أن يكون مصحف علي هو الصواب ومصحف الأمة هو الخطأ.

فقد اتفق الطرفان من الشيعة وأهل السنة على وجود مصاحف أخرى لغير علي مثل مصحف لابن مسعود ومصحف أبيّ بن كعب، وعائشة وسالم مولى أبي حذيفة وغيرهم، كما اتفقوا على أن هذه المصاحف متخالفة مع مصحف الأمة ومصحف علي أيضًا. وذلك من حيث الكمية والترتيب، بل من المعروف أن كل واحد من الصحابة كان يكتب لنفسه بحسب ما يصل إليه ويبلغه من القرآن، ويكتبون ما عنَّ لهم من تفسير لبعض الكلمات في مصاحفهم، وهم آمنون من اللبس بين القرآن وغيره، لأنهم إنما يكتبون لأنفسهم لا للأمة، بل ربما تركوا كتابة بعض السور التي لا يخشى

---

(1) مجمع البيان ج٢ ص١٨١ وقد تقدم.

عليها النسيان مثل الفاتحة والمعوذتين حيث تركها ابن مسعود لأمنه من نسيانها، ومثل ما أثبته أبيّ من دعاء القنوت لخوف نسيانه كما سيأتي.

يدل على أن الصحابة كانوا يكتبون لأنفسهم: قوله ﷺ لهم: «**لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه**»(١) فإنه يدل على أن الصحابة كانوا يكتبون عنه السنة كما يكتبون القرآن، أو أن ذلك كان متوقعًا منهم، وإلا فكيف ينهاهم عن شيء غير واقع ولا متوقع؟ ولا يشك أن كتابتهم كانت مختلفة من حيث الترتيب على الأقل، فإن الواحد منهم كانت تفوته بعض الآيات والسور فكان يكتب كيفما اتفق له كما كان يكتب بعض التفسيرات يستعين بها على الفهم، ولم يكن هدفه كتابة مصحف يلزم به الأمة، لهذا كانت مصاحف الصحابة الخاصة غير حجة على الأمة، لاختلاف أحوالهم وأفهامهم في ذلك، فلما دعت الحاجة إلى كتابة مصحف للأمة، كان لا مناص من قيام الدولة الإسلامية نفسها بزعامة رئيسها في ذلك الوقت، ومعاونة المتخصصين في ذلك، فجمع القرآن ونسخ في المصحف علي حسب ما استقر في العرضة الأخيرة من جبريل على النبي ﷺ، على ما هو عليه الآن، من غير زيادة ولا نقصان.

والتاريخ يعلم أن الصحابة قد نسخت المصاحف مرتين، مرة زمن الصديق، ومرة زمن ذي النورين عثمان، وأمير المؤمنين علي كان على رأس الكتبة زمن النسختين، وأغلب القراءات المتداولة ترجع بالسند المتواتر إليه، بل بعض طرقها مسلسل بالأئمة من ولده المعصومين في عقيدة الشيعة. كما سيأتي مفصلًا عند الحديث عن القراء وليس في شيء من الطرق إلى على ما يخالف قرآن الأمة في حرف واحد، وثناؤه على الصديق وذي النورين في أمر المصاحف ثابت، ففي الإتقان أن ابن أبي داود أخرج في المصاحف بسند حسن عن عبد خير قال: سمعت عليًا يقول: «أعظم الناس في المصاحف أجرا أبو بكر، رحمة اللّه على أبي بكر هو أول من جمع كتاب اللّه»(٢)

---

(١) أخرجه مسلم كتاب الزهد والرقاق: باب التثبت في الحديث ج٢ ص٥٩٨ .

(٢) الإتقان للسيوطي ج١ ص٢٠٤ النوع الثامن عشر .

وبه يبطل ما زعمته الشيعة من أن عليًا أول من جمع القرآن، كما يبطل ما ألصقته بعلي من الطعن على الصديق، وأخرج ابن أبي داود أيضًا بسند صحيح عن سويد بن غفلة قال: قال علي: «لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا على ملأ منا، قال: ما تقولون في هذه القراءة، فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفرا؟ قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا اختلاف قلنا: نعم ما رأيت»[1]

بل روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: «لو وليت لعملت بالمصاحف عمل عثمان بها»[2] وفي هذا ما يلقم الشيعة الحجر ويخرص ألسنتهم بالمرة، ويرد كيدهم في نحورهم مخذولين وهذا كلام من أمير المؤمنين يقوله في خلافته بعد موت الصديق وعثمان كما هو واضح، فلا وأنه أحرق مصحفه في المقدمة ولزم مصحف الأمة، حيث لا مجال هنا للتقية التي تفزع إليها الشيعة عندما تفاجئهم الحقائق بما لا يريدون! ثم إن التواتر قد قام وإجماع الأمة معقود سلفا عن خلف على أن ما بين الدفتين كتاب الله من غير زيادة ولا نقصان، ولا تطعيم ولا تقليم.

فماذا وراء ذلك إلا الضلال؟ وكيف تقوم الحجة على العباد بقرآن مفترى عند إمام موهوم هارب في سرداب منذ أكثر من ألف عام؟ !!

هل ننكر ضوء الشمس ليس دونها سحاب، ونصدق الأوهام ونبطل بها الضروريات ! إن صح ما تزعمه الشيعة من أن قرآن علي هو الصحيح وغيره باطل- وهم يعنون ما في مصحفه الذي عند الأئمة- فإن الشيعة هم أيضًا على ضلال حيث لا علم لهم بما في مصحف الإمام إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون.

ثالثًا: فيما يتعلق بأن أخبار التحريف إنما هي عند الأئمة وحدهم، وهم المقياس في معرفة القرآن الصحيح، ويجب اتباع ما أمروا به من قراءة ولو كانت محرفة مخالفة

---

(١) نفس المصدر ص٢١٠ .

(٢) نفس المصدر ص٢١١ .

للصحيح في واقع الأمر، لأنهم أهل البيت فهم أدرى بما في البيت، وكان في بيتهم ينزل جبريل، ولأن المقصود الأهم من القرآن هو الدلالة عليهم والإشادة بذكرهم. . . . إلخ.

وأقول: إن أسلوب الشيعة في ذلك يشبه إلى حد كبير الأسلوب الذي كانت تتبعه الكنيسة في العصور الوسطى للتأثير على عواطف السذج من أتباعهم.

أما الإسلام فلا يعرف وصاية من أحد على أتباعه، بل هو من بين الأديان الذي احترم العقل وأشاد به، ورفع له منارًا، وحث الناس على إعمال عقولهم وتفكيرهم، فماذا عند أهل البيت من علم فضلًا عن قرآن أخفوه عن الناس، ولماذا أخفوه، ولما خصوا الاثنى عشرية بأخبار التحريف وفي فرق الشيعة من كان يعتقد إمامة البعض من هؤلاء الأئمة، ولم ينقلوا إلينا عنهم أنهم كانوا يقولون بالتحريف؟ فالزيدية كانوا يعتقدون إمامة على والحسن والحسين، والإسماعيلية زادوا على الثلاثة علي زين العابدين وابنه الباقر وابنه جعفر الصادق، فهؤلاء ستة أئمة من أئمة الاثنى عشرية الذين ينسبون إليهم أخبار التحريف، فلماذا لم تنقل الزيدية أو حتى باطنية الإسماعيلية أخبار التحريف عنهم؟

ثم هذا على أبو الأئمة المعصومين في عقيدة الشيعة يسأله أبو جحيفة الصحابي المعروف قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب: قال: لا، إلا كتاب اللّه أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة. فقلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر»[1] فماذا عند آل البيت من شيء أخفوه على الناس بعد ذلك؟ وأما فيما يتعلق بأنهم خصوا بأخبار التحريف، فعلى فرض تسلميه فهذا معارض بما رواه الشيعة عنهم من أمر خواص شيعتهم أن يقرءوا كما يقرأ الناس، فلو كان ما بأيدي الناس محرفًا لما جاز بوجه لإمام معصوم أن يقر عليه أحدًا فضلًا عن أن يأمر أخص أتباعه بالقراءة به وينهاه عما عداه !! أليس الأمر

---

(١) صحيح البخاري: كتاب العلم: باب كتابة العلم ج١ ص٣٢ .

كذلك؟

فقد تقدم نقل الكاشاني عن الكليني في الكافي عن أبي الحسن أنه قيل له: «إنا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم فهل نأثم؟ قال: لا، اقرءوا كما تعلمتم) وعنه عن أبي عبد اللَّه: «أن رجلًا قرأ عليه حروفًا من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس فقال: كف عن هذه القراءة واقرأ كما يقرأ الناس»[1] وإن كان الشيعة قد زادوا عن الأئمة في الخبرين كلامًا يستحيل صدوره عنهم لأنه يناقض المذكور فلو كان الأئمة يرون تحريفًا في القرآن لما ساغ لهم أن يأمروا أتباعهم بالقراءة لهذا المحرف والكف عن القراءة الصحيحة في نظر الشيعة برهة من زمن فضلًا عن الانتظار إلى قيام القائم كما هي كمالة ما جاء في الخبرين المذكورين.

ثم إن المتواتر عن الأئمة في قراءة حمزة عن خمسة من الأئمة هم جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن أبيه علي زين العابدين عن أبيه الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب هو مثل ما تواتر عن غيرهم من الأمة سواء بسواء- كما سيأتي- فلو جاء عنهم خبر يخالف ذلك المتواتر عنهم وعن غيرهم لا شك أنه كذب عليهم يجب طرحه، وقد ذكر لنا البلاغي في تفسيره عن المقدسي عن الشيخ علي بن عبد العالي: أنه اعترض بما يدل على النقيصة من الأحاديث وأجاب بأن الحديث إذا جاء على خلاف الدليل من الكتاب والسنة المتواترة أو الإجماع ولم يمكن تأويله وجب طرحه[2]

ومع هذه الحقائق كلها فإن الشيعة لم تقتنع لأنهم قوم اتخذوا التعصب المذهبي دينًا لهم أضافوه إلى جملة معتقداتهم، وعز عليهم أن يطرحوا هذه الأكاذيب التي وضعتها لهم شياطينهم لهدم دين الإسلام، وفقد الثقة بالقرآن، تلك الأكاذيب التي اتسمت بالأيمان البالغة على تكذيب ما ثبت في القرآن والمصاحف المتداولة على

---

(١) انظر: ص١٤٠، ١٤١ من الرسالة تفسير الصافي للكاشاني.

(٢) انظر: ص٢٥٢ من الرسالة في تفسير البلاغي آلاء الرحمن.

أبلغ ما يكون عليه التواتر والإجماع.

ولا أدري لمصلحة مَنْ تفتري الشيعة هذه الأكاذيب؟

أليست هذه ألعوبة شيطانية يعلب بها من يستخف بالقرآن خاصة وبالدين عامة؟ أليست من وضع مارق ماكر أراد أن يكيد للإسلام بالطعن في أقدس مقدسات المسلمين فدخل من الطريق الذي اعتاد الماكرون أن يدخلوا منه على المسلمين في صورة الكذب على آل البيت الكرام؟

كيف لا تطرح هذه الروايات مهما وصف راويها بأنه صدوق أو ثقة إسلام؟ بل كيف لا يكون متهمًا في دينه من يستحيل روايتها ويعتقد مضمون ما احتوته من كفر صريح؟ إن الأمة ما اعتنوا بشيء كاعتنائهم بنقل كل ما يتعلق بالقرآن حتى ضبطوا حروفه وكلماته وشكله ونقطه وطرق آدائه، وفرقوا بين المتواتر في ذلك والآحاد وما اشتهر وما شذ به بعض الرواة وأخذوا ذلك أممًا عن أمم من الثقات الأثبات حتى بلغوا به إلى من شافهه جبريل بالخطاب، ولم يؤثر شيء من ذلك الذي تدعيه الشيعة عن الأئمة أو غيرهم ولا حتى في كتب الموضوعات !!

ونحن لم نمانع في الرجوع إلى آل البيت وقد أخذنا عنهم هذا القرآن المتداول، فما أثر فيه شيء مخالف، وما عهدنا لهم خلافًا في ذلك، فلتذهب الشيعة بقرآنها حيث شاءت !!

رابعًا: فيما يتعلق بأن سبب التحريف لما جاء علي بقرآنه إلى أبي بكر فوجد فيه فضائح المهاجرين والأنصار فرده وأمر زيد بن ثابت بتأليف قرآن خال من هذه الفضائح وما تم في طريقة الجمع وسببه وزمانه وتأليفه يدل على التحريف.. إلخ.

وأقول: إن صح أن عليًا جاء إلى أبي بكر بقرآن يحوي فضائح للمهاجرين والأنصار فذلك أكبر دليل على أن قرآن علي هذا هو المبدل المحرف، وبيان ذلك أن قرآن الأمة مليء بالثناء على المهاجرين والأنصار، وليس عند الشيعة خبر واحد يدل على تحريف آية من هذه الآيات التي تحمل الثناء الجميل عليهم، ولم يدع واحد من الشيعة تحريفًا في آية من هذه الآيات، وعليه فهي محل إجماع من الطرفين على

ثبوتها وصحتها فيكون ما عارضها هو المحرف المكذوب. وهو المطلوب.

أما الأمة فلا علم لها بقرآن يناقض نفسه يمدح تارة ويذم أخرى، جاء به علي فردوه وألقوا قرآنًا على نقيضه، ولنبين سبب الجمع وزمانه وطريقة الصحابة فيه.

فإن ذلك مما يذيب بحرارته هذه الثلوج الباردة من أكاذيب الشيعة:

روى البخاري بسنده أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: «أرسل إلى أبو بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر رضي الله عنه إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن. قلت لعمر: كيف تفعل شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هذا والله خير. فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدرى لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر، قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفونى نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على مما أمرنى به من جمع القرآن، قلت كيف تفعلون شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال هو والله خير فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة براءة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ حتى خاتمة براءة فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنه»[1].

ومن هذا الحديث يتضح أن سبب الجمع هو كثرة من قتل من القراء في موقعة اليمامة فإن ذلك لفت نظر عمر إلى احتمال أن يستحر القتل في بقية المواطن بالقراء فيذهب بموتهم شيء من القرآن، هذا مجرد احتمال أقلق بال عمر فسارع إلى أبي بكر فعرض عليه ما جال بخاطره من هذا الاحتمال، وليس سبب الجمع كما قال الشيعة

(١) صحيح البخاري: فضائل القرآن: باب جمع القرآن ج٣ ص٢٢٥ .

أن عليًّا جاءهم بقرآن يحمل فضائحهم فأعرضوا عنه وزيفوا قرآنًا خال من هذه الفضائح، ألا قاتل اللَّه الذين يقلبون الحسنات إلى أحط السيئات، فهم قوم بهت كاليهود سواء بسواء.

كما يستفاد من الحديث تحرج الصديق من مجرد الجمع مع أنه حسنة من أعظم الحسنات وما ذلك إلا لأن الرسول مات ولم يجمع القرآن في مصحف مترابط، وأبو بكر كان وقافًا على حدود ما كان عليه رسول اللَّه فخشي أن يكون ذلك ابتداعًا في الدين، مع أن له في كتابة القرآن في عهد الرسول أسوة حسنة، ولكن شدة ورعه أملت عليه هذا الخوف والتردد أول الأمر، فلو فرض وأن عليًّا جاء إليه بقرآن مكتوب لوفر على أبي بكر هذا الخوف والتردد، ولأخذ به أبو بكر على الفور، ولما كان هناك داع من أن يخشى عمر ذهاب القرآن بذهاب القراء !!

كما يستفاد من الحديث أيضًا أن هذه الصحف حفظت في بيت الصديق حياته ثم عند عمر حياته ثم عند حفصة بنت عمر، ولم ينقل أحد من الشيعة ولا أهل السنة أنهم كانوا يرجعون إلى ما أثبت في هذه الصحف، بل كانوا في هذه الفترة كلها، يعتمدون على ما تلقوه شفاهًا من رسول اللَّه ﷺ، كل يقرأ بما تلقاه، وربما اختلفت قراءة بعضهم عن البعض في قليل من المواضع لما ثبت أن القرآن نزل على سبعة أحرف وكان النبي يجيز قراءة كل واحد من المختلفين ما دام ذلك حسب ما نزل به جبريل عليه، فلو فرض وأن الصحابة قد ألفوا قرآنًا في مقابلة قرآن علي خاليًا من فضائح المهاجرين والأنصار، لكان في قراءة الصحابة شيء من ذلك لأنهم لم يكن اعتمادهم في هذه الفترة على ما في الصحف بل على ما حفظوه شفاهًا من الرسول ولما لم ينقل شيء من ذلك علم أنه هراء وتضليل يناقضه الدليل.

أما طريقة جمعه وتأليفه: فقد رسم أبو بكر طريقة مثلى للجمع لم تبلغها أدق الطرق العلمية في التثبت والاحتياط، وذلك لأنه لم يكن يعتمد على المحفوظ في الصدور فقط، ولا على المكتوب في السطور فحسب بل ضم إلى ذلك شهادة عدلين على أن ذلك المكتوب هو من عين ما كتب بين يدي رسول اللَّه ﷺ، يدل عليه قوله

لعمر، وزيد بن ثابت: «اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب اللَّه فاكتباه»[1]

وغني عن البيان أن يقال: إن هذه الشهادة لم تكن على القرآنية لأن أمرها واضح معلوم للجميع بل كانت على أن هذه القطع كتبت بين يدي النبي ﷺ مبالغة في الاحتياط والتثبت للقرآن، وذلك بمطابقة المحفوظ في الصدور على المكتوب في السطور بشهادة عدلين على أن ذلك المكتوب هو عين ما كتب بين يدي الرسول ﷺ. ولعمرى أي: تثبت علمي في الدنيا يبلغ هذا المبلغ الذي حظي به القرآن من الصديق وإخوانه الصحابة ﷺ؟

ولذلك قال علي في الصديق كما تقدم: «أعظم الناس في المصاحف أجرًا أبو بكر، رحمة اللَّه على أبي بكر، هو أول من جمع كتاب اللَّه»[2].

أما طريقة التأليف فإن القرآن مرتب الآيات من اللَّه تعالى ليس ذلك للصحابة ولا لعلي ولا للنبي ﷺ: وعلى ذلك إجماع الأمة والنصوص الصحيحة الصريحة فمن ذلك: عن زيد بن ثابت قال: «كنا عند رسول اللَّه ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع. . .» الحديث[3].

وأخرج أحمد بإسناد حسن عن عثمان بن أبي العاص قال: كنت جالسًا عند رسول اللَّه أضع هذه الآية هذا الموضوع من هذه السورة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾ إلخ[4] [النحل: ٩٠]. وأخرج البخاري عن ابن الزبير قال: قلت لعثمان: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها ولم تدعها؟ قال: يابن أخي: لا أغير شيئًا منه من مكانه»[5].

---

(١) ابن أبي داود عن هشام بن عروة عن أبية، وقال السيوطي في الإتقان رجاله ثقات مع انقطاعه، الإتقان ج١ ص٢٠٥ النوع الثامن عشر في جمعه وترتيبه.

(٢) انظر: ص٢٨١ من الرسالة.

(٣) مسند أحمد بإسناد حسن ج٥ ص١٨٥ عن زيد بن ثابت ﷺ.

(٤) مسند أحمد بإسناد حسن ج٤ ص٢١٦.

(٥) صحيح البخاري: كتاب التفسير: سورة البقرة ج٣ ص١٠٦.

وكذا ترتيب السور على الراجح المختار، وعليه فترتيب المصحف وتأليفه إنما تم على حسب ما استقر عليه في العرضة الأخيرة حيث عرض جبريل القرآن على النبي مرتين في رمضان في العام الذي توفي فيه، كما جاء في البخاري وغيره»[1].

وعليه فما هي طريقة التأليف الذي تستدل بها الشيعة على التحريف؟ هذه حقائق لا يجهلها من له إلمام بهذا الموضوع والروايات تمتلئ بها كتب الأحاديث، وهي صحيحة ولا معارض لها، أما ما تذكره الشيعة من أن مصحف علي قدم فيه المكي على المدني والمنسوخ على الناسخ فلا شك إن صح ذلك في أنه مخالف للترتيب المرضي عند اللَّه على ما استقر عليه ترتيب القرآن، فالأمة إنما تلزم بما أملاه عليها النبي ﷺ لا بما صنعه علي ولو صح ذلك عنه!

أما سبب الجمع وكتابة المصاحف في عهد عثمان: فهي أيضًا كما جاء في البخاري بسنده: «أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد اللَّه بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى نسخوا الصحف في المصاحف ورد عثمان الصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق»[2].

هذا هو سبب كتابة المصاحف في عهد ذى النورين، ولم يقدم على ذلك إلا بعد أن استشار الصحابة في الأمر، كما لم يحرق المصاحف إلا بمشورتهم وعلى ملأ من

---

(١) صحيح البخاري: فضائل القرآن: باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ج٣ ص٢٢٧ .
(٢) صحيح البخاري: فضائل القرآن: باب جمع القرآن ج٣ ص٢٢٥ .

أصحاب رسول اللَّه ﷺ وذلك لجمع الأمة على قراءة موافقة لمرسوم المصحف وإن اختلفت طرق الأداء، وأرسل عثمان مع كل مصحف من الصحابة من يقرئ الناس بما سمع رسول اللَّه يقرأ به، وكان سبب ذلك ما وضحه لنا حذيفة في هذا الحديث لما أن أكثر المسلمين في الغزوات كانوا ممن دخل في الإسلام بعد وفاة الرسول فلم يسمعوا منه مباشرة، ولم يعرفوا أن القرآن نزل على سبعة أحرف، فأخذ كل واحد ممن صادفه من الصحابة، فلزم عند اللقاء في الغزوات أن ظهر اختلاف القراءات لهم فخطأ بعضهم بعضًا بحسب ظنه فرفع الأمر إلى الخليفة عثمان، وقد وضح الإمام علي كما من أن عثمان لم يقدم على كتابة المصاحف حتى استشار أصحاب النبي وفيهم علي وأنهم قالوا له: نعم ما رأيت، وأن عليًّا نفسه قال في خلافته: «أيها الناس: إياكم والغلو في عثمان وقولكم حراق مصاحف. فواللَّه ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا على ملإٍ منا...» إلخ وقوله أيضًا: «لو كنت الوالى زمن عثمان لعملت بالمصاحف عمل عثمان بها..»[1] كما هو واضح أيضًا من حديث حذيفة المتقدم عند البخاري أن لجنة كتابة المصاحف كانت تعتمد على الصحف التي كتبت في عهد الصديق، وأن زيد بن ثابت هو رئيس اللجنة في الكتبتين، لضمان عدم الخطأ في شيء فهو أدرى بما كتب أولًا.

وإذا كان كذلك ففي أي: الجمعتين حصل ذلك التحريف الذي تدعيه الشيعة وترمي به خيرة أصحاب رسول اللَّه جهلًا من غير علم، بل عمدًا حسدًا وكفرًا من عند أنفسهم؟

وإذا كان الحق مع علي وعلي مع الحق يدور معه حيث دار فقد كان مع الصحابة في الجمعتين وأثنى على الصحابيين الجليلين في شأن جمع القرآن وكتابة المصاحف، وثناؤه كان في خلافته وهو بالكوفة لا مجال لأن يقول ذلك تقية ونفاقًا كما تزعم الشيعة ذلك، وإلا لكان الواجب عليه أن يحرق مصحف الأمة الذي كتب في زمن عثمان وأن يأمر بكتابة قرآن صحيح كما تزعم الشيعة وكان ذلك من أوجب

---

(١) انظر: ص٢٨٢ من الرسالة.

الحقوق وأهمها عليه في خلافته، ولما لم يحصل ثبت كذب الشيعة لذي عينين، فليذهبوا يمينًا وشمالًا حيث شاءوا: فقد جاء الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقًا.

وثبت أن الشيعة فيما جاءوا به من فرية تحريف القرآن ليسوا على دين الأمة ولا على دين الأئمة الذين افتروا عليهم هذا الكذب من أجلهم.

خامسًا: فيما يتعلق بالطعن على القراء، وعدم تواتر قراءاتهم واختلافهم مما يدل على التحريف إذ لا يصح أن يكون في القرآن اختلاف، وما ورد من نزوله على سبعة أحرف طعن صريح على القرآن، لا يصح اعتقاده، مع ضميمة أن ما حدث من بني إسرائيل لابد من حدوثه في هذه الأمة، وقد وقع من بنى إسرائيل التحريف، ووقع من الأمة نظيره: فأقول: ليس هناك تلازم بين تواتر القرآن وتواتر القراءات السبع أو غيرها إطلاقًا، فالقرآن متواتر بإجماع المسلمين، نقله أمم عن أمم حتى بلغوا به النبي ﷺ، سواء كانوا قراء أو غير قراء، والعادة تقضي بالقطع بذلك، لأن هذا الكتاب المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم مما تتوافر الدواعي على نقل جملته وتفصيله ووضعه ومحله وترتيبه وطرق آدائه، إلى غير ذلك مما يتعلق به، ولذلك قرر العلماء أن ما نقل آحادًا ولم يتواتر فليس بقرآن، بل لا يجوز اعتقاد كونه قرآنًا.

بينما يجوز في العقل أن تكون القراءات السبع أو العشر متواترة، وأن تكون غير متواترة. إذ لم يقل أحد أن القرآن أخذ عن السبعة، وإنما أخذ عنهم كيفية الآداء فقط ومع ذلك فهي أيضًا متواترة، وكل قراءة من السبع بل من العشر متواترة حتى فيما كان من قبيل الآداء كالمد والإمالة سواء فيما اختلف في نقله عنهم أو فيما اتفق على نقله عنهم. يقول ابن السبكي: «القراءات السبع متواترة تواترا تامًا، أي: نقلها عن النبي ﷺ جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب لمثلهم وهلم جرا، ولا يضر كون أسانيد القراء آحادًا، إذ تخصيصها بجماعة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، بل هو الواقع، فقد تلقاها من أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم وهلم جرا، وإنما أسندت إلى الأئمة المذكورين ورواتهم المذكورين في أسانيدهم لتصديهم

لضبط حروفها وحفظ شيوخهم الكمل فيها»[1]

وهذا حق وعليه إجماع أهل السنة، فإن انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء هذه القراءات عن غيرهم فضلًا عن القرآن كله بالتواتر، فهذه حجة الوداع مثلًا لم تزل منقولة عمن يفوق حد التواتر بكثير عن مثلهم في كل عصر مع أن أسانيد أخبارها آحادية، فإذا اعتبرنا الفارق بين اهتمام الأمة بالقرآن وبين خطبة الوداع ظهر الأمر جليًّا:

إذا كان كذلك لم يضر طعن من الشيعة أومن غيرهم في تواتر القرآن أو في القراء السبعة لأن التواتر حاصل بما يفوق كل تواتر، والطعن فيه جحود للحق الثابت ومكابرة وعناد هذا فضلًا عن عدالة القراء وإمامتهم في القراءة وورعهم وشدة ضبطهم واحتياطهم عند الأمة بأسرها، مع اتصال سندهم ووثاقة رجالهم وشيوخهم، فمثلًا:

١- ابن عامر:

عبد اللّه أبو نعيم اليحصبي التابعي الجليل إمام دمشق وقاضيها الشهير، لقي واثلة بن الأسقع والنعمان بن بشير، وقرأ على المغيرة بن أبي شهاب المخزومي الذي أرسله عثمان مع مصحفه إلى الشام، وقرأ المغيرة على عثمان بن عفان، بل قال يحيى بن الحارث تلميذ ابن عامر: أن ابن عامر قرأ على عثمان نفسه، وعثمان على رسول اللّه ﷺ.

ولد سنة ٢١ هـ وتوفي سنة ١١٨هـ[2]

٢- ابن كثير:

عبد اللّه أبو محمد بن كثير الداري المكي كان إمام الناس في القراءة بمكة غير

---

(١) عن مناهل العرفان للزرقاني ج١ ص٤٣٦ .

(٢) فصل الخطاب في سلامة القرآن الكريم للدكتور أحمد الكومي والدكتور محمد أحمد القاسم ص٦٨ .

منازع، تحفه السكينة والوقار، لقي من الصحابة أيضًا: عبد اللّه بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك، وأخذ القراءة عن أبيّ بن كعب عن الرسول من أربع طرق: عن عبد الله بن السائب المخزومي عن أبيّ، وعن مجاهد بن جبر عن عبداللّه بن السائب عن أبيّ، وعن مجاهد عن ابن عباس عن أبي، وعن درباس عن ابن عباس عن أبيّ.

وقرأ أيضًا على عبداللّه بن السائب على عمر بن الخطاب على النبي ﷺ ولد سنة ٤٥ هـ وتوفي سنة ١٢٠هـ[١]

٣- عاصم بن أبي النجود الأسدي:

وكان قارئًا متقنًا آية في التحرير والإتقان والفصاحة والتجويد ومن أحسن الناس صوتا بالقرآن قرأ على عبد اللّه بن حبيب الضرير على أبي بن كعب على رسول اللّه ﷺ، وقرأ أيضًا على عبد اللّه بن حبيب وزر بن حبيش وأبي عمرو الشيباني ثلاثتهم على عبد اللّه بن مسعود على النبي ﷺ.

وقرأ أيضًا على أبي عبد الرحمن السلمى وزر بن حبيش على علي بن أبي طالب رضي الله عنه عنه على النبي ﷺ وتوفي سنة ١٢٧هـ بالكوفة[٢].

٤- حمزة بن حبيب الزيات الكوفي:

كان ورعًا عالمًا بكتاب اللّه متقنًا عارفًا بالفرائض والعربية حافظًا للحديث: قرأ على سليمان بن مهران الأعمش على يحيى بن وثاب على زر بن حبيش على عثمان بن عفان على النبي ﷺ.

وقرأ أيضًا عن ابن مسعود من أحد عشر طريقًا، على الأعمش من أربع طرق، وعلى طلحة اليامى من أربع طرق، وعلى أبي إسحاق السبيعي من ثلاث طرق، كلها عن ابن مسعود على النبي ﷺ.

---

(١) نفس المرجع ص٦٩ ، ٩٧ .

(٢) نفس المرجع ص٦٩ ، ص٨٩ ، ص٩٨ ، ص١١١ .

وقرأ أيضًا على أبي إسحاق السبيعى على زر على أبي، وقرأ على أبي إسحاق أيضًا على أبي عبد الرحمن السلمى على أبي، فأخذ عن أبي من طريقين متصلًا إلى النبي ﷺ وقرأ أيضًا عن علي عن علي من تسع طرق قرأ على أبي إسحاق السبيعى عن علي من ثلاث وقرأ على حمران بن أعين عن علي من ثلاث، والأعمش وطلحة اليامي وجعفر الصادق.

تسعتهم بالسند المتصل عن علي عن علي عن النبي ﷺ[1] وتوفي حمزة سنة ١٥٦هـ.

والذي أحب أن ألفت النظر إليه أن حمزة قرأ على حمران- وهو شيعي مرضي الحال عندنا وعند الشيعة على سواء[2] وقرأ حمران على جعفر الصادق وقرأ أيضًا على أبيه الباقر، والصادق على أبيه الباقر على أبيه علي زين العابدين على أبيه الحسين على أبيه علي بن أبي طالب.

كما قرأ حمزة على الصادق مباشرة، عن آبائه بنفس السند، فهذه ثلاث طرق مسلسلة بالأئمة من آل البيت. حيث حوت خمسة من أئمة المعصومين في عقيدة الشيعة، طريق لحمزة مباشرة عن الصادق، وطريقين بتوسط حمران وهو شيعي كالعلم عند الشيعة.

وهذه الطرق الثلاث بالذات تلزم الشيعة بالأخذ بها وهي بحمد اللَّه لم تخالف الأمة في قليل ولا كثير، وفي هذا ما يدحض مزاعم الشيعة كلها من أساسها لو كانوا يعقلون !.

٥- أبو عمرو بن العلاء البصرى. كان أعلم الناس بالقراءة مع صدق وأمانة وثقة في الدين، أخذ عن التابعين منهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع والحسن البصري وقرأ الحسن على حطان وأبي العالية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

وأخذ قراءته أيضًا عن علي بن أبي طالب من ست طرق: أخذ عن عاصم بن أبي

---

(١) فصل الخطاب في سلامة القرآن ص٧٠، ص٨٩، ص٩٨، ص١١١ .

(٢) انظر: ميزان الاعتدال ج١ ص٦٠٤ .

النجود عنه بطريقين، وأخذ عن عبد اللَّه أبي إسحاق الحضرمي عنه بطريقين، وأخذ عن نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر عنه، عن رسول الله ﷺ.

وأخذ قراءته أيضًا عن أبيّ بن كعب عن النبي ﷺ من أحد عشر طريقا هى: أخذ عن عطاء عن أبي هريرة عنه، وأخذ عن عكرمة عن ابن عباس عنه، وأخذ عن ابن محيصن بطريقين عن مجاهد ودرباس عن ابن عباس عنه، وأخذ عن حميد عن مجاهد عن ابن عباس عنه، وأخذ عن ابن كثير عنه، وأخذ عن الحسن عن أبي العالية عنه، وأخذ عن أبي العالية وشيبة بن نصاح ويزيد بن رومان ومجاهد عنه[1]، ولد سنة ٦٨هـ وتوفي سنة ١٥٤هـ.

٦- نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني:

وكان إمام الناس في القراءة بالمدينة وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها، أخذ القراءة عن أبي جعفر القارى وعن سبعين من التابعين عن عبد اللَّه بن عباس وأبي هريرة عن أبي بن كعب عن رسول اللَّه ﷺ.

بل طرقه التفصيلية عن أبيّ أحد عشر طريقًا: ثلاثة عن أبي جعفر عنه، واثنان عن سعيد بن المسيب عنه، واثنان عن ابن هرمز عنه، وصالح بن خوات ومسلم بن جندب وشيبة بن نصاح ويزيد بن رومان عنه، ولد سنة ٧٠هـ وتوفي سنة ١٦٩هـ[2]

٧- الكسائي:

أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي، وكان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب وأوحدهم في القرآن، وكان يضطر لكثرة الناس أن يجلس على كرسى ويتلو القرآن، من أوله إلى آخره وهم يسمعون منه ويضبطون عنه حتى المبادئ والمقاطع، أخذ قراءته عن عثمان بن عفان من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه.

وأخذ قراءته عن ابن مسعود من ثلاث طرق: حمزة وعيسى بن عمر الهمذاني

---

(١) فصل الخطاب في سلامة القرآن ص٦٩، ص٩٨، ص١١٠ .

(٢) نفس المرجع ص٦٨، ص٩٧ .

وابن قدامة، وأخذ قراءته عن أبي بن كعب من ست طرق عن إسماعيل بن جعفر بطريقين، وعن أبي بكر بن عياش، وعيسى بن عمر وحمزة ونافع.

وأخذ قراءته عن علي بن أبي طالب من خمس طرق: عن عيسى بن عمر الهمذاني بطريقين والأعمش وحمزة وزائدة بن قدامة. وتوفي الكسائي سنة ١٨٩هـ[1].

هؤلاء هم القراء السبعة وهذه هي أسانيدهم، وهم كما قال الفرزدق.

هؤلاء آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

أهؤلاء خير أم هشام بن الحكم وهشام الجواليقي المجسمين وزرارة بن أعين الذي قال فيه الصادق إنه من أهل النار، وجابر الجعفي والأصبغ بن نباتة وأبو بصير وشيطان الطاق وأمثالهم ممن تقوم عليهم أكاذيب الشيعة وقد ثبت عندهم طعن الأئمة فيهم وطردهم من مجالسهم وتمزيق كتبهم التي كانوا يرسلونها إلى الأئمة؟

والذي أحب أن ألفت النظر إليه هنا أنه كما هو واضح ومقرر أن قراءة كل واحد من السبعة قد تواترت حتى من نفس الطرق المذكورة فحسب، بصرف النظر عن غيرها من الطرق.

كما وأن عليًا رضي الله عنه قد أخذ عنه من القراء السبعة أربعة هم عاصم بطريقين وحمزة بتسع طرق، وأبو عمرو بست طرق، والكسائي بخمس طرق، فتلك اثنان وعشرون طريقًا عنه متواترة في قراءة الأمة على مرسوم المصحف الإمام، فضلًا عن ثلاث طرق منها مسلسلة بالأئمة من آل البيت، الذين تعتقد الشيعة عصمتهم.

كما أن ابن مسعود قد أخذ عنه ثلاثة من السبعة وهم: حمزة من أحد عشر طريقًا وعاصم من ثلاث، والكسائي من ثلاث، فتلك سبع عشرة طريقًا متواترة من قراءة الأمة، كما أن أبي بن كعب قد أخذ عنه ستة من السبعة، وهم: نافع من أحد عشر طريقا، وعاصم من طريق، وابن كثير من أربع طرق، وأبو عمرو من أحد عشر طريقا، وحمزة من طريقين، والكسائي من ست، فتلك خمس وثلاثون طريقًا متواترة

(١) فصل الخطاب للدكتور أحمد الكومي والدكتور محمد أحمد القاسم ص٧٠، ص٩٠، ص٩٩، ص١١٢ .

في قراءة الأمة عنه.

أضف إلى ذلك باقي الطرق عن باقي القراء من الصحابة التي لا تكاد تنحصر، وكلها على ما في المصحف الإمام فأي طعن في شيء منها فهو كفر في عقيدة الأمة وخرج عن الملة، ونعوذ بالله من الخذلان !!

وأما مغالطة الشيعة في أن اختلاف القراء دليل على التحريف إذ القرآن لا اختلاف فيه لأنه واحد نزل من عند الواحد على حرف واحد، كما مر في رواياتهم عن الأئمة.

فلا شك في مغالطة هذا الكلام للحقائق، أو إن شئت فقل إنها سفسطة وخلط وخبط، فإن اختلاف القراء لا يوجب اختلافًا في القرآن، وقد علمنا تواتر قراءة كل واحد من المختلفين وعليه فنسبتها إلى النبي ثابتة لا يجوز إنكارها، وقد ثبت بالتواتر أيضًا نزول القرآن على سبعة أحرف، وأن الصحابة كانوا يختلفون في القراءة فيحتكمون إلى النبي ﷺ. فيقر كل واحد من المختلفين على قراءته ويقول هكذا نزل بها جبريل ويبين لهم السر في الاختلاف بأن القرآن نزل على سبعة أحرف فأي ذلك قرءوا فقد أصابوا، وينهاهم عن المراء في ذلك، فإن أن اختلاف القراء لا يوجب اختلافًا في القرآن، من حيث أن الكل قرآن ثبت بالتواتر، وأي حرج في ذلك؟ إن من أهم فوائد اختلاف القراءات الإيجاز بأن يعطي اختلاف النطق في كلمة حكمين مختلفين واللفظ واحد فتكون الآية بمنزلة آيتين أو أكثر على حسب ما يترتب عليها من أحكام، ولا شك أن ذلك باب من الإيجاز بلغ مبلغ الإعجاز في القرآن يعد من محاسنه لا من مآخذه، وذلك مثل: «يطهرن. ويطهرن» بإسكان الطاء وضم الهاء. وتشديدهما مع الفتح، في قوله تعالى: ﴿فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ﴾ [البقرة:٢٢٢] فقد أفادت الأولى أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها، وأفادت الثانية أنه لا يقربها حتى تتطهر بالاغتسال، ويجمع بينهما بانقضاء الحيض والاغتسال معا، وغيره كثير.

وهذا النوع من الاختلاف جائز بل هو ضرب من الإعجاز فيه فلا يصح تجريده

عنه متى تواتر وأمكن الجمع فيه كما رأيت حيث كشف لنا عن هذا الحكم المعقول.

أما الاختلاف الممنوع في القرآن فهو اختلاف التناقض الجامع لشروط التناقض المعروفة عند المناطقة، وذلك بأن يثبت نص حكمًا وينفيه نص آخر من نفس الجهة التي أثبت منها مع الاتحاد في الفاعل والمفعول والزمان والمكان والحال والآلة إلى آخر تلك الشروط.

مثل: قطع محمد اللحم بالسكين أمس في بيته وهو قائم، فإن نفيته من بعض الجهات دون بعض لم يكن تناقضًا بل اختلافًا، وإن نفيته من جميع الجهات فهذا هو التناقض وهو المحال في القرآن لأنه من أفحش المخالفات[1] وهذا النوع هو ما نفته آية سورة النساء: ٨٢ وتحدى اللَّه العرب أن يعثروا على شيء من ذلك فيه، بل جعل وجوده دليل على أن القرآن ليس من عند اللَّه وعدمه دليل على كونه من عند اللَّه حيث قال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ وليس بحمد اللَّه شيء من اختلاف القراء يئول معناه إلى هذا النوع القبيح الذي يتنزه عنه كتاب اللَّه ﷻ، فبان مغالطة الشيعة في ذلك.

أما نزول القرآن على سبعة أحرف والذي يدل على صحة قراءة كل واحد من المختلفين متى ثبتت قراءته بالتواتر عن رسول اللَّه ﷺ فإن حديث نزول القرآن على سبعة أحرف رواه واحد وعشرون صحابيًا، حتى قال جماعة بتواتره.

يقول الشيخ الزرقاني: «روى الحافظ أبو يعلى في مسنده أن عثمان ؓ قال يومًا وهو على المنبر: «أذكر اللَّه رجلًا سمع النبي ﷺ قال: «**إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف**» لما قام. فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف**» فقال عثمان: وأنا أشهد معهم». قال الزرقاني: وكأن هذه الجموع التي يؤمن تواطؤها

---

(١) ولي رسالة في موهم الاختلاف والتناقض في القرآن تناولت هذا الموضوع بالتفصيل، كانت موضوع رسالة الماجستير لي، وهي مودعة بكلية أصول الدين بالقاهرة تحت رقم ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، رسائل.

على الكذب هي التي جعلت الإمام أبا عبيد بن سلام يقول بتواتر هذا الحديث»[1]

وهذا حق فإن قصة هذا الحديث شبيهة بقصة حديث خطبة الوداع كما ذكرت ذلك؛ بل حديث الأحرف ورد عن واحد وعشرين صحابيًا كما جمع طرقه العلماء[2] وجاء في الصحاح وغيرها، ومفاده أن الرسول كان يقرأ بحروف مختلفة تلقاها عنه الصحابة وكان كل منهم يتلقى البعض فإذا وقف على غير ما تلقاه استنكر ذلك على صاحبه فيبلغ ذلك إلى النبي فيصوب قراءة كل واحد من المختلفين، وأن كل ذلك نازل من عند اللَّه تيسيرًا على الأمة:

فمن هذه الأحاديث: ما اتفق عليه البخاري ومسلم- واللفظ للبخاري- عن عمر بن الخطاب قال: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول اللَّه ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول اللَّه ﷺ فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه فقلت من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول اللَّه ﷺ، فقلت: كذبت فإن رسول اللَّه ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول اللَّه ﷺ فقلت إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول اللَّه ﷺ: **«أرسله، اقرأ يا هشام»** فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول اللَّه ﷺ: كذلك أنزلت. ثم قال: **«اقرأ يا عمر»** فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول اللَّه ﷺ: **«كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه»**[3]

ولا شك أن اختلاف قراءة عمر عن هشام كان اختلافا في الألفاظ لا في المعاني

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ الزرقاني ج١ ص١٣٩ .

(٢) نفس المرجع والمكان .

(٣) صحيح البخاري: فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ج٣ ص٢٢٦، ومسلم باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ج١ ص٣٢٥ بألفاظ متقاربة والترمذي: أبواب القراءات: ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ج٤ ص٢٦٤ .

والأحكام فإن ذلك غير متصور، ولا شك أن ذلك أيضًا توسعة من اللّه على هذه الأمة.

وعليه فلا يصح أن نجعل ما وسعه اللّه على الأمة بابًا ومدخلًا للجدال ومثارًا للتشكيك وسلاحًا للعصبية المرذولة، والتنطع الممقوت، وأن نقلب اليسر عسرًا.

كما لا يصح إنكار هذه الأحاديث الدالة على هذه التوسعة بحجة أن العلماء قد اختلفوا في تحديد المراد منها، ولما تؤدي إليه من تصحيح قراءة كل المختلفين والقرآن- لا اختلاف فيه، فإن آيات متشابه الصفات مثل الوجه واليد والاستواء على العرش ونحوها قد اختلف فيها العلماء من جميع الطوائف في تحديد المراد منها ومع ذلك لم يخطر ببال أحد إنكار آية منها بحجة اختلاف الأفهام فيها، فثبوتها شيء ومعرفة معناها شيء آخر.

كما أن اختلاف القراءات لا يوقع في الشك ولا يؤدي إلى ثبوت التحريف كما استدل الشيعة عليه بذلك، لأن ذلك كان يمكن لو أن كل واحد من المختلفين كان يقرأ من عند نفسه بما يراه، لكن الأحاديث صريحة كما تقدم في أن كل واحد منهم قد أخذ قراءته من الرسول ﷺ وهي مخالفة لقراءة صاحبه وأن النبي أقر كلًّا منهم وأخبر بأنها هكذا أنزلت، فبان أن الجميع نازل من عند اللّه، وقد أجمع العلماء على أن القراءة سنة متبعة لا تخضع لقياس ولا اجتهاد، ولا غير ذلك، بل هي سماعية كما نطق بها الرسول ﷺ.

أن النبي ﷺ علم البراء بن عازب دعاء يقوله إذا آوى إلى فراشه فيه هذه الكلمة: «**ونبيك الذي أرسلت**» فلما أعاد البراء الدعاء على الرسول ثانية ليحفظه قال: «**وبرسولك الذي أرسلت**» فلم يوافقه النبي على ذلك، بل طعن بيده في صدره ليحفظه ثم قال: «**لا، ونبيك الذي أرسلت**»[1] نهاه أن يضع كلمة (رسول) موضع لفظ (نبى) مع أن كليهما حق فهو رسول ونبى معًا، فمن الذي يستطيع أو يستجيز أن يبدل لفظا من القرآن بلفز من تلقاء نفسه؟ وكيف يسوغ أن يفهم من اختلافهم في

(١) سنن الترمذي: أبواب الدعوات، باب الدعاء إذا آوى إلى فراشه ج٥ ص١٣٦، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

القراءة أنها من تلقاء أنفسهم لم يتلقوها من رسول اللَّه ﷺ؟ وقد رأينا ما جرى في دعاء يمكن أن يقال بأي صورة، فكيف بقرآن معجز بلفظه ونظمه، متعبد بتلاوة كلماته وحروفه؟.

هذا مع أن الشيعة قد جاءت في روايتهم عن الأئمة أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف كما تقدم فهم يروون عن النبي أنه قال: «**أتاني آت من اللَّه ﷻ فقال: إن اللَّه يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف، فقلت: يا رب وسِّع على أمتي، فقال: إن اللَّه يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف**»ويروون عن أمير المؤمنين علي قال: «إن القرآن أنزل على سبعة أقسام كل قسم منها كاف شاف) الخبر[1].

ويروون عن أبي عبداللَّه الصادق قال: «إن القرآن نزل على سبعة أحرف وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه»[2]

وقد اختلف الشيعة أيضًا في المراد من هذه الأحرف كما أختلف أهل السنة فيها، فقالوا سبعة أقسام أو سبعة بطون أو سبعة أوجه من القراءات كما هو اختيار الطوسي والطبرسي[3] وعليه فلا يصح إنكار حديث السبعة أحرف ولا الطعن فيه من الشيعة لوروده عند الطرفين فهو مجمع عليه، ولا تخطئه القراء فيما اختلفوا فيه بحجة ما يلزم عليه من اختلاف القرآن.

وبطل بغير شك ما تدعيه الشيعة من التحريف استنادًا إلى اختلاف القراء في القراءات، نعم إن ما تدعيه الشيعة من أخبار التحريف هي التي تظهر القرآن متعارضًا متناقضًا إلى أبعد مدى، فإن فضائح المهاجرين والأنصار- كما يزعمون- هي التى- تناقض ما جاء فيه صريحًا في مدحهم، خاصة وأن الشيعة لم يدع أحد منهم تحريفا في الآيات الموجودة صريحًا في مدحهم.

وآية ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤﴾ [الشرح: ٤] وما أضافوه بعدها من قولهم: «بعلي

---

(١) انظر: ص١٣٣ من الرسالة في بحث القرءات في تفسير الخراساني، ص١٠٦ في تفسير الصافي للكاشاني.

(٢) (٣) قد تقدم في مبحث القرءات في تفسير الصافي للكاشاني ص١٣٤ من الرسالة فارجع إليه.

صهرك» فإنها تجعل مقام علي فوق مقام النبي، حيث إن رفعة شأن النبي- على هذا- إنما كانت بعلي وكيف يكون التابع أفضل من المتبوع وهو لم يكن له شأن إلا بتبعيته له، كذلك في قوله: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ﴾ [الأحزاب: ٦] أضافوا إليها «وهو أب لهم» فتناقض مع ما في السورة نفسها بعد آيات: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وقد مر بعض التنبيهات على ذلك.

ولا شك أن ذلك كله لا يستقيم قراءة ولا غير قراءة بل هو ذهاب بمعاني القرآن من الإعجاز إلى الحضيض أما ما تغالط به الشيعة من أن ما جرى في بني إسرائيل يجري نظيره في هذه الأمة، والتحريف ثابت لهم فيجرى نظيره لنا، فهذا قياس فاسد، فبنو إسرائيل قد وقع منهم أمور يستحيل وقوعها من هذه الأمة، إما لعدم وجود نظير وإما لإخبار اللّه بعدم وقوع نظيره، فالأول: مثل قتل الأنبياء وعادة العجل ونبيهم بين ظهرانيهم والاستهزاء بالأنبياء وغير ذلك، ولا وجود لهذه النظائر بالضرورة في هذه الأمة، والثاني: وهو حفظ اللّه للقرآن حفظًا مؤكدًا بنحو قوله مثلًا: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر:٩]، فيجب استبعاد هذه من اتباع سننهم، مع ملاحظة أن اللّه لم يخبرنا أنه ضمن لبني إسرائيل حفظ كتابها، فكان التحريف منهم جائز عقلًا وواقع شرعًا كما أخبرنا اللّه في القرآن بأن بني إسرائيل حرفت كتبهم، أما نحن فقد أخبرنا أنه حفظ بنفسه كتابنا فيجب القطع بأنه مصون عن التحريف وإلا لزم الخلف في خبر اللّه وهو محال، والحديث ليس فيه ما يدل على اتباع سنن اليهود والنصارى في التحريف بالذات[1]، ولو سلم لوجب طرح الثقة بالقرآن والإسلام ولسنا- حينئذ- نحن والشيعة بأحسن حالًا من اليهود والنصارى، وهنا نتحقق دعوى الباطنية في الانسلاخ من الإسلام!

وإن كان ولابد من تحقيق الحديث بأي سورة في هذا الجانب، فقد تكفل الشيعة بتحقيقه بهذه المحاولات الفاشلة من التحريف، وعدم وصولهم إلى الهدف إنما هو

(١) لفظ الحديث: «لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم» الحديث في صحيح مسلم ج٢ ص٤٦٢ باب اتباع سنن اليهود والنصارى.

تحقيق لوعد اللَّه، كما في نص آية الحجر وغيرها فتدبر.

سادسًا: فيما يتعلق باستدلال الشيعة بما في مصحف أبي وابن مسعود على تحريف مصحف عثمان لما بينهما من المخالفة مثل الفاتحة والمعوذتين وسورتي الحقد والخلع، وغيرها خاصة مما ورد من اسم علي صريحًا وما يتعلق بالولاية والإمامة على حسب ما في مصحف علي، والدليل على ذلك تحريق عثمان للمصاحف وكان فيما أحرق سورة الولاية وغيرها من القرآن.

وأقول: قد مر أن أبي بن كعب قد أخذ عنه ستة من السبعة القراء بخمسة وثلاثين طريقًا وابن مسعود أخذ عنه ثلاثة منهم بسبعة عشر طريقًا، وعلي أخذ عنه أربعة منهم باثنين وعشرين طريقًا، فهذا أربعة وسبعون طريقًا ولا شك أنها فوق التواتر بكثير ولم يؤثر في طريق من هذه الطرق عنهم مخالفة لمصحف الأمة من هذه المخالفات التي تدعيها الشيعة.

وليس في طريق واحد ولو ضعيف إثبات لسورتي الخلع والحقد عند أبي في قراءته، ولا إثبات لسورة الولاية أو النورين في قراءة علي، ولا نفى للفاتحة والمعوذتين في قراءة ابن مسعود، فماذا بعد هذا، على أنه لو ثبت ذلك في بعض الطرق لوجب رده بباقي الطرق، لكن شيئًا من ذلك لم يؤثر، ولم يؤثر عنهم خلاف لمصحف الأمة في القراءات المتواترة البتة، نعم يؤثر شيء من ذلك عن مصاحفهم المنسوبة إليهم والتى لم تطلع عليها الأمة، وإنما هي روايات إخبارية بعضها صحيح وبعضها موضوع، والصحيح منها آحادي لا يقاوم ما تواتر عنهم من روايات على نحو ما تقدم.

ثم لماذا تحكم الشيعة بصحة ما ينسب إلى مصاحف هؤلاء الثلاثة وبطلان ما في مصحف الأمة؟ إن كان ما ينسب إلى مصحف ابن مسعود صحيحًا ومصحف الأمة محرفًا لزم الشيعة إنكار الفاتحة.

والمعوذتين لامحالة، وهم لا يقولون بذلك، وإن كان ما ينسب إلى مصحف أبيّ صحيحًا ومصحف الأمة ضلالًا لزم الشيعة إثبات دعاء القنوت من الخلع والحقد قرآنًا

وهم لا يقولون بذلك. وعليه فاستدلال الشيعة على تحريف ما في مصحف الأمة بما جاء في مصحف أبيّ وابن مسعود يرتد على الشيعة بأوخم العواقب من إنكارية بعض القرآن وقرآنية ما ليس بقرآن.

وأبطل من ذلك حكمهم بصحة ما في مصحف ابن مسعود وأُبي لموافقتهما لما في مصحف أمير المؤمنين، فإن كانت الموافقة تامة لزم أن يكون مصحفه خاليًا من الفاتحة والمعوذتين ومثبتًا للقنوت المتقدم، والشيعة لا تدعي ذلك، وإن كانت الموافقة في البعض دون البعض بطل الاستدلال بها على تحريف مصحف الأمة لمخالفتها مصحف علي في بعض المواضع.

ثم من أين علمت الشيعة بما في مصحف علي والمفروض عندهم أنه غائب في السرداب مع صاحب الزمان؟ إن يتبعون في ذلك إلا شيطانًا مريدًا وضع لهم في دينهم سورة الولاية والنورين ليحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب، ويقولون هو من عند اللَّه وما هو من عند اللَّه إن هو إلا كقرآن مسيلمة الكذاب والمختار الثقفي الرافضي الكذاب وأمثالهما، لا يخفى ذلك حتى على الصبيان، بل هو أضحوكة تسجل العار والشنار على الشيعة أبد الآباد.

نعم تشغب الشيعة بما ورد عن ابن مسعود من امتناعه عن حرق مصحفه، ولا حجة فيه للشيعة. بل فيه ما يؤيد ما في مصحف عثمان من الصحة ويوافق ما تواتر عنه من قراءات.

فالوارد عنه في ذلك عن شقيق بن سلمة قال: «خطبنا عبد اللَّه بن مسعود على المنبر فقال: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١] غلوا مصاحفكم- أي: أخفوها حتى- لا تحرق- وكيف تامروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول اللَّه مثله»(١)

(١) أخرجه مسلم ج٢ ص٣٨٢ من فضائل عبد اللَّه بن مسعود، والبخاري بألفاظ مختلفة ج٣ ص٢٢٨ باب القراءة من أصحاب النبي .

فانظر إلى قوله مثله فإنه صريح في أن ما في مصحف الأمة الذي كتبه زيد وجماعته بأمر عثمان وإقرار الصحابة له إنما هو مثل ما تلقاه ابن مسعود مشافهة من النبي ﷺ، ولم يقل قرأت من في رسول اللّه غيره، مثلًا :

أما عدم حرق مصحفه فلم يقل أحد إن من شرط التواتر أن يحرق ابن مسعود أو غيره مصحفه، لأن التواتر قام والإجماع انعقد على ما في مصحف الأمة.

على أنه قد نقل عن ابن مسعود أنه رجع عن مقالته إلى رأي الجماعة وندم على ما قال واستحيى منه وقال: ما أنا بخيرهم، ثم نزل عن المنبر(١)

وأما ما نقل عنه أنه قال: «يا معشر المسلمين أعزل عن نسخ المصاحف ويتولاه رجل واللّه لقد أسلمت وإنه لفي صلب رجل كافر»(٢) وهو يريد بذلك زيد بن ثابت.

فليس في ذلك طعن في جمع القرآن ولا في كتابة المصاحف، إذ قصاراه أنه كان يرى أنه أكفأ من زيد بن ثابت لكبر سنه ولسبقة عنه في الإسلام، والمسألة تقديرية ولا شك أن تقدير أبي بكر وعمر لزيد أصدق من تقدير ابن مسعود لنفسه، وأما نسخ المصاحف في عهد عثمان فعذر عثمان فيها واضح لأنه نسخ المصاحف وابن مسعود في الكوفة والأمر كان يستدعى الإسراع دون انتظار حضوره، وأيضًا فإنما أراد عثمان نسخ الصحف البكرية في مصاحف وقد تولى زيد ذلك في عهد أبي بكر فهو أدرى بما نسخه فيها وكان كاتب الوحي للنبي ﷺ، وكان يؤلف القرآن من الرقاع في بيت النبي في حياته، وحضر العرضة الأخيرة إلى آخر هذه المميزات التي لم تكن لغيره.

على أن كلام ابن مسعود لا يدل على أكثر من أنه كان يكبر زيدًا بزمن طويل، إذ كان عبد اللّه مسلمًا وزيد لا يزال ضميرًا مستترًا في صلب أبيه، وليس هذا بمطعن فكم ترك الأول للآخر !!

وكون والد زيد كان كافرًا فليس بمطعن أيضًا فكذلك كان والد ابن مسعود، بل

---

(١) فصل الخطاب في سلامة القرآن للدكتور أحمد الكومي والدكتور محمد أحمد القاسم ص٨٣ .
(٢) مناهل العرفان للزرقاني ج١ ص٢٨٣ .

كل الصحابة كذلك وأما ما ورد من عدم كتابته الفاتحة والمعوذتين في مصحفه، فما الذي يعنينا من مصحفه؟

إنما لنا ما تواتر عنه من قراءات جاءت موافقة لما في مصحف الأمة، أما مصحفه فقد كتبه لنفسه خاصة، والصحابة كانوا يكتبون لأنفسهم ما يخشون عليه النسيان، وربما كتبوا بعض التفسيرات وليس ذلك كله بحجة على الأمة، وحاشا لابن مسعود أن ينكر شيئًا من ذلك لأنه كان يصلي، ولا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب[1]، فهي أم القرآن وفاتحة الكتاب والسبع المثاني التي تثنى في الصلاة، ولنا ما تواتر عنه من قراءة فيها الفاتحة والمعوذتان.

وهب أن ابن مسعود كان ينكر ذلك وأنه دام على إنكاره فما الذي يضرنا في الموضوع ما دامت هذه السور قد تواترت عند الأمة، ولم يقل أحد إن من شرط التواتر أن لا يخالف فيه مخالف، وإلا لأمكن هدم كل تواتر في الدنيا بمجرد أن يخالف فيه مخالف، ولم يقل أحد بذلك.

أما ما تحتج به الشيعة من قراءات تنسب إلى ابن مسعود ليست فيما تواتر عنه عند القراء، فهي من وضع الشيعة عليه[2]، وقد فطن لذلك العلماء وتنبهوا على وضعها لمعارضتها لما تواتر عنه من سبعة عشر طريقًا ليس في واحد منها هذه المفتريات، فهي بضاعة الشيعة ردت إليهم فكيف يحتجون بها علينا؟.

أما ما يرمون به عثمان رضي الله عنه من أنه ضرب ابن مسعود على عدم تسليم مصحفه للحرق حتى كسر أضلاعه فمات بسبب ذلك، فلو صح ذلك عنه فعلا لما كان على عثمان من لوم لأن هذا جزاء من خرج على الجماعة وجاهر بالعصيان في أمر أجمعت الأمة عليه، لكن ذلك لم يحصل بل هو كذب بيِّن، يبطله ندم ابن مسعود ورجوعه وهو

---

(١) «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» نص حديث أخرجه مسلم كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة ص١٦٧ ج١ .

(٢) لقد نبه على ذلك كله العلماء في مواضع، منها الألوسي في تفسيره وأبو حيان في البحر المحيط وغيرهم وقد جمع ذلك شيخنا الدكتور أحمد الكومي وشيخنا الدكتور محمد أحمد القاسم في كتاب فصل الخطاب في سلامة القرآن من ص٨١ إلى ص٨٨ .

على المنبر قبل أن ينتهي من خطبته لما رأى بعض الصحابة قد كرهوا مقالته، فندم واستحيى من مقالته، وقد كان بالكوفة وعثمان بالمدينة فمتى ضربه أو ضرب غيره؟ وهل أفسد الأمر على عثمان إلا من تهاونه ولين جانبه؟

وأما ما يتعلق بأمر مصحف أبيّ وإثباته سورتي الخلع والحفد، الذي هو دعاء يقال في القنوت في الصلاة، فالقول فيه كما تقدم، فإن الصحابة كانوا يكتبون في مصاحفهم بعض الأدعيات والتفسيرات لحفظها، وإنما لنا ما تواتر عنهم من قراءات لا ما أثبتوه أو نفوه من مصاحفهم الخاصة وإنما كان ذلك يستشكل لو أنه كتب مصحفه للأمة أما وإنه كتبه لنفسه وما تواتر عنه من خمسة وثلاثين طريقًا عند القراء السبعة وحدهم يخالف ذلك، فلا مجال لهذه الشنشنة! لكن الظاهر أن الشيعة لا يعيشون إلا على أكوام من القمامة كالخنازير، ولا يبصرون إلا في الظلام كالخفافيش، حيث لا يقوم لهم دين إلا على أمثال هذه المرويات الملتوية الباطلة أو المعلولة، أما الحق الصريح والثابت الصحيح لا يستقيم مع دين الشيعة ومفترياتها، والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم !!

سابعًا: فيما زعموه من عدم الترابط بين الآيات وأنه دليل على التحريف، وما قاله عمر في آخر براءة يدل على أن الترتيب ليس من فعل المعصوم فلذا وجد الغلط وعدم الترابط: فأقول: إن القرآن تنطق طريقة تأليفه بالإعجاز في التآخى والانتظام والتآلف والانسجام بل إن أظهر ما فيه من إعجاز هو ما فيه من هذا الترابط العجيب، حتى إن الناظر فيه دون أن يعلم بتنجيمه لا يخطر على باله أنه نزل منجما مفرقا على مدى ثلاثة وعشرين عامًا تقريبًا، كانت تنزل في كل نجم الآية أو بعض الآية، أو الآيات، وكان ينزل جبريل فيقول: ضعوا هذه الآية في المكان الذي يذكر فيه كذا وكذا، ومن المقرر أن ترتيب نزوله على غير ترتيب تلاوته، ومع ذلك فأظهر ما فيه هو الترابط والتعانق بين ألفاظه وآياته، مع أنه كانت تنزل الكلمة أو الكلمات أحيانًا، كما جاء في سبب نزول: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ فقد نزلت وحدها بين قوله: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ وبين قوله: ﴿وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥] بسبب ما قاله ابن

أم مكتوم يا رسول اللّه: أنا ضرير فنزلت هذه الكلمة بين النصين[1].

ومع ذلك لا تحس بأنها نزلت وحدها ولا يخطر لك ذلك على بال.

ومن أحسن ما قيل في أوجه الإعجاز ما قاله ابن عطية في تفسيره قال: «إن اللّه قد أحاط بكل شيء علمًا، فإذا ترتبت اللفظة من القرآن علم بإحاطته أي: لفظة تصلح أن تلي الأولى، ويتبين المعنى بعد المعنى، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره، والبشر يعمهم الجهل والنسيان والذهول، ومعلوم ضرورة أن أحدًا من البشر لا يحيط بذلك، فبذا جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة»[2]

وهذا حق، فقد قال تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت:٤٤] فساحة القرآن منزه عن التبديل والتحريف والتفكك وعدم الانتظام، لا من جهة لفظه ولا من جهة معناه، ولا من جهة الترابط والانسجام، لأن ظاهره حجة على فصحاء العرب بنظمه فكذلك باطنه حجة على علماء العجم بحكمه وعلمه وكما أن ظاهره مربوط بنظمه لا يتطرق إليه عيب، فكذلك باطنه منوط بحكم لا تبقى معه مادة لريب، وكما أن ظاهر نظمه لو وقع فيه خلل لكان للطاعنين فيه مقال، فكذلك إن وقع في نظم معانيه زلل لكان للمعرضين عنه مجال.

ومع ذلك فالشيعة ترى أنه مفكك الآيات مشتت العبارات لا ترابط فيه ولا انسجام ولما استغلق فهمهم في هذا الجانب حكموا عليه بالتحريف بدل أن يتهموا أفكارهم العليلة وأفهامهم السقيمة عن إدراك أعظم أوجه الإعجاز فيه، بين معانيه ونظمه ومبانيه.

فيقولون سقط ثلث القرآن بين قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾، وبين: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ﴾ إلخ. بل يدعى أكبر من استغلق فهمه فيها وهو القمي: وهو الذي

---

(١) صحيح البخاري: تفسير سورة النساء ج٣ ص١٢١.
(٢) مقدمة تفسير ابن عطية ج١ ص٢٧٨ بمكتبة الجامع الأزهر.

له ولع شديد بضم أجزاء متفرقة من القرآن إلى بعضها وتأليفها قرآنا على مزاجه، وتبعه فيه من أتى بعده، يقول: إنها نزلت مع قوله: «ويستفتونك في النساء قل اللّه يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبوا أن تنكحوهن [فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع]. . .» فنصف الآية في أول السورة ونصفها على رأس الآية ١٢٧ منها[١] هكذا قال القمي ونسج على منواله جمهور مفسريهم، ولا يخفى أن ما بين المعكوفين هو شطر من الآية ٣ سورة النساء، وقبله مباشرة في نظم المصحف: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم﴾ كما لا يخفى أن كمالة الآية ١٢٧- النساء بدل ما بين المعكوفين هو: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَن تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾.

وما درى الشيعة أن الآية ١٢٧ فيها إشارة إلى ما سبق ذكره في الآية ٣ وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ [النساء:١٢٧] فإنه مشار به إلى ما سبق ذكره في قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء:٣] فالإشارة دليل على ما سبق ذكر هذه الآية وعلى ترابطها مع صدرها من الخوف من عدم القسط في اليتامى.

ولقد وضح لنا هذا أيضًا الصديقة عائشة رضي الله عنها. حينما سألها عروة بن الزبير عن مناسبة قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ لقوله بعدها: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ إلخ. فقالت: «يابن أختي هي اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه في ماله فيعجبه مالها وجمالها فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط لها في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ويبلغوا بهم أعلى سنتهن من الصداق، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن» قال عروة: قالت عائشة: «ثم إن الناس استفتوا رسول اللّه ﷺ بعد هذه الآية فيهن فأنزل اللّه عز وجل: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى

---

(١) تفسير القمي ص١١٩ .

﴿ٱلنِّسَآءِ ٱلَّتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ﴾ قالت: «والذي ذكر الله أنه يتلى عليكم في الكتاب الآية الأولى التي قال فيها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ الحديث»[1].

ورضي الله عن أم المؤمنين كأنها تنبأت بما سيقوله الشيعة في هذه الآية فلفتت الأنظار إلى ما تحمله الآية الثانية من إشارة تعود على الآية الأولى وهذا يقتضي حتمًا سبق ذكرها عنها.

لكن يبلغ عناد الشيعة مداه حينما يحكم البلاغي على هذا الحديث بالاضطراب من أجل أن يصحح بدعة قومه في التحريف[2]، ولا أدري أين هذا الاضطراب، وبأى عقل يفهمون ذلك؟ ووالله لا أدري اضطرابًا إلا في دين الشيعة وعقولهم، وسبحان واهب العقول!!

وأما ما يزعمونه من إقحام قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣]، حيث قالوا إنها ضلت موضعها الصحيح، لأن الخطاب فيها لعلي وفاطمة والحسن والحسين، والسياق مع الأزواج، فيكون النص مقحم وضع غير موضعه الصحيح.

فليت الشيعة اقترحوا موضعًا لها لنرى مناسبته، وأقاموا الدليل لكي نناقش الدعوى!! لأننا نرى أن الآية قد أخذت وضعها الطبيعي بين الآيات قبل وبعد ولا يشعر الإنسان بغير ذلك، والآية رغم أنف الشيعة في الزوجات كما يدل عليه السياق من سباق ولحاق قال تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ

---

(١) انظر: صحيح مسلم ج٢ ص٦٠٦ كتاب التفسير.

(٢) انظر: تفسير البلاغي ج٢ ص٨.

مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [الأحزاب: ٣٢- ٣٤]، فسماهن أهل البيت وناداهن بذلك، وأضاف البيوت إليهن في قوله: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ فحسم مادة النزاع بذلك، ومن تأمل النص الكريم وجد في عبارته تلطف ببيان علة التكليف بالمتقدم وغايته، كما يوحي بأنه تعالى يشعرهم بأنه بذاته يتولى تطهيرهم وإذهاب الرجس عنهم بما يحملهم على تقبل هذه الأوامر والنواهي بنفس منشرحة، وأن يعضوا عليها بالنواجذ حتى يكونوا أهلًا لهذه المكرمة.

نعم إشكال الشيعة قد جاء من تذكير الضمائر في هذا النص، مع أنها قبل وبعد مؤنثة والجواب سهل وميسور، فإنه ذكّر الضمائر لإرادة التعميم لكل من حواهم بيت النبوة وهذا لا يخرج النص عن الزوجات المطهرات لأنهن سبب نزوله وسبب النزول داخل قولًا واحدًا. بل قد ورد أن ابن عباس كان يقول: «نزلت في نساء النبي خاصة» وعن عروة مثله، وعن عكرمة قال: من شاء باهلته أنها نزلت في أزواج النبي، وأنه كان ينادى بذلك في السوق، ويقول: ليس بالذي تذهبون إليه- يعني أنها نزلت في علي وفاطمة وابنيها- إنما هو نساء النبي[1] قال أبو السعود «﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ تعليل لأمرهن ونهيهن على الاستئناف ولذلك عمم الحكم بتعميم الخطاب لغيرهن، وصرح بالمقصود حيث قيل بطريق النداء أو المدح (أهل البيت) مرادًا بهم من حواهم بيت النبوة، وهذه كما ترى آية بينة على كون نساء النبي من أهل بيته قاضية ببطلان رأى الشيعة في تخصيصهم أهلية البيت بعلي وفاطمة وابنيهما، وأما ما تمسكوا به من أن النبي أدخلهم تحت الكساء وتلا الآية فإنما يدل على كونهم من أهل البيت لا على أن من عداهم ليسوا كذلك ولو فرضت دلالته على ذلك لما اعتد بها لكونها في مقابلة النص»[2] باختصار.

وعليه فالآية في موضعها بإحكام دقيق، وهي في الأزواج أولًا ويدخل معهن بقية آل البيت تبعا.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير ج ٣ ص٤٨٣ .

(٢) انظر: تفسير العلامة أبي السعود العمادي ج٤ ص٢١١ .

وأما ما تسمك به الشيعة من قول عمر في الآيتين من آخر سورة التوبة: «لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا آخر سورة من القرآن فألحقوها في آخرها».

واستدل به الشيعة على أن ترتيب القرآن من فعلهم وليس من فعل المعصوم فلذا بدا فيه هذا التفكك وعدم الارتباط.

فأقول: نعم ذكر ذلك السيوطي في الإتقان عن ابن أبي داود في المصاحف ويعترض عليه بأنه لم يثبت في كتاب من كتب الصحة وابن أبي داود يروي الضعيف والموضوع، على أنه يطعن في تواتر القرآن، فهذا الأثر ليس بصحيح عن عمر، وأيضًا يعترض عليه بما ذكره عن ابن أبي داود نفسه بسنده عن أبي بن كعب قال: «إنهم لما جمعوا القرآن، فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة:١٢٧]، ظنوا أن هذا آخر ما نزل، فقال أبي: إن رسول اللَّه ﷺ أقرأني بعد هذا آيتين ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ...﴾ [التوبة: ١٢٨- ١٢٩]، إلى آخر السورة[1] فهذا نص صريح في أن الآيتين وضعتا في موضعها على ما سمعوه من قراءة النبي لهما.

ولهذا فإن الإجماع حسب النصوص الصريحة، على أن ترتيب الآيات توقيفي لا دخل لأحد فيه، لم يخالف في ذلك أحد من أهل السنة، وأن ذلك كان بوحي للنبي من اللَّه ﷻ، يعني لا دخل أيضًا للنبي ﷺ فيه، وذلك حسب أحاديث صحيحة واردة في الموضوع[2]، ومن تأمل الآيات وما بينها من المناسبات تبين له أن الأمر كذلك، ومن استغلق عليه فهم شيء من ذلك فالأولى به أن يعترف بقصوره لا أن يتهم القرآن بالتفكك وعدم الانسجام.

فليت الشيعة عرفوا أقدار أنفسهم فكفوا على الأقل أذاهم عن أسماع المسلمين.

---

(١) انظر: الإتقان للسيوطي ج١ ص٢١٤ النوع الثامن عشر.

(٢) نفس المصدر ص٢١٤ وما بعدها.

ولا أدري لمصلحة من تفترى الشيعة هذه المفتريات؟ لقد فتحوا المجال لأمثال جولد تسيهر أن يقول بعد ما أورد لهم نماذج عديدة من هذا النوع ثم قال:

«كل هذا يبرهن على الأقل كيف أن ثقة مفسري الشيعة قليلة بنص القرآن المأثور على الرغم من أنهم- يستعملونه مع ذلك في الجانب العملي من الحياة الدنيوية بالقالب الماثل أمامنا»[1] وسيأتي له ولغيره كلام أخطر من ذلك في الموضوع.

ولا يستطيع أحد الرد على المستشرق لما أن ذلك فعلًا هو قول الشيعة في الموضوع وهكذا أصبح الباب مفتوحًا لأعداء الإسلام الذين يتربصون به الدوائر من جراء ما صنع الشيعة بالقرآن كذبًا وافتراء على اللّه ورسوله، لتأييد بدعة ممقوتة ما أنزل اللّه بها من سلطان، ألا ليت الشيعة يفهمون حقيقة ما أضروا الإسلام والمسلمين به من جراء هذا الفرية، التي آذت أسماع المسلمين، وذهبت بأنفسهم على الشيعة حسرات!!

ثامنًا: فيما يتعلق من محاولة الشيعة إلزام أهل السنة بالقول بالتحريف بناء على ما يروونه من أحاديث تدل على وجود نصوص كانت تتلى في عهد الرسول بل وبعد وفاته وليست هي في المصحف الآن، مثل آية الرجم، وعشر رضعات إلخ، ولو كان لابن آدم واديا من ذهب... إلخ وقرآن بئر معونة... إلخ، ويزعمون أنه ليس في هذه النصوص ما يدل على النسخ ولا يوجد ما يعارضها، ولو قيل بنسخها فنسخ التلاوة غير واقع عند الشيعة، فدل ذلك على وقوع التحريف بحذف أمثال هذه الآيات، ومن أراد من الشيعة أن ينفي التحريف عن طائفته تظاهرًا رمى به أهل السنة مستدلًا بهذه الأخبار كما تقدم نقله عن البلاغي.

وأقول: وردت عندنا أحاديث كثيرة تدل على وجود آيات كانت تتلى وليست هي في المصحف الآن، ولكن الممنوع دلالة هذه الأحاديث على التحريف، لما أن الجواب عنها مفهوم، والشيعة كما تقدم ذكره في كلامهم، نقلوا هذه الأخبار من

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي لجولد تسيهر ص٣١٢ .

موضعها الذي وضعت فيه عند أهل السنة، وهو النسخ، لأن قصارى ما تدل عليه هذه الآثار أن ذلك كان قرآنًا ثم رفع في حياة الرسول والوحي ينزل ولهذا وضعت في باب النسخ من مباحث علوم القرآن عند أهل السنة، ولم يخطر ببال أحد منهم أن ذلك يدل على تحريف في المنزل بمن جمعوا القرآن، ومعاذ اللّٰه من ذلك، لأن عقيدة أهل السنة أن الذين جمعوه أتقى للّٰه وأخشى من أن يصنعوا شيئًا من ذلك، ولو فرض جدلًا أنهم أرادوه بشيء من ذلك فلن يستطيعوا ولن يمكنهم اللّٰه من ذلك، وإلا لزم الخلف عليه وهو محال.

لذا فإن هذه الأحاديث وإن صح سندها فهي محمولة على ذلك، بل أكثرها يحمل نصًّا على أنه مما نسخ، ومع ذلك أيضًا فإن المحققين من أهل السنة لم يرتضوا كون هذه الآثار كانت قرآنًا ثم نسخ، لأنها وإن صح سندها فهي آحادية، ولا يجوز اعتقاد قرآنية ما لم يتواتر كونه قرآنًا، وهذا هو الحق احتياطًا للقرآن.

فمن هذا الذي احتج الشيعة به وتقدم ذكره في كلامهم: ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات يحرمن فنسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول اللّٰه ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن» والحديث في الصحيح[1]

وأورده السيوطي في الإتقان ممثلًا به لما نسخت تلاوته وحكمه معًا، وقال في توجيهه: «وقد تكلموا في قولها (وهن فيما يقرأ من القرآن) وأجيب بأن المراد: قارب الوفاة أو أن التلاوة نسخت أيضًا ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة الرسول فتوفي وبعض الناس يقرؤها وقال أبو موسى الأشعري: نزلت ثم رفعت»[2]

ومنه أيضًا حديث الرجم عن زر عن أبي بن كعب قال: «كأين تعد سورة الأحزاب؟ قلت: اثنتين وسبعين آية أو ثلاثًا وسبعين آية، قال: إن كانت لتعدل سورة البقرة وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم، قلت: وما آية الرجم؟ قال: إذا زنا الشيخ والشيخة

---

(١) صحيح مسلم ج١ ص٦١٦ باب التحريم بخمس رضعات كتاب الرضاع.
(٢) الإتقان للسيوطي: ج٣ ص٧٠ النوع السابع والأربعون في ناسخ القرآن ومنسوخه.

فارجموهما البتة نكالًا من اللَّه واللَّه عزيز حكيم» وأورده السيوطي في الإتقان[١]

ولا شك أن مراد أبي بقوله: «إن كانت لتعدل سورة البقرة» أي: قبل أن ينسخ منها ما نسخ ومنه هذه الآية، بدليل أنها ليست من قراءة أبي، ولم يثبت أنها كانت في مصحفه، وإنما أخبر بذلك ليدل على ما كان عليه الأمر قبل النسخ ولينبه على ثبوت الرجم وأنه حق مخافة أن ينكره منكر، تمامًا كما وضح لنا هذا الخاطر ما ورد عن عمر فيها حيث قال: لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب اللَّه لكتبتها»[٢] وليس معنى ذلك أن كتابتها جائزة، لا بل أراد كتابتها مخافة إنكار الرجم مع تنبيهه على نسخ تلاوته، لكنه امتنع لأنهم نهوا عن كتابة غير القرآن الذي استقر بعد النسخ فخاف أن يقول الناس إن عمر زاد في كتاب اللَّه بكتابة منسوخ التلاوة، يدل على ذلك ما جاء عنه أيضًا أنها لما نزلت أتى النبي ﷺ فقال: أكتبها؟ فكأن النبي كره ذلك، وفي رواية عن عمر أيضًا أن النبي قال له: «لا تستطيع»[٣] ولا معنى لذلك إلا أنه نسخت قطعًا.

هذا ولا معنى لاتهام أهل السنة بالقول بالتحريف بسبب هذا الحديث فإن البلاغي الذي اتهمهم بذلك قد أوردها من رواية السياري وعبد اللَّه وسليمان بن خالد ثلاثتهم من الشيعة عن أبي عبد اللَّه الصادق، فالخبر وارد في رواية الفريقين[٤] ومع ذلك فإن المحققين من أهل السنة لم يرتضوا أن يكون ذلك قرآنا ثم نسخ لأنه لم يتواتر فتدبر !! ومنه أيضًا ما روي عن أبي قال: إن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إن اللَّه أمرني أن اقرأ عليك القرآن**»، قال: فقرأ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ فقرأ فيها: لو أن ابن آدم سأل واديًا من مال فأعطيه لسأل ثانيًا، فلو سأل ثانيًا فأعطيه لسأل ثالثًا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب اللَّه على من تاب. . . » الخبر، وهو في الإتقان للسيوطي أيضًا جاء به تمثيلًا لما نسخ من القرآن[٥]. وأورد السيوطي بعده

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ج٣ ص٨٢ النوع السابع والأربعون .
(٢) نفس المصدر ص٨٥ .
(٣) نفس المصدر ص٨٦ .
(٤) انظر: ص٢٥٠ من الرسالة في تفسير البلاغي .
(٥) الإتقان في المواضع المشار إليه ص٨٣ .

ما يدل صراحة على نسخه عن أبي موسى الأشعري قال: «نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت وحفظ منها: إن اللّه سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم، ولو أن لابن آدم واديين من مال. . .» الخبر[1].

فتأمل قوله: «ثم رفعت» فإنه صريح في النسخ.

وأما قرآن أصحاب بئر معونة ففي الصحيحين أيضًا وفيه ما يدل على نسخه صراحة في متن الحديث ففي البخاري عن أنس بن مالك: أن رعلًا وزكوان وعصية وبني لحيان استمدوا رسول اللّه ﷺ على عدوهم فأمدهم بسبعين من الأنصار كنا نسميهم القراء في زمانهم كانوا يحتطبون بالنهار ويصلون بالليل حتى كانوا ببئر معونة قتلوهم وغدروا بهم فبلغ النبي ﷺ فقنت شهرًا يدعو في الصبح على أحياء من أحياء العرب على رعل وزكوان وعصية وبني لحيان قال أنس: فقرأنا فيهم قرآنًا ثم إن ذلك رفع: «بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرض عنا وأرضانا»[2] وأورده السيوطي في الإتقان في النسخ أيضًا[3] كما أورد عن الحسين بن المنادي في كتابه الناسخ والمنسوخ: ومما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورتا القنوت في الوتر، وتسمى سورتي الخلع والحفد[4].

وبالتأمل في هذه الأخبار وفي مواضع إيرادها يتضح الفرق جليًا بين نظرة أهل السنة لهذه الأخبار وبين الشيعة الاثنى عشرية فيما يلى:

١- أن السيوطي الذي احتج الشيعة بما أورده في هذا الباب لم يذكر هذه الأخبار على أنها صادقة في الدلالة على قرآنية هذه النصوص بل ذكرها على أنها أقوال واهنة وأغلبها روايات ضعيفة لا يؤخذ بها وما صح منها لا يقاوم المتواتر ولا يصح اعتقاد كونه قرآنًا لعدم تواتره ولذلك قال في النهاية: «(تنبيه) حكى القاضي أبو بكر في

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: صحيح البخاري ج٣ ص٢٩ باب غزوة الرجيع وبئر معونة كتاب المغازي، ومسلم ج٢ ص١٥٥ باب ثبوت الجنة للشهيد كتاب الجهاد.

(٣) الإتقان للسيوطي ج٣ ص٨٤ النوع السابع والأربعون.

(٤) المرجع السابق ص٨٥.

الانتصار عن قوم: إنكار هذا الضرب لأن الأخبار فيه أخبار آحاد ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها»[1]

أما الشيعة فإنهم ذكروا أخبار التحريف على أنها صادقة وادعوا تواترها وهذا يقتضي الجزم بقرآنية هذه الأخبار، فشتان ما بين النقلين ويا بعد ما بين الهدفين!

٢- أن السيوطي ذكر هذه الآثار في مقام النسخ، فهو يحكي روايات تقول: إن تمت نسخًا وما سقط بسبب النسخ إنما هو بعمل اللّه تعالى لا من عمل أحد من العباد ولا مما أسقطه فلان وعلان، وإنه بتسليم هذا النسخ يكون الأمر في المسألة: أن اللّه تعالى هو الذي أمرنا بتلاوة هذا الباقي ونسخ ما عداه حكمًا وتلاوة أو تلاوة فقط، على حد ما يقرره العلماء، وذلك كلام لا طعن فيه في القرآن لأن أقصى ما فيه أنه تسليم بالنسخ وأنه واقع فعلًا.

أما ما يرويه الشيعة من أخبار في هذا المجال فإنهم لا يدّعون نسخها، بل يقررون أن الحذف فيها ما كان بنسخ من اللّه، بل كان بعمل الصحابة عمدًا لهدف من الأهداف وذلك طعن في القرآن صريح بخلاف الأول، والفارق بينهما جوهري إذ أن الأول، وهو النسخ، لا طعن فيه بالنسبة لرواية القرآن وتواتره وسلامته من التحريف، بينما الثاني فيه طعن في الرواية وفي سلامة القرآن، وإن الذي يروي ما يثبت التحريف لا يمكن أن يكون كمن يروي ما يثبت النسخ بفعل اللّه منزل الكتاب.

٣- أن الشيعة لم ترو غير هذه الأكاذيب في شأن القرآن، بينما السيوطي نقل أقوالًا مختلفة ليس موضوعها النقص من الراوي بل موضوعها وقوع النسخ ومدى ما نسخ، فالكلام في المنسوخ لا في الباقي والمنسوخ لا عمل للإنسان فيه، بخلاف ما تفيده روايات الشيعة من تغيير في الباقي من القرآن بعد النسخ.

٤- أن الذين افتروا هذه الفرية ونسبوها زورًا وكذبًا إلى الأئمة من آل البيت ادعوا التغيير والتبديل والتحريف في القرآن، وذكروا آيات غُيرت وسور حُذفت وفقرات

(١) المرجع السابق ص٨٥ .

أُبعدت. . . إلخ، وعقدوا لذلك أبوابًا في كتب أخبارهم وتفاسيرهم بل أفردوا بالتأليف كتبًا في التحريف، بينما لم يقل أحد من علماء أهل السنة.

ولم يرو عنهم شيء من ذلك، ولم يؤلفوا الكتب ولا عقدوا الأبواب والفصول لهذا الافتراء، بل لم تؤلف المؤلفات عند أهل السنة حتى للدفاع عن هذه الخرافات لأن فرية التحريف غير واردة بالمرة في قواميس تفكيرهم ليقين أهل السنة الجازم باستحالة تطرق التحريف إلى القرآن فالفرق بينهم وبين الشيعة كالفرق بين الثريا والثرى!

هذه بعض أوجه المفارقة بين أهل السنة من الذين رأوا نسخًا في القرآن استدلالًا بما تقدم من أخبار وبين الذين ادعوا النقص والتحريف فيه بعمل من الإنسان لا بوحي من الديان، وقد مر أن رأي المحققين من أهل السنة أن هذه الأخبار وإن صح بعضها لا تصلح لإثبات قرآنية هذه النصوص ونسخها لأنه لا يصح اعتقاد قرآنية نص ما لم يتواتر.

ومع ذلك فإني لم أرتض من السيوطي حشد كل هذه الأخبار في باب النسخ، وكان يسوغ له أن يتعرض للنسخ في القرآن بهذه العبارات الموهمة التي قد تثير الشك في قلوب ضعاف الإيمان حتى استغلها الملاحدة والعابثون بقدسية القرآن، وإني لا أوافقه على سرد هذه الأقوال بهذه الطريقة من غير تمحيص وكان الأجدر به أن يضرب عنها صفحًا خصوصًا وقد نقل عن القاضي إنكار ما اشتملت عليه، فكان المفروض عليه تحقيقها وتمحيصها وبيان قيمتها في هذا المجال، ولكنها شهوة الجمع من غير تمحيص وتحقيق.

تاسعًا: فيما يتعلق باستدلال الشيعة على التحريف بما ورد في الكتب السابقة مشتملًا على أسماء الأوصياء من أئمتهم وعليه فالمفروض أن يكون القرآن وهو الكتاب المهيمن قد اشتمل على أسمائهم أيضًا وكونها لم توجد في المصحف الآن فهذا دليل على تحريفه وقد ورد عن أئمتهم ما يؤيد ذلك من نحو قولهم: لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه مسمين بأسمائنا إلخ.

وأقول: لا شك أن هذا باطل بني على باطل، فمن يسلّم بذكرهم في الكتب

السابقة حتى يسلّم بذكرهم في القرآن؟ لقد مر بنا قراءة الأمة عن الأئمة وتواترها عنهم واشتمال طرقها على خمسة من الأئمة- المعصومين في عقيدة الشيعة- وهي بحمد اللَّه لم تخالف ما تلقاه المسلمون عن غيرهم من قراءات، وليس في شيء منها لا بالعبارة ولا بالإشارة ما يدل على مفتريات الشيعة، بل ولا ورد عن أحد من طوائف الشيعة- غير الاثنى عشرية- شيء من ذلك، فلماذا اختص الاثنى عشرية بنقل ذلك؟ وغالب ظني أن الشيعة عز عليهم ما ثبت من ذكر الصحابة في القرآن والتوارة والإنجيل ولم يذكر مثل ذلك لأوصيائهم، مع أن السبب معروف وهو أنه لا أوصياء ولا أولياء ولا عبادة أشخاص في الإسلام.

قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩] فهذا النص صريح في الإشارة بالصحابة في القرآن وأن ذلك مثلهم في التوراة والإنجيل.

بل لو سلمنا للشيعة بالقول بالوصاية والولاية لما لزم عليه ذكرهم في القرآن، فكم من رسل اللَّه الأكرمين لم يذكروا فيه؟ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ﴾ [غافر: ٧٨].

أم عز على الشيعة أن تأتي البشارة في الكتب السابقة بخاتم المرسلين مستأثرًا بها دون الأوصياء كما في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ﴾ [الصف: ٦]. وكما في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

هذا هو الثابت المقطوع به، أما ما تدعيه الشيعة فلا أثر له ولا عين لا من كتاب ولا سنة ولا يمكن تصوره لأنه يقوم على خرافة الوصاية استدلوا بهذا السراب على تحريف الكتاب وما بنى على الوهم والخرافة فهو أوهام وأباطيل.

عاشرًا: فيما يتعلق بأن السر في ورود باطن القرآن في الولاية والإمامة هو ما علمه اللَّه من قوع التحريف في القرآن إذ أن الباطن لا يلحقه تحريف وأيضًا كثرة أخبار التحريف ودعواهم تواترها ووثاقة روايتها جعلهم يؤولون الآيات الصريحة الدالة على حفظ القرآن وعدم تطرق التحريف إليه بما يتفق وأخبار التحريف.

وأقول: إن هذه حيلة شيطانية ماكرة خبيثة فرضتها عليهم ضرورة العقيدة الفاسدة لأنهم وجدوا أن القرآن لا يخدم مدعاهم في قليل ولا كثير فادعوا بأن للقرآن بطنًا وظهرًا وخصوا ذلك الباطن بالإمامة والولاية عندهم ولترويج هذه الأباطيل زعموا أن السر في ورود باطن القرآن في الولاية هو ما علمه اللَّه من وقوع التحريف بعد وفاة الرسول في القرآن وهذا معناه ما يلي:

١- توقف القول بالإمامة والولاية علي القول بباطن للقرآن كله في الأئمة.

٢- توقف القول بالإمامة على القول بأن القرآن محرف قد خلا من ذكر الأئمة ولذلك نرى أن جميع أخبار التحريف عند الشيعة تدور في فلك الولاية والإمامة.

وعليه فدين الشيعة يقوم أساسًا على اعتقاد تحريف القرآن إما تحريف في التنزيل كما هو موضوع هذا الفصل وإما تحريف في التأويل بالتفسير الباطني والقول بباطن القرآن يدور كله في فلك الولاية كما تقدم في الفصل قبله، وإذا كانت الإمامة لا تقوم إلا على هذا الأساس فذلك أكبر دليل على بطلانها وبالتالي بطلان دين الشيعة من أساسه حيث لا يتصور شيعي إلا بعقيدة الإمامة والولاية وهذا القول أصوب من القول بتحريف القرآن حيث أن هذا التحريف لم يدعيه إلا الاثنى عشرية بما يخدم بدعتهم فحسب مع قيام الأدلة القطعية على بطلانه سواء فيما يتعلق بباطن القرآن أو بتغيير في ألفاظه، فلماذا مثلًا لا توجد من بين أكاذيب التحريف التي يزعمونها ما يخدم المعتزلة أو الزيدية أو الخوارج أو حتى الباطنية الذين هم أسوأ حالًا منهم؟

ولماذا اختص الاثنى عشرية باكتشاف هذا التحريف دون أهل الإسلام؟ إن اتهام الاثنى عشرية في أخبار التحريف بالكذب ثابت لا يحتاج إلى دليل، لأن جميع أخبارهم في هذا تجر إلى غرضهم والقرآن أصل ترجع المذاهب والفرق إليه وليس

بتابع يخضع لما تمليه المذاهب والأهواء.

أما بالنسبة لما يدعونه من تواتر أخبار التحريف عندهم فذلك إمعان في الضلال ليس بمستبعد على الشيعة الذين يعبثون بأقدس مقدسات المسلمين من أجل ولاء موهوم وحب مكذوب لآل البيت الكرام، وقديما قيل عدو عاقل خير من صديق جاهل وأمعن من ذلك في الضلال أن تؤول الآيات الصريحة في عدم التحريف بما يتفق بأكاذيب التحريف عند الشيعة كما صنعوه بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

حيث قالوا أي: لحافظون له عند الأئمة إلى أن استقر عند القائم في السرداب كما تقدم ولا أدري كيف استقام هذا الفهم في عقول القوم، وهل يتحقق الوعد الكريم بذلك؟

إن الآيات صريحة في حفظ هذا القرآن وأنه لا يستطيع أحد أن يعبث به هذا العبث وإلا لانتقم الله منه قبل أن يبلغ مراده، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢]. وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء: ٨٢].

وقال تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ١- ٤] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ۝٤٦ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ۝٤٧﴾ [الحاقة: ٤٤- ٤٧] وغير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة صريحًا على أن القرآن محفوظ ومصون بحفظ الله ورعايته، لا صنعة فيه لغير الله ولا يتطرق إليه باطل ولا يسمح لأحد بأن يتقول فيه ولو كان حتى رسول الله نفسه وإلا لحلت به نقمة الله ما يعصمه منها أحد.

إذا كان كذلك فأين تقع أكاذيب الشيعة في التحريف من هذه الآيات البينات؟ ثم إن الشيعة تعتمد في حياتها العملية على القرآن المتداول وما داموا يعتقدون تحريفه فلماذا يعتمدون عليه؟ أليس هذا تناقض إلى أبعد الحدود، وأليس ذلك يوجب على

الشيعة أن تنكر أخبار التحريف وتعلن البراءة منها وممن افتراها على اللّٰه وكتابه؟ هذا مع ما تقدم من رواة هذه الأخبار أنهم بين كذاب ورافضي معروف بالغلو أو فاسد الدين مطعون فيه لا يحل حتى ذكر اسمه في الكتب كما اعترف بذلك محمد جواد البلاغي أحد مفسريهم، وقد نقلت ذلك عنه[1] كما ذكرت أيضًا في تراجم بعضهم أنهم أصحاب بدع مكفرة وأن الأئمة من آل البيت كانوا يلعنونهم ويطردونهم من مجالسهم ويقولون عنهم إنهم يروون عنا الأكاذيب ويكذبون علينا أهل البيت إلى آخر ما تقدم[2].

وعليه فكل من روى أخبار التحريف أو اعتقد صحتها فهو مطعون في دينه، وفي مقدمة هؤلاء القمي صاحب التفسير المشهور عندهم وشيخ رواية الكليني، والعياشي في تفسيره، والسياري، بل والكليني صاحب الكافي لأن أغلب هذه المرويات جاءت فيه، وأدنى ما تدل عليه هذه الأخبار هو فقد الثقة بالقرآن الذي هو أساس الدين، وحيث كان كذلك فلا قرآن ولا إسلام، ونعوذ باللّٰه من الخذلان، وممن يطعن في القرآن، بالزيادة أو بالنقصان !!



(١) انظر: ص٢٧٣ من الرسالة في نقد البلاغي للنوري الطبرسي صاحب فصل الخطاب .

(٢) انظر: ص٤٧ من الرسالة في تراجم الذين يدعون صحبة الأئمة .

من آثار فرية الشيعة في القول بالتحريف على مدى التاريخ

ليس أخطر على الإسلام ممن يفترى الكذب عليه وهو ينسب إليه قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٧﴾ [الصف: ٧] وقديما قيل:

لا يبلغ الأعداء من جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه

نعم، فلقد أتاح الشيعة بقولهم بالتحريف في القرآن المجال للطعن فيه، وأعطوا لأعداء الإسلام ما يمكنهم من التشنيع عليه والترويج لسحب الثقة بالقرآن، ومكنوهم من معاول هدم الإسلام، والإتيان عليه من القواعد، ولا أدري لمصلحة من تفتري الشيعة هذا الكذب؟ ومن الذي يخدمونه بارتكاب هذه الجرائم العظام؟

إن كانوا يعملون لمصلحة آل البيت وخدمتهم، فلعمري لقد أضروا بهم من حيث لا يعلمون! إذ أن كرامة آل البيت إنما هي بالإسلام، ولا إسلام بلا قرآن، وطعن الشيعة إنما هو هدم لأساس الدين وهو القرآن.

إن من أعظم ما يفخر به المسلمون هو أن كتابهم لم يزل غضًّا كما أنزل لم تعبث به الأهواء كما عبثت يد التحريف بالتوراة والإنجيل، وهذه حقيقة يعترف بها المنصفون من المستشرقين ومع ذلك فإن الشيعة- وهم ينسبون إلى الإسلام- يقولون أنه قد عبثت به أيدي التحريف من فلان وفلان، وما أعظم هذا الكذب على اللَّه وكتابه: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ !

ويا أسفاه على الشيعة وما يقولون!

لقد ترتب على هذه الجريمة آثار وخيمة، بعضها يرجع إلى الشيعة أنفسهم وبعضها يرجع إلى المسلمين، والبعض يرجع إلى ما استفاده من ذلك أعداء الإسلام.

١- كان من أثر ذلك أن تشيع عقل الشيعة بهذه الخرافة فحاولوا على مر التاريخ كتابة مصاحف مزورة تجمع هذه الخرافات والعمل على ترويجها على أساس أنها هي النص القرآني الصحيح الذي لم يتطرق إليه تحريف ضموا إلى هذه المصاحف ما

يزعمونه من سورة ولاية علي، وسورة النورين فضلًا عما اشتملت عليه أخبارهم التي تقدم بعضها في هذا الفصل، بل زعم بعضهم أنها تزيد على ألفي حديث، يقول الشيخ محب الدين الخطيب: «وللشيعة مصاحف خاصة تختلف عن المصحف المتداول يثبتون فيها سورة الولاية، وقد اطلع الثقة المأمون الأستاذ محمد علي سعودي الذي كان كبير خبراء وزارة العدل بمصر على مصحف إيراني مخطوط عند المستشرق المعروف مستر براين وفيه سورة الولاية فنقلها بالتصوير الشمسي ونشرت بمجلة الفتح بمصر العدد (٨٢٢)» وقد نقل الخطيب صورة لهذه السورة المذكورة عند ذكر هذا الكلام في كتاب مختصر التحفة الاثنى عشرية[١] وقد تقدم نص هذه السورة.

بل يقول المستشرق جولد زيهر في هذا المقام ما نصه «وقد نشر جارسان دى تاس ومرزا كاظم بك لأول مرة في المجلة الأسيوية سنة ١٨٤٢م سورة من هذه السور المتداولة في دوائر الشيعة، وحديثا وجدت- أي: جولد زيهر- في مكتبة بانكيبور بالهند نسخة من القرآن تشتمل فضلًا عن هذه السورة على سورة النورين (واحد وأربعون آية) وسورة أخرى شيعية أيضًا ذات سبع آيات وهي سورة الولاية أي: الموالاة لعلي والأئمة، وكل هذه الزيادات للشيعة نشرها كلير تسدال باللغة الانجليزية، ثم قال: ولم نعدم من جانب الشيعة محاولات لتقديم نص قرآني صحيح- أي: بزعمهم- فقد شرع في مثل هذه المحاولة شيعة بغداد سنة ٣٩٨هـ إذ قدموا نصًا قرآنيًا صحيحًا- في زعمهم- على أنه مصحف عبد اللَّه بن مسعود الذي أكسبه سوء معاملة عثمان له- بزعمهم- أيضًا ميل عواطف الشيعة إليه، ولا يسعنا أن نعلم هل كان مدار الأمر في ذلك على اختلافات مذهبية فقط، أو على زيادات كثيرة وتغيرات بعيدة كذلك، وقد قضت محكمة علماء الدين من أهل السنة ببغداد تحت رياسة الفقيه الشافعي الذائع الشهرة أبي حامد الإسفراييني على هذا المصحف بالإحراق»[٢]

---

(١) مختصر التحفة الاثنى عشرية ص٣٢ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي لجولد زيهر ص٢٩٤ ، ص٢٩٥ .

وهكذا مكن الشيعة لهذا المستشرق أن يقول ما قال، ولا يسعني تكذيبه لأن الشيعة قد أعطوه الدليل المادي من هذه المفتريات التي لا يستحيون من ذكرها ولا يتورعون من نشرها، ألا لعنة اللّه على الظالمين !

٢- وكان من آثار القول بالتحريف أيضًا أن انتشرت المؤلفات عندهم لترويج ذلك مثل كتابهم الفارس ديستان مذاهب الذي ينتشر في جميع أرجاء إيران في طبعات متعددة لينشر ويروج هذه الخرافات لتربية النشء على هذه العقيدة الفاسدة وإقناع الطغام منهم بها، والمستشرقون ينقلون عنه هذه الأكاذيب ويشنعون بها على الإسلام، وقد تقدم أن النوري الطبرسي قد نقل عنه ما يسمونه سورة النورين وقال إنها ثابتة في كتابهم الفارسى (ديستان مذاهب) لمؤلفه محسن فاني الكشميري»[١]

وقال أيضًا محب الدين الخطيب عن هذا الكتاب أنه مطبوع في إيران طبعات متعددة وقد نقل عنه هذه الصورة المستشرق نولدكه في كتاب تاريخ المصاحف، والجريدة الآسيوية الفرنسية إلخ[٢]

كما كان من آثار ذلك أن ألف أحد طواغيتهم حسين تقي النوري الطبرسي كتابه الذي سماه: (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) الذي سبق الحديث عنه يحمل أوزار طواغيت الشيعة في تحريف القرآن، وإن المنافقين منهم يتظاهرون بالبراءة من هذا الكتاب بتقية النفاق التي اخترعوها، ولكن هذه البراءة لا تنفعهم على فرض صدقها، لأنهم يحملون منذ أكثر من ألف عام إلى الآن أوزار النصوص والنقول الموجودة في كتبهم بهذا المعنى من تفاسير وكتب أخبار وعقائد وغيرها، وقد جمعها النوري في هذا الكتاب وأبان عن كل مستور عند الطائفة في هذا المجال، وصرح دون موارية بأن هذا هو ما عليه إجماعهم وإن تظاهر بعضهم بنفيه.

وهكذا نرى كيف أن هذه الضلالات قد سيطرت على عقلية الشيعة وامتلأت بها كتبهم، بل افردت لها المؤلفات تأييدًا وترويجًا، بل حاولوا على مر التاريخ تزوير

---

(١) انظر: ص٢٦٤ عند الحديث عن هذه السورة عند النوري من الرسالة.

(٢) مختصر التحفة الاثنى عشرية ص٣٢ .

مصاحف تحمل هذه الكفريات !!

٣- وكان من آثار القول بالتحريف من الشيعة أن احتج أهل الكتاب قديمًا على المسلمين بأن قرآنهم محرف مبدل وذلك كرد فعل لما احتج المسلمون به عليهم بتحريف كتبهم السابقة، وكان دليل أهل الكتاب الوحيد هو ما أورده الشيعة من أخبار في هذا المجال، وحاول أهل الكتاب على مر العصور زعزعة الثقة بالقرآن محتجين بمفتريات الشيعة- وهم ينسبون إلى الإسلام- وربما يقوي دليل أهل الكتاب أن يشهد شاهد ينسب إلى الإسلام بتحريف القرآن، بينما لم نجد من بين أهل الكتاب من زعم تحريف التوارة والإنجيل، مع إيماننا معشر المسلمين بتحريف هذه الكتب- أعني التوارة والإنجيل- كما هو صريح القرآن في ذلك.

هذا هو ما دعا الإمام ابن حزم أن ينفي الإسلام عن الشيعة بهذه الشنيعة لكي يدفع هذا العار عن المسلمين، ويحفظ للقرآن ما ينبغي له من القداسة والنزاهة حيث قال في الرد على احتجاج اليهود والنصارى ما نصه: «وأما قولهم في دعوى الروافض تبديل القرآن: فإن الروافض ليسوا من المسلمين وإنما هي فرق حدث أولها بعد موت النبي ﷺ بخمس وعشرين سنة، وكان مبدؤها إجابة ممن خذله اللّه تعالى لدعوة من كاد للإسلام وهي طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر، وهي طوائف: أشدهم غلوًّا يقولون بإلهية علي بن أبي طالب وإلهية جماعة معه، وأقلهم غلوًّا يقولون إن الشمس ردت على علي بن أبي طالب مرتين، فقوم هذا أقل مراتبهم في الكذب أيستشنع منهم كذب يأتون به؟ وكل من لم يزجره عن الكذب ديانة أو نزاهة نفس أمكنه أن يكذب ما شاء، وكل دعوى بلا برهان فليس يستدل بها عاقل سواء كانت له أو عليه»[1]

وصدق الإمام ابن حزم فإن نفي إسلام من يدعي تحريف القرآن أهون وأيسر من القول بالتحريف فإن ما يترتب على القول بالتحريف هو إخراج المسلمين جملة عن

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج٢ ص٧٨ .

الدين، ونفى الإسلام عمن يريد إخراج المسلمين عن دينهم أولي وأحق.

هذا ما كان في القديم من احتجاج أهل الكتاب على المسلمين في هذا المجال وأما في الحديث فلا زلنا نسمع من هنا وهناك ترديد هذه الفرية خاصة من المبشرين المسيحيين محتجين أيضًا بم احتج به أسلافهم بما وضعه الشيعة من معاول هدم للإسلام بالقول بالتحريف، فهذا هو القس البروتستانتي نلس الدانمركي يقول في رسالته التي دعاها: «أصدق الأقاويل على صحة التوراة والإنجيل» ما نصه «أتظنون أن القرآن الذي بين أيديكم- يا معشر المسلمين هو كما كان على عهد محمد؟ لا، ولكنه جمع بعد موت محمد لا في حياته وما جمع وكتب إلا بعد أن مات معظم القراء ولا شك أنه ذهب بموت هؤلاء كثير من القرآن، ثم استدل على هذه الفرية بقوله:

إن الشيعة يزعمون إن لعلي بن أبي طالب مصحفًا جمعه على حسب النزول وعلى غير ترتيب مصحف عثمان، وسماه مصحف فاطمة»[1]

وبصرف النظر عن كلام هذا القس المأفون فإنه يعلم أنه يغالط الحقائق لكنه وجد من فرية بعض الفرق- التي تنسب إلى الإسلام- ما يروج لباطله ويخدم هدفه وهكذا أصبحنا هدفًا للّهجوم بسبب فرية الشيعة، وأصبح القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه مجالًا للطعن والغمز واللمز بما ألصقه الشيعة به وبعد أن كنا نتيه فخرًا بسلامة القرآن من الزيادة والنقصان عكر الشيعة علينا هذا الصفو بما يحسبون عليه من إسلام وإن كان القرآن لا يضره كل ذلك: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الصف:٨].

٤- وكان من آثار القول بالتحريف أن وجد المستشرقون مرتعًا خصبًا في مفتريات الشيعة يسددون بها هجماتهم على الإسلام بحجة أن المسلمين غير متفقين على النص القرآني بل ما يتمسك به سواد الأمة قد وجد عدد كبير قد طعن فيه طعنًا صريحًا، وهؤلاء الطاعنون تنقل أخبارًا تنسبها إلى آل البيت تبلغ درجة من الكثرة

(١) انظر: كتاب البرهان على سلامة القرآن من الزيادة والنقصان للشيخ سعدي ياسين ص٨.

بحيث يدعى أصحابها تواترها، هذه الأخبار صريحة بالطعن في القرآن وفقد الثقة به والجزم بتحريفه إلخ وما من شك في أن الشيعة قد أعطوا المستشرقين أسلحة الهجوم وخدموهم بذلك إلى حد كبير، لذلك نجد المستشرقين قد تلقفوا هذه المفتريات وهم يعلمون أنها لا تجدي شيئًا إلا أنها عند التمويه والمغالطة تصلح لتوجيه أشد الضربات للطعن في أقدس مقدسات المسلمين.

فنجد مثلًا المستشرق جولد زيهر في كتابه مذاهب التفسير الإسلامي يعقد فصلًا بعنوان: «التفسير في ضوء الفرق الإسلامية» على مدى خمسين صفحة كلها في التفسير الشيعي الاثنى عشري وما يدور حوله من فرية تحريف القرآن[1] نجده من خلالها ينفث سمومه بين الحين والحين كما يتظاهر بالإنصاف فينتقد الشيعة في بعض المواطن فمثلًا يقول: «وفي العهد المبكر للانشقاق الشيعي حصل فعلًا الاستدلال على الطعن في القرآن الرسمي بالإشارة إلى تفكك السياق من جهة المعنى في الآيات المتفرقة المتتالية بعضها مع بعض مما يمكن أن يكون سببه حذف الآيات الرابطة للسياق، ولم نعدم من جانب الشيعة محاولات لتقديم نص قرآني صحيح»[2]

فانظر كيف استغل طعن الشيعة في القرآن بما زعموه من تفكك السياق حيث علل ذلك مدعمًا ومؤيدًا حيث رجح أن يكون السبب حذف الآيات الرابطة للسياق وكأنه شكر الشيعة على محاولاتها لتقديم نص قرآني صحيح في نظره ونظر الشيعة معًا ثم يقول هذا الخبيث «فهم -أي: الشيعة- يقررون أن النص المألوف قد اختلط فيه كل شيء وأنه يجب إعادته أولا إلى ترتيبه الصحيح، وأن التتالي الطبيعي لآية من الآيات لا يوجد في الآية التي تليها، لكنه ضل طريقه في مكان متأخر كثيرًا، بل كذلك في نفس الآية الواحدة يسود انقطاع في صلة السياق وأن الترتيب الطبيعي إنما يعاد أولًا إذا بحثنا عن تمام نصف الآية في مكان بعيد عنها، ومنا ما يتصل بعضه ببعض من

(١) من ص٢٨٦ : ص٣٣٦ من كتابه المذكور.

(٢) انظر: كتاب مذاهب التفسير الإسلامي ص٢٩٥ .

الأجزاء البعيدة التشعب وهذا تشكك ناقد قد يلح أحيانًا مثله على النظر العلمي أيضًا وإن لم يكن إلى هذا الحد الذي لا يستسيغه العقل[1].

يعني: أنه يؤيدهم في التشكيك في ربط الآيات وانقطاع السياق.. إلخ ولكن ليس إلى هذا الحد من الإفراط بل في بعض المواضع، فيتظاهر بالإنصاف، ونحن نشكره على هذا الإنصاف المفتعل الخبيث!

ثم يقول: «ويحمل علي في كتب الشيعة هذا اللقب «كلام اللَّه الناطق» ومقتضى ما تقدم أن جمع «كلمة» وهو كلمات يحمل على الأئمة...، ثم قال: وهنا تقترب إلينا مسألة: ألم يشارك تأثير فكرة الكلمة على وجه من الوجوه في الاتجاه إلى جعل علي والأئمة يبدون على أنهم تجسيم للكلمة؟»[2]

يعني أنه يربط بين تأثر الشيعة بالمسيحية في موضوع الكلمة، حيث يقول المسيحيون عيسى هو الكلمة وهم يعنون أنه تجسيد للإله فيسمونه (كلمة اللَّه) وكذلك تسمى الشيعة عليًا والأئمة بأنهم (كلمة اللَّه) فيريد جولد زيهر أن يبين وجه تقارب الشيعة من المسيحية وعلى نفسها جنت براقش!

ثم يبدو منصفًا ناقدًا حيث يقول: «وهم يقولون إن ربع القرآن جعل أمر العلويين موضوعًا له، وربع ثان يتعلق بأعدائهم، وربع ثالث يشتمل على النظم التشريعية، وأخيرًا يحتوى الربع الرابع على القصص والأمثال، ويتعلق بعلي وحده سبعون آية من القرآن، وإذًا يكون القرآن في ذوقهم إلى حد بعيد كتابًا حزبيًا شيعيًا»[3]

ويقول في موضع آخر عن تلك السور المزعومة: «كذلك تلك السور الطفيلية والتى أغفلها أهل السنة لم تضف إلى النص المتداول، وهي على التأكيد نتاج عصر متأخر»[4] يعني: من وضع الشيعة، ثم قال في نهاية الفصل: «هذا هو ما نسمية تفسيرًا

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ص٣١٠ .
(٢) مذاهب التفسير الإسلامي ص٣٣١ .
(٣) نفس المرجع ص٣١٢ .
(٤) نفس المرجع ص٣٠٠ .

حزبيًا مذهبيًا، ولم يعدل نولدكه عن شاكلة الصواب إذ وسم ذلك التفسير بهذا الطابع نسيج سقيم من الأكاذيب والجهالات»[١]

هذا هو ما جناه الشيعة على الإسلام، وما فتحوه من ثغرات للهجوم كنا في غنى عنها على مدى التاريخ قديمًا وحديثًا، ومع إيماننا بأن القرآن لا يضره كل ذلك إلا أن الشيعة على كل حال أعطوا لغير المسلمين فرصة لتمويه الحقائق بالطعن فيه، وهم جميعًا يوقنون أنهم مغالطون، وإذا كنا بصدد دعوة التقريب بين المذاهب الإسلامية فإني أقول للشيعة: إن هذه الدعوة حتمًا ستنتهى إلى طريق مسدود لعقبات ثلاث عندكم، ما لم تتخلصوا منها نهائيًا وتعلنوا البراءة منها:

١- القول بباطن للقرآن على النحو الموجود في تفاسيركم ورد أخباره وإعلان البراء منها.

٢- القول بالتحريف للقرآن وتكذيب أخباره والبراءة منها وتكفير من اعتقد شيئًا منها.

٣- الطعن على الصحابة وتكفيرهم بأن تعلنوا البراءة من ذلك، وتعترفوا لهم بفضلهم وسبقهم وجهادهم.

وما بقي بعد ذلك فالأمر فيه سهل ميسور يمكن أن تتحمله الأمة، ويوم أن تتخلصوا من هذه العقبات نضع أيدينا في أيديكم ونقول: مرحبًا بالوفاق، وبعدًا للشقاق والنفاق! ونكون قد حققنا أمل الأمة، واستجبنا للنداء الخالد: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنبياء: ٩٢].

أرجو وآمل ذلك مخلصًا، والله يتولى الصالحين !!!



(١) نفس المرجع ص٣٣٦ .



الباب الثالث

عقائد الشيعة الاثنى عشرية وأثرها في التفسير

وفصوله هي:

الفصل الأول: عقيدة الإمامة والولاية وأثرها في التفسير عند الشيعة.

الفصل الثاني: عقيدة الشيعة في الصحابة وفي الأمة وأثر ذلك في تفاسيرهم.

الفصل الثالث: عقائد انفردوا به في الإلهيات والنبوات وأثرها في تفاسيرهم.

الفصل الرابع: تأثر الشيعة بالمعتزلة وأثر ذلك في تفسيرهم.

الفصل الخامس: الفروع الفقهية وتأثرها بعقائدهم وأثر ذلك في التفسير عندهم.





الفصل الأول: عقيدة الإمامة والولاية وأثرها في التفسير عند الشيعة

المبحث الأول

عقيدة الشيعة في وجوب تنصيب الإمام على اللَّه وأثر ذلك في تفاسيرهم

يعتقد الشيعة الاثنى عشرية أن تنصيب الإمام واجب على اللَّه تعالى، لا يجوز له أن يخلي الأرض من حجة له على خلقه، إمام ظاهر مشهور أو غائب مستور، وتلك سنته في جميع الأزمان من لدن آدم إلى النبي الخاتم، بل لكل نبي اثنى عشر وصيًّا، لم ينقطع هذا المدد حتى القائم محمد بن الحسن العسكري صاحب الزمان، وحجة اللَّه إلى آخر الدهر، وهذا الوجوب عقلي لا يجوز أن يتخلف، ولهم عليه أدلة- بزعمهم- عقلية ونصية:

أما الأدلة العقلية فأهمها:

١- أن اللطف واجب على اللَّه تعالى وتنصيب الإمام لطف.

٢- أن فعل الصلاح والإصلاح واجب على اللَّه ووجود الإمام أصلح للعباد وحيث لا يتم انتظام أمر العباد في المعاش والمعاد والدين والدنيا إلا بنصب الإمام.

٣- أن العقل يحيل على اللَّه أن يهمل الناس بغير إمام يبين للناس ما جاء به الرسول.

٤- كان النبي إذا سافر عين على المدينة خليفة فلا يجوز له أن يرحل عن الدنيا من غير أن يعين إمامًا يرجع إليه الناس في جميع شئونهم الدينية والدنيوية.

٥- أن مرتبة الإمامة كالنبوة، وكما لا يجوز للناس اختيار نبي فلا يجوز لهم اختيار إمام ولا تعيينه، لأنهم قاصرون عن معرفة ما يصلح به حالهم»[١]

ولا يخفى أن هذه الأدلة كلها باطلة لقيامها على وجوب اللطف والصلاح والأصلح ووجوب بعثة الرسل، وقياس الإمامة على النبوة، وقصور الأمة وعدم الثقة بها، وكل ذلك باطل مرفوض، فإن المعتزلة وهم أصل قاعدة اللطف والصلاح والأصلح لم يقل أحد منهم بذلك في نصب الإمام كما سيأتي، إلا أن الشيعة أقنعوا أنفسهم بذلك وراحوا يبالغون إلى أقصى مدى حيث اعتقدوا أن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا باعتقادها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء، بل يجب النظر فيها كما يجب في التوحيد، ولا تفرغ ذمة المكلف إلا بها، لأنها استمرار للنبوة، وللإمام ما للنبي من جميع الوجوه إلا الوحي، وقد عوض عنه الإمام بالإلهام الصادق المعصوم، والدليل الذي أوجب النبوة هو الذي أوجب الإمامة، والإمامة لا تكون إلا بنص جلي من اللّٰه ورسوله، ولا يجوز إغفال هذا النص ولا إهماله، وإلا لما قامت الحجة على العباد، سواء في ذلك أن يكون الإمام حاضرا مطاعًا، أو غير مطاع، أو غائبًا عن أعين الناس، ويستدلون على غيبته بغياب النبي في الغار والشعب ولا فرق- كما يقولون- بين طول الغيبة وقصرها[٢].

وأما الأدلة النقلية فكثيرة جدًّا:

فقد عقد الكليني مثلًا عنوانًا في كتابه الكافي سماه (كتاب الحجة) أتى تحته بعشرات الأبواب كلها تدور حول هذا الموضوع على مدى مئات الصفحات فمن ذلك مثلًا ما جاء تحت باب: إن الأرض لا تخلو من حجة، جاء فيه:

بسنده عن أمير المؤمنين أنه قال: «اللّٰهم إنك لا تخلي الأرض من حجة لك على خلقك، وبسنده عن أبي الحسن (ع) قال: «إن الأرض لا تخلو من حجة وأنا واللّٰه

---

(١) عقائد الإمامية الاثنى عشرية للزنجاني ج١ ص٧٢ - ٧٥ ج٢ ص٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٢) عقائد الإمامية لمحمد حسين المظفر ص٩٣، ٩٤ .

ذلك الحجة» وبسنده عن أبي عبد اللّه الصادق وقد سئل: أتبقى الأرض بغير إمام؟ قال: «لو بقيت بغير إمام لساخت»[1]

وأما ما يرونه دليلًا لهم من القرآن على ذلك فكثير جدًا، أذكر منه نماذج هي محل إجماعهم فأقول:

١- قال اللّه تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾ [البقرة: ٣١] يرى الشيعة أن هذه الأسماء هي أسماء الأئمة الذين هم حجج اللّه على خلقه، يقول البلاغي في تفسيرها، روى الصدوق بسندين معتبرين عن الصادق (ع) قال: «إن اللّه تبارك وتعالى علم آدم أسماء حججه كلها ثم عرضهم وهم أرواح على الملائكة ليعرفوا فضلهم الفائق، ويظهر لهم شيء من وجه الحكمة في خلق اللّه للبشر وعلمه بالذين تشرق الأرض بنورهم وتقوم الحجة بهم على الملائكة». ثم قال البلاغي: «وقيل إن اللّه علم آدم اسم الصفحة والقدر وكل شيء حتى البعير والبقرة.. إلخ ولكن هذا كله ليس فيه مناسبة لسؤال الملائكة ولا للاحتجاج عليهم بالعلم بمواقع الحكمة في خلق الخليقة، بل ليس فيه جواب لسؤال أصلًا، مع أن ذلك لا يناسب قوله: «عرضهم»، «هؤلاء»، «بأسمائهم» فإن الإشارة وهذه الضمائر مختصة بمن يعقل، ودعوى أن اللّه غلب من يعقل على سائر الأشياء ما هي إلا مجازفة، مضافًا إلى أن اللّه قال: «الأسماء كلها» ليظهر فضل العلم بهذا العموم خصوصًا على ما قيل[2] ولا يخفى ما في كلامه من المغالطة، فقد قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا﴾ فقد أشار إلى الأصنام «بهؤلاء» وكذا الضمير في قوله: «وردوها» ولم يعترض أحد عليها بأنها خاصة بالعقلاء، ثم وأي مجازفة في تغليب من يعقل على غيره والقرآن مليء بهذا؟ ثم أي عموم في تعليم آدم اسم اثنى عشر إمامًا يستدعي أن يقال: «الأسماء كلها»؟

إن العموم لا يتأتى إلا على القول الذي رفضه واعترض عليه، إظهارًا لفضل آدم

---

(١) الكافي للكليني: كتاب الحجة: باب إن الأرض لا تخلو من حجة ج١ ص١٧٨ .
(٢) تفسير آلاء الرحمن للبلاغي ج١ ص٨٤ العرفان .

بتعليم اللّه إياه، وأنه تعالى يخصه من علمه ما يجعل ملائكته تتوقف فيه.

وعليه فلا دلالة في الآية على ما ذهبت إليه الشيعة من أن المراد بالأسماء فيها هو أسماء حججه الاثنى عشر من آل البيت في عقيدتهم!

٢- قال اللّه تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [البقرة:١٢٤]، وللشيعة في هذه الآية عدة استدلالات في مجالات متعددة، والمهم هنا هو استدلالهم بها على وجوب نصب الإمام، حيث يقول البلاغي. «(جاعلك للناس) متعلق بجاعل، وفيه إشارة إلى الامتنان على الناس وأن الإمامة لطف من اللّه، ومن أكبر المصالح لأمورهم»[1]

ولا يخفى أن اللّه يخبر نبيه عما أنعم به على إبراهيم حين ابتلاه بكلمات فأتمهن لكي يتأسى به النبي ﷺ، وليس فيه ما يدل على أنه امتنان على الناس ولا أن الإمامة لطف واجب عليه تعالى. لأنها لو كانت واجبة لما ساغ أن يمتن بها، إذ لا منة بفعل واجب، كما أن إمامة إبراهيم عليه السلام ليست من جنس إمامة الشيعة بالمرة، لأن اللّه إنما جعل إبراهيم إمامًا للأنبياء، وليس إمامًا يخلف نبيًا قبله على أمته، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل:١٢٢].

٣- وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ۖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧]، يأخذ الشيعة من قوله ولكل قوم هاد «أن لكل قرن إمام ينصبه اللّه لهم، يقول القمي: «حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد اللّه الصادق (ع) قال: «المنذر رسول اللّه والهادي أمير المؤمنين وبعده الأئمة (ع) أي: في كل زمان وإمام هاد مبين، وهو رد على من أنكر أن يكون في كل زمان وعصر إمام وأنه لا تخلو الأرض من حجة كما قال أمير المؤمنين (لا تخلو الأرض من قائم بحجة للّه إما ظاهر مشهور، وإما خائف مغمور»[2] وقال شبر «كل إمام هاد للقرن الذي هو فيهم وقال النبي: أنا المنذر وعلي الهادي»[3] وأقول: معنى

---

(١) آلاء الرحمن ج١ ص١٢٣ .

(٢) تفسير القمي ص٣٣٦ .

(٣) تفسير شبر ص٢٥٢ .

الآية لا يتعدى أن يكون: أنت يا محمد منذر ليس عليك إلا البلاغ، وأنا الهادي: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢] أو يكون: إنما أنت منذر وقد مضى في كل أمة نبي يدعوهم إلى طريق الهدى مثلك كما قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤] أما ما ترويه الشيعة في أن الهادي هو أمير المؤمنين، فغير مستقيم مع النص فضلًا عما فيه من كون وظيفة علي أفضل وأتم في النعمة من وظيفة الرسول، فإن الهادي أفضل من المنذر، فإن الإنذار ليس فيه من نعمة كالهدى وحديث أنا المنذر، الخ فهو مكذوب(١).

٤- وقال تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ۝٥﴾ [القصص: ٥] يقول الطبرسي: «أي قادة في الخير يهتدى بهم... عن ابن عباس وقيل: نجعلهم ولاة وملوكًا ورؤساء، عن قتادة، وهذا القول مثل الأول، لأن الذين جعلهم اللَّه ملوكًا فهم أئمة، ولا يضاف إلى اللَّه ملك من يملك الناس عدوانًا وظلمًا وقد قال تعالى: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٥٤] والملك من اللَّه هو الذي يجب أن يطاع، فالأئمة على هذا ملوك مقدمون في الدين والدنيا بطأ الناس أعقابهم، وقد صحت الرواية عن أمير المؤمنين أنه قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لتعطفن الدنيا بعد شماسها علينا عطف الدروس على ولدها، وتلا الآية. وروى العياشي عن أبي صالح الكناني قال: نظر أبو عفر إلى أبي عبد اللَّه فقال: هذا واللَّه من الذين قال اللَّه تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا﴾ الآية، وقال سيد العابدين علي بن الحسين: والذي بعث محمدًا بالحق بشيرًا ونذيرًا، إن الإبرار منا أهل البيت وشيعتهم بمنزلة موسى وشيعته وإن عدونا وأشياعهم بمنزلة فرعون وأشياعه»(٢)

ولا يخفى أن الآية تتحدث عن بنى إسرائيل وما كانوا يلاقونه من عنت فرعون، لكن الطبرسي كعادة الشيعة عمومًا لواها إلى عقيدته فجعلها في أئمتهم، وما أورده من

---

(١) انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص٣١٦ .

(٢) مجمع البيان للطبرسي ج٢٠ ص٢٦٣ .

أخبار سمة الوضع عليها ظاهرة، فضلًا عن بعدها عن الآية بالمرة.

٥- وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [القصص:٦٨]، يقول القمي والبحراني»[1] ويختار اللَّه الإمام وليس لهم أن يختاروه وقال شبر: «وفيه رد على من جعل الإمامة باختيار الخلق»[2]

ولا أدري ما مراد القمي والبحراني، هل مطلق الاختيار في الآية يخصص باختيار الإمام مثلًا؟

ثم ما علاقة الآية باختيار الإمام؟ إن الآية تتحدث عن انفراده تعالى بالخلق ومطلق مشيئته فيه وفي اختيار ما يختاره، فما ذاك واختيار الإمام وتنصيبه على الناس؟

وما الحكم في تولية الخلفاء والملوك والرؤساء؟ إن كان ذلك بتنصيب اللَّه واختياره بطلت إمامة الأئمة وانهدم دين الشيعة من أساسه وإن كان بغير تنصيبه ولا اختياره لزم أن يقع في ملكه ما لا يريد، ولزم أنه مقهور مغلوب، تعالى اللَّه عن ذلك!

٦- وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [فاطر: ٢٤] يقول شبر «وصي ينذرها، ويفيد عدم خلو الزمان من حجة»[3]

ولا يخفى أن ذلك النذير هو من نوع المذكور في صدر الآية وهو النبي المرسل بشيرًا ونذيرًا أما الوصي الذي فسرها به شبر فهو مما لا تحتمله الآية بحال. فتأمل!

٧- وقال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴿١٢﴾﴾ [الليل: ١٢]، يقول شبر: «إن علينا بمقتضى عدلنا للهدى إلى الحق ببعث الرسل ونصب الدلائل»[4].

وأقول: نعم تفضل اللَّه تعالى على عباده بالهدى وذلك بإرسال الرسل وإنزال الكتب ونصب الدلائل في الأنفس والآفاق فضلًا عن توصيل الهداية لمن يشاء من

---

(١) تفسير القمي ص٤٩١ والبرهان للبحراني ج٣ ص٩٣٢ .

(٢) تفسير شبر ص٣٧٦ .

(٣) تفسير شبر ص٤١٣ .

(٤) تفسير شبر ص٥٦٠ .

عباده، أما نصب الولاة والأئمة فلا مدخل له، ولا علاقة للآية به.

هذه هي أقوى الآيات دلالة في نظر الشيعة على وجوب تنصيب الإمام على الله، ومن أجلها جعلوا القرآن والأكوان والرسالات والكتب كلها تدور في فلك الولاية والإمامة.

حيث نجد أغلب تفاسيرهم لا حديث لها إلا عن الولاية وعظم شأن الأئمة وكفر من أنكر ولايتهم، يؤولون جميع آيات القرآن على هذا النمط، ويجرون كلمات الكتاب العزيز على غير معناها في اصطلاحات خاصة لهم لا تعرفها اللغة ولا عهد لأحد بها.

فالصراط المستقيم هو عندهم الطريق إلى معرفة الإمامة[١] والعروة الوثقى هي الإمامة[٢] والعقود والعهود التي أخذت على الناس للوفاء بها هي الولاية[٣] والسلم الذي أمر الناس بالدخول فيه هو الولاية[٤] والأمانة التي عرضت على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها هي الولاية،[٥] هذا ما دعا الشيعة أن يفسروا جميع كلمات القرآن بما يدور في هذا الفلك، فـ«الكتاب» مثلًا حيثما وقع في القرآن هو علي بن أبي طالب[٦]، ومقتضى ذلك أن يكون جمعه وهو «كتب»: هم الأئمة من ولده[٧]، و«الكلمة» مفردة هي «علي» وجمعها «كلمات» هم الأئمة من ولده[٨]، و«الآية» مفردة هي «علي» حيث يروون عنه: «والله ما لله من آية أكبر مني»[٩]، وقوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل:١٠١] يعني: إمامًا مكان إمام في

---

(١) انظر: تفسير القمي ص٢٦ والصافي ص٥٤ .

(٢) القمي ص٧٥ .

(٣) القمي ص١٤٨ .

(٤) آلاء الرحمن ج١ ص١٨٦ .

(٥) مرآة الأنوار ص٥٨ .

(٦) تفسير الأصفهاني ص١٨٥ .

(٧) القمي ص٢٧ .

(٨) القمي ص٢٩٥ .

(٩) القمي ص٢٨٣ .

تفسيرهم[1] وجمع الآية «آيات» ويراد بها الأئمة من ولد علي أيضًا[2] وقوله تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤] يعني: لا تغير الإمامة[3] وهكذا.

وأما فرض هذه الولاية علي الأكوان، فقد مر أن البحر ما صار ملحا إلا لإنكاره الولاية ورفضه لها، وما عذب النهر إلا لقبولها والاعتراف بها، وشجرة الأثل جعلوها خبيثة لم تقبل الولاية، والماء غير آسن بعلي بن أبي طالب، والسمك الذي لم يسلم على أمير المؤمنين بالإمامة حرم أكله[4].

وكذا الأنبياء، ما سمي أولو العزم منهم بذلك إلا لعزمهم على الولاية لآل البيت، وما وقع نبي في محنة إلا بالتهاون في شأن ولايتهم، مثل ابتلاء آدم بالأكل من الشجرة ومثل طيفان نوح ونار إبراهيم، وجب يوسف وسجنه، وخطيئة داود، وفتنة، سليمان، والتقام الحوت ليونس، وما نجوا جميعًا من هذه المحن إلا بتوسلهم بالأئمة فالكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه هي التوسل بالنبي وعلي وفاطمة والحسن والحسين[5] وهي نفسها الكلمات التي ابتلى بها إبراهيم فأتمهن فصار إماما لأجل ذلك[6] وهي نفسها توسل بها نوح فأمن من الطوفان[7]، وإبراهيم فنجا من النيران[8] ويوسف فخرج من الجب ومرة أخرى فخرج من السجن[9]، ويونس نادى في الظلمات متوسلًا بها في بطن الحوت فنجاه اللَّه من الغم وألقاه الحوت إلى البر سالمًا[10]، وداود ما تاب اللَّه عليه إلا بتوسله بهذه

---

(١) القمي ص٣٥٨ .
(٢) القمي ص٢٩٦ .
(٣) القمي ص٢٩٥ .
(٤) قد مر في فصل التفسير الباطني الكثير من هذا انظر مثلًا من ص١٩٨ إلى ص٢١٤ من الرسالة .
(٥) القمي ص٣٤ .
(٦) الصافي ج١ ص١٣٨ .
(٧) مرآة الأنوار ص٢٠٦ .
(٨) مرآة الأنوار ص٧٠ .
(٩) مرآة الأنوار ص٥٢ .
(١٠) مرآة الأنوار ص٥٢ .
(١١) مرآة الأنوار ص٩٩ .

الكلمات[1]، وسليمان في فتنته ذهب ملكه ولم يعد إليه إلا بذلك[2]، وهود ما أهلك اللَّه قومه ونجاه منهم إلا بذلك[3]، ولوط ما أهلك اللَّه قومه ونجاه منهم إلا بذلك[4]، وموسى ما كلمه اللَّه تكليمًا ولا نجاه من البحر ومن معه وأغرق عدوه إلا بذلك[5] هذه أمور كلها تسيطر في نشوة وحماس على تفاسير الشيعة، ولا تجد من مفسريهم من ينتقدها إن لم يجر في ركابها وهم جمهور المفسرين منهم، مثل العياشي وتفسير الحسن العسكري والقمي والكازراني، والكاشاني والبحراني والأصفهاني والخراساني وغيرهم. ومن تتبع هذا الاتجاه عندهم لكان عليه أن يبدأ بالقرآن من فاتحته إلى خاتمته فقرة فقرة حيث لا تخرج لفظة منه في تفاسير المذكورين عن دورانها في فلك الولاية والإمامة. حتى الكفر يفسر فيها بالكفر بالولاية، والشرك يفسر بالشرك في الولاية والفسق والظلم يفسر فمن ظلم آل محمد حقهم، وقد مر بنا في التفسير الباطني الكثير من ذلك، بل ما كانت فرية التحريف للقرآن عند الشيعة إلا من أجل الولاية والإمامة، وقد نبهت على ذلك في محله.

وما ذلك إلا لأن عقيدة الإمامة والولاية هي أهم عقائد الشيعة الإمامية الاثنى عشرية حتى سموا (بالإمامية) نسبة إليها، لكثرة مباحث الإمامة وعظم شأنها وخطرها عندهم، ولذلك حكموا بالكفر على من أنكرها لا يقبل اللَّه منه صرفًا ولا عدلًا وإن جاء بقراب الأرض طاعة، ويبالغ غلاة مفسريهم فيقولون: إن من لقي اللَّه مقرًّا بالإمامة لا يضره بعد ذلك من ذنوب مهما كثرت. لأنها كانت العلة في خلق العالم، وبها أرسلت الرسل وأنزلت الكتب.

وليس للقوم أدله من القرآن أقوى مما ذكرته من آيات، وقد تبين من جميعها أنها لا تدل على مطلوب الشيعة لا تصريحًا ولا تلميحا، بل لا علاقة لها بالمرة بموضوع الإمامة وعليه فليس في القرآن ما يدل على هذه الولاية بالمرة، وقد تقدم أن أدلتهم العقلية تقوم على مقدمات باطلة، وأخبارهم في ذلك تقوم على هذه المقدمات، كما

---

(١) (٢) مرآة الأنوار ص١٢٥ .

(٣) مرآة الأنوار ص١٩٧ .

(٤) مرآة الأنوار ص٢٠٠ .

أنهم انفردوا برواياتها عن أئمتهم، وقبل مناقشة هذه العقيدة، يجمل بنا أن نبين مذاهب الأمة في تنصيب إمام أو خليفة إجمالًا، لنكون على علم أولًا من هذه المسألة فأقول:

يقول الإمام ابن حزم رضي الله عنه «اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام اللَّه، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول اللَّه ﷺ حاشا النجدات من الخوارج فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم، وهذه فرقة ما نرى بقي منهم أحد، وهم المنسوبون إلى نجده بن عمير الحنفي القائم باليمامة»[1]

لكن هل هذا الوجوب عقلي أو شرعي، وإذا كان شرعيًا فما دليله؟ وهل هو واجب على الأمة، أو واجب على اللَّه تعالى؟ هذا هو ما يحتاج إلى بيان، أما أهل السنة فيرون أنها واجبة شرعًا على الأمة ودليلها الإجماع وتنعقد بالبيعة لمن يختاره أهل الحل والعقد ممن اجتمعت فيه شروطها وهي فرض كفاية بالنسبة له، ولقد أوضح ذلك بجلاء العلامة ابن خلدون تعبيرًا عن مذهب أهل السنة حيث قال: «الخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الناس ترجع كلها عند الشرع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا، ثم قال: وإذ قد بينا حقيقة هذا المنصب وأنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به تسمى خلافة وإمامه والقائم به خليفة وإمامًا، فأما تسميته إمامًا فتشبيها بإمام الصلاة في اتباعه والاقتداء به، ولهذا يقال الإمامة الكبرى، وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي في أمته فيقال خليفة بإطلاق، وخليفة رسول اللَّه، واختلف في تسميته خليفة اللَّه، فأجازه بعضهم اقتباسًا من الخلافة العامة التي للآدميين في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وقوله: ﴿جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، ومنع الجمهور

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج٤ ص٨٧ .

منه لأن معنى الآية ليس عليه، وقد نهى أبو بكر عنه لما دعي به وقال: «لست خليفة اللَّه ولكني خليفة رسول اللَّه ﷺ» ولأن الاستخلاف إنما هو في حق الغائب وأما الحاضر فلا.

ثم إن نصب الإمام واجب قد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين.

وقد ذهب جماعة إلى أن مدرك وجوبه العقل، وأن الإجماع الذي وقع إنما هو قضاء بحكم العقل فيه، قالوا: وإنما وجب بالعقل بضرورة الاجتماع للبشر واستحالة حياتهم ووجودهم منفردين، ومن ضرورة الاجتماع التنازع لازدحام الأغراض، فلما لم يكن الحاكم الوازع، أفضى ذلك إلى الهرج المؤذن بهلاك البشر وانقطاعهم، مع أن حفظ النوع من مقاصد الشرع الضرورية. وهذا المعنى بعينه هو الذي لحظه الحكاه في وجوب النبوات في البشر، وقد نبهنا على فساده، وأن إحدى مقدماته أن الوازع إنما يكون بشرع من اللَّه تسلم له الكافة تسليم إيمان واعتقاد وهو غير مسلم، لأن الوازع قد يكون بسطوة الملك وقهر أهل الشوكة ولو لم يكن شرع كما في أمم المجوس وغيرهم ممن ليس له كتاب أو لم تبلغه الدعوة، أو نقول يكفي في رفع التنازع معرفة كل واحد بتحريم الظلم عليه بحكم العقل فلا ينهض دليلهم العقلي المبني على هذه المقدمة، فدل على أن مدرك وجوبه إنما هو بالشرع وهو الإجماع الذي قدمناه، وإذا تقرر أن هذا النصب واجب بإجماع فهو من فروض الكفاية، وراجع إلى اختيار أهل الحل والعقد فيتعين عليهم نصبه، ويجب على الخلق جميعًا طاعته لقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩] وأما شروط هذا المنصب فهي أربعة: العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر في الرأي والعمل، واختلف في شرط خامس وهو النسب القرشي، ثم رجع ابن خلدون، واعتباره إذا كانت العصبية في قريش وإلا فلا، حيث قال: وإذا سيرنا وقسمنا لم نجدها إلا اعتبار العصبية التي تكون بها الحماية والمغالبة ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب فتسكن إليه الملة وأهلها وينتظم حبل الألفة فيها.

ثم طرد هذه العلة حيث توجد العصبية فقال: فإذا ثبت أن اشتراط القرشية إنما هو لرفع التنازع بما كان لهم من العصبية والغلب، وعلمنا أن الشارع لا يخص الأحكام بجيل ولا عصر ولا أمة علمنا أن ذلك إنما هو من الكفاية فرددناه إليها، وطردنا العلة المشتملة على المقصود من القرشية وهي وجود العصبية فاشترطنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية قوية على من معها لعصرها ليستتبعوا من سواهم وتجتمع الكلمة على حسن الحماية. ثم إن الوجود شاهد بذلك، فإنه لا يقوم بأمر أمه أو جيل إلا من غلب عليهم، وقل أن يكون الأمر الشرعي مخالفًا للأمر الوجودي»[1].

ونستخلص من هذا أمور:

١- أن تنصب الإمام واجب شرعا على الأمة ودليله الإجماع، وأما ما جاء في الكتاب والسنة من حديث عنه فهو في بيان ما يجب أن يكون عليه الإمام وما يجب على الأمة من طاعته والانقياد له، وبالجملة: تحديد العلاقة بين الإمام والرعية في الشرع.

٢- الإمامة فرض كفاية على من اجتمعت فيه شروطها، فإن لم يوجد غيره تعينت عليه.

٣- تنعقد الإمامة باختيار أهل الحل والعقد في الأمة فيتعين عليهم نصبه، ويجب على الأمة طاعته، بشرط أن يحافظ على حدود الشريعة وأن يكون منفذًا لها. مقيمًا للعدل بين العباد، وإلا فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. حيث تصبح ولايته حينئذ غير شرعية، لأن الشرع أوجب طاعته لكونه واليًا شرعيًا، فإن فقد صنعته سقطت طاعته.

٤- أن يكون قرشيًا إن كانت العصبية فيهم، وإلا فحيث توجد العصبية والمنعة والغلبة.

---

(١) مقدمة العلامة ابن خلدون من (ص ١٦٥ - ١٧٠).

هذا هو رأي أهل السنة في منصب الإمامة والخلافة في الإسلام، ولا يرون نصًا في كتاب أو سنة بتعيين إمام معين بالاسم أو بالوصف الجلي ولا خفي[1]، إذ لو كان ثمت نص لما خفي أمره، ولوجب أن يكون ذلك الإمام معصوما كالرسول سواء بسواء، لوجوب طاعته وعدم جواز الخروج عليه لأن الغرض أنه معين بالنص، ولو عصى لجاز نسبة ذلك العصيان إلى الله تعالى من حيث أنه أمر بطاعة ذلك الإمام، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف:٢٨]، ويدفع هذا كله أن الله تعالى أمر بطاعته وطاعة رسوله وأولي الأمر منا، ثم أمرنا عند التنازع أن نرد إلى الكتاب والسنة ولم يذكر أولي الأمر فدل على أنهم غير معصومين وبطل أن يكونوا معينين بالنص، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء:٥٩] أخبر عن وقوع التنازع ولا تنازع مع وجود معصوم ثم أمر بالرد عند التنازع إلى الله والرسول- أي: الكتاب والسنة- ولم يذكر أولي الأمر عند الرد فدل على عدم عصمتم، وإذا بطلت العصمة بطلت بالتالي دعوى النص على ولايتهم، وسيأتي مزيد بيان لهذا في مبحث العصمة. أما المعتزلة: فيرون كذلك أن طريق الإمامة العقد والاختيار كأهل السنة، يقول القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي: «طريق الإمامة بالاتفاق إما العقد والاختيار أو النص، وقد بطل النص فلم يبق إلا العقد، قالوا: والذي يدل على أنه لا نص هو أنه لو كان كذلك لكان لا يخلو إما أن يكون نصًا جليًا أو خفيًا، لا يجوز أن يكون نصًا جليًا لأنه لو كان كذلك لكان يجب أن يكون الراد كافرا لرده ما هو معلوم ضرورة من دين النبي ﷺ، وفي ذلك تكفير الصحابة على فحش القول به، ولكان لا يجوز أن يخفى الحال فيه لأن هذا هو الواجب فيما علم ضرورة لولا ذلك، وإلا كان يجوز أن يكون الله قد تعبدنا بصلاة سادسة وبحج إلى غير بيته الحرام إلا أنه خفي على الناس أمره ولم يظهر، وذلك شنع بمرة فبطل.

---

(١) بل الصحيح أن النص على أبي بكر رضي الله عنه إما جلي أو خفي، وهو أقل أحوال النصوص الواردة في ذلك مثل قوله لتلك المرأة: «**فإن لم تجديني فأتي أبا بكر**» وقوله: «يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر».

وأما النص الخفي فإن كان يجب أن لا يذهب الصحابة بأسرهم عن الغرض به، فقد كانوا في غاية المعرفة بالمقاصد، وما يجرى هذا المجرى وفي علمنا أنهم لم يعرفوا هناك نصًا ولا أقروا به دليل على أنه لم يكن له أصل.

وبعد فلو كان هناك نص لأورده المنصوص عليه واستدل به على إمامته، والمعلوم أنه لم يورده ولم يحتج به، وفي ذلك دلالة على أن ذلك لم يكن[1].

ومن هذا يتبين أن مذهب المعتزلة موافق تمامًا لمذهب أهل السنة في المسألة كما هو واضح.

وأما مذهب أهل البيت أنفسهم فهو أيضًا موافق لما عليه أهل السنة والمعتزلة فيما هو وارد في رواية الشيعة أنفسهم في أصح كتبهم عن الأئمة: فقد جاء في كتاب نهج البلاغة أصح الكتب عندهم بعد القرآن عن الإمام علي رضي الله عنه في الرد على الخوارج لما قالوا: لا حَكَمَ إلا اللَّه، فقال: «إنها كلمة حق أريد بها باطل، نعم لا حكم إلا للَّه، ولكنهم يريدون لا إمرة إلا اللَّه، ولابد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر ويبلغ اللَّه فيها الأجل، ويجمع به الفيء ويقاتل به العدو وتأمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح بر ويستريح من فاجر، وفي رواية: أما الإمرة البرة فيعمل فيها التقي، وأما الإمرة الفاجرة فيتمتع فيها الشقي إلى أن تنقطع مدته، وتدركه منيته»[2]

فهذا نص صريح من الإمام رضي الله عنه بأنه لابد من نصب إمام للناس برا كان أو فاجرًا ولا يكون ذلك إلا من نصب الأمة له، إذ لو كان من نصب اللَّه له بالنص لذكر ذلك الإمام ولما ساغ له أن يذكر إمامة الفاجر لأن من ينصبه اللَّه لا يجوز أن يكون فاجرًا لما تقدم.

وأصرح منه في إبطال دعوى النص ما جاء عن الإمام زيد بن علي زين العابدين إمام الزيدية في محاورته لشيطان الطاق محمد بن علي بن النعمان الأحول كما تقدم

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص٧٦٢ .

(٢) انظر: نهج البلاغة ج١ ص٦٥ .

في ترجمته عن كتاب تنقيح المقال للمامقاني أكبر كتب الجرح والتعديل عند الشيعة حيث قال المامقاني إن شيطان الطاق قال: «كنت عند أبي عبد اللّه- يعني الصادق- فدخل زيد بن علي- عم جعفر الصادق قال: يا محمد بن علي أنت الذي تزعم أن في آل محمد إماما مفترض الطاعة معروفًا بعينه؟ قلت نعم، أبوك أحدهم، قال الإمام زيد: ويحك ! وما يمنعه أن يقول لى، فواللّه لقد كان يؤتى بالطعام الحار فيقعدني على فخذه ويتناول البضعة فيبردها ثم يلقمنيها، أفتراه كان يشفق عليَّ من حر الطعام ولا يشفق عليَّ من حر النار؟[1]

فهذا نص صريح أيضًا من كتب الشيعة أن آل البيت لم يكونوا يعلمون بما تدعيه الشيعة لهم وأنهم كانوا يستنكروه، وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة في المحبث التالي:

والمهم الآن هو مناقشة الإمامية الاثنى عشرية فيما ذهبوا إليه من اعتقاد وجوب تنصيب الإمام على اللّه بناء على قاعدة اللطف التي اخترعوها، وأنه لا يجوز أن تخلو الأرض من إمام وإلا لما قامت حجة على العباد، إلخ.

فأقول: لو كانت الإمامة لطفًا واجبًا عليه تعالى: لكانت بالتأييد والتمكين للأئمة في الأرض والإظهار، وليس بالخفاء وغلبة المخالفين وعدم الانتصار.

فأي لطف حصل للأمة بالأئمة خاصة بمن زعمتموه غائبًا في سرداب أكثر من ألف عام؟

ومن الذي انتفع به في دين أو دنيا أو حصلت له به منفعة أو مصلحة أو لطف من الألطاف؟ هذا والشيعة يقولون إن الأئمة كانوا مظلومين مقهورين عاجزين ليس لهم سلطان ولا قدره بما فيهم على نفسه باستثناء فترة خلافته، وهي خمس سنين، فأي لطف يحصل بأئمة هذه صفاتهم؟ فإن قيل: «إنما أوجب على العباد طاعتهم فإذا أطاعوهم هدوهم ولكن الخلق عصوهم، فيقال: لم يحصل بمجرد ذلك في العالم لا لطف ولا رحمة، وإنما حصل نقيضه وهو تكذيب الناس لهم ومعصيتهم إياهم،

---

(١) انظر: تنقيح المقال للمامقاني ج١ ص٤٧٠ .

والمنفعة المطلوبة من أولي الأمر لم تحصل بهم- باستثناء فترة ولاية علي الخلافة- فتبين أن ما ذكر من اللطف كذب وتلبيس.

بل لم نعدل عن شاكلة الصواب إذا قلنا إن ولاية الخلفاء الثلاثة كانت لطفًا ورحمة.

حيث كان الدين قويًا عزيزًا أهله في أمان، ولم يحصل اقتتال بين الأمة إلا حين ولي علي رضي الله عنه، ومن يومها تفرقت الأمة شيعًا وأحزابًا يحارب بعضها بعضًا إلى الآن.

فإن قيل: إن وجود الإمام لطف، ونصرته وتمكينه لطف آخر، **قلنا**: يلزم عليه أن الله قد أخل بالواجب في عدم تمكين الإمام من ولايته، بل الإخلال من التمكين أقبح من ترك نصب الإمام والنص عليه بكثير، لما يترتب على ذلك من المفاسد الكثيرة فيكون ظلمًا وعبثًا والغرض من الإمام دفع المفاسد والظلم من الأرض.

ثم إن القول بالوجوب على الله- مع ما فيه من سوء الأدب- فهو محال لمنافاته للربوبية والألوهية، إذ لا يتصور إله يجب عليه شيء لغيره لا انفكاك له عنه لاستلزام عجزه وقهره وهذا محال، ثم إن الشرع قد أوضح شرائط الإمام وأوصافه ولوازمه، ولا معنى لذلك إلا ليختاره الناس من بينهم على وفق شروطه الشرعية فلو كان الإمام بنص لما كان لذكر هذه الشروط والأوصاف معنى، كما أن ما يتعلق بوجود الإمام من إقامة الحدود وحفظ الثغور وتجهيز الجيوش ونحوه، كل ذلك واجب على الأمة، فلابد وأن يكون نصب الإمام واجبا على الأمة نفسها لأن مقدمة الواجب لا تكون إلا واجبة كالطهارة للصلاة فإنها واجبة على المصلي لا على الله عز وجل.

وأما قولهم لابد من إمام معصوم ليتعلم الناس الشرائع منه، فيقال لهم: نعم لابد من أن يكون إمام معصوم عنده جميع علم الشريعة ترجع الناس إليه في أحكام الدين ليكونوا مما تعبدوا به على يقين، وقد قامت الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة والمعجزات الباهرة على تعيين ذلك الإمام الذي لا يشك أحد من أهل القبلة فيه ولا يختلف عليه فهم اثنان، وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله ﷺ،

الذي ألزمنا الله باتباعه وفرض علينا طاعته، وبين لنا أن كل كلامه وأفعاله وأقواله وما بلغه عن ربه حجة نافذة معصومة من كل آفة وهوى إلى من كان في حياته وبعد مماته من إنس وجن إلى قيام الساعة، قال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف:٣]، فهذا نص في اتباعه وإبطال اتباع من عداه وقد بلغ وأنذر، وقال: «**رحم الله امرأً سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع**»[1] فلو كان التبليغ منوطًا بإمام معصوم ينصبه الله تعالى بعده لما طلب من الأمة التبليغ عنه.

ولو سلم للشيعة عصمة أئمتهم فيقال لهم أين ذلك الإمام المعصوم الذي توجبون عدم خلو الأرض عنه؟ فإن ادعوا النقل عنه وهو غائب في السرداب، قلنا لهم- على تسليمه-: أيهما أقرب إلى العقول، إمام موهوم لم توافقكم الأمة على وجوده ولا عصمته أو إمام تتفق الأمة على وجوده وعصمته وهو رسول الله ﷺ؟

أما دعوى أنهم أولو الأمر الذين أمرنا بطاعتهم في القرآن، فيقال: إن كانت طاعتهم لما عندهم من العلم فطاعتهم حينئذ جائزة لا واجبة، وليسوا مختصين بذلك، بل وجد في علماء الأمة من هو أعلم منهم فيكون أولي وأحق بالطاعة منهم، بل لم يؤثر عن بعض هؤلاء الأئمة علم أصلًا، ولا سبيل عند الشيعة إلى اتصال خبر إلى الأئمة بسند معتبر يضطر الخصم إلى أن يقطع بأن هذا قول جعفر الصادق مثلًا أو قول موسى ابنه وهكذا، لأن ما ترويه الشيعة عنهم قد قطعت الأمة بكذبه لمناقضته لما روته الأمة عن هؤلاء السادة وهؤلاء لا يختلف علمهم في قليل ولا كثير عن علم الأمة وأحكامها.

وإن كان فرض طاعتهم لما في أيديهم من سلطان فهو أظهر في البطلان، حيث لم يحصل لهم سلطان تتحقق به مقاصد الإمامة ولا يكفي الائتمام بأغلبهم في جمعة ولا جماعة ولا جهاد ولا حج، ولا تقام بهم الحدود ولا تفصل بهم الخصومات،

---

(١) أخرجه أبو داود ج٢ ص٢٨٩ باب فضل نشر العلم .

ولا تستوفى بهم الحقوق ولا يؤمن بهم السبيل، ولا تحصن بهم الثغور، ولا تجيش بهم الجيوش، فهؤلاء الأئمة لم يكونوا قادرين على شيء من ذلك، فمن طلب هذه الأمور- التي هي لوازم الإمامة- من عاجز عنها فهو جاهل قد فوت على نفسه مصلحة دينه ودنياه، وأولو الأمر الذين أوجب اللَّه طاعتهم في الآية قد فسروا بذوي القدرة كأمراء الحرب والجهاد وهذا غير متحقق في أئمة الشيعة- بصرف النظر عن علي والحسن في مدة خلافتهما فقط- وفسروا بأهل العلم والدين وقد مر أن ذلك لا يصح قصره على آل البيت لمشاركة غيرهم لهم في ذلك، بل ثبت أن ما عند الأمة أضعاف أضعاف ما كان عند الأئمة بل ثبت أن بعض هؤلاء الأئمة لم يشتغلوا بعلم قط، ولا أثر عنهم فيه شيء قط وسيأتي بيان ما عند الأئمة من علم بالتفصيل في محله بعون اللَّه.

وأما دعوى الشيعة أن الإمامة ركن الدين وأساسه القويم وهي العلة في الخلق والإيجاد وبعثة الأنبياء والمرسلين، وإنزال الكتب على السابقين لذا كان من الحتم النص عليها وعدم تفويض أمرها إلى الناس.. إلخ.

فأقول: تلك دعاوى باردة، وأوهام ساقطة قد تبين أنه لا دليل عليها من عقل أو نقل فقد ظهر أن الآيات التي يعولون عليها في ذلك هي بمنأى عما ذهبوا إليه بالمرة ولا علاقة لها بموضوع الإمامة البتة، ودليلهم العقلي من وجوب اللطف غير ناهض والمنقول عند الشيعة في أصح كتبهم عن الأئمة لا يختلف عن رأي الأمة في تنصيب الإمام، والكتاب بين أيدينا نتلوه صباح مساء لا نجد في آياته تصريحًا أو تلميحًا لهذه الدعاوى وكذا سنة النبي ﷺ.

فلم يبق إلا أن الشيعة قد افتعلت هذه الدعاوى من غير سند من عقل أو نقل خرجت بها عن دين الأمة والأئمة معًا. جروا فيها على ما أملته عليه أوهامهم وحملوا عليها كتاب اللَّه قصرًا من غير وازع من دين أو خلق، فجعلوه يدور في فلك إمامة موهومة وفسروه على أهوائهم، وزعموا أن له بطنًا وظهرًا، وبطنه في الأئمة وزعموا أيضًا تحريف الكثير من ظاهره كل ذلك من أجل فرض عقيدة الإمامة

والولاية علي القرآن، ويأبي اللَّه إلا أن تظل نصوص آياته، وقواطع بيناته شاهدة بكذب الشيعة !

فهل يعقل أن تكون خمس سنوات يليها أمير المؤمنين علي وسبعة أشهر يليها ابنه الحسن هو السر في خلق الكائنات وإرسال الرسل وإنزال الكتب تنويهًا بشأنها، وتعظيمًا لأمرها، وما ارتفع شأن نبي إلا بالإقرار بها وما وقع أحدهم في محنة إلا بسببها وما تاب اللَّه عليه إلا بتوسله بالأئمة؟ سبحان مقسم الحظوظ الذي خص الشيعة من بين خلقه بالجهل والكذب !!



المبحث الثاني

النص على ولاية علي من القرآن في عقيدة الشيعة وأثر ذلك في تفاسيرهم

يعتقد الشيعة الإمامية الاثنى عشرية أن علي بن أبي طالب ﵁ هو الخليفة والإمام والوصي على الشريعة بعد النبي ﷺ بلا فضل، وأن ذلك ثابت بتعيين اللَّه ورسوله له في القرآن في أكثر من آية بنص صريح، وكذا الأخبار المتواترة عن الرسول ﷺ ولكن الصحابة بعد وفاة الرسول مباشرة أنكروا هذه النصوص وتواطئوا على إنكارها وإخفائها والذهاب بها إلى غير معناها، أو بتحريفها عن مواضعها، أو بحذف اسم على منها وقد كان صريحًا مذكورًا فيها باسمه في عدة مواضع من كتاب اللَّه، فحذفوه وحرفوا بذلك نصوص القرآن، ومع ذلكم فما زالت آيات القرآن شاهده على ذلك.

إما بحسب البطون التي لم تتناولها يد التحريف، وإما بالنسبة إلى ظاهر الآيات الدالة صراحة على ولايته وإمامته، أما التحريف والباطن فقد مر الكلام فيها باستفاضة، وأما الآيات التي يتشبث بها الشيعة في الدلالة على ولاية علي وإمامته فهي موضوع هذا المبحث، أعرض فيه أقوى هذه النصوص دلالة في نظر الشيعة، مع بيان وجه الدلالة من كلام مفسريهم، وأناقش هذه العقيدة من خلال هذه الآيات أولا، ثم أتبع ذلك في نهاية المبحث بيان وجه الحقيقة في الخلافة والإمامة في الإسلام.

وأحب أن ألفت نظر القارئ إلى أن الشيعة في هذا المجال تضطرب أقوالهم اضطرابًا واضحًا،، فبينما يرى فريق منهم أن النصوص على ولاية علي كانت من آخر ما نزل من القرآن ولم ينزل بعدها قرآن ينسخها، يرى البعض الآخر أن ولايته نزلت مع بدء الدعوة إلى الإسلام جنبًا إلى جنب، وهاك هي أهم هذه الآيات دلالة

وأقوالهم فيها:

١- قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، يرى الشيعة أنها صريحة في ولاية علي وأنها آخر ما نزل ولم ينزل بعدها حكم ينسخ هذه الولاية، يقول حسن توني في تفسيرها:

«اليوم أكملت لكم دينكم، بتعريفكم ما يجب عليكم من حق الإمامة المختصة في زمانكم بعلي بن أبي طالب (ع) وأخذ العهد له منكم، وروي عن الباقر والصادق: أنها نزلت في حق علي بن أبي طالب بعد أن نصبه النبي ﷺ إماما يوم غديرخم بعد انصرافه من حجة الوداع ولم ينزل بعدها حكم»[1].

وزاد الكاشاني في تفسيره «في الكافي عن الباقر: الفريضة تنزل بعد الفريضة الأخرى وكانت الولاية آخر الفرائض، لأن النبي أنهى جميع ما استودعه اللَّه من العلم إلى على ثم إلى ذريته الأوصياء واحدًا بعد واحد، فلما أقامهم مقامه كمل الدين وتمت النعمة»[2] وكذا ذكره الطبرسي في المجمع عن أبي جعفر وأبي عبد اللَّه معًا ثم زاد «عن أبي سعيد الخدري أن رسول اللَّه ﷺ لمانزلت هذه الآية قال: اللَّه أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضا الرب برسالتي وولاية علي بن أبي طالب من بعدي، وقال: من كنت مولاه فعلى مولاه اللَّهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله، وقال علي بن إبراهيم- يعني: القمي- في تفسيره عن أبيه بسنده عن أبي جعفر قال: كان نزولها بكراع الغميم فأقامها رسول اللَّه بالجحفة»[3] وقال شبر في تفسيرها: «اليوم أي: الآن، أو يوم نزولها وهو يوم الجمعة عرفة حجة الوادع، وروى العامة- يعني أهل السنة- والخاصة- يعني: الشيعة- أنها نزلت بعد نصب النبي عليًّا خليفة يوم غدير خم»[4]

(١) تفسير بعض آيات الأحكام للمؤلف، وهو مخطوط المصرية الحديثة انظر ورقة (٢٠٧).
(٢) تفسير الصافي في الكاشاني ج١ ص١٤٣ .
(٣) مجمع البيان للطبرسي ج٦ ص٢٦ .
(٤) تفسير شبر ص١٣٣ .

وقال مغنية: «اتفق المسلمون بشتى فرقهم ومذاهبهم على أن هذه الآية دون سائر آيات المائدة نزلت في مكة السنة العاشرة للهجرة التي حج فيها رسول اللّٰه ﷺ حجة الوداع، وأنه لما رجع إلى المدينة وبلغ في طريقه إليها غديرخم جمع الناس وخطب فيهم خطبته الشهيرة التي ذكر فيها علي بن أبي طالب من دون الصحابة وأمر المسلمين بموالاته، وللشيعة كلام طويل حول ولاية علي وخلافته والنص عليها كتابًا وسنة، علمًا بأن سيرة على وخلاله الطبيعية هي التي تنص عليه بالذات»[1]

والخلاصة: أن الشيعة يجمعون على أنها نزلت في شأن ولاية علي يوم غدير خم، وهي من آخر ما نزل من القرآن، ليغلقوا باب الوحي على ولاية علي حتى لا يبقى مجال لمنقول بعد ذلك.

ويوم غدير خم المزعوم، خلاصته عندهم أن النبي بعد منصرفه من حجة الوداع نزل بمكان بين مكة والمدينة يوم الثامن عشر من ذى الحجة يسمى هذا المكان (خُم) بضم الخاء، فخطب في الناس وأعلن أن علي بن أبي طالب هو الخليفة والإمام من بعده، وكذا أحد عشر من بعده من بنيه، وهم سلسلة الاثنى عشر في عقيدتهم، ثم أخذ البيعة من جميع الصحابة لعلي بذلك، وستأتي القصة في الآية التالية وتحقيق القول في ذلك.

والمهم الآن أن الشيعة يقولون أن هذه الآية نزلت بعد أن نصب النبي عليًا وليًا في غدير خم، حتى أن شبر قال إنها نزلت يوم الجمعة يوم عرفة- يعني يوم التاسع من ذي الحجة- ثم عاد فقال روى العامة والخاصة أنها نزلت بعد نصب النبي عليًا خليفة يوم غديرخم يعني يوم الثامن عشر منه.

فانظر إلى هذا الخبط الذي لا يصدر مثله حتى عن أجهل الجاهلين !!

ومدار هذا الشغب عند الشيعة على الحديث الذي ذكره الطبرسي، وهو الذي عناه غيره برواية العامة والخاصة كما يقولون، أو باتفاق رواية المسلمين له كما يقوله

---

(١) التفسير المبين لمغنية ص١١٥ .

مغنية، وهذا الحديث المذكور قال عنه الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذا من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالموضوعات، وقد ثبت أن الآية نزلت على رسول اللّٰه ﷺ، وهو واقف بعرفة قبل يوم الغدير بتسعة أيام، ثم ليس فيها دلالة على علي رضي الله عنه بوجه ولا على إمامته»[1]

وقال الإمام ابن كثير في تفسيره: «وقد روى ابن مردويه من طريق أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري أنها نزلت على رسول اللّٰه ﷺ يوم غديرخم حين قال لعلي (من كنت مولاه فعلي مولاه) ثم رواه عن أبي هريرة وفيه: أنه اليوم الثامن عشر من ذى الحجة يعني مرجعه ﷺ من حجة الوداع، ولا يصح هذا ولا هذا بل الصواب الذي لا شك فيه أنها أنزلت يوم عرفة وكان يوم جمعة كما روي ذلك عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأول ملوك الإسلام معاوية بن أبي سفيان وترجمان القرآن عبد اللّٰه بن عباس وسمرة بن جندب، وأرسله الشعبي وقتادة بن دعامة وشهر بن حوشب وغير واحد من الأئمة والعلماء وهذا أمر معلوم مقطوع به لم يختلف فيه أحد من أصحاب المغازي والسير ولا من الفقهاء، وقد رويت في ذلك أحاديث متواترة لا يشك في صحتها، وأورد عن ابن مردوية بسنده عن ابن الحنيفية عن أبيه علي رضي الله عنه قال: «نزلت هذه الآية على رسول اللّٰه وهو قائم عشية عرفة» وعن ابن جرير بسنده: أنها لما نزلت بكى عمر فقال له النبي ﷺ: «**ما يبكيك؟**» قال: أبكاني أنا كنا في زيادة من ديننا؟ فأما إذا أكمل فإنه لم يكمل شيء إلا نقص، فقال: «**صدقت**».

وروى أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن طارق بن شهاب قال: «جاء رجل من اليهود إلى عمر بن الخطاب فقال: «يا أمير المؤمنين إنكم تقرأون آية في كتابكم لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيدا، قال: وأي آية؟ قال قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ فقال عمر: واللّٰه إني لأعلم اليوم الذي نزلت على رسول اللّٰه ﷺ والساعة التي نزلت فيها على رسول اللّٰه ﷺ عشية

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٢٥ .

عرفة في يوم جمعة»[1]

هذا ومعنى الآية لا يخفى على أحد، فإكمال الدين وتمام النعمة بالإسلام أمر ينساب إليه الذهن انسيابًا بلا روية، وروايات الشيعة فيها عن أئمتهم معارضة بهذه الأخبار المتواترة الصحيحة، وفيها رواية علي أمير المؤمنين صاحب القضية نفسه، فضلًا عن مغالطة أخبار الشيعة للوقائع التاريخية، إذ كيف يجعل ما نزل يوم التاسع سببًا لما حدث يوم الثامن عشر على فرض تسليمه أنه حدث بهذه الصورة؟ ثم ما هو في الآية دالًا على ولاية علي إشارة أو عبارة؟

هذا وقد رأينا كيف أن الشيعة يلبسون على قومهم دينهم حيث زعموا اتفاق رواية الخاصة والعامة على ذلك، وقد تبين أن هذا كذب وتلبيس، إذ أن ما جاء عند أهل السنة إنما هو موضوع مكذوب قد نصوا على كذبه، فهل هكذا تكون أمانة النقل، والأدلة في الاحتجاج؟ !!

٢- قال اللّه تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٦٧﴾ [المائدة: ٦٧] تأخذ الشيعة نشوة عارمة عند تفسير هذه الآية حيث يجمعون على أنها نزلت يوم غديرخم بشأن تبليغ ولاية علي للناس. وإليك نماذج من تفاسيرهم:

قال البحراني في تفسيرها: «عن محمد بن يعقوب- يعني: الكليني- عن أبي الجارود قال: قال أبو جعفر الباقر: فرض اللّه على العباد خمسًا أخذوا أربعًا وتركوا واحدة، قلت أتسميهن لي جعلت فداك؟ فقال: الصلاة ثم الزكاة ثم الصوم ثم الحج ثم نزلت الولاية وإنما أتاه ذلك يوم الجمعة يوم عرفة: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[2] وكان كمال الدين بولاية علي بن أبي طالب، فقال عند ذلك رسول اللّه ﷺ: «**إن أمتي حديثو عهد بالجاهلية ومتى أخبرتهم بهذا في ابن عمي قال قائل،**

---

(١) تفسير ابن كثير ج٢ ص١٤ .

(٢) هذا اعتراف صريح من رواية الشيعة عن الباقر بأن الآية نزلت يوم عرفة كما مر تحقيقه في الآية السابقة .

فقلت في نفسي من غير أن ينطق به لساني، فأتتني عزيمة من اللّه بمثله، فأوعدني أن لم أبلغ أن يعذبني، فنزلت: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ «في شأن علي» الآية، فأخذ رسول اللّه بيد علي فقال: «**معاشر الناس هذا وليكم بعدي فليبلغ الشاهد منكم الغائب..**»[1]

وقال الطبرسي في تفسيره جوامع الجامع: «وروى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس وجابر بن عبد اللّه: أن اللّه أمر نبيه أن ينصب عليًا للناس ويخبرهم بولايته فتخوف أن يقولوا: حابى ابن عمه وأن يشق ذلك على جماعة من أصحابه فنزلت هذه الآية فأخذ بيده يوم غدير خم وقال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»[2]

وأوجز ذلك شبر حيث قال: «عن أهل البيت وابن عباس وجابر أن اللّه أوحى إلى نبيه أن يستخلف عليًا فكان يخاف أن يشق على جماعة من أصحابه فنزلت فأخذ بيده فقال: ألست أولي بكم من أنفسكم؟ قالوا بلى. قال من كنت مولاه فعلى مولاه»[3]

أما الكاشاني فيذكر قصة خطبة الغدير بطولها عندهم وفيها أن الرسول قال لأصحابه: «**وأنا مبين لكم سبب نزول هذه الآية، وإن جبريل هبط إليَّ مرارًا ثلاثة يأمرنى عن السلام ربى وهو السلام أن أقوم في هذا المشهد، وأعلم كل أبيض وأسود، أن علي بن أبي طالب أخي ووصيي وخليفتي والإمام من بعدى الذي محله مني محل هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، وهو وليكم بعد اللّه ورسوله، ثم تلا: يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك في علي وإن لم تفعل فما بلغت رسالته واللّه يعصمك من الناس... الخبر**»[4]

وكذا الخراساني على نفس النمط ويقول: «إن القراءة الصحيحة كانت «بلغ ما

---

(١) البرهان للبحراني ج١ ص٢٩٧ .

(٢) جوامع الجامع للطبرسي ورقة ٣٥٦ وهو مخطوط .

(٣) تفسير شبر ص١٤٣ .

(٤) تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص١٦٥ .

أنزل إليك من ربك في علي» ويحمل التبليغ في الآية على ذلك فحسب ويمنع إرادة العموم»[1]

أما القمي فله في تفسيرها أضحوكة طريفة حيث قال: «حدثني أبي بسنده عن أبي عبد اللّٰه الصادق قال: لما أمر اللّٰه نبيه أن ينصب أمير المؤمنين للناس في قوله: «ياأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك في علي» بغدير خم، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فجاءت الأبالسة إلى إبليس الأكبر وحثوا التراب على رءوسهم، فقال لهم إبليس ما لكم؟ قالوا إن هذا الرجل قد عقد اليوم عقدًا لا يحله شيء إلى يوم القيامة، فقال لهم كلا، إن الذين حوله قد وعدوني فيه عدة لن يخلفوني، فأنزل اللّٰه على رسوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ۝٢٠﴾»[2].

وأما الطبرسي في المجمع فيذكر ما سبق ذكره عنه في جوامع الجامع، ويضيف أنه روى الحديث الذي ذكره عن الكلبي، حيث يقول: «وهذا الحديث بعينه حدثناه السيد أبو أحمد عن الحاكم أبي القاسم الحسكاني بإسناده وقد ورد هذا الخبر بعينه في تفسير الثعلبي بإسناده عن ابن عباس وقد اشتهرت روايته عن أبي جعفر وأبي عبد اللّٰه... إلخ»[3]

وقال مغنية: «يدل أسلوب الخطاب مع النبي أن اللّٰه قد أمره تبليغ أمر مهم للغاية، وأن النبي قد ضاق به ذرعًا لأنه ثقيل على أنفس جماعة من الصحابة، وذكر الرازي في سبب نزول هذه الآية وجوها، منها: أنها نزلت في فضل علي بن أبي طالب، ولما نزلت أخذ النبي بيد علي وقال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه اللّٰهم والِ من والاه وعادِ من عاداه**» فلقيه عمر فقال: هنيئًا لك يابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة، وهو قول ابن عباس والبراء بن عازب ومحمد بن علي بن الحسين (ع)»[4]

---

(١) بيان السعادة في مقامات العبادة ج١ ص٢٤٣ .
(٢) تفسير القمي ص١٥٩ ، ص٥٣٨ .
(٣) مجمع البيان للطبرسي ج٦ ص١٥٣ .
(٤) التفسير المبين لمغنية ص١٣٧ .

هذه خلاصة أقوال الشيعة في الآية وهي تتركز في الآتي:

١- إجماع المفسرين منهم على نزولها في شأن ولاية علي حينما نصبه النبي إمامًا للناس من بعده في غديرخم.

٢- محاولة المفسرين إلصاق هذا الرأي بأهل السنة حيث يزعمون أن رواية الفريقين متفقة على ذلك.

٣- أن النص المنزل كان يحمل اسم علي صريحًا، وأن القراءة الصحيحة عن أهل البيت فيها: «بلغ ما أنزل إليك في علي» أو في شأن ولاية علي، على خلاف في الروايات.

٤- أن أسلوب الآية يدل على أن النبي كلف بإبلاغ أمر مهم جدًّا ضاق به ذرعًا لأنه ثقيل على أنفس الصحابة، لولا نزول الآية بالتواعد على عدم تبليغه.

وأقول: ينقض هذا كله ما جاء في شأن خطبة يوم الغدير وسببها كما رواه أصحاب السير والتاريخ والسنن حيث أوضحت الروايات أن سببها هو تبرئة علي ﷺ مما قاله فيه بعض من كان معه باليمن واستمالتهم إليه.

ذلك أن النبي كان قد وجه عليًّا إلى اليمن في سرية، فقاتل من قاتل وأسلم على يديه من أسلم، ثم جاء متعجلًا ليدرك الحج مع النبي ﷺ سنة عشر، واستخلف على جنده رجلًا من أصحابه، فكسا ذلك الرجل كل واحد منهم حلة من البز الذي كان مع علي، فلما وجد علي الحلل عليهم أنكر ذلك وانتزعها منهم، فأظهر الجيش شكواه من ذلك.

حتى حمل ذلك بعض أصحابه على شكايته للنبي ﷺ، فتذرع كل منهم في شكواه بسبب معين، مع أن عليًّا ﷺ لم يفعل إلا ما يرضي الحق، فلما رأى النبي ﷺ منهم ذلك غضب ونزل في منصرفه من الحج حيث أخبروه بذلك في مكان يسمى غديرخم بين مكة والمدينة قريب من رابغ على بعد ميلين من الجحفة، وخطب في الناس مظهرًا رضاه عن علي وما صنع معهم في اليمن، وأظهر فضل علي لأنه من أهل السابقة في الإسلام، ويحبه اللَّه ورسوله، وأعلن لهم أن عليًّا لا ينبغي لأحدٍ أن يطعن عليه لأنه

ممن يحب اللَّه ورسوله، وكانت هذه الخطبة كما قالوا في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة سنة عشر من الهجرة[1] هذا هو ملخص القصة، ولم يكن فيها أنه أعلنه خليفة وإمامًا للناس من بعده، ولا أن اللَّه أنزل فيها قرآنًا ولا غيره، وإليك ما جاء في ذلك في أصح كتب السنة:

جاء في البخاري عن بريدة الأسلمى قال: «بعث النبي ﷺ عليًا إلى خالد ليقبض الخمس، وكنت أبغض عليًا، وقد اغتسل فقلت لخالد: ألا ترى إلى هذا؟ فلما قدمنا على النبي ﷺ ذكر ذلك له، فقال يا بريدة: أتبغض عليًا؟ فقلت: نعم، قال لا تبغضه فإن له في الخمس أكثر من ذلك»[2].

هذه واحدة من الشكاوى في حق على، ومعنى قوله: «اغتسل» يريد أن عليًا قد اغتسل من جماع إحدى السبايا قبل أن يقسمها النبي، فبين النبي لبريدة أن عليًا إن كان قد صنع ذلك فإن له في الخمس أكثر منها فهي من حقه ولا يصح أن يكون ذلك مطعنا يبغضه عليه، وهاك شكوى أخرى رواها الترمذي[3] بسنده عن البراء بن عازب قال: «بعث النبي ﷺ جيشين وأمر على أحدهما علي بن أبي طالب وعلى الآخر خالد بن الوليد وقال: إذا كان القتال فعلي، قال ففتح علي حصنًا فأخذ منه جارية، فكتب معى خالد كتابًا إلى النبي ﷺ يشي به- يعني يقع في حقه ويوغر صدر النبي عليه- قال: فقدمت على النبي ﷺ فقرأ الكتاب فتغير لونه ثم قال: ما ترى في رجل يحب اللَّه ورسوله، ويحبه اللَّه ورسوله؟ قال: قلت: أعوذ باللَّه من غضب اللَّه ومن غضب رسوله، وإنما أنا رسول (فسكت) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[4].

هذا هو ما جاء في شأن دفاع النبي عن علي حين شكوه إليه في غديرخم بعد قدومه من اليمن، وهذا أمر طبيعي كان يحدث لغيره ممن طعن فيه من خاصة

---

(1) انظر: تفسير المنار ج٦ ص٣٨٥، انظر مختصر التحفة الاثنى عشرية.

(2) صحيح البخاري: كتاب المغازي: بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع ج٣ ص٧٣.

(3) سنن الترمذي: مناقب علي بن أبي طالب ج٥ ص٣٠٢. [ضعفه الألباني. «الناشر»].

أصحابه، يراه من طالع السنن والسير، أما خطبة يوم الغدير فهي كما جاءت في مسلم بسنده عن حصين بن سبرة عن زيد بن أرقم قال:

«قام رسول اللَّه ﷺ يوما فينا خطيبًا بماء يدعى خمًّا بين مكة والمدينة فحمد اللَّه وأثنى عليه ووعظ وذكر ثم قال: «**أما بعد ألا أيها الناس، فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب اللَّه فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب اللَّه واستمسكوا به**»، فحث على كتاب اللَّه ورغب فيه، ثم قال: «**وأهل بيتي أذكركم اللَّه في أهل بيتي**» (ثلاثًا) فقال حسين لزيد: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس، قال: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم»[١].

والحديث واضح أنه أوصى بأهل بيته وقد بين زيد بن أرقم من هم أهل بيته، وليس فيه ما يدل على أن الخطبة كانت خاصة بولاية علي وإمامته كما لا يخفى.

أما ما تحتج به الشيعة من أنه قال في علي: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» فأقول نعم هذه بالجملة في نص حديث رواه أحمد في مسنده من حديث البراء وبريدة[٢] وابن ماجه من حديث البراء،[٣] والنسائي والترمذي من حديث زيد بن أرقم وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب[٤]، أما زيادة: «اللَّهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله» فهي موضوعة بلا خلاف، فقد قال عنها ابن تيمية: لا ريب في كذبه[٥] ولم يرد في رواية من الكتب المذكورة أن قوله: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» قاله النبي يوم الغدير، وعلى فرض تسليمه فليس فيه ما يدل على ولاية الأمر من بعده.

---

(١) صحيح مسلم: فضائل علي بن أبي طالب ج٢ ص٣٦٢ .
(٢) مسند أحمد ج٤ ص٢٨٠ ، ج٥ ص٣٤٦ .
(٣) سنن ابن ماجه ج١ ص٤٣ بسند ضعيف .
(٤) سنن الترمذي مناقب علي ج٥ ص٢٩٧ .
(٥) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٦٧ .

قال الإمام ابن تيمية: «إن كان النبي ﷺ قال هذا يوم الغدير فلم يرد به الخلافة قطعا إذ ليس في اللفظ ما يدل عليه دلالة ظاهرة، ومثل هذا الأمر العظيم ينبغي أن يبين بيانًا واضحًا، فالمولى كالولي وقد قال اللّه تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [المائدة: ٥٥] وأن المؤمنين أولياء اللّه وبعضهم أولياء بعض فالموالاة ضد المعاداة، وهي تثبت من الطرفين، وإن كان أحد المتواليين أعظم قدرًا، وولايته إحسان وتفضيل، وولاية الآخر طاعة وعبادة، فمعنى كونه تعالى ولي المؤمنين ومولاهم، وكون نبيه وليهم ومولاهم وكون علي مولاهم، هي الموالاة التي هي ضد المعاداة»[1].

وعليه فالحديث على فرض أنه قال يوم الغدير لا يدل على ولاية السلطة والإمارة والخلافة ولم يستعمل هذا اللفظ في القرآن بهذا المعنى، بل بمعنى ولاية النصرة والمودة، أي: من كنت ناصرًا ومواليًا له فعلى كذلك. أو من والاني ونصرني فليوال عليًّا وينصره.

وهذا المعنى هو الذي يفهم من هذا الحديث ليس غير، والدليل على ذلك هو ما جاء عن آل البيت أنفسهم من معناه، فقد ذكر الحافظ ابن عساكر: «عن الحافظ البيهقي من حديث فضيل بن مرزوق أن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب أنه سئل ألم يقل الرسول ﷺ: **«من كنت مولاه فعلى مولاه»** فقال: بلى ولكن واللّه لم يعن رسول اللّه ﷺ بذلك الإمارة والسلطان، ولو أراد ذلك لأفصح لهم به فإن رسول اللّه ﷺ كان أنصح للمسلمين، ولو كان الأمر كما قيل لقال: ياأيها الناس هذا ولي أمركم والقائم عليكم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، واللّه لئن كان اللّه ورسوله اختارا عليًّا لهذا الأمر وجعله القائم للمسلمين من بعده ثم ترك علي أمر اللّه ورسوله لكان علي أول من ترك أمر اللّه ورسوله»[2].

هذه هي قصة خطبة الغدير وكل ما جاء فيها، إلا أنها لما كانت تتناول دفاعًا عن

---

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٢٢ .

(٢) تاريخ ابن عساكر ج٤ ص١٦٦ .

علي لما تمالأ عليه أصحابه باليمن. فإن الشيعة استغلوا هذه الفرصة فزادوا في القصة ونقصوا وحولوا موضوعها من دفاع عن علي إلى تنصيب له إمامًا ووصيًا وجعلوا بداية عقائدهم هي هذه الخرافة التي اخترعوها، ويكفي شاهدًا على بطلان ذلك أن عمدة ما يحتجون به على أهل السنة روايات مدارها على الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أوجابر بن عبد اللّٰه والكلبي وأبو صالح رافضيان غاليان لا يحل ذكر اسمهما في الكتب، فهو إسناد يضرب به المثل في الكذب[1] وقد سبق الحديث عنهما.

وسبب نزول الآية أيضًا يكذب ذلك، فقد ذكر السيوطي وابن كثير عن الإمام أحمد والحاكم والترمذي عن عائشة قالت: كان رسول اللّٰه ﷺ يحرس حتى نزلت هذه الآية: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧] فأخرج رأسه من القبة فقال: يا أيها الناس انصرفوا فقد عصمني اللّٰه»[2] وذكر أيضًا سببًا آخر يحدد تمامًا زمن نزولها حيث نقلا عن ابن أبي حاتم وابن مردويه عن جابر بن عبد اللّٰه قال: لما غزا رسول اللّٰه ﷺ بني أنمار نزل ذات الرقيع بأعلى نحل، فبينما هو جالس على رأس بئر قد أدلى رجليه فقال الوارث من بنى النجار: لأقتلن محمدًا، فقال له أصحابه: كيف تقتله؟ قال: أقول له أعطني سيفك فإذا أعطانيه قتلته، فأتاه فقال له: يا محمد أعطني سيفك أشمه فأعطاه إياه فرعدت يده، فقال رسول اللّٰه ﷺ: **«أحال اللّٰه بينك وبين ما تريد»** فأنزل اللّٰه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ﴾ الآية»[3]

ونحن إذا بحثنا عن تاريخ غزوة بني أنمار أو ذات الرقيع لوجدناها سنة ثلاث من الهجرة[4] وهذا زمن قبل يوم الغدير بكثير.

أما ما ذكره الواحدي بسنده عن عطية عن أبي سعيد الخدري أنها نزلت يوم غديرخم في علي بن أبي طالب[5] فقد مر التنبيه على أن عطية هذا هو عطية العوفي

---

(١) أسباب النزول للسيوطي ج٧٥ كتاب التحرير، وتفسير ابن كثير ج٢ ص٧٨ .
(٢) أسباب النزول ص٧٥ ، وتفسير ابن كثير ج٢ ص١٨ .
(٣) أسباب النزول للسيوطي ص٧٥ كتاب التحرير، وتفسير ابن كثير ج٢ ص١٩ .
(٤) العرب وظهور الإسلام (السيرة النبوية) للدكتور زياد ص٢٣٣ .
(٥) انظر: أسباب النزول للواحدي ص١٣٥ .

الذي كان يكنى الكلبي بأبي سعيد اصطلاحًا لنفسة فيظن من بعده أنه الخدري الصحابي فيصرح بذلك، وهو لم يلق الخدري، وإنما كان يدلس بهذه الكنية للكلبي عليه[1] فعادت الرواية إلى الكلبي وأمره مشهور.

ثم إن دلالة السياق تبطل أيضًا ما ذهبت إليه الشيعة، فقبل الآية يجري الحوار في جدال منطقي مع أهل الكتاب ويستنكر عليهم قولهم بأن يد اللَّه مغلولة، ويبين لهم أنهم سماعون للكذب أكالون للسحت، وأنهم يسارعون في الإثم والعدوان، وأن ذلك كله مخالف لما أنزل عليهم وأنهم مع ذلك لو آمنوا واتقوا لكفر اللَّه عنهم سيئاتهم، وأنهم لو أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم، ولكن لما استمروا على ما طبعوا عليه من عناد، وعلم اللَّه أن هذه المناقشة الهادئة لا تجدي مع هؤلاء كان لابد من إعلان الحقيقة صريحة مدوية بأنهم ليسوا على شيء من الدين لأنهم لا يقيمون التوراة والإنجيل، وما جاءهم من التنزيل، بل لقد كفروا صراحة حيث قالوا إن اللَّه هو المسيح بن مريم، وحيث قالوا إن اللَّه ثالث ثلاثة، وأخبر بأنهم لعنوا قديمًا على لسان داود وعيسى بن مريم، ولا شك أن هذا الإعلان بعد المهادنة يتطلب شجاعة المواجهة وضمان الحفظ من كيد هؤلاء الخبثاء، فكان افتتاحه بالنداء الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾ أي: كل ما أنزل مهما كانت النتيجة ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾ أي: لا ترجئ شيئًا من ذلك طمعًا في إسلامهم فاللَّه أعلم بحقيقة حالهم، وإن كنت تخشى مكرهم فاللَّه يحرسك ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ والدليل على ذلك، أن الآية التي تلى آية الأمر بالبلاغ قد صدرت بقوله: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۖ فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٦٨﴾ [المائدة: ٦٨]. فانظر إلى قوله: ﴿قُلۡ﴾ في صدر الآية فإنه بيان لما أمر بتبليغه في الآية السابقة، وانظر إلى قوله: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ

---

(١) انظر: كتاب الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة هامش ص٢٤٤ بتحقيق عبد الرحمن اليماني .

إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ فهو شديد الصلة بقوله في سابقتها: ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾! ولا يخفى أن الحديث جارٍ مع أهل الكتاب في هذه الآية الآخيرة فتدبر!! هذه هي دلالة السياق ينساب إليها الذهن بلا أدنى كلفة، والآيات عليها متلاحمة متسقة لا تفكك فيها ولا تنافر، أما لو قلنا ما قالت الشيعة، فإن الآية تكون قد أقحمت على السياق إقحامًا من غير أدنى مناسبة، ويلزمه تمزيق السياق وتفكك الانتظام والانسجام في الآيات.

وأما قولهم أسلوب الآية يدل على أن النبي قد كلف بإبلاغ أمر مخافة أن يثقل عليهم أو يتبرموا به؟

لقد بذلوا مهجهم وأولادهم وأموالهم في سبيل نشر الإسلام وما خطر ببال أحدهم يوما أن تئول إليه الخلافة بعد وفاة الرسول، بل كادوا يموتون كمدًا لوفاته ﷺ ثم أنه ليس هناك أهم مما ذكرته في السياق من مجابهة اليهود بالحقائق التي أشرت إليها أما فيما يتعلق بحديث إبليس الأبالسة الذي رواه عنه القمي فلا يخفى أنه سخف لا يحتاج إلى تعليق. وعليه فالآية لا علاقة لها بعلي رضي الله عنه حتى يمكننا أن نعدها على الأقل من مناقبه فضلًا عن دلالتها على إمامته أو إمامة غيره بوجه من الوجوه.

٣- وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [المائدة: ٥٥].

ثالثة الآيات في سورة المائدة التي يرى الشيعة أنها نص صريح على ولاية علي بن أبي طالب ولعل تركيزهم على المائدة أكثر من غيرهم لما أنها من آخر ما نزل حتى لا يدعى النسخ في الولاية.

وهم في هذه الآية يفسرون: «الذين آمنوا بعلي بن أبي طالب»، وإن كان اللفظ جمعًا فهو- عندهم إما لتعظيمه، أو لإدخال الأئمة الاثنى عشر معه، ويبنون هذا على قصة مخترعة مفادها أنه تصدق بخاتمه أو بحلته في الصلاة وهو راكع، والآية تفيد ولاية من فعل ذلك مع ولاية الله ورسوله، وفسروا الولي في الآية بالولاية والإمامة، فالآية نص في ولايته- بزعمهم- يقول القمي: «نزلت في على لما تصدق بخاتمه في

الصلاة وهو راكع»[1] وبنحوه قال المقداد الحلي[2] بل أخذ ولايته من الآية السابقة عليها، وكفر من أنكر هذه الولاية حيث قال في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤] قال: «هي خطاب لكافة المؤمنين في حياة الرسول وإعلام منه أن منهم من يرتد بعد وفاته بالقيام بالتمالي على وصيه (ع) وإنكارهم النص عليه، وذلك هو ما يقوله جمهور أصحابنا أن دافعي النص كفرة، ويدل على أن الارتداد بانكار النص والقيام على أمير المؤمنين ذكر أوصافه في متن الآية بقوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ فهو كقول النبي يوم خيبر: «**لأعطين الراية رجلًا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كرار غير فرار**»، وقوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أي: من شدة تواضعهم ولين جانبهم: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أي: من شدته في ذات الله ودينه: ﴿يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ فبهذه الصفات الخمس نصوص على أنه عليه السلام هو المراد بذلك. ولذلك أردفه بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآية ولا يشك في ذلك كله إلا مكابر..»[3]

وسبحان واهب العقول!! فمن الجهل المطبق أن يجهل الإنسان أنه جاهل، وما يرى الحلي أنه هو المكابر، فأين النص هنا على ولاية علي؟ بل قل إنها في الصديق فاقئ عين الردة رغم أنف الحلي وأشياعه وما عشت أراك الدهر عجبًا حيث اخترع لها ثقة إسلامهم قصة من نسج خياله كما جاءت في تفسير البحراني حيث قال «عن محمد بن يعقوب- يعني الكليني- بسنده عن جعفر عن أبيه عن جده عن علي (ع) قال: لما نزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ الآية اجتمع نفر من أصحاب رسول الله ﷺ في مسجد المدينة فقال بعضهم لبعض ما تقولون في هذه الآية؟ فقال بعضهم إن كفرنا بها نكفر بسائرها، وإن آمنا فهذا أذل حين يسلط علينا علي بن أبي طالب، فقالوا قد علمنا أن محمدًا صادقًا فيما يقول ولكن نتولاه ولا نطيع عليًّا فيما أمرنا، فنزلت:

---

(١) القمي ص١٥٨ .

(٢) كنز العرفان ص٧٢ .

(٣) كنز العرفان في فقه القرآن للحلي ص٢٠٦ .

﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣] يعني ولاية علي: ﴿وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ بالولاية.

وعن أبي عبد اللّه قال في معناها: إنما يعني أولي بكم أي: أحق بكم وبأموالكم من أنفسكم اللّه ورسوله والذين آمنوا، يعني عليًا وأولاده الأئمة إلى يوم القيامة، ثم وصفهم بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ وكان أمير المؤمنين في صلاة الظهر وقد صلى ركعتين وهو راكع وعليه حلة قيمتها ألف دينار وكان النبي كساه إياها النجاشي أهداها له، فجاء سائل فقال: السلام عليك يا ولى اللّه وأولي بالمؤمنين من أنفسهم، تصدق على مسكين، فطرح الحلة إليه وأومأ بيده أن احملها،، فأنزل اللّه هذه الآية وصير نعمة أولاده بنعمته فكل من بلغ الإمامة من أولاده يكون بهذه النعمة مثله فيتصدقون وهم راكعون، والسائل الذي سأل أمير المؤمنين من الملائكة، والذين يسألون الأئمة من أولاده يكون من الملائكة»[1] خرافة وجدت مرتعًا خصيبًا في عقول الشيعة فعششت فيها فأفرخت خرافات للأئمة من بعد على حتى ساكن السرداب لأنها عندهم من لوازم الإمامة !!

أما الكاشاني فيذكر ما ذكره البحراني ويعطينا زيادة عليه لونا آخر من الاستدلال حيث يدعى إجماع الأمة على أنه لم يؤت الزكاة وهو راكع إلا علي بن أبي طالب، وعلل عدم ذكره باسمه في الكتاب بأنه لو ذكر باسمه لأسقطه المحرفون مع ما أسقطوه من القرآن فتضيع الفائدة، ثم وفق بين الروايات الكثيرة المختلفة بين التصدق بالخاتم تارة وبالحلة أخرى بقوله: «لعله تصدق مرة بالحلة ومرة بالخاتم، والآية نزلت بعد الثانية، وقوله: ﴿وَيُؤْتُونَ﴾ إشعار بذلك لتضمنه التكرار والتجدد كما أن فيه إشعار بفعل أولاده من بعده أيضًا»[2]

أما الخراساني فيقول: «قد ورد من طريق العامة والخاصة أن الولاية نازلة في على حين تصدق في المسجد في ركوعه بخاتمه أو حلته التي كانت قيمتها ألف دينار،

---

(١) تفسير البرهان للبحراني ج١ ص٢٩٢ .

(٢) تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص١٦٤ .

ومفسرو العامة لا ينكرون الأخبار في كونها نازلة في أمير المؤمنين، وقد نقلوا بطرقهم المتعددة من روايتهم أنها نزلت في علي[1] ومع ذلك يقولون في تفسيرها: إنها نزلت بعد النهي عن اتخاذ أهل الكتاب أولياء، ولا شك أن المراد بالأولياء هناك أولياء المعاشرة بقرينة المقابلة، وبقرينة جمع المؤمنين، ولو كان المراد أمير المؤمنين وبالولاية ولاية التصرف لصرح باسمه أو لقال: والذي آمن بالإفراد، وهم غافلون أنه لو صرح باسمه أو أفرد المؤمن مع الاتفاق أنها نازلة في أمير المؤمنين لأسقطوه تمويهًا على عابدي عجلهم وعبدته أهل السنة الذين يعتقدون أنه خليفة للرسول... إلخ[2] إلى آخر ما ذكره من سخافات لا أحب تسويد الصفحات بذكرها، ولا يخفى أنه يريد بالعجل هنا: أبا بكر الصديق ﷺ، تشبيهًا له بعجل اليهود إذ عبدوه، ونعوذ بالله من سوء الأدب والخذلان: فهل لا تقوم ولاية لآل البيت في نظر الشيعة إلا على مثل هذا الكفر والزندقة؟ ألا لعنة الله على الظالمين!!

أما الطبرسي فإنه يستفيض في بيان دلالتها على ولاية علي، نكتفي منه بسبب النزول، قال: «بينما ابن عباس جالس على شفير زمزم يقول: قال رسول الله ﷺ إذ أقبل رجل متعمم بعمامة فجعل ابن عباس لا يقول: قال رسول الله، إلا قال الرجل قال رسول الله، فقال ابن عباس: سألتك بالله من أنت؟ فكشف العمامة عن وجهه وقال: يا أيها الناس من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا أعرفه بنفسي: أنا جندب بن جنادة البدري أبو ذر الغفاري سمعت رسول الله بهاتين وإلا صمتا، ورأيته بهاتين وإلا عميتا يقول: «**علي قائد البررة، وقاتل الكفرة، ومنصور من نصره ومخذول من خذله**»، أما إني صليت مع رسول الله يومًا من الأيام صلاة الظهر فسأل سائل في المسجد فلم يعطه أحد شيئًا، فرفع السائل يده إلى السماء وقال: اللهم اشهد أني سألت في مسجد رسول الله فلم يعطني أحد شيئًا، وكان علي راكعًا فأومأ

---

(١) نعم نقل أهل السنة هذا الخبر بجميع طرقه في كتب الموضوعات لما ثبت من كذب رواتها كما سيأتي.

(٢) بيان السعادة ج١ ص١٢٤ .

بخنصره اليمنى إليه وكان يتختم فيها فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره، وذلك بعين رسول اللّه ﷺ فلما فرغ النبي من صلاته رفع رأسه إلى السماء وقال: «**اللّهم إن أخي موسى سألك فقال:** ﴿رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي * وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ﴿٢٦﴾﴾ [طه: ٢٥، ٢٦] الآيات، **فأنزلت عليه قرآنًا ناطقًا:** ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجۡعَلُ لَكُمَا سُلۡطَٰنٗا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيۡكُمَا﴾ [القصص: ٣٥] **اللّهم وأنا محمد نبيك وصفيك اللّهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري واجعل لي وزيرا من أهلي عليًّا اشدد به ظهري**»، قال أبو ذر: فواللّه ما استتم رسول اللّه الكلمة حتى نزل جبريل من عند اللّه فقال: يا محمد اقرأ، فقال: «**وما أقرأ؟**» قال اقرأ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

ثم قال الطبرسي: ورواه الثعلبي في تفسيره، وأورد نحوه من رواية الكلبي عن أبي صالح ثم قال وهذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة على بعد النبي بلا فصل، والوجه فيه أنه إذا ثبت أن لفظة وليكم تفيد من هو أولي بتدبير أموركم ويجب طاعته عليكم وثبت أن المراد بالذين آمنوا على ثبت النص عليه بالإمامة ووضح «وأخذ يدلل من حيث اللغة، وإفادة إنما للحصر بما لا طائل تحته»[1].

وقال شبر: «نزلت في علي حين سأل سائل وهو راكع في صلاته فأومأ إليه بخنصره فأخذ خاتمه منها بإطباق أكثر المفسرين واستفاضة الرواية فيه من الجانبين، وتدل على إمامته دون سواه للحصر وعدم اتصاف غيره بهذه الصفات وعبر عنه بصيغة الجمع تعظيمًا أو لدخول أولاده الطاهرين»[2].

ونحوه قال مغنية واحتج بأن الرازى قال ذلك وأورد عنه خبر أبي ذر المتقدم عند الطبرسي[3] هذه هي أقوال مفسري الشيعة في دلالة الآية على ولاية علي، ومبناها كما هو واضح على تصديق على في الصلاة وهو في حالة الركوع بخاتمه أو حلته الثمينة وعليه فالآية نزلت في ذلك، والموالاة فيها هي الولاية والخلافة وتولية أمور الناس

---

(١) مجمع البيان ج٦ ص١٢٤ وما بعدها .

(٢) تفسيرشبر ص١٤١ .

(٣) التفسير المبين لمغنية ص١٢٥

بعد الرسول ﷺ ولا شك أن هذه محاولة فاشلة تدل على أن الشيعة أعجز من أن يقيموا دليلًا أو شبه دليل على مدعاهم، فالحديث باطل موضوع لا أصل له، والآية بمنأى عن ذلك تمامًا.

ولقد أفاض الإمام ابن تيمية في بيان بطلان هذا الذي زعمته الشيعة سندًا ومتنًا حيث قال عند تنبيهه على بطلان تفسير الرافضة: «ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة»[1] ويرد على دعوى الإجماع وعلى رواية الثعلبي حديث أبي ذر المتقدم فيقول: «هذا من أعظم الدعاوى الكاذبة، بل أجمعوا- يعني أهل السنة- على أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأن الخبر كاذب، وفي تفسير الثعلبي من الموضوعات ما لا يخفى، وكان حاطب ليل، وكذا تلميذه الواحدي على أن الثعلبي روى أيضًا أنها نزلت في أبي بكر، وروى أيضًا أن عبد الملك بن مروان سأل أبا جعفر محمد الباقر عن هذه الآية: «من الذين آمنوا؟ قال أبو جعفر: الذين آمنوا. قال: بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب قال: علي من الذين آمنوا».

ثم قال الإمام ابن تيمية: «ولو كان المراد بالآية أن يؤتى الزكاة في حال الركوع لوجب أن يكون ذلك شرطًا في الموالاة ولا يتولى المسلم إلا عليًّا فقط، فلا يتولى الحسن ولا الحسين، ثم قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ صيغة جمع فلا تصدق على واحد فرد، وأيضًا فلا يثنى على المرء إلا بمحمود وفعل ذلك في الصلاة ليس مستحب، ولو كان مستحبًّا لفعله الرسول ﷺ ولحض عليه ولكرر على فعله، وإن في الصلاة لشغلًا، فكيف يقال: لا ولي لكم إلا الذين يتصدقون في حال الركوع؟ ثم قوله: ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ يدل على وجوب زكاة، وعلي ما وجبت عليه زكاة قط في زمن النبي ﷺ فإنه كان فقيرًا، ومن تامل الحديث لاح له كذبه[2]، ولو كان حقًّا لكان من خذله ومنعه حقه

---

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص٣٩ .

(٢) يقصد حديث أبي ذر المتقدم ص٢٩٥ بطوله، والإمام ابن تيمية يرد على ابن المطهر، احتج على أهل السنة بجملة احتجاجات منها هذا الحديث وهذه الآية التي نحن بصددها .

من النصر مخذولين ولم يكن الأمر كذلك، بل نصروا وافتتحوا البلاد، فارس والروم ومصر، فالشيعة يدعون أن الأمة كلها خذلته إلى أن قتل عثمان، ومن المعلوم أن الأمة إلى أن قتل عثمان تفرقت الأمة، فحزب مع علي وحزب عليه وحزب انعزلوا لا له ولا عليه، ومن المعلوم أن إيمان الناس بالرسول وطاعتهم له ما كان لأجل علي كما كان هارون مع موسى، فإن بني إسرائيل كانوا يحبون هارون جدًّا ويهابون موسى، وكان هارون يتألفهم ويداريهم والرافضة تدعي أن المسلمين كانوا يبغضون عليًّا وأنهم لبغضهم له لم يبايعوه وكتموا النص عليه، فكيف يقال: إن النبي احتاج إليه كما احتاج موسى إلى هارون؟ وهذا أبو بكر أسلم على يديه خمسة من العشرة المبشرين بالجنة: عثمان وطلحة وسعد وعبد الرحمن وأبو عبيدة، ولم نعلم أن أحدًا من السابقين أسلم على يد علي، وهذا مصعب بن عمير أحد السابقين قد أسلم على يديه أسيد بن حضير وسعد بن معاذ.

وأما الموالاة فقد قال تعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾ [التحريم:٤] فبين اللَّه أن كل صالح من المؤمنين فهو مولى رسول اللَّه ﷺ، واللَّه مولاه. وجبريل مولاه، وليس في كون الصالح من المؤمنين مولى أن يكون متوليًا على رسول اللَّه ولا متصرفًا فيه، وقال تعالى: ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾ [التوبة:٧١]، فكل مؤمن تقى فهو ولي اللَّه واللَّه وليه، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة:٢٤٧]، وقال: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢﴾ [يونس:٦٢]، وما في هذه الآيات أن من كان ولي الآخر كان متوليًا عليه دون الناس، والفرق بين الولاية والموالاة معروف، فالأمير يسمى الوالي ولا يسمى الولي واختلف الفقهاء إذا اجتمع في الجنازة الوالي والولي أيهما يقدم؟ فالموالاة ضد المعاداة»[1]

ولقد وضع الإمام ابن تيمية الأمر في نصابه، وأفاد بما لا مزيد عليه، ولم يبق إلا سبب النزول الصحيح، ودلالة السياق، أما سبب النزول فقد ذكره ابن كثير في عدة

---

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٢٠ .

روايات أنها نزلت مع ماقبلها أربع آيات وما بعدها بآية في شأن عبادة بن الصامت وعبد اللَّه بن أبي ابن سلول، فمن هذه الروايات ما أورده عن محمد بن إسحاق بسنده قال: «لما حاربت بنو قينقاع رسول اللَّه ﷺ تشبث بأمرهم عبد اللَّه بن أبي- رأس المنافقين- وقام دونهم، ومشى عبادة بن الصامت إلى رسول اللَّه ﷺ وكان أحد بني عوف بن الخزرج له من حلفهم مثل الذي لعبد اللَّه بن أبيّ فجعلهم إلى رسول اللَّه ﷺ وتبرأ إلى اللَّه ورسوله من حلفهم، وقال: يا رسول اللَّه أبرأ إلى اللَّه ورسوله من حلفهم وأتولى اللَّه ورسوله والمؤمنين، وأبرأ من حلف الكفار وولايتهم ففيه وفي عبد اللَّه بن أبي نزلت الآيات في المائدة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ الآيات من (٥١) إلى (٥٦) المائدة»[1] ثم نبه ابن كثير على خطأ من توهم مثل الشيعة وضعف أحاديث تصدق علي بخاتمه حيث قال: «وأما قوله: ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ فقد توهم بعض الناس أن هذه الجملة في موضع الحال من قوله: ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ أي: في حال ركوعهم، ولو كان كذلك لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره لأنه ممدوح وليس الأمر كذلك عند أحد العلماء ممن نعلمه من أهل الفتوى، وحتى إن بعضهم ذكر في هذا الشأن أثرًا عن علي بن أبي طالب أن هذه الآية نزلت فيه، واستعرض الروايات وقال وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها وجهالة رجالها، وقد روى الطبرى أن عبد الملك سأل أبا جعفر الباقر عن هذه الآية: من الذين آمنوا؟ قال أبو جعفر الذين آمنوا.

قال: بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب قال: على من الذين آمنوا»[2]

وأقول: إن ما ذكره مغنية أيضًا من اتفاق الطرفين من أهل السنة والشيعة على نقل قصة التصدق بالخاتم واستشهد على ذلك بما ذكره الرازي في تفسيره من حديث أبي ذر المتقدم، فإن مغنية مدلس في ذلك، فالرازى جاء بالخبر لينقضه، ورد عليه بحديث

(١) تفسير ابن كثير ج٢ ص٦٩ .
(٢) تفسير ابن كثير ج٢ ص٧١ .

عبد الملك عن الباقر فيها[1] وإذا كان الباقر- وهو أحد أئمتهم المعصومين- يقول هذا في معنى الآية فمن الفضول التزيد على آل البيت والكذب عليهم لتجريح خلافة المسلمين الراشدة، فإن ذلك يؤذي آل البيت أنفسهم قبل أن يؤذى غيرهم، فإنهم عاشوا وماتوا على محبتهم وولايتهم كما تقدم في تراجمهم ونحن إذا نظرنا إلى دلالة السياق فإنه لا يسعنا أن نفهم إلا أن المراد بالموالاة في الآية هي موالاة المحبة والألفة، لا تولي الأمور والتصرف فيها بالمعنى الشيعي فاللَّه يقول: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ [المائدة: ٥١] ففي هذه الآية نهي صريح عن موالاة اليهود والنصارى بالود والمحبة وليس بمعقول أن يراد بذلك ولاية التصرف في الأمور ولم يقل بذلك سني ولا شيعي ثم أردف ذلك بحكم المقابلة من يجب موالاته وهو اللَّه ورسوله والمؤمنون في قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ولابد أن تكون موالاة المحبة التي نهى عنها في الأولى هي بعينها التي أمر بها المؤمنين في هذه الآية وذلك أمر بديهي بحكم المقابلة، وإلا لما كان للكلام معنى فعلاقة الضدية بين الأمر والنهي تجيز ذلك المعنى وتحتمه، يدل على ذلك أنه بعد ذلك عاب علي أهل الكتاب موالاتهم الكفار من دون المؤمنين في قوله: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [المائدة: ٨٠].

وبما أن الشيعة لم تفسر موالاة اليهود والنصارى بولاية الأمر، بل تفسرها بالمحبة وجب أن تكون كذلك في مقابلها، ولو سلمنا نزول الآية في على لما لزم من ذلك دلالتها على إمامته لما تقدم من معنى الموالاة فيها، ومَنْ من المسلمين لا يوالي أهل البيت بهذا المعنى؟.

هذا مع أن سبب النزول قد أزال كل إشكال وعند دلالة السياق على نحو ما بينته منها، وأما فيما يتعلق بآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ

(١) راجع مناقب الغيب للرازي ج٣ ص٤٣٠ .

﴿وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، وما ذكره الحلي في أن هذه الأوصاف لا تنطبق إلا على أمير المؤمنين علي، وأخذ منها ترشيحًا للآية موضوع البحث: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ . . إلخ.

فأقول: إن كان ولابد فهي في أبي بكر ليس غير، لأن الآية توعدت المرتدين بأن اللَّه سيأتي لهم بقوم يحبهم اللَّه ويحبونه يحاربونهم وينتصرون عليهم، ويشهد التاريخ ومن يعقل ومن لا يعقل مثل الشيعة أن الصديق رضي الله عنه هو فارس الحلبة وفاقئ عين الردة فلابد وأن يكون كما وصف اللَّه في الآية: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ !! [النساء: ١٢٢].

حتى ذكر ابن كثير عن ابن أبي حاتم عن الحسن أنه كان يقول: «هو واللَّه أبو بكر وأصحابه»(١).

ولعل في ذلك صفعة قوية للشيعة تجعلهم يكفون عن الطعن في الصديق ويعرفون له قدره يومًا من الأيام !! فإن أبى الشيعة إلا أنها في علي فعليها أن تقيم دليلًا واحدًا أو شبه دليل يكذب حقائق التاريخ في أن الصديق لم يحارب أهل الردة وأن الذي حاربهم هو علي بن أبي طالب هذا وإلا فلتعترف الشيعة أن الآيات لا تعد حتى من مناقب علي فضلًا عن دلالتها على إمامته !!.

٤- وعند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٦١﴾﴾ [آل عمران:٦١] الآية نازلة بإطباق المفسرين في شأن مباهلة الرسول لوفد نصارى نجران لما أكثروا الجدال معه حول عيسى عليه السلام، فأمره اللَّه أن يدعوهم إلى المباهلة، وهي عبارة عن أن يدعو كل فريق على الآخر بالهلاك إن كان من الكاذبين، فلما دعاهم النبي إلى المباهلة خافوا من مباهلته ودعوه إلى الصلح فأجاب.

---

(١) تفسير ابن كثير ج٢ ص٧٠ ولنا عود في نهاية المبحث على دلالة هذه الآية على صحة خلافة الصديق رضي الله عنه.

وروي أنه خرج بالحسين والحسن وعلي وفاطمة للمباهلة، تحقيقًا لما في الآية من دعوة الأبناء والنساء، فلما رآه وفد نجران خافوا من مباهلته وصالحوه على أمور معينة يدفعونها إليه وعلى هذا الأخير فالآية منقبة من مناقب أهل البيت ومنهم علي بلا شك، لكن الشيعة جعلوا منها دليلًا لا يقبل الجدل على إمامته بعد النبي بلا فضل، وهاك أقوال مفسريهم:

يقول البحراني: «عن الحسن بن علي قال: قال الله لمحمد حين جحده أهل الكتاب وحاجوه: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ الآية فأخرج رسول الله من الأنفس معه أبي ومن البنين أنا وأخي ومن النساء فاطمة أمي ومن الناس جميعًا، فنحن أهله ولحمه ودمه ونفسه ونحن منه وهو منا»[1]

وقال الطبرسي: «قوله: ﴿وَأَنفُسَنَا﴾ يعني عليًا خاصة ولا يجوز أن يكون المعني به النبي ﷺ لأنه هو الداعي، ولا يجوز أن يدعو الإنسان نفسه وإنما يصح أن يدعو غيره، ثم قال: ولا أحد يدعى دخول غير أمير المؤمنين علي وزوجته وولديه في المباهلة وهذا يدل على غاية الفضل وعلو الدرجة والبلوغ منه إلى حيث لا يبلغه أحد، إذ جعله الله نفس الرسول، وهذا ما لا يدانيه فيه أحد ولا يقاربه ومما يعضده ما صح عن النبي ﷺ أنه سئل عن بعض أصحابه فقال له قائل: فعلي؟ فقال: «إنما سألتني عن الناس ولم تسألني عن نفسي» وقوله لبريدة الأسلمي: «با بريدة لا تبغض عليًا فإنه مني وأنا منه إن الناس خلقوا من شجر شتى وخلقت أنا وعلي من شجرة واحدة».

وقوله بأُحد وقد ظهرت نكايته في المشركين ووقايته إياه بنفسه حتى قال جبرائيل: «إن هذا لهى المواساة، فقال: يا جبريل إنه مني وأنا منه، فقال جبريل: وأنا منكما»[2]

ووصف الطبرسي لهذه الأخبار بأنها صحت عن النبي من أعظم الكذب فكلها

---

(١) تفسير البرهان للبحراني ج١ ص١٧٧ .

(٢) مجمع البيان ج٣ ص١٠٢، ومثله في جوامع الجامع ص١٢٠ .

موضوعات كما سيأتي.

والذي جاء عن بريدة أنه قال له: «لا تبغض عليًّا فإن له في الخمس أكثر من ذلك» وقد تقدم[1] أما ما ذكره عنه هنا فهو موضوع لا أصل له كبقية ما أورده. وسأبين ذلك في المناقشة وقال البلاغي في تفسيرها بعد أن أورد خبر المباهلة من كتب أهل السنة: «وفي كتب الشيعة أخرجه القمي في تفسيره والمفيد في اختصاصه والصدوق في العيون والشيخ في أماليه عن علي أمير المؤمنين وعن أبي ذر أن عليًّا احتج بذلك يوم الشورى[2]، ثم قال البلاغي: ونتيجة الآية الكريمة والحديث القطعي هي أن اللّه أمر نبيه أن يسمى عليًّا نفسه ليبين للناس أنه ثانيه من أمته في الفضيلة والعناية الكريمة والولاية العامة والزعامة الكبرى والقيام بأمر الأمة والدين وسياسته والإمامة التي هي دعوة إبراهيم في قوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِيٓ﴾ وهل ترى غير الواجد لهذه المزايا بأمر اللّه رسوله بأن يسميه نفسه، ألا ترى أنه لا يصح لأحد يعرف كيف يتكلم أن يقول عن شخص أخر أنه نفسي إلا إذا كان ذلك الشخص في نظر القائل ثانيه في مزاياه والوجه المطلوب منه وثقته في ذلك[3]، إن هذا أمر جلي ولقد تكرر من رسول اللّه ﷺ بيان هذا المعنى المتجلي من قوله: ﴿وَأَنفُسَنَا﴾ كما أمره اللّه وشرحه بعبارات متناسبة في الإيضاح وإقامة الحجة فهي: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ كقوله ﷺ لعلي: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدى**»[4] وقوله في ذلك المشهد العظيم في غدير خم مخاطبًا المسلمين: «**أيها الناس: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟**» فلما قالوا: اللّهم بلى، قال على النسق آخذًا بضبع علي: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»[5] وغير ذلك مما يضيق عنه المقام وهو مدون في كتب الفريقين- يريد أهل السنة والشيعة- كالشمس رأد الضحى، ثم حمل على الإمام ابن تيمية في كتابه

---

(١) انظر: ص٣٣٨ من الرسالة وهو مخرج في الصحيح.

(٢) قصة احتجاج علي يوم الشورى من وضع الشيعة وقد نبه أهل السنة على كذبها ومع ذلك فليس فيها ما يدعية البلاغي قط، فانظر كتاب الموضوعات للإمام ابن الجوزي ج١ ص٣٧٨.

(٣) كان يصلح ذلك لو أن الحديث صحيح، لكنه موضوع كما سيأتي في المناقشة.

(٤) هذا حديث صحيح وسيأتي توجيهه وبطلان دليل الشيعة منه.

(٥) قد مر تحقيق القول في قصة الغدير ص٢٨٩.

منهاج السنة في كشف فضائح الشيعة، وذكر عنه أنه اعترف بصحة الحديث الدال على أن نفس رسول اللّٰه هو علي لكنه منع من دلالته على الإمامة[1].

ثم هاجم الإمام محمد عبده في تفسير المنار لأنه قال: إن الشيعة حملوا كلمة أنفسنا على علي فقط ومصادر هذه الروايات للشيعة ومقصدهم منها معروف، وبعد ذلك قال البلاغي:

«وقد صح واستفاض عن رسول اللّٰه ﷺ أنه قال لعلي: «**أنت مني وأنا منك**» كما رواه البخاري ومسلم والحاكم والترمذي وغيرهم، وأنه جعل عليًّا كنفسه كما رواه أحمد وما أخرجه ابن النجار من أن ابن العاص سأل النبي ﷺ عن حبه لعلي فقال: «**إن هذا يسألني عن النفس**» وفي اللآلئ المصنوعة عن ابن النجار أيضًا قال رسول اللّٰه ﷺ: «**على نفسي فمن رأيته يقول في نفسه شيئًا**» ثم قال: ولكن إذا ذكرنا هذه الروايات وأمثالها قيل إن مصادرها الشيعة ومقصدهم منها معروف»[2].

وأقول: إن أقصى ما في الآية أنها دعوة إلى المباهلة، وليس فيها أنهم خرجوا لها، ولا أن النبي دعا عليًّا أو فاطمة أو الحسن والحسين، ولذلك ورد من عدة طرق أن النبي ﷺ دعا نصارى نجران إلى المباهلة فأبوا، فقد أخرج البخاري بسنده عن حذيفة قال: «جاء العاقب والسيد صاحبا نجران إلى رسول اللّٰه ﷺ يريدان أن يلاعناه، فقال أحدهما لصاحبه لا تفعل فواللّٰه لئن كان نبيًّا فلاعننا لا نفلح نحن ولا عقبنا من بعدنا، قالا إنا نعطيك ما سألتنا وابعث معنا رجلًا أمينا ولا تبعث معنا إلا أمينًا، فقال لأبعثن معكم أمينًا حق أمين، فاستشرف له أصحاب رسول اللّٰه ﷺ فقال قم يا أبا عبيدة بن الجراح فلما قام قال رسول اللّٰه ﷺ هذا أمين هذه الأمة»[3].

وليس في هذا الحديث أنه خرج بأحد للمباهلة، وأقصى ما في الباب هو ما رواه

---

(١) هذا كذب على ابن تيمية فإنه جزم ببطلان الحديث وبين أنه موضوع، انظر المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٣٧ .

(٢) آلاء الرحمن للبلاغي ج١ ص٢٩٠ وما بعدها .

(٣) صحيح البخاري كتاب المغازي: باب قصة أهل نجران ج٣ ص٨٠ .

مسلم والترمذي عن سعد بن أبي وقاص قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا﴾ دعا رسول اللَّه ﷺ عليًا وفاطمة وحسنًا وحسينًا وقال: «**اللَّهم هؤلاء أهلي**»[1] وليس فيه أنه خرج بهم للمباهلة، ولكن ظاهره يدل على أنه دعاهم استعدادًا لذلك، وأما ما ورد أنه خرج بهم وقال: «**إذا أنا دعوت فأمّنوا**» فقد ذكره السيوطي في الدر المنثور وقال: «أخرجه أبو نعيم في الدلائل عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس»[2].

ولا يخفى أن هذا إسناد لا يحتج به بالمرة لأن الكلبي رافضي غال فتلك بضاعة الشيعة ردت إليهم.

وذكر السيوطي أيضًا هذا الخبر بعينه عن ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وأبو نعيم الكل مرسلًا عن الشعبي»[3] وماذا نصنع بمرسل؟.

وذكر ابن كثير أن الحاكم أخرجه عن الشعبي عن جابر بن عبد اللَّه وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، قال ابن كثير ورواه أبو داود الطيالسى عن الشعبي مرسلا، وهذا المرسل أصح»[4].

يعني: أن ابن كثير لم يرتض تصحيح الحاكم للمرفوع إلى الصحابي جابر بن عبد اللَّه، ثم ذكر ابن كثير وذكر السيوطي أن الحافظ بن عساكر أخرج بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه قال في هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَآءَنَا﴾ الآية، فجاء بأبي بكر وولده وبعمر وولده وبعثمان وولده وبعلي وولده[5].

والخلاصة: أن هذه الآثار كلها لا تصلح حجة في أنه خرج فعلًا للمباهلة، لأنها إما مرسلة، وما ذكر عن ابن عباس فهو موضوع لأنه من رواية الكلبي عن أبي صالح، وما ذكره الحاكم عن جابر بن عبد اللَّه لم يرتض ابن كثير تصحيح الحاكم له، بل

---

(١) صحيح مسلم: باب من فضائل عليّ ج٢ ص٣٦٠، والترمذي وصححه: مناقب عليّ بن أبي طالب ج٥ ص٣٠٢ .

(٢) (٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ج٢ ص٣٩ ، ٤٠ .

(٤) تفسير ابن كثير ج١ ص٣٧١ .

(٥) الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ج٢ ص٣٩ ، ٤٠ .

رجح المرسل عليه فبقي أن الآثار كلها لا تصح ولا تطمئن النفس إليها، مما دعا الإمام محمد عبده أن يرجح أنها من وضع الشيعة، لبعدها عن ظاهر الآية، وعدم اتساقها مع ألفاظها، ورجح أن الآية عامة في جماعة المؤمنين حيث قال عنه صاحب المنار: «قال الأستاذ الإمام: الروايات متفقة على أن النبي ﷺ اختار للمباهلة عليًّا وفاطمة وولديهما، ويحملون كلمة (ونساءنا) على فاطمة، وكلمة (أنفسنا) على علي فقط، ومصادر هذه الروايات الشيعة ومقصدهم منها معروف[1] وقد اجتهدوا في ترويجها ما استطاعوا حتى راجت على كثير من أهل السنة، ولكن واضعيها لم يحسنوا تطبيقها على الآية، فإن كلمة (ونساءنا) لا يقولها العربي ويريد بها بنته، لا سيما إذا كان له أزواج، ولا يفهم هذا من لغتهم، وأبعد من ذلك أن يراد بأنفسنا علي عليه الرضوان، ثم إن وفد نجران لم يكن معهم نساؤهم وأولادهم وكل ما يفهم من الآية أمر النبي ﷺ أن يدعو المحاجين والمجادلين في عيسى من أهل الكتاب إلى الاجتماع رجالًا ونساء وأطفالًا، ويجمع هو المؤمنين رجالا ونساء وأطفالا، ويبتهلون إلى اللَّه بأن يلعن الكاذب فيما يقول عن عيسى، ثم قال: وفي قوله: ﴿نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ إلخ وجهان: أحدهما: أن كل فريق يدعو الآخر فأنتم تدعون أبناءنا ونحن ندعو أبناءكم، وهكذا الباقي، وثانيهما: أن كل فريق يدعو أهله، فنحن المسلمين ندعو أبناءنا ونساءنا وأنفسنا، وأنتم كذلك.

ولا إشكال في وجه من وجهي التوزيع في دعوة الأنفس، وإنما الإشكال فيه على قول الشيعة ومن شايعهم على القول بالتخصيص»[2].

وما ذكره الإمام حق وصدق موافق لمنطوق الآية، وأما ما ورد من خروجه بعلي وفاطمة وابنيهما فغير صحيح كما تقدم، ولم يصح إلا أنه دعا هؤلاء الأربعة وقال: «**اللَّهم هؤلاء أهلي**».

وهذا لا يدل على أن الآية فيهم وحدهم، بل إنما يدل على أن النبي استعد

---

(١) وهذا هو ما أثار البلاغي على الإمام فهاجمه كما أشرت إلى ذلك في كلامه .
(٢) تفسير المنار ج٣ ص٢٦٥ .

للمباهلة بأهله، وهذا لا يمنع أن يدعو بقية المؤمنين بأهليهم إذا لزم الأمر، بل ربما فعل كما في خبر ابن عساكر عن الباقر رضي الله عنه، والحديث على كل حال منقبة من مناقب علي وفاطمة وابنيهما رضي الله عنهم، لا ينكر ذلك إلا مكابر، لكن دلالته على أن عليًّا هو نفس الرسول وبالتالي على إمامته فدونه قطع الأعناق، ودلالة الآية على إمامته أبعد مما بين السماء والأرض لأنا لا نسلم أن المراد بالأنفس علي بن أبي طالب، بل إما المراد بذلك نفسه الشريفة ﷺ، وما توهمه الطبرسي من أن الإنسان لا يدعو نفسه فكلام ساقط، إذ قد شاع في العرف القديم والحديث أن يقال: دعته نفسه إلى كذا، ودعوت نفس إلى كذا، قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣٠]، فمعنى «ندع أنفسنا» أي: نحضر أنفسنا، أما على تفسير الشيعة فإنه يلزمه أن الرسول لا يخرج في هذه المباهلة لأنه غير داخل في الأبناء ولا في النساء، ولا في الأنفس، مادام المدعو لابد أن يكون غيره وقد عينته الشيعة بعلي، فيخرج النبي من المباهلة، وهذا غير معقول بالمرة.

كما أننا أيضًا إذا قرنا الإمام علي من قبل النبي لمصداق: «أنفسنا» فمن الذي نقرره من قبل وفد نجران لمصداق «أنفسكم» مع أن الجميع مشتركون في صيغة (ندع)؟

أو أن المراد بالأنفس هنا هو أنفس المؤمنين، بمعنى أن يدعو كل منا نفسه، وأن يدعو كل منكم نفسه، ويرجحه، أن الأنفس جمع قلة، أضيف إلى (نا) الدال على الجمع، ومن المقرر: أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادًا، مثل قولنا: ركب القوم دوابهم، أي: ركب كل واحد دابته، فمعنى الآية: يدعو كل منا نفسه، وهذا هو الظاهر من التعبير.

نعم لو كان بدل «أنفسنا» «نفسي» فلربما كان له وجه من القبول، وأن لم تدل على ولاية الإمام أيضًا، لأنها لو دلت على إمامته لدلت على إمامة فاطمة لأنها مشاركة في الدعوة ولا قائل بذلك من الشيعة ولا من غيرهم، لأن فاطمة مفطومة عن الولايات كسائر النساء. !!

وأما ما حاولوا تعضيد دعواهم من خبر «علي كنفسي» بجميع طرقه المتقدمة فهو موضوع[1]، وليس أدل على ذلك من أن البلاغي نقل الخبر من كتاب موضوعات وهو «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي» والبلاغي يعلم ذلك، وما استحيى الرجل أن يحتج على أهل السنة بحديث وضعوه في كتب الموضوعات لينبهوا على كذبه بل يبالغ البلاغي في الكذب والتمويه فيذكر عن الإمام ابن تيمية أنه اعترف بصحة الحديث مع أن الإمام ابن تيمية في الموضع الذي ذكره البلاغي أكد بطلان الخبر وأنه موضوع[2].

وعلى فرض صحة الخبر: «علي كنفسي» وما تفرع منه، فإنه لا يقتضي المساواة التامة بينهما لاستلزامه الاشتراك في خصائص النبوة وهو باطل باتفاق، وأيضًا فإن عليًا تابع والنبي متبوع، والتابع دون المتبوع قطعًا، فالمساواة ممتنعة لأن أحدًا لا يساوي الرسول ﷺ بحال.

فإن قالوا ثبتت المساواة ما عدا النبوة بحديث: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**» وهو ثابت من رواية الفريقين له، قلت: أما الحديث فثابت:

فقد أخرجه الشيخان، لكن لا يفيد مطلوب الشيعة بحال، وسبب الحديث يوضح المراد منه فرواية مسلم بسنده عن سعد بن أبي وقاص قال: «خلف رسول اللّٰه ﷺ علي بن أبي طالب في غزوة تبوك فقال: يا رسول اللّٰه تخلفني في النساء والصبيان؟. فقال: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي**»[3].

---

(١) انظر: الموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٤٠١، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٨٢.

(٢) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال، لابن تيمية مختصر منهاج السنة ص٤٣٧.

(٣) صحيح مسلم: باب من فضائل عليّ بن أبي طالب ج٢ ص٣٦٠.

وأخرج البخاري بسنده عن سعد أيضًا قال: قال النبي ﷺ لعلي: **«أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى»**[1].

وسبب الحديث واضح في أن علي بن أبي طالب كان يرى أن بقاءه في المدينة مع النساء والصبيان والعجزة وتخلفه عن الجهاد وهو الفارس المغوار يعتبر ذلك إهانة له، وأن هذا الاستخلاف ليس بفضيلة، وإن كان فيه نيابة عن النبي إلا أنه رأى أن الجهاد أفضل منه، فقال ما قال للنبي ﷺ، فكان لابد وأن يطيب النبي خاطره ويسترضي نفسه ببيان أنه في هذا الاستخلاف شبيه بهارون حين استخلفه موسى على قومه حين ذهب لميقات ربه.

وهذا لا شيء فيه فكثيرًا ما كان النبي ﷺ يضرب المثل تشبيها لأصحابه بالأنبياء السابقين كما ضرب مثلًا لأبي بكر بإبراهيم وعيسى وضرب مثلًا لعمر بنوح وموسى عليهما السلام في شأن استشارتهم في أسارى بدر كما هو مشهور.

فإن قيل إن ما ذكر من سبب إيراد الحديث ليس بحجة لما أن الراجح في الأصول أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والحديث دل عموم لفظه على أن عليًّا من النبي كهارون من موسى، ولم يستثن إلا النبوة فثبت الخلافة لعلي بعد النبي لأنها من جملة منازل هارون فإنه لو عاش لكان خليفة بعد موسى، فتلك قضية موجبة كلية وصورها الإضافة التي في الاستغراق بقرينة الاستثناء[2].

فأقول: لا نسلم أن الإضافة التي في الاستغراق بقرينة الاستثناء تصلح أمرًا كليا، لأن الأمر الكلي هو: كل وجميع وكافة وكل ما دل على الشمول والعموم كالنكرة في سياق النفي مثلًا، وما في الحديث شيء من ذلك، كما أني لم أذكر السبب كدليل حتى يحتج بعموم اللفظ، بل كقرينة تعين على فهم المراد منه، لأن

---

(١) صحيح البخاري باب مناقب عليّ بن أبي طالب ج٢ ص٣٠٠ .

(٢) للشيعة استدلال مشهور بهذا الحديث على هذا النحو المذكور فكان من الفائدة مناقشة هذا الدليل من حيث قوانين المنطق على نفس نمط الاستدلال، والحديث احتج به البلاغي كما تقدم، فلابد وأنه يهدف منه إلى هذا النوع من الدليل، كما هو استدلال متكلميهم، فلابد من بيان ما فيه .

لفظ الحديث لا يفهم منه بحال أن عليًا يثبت له جميع منازل هارون وكيف ذلك وهارون كان نبيًا مع موسى، وعلى لم يكن نبيًا مع محمد باتفاق؟ فلو كانت المنازل الثانية لهارون ما عدا النبوة ثابتة لعلي لاقتضى أن يكون علي نبيًا مع النبي ﷺ.

لأن النبوة معه لم تستثن وهي من منازل هارون، وإنما المستثنى هو النبوة بعده لا معه، وأيضًا من جملة منازل هارون كونه أخًا شقيقًا لموسى وعلى ليس كذلك بالنسبة للرسول ﷺ، فالعام قد تخصص بغير الاستثناء ولم يعد على عمومه، فأصبحت القضية مهملة، فيحمل الكلام على بعض غير معين، يأتي تعيينه من خارج، وليحمل على منزلة واحدة كما هو ظاهر التاء في قوله: «**بمنزلة هارون**» التي هي للوحدة، ويكون تعيينها بالمنزلة المعهودة حين استخلف موسى هارون على بني اسرائيل فترة ذهابه إلى ميقات ربه، المدلول عليه بقوله: ﴿ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي﴾ [الأعراف: ١٤٢].

وما من شك في أن استخلاف هارون قد انقضى بعود موسى، كذلك منزلة علي هي استخلافه على المدينة في غزوة تبوك مدة غياب النبي عنها، وما من شك أيضًا في أنه قد انقضى استخلافه عليها بعود النبي ﷺ من غزاته، وإلا لكان إمامًا نائبًا عن النبي في حضور النبي وهذا ما لم يقل به أحد، بل لم يولَّ علي على المدينة غير هذه المرة، ولو دل ذلك على ثبوت الخلافة له للزم أن يكون أبو لبابة الأنصاري وابن أم مكتوم وغيرهما خلفاء بعد النبي بلا فصل لأن أمر استخلافهم على المدينة مشهور!!.

ثم إن استخلاف علي بن أبي طالب ليس كاستخلاف هارون على بني اسرائيل، لأن الأخير كان استخلافًا على كل قوم موسى حيث ذهب وحده وتركهم، أما استخلاف علي فكان على من ذكر من النساء والصبيان والعجزة، وأما سائر الصحابة فكانوا مع النبي في غزوة تبوك. كما أنه لو كان استخلافًا عامًّا بحيث يكون ثانيه في كل شيء كما يقول الطبرسي والبلاغي لما صح أن يؤمر عليه أبا بكر في الحج سنة تسع فكان يصلي خلف الصديق ويطيع أمره وكذلك كان يصلى خلفه حين أمر النبي أبا بكر أن يصلي بالناس في مرض وفاته دون الصحابة أجمعين، فبطل هذا التشبث بالمرة.

وأما احتجاج الطبرسي بحديث بريدة، فقد تقدم أنه قال لبريدة: «**لا تبغضه فإن له**

في الخمس أكثر من ذلك»[1] وأما ما ذكره الطبرسي أنه قال له: «**إن الناس خلقوا من شجرتين وخلقت أنا وعلي من شجرة واحدة**» فهذا موضوع بلا خلاف[2] ومن أعظم الكذب على رسول الله ﷺ وكيف ذلك والله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ [الحجرات:١٣]، ويقول عز من قائل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ الآية مطلع النساء؟ وأوضح منه بطلانًا كذبهم على جبريل أنه قال لما رأى نكاية علي في المشركين يوم أحد: «**إن هذا لهى المواساة! فقال النبي: «يا جبريل إنه مني وأنا منه**»، **فقال جبريل: وأنا منكما**» فهو موضوع أيضًا[3]. وأما احتجاج البلاغي بحديث: «**أنت مني وأنا منك**» وقد رواه البخاري ومسلم والترمذي.. إلخ.

فأقول: نعم، ولا حجة فيه على مدعاكم، فقد أخرجه البخاري تعليقًا[4]، والترمذي بلفظ: «**على مني وأنا من علي**» وقال: حسن غريب صحيح[5]، وماذا في هذا من جعل علي هو نفس الرسول أو كنفسه، وماذا فيه من دلالة على الإمامة؟ فقد صح واستفاض أن النبي ﷺ قال عن الأشعريين: «**هم مني وأنا منهم**»[6] وقال في جليبيب: «**هذا مني وأنا منه**»[7] فما يقال في حديث علي يمكن أن يقال في حديث الأشعريين وجليبيب، وما لا فلا!.

فإن قلنا بخلافته من هذا الحديث لزم القول بخلافة جميع من ذكر، إجراء للنظير على النظير (وإن قلنا إن هذا اللفظ مدح وليس فيه ما يدل على الإمامة- كما هو

---

(١) انظر: صحيح البخاري ج٣ ص٧٣ كتاب المغازي: بعث عليّ وخالد إلى اليمن.

(٢) انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٣٩٥ والموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٣٩٧.

(٣) انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٧٢، والموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٣٨١.

(٤) صحيحح البخاري: مناقب عليّ بن أبي طالب ج٢ ص٢٩٩.

(٥) سنن الترمذي: مناقب عليّ ج٥ ص٣٠٠.

(٦) صحيح البخاري: قدوم الأشعريين من اليمن ج٣ ص٨١، صحيح مسلم باب من فضائل الأشعريين ج٢ ص٤٠٠.

(٧) صحيح مسلم باب من فضائل جليبيب ج٢ ص٣٨٥.

الصواب- فقد اتفقنا !! وعليه فتمسك الشيعة بالآية على إمامة علي لا وجه له، ولقد زادوا الطين بلة بما عضدوا به استدلالهم بأخبار موضوعة، ولو فرضنا صحتها فلا تفيد مدعاهم أيضًا، وما شغبوا به من أحاديث صحيحة هي أبعد عن مرادهم مما بين السماء والأرض، إذ لا علاقة لهذه الأحاديث بالآية ولا علاقة لها بالإمامة أيضًا، وإن كانت من مناقب علي كرم اللَّه وجهه ومما هو جدير بالتنبيه أن الشيعة يعمدون إلى أحاديث صحيحة عند أهل السنة، قد استخرجها علماء أهل السنة في مقابلة الخوارج الذين تجاسروا على الإمام علي كرم اللَّه وجهه، ونسبوا إليه ما هو بريء منه، ورموه بكل نقيصة، وقد ذكر أهل السنة أحاديث فضائل الإمام في معرض الرد على الخوارج والزنادقة وللأسف فإن الشيعة قد أخذوا تلك الدلائل من أهل السنة واحتجوا بها على أهل السنة في إثبات إمامة على بلا فصل وحاولوا إلزام أهل السنة بأحاديثهم وأقوالهم في مناقب على، وذلك بعد تحوير الشيعة في المقدمات وما أضافوه إليها من رواية الموضوعات وما دروا أن ذلك زاد في الفساد، وأبطل المقصود والمراد، وقوى شبهة المخالف، وأكثر أدلة الشيعة من هذا القبيل، ولعل ما مر بنا في هذه الآية أفلا يثبت ذلك كما أن العجب كل العجب إني لم أعثر للشيعة على حجاج مع طائفة من طوائف الأمة إلا مع أهل السنة بالذات- مع أن أهل السنة غير متهمين في حب آل البيت واحترامهم- ويسرقون أدلة أهل السنة في الاستشهاد على فضائل الإمام، فيردون بها على أهل السنة، ولا تستطيع الشيعة على أصول مذهبهم أن تقيم دليلًا واحدًا على بطلان رأى الخوارج في تكفير على من أجل قبوله التحكيم، إذ لو كان إماما بالنص لما جاز له قبول التحكيم، وإنما يبطل أي: الخوارج على أصول مذهب أهل السنة والجماعة لا على أصول الشيعة بجميع فرقها !!.

٥- وعند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾﴾ [البقرة: ٢٠٧]، يفسر الشيعة هذا المبهم بعلي بن أبي طالب، ويأخذون من الآية دليلًا على ولايته بقرينة ما بعدها من قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة:٢٠٨] أي: في ولاية علي كما يزعمون.

يقول البحراني: «روى الشيخ في أماليه عن علي بن الحسين أنها نزلت في علي حين بات على فراش النبي ﷺ، يعني: ليلة الهجرة»[1].

وقال الطبرسي بعد أن ذكر الخبر المتقدم عن السدي عن ابن عباس وزاد: «وروى أنه لما نام على فراشه قام جبريل عند رأسه وميكائيل عند رجليه، وجبريل ينادى: بخ بخ من مثلك يابن أبي طالب يباهي اللَّه بك الملائكة !!»[2].

وقال القمي «ذاك أمير المؤمنين (ع) وقوله: ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ أي: في ولايته»[3] ولا أدري من الذي يحتاج إلى حراسة الملائكة في تلك الظروف، أهو من خرج من بيته تحت جنح الظلام مهاجرًا وهو مقصود المشركين بالقتل لا يريدون غيره، أم من هو نائم في بيته مغلقًا عليه بابه ولا غرض لأحد في قتله؟ والدليل على ذلك أنه خرج عليهم علي في الصباح فما تعرض له أحد بسوء، وذهبوا يبحثون عن الرسول هنا وهناك !! وعلي رضي الله عنه قد بات فعلًا على فراش النبي مسجى ببرده، وهذه منقبة له لا ينكرها أحد ونحن نرويها معشر أهل السنة ونعدها من أعظم مناقبه لأنا لا نبهت أحدًا من الصحابة حقه كالشيعة، ولكن الممنوع أن تكون الآية نازلة بسبب ذلك ولو سلم لما دلت على ولايته، وقد ثبت للصديق منقبة في الهجرة لم يثبت نظيرها لغيره إذ أيها أعظم في ميزان العقل، رجل نام في بيته مكان الرسول وقد أغلق عليه بابه ووعده النبي أن لا يصيبه مكروه فنام مطمئنًا إلى قول الصادق المصدوق، أم رجل خرج مع الرسول مضحيًا بنفسه معه وهو يعلم أن قريشًا ستطلبه لا محالة وإن ظفروا به قتلوه ومن معه لا محالة؟.

وقد انفرد من بين الصحابة بالصحبة في الغار أحرج فترة مر بها النبي في حياته، وكذا في رحلته، وأمره من خوفه على الرسول في هذه الرحلة معروف مشهور، ولذلك يمكن أن يقال إن الصديق لم يفارق الرسول في حضر ولا سفر حتى في أحرج

---

(١) تفسير البرهان للبحراني ج٢ ص١٢٧ .

(٢) مجمع البيان للطبرسي ج٢ ص١٧٤ .

(٣) تفسير القمي ص٦١ .

الأوقات، ولذا فهو الوحيد الذي ثبتت صحبته بالنص القرآني الذي لا يماري فيه شيعي ولا غيره في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ الآية [التوبة: ٤٠] ولها موضع سأبين ما فيها بالتفصيل.

والمهم كما هو نص الآية أنها نزلت بصدد الهجرة التي تحاول الشيعة البحث عن ملابسة لإيجاد نص في علي بهذه المناسبة، وهيهات، فإن ما ذكروه من أخبار في ذلك علامة الوضع عليها ظاهرة، مع معارضتها لسبب النزول الصحيح، وهو أنها نزلت في صهيب الرومي لما أراد الهجرة فمنعه المشركون حتى يساوموه على ماله وكان صاحب صنعة فدلهم على ماله. فتركوه، فما أن قدم المدينة حتى أنزل اللَّه فيه هذه الآية فقال له النبي ﷺ: «ربح البيع أبا يحيى» الحديث[1] وهذا هو المطابق لمعنى الآية وظاهرها، وما أطبق عليه المفسرون، ومع ذلك فإن لفظ الآية عام يصدق على كل من باع نفسه ابتغاء مرضاة اللَّه، كأهل بيعة الرضوان وغيرهم.

٦- وعند قوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ (٢٤) مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ (٢٥)﴾ [الصافات: ٢٤، ٢٥] يقول: الشيعة إن هذه الآية صريحة أيضًا في ولاية علي، حيث يقول البحراني «عن ابن بايويه عن الحسن بن علي قال: قال رسول اللَّه ﷺ إن أبا بكر مني بمنزلة السمع، وإن عمر مني بمنزلة البصر، وإن عثمان مني بمنزلة الفؤاد، فلما كان من الغد دخلت عليه وعنده أمير المؤمنين عليه السلام وأبو بكر وعمر وعثمان فقلت يا أبت سمعتك تقول في أصحابك هؤلاء قولًا فما هو؟ قال نعم، ثم أشار إليهم فقال: هم السمع والبصر والفؤاد، وسيسألون عن ولاية وصيِّ هذا وأشار إلى علي بن أبي طالب (ع) إن اللَّه يقول: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ثم قال: وعزة ربى إن جميع أمتي لموقوفون يوم القيامة ومسئولون عن ولايته، وذلك قوله: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ (٢٤)﴾[2].

---

(١) انظر: أسباب النزول للسيوطي ص٢٨، وأسباب النزول للواحدي ص٤٠.
(٢) تفسير البرهان للبحراني ج٤ ص٨٩٣.

ولا شك في أن هذه قصة خرافية لا يخفى ما فيها من تدافع وتلفيق، لكن الشيعة أقنعوا أنفسهم بها فلا يكاد يخلو عن مضمونها كتاب تفسير حتى المعتدلين منهم كالطبرسي حيث قال أيضًا: «وقيل إنهم مسئولون عن ولاية علي (ع) عن أبي سعيد الخدري وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعًا، حدثناه عن الحاكم أبي القاسم الحسكاني بالإسناد.»[1]. إلخ واقول: ومع أن الشيعة قد تبوأت مقعدها من النار بالكذب عمدًا على رسول اللَّه ﷺ، لأن الخبر لا يحتاج في بطلانه إلى دليل أصلًا، فأين نور النبوة وسماحة الإسلام والبلاغة المحمدية والهدى الإلهي على ما يذكره ابن بابويه وغيره؟

ثم إن السورة مكية تخاطب قريشًا الذين كذبوا بيوم الدين، وأشركوا مع اللَّه غيره من الأصنام فهم يفاجئون يوم الدين بما كانوا به ينذرون فيقولون: يا ويلنا هذا يوم الدين، هذا يوم الفصل الذي كنتم به تكذبون. فيؤمر بهم بأن يحشروا إلى النار هم وما كانوا يعبدون، ثم يوقفون فيسألون سؤال توبيخ وتقريع عن أقوالهم وأعمالهم زيادة في تحسرهم، أو يسألون عن التوحيد والإيمان، فأين ولاية علي، وأي مدخل لها في ذلك؟ وهل كانت ولايته تعرض على قريش في الدنيا مع التوحيد؟ وإذا كان كذلك فلماذا يسألون عنها دون التوحيد؟ وهل يرى الشيعة أن قريشًا لو أقرت بولاية علي دون التوحيد أكان ذلك كاف في نجاتهم؟ ثم إن الآية التالية وضحت مضمون هذا السؤال فلم يعد بعده مقال: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾؟

٧- وعند قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴿١﴾ لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ ﴿٢﴾﴾ [المعارج:١، ٢] يرى الشيعة أن الآيات دالة على ولاية علي حيث يحملون السؤال هنا على السؤال عن ولاية عليّ، والكافرين على الكفر بولايته، والعذاب واقع بمن كفر بالولاية فحسب. يقول البحراني: «عن أبي الحسن (ع) قال: «سأل رجل عن الأوصياء وعن ليلة القدر وما يلهمون فيها، فقال النبي ﷺ: سألت عن العذاب الواقع ثم كفرت بأن ذلك لا يكون[2]، فإذا وقع فليس له من اللَّه دافع» وعن أبي

---

(١) مجمع البيان للطبرسي ج٢٣ ص٥٣ .

(٢) لا يخفى عدم مطابق الجواب للسؤال .

جعفر قال: «للكافرين» بولاية علي «ليس له» من اللّه «دافع» هكذا واللّه نزل بها جبريل على محمد ﷺ»[1] وعنه أيضًا قال: «بينا رسول اللّه ﷺ ذات يوم جالس في ملأ من قريش وكان معهم أعرابيان إذ أقبل أمير المؤمنين (ع) فقال رسول اللّه ﷺ: «**لولا أن تقول فيك طوائف من أمتي ما قالت النصارى في عيسى لقلت فيك قولًا، لا تمر بملأ من الناس إلا أخذوا التراب من تحت قدميك يلتمسون البركة**،[2] فغضب الأعربيان والمغيرة بن شعبة[3] وعدة من قريش معهم فقالوا: ما رضي أن يضرب لابن عمه مثلًا إلا عيسى بن مريم؟ فأنزل اللّه على نبيه: ﴿۞ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ۝٥٧﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم﴾ يعني من بني هاشم: ﴿مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٥٧- ٦٠] قال أبو جعفر فغضب الحارث بن عمر الفهرى وقال: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢] فأنزل اللّه عليه مقالة الحارث، ونزلت هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ﴾ [الأنفال: ٣٣] ونزلت: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١﴾ الآيات»[4].

وقال شبر فيها: «نزلت: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ﴾ لما قال بعض المنافقين يوم الغدير: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ فرماه اللّه بحجر فقتله»[5].

أما الطبرسي فيبسط لنا ما أوجزه شبر فيقول: «أخبرنا السيد أبو الحمد بسنده عن جعفر بن محمد الصادق عن آبائه (ع) قال: لما نصب النبي ﷺ عليًّا يوم الغدير وقال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»، طار ذلك إلى البلاد فقدم على النبي ﷺ النعمان بن

---

(١) قد مر أن أمثال هذه الأيمان البالغة لا تجدي في الطعن على القرآن.

(٢) ومن هنا قال ابن سبأ بألوهية عليّ واخترع لهم فرية الوصية كما سيأتي.

(٣) المغيرة بن شعبة ثقفي من الطائف أسلم قبيل الحديبية وهي أول مشاهده، فأين كان وقت هذه الفرية على فرض صحتها؟ الإصابة ج٣ ص٤٥٢، ص٤٥٣.

(٤) تفسير البرهان للبحراني ج٤ ص١١٤٦.

(٥) تفسير شبر ص٥٣١.

الحرث الفهري فقال: أمرتنا عن اللّه أن نشهد أن لا إله إلا اللّه وأنك رسول اللّه وأمرتنا بالجهاد والحج والصوم والصلاة والزكاة فقبلناها، ثم لم ترض حتى نصبت هذا الغلام فقلت: من كنت مولاه فعلي مولاه فهذا شرع منك أو أمر من عند اللّه؟. فقال: «**واللّه الذي لا إله إلا هو إن هذا من عند اللّه**»، فولى النعمان بن حرث وهو يقول: اللّهم إن كان هذا هو الحق.. الآية فرماه اللّه بحجر على رأسه فقتله، وأنزل اللّه: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ﴾ [المعارج: ١] الآيات[(١)].

وأقول: العجب من هؤلاء القوم كيف تهضم عقولهم هذه الخرافات؟!.

وعجبتي من الطبرسي أشد، وذلك حين يروي هو بسنده إلى جعفر الصادق أن سبب نزول: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ ۝١﴾ هو ما ترتب من سؤال الفهري مما حدث يوم الغدير، ولا شك أن هذا كذب لا يحتاج إلى بيان، فأقل ما فيه أن قصة الغدير المزعومة كانت في ذي الحجة سنة عشر من الهجرة، والسورة مكية بلا خلاف، حتى إن الطبرسي نفسه ذكر أنها مكية، ولم يدع مدنية شيء فيها[(٢)] فكيف يجعل ما حدث بعد الهجرة بعشر سببًا لما نزل قبل الهجرة؟ ثم إن هذا الفهرى الذي اختلفوا في اسمه- تارة الحارث بن عمر، وتارة النعمان بن الحرث- غير معروف بالمرة، ولو حدث لأحد ما زعمته الشيعة لتوافرت الدواعي على نقله، لأنه لا يقل عن حادث الفيل حين رمى اللّه أصحابه بحجارة من سجيل!! ولما لم ينقل شيء من ذلك ولا حتى في كتب الموضوعات، فلا شك أنه كذب ثمج يستحيي من ذكره من له مسكة من عقل!!.

ثم إن قائل: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ﴾... الآية هو أبو جهل بن هشام كما صحت بذلك الأخبار[(٣)]. والآية نزلت بعد غزوة بدر تذكيرًا للنبي ﷺ بقول أبي جهل في مكة بمناسبة قتله في غزوة بدر، وطبعًا من المعروف أن

---

(١) مجمع البيان للطبرسي ج٢٩ ص٥٤ .

(٢) راجع تفسيره مجمع البيان فيها ج٢٩ ص٥٤ .

(٣) انظر: صحيح البخاري تفسير سورة الأنفال ج٣ ص١٣٢ .

أبا جهل لم يقصد بقوله: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ ولاية علي، ولم يرد ذلك في قواميس المشركين بمكة على الإطلاق، وإنما قصده كان كما هو معروف: اللَّهم إن كان ما يقوله محمد حقًّا من أنه رسول من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء إلخ، فسجل اللَّه عليه هذا الجهل والعتو في العناد، حيث كان مقتضى العدل والعقل أن يقول: اللَّهم إن كان هذا هو الحق من عندك فاهدنا !! وسجل اللَّه على المشركين هذا العنت في أكثر من آية من نحو قوله: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١﴾ وقوله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ وقوله: ﴿وَقَالُواْ رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ ۝١٦﴾ وغير ذلك من آيات. وقيل: إن قائل ذلك هو النضر بن الحرث.

والطبرسي نفسه قال في تفسيرها في سورة الأنفال: «والقائل لذلك هو النضر بن الحرث عن سعيد بن جبير ومجاهد، وروى في الصحيحين أن هذا من قول أبي جهل» قال ذلك الطبرسي ولم يذكر قصة النعمان بن الحرث الفهرى ولا غيرها[1] فما هذا التناقض والتهافت إذًا؟!.

والصواب أن قائل ذلك هو أبو جهل، وأما النضر فهو قائل ما تضمنته الآية قبلها: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٣١﴾ [الأنفال: ٣٠]، لأنه كان يتعلم من بعض قصص فارس والروم عن السابقين وكان يشغب بها على القرآن بقصد صرف الناس عنه[2]، وكل من النضر وأبي جهل قتلا يوم بدر فنزلت الآيات تذكيرًا للنبي بهذه المناسبة بما قالاه بمكة يدلك على ذلك مطلع الآية: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾ إلخ يعني واذكر وقت أن قالوا كذا... إلخ وعليه فالفهري المزعوم المختلف في اسمه لا تعلق له بالآيات، حتى من تفسير الطبرسي في سورة الأنفال، ولا أدري من أين جاء بقصته هذه عند سورة المعارج؟

أما ما ذكره البحراني فهو أغرق في البطلان! لما يحويه من مغالاة في علي ظاهرة ولئن كان النبي- كما هو مقتضى هذه الرواية- يخشى ما بيان فضل على أن

---

(١) انظر: مجمع البيان ج٩ ص١٤٠٠ .

(٢) انظر: تفسير ابن كثير فقد صحح بعض المفاهيم في هذا الموضع ج٢ ص٣٠٤ .

يقول فيه قائل مثل قول النصارى في المسيح، فلقد وقع من يخشاه من شيعة علي نفسه، ابتداء من ابن سبأ في حياة علي إلى الآن، والمهم هو توجيه الآيات التي زعم أنها نازلة في هذا المعنى حتى لا يغتر بها أحد، فقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ [الزخرف: ٥٧] سبب نزولها يتلخص في الآتي:

لما نزل قوله: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾ ﴾ [الأنبياء: ٩٨] الآيات قال عبد اللّه بن الزبعرى التميمي: ألست تزعم يا محمد أن الملائكة عباد صالحون وأن عيسى عبد صالح؟ فهذه بنو مليح يعبدون الملائكة، والنصارى يعبدون عيسى، واليهود يعبدون عزيرًا، فصاح أهل مكة فرحًا وظنوا أن ابن الزبعرى، قد احتج وخاصم، فأنزل اللّه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، يعني: عيسى وعزير والملائكة والأحبار والرهبان الذين مضوا على طاعة اللّه، وأنزل في شأن ما ذكروه من أمر عيسى وأنه يعبد من دون اللّه: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ [الزخرف: ٥٧](١).

وهذا السبب هو المعقول الذي يتمشى مع سياق الآيات، إذ بعد هذه الآية: ﴿ وَقَالُوٓا۟ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَٰهُ مَثَلًا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٥٩﴾ ﴾ [الزخرف: ٥٨، ٥٩] فالسياق واضح في أنهم هم الذين ضربوه مثلًا للمقارنة بينه وبين آلهتهم، وأن اللّه كذبهم وبيّن أن المقارنة لا تصح، لأن عيسى عبد صالح ولم يرض بعبادة من عبده ولا علم بها فضلًا عن أن يأمر بذلك.

أما على ما ذكره الشيعة من أن الرسول هو الذي ضرب عيسى مثلًا لعلي بقوله: لولا أن تقول فيك طوائف من أمتي ما قالت النصارى في عيسى.. إلخ فهذا أولًا ليس بمثل كما أن النص صريح في أن المشركين هم الذين ضربوا عيسى مثلًا، فلا يستقيم معنى الآيات على ما ذكره الشيعة بحال، فهل تفهم الشيعة، ومتى تفهم؟!

(١) انظر: تفسير ابن كثير ج٣ ص١٩٨، ج٤ ص١٣١.

وعليه فآية و﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ ۝١﴾ لا علاقة لها بعلى ولا بولايته، وكل ما ذكره الشيعة حولها يدل على جهل مطبق، وتلفيق من الأكاذيب لا يستقيم لها وضع بحال، والآية نزلت بمكة في شأن مقالة النضر بن الحارث بن كلدة[1]، والسؤال عن عذاب واقع في الآخرة، أعاذنا الله منه، وذلك بدليل ما بعدها من آيات: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا ۝٧ يَوۡمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلۡمُهۡلِ ۝٨﴾ [المعارج: ٦، ٧، ٨] إلخ فذاك يوم القيامة لا محالة.

٨- وعند قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ۝٢١٤﴾ [الشعراء: ٢١٤]، يرى الشيعة من هذه الآية أنها صريحة في ولاية علي من أول يوم من البعثة النبوية، وعليه فولايته نازلة مع بدء الدعوة إلى الإسلام، بخلاف ما تقدم من آيات فقد كان التركيز فيها ظاهرًا على نهاية الرسالة قرب وفاة النبي ومغادرته الدنيا، وقولهم في هذه الآية يفسر لنا ما سبق ذكره عن الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في نشأة الشيعة حيث قال: «إن أول من وضع بذرة التشيع في حقل الإسلام هو نفس صاحب الشيعة الإسلامية، يعني أن بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنبًا إلى جنب وسواء بسواء... إلخ واعتمد كاشف الغطاء في ذلك على عدة روايات أخذها من كتب الموضوعات بينت حالها هناك[2]، والمهم بيان دلالتهم من الآية: يقول البحراني: «عن علي بن أبي طالب (ع) قال: لما نزلت: «وأنذر عشيرتك الأقربين [ورهطك منهم المخلصين]»[3] دعا رسول الله ﷺ بنى عبد المطلب وهم يومئذ أربعون رجلًا لا ينقصون رجلًا فقال: «**أيكم يكون أخي ووارثي**[4] **ووزيري ووصيي وخليفتي فيكم بعدي**» فعرض ذلك عليهم رجلًا رجلًا كلهم يأبى ذلك حتى أتى علي فقلت: أنا يا

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير ج٤ ص٤١٨ .

(٢) انظر: ص٣٠ وما بعدها من الرسالة .

(٣) هذه الزيادة التي بين المعكوفين ليست من كلام الله، وإنما هي واردة في أخبار الشيعة افتراءً على الله، وسيأتي في كلام الطبرسي نسبتها إلى عبد الله بن مسعود وجعفر الصادق مما يؤيد ما قرره أهل السنة من أن ما ينسب لابن مسعود من قراءات هو من وضع الشيعة عليه، وهذا مصداقه!

(٤) ولماذا كان ينازعه العباس ميراث فاطمة من أبيها على فرض صحة الميراث؟

رسول اللَّه، فقال: «يا بني عبد المطلب: هذا وارثي ووزيري وخليفتي فيكم من بعدي»، فقام القوم يضحك بعضهم إلى بعض، ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لهذا الغلام»[1]

وقد حكى الطبرسي أيضًا هذا ثم قال: «وقد فعل النبي ذلك واشتهرت القصة بذلك عند العام- يعني أهل السنة- والخاص- يريد الشيعة- ، وفي الخبر المأثور عن البراء بن عازب لما نزلت هذه الآية جمع رسول اللَّه ﷺ بنى عبد المطلب وهم يومئذ أربعون رجلا، الرجل منهم يأكل المسنة[2] ويشرب العس[3] فأمر عليًّا برجل شاة فأدميها ثم قال: ادنوا بسم اللَّه، فدنا القوم عشرة عشرة فأكلوا حتى صدروا، ثم دعا بقعب[4] من لبن فجرع منه جرعة ثم قال لهم: اشربوا بسم اللَّه، فشربوا حتى رووا، فبدرهم أبو لهب فقال: هذا ما سحركم به الرجل، فسكت الرسول ولم يتكلم، ثم دعاهم من الغد على مثل ذلك من الطعام والشراب ثم أنذرهم رسول اللَّه بقوله: «من يؤاخيني ويؤازرني.. الخبر، ثم احتج الطبرسي بأن الثعلبي قد أورده في تفسيره وفيه: فقام على فبايعه وأجابه ثم قال له النبي ادن منى فدنا منه ففتح فاه ومج في فيه من ريقه وتفل بين كتفيه وثدييه، فقال أبو لهب فبئس ما حبوت به ابن عمك أن أجابك فملأت فاه ووجهه بزاقًا، فقال الرسول: ملأته حكمة وعلمًا.

ثم قال الطبرسي: وفي قراءة ابن مسعود: «ورهطك منهم المخلصين» وروى ذلك عن أبي عبد اللَّه الصادق»[5] أما مغنية- المفسر المعاصر- فيوجه اتهامًا إلى الصحاح الستة في المشاركة في رواية هذه المهزلة حيث قال: «في كتاب فضائل الخمسة من الصحاح الستة (جـ٢صـ١٩) وما بعدها نقلًا عن تاريخ الطبري (جـ٢ صـ٦٢ ط سنة ١٣٥٧هـ) أنه حين نزلت هذه الآية دعا النبي ﷺ بني عبد المطلب وقال

---

(١) البرهان جـ٣ صـ٧٦٨ .

(٢) المسنة هي ما نبتت أسنانها من الماشية (لسان العرب صـ٢١٢٢) .

(٣) العس بالضم، قدح ضخم يسع ثمانية أرطال أو تسعة (لسان العرب صـ٢٩٤٢) .

(٤) القعب: قدح من خشب مقعر صغير يروي الرجل (لسان العرب صـ٣٦٨٥) .

(٥) مجمع البيان للطبرسي جـ١٩ صـ١٨٧ - ١٨٩ .

لهم: «**جئتكم بخيرى الدنيا والآخرة وأمرني اللَّه أن أدعوكم إليه فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟**» فأحجم القوم جميعًا إلا عليًا قال: أنا يا نبي اللَّه أكون وزيرك عليه، فأخذ النبي برقبة علي ثم قال: «**إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا**».

وأيضًا نقل صاحب فضائل الخمسة من الصحاح الستة عن كنز العمال الحديث المذكور باختلاف يسير، وأسنده صاحب الكنز إلى ابن إسحاق وابن جرير وابن أبي حاتم وأبي نعيم والبيهقي، وأنا قرأت هذا الحديث في تفسير ابن كثير»[1]

وأقول: وقد رجعت إلى الصحاح الستة فلم أعثر لهذا الخبر على أثر، فعلمت أن الرجل كاذب في هذا الاتهام، ثم إن الرجل يعمل الآن رئيس المحكمة الجعفرية العليا بالنجف، وشعار القضاء: (كل متهم بريء ما لم تثبت إدانته) وقد وجه كتابهم الشيعي: (فضائل الخمسة) اتهامًا إلى الصحاح الستة عند أهل السنة برواية هذا الكذب، فما كان يسوغ القاضي أن يحكم عليها بالإدانة بمجرد توجيه التهمة من خصم يعلم أنه اعتاد الكذب، خصوصًا وأني واثق أن الصحاح الستة في مكتبته الخاصة، أو هي على الأقل في متناول يده، وما هكذا أيها القاضي تصدر الأحكام!! ثم رجعت إلى ابن كثير حيث أشار أنه قرأه فيه، فوجدت أن ما ذكره يرتد إليه بأوخم العواقب، وبيان ذلك: أن ابن كثير في تفسيره أورد جملة من الأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم والإمام أحمد والترمذي والنسائي، ومضمون جميعها أنه ﷺ أنذر قريشا وحذرها وأبلغها أنه رسول اللَّه إليهم خاصة وإلى الناس كافة، وأنه لا يملك لهم من اللَّه شيئا، وعلى كل أحد أن ينقذ نفسه من النار بالإيمان باللَّه ورسوله وليس في شيء منها ذكر علي رضي الله عنه ولا أنه وصيه وخليفته من بعده.

ثم أورد ابن كثير الخبر الذي أشار مغنية أنه قرأه فيه، ولكن مغنية دلس واستعمل التمويه حيث لم يذكر سبب إيراد ابن كثير له وهو أنه جاء به لينبه على كذبه، حيث أورد

---

(١) التفسير المبين لمغنية ص٤٣١ .

عن البيهقي في الدلائل بسند فيه محمد بن إسحاق عن مجهول، فسر أحد رجال السند هذا المجهول بأنه عبد الغفار بن القاسم أبو مريم، ثم أورد ابن كثير هذا الخبر عن ابن جرير بسند فيه:

محمد بن إسحاق عن عبد الغفار بن القاسم أبي مريم، وهو الراوي المجهول في رواية البيهقي، ثم عقب ابن كثير بقوله: «تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم أبو مريم وهو متروك كذاب شيعي اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث»[1] هكذا وبهذا النص !!

فما الذي يفيد مغنية من ذكر ابن كثير له أليست هذه بضاعة الشيعة ردت إليهم ونبه ابن كثير على فسادها؟ أليس الذي تبوأ مقعده من النار بهذا الكذب هو أبو مريم الرافضي الكذاب، وهو شيعي محترق قد ترجم له الشيعة فعلًا له في كتب الرجال[2] عندهم كما نبه الحفاظ عندنا على كذبه، فقد جاء في الميزان للذهبي. «أنه رافضي ليس بثقة، وقال ابن المديني: كان يضع الحديث، وكان من رءوس الشيعة، وقال أحمد: كان أبو مريم يحدث ببلايا في عثمان»[3] ثم أردف ابن كثير هذه الرواية بطريق أخرى أشد بطلانًا عن ابن أبي حاتم عن خبر الوليمة على نحو ما ذكره الطبرسي لكن ليس فيه ما يدل على أنه قال لعلي: «**إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا**»، وإنما قال لأعمامه: «**أيكم يقضي عني ديني ويكون خليفتي في أهلي**» والفرق واضح بين النصين ولذلك وجهه ابن كثير بقوله «ومعنى سؤاله لأعمامه وأولادهم أن يقضوا عنه دينه ويخلفوه في أهله يعني إن قتل في سبيل اللَّه، كأنه خشي إن قام بأعباء الإنذار أن يقتل[4] وليس معنى توجيه ابن كثير لمعناه أنه صحيح، بل إنه أورد بعد الخبر الموضوع على أنه من هذا القبيل أيضًا،

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير ج٣ ص٣٥١ .

(٢) انظر: تنقيح المقال للمامقاني الشيعي وهو من كتب الرجال ج٢ ص١٥٨ .

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي ج٢ ص٦٤٠ .

(٤) تفسير ابن كثير ج٣ ص٣٥٢ .

بدليل أن في سند ابن أبي حاتم اثنين من الكذابين، وهما (عيسى بن ميسرة الحارثي) وهو متروك وقال أحمد: لا يساوى شيئا[1]، (وعبد اللّه بن عبد القدوسي) قال يحيى بن معين: ليس بشيء رافضي خبيث[2] وعليه فالخبر موضوع، ولذلك قال الإمام ابن تيمية عن هذه الخرافة وقد تعرض لها بالنقد بعد إيرادها قال: «والجواب المطالبة بصحة النقل، فلا هو في السنن ولا في المسانيد ولا في المغازي، فأين قولك- يقصد ابن المطهر حيث يرد عليه نقله الناس كافة؟[3]. وإنما هو منَ الموضوعات[4] ثم إن بني عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلًا وقت نزول الآية، ولا كانوا أربعين في حياة الرسول أبدًا، وجميع بنى عبد المطلب أولاد: العباس وأبو طالب والحارث وأبو لهب «وحمزة»[5] فكان لأبي طالب أربعة: علي وجعفر وعقيل وطالب فطالب لم يدرك الإسلام، والعباس كان أولاده رضعًا، أو لم يولد له، والحارث كان له ثلاثة: أبو سفيان وربيعة ونوفل. وأبو لهب كان له ولدان أو ثلاثة، فكل بني هاشم إذ ذاك لم يبلغوا بضعة عشر، فأين الأربعون؟.

ثم قوله في الحديث: «كل رجل منهم يأكل الجذعة ويشرب الفرق من اللبن» كذب، ليس بنو هاشم معروفين بكثرة الأكل، بل ولا واحد منهم يحفظ عنه هذا، ثم لفظ الحديث ركيك يشهد القلب ببطلانه، فإنه عرضه كما زعمت على أربعين رجلًا، فلو فرضنا أنهم أجابوه كلهم من الذي يكون خليفة منهم؟[6] ثم في الصحيحين ما يبن

---

(١) ميزان الاعتدال ج٣ ص٣٢٠، والضعفاء الصغير للبخاري ص٨٦ .

(٢) ميزان الاعتدال ج٢ ص٤٥٧ .

(٣) وهكذا ادعى الطبرسي أيضًا كما تقدم .

(٤) وقد تبين لنا وضعها لاشتمالها على كذابين روافض .

(٥) سقط حمزة من كتاب منهاج الاعتدال، ولعله سقط سهوًا، أما عبد اللّه والد الرسول فكان في ذاك الأوان متوفى منذ أكثر من أربعين سنة .

(٦) وحقًّا، فإنه ﷺ مأمور بأن ينذرهم جميعًا، وكان يرغب في أن يكونوا جميعًا من أهل الإسلام، ثم إن الرشوة المزعوم عوضها-بزعم الشيعة- لا تتسع إلا لواحد، فهل كان النبي ﷺ جمعهم ليختار خليفة له ويبقى سائرهم كفارًا؟ أم أن الخلافة والوصاية لم تكن واردة بالمرة، وإنما كان المطلوب دخلوهم جميعًا في الإسلام، ثم يكون ثوابهم بعد ذلك على اللّه تعالى بالجنة التي تتسع للجميع لا بالخلافة التي لا تتسع إلا لواحد فقط .

بطلان هذا عن أبي هريرة وغيره أن النبي ﷺ لما نزلت عليه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ دعا قريشًا فاجتمعوا فعمَّ وخص. فقال: «**يا بني كعب بن لؤي أنقذوا أنفسكم من النار، يا بنى عبد شمس أنقذوا أنفسكم من النار، يا بنى عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار، يا فاطمة انقذى نفسك من النار فإني لا أملك لكم من اللّه شيئا غير أن لكم رحمًا سأبلها ببلالها**»[1].

وأقول: لقد أوفى الإمام ابن تيمية على الغاية في نقد هذه الخرافة التي أراد الشيعة من وراء ترويجها إثبات ضلالهم في علي وبنيه من أول يوم في الرسالة، فقدم لنا ابن تيمية إحصاء لبني المطلب دقيقًا وبيَّن أنهم لم يبلغوا يوم ذاك ثلث العدد المذكور بما فيهم من صبيان رضع، كما أنهم لم يشتهروا بهذا الجشع الذي صورهم به الشيعة وبيَّن أن الخبر موضوع، ومعارض بما في الصحيح فضلًا عن معارضته للمقولات والإحصائيات التاريخية وكل ما ورد في الآية لا يدل على أن لعلي فيها مدخلًا، فضلًا عن دلالتها على امامته، فقد أخرج الشيخان- واللفظ للبخاري- عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ صعد النبي ﷺ الصفا فجعل ينادي: يا بني فهر، يا بني عدي، لبطون قريش حتى اجتمعوا فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولًا لينظر ما هو؟ فجاء أبو لهب وقريش فقال: أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلًا بالوادي تريد أن تغير عليكم، أكنتم مصدقي؟ قالوا: نعم، ما جربنا عليك إلا صدقًا، قال: فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد، فقال أبو لهب: تبًّا لك سائر اليوم ألهذا جمعتنا؟ فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴿٢﴾﴾[2] [المسد: ١، ٢] وبعد، فقد تبين من هذه الآيات أنها لا علاقة لها حتى بفضائل علي أو مناقبه فضلًا عن إمامته وولايته بل لا نص في القرآن إطلاقًا على ولاية أحد ووصايته، وما استدل به الشيعة من أخبار فقد تبين أيضًا أنها كلها

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٦٦، والحديث الذى أشار إليه أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان: باب قوله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ (ج١ ص١٠٨).

(٢) أخرجه البخاري: تفسير سورة الشعراء ج٣ ص١٧١، مسلم: كتاب الإيمان: باب قوله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ ج١ ص١٠٩.

أكاذيب تحمل دليل بطلانها في طياتها، لا يصح منها خبر واحد. نعم يمكن الاستئناس والاستشهاد على صحة خلافة الصديق والفاروق وذي النورين من القرآن، بما جاء فيه من آيات تتحدث على أمور في المستقبل لم تحدث إلا في وقت خلافتهم، وهذا الآيات تحمل مدحًا لمن يقوم بهذه الأمور فدل ذلك على صحة خلافتهم، ولا ندعي أن ذلك نص عليها كالشيعة، وهذه الآيات هي:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [المائدة: ٥٤].

في هذه الآية مدح اللَّه تعالى الذين يقاتلون المرتدين بأكمل الصفات، وأعلى المبرات وهل فقأ عين الردة أحد غير الصديق بالإجماع؟ وإذا ثبت هذا كان بلا شك هو الخليفة الراشد في علم اللَّه بعد النبي ﷺ بدليل ما تحمله الآية من أوصاف الثناء!!

أما ما يدعيه الشيعة- كما تقدم- أنها في علي، فأقل ما فيه أنه يلزم عليه الخلف في خبر اللَّه تعالى وهو محال، لأن عليًا لم يقاتل المرتدين، وما حارب مرتدًا في حياته قط!

وقال تعالى: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦﴾﴾ [الفتح: ١٦].

المخاطب بهذه الآية بعض القبائل من الأعراب الذين تخلفوا عن غزوة الحديبية لعذر بارد وشغل كاسد، والدعوة ستكون مستقبلًا بدليل: ﴿سَتُدْعَوْنَ﴾ والداعي لهم غير الرسول لا محالة لأن اللَّه منعه من أن يخرج بأمثال هؤلاء الذين تعودوا الاستئذان في التخلف من المنافقين، وذلك بقوله لنبيه بعد غزوة تبوك آخر غزواته: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [التوبة: ٨٣].

فلابد أن يكون الداعي في الآية الأولى غير النبي بدليل الثانية، ولا يكون ذلك إلا خليفة من بعده فكان الصديق رضي الله عنه حينما دعا لقتال أهل الردة وكان بنو حنيفة قوم مسيلمة هم أشد المرتدين قوة وبأسًا، ثم دعاهم الصديق ثانية لقتال فارس والروم، وأعظم بهما قوتين في العالم يومئذ، وكان قتالهم جميعًا من أجل الإسلام تحقيقًا لقوله: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ﴾ فدل ذلك على أن هذا الداعي خليفة راشد، لأن الآية وعدت من أطاع الداعي أجرًا حسنًا، وتوعدت من عصاه بالعذاب الأليم، فدل ذلك على أن هذا الداعي الذي أوجب اللّٰه طاعته والانقياد له إمام راشد، ولذلك كان الشافعي رضي الله عنه، ومن بعده الأشعري ثم ابن حزم وجماعة من الأئمة يستدلون بهذه الآية على خلافة الصديق رضي الله عنه[1].

قد تدعي الشيعة أن الداعي هو علي كما يروون عنه: «أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين».

قلت: **أولًا**: هذا خبر موضوع[2].

ثانيا: أين نذهب بقوله تعالى في الآية: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ﴾؟ إذ من المسلم أن عليًا لم يكن يقاتل المذكورين في الخبر على فرض صحته- لكي يسلموا، وإنما كان قتاله لانتظام أحوال الخلافة كما هو مُسَلَّم ولا يقال لذلك إسلام في العرف، ولا في الشرع ولذلك كان رضي الله عنه كثير التضجر والتبرم بقتال المسلمين.

وعليه فالآية دالة على صحة خلافة الصديق وعمر وعثمان لأنهم واصلوا المسيرة على نفس النمط، وقال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ﴾ [النور: ٥٥]، ومفادها: أن اللّٰه وعد المؤمنين الصالحين الحاضرين وقت النزول بالاستخلاف والتصرف وأن يمكن لهم دينهم، وأن يبدل خوفهم أمنًا، ولقد تحقق هذا الوعد الكريم في عهد الخلفاء الثلاثة بأجلى صوره، ولم يتحقق في عهد

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص٥٥٩ .

(٢) انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٤٠٠ .

غيرهم، فقد استخلفوا ودانت لهم العرب والعجم وفتحوا البلدان شرقًا وغربًا حتى دانت الممالك بالإسلام، وانتشرت الطمأنينة والأمن حتى كان الراكب يخرج من حدود الصين إلى طنجة غربًا لا يخاف إلا اللَّه والذئب على غنمه، فلما استشهد عثمان لم يجتمع شمل الأمة بعد ذلك، وما أمن الناس على أنفسهم من كثرة ما وقع بين المسلمين من قتال وفتن، وتفرقت الأمة إلى شيعة وخوارج وغيرهم وأريقت دماء المسلمين بأيدي المسلمين فأين ما بعد قتل عثمان مما قبله؟.

فإذا كان كذلك كانت الآية دالة على صحة خلافة الثلاثة تحقيقًا للوعد الكريم!!.

قد تشغب الشيعة على عثمان بأنه لو كان خليفة راشد لما خرج عليه المسلمون حتى قتلوه، وكانوا ينقمون عليه أنه ولى أقاربه وفعل في الأموال وحكم الذين خرجوا عليه بفسقه... إلخ.

فأقول: وعلي ﷺ ولى أقاربه، فقد ولى عبد اللَّه وعبيد اللَّه وقثم أولاد عمه العباس وولى ربيبه محمد بن أبي بكر مصر، وولى ابن اخته أم هانئ، وفعل عثمان في الأموال إنما كان يعطى أقاربه من ماله وقد كان يستشهد الصحابة على ذلك وأقصى ما فيه أنه كان يعطي عماله من بيت المال لضرب من المصلحة للدولة، فهو اجتهاد للصالح العام، فإن كان قد أخطأ فيه فهو على كل حال أخف من فعل علي في الدماء، وإن كان باجتهاد أيضًا.

والذين خرجوا على عثمان فسقوه، أما الذين خرجوا على علي فكفروه، ولا خير في الطائفتين معًا، فكفة عثمان أرجح في الحجاج، وإن كنا معشر أهل السنة لا نفرق بين على وعثمان ولا غيرهما من الخلفاء الراشدين، لأن كل واحد منهم إمام راشد وما وقع من عثمان أو على فهو اجتهاد منهم والمجتهد مأجور في كل أحواله، وإن كان غير ذلك فهو مغفور لهما للقطع بأنهما من أهل الجنة.

ما تقدم كان من حيث ما جاء في القرآن مما يمكن جعله كالاستشهاد على صحة الخلافة الراشدة بعد النبي ﷺ، وهو استشهاد معقول في حدود النصوص كما تقدم.

أما من حيث السنة، فإنه لم يرد من قريب أو من بعيد ما يدل على خلافة علي بعد النبي بلا فصل، بل الوارد على خلاف ذلك تمامًا: فالمروي في الصحيحين عن عائشة ﵂ وقد ذكر عندها أن النبي ﷺ أوصى إلى علي فقالت: «من قاله؟ لقد رأيت النبي ﷺ وإني لمسندته إلى صدري فدعا بالطست فانخنث فمات فما شعرت فكيف أوصى إلى علي؟» وهذا لفظ البخاري[1] ولفظ مسلم: «فمتى أوصى إليه؟»[2].

أما ما ورد في شأن خلافة الصديق في السنة فكثير وصحيح، ولذلك فإن العلماء قد اختلفوا في دلالته، هل يعتبر ذلك نصًا على خلافته؟ أم يعتبر من قبيل الإرشاد إليها؟ فقالت طائفة لم يستخلف النبي أحدًا وإنما أرشد الأمة إلى استخلاف أبي بكر، وقالت طائفة: لما استخلف أبا بكر على الصلاة كان ذلك دليلًا على أنه أولاهم بالإمامة والخلافة، وقال بعضهم: كان أبينهم فضلًا فقدموه، وقال جماعة: بل نص الرسول نصًا جليًا على استخلافه وانتصر لهذا الرأي الإمام ابن حزم حيث قال: «وبه أقول: البراهين: أحدها: إطباق الناس كلهم الذين قال الله فيهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر:٨]، على أن سموه خليفة رسول الله، ومعنى الخليفة في اللغة هو الذي يستخلفه المرء لا الذي يخلفه دون أن يستخلفه، لا يجوز غير هذا البتة في اللغة.

الثاني: أن كل من استخلفه الرسول في حياته، كعلي في غزوة تبوك وابن أم مكتوم في غزوة الخندق، وعثمان بن عفان في غزوة ذات الرقاع، وسائر من استخلفهم الرسول على البلاد، كاليمن والبحرين والطائف لم يستحق واحد منهم قط أن يسمى خليفة رسول الله على الإطلاق، فصح يقينًا أنها الخلافة بعده على الأمة، وأيضًا الرواية قد صحت أن امرأة قالت: يا رسول الله أرأيت إن رجعت ولم أجدك؟ كأنها تريد الموت، قال: «فأتي أبا بكر»[3]، فهذا نص جلي على استخلاف

---

(١) صحيح البخاري: باب مرض النبي ووفاته ج٣ ص٩٥ .

(٢) صحيح مسلم باب ترك الوصية ج٢ ص١٥ .

(٣) أخرجه البخاري باب (فضائل أبي بكر ج٢ ص٢٨٩) ومسلم باب من فضائل أبي بكر ج٢ ص٣٥٢ .

أبي بكر، وأيضًا قال لعائشة في مرضه الذي توفي فيه: «**لقد هممت أن أبعث إلي أبيك وأخيك فأكتب كتابًا وأعهد عهدًا لكيلا يقول قائل أو يتمنى متمنٍ، ويأبى الله والمؤمنين إلا أبا بكر**»[1] فهذا نص جلي على استخلاف أبي بكر بعده»[2] وحمل ابن حزم حملة شعواء على الشيعة في دعوى النص على خلافة علي فكان من قوله في ذلك: «فما وجدنا النص في علي إلا رواية واحدة واهية عن مجهولين إلى مجهول يكنى أبا الحمراء لا يعرف من هو في الخلق... إلخ»[3].

ويرى فريق آخر أن هذه النصوص على صحتها وصراحتها على خلافة الصديق إنما هي نص خفي لأنه لم يعهد ولم يكتب، وإنما هَمَّ بذلك، وتركه اعتمادًا على أن المسلمين لن يرضوا بغيره.

ويمكن أن يقال: إن ترك الكتابة- وإن كانت ستحسم الأمر- أبلغ في اختيار الصديق من الكتاب، لأنه ما تركها إلا اعتمادًا على أن خلافة الصديق له أمر مسلم لا يعقل أن يختلف فيه، بدليل قوله: «**ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر**» فلا شك أن هذا أبلغ وآكد من الكتابة لمن تدبره !!.

كما أن عدم الكتابة فيه حكمة جليلة هي: لو نص الرسول على خليفة بعده لما جاز مخالفته قط، ولا معصوم بعد النبي ﷺ، فيجوز أن يخطئ ذلك الخليفة، وحينئذ: إما يجب اتباعه على خطئه وطاعته فيه، وكيف ذلك ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق؟ وإما يجب الخروج عليه وكيف وقد عين خليفة بنص المعصوم؟ لذا فإن الحكمة في عدم الكتابة أبلغ وأظهر !!.

والتحقيق الذي عليه جمهور أهل السنة: أن النبي ﷺ لم يستخلف وإنما دل المسلمين وأرشدهم على أبي بكر الصديق بعدة أمور، ورضى به، وعزم على أن يكتب له بالخلافة عهدًا، ثم ترك ذلك ثقة منه أن المسلمين سيجتمعون عليه بلا

---

(١) أخرجه مسلم باب من فضائل أبي بكر ج٢ ص٣٥٢ .

(٢) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج٤ ص١٠٧ باختصار .

(٣) الفصل لابن حزم ج٤ ص٩٦ .

منازع، ولو شك النبي أن الأمة سيشتبه عليها الأمر في الصديق لبينه بيانًا قاطعًا للعذر، كما يوضح ذلك كله قوله (ويأبي اللَّه المؤمنين إلا أبا بكر) والدليل على ذلك:

ما جاء في صحيح مسلم بسنده عن عائشة رضي الله عنها وقد سئلت: «من كان رسول اللَّه مستخلفًا لو استخلف؟ قالت: أبو بكر، فقيل لها: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر، ثم قيل لها: من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح»[1] ولا يخفى أن أبا عبيدة مات في عهد عمر رضي الله عنهما.

وفي صحيح مسلم أيضًا: أن عمر بن الخطاب قال لعبد اللَّه ابنه وقد سأله أن يستخلف حيث قد حضرته الوفاة فقال: «إن اللَّه عز وجل يحفظ دينه، وإني لئن لا أستخلف فإن رسول اللَّه ﷺ لم يستخلف، وإن أستخلف فإن أبا بكر استخلف، قال ابن عمر: فواللَّه ما هو إلا أن ذكر رسول اللَّه ﷺ وأبا بكر فعلمت أنه لم يكن ليعدل برسول اللَّه أحدًا وأنه غير مستخلف»[2].

فهذه نصوص صحيحة صريحة في أن النبي ﷺ مات ولم يوص لأحد بالخلافة ولم يعين الخليفة بعده، وكل ما جاء من ذلك فهو من باب الإرشاد إلى ما ينبغي أن يولي من بعده وهو الصديق، وإذا لم يكن نص فلم يبق إلا البيعة التي تمت بها الخلافة للأربعة الراشدين رضي الله عنهم كما هو واقع الأمر فعلا بلا خلاف، وعلي رضي الله عنه كان في مقدمة الذين بايعوا إخوانه من الخلفاء الراشدين قبله، والشيعة محجوجون في ذلك بأمور:

أحدها: لو كان هناك نص على ولاية علي من كتاب أو سنة لاحتج به على الخلفاء الثلاثة قبله ولما لم يحصل ذلك علمنا أنه لا نص.

ثانيها: أنه بايع الثلاثة من إخوانه قبله وكان لهم نعم المشير والمعين على أمر اللَّه وكان هو أقرب الصحابة إليهم وأحبهم وأوقرهم عندهم ولم يؤثر عنه خلاف معهم في ذلك، غير أنه تخلف أولًا عن بيعة الصديق فترة مقام فاطمة الزهراء بعد أبيها، مجاملة لزوجته لأمر كانت تعتبه على أبي بكر في شأن ميراثها من أبيها،

---

(١) صحيح مسلم: باب من فضائل أبي بكر ج٢ ص٣٥٢ .

(٢) صحيح مسلم: باب الاستخلاف وتركه ج٢ ص١٢٣ .

سيأتي في محله أن الصديق محق فيه، وبعد أن ماتت فاطمة أرسل علي إلى أبي بكر أن يأتيه لتوضيح وجهة نظر علي في تخلفه، وليبايعه، فكان مما عتب به علي ﷺ على أبي بكر قوله: إنا ما ننفس عليك يا أبا بكر شيئًا أكرمك اللّه به، ولكن كنا نرى أن لنا فيها حقًّا لقرابتنا من رسول اللّه ﷺ[1].

فعلي يعتب على أبي بكر وهو وحده في بيته حيث لم يصحب أحدًا معه، فلو كان هناك نص لذكره علي، ولكنه كان يرى أن له في الخلافة حقًّا للقرابة ولا مزيد، ومتى كانت القرابة سببًا للمفاضلة في الإسلام، واللّه يقول: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

ثالثها: ورد عن علي نفسه ما هو صريح في أن النبي ﷺ مات من غير أن يعين الخليفة من بعده، فقد أخرج البخاري بسنده أن العباس بن عبد المطلب قال لعلي في مرض النبي الذي توفي فيه: «اذهب بنا إلى رسول اللّه ﷺ فلنسأله فيمن هذا الأمر؟ إن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمناه فأوصى بنا، فقال علي: إنا واللّه لئن سألناها رسول اللّه ﷺ فمنعناها لا يعطيناها الناس بعد، وإني واللّه لا أسألها رسول اللّه ﷺ»[2].

فهذا نص صريح من علي وعمه العباس في أنه لا نص في ولاية أحد، وأن النبي مات ولم يوصِ وقد نقل هذه المحادثة السرية حبر الأمة عبد اللّه بن عباس ابن عم الإمام علي نفسه.

رابعها: ورد عن علي ما يفيد قطعًا تصحيح خلافة الثلاثة فوق بيعته لهم، وذلك لأن الشيعة لا تجيز نفاذ أحكام الإمام بالجائر، ولو كان أبو بكر ظالما لعلي في أمر الخلافة، فتولاها بغير وجه حق، لما جاز لعلي أن يأخذ جارية من سبى بنى حنيفة

---

(١) انظر: الحديث بطوله وفيه أنه واعد الصديق العشية للبيعة حيث لم يرض عليّ أن يبايعه خفية في داره بل أبى إلا البيعة على ملأ من الناس، فتشهد وعظم شأن أبي بكر وذكر عذره في التخلف عن بيعته ثم بايعه، أخرجه بطوله مسلم: قول النبي لا نورث ما تركنا صدقة ج٢ ص٨١-٨٣.

(٢) صحيح البخاري: باب مرض النبي ووفاته ج٣ ص٩٣.

الذين حاربهم الصديق فاستولدها علي محمد ابن الحنفية الذي ينسب إلى أمه، والشيعة لا يستطيعون أن ينكروا هذه الواقعة، وإلا فمن أين جاء ابن حنفية، ولا يصح التذرع بالتقية لأن الاحتياط للفروج أمر مقرر، وعلي إمام معصوم في عقيدة الشيعة!

وأخرى أكبر من أختها، فإن عمر بن الخطاب قد زوجه على ابنته أم كلثوم بنت الزهراء وهو خليفة، فلو كان إمامًا بغير حق لما جاز لعلي أن ينكحه ابنته، لأن جاحد الإمامة كافر في شرع الشيعة.

والعجب كل العجب من الشيعة حينما يعتذرون عن هذا الزواج بما يحط من شأن علي رضي الله عنه، فيروون هذه الخرافة التي جاءت في الكافي عن الكليني بسنده عن زرارة بن أعين عن أبي عبد اللّه الصادق قال في تزويج أم كلثوم من عمر: «إن ذلك فرج غُصبناه» بالبناء للمجهول يعني: غصب منا قهرًا[1].

وما درى الشيعة أن هذا القول يعود بالعار والشنار على أهل البيت وفي مقدمتهم علي نفسه صاحب الشهامة والأنفة القرشية، فماذا أبقى الشيعة من كرامة لأهل البيت الكرام.

خامسها: امتلأت كتب الشيعة من خطب علي التي تفيد صراحة تصحيح علي لخلافة الثلاثة وثناءه عليهم وأنه كان خير وزير ومشير لهم.

فقد جاء في نهج البلاغة أصح كتاب عندهم بعد كتاب اللّه تعالى، ما نصه:

أ- للّه بلاء فلان «يعني أبا بكر»[2] فلقد قوم الأود، وداوى العمد (أى العلل) وأقام السنة، وخلف الفتنة، وذهب نقى الثوب، قليل العيب أصاب خيرها واتقى شرها، أدى إلى اللّه طاعته واتقاه بحقه... إلخ[3].

ب- وقال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين شاوره للخروج بنفسه إلى غزوة الروم:

---

(١) انظر: الكافي للكليني: باب في تزويج أم كلثوم من عمر ج٢ ص١٤١.

(٢) حذف الشريف الرضى من نهج البلاغة اسم أبي بكر حفظًا لمذهبه ووضع مكانه (فلان) ولكن تأبى الأوصاف إلا أبا بكر، وإن كان هذا الإبهام قد جعل الشراح يختلفون في تعيين المبهم، قال كثر على أنه أبو بكر، والبعض قال: عمر فلم يخرجوا عن الاثنين وهو المطلوب.

(٣) انظر: نهج البلاغة ص٣٥٠.

«إنك متى تسر إلى هذا العدو بنفسك فتلقهم فتنكب لا تكن للمسلمين كانفة «يعني ملجأ يلجئون إليه» دون أقصى بلادهم ليس بعدكم مرجع يرجعون إليه، فابعث إليهم رجلًا مجربًا، واحفز معه أهل البلاء والنصيحة، فإن أظهر اللَّه فذاك ما تحب وإن تكن الأخرى كنت ردءًا للناس، ومثابة للمسلمين.»[1] .

وأصرح من ذلك ما قاله له عندما استشاره في الشخوص لقتال فارس بنفسه فقال: «إن هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة ولا قلة، وهو دين اللَّه الذي أظهره وجنده الذي أعده وأمده حتى بلغ ما بلغ، وطلع حيث طلع، ونحن على موعود من اللَّه حيث قال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النور:٥٥] وتلا الآية، واللَّه منجز وعده، وناصر جنده، ومقام القيم بالأمر مكان النظام من الخرز، يجمعه ويضمه، فإن انقطع النظام تفرق الخرز وذهب ثم لم يجتمع لحذافيره أبدا، والعرب اليوم وإن كانوا قليلًا فهم كثيرون بالإسلام، عزيزون بالاجتماع، فكن قطبًا واستدر الرحا بالعرب وأصلهم دونك نار الحرب، فإنك إن شخصت من هذه الأرض انتقضت عليك من أطرافها وأقطارها، حتى يكون ما تدع وراءك من العورات أهم لديك، مما بين يديك، إن الأعاجم إن ينظروا إليك غدًا يقولوا: هذا أصل العرب فإذا قطعتموه استرحتم، فيكون ذلك أشد لكلبهم عليك، وطمعهم فيك. . . إلخ[2] .

جـ- وقال لعثمان بن عفان ﷺ حينما اجتمع الناس عليه وشكوا من عثمان فدخل عليه وقال: «واللَّه ما أدري ما أقول لك؟ ما أعرف شيئا تجهله، ولا أدلك على أمر لا تعرفه، إنك لتعلم ما نعلم، ما سبقناك إلى شيء فنخبرك عنه، ولا خلونا بشيء فنبلغكه، وقد رأيت كما رأينا وسمعت كما سمعنا وصحبت رسول اللَّه ﷺ كما صحبنا، وما ابن أبي قحافة ولا ابن الخطاب بأولى بعمل الحق منك، وأنت أقرب إلى رسول اللَّه وشيجة رحم منهما وقد نلت من صهره ما لم ينالا»[3] .

---

(١) نهج البلاغة ص١٩٣ .

(٢) انظر: نهج البلاغة ص٢٠٣ .

(٣) انظر: نهج البلاغة ص٢٣٤ .

د- وقال مثنيًا على خلافة الثلاثة معترفا بها وأنها بالبيعة لا بالنص وأن خلافته مثلهم كذلك، محتجًّا على معاوية الذي تخلف عن بيعته فكتب إليه: «أما بعد: فإن بيعتي يا معاوية لزمتك وأنت بالشام، فإنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماما كان ذلك من اللَّه رضا، فإن خرج منهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبي قاتلوه على اتباعه غير السبيل وولاه اللَّه ما تولى»[1].

وقال عندما أرادوا بيعته بعد مقتل عثمان: «دعوني والتمسوا غيري. . . إلى أن قال: وإن تركتموني فأنا واحد منكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيرًا خيرًا لكم مني أميرًا»[2].

فهذه نصوص صريحة من أصح كتب الشيعة الوثيقة في ثناء الإمام على إخوانه الثلاثة، وتعاونه معهم وبذل النصح لهم، وأن ولايتهم شرعية ثبتت بالبيعة العامة التي تثبت بها الخلافة والإمامة في الإسلام، وأن ولايته إنما ثبتت بما ثبتت به ولاية إخوانه من قبله بالبيعة لا بالنص، فهذه إلزامات لا ينفك الشيعة عنها بحال لأنها من نفس مصادرهم كما تقدم !!

ولقائل أن يقول: إذا كان هذا هو الثابت عن كل في كتب الشيعة، فمن أين جاء الشيعة بالقول بوصايته وإمامته بالنص بعد النبي بلا فصل؟ .

والجواب لكتب الشيعة الوثيقة عندهم حيث جاء فيها ما يلي:

١- في كتاب رجال الكشي، وهو أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشى من علماء القرن الرابع الذي كانت داره مرتعا للشيعة، وقالوا جميعًا فيه: إنه ثقة، عين، بصير بالأخبار والرجال، كثير العلم، حسن الاعتقاد، مستقيم المذهب،

(١) انظر: نهج البلاغة ص٣٦٦ .

(٢) انظر: نهج البلاغة ص١٣٦ .

وقالوا في كتابه المذكور: أهم الكتب في الرجال أربعة عليها المعول وأهمها وأقدمها هو: «معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين المعروف برجال الكشي» ورد هذا المدح والإطراء في مقدمة الكتاب، والشاهد هو ما قاله الكشى عند ترجمة عبد اللّٰه بن سبأ اليهودي، حيث قال الكشي: «وذكر بعض أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهوديًا فأسلم، ووالى عليًّا (ع) وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى بالغلو، فقال في إسلامه في علي مثل ذلك، وكان أول من أشهر القول بفرض إمامة على، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وكفرهم[1].

٢- وذكر المامقاني في كتابه تنقيح المقال في معرفة الرجال، أكبر كتاب في الجرح والتعديل عند الشيعة، نفس المقالة في ترجمة عبد اللّٰه بن سبأ[2].

٣- وقال أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي، من أعلام القرن الثالث الهجري والشيعة توثقه وتبالغ في توثيقه، بل إن آل نوبخت جميعًا لهم منزلة خاصة عند الشيعة وهذا الرجل صاحب كتاب (فرق الشيعة) قال فيه «عبد اللّٰه بن سبأ كان ممن أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة وتبرأ منهم، وقال إن عليًّا عليه السلام أمره بذلك، فأخذه على فسأله عن قوله هذا فأقر به فأمر بقتله، فصاح الناس يا أمير المؤمنين أتقتل رجلًا يدعو إلى حبكم آل البيت وإلى ولايتكم والبراءة من أعدائكم؟ فسيره على إلى المدائن، وحكى جماعة من أهل العلم من أصحاب على (ع) أن عبد اللّٰه بن سبأ كان يهوديًا فأسلم ووالى عليًّا عليه السلام وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون بعد موسى بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة النبي ﷺ في علي مثل ذلك، وهو أول من أشهر القول بفرض إمامة على (ع) وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه، ومن هنا قال من خالف الشيعة: إن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية ولما بلغ عبد اللّٰه بن سبأ نعي على بالمدائن، قال للذي نعاه: كذبت، لو جئتنا بدماغه في سبعين صرة، وأقمت على قتله سبعين عدلًا لعلمنا أنه لم

(١) انظر: رجال الكشي ص١٠١ .

(٢) انظر: تنقيح المقال للمامقاني ج٢ ص١٨٤ .

يمت ولم يقتل، ولا يموت حتى يملك الأرض[1].

٤- قد يتذرع الشيعة بأن كلام علمائهم- مع وثاقتهم- غير ملزم، لأنهم لا يأخذون إلا بما ورد عن إمام معصوم من أهل البيت بطرقهم عنه، فأقول:

لم تبخل علينا كتب الشيعة برواياتهم عن الأئمة المعصومين في نقل ذلك، فقد ذكر الكشي بسنده عن زين العابدين علي بن الحسين- رابع الأئمة المعصومين عندهم- أنه قال: «لعن اللَّه من كذب علينا، إني ذكرت عبد اللَّه بن سبأ فقامت كل شعرة في جسدي، لقد ادعى أمرًا عظيمًا، ما له لعنه اللَّه، كان علي (ع) واللَّه عبدًا للَّه صالحا أخًا لرسول اللَّه ﷺ، ما نال الكرامة من اللَّه إلا بطاعته للَّه ورسوله، وما نال رسول اللَّه ﷺ الكرامة من اللَّه إلا بطاعته للَّه».

وذكر الكشي أيضًا بسنده عن عبد اللَّه بن سنان قال: قال أبوعبد اللَّه، يعني: الصادق (ع): «إنا أهل البيت صديقون، لا نخلو من كذاب كذب علينا، ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس، كان رسول اللَّه ﷺ أصدق الناس لهجة، وأصدق البرية كلها، وكان مسيلمة يكذب عليه، وكان أمير المؤمنين (ع) أصدق من برأ اللَّه بعد رسول اللَّه، وكان الذي يكذب عليه ويعمل في تكذيب صدقه، ويفتري على اللَّه الكذب عبد اللَّه بن سبأ»[2].

هذه نصوص من كتب الشيعة صريحة لاتقبل الجدل في أن ابن سبأ هو مخترع الوصية لعلي بن أبي طالب تأثرًا بما كان عليه من غلو من يهوديته، وأن هذا الفكر دخيل على الإسلام من يهودي خبيث أراد أن يفسد الإسلام فدخل على المسلمين من طريق آل البيت نظرًا لعواطف المسلمين نحوهم، فاخترع القول بالوصية لعلي وأنه حلت فيه روح اللَّه، وأنه لا يموت حتى يرجع ويملك الأرض فيملأها عدلا بعد أن ملئت ظلمًا وجورًا، وقد أحس علي فعلًا بفرية ابن سبأ فهم بقتله لولا ما تعرض له أصحابه من شفاعتهم له فاكتفى بنفيه إلى المدائن، ولو قتله لأراح

(١) انظر: كتاب فرق الشيعة للنوبختي ص٤٣ .

(٢) انظر: كتاب رجال الكشي ص١٠٠ وما بعدها .

المسلمين من شروره وسمومه، ولما ظهر للإمام من سموم ابن سبأ التي انتشرت في أصحابه واجهها هذه المرة بحزم فحرق أصحاب ابن سبأ بالنار، لم يرض في عقابهم بدون ذلك، وفي ذلك يقول الشاعر:

لترم بي الحوادث حيث شاءت   إذا لم ترم بي في الحفرتين

يريد الشاعر بالحفرتين اللتين حفرهما الإمام لهؤلاء المارقين وأضرمهما نارًا عليهم وفي ذلك يروي البخاري بسنده عن عكرمة قال: «أتي علي ﷺ بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول اللَّه ﷺ، ولقتلتهم لقول رسول اللَّه ﷺ من بدل دينه فاقتلوه»[1].

إذا ثبت هذا من كتب الشيعة وأهل السنة على سواء ثبت أن فرية الوصاية والإمامة مفتراة على الإسلام من يهودي خبيث، وانهار دين الشيعة من أساسه، وأن كل ما يذكره الشيعة من كلام حول الإمامة فهو باطل لا أساس له بما تثبته كتب الشيعة أنفسهم ونحن إذا تأملنا فيما صنعه هذا اليهودي لوجدناه بعينه هو ما صنعه سلفه اليهودي أيضًا (شاءول) المسمى (بولس) حيث تظاهر بالدخول في المسيحية وتطوع أيضًا بإفسادها على أهلها فزعم أن المسيح جاءه وكلفه أن يكشف عن حقيقته بعد ذهابه وأن يعلن أنه ابن اللَّه.. إلخ فالسلاح هو السلاح، والهدف هو الهدف لإفساد كلتا الديانتين المسيحية والإسلام من أخبث خلق اللَّه اليهود!.

لكن كان شاءول أسعد حظًا من ابن سبأ، فقد أفسد الأول المسيحية كلها لضعف المسيحية يومئذ وشدة شوكة اليهود يومها حيث كانوا من وراء شاءول ترويجًا وتأييدًا أما ابن سبأ وإن أفلح في تأليب الأمة على عثمان حتى قتل صابرًا محتسبًا، لكنه لم يفلح في طمس معالم الديانة تمامًا بدعوى ألوهية على كشاءول في المسيح، ودعوى الوصاية التي نفذت سمومها في الشيعة خاصة من بين الأمة بأسرها.

وليست هذه آخر مكايد اليهود في الأمة، بل لنا عود عند ذكر المهدي على تتبع

---

(١) انظر: صحيح البخاري كتاب استتابة المرتدين والمعاندين: باب حكم المرتد والمرتدة: ج٤ ص١٩٦ .

هذه المكايد، فهل يفيق المسيحيون[1] والشيعة على سواء من غفلتهم إلى مكايد هؤلاء الأخابث وما صنعوه بدينهم؟ ألا ليت ذلك يكون ! ويومها لن تجد إلا الحق الصراح، الذي هو ما عليه جمهور الأمة من المسلمين، حيث الخط المنيع الذي استعصى على اليهود اقتحامه، واللّه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.



---

(١) لو قال النصارى لكان أولى، إذ هكذا سماهم اللّه ورسوله، وهذه التسمية تشعر بأنهم متبعون لعيسى عليه السلام وليس الأمر كذلك. [الناشر].

المبحث الثالث

عقيدة الشيعة في ولاية الاثنى عشر والمهدي المنتظر وأثرها في التفسير الشيعي

يعتقد الشيعة أن عدد الأئمة الذين ورد النص عليهم هم اثنى عشر إمامًا، أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم- فيما يزعمون- محمد بن الحسن العسكري الذي دخل سردابًا في دار أبيه في مدينة سامرا[1] بعد وفاة أبيه سنة ٢٦٠هـ، وكان سنه أربع سنين ولم يخرج إلى الآن وهو حي يرزق وهو حجة الزمان وصاحب الوقت ولن يموت حتى يخرج فيملك مشارق الأرض ومغاربها وهو المهدي المنتظر، ويروون في ذلك خبرًا موضوعًا يحتجون به على هذه العقيدة: «عن جابر بن يزيد الجعفي قال: سمعت جابر بن عبد اللَّه الأنصارى يقول: لما أنزل اللَّه تعالى على نبيه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩] قلت: يا رسول اللَّه قد عرفنا اللَّه ورسوله فمن أولي الأمر الذين قرن اللَّه طاعتهم بطاعتك؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**هم خلفائي وأئمة المسلمين بعدي: أولهم علي بن أبي طالب ثم الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي، المعروف في التوراة بالباقر وستدركه يا جابر فإذا لقيته فاقرأه عني السلام، ثم الصادق جعفر بن محمد ثم موسى ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم سَمِيِّي وكَنِيِّي حجة اللَّه في أرضه وبقيته في عباده محمد بن الحسن بن علي ذلك الذي يفتح اللَّه علي يديه مشارق الأرض ومغاربها وذلك الذي يغيب عن شيعته وأوليائه، لا يثبت فيها على القول بإمامته إلا من امتحن اللَّه قلبه للإيمان. . .**» إلخ[2].

---

(١) بلد على دجلة فوق بغداد بثلاثين فرسخًا يقال لها (سر من رأى) فخففها الناس وقالوا: سامراء وسامرا، انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ج٣ ص١٧٣ .

(٢) انظر: عقائد الإمامية الاثنى عشرية للزنجاني ج٢ ص٣١٠ .

وبصرف النظر عما في الخبر سندًا ومتنًا من كذب يشهد القلب ببطلانه وأنه من صنع متأخر إلا أن الشيعة قد صار ذلك عقيدة عندهم يكفر جاحدها، وأداروا القرآن في فلكها وحاولوا استخراج نصوص من القرآن عليها، ونجد مفسريهم ينوهون بها كثيرًا حتى في مقدمة تفاسيرهم.

١- يقول الكاشاني مثلًا في مقدمة تفسيره في خبر طويل عن الكافي عن قيس الهلالى عن أمير المؤمنين بشأن تعليم الرسول له القرآن وتفسيره ودعائه بعدم النسيان، وفيه أن الرسول قال له: «**لست أتخوف عليك نسيانًا ولا جهلًا، ولقد أخبرني ربي أنه استجاب لي فيك وفي شركائك الذين يكونون بعدك**»، فقلت: يا رسول اللَّه ومن شركائي من بعدي؟ قال: «**الذين قرنهم اللَّه بنفسه وبي فقال:** ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾» فقلت: ومن هم؟ قال: «**الأوصياء مني إلى أن يردوا علي الحوض كلهم هادين مهديين لا يضرهم من خذلهم هم مع القرآن والقرآن معهم لا يفارقهم ولا يفارقونه، بهم تنصر أمتي وبهم تمطر وبهم يدفع عنهم البلاء، وبهم يستجاب دعاؤهم**»، فقلت: يا رسول اللَّه سمهم لي؟ فقال: «**ابني هذا**- ووضع يده على رأس الحسن، **ثم ابني هذا** ووضع يده على رأس الحسين، **ثم ابن له يقال له: علي، وسيولد في حياتك فاقرأه مني السلام، ثم تكملة اثني عشر من ولد محمد**» فقلت له: بأبي أنت وأمي فسمهم لي؟ فسماهم رجلًا رجلًا، وقال: «**فيهم واللَّه يا أخا بني هلال مهدي أمة محمد الذي يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت ظلمًا وجورًا، واللَّه إني لأعرف من يبايعه بين الركن والمقام وأعرف أسماء آبائهم وقبائلهم**»، وعن أبي عبد اللَّه قال: إن اللَّه جعل ولايتنا أهل البيت قطب القرآن وقطب جميع الكتب، عليها يستدير محكم القرآن، وبها نوهت الكتب[1].

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] قال في الخصال عن الصادق: «هي الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه وهو أنه قال: يا رب أسألك بحق محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين إلا تبت علي فتاب عليه،

(١) انظر: تفسير الصافي ج١ ص١١، ١٢.

فقيل له: يابن رسول اللَّه فما معنى ﴿فَأَتَمَّهُنَّ﴾؟ قال: يعني أتمهن إلى القائم اثني عشر إمامًا تسعة من ولد الحسين»[1].

٢- وأورد الخبر السابق الطبرسي في تفسيره وزاد عليه: «قال المفضل: فقلت له: يابن رسول اللَّه فأخبرني عن كلمة اللَّه ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾؟ قال: يعني بذلك الإمامة جعلها اللَّه في عقب الحسين إلى يوم القيامة، فقلت له: يا بن رسول اللَّه كيف صارت الإمامة في ولد الحسين دون ولد الحسن وهما جميعًا ولدا رسول اللَّه وسبطاه وسيدا شباب أهل الجنة فقال: إن موسى وهارون نبيان مرسلان أخوان فجعل اللَّه النبوة في صلب هارون دون صلب موسى ولم يكن لأحد أن يقول: لم فعل ذلك؟ وإن الإمامة خلافة اللَّه ﷻ ليس لأحد أن يقول: لم جعلها في صلب الحسين دون صلب الحسن، لأن اللَّه لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون»[2].

٣- بل تحاول الشيعة استنتاج مدة كل إمام بحساب الجمل من الأحرف المقطعة في القرآن فعند تفسير قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۞﴾ أول البقرة يذكر الأصفهاني وكذا الكاشاني ما يلي:

«في المعاني عن الصادق: ﴿الٓمٓ ۞﴾ حرف من حروف إسم اللَّه الأعظم المقطع في القرآن الذي يؤلفة النبي والإمام فإذا دعى به أجيب، وروى العياشي عن أبي لبيد المخزومي أن أبا جعفر قال: يا أبا لبيد إنه من يملك من ولد العباس اثنا عشر يقتل بعد الثامن منهم أربعة تصيب أحدهم الذبحة فتذبحه، فئة قصيرة أعمارهم خبيثة سيرتهم، منهم الفريق الملقب بالهادي والناطق والغاوي، يا أبا لبيد إن لي في حروف القرآن المقطعة لعلمًا جمًّا، إن اللَّه أنزل ﴿الٓمٓ ۞﴾ فقام محمد حتى ظهر نوره وثبتت كلمته، وولد يوم ولد وقد مضى من الألف السابع مائة سنة وثلاث سنين، ثم قال وتبيانه في كتاب اللَّه في الحروف المقطعة إذا عددتها من غير تكرار، وليس من حروف مقطعة حرف تنقضي أيامه إلا وقام قائم من بني هاشم عند انقضائه، ثم قال:

---

(١) انظر: الصافي ج١ ص١٣٨ .

(٢) انظر: مجمع البيان للطبرسي ص٤٥٤ .

الألف واحد واللام ثلاثون والميم أربعون والصاد تسعون فذلك مائة وواحد وستون، ثم كان بدو خروج الحسين بن علي: ﴿الٓمٓ * اللَّهُ﴾ فلما بلغت محدته قائم قائم من ولد العباس عند ﴿الٓمٓصٓ﴾ ويقوم قائمنا عند انقصائها بـ ﴿الٓمٓرٓ﴾ فافهم ذلك وعد واكتمه»[1].

ولا يخفى أن كتاب اللَّه لا طلسمات فيه ولا غموض، وما ذكروه عن أبي جعفر لا يصح نسبته إلى هذا الإمام الجليل، لأنها صناعة متأخره استفادها أهل البدع من أصحاب الفلسفات والطلاسم من اليهود وغيرهم في زمن متأخر لا علم للعرب بها.

٤- ويقول البحراني عن تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٦]: «عن أبي حمزة الثمالي قال: كنت عند أبي جعفر محمد بن علي الباقر ذات يوم، فلما تفرق من كان عنده قال لي يا حمزة: من المحتوم الذي لا تبديل له عند اللَّه قيام قائمنا، فمن شك فيما أقول لقي اللَّه وهو به كافر، وهو له جاحد ثم قال: بأبي أنت وأمي المسمى باسمي المكنو بكنيتي السابع من بعدي، بأبي من يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت ظلمًا وجورًا، ثم قال: يا حمزة من أدركه فلم يسلم عليه ما يسلم لمحمد وعلي فقد حرم اللَّه عليه الجنة ومأواه النار وبئس مثوى الظالمين، وأوضح عن هذا بحمد اللَّه وأنور وأبين وأزهر لمن هداه اللَّه وأحسن إليه قول اللَّه تعالى في محكم كتابه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] ومعرفة الشهور المحرم وصفر وربيع وما بعده، والمحرم منها رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم، ولا يكون دينًا قيمًا، لأن اليهود والنصارى والمجوس وسائر الملل والناس جميعًا من الموافقين والمخالفين يعرفون هذه الشهور ويعدونها بأسمائها، وإنما هم الأئمة القوامون بدين اللَّه، والمحرم منها أمير المؤمنين علي الذي اشتق له اسما من اسمه العلي، كما اشتق لرسول اللَّه ﷺ اسما من اسمه المحمود وثلاثة من ولده وهم علي بن الحسين، وعلي بن موسى، وعلي بن محمد، فصار هذا الاسم مشتقًا من اسم اللَّه، حمد به صلوات اللَّه

(١) انظر: تفسير الأصفهاني ص١٧٠ وتفسير الصافي ج١ ص٥٧ .
(٢) انظر: البرهان للبحراني ج٢ ص٤٢٠ .

عليهم»[1].

ولا شك أن هذه خرافة أشبه بالأضحوكة، حيث لم يحسن الشيعة استغلال الملابسات لتطويع القرآن إلى عقيدتهم، فالآية صريحة في الشهور الاثنى عشر، ولكنها لما كانت هي الأخرى تحمل نفس رقم الأئمة (اثنى عشر) فسروها بالأئمة إذ إن الشيعة لهم شغف خاص بهذا الرقم، لعلهم أخذوه من عدد نقباء بني إسرائيل، فتعود المسألة مرة ثانية إلى الأخذ عن اليهودية، مع أن هؤلاء النقباء لم يكن فيهم من زعم له اليهود إنه إمام قط.

٥- وقال الكازراني في تفسيره: «البروج ورد تأويلها بالأئمة الاثنى عشر وأنهم بعددهم فعن أمير المؤمنين قال: سئل النبي وأنا عنده عن الأئمة فقال: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١﴾ إن عددهم عدد البروج ورب الأيام والشهور، إن عددهم كعدد الشهور[2] وأقول: إنما اختار الشيعة تفسير البروج بالأئمة لما ورد في تفسيرها انها تحمل هي الأخرى رقم (اثنى عشر)، فكان عدها مناسبًا لعدد الأئمة عندهم، فاستغلوا هذه الفرصة لهذه الملابسة، فقد جاء في تفسيرها إنها منازل الشمس والقمر وهي اثنا عشر برجًا وقيل: هي النجوم العظام، وقيل غير ذلك[3].

٦- وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧]، يذكر البحراني خبرًا طويلًا عن الحسن بن علي عن النبي ﷺ، وفيه أنه قال: «**اللّهم إني أعلم أن العلم لا يبيد ولا ينقطع، وإنك لا تخلى الأرض من حجة لك على خلقك ظاهر ليس بالمطاع، أو خائف مغمور كي لا تبطل حجتك ولا تضل أولياؤك بعد إذ هديتهم، أولئك الأقلون عددًا الأعظمون قدرًا عند اللّه**»، فلما نزل عن منبره سأله الحسن قائلا: يا رسول اللّه قولك: إن الأرض لا تخلو من حجة؟ قال: «**نعم علي هو الحجة والإمام بعدي وأنت الحجة والإمام بعده والحسين الإمام والحجة بعدك...**» إلى أن قال: «**ويخرج اللّه من صلب الحسن- يعني العسكري- الحجة**

---

(١) انظر: مرآة الأنوار للكازراني ص٦٤.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ج٤ ص٤٩١.

القائم إمام شيعته ومنقذ أوليائه يغيب حتى لا يرى، يرجع عن أمره قوم ويثبت عليه آخرون، ويقولون: متى هذا الوعد إن كنتم صادقين»[1].

ومن هنا جلس الخميني في مدينة (قم) بإيران انتظارًا لهذا الوعد، حيث يزعمون أنه يخرج القائم من مدينة (قم) مع أنه غاب في سرداب بمدينة (سامرا) كما يزعمون.

وتتبع هذا الضرب في تفسير الشيعة يطول، فقد مر بنا أنهم أجروا القرآن كله في فلك الولاية والأئمة حيث يزعمون أنه كله فيهم مدحًا لهم وقدحًا لأعدائهم- بزعمهم- فلا عجب إذا رأينا تفاسيرهم عامة تلوي نصوص القرآن إلى هذه الأوهام، فلا يحس القارئ لهذه التفاسير أنه يقرأ تفسيرا للقرآن، بل يشعر أنه يقرأ كتابا يحمل حنقا شديدا لجماعة، وولاء مبالغًا فيه إلى حد التقديس لجماعة آخرين يرفعهم إلى فوق مستوى البشر بكثير، وكأن القرآن لم ينزل إلا لهذه الخرافة ولا مزيد، بل هذه هي حقيقة دين الشيعة في القرآن والأئمة.

ولا شك أن هذه خرافات لا وجود لها إلا في عقول الشيعة ولا مزيد، أما القرآن الكريم فلا علاقة له بهذه الأمور إذ إنه لم ينزل لغرض عبادة البشر وتقديس الأشخاص وإنما نزل للتوحيد الخالص والتشريعات النافعة والأهداف السامية النبيلة، ولن يحجب نوره ما صنعه به أولئك الطغام، لأنه غني بمعناه ووضوح نصوصه عن هذه الخرافات ومع ما تقدم من بطلان الولاية والوصاية من نفس مصادر الشيعة إلا انني أناقش هنا خرافة الاثنى عشرية والمهدي المنتظر في عقيدة الاثنى عشرية لأنهم يشغبون على أهل السنة هنا في مقامين يأتي هذا الشغب فيما تمطرنا به الشيعة بوابل من الكتب بقصد الترويج لمعتقداتهم والتشويش على أهل السنة والشغب عليهم، بمناسبة الدعوة إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية.

المقام الأول: يحتجون على أهل السنة بحديث رواه الإمام مسلم بسنده عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبي مع النبي ﷺ فسمعته يقول: «**إن هذا الأمر**

---

(1) انظر: البرهان للبحراني ج٢ ص٥١٧ .

لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش» أخرجه مسلم من عدة طرق بألفاظ متقاربة عن جابر[1] فالشيعة تشغب بهذا الحديث على أهل السنة حيث يقولون: عدد الخلفاء الراشدين أقل من اثنى عشر خليفة، ولو أضيف إليهم بنى أمية وبنو العباس وهم من قريش لزاد العدد عن اثنى عشر وعليه فلا ينطبق هذا العدد إلا على الأوصياء الاثنى عشر عند الشيعة، فتكون روايات أهل السنة موافقة لروايات الشيعة فيهم وهو المطلوب[2].

المقام الثاني: وردت أحاديث متكاثرة عند أهل السنة عن المهدي الذي يظهر آخر الزمان وإنه من ولد فاطمة بل زعم بعض الشيعة أن أهل السنة يعترفون بأن المهدي هو محمد بن الحسن العسكري وأنه الموعود به وإن بعض أهل السنة شاهده واجتمع به، وعليه فالحجة قائمة على أهل السنة بهذا المهدي وأنه محمد بن الحسن مهدى الشيعة وهو المطلوب[3].

أما الجواب عن الأول: فقد وجه العلماء الحديث بما يلى «قال القاضي: قد توجه هنا سؤالان أحدهما: أنه قد جاء في الحديث الآخر: «**الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكًا**» وهذا مخالف لحديث: «**اثني عشر خليفة**» فإنه لم يكن في ثلاثين سنة إلا الخلفاء الراشدون الأربعة والأشهر التي بويع فيها الحسن بن على، قال: والجواب عن هذا أن المراد في حديث الخلافة ثلاثون سنة خلافة النبوة، وقد جاء مفسرا في بعض الروايات: «**خلافة النبوة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكًا**» ولم يشترط هذا في الاثنى عشر.

السؤال الثاني: إنه قد ولى أكثر من هذا العدد، قال: وهذا اعتراض باطل، لانه ﷺ لم يقل: لا يلي إلا اثنا عشر خليفة، وإنما قال: يلي، وقد ولي هذا العدد ولا يضرهم كونه وجد بعدهم غيرهم، ويحتمل أن يكون المراد مستحق الخلافة

---

(١) انظر: صحيح مسلم: كتاب الإمارة: باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش ج٢ ص١٢١ .
(٢) انظر: كتاب الإمام الصادق للمظفر ج١ ص٥٥ ، ٥٦ .
(٣) انظر: كتاب الإمام الصادق للمظفر ج١ ص٥٥ .

العادلين، قال: ويحتمل أن المراد من يعز الإسلام في زمنه ويجتمع المسلمون عليه[1].

وأقول: إن افتراض الشيعة أيضًا مبني على عدم صحة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، حيث أرادوا بالاثنى عشر الذين أولهم علي وأخرهم محمد بن الحسن العسكري، وهذا باطل بالضرورة لقيام الأدلة القطعية عند الفريقين على صحة خلافة الثلاثة كما تقدم في المبحث السابق، فلو فرضنا صحة خلافة الاثنى عشر بعد الثلاثة لزاد العدد أيضًا عما في الحديث فالإشكال هو الإشكال !.

وأيضًا فالحديث سماهم خلفاء ولم يل الخلافة من آل البيت بالإجماع إلا أمير المؤمنين وابنه الحسن، ثم تنازل عنها الحسن بعد أشهر قلائل، وباقي الاثنى عشر ما استخلف منهم أحدًا، ولم يدع الخلافة منهم أحد، فكيف نطبق هذا الحديث على اثنى عشر الشيعة وأيضًا فإن الروافض يزعمون أنه لم يقم أمر الأمة في مدة أحد من هؤلاء الأئمة، بل ما زال أمر الأمة فاسدا يتغلب عليه الظالمون بل الكافرون في عقيدتهم، والحديث يقول: «**لا يزال أمر الناس عزيزًا**» وفي بعض الطرق ماضيًا، ومفاده عزة الإسلام في عهد الاثنى عشر ثم فساد الحال بعد ذلك، وما تزعمه الشيعة على النقيض من ذلك.

وأيضًا فإن ولاية المنتظر مخلدة إلى آخر الدهر- عندهم- ولا يستقيم هذا مع حديث: «**لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنى عشر خليفة**» الذي مفاده انتهاء خلافتهم ثم يفسد الحال بعدهم، وأيضًا فإن فرق الشيعة عموما تزيد على سبعين فرقة، ولا توافق فرقة منهم الاثنى عشرية في إمامة الاثنى عشر، بل يكذبونهم في ذلك مثلنا وكذلك سائر فرق الإسلام حتى باطنية الإسماعيلية، ولكل فرقة من الشيعة نظامها الخاص في سوق الإمامة وعدد الأئمة وليس الاثنى عشرية أولي بتطبيق الحديث على أئمتهم من غيرهم، فإن احتج الاثنى عشرية بأن أئمتهم ثبتت إمامتهم بالنص على حسب ما أوردوه من أخبار فأقول: هذه الأخبار لا يشك أحد في أنها موضوعة مصنوعة، وقد قام الدليل على أن لا نص، وعلي رضي الله عنه ما ولى الخلافة إلا بالبيعة كما تقدم ذلك في كلامه فضلًا عن شهادة التاريخ، وكذا الحسن ابنه رضي الله عنه، فقد ثبت عن علي رضي الله عنه أنه ذكر أنه

---

(١) انظر: صحيح مسلم ج٣ ص٣٣ بتعليق محمد فؤاد عبد الباقي .

سيقتل قالوا فاستخلف علينا، قال: لا، ولكن اتركم إلى ما ترككم إليه رسول اللَّه ﷺ قالوا: فما تقول لربك إذا أتيته؟ قال: أقول: اللَّهم تركتنى فيهم ما بدالك ثم قبضتني إليك وأنت فيهم، فإن شئت أصلحتهم وإن شئت أفسدتهم»[1] .

وفي رواية أنه قيل لعلي: «ألا تستخلف علينا؟ قال: ما استخلف رسول اللَّه ﷺ فأستخلف، ولكن إن يرد اللَّه بالناس خيرًا فسيجمعهم بعدي على خيرهم كما جمعهم بعد نبيهم ﷺ على خيرهم[2] فهذه نصوص صريحة في أن عليًا لم يستخلف تأسيًا بالنبي ﷺ، حيث ترك الاستخلاف فجمع اللَّه الأمة بعده على خيرها وهو أبو بكر الصديق ﷺ، وفي هذا هدم صريح لعقيدة الولاية والنص عليها عند الشيعة ثم بويع للحسن كما بويع من قبله فآلت إليه الخلافة بالبيعة لا بالنص، ولما رأى من سوء معاملة شيعته له ومن إراقة دماء المسلمين تنازل عن الخلافة حقنا للدماء وحقق بذلك بشارة جده ﷺ فيه حيث قال: «**إن ابني هذا سيد ولعل اللَّه أن يصلح به بين فئتين من المسلمين**»[3] ولم يوصِ الحسن لأخيه، والعجب أن الشيعة تفسق الحسن وتكفره من هذا الصلح مع أنهم يعتقدون عصمته.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «قاصمة: ثم قتل علي، قالت الرافضة: فعهد إلى الحسن فسلمها الحسن إلى معاوية فقيل له: «مسوِّد وجوه المؤمنين» وفسقه جماعة من الرافضة وكفرته طائفة من أجل ذلك[4] .

أما المؤمنون بنبوة جد الحسن فيرون صلحه مع معاوية وبيعته له من أعلام النبوة لأنها حققت ما تنبأ به ﷺ في سبطه سيد شباب أهل الجنة من أنه سيصلح اللَّه به بين فئتين من المسلمين، وعليه فالحسن ﷺ بهذا الصلح وتحقيق النبوءة يعد (مبيض وجوه المؤمنين) ولقد أثبت بهذا التنازل بطلان دين الشيعة في النص على الولاية، إذ

---

(١) انظر: مسند أحمد ج١ ص١٣٠ ، ١٥٦ وإسناده صحيح .

(٢) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ج٥ ص٢٥٠ وقال: إسناده جيد

(٣) انظر: صحيح البخاري: مناقب الحسن والحسين : ج٢ ص٣٠٦ .

(٤) انظر: العواصم من القواصم ص١٩٧ .

لو كان نص لما جاز له التنازل عنها، خاصة وأنه معصوم في عقيدتهم وقد مر استنكار زيد بن علي على شيطان الطاق دعواه أن في آل محمد إماما مفترض الطاعة معروفًا بعينه وذلك بمحضر من جعفر الصادق[1].

هذا ومما ينقض عقيدة الشيعة في أن أئمتهم: «اثنى عشر إمامًا هو أن الحسن العسكري وهو الإمام الحادي عشر عندهم مات من غير عقب، وأن محمد بن الحسن المذكور هو عبارة عن شخص وهمي كالغول والعنقاء لا وجود له، كما سأوضحه في الجواب التالي:

أما الجواب عن الثاني:

وهو ما ورد من أحاديث المهدي عند أهل السنة وأن بعضهم عينه بأنه محمد بن الحسن العسكري، وأن بعضهم التقى به. . . إلخ فأقول: أحاديث المهدي أغلبها لم يصح، فضلًا عن اضطرابها وتضاربها، ولذلك لم يخرج الإمام البخاري ومسلم شيئًا منها، بل ضربا صفحًا عنها بالمرة وهذا دليل على أنه لم يصح منها حديث عندهما فيه، مما دعا بعض الباحثين إلى اعتبار أحاديث المهدي غير صحيحة، ويرجحون أن تكون مما تلقاه الناس من الإسرائيليات عن مسلمة أهل الكتاب، نظرا لما فيها من اضطراب وتناقض وعلل في أسانيدها ومتونها واشتمالها على جماعة من الضعفاء والمتروكين، وهي مع ذلك ليس فيها ما يدل على مهدي الاثنى عشرية بحال.

ودعوى الشيعة أن أهل السنة يعترفون بمحمد بن الحسن العسكري بأنه موجود وأنه المهدي المنتظر فهي من أعظم الدعاوى الكاذبة، حيث أن أهل السنة لا يعرفون عن الحسن العسكري إلا أنه مات من غير عقب، وهاك ما في كتب أهل السنة من الحقائق التاريخية في ذلك:

يقول الإمام ابن حزم: ثم مات الحسن من غير عقب فافترقت الروافض فرقًا وثبت جمهورهم على أنه ولد للحسن بن علي العسكري ولد فأخفاه، وقيل بل ولد له بعد موته من جارية له اسمها صقيل وهو الأشهر، وقال بعضهم بل من جارية اسمها

---

(١) انظر: ص٣٢٩ من الرسالة.

نرجس وقال بعضهم بل من جارية اسمها سوسن، والأظهر أن اسمها صقيل، لأن صقيل هذه ادّعت الحمل بعد الحسن بن علي سيدها فوقف ميراثه لذلك سبع سنين ونازعها في ذلك أخوه جعفر بن علي، وتعصب لها جماعة من أرباب الدولة، وتعصب لجعفر آخرون ثم انفش ذلك الحمل وبطل، وأخذ الميراث جعفر أخوه، وكان موت الحسن هذا سنة ستين ومائتين، وزادت فتنة الروافض بصقيل هذه ودعواها إلى أن حبسها المعتضد الخليفة العباسي بعد نيف وعشرين سنة من موت سيدها وقد عير بها أنها في منزل الحسن بن جعفر النوبختي الكاتب[1] فوجدت فيه وحملت إلى قصر المعتضد فبقيت هنالك إلى أن ماتت في القصر في أيام المقتدر، فهم إلى اليوم ينتظرون ضالة منذ مائة عام وثمانين عامًا، ثم قال: وعمدة هذه الطوائف كلها في الإحتجاج أحاديث موضوعة مكذوبة لا يعجز عن توليد مثلها من لا دين له ولا حياء»[2] .

وأقول: هذه هي حقيقة مهدي الاثنى عشرية الإمام الثاني عشر في عقيدتهم، ولو عاش ابن حزم إلى زماننا لزاد عجبه حيث قد مضى (١١٤٠) عامًا إلى الآن على ساكن السرداب ولم نسمع له من حس ولا خبر.

وذكر ابن جرير الطبري: «أن دعيًّا احتال حتى توصل إلى الخليفة المقتدر فادعى أنه محمد بن الحسن بن علي العسكري، فأمر الخليفة بإحضار مشايخ آل أبي طالب وعلى رأسهم نقيب الطالبيين أحمد بن طومار، فقال له ابن طومار: لم يعقب الحسن، وضج بنو هاشم وقالوا يجب أن يشهر هذا بين الناس ويعاقب أشد عقوبة، فحمل على جمل وشهر في الجانبين يوم التروية ويوم عرفة حبس في حبس المصريين بالجانب الغربى»[3] .

والشاهد فيه قول نقيب الطالبيين أن الحسن العسكري لم يعقب بحضرة بني هاشم في

---

(١) قد مر أن آل نوبخت لهم وضع خاص عند الشيعة وما هنا يبين السر في ذلك فهم عريقون في الرفض.
(٢) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج٤ ص٩٣ .
(٣) انظر: تاريخ الطبري حوادث سنة ٣٠٢ هـ ج١٠ .

مجلس الخليفة العباسي والتشهير بمن ادعى ذلك إعلامًا للناس بأن الحسن العسكري لم يعقب نسلًا وقال الإمام ابن تيمية أيضًا «ذكر ابن جرير وابن قانع وغيرهما أن الحسن بن علي العسكري لم يعقب والإمامية تزعم أنه كان له ولد دخل سرداب سامرا وهو صغير له سنتان أو ثلاث أو خمس، وهذا لو كان موجودًا معلومًا لكان الواجب في حكم اللَّه أن يكون في حضانة أمه ونحوها من أهل الحضانة وأن يكون ما له عند من يحفظه، فكيف يكون من يستحق الحجر والحضانة معصومًا إمامًا للأئمة»[1] .

بل يحكي الشهرستاني أن الاثنى عشرية أنفسهم مختلفون في ولادة هذا الثاني عشر حيث يذكر أنهم افترقوا بعد موت الحسن العسكري إلى إحدى عشرة فرقة وذكر أقاويلهم.

الفرقة الأولى:

قالت: إن الحسن لم يمت وهو القائم ولا يجوز أن يموت ولا ولد ظاهر لأن الأرض لا تخلو من إمام.

الفرقة الثانية:

قالت: إن الحسن مات ولكنه يحيا وهو القائم، لأن معنى القائم هو القيام بعد الموت، وحيث لا ولد له فيجب أن يحيا بعد الموت.

الفرقة الثالثة:

قالوا: إن الحسن قد مات من غير عقب وأوصى إلى جعفر أخيه فرجعت الإمامة إلى جعفر.

الفرقة الرابعة:

قالت: إن الحسن مات ولا عقب له فلم يكن إمامًا، والإمام هو جعفر وقد كنا مخطئين في اعتقاد إمامة الحسن، فلما مات من غير عقب علمنا ذلك.

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص١٧٣ .

الفرقة الخامسة:

قالت: إن الحسن قد مات وكنا مخطئين في القول بإمامته وإن الإمام هو محمد بن علي أخو الحسن وجعفر لما ظهر لنا من فسق جعفر والحسن معا فرجعنا إلى إمامة محمد حيث وجدنا له عقبًا، وعرفنا إنه هو الإمام دون أخويه.

الفرقة السادسة:

قالت إن الحسن كان له ابن ولد قبل وفاته بسنتين ستره خوفا من جعفر، واسمه محمد، وهو القائم المنتظر.

الفرقة السابعة:

قالت: إن له ابنًا ولكنه ولد بعد موته بثمانية أشهر وقول من ادعى أنه مات وله ابن باطل، لأن ذلك لو كان لم يخف، ولا يجوز مكابرة العيان.

الفرقة الثامنة:

قالت صحت وفاة الحسن، وصح أن لا ولد له، وبطل ما ادعى، من الحبل في سرية له، فثبت أن الإمام بعد الحسن غير موجود، وهو جائز في المعقولات.

الفرقة التاسعة:

قالت إن الحسن قد مات ولا نشك أن له ولدًا، ولا ندري متى ولد في حياته أما بعد وفاته، فنحن نتولاه لعدم جواز خلو الأرض من حجة ،

الفرقة العاشرة:

قالوا إن الحسن مات ولابد للناس من إمام ولا ندري من ولده أم من ولد غيره؟

الفرقة الحادية عشر:

توقفت في هذا التخابط وقالت: لا ندرى على القطع حقيقة الحال.

ثم قال الشهر ستاني: ومن العجب أنهم قالوا الغيبة قد امتدت مائتين ونيفا

وخمسين سنة، وصاحبنا قال: إن خرج القائم وقد طعن في الأربعين فليس بصاحبكم، ولسنا ندري كيف تنقضي مائتان ونيف وخمسون سنة في أربعين سنة؟ وإذا سئلوا هي مدة الغيبة كيف تتصور؟ قالوا أليس الخضر والياس يعيشان في الدنيا من آلاف السنين بلا طعام وشراب؟ فلم لا يجوز ذلك في واحد من آل البيت، قيل لهم ومع اختلافكم هذا كيف يصح لكم دعوى الغيبة، ثم الخضر ليس مكلفًا بضمان جماعة، والإمام عندكم ضامن مكلف بالهداية والعدل، والجماعة مكلفون بالاقتداء به والاستنان بسنته، ومن لا يرى كيف يقتدى به؟[1].

ونحن إذا نظرنا في الإحدى عشرة فرقة من فرق الاثنى عشرية لوجدنا أن ثمانيَ فرق منها مقرون بأن الحسن العسكري مات من غير عقب ويكذبون من ادعى أن له عقبا، ويقرون بطلان ما ادعى من الحبل في سرية له، وأنه لو كان له ولد لما حصل هذا الاختلاف حيث لا يجوز مكابرة العيان، وعليه فجمهور الاثنى عشرية من القدامى يوافقون ما عليه الأمة وما اثبته الواقع التاريخي من أن الحسن العسكري مات من غير عقب، ومنه يتبين أن ما عليه الاثنى عشرية اليوم مخالف لما كان عليه جمهور سلفهم وأنهم حريصون على الإبقاء على هذه الخرافة لما تدره على زعمائهم من منافع دنيوية حيث جعلوا مدينة قم بإيران عاصمة لهذه الطائفة، يقوم فيها زعيم ديني يجمع التحف والهدايا والخمس والصفايا بحجة أنه خادم السرداب أو نائبه، ويسمونه عادة (آية اللّه) ويمثل هذا الدور الآن (آية اللّه الخوميني) وتروي الشيعة أن مدينة (قم) هي التي سيقوم منها المهدي، حيث يروون عن الصادق أنه قال: «ستخلو الكوفة من المؤمنين ويأزر عنها العلم كما تأزر الحية من جحرها، ثم يظهر العلم ببلدة يقال لها (قم) وتصير معدنا للعلم والفضل حتى لا يبقى في الأرض مستضعف في الدين، حتى المخدرات في الحجال، وذلك عند قرب ظهور قائمنا، فيجعل اللّه (قم) وأهله قائمين مقام الحجة ولولا ذلك لساخت الأرض بأهلها.. الخبر[2].

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ج١ ص١٧٠ وما بعدها بإختصار.

(٢) انظر: كتاب عقائد الإمامية الاثنى عشرية للزنجاني ج٢ ص٣١٨ .

ومن هنا ندرك سر الخلاف بين شيعة العراق وإيران في تنازع زعامة المذهب حيث يرى شيعة العراق أن عاصمة التشيع هي مدينة (النجف) حيث مشهد علي (ع).

بينما يرى شيعة إيران أن مدينة (قم) هي عاصمة التشيع حيث يظهر منها المهدي هذه هي حقيقة المنتظر الذي تكمل به الاثنى عشرية عدة الأئمة وإليه تنسب، فهل تقوم عقيدة في العقول على هذا الوهم والسراب؟ .

أما الكلام عن المهدي فأذكر أولا ما قاله الإمام ابن قيم الجوزية حول هذا الموضوع حيث قال: «اختلف الناس في المهدي على أربعة أقسام:

أحدها:

انه المسيح ابن مريم وهو المهدي على الحقيقة واحتج أصحاب هذا بحديث محمد بن خالد الجندي، وقد بينا حاله وأنه[1] لا يصح، ولو صح لم يكن فيه حجة لأن عيسى أعظم مهدى بين يدي رسول اللّه ﷺ وبين الساعة.

الثاني:

أنه المهدي الذي ولي من بنى العباس وقد انتهى زمانه، واحتج أصحاب هذا القول بما رواه أحمد بن ركيع عن شريك عن علي بن زيد عن أبي قلابة عن ثوبان قال قال رسول اللّه ﷺ: «**إذا رأيتم الرايات السود قد أقبلت من خراسان فائتوها ولو حبوًا على الثلج، فإن فيها خليفة اللّه المهدي**» وفيه علي بن زيد ضعيف وهو ابن جدعان[2] .

وفي سنن ابن ماجة عن عبد اللّه بن مسعود قال: «بينما نحن عند رسول اللّه ﷺ إذ أقبل فتية من بني هاشم فلما رآهم النبي ﷺ اغرورقت عيناه وتغير لونه، فقلت ما

---

(١) سبق في كلام ابن القيم أنه أخرجه ابن ماجه عن يونس عن الشافعي عن محمد بن خالد الجندي عن أبان بن صالح عن الحسن عن أنس عن النبي قال: «لا مهدي إلا عيسى بن مريم»، وقال ابن القيم: محد بن خالد مجهول، وأبان متروك انظر رسالة المنار لابن قيم الجوزية ص٥٢ .

(٢) هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: هذا حديث لا أصل له ج٢ ص٣٩ .

نزال نرى في وجهك شيئا تكرهه، قال إنا أهل بيت اختار اللّٰه لنا الآخرة على الدنيا، وإن أهل بيتي سيلقون بلاء وتشريدًا وتطريدًا حتى يأتي قوم من أهل المشرق ومعهم رايات سود يسألون الحق فلا يعطونه فيقاتلون فينصرون فيعطون ما سألوا فلا يقبلونه حتى يدفعونه إلى رجل من أهل بيتي فيملؤها قسطا كما ملئت جورا فمن أدرك ذلك منكم فليأتهم ولو حبوا على الثلج»[1] قال ابن القيم وفي إسناده: يزيد بن أبي زياد وهو سيئ الحفظ اختلط في آخر عمره وكان يزيف النقود[2].

الثالث:

أنه رجل من أهل بيت النبي ﷺ من ولد الحسن بن علي يخرج في آخر الزمان، وأكثر الأحاديث على هذا تدل، وفي كونه من ولد الحسن سر لطيف، وهو أن الحسن رضي الله عنه ترك الخلافة للّٰه فجعل اللّٰه من ولده من يقوم بالخلافة الحقة فيملأ الأرض عدلًا، وهذه سنة اللّٰه في عباده أنه من ترك لأجله شيئًا أعطاه اللّٰه أو أعطى ذريته أفضل منه، بخلاف الحسين فإنه حرص عليها وقاتل عليها فلم يظفر بها[3] وساق ابن القيم جملة من الأحاديث حكم عليها كلها بالضعف ثم قال:

وهذه الأحاديث وإن كان في إسنادها بعض الضعف والغرابة فهي مما يقوي بعضها بعضا[4] ثم قال: وهذه جملة أقوال أهل السنة.

---

(١) هذا حديث لم يصح لأن التاريخ يشهد أن محنة العلويين كانت من العباسيين أصحاب الرايات السود أشد عليهم من بني أمية، والحديث ذكره الشوكاني في الموضوعات من عدة طرق كلها تالفة انظر الفوائد المجموعة ص٤١١ .

(٢) بل كان من كبار شيوخ الشيعة وكان يتلقن كما قال ابن الجوزي انظر الموضوعات لابن الجوزي ج٢ ص٢٨ وفي الميزان: قال يحيى لا يحتج به ج٤ ص٤٢٣ .

(٣) إنه وإن كان هذا توجيهًا حسنًا في كون المهدي من ولد الحسن لا من ولد الحسين، وفيه أيضًا رد على الاثنى عشرية لأن مهديهم من ولد الحسين كما هو معروف إلا أن أحاديث الحسن أيضًا لم تصح كما قرره بنفسه.

(٤) قد تقدم أن أحاديث أصحاب القول الأول والثاني غير صحيحة، وهنا أيضًا في الثالث قرر ابن القيم أنها ضعيفة وإن حاول تقويتها بتعدد طرقها، والنتيجة أنه لم يصح في المهدي حديث واحد، وتعدد الطرق لا يفيد لما بين الأحاديث من اضطراب فضلًا عن ضعفها كما سيأتي .

وأما الرافضة فلهم قول رابع: وهو أن المهدي هو محمد بن الحسن العسكري المنتظر من ولد الحسين بن علي لا من ولد الحسن، الحاضر في الأمصار الغائب عن الأبصار الذي يورث العصا ويختم الفضا، دخل سرداب سامرا طفلًا صغيرًا من أكثر من خمسمائة سنة، فلم تره بعد ذلك عين ولم يحس فيه بخبر ولا أمر وهم ينتظرونه كل يوم يقفون بالخيل على باب السرداب، ويصيحون به: اخرج يا مولانا، اخرج يا مولانا ثم يرجعون بالخيبة والحرمان، فهذا دأبهم ودأبه، ولقد أحسن من قال:

ما أن للسرداب أن يلد الذي ... حملتموه بجهلكم ما آنا

فعلى عقولكم العفاء فإنكم ... ثلثتم العنقاء والغيلانا

ولقد أصبح هؤلاء عارًا على بنى آدم وضحكة يسخر منها كل عاقل.

أما مهدي المغاربة: محمد بن تومرت فإنه رجل كذاب ظالم متغلب بالباطل، ملك بالظلم والتغلب فقتل النفوس وأباح حريم المسلمين وسبي ذراريهم وأخذ أموالهم، وكان شرا على الملة من الحجاج بن يوسف بكثير، وكان يودع بطن الأرض في القبور جماعة من أصحابه أحياء، يأمرهم بأن يقولوا للناس إنه المهدي الذي بشر به النبي ﷺ ثم يردم عليهم ليلًا لئلا يكذبوه بعد ذلك.

ثم خرج المهدي الملحد عبيد اللَّه بن ميمون القداح، وكان جده يهوديا من بيت مجوسي فانتسب بالكذب والزور إلى أهل البيت، وادعى أنه المهدي الذي بشر به النبي ﷺ وملك وتغلب واستفحل أمره إلى أن استولت ذريته الملاحدة المنافقون الذين كانوا أعظم الناس عدواة للَّه ورسوله على بلاد المغرب ومصر والحجاز والشام واشتدت غربة الإسلام ومحنته، ومصيبته بهم، وكانوا يدعون الألوهية، ويدعون أن للشريعة بطنا يخالف ظاهرها.

وهم ملوك القرامطة الباطنية أعداء الدين، فتستروا بالرفض والانتساب كذبًا إلى أهل البيت ودانوا بدين أهل الإلحاد وروجوه، ولم يزل أمرهم ظاهرًا إلى أن أنقذ اللَّه الأمة منهم، ونصر الإسلام بصلاح الدين الأيوبي، فاستنقذ اللَّه الملة الإسلامية منهم

وأبادهم، وعادت مصر دار إسلام، بعد أن كانت دار نفاق وإلحاد في زمنهم[1] .

والمقصود أن لهؤلاء مهدي، وأتباع ابن تومرت لهم مهدى، والرافضة الاثنى عشرية لهم مهدي فكل هذه الفرق تدعي في مهديها الظلوم الغشوم، والمستحيل المعدوم أنه الإمام المعصوم والمهدي المعلوم، الذي بشر النبي «وأخبر بخروجه وهي تنتظره كما تنتظر اليهود القائم الذي يخرج في آخر الزمان فتعلو به كلمتهم ويقوم به دينهم وينصرون به على جميع الأمم، والنصارى تنتظر المسيح يأتي يوم القيامة فيقيم دين النصرانية ويبطل سائر الأديان فالملل الثلاث تنتظر إمامًا قائمًا يقوم في آخر الزمان»[2] .

هذا استعراض من الإمام ابن القيم الجوزية لفكرة المهدي على مدى التاريخ إلى زمانه ولقد ضرب صفحًا عن عدد كثير من المهديين كانت تقول بهم طوائف الشيعة المختلفة حيث كان لكل فرقة مهدي تخالف به سائر الفرق، كما قد وجد بعده من المهديين ما لا يكاد أن يحصى :

فمثلًا : كانت الجارودية من الشيعة تعتقد أن المهدي هو محمد بن عبد اللَّه بن الحسن الذي خرج بالمدينة في زمن أبي جعفر المنصور واستولى على مكة والمدينة فقتله أبو جعفر، فهم علي انتظاره.

ومنهم من كان ينتظر محمد بن عمر الذي خرج بالكوفة، والكيسانية كانت تنظر محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب ويقولون هو حي في جبال رضوى عنده عسل وماء، والباقرية من الروافض الاثنى عشرية كانت تنتظر الباقر محمد بن علي بن الحسين بناء على حديث موضوع هذا الذي في صدر المبحث عن جابر بن عبد اللَّه، والجعفرية كانوا ينتظرون جعفر الصادق، والموسوية كانوا ينتظرون

---

(١) يؤسفني أن أسجل أن فتنة أحفادهم بدأت محاولتها في مصر من جديد من طائفة البهرة الهنود بدفن زعيمهم أغاخان في أسوان، وبناء مسجد الضرار كركيزة لهم قرب العباسية وما يهدونه لمسجد الحسين والسيدة زينب بالقاهرة من هدايا، طمعًا في عودة نفوذهم في مصر فلعل أن ينتبه المسؤلون لذلك!

(٢) انظر: رسالة المنار لابن قيم الجوزية ص٥٥-٦٠ .

موسى بن جعفر. ويقولون أنه حي في دار الرشيد ببغداد، مع أن مشهده بالكاظمية مشهور، والرزامية كانوا ينتظرون أبا مسلم الخراساني صاحب دولة بني العباس، والأساس في كل ذلك سموم ابن سبأ اليهودي حيث بث فكرة المهدي في أصحابه وزعم أنه علي بن أبي طالب، وأنه حي في السحاب وسيعود ويملك الأرض[1].

هذا قليل من كثير مما ظهر من فكرة المهدي في بيئة التشيع قديما، لكن هذه الفرق قد بادت كلها، لم يبق منها غير طوائف من الباطنية في المشرق، أسأل اللّه أن يقي المسلمين شرورهم.

أما في الحديث فلقد لعبت فكرة المهدي دورها في بيئة التشيع أيضًا وكان اليهود من ورائها ممثلًا ذلك في البابية والبهائية والقاديانية التي ظهرت دعوتهم في بيئة التشيع باسم المهدي أولا ثم ادعاء الرسالة ثانيا ثم ادعاء الألوهية ونسخ الشريعة ثالثا، فقد ظهرت البابية في شيراز بإيران على يد ميرزا علي محمد الشيرازي (١٨٢٠- ١٨٥٠) فادعى أنه المهدي المنتظر، ثم ادعى أن اللّه تجلى فيه، وكان يتسمى بالباب، يعني الموصل لساكن السرداب ثم تطور معنى الباب، بعد أن ادعى أن اللّه تجلى فيه إلى الباب الموصل إلى اللّه.

ثم قامت البهائية في إيران أيضًا على أنقاض البابية على يد بهاء اللّه- كما سمى نفسه واسمه ميرزا حسين علي نوري (١٨١٧- ١٨٩٢)[2].

ثم قامت القاديانية في الهند عند الشيعة الباطنية على يد الميرزا غلام أحمد- القادياني (١٨٤٠- ١٩٠٨) حيث ادعى أن المسيح الموعود والمهدي المعهود[3] والمهم أن اليهود كانت هي المحرك الوحيد لهذه الدعوات تخطيطًا وتمويلًا والدليل على ذلك أن هذه الدعوات قد استقرت الآن في قلب دولة اليهود، حيث استقرت البهائية في عكا والقاديانية في حيفا، بل لقد أسفرت اليهود عن وجهها من غير

---

(١) راجع في ذلك كله الفرق بين الفرق للبغدادي من ص٢٢ إلى ص٥٥ .

(٢) انظر: كتاب البهائية والقاديانية للدكتور: محمد حسن الأعظمي .

(٣) انظر: كتاب القاديانية للمفكر الإسلامي الشهير أبي الأعلى المودودي .

موارية حيث أصبحت الحركة البهائية حركة صهيونية، إذ بعد وفاة ميرزا شوقي زعيم البهائية، اجتمع المجلس الأعلى للطائفة البهائية في إسرائيل وانتخب صهيونيًّا أمريكيًّا اسمه ميسون ليكون رئيسًا روحيًّا لجميع أفراد الطائفة البهائية في العالم[١] وبذلك يتأيد ما قلته إن اليهود لا يستطيعون أن ينفذوا بسمومهم إلى الإسلام إلا عن طريق الشيعة، حيث تسمح تعاليمهم بنفوذ هذه السموم خلال ثغرات هذه العقيدة السقيمة، وخير مدخل وأمثله من باب المهدي المزعوم، فقديما عبد اللَّه بن سبأ اليهودي مخترع الوصية والمهدوية لعلي بن أبي طالب، ثم جاء يهودي آخر يمثل دورا في المهدي بنفسه في بيئة التشيع وحقله، وهو عبد اللَّه بن ميمون القداح مؤسس الدولة الفاطمية والدعوة الباطنية، كما تقدم في كلام ابن القيم، وقد أجمعت كتب الملل على أنه كان يهوديًّا من أصل مجوس[٢].

وأخيرًا كانت البابية والبهائية والقاديانية التي قامت باسم المهدي واستقرت أخيرًا في مهدها الأصلي عند إسرائيل برياسة صهيوني أمريكي، حيث أسفرت اليهود فيها عن وجهها.

فالصلة قوية بين اليهود والتشيع، وهمزة الوصل هي فكرة المهدي المنتظر، وموهوم الشيعة ساكن السرداب هو الذي يفتح الباب، لأنه يوحي بالعقلية الخرافية لهؤلاء مع أن فكرة المهدي المنتظر في الإسلام لا ينهض عليها دليل تطمئن النفوس إليه بل لعلي لم أعدل عن شاكلة الصواب[٣] إذ قلت: يجب طرح فكرة المهدي حسمًا للفساد الذي يترتب عليها بين الحين والحين، ويجب اعتبارها من الإسرائيليات الدخيلة على الإسلام، والدليل على ذلك أمور:

أولًا: لم يتعرض القرآن لهذا المنتظر ولو بالإشارة[٤]، وهذا إجماع المسلمين قاطبة ماعدا الروافض الذين حملو مئات الآيات عليه، مثل تفسير يوم القيامة، بقيام

---

(١) انظر: كتاب البهائية القاديانية للأعظمي (١) ص٦٢ .

(٢) انظر: كتاب الفرق بين الفرق للبغدادي ص٢٦٦ .

(٣) بل لقد حاد المؤلف عن الصواب، غفر اللَّه له، كما كما سيأتي بيانه (ص٤٩٧). [الناشر].

(٤) السنة صنو القرآن وبيان له، فإذا صح عن النبي ﷺ أمر وجب اعتقاده، ولا يقال إنما لم يرد في=

القائم، واليوم الآخر يعني يوم القائم. . . إلخ ولا شك أن هذا جهل فوق أنه صرف للكلم عن مواضعه بإجماع المسلمين.

ثانيًا: لم يرد في الصحيحين شيء من أخبار المهدي قط، وهذا برهان على أنه لم يصح فيه حديث عند البخاري ومسلم، وهما من هما تثبتًا وتمحيصًا في الرواية. ولا يعقل أنه قد خفيت عليهما أخباره واتضحت لغيرهما، بل الراجح أنه لم يصح عندهم فيه حديث.

ثالثًا: ما ورد في المهدي في كتب السنن والمسانيد إما موضوع أو ضعيف كما تقدم وإما صحيح صححه المتساهلون مثل الحاكم، فقد ذكر حديث الرايات السود المتقدم في كلام ابن القيم، وقد تعقبه فيه الذهبي بأنه موضوع[1].

أضف إلى ذلك أن الوارد في السنن بهذا الشأن مضطرب متناقض مما يستحيل معه أن يكون ذلك كله صادرا عن الرسول ﷺ فإنك إذا قرأتها وجدت بعضها يفيد أن المهدي من ولد العباس بن عبد المطلب إما تصريحًا وإما تلويحًا بذكر الرايات السود التي تخرج من قبل خراسان وفيها المهدي، وتلك شارة العباسيين كما هو معروف، وبعض الأحاديث يفيد أنه من ولد فاطمة من نسل الحسن أو الحسين وأن اسمه محمد بن عبد اللّٰه كاسم الرسول ﷺ وبعضها يفيد أن اسمه الحارث بن حراث على مقدمته رجل يقال له منصور[2] وبعضها أنه من آل عبد المطلب، وبعضها أنه من الأمة بأسرها، وبعضها أنه يخرج من المدينة إلى مكة فيبايع بين الركن والمقام، معه بعث من قبيلة كلب، والخيبة لمن لم يشهد غنائم كلب ويحصل هناك خسف بالبيداء، وبعضها أنه يخرج من خراسان أو من وراء النهر[3] إلى غير ذلك، حيث قد راجعت أكثر من عشرين حديثًا وجدت معظمها قد نص العلماء على وضعة أو ضعفه، فوق ما

= القرآن. وقد قال بعض أهل العلم: إن المهدي والدجال ذكرا في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾. [الناشر].

(١) انظر: تلخيص المستدرك للذهبي على هامش المستدرك للحاكم ج٤ ص٤٦٤ .

(٢) (٣) أحيل القارئ إلى هذه المواضع حيث ذكرت هذه الأخبار المتضاربة: سنن أبي داود: كتاب الفتن: باب ذكر المهدي ج٢ ص٤٢١، سنن ابن ماجه: كتاب الفتن: باب خروج المهدي ج٢ ص١٣٦٦ وأيضًا باب شدة الزمان ج٢ ص١٣٣٩ ومسند أحمد من أحاديث الإمام علي ﷺ ج١ وأحاديث ابن مسعود ج١ ص٣٧٤، وكنز العمال ج٧ ص١٨٨، والترمذي باب ما جاء في=

تحمله من هذا الاضطراب والتناقض الذي يوجب طرحها بصرف النظر عن الإسناد، إذ لا يعقل أن تكون حقًّا فإن الحق لا يتناقض.

رابعًا: يلاحظ على أحاديث المهدي أن كل مجموعة منها تخدم هوى الأهواء المختلفة للأحزاب السياسية المتنافسة في بدء الإسلام فبعضها يخدم العباسيين مثل أحاديث الرايات السود، حيث كانت شارة العباسيين وبعضها يخدم الحسنيين وبعضها يخدم الحسينيين، وبعضها يخدم أهل فارس، ولا يمكن الجمع بين هذه المتناقضات مما يوجب طرحها بالمرة، ولأنها أيضًا كانت مهب رياح الأهواء والبدع وميدان فرسان الأحزاب والشيع، والناقد البصير إذا تأملها بعين الاعتبار تبين له أين يضع أمثال هذه المرويات جميعها[1].

خامسًا: لا يمكن أن يقوم تصور للمهدي إلا على هذه الروايات المتناقضة، إذ لا سبيل إلى ترجيح بعضها على بعض ولا الجمع بينها، وهي على كل حال لا تذكر أن المهدوية منصب ديني كالنبوة مثلًا يجب الإيمان به ولو إلى حد ما، وما تكلفنا رواية منها بالإيمان بهذا المهدي، ولا تحمل وعيدا لمن لم يؤمن به، كما أنه لا يوجد عنوان في كتب العقائد باسم «عقيدة المهدي» مثلًا[2]، ولم يذكر كتاب قط أن المهدي أحد دعائم الإسلام[3].

من أجل ذلك كله فإني أرجح أن أخبار المهدي هي مما تلقاه الناس من أهل الكتاب، أرادت بها اليهود فتح ثغرة في الإسلام يدخلون منها على المسلمين بين

= المهدي ج٣ ص٣٤٣، وانظر الفوائد المجموعة ص٤١٢ز، والموضوعات لابن الجوزي ج٢ ص٣٩ .

(١) إنما يحكم باضطراب المتن غذا كانت الأسانيد متكافئة في القوة، أما إذا كان الاختلاف في الأحاديث الضعيفة فلا يؤثر ذلك على ما صح سنده.

(٢) بل ذكره أهل السنة في مصنفاتهم في العقيدة. بل أفردوه بالتأليف وجمعوا الأحاديث والآثار الواردة في المهدي ودرسوا أسانيدها وبينوا ما صح منها وردوا على شبهات المنكرين للمهدي.

(٣) لقد أجاد وأفاد الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره المنار في نقد أحاديث المهدي وفكرته وكذا المفكر الإسلامي أبو الأعلى المودودي، فانظر في ذلك تفسير المنار ج٩ ص٤١٦ وانظر كتاب القاديانية للمودودي من ص١٥٩ - ١٦٤ .

الحين والحين، فهي إذا من وضع اليهود كما ترجحه الشواهد التاريخية على مر التاريخ كما تقدم، وعليه فيجب وضع هذا في الاعتبار حتى يمكن حراسة العقيدة، من مكايد اليهود، كما يجب على الشيعة أن يعتبروا بما دسة ابن سبأ في عقيدتهم من هذه الفكرة كما تذكره مراجعهم عنه فيما نقلته عنهم كما تقدم.

بل يجب على الشيعة طرح هذه الفكرة من أساسها، إذ ما يضر أحد في دينه أن ينكر ذلك المهدي، خصوصًا وقد تبين من الحقائق التاريخية والمحاضر الرسمية أن مهدى الاثنى عشرية بالذات لم يلد ولم يولد، وأنه وهم وسراب، حيك حول خرافة السرداب، بل كان على ذلك جمهور الاثنى عشرية القدامى الذين عاصروا الحسن العسكري نفسه، وكانوا أدرى به وبأحواله من أحفادهم اليوم.

وكفى المسلمين تفريقًا وتمزيقًا من أجل وهم هو ثالث المستحيلات!!.

وما عليهم إلا أن ينظروا فيما دسه اليهود في عقائدهم فيعملون على تنقيته وتطهير الإسلام من العقائد الدخيلة، وكفانا من شرور هذا المهدي ما حصل من حادث الاعتداء على المسجد الحرام في مطلع عام ١٤٠٠ هـ فما كان ذلك إلا بدعوى المهدي المنتظر[١].

والله وحده أسأله أن يصلح أحوال المسلمين!



---

(١) ينبغي أن تنشر أحاديث المهدي الصحيحة بما فيها من صفاته الخَلقية والخُلُقية لئلا يغتر الناس بكل من يخرج يدعي أنه المهدي، ولو كان عند أصحاب فتنة الحرم علمٌ بأن المهدي اسمه «محمد بن عبد الله» وهو من آل بيت النبي ﷺ؛ لما سقطوا في شراك هذه الفتنة.
وأحاديث المهدي متواترة. رواها نحوٌ من ستٍّ وعشرين صحابيًّا (٢٦)، ووردت أحاديثه فيما يقرب من (٣٦) كتابًا. وقد نص على صحة أحاديث المهدي جمعٌ من أهل العلم بالحديث منهم الحاكم، وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والذهبي وابن حجر والقرطبي وأبو نعيم وابن العربي، ولذلك لا يلتفت إلى من طعن في هذه الأحاديث ممن ليس من أهل الحديث. [الناشر].

المبحث الرابع

عصمة الأئمة في عقيدة الشيعة وأثرها في تفاسيرهم

يعتقد الشيعة الاثنى عشرية أن أئمتهم من آل البيت معصومون عن المعاصي صغيرها وكبيرها بل معصومون كذلك عن الخطأ والنسيان والسهو، لأنهم في عقيدتهم نواب الرسول على الشريعة وأمناء اللَّه على وحيه، والدليل الذي أوجب العصمة للأنبياء هو بعينه الذي أوجبها للأئمة باعتبارهم نواب الرسول على الوحي والشريعة، فضلًا عما جاء في القرآن- بزعمهم- دالا صريحًا على عصمتهم، وهاك هي دلالتهم من القرآن وأقوال مفسريهم في ذلك:

١- عند قوله تعالى: ﴿۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة: ١٢٤].

يقول البلاغي في تفسيرها: «في الكافي والمفيد عن هشام بن سالم عن الصادق في تفسير الآية: «من عبد صنمًا أو وثنًا أو تمثالًا لا يكون إمامًا» وفي أمالى الشيخ مسندًا وابن المغازلي في المناقب مرفوعًا عن عبد اللَّه بن مسعود عن النبي ﷺ في الآية: «**من سجد لصنم دوني لا أجعله إمامًا**» وقال ﷺ: «**فانتهت الدعوة إلي وإلى أخى علي لم يسجد أحدنا لصنم قط**» وعن الكافي مسندًا والشيخ المفيد مرفوعًا عن الصادق قال: «**لا يكون السفيه إمام التقي**» ثم قال: فيكون ذكر عبادة الصنم من باب النص على أحد المصاديق من موانع الإمامة، وهي ما تنافي العصمة التي يدل عليها العقل على اعتبارها في هذه الإمامة»[1].

ومعلوم أنه يجعل من الآية دليلا على إمامة علي رضي الله عنه من حيث أن الآية منعت أن

---

(١) انظر: آلاء الرحمن للبلاغي ج١ ص١٢٤ وكذا الكاشاني وقال: وفيه تعريض بالثلاثة حيث عبذوا الصنم قبل الإسلام، وعن الرضا (ع) قال: أبطلت هذه الآية إمامة كل ظالم إلى يوم القيامة وصارت في الصفوة من آل البيت ج١ ص١٣٩ .

تكون الإمامة لظالم، بل لابد وأن يكون معصومًا، ومن لوازم تلك العصمة أن لا يكون صاحبها قد سبق له عبادة الأصنام وعلي لم يسجد لصنم قط من بين الصحابة، فيكون معصومًا، أما أبو بكر وعمر وعثمان فقد سجدوا للأصنام قبل الإسلام فلا يكون أحد منهم إمامًا قط، كما أن السفيه- ومقصدهم به معروف[1] لا يكون إمام التقي علي بن أبي طالب.

أما الطبرسي فيترتب لنا الاستدلال بصورةٍ أدق حيث يقول «واستدل أصحابنا بهذه الآية على أن الإمام لا يكون إلا معصومًا عن القبائح، لأن اللَّه نفى أن ينال عهده الذي هو الإمامة ظالم، ومن ليس بمعصوم فقد يكون ظالما إما لنفسه أو لغيره، فإن قيل: إنما نفى أن يناله ظالم في حال ظلمه، فإذا تاب لا يسمى ظالمًا فيصح أن يناله، فالجواب: أن الظالم وإن تاب فلا يخرج من أن تكون الآية قد تناولته في حال كونه ظالمًا، فإذا نفى أن يناله فقد حكم عليه بأنه لا ينالها، والآية مطلقة غير مقيدة بوقت دون وقت فيجب أن تكون محمولة على الأوقات كلها فلا ينالها الظالم وإن تاب فيما بعد»[2].

ولا شك أن هذه مغالطة ظاهرة سيأتي بطلانها، وأقل ما فيها الغاء فائدة التوبة بالمرة ولقد أراد بذلك الطبرسي بطلان خلافة وإمامة جميع الصحابة ماعدا علي بن أبي طالب.

وقال شبر: «دلت الآية على عصمة النبي والإمام لصدق الظالم على العاصي سواء فسر بانتقاص الحق أو بوضع الشيء في غير موضعه»[3].

وقال مغنية: ﴿لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ويدل هذا على أن الإمام يجب أن يكون معصومًا»[4].

---

(١) حسب الصديق والفاروق وذا النورين فضلًا أن تسبهم الشيعة.

(٢) مجمع البيان ج١ ص٤٥٦، وجوامع الجامع ورقة ٥٠ .

(٣) تفسير شبر ص٥٨ .

(٤) التفسير المبين لمغنية ص٢٥ .

٢- وعند قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٣﴾ [آل عمران: ٣٣].

قال الطبرسي «وفي قراءة أهل البيت (وأل محمد على العالمين-) وقالوا أيضًا أن آل إبراهيم هم آل محمد، ويجب أن يكون الذين اصطفاهم اللّه تعالى مطهرين معصومين منزهين عن القبائح، لأنه تعالى لا يختار ولا يصطفي إلا من كان كذلك ويكون ظاهره مثل باطنه في الطهارة والعصمة، فعلى هذا يختص الاصطفاء بمن يكون معصوما من آل إبراهيم وآل عمران سواء كان نبيًّا أو إمامًا»[١].

وقال شبر «اصطفاهم بالنبوة والإمامة والعصمة، وآل إبراهيم إسماعيل وإسحاق وأولادهما دخل فيهم النبي ﷺ وآله، تلا الباقر الآية وقال: نحن منهم ونحن بقية تلك العترة»[٢].

ولا شك أن هذا باب يفتح المجال للقريشي حتى أبي جهل وأبي لهب ليدخلوا في هذه العصمة لأنهم من نسل إبراهيم! لكن لما شعر بهذا الخطر مغنية حاول أن يرفع هذا الخرق حيث قال «ومن اصطفاه اللّه على العالمين من خلقه يجب أن يكون معصومًا، ومعنى هذا أن المراد بالآل هنا من كان نبيا أو إماما، وليس مطلق الآل[٣].

٣- وعند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩﴾ [النساء: ٥٩].

يقول الطبرسي: بعد أن ذكر أقوال المفسرين فيها: «وأما أصحابنا فإنهم رووا عن الباقر والصادق أن أولي الأمر هم الأئمة من آل محمد، وأوجب اللّه طاعتهم بالإطلاق كما أوجب طاعته وطاعة رسوله، ولا يجوز أن يوجب اللّه طاعة أحد على الإطلاق إلا من ثبتت عصمته، وعلم أن باطنه كظاهره، وأمن منه الغلط والأمر القبيح

(١) مجمع البيان ج٣ ص٦٢، وجوامع الجامع ورقة / ١١٤.
(٢) تفسير شبر ص٨٩.
(٣) التفسير المبين ص٦٠.

وليس ذلك بحاصل في الأمراء والعلماء سواهم جل اللّه أن يأمر بطاعة من يعصيه أو بالانقياد للمختلفين في القول والفعل، لأنه محال أن يطاع المختلفون، كما أنه محال أن يجتمع ما اختلفوا فيه، ومما يدل على ذلك أيضًا أن اللّه لم يقرن طاعة أولي الأمر بطاعة رسوله كما قرن طاعة رسوله بطاعته إلا وأولو الأمر فوق الخلق جميعًا، كما أن الرسول فوق أولي الأمر جميعًا، وهذه صفة أئمة الهدى من آل محمد ﷺ الذين ثبتت إمامتهم وعصمتهم واتفقت الأمة على علو رتبتهم وعدالتهم»[1].

وقال شبر «دلت الآية على وجود أولي الأمر في كل زمان بحيث يجب طاعتهم لعلمهم وفضلهم وعصمتهم، ولا ينطبق إلا على مذهب الإمامية، وفصل بين اللّه والرسول بالفعل للبينونة بين الواجب والممكن، ولم يفصل بينه وبين أولي الأمر إشارة إلى أنهم واحد وعنهم ﷺ: إيانا عن خاصة أمر جميع المؤمنين إلى يوم القيامة بطاعتنا»[2].

وقال مغنية «المراد بأولي الأمر هنا أئمة الهدى المعصومين عن الخطأ والخطيئة، حيث لا يعطف على طاعته تعالى إلا من يتقون اللّه في كل شيء وهم بأمره يعملون وأيضًا لا يعطف على طاعة الرسول شرعًا وعقلًا إلا من كان امتدادا له قولًا وفعلًا، وما ثبتت العصمة لأحد من المسلمين بعد رسول اللّه إلا لعترته وأهل بيته الذين ساوى النبي بينهم وبين القرآن المعصوم وجعلهم عدلًا له في حديث الثقلين»[3].

ومراد مغنية من حديث الثقلين ما رواه مسلم بسنده عن زيد بن أسلم أن النبي ﷺ قال: «**ألا وإني تارك فيكم ثقلين: أحدهما كتاب اللّه ﷻ فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب واستمسكوا به**»، فحث على كتاب اللّه ورغب فيه، ثم قال: «**وأهل بيتي أذكركم اللّه في أهل بيتي**» (ثلاثًا) فسئل زيد: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من

---

(1) مجمع البيان ج٥ ص١٣٨ .
(2) تفسير شبر ص١١٧ .
(3) التفسير المبين لمغنية ص٩٤ .

أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده، قيل ومن هم؟ قال: هم آل على وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس، قيل: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم»[1] .

وهذا الحديث لا يفيد الشيعة كما يرى البصير، لأنهم يفسرون آل البيت بالاثنى عشر إمامًا فقط ويكفرون بما وراء ذلك، والحديث صريح في بيان المراد بآل البيت بأن دائرته تتسع لجميع أقاربه وعصبيته وهذا هو ما عليه آل السنة من التمسك بجميع العترة واحترامهم، أما الشيعة فإنهم يكفرون جميع العترة ما عدا الاثنى عشر الذين اختاروهم أئمة من دون آل البيت الكرام، فأي الفريقين أولي بالتمسك بالعترة وأيهم عمل بمتضى الحديث الشريف؟ .

٤- وعند قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب: ٣٣].

قال مغنية: «المراد بالرجس هنا الذنوب وأن اللّٰه سبحانه قد طهر أهل البيت من كل ذنب وخطيئة، ولكن لا بإرادته التكوينية حيث لا فضل مع الجبر»[2]، ولا بإرادته التشريعية، لأن العصمة موضوع كالعدالة ونحوها، وليست حكما كالوجوب وغيره من الأحكام الخمسة، وعليه يكون معنى الآية أن أهل البيت عند اللّٰه هم: صديقون ومطهرون من كل ذنب وقد جاء في صحيح مسلم والترمذي ومسند أحمد أنها نزلت في النبي وعلي وفاطمة والحسن والحسين»[3]

بل نرى منهم من منع إرادة الأزواج المطهرات بالخطاب، حيث يقول حسن توني «الآية نازلة في الخمسة ولا تتناول النساء بحال، وكون السياق قبل وبعد في النساء لا يمنع لورود النصوص القاطعة بأهل العباء، وتذكير الضمير في «عنكم

(١) انظر: صحيح مسلم: فضائل عليّ بن أبي طالب ج٢ ص٣٦٢ .
(٢) إذا لم يكن التطهير بإرادته تعالى فهو غير واقع قطعًا، إذ لا شيء حاصل بغير إرادته تعالى .
(٣) انظر: التفسير المبين لمغنية ص٤٨٣ .

ويطهركم» وكونها وقعت في هذا المحل إنما هو لتوبيخ الزوجات وتقريعهن على ما صدر منهن من الميل إلى الدنيا»[١].

وهكذا بعد أن كانت الآية تكريمًا للزوجات جعلها هذا الشيعي توبيخًا وتقريعًا لهن، بل نرى القمي يرمي بالجهل من فسرها بالزوجات ويزعم أن في السياق انقطاعًا وأنها ضلت وضعها الطبيعي وإن لم يذكر لنا تصويب وضعها كما يراه، حيث قال «إن جهالًا من الناس يزعمون أنما أراد اله بهذه الآية أزواج النبي وقد كذبوا وأثموا، وقد انقطعت مخاطبة الأزواج عند قوله: ﴿وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ ثم خاطب أهل البيت فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ﴾ الآية، ثم عطف على النساء فقال ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾.. الآية»[٢].

أما الطبرسي فيستفيض في بيان دلالة الآية على عصمة أصحاب الكساء لاختصاصها بهم وبطلان تعلقها بغيرهم بناء على آثار أوردها في ذلك حيث قال:

«وقد اتفقت الأمة بأجمعها على أن المراد بأهل البيت في الآية أهل بيت نبينا ﷺ، ثم اختلفوا: فقال عكرمة: أراد أزواج النبي لأن أول الآية متوجه إليهن».

وقال أبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وواثلة بن الأسقع وعائشة وأم سلمة: الآية مختصة برسول الله ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، ذكره أبو حمزة الثمالي في تفسيره[٣]: حدثني شهر بن حوشب عن أم سلمة قالت: جاءت فاطمة تحمل خزيرة لها فقال لها النبي: «**ادعي زوجك وابنتيك فجاءت بهم فطعموا**»، ثم ألقى عليهم كساء له خيبريًّا فقال: «**اللّهم هؤلاء أهل بيتي وعترتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا**» فقلت: يا رسول اللّه وأنا معهم، قال: «**أنت إلى خير**»

---

(١) تفسير بعض آيات الأحكام لحسن توني ورقة (٩٠) مخطوط.

(٢) تفسير القمي ص٥٣١.

(٣) أبو حمزة الثمالي: هو ثابت بن أبي صفية وهو رافضي، جاء في الميزان عن أحمد وابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الذهبي: قلت وعده السليماني في قوم من الرافضة انظر الميزان ج١ ص٣٦٣.

رواه الثعلبي في تفسيره عن أم سلمة وفيه فأنزل اللَّه الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ﴾ إلخ.

وبإسناده قال مجمع دخلت مع أمي على عائشة فسألتها أمي: أرأيت خروجك يوم الجمل؟ قالت عائشة إنه كان قدر من اللَّه، فسألتها عن علي فقالت: تسأليني عن أحب الناس كان إلى رسول اللَّه ﷺ وزوج أحب الناس كان إلى رسول اللَّه ﷺ، لقد رأيت عليًّا وفاطمة وحسنًا وحسينًا وجمع رسول اللَّه بثوب عليهم ثم قال: «**اللَّهم هؤلاء أهلي وحامتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا**» فقلت: يا رسول اللَّه أنا من أهلك؟ قال: «**تنحى إنك إلى خير**».

وبإسناده- يعني الثعلبي- عن أبي سعيد الخدري عن النبي أنه قال: «نزلت هذه الآية في علي وحسن وحسين وفاطمة» وساق خبرًا آخر عن جابر قال: نزلت هذه الآية على النبي وليست في البيت إلا فاطمة والحسن والحسين وعلي: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ﴾ الآية فقال: «**اللَّهم هؤلاء أهلي**».

وخبر آخر عن زاذان عن الحسن بن علي قال: لما نزلت آية التطهير جمعنا رسول اللَّه وإياه في كساء لأم سلمة خيبري ثم قال: «**اللَّهم هؤلاء أهل بيتي وعترتي**» ثم قال الطبرسي: والروايات في هذا كثيرة عن طريق العامة والخاصة[1] واستدلت الشيعة على اختصاص الآية بهؤلاء الخمسة بإن قالوا: إن لفظة (إنما) محققة لما ثبت بعدها نافية لما لم يثبت، وإذا تقرر هذا فلا تخلو الإرادة في الآية من أن تكون هي الإرادة المحضة أو الإرادة التي يتبعها التطهير وإذهاب الرجس، ولا يجوز الوجه الأول لأن اللَّه تعالى قد أراد في كل مكلف هذه الإرادة المطلقة فلا اختصاص لها بأهل البيت دون سائر الخلق ولأن هذا القول يقتضي المدح والتعظيم لهم بغير شك

---

(١) أما ما أورده من روايات عامة-بزعمه- فهو من تفسير الثعلبي كما نص عليه بنفسه والثعلبي حاطب ليل، بدليل أن ما ذكره أبي سعيد الخدري هو من رواية العوفي الذي كان يدلس بالكلبي فيكنّيه بأبي سعيد، فيظن من بعده أنه الخدري، وقد مر غير مرة التنبيه على ذلك. ومما يدل على كذب الرواية أن النبي صرح فيها بنزول الآية في الأربعة وهو مخالف لما عهد من أسباب النزول فضلًا عن ظاهر الآية في نزولها في الأزواج وسيأتي تحقيق القول في ذلك.

وشبه ولا مدح في الإرادة المجردة فثبت الوجه الثاني، وفي ثبوته ثبوت عصمة المعنيين بالآية من جميع القبائح، وقد علمنا أن من عدا من ذكرناه من أهل البيت غير مقطوع على عصمته، فثبت أن الآية مختصة بهم لبطلان تعلقها بغيرهم، ومتى قيل: إن صدر الآية وما بعدها في الأزواج فالقول فيه إن هذا لا ينكره من عرف عادة الفصحاء في كلامهم، فإنهم يذهبون من خطاب إلى غيره ويعودون إليه والقرآن من ذلك مملوء» هذه هي أقوى الآيات دلالة على عصمة الأئمة عند الشيعة، والكلام معهم هنا في مقامين:

الأول: في بيان زيف هذا الاستدلال من الآيات.

الثاني: بيان بطلان عصمة الأئمة، وإثبات أن لا معصوم غير النبي ﷺ.

أما المقام الأول:

١- فآية سورة البقرة: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾ ﴾.

فإن ما أورده الشيعة فيها من آثار فهي كذب، قال الإمام بن تيمية في خبر ابن المغازلى عن ابن مسعود قال رسول الله ﷺ: «**انتهت الدعوة إلي وإلي أخي علي لم يسجد أحدنا لصنم فاتخذني نبيًّا واتخذ عليًّا وصيًّا**».

قال ابن تيمية: «إن هذا كذب لم باتفاق الحفاظ، فإن أريد أنتهاء الدعوة إلى على لزم أن لا يكون باقي الاثنى عشر أئمة، وسائر الأمة لم يسجدوا لصنم كخلق من الفساق، بل عامة الصحابة الذين سجدوا للصنم- يعني قبل إسلامهم- أفضل من أولادهم باتفاق»[1].

وأقول: إن دعوى أن عليًّا رضي الله عنه لم يسجد لصنم قط لا دليل عليها، سلمنا أنه لم يسجد لكن لا يستلزم ذلك عصمته وإمامته وإلا للزم عصمة وإمامة ابناء الصحابة بل أبناء الأمة جميعًا لأنهم لم يسجدوا لصنم قط وللزم أيضًا فضل جميع هؤلاء على

---

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال لابن تيمية ص٤٣٩ .

الصحابة، وهذا مناقض للحديث المتواتر (خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[1] ثم إن أبا بكر قد ذكر أهل السير والتاريخ في أحواله أنه لم يسجد لصنم قط، ويروون عنه أنه قال للنبي ﷺ بمحضر من المهاجرين والأنصار: «وعيشك يا رسول الله إني لم أسجد للصنم قط، فنزل جبريل وقال: صدق أبو بكر»[2].

سلمنا أنه سجد قبل إسلامه، لكن لا نسلم أن من سجد للصنم ثم أسلم يسمى ظالمًا لا ينفك عنه هذا الوصف لأن القرآن والسنة والإجماع على خلافه، بل من المعلوم من الدين بالضرورة أن من كان كافرًا ثم أسلم لم يبق عليه ذنب ولا ذم ولا يوصف بالظلم قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال:٣٨]، وقال ﷺ: «**الإسلام يجب ما قبله**»[3] وأجمعت الأمة بما فيها الشيعة على أن من اسلم بعد كفر مائة سنة، ومن كان مسلمًا من سبعين بطنًا متساويان في الإسلام من غير فرق، لكن الطبرسي وجماعته يصرون بعد كل هذا على تسمية من سجد للصنم ثم أسلم ظالمًا لا ينفك، عنه وصف الظلم، وهذا أقل فيه أن يظل مشركًا كما هو، وبيان ذلك: أنه قد فسر الظلم بالشرك في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢]، فسرت بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣] فعلى مفهوم الشيعة يكون القياس هكذا: من تسجد للصنم ثم اسلم فهو ظالم لا ينفك وصف الظلم عنه، والظلم- لا سيما السجود للصنم- شرك: والنتيجة: من سجد للصنم ولو أسلم فهو مشرك !!.

وما أظن أن الشيعة توافق على هذه النتيجة لأنه تناقض، بل خروج عن دين الأمة بالإجماع ثم إن مفاد الآية أن الرياسة الشرعية لا تنال الظالم. وهذا مما لا نزاع فيه لأحد، فإن أهل السنة يشترطون في الإمام أن يكون مسلمًا عادلًا ليس بظالم ولا كافر حال ولايته، أما قبلها فلا، وإلا لما كان للتوبة والإسلام معنى!.

---

(١) انظر: صحيح البخاري باب فضائل أصحاب النبي ج٢ ص٢٨٧ . ونص ابن حجر على تواتره في الإصابة ج١ ص١٢ .

(٢) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية ص١٨١ .

(٣) أخرجه مسلم باب كون الإسلام يهدم ما قبله ج١ ص٦٣ كتاب الإيمان .

وقد تحقق ذلك في الخلفاء الراشدين والحمد لله، بل إن الآية دالة على عدالتهم.

من حيث أن الله أخبر أن عهده لا ينال ظالمًا، وهؤلاء قد نالهم عهده بإجماع الأمة بما فيهم العترة فدل ذلك على أنهم ليسوا بظالمين.

أما استنتاج العصمة من الآية فهو أبعد من السماء، لأن من انتفى عنه وصف الظلم لا يلزم أن يكون معصومًا، وذلك معلوم بداهة، فقد يجوز أن لا يرتكب الإنسان ظلمًا لكنه ليس بمعصوم لجواز صدور الظلم منه، والمعصوم لا يجوز ذلك في حقه، بل قد يظلم الإنسان ثم يتوب فيرتفع عنه اسم الظلم بالتوبة، والعصمة بصدور الظلم فلا تلازم إذا كان كذلك، وإذا كانت الآية قد نفت الظلم ولم تشترط العصمة ثبت أن لا تعلق للآية بالعصمة إطلاقا وهو المطلوب.

كما أنه يمكن أن يكون المراد أن إبراهيم طلب من ربه أن يجعل من ذريته أنبياء أئمة مثله يجمعون بين النبوة والإمامة فأجيب بقوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] أي: لا ينال عهدى بالنبوة ظالمًا، وهذا مما لا إشكال فيه ولا نزاع لأحد!

وهذا الأخير أقرب لمعنى الآية لأن إمامة إبراهيم عليه السلام كانت إمامة للأنبياء بحيث أن كل من أتى بعده منهم فقد كان على ملته حتى خاتم المرسلين، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ [النحل: ١٢٣]، فهل كانت إمامة علي وبنيه الاثنى عشر من جنس هذه الإمامة؟.

٢- وأما آية آل عمران: ﴿۞ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ فليس من شرط الاستيفاء أن يكونوا معصومين وإلا للزم أن جميع نسلهم يكونوا كذلك فإن جميع بنى إسرائيل هم من آل إبراهيم وكذا غالب العرب وأبو جهل وأبو لهب !!

وأما قول مغنية فيما تقدم فيها: «أن المراد بالآل هنا من كان نبيًا أو إمامًا وليس مطلق الآل» فمن أين جاء بهذا التخصيص؟ فما أسهل الدعاوى وما أصعب الاستدلال عليها ! ولما هذا العنت وقد جاء في القرآن الاصطفاء لغير الأنبياء بل

لمن لا يصلح أصلًا للإمامة ولم يقل أحد فيه من أهل السنة ولا الشيعة أنه مراد به العصمة قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [آل عمران:٤٢]، ومريم ليست بنبية ولا بإمامة بالإجماع، والعصمة لا تكون إلا لنبي بإجماع المسلمين، أو لإمام على مذهب الشيعة، فبطلت دلالة الإصطفاء على العصمة خاصة وأن الشيعة متفقون معنا على أن الاصطفاء في مريم ليس معناه العصمة، بل قال الطبرسي: فيها اختارك للعبادة أو لولادة المسيح، وعن أبي جعفر قال: اصطفاك من ذرية الأنبياء وطهرك من السفاح واصطفاك لولادة المسيح من غير فحل[1] » .

فإن احتج الشيعة بأن الاصطفاء هنا جاء في محل غير قابل للنبوة ولا الإمامة فلا يدل على المطلوب.

فأقول: قد جاء أيضًا هذه المرة في ملك عينه اللّه على الناس بالوحي ولم تدل كلمة الاصطفاء فيه على عصمته، قال تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًاۚ قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾﴾ [البقرة:٢٤٧].

فهذا ملك عين بالنص الإلهي فكانت العصمة به أليق، ومع ذلك لم يقل أحد بعصمته ولا فسروا الإصطفاء فيه بالعصمة حتى مفسري الشيعة أنفسهم بل فسروها بمعنى (اختاره)[2] مع أنه واجب الطاعة بالوحي، ولم يكن معصوم بالإجماع، فثبت أن الاصطفاء ليس معناه العصمة والقرآن مليء بمثل هذا الاصطفاء مثل قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَاۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر:٣٢]، فلو كان معناه العصمة للزم عصمة كل من ورثة اللّه الكتاب ولما صح وصفه بالظلم في الآية.

---

(١) انظر: مجمع البيان للطبرسي ج٣ ص٧٦ .

(٢) مجمع البيان ج٢ ص٢٨٠، وتفسير شبر ص٧٧ .

وأيضًا فقد قال ﷺ: «إن اللَّه اصطفى كنانه من ولد إسماعيل واصطفى قريشًا من كنانه، وأصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني من بنى هاشم. . .»[1] الحديث.

فلو قلنا: إن الاصطفاء معناه العصمة لاتسع الخرق على الراقع!.

وعليه فدلالة الآية على العصمة بعيدًا جدًّا لا يستقيم خاصة دلالتها على أئمة لم يقم دليل واحد على إمامتهم، ومعنى الآية: أن اللَّه تعالى اختار آدم من بين سائر المخلوقات ليكون خليفة في الأرض فجعله أبا للبشر، واختار من بعده نوح حيث قد هلك البشر زمن الطوفان فجعله اللَّه الأب الثاني للبشر بعد آدم كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الصافات: ٧٧]، ثم لما كثر الكفر في البشر اختار اللَّه إبراهيم أبا للأنبياء فجعل النبوة في عقبة حتى خاتم المرسلين، فلم يأتِ نبي بعده إلا من نسل خليل الرحمن عليه السلام، ثم كان اختيار آل عمران لما يأتي بعد هذه الآية من نذر امرأة عمران ما في بطنها للَّه فكانت مريم أم المسيح عليه السلام خاتم أنبياء بني إسرائيل، ومع أن آل عمران من آل إبراهيم إلا أن المقام يستدعي ذكر أقرب الناس إلى خاتم أنبياء بنى إسرائيل وهم آل عمران قوم مريم أم المسيح عليه السلام، فكأنه بدأ بذكر أول أنبياء بني إسرائيل وهو إبراهيم وآله، وختم بآخر أنبيائهم وآله، وهم آل عمران عليه السلام، فخص الأربعة لأن النبوة لا تعدو نسلهم وما من شك في أن خاتم المرسلين من آل إبراهيم، ولا تعلق للآية بالإمامة والعصمة بأحد كما لا يخفى.

٣- وأما آية سورة النساء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ فقد جاء في ابن كثير: «أنها نزلت في عبد اللَّه بن حزافة بن قيس بن عدي إذ بعثة النبي ﷺ في سرية. أخرجه الجماعة إلا ابن ماجة»[2]

فإن قيل: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا: إذًا فهي في كل من ولي من أمر المؤمنين شيئًا وكان من جماعتهم، وليست في أشخاص بأعيانهم لم يكونوا موجودين وقت الخطاب، وعليه فتخصيص الشيعة لها بالأئمة الاثنى عشر تخصيص

---

(١) انظر: صحيح مسلم: باب فضل نسب النبي ﷺ ج٢ ص٣١٠.

(٢) ابن كثير ج١ ص٥١٦، وأخرجه البخاري ج٣ ص١٢٠ تفسير سورة النساء.

بلا مخصص، ولو سلمنا أنها فيهم لما دلت على عصمتهم بحال، إذ كيف يتصور وقوع تنازع مع وجود المعصوم؟ سلمنا وقوعه، فلماذا أمر اللّٰه المؤمنين إذا تنازعوا بالرد إلى اللّٰه ورسوله دون الإمام المعصوم؟ قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ وكان على مقتضى عقيدة الشيعة «فردوه إلى الإمام» أو «إلى المعصوم» ونحوه، ولما لم يقل ذلك علمنا أن لا معصوم إلا الكتاب والسنة، فظاهر الآية يهدم عقيدة الشيعة في عصمة الأئمة.

أما ما ذكره مغنية بأن اللّٰه قرنهم هنا به وبرسوله وجعلهم الرسول في الحديث قرين الكتاب فهو كلام ساقط، لأنه على فرض أن الآية فيهم فإنها لا تفيد عصمتهم لأنها أمرت بالرد إلى الكتاب والسنة عند التنازع، والحاجة إلى المعصوم أشد عند التنازع فلو كانوا معصومين لما تجاوزتهم الآية فقط.

وعليه فلا علاقة للآية بأئمة الشيعة وما يروونه عنهم من أخبار في ذلك فهي موضوعة على الأئمة بل ومعارضة بروايات أهل السنة الصحيحة، والآية عامة في كل من ولي من أمور المسلمين شيئًا بشرط كونه من المسلمين، سواء كانت ولاية تشريعية مثل العلماء، أم ولاية تنفيذية كالأمراء، أو كان المقصود بها أهل الحل والعقد من الأمة.

والآية دالة على أن إجماع هؤلاء جميعًا حجة وأنه معصوم، كما دلت على حجية القياس فتكون الآية دالة على مصادر التشريع الأربعة: الكتاب والسنة من قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ والإجماع من قوله وأولي الأمر منكم والقياس من قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ وعليه مذهب أهل السنة خلافا للشيعة الذين رفضوا الإجماع والقياس أن يكونا من مصادر التشريع، ودلالة الآية تكذبهم كما تبين.

أما إذا طبقنا ما في الآية على أئمة الشيعة فإنها لا تنطبق عليهم حيث لم تحصل بهم المنفعة المطلوبة من أولي الأمر لا في الدين ولا في الدنيا أما في الدين فإن المنفعة بأحدهم كانت كالمنفعة بأمثاله من أئمة الدين والعلم، بل كانت المنفعة بهؤلاء أكثر وأظهر والمأثور بأيدي الناس واشتهار العلماء في الأمة عنهم كل ذلك

يشهد لما أقول.

وأما في الدنيا فما ملك أمر الناس منهم أحد غير علي مدة خمس سنوات والحسن سبعة أشهر وباقي الاثنى عشر ما ملكوا ولا حكموا باتفاق، فأين المنفعة المرجوه منهم من أولي الأمر؟.

فإن قيل: هم أولو الأمر وجب على الناس طاعتهم لعصمتهم ولكن الناس خالفوهم وعمومهم.

قلت: فأين اللطف الذي حصل بهم فإن الشيعة تزعم أن الإمام لطف واجب عليه تعالى؟.

وأما إشكال الطبرسي بأن اللَّه لا يأمر بطاعة من يعصيه أو بالانقياد للمختلفين... إلخ فأقول: من قال إن اللَّه يأمر بطاعة من يعصيه؟ أليس قد أمر بطاعة طالوت ولم يقل أحد إنه معصوم؟ ومع ذلك أيضًا لم يقل أحد أنه أمرهم بطاعته في المعاصي، وقد بين الشارع مدى طاعة الإمام على الرعية بأنه «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»[1] وأما ما ذكره من اختلاف الأمة مما يستحيل معه طاعة جميع المختلفين، فأقول: الاختلاف وقع فيما لا مساس له باصول الدين، أو المعلوم منه بالضرورة، أما الفروع التي لا يترتب عليها كبير خطر في الإسلام فهي التي وقع فيها الاختلاف فيما لم يرد فيه نص وكان قابلا للاجتهاد، فهو إذا اختلاف في الفهم لا في النص، ولا شك أن ذلك باب سعة من اللَّه على الأمة لا ينكره إلا مغالط، بل إن الشيعة: الذين يدعون أخذ علومهم عن المعصومين هم أشد اختلافا منا في ذلك، فإذا قورنت فرق الشيعة ببعضها ارتقى الاختلاف إلى الأصول نفسها، فإذا كان وجود الإمام المعصوم رافعا للاختلاف فلما وقع الاختلاف عند الشيعة؟ بل لما أمرت الآية بالرد إلى الكتاب والسنة عند الاختلاف وتركت الإمام المعصوم؟.

---

(١) أخرج مسلم بسنده أن النبي قال: «لا طاعة في معصية اللَّه إنما الطاعة في المعروف» وفي رواية «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» كتاب الإمارة: باب وجوب طاعة الأمراء ج٢ ص١٣١ .

٤- وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣] وما سبق من آيات لا تعلق لها بآل البيت إطلاقا كما لا يخفى، أما هذه الآية فهي في آل البيت، وفيها ذكر إرادة التطهير من الذنوب وهو مما له صلة بالعصمة، لذا فإن الشيعة قد استغلوا هذه الملابسة فانتزعوا الآية من الأزواج المطهرات وخصوصًا بأصحاب الكساء، ثم أخذوا منها دليلًا على عصمتهم، وعمدوا ذلك في الاثنى عشر من أئمتهم.

وأقول: سببا النزول ودلالة السياق يدلان على أنها في أزواج النبي ﷺ فسبب النزول: هو أن نساء النبي ﷺ اجتمعت عليه يسألنه أن يوسع عليهن في النفقة وآذينه بالغيرة وطلب النفقة، فهجرهن شهرا حتى نزلت آية التخيير: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [الأحزاب:٢٨، ٢٩]، فبدأ بعائشة فخيرها فاختارت اللّه ورسوله، ثم تتابع نساؤه على ذلك لما في البخاري[1] ثم نزلت بعد ذلك الآيات وعظا لهن لما اخترن اللّه ورسوله واستقر أمرهن تحت رسول اللّه حيث كان من المناسب أن يخبرهن بحكمهن وتخصيصهن دون سائر النساء، فنزلت الآيات من قوله: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ﴾.. إلى قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [الأحزاب:٣٠- ٣٤].

وأما السياق فواضح أنها كلها في الأزواج، إذ صدر الآية أمر ونهى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ﴾ [الأحزاب: ٣٣] ولا شك أن هذه تكاليف شاقة في حاجة تبعث على الأخذ بها وتهون من مشقتها فكانت هذه الجملة التعليلية الباعثة على النشاط والأخذ لهذه التعاليم بقوة وهي قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

---

(١) انظر: قصة التخيير في صحيح البخاري، تفسير سورة الأحزاب ج٣ ص١٧٥ .

وهنا تظهر الحكمة في التناسق ومدى السبك والترابط بين ألفاظ الآية الكريمة.

أما ذكر حال الآخرين بجملة معترضة بلا قرينة ولا رعاية نكتة ومن غير تنبيه على انقطاع الكلام مخالف لوظيفة البلاغة التي هي أخص خصائص القرآن الكريم.

والدليل على أن الخطاب للأزواج في قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ﴾ .. إلخ هو إضافة البيوت إلى الأزواج في قوله: ﴿بُيُوتِكُنَّ﴾ فهي دالة على أن المراد من (أهل البيت) إنما هي الزوجات الكريمات المطهرات، إذ بيته لا يمكن أن يكون غير ما تسكن فيه أزواجه من البيوت.

وأما إيراد الجمع المذكر في قوله: «عنكم، ويطهركم» مع أن ما قبله وما بعده كان بضمير النسوة، فملاحظة لفظ الأهل في قوله هنا: «أهل البيت» وقد جاء نظيره في القرآن قال تعالى: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [هود: ٧٣] وكان مقتضى الظاهر أن يقول: «عليكن، أو عليك» خطابًا لسارة امرأة الخليل عليه السلام لكنه راعى لفظ الأهل فذكر الضمير، ونظيره أيضًا قوله تعالى حكاية عن قول موسى لزوجته: ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا﴾ [القصص: ٢٩] أو [طه: ١٠] وكان مقتضى السياق أن يقول: «امكثن أو امكثى» لكنه لوحظ لفظ الأهل فذكر الضمير وعليه فما هنا مثله في الأحزاب.

وأما ما احتج به الشيعة من أخبار فكلها موضوعة، أو من رواية الروافض منهم ولا عبرة بما يروونه، وليس أدل على ذلك من نقل الطبرسي من تفسير الثعلبي ولا ثقة بما يررويه الثعلبي عند أهل السنة لأنه حاطب ليل يجمع الافعى مع الأعشاب.

نعم صح عندنا في هذا الموضوح حديثان أما أحدهما فقد أخرجه الترمذي بسنده عن شهر بن حوشب عن أم سلمة أن النبي ﷺ جلل على الحسن والحسين وعلي وفاطمة كساء ثم قال: «**اللَّهم هؤلاء أهل بيتي وحامتي أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا**» فقالت أم سلمة: وأنا معهم يا رسول اللَّه؟ قال: «**إنك على خير**» وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء روى في هذا الباب(١).

(١) سنن الترمذي: باب ما جاء في فضل فاطمة ج٥ ص٣٦١ .

والثاني رواه مسلم بسنده عن عائشة قالت: خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرط مرجل من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله ثم جاء الحسين فدخل معه ثم جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[1].

وليس في واحد منهما أن هذه القصة هي سبب لنزول الآية، بل إنهما صريحَان في نزول الآية قبلها وقصارى ما تفيده هذه الروايات أن أصحاب الكساء داخلون في «آل البيت» في الآية من باب عموم اللفظ لا خصوص السبب، فإن النبي ﷺ أراد بجمعهم تحت الكساء ودعائه لهم بهذا الدعاء أن يدخلهم اللّه في هذه المكرمة بفضل دعائه، لما رأى النص في الأزواج وبسببهن، فدعاؤه لهم بالنظر إلى خصوص السبب- وهن الزوجات- إذ لو كان النص خاصًا بأصحاب الكساء كما تزعم الشيعة لما كان هناك من حاجة إلى أن يجمعهم ويدعوا لهم بذلك، لأنه حينئذ يكون تحصيلًا للحاصل، وهو أشبه بالعبث.

قال العلامة أبو السعود العمادي: بعد تفسيرها «وهذه كما ترى آية بينة، وحجة نيرة على كون نساء النبي من أهل بيته، قاضية ببطلان رأي الشيعة في تخصيصهم أهلية البيت بفاطمة وعلي وابنيهما، وأما ما تمسكوا به من أن الرسول ﷺ خرج ذات غدوة وعليه مرط مرجل». . خبر مسلم السابق، إنما يدل على كونهم من أهل البيت لا على أن ما عداهم ليسوا كذلك، ولو فرضت دلالته على ذلك لما اعتد بها لكونها في مقابلة نص»[2].

وعليه فعملا بهذه الأحاديث وأخذًا بعموم اللفظ فإن أهل السنة قد ذهب محققوهم إلى دخول جميع أهل البيت في هذه البشارة الكريمة، لأن «أهل البيت» تشمل الأزواج والأولاد ومن يلازم الإنسان عادة من أقاربه، ولعل تذكير الضمير في قوله تعالى: «عنكم، ويطهركم» مع ما قدمته من رعاية لفظ الأهل، هو أيضًا لشمول

---

(١) صحيح مسلم: باب فضائل أهل بيت النبي ج٢ ص٣٦٨ .

(٢) انظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ج٤ ص٢١١ .

النص جميع الأهل الكرام، وأولهم من غير شك فاطمة وعلي وابناهما رضي اللّه عنهم أجمعين. فالآثار إنما تصلح للاستدلال على إرادة العموم لا على قصر النص على غير سبب النزول.

قال ابن كثير: «﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ﴾ الآية نص في دخول الأزواج في أهل البيت هاهنا لأنهن سبب نزول هذه الآية، وسبب النزول داخل فيه قولًا واحدًا، إما وحده على قول، أو مع غيره على الصحيح، وروى ابن جرير بسنده عن عكرمة أنه كان ينادى في السوق: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ﴾ الآية نزلت في نساء النبي خاصة وروى ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عباس في الآية: «نزلت في نساء النبي خاصة» وقال عكرمة: من شاء باهلته أنها نزلت في شأن نساء النبي» ثم قال ابن كثير: «فإن كان المراد أنهن كن سبب النزول دون غيرهن فصحيح، وإن أريد أنهن المراد فقط دون غيرهن ففي هذا نظر، فإنه قد وردت أحاديث تدل على أن المراد أعم من ذلك»، ثم أورد عددًا من الأحاديث للدلالة على العموم[1].

أما الشيعة: فقد عكسوا القضية حيث أخرجوا سبب النزول من النص نهائيا وجعلوه خاصًا فيمن لم يكن سببًا أصلًا وهم أصحاب الكساء !.

أما دلالة النص الكريم على العصمة فلا يفيده بحال، وإن أفاده فلا يلزم حصوله على أصل الشيعة لمن نزلت فيهم الآية أيضًا.

قال صاحب مختصر التحفة الاثنى عشرية: «دلالة هذه الآية على العصمة مبنية على عدة أبحاث، أحدها: كون كلمة ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ أي: محل له من الإعراب، مفعول له ليريد أو مفعول به؟ الثاني: معنى ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ ما هو؟ الثالث: أي: مراد من الرجس؟.

ثم قال: إن كان «ليذهب» مفعولًا به، وأهل البيت منحصرين في هؤلاء الأربعة والمراد من الرجس مطلق الذنوب، فدلالة الآية على العصمة غير مسلمة بل هي تدل

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير ج٣ ص٤٨٣ .

على عدمها، إذ لا يقال في حق من هو طاهر: إني أريد أن أطهره ضرورة امتناع، تحصيل الحاصل، وغاية ما في الباب أنهم محفوظون من الذنوب بعد تعليق الإرادة بإذهابها، وقد ثبت ذلك بالآية على أصول أهل السنة لا على أصول الشيعة لأن وقوع مراد اللّه ضمير لازم لإرادته تعالى عندهم[1] ولو كانت إفادة معنى العصمة مقصودة لقيل هكذا: إن اللّه أذهب عنكم الرجس» إلخ.

وأيضًا لو كانت هذه الآية مفيدة للعصمة ينبغي أن يكون الصحابة لا سيما الحاضرين في غزوة بدر قاطبة معصومين لأن اللّه قال في حقهم: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة:٦][2] وقال: ﴿لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [الأنفال:١١] وظاهر أن إتمام النعمة في الصحابة كرامة زائدة بالنسبة إلى ذينك اللفظين، ووقوع هذا الإتمام أدل على عصمتهم لأن إتمام النعمة لا يتصور بدون الحفظ عن المعاصي وشر الشيطان، فليتأمل فيه تأملًا صادقًا لتظهر فيه حقيقة الملازمة وبيان وجهها وبطلان اللازم مع فرض صدق المقدم.

فالتخصيصات المحتملة في لفظ للتطهير وإذهاب الرجس صارت هباء منثورًا[3]

وأقول: إن دلالة النص على العصمة يرد عليه إشكالات ثلاثة:

الأول: أن العصمة إنما تطلب للأنبياء من أجل الثقة فيما يبلغونه إلى الناس من الوحي بإجماع المسلمين، زاد الشيعة طلبها للإمام لأنه نائب عن الرسول في تبليغ الوحي، وإن قلنا إن النص خاص بالأزواج فقط فما هي الحاجة إلى عصمتهن؟.

وإن قولنا بعصمة لجميع أهل البيت فما أوسع الخرق !! وإن قلنا كالشيعة إنه

---

(١) الشيعة الاثنى عشرية معتزلة في الصفات وفي العدل الإلهي كما سيأتي في فصل خاص بذلك فهم يعتقدون أن الإرادة حادثة، واللّه لا يريد إلا الخير فقط وقد أراد للجميع الخير لكن الناس لم يفعلوا ما أريد لهم، وعليه فإرادته تعالى لا تستلزم الوقوع.

(٢) خصص آية التطهير بالصحابة لأنهم المخاطبون بها أولًا، ولو عمم لشملت العصمة جميع الأمة لأنهم جميعًا يتوضئون ويغتسلون ويتيممون، أما النص الثاني فهو خاص بأهل بدر ﷺ.

(٣) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية ص١٥٢.

خاص بأصحاب الكساء، فما الحاجة إلى عصمة فاطمة وهي من أصحاب الكساء ومفطومة بالإجماع على النبوة والولايات كسائر النساء؟.

الثاني: على فرض أن النص خاص بأصحاب الكساء أيضًا ودال على عصمتهم وتنازلنا عما يرد عليه من القول بعصمة فاطمة، فما هي الدلالة منه على عصمة باقي الاثنى عشر وليسوا من أصحاب الكساء بالإجماع؟.

والشيعة تجعل الآية دليلًا على عصمتهم جميعًا كما تقدم.

الثالث: ما فعله الحسن بن علي وهو من أصحاب الكساء من التنازل عن الخلافة لمعاوية ما رأى الشيعة فيه؟.

إن كان صوابًا فقد ثبت أنه ليس بإمام بالنص الإلهي كما يزعمون، لأنه لو كان إمامًا بالنص لما جاز له التنازل عن شيء لا يملك التصرف فيه ولا الاستعفاء عنه، وإذا كان ليس إمامًا بالنص فقد ثبت أنه ليس بمعصوم على أصل الشيعة أنفسهم لأنهم يطلبون العصمة للإمام المعين بالنص، لئلا يكلفون بطاعة العصاة بزعمهم.

وإن كان تنازل الحسن خطأ منه فقد عصى المعصوم، وانهدمت عصمة الأئمة من أساسها وانهدم دين الشيعة تبعا لذلك حيث لا أساس له إلا عصمة الأئمة.

المقام الثاني:

بطلان عقيدة الشيعة في عصمة الأئمة وإثبات أن لا معصوم بعد رسول اللّه ﷺ.

فأقول: من أين تعلم الشيعة بعصمة الأئمة وما دليلهم عليها؟.

إن زعموا النص من القرآن فقد تبين ما فيه، وثبت أن لا نص، وإن زعموا التواتر عن النبي ﷺ، قلنا هو كالتواتر على إمامتهم سواء بسواء.، وقد ثبت بطلان النص على الإمامة فبطل ما بُني عليه من العصمة، والأمة لا تعلم نصًا على إمامة ولا عصمة وإنما ثبت لديها النقيض بما لا يدعوا مجالًا للشك.

وإن قالوا: إجماع الطائفة على عصمتهم.

قلنا: الإجماع عندكم ليس بحجة إلا أن يدخل الإمام المعصوم في المجمعين، ودخول الإمام في المجمعين للدلالة على عصمته هو كالنص منه على عصمته كلاهما دور ظاهر وهو باطل باتفاق.

فإن قيل: يلزم نظيره في عصمة الأنبياء إن أخبر النبي بعصمته.

قلنا: الأنبياء قد أيدوا بالمعجزات الباهرة الدالة على صدقهم، وأنَّى للأئمة ذلك؟.

فإن قالوا: اتفقت جميع فرق الإسلام على نفي العصمة عن الصحابة، واتفقوا جميعًا على إثبات فضل أهل البيت، واختلفنا معشر الشيعة معكم في الصحابة حيث نفينا الفضل عن الصحابة بل قلنا بكفرهم أو فسقهم أقلّا، فكان الإجماع منا ومنكم على فضل الأئمة فهذا دليل العصمة:

قلنا: هذه مثل دعوى اليهود في الاحتجاج على المسلمين والنصارى حيث قالوا: ثبوت نبوة موسى بالإجماع من الديانات الثلاث، بخلاف نبوة عيسى ومحمد صلى اللّه عليهما وسلم، أو مثل قول النصارى للمسلمين: إنكم تتفقون معنا على نفى الألوهية عن محمد، وتتفقون معنا على فضل عيسى فيكون ما ندعيه في ألوهيته حقًّا!

نحن نتفق مع اليهود والنصارى على نبوة موسى وعيسى ولكن محمد نبي وهو أفضل وننفى الألوهية عنه وهي عن عيسى أنفى وأبعد، وكذلك الحال مع الشيعة فنحن نتفق معهم على فضل أهل البيت لكن أبا بكر وعمر وعثمان أفضل، وننفي العصمة عن هؤلاء الثلاثة وهي عن علي وبنيه أنفى وأبعد!

ثم ما الحاجة إلى هؤلاء المعصومين؟ إن كانت لنقل الشريعة كما تزعمون، فنقل مجموع الأمة أوثق من النقل عن واحد، ودعوى العصمة للأمة في مجموعها أدخل في المعقولات.

ثم إن هؤلاء المعصومين لم يتمكنوا من تبليغ كل الناس فعاد الأمر إلى النقل عنهم والنقل من جميع طوائف الأمة عن معصوم أجمعت الأمة على عصمته وهو النبي أولي وأوثق بخلاف النقل من طائفة محدودة عن واحد لم يقل بعصمته إلا تلك

الطائفة ولا مزيد!

وإن كانت الحاجة إلى معصوم لدرء الفساد، فما حصل ذلك بل زاد، وقد كان درء الفساد في عهد الخلفاء الراشدين أظهر وأنور.

وإن قالوا الإمام لابد وأن يكون معصومًا لأن العلة الموجبة لنصبه هي جوازًا الخطأ على الأمة قلنا: الرسول هو المعصوم، وقد بين لنا الخطأ من الصواب حتى تركنا على المحجة البيضاء أشد جلاء من الشمس في رابعة النهار، والحلال بين والحرام بين، وعلم الأمة بأحوال نبيها وأقواله وأفعاله أتم وأظهر من العلم بحال الاثنى عشر لاسيما الغائب المنتظر- على فرض أنه خلق- فمن أين نعلم أنه أمر أو نهى أو قام أو قعد، وإن كنا نعلم أنه لم يلد ولم يولد!! وقد استغنينا بأوامر النبي ونواهيه عن كل أحد، وما نقله إلينا عنه أمثل جيل الأمة على الإطلاق وفيهم العشرة المبشرون بالجنة وآل النبي ﷺ وأزواجه، وأهل بدر وأصحاب بيعة الرضوان، الذين نوه بفضلهم القرآن، والذين لا يطعن فيهم إلا كل زنديق، اكتفينا بنقل هؤلاء عن المعصوم فلا حاجة بنا بعد ذلك إلى نقل زنادقة يطعنون في الصحابة ويحرفون القرآن ويكذبون عمدا على أناس لم يقم دليل واحد على عصمتهم، فمن من الناس ذو عقل ودين يسوي بين ابن سبأ وشيطان الطاق.

وهشام بن الحكم وهشام بن سالم المجسمين وزرارة بن أعين وأبي بصير وجابر الجعفي وغيرهم وهم عماد نقل أخبار الأئمة، وقد ورد عند الشيعة عن الأئمة لعنهم وطردهم فكيف يسوون بمن ذكرت من الصحابة مع ملاحظة الفارق أيضًا عن المنقول عنه في الجانبين؟.

بل إننا لو سلمنا للشيعة بإمامة أهل البيت لما لزم الأمر أن يكونوا معصومين، فإنه لا يلزم أن يكون نائب المعصوم معصومًا، فقد كان للنبي ﷺ نواب في حياته في اليمن والبحرين وغيرهما ولم يقل أحد بعصمتهم بل كان لعلي نواب في الولايات وكانوا يتصرفون في ولايتهم حسب ما يرونه ولا يرجعون إليه وكانوا لا يدرون بما أمر به

الإمام أو نهى ولم يقل أحد إنهم كانوا معصومين.

بل قد ورد عن علي رضي الله عنه أنه أقر عماله وقضاته على ما كانوا عليه زمن إخوانه الراشدين حيث قال لهم: «اقضوا كما كنتم تقضون حتى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات عليه أصحابي فإني أكره الاختلاف»[1].

ثم أقول للشيعة أيضًا إن اللّه لا يقدر في خلق معصوم على مذهبكم لأن العصمة إن كانت بفعل الطاعات وترك المنكرات باختيار العبد فاللّه- عندكم- لا يخلق اختيار العبد بل العبد عندكم خالق لأفعاله الاختيارية، حيث أنكم معتزلة في الصفات وخلق أفعال العباد، وإن كانت بمعنى أن اللّه خلق الإرادة له وسلب القدرة عنه للمعاصي، لزم- عندكم أيضًا- أن المعصوم لا يثاب على طاعة وأنتم لا تقولون بذلك بناء على العدل الإلهي في نظركم، حيث تقولون لا فضل مع الجبر، وقد تقدم ذلك في كلام مغنية، وهذه إلزامات على مذهبكم فهل نسيتم أصلكم الفاسد، الذي أخذتموه عن المعتزلة- ، فانظروا كيف عاد عليكم بأوخم العواقب وأردأ النتائج؟؟ .

ثم أقول أيضًا: إن أوجبتم العصمة في الإمام قطعا للتشاجر والاختلاف على ولاية الأمر، قلنا قد تولى أبو بكر وعمر وعثمان- وكانوا غير معصومين- ولم يقع التشاجر، فلما تولى المعصوم- بزعمكم- وقع التشاجر والاقتتال في صفوة الأمة وفتق في الإسلام رتق لا يرقأ إلى يوم القيامة، وكان أمير المؤمنين يتضجر ويتبرم مما وقع ويود بجدع الأنف لو لم يكن وقع!!.

وقد ورد عنه رضي الله عنه ما يبل هذه العصمة بروايتكم عنه فلم يعد لكم تشبث بالمرة بهذه المسألة، قال: لابد للناس من أمير بر أو فاجر»[2] والفجور يتنافى مع العصمة والعصمة قطعًا.

وفي الكافي عنه رضي الله عنه قال: «لا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل فإني لست

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال لابن تيمية ص٥٢٢ .

(٢) انظر: ص٢٧٨ من الرسالة .

آمن أن أخطئ»[1] وهذا هو الحق فماذا بعد الحق إلا الضلال!![2].

قال صاحب مختصر التحفة في هذا الصدد «أسباب العلم ثلاثة: الحواس السليمة والعقل وخبر الصادق المعصوم، ولا سبيل لأحدهما في تحصيل العلم بعصمة الأئمة أما الأول فظاهر، إذ العصمة ملكة نفسانية مانعة من صدور الذنب والقبائح غير المحسوسة، ولا سبيل للاطلاع عليها، وأما الثاني: فلأن العقل لا يدرك تلك الملكة إلا بطريق الاستدلال بالأفعال والآثار ولكن طريق الاستدلال بهما هاهنا مسدود لأن الاطلاع على جميع أفعال أحد بخصوصة وآثاره، خصوصا نيات القلب وكنونات الضمائر لا يمكن حصوله، سلمنا حصوله في الحال، لكن يستحيل ذلك في المآل، وأما الثالث: فلأن خبر الصادق قسمان، إما متواتر وإما آحاد، والآحاد لا دخل له في إفادة العلم، وأما المتواتر فلا دخل له ههنا لأنه يشترط فيه إنتهاؤه إلى المحسوس في إفادة العلم الضروري فلا يكون في غير المحسوسات، وما نحن فيه ليس من المحسوسات.

ولا تجري هذه الوجوه في عصمة الأنبياء لأن ثبوتها لهم كانت بأخبارهم التي تأيد صدقها بالمعجزات الباهرة[3].

وأقول: إذا تبين هذا فقد ثبت أن لا معصوم بعد رسول الله ﷺ وهو ما عليه أهل السنة!!



(١) الكافي للكليني كتاب الحجة ج١ ص٢١١ .

(٢) إن جميع ما افترضته في هذا الباب وأجبت عنه تشغب به الشيعة على أهل السنة فيما أمطرونا به من وابل كتبهم الثقافية في مصر، ولولا خوف الإطالة لأوردت نصوص كتبهم ففضلت أن تشمل المناقشة جميع الافتراضات تعميمًا للفائدة، وقطعًا لذيول هذه المسألة بالمرة، فإن العصمة هي أساس دين الشيعة ولعلّي أكون قد وفيت بالمطلوب بيانًا لوجه الصواب. والله الهادي إلى طريق الرشاد!!

(٣) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية ص١٧٨ .

المبحث الخامس

اعتقاد الشيعة بإمامة الأفضل، وتفضيل الأئمة على المرسلين وأثر ذلك في تفاسيرهم

يعتقد الاثنى عشرية أن الإمام يجب أن يكون أفضل أهل زمانه، ويعتقدون أن عليًّا كان أفضل الصحابة فيكون هو الإمام بعد النبي بلا فصل، وكذا بنوه الأحد عشر من بعده على الترتيب المعروف، كما يعتقدون أنهم كانوا أفضل من جميع المرسلين ماعدا خاتم المرسلين، وذلك لأن منصب الإمامة- في نظرهم- فوق منصب النبوة فليس كل نبي إمامًا، بل ما بلغ مبلغ الإمامة من الأنبياء إلا إبراهيم وقد بلغها بعد أن كان نبيًّا مرسلا، فدل ذلك على أن منصب الإمامة فوق منصب النبوة بدرجات. هكذا يستدلون ويطبقون ذلك على تفسيرهم للقرآن: فمثلًا:

١- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]، يقول الكاشاني: «في الكافي بسنده عن الصادق قال: «إن اللَّه اتخذ إبراهيم عبدًا قبل أن يتخذه نبيًّا، واتخذه نبيًّا قبل أن يتخذه رسولًا، واتخذه رسولًا قبل أن يتخذه خليلًا واتخذه خليلًا قبل أن يجعله إمامًا، فلما جمع له هذه الأشياء قال: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ فمن عظمها في عين إبراهيم قال: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾؟ ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ أي: لا يكون السفيه إمام التقي»[1].

٢- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٩٤﴾﴾ [يونس: ٩٤].

يقول القمي: «مما أوحينا إليك في علي من شرفه، وعظمه فاسأل الأنبياء فقد أنزلنا عليهم في كتبهم من فضله ما أنزلنا عليك في كتابك»[2]

(١) انظر: تفسير الصافي ج١ ص١٣٨ .

(٢) انظر: تفسير القمي ص٢٩٢ .

٣- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾ [ق:٢٤]، يقول الطبرسي روى أبو القاسم الحسكاني بالإسناد عن الأعمش أنه قال حدثنا أبو المتوكل الناجى عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إذا كان يوم القيامة يقول اللَّه تعالى لي ولعلي: ألقيا في النار من أبغضكما وأدخلا الجنة من أحبكما وذلك قوله:** »﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾[(١)].

٤- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة:٥]، يقول حسن توني: «عن النبي قال: «**يا علي لو أن عبدًا أقام في قومه مثل نوح وكان له مثل أحد ذهبًا فأنفقه في سبيل اللَّه، ومد في عمره حتى حج ألف حجة على قدميه، ثم قتل بين الصفا والمروة، ثم لم يوالك يا علي لم يشم رائحة الجنة ولم يدخلها**»[(٢)].

٥- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:٦٢] يقول البحراني: «روى ابن بابويه بسنده عن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: «مكتوب على العرش أنا اللَّه لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي، محمد عبدى ورسولي أيدته بعلي، فأنزل اللَّه ﷻ الآية فكان النصر عليًّا ودخل مع المؤمنين فدخل في الوجهين جميعًا»[(٣)].

٦- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات:١٢] الحجرات، يقول البحراني «قال رسول اللَّه ﷺ لفاطمة: «**إن اللَّه خلق الخلق فجعلهم قسمين: فجعلني وعليًا في خيرهما قسمًا، وذلك قوله:** ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴿٢٧﴾﴾ **ثم جعل القسمين قبائل فجعلنا في خيرهما قبيلة، وذلك قوله:** ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] **ثم جعل القبائل بيوتًا وجعلنا في خيرهما بيتًا، في قوله:** ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ

---

(١) مجمع البيان ج٢٦ ص١١١، والخبر موضوع: انظر الفوائد المجموعة ص٣٨٢ وابن الجوزي ج١ ص٤٠٠ .

(٢) انظر: تفسيره ورقة ٢١٩ مخطوط، والخبر موضوع، انظر المنتقى ص٣١٢ .

(٣) البرهان للبحراني ج٢ ص٤٠٢، والخبر موضوع: انظر الفوائد المجموعة ص٣٨٣ .

﴿ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] **ثم إن الله اختارني من أهل بيتي وأختار عليًّا والحسن والحسين واختارك فأنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب، وأنت سيدة النساء، والحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، ومن ذريتك المهدي يملأ الأرض عدلًا كما ملئت من قبله جورًا»**[١].

٧- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰهُ عَلَيۡكُمۡ وَزَادَهُۥ بَسۡطَةً فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ﴾ [البقرة:٢٤٧] قال الطبرسي: «فيها دلالة على أن من شرط الإمام أن يكون أعلم من رعيته وأكمل وأفضل في خصال الفضل والشجاعة لأن الله علل تقديم طالوت عليهم بكونه أعلم وأقوى فلولا أن ذلك شرط لم يكن له معنى»[٢].

٨- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ﴾ [آل عمران:٨١] فسروا أخذ الميثاق على النبيين بولاية علي وبنيه، ومن فسره منهم بالرسول قال: «ومن نصره ﷺ نصر من هو نفسه ووصيه في أمته ومن هو منه بمنزلة هارون من موسى وصاحب عهد الغدير ووصية الثقلين على (ع)»[٣].

٩- بل يبالغون فيجعلون دخول الجنة والنار منوط بحب علي وبغضه سواء في ذلك الأولون والأخرون من جميع الأمم، يقول الكاشاني في مقدمة تفسيره «روى الصدوق عن المفضل بن عمر قال: قلت لأبي عبد الله: بم صار علي قسيم الجنة والنار؟ قال لأن حبه إيمان وبغضه كفر، وإنما خلقت الجنة لأهل الإيمان وخلقت النار لأهل الكفر، فلا يدخل الجنة إلا من أحبه من الأولين والآخرين ولا يدخل النار إلا من أبغضه من الآولين والآخرين فهو إذن قسيم الجنة والنار»[٤].

ولا أدري ما ذنب الأولين الذين ماتوا ولم يعلموا حتى مجرد اسمه؟ لكنه الغلو

---

(١) البرهان ج٤ ص١٠٣٢، وعلامة الكذب فيه لا تحتاج إلى بيان.
(٢) مجمع البيان ج٢ ص٢٨١ وسيأتي أن الآية حجة علية لا له.
(٣) آلاء الرحمن للبلاغي ج١ ص٣٠٦ وقد مر كذب هذه الدعاوي كلها وبيان ما فيها.
(٤) الصافي للكاشاني ج١ ص١٦.

الذي تلغى عنده العقول، وتتعطل معه قوى التمييز بين الممكن والمستحيل!.

١٠- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟﴾ [البقرة: ٣٤] يعللون السجود لآدم بما كان في صلبه من أئمتهم حيث يقولون «وذلك لما كان في صلبه من أنوار نبينا وأهل بيته المعصومين، وكانوا قد فضلوا على الملائكة باحتمالهم الأذى في جنب الله، فكان السجود لهم تعظيمًا وإكرامًا، ولله عبودية، ولآدم طاعة قال علي بن الحسين حدثني أبي عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: «يا عباد الله: آدم لما رأى النور ساطعًا من صلبه إذ كان الله قد نقل أشباحنا من ذروة العرش إلى ظهره رأى النور ولم يتبين الأشباح، فقال: يا رب ما هذه الأنوار؟ فقال الله ﷻ: أنوار أشباح نقلتهم من أشرف بقاع عرشي إلى ظهرك، ولذلك أمرت الملائكة بالسجود لك إذ كنت وعاء لتلك الأشباح، فقال آدم: يا رب لو بينتها لي؟ فقال الله ﷻ: انظر يا آدم إلى ذروة العرش- فنظر آدم ووقع نور أشباحنا من ظهره إلى ذروة العرش فانطبع فيه صور أنوار أشباحنا التي في ظهره كما ينطبع وجه الإنسان في المرآة الصافية، فرأى أشباحنا فقال: ما هذه الأشباح يا رب؟ قال الله: يا آدم هذه أشباح أفضل خلائقي وبرياتي، هذا محمد وأنا الحميد المحمود في فعالي شققت له اسمًا من اسمي، وهذا علي وأنا العالي شققت له اسمًا من اسمي، وهذه فاطمة وأنا فاطر السموات والأرض فاطم أعدائي من رحمتي يوم فصل قضائي، وفاطم أوليائي عما يشينهم، فشققت لها اسمًا من اسمي، وهذا الحسن وهذا الحسن وأنا المحسن المجمل شققت اسميهما من اسمي، هؤلاء خيار خليقتي وكرام بريتي بهم آخذ وبهم أعطي وبهم أعاقب وبهم أثيب، فتوسل إليَّ بهم يا آدم، وإذا دهتك داهية فاجعلهم إلي شفعاءك فإني آليت على نفسي قسمًا حقًا لا أخيب بهم آملًا ولا أرد بهم سائلًا، فلذلك لما زلت به الخطيئة دعا الله ﷻ بهم فتاب الله عليه وغفر له»[1].

ولا شك في كذب هذا الكلام كله، والكلمات التي تلقاها آدم من ربه قد بينها في سورة الأعراف آية (٢٣): ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾.

---

(١) الصافي أيضًا ج١ ص٢٩ .

وبصرف النظر عن هذا، فإن النصوص توضح مدى الغلو في الأئمة ورفعهم فوق درجات المرسلين والملائكة المقربين، ولذلك يذكر لنا المحدث الشيعي الكبير الشيخ نعمت اللّه الحسيني الجزائري تليمذ الكاشاني رأي الطائفة في الأئمة في مسألة التفضيل هذه حيث قال: «أعلم أنه لا خلاف بين أصحابنا في أشرفية نبينا على سائر الأنبياء للأخبار المتواترة، وإنما الخلاف بينهم في أفضلية أمير المؤمنين علي والأئمة الطاهرين على الأنبياء ما عدا جدهم، فذهب جماعة إلى أنهم أفضل من باقي الأنبياء ما خلا أولي العزم فهم أفضل من الأئمة وبعضهم إلى مساواتهم، وأكثر المتأخرين إلى أفضلية الأئمة على أولي العزم وغيرهم وهو الصواب»[١].

ومما هو جدير بالذكر أن كلمة (ماعدا جدهم) ما هي إلا تكلف محض تدحضه صريح الروايات عندهم فهي تجعل الأئمة أفضل حتى من جدهم ﷺ، وإليك طرفًا من هذه الأخبار:

١- جاء في كتاب بحار الأنوار لملا محمد الباقر المجلسي: «عن النبي ﷺ أنه قال لعلي: أنت تملك ما لا أملك، ففاطمة زوجك وليس لي زوج مثلها[٢]، ولك ابنان ليس لي مثلهما، وخديجة أم زوجك وليس لي رحيمة مثلها[٣] وأنا وأنا رحيمك فليس لي رحيم مثل رحيمك، وجعفر أخوك من النسب وليس مثل جعفر أخي وفاطمة الهاشمية المهاجرة أمك، وأنى لي أم مثلها»[٤].

٢- وجاء في أمالي شيخهم المفيد «عن حذيفة قال قال النبي ﷺ: أما رأيت الشخص الذي اعترض لى؟ قلت بلى يا رسول اللّه، قال: ذلك ملك لم يهبط قط إلى الأرض قبل الساعة، استأذن اللّه في السلام على علي فأذن له فسلم عليه»[٥].

٣- وجاء في الكافي للكليني عن أبي عبد اللّه قال: «إن الدنيا والآخرة للإمام

---

(١) من كتاب الأنوار النعمانية للشيخ نعمة اللّه الجزائري.

(٢) لعلهم يقصدون تشبيه النبي بابنته؟.

(٣) خديجة لم تشهد مصاهرة علي ولم ينعم نعمة الحموات منها.

(٤) بحار الأنوار للمجلسي: كتاب الشهادة ج٥ ص٥١١.

(٥) الأمالى للمفيد: المجلس الثالث ص٢١.

يضعها حيث يشاء ويدفعها إلى من يشاء»[1].

٤- وجاء في الكافي أيضًا عن الباقر قال: «نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض»[2].

وهذا قليل من كثير في هذا الباب، وإذا كان لا دين يردع ولا حياء يمنع صنع المرء ما يشاء!!

ماذا ترك هؤلاء للنصارى من الغلو في عيسى إذا كان الإمام يملك الدنيا والآخرة يضعها حيث شاء؟ لقد صدق اللّه حيث يقول في أمثالهم أيضًا: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠].

ولست أرى من ضرورة لمناقشة هذه الحماقات فبطلانها ظاهر، ومعاني الآيات غنية عن البيان، وأكتفى ببيان بطلان إمامة الأفضل ففيها هدم لكل ما تقدم فما أقول: إن استدلال الشيعة على إمامة الأفضل، أقواه ما ذكره الطبرسي عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ﴾ في النص رقم (٧) حيث قال: «فيها دلالة على أن من شرط الإمام أن يكون أعلم من رعيته وأكمل وأفضل) وصدر الآية نفسها يرد على هذه الدلالة ويبطلها:

وبيان ذلك: أن الآية تتحدث أن نبيهم هو الذي أخبرهم بأن اللّه اختار لهم طالوت ملكا عليهم وأمرهم بطاعته حيث نصها: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًاۚ﴾ فاعترض بنو إسرائيل كعادتهم مع أنبيائهم على هذا الاختيار مع أنه من اللّه تعالى حيث: ﴿قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ﴾ فبين لهم نبيهم سبب ترشيحه لهذا المنصب بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِۖ﴾ إلخ وهذا يبين بجلاء أن الحوار كان مع نبيهم وأنه كان موجودا ولم يقل أحد في الدنيا ولا حتى الشيعة إن الملك يكون أفضل من النبي وقد ثبت بالنص أن طالوت كان ملكًا بالنص الإلهى ونبي بنى إسرائيل الذي أبلغ النص فيه

---

(١) أصول الكافي: كتاب الحجة: باب إن الأرض كلها للإمام ج١ ص٤٠٩ .

(٢) أصول الكافي: كتاب الحجة: باب إن الأرض لا تخلو من حجة ج١ ص١٩٣ .

كان موجودًا وكان من رعاياه، وحاشا للَّه أن يجعل من اختياره للملك والسياسة أفضل ممن اختاره واصطفاه للوحي والنبوة!!.

ثم إن الآية قد ذكرت أنه زيد بسطة في العلم والجسم، ولم تذكر أنه صار بذلك أفضل وليس كل زائد في العلم يكون أفضل من المزيد عليه، فهذا هدهد سليمان يقول له: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل:٢٢]، ولم يقل أحد إنه صار بذلك أفضل من سليمان ولا حتى أقل رعاياه من الإنس!! كذلك رحل موسى إلى الخضر عليه السلام ليتعلم منه، وقال له الخضر: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الكهف:٦٨] ولم يقل أحد إن الخضر كان أفضل من موسى أحد أولي العزم من المرسلين المصطفى بالكلام والمجتبى بالرسالة والإنعام!!.

على أننا لو سلمنا بإمامة الأفضل فإن الإمامة لا تكون إلا للصديق ثم الفاروق ثم ذي النورين على هذا الترتيب حسب ما تواترت به الأخبار عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب نفسه: وهذا هو ما كانت عليه أسلاف الشيعة في عهد أمير المؤمنين أيضًا.

قال الإمام ابن تيمية رضي الله عنه: «قد كان السلف متفقين على تقديم أبي بكر وعمر حتى شيعة علي رضي الله عنه، وروى ابن بطه بسنده عن عبد اللَّه بن زياد بن صدير قال: «قدم أبو إسحاق السبيعى الكوفة فقال لنا شمر بن عطية قوموا إليه فجلسنا إليه فتحدثوا فقال أبو إسحاق: «خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر وعمر وتقديمهما وقدمت الآن وهم يقولون ويقولون، ولا واللَّه ما أدرى ما يقولون» وعن ضمرة عن سعيد بن حسن قال: سمعت ليث بن أبي سليم يقول: «أدركت الشيعة الأولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحدًا» إلى أن قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكيف لا تقدم الشيعة الأولى أبا بكر وعمر وقد تواتر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر» وقد روي هذا عنه من طرق كثيرة قيل إنها تبلغ ثمانين طريقًا[1]. وقد روى البخاري عنه في صحيحه

(١) يجب ملاحظة أن الإمام ابن تيمية دقيق متحفظ فلا بد وأن هذه الطرق بلغت هذا المبلغ، ونهج البلاغة ملئ فهذا وقد مر بنا شيء من خطب الإمام في هذا المعنى عند الكلام على ولايته.

من حديث الهمدانيين الذين هم أخص الناس بعلى حتى كان يقول:

ولو كنت بوابا على باب الجنة لقلت لهمدان ادخلي بسلام

فقد رواه البخاري من حديث سفيان الثوري، وهو همداني، عن منذر، وهو همداني عن محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: يا أبت من خير الناس بعد رسول اللّه ﷺ؟.

فقال: يا بنى أو ما تعرف؟ فقلت: لا، قال: أبو بكر، فقلت: ثم من؟ قال: عمر) وهذا مما يقوله لابنه وبينه ليس هو مما يجوز أن يقوله تقية، ويرويه عن أبيه خاصة، وقاله على المنبر، وعنه رضي الله عنه أنه كان يقول: «لا أوتى برجل يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري»[1].

وأقول: حياك اللّه يا أمير المؤمنين، لم ترض فيمن فضلك على أبي بكر وعمر إلا بالجلد كحد الكذب (هذا هو المنتظر من الإمام إحقاقًا للحق، عرفانًا بالجميل للصفوة من أصحاب رسول اللّه ﷺ، فإذا كان هذا هو موقفه بمن يفضله عليهما مجرد تفضيل، فماذا لو أتي بروافض اليوم وقد حكموا عليهما بالكفر والنفاق؟.

اعتقد أن نصيبهم لن يقل عن نصيب أصحاب ابن سبأ منه وهو الحرق بالنار!.

بل ماذا لو أتي بروافض اليوم وقد اتفقوا على تفضيله وبنيه على سائر الأنبياء والمرسلين؟؟ هذا وأخبار تفضيل أبي بكر وعمر كثيرة وشهيرة، قد اكتفيت بما جاء عن أمير المؤمنين بالذات حيث أن الشيعة لا تثق إلا بما جاء عنه أو أحد الأئمة من بنيه وهو لا يقول هذا الكلام إلا عن توقيف عن النبي ﷺ، لأن الفضل لا يقطع عليه إلا بنص، والنصوص صريحة في ذلك في كتب الحديث مرفوعة إلى النبي ﷺ، وإذا كان كذلك كان أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على أئمة على الترتيب، حسب الفضل وقد

---

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال ص٣٦٠، وخبر البخاري فيه زيادة تركها ابن تيمية وهي قال ابن الحنفية: «وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين» البخاري: فضل أبي بكر ج٢ ص٢٩١ .

تمت الخلافة على هذا الترتيب وهو المطلوب.

وبما أن أحدًا لم يقل بمساواة الصديق للأنبياء فضلًا عن تفضيله عليهم، فيكون علي وبنوه دون ذلك بكثير.

وأما ما يذكره الشيعة من أن إبراهيم ما صار إمامًا إلا بعد أن مر بالخلة والرسالة والنبوة، فقد مر أن امامته ليست من جنس إمامة الشيعة، حيث لم يكن إمامًا نائبًا عن سبقه وإنما هي إمامة لمن يأتي بعده حتى الأنبياء والمرسلين حين أمروا جميعًا باتباع ملته بما فيه خاتمهم، نال ذلك الخليل لما ابتلى به من التكاليف الشاقة فأتمها على أكمل وجه فصار بذلك إماما لمن يأتي بعده يقتدى به، وأنى للحسن العسكري وساكن السرداب بمثل هذا النوع من الإمامة، وهل مر هؤلاء بما مر به الخليل من هذه المراحل المذكورة؟



المبحث السادس

علم الأئمة في عقيدة الشيعة وأثر ذلك في تفاسيرهم

يعتقد الاثنى عشرية في أئمتهم من آل البيت أنهم أوتوا علم الأولين والآخرين، وعلم ما كان وما يكون، وعلم ما يحدث بالليل والنهار، فوق علمهم بجميع ما في القرآن محكمة ومتشابهة، وما ورثوه عن جدهم عليه الصلاة والسلام فضلًا عما خصوا به من الإلهام بل إنهم يعلمون متى يموتون ومتى يبعثون، بل لا يموتون إلا باختيارهم، ويروون عن أئمتهم في ذلك من الأخبار، أن الأئمة لا تخفى عليهم خافية إذا أرادوا أن يعلموا علموا:

فقد روى الكليني - ثقة إسلامهم - في الكافي بسنده عن الصادق قال: «إن الإمام إذا شاء أن يعلم علم»[1]، بل إنهم ليعلمون أيضًا فوق ما علمه الرسل المكرمون والملائكة المقربون.

فقد روى الكليني في الكافي أيضًا عن أبي عبد اللَّه الصادق قال: «إن للَّه علمين، علما أظهر عليه ملائكته ورسله وأنبياءه، فما أظهر عليه ملائكته ورسله وأنبياءه فقد علمناه وعلما استأثر اللَّه به فإذا بدا للَّه في شيء منه أعلمنا ذلك»[2]

ويبلغ الغلو من القوم حين يروي الكليني في الكافي أيضًا عن أبي بصير عن جعفر الصادق قال: «أيّ إمام لا يعلم ما يصيبه وإلى ما يصير فليس ذلك بحجة للَّه على خلقه»[3] وتبلغ نشوة الغلو مداه فيما يرويه الكليني في الكافي بسنده عن الصادق أيضًا قال: «كان أمير المؤمنين كثيرًا ما يقول: أنا قسيم اللَّه بين الجنة والنار...

---

(١) أصول الكافي: كتاب الحجة: باب إن الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا علموا ج١ ص٢٥٨ .

(٢) أصول الكافي: كتاب الحجة: باب إن الأئمة يعلمون جميع العلوم ج١ ص٢٥٥ .

(٣) أصول الكافي: كتاب الحجة: باب إن الأئمة يعلمون متى يموتون وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم ج١ ص٢٥٨ .

ولقد أقرت لي جميع الملائكة والروح والرسل بمثل ما أقروا لمحمد، ولقد حملت مثل حمولته، وهي حمولة الرب، وأن رسول اللَّه يدعى فيكسى وأدعى فأكسى. . . ولقد أعطيت خصالًا ما سبقني إليها أحد قبلي: علمت المنايا والبلايا والأنساب وفصل الخطاب، فلم يفتني ما سبقني، ولم يعزب عني ما غاب عني، أبشر بإذن اللَّه وأودى عنه»[1]

ولا يتركنا الكليني حيارى هل ذلك خاص بعلى، أو أن الأئمة من بنيه ورثوا ذلك عنه؟ فيروي عن عبد اللَّه بن جندب أنه كتب إليه علي بن موسى- الإمام الثامن عندهم- أما بعد: فنحن أمناء اللَّه في أرضه، عندنا علم البلايا والمنايا وأنساب العرب ومولد الإسلام، وإنا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان وحقيقة النفاق، وإن شيعتنا لمكتوبون بأسمائهم وأسماء آبائهم أخذ اللَّه علينا وعليهم الميثاق[2].

ويروي الكليني بسنده عن الباقر عن أمير المؤمنين علي (ع) قال: «. . ولقد أعطيت الست علم المنايا والبلايا والوصايا وفصل الخطاب، وإني لصاحب الكارات»[3] ودولة الدول، وإني لصاحب العصا والميسم[4] والدابة التي تكلم الناس»[5] .

وطبعًا هذا مبلغ من العلم يتضاءل أمامه على صاحب الخوارق في العلم اللدني الذي تحدث عنه القرآن، أعني الخضر ﷺ، بل لقد جاءت روايات الكليني مصرحة بذلك فيما رواه عن يوسف التمار قال: كنا مع أبي عبد اللَّه (ع) في جماعة من الشيعة في الحجر فقال: علينا عين؟- يعني جاسوس- فالتفتنا يمنه ويسره فلم نر أحدا، فقلنا: ليس علينا عين، فقال: ورب الكعبة ورب البنية (ثلاث مرات لو كنت بين

---

(١) أصول الكافي: كتاب الحجة: باب إن الأئمة هم أركان الأرض ج١ ص١٩٦ .

(٢) أصول الكافي كتاب الحجة: باب إن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء من قبله ج١ ص٢٢٣ .

(٣) يعني الرجعة إلى الدنيا كما كان يقول ابن سبأ فيه إنه يرجع ويملك الأرض أربعين ألف سنة .

(٤) الميسم: يعتقدون أن عليًا هو الدابة التي ستخرج فتسم المؤمن بعلامة في وجهة وكذا الكافر .

(٥) أصول الكافي: كتاب الحجة: باب إن الأئمة هم أركان الأرض ج١ ص١٩٨ .

موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما، ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما لأن موسى والخضر أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة ورثناه من رسول اللّه وراثة»[١].

وأقول: لقد غفل واضح هذا الخبر ومفتريه على أبي عبد اللّه فإن أول الخبر كذب آخره، فإن في أوله البرهنة على أن أبا عبد اللّه لا يعلم حتى خاصة أصحابه من غيرهم حين سأل عن الجاسوس!.

فما أسمج الكذب الذي يعمي صاحبه عن الصواب فيظن أن كذبه لن يظهر من فلتات لسانه هو، ويروي الكليني أيضًا عن أبي عبد اللّه أنه قال: «إني لأعلم ما في السموات وما في الأرض وأعلم ما في الجنة وما في النار وأعلم ما كان وما يكون»[٢] وأقول: سبحانك ربي هذا بهتان عظيم، تدحضه براهين العقول وقواطع الكتاب الكريم!!

ونحن اجلالًا وتكريمًا لآل البيت ننكر ونرفض كل هذه الأكاذيب ونقطع بأنها كذب عليهم وافتراء، لكن الشيعة قد كذبوا على أئمتهم هذه الأخبار، وصيروها عقيدة عندهم في الأئمة، وطبقوها على تفسيرهم لكتاب اللّه، بل لا يفترون عن التنبيه عليها في مقدمات تفاسيرهم، ويمنعون من التفسير إلا بما جاء عن خزان علم اللّه- بزعمهم- والمفوضون في تفسير كتاب اللّه، يعرفون بعضه ويعرضون عن بعض، ويفتون في الآية بسبعين وجها إن شاءوا، حسب ما يعن لهم، ومن الذي يعترض عليهم، وهم أهل التأويل والتنزيل، وفي بيتهم كان ينزل جبريل، وبهذا الأسلوب الذي يرقق القلوب، ويستميل العواطف والأهواء يحاول الشيعة ترويج ما يسندونه إلى الأئمة من أخبار حول هذه العقيدة، فيضربون جميعًا على هذا الوتر:

١- فالكاشاني مثلًا يقول: «المقدمة الثانية في نبذ مما جاء في أن علم القرآن كله إنما هو عند أهل البيت وأن العترة تراجمة القرآن، فمن الكاشف عن وجوهن عرايس

(١) أصول الكافي: كتاب الحجة: باب إن الأئمة لا تخفى عليهم خافية ج١ ص٢٦١ .

(٢) أصول الكافي: كتاب الحجة: باب إن الأئمة لا تخفى عليهم خافية ج١ ص٢٦١ .

أسراره ودقائقه وهم خوطبوا به؟ ومن لتبيان مشكلاته ولديه جميع بيان معضلاته ومنبع بحر حقائقه وهم أبو حسنه؟ ومن يشرح آيات اللَّه وييسر تفسيرها بالرموز والصراح إلا من شرح اللَّه صدره بنوره ومثله بالمشكاة والمصباح؟ ومن عسى يبلغ علمهم بمعالم التنزيل والتأويل، وفي بيوتهم كان ينزل جبريل؟ وهي البيوت التي أذن اللَّه أن ترفع، فعنهم يؤخذ ومنهم يسمع، إذ أهل البيت بما في البيت أدرى، والمخاطبون بما خوطبوا به أوعى، فأين نذهب عن بابهم وإلى من نصير؟.

وبعد الضرب على هذا الوتر المرفق للقلوب، يستشهد الكاشاني على ذلك بجملة من الأكاذيب حيث يروى جملة أخبار، منها: في الكافي عن سليم الهلالي عن أمير المؤمنين في خبر طويل وفيه:

(وما ترك رسول اللَّه شيئا علمه اللَّه من حلال ولا حرام ولا أمر ولا نهى كان أو يكون ولا وحي منزل على أحد قبله من طاعة أو معصية إلا علمنيه حفظته فلم أنس حرفا واحد ثم وضع يده على صدرى ودعا اللَّه أن يملأ قلبي علمًا وفهمًا وحكمة ونورا.. وفيه أنه قال لعلي: قد أخبرني ربي أنه استجاب لي فيك وفي شركائك الذين يكونون من بعدك...) الخبر(1).

وفي الكافي بإسناده عن أبي عبد اللَّه قال في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] هم الأئمة من آل محمد.

وفي الكافي بإسناده عنه قال: «قد ولدني رسول اللَّه ﷺ وأنا أعلم كتاب اللَّه تعالى وفيه بدء الخلق وما هو كائن إلى يوم القيامة وفيه خبر السماء وخبر الأرض وخبر الجنة والنار وخبر ما كان وما هو كائن، أعلم ذلك كله كما أنظر إلى كفي...» الخبر(2).

ولا يخفى أن الرسول ولد ولم يكن يعلم شيئا حتى أكرمه اللَّه بالرسالة، ولم يكن

---

(١) تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص١١ ، ١٢ .
(٢) نفس المصدر ج١ ص١٢ .

يعلم بعدها غير ما أوحي إليه، بخلاف أئمة الشيعة فإنهم بمقتضى هذا الخبر قد ولدوا عالمين بما ليس في طوق البشر أجمعين!.

ثم يمضى الكاشاني فيذكر «وفي الكافي عن الصادق قال: «نحن الراسخون في العلم ونحن نعلم تأويله» وفي تفسير العياشي عن الصادق قال: «إنا أهل البيت لم يزل اللَّه يبعث فينا من يعلم كتابه من أوله إلى آخره، وإنا عندنا من حلال اللَّه وحرامه ما يسعنا كتمانه ما نستطيع أن نحدث به أحدًا» وفي رواية: «إن من علم ما أوتينا تفسير القرآن وأحكامه لو وجدنا أوعية أو مستراحًا لقلنا واللَّه المستعان»[1].

٢- وعلى نفس الوتر يضرب الكازراني أيضًا حيث في المقالة الأولى من المقدمة الأولى من تفسيره: «اعلم أنه لا ريب في اطلاع النبي والأئمة على جميع وجوه الآيات ومعانيها كلها ظواهرها وبواطنها، تنزيلها وتأويلها، وأنهم الذين عندهم علم الكتاب كله، كما أنزله اللَّه في بيوتهم، فإن أهل البيت لأدرى بما في البيت، ولقد دلت على هذا أخبار متواترة، فمنها ما في البصائر بسند صحيح عن أبي الصباح قال: واللَّه لقد قال لى جعفر بن محمد (إن اللَّه علم نبيه التنزيل والتاويل فعلم رسول اللَّه عليًّا، قال: وعلمنا... الخبر، وفي الكافي عن أبي جعفر قال: «ما يستطيع أحد أن يدعي علم جميع القرآن كله ظاهره وباطنه إلا الأولياء»[2].

٣- وفي مقدمة تفسير الحسن العسكري- أحد الأئمة الاثنى عشر- يقول «حدثني أبي علي بن محمد عن أبيه محمد بن علي بن أبيه علي بن موسى عن أبيه موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد عن أبيه الباقر محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين زين العابدين، عن أبيه الحسين بن علي سيد المستشهدين عن أبيه أمير المؤمنين وسيد الوصيين وخليفة رسول اللَّه رب العالمين فاروق الأمة، وباب مدينة الحكمة «ووصى رسول الرحمة علي بن أبي طالب صلوات اللَّه عليه وعليهم أجمعين عن رسول رب العالمين وسيد المرسلين وقائد الغر المحجلين والمخصوص بأشرف الشفاعات في

---

(١) تفسير الصافي للكاشاني ج١ ص١١، ١٢.

(٢) انظر: تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للكازراني ص١١.

يوم الدين أنه قال: «أتدرون من المتمسك الذي بتمسكه ينال هذا الشرف العظيم؟ هو الذي أخذ القرآن وتأويله عنا أهل البيت وعن وسائط السفراء علينا إلى شيعتنا لا عن آراء المجادلين وقياس القايسين»[1].

إسناد تخر له الشيعة ساجدين، لكن متنه لا شك في كذبه لأن النبي لم يكن مبعوثا للشيعة ولا علم بهم، ولا علم بالأئمة الاثنى عشر لأنه لا يعلم الغيب بنص القرآن!!.

٤- وفي مقدمة تفسير الخراساني في الفصل العاشر يقول: «اعلم أن علم القرآن بتمامه منحصر في محمد وعلي وأوصيائه الاثنى عشر وليس لغيرهم إلا بقدر مقامه قد مضى أن بطون القرآن وحقائقه كثيرة متعددة وأن بطنه الأعلى وحقيقته العليا هو محمدية محمد وعلوية على وهو مقام المشيئة التي هي فوق الإمكان، فإن حقيقة القرآن التي هي حقيقة محمد وعلي هي مقام الإطلاق للذي لا نهاية له...

ولما كان مقام محمد وعلي وأولادهما المعصومين مقام المشيئة كان علم القرآن كله عندهم، وكان على هو من عنده علم الكتاب كما في الآية بإضافة العلم إلى الكتاب المفيد للاستغراق، وكان آصف هو الذي عنده علم من الكتاب وكان إبراهيم ابتلاه ربه بكلمات معدودة لا بجملة الكلمات، مع أنه كان أكمل الأنبياء بعد نبينا وكان محمد ﷺ يؤمن باللّه وكلماته جميعًا...» إلخ[2].

ولا شك أن هذا غلو فاق كل تصور في علي وبنيه، وما يذكرونه من ضم الرسول ﷺ ما هو إلا تمحل بارد مخافة أن يفتضحوا في عقيدتهم في الأئمة ولا في الرسول نفسه، لأن الوارد عنه ﷺ يدحض كل هذه الأكاذيب ويأتي عليها من القواعد.

٥- ويقول محمد حسين الأصفهاني في المقدمة الثانية من تفسيره فيما يتعلق بمنع التفسير إلا بما ورد عن آل البيت وأن من عداهم لا يعلمون شيئًا: «عن الشيخ الطوسي عن عبيدة السلماني قال: سمعت عليًا يقول: يا أيها الناس اتقوا اللّه ولا تفتنوا الناس

(١) انظر: تفسير الحسن العسكري ص٢ .

(٢) انظر: تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة للخراساني ج١ ص١٠ .

بما لا تعلمون، فإن رسول اللَّه قد قال قولًا آل منه إلى غيره، وقد قال قولًا من وضعه في غير موضعه كذب عليه، فقام عبيدة وعلقمة والأسود وأناس معهم فقالوا: يا أمير المؤمنين فما نصنع بما قد خبرنا في المصحف؟ فقال: يسأل عن ذلك علماء آل محمد ﷺ»[1].

وعن أبي عبد اللَّه قال: «إن للقرآن تأويلًا فمنه ما جاء ومنه ما لم يجئ، فإذا وقع التأويل في زمان إمام عرفه إمام ذلك الزمان»[2].

٦- والبحراني في مقدمة تفسيره ينبه على ذلك أيضًا يقول «إن الناس قد اختلفوا في تأويل القرآن على أنفاس وانعكاس، وقد فسروه على مقتضى أديانهم، وسلكوا فيه على موجب مذاهبهم واعتقادهم، وكل حزب بما لديهم فرحون، ولم يرجعوا فيه إلى أهل الذكر، أهل التنزيل والتأويل، القائل فيهم: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] لا غيرهم، وهم الذين أوتوا العلم، وأولوا الأمر، وأهل الاستنباط، وأهل الذكر الذين أمر الناس بسؤالهم، كما جاءت به الآثار النبوية والأخبار الإمامية، ومَن الذين يحوي القرآن غيرهم ويحيط تأويله وتنزيله سواهم. . . .» إلخ وساق جملة من الأخبار في ذلك، مر بنا بعضها ومنها أن عليًّا حدث ابن عباس في معنى الباء من قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ أول الفاتحة من أول الليل إلى أن طلع الفجر وقال: «لو زادنا الليل لزدنا) وفي حديث آخر عنه أنه قال: «لو شئت لأوقرت سبعين بعيرًا من تفسير فاتحة الكتاب».

وعن الباقر في تفسير سورة الإخلاص: «لو وجدت لعلمي الذي آتاني اللَّه ﷻ حملة لنشرت التوحيد والإسلام والدين والشرائع من الصمد»[3].

بهذه العقيدة يفسر القوم كتاب اللَّه بناء على أخبار مكذوبة على آل البيت باعتبار أنهم خزنة علم اللَّه، لا تخفى عليهم خافية، وليت أن معنى هذه الأخبار صحيح

---

(١) انظر: تفسير سورتي الفاتحة والبقرة للأصفهاني ص١٨ .

(٢) نفس المصدر ص٣٠ .

(٣) انظر: تفسير البرهان للبحراني ج١ ص١ ، ٢ .

يمكن تنزيل الآيات عليه فإننا كنا نأخذ به، ولا نعدل به غيره لنسبته إلى العترة من آل البيت الكرام، لكن للأسف فإن هذه الأخبار كلها عبارة عن أوهام نشأت عن سلطان عقيدة زائفة، وخرافات صدرت عن عقول عشش فيها الجهل وأفرخ فأنتج هذه الأباطيل التي يكذبها صريح الكتاب العزيز!.

وقد مر بنا الكثير من هذه الأخبار في تفسير الآيات، وخاصة في فصل التفسير الباطني وفي فصل فرية التحريف وغيره، وقد تبين أنه من المحال صدور شيء من هذه الأكاذيب عن أهل البيت في التفسير، ولو صح منها خبر عنهم لكان دليلا على أنهم لا علم عندهم فضلًا عن أن يبلغوا فيه فوق مقام الإمكان كما يزعمه أولئك المخرفون فيهم.

وأسوق بعض آيات من القرآن كنماذج لما حملوه للقرآن من هذه العقيدة في تفسيرهم فأقول:

١- قال اللّه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [يس:١٢] ومعنى الآية واضح في أنه تعالى يحيي الموتى يوم القيامة فيجازيهم حسب ما كتب عليهم من أعمالهم وما أحصاه عليهم من آثارهم في إمام مبين وهو اللوح المحفوظ الذي لا يضل ربي ولا ينسى.

لكن الشيعة قصر على أن الإمام المبين هو علي رضي الله عنه، ولا أدري ما شأنه بهذه الوظيفة، يقول القمي «عن أمير المؤمنين قال: «أنا واللّه الإمام المبين، أبين الحق من الباطل، ورثته من رسول اللّه»[1].

زاد الكاشاني: «وعن الباقر قال: لما نزلت هذه الآية قام أبو بكر وعمر فقالا: يا رسول اللّه، هو التوراة؟ قال لا، قالا هو القرآن؟. قال: لا، فأقبل أمير المؤمنين فقال رسول اللّه: «**هو هذا، إنه الإمام الذي أحصى اللّه فيه علم كل شيء**»».

وفي الاحتجاج عن النبي قال: «معاشر الناس ما من علم إلا علمنيه ربي وأنا

---

(١) تفسير القمي ص٥٤٨ .

علمته عليًا وقد أحصاه اللّه في، وكل علم علمت فقد أحصيته في إمام المتقين، وما من علم إلا علمته عليًا»[1].

٢- وقال اللّه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾ [الشورى: ٥٢] يقول الكاشاني «في الكافي عن الصادق أنه سئل عن العلم أهو شيء يتعلمه العالم من أفواه الرجال، أم في الكتاب عندكم تقرءونه فتتعلمون منه؟ فقال: الأمر أعظم من ذلك وأوجب، أما سمعت قول اللّه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ﴾ الخ.

ثم قال: بلى قد كان في حال لم يدر ما الكتاب ولا الإيمان حتى بعث اللّه ﷻ الروح التي ذكر اللّه في الكتاب، فلما أوحاها إليه علم بها العلم والفهم وهي الروح التي يعطيها اللّه من يشاء من عباده فإذا أعطاها عبدا علمه الفهم»[2].

ولا يخفى أن المراد بالروح في الآية هو القرآن، ولا احتمال لغير هذا، والسياق فيه واضح.

٣- وعند قوله تعالى: ﴿۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَاۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝١٨٩﴾ [البقرة: ١٨٩].

وسبب نزولها يوضح معناها، فقد أخرج البخاري بسنده عن البراء قال: «كانوا إذا أحرموا في الجاهلية أتوا البيت من ظهره فأنز اللّه: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَاۚ﴾[3] [البقرة: ١٨٩].

والشيعة لها فهم آخر غير ذلك يروونه عن أئمتهم، يقول شبر: «عنهم عليهم السلام: هي بيوت العلم ونحن أبوابها»[4].

---

(١) تفسير الصافي ج٣ ص٤٢١ .

(٢) تفسير الصافي ج٣ ص١٦٤ .

(٣) صحيح البخاري: تفسير سورة البقرة ج٣ ص١٠٤ .

(٤) شبر ص٦٧ .

ويقول البلاغي: «ومن هذه الأبواب ماتفقت عليه رواية الفريقين من قول النبي ﷺ: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**»[1] زاد الطبرسي: «ولا تؤتى المدينة إلا من بابها»[2].

وهم يعنون بالفريقين: الشيعة وأهل السنة، مع أنهم واثقون أن أهل السنة إنما أوردوه في كتب الموضوعات التي تبين لهم أنها مكذوبة لا تصح نسبتها إلى رسول الله ﷺ[3].

٤- وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء:٨٣]، يقول شبر: «ويستخرجون تدبيره بأفكارهم وهم آل محمد ﷺ»[4].

زاد الطبرسي عن أبي جعفر: «هم الأئمة المعصومون»[5]

٥- وعند قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۖ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٧﴾ [الأنبياء: ٧].

يقول البحراني: «عن أبي جعفر قال: «نحن والله المعنينون بذلك ونحن المسئولون) وعن أمير المؤمنين (نحن أهل الذكر ونحن المسئولون»[6].

وقال شبر «نحن أهل الذكر، والذكر الرسول» عنهم ﷺ »[7].

زاد الطبرسي «ويعضده أن الله سمى النبي ذكرا رسولا في قوله (ذكرا رسولا»[8].

---

(١) آلاء الرحمن ج١ ص١٦٥ .
(٢) مجمع البيان ج٢ ص١٣٨ .
(٣) انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٤٨ ، وابن الجوزي ج١ ص٣٥٠ .
(٤) تفسير شبر ص١٢٠ .
(٥) مجمع البيان ج٥ ص١٧٤ .
(٦) البرهان للبحراني ج٣ ص٦٨٤ .
(٧) تفسير شبر ص٣١٥ .
(٨) مجمع البيان ج١٧ ص١٠ ، والصافي للكاشاني ج٢ ص٢٨٣ ، وهذه مغالطة لأن للمسئولين هنا لا يتأتى إلا أن يكونوا من أهل الكتاب للسئوال عن جنس الأنبياء السابقين كما هو ظاهر .

٦- وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

تجمع تفاسير الشيعة على أن الراسخين في العلم هم الأئمة من أهل البيت وحدهم، وأنهم يعلمون جميع القرآن محكمة ومتشابهة، وأنه لا يجوز الوقوف على لفظ الجلالة، لأن قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ معطوف على لفظ الجلالة- عندهم قولا واحدًا- وهم الأئمة يقول القمي عن أبي جعفر قال: إن رسول اللّه أفضل الراسخين في العلم، قد علم جميع ما أنزل اللّه عليه من التنزيل والتأويل وما كان اللّه لينزل عليه شيئا لم يعلِّمه تأويله وأوصياؤه من بعده يعلمونه كله، قال الراوي عن أبي جعفر جعلت فداك إن أبا الخطاب يقول فيكم قولا عظيما، قال: وما يقول؟ قلت: قال إنكم تعلمون علم الحرام والحلال والقرآن.

قال: إن علم الحلال والحرام والقرآن يسير في جنب العلم الذي يحدث في الليل والنهار[1] وأبو الخطاب هو ابن أبي زينب أحد غلاة الروافض كان يعتقد أن أبناء الحسين آلهة، ثم ادعى أنه إله فعبده أصحابه، مع اعتقادهم ألوهية علي وبنيه إلى جعفر الصادق، وقد خرج أبو الخطاب على الخليفة أبي جعفر المنصور فقتله عامله عيسى بن موسى في سبخة الكوفة[2] وهنا نرى أن أبا جعفر استغل ما كان يقوله فيه هذا الزنديق فزاد عليه علم ما يحدث بالليل والنهار فأيد قول أبي الخطاب فيه من دعوى الألوهية، هذا هو مقتضى ما تفيده رواية القمي عنه، ونحن نجزم بأن أبا جعفر الباقر لم يقل هذا وما ينبغي له أن يقوله قط، وهكذا نرى مدى غلو المفسرين من الشيعة في الأئمة من آل البيت وفي علمهم ومدى احتيالهم على تركيز هذه العقيدة من خلال التفسير بحمل نصوص الكتاب العزيز عليها بالقسر والإكراه مستعينين في ذلك بجملة من الأكاذيب وضعوها على الأئمة من آل البيت وهم منها براء ولست أرى من

---

(١) تفسير القمي ص٨٧ .

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين للإمام الأشعري ج١ ص٧٦ ، والفرق بين الفرق للبغدادي ص٢٤٢ .

حاجة إلى تصحيح مفهوم الآيات لأنها في غاية الظهور والوضوح لا تحتاج معه إلى بيان كما أنها في غاية البعد عن الأئمة وعلمهم ويكفيني هنا ما ذكره شيخ الشيعة في عصره في الآية الأخيرة فهو يدحض هذه العقيدة من أساسها، ذلك هو الشريف الرضى سليل بيت النبوة إذ هو أبو الحسن محمد بن أبي أحمد الطاهر الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق ﷺ قال في كتابه حقائق التأويل في متشابه التنزيل، في تفسير الآية ما نصه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ منهم من جعل الوقف عند اسم اللّٰه واستأنف قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ إلخ فمن ذهب هذا المذهب منهم يخرج العلماء عن أن يعلموا كنه التأويل وحقيقته ويستنبطوا غوامضه ويستخرجوا كوامنه وحطهم بذلك عن رتبة قد استحقوا الإيفاء عليها واطلاع شرفها لأن اللّٰه سبحانه قد أعطاهم من نهج السبيل وضياء الدليل ما يفتتحون به المبهم ويصدعون المظلم وكل ذلك بتوفيق اللّٰه إياهم، ونصب منار الأدلة لهم، فعلمهم بذلك مستمد من علم اللّٰه سبحانه فلا معنى للوقوف بهم دون هذه المنزلة والإحجام عن إيصالهم إلى أقصى هذه الرتبة وأما الذين يجعلون الوقف عند قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يوفون الاستثناء حقه بإدخال العلماء فيه ويجعلون لهم مزية العلم بتأويل القرآن ومعرفة مداخله ومخارجه وسلوك محاجه ومناهجه وهذا القول مروي عن ابن عباس وغيره فأما المحققون من العلماء فيقفون في ذلك على منزلة وسطى وطريقة مثلى فلا يخرجون العلماء ههنا جملة عن أن يعلموا شيئًا من تأويله ولا يعطونهم منزلة العلم بجميعه والاستيلاء على قليله وكثيره بل يقولون إن في التأويل ما يعلمه العلماء وفيه ما لا يعلمه إلا اللّٰه تعالى من نحو تعيين الصغيرة، ووقت الساعة وما بيننا وبينها من المدة ومقادير الجزاء على الأعمال وما أشبه ذلك وهذا قول جماعة من متقدمي العلماء منهم الحسن البصري وغيره وإليه ذهب أبو علي الجبائي ثم قال تأييدًا لذلك الاخير فيعلم الراسخون في العلم تأويله إذ استدلوا بالحكم على معناه ولو كان العلماء لا يعلمون شيئًا من تأويل المتشابه بتة لما كان لدعاء النبي لابن عباس بأن يعلمه التأويل معنى، لأن نعلم أنه لم

يرد تعليمه الظاهر الواضح فلم يبق إلا الغامض الباطن[1].

هذا هو تفسير الآية وبيان ما قيل في معناها جاء على لسان شيخ الشيعة في عصره بلا مدافع ونقيب العلويين، وهو تفسير معقول مقبول لا يتعدى قيد أنملة ما قاله علماء الأمة فيها ولم يتأتى الرجل بذكر اختصاص الراسخين في العلم فيها بالأئمة الاثنى عشر وما ذلك إلا لأنهم من نسل الأئمة من آل البيت لا يرضى لكتاب اللّٰه تعالى أن يدنس بهذه الخرافات التي تخترعها الشيعة وتلصقها بالأئمة وهم منها براء.

هذا مع أن الثابت المنقول عن الأئمة بخلاف ذلك فقد أخرج البخاري بسنده عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي هل عندكم كتاب؟ قال لا إلا كتاب اللّٰه أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر»[2].

قال السندي في شرح معنى الحديث: الخطاب لأهل البيت والمراد هل عندكم علم مخصوص بكم مكتوب أَوَ لا خصكم النبي ﷺ به كما يقول الشيعة؟ وقوله: «قال: لا»، أي: ليس عندنا علم مطلقًا مكتوبًا أو غيره «إلا كتاب اللّٰه أو فهم» أي: علم هو أثر فهم واجتهاد «أو ما في هذه الصحيفة»[3] والصحيفة قد وضح ما فيها الإمام أيضًا حتى لا تبقى شائبة شبهة للشيعة بالعقل في الديات وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر وفي ترجمة زرارة بن أعين في الميزان أنه لقيه ابن السماك حاجًا فكلفه إذا لقي جعفر الصادق أن يسأله عن زرارة أهو من أهل النار أم من أهل الجنة؟ فأنكر ابن السماك ذلك عليه فقال له: إنه يعلم ذلك ولم يزل به حتى أجابه فلما لقي جعفر أخبره بالذي كان فقال الصادق: «هو من أهل النار» قال ابن السماك: فوقع في نفسي مما قال جعفر: فقلت ومن أين علمت؟ فقال: من ادعى عليَّ علم هذا فهو من أهل النار[4]. هذا هو الوارد عن الأئمة ومن المتوقع من آل البيت الأطهار وهو يهدم

---

(١) انظر: تفسير حقائق التأويل في متشابه التنزيل للشريف الرضى ج٥ ص٧ .

(٢) (٣) صحيح البخاري وعليه حاشية السندي كتاب العلم باب كتابة العلم ج١ ص٣١ .

(٤) انظر: ميزان الاعتدال ج٢ ص٦٩ .

عقيدة الشيعة فيهم من أساسها، وإذا كان كذلك فلا داعي للتزايد عليهم واعتقاد ما لا يجوز اعتقاده فيهم ﷺ بعدما سمعنا من كلام الإمامين الجليلين هذا وإلا فماذا عند الأئمة من علم خصوا به دون الناس؟ وماذا عند الشيعة من علم الأئمة فحيث يرفع الاختلاف في المسائل الفرعية فضلًا عن الأصولية؟ ولماذا اختصت الاثنى عشرية بمكنون هذا العلم دون سائر فرق الشيعة أملا؟.

المعروف عند الأئمة أن عليًا وبنيه مع فضلهم كانوا كغيرهم من الناس لا يزيدون عليهم شيئًا في مجال العلم بالذات بل فاقهم أقرانهم في مجال العلم بالدين، وكانوا يأخذون العلم عن غيرهم كسائر الناس، حتى إن الإمام علي نفسه مع ما اشتهر فيه من قول عمر: «قضية ولا أبا حسن لها» إلا أن الثابت عنه أن أصحابه كانوا يراجعونه في المسائل الاجتهادية فيخالفهم ثم تبين لهم أن رأيهم كان صوابًا، وكان قضاته يقضون بما اتفق عليه رأي علي مع من سبقه من الخلفاء ويتركون رأيه منفردًا به عنهم، فكان عليّ رضي الله عنه يقرهم على ذلك ويأمرهم به.

يقول الإمام ابن تيمية: «علي رضي الله عنه لما ذكر قوله في أمهات الأولاد وأنه اتفق رأيه ورأي عمر على أن لا يُبعن، ثم رأى أن يُبعن قال له قاضيه عبيده السلماني: رأيك مع عمر في الجماعة أحب إلينا من رأيك وحده في الفرقة، وكان علي يقول: «اقضوا كما كنتم تقضون- أي: في عهد الخلفاء قبله- فإني أكره الخلاف حتى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات عليه أصحابي» وكانت رعيته كثيرة المخالفة له، ويشيرون عليه فيخالفهم ثم يتبين له أن الصواب قولهم وكان الحسن أشار عليه بأن لا يخرج من المدينة وألا يعزل معاوية[1] وذكر ابن تيمية عن علي أيضًا أنه كان يقول في ليالى صفين، يا حسن ما ظن أبوك أن الأمر يبلغ هذا، للَّه در مقام قامه سعد بن مالك وعبد اللَّه بن عمر إن كان برًّا إن أجره لعظيم وإن كان إثمًا إن خطره ليسير، وقد دل الواقع على أن رأى ولده الحسن من ترك القتال كان أجود وأنفع للأمة[2] بل لقد ناقش

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص٣٣٧ .

(٢) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص٥٢٢ .

هذه العقيدة الإمام بن حزم باستقصاء مبينا فيها أن الأئمة ما هم إلا كغيرهم من سائر الناس في العلم بل لقد بزهم غيرهم في هذا الجانب حيث قال « ما ظهر قط من أكثر أئمتهم- يعني الاثنى عشرية- بيان لشيء مما اختلف فيه الناس وما بأيديهم من ذلك شيء إلا دعاوى مفتعلة قد اختلفوا فيها أيضًا كما اختلف غيرهم من الفرق سواء بسواء إلا أنهم أسوأ حالًا من غيرهم ، لأن كل من قلد إنسانًا كأصحاب أبي حنيفة لأبي حنيفة وأصحاب مالك لمالك وأصحاب الشافعي للشافعي وأصحاب أحمد لأحمد إن لهؤلاء المذكورين أصحابا مشاهير نقلت عنهم اقوال صاحبهم ونقلوها هم عنه ، ولا سبيل إلى اتصال خبر عندهم يعني الرافضة ظاهر مكشوف يضطر الخصم إلى أن هذا قول موسى بن جعفر ولا أنه قول علي بن موسى ولا أنه قول محمد بن علي بن موسى ولا أنه قول علي بن محمد ولا أنه قول الحسن بن علي- العسكري- وأما من بعد الحسن بن علي فعدم بالكلية وحماقة ظاهره وأما من قبل موسى بن جعفر فلو جمع كل ما روى في الفقه عن الحسن والحسين ﷺ ما بلغ عشر أوراق . . إلى أن قال : ولا يخلو هؤلاء الأئمة الذين يذكرون من أن يكونوا مأمورين بالسكوت أو مفسوحا لهم فيه فإن يكونوا مأمورين بالسكوت فقد أبيح للناس البقاء في الضلال وسقطت الحجة في الديانة عند جميع الناس وبطل الدين ولم يلزم فرض الإسلام ، وهذا كفر مجرد ، وهم لا يقولون بهذا ، أو يكونوا مأمورين بالكلام والبيان قد عصوا اللَّه إذ سكتوا وبطلت إمامتهم وقد لجأ بعضهم إذا سئلوا عن صحة دعواهم في الأئمة إلى أن ادعوا الإلهام في ذلك فإذا صاروا إلى هذا الشغب فإنه لا يضيق عن أحد من الناس ولايعجز خصومهم عن أن يدعوا أنهم ألهموا بطلان دعواهم[1] .

ثم قال ابن حزم مقارنًا بين أئمتهم وبين أقرانهم من علماء الأمة في العلم: «وكذلك لا يجدون لعلي بن الحسن بسوقًا في علم ولا عمل على سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبداللَّه بن عمرو عروه بن الزبير ، ولا على أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ولا على ابن عمه الحسن بن الحسن ، وكذلك لا

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج٤ ص١٠٣ .

يجدون لمحمد بن علي بن الحسن- يعني الباقر- بسوقًا في علم ولا عمل وورع على عبد الرحمن بن القاسم بن محمد ولا على محمد بن عمر وابن أبي بكر بن المنكدر ولا على أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ولا على أخيه زيد بن علي ولا على عبد اللَّه بن الحسن بن الحسن بن علي ولا على عمر بن عبد العزيز ،وكذلك لا يجدون لجعفر بن محمد- يعني الصادق- بسوقًا في علم ولا في دين ولا في عمل على محمد بن مسلم الزهرى ولا على ابن أبي ذؤيب ولا على عبد اللَّه بن عبد العزيز بن عبد اللَّه بن عمر ولا على عبيد اللَّه بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر ولا على ابن عمه محمد بن عبد اللَّه بن الحسن بن الحسن وعلي بن الحسن بن الحسن بن الحسن ، بل كل من ذكرنا فوقه في العلم والزهد وكلهم أرفع رجلًا في الفتيا والحديث لا يمتنع أحد منهم من شيء من ذلك وهذا ابن عباس قد جمع فقهه في عشرين كتابًا ويبلغ حديثه نحو ذلك، ولا تبلغ فتيا الحسن والحسين ورقتين ويبلغ حديثهما ورقة أو ورقتين وكذلك علي بن الحسين ، إلا أن محمد بن علي يبلغ حديث وفتياه جزءًا صغيرًا، وكذلك جعفر بن محمد ، وهم يقولون إن الإمام عنده جميع علم الشريعة فما بال من ذكرنا أظهر وأبغض ذلك وهو الأقل الأنقص وكتموا سائره وهو الأكثر الأعظم ؟ فإن كان فرضهم الكتمان فقد خالفوا الحق إذ أعلنوا ما أعلونه وإن كان فرضهم البيان وقد خالفوا الحق إذ كتموا ما كتموا وأما من بعد جعفر بن محمد فما عرفنا لهم علمًا أصلًا لا من رواية ولا من فتيا على قرب عهدهم منا ولو كان عندهم شيء لعرف كما عرف عن محمد بن علي وابنه جعفر وعن غيره منهم من حدث الناس عنهم[1] .

وما ذكره ابن حزم حق مطابق للواقع تؤيده النقول الصحيحة فما عرفت الأمة عن الأئمة الشيعة أكثر من هذا وما رواه الشيعة عنهم هو محض افتراء عليهم لم يوافقهم أحد على نقله عنهم فضلًا عن أنه يحمل بطلانه لأنه يحمل بطلانه في طياته بمعارضته للعقول والثابت المنقول قرآنًا وسنة ولمخالفته للأصول المتفق عليها والواقع

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج٤ ص١٠٦ .

التاريخي أيضًا فالإسلام قد انتشر بالصحابة وعلمهم لا بعلم الأئمة المعصومين في عقيدتهم ، بل كان النبي يبعث معاذًا معلمًا وقاضيًا إلى اليمن ، ويبعث أبا عبيدة بن الجراح إلى نجران ، وأبا موسى إلى اليمن والبحرين ، وكذا غيرهم ، وكان الصحابة هم الذين حملوا علم النبي إلى البلاد التي فتحوها وانتشر العلم مع الإسلام حتى في الكوفة قبل أن يولد التشيع فمن أين كان علم الشريعة مقصورًا على الأئمة ؟ ولو سلمنا أنهم كانوا أعلم الناس لم نسلم أن غيرهم لم يكونوا علماء بالشريعة والقرآن وأن علمهم موافق لعلم الأئمة كما أننا لو سلمنا بأنهم أعلم الناس لم نسلم بأنهم يعلمون الغيب أو أن الإمام يعلم متى يموت وأين نذهب بقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ ﴿٣٤﴾﴾ [لقمان: ٣٤] والنفس نكرة في سياق النفي فتعم جميع أنفس الأئمة والأنبياء والمرسلين بلا جدال .

كما لا نسلم أن الإمام يعلم كل ما كان وما يكون وما يحدث بالليل والنهار ، إذ ما بقي للَّه من خصائص الألوهية وقد قال تعالى : ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ﴾ [الأنعام: ٥٩] بطريق النفي والاستثناء المفيد للقصر ، وقال تعالى : ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ﴾ [النمل: ٦٥] .

وهي على نفس الوتيرة من الحصر والقصر بل لقد نفى القرآن نفيًا باتًّا علم الغيب عن الرسول ﷺ وأمره اللَّه أن يعلن ذلك حتى لا يضل فيه ضال ، قال تعالى : ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾﴾ [الأعراف: ١٨٥] والقرآن مليء بهذا وما في السنة أكثر ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ ! !

★ ★ ★

المبحث السابع

عقيدة الرجعة عند الشيعة وأثرها في تفاسيرهم

يعتقد الشيعة الاثنى عشرية في رجعة الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة وهي على ثلاث أنواع الأول رجعة الأئمة كلهم من آل البيت عند قيام القائم محمد بن الحسن العسكري الغائب في السراداب ، المهدي المنتظر الذى سيخرج ويملأ الأرض عدلًا كما ملئت ظلما وجورًا .

الثاني : رجعة مغتصبي الخلافة- بزعمهم- مثل أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ويزيد وغيرهم وذلك للإقتصاص منهم لآل البيت ، ثم يموت هؤلاء وأولئك ويبقى القائم وأصحابه .

الثالث : رجعة باقي الناس أو من محضوا الإيمان محضًا أو محضوا الكفر محضًا ، وذلك لمجازاة المحقين من الشيعة وعقاب المبطلين من مخالفيهم ، ثم من كان منهم قد قتل قبل ذلك فإنه يموت ومن كان قد مات فإنه يقتل ، إذ لكل إنسان في الدنيا قتلة وموتة ، فمن مات قبل المهدي بعث في الرجعة ليقتل ، ومن قتل قبل المهدي بعث في الرجعة ليموت هكذا يزعمون ويقولون ليعرف الناس جميعًا حقيقة الأمر بالنسبة لولاية آل البيت ، وليعرفوا الدين الصحيح والقرآن الصحيح الذى سيظهره المهدي وهو مشتمل على قرآن علي بالتصويبات التي تزعمها الشيعة على ما مر في فرية التحريف ، إذ هذا المهدي قد خول من السلطات الدينية حق النسخ والتقييد والتخصيص وبيان المجمل في القرآن فوق إظهار القرآن الصحيح .

ولهم في الاستدلال على هذه الرجعة وتطبيقها على القرآن طرق متعددة ، كلها تنم عن عقلية سقيمة استولى عليها الجهل والخرافات التي هي من المستجيلات .

١- فمثلًا نرى القمي يبالغ في الرجعة حتى يجعلها تعم الأنبياء السابقين لمناصرة علي وبنيه ، ولا يستثني منها إلا من سبق عقابه في الدنيا ، حيث يقول: «وأما الرد

على من أنكر الرجعة فقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [النمل:٨٣] وحدثني أبي عن أبي عمير عن حماد عن أبي عبد اللَّه قال: «ما يقول الناس في هذه الآية ؟ قلت يقولون إنها في القيامة ، قال : ليس كما يقولون ، إن ذلك في الرجعة ، أيحشر اللَّه في القيامة من كل أمة فوجا ويدع الباقين ؟ إنما آية القيامة قوله: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٧] ، وقوله: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأنبياء:٩٥] ، قال الصادق كل قريبة أهلك اللَّه تعالى أهلها بالعذاب لا يرجعون في الرجعة وأما في القيامة فيرجعون ومحضوا الإيمان محضًا ، وغيرهم ممن لم يهلك بالعذاب ومحضوا الكفر محضا يرجعون .

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ . . . [آل عمران : ٨١] ، فعن أبي عبد اللَّه قال: «ما بعث اللَّه نبيًّا من لدن آدم إلا ويرجع إلى الدنيا فينصر أمير المؤمنين» وقال : ذكر جابر يعني ابن يزيد الجعفي لأنه مخترع فرية الرجعة- عن أبي جعفر قال: رحم اللَّه جابرًا لقد بلغ من تأويل علمه أنه كان يعرف تأويل هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص:٨٥] ، يعني: الرجعة» ثم قال القمي ومثله كثير نذكره في مواضعه[1] . وقد وفي القمي بما وعد فكان تفسيره رائدًا في هذا الضلال حيث قد امتلأ بذكر الرجعة حتى إنه حمل عليها كل ما جاء في شأن يوم القيامة ، فسرها بقيام القائم ، واليوم الآخر به أيضًا وهكذا . كما سيأتي .

٢- والكازراني في تفسيره جرى على نفس النمط ، فمثلًا قد جاء فيه تفسير كل كلمة (الآخرة) بالرجعة يقول فيها : هي الرجعة والكرة ودولة الحق ، كما في العياشي عن الباقر والذين لا يؤمنون بالآخرة ، يقول: يعني لا يؤمنون بالرجعة أنها حق ، وقوله: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ أول النحل ، قال : عن أبي عبد اللَّه (هو أمرنا أمر اللَّه ﷻ لا تستعجل به »[2] .

كما أنه فسر هذه الكلمات بالرجعة ،وهي (الطامة) قال : هي خروج الدابة يعني

(١) تفسير القمي ص٢٢ .
(٢) مرآة الأنوار ص٥٠ .

أمير المؤمنين- من عند الصفا ، أو أنه قيام القائم[1] ، و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝﴾ قال: هي النقمة بسيف علي عند قيام القائم[2] «والرجفة- والرادفة» قال: عن الصادق أنه قال : الراجفة الحسين عليه السلام ، والرادفة أبوه ، وإن أول من ينفض التراب عن رأسه في الرجعة الحسين ، قال الكازراني : ويمكن تأويلها أيضًا بقيام القائم ورجعة الناس ، فلا تغفل[3] «واللات والعزى» قال: عن الصادق أن رسول اللَّه قال: قال اللَّه له ليلة الإسراء: إن القائم يخرج اللات والعزى يعنون أبا بكر وعمر- طريين فيحرقهما فلفتنة الناس بهما أشد من فتنة العجل والسامري[4].

بل ذكر الكازراني في الفائدة السابعة من مقدمة تفسيره أن الرجعة من ضرورات المذهب الشيعي ، وادعى تواتر الأحاديث المثبتة لها في الجملة ، وإن كانت مختلفة في تفصيلها وقال : لقد وقفت على أزيد من مائتي حديث فيها[5].

٣- وعند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝﴾ [البقرة:٣] تكاد تجمع تفاسير الشيعة على إدخال الرجعة في الإيمان بالغيب إن لم يكن خاصًا بها ، يقول الكاشاني أي: بما غاب عن حواسهم من توحيد اللَّه ، ونبوة الأنبياء وقيام القائم والرجعة[6].

وبنحوه فسرها الطبرسي[7] وشبر[8] والبلاغي[9] وقال الأصفهاني: عن ابن بابويه عن الصادق قال فيها : من آمن بقيام القائم أنه حق ، وفي أخرى: الغيب هو الحجة الغائب، وشاهد ذلك في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ

---

(١) نفس المرجع ص١٥٣ .

(٢) نفس المرجع ص١٨٣ .

(٣) مرآة الأنوار ص١٠٩ .

(٤) نفس المرجع ص١٩٦ .

(٥) نفس المرجع ص٢٣٧ .

(٦) الصافي ج١ ص٥٨ .

(٧) مجمع البيان ج١ ص٨٢ .

(٨) تفسير شبر ص٤٠ .

(٩) آلاء الرحمن ج١ ص٦٤ .

﴿لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [يونس:٢٠] ، وعنه بإسناده عن جابر بن عبد اللّه الأنصارى عن رسول اللّه قال : في حديث ذكر فيه الأئمة الاثنى عشر وفيهم القائم ، ثم قال رسول اللّه : طوبى للصابرين في غيبته طوبى للمقيمين على محبته ، أولئك من وصفهم اللّه في كتابه فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ ثم قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[1] .

٤- وعند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [البقرة:٥٦] ولا يخفى أن الخطاب فيها لبنى إسرائيل قوم موسى لما أخذتهم الصاعقة وهم ينظرون ثم بعثهم اللّه تعالى ، لكن الشيعة لم تقنع بهذا حيث أن هذه الخارقة كانت في بني إسرائيل لفرط عنادهم مع نبيهم وتعنتهم في طلباتهم ، فالشيعة أخذوا منها دليلًا على الرجعة يقول الخراساني « وهذه الآية تدل على جواز الرجعة كما ورد في الأخبار عنها وصارت كالضروري في هذه الأمة ، وقد احتج أمير المؤمنين بها على ابن الكواء في إنكار الرجعة[2] »وقال الكاشاني : وفيها دلالة واضحة على جواز الرجعة التي قال بها أصحابنا نقلًا عن أئمتهم فإنه قال عليه السلام : «**لم يكن في بنى إسرائيل شيء، إلا وفي أمتي مثله**»[3] وقال الطبرسي فيها : «واستدل قوم من أصحابنا بهذه الآية على جواز الرجعة، وقول من قال: لا تجوز إلا في زمن النبي لتكون معجزة له ودلالة على نبوته باطل، لأن عندنا بل وعند أكثر الأمة يجوز إظهار المعجزات على أيدي الأئمة والأولياء والأدلة على ذلك مذكورة في كتب الأصول[4] وأقول : هذا كذب وافتراء على الأمة فإنها قد خصت المعجزات بالأنبياء فقط كما لا يخفى .

٥- وعند قوله تعالى : ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس:٣٩] والآية تتحدث عمن كذبوا بالقرآن لأن قبلها مباشرة قوله تعالى : ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ

(١) تفسير الأصفهاني ص١٩١ .
(٢) بيان السعادة في مقامات العبادة ج١ ص٥٤ .
(٣) تفسير الصافي ج١ ص٩٤ .
(٤) مجمع البيان ج١ ص٢٥٧ .

﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [يونس:٣٨] ومع هذا الوضوح التام فإن الشيعة تفسرها بالرجعة، ويحملون التكذيب في الآية على التكذيب بالرجعة، يقول القمي: « نزلت في الرجعة، كذبوا بها ، أي: أنها لا تكون »[١].

٦- وعند قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [يونس:٤٦] يقول القمي في معنى «نعدهم»: «من الرجعة وقيام القائم»[٢].

٧- وعند قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ﴾ [هود:٨] يقول القمي: « أي: متعناهم في هذه الدنيا إلى قيام القائم فنردهم فنعذبهم »[٣].

٨- وعند قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [النحل:٣٨] ، يقول القمي « نزلت في قوم من أمة محمد قيل لهم ترجعون بعد الموت قبل يوم القيامة فيحلفون أنهم لا يرجعون[٤] ».

٩- وعند قوله تعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأنبياء:٩٥] . قال القمي: «وهذه الآية من أعظم الدلالة على الرجعة لأن أحدًا من أهل الإسلام لا ينكر أن الناس كلهم يرجعون يوم القيامة من هلك ومن لم يهلك »[٥].

وقال شبر « ممتنع عليهم عدم رجوعهم إلى الدنيا »[٦].

وقال الطبرسي: « عن أبي جعفر قال: كل قرية أهلكها اللّه بعذاب فإنهم لا يرجعون[٧] .

---

(١) تفسير القمي ص٢٨٦ .
(٢) تفسير القمي ٢٨٦ .
(٣) تفسير القمي ص٢٩٨ .
(٤) تفسير القمي ص٣٦٠ .
(٥) تفسير القمي ص٤٣٣ .
(٦) تفسير شبر ص٣٢١ .
(٧) مجمع البيان ج١٧ ص٥٩ .

١٠- وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍۚ﴾ [القصص:٨٥] يقول القمي: «عن أبي جعفر قال: رحم الله جابرًا بلغ فقهه أنه كان يعرف تأويل هذه الآية يعني الرجعة، يرجع إليكم نبيكم وأمير المؤمنين والأئمة (ع)»[١]

١١- وعند قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿١٨٥﴾﴾ [آل عمران:١٨٥] قال القمي في البصائر عن جابر الجعفي عن أبي جعفر قال: ليس من مؤمن إلا وله قتلة وموتة إنه من قتل نشر حتى يموت، ومن مات نشر حتى يقتل، قال جابر: ثم تلوت الآية على أبي جعفر فقال: هو«كل نفس ذائقة الموت ومنشورة» فقلت قولك: «ومنشورة» ما هو؟ فقال: هكذا أنزل بها جبريل على محمد، يريد الرجعة[٢]. وقال الكاشاني: «روى العياشي عن الباقر وقد سئل عمن قتل أمات؟ قال: لا الموت موت والقتل، قتل، قيل ما أحد يقتل إلا وقد مات؟ قال: قول الله أصدق من قولك وفرق بينهما في القرآن: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ وقال: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ وليس كما قلت قيل: فإن الله يقول: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ قال: من قتل لم يذق الموت بل لابد من أن يرجع حتى يذوق الموت»[٣].

١٢- وعند قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا﴾ [النمل:٨٣]، قال شبر «فسرت في الأخبار بالرجعة، وأما الحشر الأكبر فقوله: ﴿وَحَشَرْنَـٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٧][٤] أما الطبرسي فيبرهن على الرجعة من هذه الآية حيث يقول «واستدل بهذه الآية على صحة الرجعة من ذهب إلى ذلك من الإمامية بأن قال: إن دخول (من) في الكلام يوجب التبعيض، فدل ذلك على أن اليوم المشار إليه في

---

(١) تفسير القمي ص٤٩٣ .

(٢) تفسير القمي ص١١٥ .

(٣) تفسير الصافي ج١ ص١١٢ .

(٤) تفسير شبر ص٣٦٩ .

الآية يحشر فيه قوم دون قوم ، وليس ذلك صفة يوم القيامة الذي يقول اللّه فيه: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ وقد تظاهرت الأخبار عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ في أن اللّه تعالى سيعيد عند قيام المهدي قومًا ممن تقدم موتهم من أوليائه وشيعته ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته ويبتهج بظهور دولته ، ويعيد أيضًا قومًا من أعدائه لينتقم منهم وينالوا بعض ما يستحقونه من العذاب في القتل على أيدي شيعته والذل والخزي بما يشاهدون من علو كلمته ، ثم حاول أن يبرهن على ذلك بأنه في مقدور اللّه وإن كان بعض الشيعة يؤول الأخبار على معنى رجوع الدولة لآل البيت لا رجوع الأشخاص ، لأن ذلك ينافي التكليف ، فرد عليهم بعدم المنافاة وأن المعول على إثباتها هو إجماع الإمامية مع تعضيد الأخبار فيها »[1] هذه هي عقيدة الشيعة في الرجعة ومعناها وأنواعها وأثرها على تفسيرها لكتاب اللّه تعالى ويكفينا في بيان معنى الآيات على وجهها الصحيح والرد على هذه الخرافة التي انفرد بها الشيعة من بين سائر الملل والأديان وما كتبه أحد مفسري الشيعة الشيخ محمد جواد مغنية المفسر المعاصر، حيث تحرر الرجل من هذه الخرافة وهاجمها في تفسيره وسماها أسطورة وخرافة، حيث أن العقل يرفضها وصريح الآيات ينافيها ، وهاك ما ذكره في تفسيرها :

١- فعند قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣] قال مغنية « المراد بهذا الغيب كل ما خفي وغاب عن علم العباد مما نزل على قلب النبي محمد ﷺ كالبعث والنشور والجنة والنار وما إلى ذلك مما لا ينكره العقل ، أما ما يرفضه العقل السليم فلا يسمى غيبا بل أسطورة وخرافة »[2].

وليس أشد من تسميته الرجعة أسطورة وخرافة وأن العقل السليم يرفضها فلا تسمى غيبا وأن الآية بمنأى عن ذلك تماما ، وهو وإن لم يصرح بها لكن كلامه واضح فيها .

---

(١) انظر : مجمع البيان للطبرسي ج٢٠ ص٢٥٢ .
(٢) التفسير المبين لمغنية ص٧ .

٢- وعند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ [البقرة:٥٦] ، قال: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُم﴾ في الدنيا: ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ لاستكمال آجالكم: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نعمة الله»[1]

ولم يتعرض لذكر الرجعة لوضوح الآية في المعنى الذى ذكره، كأنه استغنى ببيانها دليلًا على بطلان ما تزعمه طائفته فيها ، أما ما ذكره الكاشاني فيها من خبر: «لم يكن في بنى إسرائيل شيء إلا وفي أمتي مثله» فلا علاقة له بهذه الآية، ويبطل المعنى الذي أراده أن بني إسرائيل ماتوا بالصعقة ولم يجر نظيره في هذه الأمة .

٣- وعند قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران : ١٨٥] ، قال مغنية: «﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ نبيا كان أم شقيا صاحبها: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ لا في الحياة الدنيا لأن اليوم عمل ولا حساب ، وغدًا حساب ولا عمل[2] وهو صريح في الرد على الرجعة كما هو نص الآية .

٤- وعند قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يونس : ٣٩] قال مغنية « وهذا هو شأن الجاهل بجهله: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ وفي عهدهم ومن بعد عهدهم وإلى آخر يوم يكذبون ويسمون الكذب صدقًا ، ويظلمون ويسمون الظلم عدلًا ويمكرون ويسمون المكر عقلًا ويهذرون ويسمون الهذر علما »[3]

ومن هنا ندرك جهل القمي وضلاله حيث أعاد الضمير في قوله (بعلمه) إلى الرجعة وليس لها ذكر في الآيات قبلها بل ولا في القرآن كله ، وإنما الضمير يعود إلى القرآن المذكور في الآية قبلها كما تقدم .

٥- وعند قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ [يونس:٤٦] قال مغنية « بحيث ترى بعينك يا محمد الانتقام في الحياة الدنيا ، أو ندع عذابهم فيها: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ يوم الحشر ، ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ بعدك فمن

---

(١) التفسير المبين ص١٤ .

(٢) نفس المرجع ص٨١ .

(٣) انظر: التفسير المبين لمغنية ص٢٢٩ .

تاب منهم وعمل صالحا فقد فاز ، وإلا فحسبه جهنم وبئس المهاد »[1] .

وهو واضح في أن ذلك كان في العذاب الذى توعد به المشركين في حياة الرسول ﷺ وأن الرجوع يوم الحشر كما ذكر مغنية لا يوم قيام القائم كما زعم القمي وأمثاله .

٦- وقوله تعالى : ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ﴾ [هود:٨] قال مغنية : «أي : مدة معدودة ﴿لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ﴾ ما الذي منع من وقوع العذاب علينا الآن إن كان حقا كما يقول؟ ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ العذاب ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ لأن بأسه تعالى لا يرد عن القوم المجرمين»[2] .

فأنت ترى أن مغنية فسر الضمائر في الآية بالعذاب المذكور صراحة في صدرها في قوله ﴿مَا يَحْبِسُهُۥٓ﴾ أي : العذاب : ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ أي : العذاب : ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ أي : العذاب وهدف مغنية من تكرار هذا التنبيه الرد على مفسري طائفته حيث صرفوا هذه الضمائر إلى القائم ورجاله كما تقدم في كلام القمي .

٧- وقوله تعالى : ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ﴾ [النحل:٣٨] قال مغنية : «ولا دليل على هذا النفى إلا الاستبعاد والشك ،والشك عند العلماء باعث وسبب للبحث والتنقيب لا النفى بلسان الجزم ﴿بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ لا مفر منه لأسباب منها ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ اختلف الناس في ردهم وأنبيائهم وفي عاداتهم وآرائهم وفي العديد من الأشياء ولابد من الحكم والفصل بين المحق والمبطل والطيب والخبيث ، ويوم القيامة هو يوم الحساب بالحق والعدل ، حيث لا حجج زائفة ولا أعذار كاذبة»[3] .

نعم يوم القيامة هو يوم الحساب لا يوم قيام القائم ورجعة الشيعة ، والآية واضحة فيمن أنكر البعث من الكفار، لا فيمن أنكر الرجعة من أمة محمد كما زعم

---

(١) المرجع السابق ص٢٣٠ .

(٢) التفسير المبين ص٢٣٩ .

(٣) نفس المرجع ص٢٩٩ .

القمي.

٨- وعند قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأنبياء:٩٥] قال: «كأن قائلًا يقول: هل يبعث اللَّه ثانية الذين أهلكلهم في الدنيا بكفرهم ؟ الجواب : أجل لا استثناء من البعث ، وممتنع على الذين هلكوا ألا يرجعوا إلى اللَّه ، بل يرجعوا إليه لا محالة ، ويحاسبهم على ذنوبهم وكفرهم ، أجل لا يعاقبهم على تكذيب الأنبياء من حيث هو ، لأن الإهلاك في الدنيا هو العقاب على هذا التكذيب ، وما عداه يشمله الحساب والعذاب ، هذا هو ما ندركه بعقلنا من حيث الاستحقاق في ظاهر الأمر والواقع للَّه وحده »[١].

وتأمل عبارته الأخيرة «هذا هو ما ندركه بعقلنا» إلخ فهو تعريض بمن يقول بالرجعة من مفسري الشيعة في هذه الآية ، وقد فسر الرجوع برجوع الكفار الذين أهلكوا في الدنيا بسبب تكذيبهم للرسل ، فلابد من رجوعهم بالبعث يوم القيامة لاستيفاء باقي عذابهم على كفرهم ، لأن هلاكهم في الدنيا كان بسبب التكذيب للرسل فلا يعاد عليهم عقاب ذلك لأن اللَّه أعدل وأجل من أن يثنِّي العقوبة على عبده ، أما باقي أنواع الكفر فإنهم يعاقبون عليه في الآخرة ، وهو وجه في التفسير له وجاهته وفيه رد على من فسرها بالرجعة .

٩- وعند قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا﴾ [النمل:٨٣] قال: «"من" هنا بيانيه وليست للتبعيض تماما كخاتم من حديد ، والمعنى : أن في الأمم مصدقين ومكذبين بآيات اللَّه وبيناته، وهو يحشر للحساب والجزاء جميع المكذبين بلا استثناء وخصهم بالحشر مع أنه يعم الجميع لأنه تعالى قصد التهديد والوعيد »[٢].

وهو كلام واضح في هدم كلام الطبرسي في التبعيض الذى زعمه في كلمة (من)

(١) انظر: التفسير المبين لمغنية ص٣٧٤ .

(٢) التفسير المبين ص٤٤١ .

وفيما بناه الطبرسي وشبر من تخصيص هذه الآية بالرجعة كما هو ظاهر .

١٠- وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص:٨٥] قال : «إن الذى أوجب عليك أن تعمل وتذكر بالقرآن هو الذى سيردك إلى مكة التي أخرجك منها قومك، وقيل المراد بالمعاد هنا: الجنة لأن السورة مكية، وأي مانع أن تكون السورة مكية ما عدا هذه الآية- »[١].

وأقول: وهذا هو ما قاله الخازن والنسفى حيث قالوا: إن هذه الآية نزلت بالجحفة لا مكية ولا مدنية »[٢] أما الرجعة فلا مجال لها هنا أيضًا .

وبهذا يكون مغنية قد ألقم الحجر للقمي وجابر الجعفي ومن قال بقولهما في هذه الآيات، وليت مغنية عمد إلى كثير من خرافات المذهب فنقاه منها مثل صنيعه في الرجعة، فهو أول مفسر شيعي يعلن الخروج على هذه العقيدة الفاسدة وينفيها بشجاعة ونأمل المزيد من أمثاله حتى يتوحد الدين وتجتمع كلمة المسلمين ، وينفوا هذا العار الذي لحقهم بسبب خرافات الشيعة الكثيرة ، فعقيدة الرجعة وما يترتب عليها خرافة قطعًا يدحضها صريح القرآن في أكثر من آية قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المومنون : ٩٩، ١٠٠] .

قال تعالى: ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ ۗ أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ ﴿٤٤﴾﴾ [إبراهيم : ٤٤] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴿١٢﴾﴾ [السجدة:١٢] ، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنعام:٢٧- ٢٨] فهؤلاء جميعًا يسألون الرجعة عند الموت وعند العرض على الجبار وعند رؤية النار فلا يجابون لما

---

(١) المرجع السابق ص٤٥٤ .

(٢) انظر: تفسير الخازن وبهامشه النسفي ج٣ ص٤١٥ .

سبق في قضائه أنهم إليها لا يرجعون ، بل وكذلك المؤمنون لا يحل لهم الرجوع إلى الدنيا ففي الحديث الصحيح عن جابر بن عبد اللَّه قال: قال لي رسول اللَّه ﷺ: **«أعلمت أن اللَّه أحيا أباك فقال له: تمنَّ، فقال: أرد إلى الدنيا فأقتل فيك مرة أخرى؟ قال: إني قضيت أنهم إليها لا يرجعون»**[1].

وأخرج ابن سعد بسنده: «أنه قيل للحسن بن علي إن ناسًا من شيعة أبي الحسن علي عليه السلام يزعمون أنه دابة الأرض وأنه سيبعث قبل يوم القيامة فقال كذبوا ليس أولئك شيعته أولئك أعداءه لو علمنا ذلك ما قسمنا ميراثه ولا أنكحنا نساءه»[2].

ومفاد الآيات والأحاديث واضح في أنه لا رجعة في الدنيا لمؤمن ولا لكافر ، وقد اتفقت الملل والأديان سماوية وأرضية أن الدنيا ليست بدار جزاء فما فائدة الرجعة وما هدفها ثم إن الرجعة عند الشيعة مترتبة على قيام القائم والحجة المنتظر ساكن السرداب ، وقد تبين أنه وهم وسراب ، فلم يبق إلا أن الرجعة عقيدة يهودية وأسطورة خرافية بثها ابن سبأ في عقيدة الشيعة حيث زعم أن عليًّا يرجع ويملك الأرض وأنكر موته وقال لمن أخبره بموته لو جئتمونا برأسه وأقمتم سبعين شاهدًا على موته لا نصدق بموته فإنه لن يموت حتى يملك الأرض ، والذى روى لنا هذه الحقيقة عن ابن سبأ هم أوثق علماء الشيعة في كتبهم كما تقدم[3] وعليه فعقيدة الرجعة زائفة باطلة يجب تنزيه كتاب اللَّه عنها ، كما يجب تنقية المذهب الشيعي منها .



(١) انظر: تفسير ابن كثير ج١ ص٤٤٦ .

(٢) انظر: طبقات ابن سعد ج١ ص٢٦ .

(٣) انظر: ص٣٧٦ وما بعدها من الرسالة .

المبحث الثامن

التَّقِيَّة ومعناها في عقيدة الشيعة وأثرها في تفاسيرهم

التقية : بفتح ثم كسر ثم تشديد الياء مع فتحها هي : أن يظهر الإنسان خلاف ما يبطن ، ويعلن ضد ما يكتم لهدف أو لغرض ، وهي ممنوعة وحرام ونفاق وكذب حرمه الإسلام جاء القرآن والسنة بتحريمها إلا في حالة واحدة أبينها فيما بعد ولكن الشيعة قد عمموها وجعلوها أساس دينهم وأصلًا أصيلًا من أصولهم ويروون في ذلك عن أئمتهم ما يلى من الأخبار :

روى الكليني بسنده عن أبي جعفر الباقر قال: « التقية من دينى ودين آبائى ولا إيمان بمن لا تقية له »[1].

وروى الكليني بسنده عن أبي بصير قال : قال أبو عبد اللَّه الصادق: «التقية من دين اللَّه قلت: ومن دين اللَّه؟ قال: إي واللَّه من دين اللَّه، ولقد قال يوسف: ﴿أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾ واللَّه ما كانوا سرقوا شيئًا»[2].

ويستفاد من هذا أن الشيعة استحلوا الكذب على اللَّه ورسوله وعلى الأئمة من آل البيت وسموه بغير اسمه حيث أطلقوا عليه (التقية) ووضعوا له الأحاديث في فضله والإشادة به والدليل على ذلك ما يأتي من أخبار .

روى الكليني أيضًا بسنده عن سليمان بن خالد قال : قال لى أبو عبد اللَّه: «يا سليمان إنكم على دين من كتمه أعزه اللَّه ومن أذاعه أذله اللَّه »[3] .

وبسنده عن علي بن الحسين قال: «يغفر اللَّه للمؤمن كل ذنب ويطهره منه في

---

(١) انظر: الكافي للكليني كتاب الإيمان والكفر: باب التقية ج٢ ص٢١٩ .

(٢) نفس المصدر ج٢ ص٢١٩ .

(٣) نفس المصدر ج٢ ص٢٢٢ .

الدنيا والآخرة ما خلا ذنبين: ترك التقية وترك حقوق الإخوان»[1].

وبسنده عن الباقر قال: «وأي شيء أقر لعينى من التقية، إن التقية جنة المؤمن»[2] وبسنده عن الصادق قال: «لا والله ما علا وجه الأرض شيء أحب إلى من التقية إنه من كانت له تقية رفعه الله ومن لم تكن له تقية وضعه الله»[3].

وبسنده عن أبي عبد الله (أن رجلًا من المنافقين مات فخرج الحسين بن علي يمشى معه فلقيه مولى له فقال الحسين أين تذهب يا فلان؟ فقال أفر من جنازة هذا المنافق أن أصلى عليها، فقال له الحسين: أنظر أن تقوم على يمينى فما تسمع ما أقول فقل مثله، فلما أن كبر عليه وليه قال الحسين: الله أكبر، اللهم العن فلانًا عبدك ألف لعنة مؤتلفة غير مختلفة، اللهم أجز عبدك في عبادك وبلادك وأصله حر نارك وأذقه أشد عذابك فإنه كان يتولى أعداءك ويعادي أولياءك ويبغض أهل بيت نبيك»[4].

ولا أدري كيف يصنع ذلك إمام هو لطف ورحمة في عقيدة الشيعة؟ لكن الشيعة يبالغون في هذا الكذب حتى ينسبوه إلى الرسول نفسه، يقول الذى تبوأ مقعده من النار صاحب أكاذيبهم الكليني في الكافي بسنده إلى أبي عبد الله الصادق قال: «لما مات عبد الله بن أبي ابن سلول حضر النبي جنازته فقال عمر لرسول الله: ألم ينهك الله أن تقوم على قبره؟ فسكت، فكرر عمر السؤال، فقال له: «**ويلك ما يدريك ما قلت؟ إني قلت: اللهم احش جوفه نارًا، وأملأ قبره نارًا وأصله نارًا**»، قال أبو عبد الله: فأبدى- يعني عمر- من رسول الله ما كان يكره»[5]، وعليه فيكون نهى الله لنبيه في القرآن عن الصلاة على المنافقين إنمنا هو للشفقة عليهم لئلا يؤذيهم بدعائه اللاذع، وإلا فما هو مفهوم الآيات إذًا على اعتبار صدق هذه

---

(١) نفس المصدر ج٢ ص٢٢٠ .
(٢) الكافي للكليني ج٢ ص٢٢٠ .
(٣) نفس المصدر ج٢ ص٢٢٠ .
(٤) انظر: فروع الكافي كتاب الجنائز، باب الصلاة على الناصب، ج٣ ص١٨٩ .
(٥) المرجع السابق ج٣ ص١٨٨ .

الأكذوبة؟.

إن ابن سلول مات كافرا بسبب نفاقه كما هو صريح الآيات النازلة فيه ، فكيف ينافق الرسول في الصلاة عليه يا معشر الشيعة ؟ حاشا للّه من أن يكون رسول اللّه منافقًا كالشيعة!! ثم لماذا ينافق الرسول في الصلاة على منافق مستعملًا التقية والرسول كان دينه- بحمد اللّه- ظاهرًا وقت موت ابن أبي ، ولو أراد حرق المنافقين علنًا لأحرقهم أخص الناس بهم، وقد استأذن ابن عبد اللّه بن أبي ابن سلول رسول الله في قتل أبيه بنفسه بعد حادثة الإفك إرضاء لرسول للّه فلم يأذن له، فكيف ينافق الرسول بعد ذلك في الصلاة عليه ويبطن خلاف ما يظهر في الدعاء عليه؟ ولكن لمن نقول هذا ومن يسمع وراوي هذه الخرافة هو الكليني عندهم.

إنك تسمع إذ ناديت حيًّا ... ولكن لا حياة لمن تنادى

ولم يقف ضلال الشيعة بالتقية عند هذا الحد ، بل بالتقية كانت الأئمة تحرم ما أحل اللّه وتحل ما حرم اللّه، فقد روى الكليني بسنده عن أبان بن تغلب قال : سمعت أبا عبد اللّه يقول: «كان أبي- يعني الباقر- يفتي في زمن بنى أمية أن ما قتل البازي والصقر فهو حلال، وكان يتقيهم وأنا لا أتقيهم وهو حرام ما قتل»[1]

هذا مع أن الكليني نفسه يروى عن أبي عبد اللّه أيضًا عن أبيه الباقر عن جابر بن عبد اللّه الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال: «**من أرضى سلطانًا بسخط اللّه خرج من دين اللّه** »[2].

لكن مع ذلك فالشيعة تصر على أن التقية دين الأئمة بل من أهم دينهم ، فيروى الكليني أيضًا بسنده عن أبي عمرو الأعجمى قال : قال لى أبو عبد اللّه : يا أبا عمرو إن تسعة أعشار الدين في التقية ، ولا دين لمن لا تقية له »[3] ولم يقتصر الكليني وحده على ذكر نفاق التقية بل شاركه غيره من أئمتهم فقد جاء في رجال الكشى عن

(١) انظر: فروع الكافي، كتاب الصيد، باب صيد البزاة والصقور وغير ذلك ج٦ ص٢٠٨ .
(٢) انظر: أصول الكافي، باب من أطاع المخلوق في معصية الخالق ج٣ ص٣٧٣ .
(٣) انظر: أصول الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التقية ج٢ ص٢١٧ .

حسين بن معاذ بن مسلم عن أبي عبد اللَّه قال لي: بلغني أنك تقعد في الجامع فتفتي الناس فقلت: نعم، إني أقعد في الجامع فيجيء الرجل فيسألني عن الشيء فإذا عرفته بالخلاف- يعني مخالف للشيعة- أخبرته بما يقولون ، فقال لي أبو عبد اللَّه : اصنع كذا فإني أصنع كذا[1] وفي نظري أن سبب قول الشيعة بالتقية ، ووضعهم الأخبار على أئمتهم فيها يرجع إلى أن الأئمة من آل البيت كانت تصدر عنهم أقوالا في الدين لا تختلف عما عليه المسلمون ، والشيعة لهم عقائدهم الخاصة في آل البيت وكان لا يرضيهم هذا المسلك من الأئمة فوضعوا وكذبوا عليهم أخبارًا مضادة ألصقوها بهم وروجوا لها بقولها إن ما صدر عن الأئمة موافق لما عليه الأمة إنما صدر على سبيل التقية والمداراة ، كانوا يدرءون بذلك عن أنفسهم حتى لا ينكشف أمرهم ، والصحيح عن الأئمة هو ما نقلناه عنهم معاشر الشيعة حيث كانوا لا يستعملون معنا التقية ، وهكذا سولت لهم أنفسهم هذا الكذب على الأئمة من آل البيت ، ولم يفت الشيعة أن وضعوا أيضًا هذه الأخبار في فضل التقية والإشادة بها على نحو ما تقدم ، كما أنهم -حبكًا لخيوط هذه الأوهام- نسبوا إلى الأئمة أنفسهم أنهم أمروهم بالأخذ بما يخالف عامة الأمة من روايتها عن رسول اللَّه ﷺ وأن ما صدر منا معشر الأئمة موافقا لرواية الأمة فلا يؤخذ به لأنه صدر على سبيل التقية ، وأن ما صدر منا مخالفا لرواية الأمة فهو الصحيح الذى لا تقية فيه وكان مقتضى العقل السليم والمنطق المستقيم أن العكس هوالصحيح! .

جاء في كتاب تعارض الأدلة الشرعية لآية اللَّه العظمى- كما يلقبونه- وهو السيد محمد باقر الصدر تحت عنوان (أخبار الترجيح) هذه الأخبار :

« عن أبي عبد اللَّه الصادق قال: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا بما خالف القوم» وفي رواية أخرى: «خذ بما خالف القوم وما وافق القوم فاجتنبه» وفي أخرى عن محمد بن عبد اللَّه قال : قلت للرضا (ع): كيف نصنع بالخبرين المختلفين؟ فقال: «إذا ورد عليكم خبران مختلفان فانظروا إلى ما يخالف منهما

---

(١) انظر: رجال الكشي ص٢١٨ .

العامة فخذوه، وانظروا إلى ما يوافق أخبارهم فدعوه) وفي أخرى عن أبي عبد اللَّه وقد سئل(يرد علينا حديثان واحد يأمرنا بالأخذ به والآخر ينهانا عنه؟ قال: لا تعمل بواحد منهما حتى تلقى صاحبك فتسأله يريد الإمام- قلت: لابد أن تعمل بواحد منهما؟ قال: خذ بما فيه خلاف العامة».

وأصرح من ذلك ما جاء عن أبي عبد اللَّه قال: «ما سمعته منى يشبه قول الناس فيه التقية وما سمعته مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه»[1].

وقد أفصحت لنا هذه الأخبار أنهم مهما أخفوا شيئا من عقائدهم فإن الصحيح عندهم هو ما خالف أهل السنة في روايتهم عن النبي ﷺ ، والذى وافق أهل السنة من أخبار الشيعة عن الأئمة إنما قيل على سبيل التقية والمداراة ، حيث زعموا أن أئمتهم كانوا يتقون خلفاء بنى أمية وبنى العباس ، بل ويتقون المسلمين والرأي العام ، فكانوا حريصين بزعمهم على عدم معارضة الرأي العام في الظاهر ، أما في الباطن فكانوا يخصون شيعتهم بمكنون علمهم الذى هو الحق والصواب ، فصارت علامة صحة الخبر عندهم المعارض بمثله أن يخالف رواية الأمة عن نبيها ﷺ ، وبهذا فسد دين الشيعة من أساسه إذ من غير المعقول أن تقلب الأمة جميع الأحاديث عمدًا لإفساد الدين؟ .

والمهم بيان أثر هذه العقيدة على التفسير :

١- عند قوله: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات:١٣] يقول البحراني في تفسيرها « عن أبي عبد اللَّه قال: أي: أعملُكم بالتقية، وعن أبي الحسن الرضا قال: أشدكم تقية»[2].

٢- وقال القمي في مقدمة تفسيره: «وأما الرخصة التي ظاهرها خلاف باطنها ، يعمل بظاهرها ولا يدان بباطنها فإن اللَّه تبارك وتعالى نهى أن يتخذ المؤمن الكافر وليًا فقال: ﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ [آل عمران: ٢٨] ثم رخص عند التقية أن

---

(١) انظر: كتاب تعارض الأدلة الشرعية للصدر بتقرير محمود الهاشمي ص٣٥٨ .
(٢) تفسير البرهان ج٤ ص١٠٣٢ .

يصلي بصلاته ويصوم بصيامه ويعمل بعمله في الظاهر وأن يدين اللّه في باطنه بخلاف ذلك فقال: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ﴾ وفي معناه قول الصادق: إن اللّه يحب أن يؤخذ برخصته كما يحب أن يؤخذ بعزائمه»[1].

٣- وقال الإمام الحادى عشر الحسن العسكري في تفسيره « روي عن الحسن بن علي أن رسول اله ﷺ قال: «**إن الأنبياء إنما فضلهم اللّه على الخلق أجمعين لشدة مداراتهم لأعداء دين اللّه وحسن تقيتهم لأجل إخوانهم في اللّه** »[2].

وعن أمير المؤمنين قال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: من سئل من علم فكتمه حيث يجب اظهاره وتزول عنه التقية جاء يوم القيامة ملجم بلجام من النار[3].

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ١٦٣﴾ [البقرة:١٦٣] يقول: الرحيم بعباده المؤمنين من شيعة آل محمد وسع لهم في التقية يجاهرون بإظهار موالاة أولياء اللّه ومعاداة أعدائه إذا قدروا ويسرونها إذا عجزوا[4] وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحۡمَ ٱلۡخِنزِيرِ﴾ [البقرة:١٧٣] : نظر الباقر إلى بعض شيعته وقد دخل خلف بعض المنافقين إلى الصلاة وأحس الشيعي بأن الباقر قد عرف ذلك منه فقصده وقال: أعتذر إليك يا بن رسول اللّه عن صلاتى خلف فلان فإنها تقية ولولا ذلك لصليت وحدي، قال له الباقر يا أخي إنما كنت تحتاج أن تعتذر لو تركت، يا عبد اللّه المؤمن مازالت ملائكة السموات السبع والأرضيين السبع تصلي عليك وتلعن إمامك ذاك ، وإن اللّه تعالى أمر أن تحسب صلاتك خلفه للتقية بسبعمائة صلاة لو صليتها لوحدك فعليك بالتقية»[5].

٤- ويقول الكاشاني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا

---

(١) تفسير القمي ص١٥ .
(٢) انظر: تفسير الحسن العسكري ص١٦٢ .
(٣) المرجع السابق ص١٤٢ .
(٤) المرجع السابق ص٢٣٩ .
(٥) تفسير الحسن العسكري ص٢٤٥ .

﴿تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة:٨٣] قال الصادق: قولوا للناس حسنًا كلهم مؤمنهم ومخالفهم ، أما المؤمنون فيبسط لهم وجهه وبشره ، وأما المخالف فيكلمهم بالمداراة لا جتذابهم ، إن مداراة أعداء اللَّه من أفضل صدقة المرء على نفسه وإخوانه[1].

وعند قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾ [آل عمران:٢٨] يقول الكاشاني: إلا أن تخافوا من جهتهم خوفًا وأمرًا يجب أن يخاف منه، منع عن موالاتهم ظاهرًا وباطنًا في الأوقات كلها إلا وقت المخافة، كما قيل: كُنْ وسطًا وامش جانبًا.

وفي العياشي عن الصادق: «كان رسول اله ﷺ يقول : «**لا إيمان لمن لا تقية له**» ويقول : «**قال اللَّه**: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾» وفي الكافي عنه قال: «التقية ترس اللَّه بينه وبين خلقه» وعن الباقر قال: «التقية في كل شيء يضطر إليه ابن آدم، وقد أحلها اللَّه له»[2].

٥- وبمناسبة آية آل عمران أذكر أقوال عدد من مفسريهم فيها، فيقول شبر: «وهي التقية التي تدين بها الإمامية ودلت عليها الأخبار المتواترة»[3].

أما مغنية فيجعلها رخصة عند القوم فقط حيث يقول- (هذه رخصة بالمداراة عند الخوف فقط[4] أما البلاغي فيقول: «إلا أن تتقوا منهم تقاة مؤقتة محدودة بأن تظهروا لهم ما يدفع شرهم من صورة الموالاة المؤقتة حيث لا مندوحة لكم إلى غير ذلك ولا فائدة في نصر الدين بقتل الرجل حيث ينقص بقتله رجل من رجال الإسلام وأنصاره ، ولا تسترسلوا في ذلك ولا تجاوزوا به مقدار الضرورة ، بحيث يرجع إلى الضعف في

---

(١) تفسير الصافي ج١ ص٣٥ .

(٢) الصافي ج١ ص٩٦ .

(٣) تفسير شبر ص٨٨ .

(٤) التفسير المبين ص٥٩ .

الدين والتساهل في أمره[1] وهذا تقييد معقول مقبول منه بخلاف ما يطلقه أصحابه فيها بلا قيود ولا حدود .

أما الطبرسي فيقول فيها: «وفي هذه الآية دلالة على أن التقية جائزة في الدين عند الخوف على النفس، وقال أصحابنا إنها جائزة في الأحوال كلها عند الضرورة ، وربما وجبت لضرب من اللطف والاستصلاح، وليس تجوز من الأفعال في قتل المؤمن، ولا فيما يعلم أو يغلب على الظن أنه إفساد في الدين .

قال المفيد: «إنها قد تجب أحيانًا وتكون فرضًا ، وتجوز أحيانًا من غير وجوب وتكون في وقت أفضل من تركها ، وقد يكون تركها أفضل، وإن كان فاعلها معذورًا ومعفوًّا عنه متفضلًا عليه بترك اللوم عليها» ، وقال الشيخ الطوسي: «ظاهر الروايات يدل على أنها واجبة عند الخوف على النفس، وقد روي رخصة في جواز الإفصاح بالحق عنده، وروى الحسن أن مسيلمة الكذاب أخذ رجلين من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فقال لأحدهما: أتشهد أن محمدًا رسول اللَّه؟ قال: نعم، قال: أتشهد أني رسول اللَّه؟ فقال: نعم، ثم دعا بالآخر فقال: أتشهد أن محمدًا رسول اللَّه؟ قال: نعم، قال: أتشهد أني رسول اللَّه؟ قال: إني أصَمُّ (ثلاثا) فضرب عنقه فبلغ ذلك رسول اللَّه ﷺ فقال: «**أما ذلك المقتول فمضى على صدقه ويقينه وأخذ بفضله فهنيئًا له، وأما الآخر فقبل رخصة اللَّه فلا تبعة عليه**» فعلى هذا تكون التقية رخصة والإفصاح بالحق فضيلة»[2] .

٦- وعند قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل:١٠٦] يذكر مغنية سبب النزول المشهور وبعده يكشف لنا من سر قول الشيعة بالتقية حيث يقول: «قال المفسرون من السنة والشيعة إن المشركين عذبوا عمار بن ياسر حتى يعطيهم من لسانه كلمة الكفر فتفوه بها مكرهًا، فقال

---

(١) مجمع البيان ج٣ ص٥٦ ، وقصة مسيلمة ذكرها ابن كثير ج٢ ص٥٨٨ .

(٢) مجمع البيان ج٣ ص٥٦ ، وقصة مسيلمة ذكرها ابن كثير ج٢ ص٥٨٨ .

بعضهم: يا رسول اللَّه إن عمارًا كفر، فقال الرسول ﷺ: **«كلا، إن عمارًا ملئ إيمانًا من قرنه إلى قدمه واختلط الإيمان بلحمه ودمه»** وجاء عمار إلى النبي ﷺ باكيًا، فمسح عينيه وقال: **«مالك؟ إن عادوا فعُد»**، فنزلت: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦][1] وذكر نحوه الطبرسي في تفسيره .

ومع أن حالة عمار هذه محدودة محصورة بالخوف على النفس من الكفار بشرط أن يكون لهم شوكة وفي المسلمين ضعف وقلة إلا أن الشيعة توسعوا في معنى التقية مع المخالفين لهم ولو لم يكن خوف ولا ضرر ، ويوضح لنا مغنية سبب لجوء الشيعة إلى التقية بما ذكره في كتابيه «الشيعة في الميزان ، ومع الشيعة الإمامية» حيث أحال عليهما في نهاية تفسير الآية ، فرجعت إلى كتابيه حيث أشار فوجدته قد ذكر سبب النزول السابق ، ثم ذكر عن ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ما يتلخص في الآتي: إن معاوية بن أبي سفيان كتب إلى عماله برئت الذمة ممن يروي شيئًا من فضائل علي وأهل بيته، وأن يمحو اسم كل شيعي من دواوين العطاء، وينكلوا بهم ويهدموا دورهم، وامتثل العمال أمر سيدهم فقتلوا الشيعة تحت كل حجر ومدر، وطردوهم وشردوهم وقطعوا الأيدي والأرجل، وسملوا الأعين وصلبوهم على جذوع النخل، وزاد الضغط بعده أضعافا وبالأخص في ولاية عبيد اللَّه بن زياد قاتل الحسين، وولاية الحجاج بن يوسف حيث قتل الشيعة كل قتلة وأخذوا بكل ظنة وتهمة ، حتى إن الرجل ليقال له زنديق أو كافر أحب إليه من أن يقال له : شيعي، ومن هذا الضغط التزم الشيعة طريق (التقية) ومعناها عندهم الحيطة والحذر من القوي الظالم الذي يأخذ المتهم دون أن يحاكمه ويأذن له بالدفاع عن نفسه .

ثم قال مغنية: واليوم لا أثر للتقية عند الشيعة ، حيث لا خوف عليهم ولا هم يرهبون واستدلوا على تشريع التقية بالآية [النحل:١٠٦]: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[2] وأقول : والمستفاد من هذا أن السبب الرئيسي في القول بالتقية عند الشيعة

---

(١) التفسير المبين ص٣١٠ وقد ذكر مضمونه ابن كثيرج٢ ص٥٨٧ .

(٢) انظر: الشيعة في الميزان ص٣٤٥ ، ومع الشيعة الإمامية ص١١٣ .

هو الضغوط والاضطهاد التي تعرضوا لها في عهد بني أمية وبنى العباس ولا مزيد .

أما أخبار الأئمة فلا شك أنها من وضع أولئك المضطهدين المشردين بدليل أن مغنية لم يستشهد بخبر منها ولا استدل على مشروعيتها بشاهد من هذه الأخبار ، وإنما كلامه في بيان أن الضغوط على الشيعة كانت هي السبب في التزامهم طريق التقية كما هو واضح بقي من كلام مفسري الشيعة المقداد الحلي في الآية وهو كثير المغالطة وهاك كلامه :

« دلت الآية على جواز التقية في الجملة ، وكذا قوله : ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾ ولأنها دافعة للضرر لأنه الغرض ، ودفع الضرر إن لم يكن واجبًا فلا أقل من جوازه ، ولأن الرسول محا اسمه يوم الحديبية فأعطاهم أمورًا هو محارب عليها في الباطن، وهو قريب من التقية[1] ولأن البخاري نقل في كتاب الإكراه عن الحسن البصرى: «التقية إلى يوم القيامة»[2] يعني أنها باقية جائزة إلى يوم القيامة، ولان الفقهاء الأربعة يفتون بأن طلاق المكره لا يقع ، وقالوا من أكره على شرب الخمر والزنا فلا إثم عليه ولا حد»[3].

وقال جعفر بن محمد: «التقية ديني ودين آبائي» واحتج المخالف بأنها نفاق ، لأن كل واحد منهما إبطان أمر وإظهار خلافه دفعًا للضرر، والنفاق حرام، ولأنها لو جازت لجاز على الأنبياء إظهار كلمة الكفر تقية ، واللازم كالملزوم في البطلان .

وأجيب عن الأول: بالفرق بينهما ، فإن النفاق في إبطان الكفر واعتقاده،وهو

---

(١) هذا خطأ بين ، لأن محو كلمة (رسول اللّه) من كتاب الصلح ليس إعترافًا ولو ظاهريًا منه بأنه ليس رول اللّه بدليل أنه حين محاه قال : «واللّه إني لرسول اللّه وإن كذبتموني» وليس كذلك حال من يستعمل التقية ، وإنما محاه تيسيرًا للصلح فإنه لما منعت ناقته عن دخول مكة قال : «حبسها حابس الفيل واللّه لا تسألني قريش اليوم خطة يعظمون بها حرمات اللّه إلا أعطيتهم إياها» فهذا المحو كان من أثر ذلك اليمين ، وليس من باب التقية في شئ وكيف يتقي النبي قريشًا وقد جاءهم بجيش كانوا يخشون من دخوله مكة وانظر حديث الحديبية في (البخاري كتاب الشروط ج٣ ص١٢٠) .

(٢) رواه البخاري تعليقًا عن الحسن كتاب الإكراه ج٤ ص٢٠٠ ولا دلالة فيه .

(٣) الفرق بين الإكراه والتقية الشيعية شاسع ولا يخفى على أحد فهذه مغالطة ظاهرة .

حرام ، والتقية إبطان الإيمان واعتقاده وهو واجب ، فلا يكون أحدهما كالآخر[١] .

وعن الثاني بأنه خارج بالإجماع[٢] ، وأنه لو جاز لزم انعدام الدين بالكلية لأنه لو جاز لكان أولي الأوقات به ابتداء الدعوة لكثرة العدو والمنكر حينئذ وذلك باطل .

وقد قسم أصحابنا التقية إلى ثلاثة أقسام : الأول : حرام، وهو في الدماء فإنه لا تقية فيها فكل ما يستلزم إباحة دم من لا يجوز قتله لا يجوز التقية فيه لانها إنما وجبت حقنا للدم فلا تكون سببًا في إباحته، والثاني : مباح، وهو في إظهار كلمة الكفر فإنه يباح الأمران استدلالًا بقضية عمار وأبويه ، فإن النبي ﷺ صوب الفعلين معا كما نقل[٣] . الثالث: واجب، وهو ما عدا هذين القسمين، فإن الأدلة المذكورة تقتضي ذلك[٤] ولأن اجماع الطائفة على ذلك مع تحقيق الضرر بتركها ،[٥] أما إذا لم يتحقق الضرر فيكون فعلها مباحًا أو مستحبًا[٦] .

وأقول : هذه هي التقية عند الشيعة في أخبار الأئمة وبيان أثرها في تفسير الشيعة لكتاب اللّٰه تعالى ، ويكفينا تصحيحًا لمفهوم الآيات وتحقيق معنى التقية المباحة

---

(١) هذه مغالطة ظاهرة، لأن تقية الشيعة ينطبق عليها تعريف النفاق تمامًا أليسوا هم يعتقدون أن الصحابة كفرة ومنافقون فيبطنون ذلك ويتظاهرون بخلافه؟ أليسوا يبطنون أن القرآن محرف ليس كما أنزل اللّٰه ويتظاهرون للناس بخلاف ذلك؟ فهل هذا إبطان كفر أم إبطان إيمان؟ وهلم جرا من عقائدهم الفاسدة التي يبطنونها تقية ويتظاهرون بخلافها، فتقية الشيعة نفاق .

(٢) نعم إجماع المسلمين على أن الأنبياء لا تجوز لهم التقية، لكن المقداد يناقض نفسه بهذا حيث مر في كلامه قريبًا أن النبي استعمل التقية في صلح الحديبية، ومر في رواية الكليني عن الصادق أن النبي صلى على ابن أبي تقية، فلم يقل بالتقية للأنبياء إلا الشيعة والمقداد الحلي هنا يقرر بطلانها للأنبياء ويحكي الإجماع على ذلك ونحن هنا نؤيده ونلفت نظره إلى أن هذا مع انتقاض جوابك الأول يؤيد دليل المخالف الذي ترد عليه وهو أن التقية نفاق ولو جازت لجازت على الأنبياء فهي حرام وهو المطلوب .

(٣) هذه هي الصورة الجائزة في التقية والباقي يبطل كما سيأتي، مع أن عدمها أفضل .

(٤) قد مر في القسم الثاني في كلامه إنها مباحة في حالة الإبقاء على النفس خوفًا من الكفار، فكيف تكون التقية واجبة فيما دون ذلك؟ المنطق السليم عدم جوازها فيما دون النفس، أليس كذلك؟

(٥) متى كان الإجماع حجة عندكم؟ هل نسيت أصلك الفاسد؟

(٦) انظر: كتاب كنز العرفان في فقه القرآن للحلي ص٢٠٨ .

شرعًا ما ذكره إمام الشيعة في عصره ونقيب العلويين سليل أهل البيت الشريف الرضى حيث قال في تفسيره :

مسألة (٧) موالاة الكافرين عند التقية :

ومن سأل عن معنى قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية فالجواب أن في ذلك أقوالًا :

١- منها أن الاتخاذ في الأصل هو القصد إلى أخذ الشيء والعزم عليه ، والتمسك به والملازمه له ، فكأنه تعالى قال: « لا يظهرن أحد من المؤمنين موالاة أحد من الكفار قاصدًا متعمدًا وعادلًا بموالاته عن المؤمنين الذين هم أحق بذلك من غيرهم لأن هذه الأفعال إنما تكون موالاة بالمقاصد لا بصورة الفعل ولو لا ذلك لم تحسن مع التقية أيضًا ، ثم استثنى سبحانه حال التقية فقال : ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ وقرئ (تقية) وكلاهما يرجعان إلى معنى واحد ، فكأنه أباح في هذه الحال عند الخوف منهم إظهار موالاتهم ومما يلتهم قولًا باللسان لا عقدًا بالجنان .

٢- وقال بعضهم معنى ذلك أن يكون المؤمن بين الكفار وحيدًا أو في حكم الوحيد ، إذا كان قليل الناصر غائب المظاهر والكفار لهم الغلبة والكثرة ، والدار والحوزة ، فمباح له أن يخالقهم بأحسن خلقه ، حتى يجعل اللَّه له منهم مخرجًا ويتيح له فرجًا ولا تكون التقية بأن يدخل معهم في انتهاك محرم واستحلال محرم ، بل التقية بالقول والكلام ، والقلب عاقد على خلاف ما يظهر باللسان ، وروي عن أبي العالية أنه قال: «التقية باللسان لا بالعمل»[1].

٣- وروي عن الحسن البصرى أنه قال: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ في أرحامكم التي بينكم وبينهم فتتقونهم بالصلة لها والرعي لحقوقها ، فأما المحبة لهم

---

(١) وفي هذا رد على الشيعة في أن الرسول صلى على ابن أُبي تقية والحسين صلى على منافق تقية وأحد الشيعة صلى خلف رجل من الأمة تقية فأخبره أبو جعفر بأن اللَّه حسب صلاته بسبعمائة صلاة إلخ فالتقية بالقول لا بالعمل كما ذكر الشريف الرضى للمؤمن وسط كفار لهم غلبة وأرغموه على ذلك فتدبر .

في الدين وعلى الدين فلا تجوز بحال[1].

٤- وروي عن ابن عباس أن الآية نزلت في قوم من الأنصار كان اليهود يفتنونهم في دينهم ويستميلون قلوبهم بالممازحة لهم والاختلاط بهم، كعبد الله بن أبي ابن سلول والجد بن قيس[2] وغيرهما، فنهى الله تعالى عن ملاطفة الكفار واتخاذهم شعارًا من دون المؤمنين، وبطانة دون أهل الدين، ولهذه الآية نظائر في التنزيل منها قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٧] ومنها: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] ومنها قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١] فكل ذلك يوجب أن يعاملوا بالمغالظة والمخاشنة دون الملاطفة والملاينة إلا ما كان شاذًا وخرج نادرًا لعارض من الأمر وواضح من الغدر.

٥- وقال بعضهم: ﴿إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: ٢٨] معناه إلا أن يخاف لخائف منهم تلف النفس أو بعض أعضاء الجسم فيتقيهم بإظهار الموالاة من غير اعتقاد لها ولا صدق فيها.

وقد ذهب المحققون من العلماء إلى أن من أكره على الكفر فلم يفعل حتى قتل إنه أفضل ممن أظهر الكفر بلسانه وإن أضمر الإيمان بقلبه، وقالوا قد أسر المشركون بمكة خبيب بن عدي وطالبوه بإظهار كلمة الكفر أو العرض على القتل فلزم الحنيفية ولم يعط التقية حتى قتل على ذلك، وكان عند المسلمين أفضل من عمار بن ياسر حين أعطى التقية، فأظهر كلمة الكفر عند الإلحاح عليه بالعذاب وإن كان قلبه مطمئنًا بالإيمان[3].

---

(١) هذه هي التقية التي يقصدها الحسن البصري ورواها عنه البخاري بأنها إلى يوم القيامة كما تقدم تقريبًا.

(٢) أما ابن سلول فهو رأس المنافقين وهو أشهر من أن يعرف وأما الجد بن قيس فإنه أحد المنافقين أيضًا وكان ممن حضر الحديبية ولم يبايع بيعة الرضوان حيث قد اختفى تحت بعيره فلم يدخل في عموم قوله: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (المنتقى من منهاج الاعتدال ص٦٨).

(٣) وكذا كان أبوه ياسر وأمه سمية أفضل منه حيث ماتا تحت شدة العذاب ولم ينطقا بكلمة الكفر فكانا أول شهيدين في الإسلام وكذا الذي قتله مسيلمة أفضل من الذي لم يقتله كما قرر ذلك الطبرسي فيما تقدم.

ويستدلون بذلك على أن إعطاء التقية رخصة وأن الأفضل ترك إظهارها، وكذلك قالوا في كل أمر فيه إعزاز للدين فإقامة المرء عليه حتى يقتل أفضل من الأخذ بالرخصة في العدول عنه حتى يسلم(١).

هذا هو معنى التقية لا وجه لها في الإسلام سوى ذلك، ليست بواجبة ولا حتى مستحبة وإنما هي رخصة في حالة خاصة وهي: ما إذا كان المؤمن مستضعفًا وسط كفار لهم غلبة وشوكة أرغموه على أن يعطيهم كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، وكان لا مناص من ذلك إلا بإذهاق روحه، مع أن تركها أيضًا أفضل في تلك الحالة فناهيك بغيرها!!

أما تقية الشيعة فلا معنى لها إلا النفاق والكذب المحض، وقد ذم اللَّه النفاق والمنافقين في مواضع من كتابه، قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾ الآيات سورة المنافقون، وبين جزاءهم في قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ۝١٤٥﴾ [النساء: ١٤٥]، ومثله كثير وبين الرسول ﷺ أن من أكبر الخيانة كذب الإنسان على أخيه الذي يصدقه وهو يظن أنه صادق وهو في الحقيقة يكذبه وينافقه حيث قال «كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثًا هو لك به مصدق وأنت به كاذب»(٢).

والعجب من الشيعة حين يروي ثقة إسلامهم أن رجلًا سأل الصادق عن مسألة بمحضر من أبي حنيفة، فأحاله الصادق على أبي حنيفة فأجابه، فقال الصادق: أصبت واللَّه يا أبا حنيفة، وينصرف أبو حنيفة فيقول الشيعي للصادق: كيف تحلف على صدق هذا الناصب يعني الذي يتولى أبا بكر وعمر -فقال الصادق: نعم حلفت عليه أنه أصاب الخطأ(٣).

فهل لهذا معنى غير النفاق الذي وضحه الحديث السابق؟ وهل كان أبو حنيفة

---

(١) انظر: حقائق التأويل في متشابه التنزيل ج٥ ص٧٢ بتحقيق كاشف الغطاء.
(٢) انظر: سنن أبي داود كتاب الأدب في المعاريض ج٢ ص٥٩٠.
(٣) انظر: فروع الكافي كتاب الروضة ج٨ ص٢٩٢.

صاحب سلطة وشوكة يخشاه الصادق أو غيره يا معشر الشيعة؟ وهل طلب منه أبو حنيفة أن يجيب على المسألة أو أن يمدحه فتملق له الصادق بمثل هذا النفاق؟؟ لا شك أن زيادة الخبر -باطلة قطعًا من قوله (نعم حلفت أنه أصاب الخطأ) ولقد أثبتم يا معشر الشيعة أن- التقية عندكم هي عين النفاق، وأفسدتم بها دينكم من أساسه إذ ليس من المعقول أنه إذا قال الإمام حديثًا مستقيمًا يوافق ما عليه الأمة، أو عمل عملًا يشبه عمل الأمة حمل ذلك على أنه عمله أو قاله بحيلة التقية والخديعة! فالأئمة كانوا يصلون ويصومون ويحجون تمامًا كما تفعل الأمة. فهل معنى ذلك أنهم فعلوه تقية؟ ولماذا أخذتم هذا عنهم؟ ما معيار ما يصح وما لا يصح من ذلك عندكم؟ نبئونا بعلم إن كنتم صادقين!.

نحن نجل أهل البيت جميعًا ونحترمهم، ومن احترامنا لهم أن نضعهم في مصاف الذين يجاهدون في سبيل اللّه ولا يخافون لومة لائم، أما الإتيان بالباطل نفاقًا بخديعة التقية فليس من خلق المسلم فضلًا عن علماء آل البيت الكرام! ولا نظن أن أحدًا من أئمة آل البيت كان يعلم الشيعة تقية النفاق في العمل والخداع في الأخبار، وإنما تقية النفاق أو نفاق التقية هو في الحقيقة من اختراع الشيعة قصدوا به إفساد دين الأمة لما رأو أن أقوال أئمتهم لا تخالف الأمة فاخترعوا القول بالتقية ليتخلصوا من أقوال الأئمة الموافقة لما عليه الأمة، ويأبى اللّه إلا أن يجعل على كل حق حقيقة، فقد بقيت أقوال الأئمة الصحيحة التى توافق الأمة جنبًا إلى جنب مع الأقوال المختلقة عليهم في نفس كتب الشيعة، ولذلك نجد التضارب في أخبارهم سمة بارزة عندهم. ولا يتردد عاقل في أن القول المجمع عليه من جهتين مختلفتين مسلم الثبوت أما المخالف فلا. أما المنطق الشيعي فقد عكس القضية وسبحان واهب العقول!.

ويكفينا في دحض هذه الفرية ما جاء عن أحد سادة أهل البيت والعترة الطاهرة وهو الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب حيث قال عن الشيعة والتقية واللّه لو أمكننا اللّه منكم- يقصد الشيعة لنقطعن أيديكم وأرجلكم ثم لا نقبل منكم توبة، فقال له رجل لم لا تقبلون منهم توبة؟ قال: نحن أعلم بهؤلاء منكم، إن

هؤلاء إن شاءوا صدقوكم وإن شاءوا كذبوكم وزعموا أن ذلك يستقيم لهم في «التقية» ويلك! إن التقية هي باب رخصة للمسلم إذا اضطر إليها وخاف من ذي سلطان أعطاه غيرما في نفسه يدرأ عن ذمة اللّه، وليست باب فضل، إنما الفضل في القيام بأمر اللّه وقول الحق، وايم اللّه ما بلغ من التقية أن يجعل اللّه بها لعبد من عباد اللّه أن يضل عباد اللّه[1].

ولم تبق شبهة بعد قول هذا الإمام الجليل في أن التقية الشيعية نفاق وخداع، كما أن هذا النص أوضح أن دين الأئمة هو التقوى لا التقية!!!



(١) انظر: تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر ج٤ ص١٦٥ .

الفصل الثاني: عقيدة الشيعة في الصحابة وفي الأمة وأثر ذلك في تفاسيرهم

المبحث الأول

عقيدة الشيعة في الصحابة وأثرها على تفاسيرهم

يعتقد الشيعة أن الصحابة كلهم كانوا كفرة منافقين مخادعين للَّه ورسوله- ونعوذ باللَّه من ذلك- لا يستثنون إلا خمسة أو سبعة أو بضعة عشر، على خلاف بينهم في هذا والمجمع على استثنائهم هم: سلمان الفارسي وعمار بن ياسر وأبو ذر الغفاري والمقداد وجابر بن عبد اللَّه الأنصاري.

ويرى بعض الشيعة أن الصحابة إنما كفروا وارتدوا عن الإسلام بعد موت النبي ﷺ لا في حياته، وإنما قال ذلك أصحاب هذا الرأي لما وجدوا صريح القرآن يمدحهم ويثنى عليهم، فظنوا أن القول بكفرهم بعد وفاة الرسول يتفادون به التعارض مع القرآن بخلاف القول بكفرهم والقرآن ينزل والوحي متواصل، هكذا يزعمون.

كما زعموا أن كفر الصحابة إنما هو بسبب إنكارهم النص على ولاية علي التي هي أساس الدين عند الشيعة، وقد تواطأ الصحابة على جحده وإنكاره إلا الخمسة الذين مر ذكرهم، أما كبار الصحابة مثل أبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وبقية العشرة وعائشة وحفصة وغيرهم فإنهم كانوا متظاهرين بالإسلام في حياة الرسول ﷺ مع إبطانهم الكفر، خاصة فيما يتعلق بولاية علي حقدًا عليه حيث كانوا يطمعون في هذه الولاية بعد وفاة الرسول ﷺ.

بل هؤلاء الصفوة من خيرة أصحاب رسول ﷺ هم في عقيدة الشيعة رؤساء الكفر

والنفاق فهم أصلة ومعدنه وفرعه وثمرته، كما سيأتي- ونعوذ بالله من ذلك- وهذه عقيدة لا ينفك عنها شيعي واحد من الاثنى عشرية وإن تظاهر أحدهم بإنكار ذلك فاعلم أنه يقولها «تقية» لأنها عقيدة لا تقبل المساومة عندهم، إذ لو صحح الشيعي إمامة أبي بكر وعمر لوجب عليه أن يعترف ببطلان الولاية والإمامة لعلي وبنيه وهذا كفر بإجماع الاثنى عشرية.

وقد امتلأت كتبهم بالمجاهرة بهذه العقيدة الفاسدة، وخاصة كتب أخبارهم فقد سودوا فيها الصفحات بما تضيق منه الصدور من عقيدتهم هذه، وقد مر بنا الكثير خلال البحث حيث طغت هذه العقيدة على غيرها في كتب التفسير، ويكفينا هنا بعض نماذج لكي نناقش هذه العقيدة من خلال التفسير، وأبين ضلال القوم فيما ذهبوا إليه. فإنهم ما قالوا بتحريف القرآن إلا طعنا منهم على الصحابة وخدمة منهم لعقيدة الولاية، حيث لا يقوم تصور للولاية عندهم إلا على تكفير الصحابة، كما أنه ما اختاروا التأويل الباطني على نحو ما تقدم إلا لهذا الغرض أيضًا فتكفير الصحابة عندهم من باب المقابلة للولاية، فلا ولاية إلا بتكفير الصحابة ولو أدى ذلك إلى ادعاء تحريف القرآن فضلًا عن صرف آيات المدح والثناء للصحابة عن ظاهرها، مع حمل جميع آيات الذم على الصحابة فقط مهما كان موضوعها: وهاك نماذج من تفاسيرهم:

١- تفسير القمي:

نجد هذا المفسر يحمل كل كلمة كفر أو نفاق أو فسق أو ضلال أو شرك أو ظلم أو عصيان وخداع وكل ما يشتق من ذلك أو يماثله على كبار الصحابة، وخاصة على أبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير، فنجده يضيف بعد لفظ «كفروا» بولاية علي، وبعد لفظ «أشركوا» في ولاية علي وبعد «نافقوا» بولاية علي، وبعد «ظلموا» آل محمد حقهم، وهكذا في باقي الألفاظ على مدار القرآن كله، وغالبًا ما يسند هذا الكلام بروايته عن أبيه عن أحد الروافض عن إمام من أئمة آل البيت، وأحيانًا ما يستحلف إمامًا منهم على أن الآية بما أضيف إليها من هذه الزيادة هكذا نزل بها جبريل على

محمد، وأن أصل التنزيل كذلك.

وأعيد إلى الأذهان ما سجلته عنه في فصل فرية التحريف من هذا النوع فهو كثير ومن الآيات التي حملها على أشخاص بأعيانهم من الصحابة ما يلي:

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾ [البقرة:٢٠٥]، قال: الحرث الدين والنسل الناس ونزلت في الثاني يعني عمر- وقيل في معاوية[١] وعند قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ﴾ قال: هم الذين غصبوا آل محمد حقهم: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ قال: هم الظالمون آل محمد حقهم، والذين اتبعوا من غصبهم[٢]

وعند قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، قال: لما نزلت هذه الآية قال رسول الله ﷺ: «**يرد علي أمتي يوم القيامة على خمس آيات فراية مع عجل هذه الأمة**- يقصد أبا بكر- **فأسأله ما فعلتم بالثقلين من بعدي؟ فيقولون: أما الأكبر فحرفناه ونبذناه وراء ظهورنا، وأما الأصغر**- يقصد علي بن أبي طالب- **فعاديناه وأبغضناه وظلمناه، فأقول: رِدُوا النار ظمأى مظمئين سودة وجوهكم ثم ترد على راية مع فرعون هذه الأمة**- يقصد عمر بن الخطاب- **وذكر نحو الأول، ثم قال: وترد علي راية مع سامري هذه الأمة**- يقصد عثمان بن عفان- وذكر نحوه- **ثم ترد على الحوض راية أمير المؤمنين وإمام الغر المحجلين فأقوم فآخذ بيده فيبيض وجهه ووجوه أصحابه**... الخبر[٣] وهذا كذب وموضوع على الرسول قطعا[٤].

وعند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم﴾ [النساء:٤٩]، قال: يعني الذين سموا أنفسهم بالصديق والفاروق وذي النورين وليسوا كذلك[٥].

---

(١) انظر: تفسير القمي ص٦١ .

(٢) انظر: تفسير القمي ص٧٥ .

(٣) القمي ص٩٨ .

(٤) انظر: كتاب الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٧٥ .

(٥) تفسير القمي ص١٢٨ .

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ ١٢﴾ [التوبة: ١٢]، قال: نزلت في أصحاب الجمل- يقصد طلحة والزبير وعائشة- وقال أمير المؤمنين يوم الجمل: والله ما قاتلت هذه الفئة إلا بآية من كتاب الله ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم﴾ [التوبة: ١٢] الآية[1].

وعند قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التوبة: ٤٠]، يقول القمي: حدثني أبي عن بعض رجاله رفعه إلى أبي عبد الله قال: لما كان رسول الله في الغار، قال لأبي بكر: كأني أنظر إلى سفينة جعفر في أصحابه تعوم في البحر- يعني جعفر بن أبي طالب حيث كان مهاجرًا إلى الحبشة وأنظر إلى الأنصار محتبين في أفنيتهم، فقال أبو بكر وتراهم يا رسول الله؟ قال: نعم، قال: فأرنيهم، فمسح على عينيه فرآهم فقال في نفسه الآن صدقت إنك ساحر، فقال له رسول الله أنت الصديق: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ﴾ [التوبة: ٤٠] قال: هي قول عتيق- يقصد أبا بكر- ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ﴾ قال: هي قول رسول الله[2] وعند قوله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾ [النحل: ٩٠]، قال: الإحسان أمير المؤمنين، والفحشاء والمنكر والبغي فلان وفلان وفلان، يقصد الخلفاء الثلاثة أبا بكر وعمر وعثمان[3]، وعند قوله تعالى: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَتُفۡسِدُنَّ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَّتَيۡنِ﴾ [الإسراء: ٤] قال: خطاب لأمة محمد، ويقصد فلانا وفلانا وأصحابهما ونقضهم العهد-[4] يعني أبا بكر- وعند قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ٧٢﴾ [الإسراء: ٧٢] قال: عن علي بن أبي طالب

(١) المرجع السابق ص٢٥٩ .
(٢) المرجع السابق ص٢٦٥ .
(٣) المرجع السابق ص٣٥٤ .
(٤) المرجع السابق ص٣٧٧ .

قال: نزلت في ابن عباس وابيه، وقوله: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [هود: ٣٤] نزلت في أبيه[1] يعني العباس عم رسول الله ﷺ- ونعوذ بالله من الخذلان وعند قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧]، قال: يعني الأول: «يقول: يا ليتني اتخذت مع الرسول عليًّا وليًّا سبيلًا، يا ليتني لم أتخذ فلانًا خليلًا» يعني الثاني: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾ يعني الولاية ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ هو الثاني ﴿لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ يعني الأول[2]، وهو يقصد بالأول أبا بكر، وبالثاني عمر ﷺ وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]، قال: كان سبب نزولها أنه لما نزل قوله: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ﴾ [الأحزاب: ٦]، وحرم الله نساء النبي على المسلمين غضب طلحة بن عبيد الله وقال: يحرم محمد علينا نساءه ويتزوج نساءنا؟ لئن مات محمد لنركض بين خلاخيل نسائه كما ركض بين خلاخيل نسائنا فأنزل الله الآية[3] وعند قوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [ص: ٢٨]، قال: هو أمير المؤمنين وأصحابه: ﴿كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ حبتر وزريق وأصحابهما- يقصد أبا بكر وعمر ومن والاهما: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ أمير المؤمنين: ﴿كَٱلْفُجَّارِ﴾ حبتر ودلام وأصحابهما[4] وبالجملة فتفسير القمي كله على هذا النمط حنق لا تحده حدود من غير ضابط ولا معيار فهو ينظر إلى كتاب الله على أنه نازل أساسا للطعن واللعن على خاصة أصحاب رسول الله وحوارييه الذين هم خير قرون الأمة على الإطلاق، وتفسير القمي رائد في هذا الميدان في هذا السباب والطعن، نسج على منواله من جاء بعده من المفسرين، فالله حسيبهم على ما صنعوا بكتاب الله والطعن على خيرة أصحاب رسول الله ﷺ.

(١) المرجع السابق ص٣٨٥ .

(٢) تفسير القمي ص٤٦٦ .

(٣) انظر: تفسير القمي ص٥٣٣ .

(٤) المرجع السابق ص٥٧٩ .

٢- تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار لعبد اللطيف الكازراني.

وهذا التفسير وإن كان متأخرًا كثيرًا عن القمي إلا أنه أشد غلوًّا في هذا الجانب حيث قال صاحبه في مقدمته: إن جل فقرات التوبيخ والتشنيع والتهديد والتفضيح بل جملتها في مخالفيهم- أي: مخالفي الأئمة من الصحابة- وأعدائهم وردت[1] ويذكر ما رواه الكليني عن الصادق قال: (ما من آية تقود إلى الجنة ويذكر أهلها بخير إلا وهي فينا وفي شيعتنا وما من آية نزلت يذكر أهلها بشر وتسوق إلى النار إلا وهي في عدونا ومن خالفنا) وما نقله الكافي وتفسير العياشي عن الكاظم قال: في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ الآية [الأعراف: ٣٣]، جميع ما حرم اللَّه في الكتاب هو الظاهر والباطن من ذلك أئمة الجور[2] وذكر في الفائدة الثانية من الفصل الثاني من الخاتمة: قال: المراد في الباطن بجميع ما حرم اللَّه في القرآن أئمة الجور، وبما أحل اللَّه أئمة الحق، وإنهم أصل كل خير ومن فروعهم كل بر، واعداءهم أصل كل شر، ومن فروعهم كل قبيح وفاحشة، وأن أعداءهم المراد بالفواحش والمناهي وكل ما يعبد من دون اللَّه. . إلخ[3].

ثم أخذ يرسم لنا قواعد في التفسير الشيعي لكلمات وردت في القرآن في أكثر من موضع حسب أخبار الأئمة كما يزعمون، حيث قال:

(الإفك) قال عن الأئمة أن أعداءهم أهل الإفك ومن ادعى الإمامة التي ليست له، ولهذا أطلق الإفك مبالغة على صنمي قريش[4]- يقصد أبا بكر وعمر: ﴿كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠]، قال تؤول بعثمان وأخويه[5]- يقصد أبا بكر وعمر.

---

(١) انظر: مرآة الأنوار ص٢ .

(٢) المرجع السابق ص٥ .

(٣) مرآة الأنوار ص٢٣٦ .

(٤) انظر: مرآة الأنوار ص٥٣ .

(٥) نفس المصدر ص٦٥ .

(إبليس) قال: يؤول بالثاني حيثما وقع هذا اللفظ في القرآن[1] ثم أورد خبرًا طويلًا خرافيًا في هذا المعنى ثم قال: . . . ويحتمل أن يكون المراد به الأول- يقصد أبا بكر- حيث ورد كثيرا تأويل فرعون به، وبالجملة يمكن تأويل إبليس بالأول أو بالثاني[2].

(البيع)وهو الأول حيثما وقع هذا اللفظ في القرآن[3].

(المبطل) قال: عن علي في دعاء صنمى قريش- يقصد أبا بكر وعمر- وأبطلا فرائضك وعمدة الفرائض الولاية[4].

(البغي) قال: ورد تفسير البغي بخصوص الثالث.

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا﴾ قال: عن الباقر: التجارة يعني الأول، واللَّهو الثاني[5].

﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّـٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم: ١٩، ٢٠] قال: اللات والعزى هو الأول والثاني، فقد ورد عن الصادق قال: قال اللَّه لرسوله ليلة الإسراء إن القائم يخرج اللات والعزى طريين فيحرقهما فلفتنة الناس بهما أشد من فتنة العجل والسامري: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ﴾ قال: هو نعثل[6]- الشيعة تنبذ عثمان بهذا اللقب تشبيها له يهودى خبيث اسمه نعثل كان بالمدينة.

(الجبت والطاغوت) قال: هو فلان وفلان وفلان- يقصد الخلفاء الثلاثة وفي دعاء صنمي قريش «وجبتيهما وطاغوتيهما وإفكيهما» وفي بعض الروايات: «اللَّهم العن جوابيت هذه الأمة وفراعنتها الرؤساء منهم والأتباع»[7] والشيعة تقصد بهذا

---

(١) (٢) نفس المصدر ص٦٧ .

(٣) نفس المصدر ص٦٨ .

(٤) نفس المصدر ص٧٠ .

(٥) نفس المصدر ص٧٤ .

(٦) نفس المصدر ص٧٥ .

(٧) نفس المصدر ص٧٧ .

الدعاء الخلفاء الثلاثة، ويستفتحون بهذا الدعاء كل أمر ذى بال عند القيام من النوم وعند الأكل وعند الصلاة وفي الخطب وفي جميع شئونهم العامة ويعلمونه أبناءهم جيلا فجيلا.

﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾﴾ [القلم:١٠]، قال: هو الثاني كما في تفسير القمي حلف لرسول الله لا يمكث عهدًا[1]، ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾ الآية [النور: ٢٦]، قال عن الباقر هم معاوية وأصحابه[2]: ﴿وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ﴾ [طه:٨٥]، قال: هو صاحب العجل، والعجل في هذه الأمة هو الأول، والسامري هو الثاني، وفي تفسير الإمام: ستتخذ هذه الأمة عجلًا وعجلًا وعجلًا ويخالفونك يا علي وأنت خليفتى، هؤلاء يضاهئون اليهود في اتخاذهم العجل[3]- وأستغفر الله من حكاية هذا الكلام!

٣- تفسير البرهان للبحراني:

وهذا التفسير مليء بمثل هذا لأنه تفسير بالأثر، أي: بأخبار الأئمة وهي كلها عندهم على هذا النمط، فمن ذلك مثلًا عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق:١٦] قال: في تفسير أهل البيت قالوا: هو الأول، وقولهم: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾﴾ [ق:٢٣]، قال هو زفر- يعني عمر- وهذه الآيات إلى قوله: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴿٣٠﴾﴾ [ق:٣٠] فيهما وفي أتباعهما وكانوا أحق بها وأهلها[4].

وعند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ [البقرة:٢٠٤]، قال: في العياشي عن أبي الحسن الرضا قال: هو فلان وفلان[5]- يقصد أبا بكر وعمر.

---

(١) مرآة الأنوار ص٨٦ .

(٢) نفس المصدر ص٩٢ .

(٣) نفس المصدر ص١٦١ .

(٤) انظر: تفسير البرهان ج٤ ص١٠٣٧ .

(٥) نفس المصدر ج١ ص١٢٧ .

٤- تفسير الإمام الحسن العسكري، وهو مليء بهذا الغلو أيضًا، فمن ذلك:

عند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [البقرة:٨]، يقول في خبر طويل عن موسى بن جعفر بشأن بيعة أمير المؤمنين بالإمامة في غديرخم- كما يزعمون- وأن الرسول أمر رؤساء المهاجرين والأنصار ببيعته فبايعوه، وفيه «ثم تفرقوا عند ذلك وقد وكدت عليهم العهود والمواثيق، ثم إن قومًا من متمرديهم وجبابرتهم تواطئوا بينهم لئن كانت بمحمد كائنة ليدفعن هذا الأمر عن علي ولا يتركونه، فعرف اللَّه ذلك من قبلهم، وعلم من قلوبهم خلاف ما يظهرون فأخبر اللَّه محمدًا عنهم فقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ الذي أمرك بنصب علي إمامًا وسايسًا لأمتك ومدبرًا: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ ولكنهم يتواطئون على إهلاكك وإهلاكه ويوطنون أنفسهم على التمرد على علي إن كانت بك كائنة»[1].

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾﴾ [البقرة:١٣]، قال: قال موسى بن جعفر: إذا قيل لهؤلاء الناكثين للبيعة، قال لهم خيار المؤمنين كسلمان والمقداد وأبي ذر وعمار وآمنوا برسول اللَّه وعلي الذي أوقفه موقفه وأقامه مقامه وأناط مصالح الدين والدنيا كلها به وآمنوا بهذا النبي وسلموا لهذا الإمام، وسلموا له في ظاهر الأمر وباطنه، كما آمن الناس المؤمنون كسلمان والمقداد وأبي ذر وعمار، قالوا في الجواب: ﴿أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ﴾ يعنون سلمان وأصحابه لما أعطوا عليًا خالص ودهم ومحض طاعتهم بموالاته ومعاداة أعدائه: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ حيث لم ينظروا في أمر محمد حق النظر فيعرفوا صحة نبوته وما ناطه بعلي من أمر الدين والدنيا: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ إن اللَّه يطلع نبيه على أسرارهم فيخشاهم ويلعنهم»[2].

---

(١) انظر: تفسير الحسن العسكري ص٤١ .

(٢) نفس المصدر ص٤٤ .

٥- تفسير محمد حسين الأصفهاني وهو أيضًا على هذا النمط:

حيث نقل تفسير الآيتين السابقتين عند الحسن العسكري من تفسيره[1] كما نقل أيضًا عنه تفسير قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾.. [البقرة:٩] قال «قال الإمام في تفسيره- يعني العسكري- عن موسى الكاظم لما دعاهم رسول اللَّه ﷺ وعاتبهم فاجتهدوا في الإيمان وقال أولهم: يا رسول اللَّه ما اعتددت بشيء كاعتدادى بهذه البيعة، ولقد رجوت أن يفسح اللَّه لي بها في قصور الجنان..، وقال الثاني: بأبي أنت يا رسول اللَّه ما وثقت بدخول الجنة والنجاة من النار إلا بهذه البيعة وقال ثالثهم: يعني عثمان- واللَّه يا رسول اللَّه لقد صرت من الفرح بهذه البيعة في رضوان اللَّه وأيقنت أنه لو كان علي ذنوب أهل الأرض كلها لمحيت عني بهذه البيعة وحلف على ما قال، ولعن من بلغ عنه رسول اللَّه خلاف ما حلف عليه، ثم تتابع بمثل هذه الأعذار بعدهم من الجبابرة المتمردين، فقال اللَّه لمحمد: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يعني يخادعون رسول اللَّه بإيمانهم بخلاف ما في جوانحهم ثم قال، ومن أوضح أفراد المخادعة ما كان يضعه الأول والثاني وأضرابهما، بل هم أصل الخدعة والنفاق في كل مقام من مقاماته حيث يظهرون التسليم للرسالة والدين وهم جاحدون، وخصوصًا لأمر الخلافة، وهم معاندون، بل الظاهر أنهم ما كانوا يدعون شأنًا من شئون الإيمان وغصنًا من أغصانه إلا أظهروا تحققهم به مع أنهم في الباطن كاملون في الكفر مستجمعون لأصله وأغصانه وفرعه، فهم إن ذكر النفاق كانوا أصله وفرعه ومعدنه ومادته ومنتهاه[2].

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾﴾ [البقرة: ١١] قال: «قال العالم موسى بن جعفر: إنه إذا قيل لهؤلاء الناكثين البيعة في يوم الغدير لا تفسدوا في الأرض بإظهار نكث البيعة لعباد اللَّه المستضعفين، فتشوشوا عليهم دينهم وتحيرونهم في دينهم ومذاهبهم ﴿قَالُوٓا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ لأننا لا

---

(١) انظر: تفسير الأصفهاني ص٢٢٣.

(٢) تفسير الأصفهاني ص٢٢٦.

نعتقد دين محمد ولا غير دين محمد[1]، وهذا كفر صريح كما لا يخفى وليس بعد الكفر ذنب!».

٦- تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة لسلطان محمد حيدر الجنابزي الخراساني:

وهو يجري على نفس النمط، ففي الفصل الرابع عشر من المقدمة يقول:

في الزيارة الجامعة إن ذكر الخير كنتم- أي الأئمة- أوله وأصله وفرعه ومعدنه ومأواه ومنتهاه، وهكذا الحال في أعدائهم بحكم المقابلة، فإن ذكر الشر كانوا أوله وآخره وأصله وفرعه ومعدنه ومأواه ومنتهاه[2].

وعند قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ الآية [التوبة: ٤٠] قال: «اعلم أن العامة جعلوا هذه الآية دالة على فضيلة أبي بكر حيث كان أول من هاجر وذكر بمصاحبة الرسول ﷺ، ولا دلالة في الآية على فضيلة له إن تكن دلالة على ذمه، فقد قال الباقر: إن رسول الله ﷺ أقبل على أبي بكر يقول له في الغار اسكن فإن الله معنا وقد أخذته الرعدة وهو لا يسكن، فلما رأى رسول الله ﷺ حاله قال له: «**أتريد أن أريك أصحابي من الأنصار...**» الخبر الذي مر في كلام القمي[3].

وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ الآية [النور: ١١]، قال: نقل الخاصة- يعني الشيعة- أنها نزلت في مارية القبطية وما رمتها به عائشة: لما روي عن الباقر قال: لما هلك إبراهيم بن رسول الله ﷺ حزن عليه رسول الله ﷺ حزنًا شديدًا فقالت له عائشة: ما الذي يحزنك عليه، فما هو إلا ابن جريج، فبعث رسول الله ﷺ عليًّا وأمره بقتله فذهب علي ومعه السيف وكان جريج القبطي في حائط-بستان-

(١) نفس المصدر ص٢٤٤ .

(٢) انظر: بيان السعادة في مقامات العبادة ج١ ص١٣ .

(٣) انظر: بيان السعادة في مقامات العبادة ج١ ص٣٢٨ .

فضرب علي الباب فأقبل إليه جريج ليفتح الباب فلما رأى عليًا- عرف في وجهه الغضب فأدبر راجعًا ولم يفتح الباب، فوثب علي على الحائط ونزل إلى البستان واتبعه وولي جريج مدبرًا، فلما خشي أن يرهقه صعد على نخلة وصعد علي في أثره، فلما دنا منه رمى نفسه من فوق النخلة فبدت عورته فإذا ليس له ما للرجال ولا له ما للنساء، فانصرف علي إلى النبي ﷺ وقال: يا رسول اللَّه إذا بعثتني في أمر أكون فيه كالمسمار المحمي في الوبر أمضي على ذلك أم أتثبت؟ قال: «**لا بل تتثبت**»، قال: والذي بعثك بالحق ما له ما للرجال وما له ما للنساء، فقال الرسول ﷺ: «**الحمد للَّه الذي يصرف عنا السوء أهل البيت**»[1].

والشاهد من هذا الطعن على عائشة وبعد أن كانت معاني الآيات في فضلها أصبحت على هذا التحريف طعنًا صريحًا فيها، وهي على هذا: الذي تولى كبره. . . إلخ.

وأبلغ وأصرح في الطعن ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ الأيات أول التحريم، قال: قال القمي وغيره سبب نزول هذه الآيات أن رسول اللَّه ﷺ كان في بيت عائشة أو في بيت حفصة فتناول مارية فعلمت حفصة بذلك فغضبت وأقبلت عليه فقالت يا رسول اللَّه في يومي وفي داري وعلى فراشي؟ فاستحيى وقال: كفى فقد حرمت مارية على نفسي، وأنا أفضى إليك سرًا إن أنت أخبرت به فعليك لعنة اللَّه والملائكة والناس أجمعين، فقالت نعم، ما هو؟ فقال إن أبا بكر يلي الخلافة بعدي ثم بعده أبوك، فقالت من انبأك هذا؟ قال نبأني العليم الخبير، فأخبرت حفصة عائشة من يومها ذاك، وأخبرت عائشة أبا بكر فجاء إلى عمر فقال له إن عائشة أخبرتني بشيء عن حفصة ولا أثق بقولها فاسأل أنت حفصة فجاء عمر إلى حفصة فقال لها إن كان هذا حقًا فأخبرينا حتى نتقدم فيه، فقالت نعم قاله رسول اللَّه، فأجمعوا الأربعة على أن يسموا رسول اللَّه، فنزل جبريل بهذا السورة وأظهره اللَّه عليه يعني على ما أخبرت به وما هموا من قتله. . .[2].

---

(١) بيان السعادة في مقامات العبادة ج٢ ص٦٦ .

(٢) انظر: تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة ج٢ ص٢٧٨ .

ولا شك أن هذه خرافة تحمل بطلانها في طياتها، ولكنها تصور لنا عقيدة القوم في خيرة الصحابة.

٧- تفسير الصافي لملا محسن الكاشاني:

وهو كغيره ممن سبقه في هذا المجال وأكثر حيث يقول مثلًا: عند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة: ٨]. قال: كابن أبي وأصحابه وكالأول والثاني، أبي بكر وعمر وأضرابهما من المنافقين الذين زادوا على الكفر الموجب للختم والغشاوة والنفاق، لا سيما عند نصب أمير المؤمنين بالخلافة والإمامة لأن قلوبهم تغلي على النبي ﷺ والوصي والمؤمنين حقدًا وحسدًا وغيظًا وحنقًا[1] وعند قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ۝٤٢﴾ [النساء: ٤٢]، قال: يعني-يتمنى الذين غصبوا أمير المؤمنين أن تكون الأرض ابتلعتهم في اليوم الذي اجتمعوا فيه على غصبه وأن لم يكتموا ما قاله رسول اللَّه فيه[2] وعند قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]، قال: عن الصادق: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾ ولاية فلان وفلان وفلان[3] وعند قوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] يذكر عن الكافي عن الباقر أن رسول اللَّه ﷺ أقبل على أبي بكر يقول له وهو في الغار: اسكن فإن اللَّه معنا، وقد أخذته الرعدة وهو لا يسكن.. الخبر المتقدم، ثم يقول: وفي الكافي عن الرضا أنه قرأ «فأنزل اللَّه سكينته على رسوله» بدلًا من: ﴿عَلَيْهِ﴾ قيل له: هكذا؟ قال: هكذا نقرأها وهكذا تنزيلها، وروى العياشي أنه قيل للرضا: إنهم يحتجون علينا بقوله: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ قال: وما لهم في ذلك من حجه، فواللَّه لقد قال اللَّه «فأنزل اللَّه سكينته على رسوله» وما ذكره فيها بخير..[4] الخبر وعند سورة

---

(١) تفسير الصافي ج١ ص٦٠ .

(٢) الصافي ج١ ص١٢٢ .

(٣) الصافي ج١ ص٢٨٧ .

(٤) الصافي ج١ ص٢٥٧ .

التحريم ذكر ما ذكره الخراساني بالنص كما نقلناه عنه[1] يريد بذلك الطعن على أبي بكر وعمر وعائشة وحفصة ومن طعنه على عثمان في قصة خرافية طويلة ذكرها عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [البقرة: ٨٤]، يروي عن القمي أنها نزلت في أبي ذر وما فعله به عثمان بن عفان ويفصل الكاشاني هذا الإجمال بقوله: وكان سبب ذلك أنه لما أمر عثمان بنفي أبي ذر إلى الربذة، دخل عليه أبو ذر وكان عليلًا وبين يدي عثمان مائة ألف درهم وأصحابه حوله يطمعون أن يقسمها بينهم فقال أبو ذر لعثمان: ما هذا المال؟ فقال: حمل إلينا من بعض الأعمال مائة ألف درهم، أريد أن أضم إليها مثلها، ثم أرى فيها رأيي، قال أبو ذر: أيما أكثر مائة ألف درهم أم أربعة دنانير قال: مائة ألف، قال أبو ذر: أما تذكر إذ أنا وأنت دخلنا على الرسول فوجدناه كئيبًا حزينًا فسلمنا عليه فلم يرد علينا فعدنا إليه وسألناه عن ذلك فقال: نعم قد بقي عندي من فئ المسلمين أربعة دنانير فخفت أن يدركني الموت وهي عندي، وقد قسمتها اليوم فاسترحت، فنظر عثمان إلى كعب الأحبار وقال يا أبا إسحاق ما تقول في رجل أدى زكاة ماله المفروضة هل يجب عليه بعدها شيء قال: لا، ولو اتخذ لبنة من ذهب ولبنة من فضة ما وجب عليه شيء فرفع أبو ذر عصاه-فضرب بها رأس كعب وقال: يابن اليهودية المشركة ما أنت والنظر في أحكام المسلمين قال عثمان: يا أبا ذر إنك شيخ قد خرفت وذهب عقلك ولولا صحبتك لرسول اللَّه لقتلتك، فقال: كذبت يا عثمان، ويلك أخبرني حبيبي رسول اللَّه ﷺ فقال لا يفتنونك ولا يقتلونك يا أبا ذر، أما عقلي فقد بقي منه ما أذكرني حديثًا سمعته من رسول اللَّه ﷺ قاله فيك وفي قومك، قال: إذا بلغ إلى أبي العاص ثلاثون رجلًا حيروا ما للَّه دولًا، وكتاب اللَّه دغلًا، وعباد اللَّه خولًا، والصالحين حربًا، والفاسقين حزبًا، فقال عثمان لعلي: يا أبا الحسن اسمع ما يقول هذا الشيخ الكذاب، فقال أمير المؤمنين: يا عثمان لا تقل كذابا، فإني سمعت رسول اللَّه يقول «ما أظلتت الخضراء ولا أقلت

(١) الصافي ج٢ ص٣٢٠ .

الغيراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر» قال أصحاب رسول اللَّه: صدق علي، سمعنا هذا من رسول اللَّه ﷺ فعند ذلك بكى أبو ذر وقال ويلكم، كلكم قد مد عنقه إلى هذا المال، ثم قال عثمان: أي البلاد أحب إليك أن تكون فيها يا أبا ذر؟ فقال مكة حرم اللَّه ورسوله أعبد اللَّه فيها حتى يأتيني الموت، فقال: لا ولا كرامة لك قال: المدينة، فقال: لا ولا كرامة لك، ثم قال عثمان: وأي البلاد أبغض إليك قال الربذة التي كنت بها على غير دين الإسلام قال: سر إليها، قال: أبو ذر قد سألتني فصدقتك، وأنا أسألك فاصدقني قال: نعم قال: لو أنك بعثتني مع أصحابك فأسرني المشركون، وقالوا لا نفديه إلا بثلث ما تملك، قال عثمان: كنت أفديك، قال أبو ذر: اللَّه أكبر، قال لي حبيبي رسول اللَّه ﷺ يومًا يا أبا ذر كيف أنت إذا قيل لك: أي البلاد أحب إليك أن تكون فيها، فتقول مكة حرم اللَّه ورسوله فيقال: لا ولا كرامة لك، فتقول المدينة حرم رسول اللَّه، فيقال: لا ولا كرامة لك، ثم يقال لك: أي البلاد أبغض إليك أن تكون فيها؟؟ فتقول الربذة، فيقال لك سر إليها، فقلت إن هذا الكائن يا رسول اللَّه، فقال: والذي نفسي بيده إنه لكائن وقد أنزل اللَّه فيك وفي عثمان خصمك آية، فقلت: وما هي يا رسول اللَّه، فقال: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ الآية[1].

ولا شك أن هذا كذب على اللَّه ورسوله، لا أساس له ألبتة، والدليل على ذلك أن الآية خطاب لبني إسرائيل كما هو واضح من سياق الآيات قبلها وبعدها.

٨- تفسير القرآن لشبر:

وهذا التفسير وإن لم يكن صاحبه من الغلاة كالسابقين الذين جروا في تفسيرهم على النمط المتقدم في كل آية من كتاب اللَّه إلا أنه لم يخل تفسير شبر من غمز الصحابة بين الحين والحين خاصة في الآيات الدالة على فضل الصحابة حيث يحاول صرفها عن فضلهم.

---

(١) انظر: تفسير الصافي ج١ ص٤٢ .

فمثلًا عند قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠] يقول: ولا مدح فيها إذ قد يصحب المؤمن الكافر كما قال: «قال له صاحبه وهو يحاوره وقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ فإنه خاف على نفسه وقبض واضطرب حتى كاد أن يدل عليهما فنهاه عن ذلك[١] وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النور: ١١]، قال: نزلت في مارية القبطية وما رمتها به عائشة من أنها حملت بإبراهيم من جريج القبطي، وقيل في عائشة[٢] وعند تفسير قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] قال: «لقد رضي الله عن المؤمنين الخلص»[٣] ونفس النص ذكره عند قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: ٢٩]، قال الخلص[٤].

وغير خفي أنه يقصد بالخلص الخمسة: سلمان وعمار والمقداد وأبو ذر وجابر.

٩- تفسير كنز العرفان في فقه القرآن للمقداد الحلي

وهذا التفسير وإن كان مقتصرًا على تفسير آيات الأحكام إلا أنه لم يخل تفسيره من الحكم على الصحابة بالكفر والارتداد بعد موت الرسول ﷺ، حيث يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤]، قال: قال الراوندي والمعاصر إنها نزلت في أهل البصرة ونقلا ذلك عن الباقر وابن عباس وعمار، وحذيفة، وعندي فيه نظر، بل هي أعم من ذلك إذ هي خطاب لكافة المؤمنين في حياة الرسول وإعلام منه تعالى أن منهم من يرتد بعد وفاته[٥] بالقيام

---

(١) تفسير شبر ص٢٠٤ .

(٢) تفسير شبر ص٣٣٨ .

(٣) تفسير شبر ص٤٧٩ .

(٤) تفسير شبر ص٤٨١ .

(٥) إلى هنا مسلم، وقد ارتدت العرب وأرجعهم أبو بكر إلى حوزة الإسلام وتحقيق الوعد الكريم بالذين يحبهم الله ورسوله في الصديق ومن تعاون معه في حروب الردة أما ما يأتي بعد في كلام الحلى فهو كذب وهراء، لا دليل عليه من عقل أو نقل والنص بعيد عنه كل البعد وقد تقدم ذلك .

والتمالي على وصيه وإنكارهم النص عليه، وهو ما يقوله- جمهور أصحابنا: إن دافعي النص كفرة، والارتداد: هو قطع الإسلام بما يوجب الكفر فيكون شاملًا لأهل البصرة وغيرهم، وحمل الكلام على عمومه أولى[1].

وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]، قال: سبب نزولها أنه لما نزلت آية الحجاب قال طلحة بن عبيد اللَّه: أنهينا أن نكلم بنات عمنا إلا من وراء حجاب لئن مات لأتزوجن فلانة[2].

١٠- مجمع البيان للطبرسي

والطبرسي وإن لم يصرح بهذه العقيدة في تفسيره إلا أنه لا يخلو تفسيره من ذكر أشياء في مواضع محدودة من شأنها أن تكون طعونًا على بعض الصحابة، وإن لم يكثر من ذلك بل وأحيانًا لا يتعرض لذكر أسماء لكنها تتضح بمراجعتها في تفاسير غلاة الشيعة، وهي قليلة على كل حال فمثلًا عند قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴿١٢﴾﴾ [التوبة: ١٣] يحاول أن يجعلها في طلحة والزبير وعائشة كباقي الشيعة حيث يقول بعد ذكر بعض الأوجه فيها وقرأ علي عليه السلام هذه الآية يوم البصرة- يعني في موقعة الجمل- ثم قال: أما واللَّه لقد عهد إلي رسول اللَّه ﷺ وقال لي: يا علي لتقاتلن الفئة الناكثة، والفئة الباغية، والفئة المارقة[3] والمقصود من الفئة الناكثة أصحاب الجمل، والباغية: أهل صفين أصحاب معاوية والمارقة: الخوارج، وعليه فيكون أئمة الكفر الناكثون هم رؤساء حرب الجمل، وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٣]، قال: نزلت في رجل من الصحابة قال: لئن قبض محمد لأنكحن عائشة بنت أبي بكر، عن

---

(١) كنز العرفان ص٢٠٦ .

(٢) نفس المصدر ص٣٢٢ .

(٣) مجمع البيان ج١٠ ص٢٤ وكيف يعقل أن يكون سبب نزول الآية هو ما حدث في موقعة الجمل سنة ٣٧ هـ؟ وهل يصح وصف المبشرين بالجنة بأنهم أئمة الكفر؟

ابن عباس قال مقاتل: وهو طلحة بن عبيد اللّه، وقيل إن رجلين قالا: أينكح محمد نساءنا ولا ننكح نساءه واللّه إن مات لنكحنا نساءه وكان أحدهما يريد عائشة والآخر يريد حفصة، عن أبي حمزة الثمالي[1].

وعند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ٦﴾ [الحجرات: ٦]، ذكر الطبرسي سبب النزول التقليدي فيها وملخصه: أن الوليد بن عقبة بن أبي معيط بعثه رسول اللّه ﷺ في صدقات بني المصطلق فخرجوا يتلقونه فرحًا به وكانت بينهم وبينه عداوة في الجاهلية فظن أنهم خرجوا لقتله فرجع إلى الرسول وقال: إنهم منعوا صدقاتهم وهموا بقتله، فغضب النبي وهم أن يغزوهم فنزلت الآية، وهذا السبب وإن اعتاد أغلب المفسرين على ذكره إلا أن في النفس منه شيء[2] ثم قال الطبرسي: وقيل إنها

---

(١) مجمع البيان ج٢٢ ص١٥٩ وحديث ابن عباس ذكره ابن كثير عن ابن أبي حاتم عن علي بن الحسين عن محمد بن أبي حماد عن مهران عن سفيان عن داوود بن أبي هند: «عن عكرمة عن ابن عباس، وفيه محمد بن حماد السابري، قال الذهبي: فيه لا يعرف وخبره منكر» (الميزان ج٣ ص٥٢٧ وص ٥٣١) وشيخه مهران بن أبي عمر الرازي قال فيه البخاري في حديثه اضطراب (الضعفاء الصغير ص١١١) وفي الميزان قال ابن معين عنده غلط كثير في حديث سفيان (الميزان ج٤ ص١٩٦) وما معنا ها هنا هي روايته عن سفيان فكيف تقوم حجة بخبر كهذا تفسر به آية ويجرح بها رجل مقطوع بعدالته وهو (طلحة بن عبيد اللّه)؟ وأما مقاتل بن حيان: فهو كذاب (إنظر الميزان ج٤ ص١٧٣) وأما أبو حمزة الثمالي فهو رافضي قال النسائي: ليس بثقة وكان ينال من عثمان ومزق ابن المبارك حديثه واسمه: ثابت بن أبي صفية (الميزان ج١ ص٣٦٣) فهل يصلح الإعتماد على مثل هذا.

(٢) الوليد كان موضع ثقة الصديق والفاروق وذي النورين وعليه فيبعد أن يكون هو المراد هذا مع ما ذكره القاضي أبو بكر بن العربي حيث قال «وأما الوليد فقد روى بعض المفسرين أن اللّه سماه فاسقًا في قوله ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾ فإنها -في قولهم- نزلت فيه، أرسله النبي إلى بني المصطلق فأخبر عنهم أنهم ارتدوا فأرسل رسول اللّه إليهم خالد بن الوليد فتثبت في أمرهم فبين بطلان قوله، وقد اختلف فيه فقيل: نزلت في ذلك، وقيل في عليّ والوليد في قصة أخرى، وقيل إن الوليد سبق يوم الفتح في جملة الصبيان إلى رسول اللّه فمسح رؤسهم وبرك عليهم إلا هو فقال كان علي رأس خلوق فامتنع ﷺ من مسه فمن يكون في مثل هذه السن كيف يرسل مصدقًا؟ وبهذا الاختلاف يسقط العلماء الأحاديث القوية، وكيف يفسق رجل بمثل هذا الكلام؟ فكيف برجل من أصحاب محمد ﷺ؟ (انظر العواصم من القواصم ص٩٠)

نزلت فيمن قال للنبي ﷺ إن مارية أم إبراهيم يأتيها ابن عم لها قبطي، إلى آخر القصة التي مرت في تفاسير الشيعة وهي تذكر أن عائشة هي التي قالت ذلك فالفاسق الذي جاء ينبأ في الآية هو عائشة رضي الله عنها، وإن لم يصرح الطبرسي باسمها فتأمل[1] هذه هي عقيدة الشيعة في الصحابة وهذا هو أثر تلك العقيدة في تفاسيرهم عقيدة تنم عن بغض دفين، وحقد مشين للصفوة من أصحاب رسول اللّٰه ﷺ وهي عقيدة لم نر لها مثيلًا في أمة من الأمم، بل ما قدح اليهود والنصارى ولا المشركون في أصحاب رسول اللّٰه ﷺ بمثل ما قدح الشيعة ولم نسمع أن اليهود والنصارى قدحوا في أسلافهم كما فعل الشيعة في سلف الأمة، وصدق القاضي أبو بكر بن العربي حيث يقول: ما رضيت اليهود والنصارى في أصحاب موسى وعيسى ما رضيتت الروافض في أصحاب محمد ﷺ حين حكموا عليهم بأنهم قد اتفقوا على الكفر والباطل، فما يرجى من هؤلاء وما يستبقى منهم[2].

وصدق الإمام ابن الجوزي حيث قال: وفضلت اليهود والنصارى على الرافضة بخصلتين: سئلت اليهود من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى، وسئلت النصارى فقالوا أصحاب عيسى، وسئلت الرافضة من شر أهل ملتكم؟ فقالوا: حواري محمد ﷺ، وأمروا بالاستغفار لهم فسبوهم[3].

ونحن نبرأ إلى اللّٰه تعالى مما صنع هؤلاء، اللّٰهم لا تؤاخذنا بما فعل هؤلاء القوم: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾!! [الأعراف: ١٥٥].

وأقول: عقيدة القوم هذه ذات جانبين:

الأول: الطعن على الصحابة عامة، ورميهم بالكفر والنفاق إما في حياة الرسول وما بعده وإما بعد وفاته مباشرة، كلهم كذلك إلا خمسة أو أكثر قليلًا ممن حضر موقعة

---

(١) مجمع البيان للطبرسي ج٢٦ ص٨٧ .

(٢) العواصم من القواصم ص١٨٥ .

(٣) انظر: كتاب الموضوعات للإمام ابن الجوزي ج١ ص٣٣٩ .

الجمل وصفين وكان مع علي ملازمًا له في خلافته، لكن المجمع على استثنائه هم الخمسة المشهورون.

الثاني: الطعن بصفة أكثر على خلاصة الصفوة من أصحاب رسول اللّه ﷺ مثل أبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وعائشة وحفصة كما هو بارز في تفاسيرهم. وواضح من كلام الشيعة أن أساس هذا الطعن والتكفير إنما هو بسبب إنكارهم النص على ولاية علي بن أبي طالب كما يزعمون، والبعض كان بسبب محاربة علي في الجمل وصفين، أما النص على الولاية فقد تقدم ما فيه، وتبين أن لا نص ولا ولاية، فبطل ما ترتب عليه وهذا لا يمنع من بيان بطلان عقيدتهم في الصحابة ببيان حقيقة الأمر في الصحابة، وبيان حقيقة ما وقع من حرب أصحاب الجمل بالذات معه، فأقول وباللّه التوفيق:

أما بالنسبة للصحابة رضوان اللّه عليهم، فقد جاء بفضلهم القرآن في محكم الآيات، وساطع البينات، التى لا ينكرها إلا جاحد كافر، يكذب صريح القرآن.

فقد أثنى عليهم في أكثر من موضع ووثقهم وعد لهم، وأخبر أنهم خير أمة أخرجت للناس، وأنهم المؤمنون حقًا، والصادقون المفلحون، الذين رضي اللّه عنهم ورضوا عنه، وأنه غفر لهم وأعد لهم جنات وارفات، وأخبر أن من اقتفى آثارهم، وحذا حذوهم، فقد فاز مثلهم، قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًاۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩] وأنعم بها مكرمة وثناء من اللّه على أصحاب رسول اللّه ﷺ.

٢- وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠]، ومن رضي اللّه عنه ووعده بالجنة خالدًا فيها أبدًا

فلابد وأن يفي له اللَّه بوعده لأنه تعالى لا يخلف الميعاد!

٣- وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ۝٧٤﴾ [الأنفال: ٧٤].

فهؤلاء هم المهاجرون والأنصار أخبر اللَّه أنهم المؤمنون حقًّا، فلابد وأن يكونوا كذلك ووعدهم مغفرة ورزقًا كريمًا، ولا بد وأن يفي لهم!

٤- وقال تعالى: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٩ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ۝١٠﴾ [الحشر: ٨، ٩، ١٠].

فالمهاجرون هم الصادقون، والأنصار هم المفلحون، وعلامة صحة إيمان من جاء بعد المهاجرين والأنصار أن يستغفروا لهم ويحبوهم، وذلك متحقق في أهل السنة بحمد اللَّه أما الشيعة فقد أمروا بالاستغفار لهم فسبوهم وبحبهم وعدم بغضهم فأبغضوهم ولعنوهم وتبرءوا منهم وكفروهم، فلينظر العاقل أين يضع نفسه من هذه الآيات!!

٥- وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ومهما قيل بعموم الآية في الأمة كلها إلا أن الصحابة هم المشافهون بالخطاب ونحن لهم تبع فهم المقصودون أولا ومن ارتضاه اللَّه شهيدًا يوم القيامة على الأمم، وارتضته الأنبياء وأممهم شهيدًا عليهم، فلا بد وأن يكون عدلًا مرضيا.

٦- وقال تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ومن المشافه بالخطاب إلا الصحابة؟

٧- وقال تعالى: ﴿۞لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ

مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ [الفتح: ١٨].

ومن رضي اللَّه عنه مؤكدًا ذلك بناءً على علمه بما في قلبه فلا يتصور أن يسخط عليه أبدا. والقرآن مليء بمثل هذا وما ذكرناه كفاية وهو في غاية الوضوح بحيث لا يحتاج إلى بيان وصدق بحيث لا يحتاج إلى برهان، ومن أصدق من اللَّه قيلًا!

وهاك بعض الأحاديث الصحيحة في ذلك، ومنها ما بلغ مبلغ التواتر:

١- أخرج الشيخان البخاري ومسلم بسنديهما عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«لا تسبوا أحدًا من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»**(١).

٢-وأخرج الشيخان البخاري ومسلم بسنديهما أن النبي ﷺ قال: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيئ قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته»(٢) وقد نص الحافظ بن حجر والإمام ابن تيمية على تواتره(٣).

٣- وأخرج الإمام مسلم بسنده عن أبي بردة عن أبيه أن رسول ﷺ قال: **«النجوم أمنة للسماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون»**(٤).

٤- وأخرج الترمذي في سننه بسنده عن عبد اللَّه بن مغفل قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«اللَّه اللَّه في أصحابي، لا تتخذوهم غرضًا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى اللَّه، ومن**

---

(١) البخاري: كتاب بدء الخلق: باب فضل أبي بكر: ج٢ ص٢٩٢ ومسلم: كتاب فضائل الصحابة باب تحريم سب الصحابة ج٢ ص٤١٤.

(٢) البخاري: باب فضائل أصحاب النبي: ج٢ ص٢٨٢، ومسلم: باب فضائل الصحابة ج٢ ص٤١١.

(٣) انظر: الإصابة في الفصل الثالث من المقدمة ج١ ص١٢ والمنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٨٥.

(٤) مسلم: باب أن بقاء النبي أمان لأصحابه: ج٢ ص٤١٠.

آذى اللّٰه يوشك أن يأخذه»[1].

٥- وأخرج الشيخان البخاري ومسلم بسنديهما عن علي رضي الله عنه في قصة حاطب بن أبي بلتعة في شأن أهل بدر أن النبي ﷺ قال: «**وما يدريك لعل اللّٰه اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»[2].

٦- وأخرج مسلم بسنده عن أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا يدخل النار إن شاء اللّٰه من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها**».

وفي رواية أخرى عن جابر: أن عبدًا لحاطب جاء رسول اللّٰه ﷺ يشكو حاطبًا فقال: يا رسول اللّٰه ليدخلن حاطب النار، فقال رسول اللّٰه ﷺ: «**كذبت لا يدخلها فإنه شهد بدرًا والحديبية**»[3].

٧- وذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة قال: روى البزار في مسنده بسند رجاله موثقون من حديث سعيد بن المسيب عن جابر قال: قال رسول اللّٰه ﷺ: «**إن اللّٰه اختار أصحابي على الثقلين سوى النبيين والمرسلين**»[4].

فهذه النصوص من الكتاب والسنة ومئات غيرها تعطي القطع واليقين على فضل الصحابة أجمعين، مما دعا العلماء إلى القطع بعدالة الصحابة وأنهم من أهل الجنة.

نقل ابن حجر في الإصابة عن ابن حزم الصحابة كلهم من أهل الجنة قطعًا، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [الأنبياء: ١٠١].

فثبت أن الجميع من أهل الجنة، وأنه لا يدخل أحد منهم النار لأنهم المخاطبون بالآية السابقة[5].

---

(١) سنن الترمذي: باب من سب أصحاب النبي: ج٥ ص٣٥٨ .

(٢) البخاري: باب من شهد بدرًا ج٣ ص٧ ومسلم باب من فضائل أهل بدر ج٢ ص٣٩٨ .

(٣) مسلم: باب من فضائل أهل بدر وأصحاب الشجرة ج٢ ص٣٩٨ .

(٤) الإصابة لابن حجر: ج١ ص١٢ .

(٥) الإصابة لابن حجر ج١ ص١٠ .

وعليه فمن سب الصحابة أو انتقصهم فهو مكذب بهذه النصوص من الكتاب والسنة، ومن كذب بكتاب اللَّه أو بشيء منه فليس من اللَّه في شيء، بل هو زنديق، مدخول على كيان الأمة يجب استبعاده عنها، إذ الطعن فيه أولي وأحق.

قال الحافظ ابن حجر: ذكر الخطيب بسنده إلى أبي زرعة الرازي قال: إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن رسول اللَّه ﷺ حق. والقرآن حق. وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولي وهم زنادقة[١].

وأما الدليل العقلي على إخلاص الصحابة في إيمانهم من أول إسلامهم حتى فارقوا الدنيا فهو حسب الواقع التاريخي لهم، وهو أنهم دخلوا الإسلام طائعين غير مكرهين، فقد فارقوا دين قومهم فعادوهم واضطهدوهم وعذبوهم وفتنوهم في دينهم ليرجعوهم كفارًا كما كانوا فتحملوا صنوف العذاب وما ضعفوا وما استكانوا حتى أن بعضهم مات تحت وطأة العذاب وبعضهم خرج مهاجرًا إلى الحبشة، ثم هاجروا جميعًا إلى المدينة وتركوا الأهل والأوطان والديار والأموال في سبيل عقيدتهم، ثم خاضوا غمار الحروب في سبيل نشر دينهم تحت راية نبيهم، فبذلوا المهج والأرواح، فمنهم من قضى نحبه استشهادًا من أجل إعلاء كلمة اللَّه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا.

وبعد وفاة الرسول ﷺ انتقضت عليهم جزيرة العرب، وتألبت على المدينة فهبو كالأسود يواجهون الجزيرة بأسرها حتى رجعوها إلى حوزة الإسلام، في أقل من عام ثم توجهوا لمواجهة أقوى دولتين في العالم فاتحين ظافرين، حتى دانت تلك الممالك بالإسلام، هذا هو واقع التاريخ كما يعرفه العدو والصديق، فهل يعقل أن يكون هؤلاء كانوا كفرة مخادعين منافقين لصاحب الرسالة ﷺ؟

وأيهما أقرب في حكم العقل كفر هؤلاء الذين قام الإسلام على أكتافهم

---

(١) المرجع السابق ج١ ص١٠ .

وأشلائهم، أم كفر من يعتقد كفرهم ونفاقهم؟

لقد كانت الفرصة مواتية لإعلان عودة دولة الأوثان بعد وفاة الرسول ﷺ حينما ارتدتت قبائل الأعراب من حول المدينة، فما الذي منع الصحابة من انتهاز هذه الفرصة والمجاهرة بما كانوا يبطنون كما تزعم الشيعة؟

واللَّه لا أدري على أي شيء تحسد الشيعة، أعلى كفر بواح أم جهل صراح؟!

قال الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: عرف بالتواتر الذي لا يخفى أن أبا بكر وعمر وعثمان كان لهم بالنبي ﷺ اختصاص عظيم وخلطة وصحبة ومصاهرة لهم[١]، وما عرف عنه أنه كان يذمهم ولا يمقتهم، بل يثني عليهم ويحبهم، فإما أن يكونوا على الاستقامة ظاهرًا وباطنًا معه وبعده أولًا؟ فالأول هو المطلوب.

والثاني: إما أنه علم وداهنهم أو لم يعلم، وأيهما قدر فهو من أعظم القدح في الرسول ﷺ وإن كانوا أنحرفوا بعد الاستقامة فهذا خذلان من اللَّه لنبيه في خواص أمته، فمن قد أخبر بما سيكون أين كان عن علم ذلك؟ فأين الاحتياط للأمة حتى ولى هؤلاء؟ ومن وعد أن يظهر دينه على الأديان كيف يكون أكابر خواصه مرتدة؟

هذا من أعظم القدح في الرسول والطعن فيه، ليقول الباطلي والزنديق: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان صالحًا لكانوا مثله، ولهذا قال أهل العلم: «إن الرفض دسيسة الزندقة»[٢].

هذا هو بالنسبة للصحابة عامة عقلًا ونقلًا وعقيدة أهل السنة والجماعة فيهم.

وأما بالنسبة لطعون الشيعة على أشخاص بعينهم من خواص الصحابة وفي مقدمتهم الصديق والفاروق وذو النورين وطلحة والزبير وعائشة وحفصة، فأقول:

يكفي أن اللَّه ﷻ أنزل في الصديق مشيدًا بفضله وحسن صحبته والثناء عليه قرآنًا

---

(١) كان الصديق والد السيدة عائشة أحب أزواج النبي إليه، وكذلك كان عمر والد حفصة زوجة الرسول أيضًا وكان عثمان زوجًا لرقية ثم أم كلثوم بنتي الرسول ﷺ فهؤلاء الثلاثة بالذات أخص الناس وأقربهم إلى رسول اللَّه وأحبهم إليه، وهذا أمر معروف لا يختلف فيه إثنان.

(٢) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٨٥ .

يتلى على مسامع الزمن إلى يوم القيامة، وإن حاول الشيعة إطفاء هذا النور وتحويله إلى قدح فيه: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾! [التوبة: ٣٢].

فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٤٠﴾ [التوبة ٤] والآية أجلى من الشمس في رفع شأن الصديق فوق السحاب، ولا نظير لها في غيره في القرآن، لا في علي ولا غيره، وهي من الوضوح بحيث لا يخفى معناها وفضل الصديق فيها على إنسان، ولكني أذكر بعض أوجه الاستنباط منها بما يوحيه النص الكريم من معاني في فضل الصديق ليست هي كاستنباط الشيعة الذي هو أشبه بالهذيان فمن ذلك:

١- أن النبي ﷺ ما أختار أحدًا في هذه الرحلة التي هي أخطر مراحل حياته غير الصديق رضي الله عنه، وذلك لعلمه أن باطنه كظاهره وسره كعلانيته، وأنه من المؤمنين المخلصين الصديقين، فاختاره في هذا الموقف العصيب لثقته فيه وعلمه بحاله، فهو ﷺ لم يأمن على نفسه غير الصديق، ولم يأنس في صحبته بغيره، فكان رضي الله عنه عند حسن ظنه به فهذا دليل على أنه لم يعدل به غيره من أصحابه.

يؤيد ذلك - فوق ما يوحيه النص - ما رواه ابن عساكر وابن عدي من طريق الزهري عن أنس رضي الله عنه أن رسول اللّه ﷺ قال لحسان بن ثابت - شاعر النبي - «هل قلت في أبي بكر شيئًا»؟ قال نعم، قال: «قل وأنا أسمع»، فقال:

وثاني اثنين في الغار المنيف وقد ... طاف العدو به إذ صعد الجبلا
وكان حب رسول اللّه قد علموا ... من البرية لم يعدل به رجلا

فضحك رسول اللّه ﷺ حتى بدت نواجذه ثم قال: «**صدقت يا حسان، هو كما قلت**»[1] أما ما تهذي به الشيعة من أنه اصطحبه معه لئلا يدل المشركين عليه فهذا

---

(١) ذكره صاحب المنار عن ابن عدي وابن عساكر من طريق الزهري عن أنس انظر المنار ج١ ص٣٨٥ .

تضليل لا تأويل، لأنه من الممكن أن يتمنع عن مصاحبته، أو يخبر المشركين بهجرته أو يدلهم عليه وهو معه في الغار ويقول لهم هذا محمد فخذوه لكنه ما فعل بل حزن وخاف المشركين علي النبي حتى قال: «يا رسول اللَّه لو أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا»؟ فقال: «**ما ظنك يا أبا بكر باثنين اللَّه ثالثهما**» متفق عليه[1].

وقد نزل القرآن بتسجيل هذا الحوار في متن الآية في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] ومن هنا نعلم سخف الشيعة في قولهم: همّ أبو بكر أن يدل على الرسول فنهاه، أو اصطحبه لئلا يدل عليه، إذ على هذا المنطق المعكوس المنكوس يمكن للناصبي أن يقول: أمر الرسول عليًّا بالمبيت مكانه مسجي ببرده لكي يقتله المشركون فيستريح منه، فهذه مثل تلك، والأخيرة أقرب!.

لكن أهل السنة يرفضون هذا وذاك ويعتبرون ما حدث في الهجرة من أبي بكر وعلي هو من أعظم مناقبهما، فقد اختار النبي ﷺ عليًّا للنوم في فراشه لأنه صغيرًا لم تظهر منه عداوة للمشركين، ولا كان له نشاط في الدعوة لا باللسان ولا بالسنان، فلا غرض للمشركين في قتله، فكان اختياره مناسبًا للنوم على فراش الرسول والتسجي ببرده. أما الصديق فإن نشاطه في الدعوة كان ملحوظًا بل لم يكن لغيره من الصحابه مثل ما كان له في مجال الدعوة فمن المعروف أنه دعا جماعة فأسلموا على يدية، وكان يدافع عن الرسول ﷺ وعن المسلمين بالنفس والمال فكان غضب الكفار عليه أشد وحرصهم على قتله ألزم فكان من المناسب أن يكون هو صاحب الصحبة والخطوة في هذه الرحلة ومن المعلوم بداهة أن من يخاف من وشاية آخر عليه لا يخبره بسره، فكيف أمن الرسول أبا بكر على سره، ورضي أن يعلم بذلك جميع أهل بيته وأن يتعاهدهما ولده عبد اللَّه وعتيقه بالغداء وهما في الغار، وبالأنباء كل ليلة وأن يكون أبو بكر هو الذي يتولى استئجار الدليل الذي يرحل بهما؟ أما كانت هناك فرصة في كل ذلك ليدل عليه هو أو ولده أو عتيقه؟ وهل تدل حال أبو بكر في

---

(١) البخاري: باب مناقب المهاجرين: ج٢ ص٢٨٨، مسلم: باب فضائل أبي بكر: ج٢ ص٣٥٠.

هذه الرحلة من تحوله تارة ميمنة وتارة ميسرة ومخافة الرصد على رسول اللّه ﷺ، وترك أهله وماله وضحى بكل ذلك في سبيل نجاته برسول اللّه ﷺ فهل يدل ذلك على إبطان كفر أو نفاق؟ معاذ اللّه، وخذل اللّه من قال ذلك!.

٢- أن هجرة أبي بكر كانت صنو هجرة الرسول على التمام، حيث كانت هجرة الرسول بإذن من اللّه تعالى وكذلك هجرة أبي بكر دون سواه من الصحابة فقد أخرج البخاري بسنده عن عائشة ﵂ قالت: «تجهز أبو بكر قبل المدينة فقال له رسول اللّه ﷺ على رسلك فإني أرجو أن يؤذن لي، فقال أبو بكر وهل ترجو ذلك بأبي أنت قال: نعم، فحبس أبو بكر نفسه على رسول اللّه ﷺ ليصحبه وعلف راحلتين كانتا عنده أربعة أشهر فبينما نحن يومًا جلوس في بيت أبي بكر في نحر الظهيرة قال قائل لأبي بكر هذا رسول اللّه ﷺ متقنعًا في ساعة لم يكن يأتينا فيها فقال أبو بكر: فداء له أبي وأمي، واللّه ما جاء به في هذه الساعة إلا أمر، فجاء رسول اللّه فاستأذن له فدخل فقال لأبي بكر: «**أخرج من عندك**». فقال أبو بكر: إنما هم أهلك بأبي أنت يا رسول اللّه قال: «**فإني قد أذن لي في الخروج**» فقال أبو بكر: الصحبة بأبي أنت يا رسول اللّه، قال رسول اللّه ﷺ: «نعم»[1].

فهذا دليل على أن هجرة أبي بكر كانت بإذن بوحي صحبة للرسول. مثل هجرة الرسول سواء بسواء حيث خص اللّه أبا بكر بصحبة نبيه دون أهله من غيره وعشيرته، وهذا التخصيص يدل علي شرف أبي بكر وفضله على غيره.

٣- في الآية كذلك أن اللّه عاتب أهل الأرض جميعًا بقوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] سوى أبي بكر فقد استثناه اللّه من هذا العتاب بقوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ وهذا دليل على فضل الصديق وانفراده بذلك.

٤- ومنها أن أبا بكر لم يتخلف عن رسول اللّه في موطن من المواطن طول حياته

(١) انظر صحيح البخاري: كتاب بدأ الخلق: باب هجرة النبي وأصحابه إلى المدينة: ج٢ ص٣٣٢.

لا في سفر ولا حضر بخلاف غيره، وهذه مما انفرد بها أبو بكر، فهي دليل فضله وحسن صحبته ولهذا لم يفرق اللَّه في الممات أيضًا فجعلها معًا، كما عاشا معًا.

ولعل طلب الرسول أن يمرض في بيت عائشة لكي يدفن فيه إذا مات[1] مع ما روي عنه أنه قال: «ما قبض اللَّه نبيا إلا في الموضع الذي يجب أن يدفن فيه»[2] كل ذلك تمهيد وإشارة إلى دفن أبي بكر معه في حجرة ابنته كأنه يمد جواره وصحبته في المحيا والممات والدليل على ذلك أنهم لم يختلفوا في دفن الصديق بجواره في حجرة عائشة، بخلاف عمر فإنه ما دفن بها إلا بعد أن أذنت له عائشة كما هو مشهور.

٥- ومنها أن اللَّه جعل أبا بكر (ثاني اثنين) أي ثاني رسول اللَّه ﷺ فكان ثانية في كل شيء، فكان الرسول ﷺ يدعوا الناس إلى الإسلام في مكة فأسلم على يدية خلق وكذلك أبو بكر، دعا طلحة والزبير وعثمان وأبا عبيدة وعبد الرحمن بن عوف فأسلموا على يدية ولم يكن ذلك لأحد من الصحابة سوى أبي بكر وكان نائبه على الحج سنة تسع من الهجرة أول حج في الإسلام، ولم يكن ذلك لغير أبي بكر، وكان نائبه على الصلاة بالمسلمين وكان نائبه علي الأمة بعد وفاته، حتى قال علي لما مات أبو بكر «اليوم انقطعت خلافة النبوة»[3].

٦- ومنها أنه انفرد بمعية اللَّه ورسوله في قوله تعالى حكاية عن قول نبيه: «إن اللَّه معنا» فثلاثة رب العالمين أحدهم وخاتم النبيين ثانيهم يكون لأبي بكر الصديق أعظم الشرف أن يكون ثالثهم، ويزيد هذا الشرف أكثر وأكثر أن هذه المعية لم تكن بالسعي لها من أبي بكر ولا بالمصادفة، بل الذي اختار ذلك هو رسول اللَّه بإذن اللَّه، والمخبر عن هذه المعية هو اللَّه في محكم كتابه ورسوله في قوله «ما ظنك يا أبا بكر باثنين اللَّه ثالثهما»!.

ولو وردت هذه الآية أو هذا الحديث في علي بن أبي طالب لقال الشيعة فيه مثل

---

(١) انظر: القصة في صحيح البخاري: باب مرض النبي ووفاته: ج٣ ص٩٤ .

(٢) انظر: سنن الترمذي: أبواب الجنائز : ج٢ ص٢٤٢ .

(٣) انظر: تفسير المنار ج١٠ ص٣٨٥ .

ما قالت النصاري في ثالوثهم، بل لقالوا إذا كان الرسول ثاني أثنين والله ثالثهما فكم تبلغ منزلة الأول!.

قال الرازي: اعلم أن الراوفض كانوا إذا حلفوا قالوا: وحق خمسة سادسهم جبريل وأرادوا به أن الرسول وعليًا وفاطمة والحسن والحسين كانوا قد احتجبوا تحت عباءة يوم المباهلة فجاء جبريل وجعل نفسه سادسًا لهم، فذكروا للشيخ الإمام الوالد رحمة الله أن القوم هكذا يقولون، فقال: لكم ما هو خير منه بقوله ﷺ «ما ظنك باثنين الله ثالثهما» ومن المعلوم ضرورة أن هذا أفضل وأكمل[1].

يعني اثنين في الغار ثالثهما رب العزة أفضل قطعًا من خمسة سادسهم جبريل.

٧- جملة: ﴿لَا تَحْـزَنْ﴾ دليل على إخلاص أبي بكر وعلو همته في الخوف على الرسول ﷺ، لأنه من المعلوم من خبر البخاري السابق وغيره أن لم يحزن خوفًا على نفسه بل خوفًا على الرسول أن يدركه المشركون فيقتلوه وهذا دليل إخلاصه في إيمانه وحسن صحبته، بل لو سلم أن حزنه كان خوفًا على نفسه من أن يقتل لدل ذلك على أنه أيضًا مؤمن، ولم يباطن قريشًا بل يخشاهم على نفسه بخلاف ما تزعمه الشيعة من أن ذلك دليل على خوره وعصيانه، فقد قال الله لنبيه ﷺ: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر: ٨٨]، وقال: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧]. وقال: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وقال الله حكاية عن قول يعقوب: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، وقالت الملائكة للوط عليه السلام: ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٣] فلو كان الحزن يدل على العصيان للزم الشيعة من الطعن في الرسول الأكرم وفي نبي الله يعقوب ولوط ما هو صريح الكفر، وحسب الصديق شرفًا أن ينهاه الرسول عما نهى الله رسوله عنه، وأي شرف أعظم من هذا؟.

٨- إن الآية صريحة في إثبات الصحبة لأبي بكر بالنص، وليس كذلك الأمر

---

(١) انظر: مفاتيحُ الغيب للرازي ج٤ ص٤٥٠ .

بالنسبة لغيره ومنكر النص كافر بإجماع المسلمين بما في ذلك الشيعة، وقد أجمعت الأمة كذلك أن ذلك الصاحب هو أبو بكر، فيكون هو الوحيد الذي ثبتت صحبته بالنص القرآني.

لكن الشيعة حقدًا وحسدًا على الصديق يفسرون هذا النص على صحبته بقولهم: لا مدح فيه إذ قد يصحب المؤمن الكافر، ويستشهدون بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ﴾ [الكهف: ٣٧].

ولا أدري كيف تجعل الشيعة صحبة الرسول وصحبة الكافر سواء؟ هل هناك ضلال وقدح في الرسول ﷺ أعظم من هذا؟

إن صحبة الكافر قد تكون اتفاقية عارضة مؤقتة، أما صحبته على الدوام فهي منهي عنها بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١]، أما صحبة المودة الدائمة خاصة إذا كانت من الرسول ﷺ لا بد وأن تكون صحبة إيمان وبر، وقد صحب الرسول أبا بكر قبل الإسلام ثم جاء الإسلام فزادهما ائتلافًا، وقواها الرسول أكثر بمصاهرة أبي بكر، وزادها توثيقًا بما مهده لمصاحبته في تربته، فهل هذه مثل صحبة المؤمن للكافر؟، وهل لا ينتفع أبو بكر بهذه الصحبة ولا يصح أن يمدح بها لما قد يصحب المؤمن الكافر؟ وهل خفي أن السياق للامتنان حيث صدر الآية تبكيت لمن لم يهب لنصرة الرسول بأن اللَّه قد سبق وحقق له النصر لما أخرجه كفار مكة وحيدًا إلا من صاحبة مسجلًا فيها حواره مع صاحبه في الغار، فكيف يمتن اللَّه عليه بصحبة الكافر يا معشر الشيعة؟ وماذا بقي من فضل بمصاحبة الرسول ﷺ؟.

عن المرء تسأل وسل عن قرينه   فكل قرين بالمقارن يعرف

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾ [النور: ٢٢] وهي بالإجماع في أبي بكر الصديق بلا منازع أيضًا، وناهيك بمن وصفه اللَّه بأولي الفضل والسعة وترفق معه طلب العفو والصفح عن المسيئ إليه،

لأن اللَّه لم يرض للصديق إلا بمعالي الأمور والترفع عن أخذ المسيئ بإساءته، ووعده العفو والمغفرة، واللَّه لا يخلف الميعاد، ولذلك بادر الصديق إلى أمر ربه متخلقًا بخلقه متأدبًا بأدبه، فأعاد الأمر على ما كان، وذلك أنه لما خاض مسطح ابن أثاثة بن خالة الصديق في حديث الإفك، وكان أبو بكر ينفق عليه حيث كان فقيرًا، فلما آذى عائشة حلف الصديق أن لا ينفق عليه فنزلت الآية، وضرب مسطح الحد الشرعي وتاب إلى اللَّه بادر الصديق إلى إعادة النفقة قائلًا: «بلى واللَّه إنا نحب أن تغفر لنا يا ربنا، واللَّه لا أنزعها منه أبدًا»[1].

فلذلك كان الصديق رضي الله عنه هو الصديق حقًّا!.

وقال تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ﴿٢١﴾﴾ [الليل: ١٧ - ٢١].

والأتقى: الذي وصفه اللَّه بما وصفه ووعده رضاه وعدًا مؤكدًا هو أبو بكر الصديق بإجماع المفسرين[2] والآية السابقة من سورة النور تؤيد ما هنا فهناك قال اللَّه عنه ﴿أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ﴾ فثبت بالنص القرآني أنه بعينه كان ينفق من ماله على الفقراء، ولم يرد في غيره بخصوصه مثل ذلك وهذا يؤيد أنه هو الذي يؤتي ماله يتزكى في هذه الآيات، وقد ورد أنه رضي الله عنه أسلم وله أربعون ألفًا فأنفقها في سبيل اللَّه. واشترى بماله سبعة عبيد أعتقهم في سبيل اللَّه كلهم كان يعذب في اللَّه، بلال بن رباح وعامر بن فهيرة، والنهدية، وأبنتها، وزبيرة، وأم عميس وأمة بني المؤمل[3].

وفي الصحيح قال رسول اللَّه ﷺ: **«إن مِن أَمَنِّ الناس علي في صحبته وماله أبا بكر، ولو كنت متخذًا خليلًا غير ربي لاتخذت أبا بكر ولكن أخوة الإسلام ومودته لا يبقين باب في المسجد إلا سد إلا باب أبي بكر»**[4].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير ج٣ ص٢٧٦ .

(٢) نفس المصدر ج٤ ص٥٢١ .

(٣) المنتقى من منهاج الاعتدال ص٥٥٨ .

(٤) صحيح البخاري: باب فضل أبي بكر ج٢ ص٢٨٩ .

وقال ﷺ: «إن اللَّه بعثني إليكم فقلتم كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لي صاحبي - مرتين - فما أوذي بعدها - يعني أبو بكر -»[1]. وقال ﷺ: «**من أنفق زوجين من شيء من الأشياء في سبيل اللَّه دعي من أبواب الجنة: يا عبد اللَّه هذا خير، فإن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة، ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد، ومن كان من أهل الصدقة دعي من باب الصدقة، ومن كان من أهل الصيام دعي من باب الريان**»، فقال أبو بكر: ما على هذا الذي يدعى من تلك الأبواب من ضرورة، وقال: هل يدعى منها كلها أحد يا رسول اللَّه؟ قال: «**نعم وأرجو أن تكون منهم يا أبا بكر**»[2].

وفي الترمذي عن عمر قال: أمرنا رسول اللَّه أن نتصدق فوافق ذلك ما لا عندي فقلت اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يومًا، فجئت بنصف مالي، فقال النبي ﷺ «ما أبقيت لأهلك»؟ قلت مثله، وأتى أبو بكر بماله كله، فقال النبي ﷺ: «**ما أبقيت لأهلك**»؟ قال: أبقيت لهم اللَّه ورسوله، فقلت- يعني عمر-: لا أسابقك إلى شيئ أبدًا[3].

فهذا الذي يؤتي ماله يتزكى وما لأحد عنده من نعمة تجزى، فقد كانت أياديه حتى على المشركين، ففي صلح الحديبية شتم عروة بن مسعود الثقفي وكف يده عن لحية رسول اللَّه ﷺ من أن تعبث بلحيته يد مشرك، فسأل عروة الرسول عنه فقال: «**هذا أبو بكر بن أبي قحافة**» فقال عروة: أنا واللَّه لولا يدٌ كانت لك عندي لم أجزك بها لكافأتك، ولكن هذه بها، وهذه اليد التي يقصدها عروة هي أن عروة كان قد تحمل دية فأعانه أبو بكر فيها بعون حسن[4]، فإذا كانت هذه هي أيادي أبي بكر على زعيم ثقيف بالطائف فما بالك بأيادية على غيره؟ ولهذا قال فيه الرسول كما تقدم «إن من

(١) نفس المصدر ج٢ ص٢٩٠ .
(٢) نفس المصدر ج٢ ص٢٩٠ .
(٣) سنن الترمذي وقال حسن صحيح: باب مناقب أبي بكر ج٥ ص٢٧٧ .
(٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ج٨ ص١٩٧ وأحاديث الحديبية في جميع كتب السنن والصحاح والمسانيد وفيها قصة أبي بكر مع عروة .

أمن الناس على في صحبته وما له أبا بكر» فالأوصاف تأبى إلا أبا بكر، فهو الأتقى الذي يؤتي ماله يتزكى، وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ولسوف يرضى، فإذا أضيف إلى ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ وكان هو الأتقى فكم تبلغ منزلة الصديق رضي الله عنه؟؟.

هذا ومما يدعو للدهشة والعجب أن الشيعة حاولوا صرف الآيات عنه فقال بعضهم إن الأتقى هو علي بن أبي طالب[1]، وقال بعضهم: إنها نزلت في رجل من الأنصار اسمه أبو الدحداح اشترى نخلة فتصدق بها فاستوجب بها الجنة[2].

ويبطل هذا وذاك أن السورة مكية بالإجماع لم ينازع في ذلك أحد حتى الشيعة، وعلي في مكة لم يكن له مال يتزكى، بل ولا حياة الرسول البته، فقد كان رضي الله عنه فقيرًا معدمًا طوال حياة الرسول ﷺ، فما وجبت علية زكاة طوال هذه المدة، فالأوصاف لا تنطبق عليه، وأما قصة أبي الدحداح فقد كانت بالمدينة والسورة من أوائل ما نزل بمكة فكيف ذلك، ونخلة أبي الدحداح لا تستحق كل ذلك، بخلاف ما تقدم من أيادي الصديق رضي الله عنه!

فإن قيل: إنه ارتد بعد وفاة الرسول كما يزعمون.

قلنا: يلزم عليه الخلف في وعد اللّٰه تعالى فإنه وعد أنه سوف يرضيه، وخلف الوعد عليه تعالى محال، وأيضًا إن من حارب المرتدين وأصر على حربهم وما استطاع أحد من الصحابة أن يثني عزمه عن حربهم أبدًا لا يتصور منه ردة أبدًا، معاذ اللّٰه وخذل اللّٰه من قال ذلك.

أما بالنسبة لعمر رضي الله عنه: فيكفي أن القرآن نزل بموافقته في كثير من المواطن، فقد اقترح على النبي ﷺ أن يضرب الحجاب على أزواجه فنزل القرآن بموافقته وتمنى أن يتخذ النبي من مقام إبراهيم مصلى فنزل القرآن بموافقه، وقال لأزواج النبي لما

(١) انظر: بيان السعادة في مقامات العبادة للخراساني ج٢ ص٣١٦ .

(٢) المجمع ج٣٠ ص١٥٩ .

تمالأن عليه في الغيره: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥] فنزلت وأشار على النبي ﷺ بقتل أسارى بدر فنزل القرآن بموافقته واعترض على الصلاة على المنافقين فنزل القرآن بموافقته، وغير ذلك كثير حتى لقد أفرد بالتصانيف.

ويدل على ما تقدم ما جاء في البخاري بسنده عن عمر رضي الله عنه قال: «وافقت ربي عز وجل في ثلاث: قلت يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى؟ فأنزل الله: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] وقلت: يا رسول الله إن نساءك يدخل عليهن البر والفجور، فلو حجبتهن فأنزل الله آية الحجاب، وقلت لأزواج النبي لما تمالأن عليه في الغيرة: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥] فنزلت كذلك[1]. وأما ما جاء موافقًا لما كان يراه عمر في أسارى بدر من أنه كان يرى قتلهم فقد أخرجه مسلم[2] وفيه نزل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وأما ما جاء في تصدي عمر للرسول في الصلاة على ابن أبي رأس المنافقين فنزل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾ الآية [التوبة: ٨٤]، فقد أخرجه الشيخان[3].

هذا مما جعل الرسول ﷺ يقول فيه «قد كان يكون في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي منهم أحدًا فإن عمر بن الخطاب منهم»، قال ابن وهب - أحد رجال السند- «تفسير محدثون: ملهمون»[4].

وأخرج البخاري بسنده عن رسول الله ﷺ قال: «إيها يابن الخطاب والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكًا فجا قط إلا سلك فجا غير فجك»[5].

وأخرج الشيخان بسنديهما عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) البخاري: التفسير: سورة البقرة ج٣ ص٩٩ .
(٢) صحيح مسلم: من فضائل عمر ج٢ ص٣٥٦ .
(٣) البخاري: التفسير: سورة التوبة: ج٣ ص١٣٧، مسلم: من فضائل عمر: ج٢ ص٣٥٦ .
(٤) مسلم: من فضائل عمر: ج٢ ص٣٥٦ .
(٥) أخرجه البخاري: مناقب عمر ج٢ ص٢٩٤ .

«بينا أنا نائم رأيت الناس عرضوا علي وعليهم قمص فمنها ما يبلغ الثدي ومنها ما يبلغ دون ذلك وعرض علي عمر وعليه قميص اجتره» قالوا فما أولته يا رسول اللَّه؟ قال: «الدين»[1].

ويكفي في فضل عمر:

ما جاء في الصحيحين من أن عليًا ﷺ ما تمنى أن يلقى اللَّه بعمل إلا بمثل عمل عمر، فقد أخرج البخاري ومسلم بسنديهما عن ابن عباس قال: «لما وضع عمر على سريره فتكنفه الناس يدعون ويصلون قبل أن يرفع وأنا فيهم، فلم يرعني إلا رجل أخذ منكبي فإذا علي فترحم على عمر وقال: ما خلفت أحدًا أحب إلي أن ألقى اللَّه بمثل عمله منك، وايم اللَّه إن كنت لا أظن أن يجعلك اللَّه مع صاحبيك، وحسبت أني كنت كثيرًا أسمع النبي ﷺ يقول: « ذهبت أنا وأبو بكر وعمر ودخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر»[2].

وأما واقعه التاريخي فما أظن أحد يجهل فضل عمر على الإسلام والمسلمين، فقد كان إسلامه فتحًا حيث بدأ الجهر بالدعوة بعد إسلامه مباشرة، وكانت هجرته نصرًا وكانت ولايته رحمة، وهو فاتح الأمصار وقاهر دولة الفرس والرومان، وناشر الإسلام وكان مثالًا يحتذى في الإخلاص والإيمان، فما يضره بعد ذلك ما ترميه به الشيعة!

أما ذو النورين عثمان بن عفان:

فيكفيه شرفًا أنه كان زوجًا لرقية بنت رسول اللَّه ﷺ، فلما توفيت زوجه الرسول بنته الثانية أم كلثوم، فسمي ذا النورين لذلك، فلما توفيت قال له: «لو كانت عندنا ثالثة لزوجناكها يا عثمان»، وهو أحد السابقين الأولين من المهاجرين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وهو أول من هاجر إلى الحبشة، فكان أول مهاجر في الإسلام كما أن الخليل عليه السلام هو أول من هاجر من الأنبياء، وأخرج البخاري في مناقبه قال النبي

---

(١) (٢) البخاري: مناقب عمر ج٢ ص٢٩٥ ومسلم باب من فضائل عمر: ج٢ ص٣٣٤ .

ﷺ: «من يحفر بئر رومة فله الجنة» فحفرها عثمان، وقال: «من جهز جيش العسرة فله الجنة» فجهزه عثمان»[1] وهو أحد الستة في الشورى الذين مات رسول اللَّه ﷺ وهو عنهم راض، وكان رضي الله عنه تستحي منه ملائكة السماء، فقد أخرج الإمام مسلم بسنده أن عائشة قالت للنبي ﷺ: «دخل أبو بكر فلم تهتش له ولم تباله، ثم دخل عمر فلم تهتش له ولم تباله، ثم دخل عثمان فجلست وسويت ثيابك، فقال: «ألا أستحيي من رجل تستحي منه الملائكة»[2] وتمت له البيعة بإجماع الصحابة وأول من بايعه عبد الرحمن بن عوف، وثانيهم هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه[3].

بشره النبي ﷺ بالجنة والشهادة في أكثر من مناسبة، ففي البخاري ومسلم من حديث أبي موسى الأشعري قال: دخل النبي ﷺ حائطًا وأمرني بحفظ باب الحائط فجاء رجل يستأذن فقال: «ائذن له وبشره بالجنة، فإذا أبو بكر، ثم جاء آخر يستأذن فقال: ائذن له وبشره بالجنة فإذا عمر، ثم جاء آخر يستأذن فسكت هنيهة ثم قال: ائذن له وبشره بالجنة على بلوى ستصيبه، فإذا عثمان بن عفان»[4].

فثبت أنه استوجب الجنة بهذه البلوى التى ستصيبه وهي شهادته حينما خرج عليه أتباع ابن سبأ اليهودي، وأن قتله رضي الله عنه كان ظلمًا وعدوانًا، وأنه مات شهيدًا، وأيضًا فقد أخرج البخاري بسنده عن أنس قال: «صعد النبي ﷺ أحدًا ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف الجبل، فقال له النبي: «اسكن أحد فليس عليك إلا نبي وصديق وشهيدان»[5].

وبهذا يبطل كل ما افترته الشيعة على عثمان تأثرًا بما كان يبثه فيه ابن سبأ من شكوكه. حيث أخذ الشيعة عقيدتهم فيه وفي الصحابة عمومًا من ابن سبأ.

فهذا رجل قد اغتر بفتنة ابن السوداء ابن سبأ اليهودي، قد جاء حاجًّا من مصر

---

(١) البخاري: مناقب عثمان: ج٢ ص٢٩٦ .
(٢) صحيح مسلم: باب من فضائل عثمان ج٢ ص٣٥٧ .
(٣) صحيح البخاري: قصة البيعة مناقب عثمان ج٢ ص٢٩٩ .
(٤) البخاري: باب مناقب عثمان: ج٢ ص٢٩٦ ومسلم: باب من فضائل عثمان ج٢ ص٣٥٩ .
(٥) البخاري: باب مناقب عثمان: ج٢ ص٢٩٧ .

فالتقى بعبد اللّه بن عمر فقال: يابن عمر إني سائلك عن شيء فحدثني: هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد؟ قال: نعم، فقال هل تعلم أنه تغيب عن بدر؟ قال: نعم، قال هل تعلم أنه تغيب عن بيعة الرضوان فلم يشهدها؟ قال نعم، قال: اللّه أكبر. قال ابن عمر تعالَ أبين لك أما فراره يوم أحد فأشهد أن اللّه عفا عنه وغفر له، وأما تغيبه عن بدر فإنه كانت تحته بنت رسول اللّه ﷺ وكانت مريضة فقال له رسول اللّه ﷺ: «إن لك أجر رجل ممن شهد بدر وسهمه»، وأما تغيبه عن بيعة الرضوان فلو كان أحد أعز ببطن مكة من عثمان لبعثه مكانه، فبعث رسول اللّه ﷺ عثمان، وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة فقال رسول اللّه بيده اليمنى: «هذه يد عثمان فضرب بها على يده فقال هذه لعثمان»، فقال له ابن عمر: اذهب بها الآن معك»[1].

بل ما كانت بيعة الرضوان إلا من أجل عثمان لما أشيع أنه قتل بمكة فدعا النبي ﷺ أصحابه إلى البيعة من أجل الثأر من قريش لعثمان، فأي فضل أكثر من هذا لعثمان؟ حيث ما حصل شرف لمن بايع تحت الشجرة وما أخبر اللّه عن رضاه على من بايع تحت الشجرة إلا من أجل عثمان بن عفان، فلو لم يكن له من الفضل غيرها لكفاه، ولو لم يكن له من الفخر أن حلت يد رسول اللّه ﷺ محل يده لكفاه!

ولذلك كان يفتخر بهذا، ومن شدة ورعه كما ورد عنه أنه ما مس عورته بيده منذ بايع رسول اللّه ﷺ، فأي مطعن يجوز في رجل هذا شأنه؟

دع عنك ما افتراه الشيعة فيه فهم قوم بهت كاليهود، وليس أدل على كذبهم تشويها للحقائق من غير ورع ولا دين ما افتراه من قصة أبي ذر المتقدمة، فهي بينه البطلان، وسياق الآيات واضح في أنها في بني إسرائيل لا تنطبق على عثمان وأبي ذر ولا غيرهما من المسلمين، فعثمان لم يسفك دم أبي ذر ولا غيره، ولا أتاه أسيرًا فافتداه، لكن القصة كغيرها من قصص الشيعة تصور لنا على كل حال تفاهة عقول هؤلاء المخاذيل، فاللّه حسيبهم!! فقد مر ثناء الإمام علي على إخوانه الثلاثة

---

(١) البخاري: باب مناقب عثمان: ج٢ ص٢٩٧ .

والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم!!

أما طلحة والزبير رضي الله عنهما:

فهما أيضًا من العشرة المبشرين بالجنة، ومن الستة الذين مات رسول الله ﷺ وهو عنهم راض، ومن أهل بدر، ومن أهل بيعة الرضوان، ومن السابقين الأولين من المهاجرين الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، ومن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا ووصفوا أنهم المؤمنون حقًا، وفي الصحيحين قال في الزبير رسول الله ﷺ «إن لكل نبي حواري وحواري الزبير بن العوام»[1] وفيهما أيضًا قال الزبير جمع لي النبي ﷺ بين أبويه، فقال: فداك أبي وأمي[2]. وهو ابن صفية عمة رسول الله ﷺ، أسلم قديمًا بمكة، وعمره خمسة عشر سنة، وهاجر إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، وشهد المشاهد كلها وخرج مع الناس إلى الشام مجاهدًا، فشهد اليرموك فتشرفوا بحضوره، وكانت له بها اليد البيضاء والهمة العليا، فاخترق صفوف الروم مرتين من أول الجيش إلى آخره، كما استفاضت به كتب الأخبار والتاريخ والسير.

وأما طلحة: فقد أسلم قديمًا على يد أبي بكر، ولذلك كان يقال لطلحة وأبي بكر القرينان، شهد المشاهد كلها ما عدا بدرًا، فقد كان بالشام في رسالة خاصة من النبي ﷺ، ولذلك ضرب له رسول الله بسهم وآجره من بدر، وكان له يوم أحد اليد البيضاء، فقد أخرج البخاري «أنه لم يبق مع النبي في بعض تلك الأيام التى قاتل فيهن غير طلحة وسعد»[3].

بل لقد وجد به يوم أحد بضعة وسبعين جراحة وقطعت أصابعه حيث كان قد ترس بها على النبي ﷺ، فجعلها له وقاية يتلقى بها الطعنات دون النبي ﷺ حتى قطعت أصابعه وشلت يده من كثرة ما تلقى من الضربات، وفي البخاري بسنده عن قيس بن حازم قال: «رأيت يد طلحة التي وقي بها النبي ﷺ قد شلت»[4] ولذلك كان الصديق

---

(١) البخاري: مناقب الزبير ج٢ ص٣٠٢، ومسلم: من فضائل طلحة والزبير ج٢ ص٣٦٥ .

(٢) البخاري: باب ذكر طلحة: ج٢ ص٣٠٣ .

(٣) (٤) نفس المصدر ج٢ ص٣٠٣ .

إذا حدث عن يوم أحد قال: «ذاك يوم كان كله لطلحة».

وأخرج الترمذي بسنده عن الزبير قال سمعت النبي ﷺ يوم أحد يقول: «أوجب طلحة»[1] يعني أوجب الجنة لنفسه، وسماه طلحة الفياض وطلحة الخير وطلحة الجود. أما حرب طلحة والزبير لعلي يوم الجمل فسيأتي الحديث عنه.

أما عائشة رضي الله عنها:

فلها من الفضائل والمزايا ما يرفعها إلى أسمى مقام وأعلاه، وما ظنك بنفس طارة بلغت في محبة الرسول ﷺ المقام الأعلى، فكانت أحب الناس إليه، كما كان أبوها أحب الرجال إليه، فقد أخرج البخاري بسنده عن عمرو بن العاص قال: سألت النبي ﷺ أي الناس أحب إليك؟ قال: «**عائشة**»، فقلت: من الرجال، فقال: «**أبوها**»، قلت: ثم من؟ قال: «**ثم عمر بن الخطاب**»، فعد رجالًا[2] وكيف لا وقد تزوجها النبي ﷺ بوحي من الرحمن، فقد أخرج البخاري ومسلم بسنديهما قال رسول اللّه ﷺ لعائشة: «**أريتك في المنام ثلاث ليال جاءني بك الملك في سرقة من حرير فيقول: هذه امرأتك فأكشف عن وجهك فإذا أنت هي، فأقول: إن يك هذا من عند اللّه يُمْضِه**»[3] فهي زوجته بوحي من اللّه ﷻ إذ رؤيا الأنبياء وحي وقد تحقق.

وأيضًا لم ينزل عليه جبريل بالوحي وهو في لحاف امرأة من نسائه سواها، ولذلك كان الناس يتحرون بهداياهم للنبي يوم عائشة فقد أخرج البخاري بسنده عن عائشة قال: اجتمع صواحبي إلى أم سلمة فقلن: يا أم سلمة واللّه إن الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة وإنا نريد الخير كما تريده عائشة فمري رسول اللّه ﷺ أن يأمر الناس أن يهدوا إليه حيثما كان وحيثما دار، فذكرت ذلك أم سلمة للنبي ﷺ قالت: فأعرض عني، فلما عاد إلى ذكرت له ذلك فأعرض عني، فلما كان في الثالثة ذكرت له

---

(١) سنن الترمذي: مناقب طلحة: ج٥ ص٣٠٧ وقال: حسن صحيح.
(٢) البخاري: باب فضل أبي بكر ج٢ ص٢٩٠.
(٣) البخاري: باب تزوج النبي بعائشة ج٢ ص٣٢٩.

فقال: «يا أم سلمة لا تؤذيني في عائشة فإنه واللَّه ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف إمرأة منكن غيرها»[1].

بل ونزل جبريل من السماء يبلغها السلام فقد قال لها النبي يومًا: «هذا جبريل يقرئك السلام»، فقالت: «عليه السلام ورحمة اللَّه وبركاته»[2] متفق عليه.

وأخرج البخاري بسنده عن موسى الأشعري قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران، وآسية إمرأة فرعون، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام**»[3].

بل بلغ من حبه لها أنه أحب أن يقبض في حجرتها فمات بين سحرها ونحرها، فقد أخرج مسلم بسنده عن عائشة قالت: «إن كان رسول اللَّه ﷺ ليتفقد يقول: «**أين أنا اليوم؟ أين أنا غدًا؟**» استبطاء ليوم عائشة، قالت: فلما كان يومي قبضه اللَّه بين سحري ونحري»[4].

وناهيك بفضلها ما أنزله اللَّه في شأنها ببراءتها من فوق سبع سموات قرآنًا يتلى إلى يوم القيامة في قصة الإفك من سورة النور من أول قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النور: ١١]، إلى أن توجها بقوله تعالى: ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [النور: ٢٦]، والطيبات هي عائشة: والطيبون: هو رسول اللَّه ﷺ، فلو كانت خبيثة لما صح أن يختارها اللَّه لنبيه وقصة الإفك معروفة مشهورة لا يخلو منها كتاب من كتب السنة أو السير والتواريخ، ويعرف العام والخاص أن هذه الآيات نازلة بشأنها، لكن الشيعة يغالطون كل هذه الحقائق ويقولون أنها نزلت في شأن براءة مارية القبطية وما رمتها به عائشة مع ابن عم لها قبطي اسمه جريج، وعليه فعائشة أصبحت مدينة في هذه الآيات بعد أن كانت صاحبة الفضل فيها، فهي التي جاءت بالإفك، وهي الذي تولى كبره وله

---

(١) البخاري: باب فضل عائشة ج٢ ص٣٠٩ .
(٢) البخاري: باب فضل عائشة ج٢ ص٣٠٨، ومسلم باب فضل عائشة ج٢ ص٣٧٤ .
(٣) البخاري: باب فضل عائشة: ج٢ ص٣٠٨ .
(٤) مسلم: باب فضل عائشة: ج٢ ص٣٧٣ .

عذاب عظيم، وهي الذين يرمون المحصناتت الغافلات المؤمنات وإنهم لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم، هذا هو منطق الشيعة في فهم الآيات مغالطين في ذلك الحقائق الثابتة وسياق الآيات من اسم الموصول المذكر مفردًا مرة ومجموعًا مرة أخرى.

لكن فات الشيعة هنا أمور تبطل مدعاهم فوق ما تتقدم وهي: أن الآيات نزلت سنة خمس أو ست بعد غزوة بني المصطلق ووفاة إبراهيم بن رسول اللَّه ﷺ كان سنة عشر من الهجرة حيث يزعمون أن رمي عائشة لأمه مارية كان بعد وفاته.

وأيضًا إن حادثة مارية-على فرض صحتها أهون شأنًا من أن ينزل اللَّه فيها قرآنًا - يتلى حيث لم يحدث فيها شيء من قتل جريج أو تأديب لمارية.

وأيضًا إن القصة تذكر أن عليًا وجد جريجًا أجب، ليس له ما للرجال ولا ما للنساء، فإذا كان كذلك فما الداعي لنزول آيات تتلى في براءته.

وأيضًا إن مضمون هذه القصة قدح في النبي ﷺ قبل أن يكون قدحًا في عائشة وأيضًا فحادثة الإفك وما يرب عليها قدح استفاضت بها الأخبار وأقيم الحد على من خاض فيها ونظم حسان فيه شعرًا، وما في الآيات منطبق عليها تمامًا بخلاف ما تزعمه الشيعة فإنه لا ينطبق إذ كيف يفهم أن: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ﴾ هو عائشة، والمفروض على هذا الزعم أن يقول: والتي ومثله في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ فكان الواجب أن يكون: إن التي ترمي . . . إلخ.

وأسخف من هذا ما ذكره الطبرسي إشارة إلى هذه الخرافة عند قوله: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ﴾ فجعل الفاسق هو: عائشة، حيث رمت بالزنى مارية!.

وكيف يرضى النبي لنفسه أن تكون له زوجة وصفت في القرآن بمثل هذا؟.

وأشد بطلانًا من هذا ما ذكروه في سورة التحريم أنها نزلت في شأن عائشة وحفصة وأبي بكر وعمر لما إتفقوا على قتل رسول اللَّه ﷺ بالسم فأظهره اللَّه عليه فعرف بعضه وأعرض عن بعض، وذلك حين أخبر إحدى زوجاته بخلافة أبي بكر وعمر من بعده.

فإنه إن كان كذلك وكانوا واثقين بأن ذلك كائن خبر حق وصدق فما الداعي لقتله؟.

ثم لما علم الرسول بهذا التآمر فلماذا لم يتخلص من أبي بكر وعمر قبل أن يتخلصوا منه؟.

ولماذا لم يطلق عائشة وحفصة أصلًا، فإنه لا يأمن على نفسه من أن يسموه؟.

بأي منطق تفهم الشيعة الأحداث، وبأي دين تفسر الشيعة كتاب اللَّه تعالى؟.

وخلاصة القصة: أنه ورد في أسباب النزول أن النبي ﷺ حرم على نفسه شرب العسل، وهو ما رجحه البخاري[1] وغيره، لما قالت له عائشة وحفصة: إنا نشم منك ريح المغافير- وهو شجر العرفط كانت ترعاه النحل فيظهر ريحه في العسل- وكان النبي ﷺ يكره رائحته ويكره أن تشم منه رائحة كريهة، وكان قد شرب العسل عند بعض زوجاته فتظاهرت عائشة وحفصة على أن تقول له ذلك لكي لا يذهب إلى إمرأته التى أسقته ذلك، كما ورد أيضًا أنه واقع مارية في يوم حفصة فغضبت فاسترضاها رسول اللَّه ﷺ بقوله: «قد حرمت مارية فلا تخبري أحد بذلك» ففهمت أن النهي إنما هو عن مواقعة مارية لا عن تحريمها، فأخبرت عائشة بالتحريم لا بالواقعة، ففرحت بذلك عائشة وتظاهرت مع حفصة عليه رجاء تأكيد هذا التحريم لمارية لغيرتهما منها، فأظهره اللَّه على ما تظاهرتا عليه فعتب على حفصة حيث أخبرت عائشة، وعد اللَّه هذه المظاهرة معصية في حق نبيه حيث كان يسرع في مرضاته، ودعاهما اللَّه إلى التوبة فتابتا في قوله: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، والدليل على قبول توبتهما أن اللَّه لم يبدله أزواجًا غيرهن، بل قد حرم عليه أن يستبدل بهن غيرهن وأن يتزوج عليهن في قوله تعالى: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ [الأحزاب: ٥٢]، وقد ثبت أنهما من أزواجه في الجنة، ومات عنهن وهن أمهات المؤمنين بنص القرآن،

---

(١) البخاري: التفسير: سورة التحريم: ج٣ ص٢٠٦ .

وما صنعتاه كان بدافع الغيرة والحب للرسول ﷺ استئثارًا به على هذه الجارية، ولكن اللَّه أحب لنبيه أن لا يقيد حريته أحد كائنًا من كان، بل وفي الآيات ما يدل على فضيلة أبي بكر وعمر ففيهما: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] فصالح المؤمنين هو أبو بكر وعمر بدليل ما قاله عمر لأزواج النبي ﷺ وقتئذ لما تمالأن عليه «لتكفن عن رسول اللَّه أو ليبدلنه أزواجًا خيرًا منكن مسلمات مؤمنات»، فأنزل اللَّه تصديقًا لذلك: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرًا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا ۝٥﴾[1] الآية [التحريم: ٥].

فهل يعقل أن يقرع اللَّه الزوجات إن هما تظاهرتا عليه بأن اللَّه هو مولاه وكافية وجبريل وصالح المؤمنين والديهما: أبو بكر وعمر، ثم يكون أبو بكر وعمر ضمن المتظاهرين عليه لسمه؟!.

وأظهر من ذلك في البطلان ما تقوله الشيعة طعنًا في طلحة والزبير وعائشة حيث يذكرون أنهم هم المراد بقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢].

ويقولون: إنها نزلت فيهم بشأن محاربتهم لعلي في موقعة الجمل.

فهل يعقل أن يكون سبب النزول متأخرًا عن نزول الآية قرابة ثلاثين سنة؟

فالآية نزلت سنة تسع من الهجرة مع صدر براءة التي أرسل النبي ﷺ عليًا يتلوها على الناس في عرفات سنة أن حج أبو بكر بالناس، وموقعة الجمل كانت سنة ست وثلاثين كما هو معروف، وبصرف النظر عن هذا، فهل تنطبق هذه الأوصاف على مسلم فضلًا عن طلحة والزبير وعائشة؟ وهل هم أئمة الكفر الذين طعنوا في دين المسلمين وهموا بإخراج الرسول وبدأو المسلمين بالقتال كما هي الأوصاف في الآيات؟ إن حقيقة ما دار في حرب الجمل لا إدانة فيه على أحد من الجانبين، وليس

---

(١) صحيح البخاري: التفسير: سورة التحريم: ج٣ ص٢٠٧ .

فيه ما يدعوا الشيعة إلى كل هذا التورط وتحميل كتاب اللّه ما لم يحتمل.

وملخص القصة كما جاءت في تاريخ الطبري وابن عساكر والبداية والنهاية لابن كثير كما يأتي خرج علي ﷺ من المدينة في سلخ ربيع الأول سنة ست وثلاثين من الهجرة إلى العراق ليكون على مقربة من الشام، وكان ابنه الحسن متشائمًا من هذه النقلة ويود لو بقي أبوه في مدينة الرسول ﷺ كما فعل الخلفاء قبله[1] وكان قتلة عثمان في جيش علي ولا سيما أهل البصرة والكوفة، وكانت عائشة وطلحة والزبير قد خرجوا إلى البصرة يريدون الثأر من قتلة عثمان، فأرسل إليهم علي بن أبي طالب القعقاع بن عمرو التميمي للتفاهم معهم على تأجيل الإقتصاص من قتلة عثمان، فاتفقوا على ذلك وعولوا جميعًا على الصلح وباتوا بخير ليلة لم يبيتوا بمثلها للعافية، وبات الذين أثاروا أمر عثمان بشر ليلة باتوها قط، وقد أشرفوا على الهلكة، وجعلوا يتشاورون ليلتهم كلها حتى اجتمعوا على إنشاب الحرب في السر فغدوا من الغلس وما يشعر بهم جيرانهم فأنشبوا الحرب بين علي وأخويه طلحة والزبير، فظن أصحاب الجمل أن عليًّا غدر بهم، وظن علي أن إخوانه غدروا به، وكل منهم أتقى للّه من أن يفعل ذلك في الجاهلية فكيف بعد أن بلغوا أعلى المنازل من أخلاق القرآن[2].

فلما اكتشفوا حقيقة الحال ندم كل فريق على ما وقع، فكر الزبير راجعًا إلى المدينة وترك المعركة فأدركه عمرو بن جرموز في وادي السباع فقتله واجتز رأسه وذهب بها إلى علي كرم اللّه وجهه ظنا منه أن ذلك يحصل به على حظوه عنده فاستأذن فقال علي ﷺ «لا أذنوا له وبشروه بالنار» وفي رواية أن عليًّا قال سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «بشر قاتل ابن صفية بالنار» وابن صفية هو الزبير كانت أمه صفية عمة رسول اللّه ﷺ وعمه علي بن أبي طالب.

وأما طلحة: فقد وقف بعيدًا عن المعركة يفكر كيف يتدارك الأمر لما علم أن الحرب وقعت بمكيدة قتلة عثمان فجاءه سهم غرب فقتله، فرآه علي بن أبي طالب

---

(١) انظر: تاريخ الطبري: ج٥ ص٧١ .

(٢) انظر: البداية والنهاية لابن كثيرج٧ ص٢٣٩ وما بعدها .

بعد المعركة ملقى في بعض الأودية فنزل ومسح التراب عن وجهه ثم قال «عزيز على أبا محمد أن أراك مجندلًا في الأودية وتحت نجوم السماء، إلى اللَّه أشكو عُجري وبجري - قال الأصمعي: أي سرائري وأحزاني- وقال الإمام علي: ليتني مت قبل هذا اليوم بعشرين سنة، وقال أبو حبيبة مولى طلحة: دخلت أنا وعمران بن طلحة على علي بعد الجمل فرحب بعمران وأدناه وقال: «مرحبًا بابن أخي إني لأرجو أن يجعلني اللَّه وأباك والزبير من الذين قال اللَّه فيهم: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ۝٤٧﴾ [الحجر: ٢٧] وكان الحارث الأعور[1] جالسًا في ناحية فقال: اللَّه أعدل من أن نقتلهم ويكونوا إخواننا في الجنة، فقال له علي: «قم إلى أبعد أرض اللَّه وأسحقها، فمن هو ذا إذا لم أكن أنا وطلحة في الجنة؟» وذكر محمد بن عبد اللَّه: أن عليًا تناول دواة فحذف بها الأعور يريده فأخطأه.

وقال له ابن الكواء[2] اللَّه أعدل من ذلك فقام علي إليه بدرة فضربه وقال له: «أنت لا أم لك وأصحابك تنكرون هذا»[3].

أما عائشة رضي الله عنها فإنها بعد المعركة دخلت البصرة ومعها أخوها محمد بن أبي بكر فنزلت دار عبد اللَّه بن خلف الخزاعي فجاءها علي وقال لها: «غفر اللَّه لك» فقالت: «ولك، ما أردت إلا الإصلاح» وزارها بعد ثلاث فرحبت به وبايعته وجلس عندها فقال رجل: يأمير المؤمنين إن بالباب رجلين ينالان من عائشة -وهما سعد وعجل ابنا عبد اللَّه من أزد الكوفة- فأمر علي القعقاع بن عمرو أن يجلد كل واحد منهما مائة جلدة[4] وأن يجردهما من ثيابهما ففعل، ولما أرادت الخروج من البصرة بعث إليها بكل ما ينبغي من مركب وزاد ومتاع وأرسل معها أربعين إمرأة من خيرة نساء أهل البصرة المعروفات، وسير معها أخاها محمدًا، فلما كان اليوم الذي ارتحلت فيه

---

(١) هو أحد كبار الروافض، وفي الميزان قال الشعبي وابن المديني: كان الحارث الأعور كذابًا، وقال ابن حبان كان غاليًا في التشيع انظر ميزان الاعتدال ج١ ص٤٣٥ .

(٢) هو عبد اللَّه بن أبي أوفى اليشكري، أحد رؤوس الخوارج انظر الميزان ج٢ ص٤٧٤ .

(٣) انظر: تاريخ ابن عساكر ج٧ ص٨٦ ، ٨٧ .

(٤) رحم اللَّه أمير المؤمنين فإنه لو عاش حتى سمع من الروافض طعنهم عليها وعلى الصحابة جميعًا لأمر بحرقهم أجمعين .

جاءها علي كرم اللّه وجهه فوقف على الباب وخرجت فركبت هودجها ووقفت تودع الناس ودعت لهم ثم قالت «يا بني لا يعتب بعضنا على بعض إنه واللّه ما كان بيني وبين علي بن أبي طالب في القديم إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها، وأنه على معتبتي لمن الأخيار» فقال علي كرم اللّه وجهه «صدقت، واللّه ما كان بيني وبينها إلا ذاك، وإنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة».

وسار معها علي أميالًا مودعًا ومشيعًا وسرح بنيه معها بقية ذلك اليوم[1].

هذه هي حقيقة ما دار في حرب الجمل وهذا هو موقف علي من إخوانه طلحة والزبير وأم المؤمنين زوجة رسول رب العالمين في الدنيا والآخرة، وهذا هو اللائق بأخلاقهم جميعًا لكن الشيعة أبت عقولهم أن تفهم الأحداث على هذا النحو الذي تواطأت عليه كتب التاريخ[2]، فوضع الشيعة لها أخبارًا تليق بمعتقداتهم التى استقوها من ابن سبأ فأزروا بعلي قبل أن يطعنوا في إخوانه، ولا عجب فقد رأينا أن أسلافهم هم الذين أشعلوا حرب الجمل فلابد وأن تدافع الشيعة أسلافهم قتلة عثمان، وقد رأينا موقف علي منهم حين أثنى على طلحة والزبير بمحضر من بعضهم، ورأينا موقفه ممن طعن في أم المؤمنين، ثم خلف من بعد هؤلاء خلف جعلوا طلحة والزبير وعائشة أئمة الكفر وفسروا الآية بهم، فاللّه يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون، وهو أعدل الحاكمين.

وهكذا لا يقوم تصور للشيعة في الدين إلا بالطعن على الصحابة عامة وتكفيرهم وعلى صفوة المهاجرين ورؤسائهم خاصة، واختلاق عداوة مفتلعة بينهم وبين أهل البيت مع أن الواقع أن هؤلاء الصفوة الذين طعن الشيعة عليهم بصفة خاصة هم أخص

---

(١) انظر: تاريخ الطبري ج٥ ص٢٢٣، ومختصر التحفة الاثنى عشرية ص٢٧٥ وما بعدها.

(٢) ذكر الإمام ابن تيمية ما وقع في حرب الجمل على نحو ما ذكر ثم عقب بقوله: ولكن الرافضة بهائم! فلا في النقل يصدقون، ولا للصدق يقبلون، أتباع كل ناعق يعادون سادة الصحابة، ويوالون أعداء الإسلام.. فهم خبيثة سوء الإسلام وأهله، يعظمون الملاحدة وغلاة الرافضة ويبغضون أصحاب رسول اللّه ﷺ انظر المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٠٤.

الناس بآل البيت الكرام، وأقرب الناس إليهم وأحبهم لديهم، وهذا هو الثابت الوارد عند المسلمين كافة، وورد أيضًا في كتب الشيعة:

فأبو بكر رضي الله عنه كان والد عائشة رضي الله عنها أحب أزواج النبي ﷺ إليه في الدنيا والآخرة، وقد تزوج الإمام علي أسماء بنت عميس زوجة أبي بكر بعد وفاته وربي محمد بن أبي بكر في حجره حيث كان ربيبه، وتزوج الباقر من نسل محمد بن أبي بكر فأنجب منها جعفر الصادق، فكانت أمه من نسل أبي بكر وكذا أم أمه، ولذلك كان يقول -كما تقدم في ترجمته- ولدني أبو بكر مرتين، وكان يقول: إني لأرجو من شفاعة أبي بكر مثل ما أرجو من شفاعة علي بن أبي طالب[1]، وكان أبو بكر كثيرًا ما يقول- كما رواه البخاري بسنده عن ابن عمر قال: «قال أبو بكر ارقبوا محمد ﷺ في أهل بيته»[2].

وهذا أبو بكر يقول لعلي وهو في بيته «والذي نفسي بيده لقرابة رسول اللَّه ﷺ أحب إلى أن أصل من قرابتي»[3].

وفي البخاري بسنده عن عقبة بن الحارث قال: «رأيت أبا بكر رضي الله عنه وحمل الحسن بن علي وهو يقول:

بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي

وعلي يضحك»[4].

وعمر رضي الله عنه كان أيضًا والد حفصة أحب أزواج النبي إليه بعد عائشة رضي الله عنها وقد تزوج عمر في خلافته أم كلثوم بنت الإمام علي من فاطمة الزهراء فولدت له ابنه زيدًا وبنته رقيه ولا زالت عنده حتى مات عنها فكان علي حما لعمر بن الخطاب وجدًا لأولاده وقد ورد عن عمر في سبب زواجه بها أنه قال: «واللَّه ما بي من حاجة إلى زواج وقد كبرت سني، ولكن أردت أن أصل سببي برسول اللَّه ﷺ حيث سمعته

---

(١) انظر: ترجمة الصادق ص٦٣ من الرسالة.

(٢) (٣) صحيح البخاري: باب مناقب الحسن والحسين: ج٢ ص٣٠٦.

(٤) صحيح مسلم: كتاب الجهاد: باب لا نورث ما تركنا فهو صدقة: ج٢ ص٨٢.

يقول: «كل سبب ينقطع يوم القيامة سوى سببي ونسبي»[1].

ومن المشهور عن عمر أن أحب الناس إليه كان هو علي بن أبي طالب، وكان يستشيره فيما يعرض له واشتهر عنه قوله: «قضية ولا أبا حسن لنا» وكان يحب الحسن والحسين أكثر من أولاده يقول العقاد «كان عمر بن الخطاب عند تقسيم الأعطية يجعل لآل النبي ﷺ النصيب الأوفى والمكان المقدم بين الصحابة، وكان لهم التفضيل في كل حق من حقوق المسلمين حسبما كان بينهم وبينه عليه السلام من رحم وقرابة، وفضلهم عمر على أقرب الناس إليه في اللقاء والحفاوة، فكان في بعض الأيام ينتظر الحسين بن علي رضي الله عنه فذهب إليه الحسين فلقي عبد اللّه بن عمر في الطريق فسأله من أين جئت؟ قال استأذنت على عمر فلم يأذن لي، فرجع الحسين ولم يذهب إليه ثم لقيه عمر فقال: ما منعك يا حسين أن تأتيني؟ قال قد أتيتك ولكن أخبرني عبد اللّه بن عمر أنه لم يؤذن له عليك فرجعت، فعز ذلك على عمر وقال له: وأنت عندي مثله؟ وأنت عندي مثله؟ وهل أنبت الشعر على الرأس غيركم؟!!

وكسا عمر أصحاب النبي ﷺ فلم يكن في الأكسية ما يصلح للحسن والحسين رضي الله عنهما فبعث إلى اليمن فأتى لهما بكسوة تصلح لهما وقال حين رآها: «الآن طابت نفسي» وسافر إلى الشام فاستخلف عليًا رضي الله عنه على المدينة، وأخذ نفسه باسفتائه والرجوع إليه في قضائه متحرجًا من دعوته إليه حين يحتاج إلى سؤاله، استفتاه بعضهم في مجلسة فقال: اتبعوني، وأخذهم إلى علي فذكر له المسألة، فقال علي: ألا أرسلت إلي؟ قال عمر: أنا أحق بإتيانك!![2].

وأما عثمان ذو النورين: فهو زوج رقية ثم أم كلثوم بنتي رسول اللّه ﷺ، وسمي ذا النورين لذلك، وقد مر في كلام علي رضي الله عنه أنه ذكر عثمان بهذه النعمة حيث قال له: «صحبت رسول اللّه» كما صحبنا، وما ابن أبي قحافة ولا ابن الخطاب بأولى بعمل

---

(1) حديث «كل سبب . . . إلخ» أخرجه الحاكم: ج٣ ص١٥٨: كتاب معرفة الصحابة: كان النبي يمر بباب فاطمة يوقظها لصلاة الفجر .

(2) انظر: عبقرية عمر للعقاد ص١٧٢ وما بعدها .

الحق منك وأنت أقرب إلى رسول اللَّه ﷺ وشيجة رحم منهما وقد نلت من صهره ما لم ينالا»[١].

وأما الزبير بن العوام: فهو ابن صفية بنت عبد المطلب عمة رسول اللَّه ﷺ وعمة علي بن أبي طالب، وقد مر قول علي لقاتله: أبقتل ابن صفية تفتخر؟ سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**بشّر قاتل ابن صفية بالنار**»[٢]. وهذه هي صلة الصحابة بالقرابة، وصلة القرابة بالصحابة، كما جاء في كتب أهل السنة. أما ما جاء في كتب الشيعة من ذلك فهو لا يختلف عما جاء في كتب أهل السنة، فمن ذلك: ما قاله الإمام علي في نهج البلاغة «للَّه بلاغ أبي بكر فلقد قوم الأود، وداوى العمد، وأقام السنة، وخلف الفتنة، وذهب نقي الثوب، قليل العيب، أصاب خيرها واتقى شرها، أدى إلى اللَّه طاعته، واتقاه بحقه... إلخ»[٣].

وجاء أيضًا في النهج عنه وقد سئل عن أحوال الصحابة فقال «كانوا إذا ذكروا اللَّه هملت عيونهم حتى تبل جباههم، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف، خوفًا من العقاب ورجاء للثواب، كان أحب اللقاء إليهم لقاء اللَّه، وأنهم ينقلبون على مثل الجمر من ذكر معادهم»[٤].

وجاء في مختصر التحفة الاثنى عشرية ما نصه روى الإمام المؤيد باللَّه يحيى بن حمزة الزبدي في آخر كتابه «طوق الحمامة في مباحث الإمامة» عن سويد بن غفلة أنه قال: مررت بقوم ينتقصون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فأخبرت عليًا كرم اللَّه وجهه وقلت: لولا أنهم يرون أنك تضمر ما أعلنوا ما اجترأوا على ذلك، منهم عبد اللَّه بن سبأ، فقال علي رضي الله عنه: «نعوذ باللَّه رحمنا اللَّه» ثم نهض وأخذ بيدي وأدخلني المسجد فصعد المنبر ثم قبض على لحيته وهي بيضاء فجعلت دموعه تتحادر عليها، وجعل ينظر للقاع حتى اجتمع الناس ثم خطب فقال: «ما بال أقوام يذكرون أخوي

---

(١) انظر: ص٣٧٥ من الرسالة.
(٢) انظر: ص٤٩٨ من الرسالة.
(٣) انظر: نهج البلاغة ص٣٥٠ .
(٤) انظر: نهج البلاغة ص٣٥٥ .

رسول اللَّه ﷺ ووزيريه وصاحبيه وسيدي قريش وأبوي المسلمين وأنا بريء مما يذكرون وعليه معاقب، صحبا رسول اللَّه ﷺ بالحب والوفاء، والجد في أمر اللَّه، يأمران وينهيان، ويغضبان ويعاقبان، ولا يرى رسول اللَّه ﷺ كرأيهما رأيًا، ولا يحب كحبهما حبًا، لما يرى من عزمهم في أمر اللَّه، فقُبضا وهو عنهم راضٍ، والمسلمون راضون، فما تجاوزا في أمرهما وسيرتهما رأي رسول اللَّه ﷺ وأمره في حياته وبعد موته، فقبضا على ذلك رحمهما اللَّه، فوالذي فلق الحبة وبرأ النسمة لا يحبهما إلا مؤمن فاضل، ولا يبغضهما إلا شقي مارق، وحبهما قربة وبغضهما مروق، لعن اللَّه من أضمر لهما إلا الحسن الجميل» ثم أرسل إلى ابن سبأ فسيره إلى المدائن وقال: «لا تساكنني في بلده أبدًا»[1].

وأعيد إلى الأذهان ما نقله الشيعة في كتبهم عن علمائهم وأئمتهم أن ابن سبأ هو أول من طعن على الصحابة وكفرهم وأظهر البراءة منهم[2] يعني أن ابن سبأ باعتراف الشيعة هو الذي دس بغض الصحابة وتكفيرهم في عقيدة الشيعة وليس ذلك من عقائد المسلمين في شيء وروى الكليني في الكافي بسنده عن أبي الزبير قال: قلت لأبي عبد اللَّه الصادق: هل للإيمان درجات ومنازل يتفاضل فيها عند اللَّه؟ قال: نعم ، قلت صفه لي رحمك اللَّه حتى أفهمه، قال إن اللَّه سابق بين المؤمنين كما يستبق بالخيل يوم الرهان، ثم فضلهم على درجاتهم في السبق إليه فجعل كل امرئ منهم على درجة سبقه لا ينقصه فيها من حقه، ولا يتقدم مسبوق على سابق، ولا مفضول على فاضل، تفاضل بذلك أوائل الأمة وأواخرها، ولو لم يكن للسابق إلي الإيمان فضل على المسبوق إذا للحق آخر هذه الأمة أولها، نعم ولقدموهم إذ لم يكن لمن سبق إلى الإيمان فضل على من أبطأ عنه، ولكن بدرجات الإيمان قدم اللَّه السابقين، قلت أخبرني عما ندب اللَّه المؤمنين إليه من الاستباق إلى الإيمان؟

فقال: قول اللَّه ﷻ: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ

---

(١) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية ص٦ .

(٢) انظر ص٣٧٦ من الرسالة .

﴿وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١﴾ [الواقعة: ١٠-١١]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠]، فبدأ بالمهاجرين على درجة سبقهم، ثم ثنى بالأنصار ثم ثلث بالتابعين لهم بإحسان، فوضع كل قوم على قدر درجاتهم ومنازلهم عنده»[١].

وهذا الخبر عن الصادق تلوح عليه علامة الصدق بموافقة الكتاب والسنة وإجماع الأمة كما أن نَفَسه ونبراته هي نفس نبرة آل البيت رضي الله عنهم.

وجاء في كتاب كشف الغمة: أن أبا جعفر الباقر رضي الله عنه سأله جماعة من الشيعة عن حكم تحلية السيف هل تجوز؟ فقال: نعم، قد حلى أبو بكر الصديق سيفه بالفضه، قالوا: وتقول الصديق؟ فوثب الإمام عن مكانه وقال: نعم الصديق، نعم الصديق، فمن لم يقل له الصديق فلا صدق اللَّه قوله في الدنيا والآخرة»[٢].

ولعل في هذا ما يقطع ألسنة الروافض الذين ينبزون الصديق رضي الله عنه بقولهم «حبتر ودلام وغير ذلك من الألقاب البذيئة التى لا تصدر عن مسلم!!

وفي مختصر التحفة الاثنى عشرية روى نشوان الحميري في كتابه «الحور العين» وهو شيعي، أن الشيعة قالوا لزيد بن علي بن الحسين: إن برئت من أبي بكر وعمر وإلا رفضناك، فقال لهم: اللَّه أكبر، حدثني أبي أن رسول اللَّه ﷺ قال لعلي عليه السلام: «إنه سيكون قوم يدَّعون حبنا لهم نبز يعرفون به، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإنهم مشركون، اذهبوا فأنتم الرافضة»[٣] وجاء منه أيضًا عن علي زين العابدين فقد جاءه قوم من شيعة العراق فنالوا من الشيخين وسبوا أصحاب رسول اللَّه ﷺ أمامه فقال: «أخبروني من أنتم»؟ هل أنتم من المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلًا من اللَّه ورضوانًا وينصرون اللَّه ورسوله أولئك هم الصادقون؟ قالوا:

---

(١) انظر: الكافي للكليني: باب السبق إلى الإيمان: ج١ ص١٦٤ .

(٢) انظر: كتاب كشف الغمة في معرفة الأئمة لعليّ بن عيسى الأربلي الاثنى عشرية ص١٣٤ .

(٣) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية ص (ي) بتحقيق الخطيب وانظر كتاب الشيعة في الميزان للشيخ محمد جواد مغنية ص٢٩٣ .

لا ، قال: فهل أنتم الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون؟ قالوا: لا ، قال: أما إذا شهدتم إنكم لستم من هؤلاء ولا هؤلاء، فأنا أشهد أنكم لستم الذين جاءوا من بعدهم يقولون: ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلًّا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم، اخرجوا عني، وطردهم من مجلسه»[1].

وبهذا يتبين أن الشيعة في تكفير الصحابة ليسوا على دين الأمة ولا دين الأئمة وإنما هم على دين ابن سبأ كما أقروا بذلك وليس هذا من دين الإسلام في شيء، وقد قال اللّه تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران: ٨٥].



(١) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية صي بتحقيق الخطيب، وانظر كتاب الشيعة في الميزان للشيخ محمد جواد مغنية ص٢٩٣ .

المبحث الثاني

عقيدة الشيعة في أمة محمد ﷺ وأثرها في تفاسيرهم

يعتقد الشيعة الاثنى عشرية أنهم وحدهم الذين اقتفوا آثار الرسول ﷺ وعلي والأئمة من ولده، وأن ما هم عليه هو الحق الموافق للقرآن والسنة ودين الأئمة وأن ما عداهم هو الباطل الذي لا يغني عن الحق شيئًا، وكل من خالفهم فهو ملعون هالك كما أن أمة محمد هي الأمة الملعونة ولو كانت من سائر فرق الشيعة سواهم، فكل من لم يوال الاثنى عشر إمامًا ويؤمن بولايتهم ويتبرأ من الصحابة فهو هالك، أما من يعتقد إيمان الصحابة ويصحح خلافة أبي بكر وعمر وعثمان فهو ناصبي -عندهم- والناصبي شر من اليهود والنصارى وعبدة الأوثان- كما يزعمون.

نرى هذه العقيدة قد سيطرت على الفكر الشيعي بصفة عامة، وعلى التفاسير عندهم بصفة خاصة كما نرى حملتهم على أهل السنة بالذات أشد من غيرهم، حيث يحملون آيات المدح للمؤمنين على الاثنى عشرية فقط، ويحملون آيات الذم على باقي فرق الأمة لاسيما أهل السنة لأنهم أكثر فرق الأمة عرفانًا بالجميل للصحابة، وإن كان أهل السنة يحترمون أيضًا أهل البيت ويعرفون لهم فضلهم لكن هذا غير كاف في نظر الاثنى عشرية لأن أهل السنة يحترمون الصحابة ولا يتبرأون منهم، ومع أن أهل السنة أيضًا ينصفون الشيعة أكثر من إنصاف فرق الشيعة بعضهم لبعض إلا أن حملتهم على أهل السنة لا تكاد تهدأ، وكان الأجدر بهم أن يحملوا على الخوارج مثلًا الذين حكموا بكفر علي بن أبي طالب وبنيه وشيعته، لكن للأسف لا نجد لهم هجومًا عليهم قط.

وإليك بيان أثر هذه العقيدة على التفسير:

١- عند تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]، يقول القمي: المغضوب عليهم: النصاب والضلال والشكاك الذين لا يعرفون

الإمام،[1] ويقول البلاغي: «وفي الأحاديث أن المغضوب عليهم هم اليهود أو النواصب[2] وهم يقصدون بالنصاب أو النواصب أنهم الذين يعتقدون صحة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان».

٢- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ٢]، يقول القمي والكاشاني عن أبي بصير عن أبي عبد الله: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ أي: بيان لشيعتنا[3].

٣- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧] يقول الكاشاني المأخوذ عليهم لله بالربوبية ولمحمد بالنبوة ولعلي بالإمامة ولشيعتنا بالكرامة[4].

٤- وعند قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، يقول القمي: وهم الظالمون آل محمد حقهم والذين اتبعوا من غصبهم، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ والحمد لله رب العالمين، كذا نزلت[5].

٥- وعند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البقرة:١٤٣]، يقول البلاغي عن العياشي عن الزبيري عن أبي عبد الله أنه قال في هذه الآية: أفترى أن من لا تجوز شهادته في الدنيا على صاع من تمر يطلب الله شهادته يوم القيامة ويقبلها منه بحضرة جميع الأمم؟[6].

وقال الخراساني: نسب إلى الباقر: إنما أنزل الله وكذلك جعلناكم أئمة وسطًا

---

(١) تفسير القمي ص٢٦ .

(٢) آلاء الرحمن ج١ ص٦٣ .

(٣) تفسير القمي ص٢٧ ، والصافي ج١ ص٥٨ .

(٤) تفسير الصافي ج١ ص٦٩ .

(٥) تفسير القمي ص٧٥ .

(٦) آلاء الرحمن ج١ ص١٣٣ .

وقال الباقر: ولا يكون شهداء على الناس إلا الأئمة والرسل، فأما الأمة فغير جائز أن يستشهدها الله وفيهم من لا تجوز شهادته في الدنيا على حزمة بقل وقال: وايم الله لقد قضي الأمر أن لا يكون بين المؤمنين اختلاف، ولذلك جعلهم شهداء على الناس ليشهد محمد علينا ولنشهد على شيعتنا وليشهد شيعتنا على الناس(١).

٦- وعند قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عمران: ١٠٤]، قال القمي هذه لآل محمد ومن تابعهم خاصة(٢).

٧- وعند قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠] تكاد تجمع كتب التفسير الشيعي على أن أصل التنزيل «كنتم خير أئمة» وقصدهم من ذلك صرف الآية إلى الأئمة من آل البيت وحرمان الأمة من هذا الفضل يوضح لنا هذا القصد البلاغي حيث قال في تفسيرها إن كثيرًا من الموجودين حال نزول الآية لم يثبتوا على واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن الأحوال المذكورة في مقتل عثمان وشئونه(٣) وحرب البصرة وحرب صفين تجعل شطرًا وافيًا من كبار المهاجرين والأنصار على غير صفات الآية، وإن اعتذر عنهم بالخطأ في الاجتهاد(٤) وقد استفاض عن رسول الله ﷺ أو تواتر أن قومًا من أصحابه في يوم القيامة يحال بينهم وبينه عند ورود الحوض وينادى بهم إلى النار، فيقول رسول الله: أصحابي، فيقال: إنهم ارتدوا على أعقابهم القهقري، وفي

---

(١) تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة ج١ ص٨٢ .

(٢) تفسير القمي ص٩٨ .

(٣) أيها الخبيث ليس في شئون عثمان ما يدل على أنه تخلى عن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل العكس هو الصحيح، وإنما أفسد على عثمان شئونه أسلافك من أتباع ابن سبأ لما بث سمومه في الأمة فاستجاب له الرعاع الذين خرجوا على عثمان وقتلوه وهم بذرة التشيع الأولى!

(٤) بل ما أخطأ أحد من الطرفين كما تقدم وإنما الذين أثاروا حرب البصرة وأحجوا نار الفتنة بصفين هم قتلة عثمان أسلاف الشيعة، وأما الصحابة فقد كانوا أتقى لله من أن يشعلوا الحروب بين المسلمين وإنما ورطهم فيها أسلاف الشيعة الذين هم رأس كل شر وفتنة على مدى التاريخ .

حديث أبي هريرة، فلا أرى يخلص منهم إلا مثل همل النعم كما رواه أحمد والبخاري ومسلم وابن ماجه والحاكم وغيرهم[1].

ثم قال: وأما إذا قلنا أن المراد من الأمة في الآية أمة رسول اللّٰه إلى يوم القيامة وجرى الخطاب له باعتبار الموجودين منهم فما أوسع الخرق خصوصًا إذا نظرنا إلى أيام زياد ويزيد والحجاج وآل مروان وأمثالهم[2].

وفي تفسير القمي عن الصادق في مقام الإنكار: خير أمة تقتلون أمير المؤمنين والحسن والحسين[3] إذن فلا مناص من أن يكون الخطاب لجماعة مخصوصين ملازمين لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان باللّٰه حق الإيمان، وأورد عدة روايات أن المراد بهم الأئمة من آل البيت، ومن هذه الروايات قال: وفي رواية العياشي عن الصادق: هم آل محمد، وعن أبي بصير عن الصادق إنما أنزلت هذه الآية على محمد فيه وفي الأوصياء من بعده، وفي بعض الروايات أنها أنزلت: «خير أئمة»[4].

٨- وعند قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ

---

(١) نعم. ولا دلالة فيه على مدعى البلاغي لأنه يراد بالصحاب هنا مطلق المؤمنين من الأمة كما يقال أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الشافعي لمن هم على مثل مذهبه وإن لم يروه أو يراد بهم أولئك الذين ارتدوا بعد موته ﷺ وحاربهم أبو بكر وخاصة الصحابة من المهاجرين والأنصار، وهؤلاء الذين إرتدوا كانوا من أعراب الجزيرة الذين لم يتمكن الإسلام من قلوبهم بعد فمات بعضهم من حروب الردة قبل أن يرجعوا إلى الإسلام ولا يصح حمله على خواص الصحابة لما قام الدليل القطعي على أنهم من أهل الجنة والواقع أثبت لهم ذلك فقد حاربوا المرتدين وفتحوا الأمصار وأقاموا شعائر الدين حتى مضوا على ذلك فإن أخذنا بالثاني فبها ونعمت وإن أخذنا بالأول فلا ينطبق إلا على الشيعة والخوارج وأمثالهم لأنهم هم الذين أحدثوا بعد النبي ﷺ في دين اللّٰه ما لم يأت به اللّٰه ورسوله، وعليه فالحديث إما في الشيعة وأمثالهم أو فيمن إرتد من الأعراب ومات في ردته.

(٢) وأقول: نعم ما أوسع الخرق لا بهؤلاء بل لأن فيمن ينتسب للأمة من أمثال الروافض والخوارج والباطنية.

(٣) وأقول: من قتل هؤلاء وغيرهم من آل البيت غير الشيعة؟ والصادق لا يعني غيرهم!

(٤) آلاء الرحمن ج٢ ص٣٢٩.

﴿٥٨﴾ ﴾ [يونس: ٥٨]، يقول القمي فبذلك فليفرح شيعتنا هو خير مما أعطي أعداؤنا من الذهب والفضة[١].

٩- وعند قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣]، يقول القمي: نزلت في الأئمة وشيعتهم الذين صبروا.[٢].

١٠- وعند قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الإسراء: ٤]، يقول القمي: انقطعت مخاطبة بني إسرائيل ثم خاطب أمة محمد فقال: «لتفسدن في الأرض مرتين . . . إلخ»[٣] وبصرف النظر عما فيه من مغالطة انقطاع الخطاب لبني اسرائيل، فإني أسائل القمي: هل هم من أمة محمد فيكون داخلًا في هؤلاء المفسدين أو هو خارج عن أمة محمد أجمعين؟!!

١١- وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ ۚ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَٰنًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٦٠]، يقول القمي وشبر الشجرة الملعونة في القرآن هم بنو أمية، ونزلت لما رأى النبي في نومه: كأن قرودًا تصعد على منبره فساءه ذلك وقد غمه غمًا شديدًا[٤].

وقال الطبرسي في الوجه الثالث في تأويلها ودعمه بالروايات إنها رؤيا رآها النبي في منامه أن قرودًا تصعد منبره وتنزل فساءه ذلك واغتم به، وأنه لما رأى ذلك لم يستجمع بعد ذلك ضاحكًا حتى مات، وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد اللَّه وقالوا: إن الشجرة الملعونة في القرآن هي بنو أمية أخبره اللَّه بتغلبهم على مقامه وقتلهم ذريته[٥].

١٢- وعند قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾

(١) القمي ص٢٨٧ .
(٢) القمي ص٣٤١ .
(٣) القمي ص٣٧٧ .
(٤) القمي ص٣٨٧ ، وشبر ص٢٨٤ .
(٥) مجمع البيان ج١٥ ص٦٦ .

[الزمر: ٦٠] يقول شبر والقمي: أي: من ادعى أنه إمام وليس هو بإمام وإن كان علويًا فاطميًا[١] أما الطبرسي فيأتي بالخبر من أساسه حيث يقول عن سويد بن كليب قال سألت أبا جعفر عن هذه الآية فقال: كل إمام انتحل إمامه ليست له من اللَّه، قلت وإن كان علويًا؟ قال: وإن كان علويًا، قلت: وإن كان فاطميًا؟ قال: وإن كان فاطميًا[٢] وهكذا نرى الأهداف التى ترمي إليها هذه النصوص يتركز أهمها في ثلاثة:

الطعن على الأمة بأسرها الطعن على بني أمية خاصة، الطعن على سائر الفرق ما عدا فرقتهم.

أما الطعن على الأمة: فيلزمهم من ذلك إما أنهم ليسوا من الأمة، وإما يلزمهم طعن ولعن أنفسهم بل وآل البيت أيضًا لأنهم من الأمة قطعًا!

وغالب ظني أن هذه العقيدة قد استفادها الروافض من زنادقة الباطنية الخارجين عن الإسلام بإجماع الفرق والذين يسمون أمة محمد ﷺ بالأمة الملعونة المنكوسة حيث يحكي لنا عبد القاهر البغدادي عنهم في نص رسالة عثر عليها من زعيمهم عبيد اللَّه بن الحسن القيرواني إلى داعيته سليمان بن الحسن بن سعيد الجناني جاء فيها:

إني أوصيك بتشكيك الناس في القرآن والتوراة والزبور والإنجيل وبدعوتهم إلى إبطال الشرائع... ولا تكن كصاحب الأمة المنكوسة حين سألوه عن الروح فقال: الروح من أمر ربي لما لم يحضره جواب المسألة... إلخ[٣].

فهذه زندقة نعوذ باللَّه منها، وعقيدة الاثنى عشرية في الأمة إما متأثرة بتلك الزندقة وإما أنها مدخل إليها، لا محل لها سوى ذلك وقد تقدم كلام الإمام ابن تيمية حيث قال: إن الرفض دسيسة الزندقة[٤].

---

(١) القمي ص٥٧٩، وشبر ص٤٣٨.

(٢) مجمع البيان ج٢٤ ص١٦٨.

(٣) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص٢٨٠.

(٤) انظر: ص٤٧٩ من الرسالة.

أما أمة محمد ﷺ فيكفيها شرفًا وفخرًا أن اللَّه تعالى قد توجها مدحًا في آيات بينات في محكم كتابه حيث قال جل جلاله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

والآية عامة في الأمة جميعها، وإن كان المشافة بالخطاب هم الصحابة ﷺ فهم داخلون فيها دخولًا أوليا، والأمة لهم تبع، وقد بين الرسول ﷺ المراد من الآية، ومن أصدق بيانًا عليه نزل القرآن ليبين للناس ما نزل عليهم؟.

فقد أخرج البخاري وغيره عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «يدعى نوح يوم القيامة فيقول لبيك وسعديك يا رب، فيقول هل بلغت؟ فيقول نعم فيقال لأمته هل بلغكم؟ فيقولون ما أتانا من نذير، فيقول من يشهد لك؟ فيقول محمد وأمته، فيشهدون أنه قد بلغ ويكون الرسول عليكم شهيدًا، فذلك قوله جل ذكره: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ والوسط العدل»(١) وفي ابن كثير: أخرج أحمد بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يجيء النبي يوم القيامة ومعه الرجلان وأكثر من ذلك فيدعى قومه فيقال: هل بلغكم هذا؟ فيقولون: لا، فيقال له، هل بلغت قومك؟ فيقول نعم، فيقال من يشهد لك؟ فيقول محمد وأمته، فيدعى محمد وأمته فيقال لهم: هل بلغ هذا قومه؟ فيقولون: نعم، فيقال: وما علمكم؟ فيقولون: جاءنا نبينا فأخبرنا أن الرسل قد بلغوا فذلك قوله** ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ قال: عدلًا ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾(٢) [البقرة: ١٤٣] فهذا نص تفسير رسول اللَّه ﷺ للآية فلم يبق قول لمتقول، ونجد مصداق ذلك أيضًا في كتاب اللَّه في قوله تعالى مخاطبًا المؤمنين من أمة محمد: ﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ﴾ [الحج: ٧٨] وبهذا ظهر بطلان ما تزعمه الشيعة من اختصاصها بالأئمة لمعارضتة لظاهر الآيات وما صح عن النبي ﷺ

---

(١) صحيح البخاري: كتاب التفسير: سورة البقرة: ج٣، ص١٠٠.

(٢) تفسير ابن كثير: ج١ ص١٩٠.

من روايات، نعم تدخل الأئمة مع الأمة في هذا الفضل أما حرمان الأمة منها واختصاصها بالأئمة فدونه قطع الرقاب.

كما أن ما يرويه الشيعة عن أئمتهم من نحو قولهم: أفترى أن من لا تجوز شهادته في الدنيا على صاع من تمر أو حزمة بقل يطلب الله شهادته يوم القيامة ويقبلها منه، فإن صح عن الأئمة، فلا شك أنهم يقصدون به الشيعة الذي يستحلون الكذب ويتخذونه دينًا، فهؤلاء لا يكونون فعلًا شهداء على الناس يوم القيامة، أما باقي الأمة فهم بحمد الله يرون أن الكذب من أكبر المعاصي ولا يستحلونه بحال لا لموافقيهم ولا لمخالفيهم عملًا بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]، وقال تعالى في فضل الأمة أيضًا: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

والآية عامة-كما هو واضح- لجميع الأمة، ولا شك أن من استجمع هذه الصفات التي في الآية فهو داخل في هذا المدح، ولذلك ورد عن عمر رضي الله عنه أنه قال وقد قرأ هذه الآية: «من سره أن يكون من هذه الأمة فليؤدي شرط الله فيها»[١].

قال ابن كثير عند تفسيرها في مسند أحمد وجامع الترمذي وسنن ابن ماجه ومستدرك الحاكم من رواية حكيم بن حيدرة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله عز وجل**» قال ابن كثير: وهو حديث مشهور. وذكر أيضًا قال: روى أحمد بسنده عن محمد بن الحنفية أنه سمع علي بن أبي طالب يقول: قال رسول الله ﷺ: «**أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء، قلنا يا رسول الله ما هو؟ قال: نصرت بالرعب، وأعطيت مفاتيح الأرض، وسميت أحمد، وجعل التراب لي طهورًا، وجعلت أمتي خير الأمم**» قال ابن كثير وإسناده حسن[٢].

فإذا كان الشيعة لا يرون هذا الفضل لأمة محمد ﷺ فكل إنسان ينفق مما عنده

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير ج١ ص٣٩٦ .

(٢) نفس المصدر ج١ ص٣٩١ .

ولا أدري من أي الأمم تحب أن تكون الشيعة؟.

أما نحن فمن أمة محمد ﷺ ولنا عظيم الشرف بثناء الله ورسوله على هذه الأمة، ونعتقد أن هذه النصوص جلية صريحة في بيان شرف الأمة وعظم شأنها!!

وأما فيما يتعلق بالطعن علي بني أمية:

حيث الحملة الشعواء عليهم.، إذ جعلوهم الشجرة الملعونة في القرآن، واخترعوا لهم رؤيا منامية رآها النبي ﷺ فظل بعدها كئيبًا حزينًا لم يستجمع ضاحكًا حتي مات، حيث إنه رأي في نومه قرودًا تصعد على منبره فساءه ذلك... إلخ.

فهذا كله كذب لا يحتاج في بطلانه إلى برهان، ولا يصح أن يفسر به كتاب الله تعالى، إذ أن الشجرة الملعونة في القرآن قد عينها القرآن نفسه في موضع آخر قال تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ الْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ ﴿٤٥﴾﴾ [الدخان: ٤٣، ٤٤، ٤٥]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ ﴿٥١﴾ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الواقعة: ٥١- ٥٢]، وقال تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ ﴿٦٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِّلظَّالِمِينَ ﴿٦٣﴾ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ﴿٦٤﴾﴾ [الصافات: ٦٢، ٦٣، ٦٤]، فلما قال تعالى في سورة الإسراء: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٦٠] علمنا أن هذه الشجرة الملعونة، هي شجرة الزقوم التي تخرج في أصل الجحيم بنص القرآن في هذه الآيات وليسوا هم بنو أمية كما زعمت الشيعة، حيث لا يوجد في القرآن شجرة ملعونة سوى شجرة الزقوم وأما وجه كونها فتنة للناس فإنها لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ﴿٦٤﴾﴾ قال المشركون-وقد ظنوا أنهم وجدوا مطعنًا على القرآن- فقالوا: يزعم محمد أن النار تنبت الشجر وكيف والنار تحرق الشجر؟ وغفل هؤلاء المشركون عن قدرة الله وأنه تعالى قادر على خلق شجرة من جنس لا تأكله النار؛ بل وفي الوجود ما يؤيد ذلك وأنه لا بعد فيه فحيوان السمندل يعيش في النار ويتلذذ بها ولا تضره، والمنديل المتخذ من وبره إذا اتسخ طرح في النار ذهب الوسخ وبقي المنديل لا تعمل فيه النار، على ما ذكره المفسرون في هذه الآيات. فهذا وجه كونها فتنة للناس أو

للظالمين على ما في الأيات.

وأشد بطلانًا من هذا ما ذكروه في الرؤيا من القرود التي تصعد على منبره، وهم بنو أمية، فإن المراد بالرؤيا في الآية كما رواه البخاري بسنده عن ابن عباس قال: «هي رؤيا عين أريها رسول اللَّه ﷺ ليلة أسري به، والشجرة الملعونة شجرة الزقوم»[1] وذلك أنه رأى ليلة الإسراء والمعراج الجنة والنار ورأي شجرة الزقوم في النار، فلما نزل وأخبر قريشًا كذبوا بما رأي وبما أخبر عن شجرة الزقوم وغيرها فكان ذلك فتنة للناس ويؤيده أن السورة مكية والحادث كان بمكة أيضًا، وقصة القرود هذه لو صحت لوجب أن تكون بالمدينة حيث لم يكن له منبر إلا بها وكيف والآيات مكية بالإجماع!!

وأيضًا إذا كان بنو أمية هم الشجرة الملعونة في القرآن فكيف يتزوج رسول اللَّه ﷺ من تلك الشجرة (أم حبيبة بنت أبي سفيان) إحدى أمهات المؤمنين رضي الله عنها ؟ هذا وقد أورد الإمام ابن كثير في تفسيره خبر القرود: عن ابن جرير عن محمد بن الحسين بن زبالة عن عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده الخبر، ثم تعقب ابن كثير هذا الخبر بقوله: وهذا غريب ضعيف السند جدًا فإن محمد بن الحسن بن زبالة: متروك وشيخه أيضًا ضعيف بالكلية[2].

وأقول: لقد رجعت إلى ترجمة محمد بن الحسن في تقريب التهذيب فوجدت أنه منصوص على كذبه[3] وفي الميزان قال أبو داود: كذاب، وقال النسائي والأزدي: متروك وقال الدارقطني وغيره: منكر الحديث[4] وأما شيخه: عبد الميهمن بن عباس، ففي الميزان قال البخاري: منكر الحديث وقال النسائي: ليس بثقة[5] فهل يصح أن تقوم عقيدة على أمثال هذه الأكاذيب؟

بل لقد ورد في الصحيحين أن النبي ﷺ رأي في منامه معاوية ويزيد على حالة هي

---

(١) صحيح البخاري: كتاب التفسير: سورة بنى إسرائيل: ج٣ ص١٥١ .

(٢) تفسير ابن كثير ج٣ ص٤٩ .

(٣) تقريب التهذيب ج٢ ص١٥٤ .

(٤) ميزان الاعتدال ج٣ ص٥١٤ رقم الترجمة ٧٣٨٠ .

(٥) المرجع نفسه ج٢ ص٦٧١ برقم ٥٢٧٩ .

على النقيض مما تزعمه الشيعة فقام من نومه فرحًا مسرورًا .

فقد أخرج البخاري ومسلم بالسند المتصل عن أم حرام رضي الله عنها أن النبي ﷺ «نام عندها للقيلولة ثم استيقظ وهو يضحك قالت فقلت ما يضحكك يا رسول اللَّه؟ قال: «**ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل اللَّه يركبون ثبج هذا البحر ملوكًا على الأسرّة أو مثل الملوك على الأسرة**»، قالت فقلت: يا رسول اللَّه! ادع اللَّه أن يجعلني منهم فدعا لها، ثم وضع رأسه فنام ثم استيقظ وهو يضحك قالت: فقلت: ما يضحكك يا رسول اللَّه؟ قال: «**ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل اللَّه**» - كما قال في الأولى- قالت: فقلت يا رسول اللَّه! ادع اللَّه أن يجعلني منهم، قال: «**أنت من الأولين**»، فركبت أم حرام بنت ملحان البحر في زمن معاوية فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكت» أخرجاه عن أنس عن أم حرام واللفظ لمسلم(١) .

قال الحافظ ابن كثير في هذا الحديث: يعني جيش معاوية حين غزا قبرص ففتحها سنة (٢٧) هجرية أيام عثمان بن عفان بقيادة معاوية عقب إنشائه الأسطول الإسلامي الأول في التاريخ، وكانت معهم أم حرام في صحبة زوجها عبادة بن الصامت ومعهم من الصحابة أبو الدرداء وأبو ذر وغيرهما وماتت أم حرام في سبيل اللَّه وقبرها بقبرص إلى اليوم، قال ابن كثير: ثم كان أمير الجيش الثاني يزيد بن معاوية في غزوة القسطنطينية، وهذا من أعظم دلائل النبوة(٢) .

وأقول: ومن أعظم الدلائل كذلك على رضا النبي ﷺ بولايتهما حيث ظهر البشر عليه وقام من نومه يضحك إعجابًا وسرورًا بما رآه في منامه، ولهذا لم يكن بدعًا أن يدعو النبي ﷺ لمعاوية بقوله: «**اللَّهم اجعله هاديًا مهديًا واهد به**»(٣) .

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الجهاد والسير: باب ركوب البحر: ج٢ ص١٥٢، ومسلم: كتاب الإمارة: باب الغزو في البحر ج٢ ص١٥٩ .

(٢) البداية والنهاية ج٨ ص٢٢٩ .

(٣) سنن الترمذي: مناقب معاوية ج٥ ص٣٥٠ .

وأخرج ابن كثير في التاريخ أن عبد اللّٰه بن عمرو بن العاص قال: «ما رأيت أحدًا أسود من معاوية، قال جبلة بن سحيم: قلت: ولا عمر؟ قال: كان عمر خيرًا منه، وكان معاوية أسود منه» ورووا مثل هذه الكلمة في معاوية عن عبد اللّٰه بن عمر بن الخطاب[1].

وقال ابن تيمية: «لم يكن من ملوك الإسلام ملك خيرًا من معاوية، ولا كان الناس في زمان ملك من الملوك خيرًا منهم في زمن معاوية إذا نسبت أيامه إلى أيام من بعده، وإذا نسبت أيام أبي بكر وعمر ظهر التفاضل، وقد روى أبو بكر الأثرم وابن بطة عن قتادة قال: «لو أصبحتم في مثل عمل معاوية لقال أكثركم هذا المهدي» وروى الأثرم عن الأعمش وقد ذكروا عنده عمر بن عبد العزيز وعدله فقال: «فكيف لو أدركتم معاوية؟ قالوا: في حلمه؟ قال: لا واللّٰه في عدله» فقال عبد الله بن أحمد: بسنده عن أبي إسحاق السبيعي وقد ذكر معاوية فقال: «لو أدركتموه لقلتم كان المهدي» قال ابن تيمية لكن الشيعة تلعنه وتسبه من أجل أنه حارب عليًا[2].

وأقول: هذا هو السبب الحقيقي في طعن الشيعة على معاوية وهو أنه حارب عليًا، ولا سبب غير ذلك، لما تقدم من آراء الصحابة والعلماء فيه وفي إمارته، أما حربه علي فلم يستوجب كل هذا الطعن واللعن فيه، وحمل الآيات بالإكراه عليه، فأمر الحرب سهل وميسور، وأقول للشيعة ما قاله الإمام أبو زرعة الرازي فيما رواه ابن عساكر حين قال له رجل: إني أبغض معاوية، فقال له: ولم؟ قال: لأنه قاتل عليًا، فقال له أبو زرعة: ويحك أن رب معاوية رحيم، وخصم معاوية خصمٌ كريم، فإيش دخولك أنت بينهما رضي الله عنهما؟[3].

ثم إن رسول اللّٰه ﷺ قال للحسن بن علي: «أبني هذا سيد ولعل اللّٰه أن يصلح به بين فئتين من المسلمين»[4] فكان صلح الحسن مع معاوية، وقد سمى الرسول ﷺ كلا

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ج٨ ص١٣٥ .

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال: ص٣٨٨ .

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر: ترجمة معاوية: حرف الم .

(٤) صحيح البخاري: مناقب الحسن والحسين ج٢ ص٣٠٦ .

الفريقين مسلمين فلا يصح الطعن على واحد منهما وإلا فهو طعن على المسلمين وفي قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ ما يدل على أن مواجهة الفئتين المؤمنتين لا يخرج أحدهما عن الإيمان وكل منهما تتأول قتال الطائفة الأخرى.

وذكر ابن كثير عن عبد الرزاق بن همام الصنعاني عن معمر بن راشد البصري عن الزهري عن عبد اللَّه بن صفوان الجمحي -والسند كله أعلام- أن رجلًا من صفين قال: اللَّهم العن أهل الشام فقال الإمام علي: «لا تسب أهل الشام فإن بها الأبدال، فإن بها الأبدال، فإن بها الإبدال»[1].

وعليه فلتذهب الشيعة بعد ذلك حيث شاءوا، أما أهل السنة فيدينون للَّه أن عليًّا ومعاوية ومن معهما من الصحابة كانوا جميعًا من أهل الحق، وما وقع بينهم في صفين كان باجتهاد منهما إن أصاب صاحبه فله أجران، وإن أخطأ فله أجر على اجتهاده، وليس بعد رسول اللَّه معصوم، ويرون أن عليًّا أعلى مقامًا من معاوية، وكلاهما من أهل الخير، أما من كان في صفوفهم سوى الصحابة فهم على حسب نياتهم من يعمل مثقال ذرة خيرًا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرًّا يره، ذكر الإمام ابن كثير عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الشعباني قاضي أفريقية وقد ذكر أهل صفين فقال: كانوا عربًا يعرف بعضهم بعضا في الجاهلية فالتقوا في الإسلام معهم على الحمية وسنة الإسلام فتصابروا، واستحيوا من الفرار، وكانوا إذا تحاجزوا دخل هؤلاء في عسكر هؤلاء وهؤلاء في عسكر هؤلاء فيستخرجون قتلاهم فيدفنونهم، وقال الشعبي، هم أهل الجنة لقي بعضهم بعضًا فلم يفر أحد من أحد[2] وأقول: وهذا هو ما أدين به ولا يصح غيره، لأن معاوية وعد بالحسنى ضمن من وعد في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠]، وحتى على فرض أنه أخطأ فلا نسلم أنه أصر على خطئه ولم يتب، بل لا بد وأنه تاب وقبل اللَّه منه تحقيقًا

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير: ج٨ ص٢٠ .

(٢) البداية والنهاية لابن كثير: ج٧ ص٢٧٧ .

لموعوده تعالى في هذه الآية وأما يزيد فقد بايع له المسلمون وفيهم أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وشهد له عدول الصحابة بالعلم والتقوى والخلافة العادلة فقد ذكر ابن كثير: أن ابن عباس وفد على معاوية بعد وفاة الحسن بن علي فدخل يزيد على ابن عباس وجلس منه مجلس المعزي فلما نهض يزيد من عنده قال ابن عباس: إذا ذهب بنو حرب ذهب علماء الناس[1] وقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه بسنده عن نافع قال: «لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده فقال: إني سمعت النبي ﷺ يقول: «**ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة**»، وإنا قد بايعنا هذا الرجل على بيع اللَّه ورسوله، وإني لا أعلم غدرًا أعظم من أن يبايع رجل على بيع اللَّه ورسوله ثم ينصب له القتال وإني لا أعلم أحدًا منكم خلعه ولا بايع في هذا الأمر إلا كانت الفيصل بيني وبينه»[2] فإذا كان ابن عمر يهدد بنيه وذويه بالمقاطعة لمن نكث بيعة يزيد ويعتبر ذلك غدرًا ما بعده غدر حيث إنهم بايعوه بيعة شرعية على بيع اللَّه ورسوله ولم يأت بما يستوجب خلعه فهو إذًا خليفة شرعي لا يجوز الخروج عليه كما هو رأي ابن عمر رضي الله عنهما.

وهذا ابن كثير يذكر أن عبد اللَّه بن مطيع داعية ابن الزبير مشى في المدينة هو وأصحابه إلى محمد بن علي بن أبي طالب فأراده على خلع يزيد فأبي عليهم، فقال له ابن مطيع: إن يزيد يشرب الخمر ويترك الصلاة وتعدى حكم الكتاب، فقال لهم: ما رأيت منه ما تذكرون، وقد حضرته وأقمت عنده فرأيته مواظبًا على الصلاة متحريًا للخير يسأل عن الفقه ملازمًا للسنة، قالوا: فإن ذلك كان منه تصنعًا لك، قال: وما الذي خاف مني أو رجا حتي يظهر الخشوع؟ أفأطلعكم على ما تذكرون من شرب الخمر؟ فلئن كان أطلعكم على ذلك إنكم لشركاؤه، وإن لم يكن أطلعكم فما يحل لكم أن تشهدوا بما لم تعلموا، قالوا: إنه عندنا لحق وإن لم نكن رأيناه، فقال لهم: أبى اللَّه ذلك على أهل الشهادة فقال: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]،

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ج٨ ص٢٢٨ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الفتن باب إذا قال عند قوم شيئًا ثم خرج فقال بخلافه ج٤ ص٢٣٠ .

ولست من أمركم في شيء قالوا: فلعلك تكره أن يتولى الأمر غيرك، فنحن نوليك أمرنا، قال: ما أستحل القتال على ما تريدونني عليه تابعًا ولا متبوعًا، قالوا: فقد قاتلت مع أبيك؟ قال: جيئوني بمثل أبي أقاتل على مثل ما قاتل عليه، قالوا: فمر ابنيك بالقتال معنا، قال: لو أمرتهما قاتلت، قالوا: فقم معنا مقامًا يحض الناس على القتال، قال: سبحان اللَّه! آمر الناس بما لا أفعله ولا أرضاه؟ إذن ما نصحت للَّه في عبادة، قالوا: إذًا نكرهك، قال: إذن آمر الناس بتقوى اللَّه وألا يرضوا المخلوق بسخط الخالق، وخرج إلى مكة[1].

فهذه شهادة أفاضل الصحابة من المعاصرين ليزيد فيه وفي شرعه وولايته وعدم خروجه على حدود اللَّه، وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره، ولا التفات لمطاعن الشيعة فإنهم يطعنون في خيار الصحابة أنفسهم ويحبون أن يشوهوا تاريخ سلفنا الصالح ويظهروهم بمظهر الظلمة الفسقة، وكل أمة تفتخر بسلفها والشيعة على العكس، فإنهم من أجل هوى متبع عكس الصورة المشرقة الجميلة لسلف الأمة، ويحبون أن ينظر الناس إليها بمنظار أسود، ألا لعنة اللَّه على الظالمين!.

وأما ما تلصقه الشيعة بيزيد من قتل الحسين فهو كذب محض فما قتل ولا أمر ولا رضي بذلك، وإنما تقع تبعة قتله أولًا وأخيرًا على الشيعة إذ هم الذين راسلوه وبايعوه ووعدوه النصرة فما كان أن يصل إليهم حتى وجدهم جميعًا مصطفين لقتاله فجعل يناديهم من بين الصفوف وهم يتوارون منه حتي حملوا عليه وقتلوه هو وأهل بيته. والشيعة لا تنكر ذلك ولكنها تغالط الحقائق، ونحيل القارئ إلى المنتقى لابن تيمية وتاريخ الطبري حيث الحقائق الدامغة في هذا الموضوع[2].

ثم لماذا هذه الضجة في قتل الحسين مع أن مقتل عمر وعثمان-وهما أفضل من الحسين- لا يحرك ساكنًا عند الشيعة؟ بل بالعكس يقيمون الأفراح والأعياد بمناسبة مقتل عمر ويسمون ذلك اليوم «عيد بابا شجاع الدين» يعنون به فيروز المجوسي

(١) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ج٨ ص٢٣٣ .

(٢) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص٢٦٧، وانظر تاريخ الطبري ج٦ ص١٩٠ وما بعدها .

أبو لؤلؤة قاتل عمر يتبادلون فيه التهاني بتلك المناسبة[1].

ونحن نحب آل البيت حبًا صادقًا لا كحب الشيعة لهم، ونرى حبهم جزءًا من حب رسول اللَّه ﷺ لكن هذا الحب لا يحملنا على الكذب على غيرهم رجمًا بالغيب، ولا عبره بما تروجه الشيعة في ذلك من أكاذيب، فإنهم أي الشيعة هم سبب نكبات أهل البيت على مدى التاريخ فقاتل الإمام علي عبد الرحمن بن ملجم من الخوارج الذين أصلهم شيعة، والحسن رضي الله عنه ألجأه شيعته على التنازل عن الخلافة لمعاوية لما أثقلوا كاهله بطلباتهم ولم ظهر له من استخفافهم به، فتارة يجرون مصلاه من تحته وهو يصلي، وتارة يطعنه أحدهم بالسيف في جنبه فيقع من على فرسه فمرض منها أشهرًا ثم برأ فقعد على المنبر فقال: يا أهل العراق اتقوا اللَّه فينا فإنا أمراؤكم وضيفانكم ونحن أهل البيت، إلخ[2]، والحسين قد مرَّ أَمْرُهُ، وزيد بن علي قتل بسبب رفض الشيعة له لما امتنع عن سب أبي بكر وعمر كما مر، وتكرر الحادث مع ابنه يحيى، والتاريخ مليء والشيعة تعرف ذلك ولا تنكره، ولا تعتبر ذلك خطيئة تستحق عليها اللعن، وبدل أن يلعنوا أنفسهم على ذلك استعاضوا عنه بلعن الصحابة تارة وبني أمية أخرى، وثالثة بلعن الأمة كلها وكأنهم لا دين لهم بغير هذا اللعن والسباب لصفوة خلق اللَّه تعالى!

وأما ما يتعلق بالطعن على سائر الفرق، واعتقادهم أنهم هم الفرقة الناجية فأقول:

الفيصل في ذلك حديث تحتج به سائر الفرق وهو «**إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة وأن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة**» وبعض الروايات تذكر «**أنها ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة**»[3].

---

(١) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية ص٢٠٨ .

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ج٣ ص٤٨٦ .

(٣) انظر: سنن ابن ماجه: كتاب الفتن: باب افتراق الأمم: ج٢ ص١١٢١ وفي الزوائد إسناده صحيح. وسنن أبي داود: كتاب السنة: باب شرح السنة: ج٢ ص٥٠٣ .

وبعض الروايات تذكر أنهم قالوا: يا رسول الله: من الملة الواحدة؟ قال: «ما **أنا عليه وأصحابي**»[١].

والحديث يوضح ملامح هذه الفرقة في وضوح لا غموض فيه بأن الفرقة الناجية هي (الجماعة) أو ما عليه الرسول ﷺ وأصحابه، فمن اتصف بذلك فهو من الفرقة الناجية، وبالتطبيق على القرآن نجده أيضًا قد بين أن الفرقة الناجية هي التي سارت على أثر الصحابة من المهاجرين والأنصار قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقال تعالى بعد أن أثنى على المهاجرين والأنصار: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١]، فجعل علامة صحة إيمان من جاء بعد المهاجرين والأنصار أن يكونوا تابعين لهم بإحسان، وأن يدعون لهم بالغفران، وأن لا يجعل الله في قلوبهم غلًّا لهم بل حبًّا ومودة، هؤلاء هم الفرقة الناجية في الحديث، حيث ذكر أنهم ما عليه النبي ﷺ وأصحابه، وهذا ما اتفقت عليه الآيات والأحاديث.

ونحن إذا طبقنا هذا على الشيعة الاثنى عشرية لوجدنا الأمر على النقيض، فقد مر بنا عقيدتهم في الصحابة حيث كفروهم وسبوهم ورموهم بكل نقيصة، واخترعوا دعاء عليهم يتعبدون به بزعمهم سموه دعاء «صنمي قريش» فهل ينطبق شيء من هذه الأحاديث أو الآيات على الشيعة؟ لا والله ما ينطبق عليهم شيء من ذلك! وكيف ذلك وهم يردون كل ما جاء من السنن عن طريق المهاجرين والأنصار، وأمروا بالاستغفار لهم فسبوهم؟ أما المعتزلة -وإن بادوا[٢]- فقد كان واصل بن عطاء يرى فسق إحدى الطائفتين من أهل الجمل بدون تعيين مع أن الطائفتين كان فيهم طلحة والزبير وعائشة وعلي والحسن والحسين وهم جميعًا من المبشرين بالجنة بل لقد أثر عن واصل أنه قال: لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما لعلمي بأن

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص٤ .

(٢) المعتزلة وإن بادوا كطائفة معروفة بهذا الاسم إلا أن أصولهم وكثيرًا من عقائدهم انتقلت إلى الشيعة، كما أن العقلانيين يقدسون هذه الأفكار ويثنون على المعتزلة. [الناشر].

أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه[1] ومعروف أن الفاسق على أصله الفاسد مخلد في النار فجائز على أصله أن يكون علي وبنوه وكذا طلحة والزبير وعائشة مخلدون في النار معاذ اللَّه من ذلك! أما صنوه في الاعتزال عمرو بن عبيد فقد قطع على فسق الطرفين معًا وكذا أبو الهذيل والجاحظ وأكثر المعتزلة على ذلك[2].

أما الخوارج فأمرهم معروف فقد كفروا عليًّا وابنيه وابن عباس وأبا أيوب وعثمان وعائشة وطلحة والزبير وكل من لم يفارق عليًّا بعد التحكيم[3].

أما الزيدية فلم يصدر منهم تكفير لأحد وهم يصححون خلافة الثلاثة ولا يطعنون في الصحابة بل ويأخذون بجميع ما صح عنهم ولم نر منهم طعنًا على أحد بل يحترمون الصحابة ويجلونهم كأهل السنة والجماعة حيث اقتفى أهل السنة والجماعة آثار الصحابة وأحبوهم ويلهجون بالاستغفار لهم والثناء عليهم وعليه فالآيات والأحاديث في صفات التابعين بإحسان وبيان الفرقة الناجية تنطبق عليهم تمام الانطباق والحمد للَّه رب العالمين وعلى المنصف أن ينظر في الآيات والأحاديث وفي أحوال كل فرقة لتطبيق هذه الأوصاف وليحكم واللَّه خير الحاكمين!.



(١) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص٣٠٥ .
(٢) الفرق بين الفرق للبغدادي ص٣٠٦ .
(٣) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص٣٠٧ .

الفصل الثالث: عقائد انفرد الشيعة بها في الإلهيات والنبوات وأثرها في تفاسيرهم

المبحث الأول

العقائد التي تفردوا بها في الإلهيات وأثرها في التفسير

أولًا: اعتقادهم جواز البداء على اللَّه تعالى:

يعتقد الشيعة الاثنى عشرية أن اللَّه تعالى تبدو له الأشياء، وأنه يريد أن يفعل الشيء في وقت من الأوقات ثم لا يحدثه لما يحدث له من البداء، وأن ما علم أن يكون ولم يطلع عليه أحد من خلقه فجائز عليه البدء فيه، وما أطلع عليه عبادة فلا يجوز عليه البداء فيه، وحجتهم في ذلك أن البداء في الأفعال كالنسخ في الأحكام، وبما أن النسخ جائز وواقع فكذا البداء لأنه مثله،

وهذا قياس فاسد، وخلط بارد لأن البداء معناه هو الظهور بعد الخفاء.

نقول: بدا سور المدينة إذا ظهر بعد خفائه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]، وكذا نقول: بدا لي ترك هذا الأمر، إذ كنت عازمًا علي فعله، فهو مفيد للظهور بعد الخفاء، وذلك مستلزم للعلم بعد الجهل وذلك محال في حقه تعالى بلا نزاع.

وأما النسخ فهو رفع الحكم الشرعي بخطاب شرعي متراخ عنه. وهو مستلزم لتحويل العباد من حكم كان لحكمة ومصلحة لهم وفي وقت إلى حكم آخر لحكمه ومصلحة لهم في هذا الوقت الأخير، وكل ذلك كان في سابق علمه تعالى، لجواز اختلاف المصالح باختلاف الأزمان والأحوال، فقد تكون مصلحة أهل زمان في المساهلة ومصلحة أهل زمان في الشدة، أو بالعكس، فالفرق واضح بين النسخ

والبداء، وإذا علمنا ذلك علم بالضرورة أن البداء مستحيل في حقه تعالى لاستلزامه الجهل وهو عليه محال وأما النسخ فجائز لاشتماله على الحكم والمصالح المعلومة ولعدم استلزامه الجهل، ولما خفي هذا الفرق على كل من اليهود والروافض غالى كل منهما في طرق فاليهود أحالوا النسخ ظنًا منهم أنه بمعنى البداء، وهم واهمون في ذلك، وقد كفروا بناء على هذا الوهم إذ غرضهم بذلك إنكار وإبطال كل ديانة تأتي بعد ديانتهم، وقد علمنا أن النسخ جائز ولا إشكال فيه وقد بدد الواقع هذا الوهم وأبطله ببعثه الرسل وإنزال الكتب بعد موسى عليه السلام.

وأما الروافض فأجازوا البداء قياسًا على النسخ فكانوا أشد ضلالًا من اليهود في ذلك لما علم من أن ذلك مستلزم للجهل حتمًا وهو عليه محال، بخلاف النسخ فإنه لا يستلزم ذلك والحكمة فيه جليلة وظاهرة فهؤلاء وإن أقروا بالنسخ إلا أنهم ضلوا الصواب في اعتقادهم أنه هو البداء، فقد نسبوا إلى اللَّه تعالى ما قامت الأدلة القطعية عقلية وسمعية على أنه تعالى منزه عنه والعجب من الشيعة أنهم يستدلون على ذلك بأخبار ينسبونها إلى آل البيت والواقع يشهد أنها كذب وافتراء على آل بيت النبوة، وإنما هي دعوة انتحلها الكذاب المختار الثقفي ترويجًا لدعواه العصمة والنبوة لنفسه، نقلها إلينا عنه علماء الفرق أنه أرسل جيشه يحارب بالمدائن فانهزم فقالوا له ألم تعدنا بالنصر؟ فقال: إن اللَّه قد وعدني ذلك ولكنه بدا له، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد: ٣٩]،[1] والآية بعيدة كل البعد عن مدعاه كما سيأتي إلا أن هذا القول كان فاتحه سيئة للراوفض من سلفهم هذا الثقفي حيث نسجوا على منواله، واخترعوا أقوالًا نسبوها

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص٢٧ - ٣٨، في دعوة المختار الثقفي الذي ادعى أنه يقوم بثأر الحسين فلما تغلب على الكوفة ثم العراق طغى واغتر فادعى النبوة وأن الوحي ينزل عليه وسجع وهو أول من قال بالبداء وفي صحيح مسلم بسنده عن أسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين أنها قالت للحجاج الثقفي لما قتل ابنها عبد اللَّه بن الزبير بالكعبة «أما إن رسول اللَّه حدثنا أن في ثقيف كذابًا ومبيرًا، فأما الكذاب فرأيناه -تقصد المختار هذا-، وأما المبير فلا إخالك إلا إياه» كتاب فضائل الصحابة: باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها (ج٢ ص٤١٦).

إلى آل البيت في جواز هذا المعنى وأهل البيت منها براء.

فمن ذلك مثلًا: ما جاء في أصول الكافي للكليني: «إن أول من قال بالبداء من بني إسماعيل هو جد النبي عبد المطلب، كان يعلم نبوة ابنه بأخبار الأنبياء وكان يعلم أنه سيملك مشارق الأرض ومغاربها، وإذا غاب النبي في رعاية إبل عبد المطلب قال: «يا رب أتهلك آلك؟ ولما تفطن بإمكان البداء قال: إن تفعل فأمر ما بدا لك»[1].

ولا أدري كيف يتوهم عاقل فضلًا عن سيد قريش أن اللَّه يجوز له البدء في أمر عظيم الشأن كهذا لم يزل الأنبياء يخبرون به؟ وهل يبقى لعلم اللَّه وقضائه وقدره من قيمة؟ وهل يبقى لإخبار الأنبياء من أثر؟!

بل العجب من كتب الشيعة حين تبالغ فتجعل القول بالبداء أكبر تعظيم للَّه تعالى وأكبر عبادة له حيث تروي أصول الكافي عن الصادق قال: «ما عظم اللَّه وما عبد اللَّه بشيء مثل القول بالبداء»[2].

ولا شك أن هذه مبالغة شيعية لا بلاغة إمامية لا يخفى حالها على أحد، وأبطل منها ما جاء عن الباقر قال: «يوحي اللَّه إلى الملكين -يعني الموكلين- بالجنين في رحم أمه- أن اكتبا عليه قضائي وقدري ونافذ أمري واشترطا لي البداء»[3].

ولا أدري على من يكون هذا الاشتراط والجنين لم يعقل بعد حتى يشترط عليه؟ ثم ما الحل إذا لم يشترط ذلك عليه، هل يسقط البداء في حقه؟ وأي حاجة في الاشتراط ما دام البداء جائزًا في حقه تعالى؟ ولماذا أقر الشيعة هنا بالقضاء مع أنهم أنكروه فيما سوى ذلك تبعًا للمعتزلة؟ بل تبالغ روايات الشيعة أكثر حيث تذكر أصول الكافي أيضًا: «عن الصادق قال: إن اللَّه لم يبعث نبيًّا قط حتى يقول له بالبداء» وفيه عنه أيضًا «ما تنبأ نبي قط حتي يقر للَّه بخمسة منها البداء» وفيه عن أبي بصير عن أبي عبد اللَّه الصادق أيضًا قال: «إن للَّه علمين علم مكنون مخزون لا يعلمه إلا هو من ذلك يكون البداء، وعلم علمه ملائكته ورسله وأنبياءه فنحن نعلمه»[4].

---

(١) أصول الكافي: كتاب التوحيد: باب البداء ج١ ص١٤٧.

(٢) (٣) (٤) الأخبار الثلاثة في أصول الكافي: كتاب التوحيد: باب البداء ج١ ص١٤٧.

والظاهر أن سبب ذلك كله كان لإبطال إمامة إسماعيل بن جعفر ردًّا من الاثنى عشرية على الإسماغيلية، حيث تروي الشيعة عن الصادق أنه قال حين مات ابنه إسماعيل قبله: «بدا للَّه في إسماعيل ابني إذ اخترمه قبلي ليعلم بذلك أنه ليس إمام بعدي»[1].

والصادق خير من يعلم أن إبنه مات لأجله ولم يبد للَّه فيه ولا في غيره، وأنه لا إمامة لإسماعيل ولا لغيره، ولكن الهوى يركب بالإنسان الصعاب!!

فلا عجب إذا قولوا الصادق «لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام في البداء»[2] لهذا ليس بدعًا أن ترى كتب أخبارهم وكتب عقائدهم تعقد الأبواب والفصول للحض على القول به، حيث يقول الزنجاني مثلًا وقد أجمعت الأنبياء وأئمة الدين طرأ على تحقيق البداء بالنسبة إلى اللَّه تعالى، وفسروه بأنه بقاء الاختيار له تعالى بعد حدوث الأشياء كثبوت الاختيار له تعالى عند حدوثها[3] ولا يخفى أن هذا التفسير فاسد، إذ أن البداء هو ما تقدم، وما هذا التفسير أيضًا حيث يحاول مفسروا الشيعة استخراج أدلة على هذه العقيدة الفاسدة من القرآن فمثلًا:

١- عند قوله تعالى: ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [البقرة: ١٠٦].

يقول البحراني: عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال: الناسخ ما حول ما فيها مثل الغيب الذي لم يكن بعد كقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد: ٣٩] فيفعل اللَّه ما يشاء مثل قوم يونس إذ بدا له فرحمهم، ومثل قوله: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ ﴿٥٤﴾﴾ [الذاريات: ٥٤] أدركهم برحمته[4].

---

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر .

(٣) عقائد الإمامية الاثنى عشرية للزنجاني ج١ ص٣٤ .

(٤) البرهان للبحراني ج١ ص٩٠ .

٢- وعند قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد: ٣٩].

يقول البحراني: عن محمد بن يعقوب الكليني عن أبي بصير عن أبي عبد اللَّه في هذه الآية: «وهل يمحى إلا ما كان ثابتًا وهل يثبت إلا ما لم يكن».

وعن أبي جعفر قال: «العلم علمان: علم عنده مخزون لم يطلع عليه أحدًا من خلقه منه يكون البداء. . . الخبر»[1].

ويقول شبر: «يمحو اللَّه ما يشاء مما كان ثابتًا من رزق وأجل وسعادة وشقاوة ويثبت ما يشاء منها مما لم يكن»[2].

وقال الطبرسي فيها ثمانية أقوال، قال في الرابع منها: «أنه عام في كل شيء، فيمحو من الرزق ويزيد فيه، ومن الأجل كذلك، ويمحو السعادة والشقاوة ويثبتهما عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبي وائل وقتادة، وأم الكتاب: أصل الكتاب الذي أثبت فيه الحادثات والكائنات.

وروى أبو قلابة عن ابن مسعود أنه كان يقول: «اللَّهم إن كنت كتبتني في الأشقياء فامحني من الأشقياء وأثبتني في السعداء فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أم الكتاب» وروي مثل ذلك عن أئمتنا في دعواتهم المأثورة، وروى عكرمة عن ابن عباس قال «هما كتابان: كتاب سوى أم الكتاب يمحو اللَّه منه ما يشاء ويثبت، وأم الكتاب لا يغير منه شيء» ورواه عمران بن حصين عن النبي ﷺ، وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال سألته عن ليلة القدر فقال: «ينزل اللَّه فيها الملائكة والكتبة إلى سماء الدنيا فيكتبون ما يكون من أمر السنة وما يصيب العباد، وأمر ما عنده موقوف له فيه المشيئة فيقدم منه ما يشاء ويؤخر ما يشاء ويمحو ويثبت وعنده أم الكتاب وروى الفضل قال: سمعت أبا جعفر يقول: «العلم علمان علم علمه ملائكته ورسله وأنبياءه، وعلم عنده مخزون لم يطلع عليه أحدًا يحدث فيه ما يشاء»

---

(١) البرهان ج٢ ص٥٢٩ .

(٢) انظر: تفسير شبر ص٢٥٦ .

وروى زرارة عن أبي عبد اللّٰه قال: «هما أمران: موقوف ومحتوم فما كان من محتوم أمضاه وما كان من موقوف فله فيه المشيئة يقضي فيه ما يشاء»[1].

والطبرسي يريد أن يجهد نفسه ليأتي بما يوافق مذهبه في البداء عن كبار الصحابة وهيهات!!

فإن مفاد أخبار أبي جعفر وأبي عبد اللّٰه التي أوردها هو أن المحو والإثبات إنما هو مما كان مثبتًا في أم الكتاب التي لم يطلع عليه نبي مرسل ولا ملك مقرب، فهذا له فيه البداء، وهو الذي عبر عنه أبو جعفر بقوله: «وأمر ما عنده موقوف له فيه المشيئة. . .إلخ»، وفي الرواية الأخرى: «وعلم عنده مخزون لم يطلع عليه أحدًا يحدث فيه ما يشاء» وعبر عنه أبو عبد اللّٰه بقوله: «وما كان من موقوف فله فيه المشيئة. . .إلخ»، فهذا النوع هو الذي يجوز فيه البداء بناء على روايات الشيعة عن أئمتهم، أما ما لا يجوز فيه البداء عندهم فهو ما أطلع عليه ملائكته ورسله وأمر الملائكة بكتابته مما يصيب العباد كما في رواية أبي جعفر، وعبر عنه أبو عبد اللّٰه بقوله: «فما كان من محتوم أمضاه. . ».

في حين أن مفاد روايات الصحابة التي أوردها على العكس من ذلك، وليس فيها شائبة بداء كما زعم، فإن مفادها: أن اللّٰه يمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء وعنده أم الكتاب الذي لا يغير منه شيء كما هو صريح كلام ابن عباس حيث قال: «كتاب سوى أم الكتاب يمحو اللّٰه منه ما يشاء ويثبت وأم الكتاب لا يغير منه شيء» فدل ذلك على أن المحو من كتاب آخر أو هو كتب الملائكة، أما أم الكتاب فلا، والحاصل أن روايات أهل السنة التي ذكرها على النقيض من أخبار الشيعة، حيث تفيد الأولى أن أم الكتاب لا يغير منه شيء بينما تفيد الثانية جواز البداء عليه فيما حجبه عنده في أم الكتاب، وهذا يستلزم العلم بعد الجهل، تعالى اللّٰه عن ذلك، ونحن نجل آل البيت أيضًا عن أن يقولوا بالبداء أو يعتقدوه، بل قد جاء عنهم في روايات الشيعة ما

---

(١) مجمع البيان ج١٣ ص١٨٦ .

يشهد لذلك، فقد ذكر محمد حسين المظفر في كتابه عقائد الإمامية قال: قال الصادق (ع): «من زعم أن اللَّه بدا له في شيء بداء فهو عندنا كافر باللَّه العظيم» وقال أيضًا: «من زعم أن اللَّه بدا له في شيء ولم يعلمه أمس فأبرأ منه»[1].

وهذا هو الحق الموافق لما عليه الأمة، وإن كان الشيعة يحملون هذه الروايات على محمل آخر، لكن وضوحها يدل على موافقتها تمامًا لمذهب أهل الحق، وبالتالي بطلان ما عداها من روايات تخرج الأئمة عن دين الأمة، وليس في الآيات ما يشهد للشيعة بالمرة لأن المحو والإثبات فيها إنما هو من كتب الملائكة مثلًا على حسب علمه الأزلي الذي أثبته في أم الكتاب.

قال الرازي: قالت الرافضة البداء جائز على اللَّه تعالى وهو أن يعتقد شيئًا ثم يظهر له أن الأمر بخلاف ما اعتقده وتمسكوا فيه بقوله: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩] واعلم أن هذا باطل لأن علم اللَّه من لوازم ذاته المخصوصة وما كان كذلك كان دخول التغير والتبدل فيه محالًا[2].

وقال القاضي عبد الجبار المعتزلي: وربما قيل في قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩] أما يدل ذلك على جواز البداء على اللَّه؟ وجوابنا أن المراد بذلك أنه جل جلاله يمحو عن المؤمن الصغائر لأنها مغفورة، ويحتمل أنه المنسوخ والناسخ، ويحتمل أنه يمحو ما لا مدخل له في الثواب والعقاب ويثبت ما له مدخل في ذلك ويحتمل أنه يمحو ما كتب من آجال وأرزاق من مضى ويثبت ذلك فيمن يبقى ويحدث[3].

وقال الخازن ما ملخصه: إن المشركين لما قالوا: إن محمدًا يأمر أصحابه بأمر اليوم ثم يأمرهم بخلافه غدًا وما سبب ذلك إلا أنه يقوله من تلقاء نفسه، أجاب اللَّه عن هذا بقوله: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ قال سعيد بن جبير وقتادة: «﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ من الشرائع والفرائض فينسخه ويبدله ويثبت ما يشاء من ذلك فلا ينسخه ولا يبدله» وقال ابن عباس «يمحو اللَّه ما يشاء ويثبت إلا الرزق والأجل والسعادة

---

(١) عقائد الإمامية لمحمد حسين المظفر ص٦٩ شيعي معاصر.

(٢) مفاتيح الغيب للرازي ج٥ ص٢١٦.

(٣) تنزية القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار ص٢٠٤.

والشقاوة» قال الخازن: ويؤيده ما ورد في الصحيحين أن ابن آدم يكتب عليه رزقه وأجله وسعادته وشقاوته في بطن أمه، وهو حديث مشهور، وأما ما ورد من أن صلة الرحم تزيد العمر فهو محمول على أن الزيادة هنا عبارة عن البركة في العمر بالتوفيق للطاعات وعمارة أوقاته بما ينفعه، أو أن ذلك يكون بالنسبة لما يظهر للملائكة مثلًا، لقيام الدلائل القطعية على أن الإنسان إذا حضر أجله فلا يقدم ولا يؤخر والقرآن مليء بذلك[1] وأما آية ﴿مَا نَنسَخْ﴾ فهي رد على اليهود لانكارهم النسخ بحجة أنه بداء، فكيف يستدل بها الشيعة على جواز البداء بحجة أنه نسخ؟ وقد بينت خطأ اليهود والشيعة معًا في خلطهم بين النسخ والبداء، فالآية رد على اليهود ولا دلالة فيها للشيعة، فالنسخ جائز بهذه الآية والبداء محال لما تقدم، وهو ما عليه أهل السنة[2].

ثانيًا: حج المشاهد والسجود لها لا يتنافى مع التوحيد عند الشيعة وبيان أثر ذلك في التفسير:

يعتقد الشيعة أن زيارة قبور الأئمة والحج إليها والسجود إليها قربة من أعظم القربات كما يرون أن هذه المشاهد داخلة في المساجد وهي البيوت التي أذن اللّه أن ترتفع، وأنه ندب إلى عمارتها وزيارتها وتشييدها، وأباح السجود في الصلاة إليها، والاستعانة بمن فيها، وكل ذلك -عندهم- لا يتنافى مع إخلاص العبادة للّه التي أمرنا بها، لأنها في نظرهم عبادة اللّه، ندب اللّه الناس إليها، لأن الأئمة هم الأدلاء عليه. فتعظيمهم واجب والتوجه إليهم قربة، وحملوا على ذلك آيات من كتاب اللّه تعالى حيث قالوا:

١- عند قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، يقول الكازراني في تفسير فرات بن إبراهيم عن الباقر: «نحن بيت اللّه، والبيت العتيق، وأهل بيت النبوة» وعن الصادق «نحن واللّه أهل بيت الرحمة، وأهل البيت المعمور»[3]. ولا شك في بطلان هذا الكلام، فإن الآية في غاية الوضوح في حج

---

(١) تفسير الخازن ج٣ ص٦٦ . (٢) راجع في تفسير هذه الآية مفاتيح الغيب ج١ ص٤٥٦ .
(٣) انظر: تفسير مرآة الأنوار ص٦٣ .

البيت الحرام!

٢- وعند قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ﴾ الآية [المائدة: ٩٧] والآية غنية عن البيان، والشيعة تفسرها بقولهم إن الأئمة عليهم السلام هم البيت الحرام والبلد الحرام والمسجد الحرام والمشعر الحرام والأربعة الحرام والكعبة، وفي تفسير فرات بن إبراهيم عن الباقر قال: نحن حرم اللّه الأكبر[1].

٣- وعند قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ﴾ [البقرة: ١٤٤]، والقبلة في الآية مراد بها الكعبة قبلة الصلاة عند المسلمين لا يجهل ذلك مسلم ولا غير مسلم والشيعة تقول القبلة الأئمة، فعن الصادق «نحن قبلة اللّه، نحن كعبة اللّه»[2].

٤- وعند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾﴾ [الحج: ٢٩]، وقضاء التفث كما في ابن كثير عن ابن عباس هو المناسك، أو هو وضع الإحرام من حلق الرأس ولبس الثياب وقص الأظافر ونحو ذلك[3]، وهما بمعنى واحد وهو الفراغ من مناسك الحج، والشيعة تقول: «البيت العتيق هم الأئمة، وقضاء التفث هو لقاء الإمام»[4].

٥- وقال تعالى حكاية عما قاله لبني إسرائيل زمن موسى بشأن دخولهم الأرض المقدسة: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٥٨]، ومفسروا الشيعة يقولون روى الكليني بسنده عن سلمان الفارسي قال: «إن عليًا باب فتحه اللّه من دخله كان آمنًا ومن خرج عنه كان كافرًا» وعن علي قال: «أنا باب اللّه الذي يؤتى منه ادخلوا الباب سجدًا» وقال «أنا باب حطه» وقد أوجب اللّه الاستكانة لعلي بقوله: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ إلى قوله: ﴿وَسَنَزِيدُ

---

(١) نفس المرجع ص٨٨ .

(٢) نفس المرجع ص١٨٣ .

(٣) تفسير ابن كثير ج٣ ص٢١٧ .

(٤) مرآة الأنوار ص٧٤ ، والصافي ج١ ص١٢ .

﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1].

٦- وعند قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ﴾ [البقرة: ١١٤]، والآية واضحة في المساجد، لكن الشيعة يجعلون قبور الأئمة منها، يقول البلاغي: «المسجد هو الذي تعتاد فيه عبادة اللَّه، والسجود له، وإن كان من المشاهد التي لا تسمى في اصطلاح الفقهاء مسجد»[2] ولا أدري كيف تسمى المشاهد يعني قبور الأئمة عندهم مساجد، واللغة لا تعين على ذلك ولا العرف ولا الاصطلاح كما لا يخفى.

٧- وعند قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، والشيعة تفسر المساجد هنا بالأئمة، يقول الكازراني في تفسير العياشي عن الصادق قال: يعني الأئمة[3] يعني أخذ الزينة مطلوب لمقابلة الإمام أو زيارته، وكذا التوجه إليه أو إلى مشهده في الصلاة عند الزيارة، ومن هنا أباحوا التوجه إليهم في الصلاة.

٨- وعند قوله تعالى: ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴿٣٦﴾﴾ [النور: ٣٦]، وهي المساجد بقرينة ما بعدها من التسبيح فيها والصلاة، ولكن الشيعة تفسرها ببيوت الأئمة وقبورهم، يقول الطبرسي ورد مرفوعًا أنه ﷺ سئل عنها فقال: «بيوت الأنبياء، فقام أبو بكر فقال: يا رسول اللَّه، هذا البيت منها؟ يعني بيت علي وفاطمة، قال: «نعم، من أفاضلها» قال الطبرسي ويعضد ذلك قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] فالإذن برفع بيوت الأنبياء والأوصياء مطلق، والمراد بالرفع التعظيم ورفع القدر من الأرجاس والتطهير من المعاصي والأدناس، وقيل المراد برفعها رفع الحوائج فيها إلى اللَّه: ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [النور: ٣٦] إلخ أي يصلي له فيها بالبكر والعشايا[4].

---

(١) مرآة الأنوار ص٦٢، والبرهان للبحراني ج٤ ص٩٣٩.

(٢) آلاء الرحمن ج١ ص١١٨.

(٣) مرآة الأنوار ص١١٧.

(٤) مجمع البيان ج١٨ ص٥١.

وقال شبر: «وهي بيوت الأنبياء والأوصياء لما روى عنهم عليهم السلام»[1] يقصد ما ذكره الطبرسي.

وإذا كان هذا هو رأي المعتدلين في الآية مثل شبر والطبرسي فما ظنك بالغلاة وما أضلوا به قومهم في مشاهدة الأئمة؟ والحديث الذي ذكره الطبرسي مرفوعًا بزعمه، قال عنه الإمام ابن تيمية في الرد على ابن المطهر الشيعي لما احتج به على أهل السنة حيث أورده الثعلبي في تفسيره عن أنس وبريده، قال ابن تيمية للشيعي: «نطالبك بصحة النقل فلا سبيل لك إلى ذلك، والثعلبي كحاطب ليل، وكيف والحديث كذب بلا ريب؟ ثم الآية باتفاق الناس هي في المساجد»[2].

وأقول: الخبر يكذب آخره أوله، لأنه لو صح أن النبي ﷺ قال: «هي بيوت الأنبياء» لما صح سؤال أبي بكر عن بيت علي وفاطمة لأنهما ليسا بأنبياء فتأمل!!

وعند قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ [الجن: ١٨]، يقول الكازراني عن الصادق أنهم الأئمة من آل محمد لا تتخذوا من غيرهم إمامًا، وعن الكاظم قال: المساجد الأئمة وهم الأوصياء والأئمة واحدًا واحدًا فلا تدعوا إلى غيرهم فتكونوا كمن دعا مع اللّه أحدًا[3].

١٠- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة: ٥]، والآية واضحة في قصر العبادة والاستعانة على اللّه وحده دون سواه، ولكن الشيعة يقولون عند تفسيرها لا ريب في أن الاستشفاع إلى اللّه في دعائه والتوسل إليه بالنبي والأئمة في الحوائج إنما هو من الاستعانة بالوسائل المجعولة من اللّه، وهذا جار فيهم بعد وفاتهم لكي يحفظ إنقياد الناس إليهم . . . إلخ[4].

ولا شك أن هذا فتح لباب الضلال والشرك على مصراعية فتدبر!

---

(١) تفسير شبر ص٣٤٢ .
(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٣١ .
(٣) مرآة الأنوار ص١١٨ .
(٤) آلاء الرحمن ج١ ص٧٥ .

١١- وعند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة: ٢١]، والآية واضحة في طلب العبادة من الناس لربهم الذي خلقهم، لكن الشيعة تدخل في معنى هذه العبادة أمور أخرى، يقول الحسن العسكري والأصفهاني في تفسيرهما عن السجاد قال: اعبدوا بتعظيم محمد وعلي بن أبي طالب، ثم قال الأصفهاني وأصل العبودية هي الخضوع وتعظيمه تعالى وتعظيم الرسول والإمام من حيث كونهما رسولًا له وإمامًا من قبله كما أن مطلق تعظيم شعائر اللَّه تعظيم له جل وعز[١].

وكأن عقول الشيعة أبت أن تهضم معنى إخلاص العبادة للَّه، أو أنهم استكثروا على اللَّه تعالى أن يختص بعبادة مفردة فأضافوا الأئمة إليه في جانب من هذه العبادة، وإن كانت النصوص واضحة في إخلاص العبادة للَّه من أي شائبة، كما أنهم يذكرون النبي مع الأئمة في ذلك، ومفهوم أنه من باب التمويه فقط، إذ المقصود بالذات للشيعة هم الأئمة.

١٢- وعند قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [البقرة: ٤٥]، الخطاب في الآية موجه لبني إسرائيل بدلالة السياق، وهو مع ذلك عام لنا جميعًا والآية واضحة، لكن الشيعة يحاولون جعل الاستعانة بالصبر مراد بها الصبر على خدمة الأئمة، يقول البحراني في تفسير الحسن العسكري: استعينوا بالصبر عن الحرام على تأدية الأمانات وعلى الاعتراف لمحمد بنبويته ولعلي بوصيته واستعينوا بالصبر على خدمتها وخدمة من يأمرانكم بخدمته على استحقاق الرضوان والغفران والتمتع بالنظر إلى عترة محمد سيد الأولين والآخرين وعلي سيد الوصيين وسادة أخيار المنتجبين فإن ذلك أقر لعيونكم. . . إلخ[٢].

ولا يخفى سقوط هذا الكلام وضلاله، وأن الآية بعيدة عما ذهبوا إليه كل البعد.

١٣- وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟﴾ الآية [البقرة:

---

(١) تفسير الأصفهاني ص٣١٢ .

(٢) البرهان للبحراني ج١ ص٦٠ .

٣٤]، يحاول الشيعة أن يجعلوا هذا السجود للأئمة وليس لآدم ليأخذوا منه دليلًا على جواز السجود لأئمتهم ومشاهدهم يقول شبر: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ﴾ لما في صلبه من نور محمد وأهل بيته، وهذا السجود كان لهم تعظيمًا وإكرامًا، ولله عبودية ولآدم طاعة[1].

١٤- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا﴾ الآية [يوسف: ١٠٠]، يحاول الشيعة أن يأخذوا منها جواز السجود إلى المخلوقين، يقول الطبرسي السجود كان لله متوجهين إلى يوسف، فهو سجود لله شكرًا له كما يفعله الصالحون عند تجدد النعم، والهاء في قوله: ﴿لَهُۥ﴾ عائد إلى الله، أي سجدوا لله تعالى على هذه النعمة وتوجهوا في السجود إليه أي إلى يوسف، كما يقال صلى للقبلة ويراد به استقبلها، وهو المروي عن أبي عبد الله (ع) قال علي بن إبراهيم-يعني القمي- إن يحيى بن أكثم سأل موسى بن محمد بن علي بن موسى مسائل فعرضها على أبي الحسن علي بن محمد (ع) فكان منها: أخبرني أسجد يعقوب وولده ليوسف وهم أنبياء؟ فأجاب أبو الحسن: أما سجود يعقوب وولده فإنه لم يكن ليوسف وإنما كان لله طاعة وتحية ليوسف كما أن سجود الملائكة لآدم كان منهم طاعة لله وتحية لآدم وتعظيمها لما كان في صلبه من أنوار نبينا والأئمة من آله...» الخبر[2] وقال شبر كان سجودهم لله طاعة وشكرًا، وليوسف تحية وإعظامًا[3] وذكر نحوه الكاشاني في تفسيره قال عن الباقر سجدوا له إعظامًا له وشكرًا لله[4] ولا أدري لما ذا هذا التمسك بسجدة الملائكة لآدم أو سجود أخوة يوسف له فقد كان ذلك شرع ما قبلنا وقد أتى في شرعنا ما ينسخه، لكن الشيعة لا تعترف بذلك بل يروجون له من أجل تبرير سجودهم متوجهين في صلاتهم إلى قبور الأئمة عند زيارتها، ويزعمون أنهم يسجدون لله لا لهم، وإنما هم كالقبلة فقط كما كان آدم ويوسف فتأمل!!

---

(١) تفسير شبر ص٤٥ .

(٢) مجمع البيان ج١٣ ص١٢١ .

(٣) تفسير شبر ص٤٢٩ .

(٤) الصافي ج١ ص٣٢٢ .

قال الإمام ابن تيمية عن الشيعة فتراهم يعطلون المساجد من الجمعة والجماعات ويعظمون المشاهد المتخذة على القبور فيعكفون عليها ويحجون إليها، حتي إن منهم من يجعل الحج إليها أعظم من حج البيت، وقد قال ﷺ: «لعن اللَّه اليهود والنصاري اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» وقال: «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد» رواه ابن حبان في صحيحه، وقال ﷺ: «**اللَّهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد، اشتد غضب اللَّه على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» رواه مالك في الموطأ، وقد صنف شيخهم المفيد كتابًا سماه «حج المشاهد» جعل قبور المخلوقين تحج كما يحج البيت[1] وقد علق الشيخ الخطيب عند كلام الإمام ابن تيمية في هذا الموضوع فقال: «وكثير من هذه القبور لم يدفن فيها من ينسبونها إليهم، فلا مكان قبر سيدنا علي كرم اللَّه وجهه في النجف هو مكان قبره حقيقة ولا مكان قبر سيدنا الحسين رضي الله عنه في كربلاء وغيرها هو مكان دفنه حقيقة، وهذه حقائق يعرفها التاريخ ويكررها وإن كابروا فيها، وهم أنفسهم كانوا على بينه من ذلك عندما بنوا تلك القبور وأقاموا عليها المشاهد . . . إلخ[2].

هذه هي حقيقة ما عليه الشيعة في هذا الموضوع يعبدون مشاهد لا صلة لها بآل البيت وهم في الحقيقة إنما يعبدون أهوائهم وما تمليه عليهم عقيدتهم الفاسدة في الأئمة من آل البيت، فإن السجود مثلًا الذي كان لآدم وليوسف لم يكن بالصلاة نحوهما وإنما كان عبارة عن إنحناء تحية لهما وهو أيضًا منسوخ محرم في الإسلام، قال تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُواْ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧]، وقال تعالى حكاية عن قول الهدهد لسليمان مستنكرًا ما تصنعه ملكة سبأ وقومها: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [النمل: ٢٤]، وقال الإمام بن كثير عند تفسير قوله تعالى من سورة يوسف: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا﴾ [يوسف:

---

(١) المنتقى ص٥١ وحديث «لعن اللَّه اليهود . . . إلخ» في صحيح مسلم ج١ ص٢١٥ .

(٢) انظر: تعليق الخطيب على المنتقى في الموضع المذكور، وأيضًا ص٤٣١ منه .

١٠٠] وكان هذا سائغًا في شرائعهم إذا سلموا على الكبير يسجدون له ولم يزل هذا جائزًا من لدن آدم إلى شريعة عيسي عليه السلام، فحرم هذا في هذه الملة وجعل السجود مختصًا بجناب الرب تعالى هذا مضمون قول قتادة وغيره، وفي الحديث أن معاذًا قدم الشام فوجدهم يسجدون لأساقفتهم فلما رجع سجد لرسول الله ﷺ فقال: «**ما هذا يا معاذ؟**» فقال: إني رأيتهم يسجدون لأساقفتهم وأنت أحق أن يسجد لك يا رسول الله، فقال: «**لو كنت آمر أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لعظم حقه عليها**» وفي حديث آخر: أن سلمان لقي النبي ﷺ في بعض طرق المدينة وكان سلمان حديث عهد بالإسلام فسجد للنبي ﷺ فقال: «**لا تسجد لي يا سلمان واسجد للحي الذي لا يموت**»[(١)].

وفي رواية أوردها النسفي أنه قال لسلمان: «**لا ينبغي لمخلوق أن يسجد لأحد إلا لله تعالى**»[(٢)].

فإذا كان هذا للنبي ﷺ نفسه فما بالنا بغيره؟ ومعلوم أن معاذًا وسلمان لم يسجدا له على سبيل العبادة بل على سبيل التعظيم والاحترام وهو حي بين أظهرهم فما بالنا بالسجود إلى قبر غيره بعد موته في صلاة أو غيرها؟ لكن الشيعة لم تبال بكل هذا فراحوا يبالغون عند زيارة العتبات المقدسة -بزعمهم- حتي أخرجوها عن زيارة المقابر العادية التي شرعت للعظة والاعتبار وأخذوا يغالون في تشييدها والإنفاق عليها والصلاة عندها، وقد قال ﷺ: «**ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك**»[(٣)].

هذا في مجرد إتخاذ القبور مساجد والأحاديث فيه كثيرة فما بالنا بمن توجه إليهم بالسجود في صلاة أو غيرها؟ وقد قال ﷺ: «**لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها**»[(٤)].

---

(١) تفسير ابن كثير ج٢ ص٤٩١ . (٢) وتفسير النسفي ج١ ص٤١ .

(٣) صحيح مسلم: كتاب المساجد: باب النهي عن بناء المساجد على القبور ج١ ص٢١٦ .

(٤) صحيح مسلم: كتاب الجنائز: باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة إليه ج١ ص٣٨٧ .

أما بالنسبة إلى التوجه إلى تلك المشاهد لقضاء الحوائج ورفع الحاجيات عندها فهو أيضًا شرك مناف للتوحيد الخالص، والقرآن مليء بالنهي عن ذلك قال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يونس: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأحقاف: ٥، ٦].

ولقد رفع اللَّه الوساطة بينه وبين خلقه في دعائه حتى لا تبقى شائبة إشراك في ذلك فقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [البقرة: ١٨٦]، والمعتاد في القرآن في مثل هذا أن يقول مثلًا (يسألونك عن كذا فقل كذا) بخلاف هذه الآية فحذف كلمة (قل) رفعًا لهذا الإبهام لمن تدبره، ودخل في الجواب بلا واسطة بقوله: ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وفي الترمذي: أن النبي ﷺ قال لابن عباس يوصيه: «**إذا سألت فاسأل اللَّه وإذا استعنت فاستعن باللَّه**...» الحديث وقال الترمذي: حسن صحيح[1].

أما ما تصنعه الشيعة عند قبور الأئمة ويحاولون تبريره بشواهد من القرآن فهو خطأ بين، فإن القرآن من أهم أهدافه توجيه الخلق إلى اللَّه بإخلاص العبادة له خالية من شوائب الشرك بأي صورة، وهل يدخل الشرك في عقائد الناس إلا من هذا الجانب بالذات؟.

فقد أخرج البخاري بسنده عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣]، قال: «هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا وسموها بأسمائهم ففعلوا فلم تعبد حتي إذا

---

(١) انظر: سنن الترمذي أبواب صفة القيامة ج٤ ص٧٦ .

هلك أولئك وتنسخ العلم عبدت»[1].

ولهذا فقد أحكم النبي ﷺ غلق الباب تمامًا، فقد قال علي بن أبي طالب لأبي الهياج الأسدي: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول اللَّه أن لا تدع تمثالًا إلا طمسته ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته»[2].

وقال ﷺ: «لا تطروني كما أطرت النصاري المسيح بن مريم وإنما أنا عبد اللَّه فقولوا عبد اللَّه ورسوله»[3].

وأما مجرد زيارة القبور فلها حدود شرعية من الأدب اللائق، فإن كان من محرم أو بدعة في زيارتها فهي ممنوعة، والدعاء يكون فيها للميت بالرحمة والمغفرة، لا أن يطلب الحي من الميت قضاء الحوائج ونحوها، وأما زيارة المشاهد أو المساجد، فقد حسم النبي ﷺ الأمر فيه بقوله: «**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، مسجدي هذا ومسجد الحرام ومسجد الأقصى**»[4].

فإن تذرع أحد بأن التوسل بالصالحين جائز، قلت: على فرض تسليمه[5] فقد أبي اللَّه على أهل الدعاء إلا أن يتوجهوا إليه مباشرة من غير واسطة كما تقدم في آية البقرة، وأيضًا فإن الدعاء عبادة بل هو مخ العبادة، ولا عبادة إلا للَّه، قال تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢]، وقال تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر: ٦٦]، ولا نص في الدين يلزم بمناشدة من في القبور والتضرع إليهم!!



(١) صحيح البخاري تفسير إنا أرسلنا ج٣ ص٢٠٨ .

(٢) صحيح مسلم: باب الأمير بتسوية القبور ج١ ص٣٨٤ .

(٣) رواه أحمد بإسناد صحيح من حديث عمر ج١ ص٣٣ .

(٤) صحيح مسلم: كتاب الحج: باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ج١ ص٥٨١ .

(٥) التوسل المشروع هو التوسل بدعاء الصالحين الأحياء، أما التوسل بالجاه والحرمة فهو توسل مبتدع، فإن كان دعاءً لغير اللَّه فهو شركٌ. [الناشر].

المبحث الثاني

مبالغة الشيعة في عصمة الأنبياء وهدفهم من ذلك وبيان أثرها في التفسير

يدين أهل الإسلام بأن الأنبياء عليهم السلام معصومون عن المعاصي صغيرها وكبيرها فلا يقع من نبي أصلًا معصية بعمد قط، أما السهو فجائز عليهم في غير الأمور التي كلفوا بتبليغها للناس، أما فيها فلا، وكذا النسيان جائز بعد البلاغ أما قبله فلا،

أما الخطأ من غير قصد فجائز أن يقع منهم الشيء على سبيل الاجتهاد يريدون به وجه اللَّه تعالى فيوافق خلاف ما يريده اللَّه منهم، إلا أنهم لا يقرون عليه بل ينبهون على الفور منه تعالى[1].

وهذا النوع هو الذي جاء العتاب عليه في القرآن للأنبياء، بل أحيانًا يسميه القرآن معصية ويخبر عن مؤاخذه اللَّه لأنبيائه على ذلك، لأنهم ليسوا مثلنا، لأنهم إنما يعاملون من باب «حسنات الأبرار سيئات المقربين» وعلى هذا يتيسر فهم النصوص القرآنية الواردة في هذا الشأن فمثلًا لما نهى اللَّه آدم عن الأكل من الشجرة وأخبره أن إبليس عدو له ولزوجته وحذره منه، لكن إبليس دخل بحيلة على آدم فجعله يأكل من الشجرة باجتهاد، فأخطأ القصد والمراد، وذلك أنه أقسم له أنه له ولزوجه من الناصحين وأن سر النهي عن الشجرة هو أن لا يكونا ملكين أو يكونا من الخالدين في الجنّة، فنسي آدم عهد اللَّه إليه أن إبليس عدو له ولزوجه، وصدق اللعين في يمينه حيث ظن أن لا يجرؤ أحد على الحلف باللَّه كاذبًا، فأكل مجتهدًا رجاء أن يخلد في الجنّة، فكان الواقع خلاف ذلك فعده اللَّه عاصيًا حيث لم يصب باجتهاد مراد اللَّه منه ومن زوجه، ومن قرأ الآيات التي تناولت هذه القصة في السور المختلفة وجد أن هذا

---

(١) معنى العصمة مستفاد من كتاب الفصل لابن حزم ج٤ ص٢ والمنتقى ص٨٥ .

التأويل أسلم وأقرب إلى معاني الآيات، ولا يتنافى مع العصمة الواجبة للأنبياء.

وكذا الأمر في قصة يونس مثلًا لما خرج مغاضبًا لقومه لما لم يؤمنوا رجاء أن يرزقه اللَّه بغيرهم أسرع استجابة لدعوة اللَّه، وظن أن اللَّه لن يضيق عليه الأرض بل سيجد متسعًا لدعوته عند غيرهم، فكان اجتهادًا منه لم يصادف محله، ربما لأن غيرهم أسوأ حالًا منهم، فكان الأصوب أن يصبر على أذاهم فهم أهون من غيرهم، وقد أثبت الواقع أنهم استجابوا وآمنوا لما رأوا العذاب قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٩٨﴾﴾ [يونس: ٩٨]، ولذلك عوتب يونس الذي خرج يطلب متسعًا في أرض اللَّه فحبسه اللَّه في أضيق مكان في بطن حوت في البحر، فشعر بما صنع: ﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وهكذا سائر ما قصه اللَّه علينا في القرآن في شأن الأنبياء من هذا الوادي لا يخرج عن هذا القبيل، يعني أن ما صدر منهم كان بقصد التقرب إلى اللَّه بحسب اجتهادهم فتبين أنه لم يصادف محله فعوتبوا عليه، وسماهم مذنبين، واعترفوا هم بأنه ظلم وتعد فطلبوا الغفران عليه من اللَّه، ومن الجدير بالذكر أن هذه المؤاخذه على الخطأ في الاجتهاد قد غفرت لنبينا محمد ﷺ تكرمة له خصه بها من بين سائر الأنبياء، وذلك قوله تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢﴾﴾ [الفتح: ٢]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴿٣﴾ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴿٤﴾﴾ [الشرح: ١، ٤]، والدليل على ذلك أن اللَّه كرم أمة محمد ﷺ لأجله فجعل للمجتهد أجرًا في حالة الخطأ وأجرين في حالة الصواب، فلا أقل من أن يكون ذلك النبي الذي كرمنا لأجلة مغفورًا له خطأة في الاجتهاد. إن لم يكن مثابًا عليه مثلنا!!.

بهذا المفهوم يتيسر فهم الآيات الواردة في القرآن بهذا الشأن، وتسلم العصمة للأنبياء التي وجبت لهم.

أما الشيعة فقد كان أسلافهم يجوزون المعاصي على الأنبياء ولا يجوزون ذلك على الأئمة بحجة أن الوحي ينزل على النبي فيبين له أنه أخطأ بخلاف الإمام فإنه

لا يوحي إلية فلزم عصمته[١].

وهذا رأي فاسد ينتقص الأنبياء ويفقد الثقة بهم، لذلك فقد انقرض هذا الرأي بانقراض متقدميهم، وبقي الأن من الاثنى عشرية من يقولون بعصمة الأنبياء بل غالوا فيها وبالغوا إلى حد أن قالوا بعدم جواز الخطأ ولو عن اجتهاد وكذا السهو والنسيان قبل البلاغ وبعده، بل قبل النبوة أيضًا، وبالغوا إلى حد جعلهم يصادمون نصوص القرآن حيث قالوا بعصمة الأنبياء عن كفر الآباء والأبناء بمعنى أنه لا يجوز أن يكون في آباء نبي كافر قط، وكذا أبناؤه.

وعليه فقد أنكروا أن يكون آزر والد إبراهيم عليه السلام، وكذا الأمر في ابن نوح عليه السلام، وهذا ما يعارضه صريح القرآن كما سيظهر قريبًا، ولقد شد انتباهي هذا الأمر، فأخذت أبحث عن سر هذا التطور في العصمة للأنبياء والغلو للأنبياء والغلو فيها إلى هذا الحد الغير معقول، فبدا لي -والله أعلم- أن- السر هو أنهم يحاولون دائمًا الربط بين عصمة الأنبياء وعصمة الأئمة، بحجة أنهم نواب الأنبياء، وأراد الشيعة أن يبالغوا في تكريم الإمام علي رضي الله عنه في الحكم بإيمان أبيه أبي طالب، فلم يتوصلوا إلى ذلك إلا بالحكم على آباء الأنبياء بالإيمان لا سر في نظري سوى ذلك، فإنهم حكموا بإيمانه وكفروا من قال بكفره، وأنكروا أن يكون القرآن قد تعرض لذلك، وأما ما يروية أهل السنة من صحاح الأحاديث فإن الشيعة ترفضها تمامًا ويقيمون الأدلة على إيمانه، كما أنهم استدلوا على إيمان آباء النبي صلى الله عليه وسلم بما جاء في الوافي عن الصادق رضي الله عنه قال: «يحشر عبد المطلب أمة وحده عليه سيما الأنبياء وهيبة الملوك» وقال الصادق: «إن جبريل نزل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «**إن الله ربك يقرئك السلام ويقول إني حرمت النار على صلب أنزلك وبطن حملك وحجر كفلك**»[٢] وهذا الأخير ذكره ابن الجوزي في الموضوعات[٣].

إلا أني أجد ميلًا قلبيًّا إلى أن عمود النسب الطاهر لنبينا صلى الله عليه وسلم كانوا على بقايا من دين

---

(١) حكى ذلك عنهم الإمام أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين ج١ ص١٢١ .

(٢) نقله الوافي صاحب كتاب الوشيعة ص٥١ .

(٣) الموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٢٨٢ .

إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، وإن كانت هذه الأخبار موضوعة على طريق الدعاية تأييدًا لهوى من الأهواء، بل أميل إلى التوسع في عمود النسب حتي يدخل في دائرة الرحمة الإلهية بشعاع بركة النبي ﷺ كل من لم يرد فيه النص بالحرمان كأبي طالب مثلًا، ولعل هذا الميل لا يخرج عما رسمته الآية الكريمة من حد في هذا الموضوع، فالقوم كانوا على كل حال أهل فترة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، فهم حتي وإن عبدوا الوثن إلا أنهم غير مؤاخذين بنص هذه الآية[١].

وسيرة عبد المطلب تشهد لهذا الميل الذي أيدته، فمن المأثور عنه «أما الحرام فالممات دونه» وكفاه فخرًا ما حدث في إكتشاف بئر زمزم، بل ما حدث عام الفيل خير شاهد على ذلك. فقد كان من دعائه وهو لائذ بالبيت ممسك ببابه:

لا هم إن المرء يمنع رحله ... فامنع رحالك

لا يغلبن صليبهم ومحالهم ... أبدًا محالك[٢]

وفي قوله: «لا يغلبن صليبهم» دليل على أنه يستنكر على النصارى عبادة الصليب، فلا بد وأنه كان على بقايا دين إبراهيم، فهذه شواهدي لهذا الميل القلبي بالنسبة لعمود النسب الطاهر.

أما أبو طالب فقد وردت فيه النصوص بكفره وموته على ذلك وليس من أهل الفترة تمامًا كحال والد إبراهيم عليه السلام، وهاك أقوال المفسرين من الشيعة في نفي أبوة آزر لإبراهيم، وبنوة ابن نوح له، وإيمان أبي طالب على هذا الترتيب.

أولًا: الكلام في آزر:

١- قال تعالى: ﴿۞ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ

---

(١) كم كان بودي لو أن المؤلف ترك هذا الميل القلبي واحتكم إلى ظواهر النصوص التي تدل على أنهم مؤاخذون على عبادة الوثن، وأنهم مكلفون بالتوحيد وقد كان فيهم من يدعوهم إلى التوحيد دين إبراهيم عليه السلام ودين جميع الأنبياء وأبو النبي وعمرو بن لحي وغيرهم ورد فيهم النص بكفرهم رغم أنهم ماتوا قبل بعثة النبي ﷺ. ثم إن أهل الفترة وحكمهم لا يختص بعمود النسب الطاهر. [الناشر].

(٢) هذا من جملة ما ذكره ابن كثير في تفسير سورة الفيل ج٤ ص٥٥٠ .

﴿وَقَوْمَكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝﴾ [الأنعام: ٧٤]، والآية واضحة في أن آزر هو أبو إبراهيم أما الشيعة فيقول شبر «هو عمه، والعم يدعى أبا، وأبوه تارخ إجماعًا»(١).

ويقول الطبرسي: «قال أصحابنا إن آزر كان جد إبراهيم لأمه أو كان عمه من حيث صح عندهم أن آباء النبي إلى آدم كلهم كانوا موحدين واجتمعت الطائفة على ذلك(٢) وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «**لم يزل ينقلني اللَّه من أصلاب الطاهرين إلى أرحام المطهرات حتى أخرجني في عالمكم هذا لم يدنسني بدنس الجاهلية**» ولو كان في آبائه كافر لم يصف جميعهم بالطهارة، مع قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨] ولهم في ذلك أدلة ليس هنا موضوع ذكرها(٣).

وقال مغنية: «قال الشيعة الإمامية هذا اسم عمه أو جده لأمه، وأطلق على الأب مجازًا ويعزز هذا القول ما جاء في التوراة، سفر يشوع: الإصحاح (٢٤) فقرة (٢) أن أسم أبي إبراهيم تارخ، وفي مذهب الشيعة لا مشرك إطلاقًا في آباء محمد ﷺ وأجداده، وكل أمهاته وجداته مطهرات من الفحشاء»(٤).

٢- وعند قوله تعالى حكاية عن قول إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ۝﴾ [إبراهيم: ٤١]، تعلو صيحة الشيعة حيث عثروا - بزعمهم- على ما يؤيدهم في ذلك.

يقول مغنية: «طلب خليل الرحمن المغفرة لوالديه في يوم الحساب تمامًا كما طلبها للمؤمنين، أليس هذا دليل على أن آزر المذكور في سورة الأنعام هو عمه أو جده لأمه كما قال كثير من علماء المسلمين؟»(٥).

ويقول الطبرسي في بيان القراءة في الآية (قرأ الحسن بن علي (ع) وأبو جعفر

---

(١) شبر ص١٥٧ .
(٢) نعم هذا ما استقر عليه إجماعهم أخيرًا، أما أسلاف الروافض فقد مر قولهم في العصمة قريبًا .
(٣) مجمع البيان ج٧ ص١٠٥ .
(٤) التفسير المبين ص١٤٦ .
(٥) نفس المرجع ص٢٨٤ .

محمد بن علي (ع) والزهري وإبراهيم النخعي (ولولدي، وقال في توجيهها ومن قرأ «ولولدي» فإنه يعني إسماعيل وإسحاق[1] ولو صحت هذه القراءة لكانت صفعة قوية للشيعة ولذلك نجد الطبرسي قد هرب منها في بيان المعني حيث لزم القراءة المتواترة «ولوالدي» ظنًّا منه أنها تفيد مدعاه حيث قال: «واستدل أصحابنا بهذا على ما ذهبوا إليه من أن أبوي إبراهيم (ع) لم يكونا كافرين، لأنه إنما يسأل المغفرة لهما يوم القيامة[2] فلو كانا كافرين لما سأل ذلك لأنه قال: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ فصح أن أباه الذي كان كافرًا هو جده لأمه أو عمه على الخلاف فيه، ومن قال: إنما دعا لأبيه لأنه كان وعده أن يسلم فلما مات على الكفر تبرأ منه على ما روى الحسن، فقوله فاسد لأن إبراهيم (ع) إنما دعا بهذا الدعاء بعد الكبر، وبعد أن وهب له إسماعيل وإسحاق، وقد تبين له في هذا الوقت عداوة أبيه الكافر للّٰه فلا يجوز أن يقصده بدعائه[3].

٣- وعند قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾ [مريم: ٤١ ، ٤٢]، حتى قوله فيها: ﴿قَالَ سَلَـٰمٌ عَلَيْكَ ۖ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴿٤٧﴾﴾ [مريم: ٤٧].

قال شبر: «إذ قال لأبيه آزر وهو عمه أو جده لأمه»[4] وأحال مغنية فيها على ما ذكره في سورة الأنعام[5] وأعاد الطبرسي بالنص ما نقلته عنه عند آية الأنعام[6].

هذه هي جملة أقوال الشيعة في والد إبراهيم وكيفية التصرف في النصوص القرآنية. الصريحة في ذلك، رأينا كيف بلغ بهم الإصرار على ترويج عقيدة فاسدة إلى حد التعارض مع صريح القرآن الكريم، ولا شك أن هذه محاولة فاشلة،

---

(١) مجمع البيان ج١٣ ص٢٢٥ .
(٢) لا يخفى أن السؤال وقع في الدنيا، وإنما نبهت لأن في عبارة الطبرسي نوع إبهام .
(٣) مجمع البيان ج١٣ ص٢٢٩ .
(٤) تفسير شبر ص٣٠٢ .
(٥) التفسير المبين ص٣٤٨ .
(٦) مجمع البيان ج١٦ ص٤٢ .

وتعسف في تفسير الآيات، ودعوى باطلة لوجوه:

الأول: أنها معارضة ظاهرة لصريح الآيات القرآنية المتكاثرة في كفر آزر والد الخليل فقد تكرر في القرآن ذكر الأب مضاف إلى إبراهيم ثلاث عشرة مرة كلها معلنة كفره وإصراره عليه[1] ولم تأت مرة واحدة بلفظ الجد أو العم حتي يمكن الحمل عليه ولم يأت أيضًا خبر واحد عن النبي ﷺ بذلك، وإنما هي مجرد دعوى قام الدليل على بطلانها، ومع ذلك فالشيعة تصر عليها، ويحملون لفظ الأب في المواضع كلها على الجد لأم أو العم مجازًا، والمجاز يحتاج إلى علاقة وقرينة، ولا قرينة عقلية أو لغوية أو شرعية تمنع هنا من إرادة والد إبراهيم حقيقة في كل هذه المواضع، أما ما استدلوا به من دعاء إبراهيم واستغفاره لأبيه آخر حياته عند كبره بعد أن رزقه اللَّه إسماعيل وإسحاق بأن ذلك يدل على أن آباه كان مؤمنًا وإلا لما استغفر له.

وأقول: إذا كان لإبراهيم والد غير آزر وكان مؤمنًا فلماذا يأتي القرآن في جميع المواضع التي ذكر فيها الأب مضافًا إلى إبراهيم مصرحًا فيها بكفره؟ أليس هذا لبسًا وتضليلًا يتنزه القرآن عنه؟ أليس كان من الواجب أن يفرق القرآن بين آزر هذا وبين الوالد الحقيقي المدعى إيمانه؟ ثم لماذا تحمل الشيعة لفظ «ولوالدي» في سورة إبراهيم على الوالدين حقيقة وتحمل لفظ الأب المضاف إلى إبراهيم في جميع المواضع في القرآن على المجاز؟ نبئونا بعلم إن كنتم صادقين!!

إن كان دعاء إبراهيم لأبية بالاستغفار مما يستشكل فقد أجاب عنه القرآن بما يدفع هذا التشبث بالمرة قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾ [التوبة: ١١٤]، هذه الموعدة هي ما ذكرها اللَّه عنه في سورة مريم حيث قال تعالى:

---

(١) ورد في المواضع التالية في ثماني سور من القرآن هي الأنعام آية (٧٤) والتوبة (١١٤) ومريم (٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥) والأنبياء آية (٥٢) والشعراء (٧٠، ٨٦) والصافات (٨٥) والزخرف (٢٦) والممتحنة (٤) هذا عدا ما في سورة إبراهيم من لفظ (والدي) والجميع مضضافة إلى الضمير العائد على خليل الرحمن عليه السلام.

﴿قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾ [مريم: ٤٧]، فدعا لأبيه بالغفران تحقيقًا لهذه الموعدة، فمرة قال: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الشعراء: ٨٦]، ويطلب له الغفران مع اعترافه بضلاله! فلعل الشيعة تفهم! ومرة يقول: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴾ [إبراهيم: ٤١]، ولا يضر كون هذا الدعاء كان بعد أن رزق إسماعيل وإسحاق، فما المانع أن يكون إبراهيم إلى هذا الوقت طامعًا في الغفران لأبيه ولم ينزل عليه نهي عن الاستغفار له: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ [التوبة: ١١٤] وإبراهيم كان يعرف أن دعاءه لأبيه ليس بلازم القبول، إنما كان طمعًا في ا لقبول شفقة على أبيه، وقد سجل القرآن هذا في قوله: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ [الممتحنة: ٤]، هذا بيان القرآن لهذا الموضوع، وليس بعد بيان اللَّه بيان!

الثاني: أن عصمة الأنبياء التي تجب إنما هي من أجل الوثوق بهم وبما جاءوا به وليس في كفر آبائهم وشركهم ما يقدح في هذه العصمة بحال فلا تتوقف الثقة بنبي على إيمان آبائه أو أجداده مسلمين هكذا إلى آدم، هذا هو منطق العقلاء.

ولا أدري ما الذي يضر الخليل من كون أبيه كان كافرًا؟ هل الكفر والإيمان وراثيا كالإمامة عند الشيعة-فخشوا على إبراهيم من كفر أبيه؟ إن هذا يستلزم أن يكون والد إبراهيم مؤمنًا قبل أن يولد إبراهيم، وكيف وقد خرج إبراهيم من بين ظهراني قومه مهاجرًا لم يؤمن له من قومه سوى لوط عليه السلام فكيف يترك والده المؤمن وسط قوم كفار أرادوا حرق إبراهيم فنجاه اللَّه من النار؟ ولم ينقل أحد حتي الشيعة أنه خرج بأبيه فكيف يتركه مؤمنًا-بزعمهم- وسط الكفار؟ وما الذي يعير به إبراهيم من كفر أبيه وشركه؟ لو كان كذلك لعيره الكفار بكفر أبيه!

نعم عهر الآباء والأمهات قادح لأنه مما يعير به ويشين، أما الكفر والشرك مع أنه أشد حرمة إلا أنه ليس مما يستعار منه في عرف جميع الناس، ولذلك جاء القرآن والسنة ببيان طهارة مولد الأنبياء والمرسلين، قال تعالى: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٨]، وقد أورد الطبرسي ما يؤيد ذلك من أن

النبي ﷺ قال: «**لم يزل الله ينقلني من أصلاب الطاهرين إلى أرحام المطهرات حتى أخرجني إلى عالمكم هذا لم يدنسني بدنس الجاهلية**».

فهو صريح في طهارة المولد الشريف، وأصرح منه: «**خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح من لدن آدم**» وقد أورده بنصه الطبرسي في تفسيره عن ابن عباس وأبي جعفر وأبي عبد الله (ع)»[1].

لكن العجب من الطبرسي حينما يستدل بهذا الحديث على كفر آبائه ﷺ إلى آدم، ويلفق دليلًا ومن آية: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ فإن المراد بها النجاسة المعنوية في الاعتقاد وطهارة المولد وليس كما ذهب إليه، حيث أن المراد بها عدم السفاح كما هو صريح الحديث، فتأمل!!.

ولو أن الشيعة قالوا بعصمة الأنبياء عن عهر الآباء والأمهات لاستقام لهم الدليل، أما القول بعصمتهم عن كفر الآباء فلا دليل عليه، بل هو منقوض بكفر والد الخليل عليه السلام بنص القرآن.

الثالث: أن المفسرين قد جمعوا بين ما جاء في القرآن مصرحًا بأن أسم والد إبراهيم هو (آزر) وبين ما جاء في قول النسابين أو التوراة أن اسمه (تارخ) بأنه كان له اسمان كما هو الكثير من الناس أو أن أحدهما اسمًا والآخر لقبًا[2] وبهذا ينتهي الإشكال، هذا وإلا فكيف يكذب القرآن الكريم ويصدق ما في التوراة المحرفة أو قول النسابين؟ وقد ورد أن النبي ﷺ إذا انتسب لم يجاوز في نسبته معد بن عدنان بن أدد، ثم يمسك ويقول: «كذب النسابون-أي الرافعون النسب إلى آدم- قال تعالى: ﴿وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨] قال العزيزي في شرحه ما نصه:

ولا خلاف أن عدنان من ولد إسماعيل، إنما الخلاف في عدد من بين عدنان-

---

(١) أورد الطبرسي عند تفسيره لقوله: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾﴾ [الشعراء: ٢١٩]، ج١٩ ص١٨٩ مجمع البيان، وذكر نحوه السيوطي في الدر المنثور ج٥ ص٩٨ عن ابن مردوية بلفظ «لم يلتق أبواي قط على سفاح...» الخبر.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ج٢ ص١٥٠ .

وإسماعيل من الآباء وبين إبراهيم وآدم، وقد أنكر مالك على من رفع نسبه إلى آدم وقال: من أخبر به؟ ثم قال: وهذا الحديث رواه ابن سعد عن ابن عباس وهو حديث حسن لغيره[1].

والشاهد كيف يؤخذ ما يقوله النسابون حجة أو ما جاء في التوراة التي ثبت بالقطع تحريفها ثم يرد بذلك ما جاء صريحًا في القرآن الكريم؟ وما مر في الجمع بينهما كاف لحل هذا الإشكال على كل حال!

وعليه فعقيدة الشيعة في عدم كفر آباء الأنبياء لا سند لها فضلًا عن منافاتها لصريح-القرآن، وأن آزر هو والد إبراهيم الخليل حقيقة وقد عاش ومات كافرًا، وانتقض بذلك دليل الشيعة.

ثانيًا: ابن نوح عليه السلام.

يرى الشيعة أنه لا يجوز أن يكون ابن نبي كافر، وعليه فإن ابن نوح الذي تحدث القرآن عنه بأنه مات في الطوفان كافرًا ليس هو ابن نوح حقيقة، وإنما هو ابن إمرأته سمى ابنًا له مجازًا أيضًا.

نرى ذلك في أغلب تفاسير الشيعة خاصة غلاتهم، حيث يروون عن الأئمة في تفسير هذه الآيات التي في سورة هود عليه السلام، ما ذكره السياري -من مفسريهم القدامى- عن أبي عبد اللَّه الصادق (ع) قال: «ونادى نوح ابنها» يعني ابن امرأته، وعن أبي الجعفر الباقر (ع): «ابنه» بنصب الألف والهاء، قالوا: ومؤداها كالأولى، وهي لغة طيئ[2] بل سرت عدوى هذه الروايات إلى المعتدلين منهم كالطبرسي أيضًا حيث قال: «روى عن علي بن أبي طالب وأبي جعفر محمد بن علي، وجعفر بن محمد (ع) وعروة بن الزبير ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ -بالنصب كما تقدم- وروى عن عكرمة «ابنها» وأما من قرأ «ابنه» فإنه أراد «ابنها» كما روي عن عكرمة، والمعنى: ابن

(١) انظر: السراج المنير شرح الجامع الصغير ج٣ ص١١٥ .

(٢) انظر: فصل الخطاب للنوري ص٢٧١ .

امرأته لأنه جرى ذكرها في قوله سبحانه: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ فحذف الألف تخفيفًا[1].

ولكن الرجل نجده قد اعتدل فمال إلى الصواب حينما اصطدم بقول الحق تبارك وتعاى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [هود: ٤٥، ٤٦]، حيث قال:

«في معناه أقوال:

أحدهما: أنه كان ابنه لصلبه، والمعنى: إنه ليس من أهلك الذين وعدتك بنجاتهم معك لأن اللَّه قد استثنى من أهله الذين وعده أن ينجيهم من أراد أهلاكهم بالغرق فقال: ﴿إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ﴾.

وثانيهما: أن المراد بقوله: ﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ أنه ليس على دينك فكأن كفره أخرجه عن أن يكون له أحكام أهله[2].

وثالثها: أنه لم يكن أبنه على الحقيقة وإنما ولد على فراشه فقال عليه السلام إنه إبني على ظاهر الأمر فأعلمه اللَّه تعالى أن الأمر بخلاف الظاهر ونبه على خيانة إمرأته عن الحسن ومجاهد»[3].

ثم قال الطبرسي: وهذا الوجه بعيد من حيث إن فيه منافاة للقرآن لأنه قال:

---

(١) نفى الطبرسي أن يكون الأهل مرادًا بهم الأزواج في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ وهذا يفسر الأهل بالزوجة مع أنها خارجة عن الأهل بكفرها كابن نوح قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [التحريم: ١٠]، وهلا أعاد الضمير إلى أقرب مذكور وهو نوح عليه السلام ورد تلك القراءة؟

(٢) هذا الوجه هو المتعين وقد بين المراد من النفي بقوله: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ مخافة الظنون كما سيحكيه في المعنى الثالث.

(٣) وأقول للطبرسي لماذا تلصق هذا الرأي الفاسد للحسن ومجاهد مع أن قومك قد رووا صريحًا قراءة الأئمة عندكم (ونادى نوح ابنها) وهي أبلغ في سوء الظن بامرأة نوح مما قاله الحسن ومجاهد؟ لا شك أن هذه الفرية هي أحق بالرد عليها بما ذكرت فلماذا تهرب من مواجهة الحقيقة برد أخبار الأئمة؟ وكيف تستقيم قراءة (ابنها) مع قوله بعد ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾؟.

﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢] ولأن الأنبياء يجب أن ينزهوا عن مثل هذه الحال لأنها تعير وتشين، وقد نزه اللَّه أنبياءه عما دون ذلك توقيرًا لهم وتعظيمًا عما ينفر الناس من القبول عنهم، وروى عن ابن عباس أنه قال: «ما زنت امرأة نبي قط».

ورابعها: أنه كان ابن امرأته وكان ربيبه، ويعضد قراءة من قرأ (ابنَه) بفتح الهاء و(ابنها) ثم قال: والمعتمد المعول عليه في تأويل الآية القولان الأولان[١].

وأقول: لم يخلق هذا الإرتباك كله إلا روايات الشيعة عن أئمتهم في القراءات ما أنزل اللَّه بها من سلطان، أما أهل السنة فقد كفاهم اللَّه هذا التخبط، حيث أن القرآن صريح في أنه ابن نوح في أكثر من لفظ، ولا يرون غضاضة في كفر ابن نوح ولا أن ذلك قادح في عصمة أبيه.

ولهذا نرى مغنية قد نقد مذهب طائفته في هذا الشطط وبين بطلانه تمامًا بقوله في تفسيرها:

﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] أي الذين وعدتك بنجاتهم بل هو من الذين سبق عليهم القول، وبهذا يتبين خطأ من تخيل أنه ابن امرأة نوح لا ابن نوح، لأن النفي هنا لم يتعلق بـ (أهلك) بل بوعد النجاة للإبن، وكيف ينسب إلى غير نوح واللَّه يقول بكل وضوح: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾[٢].

وقد كفانا مغنية في بيان الصواب في تفسير الآيات، وهدم ما تشبث به الشيعة تمامًا في هذا الموضوع، وليس لي من إضافة إلا أن أقول: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ وقد وضح لنا المراد من النفي في قوله قبله مباشرة: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ حيث تبين أن المراد نفي النبوة الروحية فثبتت النبوة بدلالة المفهوم وهو ما صرح به في الآيات قبلها، واللَّه أعلم.

---

(١) مجمع البيان ج١١ ص١٦٤ .

(٢) التفسير المبين ص٢٤٤ .

ثالثًا: دعوى إيمان أبي طالب:

وهي السبب في نظري في مبالغة الشيعة بدعوى تنزيه الأنبياء عن كفر الآباء، وإنكار كون آزر هو والد إبراهيم حقيقة، على ما تقدم ووجه الارتباط أنهم يسوون بين عصمة الأئمة وعصمة الأنبياء، وأرادوا المبالغة في تكريم الإمام علي وتنزيهه عن كفر الآباء إلى آدم، فلم يتيسر لهم ذلك إلا بالقول بتنزيه الأنبياء، عن كفر الأباء ليتوصلوا إلى الحكم بإيمان أبي طالب، فاصطدموا أيضًا بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية تمامًا كالشأن في قصة آزر والد الخليل، وهاك أقوال مفسريهم في الآيات المتعلقة بهذا الشأن:

١- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُۖ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنعام: ٢٦].

يري بعض أهل السنة أنها نزلت في أبي طالب، ويرى البعض أنها نزلت في كفار قريش عامة وليست في أبي طالب بخصوصه، وسيأتي تحقيق ذلك بعد إيراد كلام الطبرسي أولًا حيث هو أقوى الشيعة حجة في بيان هذا الموضوع حيث قال في تفسيرها:

أي ينهون الناس عن اتباع النبي ﷺ ويتباعدون عنه فرارًا منه، عن ابن عباس ومحمد ابن الحنفية والحسن والسّدي، وقيل معناه ينهون الناس عن استماع القرآن لئلا يقع في قلوبهم صحته ويتباعدون عن استماعه، عن قتادة ومجاهد واختاره الجبائي.

وقيل: عني به أبا طالب بن عبد المطلب، ومعناه يمنعون الناس عن أذى رسول اللَّه ﷺ ولا يتبعونه عن عطاء ومقاتل، وهذا لا يصح لأن هذه الآية معطوفة على ما تقدمها وما تأخر عنها معطوف عليها، وكلها في ذم الكفار المعاندين للنبي ﷺ. وهذا وقد ثبت إجماع أهل البيت (ع) على إيمان أبي طالب، وإجماعهم حجة لأنهم أحد الثقلين الذين أمر النبي ﷺ بالتمسك بهما بقوله: «**إن تمسكتم بهما لن تضلوا**» ويدل على ذلك أيضًا ما رواه ابن عمر أن أبا بكر جاء بأبيه أبي قحافة يوم

الفتح إلى رسول اللَّه ﷺ فأسلم فقال ﷺ: «**ألا تركت الشيخ فآتيه؟**» -وكان أعمى- فقال أبو بكر: أردت أن يأجره اللَّه تعالى، والذي بعثك بالحق لأنا كنت بإسلام أبي طالب أشد فرحًا مني بإسلام أبي ألتمس بذلك قرة عينك، فقال ﷺ: «**صدقت**»[1].

وروى الطبرى بإسناده أن رؤساء قريش لما رأوا ذب أبي طالب عن النبي ﷺ اجتمعوا عليه وقالوا: جئناك بفتى قريش جمالًا وجودًا وشهامة عمارة بن الوليد ندفعه إليك وتدفع إلينا ابن أخيك الذي فرق جماعتنا وسفه أحلامنا فنقتله، فقال أبو طالب: ما أنصفتموني، تعطونني ابنكم فأغذوه وأعطيكم أبني فتقتلونه؟؟ بل فليأت كل امرئ منكم بولده فأقتله![2] وقال:

منعنا الرسول رسول المليك ... ببيض تلالا كلمع البروق
أذود وأحمي رسول المليك ... حماية حام عليه شفيق

وأقواله وأشعاره المنبئة عن إسلامه كثيرة مشهورة لا تحصى، فمن ذلك قوله:

ألم تعلموا أنا وجدنا محمدًا ... نبيًا كموسى خط في أول الكتب
أليس أبونا هاشم شد أزره ... وأوصى بنيه بالطعان وبالحرب

وقوله من قصيدة:

وقالوا لأحمد أنت امرؤ ... خلوف اللسان ضعيف السبب[3]
ألا إن أحمد قد جاءهم ... بحق ولم يأتهم بالكذب

---

(١) ثبت بهذا النص إسلام أبي قحافة والد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولم يثبت به إيمان أبي طالب والد الإمام علي رضي الله عنه، ومن تأمل النص لاح له ذلك جليًا وسيأتي بيان ذلك في المناقشة.

(٢) ما ذكره عن الطبري صحيح تمتلئ به كتب السير عندنا، ونحن نعترف بهذه اليد لأبي طالب قبل أن تعرفها الشيعة، لكن ليس فيها ما يدل على إسلامه، ولا محاباة في دين اللَّه تعالى، وأما ما ذكره عنه من شعر يدل على إسلامه فهو منحول على أبي طالب كما سيأتي التنبية عليه قريبًا بإذن اللَّه!!

(٣) خلوف اللسان معناه: ينطق الرديء من القول (مختار الصحاح ص١٨٥) وهذا لم تقله قريش وإنما اشتهر عنهم: «إن لقوله الذي يقول لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، وإنه يعلو ولا يعلى عليه، وإنه ليحطم ما تحته» وأما ضعيف السبب فمعناه إنه لا نسب له، وهذا أيضًا لم تقله قريش وإنما اشتهر قول أبي سفيان فيه لهرقل الروم وهو على شركه: «إنه في الذروة فينا من النسب» فهذا دليل على أن الشعر منحول على أبي طالب وإنه لم يقله.

وفي قوله في حديث الصحيفة وهو من معجزات النبي ﷺ :

وقد كان في أمر الصحيفة عبرة ... متى ما يخبر غائب القوم يعجب
محا اللَّه منها كفرهم وعقوقهم ... وما نقموا من ناطق الحق معرب
وأمسى ابن عبد اللَّه فينا مصدقًا ... على سخط من قومنا غير متعب

وقوله في قصيدة يحض أخاه حمزة على اتباع النبي والصبر في طاعته:

صبرا أبا يعلى على دين أحمد ... وكن مظهرًا للدين وفقت صابرًا[1]
فقد سرني إذ قلت أنك مؤمن ... فكن لرسول اللَّه في اللَّه ناصرًا

وقوله من قصيدة:

أقيم على نصر النبي محمد ... أقاتل عنه بالقنا والقنابل

وقوله يحض النجاشي على نصر النبي ﷺ:

تعلم مليك الحبش أن محمدًا ... وزير لموسى والمسيح ابن مريم
أتى بهدى مثل الذي أتيا به ... وكل بأمر اللَّه يهدي ويعصم
وأنكم تتلونه في كتابكم ... بصدق حديث لا حديث المرجم
فلا تجعلوا اللَّه ندًا وأسلموا ... وأن طريق الحق ليس بمظلم

وقوله في وصيته وقد حضرته الوفاة:

أوصي بنصر النبي الخير مشهده ... عليًّا ابني وشيخ القوم عباسًا
وحمزة الأسد[2] الحامي حقيقته ... وجعفرًا أن يذودوا دونه الناسا
كونوا فدى لكم أمي وما ولدت ... في نصر أحمد دون الناس أتراسًا

في أمثال هذه الأبيات مما هو موجود في قصائده المشهورة ووصاياه وخطبه يطول بها الكتاب، على أن أبا طالب لم ينأ عن النبي ﷺ قط، بل كان يقترب منه ويخالطه ويقوم بنصرته، فكيف يكون المعنى بقوله: ﴿وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٦] معناه: ما يهلكون نبيهم عن قبوله وبعدهم عنه إلا أنفسهم ﴿وَمَا

(١) كيف يأمر حمزة بإظهار الدين وهو لم يظهره قط ولا عرف عنه ذلك؟

(٢) هذا مما يدل صراحة على أن هذا الشعر منحول على أبي طالب لأن حمزة لم يسم أسد اللَّه إلا بعد استشهاده بأحد!

﴿يَشْعُرُونَ﴾ أي: ما يعلمون إهلاكهم إياها بذلك؟[1].

وأقول: أما الآية فهي عامة في كفار مكة كانوا ينهون الناس عن اتباع الرسول ﷺ، وينأون هم أيضًا عن اتباعه، وهذا ما رجحه ابن كثير وابن جرير وغيرهم[2] وحكوه عن محمد بن علي (ابن الحنفية) وقتادة ومجاهد والضحاك وغير واحد من العلماء.

وأما ما ورد في أسباب النزول عن ابن عباس أنها نزلت في أبي طالب فقد ذكر ابن كثير أن في السند مجهول، فلا تقوم به حجة، والسياق يقوي عموم الآية في كفار مكة، وليس معنى هذا التسليم بإيمان أبي طالب، فإن القرآن والسنة الصحيحة قد تكفلا بحسم هذا الموضوع كما سيأتي، والمهم الآن مناقشة الطبرسي فيما ذكر من حجج:

أما دعوى إجماع أهل البيت على إيمان أبي طالب فلا دليل عليها، ولو سلم إجماعهم فهو معارض بنصوص الكتاب والسنة الصريحة في كفره، ومعارض أيضًا بإجماع الأمة على ذلك ولم ينقل عن واحد من آل البيت أنه قال بإيمانه، ولا حتى من طريق الشيعة وسيأتي قريبًا عن الإمام علي رضي الله عنه ما هو صريح في موت أبيه على الكفر، فبطلت دعوى الإجماع بالمرة وأما ما ذكره من قول أبي بكر رضي الله عنه للنبي ﷺ «والذي بعثك بالحق لأنا كنت بإسلام أبي طالب أشد فرحًا مني بإسلام أبي ألتمس بذلك قرة عينك» فلا دلالة فيه على إسلام أبي طالب البتة، بل العكس هو الصحيح، لأن معناه: لأنا كنت بإسلام أبي طالب لو أسلم...» إلخ بدليل قول أبي بكر فيه (ألتمس بذلك قرة عينك» حيث كان الصديق يعلم أن النبي ﷺ كانت قرة عينه في إسلام عمه، وكان حريصًا على إسلامه جزاء ما دافع عن الرسول والمسلمين، لكن ذلك لم يتحقق، يدل على ذلك صريحًا ما رواه الإمام مسلم بسنده أن الرسول ﷺ قال لعمه حين حضرته الوفاة: «قل لا إله إلا اللَّه أشهد لك بها يوم القيامة»، قال: لولا أن

---

(1) مجمع البيان للطبرسي ج٧ ص٣٥- ٣٨.

(2) انظر: تفسير ابن كثير ج٢ ص. ١٢٧.

تعيرني نساء من قريش يقلن إنه حمله على ذلك الجزع لأقررت بها عينك، فأنزل اللّه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦](١).

فأبو بكر كان يعلم أن قرة عين الرسول كانت في إسلام عمه كما كان أبو طالب نفسه يعلم أن قرة عين الرسول ﷺ هو ذلك، لكنه لم يحققها له مخافة أن يعير- بزعمه- كما هو صريح رواية مسلم، وقصارى ما يدل عليه حديث أبي بكر هو أنه كان يرغب في إسلام أبي طالب بصدق نية أكثر من حرصه على إسلام أبيه أبي قحافة، لما يعلم أن تلك كانت رغبة الرسول وقرة عينه وأقسم للرسول على تلك الرغبة، فقال النبي ﷺ: «صدقت».

ولعل في هذا الحديث ما يقطع ألسنة الشيعة عن الصديق والخوض فيه، حيث صدقه الرسول في إثبات هذه الرغبة التي وافقت رغبته من أجل أن يلتمس بها قرة عينه ﷺ، بل هناك ما هو أكبر من ذلك تكريمًا للصديق ووالده حيث قال النبي لأبي بكر لما جاءه بأبيه ليسلم وكان شيخًا فانيًا: «**ألا تركت الشيخ فآتيه؟**» أراد أن لا يتعبه في المجيء مع أنه هو المحتاج لذلك لخلاص نفسه من الكفر وفي هذا من التكريم للصديق ووالده ما فيه!! وعليه فالحديث دال على إسلام والد الصديق، وعلى عدم إسلام أبي طالب.

وأما قصة عمارة بن الوليد التي أورد عن الطبري فنعم، تمتلئ بها كتب السير عندنا ولا دلالة فيها أيضًا على إسلام أبي طالب، لأنه من المقرر أن أبا طالب كان يدافع عن رسول اللّه ﷺ حتى مات، وما تخلى عنه لحظة، وليس هذا محل نزاع بين المسلمين، وقد كان هذا الدفاع بدافع العصبية لا بدافع الإيمان قطعًا لما ثبت من عدم إيمانه، وهذا أمر مشهور معروف، وللّه في ذلك حكمة، هي في نظري أن أبا طالب كان زعيم قريش، وقد كانت قريش قومًا عتاة جبابرة، فكان النبي ﷺ يحتمي منهم بعمه فلا يخلصون إليه، وبقاء عمه على الكفر كان فيه مقنع لقريش يهون عليهم أمر النبي وما يدعو إليه، ولو أسلم، لاجترأ عليه كفار مكة فلا يستطيع حماية ابن أخيه ولا

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب أول الإيمان قول لا إله إلا اللّه ج١ ص٣١ .

حماية نفسه، لكن لما كان بينه وبينهم من قدر مشترك وهو عدم متابعة الرسول على دينه أقنعهم ذلك وهابوه واحترموه، فكان في ذلك من الفائدة للدعوة وحمايتها ما فيه، ويكفي أبا طالب جزاءً على ذلك أنه ينتفع بشفاعة ابن أخيه فيكون أخف الكفار عذابًا، فقد ورد أن العباس عم الرسول ﷺ قال: «قلت: يا رسول اللَّه ما أغنيت عن عمك فإنه كان يحوطك ويغضب لك»؟ قال: «**هو في ضحضاح من نار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**»[1].

وأما الشعر الذي استشهد به الطبرسي وذكر أن أبا طالب له في ذلك ما يبلغ مجلدًا كبيرًا، فما أحد يعرف عن أبي طالب أن له هذه الثروة من الشعر، بل لو جمع شعر أصحاب المعلقات وغيرهم من العرب فلا يكاد يبلغ هذا القدر ومع ذلك فلم يعد أحد أبا طالب من شعراء العرب، هذا مع أن ما ذكره عنه منحول عليه ولا دلالة فيه أيضًا على إسلامه، وقد مر ما يدل على أنه منحول عليه، وأيضًا فإن أبا طالب لم يرسل إلى النجاشي ملك الحبشة يدعوه إلى الإسلام بل ولا أرسل إلى غيره بذلك قط، وإنما في كتب السير أنه أرسل إليه يوصيه بمن لاذ بجواره من المسلمين الذين هاجروا إلى الحبشة فرارًا من أذى المشركين، وهذا هو المعقول ولا مزيد، ولم يصح عن أبي طالب من شعر سوى أبيات قلائل ذكرها عند وفاته مصرحة بكفره وهي:

واللَّه لا وصلوا إليك بجمعهم ... حتى أوسد في التراب دفينًا
فاصدع بأمرك ما عليك غضاضة ... وأبشر وقر بذاك منك عيونًا
وعرضت دينًا لا محالة أنه ... من خير أديان البرية دينًا
لولا الملامة أو حذاري سبة ... لوجدتني سمحًا بذاك مبينًا

هذا ما نعرفه من شعر لأبي طالب وهو صريح في أنه لم يسلم مخافة السبة والملامة والعار وهذاهو الكفر بعينه، فمتى كان الإسلام سبة وعارًا؟؟

هذا ولو سلم أن ما ذكره الطبرسي صحيح النسبة إلى أبي طالب لما صلح دليلًا على إسلامه أيضًا، لأن قصاراه تمجيد في الرسول وفي الإسلام وفي الوصية بالرسول

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان: شفاعة النبي لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه ج١ ص١٠٩ .

من بعده وفرق بين هذا وبين إعلان الإسلام والتمسك به قولًا وفعلًا وعملًا، وقد رأينا في هذا الشعر الأخير تمجيد مثل ذلك، ثم ختمه بإعلان كفره في البيت الأخير.

وأيضًا: لو كان هذا الشعر دالًّا على إيمانه مع استشهاده عنه-كما زعم الطبرسي- لما خفي معرفة ذلك على قريش، إذ كيف يفهم الطبرسي منه الدلالة على إسلامه ولا تفهم قريش ذلك؟ وهم أهل اللسان وأرباب البيان والفرسان في هذا الميدان وعليه فلا دليل على إيمان أبي طالب لا من شعر ولا من نثر، ولا من إجماع أما الكتاب والسنة فهما صريحان في كفره، وإليك البيان:

٢- قال اللَّه تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾ [التوبة: ١١٣].

٣- وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص: ٥٦]، أخرج البخاري ومسلم في سبب نزول هاتين الآيتين، بسنديهما عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال: «لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول اللَّه ﷺ فوجد عنده أبا جهل وعبد اللَّه بن أبي أمية بن المغيرة فقال: «**أي عم، قل: لا إله إلا اللَّه، كلمة أحاجُّ لك بها عند اللَّه**»، فقال أبو جهل وعبد اللَّه بن أبي أمية: أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزل رسول اللَّه ﷺ يعرضها عليه ويعيدانه بتلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول: لا إله إلا اللَّه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**واللَّه لأستغفرن لك ما لم أنه عنك**»، فأنزل اللَّه: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾ [التوبة: ١١٣] وأنزل اللَّه في أبي طالب فقال لرسول اللَّه ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص: ٥٦][1].

والأحاديث في هذا الشأن كثيرة، وقد اكتفيت بما أخرجه الشيخان البخاري

---

(١) أخرجه البخاري في موضعين: تفسير سورة براءة ج٣ ص١٣٨، وتفسير القصص ج٣ ص١٧١ وأخرجه مسلم: كتاب الإيمان: باب أول الإيمان قول (لا إله إلا اللَّه) ج١ ص٣١ .

ومسلم وعليه فهاتان الآيتان نازلتان في شأن أبي طالب وقد دلت آية التوبة صراحة على أنه من أصحاب الجحيم، وكذا صريح الحديث أنه مات على دينه وأبي أن يقول: «لا إله إلا اللَّه» ومع أسفنا على أبي طالب إلا أنه لا محاباة في دين اللَّه فقد أبى الرجل إلا ألف دينه، وهذا قدره!!

أما الشيعة فقد أفزعتهم هذه الحقيقة فعمدوا إلى إنكار هذه الروايات ومنع أن تكون الآيات نازلة في شأن أبي طالب، فراحوا ينقبون عما ينقض هذه الحقيقة، حرصًا منهم على تنزية الإمام علي عن كفر الأباء كما مهدوا لذلك بتنزيه الأنبياء عن كفر الآباء، وإليك أقوالهم:

يقول مغنية في تفسير آية التوبة جاء في تفسير الطبري والرازي والمنار والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي في سبب نزول هذه الآية أن جماعة من المؤمنين قالوا نستغفر لموتانا فنزل قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾ إلخ [التوبة: ١١٣]. وهذا القول أرجح الأقوال وأصحها، وقيل نزلت في أبي طالب لأنه مات على غير الإسلام وهذا أبعد ما يكون عن الحق والواقع لأن النبي ﷺ حين مات عمه أبو طالب بكى وطلب له من اللَّه الرحمة والمغفرة وأمر ولده عليًّا بتغسيله وتكفينه، بشهادة ابن سعد في طبقاته (جـ١ صـ ١٢٣ طبعة سنة ١٩٥٧) وشهادة صاحب السيرة الحلبية (جـ ١ صـ ٤٦٧ باب وفاة أبي طالب) أن عليًّا حين أخبره النبي بموت أبيه أبي طالب بكى وقال لعلي: «**اذهب فاغسله وكفنه وواره غفر اللَّه له ورحمه**» وفي سيرة ابن هشام (ص ٢٤٧ من القسم الأول طبعة سنة ١٩٥٥) أن أبا طالب قال لولده علي: «إن محمدًا لم يدعك إلا إلى خير فالزمه» ثم قال مغنية: ولا معنى للإسلام إلا الاعتراف بأن دعوة محمد خير يجب اتباعه وطاعته[1].

وأقول: ما ذكره مغنية عن الطبري والرازي والمنار والبحر المحيط هو سبب من

---

(١) انظر: التفسير المبين ص٢٢٠ .

جملة أسباب أوردوها في الآية، لكن الصحيح الذي رجحوه هو ما ذكرته أولًا عن الصحيحين أنها في أبي طالب، هذا مع أنه لا تعارض بين هذا وذاك، لأنه من المسلم جواز تعدد السبب والمنزل واحد، وقد ورد فيها أنها نزلت في شأن استغفار النبي لأمه حين زار قبرها فأذن له في الزيارة ولم يؤذن له في الاستغفار، وورد أنها نزلت لما استغفر جماعة من الصحابة لآبائهم المشركين، لكن نزولها في شأن استغفار النبي لعمه هو الثابت الصحيح، على أنه لا تنافي، ولفظ الآية يدل على أن الاستغفار كان يقع من النبي والمؤمنين معًا ولم يكن النبي ليستغفر لأحدٍ من المشركين سوى عمه أبي طالب، بدليل قوله في الحديث المتقدم: «**والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك**» فصح أن الآية مقصود بها أبا طالب أولًا وبالذات، وأنه مات مشركًا بنص هذه الآية قد يقال: إن الآية من أواخر ما نزل بالمدينة وأبو طالب مات بمكة قبل الهجرة فكيف ذلك؟

والجواب: قال الخازن: الذي نزل في أبي طالب قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] فقال النبي ﷺ: «لأستغفرن لك ما لم أنه عنك»، كما في الحديث، فيحتمل أنه ﷺ كان يستغفر له في بعض الأوقات إلى أن نزلت هذه الآية فمنع من الاستغفار[١].

وقال الرازي: وأي بأس أن يقال إن النبي ﷺ بقي يستغفر لأبي طالب من ذلك الوقت إلى وقت نزول هذه الآية، فإن التشديد مع الكفار إنما ظهر في هذه السورة فلعل المؤمنين كان يجوز لهم أن يستغفروا لأبويهم من الكافرين، وكان النبي ﷺ أيضًا يفعل ذلك، ثم عند نزول هذه السورة منعهم الله منه، وهذا غير مستبعد في الجملة[٢].

وأقول: والحكمة في تأخير هذا النهي إلى هذا الوقت أيضًا ليشمل النهي عن استغفار النبي لأمه عند زيارتها عام الفتح، وليشمل استغفار المؤمنين لآبائهم المشركين بدليل أن الخطاب في الآية قد جمع بين الرسول والمؤمنين، ففيها

---

(١) انظر: تفسير الخازن ج٢ ص٢٦٦ .

(٢) مفاتيح الغيب للرازي ج٤ ص٥٢٥ .

التصريح بأن الاستغفار وقع من الرسول ومن المؤمنين معًا ومما يرجح أن استغفار النبي هنا كان لعمه أبي طالب ما جاء بعد هذه الآية مباشرة من بيان عذر الخليل في استغفاره لأبيه المشرك، بأن ذلك كان عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو للّه تبرأ منه، فالقصة هي القصة، وفيها توجيه النظر إلى التأسي بالخليل عليه السلام، حيث أن الخليل كان حريصًا على إيمان أبيه وكذلك كان النبي مع عمه، واستغفار الخليل لأبيه كان عن موعدة وعدها إياه وكذلك كان استغفار النبي لعمه كما مر في الحديث ولما تبين للخليل أن أباه عدو للّه تبرأ منه فكذلك يجب أن يكون الرسول ﷺ مع عمه تأسيا بجده الخليل، بل لوعة الخليل على أبية قطعًا أشد من اللوعة على العم بحكم الجبلة والفطرة كما لا يخفى!

وعلية فسبب النزول وصريح الخطاب للنبي ودلالة السياق من تشابه القصص تدل على أن أبا طالب داخل في الآية دخولًا أوليًّا إن لم يكن هو المقصود أولًا وبالذات!!

أما استدلال مغنية على إيمان أبي طالب بما جاء في طبقات ابن سعد والسيرة الحلبية وسيرة ابن هشام، فهو منقوض عليه من وجوه ثلاثة:

الأول: أنه لا دلالة فيه على إيمان أبي طالب البتة، إذ بكاء النبي على عمه هو بدافع الفطرة وقوله لعلي: «**اذهب فاغسله وكفنه وواره غفر اللّه له ورحمه**» لا يدل على إيمانه، لأن هذا الاستغفار كان حسب الموعدة له بقوله: «**لأستغفرن لك ما لم أُنْه عنك**» كما مرفي الصحيحين. ولو كان مؤمنًا لنهض وشارك في تجهيزه، بل قد ورد عن علي (ع) قال: «لما مات أبو طالب قلت يا رسول اللّه: إن عمك الشيخ الضال قد مات، قال: «**اذهب فواره ولا تحدثن شيئًا حتى تأتيني**» فذهبت فواريته وجئته فأمرني فاغتسلت ودعا لي»[1].

(١) أخرجه أبو داود عن مسدد عن يحيى بن معين عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن ناجية بن كعب الأسلمي عن علي: كتاب الجنائز: الرجل يموت له قرابة مشرك ج١ ص١٩١ والحديث إسناده صحيح.

فهذا نص صريح عن علي ﷺ ينقض الإجماع الذي ادعاه الطبرسي لآل البيت آنفًا على أن أب طالب مات مؤمنًا، وأيضًا يفسر لنا هنا أصل الروايات التي ذكرها مغنية واحتج بها. وهو صريح في اعتراف علي بضلال أبيه وأنه مات على ذلك.

وكذا لا يدل قول أبي طالب لعلي: «إن محمدًا لم يدعك إلا إلى خير فالزمه» على أنه كان مؤمنًا، وليس معنى الإسلام هو الاعتراف بأن دعوة محمد خير وفقط كما زعم مغنية وإنما الإسلام أمر معروف لا يجهله أحد، ومجرد الاعتراف بما ذكر لا يغني شيئًا، فقد كان المشركون جميعًا يعتقدون في قرارة أنفسهم أن محمد ﷺ صادق في رسالته وأنه لا يدعوهم إلا إلى خير، ومع ذلك لم يقل أحد إنهم كانوا مسلمين بذلك. قال تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام: ٣٣]، فالآية صريحة في أنهم كانوا لا يكذبون الرسول وإنما هو الجحود ولا مزيد، وقد ذكر ابن كثير في تفسيرها قال ابن أبي حاتم بسنده عن أبي يزيد المدني أن النبي ﷺ لقي أبا جهل فصافحه فقال له رجل ألا أراك تصافح هذا الصابئ فقال: واللَّه إني لأعلم أنه لنبي، ولكن متى كنا لبني عبد مناف تبعًا؟ وتلا أبو يزيد: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣][1].

فكلام أبي جهل أصرح في الاعتراف بالنبوة من كلام أبي طالب ولم يقل أحد بإسلامه!

الثاني: أنه على فرض صحة هذه النقول، وعلى فرض دلالتها على إيمانه فإنها معارضة بالقرآن وبما جاء في الصحيحين وغيرهما أنه مات على الكفر، مع ملاحظة أن ابن سعد وأصحاب السير لم يذكروا هذه الروايات استدلالًا منهم على إيمان أبي طالب، ولا زعم أحد من أهل السنة ورواتهم ذلك إطلاقًا، وإنما ذكروها لبيان حزن النبي على عمه وشفقته عليه، وهذا ليس محل نزاع لأحد من المسلمين.

الثالث: وهو الأهم: أن مغنية قد ذكر لنا أرقام الصفحات والأجزاء والطبعات

(١) تفسير ابن كثير ج٢ ص١٢٩ .

فسهل بذلك علينا المراجعة، وفعلًا سريعًا ما رجعت إلى حيث ذكر فوجدته متلبسًا بالتزوير والتدليس العمد، كما سبق أن اتهم الصحاح الستة بتهمة كاذبة، ونبهت على ذلك.

وهنا ينقل شطر الخبر -وإن كان لا دلالة فيه على مدعاه كما تقدم- ويترك الشطر الآخر الذي فيه ما يلقمه الحجر في ذلك، فكان كمن قرأ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾﴾ وسكت وترك ما يبين المراد وهو قوله: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾﴾ [الماعون: ٥].

وذلك أن مغنية ذكر عن ابن سعد (أن عليًا قال: أخبرت رسول اللَّه ﷺ بموت أبي طالب فبكى وقال: «اذهب فغسله وكفنه وواره غفر اللَّه له ورحمه» إلى هنا اقتصر مغنية ظنًّا منه أن ذلك يفيده في مدعاه وترك بقية الخبر وهو قول علي: «ففعلت، وجعل رسول اللَّه ﷺ يستغفر له أيامًا ولا يخرج من بيته حتى نزل جبريل عليه بهذه الآية: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] الآية، والخبر مذكور في الموضع الذي حدده مغنية بهذه الزيادة التي ذكرت، وأورده السيوطي في الدر المنثور عن ابن سعد وابن عساكر كلاهما عن علي بن أبي طالب[1] وعليه فالخبر حجة عليه لا له كما هو واضح!!

وأما آية سورة القصص: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص: ٥٦] فأقوى ما للشيعة فيها ما ذكره الطبرسي فيها حيث قال:

قيل: نزلت في أبي طالب فإن النبي ﷺ كان يحب إسلامه فنزلت هذه الآية، وكان يكره إسلام وحشي قاتل حمزة فنزل فيه: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الزمر: ٥٣] الآية، فلم يسلم أبو طالب وأسلم وحشي ورووا ذلك عن ابن عباس وغيره، وفي هذا نظر كما ترى، فإن النبي ﷺ لا يجوز أن يخالف اللَّه تعالى في إرادته كما لا يجوز أن يخالفه في أوامره ونواهيه.

---

(١) انظر: الدر المنثور للسيوطي ج٣ ص٢٨٣ .

وإذا كان اللّٰه تعالى على ما زعم القوم لم يرد إيمان أبي طالب وأراد كفره وأراد النبي إيمانه فقد حصل غاية الخلاف بين إرادتي الرسول ﷺ والمرسل، فإنه سبحانه يقول على مقتضى اعتقادهم: إنك يا محمد تريد إيمانه ولا أريد إيمانه ولا أخلق فيه الإيمان مع تكلفه بنصرتك وبذل مجهوده في إعانتك والذب عنك ومحبته لك ونعمته عليك، وتكره أنت إيمان وحشي لقتله عمك حمزة وأن أريد إيمانه وأخلق في قلبه الإيمان وفي هذا ما فيه، وقد ذكرنا في سورة الأنعام: أن أهل البيت قد أجمعوا على أن أبا طالب مات مسلمًا، وتظاهرت بذلك الروايات عنهم بذلك[١] وأوردنا هناك طرفًا من أشعاره الدالة على تصديقه للنبي ﷺ وتوحيده، فإن استيفاء ذلك جميعه لا تتسع له الطوامير، وما روي في كتب المغازي وغيرها أكثر من أن يحصى، يكاشف فيها من كاشف النبي ﷺ، ويناضل عنه ويصحح نبوته، وقال بعض الثقات إن قصائده في هذا المعنى التي تنفث في عقد السحر وتغير في وجه الشعراء الدهر يبلغ قدر مجلد وأكثر من هذا ولا شك أنه لم يختر تمام مجاهرة الأعداء استصلاحًا لهم، وحسن تدبيره في دفع كيدهم لئلا يلجئوا الرسول إلى ما ألجئوه إليه بعد موته[٢].

وأقول: واضح أن الطبرسي يريد استمالة العواطف -حيث هي سلاح الشيعة الوحيد- بما ذكره من المقارنة بين أبي طالب ووحشي قاتل حمزة، وأمر العواطف لا يغير من الحقائق والواقع شيئًا، فتلك إرادة اللّٰه، وهذا هو ما حدث فعلًا، آمن وحشي قاتل حمزة، ومات أبو طالب الذي كان يناضل ويدافع عن الرسول والمسلمين ولم يتشرف بالدخول في الإسلام.

وأما ما احتج به من لزوم مخالفة إرادة الرسول لإرادة اللّٰه، فهذا باطل، مبني على الخلط بين الإرادة من جانب والرضا والمحبة من جانب آخر، وما لزم ذلك إلا من أصله

---

(١) لم يذكر لنا الطبرسي ولا غيره عن أحد من الأئمة أن أبا طالب مات مؤمنًا، ودعوى الإجماع منقوضة بما مر عن عليّ نفسه قريبًا، فثبت أنه لا خبر عندهم ولا إجماع لآل البيت في هذا الشأن، ودعوى بلا بينة بل ينقضها الكتاب والسنة فهي باطلة!!

(٢) مجمع البيان للطبرسي ج٢٠ ص٣٠٧ .

الفاسد وهو مما أخذوه عن المعتزلة كما سيأتي في محله، ويكفي في بطلانه الآن، ما جاء في أصح كتب الشيعة، فقد جاء في أصول الكافي للكليني عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد اللّه الصادق (ع) «شاء وأراد وقدر وقضى؟» قال: نعم، قلت وأحب؟ قال: لا، قلت وكيف شاء وأراد وقدر وقضى ولم يحب؟ قال: هكذا خرج إلينا».

وبسنده عن عبد اللّه بن سنان عن أبي عبد اللّه (ع) قال: «أمر اللّه ولم يشأ، وشاء ولم يأمر، أمر إبليس أن يسجد لآدم وشاء أن لا يسجد، ولو شاء لسجد، ونهى آدم عن أكل الشجرة وشاء أن يأكل منها ولو لم يشأ لم يأكل»[1].

ولعل في هذا مقنع للشيعة في هدم مذهب الاعتزال الذي اختاروه في هذا الجانب، فالأخبار عندهم صريحة ولا مطعن فيها منا ولا منهم، وعليه فاللّه أمر أبا طالب بالإيمان وأحبه له ورضيه له لكنه لم يرده، وكره له الكفر ولم يأمره به لكنه أراده له فإذا كان النبي يحب إيمان أبي طالب ويرضاه له فقد وافقت محبة الرسول ورضاه محبة اللّه ورضاه، أما إرادة اللّه فشيء آخر كما وضحتها أخبار الأئمة المتقدمة، يعني لا تلازم بين الإرادة والمحبة هذه في الإرادة المحضة أما الإرادة الشرعية التي بمعنى المحبة والرضا فهذه لا تستلزم وقوع المراد، ولا شك أن اللّه قد أراد إيمان أبي طالب بمعنى أحب ذلك ورضيه له كما أراد ذلك الرسول وأحبه ورضيه له فتوافقت إرادة اللّه على هذا المعنى مع إرادة الرسول ﷺ.

وإذا كانت إرادة اللّه التكونية التي هي بالمعنى الأول كما في الأخبار السابقة لا تربط بما يحبه اللّه ويرضاه، فمن باب أولي أن لا ترتبط بما يحبه الرسول ويرضاه.

والآية نفسها خير شاهد لذلك، فالرسول أحب إيمان عمه فبين اللّه له أن ذلك موكول إلى مشيئة اللّه وليس بحب الرسول ذلك. بل ولا يححب اللّه له أيضًا.

أما كراهية الرسول لوحشي فقد كان يكره وحشي لكونه قاتل حمزة أسد اللّه، وليس معنى ذلك أنه كره إيمانه لأن ذلك يستلزم كفر الرسول ومعاذ اللّه من ذلك. وعليه فتعبير الطبرسي عن ذلك بقوله: «وكان يكره إسلام وحشي قاتل حمزة..» إلخ إنما ذلك من الطبرسي سوء أدب يستلزم كفر الرسول لأنه يكره إسلام مخلوق كائنًا من كان!!

---

(١) الخبرين في أصول الكافي: كتاب التوحيد: باب المشيئة والإرادة ج١ ص١٥٠، ١٥١.

ثم إن كلام الطبرسي مؤداه أن الرسول إذا كان قد كره إسلام وحشي وجب أن يكون اللَّه أيضًا قد كره إسلامه ولم يرده ولم يرضه، وهذا مخالف أيضًا لأصل الشيعة فإنهم يقولون إن اللَّه قد أراد إيمان جميع الناس حتى أبي جهل وأبي لهب، أليس هذا تناقض؟؟

وعليه فالرسول كان يحب إسلام عمه ويريده ويرضاه له، واللَّه كان يحب ذلك ويأمره به ولكنه لم يرده له ولا شاء له ذلك، تمامًا كما في خبر الصادق: «أمر إبليس أن يسجد لآدم وشاء أن لا يسجد ولو شاء لسجد ونهاه عن الكفر وشاء له أن يكفر ولو لم يشأ لم يكفر، تمامًا كما نهى آدم عن الشجرة وشاء أن يأكل منها ولو لم يشأ لم يأكل» هكذا خرج إلينا كما قال الإمام الصادق ﷺ وأما استشهاده بكثرة شعره، فقد مر ما فيه وأنه منحول على أبي طالب، وعلى فرض صحة النسبة إليه فلا دلالة فيه على إسلامه، بل قد مر في كلام أبي جهل ما هو أصرح منه حيث أقسم باللَّه أنه يعلم أن محمدًا الصادق في نبوته، ومع ذلك لم يعد بذلك مسلمًا بل هو من أعتى المشركين الذين ماتوا على الكفر ولو كان في شعر أبي طالب ما يدل على إسلامه لما خفى أمره على قريش وهم أهل اللسان وإلا فأين كان يستتر هذا الشعر في ضمير الغيب عنهم حتى وصل إلى الشيعة خاصة، ونحن أهل السنة غير متهمين في أبي طالب وبنيه فكيف غاب عنا هذا الشعر، والظاهر من كلام الطبرسي وغيره من الشيعة أنه لا حجة في أيديهم على إيمان أبي طالب غير هذه الأبيات المنحولة علية، أما الكتاب فلا، وأما السنة أيضًا فلا، بل تقدم أنهما على النقيض، ومحاولات الشيعة في رد صحاح الأحاديث وتأويل الآيات وصرفها عن ذلك باءت كلها بالخذلان، فثبت ما جاء في القرآن والسنة الصحيحة من موت أبي طالب على غير الإسلام واللَّه يضل من يشاء ويهدي إليه من أناب![1].

---

(١) وأما دعوى أنه كان يخفي إسلامه فلو كان لنوه بذلك القرآن حتى بعد وفاته لأنه لا يقل حينئذ عن مؤمن آل فرعون أو لذكر ذلك الرسول عرفانًا له بالجميل أفلا يكن الوارد كتابًا وسنة على خلاف ذلك فثبت أن ذلك دعوى ينقضها الدليل فهي باطلة .

والذي أحب أن أقوله للشيعة: ما الذي يترتب عندكم على موت أبي طالب على الكفر؟ لن يقدح والله في علي أن يكون أبوه كافرًا وعلي من أصدق المؤمنين، ولم يقل أحد إن ذلك قادح في العصمة ما دمتم عليها حريصين! وما ضر الخليل كفر أبيه ولا قدح بذلك أحد في عصمته، بل لقد جعله الله قدوة لنا جميعًا لما تبرأ من أبيه حين تبين له أنه عدو لله وذلك إرضاء منه لله رب العالمين.

قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٤﴾﴾ [الممتحنة: ٤].

وما هذا الغلو يا معشر الشيعة الذي دعاكم إلى الحكم بوجوب تنزيه الأنبياء عن كفر الآباء من أجل التوصل إلى الحكم بإيمان والد الإمام، فعارضتم بذلك صريح القرآن وسنة النبي عليه الصلاة والسلام؟!!

هذه بعض جوانب الغلو في العصمة عند الشيعة وما نتج عنها من صرف الآيات عن ظواهرها من غير داع، كما أن هناك جوانب متعددة أيضًا غلوًّا وإعتدلًا، بعضهم يميل بها إلى حقل التشيع ميلًا ظاهرًا، مثل تفسير الطبرسي لقوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، حيث يقول إن الله حمله ذنوب الشيعة ثم غفرها له[1]، وهناك اتجاهات أشد حيث يجعلون معاصي الأنبياء كانت بسبب تهاونهم في ولاية علي، إلى غير ذلك، أمسكت عند هذا الحد مخافة الإكثار، أو لئلا أتهم بالتحامل عليهم، لأنها أمور أشبه بالخرافات، فاكتفيت بما يصلح للنقاش، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.!!



(١) انظر: مجمع البيان ج٢٦ ص٥٢ .

الفصل الرابع: تأثر الشيعة بالمعتزلة وأثر ذلك على تفاسيرهم

كان أسلاف الشيعة القدامى في عهد علي وإبنيه الحسن والحسين وعلي زين العابدين يرون ما تراه الأمة في التوحيد والصفات ولم يشتهر منهم من اشتغل بعلم الكلام قط.

ثم ظهر جماعة منهم تعدهم الاثنى عشرية منهم قالوا بالتجسيم وبحدوث الصفات وبالغوا في إثباتها إلى حد غير معقول، وهؤلاء هم:

هشام بن الحكم الذي كان يزعم أن معبوده جسم وله نهاية وحد، طويل عريض عميق طوله مثل عرضه مثل عمقه، وطعمه هو رائحته، ورائحته مجسته، لونه هو طعمه. . .إلخ وأحال القول بأن اللّه لم يزل عالمًا بالأشياء حيث زعم أنه علم الأشياء بعد أن لم يكن بها عالمًا ومنع القول بقدم الصفات حيث زعم أن الصفة لا توصف بالقدم ولا بالحدوث، واختلفت الرواية عنه في أفعال العباد، فروى عنه: أنها مخلوقة للّه، وروى عنه أنها معان وليست بأشياء لأن الشيء عنده لا يكون إلا جسمًا، فلا توصف بأنها مخلوقة، وكان يجيز العصيان على الأنبياء مع قوله بعصمة الأئمة، وزعم أن النبي ﷺ قد عصى في أخذ الفداء من أسرى بدر غير أن اللّه قد عفى[1] عنه، وأما هشام بن سالم الجواليقي وأصحابه فقد زعموا أن اللّه تعالى عن قولهم-على صورة إنسان وهو نور ساطع ذو حواس خمس كحواس الإنسان، أن له يد ورجل وأنف وأذن وعين وفم، وإرادته حركة إذا أراد شيئًا تحرك فكان ما أراد، وكان هشام بن الحكم أيضًا يرى في الإرادة مثل ذلك وكذا أبو مالك الحضرمي وعلي بن . . . وهما أيضًا شيوخ الروافض وكان هشام بن سالم يقول أن أفعال العباد أجسام وزعم أنه لا شيء في العالم إلا الأجسام وأجاز أن يخلق العباد الأجسام فهي من

(١) انظر: مقالته في الفرق بين الفرق للبغدادي ص٤٧ - ٥٠ .

خلقهم[1].

وأما زرارة بن أعين وأصحابه فكانوا يقولون إن اللَّه-تعالى عن ذلك- لم يكن حيًّا ولا قادرًا ولا سميعًا ولا بصيرًا ولا عالمًا حتى خلق لنفسه حياة وقدرة وسمعًا وبصرًا. . .إلخ فصار بعد أن خلق لنفسه هذه الصفات حيًّا قادرًا عالمًا مريدًا سميعًا بصيرًا[2].

وشيطان الطاق محمد بن النعمان وأصحابه كانوا يرون مثل الزرارية غير أنهم أضافوا أنه-تعالى عن ذلك- لا يحدث لنفسه صفة إلا إذا وجد ما يقتضيها، بمعنى أنه إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها ولا يكون قبل تقديره لها عالمًا بها[3].

واليونسية: أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي كانوا يقولون إن اللَّه-تعالى عن قولهم-يحمله حملة عرشه وهو أقوى منهم، كما أن الكرسي يحمله رجلاه وهو أقوى من رجليه واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٧]، قال البغدادي في الرد عليه: قال أصحابنا: دلالة الآية على أن العرش هو المحمول دون الرب تعالى[4].

وعليه فأسلاف الاثنى عشرية من متكلميهم كانوا مجسمة، بل إن شئت فقل إن أول ما ظهر القول بالتجسيم في الاثنى عشرية بالذات دون سائر فوق الشيعة، وفي ذلك يقول البغدادي وأول ظهور التشبية صادر عن أصناف من الروافض، وعد من هؤلاء: هشام بن الحكم وأصحابه، وهشام بن سالم الجواليقي وأصحابه، ويونس بن عبد الرحمن القمي وأصحابه، وداود الجواربي وإبراهيم بن أبي يحيى

(١) نفس المرجع ص٥٢ ، وقد كان الجواليقي معاصر لهشام بن الحكم وشيطان الطاق وزمن البرامكة، وكان لهم بهم اختلاط كبير مما يرجح أنهم استفادوا هذه المقالات ووثنية البرامكة. انظر المنتقى من منهاج الاعتدال ص٢٤ هامش (٢) للخطيب .

(٢) انظر: الفرق بين الفرق ص٥٢ .

(٣) انظر: الفرق بين الفرق ص٥٣ .

(٤) الفرق بين الفرق ص٥٣ .

الأسلمي وزرارة بن أعين وأتباعهم[1].

وبالطبع لم يرتض الأئمة من آل البيت مقالة هؤلاء الضالين، وكانوا على الفور يعلنون البراءة منها فقد أخرج الكليني في الكافي بسنده عن محمد بن الفرج قال: «كتبت إلى أبي الحسن (ع) أسأله عما قال هشام بن الحكم وهشام بن سالم في الصورة، فكتب إلى: دع عنك حيرة الحيران واستعذ باللَّه من الشيطان، ليس القول ما قال الهشامان»[2].

وفي الكافي أيضًا بسنده عن بشَّار النيسابوري قال: كتب إلى أبي الحسن موسى بن جعفر (ع): «إن من قبلنا قد اختلفوا في التوحيد فمنهم من يقول: هو جسم ومنهم من يقول هو صورة، فكتب إليَّ: سبحان من لا يحد ولا يوصف، ولا يشبه شيئًا وليس كمثله شيء وهو السميع البصير»[3].

وفي الكافي أيضًا بسنده: «أنه قيل لأبي الحسن الرضا إن هشام بن سالم وصاحب الطاق والميثمي يقولون إنه أجوف إلى السرة مصمت ما دون ذلك؟ فخر أبو الحسن الرضا ساجدًا وقال: سبحانك ما عرفوك ولا وحدوك فمن أجل ذلك وصفوك، سبحانك لو عرفوك لوصفوك بما وصفت به نفسك، سبحانك كيف طاوعتهم أنفسهم أن يشبهوك بغيرك، اللَّهم لا أصفك إلا بما وصفت به نفسك»[4].

أما عن كون علمه حادثًا لا يعلم الأشياء إلا إذا قدرها وأحدثها كما يقول شيطان الطاق فقد أخرج الكليني أيضًا في الكافي بسنده عن أيوب بن نوح قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا (ع) أسأله عن اللَّه أكان يعلم الأشياء قبل أن يخلق الأشياء وكونها؟ فوضع بخطه: «لم يزل اللَّه عالمًا بالأشياء قبل أن يخلق الأشياء كعلمه بالأشياء بعد ما خلق الأشياء»[5].

---

(١) نفس المصدر ص٢١٤ ، ٢١٩ .

(٢) أصول الكافي: كتاب التوحيد: باب النهي عن الجسم والصورة ج١ ص١٠٥ .

(٣) أصول الكافي: كتاب التوحيد: باب النهي عن الجسم والصورة ج١ ص١٠٢ .

(٤) أصول الكافي: كتاب التوحيد: باب النهي عن الجسم والصورة ج١ ص١٠٠ .

(٥) أصول الكافي: كتاب التوحيد: باب النهي عن الجسم والصورة ج١ ص١٠٧ .

أما عن يونس بن عبد الرحمن القمي ومقالته فقد كتب عنه محمد بن دادوية الشيعي إلى موسى الكاظم يسأله عن يونس فكتب إليه (لعنه اللَّه، ولعن أصحابه، وبرئ اللَّه منه ومن أصحابه، وضرب مرة بالأرض كتابًا ألفه يونس وقال: هذا كتاب ابن زان وزانية، هذا كتاب زنديق.

ولما ذهب موسي الرضا إلى خراسان إجابة لدعوة المأمون-الخليفة العباسي- قال عنه يونس إن دخل في هذا الأمر طائعًا أو مكرهًا فهو طاغوت»[1].

وأما زرارة بن أعين فقد مر في ترجمته قول الصادق (ع) فيه: «إنه من أهل النار»[2] هؤلاء هم علماء الكلام عن الشيعة الاثنى عشرية، وهذه هي مقالتهم وموقف الأئمة من آل البيت منهم، ومع ذلك فالشيعة توثقهم جميعًا، وتبالغ في توثيقهم حتى يعدونهم من مفاخرهم، ويكيلون لهم في عبارات التوثيق، بل تكاد تكون عماد روايتهم للأخبار قائمة على هؤلاء المذكورين.

إلا أن مقالتهم في التشبيه والتجسيم والصفات لم يعد لها أثر في عقيدة الاثنى عشرية بل قد اتجه الاثنى عشرية إلى مذهب المعتزلة في التوحيد والصفات والعدل الإلهي وما يترتب عليه من وجوب الأصلح وأن أفعال العباد غير مخلوقة للَّه، والقول بخلق القرآن، ونفي رؤية اللَّه يوم القيامة للمؤمنين، ولم يأخذوا من المعتزلة سوى هذين الأصلين، أعني: التوحيد والعدل الإلهي، وتركوا ما سوى ذلك، وكان هذا التحول في عقيدة الاثنى عشرية عندما اختلطوا بالمعتزلة في دولة بني بويه ثم الصفويين من بعد، وهكذا.

ولما لم تؤلف تفاسير للقرآن عند الاثنى عشرية في عهد المجسمة منهم وإنما ألفت في عهد التحول إلى الاعتزال الجزئي، لذا فإننا لا نرى أثرًا للتجسيم في التفاسير، وإنما نرى أثر الاعتزال في الصفات والعدل الإلهي ظاهرًا بصورة واضحة خاصة في تفاسير المتأخرين نسبيًا مثل الطبرسي والقمي والبلاغي ومغنية، كما أن

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص٢٤ هامش (٣).

(٢) انظر: ترجمة زرارة وما جاء فيها ص٣٩.

هناك ظاهرة جديرة بالتنبيه أيضًا وهي: أن تفاسير الغلاة منهم يكاد ينعدم أثر الاعتزال فيها إلا في النادر الشاذ مثل التفسير المنسوب للحسن العسكري وتفسير القمي والكازراني والكاشاني والبحراني والأصفهاني والخراساني، أما المعتدلين نسبيًا فأثر الاعتزال فيها ظاهر واضح. ولعل السر في ذلك أن الغلاة قد ركزوا على المعتقدات الشيعية وعملوا على ترويجها خلال التفسير كله، والمسائل الاعتزالية لا تخدم هذا الجانب في شيء بينما سمحت الفرصة في تفاسير المعتدلين لظهور جانب الاعتزال فيها خاصة عند الآيات التي كان يتشبث بها المعتزلة عادة في تأييد مدعاهم هذا وربما بالغ بعض الشيعة فغالط الحقائق حينما يدعي بأن الاعتزال إنما هو عقيدة الأئمة من آل البيت، بل يزعمون أن عليًا عليه السلام كان معتزليًا وهو أول من تكلم في علم الكلام.

وربما شايعهم على ذلك بعض متأخري المعتزلة، والهدف من ذلك معروف وهو أن تكسب المعتزلة تأييدًا بكون علي رضي الله عنه هو أول من قال بمثل مقالة المعتزلة وسأبين بعون اللّه من خلال المناقشة أن الوارد عن الأئمة برواية الشيعة عنهم عن النقيض من ذلك وأنهم كانوا لا يفترقون في مقالتهم عن مقالة الأمة قيد أنملة مما يدل على أن الشيعة ليسوا على ما كان عليه الأئمة من آل البيت، بل إنهم انحرفوا عنها إلى الاعتزال رغم ثبوت الروايات المتكاثرة التي رووها عنهم بطرقهم ما يعارضها في مثل مقالة أهل السنة والجماعة.

يقول الإمام ابن تيمية في الرد على دعوى الشيعة أن عليًا رضي الله عنه كان أول من تكلم في علم الكلام وأول من قال بالاعتزال، قال ما نصه:

وهذا كذب ولا فخر فيه، فإن الكلام المخالف للكتاب والسنة قد نزه اللّه عليًا عنه، فما كان في الصحابة ولا التابعين أحد يستدل على حدوث العالم. بحدوث الأجسام، ويثبت حدوث الأجسام بدليل الأعراض والحركة والسكون وأن الأجسام مستلزمة لذلك، بل أول ما ظهر هذا الكلام من جهة جعد بن درهم والجهم بن صفوان بعد المائة الأولى، ثم صار إلى عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء

وهما لما تكلما في الوعد والوعيد وفي القدر صار ذلك وهذا إلى أبي الهزيل العلاف والنظام وبشر المريسي وهؤلاء المبتدعة، وليس في الخطب الثابتة إلى على شيء من أصول المعتزلة الخمسة، وقدماء المعتزلة لم يكونوا يعظمون عليًا، بل كان فيهم من يشكون في عدالته ويقفون فيها ويقولون في أهل الجمل فسق إحدى الطائفتين لا يعنيها[1].

والشيعة القدامى يثبتون الصفات ويقرون بالقدر، حتى صرح منهم هشام بن الحكم بالتجسيم، وثبت عن جعفر الصادق أنه سئل عن القرآن فقال: «ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله». . . . . إلى أن قال ابن تيمية: فثبت أن ما نقل عن علي من الكلام فهو كذب عليه ولا مدح فيه. .[2].

وأقول: بل بالغ الشيعة حبكًا لهذه الدعوى فزعموا أن واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد ورءوس المعتزلة كانوا شيعة وقد تتلمذوا على جعفر الصادق وأخذوا عنه الاعتزال مع التشيع وهذا كذب ثمج على التاريخ من وجوه:

١- أن جعفر الصادق وغيره من أئمة آل البيت لم يعرف عنهم اعتزال حتى يعلمونه لغيرهم، بل الثابت عنهم في رواية الشيعة أنفسهم ينقض ذلك من أساسه، وسأورد الكثير من ذلك بعون الله.

٢- لو كان المعتزلة تلامذة للشيعة لوافقوهم في التشيع حتى على الأقل في أخص خصائص الشيعة في الإمامة والولاية، وإنما نرى المعتزلة جميعًا يعترفون بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان. ويرون أنهم أفضل من علي، إلا واصل بن عطاء فكان يفضل عليًا على عثمان، ولهذه نسب إلى التشيع ولم يعرف له قرب إلى التشيع سوى هذه مع أن الثابت عنه أيضًا ينقض ذلك، وهو أنه كان يرى في الفريقين من أصحاب الجمل فسق إحدى الطائفتين لا بعينها، وقال: لو شهد عندي عليٌّ وطلحة

---

(١) الذي قال ذلك هو واصل بن عطاء، أما عمرو بن عبيد فقد جزم بفسق الطائفتين معًا. الفرق ص٣٠٦ .

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال ص٥٠٢ .

على باقة بقل لما حكمت بشهادتهما لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه[1]. وقد عرف أن المعتزلة بأجمعهم ينكرون أن تكون الخلافة بنص جلي أو خفي بل يرونها بالبيعة كما تقدم[2].

٣- يعلل العلماء سبب اختيار الزيدية للمذهب الاعتزالي في بعض مسائله بأن زيد بن علي الذي تنتسب إليه الزيدية كان تلميذًا لواصل بن عطاء فتأثر به في بعض ما أخذ عنه. فهذا دليل على أن آل البيت ليسوا أصلًا للاعتزال ولم يعرف عن أحدهم أنه كان يقول به إلا ما قيل عن زيد بن علي فقط، والاثنى عشرية لا يعترفون به إمامًا وليس هو من سلسلة الأئمة عندهم، بل يكفرونه كسائر آل البيت الكرام.

٤- أن ما تعرفه الأمة عن قدامى المتكلمين من الاثنى عشرية إنما هم أولئك المجسمون والمشبهون والقائلون بحدوث الصفات الذين من ذكرهم، ولم يظهر في متكلمي الاثنى عشرية قائل بالاعتزال ولا بسوى المقالات المتقدمة، فدل ذلك على أن الاعتزال طارئ على عقيدتهم بعد هؤلاء وبعد عصر الأئمة أيضًا.

والمهم الآن بيان أثر هذا الجانب على تفسير الشيعة ومناقشته فإنهم اليوم طرًّا مجمعون على الأخذ به رغم معارضته لصريح المنقول عندهم عن الأئمة الذين يدينون بطاعتهم، كان يكفي دليلًا على بطلان مذهب الاعتزال انقراض المعتزلة على بكرة أبيهم حتى أنه لم يبق معتزلي اليوم على وجه الأرض، وما ذلك إلا لأنه مذهب فاسد لم يصمد أمام النقد العلمي، لذا فقد اندثروا ولم يكتب له البقاء إلا في باطن الكتب كالتحفة الأثرية.

هذا وقد نبهت أن الاثنى عشرية قد أخذوا أصلين فقط من المعتزلة هما التوحيد والعدل الإلهي: ولكل منهما توابع وملحقات، هي وأثرها على التفسير كالتالي:

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص ٣٠٥.

(٢) انظر: ما نقلناه عنهم ص ٢٨٠ من الرسالة.

الأصل الأول: التوحيد وما يتعلق به

أولًا: نفي الصفات وأثره عند الشيعة.

يعتقد الاثنى عشرية تبعًا للمعتزلة نفي معنى الصفات عن الباري تعالى، بمعنى أنه ليست له صفة تسمى القدرة أو الإرادة أو العلم.. إلخ وإنما يوصف بكونه حيًّا قادرًا مريدًا عالمًا متكلمًا- يعني خالق الكلام في غيره سميعًا بصيرًا، وهذه الأوصاف لا تسمى صفات وهي ثابتة له لذاته لا لشيء آخر، بمعنى أنه حي لا بحياة بل بذاته، قادر لا بقدرة بل بذاته، مريد لا بإرادة بل بذاته، وهكذا ونفوا أن تكون له صفة تسمى الحياة أو القدرة أو الإرادة. لما يلزم على ذلك- في نظرهم- من تعدد القدماء من جانب، ولما يلزم عليه من أن تكون أوصافه معللة من جانب آخر، فهو تعالى عندهم قادر بما هو به عالم وعالم بما هو به مريد، مريد بما هو به حي وقد مر بنا حكاية ذلك من كتبهم في الباب الأول فارجع إليه[1] وهذا بالطبع ليس من كيس نقود الشيعة بل هو من كيس المعتزلة حذو القذة بالقذة[2] أما أهل السنة فيثبتون للَّه تعالى صفات قديمة بمعنى أنه تعالى له صفة تسمى الحياة وصفة تسمى القدرة، وصفة تسمى الإرادة... إلخ، لأنه لا معنى للقادر إلا أنه ذو قدرة، ولا معنى للعالم حقيقة إلا أنه ذو علم، ولا للمريد إلا أنه ذو إرادة وهكذا كما يرون أن هناك تناقضًا إذا قلنا- كالمعتزلة- قادر بذاته وعالم بذاته إذ هل يكون المفهوم من الصفتين واحدًا أو زائدًا؟ إن كان واحدًا وجب أن يعلم بقادريته ويقدر- بعالميته، ويكون من علم الذات مطلقًا علم كونه عالمًا قادرًا وليس الأمر كذلك.

وإن كان زائدًا فقد ثبتت صفات المعاني على ما يقول به أهل السنة. وهو المطلوب. وما قيل من لزوم التعليل فغير لازم، لأن أهل السنة يقولون إن العلم هو كونه عالمًا والقدرة هو كونه قادرًا وهو معنى قولهم عالم بعلم، قادر بقدرة، يعني يمتنع أن يكون عالمًا من لا علم له، أو قادرًا من لا قدرة له، فإن وجود اسم الفاعل

---

(١) انظر: ص٥٣ من الرسالة .

(٢) انظر: مثلًا كتاب شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي من ١٨٢ : ٢١٣ .

بدون المصدر ممتنع كما لو قيل مثلًا: مصل بصلاة، فإنه لم يكن المراد أن هنا شيئين: أحدهما الصلاة والثاني حال معلل بالصلاة، بل المصلي لابد أن يكون له صلاة هذا وإلا فالشيعة أيضًا معللون حيث قالوا: عالم بذاته قادر بذاته، فعللوا الصفات بالذات كما لا يخفى. كما لا يلزم من قول أهل السنة بثبوت الصفات وقدمها تعدد القدماء لما يوهم ذلك من تعدد الآلهة في الأزل. وهذا بهتان عظيم يرمون به أهل السنة، وإنما أثبت أهل السنة له تعالى صفات قائمة به قديمة بقدمه[1]، ولم يقولوا إنه تاسع تسعة قدماء، بل اسم اللَّه تعالى يتضمن الذات المتصفة بالصفات ليس هو اسم للذات المجردة، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقال ﷺ: «**إن للَّه تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدًا من أحصاها دخل الجنة**»[2]. وكلها بالطبع قديمة بقدمه تعالى، فهل يلزم من تعددها وقدمها تعدد الإله؟؟ تعالى اللَّه عن ذلك علوًّا كبيرًا!![3].

والخلاصة: أن أهل السنة يثبتون للَّه تعالى ما أثبته لنفسه وينفون عنه مماثلته للمخلوقات إثبات بلا تشبيه، وتنزيه بلا تعطيل وهذا لا يتنافى مع التوحيد كما رأينا.

أم الشيعة تبعًا للمعتزلة فإنهم يرون نفي معاني الصفات عنه لأنها تتنافى مع التوحيد في نظرهم ويحاولون في التفسير تأييد ذلك من القرآن:

١- فمثلًا يقول القمي في مقدمة تفسيره: «والقرآن منه ناسخ ومنه منسوخ... إلى أن قال ومنه رد على من وصف اللَّه، ..... وأما الرد على من وصف اللَّه فقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝٤٢﴾ [النجم: ٤٢]. حدثني أبي عن أبي عمير عن جميل عن أبي عبد اللَّه الصادق قال: «إذا انتهى الكلام إلى اللَّه فأمسكوا وتكلموا فيما دون العرش فإن قومًا تكلموا فيما فوق العرش فتاهت عقولهم حتى كان الرجل ينادى من

---

(١) أثبت أهل السنة للَّه صفات ذاتية قائمة بذاته لا تنفك عنه بحال من الأحوال كالعلم والقدرة... وصفات فعلية متعلقة بمشيئته يفعلها متى شاء وكيف شاء كالنزول والمجيء والاستواء ونحوها. [الناشر].

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب التوحيد باب إن لله مائة اسم إلا واحدًا ج٤ ص٢٧٦ .

(٣) تقرير مذهب أهل السنة مستفاد من المنتقى من منهاج الاعتدال لابن تيمية من ص٧٨ حتى ص٩٢ .

بين يديه فيجيب من خلفه وينادى من خلفه فيجيب من بين يديه».

وفي رواية أخرى: «فلا يوصف اللّه إلا بما وصف به نفسه»[1] وذكر نحوه شبر[2] في تفسيره وأقول: «إن الخبر الأول صريح في أن الصادق ﷺ كان سلفيًا يكره الخوض في الإلهيات فيما لم يرد فيه نص، فلا يوصف اللّه تعالى إلا بما وصف به نفسه كما هو صريح الخبر الثاني، فهو لم يمنع من وصف اللّه تعالى مطلقًا بل قال: يوصف بما وصف به نفسه وهذا حجة على القمي وجماعته فإنه أتى بذلك في مجال نفي الصفات والرد على من وصف اللّه فأين ذلك من كلام الصادق؟

وأصرح منه ما جاء في الكافي بسنده عن محمد بن حكيم قال: كتب أبو الحسن موسى بن جعفر إلى أبي: «إن اللّه أعلى وأجل من أن يبلغ كنه صفته فصفوه بما وصف به نفسه وكفوا عما سوى ذلك[3] فهو يعترف بأن للّه صفات وصف بها نفسه يلزم الوقوف عند حدودها والكف عما سوى ذلك، ومن الذي قال من أهل السنة سوى ذلك؟ والحديث موجه إلى المجسمة والمشبهة من متكلمي الشيعة بدليل الرواية التي تلي هذه في الكافي عن بشار النيسابوري أنهم كتبوا إلى أبي الحسن موسى بن جعفر: أن من قبلنا قد اختلفوا في التوحيد فمنهم من يقول هو جسم ومنهم من يقول هو صورة، فكتب: «سبحان من لا يحد ولا يوصف ولا يشبهه شيء وليس كمثله شيء وهو السميع البصير»[4] فهي رد على المجسمة والمشبهة منهم وليس رد على من وصف اللّه بما يليق به كما وصف نفسه مثل أهل السنة، وفي هذا دليل على أن الأئمة كالأمة لا يختلفون عنهم في شيء.

٢- وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الزمر: ٤٧].

يقول البحراني: عن أبي عبد اللّه الصادق قال: «لا يوصف وكيف يوصف وقد

---

(١) تفسير القمي ص٧، ٢٣ . (٢) تفسير شبر ص٤٩٣ .

(٣) أصول الكافي في كتاب التوحيد ج١ ص١٠٢ .

(٤) أصول الكافي في كتاب التوحيد- باب النهي عن الجسم والصورة ج١ ص١٠٢ .

قال في كتابه: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ فلا يوصف بقدر إلا كان أعظم من ذلك»[1].

وأقول: ليس في الآية أولًا ما يدل على نفي الصفات بل قصارها أنهم- أي المشركون حيث السياق فيهم- ما عظموا اللَّه حق تعظيمه إذ جعلوا للَّه شركاء وصاحبة وولدًا، فألصقوا به ما لا يليق بجنابه الأعلى، وليس ذلك ردًّا على من وصف اللَّه بما يليق به تعالى.

ثانيًا: ليس في الخبر ما يفيد نفي الصفات، بل قصاراه أن من وصفه من تلقاء نفسه فإنه لا يبلغ كنه صفته، إذ لا يبلغ ذلك إلا هو تعالى، أما وصفه بما وصف به نفسه فهو عين ما عنا الصادق، وهو صريح رواية القمي عنه: «فلا يوصف إلا بما وصف به نفسه» فهو يثبت له الوصف في الحدود المشروعة.

٣- وعند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] يقول الكاشاني: «هذا ردٌّ على من وصف اللَّه»[2] ونفس النص ذكره البحراني أيضًا فيها[3].

وأقول: الآية نفي للمثلية بأبلغ عبارة لا نفي للصفات، إذ لو كانت نفي للصفات لتناقض الكلام لأن قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ إذا كانت نفيًا للصفات، فإن قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إثبات للصفات على طريق المبالغة، فيكون هذا تناقضًا إلى أبعد مدى.

قال أبو السعود في معنى قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ «أي المبالغ في العلم بكل ما يسمع ويبصر»[4].

وعليه فالآية إثبات للصفات مع التنزيه عن المماثلة للحوادث، لأن مماثل الحادث حادث، فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد على المشبهة من أمثال

(١) البرهان للبحراني ج٤ ص٩٤٢ .

(٢) الصافي ج٢ ص ١٦٠ .

(٣) البرهان ج٤ ص ٩٦٨ .

(٤) انظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ج٥ ص٣٠ .

متقدمي الروافض، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رد على المعطلة أمثال متأخري الروافض.

أما أهل السنة والأئمة من آل البيت فقد وصفوه في حدود هذا النص الكريم، وصف بلا تمثيل وتوحيد بلا تعطيل.

٤- وعند قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾﴾ [النساء: ١٦٦]، الآية واضحة في إثبات صفة العلم للّه تعالى، وهي إفحام لمن نفى عنه تعالى الصفات لذا نجد الطبرسي يتخلص من هذه المجابهة، بقوله: «ولا يصح قول من استدل على أن اللّه تعالى، عالم بعلم بما في هذه الآية من قوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ لأنه لو أراد بالعلم ما ذهبوا إليه من كونه ذاتًا سواه لوجب أن يكون آلة له في الإنزال كما يقال كتبت بالقلم، وعمل النجار بالقدوم، ولا خلاف أن العلم ليس بآلة في الإنزال»[1]. والطبرسي لا تخفى مغالطاته، فمن قال إن العلم ذات سوى اللّه تعالى حتى يبق عليه ما بقي؟ وكيف تكون الصفة ذاتًا ومن الذي قاله من المتكلمين على اختلاف مذاهبهم؟ ولما لم يقل أحد بذلك فلم يبق إلا أن الآية صريحة في إثبات صفة العلم للّه تعالى ودع عنك حيرة الحيران!!

٥- وعند قوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] يقول الطبرسي: «يعني أن كل عالم فوقه عالمًا أعلم منه حتى ينتهي إلى اللّه تعالى العالم بجميع المعلومات لذاته فيقف عليه ولا يتعداه، وفي هذا دلالة على بطلان قول من يقول أن اللّه سبحانه عالم بعلم قديم، لأنه لو كان كذالك لكان فوقه عليم على ما يقتضيه الظاهر»[2] وهذه مغالطة ظاهرة أيضًا، لأن كونه تعالى عالمًا بعلم قديم لا يستلزم وجود من هو أعلم منه على متقضى الآية، بل العكس هو الصحيح لأن معنى القديم هو الذي لا حد له وذلك مستلزم أن لا يساويه غيره فضلًا عن أن يكون فوقه، وهو ما يقتضيه ظاهر النص الكريم من قوله: ﴿عَلِيمٌ﴾ على المبالغة.

---

(١) مجمع البيان ج٦ ص٢٩٦ .

(٢) مجمع البيان ج١٣ ص ٩٨ .

قال القاضي البيضاوي: «واحتج بالآية من زعم أنه تعالى عالم بذاته، إذ لو كان ذا علم لكان فوقه من هو أعلم منه، والجواب: أن المراد كل ذي علم من الخلق لأن الكلام فيهم ولأن العليم هو اللَّه ﷻ، ومعناه الذي له العلم البالغ الغاية»(١).

وقال الرازي فيها: «العالم مشتق من العلم، والمشتق مركب والمشتق منه مفرد، وحصول المركب بدون حصول المفرد محال في بديهة العقل، فكان الترجيح من جانبنا»(٢).

٦- وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦۚ﴾ [فاطر: ١٢]، يقول الطبرسي: «أي وما تحمل من الإناث حاملة ولدها في بطنها إلا بعلم اللَّه تعالى والمعنى إلا وهو عالم بذلك»(٣) وإنما قال: «وهو عالم بذلك) فرارًا من إثبات صفة العلم لكن النص يجبهه كما هو ظاهر.

وعليه فظاهر القرآن وقضايا العقول مع أهل السنة، أما الآيات فما مر كاف في الموضوع وأما العقل فأهل السنة يقولون: إن ذاته تعالى هي الموجبة لعلمه وهي التي أوجبت كونه عالمًا ولا يتصور وجود اسم الفاعل بدون وجود المصدر، هذا تلازم لا انفكاك عنه، وظاهر القرآن عليه.

ثانيًا: مفهوم الإرادة عند الشيعة وأثره في التفسير:

الإرادة عند أهل السنة نوعان:

الأول: إرادة قدرية كونية، وهي التي تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه من المتقابلات، وهي صفة من صفاته تعالى الأزلية، ولا يمكن أن تتخلف بمعنى أنه لا يقع في ملكه تعالى إلا ما يريد، وهي مرادفة لمعنى المشيئة والأمر التكويني قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢] وهي تتعلق

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ص٢٠٣ .
(٢) مفاتيح الغيب للرازي ج٥ ص١٥٦ .
(٣) مجمع البيان ج٢٢ ص٢٣٣ .

بالهداية والإضلال معًا ولا تستلزم الأمر الشرعي ولا الرضا والمحبة لأنها تشمل جميع الممكنات.

الثاني: إرادة شرعية دينية وهي بمعنى المحبة والرضا ولا تتنافى مع الأمر الشرعي، وهي المراد في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨][١].

هذا هو مفهوم الإرادة عند أهل السنة، وبهذا التمييز بين نوعي الإرادة أمكن فهم نصوص الكتاب العزيز الواردة في هذا الشأن.

أما الشيعة تبعًا للمعتزلة فإنهم قالوا: إن الإرادة بمعنى واحد وهي مرادفة للأمر والمحبة والرضا، وهي أمور متلازمة فاصطدموا بنصوص الكتاب العزيز في كثير من المواضع وعندما يعثرون على نصٍّ هو بمعنى الإرادة الشرعية يحتجون به على أهل السنة، ويؤولون ما ورد بمعنى الإرادة التكوينية تعسفًا على مذهبهم، فمثلًا:

١- عند قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

يقول الطبرسي: «وفيه دليل على بطلان قول المجبرة لأنه بين أن في أفعال المكلفين ما يريده سبحانه وهو اليسر، وفيها ما لا يريده وهو العسر، ولأنه إذا كان لا يريد بهم العسر فأن لا يريد تكليف ما لا يطاق أولى»[٢] وهو يريد بالمجبرة أهل السنة يسمونهم بذلك من أجل قولهم إن الإنسان لا يخلق أفعاله الاختيارية بل هي مخلوقة للّه، وسيأتي الكلام عن ذلك في الأصل الثاني.

والآية لا دلالة فيها على بطلان قول المجبرة- على حد تعبيره- لأنها في الإرادة الشرعية التي مر ذكرها عند أهل السنة، وهي المرادفة للأمر الشرعي والمحبة والرضا فهو استدلال في غير محل النزاع ولا دلالة فيها على بطلان القول بالإرادة الكونية.

---

(١) تقرير مذهب أهل السنة مستفاد من المنتقى لابن تيمية ص١٢١ .

(٢) انظر: مجمع البيان ج٢ ص١٢٣ . وهو نفس المعنى الذي ذكره القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه تنزيه القرآن عن المطاعن ص٤١ .

٢- وعند قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝٢٦﴾ [النساء: ٢٦]، يقول الطبرسي: «وفي هذه الآية دلالة على بطلان مذهب المجبرة لأنه بين تعالى أنه لا يريد إلا الخير والصلاح»[١].

وكفانا البلاغي من مفسري الشيعة هذه المرة مؤنة الرد وبيان الفرق بين الإرادتين حيث قال: «والإرادة هنا نظيرة للإرادة التكليفية لا التكوينية»[٢].

٣- وعند قوله تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ۝٥٥﴾ [التوبة: ٥٥] ، قال الطبرسي: «والإرادة تعلقت بزهق أنفسهم لا بالكفر»[٣].

وأقول: انفكاك الحال من المحال، إذ لو تعلقت الإرادة بالموت المجرد لما كان للكلام معنى ، إذ عليه يكون المعنى إن الموت ما يراد بهم، في حين أن ظاهر النص صريح في أن المراد هو إرادة موتهم كافرين حتى يتسنى تعذيبهم في الآخرة، وهذا هو المفهوم من السياق الوارد في معرض التهديد والوعيد، وقال النسفي» دلت الآية على بطلان القول بالأصلح لأنه أخبر أن إعطاء الأموال والأولاد لهم للتعذيب والإماتة على الكفر، وعلى ما أراد اللّه تعالى المعاصي لأن إرادة العذاب بإرادة ما يعذب عليه وكذا إرادة الإماتة على الكفر»[٤].

٤- قال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

قال الطبرسي في تأويل الآية وجوه: «أحدها أن معناه: فمن يرد اللّه أن يهديه إلى الثواب وطريق الجنة يشرح صدره للإسلام بأن يثبت عزمه عليه، ومن يرد أن يضله يعني ومن يرد أن يضله عن ثوابه وكرامته يجعل صدره في كفره ضيقًا حرجًا عقوبة له

---

(١) مجمع البيان ج٥ ص ٧٩ .
(٢) آلاء الرحمن ج٢ ص٩٦ .
(٣) مجمع البيان ج١٠ ص٧٩ .
(٤) انظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل ج٢ ص٢٣٢ .

على ترك الإيمان من غير أن يكون سبحانه مانعًا له عن الإيمان وسالبًا إياه القدرة عليه.

ثانيها: أن معنى الآية فمن يرد اللّه أن يثبته على الهدى يشرح صدره جزاءً له على إيمانه ومن يرد أن يضله أي يخذله ويخلي بينه وبين ما يريده لاختياره الكفر وتركه الإيمان بأن يمنع الألطاف عنه التي ينشرح لها الصدر لخروجه من قبولها بإقامته على الكفر، ثم قال: ولا يجوز أن يكون المراد بالإضلال في الآية الدعاء إلى الضلال ولا الأمر به ولا الإجبار عليه لإجماع الأمة على أن اللّه لا يأمر بالضلال ولا يدعو إليه فكيف يجبر عليه[1].

وأقول: أراد بذلك أن ينفي تعلق الإرادة بالإضلال لما في ذلك من القبح والإجبار-بزعمه- والآية صريحة في هدم هذا ولا قبح في تعلق الإرادة بذلك ولا إجبار، وهذه هي الإرادة التكوينية التي لا علاقة لها بالأمر والمحبة والرضا، وهي حجة لأهل السنة في إثبات الإرادة التكوينية كما كانت آية البقرة والنساء حجة في إثبات الإرادة التشريعية، والإرادة التكوينية هي تخصيص للممكن ببعض ما يجوز عليه من المتقابلات على وفق العلم، فمن علم اللّه أزلًا منه الكفر خصصه وأراده له، فأين الجبر عليه؟ كما إن إرادته للكفر على هذا المعنى ليست قبيحة وإلا للزم نظيره في صفة العلم الأزلي حيث لا فرق.

قال الخازن: «والآية دليل على أن جميع الأشياء بمشيئة اللّه تعالى وإرادته حتى إيمان المؤمن وكفر الكافر»[2].

وقال النسفيُّ: «والآية حجة لنا على المعتزلة في إرادة المعاصي»[3].

٥- وعند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [هود: ٣٤].

---

(١) انظر: مجمع البيان للطبرسي ج٨ ص١٩١ .

(٢) انظر: لباب التأويل في معاني التنزيل ج٢ ص٥١ .

(٣) انظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل ج٢ص٥١ .

يقول الطبرسي: «في تأويله وجوه: أحدها: إن كان اللَّه يريد أن يخيبكم من رحمته بأن يحرمكم من ثوابه ويعاقبكم لكفركم به، وثانيها: إن كان اللَّه يريد أن يهلككم فلا ينفعكم نصحي، وثالثهما: إن كان اللَّه يريد عقوبة إغوائكم الخلق وإضلالكم إياهم، رابعها: أن قوم نوح كانوا يعتقدون أن اللَّه يضل عباده عن الدين وأن ما هم عليه بإرادة اللَّه ولولا ذلك لغيرهم وأجبرهم على خلافه فبين لهم نوح فساد هذه العقيدة بقوله على جهة التهديد: ﴿هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ثم قال: ولا يجوز أن يكون الإغواء في الآية فعل الكفر أو الدعاء إليه والحمل عليه على ما يعتقده المجبرة لقيام الأدلة على أن خلق الكفر وإرادته من أقبح القبائح كالأمر به وكما لم يجز أن يأمر به فكذلك لا يجوز أن يفعله ويريده ولأنه لو جاز منه الإضلال لجاز أن يبعث من يدعو إلى الضلال ويظهر المعجزات على يديه، وفي هذا ما فيه[1] وأقول ليس فيما ذكره الطبرسي وجه صحيح ينطبق على منطوق الآية، لأن الإرادة فيها تعلقت صراحة بالإغواء كما هو ظاهر، وعليه فهي حجة لأهل السنة، أما تعليق الإرادة على ما ذكره بالإهلاك أو بالعقاب والحرمان من الثواب فهذا معنى وليس بتفسير لأن الإغواء يؤدي إلى الهلاك والعقاب والحرمان من الثواب فقد فسر الآية بما يئول إليه معنى إرادة الإغواء، وأبعد منه الوجه الرابع حيث أسند الإغواء فيه إلى اعتقاد قوم نوح، والنص لا يساعده على ذلك البتة وأبعد منه إسناده الإغواء إليهم حيث أغووا الخلق وأضلوهم، فإن الآية صريحة في إسناد إرادة الإغواء إلى اللَّه تعالى. وعليه فالآية دليل لأهل السنة في أن اللَّه يريد الكفر والمعاصي وإن لم يأمر بها ولا يحبها ولا يرضاها، وهذه هي الإرادة التكوينية التي لا تستلزم هذه الأمور.

قال النسفي في هذه الآية: «وهو دليل يبين لنا في إرادة المعاصي»[2] وقال البيضاوي أيضًا فيها: «وهو دليل على أن إرادة اللَّه تعالى يصح تعلقها بالإغواء وأن خلاف مراده تعالى محال[3] وأما ما رمى به المجبرة-على حد قوله- من أنه يلزم على قولهم أن يفعل اللَّه الكفر ويدعو إليه ويحمل الناس عليه، فهذا كله كذب لم يقل به أحد ولا يلزم ذلك على قولهم، إذ الفرق واضح بين إرادة ذلك وبين فعله والدعاء إليه فهو يريد الكفر والمعاصي إرادة تخصيص ولا يفعلها ولا يأمر بها ولا يرضاها حيث

---

(١) انظر: مجمع البيان ج٢ص١٤٥ . (٢) انظر: مدارك التنزيل ص٣٢٥ وحقائق التأويل ج٢ .
(٣) أنوار التنزيل للبيضاوي ص٣٠٨ .

لا تلازم بين هذا وذاك كما تقدم وعليه فلا يجوز أن يرسل من يدعو إلى الضلال لأن هذا يرد على الإرادة الشرعية لا الكونية كما لا يخفى.

هذا وقد قلت إن عقيدة الشيعة في الاعتزال على النقيض من أخبارهم عن الأئمة حيث جاءت الأخبار عند الشيعة عن أئمتهم متفقة تمام بكل وضوح مع ما عليه أهل السنة وهاك طرفًا منها في هذا المقام: ففي الكافي للكليني بسنده عن أبي الحسن (ع)- قال: «إن للّه إرادتين ومشيئتين: إرداة حتم وإرادة عزم، ينهى وهو يشاء ويأمر وهو لا يشاء[1] وفيه بسنده عن أبي الحسن موسى بن جعفر (ع) قال: «لا يكون شيء إلا ما شاء اللّه وأراد وقدر وقضى[2] وفي الفرق بين الإرداة والمحبة ما يقطع ألسنة الشيعة بالمرة ويؤيد صريحًا مذهب أهل السنة على خط مستقيم كما رواه الكليني بسنده عن أبي بصير قال: «قلت لأبي عبد اللّه (ع) شاء وأراد وقدر وقضى؟ قال نعم، قلت وأحب؟ قال لا قلت: وكيف شاء وأراد وقدر وقضى ولم يحب؟ قال: هكذا خرج إلينا»[3].

وروى الكليني بسنده عن عبد اللّه بن سنان عن أبي عبد اللّه (ع) قال: «أمر اللّه ولم يشأ وشاء ولم يأمر، أمر إبليس أن يسجد لآدم وشاء ألا يسجد ولو شاء لسجد، ونهى آدم عن أكل الشجرة وشاء أن يأكل منها ولو لم يشأ لم يأكل[4].

وفيه بسنده عن أبي الحسن الرضا (ع) قال اللّه: يا ابن آدم بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء لنفسك ما تشاء وبقوتي أديت فرائضي وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سميعًا بصيرًا قويًا، ما أصابك، من حسنة فمن اللّه، وما أصابك من سيئة فمن نفسك، وذلك إني أولي بحسناتك منك وأنت أولي بسيئاتك مني وذلك أني لا أسأل عما أفعل وهم يسألون[5].

وأصرح من هذا وذاك ما رواه بسنده عن أبي عبد اللّه الصادق قال: «إن اللّه تعالى إذا أراد بعبد خيرًا نكت في قلبه نكتة من نور وفتح مسامع قلبه ووكل به ملكًا يسدده وإذا أراد بعبد سوء نكت في قلبه نكتة سوداء وسد مسامع قلبه ووكل به شيطانًا يضله، ثم تلا: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾[6] ولنا عود إلى مزيد من

---

(١) الكافي كتاب التوحيد: باب المشيئة والإرادة ج١ ص١٥١.

(٢) (٣) الكافي الموضع السابق ص١٥٠. (٤) نفس المرجع ص١٥٠.

(٥) نفس المرجع ص ١٥٢. (٦) نفس المرجع باب الهداية أنها من اللّه ج١٦٦.

هذه الأخبار في مناسبة أخرى بعون اللّه، وهي كما لا يخفى عين مذهب أهل السنة ولا أدري لماذا جاء الشيعة عن أخبارهم عن الأئمة مع أنه لا يوجد عندهم ما يعارضها ولو كان لأتوا به التفسير فتبين أن الشيعة على غير دين الأئمة، وأن أهل السنة هم الموافقون للقرآن والعترة والحمد للّه رب العالمين.

ثالثًا: صفة الكلام والقول فيها:

يقسم أهل السنة الكلام إلى نوعين:

الأول: ما كان بحرف وصوت وهو حادث قطعًا ومحال عليه تعالى ولا يصح إسناده إليه[1].

الثاني: الكلام النفسي وهو ليس بحرف ولا صوت ويصح أن يكون قديمًا لذا فهو القائم بذاته تعالى وهو ما أسنده إلى نفسه في القرآن[2] ولا شيء في ذلك لأنه ليس بحادث. واستدلوا على تسمية هذا المعنى النفسي كلامًا بأدلة منها: قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [المجادلة: ٨] فقد سمى المعنى النفسي كلامًا[3]، وقال عمر بن الخطاب يوم السقيفة: «كنت قد زورت في نفسي كلامًا» وقال الأخطل[4]:

---

(١) ما سيذكره المؤلف ليس مذهب أهل السنة بل هو قول الأشاعرة، أما أهل السنة فإنهم يقولون: إن كلام اللّه بحرف وصوت، وأن اللّه يتكلم متى شاء كيف شاء بما شاء، وإنه لا يشبه كلام المخلوقين. [الناشر].

(٢) ما أسنده اللّه إلى نفسه في القرآن ليس الكلام النفسي. بل الكلام المعقول وهو ما كان بحرف وصوت لفظ ومعنى، والقول بالكلام النفسي قول محدث في الإسلام لم يعرف إلا في القرن الثالث وأول من قاله ابن كلاب، فالقرآن الذي بين دفتي المصحف هو كلام اللّه الذي سمعه جبريل من اللّه وسمعه النبي ﷺ من جبريل وسمعه المسلمون من النبي ﷺ. [الناشر].

(٣) ليس فيه هذه الآية دليلٌ للأشاعرة على الكلام النفسي لأن معنى الآية أنهم يقولونه سرًّا حيث ورد في سبب نزول الآية أن اليهود كانوا يأتون النبي ﷺ فيقولون: «السام عليك» فإذا خرجوا من عنده قال بعضهم لبعض سرًّا: لو كان نبيًّا لعذبنا بنا نقول. ثم لو سلمنا جدلًا أن المراد بالآية حديث النفس فهو قول مقيد بأنه في النفس وإذا قيد تقيد، ومثله ما أورده عن عمر بن الخطاب ﷺ. وكلام اللّه لم يقيد بالنفسي بل كما قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾. [الناشر].

(٤) الاستدلال بالأخطل من عجائب الاستدلالات فإن هذا البيت لم يثبت عن الأخطل ولم يوجد في ديوانه، ولو ثبت فإنه قول واحد. والأشاعرة يردون كثيرًا من الأحاديث الصحيحة في العقيدة=

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وهذا المعنى النفسي لا تنازع المعتزلة في وجوده وإنما تتنازع في تسميته كلامًا ويسمونه إرادة أو علمًا، أما أهل السنة فيسمونه كلامًا أخذا من موارد اللغة كما تقدم[1] أما الشيعة تبعًا للمعتزلة فإن الكلام عندهم لا يكون إلا بحرف وصوت[2] وهو محال عليه تعالى وما جاء في القرآن من إسناد الكلام إليه فقد أولوه على معنى أنه خالق الكلام في غيره كالشجرة بالنسبة إلى موسى مثلًا لأن الكلام في نظرهم عرض يحتاج إلى محل وهو محال عليه تعالى وهو لا يكون إلا حادثًا والله لا تقوم به الحوادث[3].

وعليه فما أسند إليه تعالى من الكلام هو على سبيل المجاز لأن معناه أنه خالق الكلام في غيره ولا يجوز إسناده إليه حقيقة لأن الكلام لا يكون إلا حادثًا في نظرهم.

ونحن إذا دققنا النظر في المسألة لوجدنا أن الخلاف أشبه بأن يكون في التسمية والاصطلاح فقط، ولا مشاحة في الاصطلاح كما هو مقرر، وبيان ذلك أن الكلام بالأحرف والأصوات محال عليه إجماعًا، وأن المعنى النفسي متفق عليه إجماعًا وأهل السنة يسموه كلامًا والمعتزلة يفسرونه بالإرادة أو العلم، نعم النزاع في كلام الله لموسى حقيقي هل كلمه بكلامه القديم أو بالمعنى النفسي أو كان ذلك بخلق الكلام ذي الحرف والصوت في الشجرة لموسى عليه السلام؟ يأتي تحقيق ذلك من

= بدعوى أنها آحاد، وكان الواجب قبولها. وهذا البيت على فرض ثبوته لم يُرِد به الأخطل الكلام النفسي، وإنما أراد أن الكلام الحقيقي هو الذي يقدره المتكلم في نفسه ويزنه العاقل ثم ينطق به، ولذا روي البيت: «إن البيان لفي الفؤاد». والأخطل مع ذلك شاعر نصراني، والنصارى ضلوا في نفي كلام الله حتى زعموا أن عيسى نفس كلمة الله، ثم إنه يلزم منه معنى فاسد، وهو أن يسمى الأخرس متكلمًا لقيام الكلام بنفسه وإن لم ينطق به، وهذا باطل شرعًا ولغةً وحسًّا. [الناشر].

(١) تقرير مذهب أهل السنة وشواهده مستفاد من السنوسية الكبرى القسم الثاني ص (٢٦- ٤٣).

(٢) أصاب المعتزلة في عدم تسمية المعنى النفسي كلامًا، وأن الكلام ما كان بحرف وصوت، وأخطئوا حين زعموا أنه محال على الله، وأن الله تكلم بكلام مخلوق خلقه في الشجرة أو في الهواء. . . وذلك أن الكلام المعقول ما قام بالمتكلم لا ما قام بغيره. ويلزم المعتزلة ما صرح به الاتحادية حين قالوا: «وكل كلام في الوجود كلامه. . . سواء علينا نثره ونظامه». فيكون كلام الكفر والفحش والكذب كلامًا لله تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا، وذلك أنه خلقه في المتكلمين به كما خلق ذلك الكلام في الشجرة. [الناشر].

(٣) تقرير مذهب المعتزلة مستفاد من شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص٥٢٧.

خلال المناقشة في تفسير الآيات التالية:

١- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، يقول الكاشاني في تفسيرها «في التوحيد عن الكاظم: «فخرج بهم إلى طور سيناء فأقامهم في سفح الجبل وصعد موسى إلى الطور وسأل اللّه تعالى أن يكلمهم ويسمعهم كلامه، فكلمه اللّه تعالى وسمعوا كلامه من فوق وأسفل ويمين وشمال ووراء وأمام وإن اللّه أحدثه في الشجرة ثم جعله منبعثًا منها حتى يسمعوه من جميع الوجوه».

وعن أمير المؤمنين: «كلم اللّه موسى تكليمًا بلا جوارح وأدوات وشفة ولا لهوات سبحانه وتعالى عن الصفات»[(١)].

وأقول: إن خبر الكاظم مستقيم إلى قوله: «إن اللّه أحدثه في الشجرة. . . .» إلخ فواضح أنه مختلق عليه ملصق بكلامه لأنه مناقض لما قبله في الخبر من قوله (وسمعوا كلامه من فوق وأسفل. . .» إلخ فتلك صفة كلام اللّه ﷻ، ولو كان ذلك من الشجرة لكان من جهة واحدة، وأما خبر أمير المؤمنين فهو عين ما يقول به أهل السنة[(٢)].

٢- وعند قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الأعراف: ١٤٤].

يقول البحراني: «ناداه جبريل يا موسى أنا أخوك جبريل[(٣)] وإنما قال ذلك البحراني هروبًا من أن يكون اللّه قد كلم موسى بنفسه، وظاهر الآية يكذب البحراني لأن فيه الاصطفاء بالرسالة والكلام والأمر بالأخذ لما آتاه اللّه والشكر له، وليس فيه ذكر لأخوة جبريل له، بل لا معنى لهذا بالمرة في هذا المقام كما هو واضح.

٣- وعند قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ الآية [الأعراف: ١٤٣]. قال الطبرسي: «ولم يذكر من أي موضع أسمعه كلامه وذكر في موضع آخر أنه أسمعه

---

(١) انظر: الصافي ج١ ص١٥٠ .

(٢) سبق قريبًا اعتقاد أهل السنة وسلف الأمة في صفة الكلام، وأما ما افتري على الخليفة الراشد علي ابن أبي طالب ﷺ فليس من مذهب أهل السنة؛ بل أهل السنة يجملون في النفي كما هي طريقة القرآن في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فهذا أجمل في الأدب، أما أهل الكلام فإنهم يفصلون في النفي مما فيه سوء أدب مع اللّه. [الناشر].

(٣) انظر: تفسير البرهان ج٢ ص٣٦٨ .

كلامه من الشجرة فجعل الشجرة محلًا للكلام، لأن الكلام عرض لا يقوم إلا بجسم، وقيل إنه في هذا الموضع أسمعه كلامه من الغمام[1].

٤- وعند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَـٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [القصص: ٣٠].

يقول الطبرسي: «إنما سمع موسى النداء والكلام من الشجرة لأن اللَّه تعالى فعل الكلام فيها وجعل الشجرة محل الكلام، لأن الكلام عرض يحتاج إلى محل وعلم موسى بالمعجز أن ذلك كلامه تعالى، وهذا أعلى منازل الأنبياء أعني أن يسمعوا كلام اللَّه من غير واسطة[2] وهذه المعاني هي بعينها قول المعتزلة وهو أنه فعل الكلام وخلقه في الشجرة[3].

وأقول: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على الشيعة والمعتزلة في هذا المقام «إن اللَّه تعالى إذا خلق في محل صفة أو فعلًا لم يتصف هو بتلك الصفة ولا بذلك الفعل، ولو كان كذلك لاتصف بكل ما خلقه من الأعراض وهنا زلت المعتزلة وأتباعهم الذين قالوا: ليس للَّه الكلام إلا ما خلقه في غيره وليس له فعل إلا ما كان منفصلًا عنه، فلا يقوم به عندهم لا قول ولا فعل، بل جعلوا كلامه الذي كلم به ملائكته ورسله وأنزله على أنبيائه هو ما خلقه في غيره، فقيل لهم: الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل لا على غيره فإذا خلق حركة في محل كان هو المتحرك لا خالق الحركة، وكذلك إذا خلق لونًا أو ريحًا أو علمًا أو قدرةً في محل كان هو المتلون والمتروح والقادر والعالم لا خالق ذلك فكذلك إذا خلق كلامًا في محل كان المحل هو المتكلم لذلك الكلام[4] وهذا المعنى الذي قرره الإمام ابن تيمية لا انفكاك للشيعة عنه بحال، وعليه فإذا كان اللَّه تعالى قد أسند الكلام في القرآن إلى نفسه فلا بد من حمل ذلك على الحقيقة، ودعوى المجاز هنا لا تصح لأن آية سورة النساء قد تأكد فيها الفعل بالمصدر في إسناد الكلام إليه تعالى في قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ وهذا يدفع احتمال المجاز فيها، فلم يبق إلا حمل الكلام على حقيقته

(١) مجمع البيان للطبرسي ج٩ ص١٥ . (٢) مجمع البيان للطبرسي ج٢٠ ص٢٨٧ .
(٣) انظر: تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار ص٣١٠ .
(٤) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٧ .

كما هو ظاهر النص الكريم، فاللَّه كلم موسى حقيقة بكلام يليق بذاته تعالى لا ندرك كنهه[1]، وهو الكلام النفسي القديم الذي يقول به أهل السنة قال العلامة أبو السعود: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ مصدر مؤكد رافع لاحتمال المجاز، قال الفراء: العرب تسمي ما وصل إلى الإنسان كلامًا ما بأي طريق وصل ما لم يؤكد بالمصدر فإذا أكد به لم يكن إلا حقيقة الكلام[2].

وأيضًا إن آية سورة الأعراف يمتن اللَّه فيها على موسى بكلامه، والمنة لا تتم إلا إذا كان كلَّمه حقيقة ولا تتم بخلق الكلام في الشجرة وتكليمها لموسى.

وأيضًا فإن خلق الكلام في الشجرة وجعلها تتكلم بلسان اللَّه يوهم أن تكون الشجرة هي الآمرة والناهية في خطابه تعالى لموسى بقوله: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤﴾ [طه: ١٤]، واللَّه تعالى لما أراد أن يخلق الكلام فيما لم يعهد منه الكلام جعله لا يتكلم عن لسان اللَّه بل عن لسان ذلك الشيء كما في خبر الشاة المسمومة التي حدثت الرسول ﷺ بخيبر أنها مسمومة، ولم تقل مثلًا إني أنا اللَّه أخبرك بأن هذه الشاة مسمومة، وإنما قالت بالنص: «إني مسمومة»[3].

وعليه فموسى سمع الكلام النفسي القديم كما هو ظاهر الآيات[4]، ولا عدول عن الظاهر من غير موجب ما دام سائغًا، وقد أقدر اللَّه موسى بكيفية لا نعرفها على فهم كلامه القديم[5] هذا هو ما يفهم من ظاهر النصوص ولا مانع منه عقلًا ولا شرعًا، وهو اللائق بالامتنان على موسى عليه السلام وبما يتفق وكون ذلك معجزة له خاصة به عليه السلام.

وما وقع الشيعة تبعًا للمعتزلة في هذا الخطأ إلا من حصرهم للكلام في الحروف

---

(١) ليت المؤلف توقف هنا، ولم ينسب الكلام النفسي إلى أهل السنة وما أجمل ما نقله واستحسنه عن الإمام ابن تيمية. [الناشر].

(٢) انظر: تفسير إرشاد العقل السليم ج١ ص٦٠٨.

(٣) انظر: طبقات ابن سعد: القسم الثاني: ذكر ما سم به رسول اللَّه ج٢ ص٧. وقد أخرجه من عدة طرق واسم المرأة التي وضعت له السم في الشاه: زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم.

(٤) ظاهر الآيات يدل على أن موسى سمع كلام اللَّه الذي هو حرف وصوت. [الناشر].

(٥) قبل سطر قال المؤلف: سمع موسى الكلام النفسي، والآن يقول: فهم، والكلام النفسي لا يُسمع ولا يُفهم حتى يتكلم به صاحبه، والكلام الذي يعرفه العقلاء ما اجتمع فيه اللفظ والمعنى، ولذلك قال تعالى: ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾. [الناشر].

والأصوات[1] هذا ومن ذيول هذه المسألة ما تأثر به الشيعة من المعتزلة بالقول بخلق القرآن[2] لأنه كلام اللّٰه وهو بحروف وأصوات نتلوها، ولم يفهموا للقرآن معنى غير ذلك، فمثلًا:

١- عند قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] يقول الطبرسي: «وفي هذه الآية دلالة على أن كلام اللّٰه سبحانه محدث، لأنه وصفه بأنه أحكمت آياته ثم فصلت، والإحكام من صفات الأفعال وكذا التفصيل»[3].

٢- وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢﴾. [يوسف: ٢]، قال الطبرسي: «وفي هذه الآية دلالة على أن كلام اللّٰه محدث وأنه غير اللّٰه لأنه وصفه بالإنزال وبأنه عربي ولا يوصف بدلك القديم سبحانه»[4].

٣- ويقول البلاغي تحت عنوان (خلق القرآن): «دع عنك أن القرآن كلام مؤلف من الحروف والكلمات ولا بد من أن يكون لها بداية ونهاية، ولا بد من أن يكون له عله في إيجاده لأنه ليس واجب الوجود فإن واجب الوجود واحد هو اللّٰه وليست علة وجود الموحي منه إلا خلق اللّٰه خالق كل شيء قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، والجعل هو الخلق، وكل مجعول ومخلوق له بداية»[5].

ولا يخفى أن هذه استدلالات كلها في غير محل النزاع إذ لا ينازع أحد أن الكلمات المتلوة في القرآن حادثة[6]، والنزاع هو في المعنى النفسي للقرآن القائم بذاته تعالى المدلول عليه بهذه الألفاظ المتلوة، ولا دليل في القرآن على نفيه، فالدال وهو الألفاظ المتلوة حادث بالإجماع والمدلول عليه وهو المعنى النفسي القديم، وأهل السنة حكموا بقدم القرآن على اعتبار أنه ذلك المعنى القديم، ولا ينازعون في حدوث الألفاظ الدالة عليه.

---

(١) دلت نصوص الكتاب والسنة على أن كلام اللّٰه بصوت وحرف، قال الإمام أحمد لما سئل عمن قال: إن اللّٰه لا يتكلم بصوت، فقال: هؤلاء جهمية. [الناشر].

(٢) قول الأشاعرة بالكلام النفسي ينتهي بهم في الحقيقة إلى القول بأن ما بين دفتي المصحف مخلوق كما صرح به بعضهم. [الناشر].

(٣) مجمع البيان ج١١ ص١١٣. (٤) مجمع البيان ج١٢ ص٧. (٥) آلاء الرحمن ج١ ص٥٢.

(٦) الكلمات المتلوة في القرآن غير مخلوقة وإنما المخلوق صوت القارئ وأداؤه، فالكلام كلام الباري، والصوت صوت القاري. [الناشر].

والشيعة تبعًا للمعتزلة حكموا بحدوث القرآن على اعتبار أنه لا معنى له إلا الأحرف والأصوات المتلوة وحاولوا الاستدلال على ذلك بهذه الآيات ولا يخفى أنها لا تدل على الحدوث والخلق، هذا ولقد كان لهذه الضجة أثر مشهور في التاريخ زمن الدولة العباسية وراح ضحيتها خلق كثير، ومنها محنة الإمام أحمد بن حنبل الشهيرة وكان يمثل رأي السلف في هذه المحنة وصمد كثيرًا على القول بأن القرآن لا خالق ولا مخلوق وهذا المعنى هو الذي أرجحه أعني الإمساك عن القول بقدم القرآن حيث لا دليل فيه يدل صراحة على قدمه، والإمساك كذلك عن القول بخلقه لما يوهمه هذا القول من أنه مكذوب مفترى[1] كما قال تعالى حكاية عن قول المشركين: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ [ص: ٧] أي إن القرآن مكذوب مختلق وهذا الرأي هو ما كان عليه سلف الأمة والوارد أيضًا عن الأئمة من آل البيت فقد سئل الصادق عن القرآن فقال: «ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام اللَّه»[2] وهذا هو الحق والصواب . . . . .

رابعًا: موقف الشيعة من رؤية اللَّه ﷻ يوم القيامة.

موضوع الرؤية من موضوعات الخلاف بين مفكرى الإسلام[3] قديمًا، ودائمًا يرتبط بالحديث عنه بمسألة التجسيم وإثبات الجهة والمكان، فمن نفى الرؤية نظر إلى أن المرئي لا يكون إلا جسمًا متحيزًا في مكان وجهة وهي أمور محالة على اللَّه تعالى، ومن أجازه قال إن الرؤية لا تستلزم هذه الأمور، ولكل أدلته[4] وقد كان كما تقدم قدماء الروافض من المتكلمين يقولون بالجسم والهيئة والصورة وأنه تعالى عن ذلك يتحرك ويسكن ويزول وينتقل وأنه في جهة هي العرش[5] وعليه فقد أجازوا الرؤية في كل آن.

---

(١) ليس لهذا فحسب بل لأن القرآن كلام اللَّه، وكلام اللَّه صفة من صفاته، وصفاته كلها قائمة بذاته غير مخلوقة؛ بل هي على ما يليق به سبحانه. [الناشر]. (٢) انظر: ص٥٦٢ من الرسالة .

(٣) الأولى أن يقال: بين السلف والمتكلمين؛ إذ لا يصح اعتبار المتكلمين من مفكري الإسلام على أن عبارة مفكري الإسلام لا تخلو من ملاحظات، وهم قد خالفوا السلف في مسألة الرؤية وغيرها من مباحث الصفات رغم أدلة الكتاب والسنة المتضافرة. [الناشر].

(٤) هذه العبارة تشعر بأن أدلة الفريقين متكافئة وليس الأمر كذلك، فأدلة السلف هي آيات الكتاب الكريم وأحاديث النبي ﷺ المتواترة الواضحة في إثبات الرؤية، وأدلة المخالفين شُبَه عقلية وإلزام الخالق بلوازم المخلوق وتمسك بآيات لا تدل على باطلهم بل نقيضه. [الناشر].

(٥) الجهة من الألفاظ المجملة فنفيها عن اللَّه مطلقًا دون تفصيل يحتمل حقًّا وباطلًا، ولذا كان من=

أما أهل السنة تبعًا لسلف الأمة فإنهم أجازوا الرؤية يوم القيامة لعباده المؤمنين في الجنة من غير كيف ولا تجسيم ولا تمثيل ولا مقابلة ولا جهة[1]، لأن كل موجود يصح أن يرى، والله تعالى موجود فيصح أن يرى والآخرة خرق للعادات كلها فلا تقاس بمقاييسنا الدنيوية المحددة، وقد أخبرنا تعالى في كتابه بذلك من أن عباده المؤمنين يرونه تعالى كما أنه أخبر أنه حجب الكفار عنه عقوبة لهم.

وقد صحت أحاديث الرسول ﷺ المتكاثرة بذلك. وكل ما جاز عقلًا[2] وجاء به الشرع الحنيف فلا يجوز إنكاره ولا رده. وإجماع الأمة قبل الخلاف والأحاديث المتظاهرة على ذلك، كلها تفيد القطع به. أما المعتزلة. وتبعهم على ذلك متأخروا الشيعة- فإنهم منعوا الرؤية وقالوا: لا يجوز أن يرى الله أحد في الدنيا ولا في الآخرة لما يلزم على ذلك من التحيز والمقابلة والجسم والله منزه عن ذلك.

وعمدوا إلى الآيات الدالة على ذلك فأولوها على معان أخر- كما سيأتي- وإلى الأحاديث الصحيحة فردوها وأنكروها. وإليك اتجاه الشيعة في تفسير الآيات المتعلقة بذلك:

١- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [البقرة: ٥٥]

قال الطبرسي عندها: «واستدل أبو القاسم البخلي بهذه الآية على أن الرؤية لا تجوز على الله تعالى لأنها إنكار تضمن أمرين: ردهم على نبيهم، وتجويزهم الرؤية على ربهم، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]،

= منهج السلف أنهم يطلقون هذه الألفاظ المجملة لا نفيًا ولا إثباتًا. ثم يستفصلون عن المراد، فإن كان باطلًا ردوا اللفظ والمعنى، وإن كان حقًا قبلوا المعنى وردو اللفظ. [الناشر].

(١) يعتقد أهل السنة والجماعة أن المؤمنين يرون ربهم في الجنة من فوقهم، أي: في جهة العلو، ونفي المقابلة والجهة ليس فيه نص من الشارع، ولم يتفوه به أحد من سلف الأمة، وإنما أحدث المتكلمون. وحقيقة قولهم نفي الرؤية وتأويلها بالعلم بل اعترف بعض الأشاعرة أن الخلاف بينهم وبين المعتزلة خلاف لفظي، قال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية: «فهل تعقل رؤية بلا مقابلة. ومن قال: يرى لا في جهة فليراجع عقله». [الناشر].

(٢) كل ما جاء به الشرع الحنيف فلا يجوز إنكاره ولا رده. وأما العقل فإنه يسلم للنقل ولا يمكن لعقل صريح خالٍ من الشبهات أن يخالف نقلًا صحيحًا أبدًا. [الناشر].

فدل ذلك على أن المراد إنكار الأمرين، وتدل هذه الآية أيضًا على أن قول موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] كان سؤالًا لقومه لأنه لا خلاف بين أهل التوراة أن موسى لم يسأل الرؤية دفعة واحدة وهي التي سألها لقومه[١].

وقال الخراساني فيها ورد أنه سئل موسى الرضا: كيف يجوز أن يكون كليم اللَّه موسى بن عمران لا يعلم أن اللَّه لا يجوز عليه الرؤية حتى يسأل هذا السؤال؟ فقال: إن كليم اللَّه علم أن اللَّه منزه عن أن يرى بالأبصار، وساق خبرًا طويلًا في نهايته: فقال موسى: يا قوم إن اللَّه لا يرى بالأبصار وإنما يعرف بآياته ويعلم بإعلامه، فقالوا: لن نؤمن لك حتى تسأله فقال موسى: يا رب إنك قد سمعت مقالة بني إسرائيل وأنت أعلم بصلاحهم فأوحى اللَّه إليه يا موسى: سلني ما سألوك فلن آخذك بجهلهم فعند ذلك قال موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ﴾ وهو يهوي: ﴿فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ﴾ بأية: ﴿جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ﴾ أي رجعت إلى معرفتي بك عن جهل قومي: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ منهم بأنك لا ترى[٢] وأقول إن الآية لا تدل بحال على أن الرؤية مستحيلة مطلقًا لأن سؤال بني إسرائيل لها كان على جهة التعنت والعناد، والسياق واضح في ذلك فكان اللائق بحالهم أن يعاقبوا بالصعق والدليل على عنادهم قولهم كما هو نص الآية: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ وهو صريح في كفرهم خاصة وقد ظهر لهم من المعجزات الباهرة ما يكفيهم في إثبات نبوة موسى عليه السلام، مثل فلق البحر لهم ونجاتهم وهلاك عدوهم، ومثل المن والسلوى وغير ذلك من الآيات يضاف إلى ذلك أن طلبهم الرؤية في الدنيا مستحيل لعدم وجود الاستعداد عندهم لها، وإنما الرؤيا الجائزة هي للمؤمنين في الآخرة بأن يجعلهم اللَّه مستعدين لذلك، أما بنو إسرائيل فقد ظنوه جسمًا تتعلق به الرؤية تعلقها بالأجسام على طريق المقابلة في الجهات.

قال النسفي: «وتعلقت المعتزلة بهذه الآية في نفي الرؤية لأنه لو كان جائز الرؤية لما عذبوا بسؤال ما هو جائز الثبوت قلنا إنما عوقبوا بكفرهم لأن قولهم: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ كفر منهم، ولأنهم امتنعوا عن الإيمان بموسى بعد ظهور معجزته حتى يروا

---

(١) انظر: مجمع البيان للطبرسي ج١ ص٢٥٥ .

(٢) انظر: تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة ج١ ص٥٤ .

ربهم جهرة، والإيمان بالأنبياء واجب بعد ظهور معجزاتهم، ولا يجوز اقتراح الآيات عليهم ولأنهم لم يسألوا سؤال استرشاد بل سؤال تعنت وعناد»[1]

وأقول أيضًا: لو كانت الرؤية ممتنعة في ذاتها لكان على موسى أن يُجَهِّلَهُم بذلك ويزيح شبهتهم كما قال لهم لما ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ۝١٣٨ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝١٣٩﴾ [الأعراف: ١٣٨، ١٣٩].

وأما ما ذكره الخراساني من خبر موسى الرضا فهو ظاهر البطلان، لأن فيه أن الله قال لموسى: «سلني ما سألوك فلن آخذك بجهلهم» ثم بعد ذلك لما سأله خر موسى صعقًا من رؤية الجبل أليست هذه مؤاخذة؟ خاصة وقد أعلن موسى حين أفاق مباشرة التوبة والرجوع إلى الله.

٢- وعند قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] قال شبر: «لا تدركه حواس النظر وهو يدركها فيراها ولا تراه وهو اللطيف الخبير الممتنع من أن يدرك»[2].

وقال مغنية: «لا تدركه الأبصار لأنه غير متحيز في جهة»[3] وقال الطبرسي: «لا تدركه الأبصار أي: لا تراه العيون لأن الإدراك متى قرن بالبصر لم يفهم منه إلا الرؤية، كما أنه إذا قرن بآلة السمع لم يفهم منه إلا السماع، وكذلك إذا أضيف إلى كل واحد من الحواس أفاد ما تلك الحاسة آلة فيه فقولهم أدركه بفمي معناه وجدت طعمه، وأدركته بأنفي معناه وجدت رائحته: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ تقديره لا يدركه ذوو الأبصار وهو يدرك ذوي الأبصار أي المبصرين، لأن منها ما يَرى ويُرى كالأحياء، ومنها ما يُرى ولا يَرى كالجمادات والأعراض المدركة، ومنها ما لا يَرى ولا يُرى كالأعراض غير المدركة فاللَّه تعالى خالف جميعها وتفرد بأن يَرى ولا يُرى، وتمدح في الآية لمجموع الأمرين كما تمدح بقوله: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ روى العياشي أن الفضل بن سهل سأل أبا الحسن علي بن موسى الرضا أخبرني عما اختلف الناس فيه من الرؤية فقال: من وصف الله بخلاف ما وصف به نفسه فقد أعظم الفرية على الله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ

---

(١) مدارك التنزيل وحقائق التأويل ج١ ص٥١ .
(٢) انظر: تفسير القرآن لشبر ص ١٦١ .
(٣) انظر: التفسير المبين ص١٥١ .

﴿ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾ وهذه الأبصار ليست هي الأعين إنما هي الأبصار التي في القلوب لا تقع عليه الأوهام ولا يدرك كيف هو؟[1] وقال الكاشاني في الكافي عن الصادق قال: «يعني إحاطة الوهم ألا ترى إلى قوله: ﴿قَدۡ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمۡۖ﴾ وليس يعني بصر العيون: ﴿فَمَنۡ أَبۡصَرَ فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾ ليس يعني من البصر بعينه: ﴿وَمَنۡ عَمِيَ فَعَلَيۡهَاۚ﴾ لم يعن عمى العيون إنما عنى إحاطة الوهم كما يقال فلان بصير بالشهر وفلان بصير بالفقه، وفلان بصير بالدراهم، وفلان بصير بالثياب والله أعظم من أن يرى بالعيون) وعن الباقر في هذه الآية قال: أوهام القلوب أدق من أبصار العيون، أنت قد تدرك بوهمك السند والهند والبلدان التي تدخلها ولا تدركها ببصرك ولو يطول وأوهام القلوب لا تدركه فكيف أبصار العيون؟[2].

وأقول: ليس في أخبار الأئمة عند الشيعة ما يشهد لمدعاهم لا ما أورده هنا ولا غيره، فقد عقد الكليني بابًا في كتابه الكافي بعنوان (باب في إبطال الرؤية) ذكر تحته خبر الصادق وخبر الباقر المتقدمين في كلام الكاشاني[3] وأورد خبرين آخرين هما: «عن أبي عبد الله قال: جاء رجل إلى أمير المؤمنين فسأله هل رأيت ربك حين عبدته؟ فقال: ويلك ما كنت أعبد ربًّا لم أره، قال: وكيف رأيته؟ فقال: ويلك لا تدركه العيون في مشاهده الأبصار، ولكن رأته القلوب بحقائق الإيمان[4] والخبر كما يرى البصير لا دلالة فيه على نفي الرؤية في الآخرة وإنما نفى الرؤية بالأبصار في الدنيا، وهذا الفهم لازم ليطابق الجواب السؤال، إذ إن السائل يسأله: «هل رأيت ربك حين عبدته» وذلك في الدنيا قطعًا، وهي ممنوعة إجماعًا لغير نبينا ﷺ فقد رآه ليلة المعراج والثاني «عن أبي الحسن الرضا قال: قال رسول الله ﷺ: «**لما أسري بي السماء بلغ بي جبريل مكانًا لم يطأه قط جبريل**» فكشف له فأراه الله من نور عظمته ما أحب[5] ولا أدري ما الدلالة في الخبر على نفي الرؤية؟ وكان العكس هو الصحيح من قوله: «فكشف له فأراه الله من نور عظمته ما أحب» فالخبر حجة على الشيعة لا لهم، ولا يصح الاستدلال به على إبطال الرؤية وأما ما أورده الطبرسي عن أبي الحسن فهو أيضًا حجة عليه النقيض مما ذهب إليه الطبرسي تمامًا فقد قال الطبرسي: «لا تدركه الأبصار: أي: لا تراه العيون» وخبر أبي الحسن نصه (لا تدركه الأبصار،

---

(١) مجمع البيان ج٧ ص١٥١ . (٢) تفسير الصافي ج١ ص١٩٣ .

(٣) (٤) (٥) انظر: أصول الكافي في كتاب التوحيد: باب في إبطال الرؤية ج١ ص٩٨ . وسيأتي من رواية الشيعة عن أئمتهم ما هو صريح في إثبات الرؤية .

وهذه الأبصار ليست هي الأعين» فالطبرسي جعل الأبصار هي العيون وأبو الحسن نفى أن تكون هي العيون وهذا على النقيض كما يرى البصير، فكيف يستدل به الطبرسي على مدعاه نعم قال أبو الحسن إنها هي الأبصار التي في القلوب، لا تقع عليه الأوهام ولا يدرك كيف هو؟. وهذا حق ولا نزاع فيه لأحد فاللَّه تعالى لا تحيط به الأوهام، ولا دلالة في هذا على نفي الرؤية، وهذا ما قرره خبر الصادق حيث نفى إحاطة الوهم، ومنع أن يكون المراد بالأبصار هو بصر العيون كما هو واضح أما قوله في آخر الخبر: «اللَّه أعظم من أن يرى بالعيون فمراد به أن ذلك مخصوص بالدنيا ولا نزاع لأحد فيه أما الآخرة فقد ثبتت الرؤية فيها بالقطع ومعلوم أنها كلها خوارق عادات وعند خرق العادة يمكن رؤية ما لا يرى عادة قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]، فإبليس وحزبه يرانا ولا نراه وبالإجماع يجوز رؤية الجن بطريق خرق العادة، أما بغير خرق العادة فلا ولهذا استعظم واستبعد سؤال الكفار رؤية الملائكة في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿٨﴾ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴿٩﴾﴾ [الأنعام: ٨، ٩]، مع أن الملائكة يراهم الأنبياء وربما الصالحون على سبيل خرق العادة. وأما خبر الباقر فهو أيضًا نفي لإدراك أوهام القلوب له تعالى، ونفى لإدراك أبصار العيون كذلك وهذا مسلم لأن نفي الإدراك مجمع عليه، والإدراك غير الرؤية قال تعالى حكاية عن بني إسرائيل: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ [الشعراء: ٦١، ٦٢] قالوا ذلك بعد أن تراء الجمعان فنفى موسى الإدراك مع إثبات الرؤية بقوله: «كلا» فالإدراك أخص من الرؤية ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم، واللَّه تعالى يجوز أن يرى في الآخرة من غير إدراك ولا إحاطة، لأن الإدراك هو الإحاطة بالمرئي وهذا يستلزم أن يكون محدودًا وله جهات واللَّه منزه عن ذلك وعليه فالآية لا تدل على نفي الرؤية بل العكس هو الصحيح.

قال النسفي: «وتشبث المعتزلة بهذه الآية لا يستتب لأن المنفي هو الإدراك لا الرؤية والإدراك هو الوقوف على جواز، المرئي وحدوده، وما يستحيل على الحدود والجهات يستحيل إدراكه لا رؤيته، فنزل الإدراك من الرؤية منزلة الإحاطة من العلم[1]».

---

(١) يقصد قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، فإن نفي الإحاطة فيها لا يستلزم نفي العلم كما لا يخفى .

ونفى الإحاطة التي تقتضي الوقوف على الجوانب والحدود لا يقتضي نفي العلم به فكذا هذا، على أن مورد الآية وهو التمدح يوجب ثبوت الرؤية، إذ نفى إدراك ما يستحيل رؤيته لا تمدح فيه لأن كل ما لا يرى لا يدرك، وإنما التمدح بنفي الإدراك مع تحقق الرؤية، إذ انتفاؤه مع تحقيق الرؤية دليل ارتفاع نقيضة التناهي والحدود عن الذات، فكانت الآية حجة لنا عليهم(١).

٣- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. أجمعت كتب الشيعة على أن هذه الآية صريحة في استحالة الرؤية، فمثلًا يقول الطبرسي: «لن تراني» هذا جواب من اللّه ومعناه لا تراني أبدًا لأن (لن) ينفى على وجه التأييد كما قال: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ وقال: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ﴾ وقد علق رؤيته باستقرار الجبل الذي علمنا أنه لم يستقر، ومتى قيل لو كان الغرض بذلك التبعيد لتعلقه بأمر مستحيل كما علق دخول الجنة بأمر مستحيل في ولوج الجمل في سم الخياط، فجوابه: أنه علق جواز الرؤية باستقرار الجبل في تلك الحال التي جعله فيها دكًا وذلك مستحيل لما فيه من اجتماع الضدين(٢).

وقال مغنية: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ لأن هذه الرؤية ممتنعة ذاتًا: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ﴾ والمفروض أن الجبل لم يستقر، فالرؤية إذن ممتنعة وغير ممكنة وكأنه يقول لموسى: إن رؤيتي مستحيلة فلا تطلبها ولكن اطلب شيئا آخر وهو كيف أفعل بهذا الجبل فانظر إليه: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ من سؤال رؤيتك(٣).

وقال شبر قال: ﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ تنزيهًا لك عما لا يليق بك من الرؤية وغيرها: ﴿تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ من طلب الرؤية أو السؤال بلا إذن: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بأنك لا ترى(٤).

---

(١) انظر: مدارك التنزيل للنسفي ج٢ ص٤٠ .
(٢) مجمع البيان ج٩ ص ١٥ .
(٣) التفسير المبين ص١٧٨ .
(٤) تفسير شبر ص١٨٣ .

وقال الطبرسي في جوامع الجامع: «وإنما طلب موسى الرؤية لقومه لما قالوا (لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة ولذلك دعاهم سفهاءً وضلالاً وقال لما أخذتهم الرجفة: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ ولم يسأل ذلك إلا بعد أن أنكر عليهم فتمادوا في لجاجهم فأرادوا أن يسمعوا النص من عند الله باستحالة الرؤية عليه وهو قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾[1].

وأقول: ليس في الآية ما يدل على استحالة الرؤية، بل فيها ما يدل على الجواز، وذلك من وجوه:

الأول: أن موسى سأل الرؤية لنفسه لا لقومه- كما زعموا- لأنه قال: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ ولم يقل: «أرهم ينظرون إليك»، ولو سلمنا أيضًا أنه سألها لقومه لدل ذلك على الجواز، لأن السؤال قد وقع من موسى، وسواء سأل لنفسه أو لقومه فهو دال على الجواز، إذ لو كان مستحيلًا لما جاز له أن يسأله، لأن سؤاله المحال جهل وكفر يتنزه عنه أحاد الناس فضلًا عن موسى الكليم.

فإن قيل: إنما جارى سفهاء قومه.

قلنا: لو كان لبادر إلى تجهيلهم والإنكار عليهم وإعلامهم أن ذلك محال، كما رد عليهم في قولهم له: ﴿قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

الثاني: أنه تعالى قال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ ولم يقل: «لن أُرى» ليكون على الأخير نفيًا للجواز فدل ذلك على إمكان الرؤية، إذ لو كانت مستحيلة لتعين أن يكون الجواب (لن أرى) أو (لست بمرئي) مثلًا إذا الحالة حالة الحاجة إلى البيان- على هذا التقدير- فيكون النفي منصبًا على أصل الرؤية ولما لم يحصل ذلك علمنا أن الرؤية جائزة بدليل الجواب بقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ أي لن تقدر على رؤيتي أو لن أمكنك من رؤيتي، وكل ذلك دال على الجواز كما هو واضح.

---

(١) جوامع الجامع للطبرسي ورقة ٣١٥ .

الثالث: أنه تعالى علق الرؤية على استقرار الجبل وهو ممكن، وما علق على الممكن فهو ممكن قطعًا.

كالتعليق بالممتنع فإنه يدل على امتناع ما علق عليه، والدليل على أنه ممكن قوله: ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ ولم يقل اندك، وما أوجده تعالى كان جائزًا أن لا يوجده لو لم يوجد لأنه مختار في فعله تعالى.

الرابع: أنه تعالى ظهر للجبل حتى رآه الجبل فاندك من رؤية اللّه وهيبته بدليل قوله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ وهذا دليل على جواز الرؤية.

قال النسفي: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ أي: ظهر وبان بلا كيف، قال الشيخ أبو منصور: معنى التجلي للجبل، ما قاله الأشعري: أنه تعالى خلق في الجبل حياة وعلمًا ورؤية حتى رأى ربه، وهذا نص في إثبات كونه مرئيًا[1] ولا غرابة في أن يخلق اللّه إدراكًا في الجبل فقد قال تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠]، أي مع داود ، قال: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾﴾ وأما تمسكهم بأن حرف (لن) يفيد التأبيد فغير مسلم، فقد قال تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] وقال: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] ، فقد عنى الأول برجوع موسى، وأقت الثاني باليوم.

قال الخازن: «وقد تمسك من نفي الرؤية من أهل البدع بقوله «لن تراني» قالوا: لن تكون للتأبيد والدوام ولا حجة لهم فى ذلك ولا دليل ولا يشهد لهم فى ذلك كتاب ولا سنة ، وما قالوه خطأ بيِّن ودعوى على أهل اللغة إذ ليس يشهد لما قالوه نص من أهل اللغة العربية ولم يقل به أحد منهم[2] قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ مع أنهم يتمنون الموت يوم القيامة كما يدل عليه قوله: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[3] وعليه

(١) تفسير النسفي ج٢ ص١٢٧ .

(٢) لم يقل بذلك أحد من أهل اللغة وإنما هو أمر اشتهر عن الزمخشري المعتزلي اخترعه لهذا الحرف تأييدًا منه في إنكار الرؤية .

(٣) تفسير الخازن ج٢ ص١٢٦ .

فالآية دالة على جواز الرؤية لا على استحالتها كما زعموا!!

٤- وعند قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٢٦) ﴾ [يونس: ٢٦].

والآية دالة على الرؤية خاصة بمؤنة الأحاديث الصحيحة التي سنوردها، والشيعة تقول فيها قال الكاشاني: «الزيادة ما يزيد على المثوبة تفضلًا»[١] وقال القمي: «الزيادة: النظر إلى رحمة الله» وعن الباقر: «الحسنى: الجنة، والزيادة ما أعطاهم الله في الدنيا لم يحاسبهم به في الآخرة ويجمع لهم ثواب الدنيا والآخرة» وعن أمير المؤمنين: (الزيادة: حجرة من لؤلؤة واحدة لها أربعة أبواب»[٢].

وقال الطبرسي: «في الزيادة وجوه: أحدها: أن الحسنى الثواب المستحق والزيادة التفضل على قدر المستحق، وهي المضاعفة المذكورة في قوله: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ عن ابن عباس.

وثانيها: الزيادة هي ما أعطاهم الله من النعم في الدنيا ولا يحاسبهم به في الآخرة عن الباقر.

وثالثها: أن الزيادة غرفة من لؤلؤة واحدة لها أربعة أبواب، عن علي.

ورابعها: أن الزيادة هي النظر إلى وجه الله وروي ذلك عن أبي بكر وأبي موسى الأشعري وغيرهما وضعفه بقوله: وقد عين الله الزيادة في موضع آخر بقوله: ﴿لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ﴾[٣].

وإنما قال الشيعة ذلك فرارًا من ظاهر النص الكريم ولزومًا لمذهب الاعتزال، قال القاضي عبد الجبار في الآية: «وربما قيل في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ أليس المراد بها الرؤية على ما روي في الخبر؟ وجوابنا أن المراد بالزيادة التفضيل في الثواب شئون الزيادة من جنس المزيد عليه، وهذا مروي وهو الظاهر فلا تعلق لهم

---

(١) انظر: تفسير الصافي ج١ ص٢٧٥ .

(٢) تفسير القمي ص ٢٨٥ .

(٣) مجمع البيان للطبرسي ج١ ص ٣٨ .

بذلك، وكيف يصح ذلك لهم وعندهم أن الرؤية أعظم من كل ثواب فكيف تجعل زيادة على الحسنى؟ ولذلك قال بعده ﴿وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ﴾ فيبين أن الزيادة هي من هذا الجنس في الجنة[1].

قال الرازي في الرد على المعتزلة في قولهم: إن الزيادة يجب أن تكون من جنس المزيد عليه: «المزيد عليه إذا كان مقدرًا بمقدار معين وجب أن تكون الزيادة عليه من جنسه أما إذا كان غير مقدر بمقدار معين وجب أن تكون الزيادة عليه مخالفة له، مثال الأول قول الرجل لغيره: أعطيتك عشرة أمداد من الحنطة وزيادة فها هنا يجب أن تكون الزيادة من الحنطة، ومثال الثاني: قوله أعطيتك الحنطة وزيادة، فها هنا يجب أن تكون الزيادة غير الحنطة، والمذكور في هذه الآية لفظ (الحسنى) وهي الجنة وهي مطلقة غير مقدرة بقدر معين فوجب أن تكون تلك الزيادة عليها شيئًا مغايرًا لكل ما في الجنة[2] وما ذكره الرازي حق لأن لفظ الحسنى مفرد دخل عليه حرف التعريف فانصرف إلى المعهود السابق في قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ وهي الجنة، فوجب أن يكون المراد بالزيادة أمرًا مغايرًا لكل ما في الجنة من النعيم وإلا لزم التكرار وقد ورد تفسير الزيادة بالنظر إلى وجه اللّه الكريم في عدة أحاديث صحيحة فوجب المصير إليه ولا التفاف لقول أحد بعد قول رسول اللّه ﷺ فيها:

فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده بسند صحيح ومسلم كلاهما عن صهيب (أن رسول ﷺ تلى هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ وقال: إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار نادى مناديًا أهل الجنة: إن لكم عند اللّه موعدًا يريد أن ينجزكموه فيقولون وما هو؟ ألم يثقل موازيننا، ألم يبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟ قال فيكشف لهم الحجاب فينظرون إليه فواللّه ما أعطاهم اللّه شيئًا أحب إليهم من النظر إليه ولا أقر لأعينهم[3].

---

(١) تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار ص ١٧٧ .

(٢) مفاتيح الغيب ج٤ ص٥٨٢ .

(٣) صحيح مسلم: باب إثبات الرؤية ج ١ ص ٩١، ومسند أحمد ج ٤ ص ٣٣٠ .

وذكر ابن كثير قال أخرج ابن جرير بسنده عن أبي موسى الأشعري عن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله يبعث يوم القيامة مناديًا ينادي يا أهل الجنة بصوت يسمع أولهم وآخرهم إن الله وعدكم الحسنى وزيادة، فالحسنى الجنة والزيادة النظر إلى وجه الرحمن ﷻ**».

قال ابن كثير: وقد روى تفسير الزيادة بالنظر إلى وجه الكريم عن أبي بكر الصديق وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الرحمن بن سابط ومجاهد وعكرمة وعامر بن سعد وعطاء والضحاك والحسن وقتادة والسدي ومحمد بن إسحاق وغيرهم من السلف والخلف[١].

أسأل الله ﷻ أن لا يحرمنا من النظر إلى وجهه الكريم في غرف الجنان!

٥- وقال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]. والآية نص في الرؤية لا ينازع فيها إلا مكابر، ومع ذلك فالشيعة تؤولها إلى معنى لا يصح قال مغنية: «إلى ربها ناظرة بالبصيرة لا بالبصر، بالعقول والإيمان ولا بالعيون والعيان[٢].

وقال شبر: «ناظرة على رحمته أو إنعامه[٣] زاد الكاشاني وفي العيون عن الرضا يعني مشوقة تنتظر ثواب ربها، وعن أمير المؤمنين إنما يعني بالنظر إليه النظر إلى ثوابه وفي رواية والناظرة في بعض اللغة هي المنتظرة كقوله: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[٤] وأقول: هذا تعسف في تأويل الآية لا مبرر له، فإن النظر في الآية قد أسند إلى الوجوه وعدي بحرف (إلى) وهذا لا يحتمل إلا الرؤية وأما تأويلها بمعنى الانتظار فيبعده أن المقام مقام امتنان على المؤمنين في الآخرة والانتظار ينافيه، بل إن لذة الانتظار مع يقين الوقوع كانت حاصلة في الدنيا فأي لذة في الانتظار في الآخرة

---

(١) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٤١٤ .
(٢) التفسير المبين ص ٦٧٨ .
(٣) تفسير شبر ص ٥٤١ .
(٤) تفسير الصافي ج ٢ ص ٣٤١ .

وهي دار الجزاء والمقام في الآية مقام ترغيب للحصول على هذا الجزاء في الآخرة.

وأيضًا فإن النظر بمعنى الانتظار يتعدى بنفسه لا بحرف (إلى) قال تعالى: ﴿ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ﴾ [الحديد: ١٣]، وقال: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣]. وقال: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] فقد جاء النظر فيها متعديًا بنفسه لأنه بمعنى الانتظار، وأيضًا: فإن تفسير النظر المسند للوجود المتعدي بإلى هو الظاهر في إثبات الرؤية فلا عدول عنه إلا بدليل فكيف وقد قام الدليل على تعيين هذا الظاهر؟.

بل لقد جاء النظر المعدى بإلى بمعنى الرؤية ولم ينازع فيه لا الشيعة ولا المعتزلة في قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ فقد اتفق الكل على تفسير النظر هنا بمعنى الرؤية، ثم إن تفسيرهم يحتاج إلى تقدير حيث قالوا: إلى نعم ربها أو رحمته، وما لا يحتاج إلى تقدير أولي مما يحتاج إلى تقدير، وعليه فالآية نص في إثبات الرؤية للمؤمنين في الآخرة غنية بنفسها عن كل بيان فضلًا عن تواتر الأحاديث في ذلك.

قال ابن كثير: «وقد ثبتت رؤية المؤمنين للَّه ﷻ في الدار الآخرة في الأحاديث الصحاح من طرق متواترة عند أئمة الحديث لا يمكن دفعها ولا منعها لحديث أبي سعيد وأبي هريرة وهما في الصحيحين: أن ناسًا قالوا: يا رسول اللَّه هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال: «**هل تضارون في رؤية الشمس والقمر ليس دونهما سحاب؟**» قالوا: لا، قال: «**إنكم ترون ربكم كذلك**».

وفي الصحيحين عن جرير قال: «نظر رسول اللَّه ﷺ إلى القمر ليلة البدر فقال: «**إنكم ترون ربكم كما ترون هذا القمر فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس ولا قبل غروبها فافعلوا**».

وفي الصحيحين عن أبي موسى قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**جنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما، وجنتان من فضة آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى اللَّه ﷻ إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن**»[1].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٤٥٠ .

هذا وقد ذكر ابن كثير عند تفسير قوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]: «قال الشافعي وفي هذه الآية دليل على أن المؤمنين يرونه عز وجل يومئذ فإنه ما حجب الفجار إلا وقد علم الأبرار يرونه عز وجل وما قاله الإمام الشافعي في غاية الحسن وهو استدلال بمفهوم هذه الآية كما دل عليه منطوق قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[1] هذا وقد جاء من طرق الشيعة عن أئمتهم ما أخرجه ابن بابويه عن أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله فقلت: أخبرني عن الله عز وجل هل يراه المؤمنون يوم القيامة قال: نعم[2] أسأل الله عز وجل أن يمتعنا بالنظر إلى وجهه الكريم في روضات الجنان الفاخرة آمين!!.

★ ★ ★

(١) انظر: ابن كثير ج ٤ ص ٤٨٥ .

(٢) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية ص ٩٨ .

الأصل الثاني

مفهوم العدل الإلهي وما يتعلق به وأثره عند الشيعة

اتفق أهل الإسلام على أن اللَّه تعالى عادل ليس بظالم، وأن أفعاله تعالى كلها حسنة ولا يفعل القبيح أصلًا لكن الخلاف وقع في مفهوم هذا القبيح، هل هو ما حكم العقل بقبحه أو ما حكم الشرع بذلك؟

إلى الأول ذهب المعتزلة وفرعوا عليه مسائل: منها قاعدة اللطف فأوجبوا عليه تعالى الألطاف لعباده، وأوجبوا عليه فعل الصلاح والأصلح لهم، وأوجبوا عليه هداية جميع خلقه مؤمنهم وكافرهم، وقالوا إن الهداية هي بمعنى البيان أو الإثابة على الهدى لا بمعنى أنه يفعل بهم ما به يهتدون، ومنعوا عليه أن يكون خالقًا أو مريدًا لأفعال العباد الاختيارية لما فيها من الكفر والظلم وهو عليه محال، فالعباد هم الخالقون لأفعالهم الاختيارية حتى لا يلزم أن يكون اللَّه قد أجبرهم على شيء أو أراد كفرًا أو خلقه عند فعل العباد له وإلا لبطلت فائدة التكليف ويكون عقاب الكافر ظلمًا وقبيحًا، وثواب المطيع عبثًا، وعليه فقد نفوا المشيئة والقدر لما فيهما في نظرهم مثل ما تقدم[1] وذهب أهل السنة إلى أن القبح والحسن شرعيان[2]، بمعنى أن ما حسنه الشرع فهو حسن وما قبحه فهو القبيح واللَّه لا يفعل فعلًا قبحه وحرمه، وكلا ما يفعله فهو حسن وحق وعدل، والظلم هو التصرف في ملك الغير بغير حق[3]، وهو رب كل شيء، ومليكه، فأي تصرف منه فهو تصرف في ملكه،

---

(١) تقرير مذهب المعتزلة مستفاد من شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٣٠٢ وما بعدها .

(٢) مذهب أهل السنة في التحسين والتقبيح أن العقل قد يدرك حسن أمورٍ وقبح أمور قبل مجيء الشرع، لكنه لا يؤاخذ حتى يرد الشرع، كما أنه يعجز عن إدراك تفاصيل الشريعة والثواب والعقاب. مثال: يدرك العقل حسن التوحيد والصدق والعدل والأمانة والعفاف ويدرك قبح الشرك والكذب والخيانة والزنا والظلم، وهذا القول وسط بين المعتزلة الذين أثبتوا تحسين العقل وتقبيحه مطلقًا، وبين الأشاعرة الذين نفوه مطلقًا. [الناشر].

(٣) التعريف الصحيح للظلم أنه وضع الشيء في غير موضعه. وليس الظلم كما تقول الأشاعرة: الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة؛ إذ عندهم كل ما كان ممكنًا فهو منه تعالى عدلٌ ولو فعله، واللَّه يقول في الحديث القدسي: «إني حرمت الظلم على نفسي» فهو سبحانه حرم على نفسه الظلم، والممتنع لا يوصف بذلك. ثم إن اللَّه تعالى أمَّن عباده من ظلمه فقال: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ وقد فسره السلف بوضع سيئات غيره عليه، وهذا مقدور للَّه لكنه لا يفعله لكمال عدله سبحه. ثم إن الإنسان=

وعليه فلو عذب المطيع وأثاب العاصي فهو عدل منه لأنه تصرف في ملكه لكنه أخبر أنه يثيب المطيع ويعاقب العاصي وخبره حق والله لا يخلف الميعاد فثوابه للطائع فضل ، وعقابه للعاصي عدل ، وهو خالق كل شيء ومريده حتى الكفر والمعاصي وليس في ذلك قبح ، لأنه لا يتصف بما خلقه وإنما يوصف بذلك من قام بفعل ذلك لا بمن خلقه لان الدلائل القاطعة قد قامت على أنه خالق كل شيء ولا يقع في ملكه إلا ما يريد ، ولا جبر في ذلك على العباد ، لأن أفعالهم وقعت باختيارهم ولهم فيها كسب واختيار هم الفاعلون لها حقيقة ، وأهل السنة لا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية بل يقرون بما دل عليه الشرع والعقل فالله خالق السحاب بالرياح والنبات بالماء وهو خالق السبب والمسبب .

وأهل السنة يقولون بإثبات القدر بمعنى أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، فالهدى تفضل منه ، وهو يهدي من يشاء ويضل من يشاء ولا يجب عليه لطف بل لا يجب عليه شيء أصلًا وما ورد من أنه كتب على نفسه الرحمة ، وأنه حرم الظلم على نفسه فهو الذي أوجب وحرم على نفسه ذلك على سبيل التفضل لعباده وليس ذلك بلازم عليه عقلًا(١) .

أما الشيعة فقد أخذوا بمذهب المعتزلة في هذا الأصل إلى أقصى نتائجه وطبقوه على تفسير القرآن في الآيات التي لها تعلق بهذا الموضوع وفروعه ، وما وافق مذهبهم منها ظاهريًا جعلوه محكمًا واحتجوا به على من خالفهم كصنيع المعتزلة من قبل ، وما كان من الآيات معارضًا لمذهبهم جعلوه متشابهًا وردوه إلى النوع الأول بالتأويل مع أن رواياتهم عن الأئمة في هذه المسائل كلها على النقيض من ذلك ، حيث أنها موافقة لما عليه أهل السنة والجماعة لا تختلف عنهم قيد أنملة ، وليس عند الشيعة من أخبار الأئمة ما يوافق مذهب المعتزلة في قليل ولا كثير ، بل ورد صريحًا عندهم طعن الأئمة على المعتزلة وما ذهبوا إليه ، ولا أدري كيف انحرف الشيعة عن أخبراهم عن الأئمة في هذا الاتجاه ، وإليك بعض النماذج من تفاسير الشيعة :

= لا يخاف الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة حتى يؤمَّن من ذلك . [الناشر] .

(١) تقرير مذهب أهل السنة والجماعة مستفاد من المنتقى من منهاج الاعتدال لابن تيمية ص ٣٥ وما بعدها .

أولًا : الآيات الدالة على العدل ونفي الظلم عنه تعالى :

١- قال تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا ۝٤٠﴾ [النساء: ٤٠].

قال مغنية : «البخس والنقص من أجر المحسن تمامًا كالزيادة في عقاب المسيء كلاهما ظلم وهو محال في حقه تعالى[١] » وقال شبر : «لغناه عن الظلم وعلمه بقبحه»[٢].

٢- وقال تعالى : ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ ۝١٠٨﴾ [آل عمران: ١٠٩]. يقول الطبرسي : «معناه لا يظلمهم بأن يحملهم من العقاب ما لم يستحقوه أو ينقصهم من الثواب عما استحقوه، وإنما يظلم من يظلم لجهله بقبح الظلم أو لحاجته إليه من دفع ضرر وجر نفع وتعالى اللَّه عن صفة الجهل والحاجة وسائر صفات النقص علوا كبيرًا وكيف يجوز أن يظلم وهو الذي خلقهم[٣].

٣- وقال تعالى : ﴿فَٱلۡيَوۡمَ لَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗا وَلَا تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ۝٥٤﴾ [يونس: ٥٤] يقول الطبرسي فيها : «أي لا ينقص من له حق شيئًا من حقه من الثواب أو العوض أو غير ذلك ولا يفعل به ما لا يستحقه من العقاب بل الأمور جارية على مقتضى العدل»[٤].

٤- وقال تعالى : ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ۝٤٦﴾ [فصلت: ٤٦]، يقول الكاشاني فيها : «فيفعل بهم ما ليس له أن يفعله»[٥].

٥- وقال تعالى : ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ۝٢٩﴾ [ق: ٢٩]. يقول الكاشاني فيها : «فأعذب من ليس لي تعذيبه»[٦].

هذا هو النمط الأول الذي يراه الشيعة مؤيدًا لما اختاروه تبعًا للمعتزلة في إيجاب العدل عليه تعالى وامتناع الظلم عقلًا عليه وهو أنه لا يجوز له تبعًا لهذا أن ينقص من ثواب الطائع ولا أن يزيد في عقاب «العاصي» واستحالة تعذيب المطيع أو عدم تعذيب العاصي أو على حد تعبيرهم فيفعل بهم ما ليس له أن يفعله. فتراهم يضعون هذه المقدمات العقلية لإنتاج المطلوب العقلي في إيجاب العدل واستحالة الظلم بالمفهوم العقلي عندهم،

(١) التفسير المبين ص٦٢ . (٢) تفسير شبر ص ١١٤ . (٣) مجمع البيان للطبرسي ج ٤ ص ١٦٣ .
(٤) مجمع البيان ج ٢٣ ص ٣٢ . (٥) الصافي ج ٢ ص ١٥٩ .
(٦) الصافي ج ٢ ص ١٩٩ .

فقاسوه على الخلائق وهذا خطأ بين لأن اللّه تعالى لا يجب عليه شيء لأحد عقلًا، بل لا معنى للوجوب عليه إلا ما أخبر به تعالى أنه أوجبه على نفسه مثل ما جاء في هذه الآيات وذلك منه على سبيل التفضل والإنعام، ولولا ذلك لما أمكن للعقل أن يحكم بإيجاب ذلك عليه أو استحالته لأن العدل والظلم بالنسبة إلى مفهومنا يختلف مفهومه بالنسبة له تعالى، فما يتصور كونه عدلًا أو ظلمًا بالنسبة لنا لا يتصور بالنسبة له تعالى لأنه رب كل شيء ومالكه فله التصرف فيه كيفما شاء ولا أحد يأمره أو ينهاه حتى يتصور منه تعالى مخالفة الأمر والنهي: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وقد جاء في رواية الشيعة عن أمير المؤمنين في خطبة له بصفين كما جاء في نهج البلاغة أما بعد فقد جعل اللّه عليكم حقًا بولاية أمركم، وجعل لكم على من الحق مثل الذي عليكم والحق أوسع الأشياء في التواصف وأضيقها في التناصف لا يجري على أحد إلا جرى له ولو كان لأحد أن يجري له ولا يجري عليه لكان ذلك خالصًا للّه سبحانه دون خلقه لقدرته على عباده ولعدله في كل ما جرت عليه صروف قضائه، ولكنه سبحانه جعل حقه على العباد أن يطيعوه، وجعل جزاءهم عليه مضاعفة الثواب تفضلًا وتوسعًا بما هو على المزيد أهله[1] وهذا هو الحق الموافق لما جاء في الصحيح من كتب أهل السنة عن رسول اللّه ﷺ أنه قال: «**لن ينجي أحدًا منكم عمله**»، قال رجل: ولا إياك يا رسول اللّه، قال: «**ولا إياي إلا أن يتغمدني اللّه منه برحمة ولكن سددوا**»[2].

والآيات كثيرة وصريحة في تأييد هذا الاتجاه نوردها وأبين كيف يتخلص الشيعة من مجابهتها.

٦- قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۞ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۞﴾ [البقرة: ٦، ٧]. والنص صريح في أن اللّه تعالى ختم على قلوب الكفار فلا يؤمنون أبدًا، وأخبر نبيه ﷺ بذلك سواء أنذرهم أم لم ينذرهم فإنهم لا يؤمنون، وهذا بمفهوم الشيعة

---

(١) انظر: نهج البلاغة ص ٦١ ط الشعب.

(٢) صحيح مسلم: كتاب صفة القيامة: باب لن يدخل أحد الجنة بعمله: ج ٢ ص ٥٢٧.

للعدل والظلم العقليين يعتبر ظلمًا وقبيحًا ولا لطف فيه ولا صلاح لهؤلاء، ولذلك نجدهم يتخلصون من هذه المجابهة بصرف الختم عن ظاهره وتفسيره بمعانٍ أخرى كالتالي:

قال الحسن العسكري فيها: «أي وسم قلوبهم بسمة يعرفها من يشاء من ملائكته إذا نظروا إليها بأنهم الذين لا يؤمنون، فإن اللّٰه يتعالى عن العبث والفساد ومطالبة العباد بما قد منعهم بالقهر منه[1] وقال الطبرسي: «في معنى الختم وجوه:

أحدها: أن المراد بالختم العلامة وقيل هي نكته سوداء تشاهدها الملائكة فيعلمون بها أنه لا يؤمن فيذمونه ويدعون عليه.

ثانيهما: أن المراد بالختم على القلوب أن اللّٰه شهد عليها وحكم بأنها لا تقبل الحق.

ثالثهما: أن اللّٰه قد ذمهم بأنها كالمختوم عليها في أنها لا يدخلها الإيمان ولا يخرج عنها بالكفر.

رابعهما: أن اللّٰه وصف من ذمه بهذا الكلام بأن قلبه ضاق عن النظر والاستدلال فلم ينشرح له[2] وأقول قد جاء في تفسير الشيعة من الأخبار عن أئمتهم ما هو صريح في تأييد مذهب أهل السنة فقد جاء في تفسير الأصفهاني: «عن أمير المؤمنين (ع) قال: «سبق في علمه أنهم لا يؤمنون فختم على قلوبهم وسمعهم ليوافق قضاءه عليهم علمه فيهم ألا تسمع إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾[3] وهذا كما يرى البصير هو الحق الموافق لما هو عليه أهل السنة سواء بسواء، لأن الآية صريحة في أن اللّٰه هو الذي ختم على قلوبهم، والختم هو التغطية والطبع على القلوب بحيث لا يخرج منها ما فيها من الكفر ولا يدخلها ما ليس فيها من الإيمان وحاصلها خلق الظلمة والضيق في صدر العبد، وهذا مانع قطعًا من الإيمان ولهذا قال النسفي والآية حجة لنا على المعتزلة في الأصلح فإنه أخبر أنه ختم على

---

(١) تفسير الحسن العسكري ص ٣٦ .

(٢) مجمع البيان ج ١ ص ٩٦ .

(٣) تفسير الأصفهاني ص ٢١١ .

قلوبهم ولا شك أن ترك الختم أصلح لهم[1].

وروى الكليني بسنده عن أبي عبد الله قال: «إن الله خلق بعض عباده سعيدًا وبعض عباده شقيًا لعلمه بما كانوا يعملون»[2] وعليه فأخبار الأئمة عند الشيعة موافقة للأمة ومخالفة لما ذهبت إليه الشيعة كما لا يخفى.

٧. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وأقول: والآية صريحة في أن الله خلق خلقًا للنار قبل أن يفعلوا ما يستحقون به النار وهذا على مفهوم الشيعة ظلم ما بعده ظلم، لكنها بمفهوم أهل السنة عدل لا ظلم فيها وقد جاءت أخبار الأئمة موافقة لمفهوم أهل السنة في ذلك، والشيعة تتخلص من النص كالآتي: يقول مغنية: «﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ اللام للعاقبة مثل: لدوا للموت، فقد خلق سبحانه العقلاء ومنحهم مع العقل الحرية والقدرة، وأمرهم ونهاهم فمنهم سمعوا وأطاعوا فدخلوا الجنة وكثير منهم عصوا وتمردوا فدخلوا النار بسوء اختيارهم: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾»[3] قال الطبرسي: «خلقناهم على أن عاقبتهم المصير إلى جهنم بكفرهم وإنكارهم وسوء اختيارهم ويدل على هذا المعنى قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦]، فأخبر أنه خلقهم للعبادة فلا يجوز أن يكون خلقهم للنار»[4].

وأقول: روى الكليني بسنده عن أبي بصير قال: «كنت بين يدي أبي عبد الله جالسًا فسأله سائل فقال جعلت فداك يا بن رسول الله من أين لحق الشقاء بأهل المعصية حتى حكم لهم بالعذاب على علمهم في علمه؟ فقال أبو عبد الله: أيها

---

(١) مدارك التنزيل ج ١ ص ٢٥ .

(٢) أصول الكافي كتاب التوحيد، باب السعادة والشقاء ج ١ ص ١٥٣ .

(٣) التفسير المبين ص ١٨٥ .

(٤) مجمع البيان ج ٩ ص ٧٠ .

السائل حكم اللّه لا يقوم له أحد من خلقه بحقه فلما حكم بذلك وهب لأهل محبته القوة على معرفته ووضع عنهم ثقل العمل بحقيقة ما هم أهله، ووهب لأهل المعصية القوة على معصيتهم لسبق علمه فيهم ومنعهم إطاقة القبول منه فوافقوا ما سبق لهم في علمه ولم يقدروا أن يأتوا حالًا تنجيهم من عذابه لأن علمه أولي بحقيقة التصديق، وهو معنى شاء ما شاء وهو سره»[١].

وفي هذا المعنى جاءت روايات أهل السنة المتكاثرة موافقة لمفهوم الآية، فقد أخرج الإمام مسلم بسنده عن عائشة قالت: دعي رسول اللّه ﷺ إلى جنازة صبي من الأنصار فقلت: يا رسول اللّه طوبى لهذا عصفور من عصافير الجنة لم يعمل السوء ولم يدركه قال: أو غير ذلك يا عائشة؟ إن اللّه خلق للجنة أهلًا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم وخلق للنار أهلًا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم[٢] وروى أيضًا بسنده عن أبي بن كعب قال: « قال: رسول اللّه ﷺ إن الغلام الذي قتله الخضر طبع كافرًا ولو عاش لأرقه أبويه طغيانًا وكفرًا»[٣].

والآية صريحة في أن اللّه خلق كثيرًا من الجن والإنس للنار، وأما ما قيل: من أن اللام للعاقبة فقد قال النسفي فيها: «ولا تنافي بين هذا وبين قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ لأنه إنما خلق منهم للعبادة من علم أنه يعبده، وأما من علم منه الكفر فإنما خلقه لما علم أنه يكون منه فالحاصل أن من علم منه في الأزل أنه يكون منه العبادة خلقه للعبادة ومن علم منه أنه يكون منه الكفر خلقه لذلك، وكم من علم يراد به الخصوص، وقول المعتزلة بأن هذه لام العاقبة فرارًا عن إرادة المعاصي عدول عن الظاهر[٤] وعليه فالكتاب والسنة وأخبار الأئمة في جانب أهل السنة وعلى خلاف ما ذهبت إليه الشيعة.

---

(١) أصول الكافي كتاب التوحيد باب السعادة والشقاء ج ١ ص ١٥٣ .
(٢) صحيح مسلم كتاب القدر ج ٢ ص ٤٣٦٠ .
(٣) صحيح مسلم كتاب القدر ج ٢ ص ٤٣٦٠ .
(٤) انظر: مدارك التنزيل ج ٢ ص ١٤٩ .

٨- وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢﴾﴾ [التغابن: ٢] والآية صريحة في أن اللَّه تعالى خلق الخلق قسمين: كافر ومؤمن، وهذا بمفهوم الشيعة ظلم وقبيح ولا لطف فيه ولا صلاح للعباد أما بمفهوم أهل السنة فهو حق وعدل لأن العبيد خلقه وملكه وهو حر التصرف فيهم، وبهذا جاءت أخبار الأئمة عند الشيعة موافقة لذلك ولا معارض لها عندهم أما الشيعة فقد تخلصوا من هذه المجابهة بما يأتي:

يقول الطبرسي: «لا يجوز حمله على أنه سبحانه خلقهم مؤمنين وكافرين لأنه لم يقل كذلك بل أضاف الكفر والإيمان إليهم وإلى فعلهم ولدلالة العقول على أن ذلك يقع على حسب قصودهم وأفعالهم ولذلك يصح الأمر والنهي وبعثة الأنبياء على أنه لو جاز أن يخلق الكفر والقبائح لجاز أن يبعث رسولًا يدعو إلى الكفر ويؤيده بالمعجزات.

وقد قال تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ وقال النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة» الخبر، وقال ﷺ حكاية عن اللَّه سبحانه: «خلقت عبادي كلهم حنفاء»[1] وأقول الآية صريحة في أن اللَّه خلق الخلق منهم كافر ومنهم مؤمن والطبرسي يقول: «لا يجوز حمله على أنه سبحانه خلقهم مؤمنين وكافرين» فمن الذي نصدق؟ قول من خلق الخلق وهو بصير بهم، أو قول مبتدع يكذب الخبير بخلقه من أجل أن ينصر بدعته؟! نص الآية صريح في أن اللَّه تعالى هو الخالق لهم على هذه الصفة وأراد منهم ذلك فلابد من وجود مؤمن وكافر، وهو البصير بمن يستحق الهداية ممن يستحق الضلال.

وعلى هذا المعنى جاءت أخبار الأئمة برواية الشيعة عنهم، فقد روى الكليني بسنده عن أبي عبد اللَّه الصادق قال: «إن اللَّه خلق السعادة والشقاوة قبل أن يخلق خلقه فمن خلقه سعيدًا لم يبغضه أبدًا وإن عمل سوءًا أبغض عمله ولم يبغضه وإن خلقه شقيًا لم يحبه أبدًا وإن عمل صالحًا أحب عمله وأبغضه لما يصير إليه فإذا أحب اللَّه

---

(١) انظر: مجمع البيان للطبرسي ج ٢٨ ص ٩١ .

شيئًا لم يبغضه أبدًا، وإذا أبغض شيئًا لم يحبه أبدًا[1].

فلو كان خلق الكفر قبيحًا وظلمًا لما صح أن يخلق الكافر مع علمه أنه سيكون كافرًا، بل لما صح خلق إبليس ولا تسليطه على بني آدم يغويهم ويضلهم فبطل ما تذهب إليه الشيعة. أما ما ذكره من جواز بعثة رسول يدعو إلى الكفر . . .إلخ فذلك ممنوع لما علم من الفرق بين الإرادة والأمر والمحبة والرضا وقد تقدم وسيأتي.

وأما حديث: «**كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويشركانه**»، فقال رجل: يا رسول اللَّه أرأيت لو مات قبل ذلك؟ قال: «**اللَّه أعلم بما كانوا عاملين**»[2] فنهاية الحديث التي حذفها الطبرسي ترد عليه في حالة موت المولود قبل التكليف وهو قوله: «اللَّه أعلم بما كانوا عاملين» ومعناه أن أبويه يهودانه أو ينصرانه على حسب ما قسم له في الأزل من الكفر أو الإيمان، بدليل نهاية الحديث.

وعليه فالكتاب والسنة وأخبار الأئمة معارضة صريحة لمذهب الشيعة وموافقة لمذهب أهل السنة.

ثانيًا: وجوب الألطاف والصلاح والأصلح عند الشيعة.

١- قال اللَّه تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾﴾ [الأنعام: ٧].

يقول الطبرسي: «وفي هذه الآية دلالة على ما يقوله أهل العدل في اللطف لأنه تعالى بين أنه إنما لم يفعل ما سألوه حيث علم أنهم لا يؤمنون عنده»[3].

قال الرازي في الرد على القاضي عبد الجبار المعتزلي في قوله مثل هذه المقالة عند هذه الآية: «ولقائل أن يقول: إن قوله: لو أنزل اللَّه هذا الكتاب لقالوا هذا القول لا يدل على أن اللَّه أنزله عليهم لو لم يقولوا هذا القول إلا على سبيل دليل الخطاب

---

(١) أصول الكافي: كتاب التوحيد باب الابتداء والاختبار ج ١ ص ١٥٢ .

(٢) صحيح مسلم: كتاب القدر: باب كل مولود يولد على الفطرة ج ٢ ص ٤٥٨ .

(٣) مجمع البيان ج ٧ ص ١٤ .

وهو عنده ليس بحجة، وأيضًا فليس كل ما فعله اللّه وجب عليه ذلك وهذه الآية إن دلت فإنما تدل على الوقوع لا على وجوب الوقوع واللّه أعلم[1] وهو يقصد بدليل الخطاب دلالة المفهوم التي هي عكس دلالة المنطوق، وهي ليست بحجة عند المعتزلة و الشيعة لا تستطيع أن تقيم دليلًا واحدًا على إيجاب هذا اللطف لأن الواقع يبطله، إذ لو كان اللطف واجبًا لما تيسر للعاصي أسباب عصيانه، ولوجب أن تجتمع لكل أحد موجبات طاعته والمشاهد المحسوس في العالم بخلاف ذلك، فأكثر الموسرين عصاة بكثرة أموالهم وقوة عساكرهم، وأكثر الفقراء يبغون بسبب إفلاسهم، وكثير من أصحاب الشهوات والفسقة يصل إليهم.

من كل جانب أسباب فسقهم بلا كلفة وعناء فلو كان اللطف واجبًا لكان الأمر بالعكس.

٢- قال اللّه تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ (١٠٣)﴾ [يونس: ١٠٣] قال الطبرسي والكاشاني: «أي واجبًا علينا من طريق الحكمة ننجي المؤمنين من عذاب الآخرة كما ننجيهم من عذاب الدنيا، وقال أبو عبد اللّه لأصحابه: «ما يمنعكم أن تشهدوا على من مات منكم على هذا الأمر إنه من أهل الجنة ثم تلى الآية[2]. وأقول ليس في الآية ما يدل على الوجوب بالمعنى الذي تهدف إليه الشيعة إنما ذلك حق أوجبه على نفسه من حيث الوعد الكريم لا أنه واجب بسبب الاستحقاق لأنه قد ثبت أن العبد لا يستحق على خالقه شيئًا، قال ابن كثير: «هو حق أوجبه على نفسه الكريمة تكرمًا وتفضلًا كما قال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]. وساق خبرًا عن ابن أبي حاتم بسنده إلى أبي الدرداء قال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «**ما من امرئ مسلم يرد عن عرض أخيه إلا كان حقًّا على اللّه أن يرد عنه نار جهنم يوم القيامة**»، ثم تلا هذه الآية. وكما جاء في الصحيحين عن رسول اللّه ﷺ أنه قال: «**إن اللّه كتب كتابًا فهو عنده فوق العرش:**

---

(١) مفاتيح الغيب ج ٤ ص ١٣ .

(٢) مجمع البيان ج ١١ ص ١٠٥ الصافي ج ١ ص ٢٨٥ .

إن **رحمتي سبقت غضبي**»[1] وأما خبر الصادق فإنه لا يصح الشهادة لأحد بالجنة إلا لمن ورد فيهم النص عن المعصوم ﷺ، ثم هو معارض بقوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢] وقد رد النبي ﷺ شهادة عائشة للطفل الذي مات بالجنة في الحديث السابق مع أن الشهادة للطفل بالجنة أقرب في المعقولات من الشهادة للمكلفين.

٣- قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٧٨﴾﴾ [آل عمران: ١٧٨]، والآية لا لطف فيها ولا أصلح حيث كان الإملاء زيادة لهم في الإثم وهي واضحة في هدم مذهب اللطف والصلاح والأصلح، ولذلك سرعان ما تخلص الطبرسي من هذه المواجهة بما لا يجدي حيث قال: «أي لتكون عاقبة أمرهم بازديادهم الإثم فتكون اللام للعاقبة، ولا يجوز أن تكون لام الإرادة والغرض لوجهين أحدهما أن إرادة القبيح قبيحة وتلك عنه سبحانه منفية والآخر: لو كانت لام الإرادة لوجب أن يكون الكفار مطيعين للَّه من حيث أنهم فعلوا ما وافق إرادته وذلك خلاف الإجماع[2].

قال الرازي: «وحمل اللام على لام العاقبة عدول عن الظاهر وأيضًا فإن البرهان العقلي يبطله لأنه تعالى لما علم أنهم لابد وأن يصيروا موصوفين بازدياد البغي والطغيان كان ذلك واجب الحصول لأن حصول معلوم اللَّه واجب وعدم حصوله محال وإرادة المحال محال فيمتنع أن يريد منهم الإيمان ويجب أن يريد منهم ازدياد البغي والطغيان، وحينئذ ثبت أن المقصود هو التعليل وأنه لا يجوز المصير إلى لام العاقبة[3].

وأقول: أما ما أورده الطبرسي من لزوم أن يكون الكفار مطيعين حيث فعلوا ما وافق الإرادة فيبطله ما رواه الكليني عن أبي بصير قال: «قلت لأبي عبد اللَّه شاء

---

(١) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٤٣٤ .
(٢) مجمع البيان ج ٤ ص ٢٧٩ .
(٣) مفاتيح الغيب ج ٣ ص ١٥٦ .

وأراد وقدر وقضى؟ قال نعم، قلت وأحب؟ قال: لا، قلت وكيف ذلك؟ قال هكذا خرج إلينا»[1].

وأخرج عن أبي عبد اللَّه أيضًا قال: «أمر اللَّه ولم يشاء وشاء ولم يأمر. . .» الخبر[2] والآية واضحة في أن هذا الإملاء الذي هو من فعل اللَّه ليس بخير بل هو شر كما هو مفهوم الآية نفسها وأنه فاعل الخير والشر كل ذلك بإرادته تعالى وأنهم لو أتوا بخلاف ما أخبر عنه للزم الخلف في خبره تعالى وهو محال.

٤- قال تعالى: ﴿قَالَ أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤﴾ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿١٥﴾ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾﴾ [الأعراف: ١٤- ١٦].

ولا شك أن هذا الإنذار لا لطف فيه ولا صلاح لأنه إنما طلبه ليضل العباد ويغويهم كما أن إبليس اعترف بأن اللَّه هو الذي أغواه ولم يكذبه اللَّه في ذلك والشيعة تتخلص من هذه المجابهة بما لا يجدي، يقول شبر في تفسيره: «قوله: فبم أغويتني: دل على أنه أشعري أو جبري أنه نسب الإغواء إليه تعالى»[3].

وكان شبر يقول: إن إبليس قد قال مقالة أهل السنة التي عبر عنها الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه، ويكفينا هنا ردًّا على شبر ما قاله إمامهم أبو الحسن الرضا فيما أخرجه الكليني بسنده عن يونس بن عبد الرحمن «قال لي أبو الحسن الرضا (ع) يا يونس لا تقل بقول القدرية يعني المعتزلة- فإن القدرية لم يقولوا بقول أهل الجنة ولا بقول أهل النار ولا بقول إبليس، فإن أهل الجنة قالوا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ وقال أهل النار: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ﴾ وقال إبليس: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾»[4].

---

(١) أصول الكافي ج ١ ص ١٥٠ .
(٢) المرجع السابق ص ١٥١ .
(٣) تفسير شبر ص ١٧٠ .
(٤) أصول الكافي باب الجبر والقدر ج ١ ص ١٥٧ .

فانظر إلى أبي الحسن الرضا كيف جعل أهل الجنة هم الذين يقولون مقالة أهل السنة. وكيف جعل القدرية وهم المعتزلة والشيعة لم يقولوا بمقالة أهل الجنة ولا حتى بمقالة أهل النار، بل ولا بمقالة إبليس أفلا ولعل في هذا مقنع لشبر وحزبه. حيث جعلهم إمامهم أسوأ حالًا من إبليس نفسه!!

قال الرازي في الآية: «احتج أصحابنا في هذه الآية في بيان أنه لا يجب على اللَّه رعاية مصالح العبد وتقريره: أن إبليس استمهل الزمان الطويل أمهله اللَّه ثم بين أنه استمهله لإغواء الخلق وإضلالهم وإلقاء الوساوس في قلوبهم وكان تعالى عالمًا بأن أكثر الخلق يطيعونه، فثبت بهذا أن انتظار إبليس وإمهاله هذه المدة الطويلة حصول المفاسد والكفر، فلو كان تعالى مراعيًا لمصالح العباد لامتنع أن يمهله وأن يمكنه من هذه المفاسد، فحيث أنظره وأمهله علمنا أنه لا يجب عليه شيء من رعاية المصالح أصلًا، ومما يقوي هذا أنه تعالى بعث الأنبياء دعاة إلى الحق وعلم من حال إبليس أنه لا يدعو إلا إلى الكفر والضلال، ثم أنه تعالى أمات الأنبياء وأبقى إبليس فلو كان يجب عليه مراعاة مصالح العباد امتنع عليه أن يفعل ذلك»[1] وهذا حق فإن خلق الشيطان ثم إلقاء العداوة بينه وبين الإنسان وتسليطه عليه وهو من غير جنس بني آدم بل يرى الإنسان ولا يراه حتى يحترز عنه، وإعطاء اللَّه القدرة على إغواء الإنسان والتمكن منه حيث يجري مجرى الدم من العروق ثم إمهاله وبقاؤه كل ذلك يقلع أصل اللطف والصلاح والأصلح من أساسه.

ثالثًا: خلق الكفر والمعاصي وإرادتهما:

١- قال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [البقرة: ٢٨]، يقول الطبرسي: «وفي هذه الآية دلالة على أنه تعالى لم يرد من عباده الكفر ولا خلقه فيهم لأنه لو أراده فيهم أو خلقه فيهم لم يجز أن يضيفه إليهم، كما لا يجوز أن يقول لهم: كيف أو لم كنتم طوالًا أو قصارًا

---

(١) مفاتيح الغيب ج ٤ ص ١٩٤ .

وما أشبه ذلك مما هو فعله تعالى فيهم[1] وأقول أما إضافته الكفر إليهم فلإنه فعلهم حقيقة ولا يستلزم ذلك كونه من خلقهم لما قام الدليل أنه لا خالق إلا الله تعالى والله تعالى لا يسند إليه ما خلقه ولا ما أراده بمعنى أنه لا يقال له كافر:

لأنه خلق الكفر مثلًا ، وإنما يقال ذلك لمن فعل الكفر باختياره وقام به فالله قد خلق الحركة ولا يقال له تعالى متحرك، وإنما يقال ذلك للمحل الذي قامت به الحركة وقبح الكفر في فعله والاتصاف به لا في خلقه وتقديره، فالله قد خلق السم مثلًا وهو ضار قطعًا ولا يعتبر خلقه له قبحًا ، ومن هنا ساغ الإنكار في قوله : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ إلخ لأنه من فعلهم وباختيارهم وأما ما أورده من لزوم الاعتراض بالطول والقصر فمردود لأنا نعلم ضرورة الفرق بين الفعل الاختياري كالكفر مثلًا وبين الفعل الاضطراري كالطول والقصر وما أشبهه فالأنكار إنما وقع على سوء اختيارهم للكفر لا على كونهم خالقين له وعليه فالآية لا تدل على مطلوب الطبرسي.

٢- قال تعالى : ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨].

يقول الطبرسي: «وفي هذه دلالة واضحة على أن الله سبحانه لا يشاء المعاصي والكفر وتكذيب ظاهر لمن أضاف ذلك إلى الله سبحانه هذا مع قيام الأدلة العقلية التي لا يدخلها التأويل على أنه سبحانه يتعالى عن إرادة القبيح وجميع صفات النقص علوًا كبيرًا[2].

وقال شبر: «﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ تعللوا بقول المجبرة والأشاعرة[3] وأقول بل الآية حجة لقول المجبرة والأشاعرة وبهذا جاءت أخبار الشيعة المتكاثرة عن أئمتهم فقد أخرج الكليني بسنده عن أبي عبد الله قال: «إن في بعض ما أنزل الله في كتبه أني أنا الله لا إله إلا أنا خلقت الخير وخلقت الشر فطوبى لمن أجريت على

(١) مجمع البيان ج ١ ص ١٥٥ .
(٢) مجمع البيان ج ٨ ص ٢٢٦ .
(٣) تفسير شبر ١٦٧ .

يديه الخير وويل لمن أجريت على يديه الشر وويل لمن يقول: كيف ذا وكيف ذا»[1].

وفيه عن أبي عبد اللّه قال: «أمر اللّه إبليس أن يسجد لآدم وشاء أن لا يسجد ولو شاء لسجد ونهى آدم عن أكل الشجرة وشاء أن يأكل منها ولو لم يشأ لم يأكل»[2].

وروى الكليني بسنده أن أبا حنيفة قال: «قلت لأبي عبد اللّه جعفر الصادق يا بن رسول اللّه هل فرض اللّه الأمر إلى العباد فقال اللّه أجل من أن يفوض الربوبية إلى العباد فقلت هل أجبرهم؟ فقال اللّه أعدل من أن يجبرهم فقلت وكيف ذلك؟ فقال: بين بين لا جبر ولا تفويض ولا إكراه ولا تسليط[3]!

قال الخازن في الآية: «إن اللّه حكى عن هؤلاء الكفار أنهم قالوا: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾ . . . . إلخ. ثم ذكر عقبه: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ وهذا التكذيب ليس هو في قولهم: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾ بل ذلك القول حق وصدق، ولكن الكذب في قولهم إن اللّه أمرنا به ورضي ما نحن عليه كما أخبر عنهم في سورة الأعراف: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةٗ قَالُواْ وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ﴾ [الأعراف: ٢٨].

فرد اللّه عليهم بقوله: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾ والدليل على أن التكذيب هو قولهم إن اللّه أمرنا بهذا ورضيه منا هو قوله: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ﴾ بالتشديد ولو كان خبرًا من اللّه عن كذبهم في قولهم: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾ قال: «كذلك كذب) بالتخفيف فكان ينسبهم إلى الكذب لا إلى التكذيب وقال الحسن بن الفضل: لو قالوا هذه المقالة تعظيمًا للّه ومعرفة بحقه وبما يقولون لما عابهم بذلك ولكنهم قالوا هذه المقالة تكذيبًا وجدلًا من غير معرفة باللّه وبما يقولون[4].

وعليه فالإنكار وقع على التعلل بالمشيئة لا على أنهم ألصقوا باللّه تعالى مشيئة شركهم كما يزعمون.

---

(١) أصول الكافي ج ١ ص ١٥٤ .

(٢) نفس المصدر ج ١ ص ١٥١ .

(٣) أصول الكافي ج ١ ص ١٥٩ .

(٤) تفسير الخازن ج ٢ ص ٦٣ .

رابعًا: قول الشيعة بحرية الإرادة للإنسان وأن اللَّه لا دخل له في اختيار العبد:

يرى الشيعة تبعًا للمعتزلة أنه لا دخل لمشيئة اللَّه وإرادته في فعل الإنسان وإرادته، وإلا للزم أن يكون الإنسان مجبورًا فتبطل فائدة التكليف ويكون الثواب والعقاب عبثًا وظلمًا واللَّه منزه عن ذلك.

ويرى أهل السنة أن كل شيء وقع من الإنسان فهو بمشيئة اللَّه وإرادته ولا جبر في ذلك ولا إلجاء، لأن فعل الإنسان الاختياري، الذي نيط به التكليف وقع باختيار الإنسان وإرادته أيضًا ولم يحس بأن أحدًا أجبره عليه لذا صح التكيف وما يترتب عليه من ثواب وعقاب، وهذا بخلاف الفعل الاضطراري فإن الإنسان يشعر بأنه لا يشعر لا اختيار له فيه ولذلك لم يتعلق به تكليف.

وعلى هذا الأخير كان عليه سلف الأمة قبل ظهور المخالف وهذا هو الوارد أيضًا عند الشيعة من روايتهم عن الأئمة من آل البيت ﵃.

لكن الشيعة أخذوا بمذهب المعتزلة وتركوا الوارد عن أئمتهم وطبقوا ذلك على تفسير القرآن فمثلًا:

١- عند قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿٥٥﴾ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ﴿٥٦﴾﴾ [المدثر: ٥٥، ٥٦] يقول الطبرسي: «هذه المشيئة غير الأولى إذ لو كانت واحدة لتناقض فالأولى مشيئة اختيار، والثانية مشيئة إكراه وإجبار، والمعنى أن هؤلاء الكفار لا يذكرون إلا أن يجبرهم اللَّه على ذلك»[1].

٢- وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿١٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٢٩، ٣٠].

يقول الطبرسي: «وما تشاءون اتخاذ الطريق إلى مرضاة اللَّه اختيار إلا أن يشاء اللَّه إجباركم عليه وإلجاءكم فحينئذ تشاءون ولا ينفعكم ذلك والتكليف زائل ولم يشأ اللَّه هذه المشيئة بل شاء أن تختاروا الإيمان لتستحقوا الثواب، عن

---

(١) انظر: مجمع البيان للطبرسي ج ٢٩ ص ١١٩ .

أبي مسلم، وقيل وما تشاءون شيئًا من العمل بطاعته إلا واللَّه يشاؤه ويريده، وليس المراد بالآية أنه سبحانه يشاء كل ما يشاء العبد من المعاصي لأن الدلائل الواضحة قد دلت على أنه سبحانه لا يجوز أن يريد القبائح ويتعالى عن ذلك وقد قال سبحانه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾، ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾[1].

٣- وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩]. يقول شبر: «﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ أيها الكفرة الاستقامة: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ جبركم عليها[2] وهكذا نراهم يحولون المشيئة المسندة إلى اللَّه هنا على معنى أنه لو أراد جبرهم لفعل فدل ذلك على أنه لا يجبرهم على شيء وأنه لا يشاء لهم ما يشاءون لأنفسهم، وذكر الطبرسي معنى آخر وهو أنه تعالى إنما يشاء لهم الطاعة ويريدها ولا يشاء لهم المعاصي، والآيات صريحة في هدم ما ذهب إليه الشيعة تبعًا للمعتزلة في ذلك فإنها إشارات إلى القدر الأعلى الذي يجب التسليم به وهو:

ما شاء اللَّه كان وما لم يشأ لم يكن، وأما حصر الطبرسي للمشيئة والإرادة في الطاعة فقط فهذا منه بناء على أصله الفاسد الذي مر بطلانه من أن الإرادة إنما هي مرادفة للمحبة والرضا والأمر وهذا ليس بلازم إلا في الإرادة الشرعية التي أورد لها آية اليسر والعسر المتقدمة أما الإرادة المجردة- أعني التكوينية- التي تستلزم حتمًا وقوع المراد ولا تستلزم الرضا والمحبة وهي مرادفة للمشيئة كما في هذه الآيات التي هي صريحة في إثبات أن كل شيء من خير أو شر فهو بمشيئة اللَّه تعالى وإرادته، ولا قيمة لمشيئة العبد وإرادته مع مشيئة اللَّه وإرادته.

قال الخازن: «﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ أي لستم تشاءون إلا بمشيئة اللَّه تعالى لأن الأمر إليه ومشيئة اللَّه مستلزمة لفعل العبد فجميع ما يصدر عن العبد بمشيئة اللَّه تعالى[3] وقال أبو السعود: «﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ تحقيق للحق ببيان أن مجرد مشيئتهم غير كافية في اتخاذ السبيل كما هو المفهوم من ظاهر

---

(١) مجمع البيان للطبرسي ج ٢٩ ص ١٥٤ .
(٢) تفسير شبر ص ٥٥٠ .
(٣) انظر: تفسير الخازن ج ٤ ص ٣٤٢ .

الشرطية، أي وما تشاءون اتخاذ السبيل ولا تقدرون على تحصيله في وقت من الأوقات إلا وقت مشيئته تعالى تحصيله لكم إذ لا دخل لمشيئة العبد إلا في الكسب وإنما التأثير والخلق والمشيئة للَّه ﷻ[1].

هذا وقد أخرج الكليني بسنده أن رجلًا قال لأمير المؤمنين بعد منصرفه من صفين قال: «يا أمير المؤمنين أخبرنا عن مسيرنا إلى أهل الشام أبقضاء من اللَّه وقدرٍ قال: أجل يا شيخ، قال: أخبرني عن القدر؟ فقال: دقيق لا تمشِ فيه، فأعاد فقال: بحر عميق لا تخض فيه، فأعاد فقال له سر خفي للَّه لا تفشه، فأعاد عليه فقال علي رضي الله عنه: يا سائل إن اللَّه خلقك كما يشاء؟ أو كما شئت فقال كما شاء؟ قال: إن اللَّه يبعثك يوم القيامة كما شئت أو كما شاء؟ قال: كما يشاء، قال: يا سائل لك مشيئة مع اللَّه أو فوق مشيئة اللَّه أو دون مشيئه؟ فإن قلت: مع مشيئته ادعيت الشركة معه وإن قلت: دون مشيئته استغنيت عن مشيئتك، وإن قلت: فوق مشيئته كانت مشيئتك غالبة على مشيئته، ثم قال: ألست تسأل اللَّه العافية؟ فقال: نعم، فقال فعن ماذا تسأل العافية، أمن بلاء هو ابتلاك به أو من بلاء غيره ابتلاك به؟ قال: من بلاء ابتلاني به، فقال: ألست تقول لا حول ولا قوة إلا باللَّه العلي العظيم؟ قال: بلى، قال: تعرف تفسيرها، فقال: يا أمير المؤمنين علمني مما علمك اللَّه، فقال تفسيره: أن العبد لا قدرة له على طاعة اللَّه ولا على معصيته إلا باللَّه ﷻ يا سائل إن اللَّه يسقم ويداوي منه الداء ومنه الدواء اعقل عن اللَّه، فقال السائل عقلت فقال له: الآن صرت مسلمًا، قوموا إلى أخيكم المسلم وخذوا بيده، ثم قال: لو وجدت رجلًا من أهل القدر لأخذت بعنقه ولا أزال أضربه حتى أكسر عنقه فإنهم يهود هذه الأمة[2].

وأخرج الكليني بسنده عن أبي عبد اللَّه الصادق قال: «قال رسول اللَّه ﷺ: «من **زعم أن اللَّه يأمر بالسوء والفحشاء فقد كذب على اللَّه ومن زعم أن الخير والشر بغير مشيئة اللَّه فقد أخرج اللَّه من سلطانه، ومن زعم أن المعاصي بغير قوة اللَّه فقد كذب**

---

(١) إرشاد العقل السليم ج ٥ ص ٢٢٨ .

(٢) أصول الكافي كتاب التوحيد باب الخبر والقدر ج ١ ص ١٥٥ .

على اللَّه ومن كذب على اللَّه أدخله النار»[1].

وعليه فأخبار الأئمة عند الشيعة مطابقة لما عليه أهل السنة والجماعة والحمد للَّه!!

خامسًا: مسألة الهدى والضلال:

يرى الشيعة تبعًا للمعتزلة أن اللَّه تعالى لا يخلق الهدى والضلال في قلوب العباد لما يلزم عليه في نظرهم من الظلم وعدم العدل. فالمهتدي من اهتدى بنفسه والضال من ضل بنفسه، إذ لو خلق الهدى والضلال في العباد لكانوا مجبورون فيبطل التكليف ويكون تعذيب الضال ظلمًا، وإثابة المهتدي عبثًا، واللَّه منزه عن ذلك.

وأما ما جاء في القرآن من إضافة الهدى إلى اللَّه فلهم في تأويله وجوه:

الأول: أن يكون بمعنى الدلالة والإرشاد، وذلك لجميع المكلفين، وعليه فقد هدى الضالين والكافرين بمعنى أنه دلهم وأرشدهم إلى الهداية.

الثاني: أن يكون بمعنى زيادة الألطاف التي بها يثبت المهتدي على هداه.

الثالث: أن يكون بمعنى الإثابة على الهدى في الآخرة أو الهداية إلى طريق الجنة وإرشاده إليه.

الرابع: أن يكون بمعنى الحكم على المهتدي بأنه من المهتدين.

والثلاثة الأخيرة خاصة بالمؤمنين فقط، أما أن يخلق اللَّه الهداية في الإنسان أو يجعله مهتديًا فلا، لما يلزم عليه ما تقدم.

وأما ما جاء في القرآن من إضافة الإضلال إلى اللَّه ﷻ فتأويله عندهم على وجوه.

الأول: منع الألطاف عن العبد وإذا امتنع لطفه فإن الإنسان لا يقدر على الهداية بل يسير ضالًا، فيكون ضلاله بنفسه ومن فعله وخلقه.

---

(١) نفس المرجع ج ١ ص ١٥٨ .

الثاني: الحكم على الضال بأنه من الضالين والبراءة منه وتسميته ضالًا.

الثالث: أن يكون بمعنى أن يعاقبه على ضلاله.

الرابع: أن يكون بمعنى أن لا يهديه إلى طريق الجنة في الآخرة ولا يرشده إليه.

الخامس: أن يكون بمعنى تشديد الابتلاء الذي يكون عنده الضلال.

كل ذلك فرارًا من أن يكون اللَّه قد أضل أحدًا أو هداه فيكون قد أجبره على ذلك وأما أهل السنة فيرون أن الهدى يأتي على معنيين: إما بمعنى الدلالة والإرشاد وهو عام بجميع المكلفين مؤمنهم وكافرهم كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٧﴾﴾ [فصلت: ١٧] فالهداية هنا بمعنى أرشدهم إلى الهدى، وهذا لا يستلزم بالطبع أن يصيروا مهتدين وإما أن تأتي الهداية بمعنى جعل الإنسان مهتديًا بخلق الهداية فيه وتوفيقه إلى ما يهديه وتثبيته على الهدى، وهذه خاصة بالمؤمنين تفضلًا منه وكرمًا ولا حرج على فضل اللَّه.

وأن العبد لا يستطيع أن يصير مهتديًا إلا إذا شاء اللَّه له ذلك، ولا يصير ضالًا إلا إذا شاء اللَّه له ذلك، فالهدى والضلال بمشيئة اللَّه تعالى، ولا جبر في ذلك ولا ظلم لأن الكل خلقه ومليكه، وبهذا جاءت آيات الكتاب العزيز والأحاديث النبوية والأخبار الإمامية برواية الشيعة عنهم، فكم في القرآن من مثل قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [النحل: ٩٣] وغيرها كثير، وقد أخرج الإمام مسلم بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**احتج آدم وموسى** عليهما السلام **عند ربهما فحج آدم موسى قال موسى أنت آدم الذي خلقك اللَّه بيده ونفخ فيك من روحه وأسجد لك ملائكته وأسكنك في جنته ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض؟ فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك اللَّه برسالته وبكلامه وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء وقربك نجيًا، فبكم وجدت اللَّه كتب التوراة قبل أن أخلق؟ قال: موسى بأربعين عامًا، قال آدم فهل وجدت فيها** ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾؟ قال: نعم قال: أفتلومنى على أن عملت عملًا كتبه اللَّه علي أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟» قال

رسول اللّٰه ﷺ: «فحج آدمُ موسى»[1].

وأخرج بسنده عي أبي هريرة قال جاء مشركو قريش يخاصمون رسول اللّٰه ﷺ في القدر فنزلت: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[2].

وأما أخبار الأئمة فستأتي، وإليك نمازج من تفاسير الشيعة فيما يتعلق بذلك:

١- قال اللّٰه تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [البقرة: ٢٦].

يقول الطبرسي: «فيه وجهان: حُكي عن الفراء أنه قال: إنه حكاية عمن قال: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ﴾ ثم قال اللّٰه بعد ذلك: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ فبين تعالى أنه لا يضل به إلا فاسقًا ضالًّا، وهذا وجه حسن، والآخر أنه كلامه تعالى ابتداء وكلاهما محتمل، فإذا كان محمولًا على هذا فمعنى قوله: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ أن الكفار يكذبون به وينكرونه ويقولون ليس هو من عند اللّٰه فيضلون بسببه وإذا حصل الإضلال بسببه أضيف إليه، وقوله: ﴿وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ﴾ يعني الذين آمنوا به وصدقوه قالوا هذا في موضعه فلما حصلت الهداية بسببه أضيف إليه فمعنى الإضلال على هذا تشديد الامتحان الذي يكون عنده الإضلال، وذلك بأن ضرب لهم الأمثال لأن المحنة إذا اشتدت فضلَّ عندها سميت إضلالًا وإذا سهلت فاهتدى سميت هداية[3] ثم ذكر بإسهاب معنى الهداية والإضلال على نحو ما ذكرته عندهم وعند المعتزلة فيما تقدم وأقول أن ما استحسنه الطبرسي عن الفراء فهو وجه سيئ لا حسن لأنه يؤدي إلى تفكك النظم فإن قوله: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ

---

(١) صحيح مسلم كتاب القدر باب حجاج آدم وموسى ج ٢ ص ٤٥٦ .

(٢) صحيح مسلم كتاب القدر باب كل شيء بقدر ج ٢ ص ٤٥٧ .

(٣) مجمع البيان ج ١ ص ١٤٨ .

﴿كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيرًا﴾ هو من جواب الله ردًا على من قال: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ بدليل العطف عليه في قوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ ولذلك أوجب العلماء الوقف على قوله: ﴿مَثَلًا﴾ ثم الابتداء بقوله: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ إلخ ثم هب أن الأمر كما استحسن الطبرسي فماذا يصنع بقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [المدثر: ٣٢]، فإنها من كلام الله قطعًا، وليست من كلام الذين في قلوبهم مرض حيث قالوا قبلها مباشرة: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ ولذلك لم يحتج إلى لزوم الوقف كما في آية البقرة لعدم الالتباس فيها.

وأما ما ذكره من أن الإضلال والهدى أضيف في الآية إلى الله من قبيل إضافة المسبب إلى السبب فمردود بأن السبب مصرحٌ به في الآية وهو ضرب المثل فلزم أن تكون إضافة الإضلال والهداية إلى الله تعالى حقيقية.

٢- وعند قوله تعالى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا۟ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٨٨].

يقول شبر ومغنية فيها: «﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا۟﴾ تعدوا من جملة المهتدين: ﴿مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾ من حكم بضلاله: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ حجه(١)».

فقد جعلا الضلال هنا هو الحكم بالضلال على الضال كما ترى فرارًا من أن يكون الله قد أضل أحدًا مع أن الآية صريحة في هدم مدعاهم كما لا يخفى.

٣- وعند قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١]، يقول الطبرسي: «في الفتنة أقوال، أحدها أنها العذاب أي من يرد الله عذابه الثاني أن معناه من يرد الله هلاكه، الثالث، من يرد الله خزيه وفضيحته لإظهار ما ينطوي عليه، ورابعها أن المراد من يرد اختباره بما يبتليه، والأول أصح.

---

(١) تفسير شبر ص ١٢٠، التفسير المبين للمغنية ص ٩٩ .

قال: وهذا لا يدل على أنه تعالى لم يرد منهم الإيمان لأن ذلك لم يعقل من تطهير القلوب إلا على جهة التوسع لأن قوله: ﴿لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ يقتضي في كونه مريدًا، وليس فيه بيان الوجه الذي لم يرد ذلك عليه»[١].

ولا درى كيف أن المعنى لا يدل على أنه لم يرد منهم الإيمان مع أنه أخبر أنه أعد لهم في الدنيا خزي وفي الآخرة عذاب عظيم؟ والآية صريحة في أن الفتنة هي الكفر وعدم الهداية وأن اللَّه أراد لهم ذلك وأعد لهم عليه العذاب العظيم.

٤- وعند قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ الآية [الجاثية: ٢٣]، يقول الكاشاني: «أي خزله عالمًا بضلاله وفساد روحه»[٢]. وقال مغنية: «تخلى عنه بعد أن علم إصراره على الضلال»[٣].

وقال الطبرسي: «خزله اللَّه وخلاه وما اختاره جزاء له على كفره، وقيل أضله اللَّه وجده ضالًّا، وقيل: ضل عن اللَّه»[٤].

وأقول: كم يتلجلج نفاة القدر والحق أبلج وبقية الآية ترد كيدهم إلى نحورهم، فهي زيادة تأكيدات في أنه تعالى مقلب القلوب حيث قال في تمامها: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ فهل يستطيع بعد ذلك أن يهتدي؟ وتمامها بقوله: ﴿فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ وهذا تحد صارخ لعل نفاة القدر يتعظون! قال الخازن: «قال الواحدي: ليس يبقى للقدرية مع هذه الآية عذر ولا حيلة لأن اللَّه صرح بمنعه إياه عن الهدى حتى أخبر أنه ختم على سمعه وقلبه وبصره»[٥].

هذا وقد جاءت رواية الشيعة عن أئمتهم بهدم مبدأ الشيعة في هذا من أساسه، فقد روى الكليني بسنده عن أبي عبد اللَّه الصادق قال: « واللَّه لو أن أهل السماوات

---

(١) مجمع البيان ج ٦ ص ٩٧ .
(٢) الصافي ج ٢ ص ١٧٢ .
(٣) التفسير المبين ص ٥٧١ .
(٤) مجمع البيان ج ٢٥ ص ١٣٥ .
(٥) الخازن ج ٤ ص ١٢٠ .

والأرض اجتمعوا على أن يهدوا عبدًا يريد اللَّه ضلالته ما استطاعوا على أن يهدوه، ولو أن أهل السماوات والأرض اجتمعوا على أن يضلوا عبدًا يريد اللَّه هدايته ما استطاعوا أن يضلوه»[1] بل لقد سمى الصادق الشيعة و المعتزلة في هذا الأصل مجوس هذه الأمة فقد روى الصدوق ابن بابويه بسنده عن أبي عبد اللَّه الصادق قال: «القدرية مجوس هذه الأمة، أرادوا أن يصفوا اللَّه بعدله فأخرجوه عن سلطانه وفيهم نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[2].

وأخرج الكليني بسنده عن أبي عبد اللَّه قال: «إن اللَّه إذا أراد بعبد خيرًا نكت في قلبه نكتة من نور وفتح مسامع قلبه، ووكل به ملكًا يسدده، وإذا أراد بعبد سوء نكت في قلبه نكتة سوداء وسد مسامع قلبه ووكل به شيطانًا يضله ثم تلا: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥][3].

وبعد، فهذه هي أهم المسائل التي تأثر بها الشيعة بالمعتزلة وظهر أثرها في التفسير وهي ترجع إلى أصلين من أصول المعتزلة الخمسة.

الأول: التوحيد ونتج عنه إنكار الصفات وتعطيل الذات وإنكار الرؤية والقول بخلق القرآن.

الثاني: العدل الإلهي بالمفهوم الاعتزالي، ونتج عنه القول بأن اللَّه لم يخلق أفعال العباد ولا يريد أكثرها ولا شاءها بل وقعت على غير مراده، وأنكروا القدر، وأطلقوا حرية العباد فيما يفعلون بلا حدود، حتى ادعوا أنهم خالقون لهادون تدخل قدرة أو مشيئة ربانية، بل إنه لا يقدر ولا يجوز له أن يهدي ضالًا ولا يضل مهتديًا. وأوجبوا عليه اللطف والصلاح والأصلح لعباده. إلخ مع أن أخبار الشيعة عن أئمتهم

---

(١) أصول الكافي ج ١ ص ١٦٥ .

(٢) تفسير الأصفهاني ص ٣٠٦ .

(٣) أصول الكافي باب الجبر والقدر ج ١ ص ١٦٦ .

على النقيض من ذلك كما تقدم، إلا أن الشيعة تابعوا المعتزلة في غرورهم الجامح بالعقل إلى حد تأليهه وجعله هو مقياس المعارف والحقائق والشرع تبع له.

قال الإمام ابن تيمية في الرد على هذين الأصلين: «وأصل الشرك إما تعطيل مثل تعطيل فرعون موسى والذي حاجَّ إبراهيم في ربه، وإما إشراك وهو كثير في الأمم أكثر من التعطيل وأهله خصوم جميع الأنبياء وفي خصوم إبراهيم ومحمد ﷺ معطلة ومشركة، لكن التعطيل المحض للذات قليل وأما الكثير فهو تعطيل صفات الكمال وهو مستلزم لتعطيل الذات، فإنهم يصفون واجب الوجود بما يجب أن يكون ممتنع الوجود، ثم إن كل من كان إلى الرسول ﷺ وأصحابه والتابعين بإحسان أقرب كان أقرب إلى كمال التوحيد والإيمان والعقل والعرفان وكل من كان عنهم أبعد كان عن ذلك أبعد. . . .

ومتكلمة أهل الإثبات الذين يقرون بالقدر هم خير في التوحيد وإثبات صفات الكمال القدرية من المعتزلة و الشيعة وغيرهم، لأن أهل الإثبات يثبتون للّه كمال القدرة وكمال المشيئة وكمال الخلق وأنه منفرد بذلك فيقولون إنه وحده خالق كل شيء من الأعيان والأعراض، ولهذا جعلوا أخص صفات الرب القدرة على الاختراع، والتحقيق أن القدرة على الاختراع من جملة خصائصه ليس هي وحدها أخص صفاته، وأولئك- أي الشيعة والمعتزلة- يخرجون أحوال الحيوان عن أن تكون مخلوقة له، وحقيقة قولهم تعطيل هذه الحوادث عن خالق لها، وإثبات شركاء للّه يفعلونها، وكثير من متأخرة القدرية يقولون أن العباد خالقون لها، ولكن سلفهم كانوا يحترزون عن ذلك[1] لم يبق إذا مجال للشك في أن متابعة الشيعة للمعتزلة في هذه الأصول هي متابعة على باطل وكيف لا والمعتزلة من أخص صفاتهم صدوفهم عن النظر في أحكام القرآن وتركهم الاحتجاج بآياته الواضحَات وردهم للسنن البينات وتحكمهم في الدين بآرائهم واغترارهم بالكلام والجدل بحجة أنه يقينيات، وقضاياه مسلمات فيجب حمل الكتاب والسنة عليه، وردهم إليه، ولماذا افترقوا إذًا إلى أكثر

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٤٨ .

من عشرين فرقة، وهل المسلمات تقبل كل هذه الاختلافات؟!

يقول الإمام ابن قتيبة: «وقد تدبرت مقالة أهل الكلام فوجدتهم يقولون على الله ما لا يعلمون ويفتون الناس بما يأتون، ويتهمون غيرهم في النقل ولا يتهمون آراءهم في التأويل ومعاني الكتاب والحديث وما أودعاه من لطائف الحكمة وغرائب اللغة لا يدرك بالطفرة والتولد والعرض والجوهر والكيفية والكمية والأينية- يقصد بذلك ألفاظ تجري على ألسنة المتكلمين وتذكر في كتبهم- ولو ردوا المشكل منها إلى أهل العلم بها وضح لهم المنهج واتسع لهم المخرج، ولكن يمنع من ذلك طلب الرياسة وحب الاتباع، وقد كان يجب على ما يدعونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر لا يختلفوا كما يختلف الحساب والمهندسون لأن آلاتهم لا تدل إلا على عدد واحد وشكل واحد، فما بالهم أكثر الناس اختلافًا لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين، فأبوا الهزيل العلاف يخالف النظام والنجار يخالفهما وهشام بن الحكم- أحد متكلمي الشيعة كما تقدم- يخالفهم جميعًا، ليس منهم واحد إلا وله مذهب في الدين يدان برأيه وله عليه تبع إلى أن قال: ولو أردنا أن ننتقل عن أصحاب الحديث- هم أهل السنة في عرف القدامى كما يتضح من وصفه لهم- ونرغب عنهم إلى أصحاب الكلام لخرجنا من اجتماع إلى تشتت، وعن نظام إلى تفرق وعن أنس إلى وحشة وعن اتفاق إلى اختلاف، لأن أصحاب الحديث كلهم مجمعون على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون، وعلى أنه خالق الخير ولا الشر وعلى أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وعلى أن الله تعالى يرى يوم القيامة، وعلى تقديم الشيخين .... إلخ[1].

وأقول: ومقالة أهل الحديث إنما استمدوها من القرآن والحديث فهم أولي الناس بالاتباع، وغيرهم أهل ضلال وابتداع، ومن كان عنده علم خير من هذا فليخرجه لنا إن كان من الصادقين وإني أحتج على الشيعة في هذين الأصلين بما نقلته الشيعة أنفسهم عن أئمتهم في هذا المقام، فإنها صريحة على كثرتها في تأييد مذهب

---

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث ص ١٢- إلى ص ١٤ .

أهل السنة والجماعة وإبطال مذهب الشيعة والمعتزلة وليس عند الشيعة من أخبار أخرى تخالفها، بدليل أننا لم نر أحدًا من مفسريهم احتج بخبر في هذا المقام وقد سجلت من واقع كتبهم كثيرًا من هذه الأخبار التي لا تختلف عما يقوله أهل السنة قيد أنملة، بل قد مر صريحًا ذم القدرية على لسان الصادق فكان يكفي الشيعة دليلًا على بطلان الاعتزال أخبارهم المتكاثرة عن الأئمة، فإنهم يعتقدون عصمتهم ووجوب طاعتهم بل كان يكفيهم انقراض المعتزلة دليلًا على بطلان الاعتزال حيث لم يصمد أمام الحقائق الدينية الباهرة!

﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾!!



الفصل الخامس: تأثر الفروع الفقهية بعقائد الشيعة وأثر ذلك في تفاسيرهم

المقصود بهذا الفصل بيان بعض المسائل الفقهية التي تأثرت بعقائد الاثنى عشرية وظهر أثرها في تفسيرهم لكتاب اللّه تعالى وهذا النوع عادة يخالف فقهاء أهل السنة والجماعة، وشذت به الاثنى عشرية عن غيره من الفرق لما لها من أصولها الخاصة وحملوا عليه الآيات القرآنية التي لها تعلق بهذا الموضوع، وطابع هذا النوع العام لا تحتمله نصوص القرآن فضلًا عن السنة الصحيحة، وإن كان القليل منه يحتمله النص والإنصاف يقتضي أن أشير إليه عند تعرضي له، كما أبين وجه الحقيقة فيما لم يحتمله نص الكتاب أو صريح السنة المطهرة وقد اخترت أن أذكر نماذج مما له أثر على التفسير مرتبة على أبواب الفقه فأقول:

أولًا: كتاب الطهارة

١- ما جاء في الوضوء وصفته، قال اللّه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ الآية [المائدة: ٦]، يرى الشيعة أن الابتداء بغسل الوجه من أعلاه، وأن غسل اليدين يبدأ من المرفقين، ولو عكس فيهما لم يجزئه، وأن أصل التنزيل في مصحف أمير المؤمنين «وأيديكم من المرافق» بدل: ﴿إِلَى﴾، وأن الواجب في الوضوء مسح الرجلين ببلال اليد من أعلى القدمين بقدر ثلاثة أصابع وأن غسل الرجلين لا يكفي في الوضوء، حيث نزل جبريل بالمسح- بزعمهم- كما أنه لو جدد الماء لمسح الرأس والرجلين لم يجزئه، كما لا يجوز المسح على الخفين بحال[1].

---

(١) انظر: وسائل الشريعة كتاب الطهارة أبواب الوضوء ص ٢، ٧، ٩، ١٠، ٢٢، ٤٤.

ولا يخفى أن ذلك متأثر بعقيدتهم في مصحف علي، وأن غسل الرجلين والمسح على الخفين هو من رواية الصحابة وقد علمنا أنهم لا يعتمدون لهم رواية ولو كانت متواترة، يقول البلاغي في بيان كيفية الوضوء عندهم: «: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ العادة تقتضي أنه باليد اليمنى ولا يكون الغسل للوجه بكلتا اليدين في العادة، كما أن المعتاد أن يكون غسله من أعلاه إلى أسفله، وفي الكافي عن زرارة قال لأبي جعفر أخبرني عن حد الوجه فقال: الوجه الذي أمر الله بغسله ولا ينبغي لأحد أن يزيد عليه ولا ينقص، والذي إن زاد عليه لم يؤجر وإن نقص منه أثم ما دارت عليه الوسطى والإبهام من شعر الرأس إلى الذقن، فقال له: الصدغ من الوجه، قال: لا، ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ قال العادة جرت أن تغسل من الأعلى إلى الأنامل وعلى هذا إجماع الإمامية وحديثهم، ففي الكافي عن الباقر في حكايته لوضوء رسول الله ﷺ وفيها، فغسل يده اليمنى من المرفق، إلى الأصابع. لا يريد الماء ثم اليسرى كذلك ثم مسح رأسه وقدميه بفضل كفيه لم يجدد ماء[1] وقال المقداد الحلي: «﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ قيل (إلى) بمعنى (مع) كما في قوله: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ فدخل المرفق ضرورة، وقيل هي على حقيقتها وهو انتهاء الغاية، فقيل بدخول المرفق، والحق أنها للغاية ولا يقتضي دخول ما بعدها ولا خروجه، وكذا لا دلالة على الابتداء بالمرفق ولا بالأصابع لأن الغاية قد تكون للغسل وقد تكون للمغسول وهو المراد هنا[2].

بل كل من الابتداء والدخول مستفاد من بيان الرسول عليه الصلاة والسلام فقد توضأ وابتدأ بأعلى الوجه وبالمرفقين وأدخلهما فيكون خلافه بدعة: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ قرئ بالجر والنصب، القراءتان دالتان على معنى واحد وهو وجوب المسح كما هو مذهب أصحابنا الإمامية ويؤيده ما روي عن النبي ﷺ أنه توضأ ومسح على قدميه ونعليه ومثله عن علي[3] وابن عباس وإجماع أئمة أهل البيت على

(١) انظر: آلاء الرحمن ج ٢ ص ١٤٥ .

(٢) وشهد شاهد منهم أن النص القرآني لا يفيد مدعاهم وبقيت السنة للبيان وسيأتي ما فيها .

(٣) بل الوارد عن علي غسل الرجلين لا مسحهما كما سيأتي وما تفتريه عليه الشيعة فكذب لا يصح .

ذلك، قال الصادق: «يأتي على الرجل الستون أو السبعون ما قبل اللَّه منه صلاة، قيل وكيف ذلك؟ قال لأنه يغسل ما أمر اللَّه بمسحه) وغير ذلك من الروايات، ويجوز المسح ولو بأصبع ومنكوسًا وغير مستقيم[1].

وقال الكاشاني: «جاء في التهذيب عن الباقر أن عمر جمع الصحابة وفيهم علي فقال: ما تقولون في المسح على الخفين؟ فقام المغيرة بن شعبة فقال: رأيت رسول اللَّه ﷺ يمسح على الخفين، فقال علي (ع) قبل المائدة أو بعدها؟ قال: لا أدري فقال علي: سبق الكتاب الخفين إنما نزلت المائدة قبل أن يقبض بشهرين أو ثلاثة، ثم قال الكاشاني: وأقول: المغيرة بن شعبة هذا هو أحد رؤساء المنافقين من أصحاب العقبة والسقيفة لعنهم اللَّه[2] وفي الفقيه عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: **«أشد الناس حسرة يوم القيامة من رأى وضوءه على جلد غيره»**، وفيه عنها: **«لأن أمسح على ظهر عير بالفلاة أحب إلي من أن أمسح على خفي»** ولم يعرف للنبي ﷺ خف إلا ما أهداه النجاشي له وكان موضع ظهر القدمين منه مشقوقًا فمسح على رجليه وعليه خفاه فقال الناس: إنه مسح على خفيه، ثم قال: ودلالة الآية على مسح الرجلين دون غسلهما أظهر من الشمس في رابعة النهار خصوصًا على قراءة الجر، وقد سئل الباقر عن القراءة على الخفض هي أم على النصب؟ قال: بل هي على الخفض[3] واستثنى الحسن العسكري غسل الرجلين في حال التقية حيث قال في صفة الوضوء: « . . . . وإذا مسح رأسه تناثرت عنه ذنوب رأسه وإذا مسح رجليه أو غسلهما تقية تناثرت ذنوب رجليه»[4].

وأقول: ونحن إذا تأملنا الآية وجدناها قد ابتدأت بالوجه من غير تحديد للبدء بأعلاه أو أسفله فأيهما بدئ به فهو مجزئ خصوصًا إذا لاحظنا ما في نهاية الآية من

---

(١) انظر: كنز العرفان في فقه القرآن ص ٧ .

(٢) بل لعن الله من يلعنهم، وأما المغيرة بن شعبة فهو من أصحاب الشجرة داخل في عموم قوله: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] .

(٣) الصافي ج ١٥٤ .

(٤) تفسير الحسن العسكري ص ٢١٥ .

طلب التيسير في قوله تعالى فيها: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

أما حد الوجه فيقتضي أن يدخل فيه كل ما يواجه به منه، فيدخل فيه الصدغان من شحمة الأذن إلى شحمة الأذن، ومن منابت شعر الرأس إلى منتهى الذقن أسفله، وبه قال فقهاؤنا، وأما اليدان فنص الآية: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ و(إلى) لانتهاء الغاية، وهذا يقتضي البدء بأطراف الأصابع والانتهاء بالمرفق الذي جعل غاية للغسل، فجعله مبدأ للغسل خلاف الآية هذا وفي صحيح مسلم بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه توضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم اليسرى كذلك، وفي نهايته قال: هكذا رأيت رسول اللَّه ﷺ يتوضأ[1] لكن الفقهاء- ملاحظة لقاعدة التيسير المستفادة من نهاية الآية- لم يوجبوا ذلك، بل قالوا بتحقيق المطلوب بأي كيفية، نعم مراعاة للفظ الآية والحديث يستحب البدء بالأصابع والختم بالمرفق فقط، أما الشيعة فقد عكسوا القضية، فجعلوا البدء بالمرفق واجب لا يصح غيره والدليل من الكتاب والسنة على ضد ما ذهبوا إليه كما رأيت.

وأما ما زعموه من أن في مصحف أمير المؤمنين (وأيديكم من المرافق) فذلك منهم إمعان في الضلال تأييدًا للمذهب بتحريف كتاب اللَّه تعالى لم يصح عن أمير المؤمنين، والمتواتر عنه وعن غيره هو ما في المصحف، فلا التفات لشيء، يخالف المتواتر وأما فرض الرجلين في الوضوء فالخلاف فيه أخطر وأعمق، وذلك لورود قراءتين متواترتين بالجر والنصب في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾.

فالشيعة أخذوا بقراءة الجر ورجحوها على قراءة النصب، وظاهر قراءة الجر أقرب إلى المسح منها إلى الغسل إذا صرفنا النظر عن الأحاديث الواردة في الموضوع، لأن عطف الأرجل حينئذ على قوله ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ هو الأقرب من حيث اللغة وأما باقي الأمة من أهل السنة ومعتزلة وزيدية فأخذوا بقراءة النصب

---

(١) صحيح مسلم كتاب الطهارة باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ج ١ ص ١٢١ .

وقالوا إنها معطوفة على المغسول في قوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ والمعطوف على المغسول يجب غسله لا مسحه ولهم في ذلك مرجحات منها: أن اللَّه ﷻ قد جعل فرض الرجلين محدودًا إلى الكعبين، والتحديد إنما جاء في المغسول لا في الممسوح في قوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ومنها أن الغسل يشتمل على المسح لا ينعكس.

وبه تبرأ الذمة يقينًا بخلاف العكس فكان الغسل أقرب إلى الاحتياط فيجب المصير إليه، ويجب القطع بأن غسل الرجلين يقوم مقام المسح وبه يخرج الإنسان من العهدة، ومنها أن الحكمة من الوضوء المستفادة من قوله تعالى في الآية: ﴿وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ تقتضي غسل الأعضاء المكشوفة المعرضة للوسخ أو للقذر والغبار، وتقتضي المسح فيما استتر منها، والأول ظاهر في الوجه واليدين والرجلين بل الرجلين هما أكثر الأعضاء تعرضًا لذلك، والثاني متحقق في الرأس الذي يستر غالبًا، ولا يعقل لإيجاب مسح ظاهر القدم باليد المبللة بالماء حكمة، بل هو خلاف حكمة الوضوء، لأن طرو الرطوبة القليلة على العضو الذي هو أكثر الأعضاء تعرضًا للغبار يزيد في وساخته وينال اليد الماسحة مثل ذلك، ولذلك لما كان في حالة استتار الأرجل بلبس الخف جاز المسح عليه بدلًا من غسل الرجلين، وعليه فظاهر قراءة النصب هو الغسل الموافق للحكمة من الطهارة فوجب تأويل قراءة الجر إلى ما يوافق قراءة النصب في المعنى وذلك بحمل الجر للأرجل على الجوار للرءوس.

وذلك جائز لغة بل وواقع في القرآن في قراءة سبعية أيضًا قال العكبري: «﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ قرئ بالجر وهو مشهور كشهرة النصب وفيها وجهان: أنها معطوفة على الرءوس في الإعراب والحكم مختلف، فالرءوس ممسوحة والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن والشعر فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الواقعة: ٢٢]، على قراءة من جر وهو معطوف على قوله: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ [الواقعة: ١٨]، والمعنى مختلف إذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين، ثم أورد له الشواهد من

الشعر والنثر ثم قال: والوجه الثاني: أن يكون جر الأرجل بجار محذوف تقديره وافعلوا بأرجلكم غسلًا وحذف الجار وإبقاء الجر جائز، وأورد له الشواهد من اللغة»[١].

وقد ذكر النسفي: أن قراءة الجر في قوله: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ هي قراءة يزيد وحمزة وعلي[٢] فهي قراءة سبعية متواترة، وعليه فجر الأرجل ليس بلازم أن يقتضي المسح وأما تأخير ذكر الأرجل بعد الممسوح وهو الرأس، وكان حقه أن يضم إلى المغسول فلنكتة لطيفة هي أن الأرجل لما كانت مظنة الإسراف في الماء المنهي عنه شرعًا فلذلك ذكرت بعد الممسوح لا لتمسح بل لينبه على وجوب الاقتصاد في غسلها، وقيل لإرادة الإتيان بالوضوء على هذا الترتيب وبه أخذ أغلب الفقهاء.

ويرى البعض أن قراءة الخفض دلالة على جواز المسح على الخفين وقراءة النصب دلالة على وجوب غسل الرجلين لغير لابس الخف[٣]. وهذا الرأي أوجه لأنه إعمال للقراءتين معًا بدون حمل إحداهما على الأخرى، وإعمال النص أولي من إهماله والجمع متى أمكن وجب المصير إليه، ويؤيده ما جاء في نيل الأوطار: «عن المغيرة بن شعبة قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر فقضي حاجته ثم توضأ ومسح على خفيه قلت: يا رسول اللّٰه أنسيت، قال: «**بل أنت نسيت، بهذا أمرني ربي** ﷻ».

قال الشوكاني: رواة أحمد وأبو داود والحديث إسناده صحيح، وقال الحسن البصري: روى المسح سبعون نفسًا فعلًا منه ﷺ وقولًا»[٤].

وأقول: إنه لا معنى لقوله ﷺ: «بهذا أمرني ربي» إلا بحمل قراءة الجر على المسح على الخفين حيث لا ذكر للوضوء في القرآن إلا في هذه الآية، وقراءة الجر يمكن حملها على المسح على الخفين الوارد تواترًا فتعين ذلك الحمل، وعليه فيكون

---

(١) انظر: إملاء ما من به الرحمن بهامش تفسير الجلالين ج ٢ ص ٣٩١ .
(٢) انظر: تفسير النسفي ج ٤ ص ٣١٨ .
(٣) ذكر ابن كثير في تفسيره ج ٢ ص ٢٦ أن ممن قال بذلك أبو عبد الله الشافعي رحمه الله.
(٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ج ١ ص ١٧٩ .

جواز المسح على الخفين واردًا في القرآن بالنص وهو من أقوى الأدلة على جوازه فبطل ما تدعيه الشيعة من مسح الأرجل في الوضوء.

وإنكار المسح على الخفين، وثبت وجوب غسل القدمين في الوضوء وجواز المسح على الخفين وهو المطلوب هذا من حيث ظاهر النص القرآني من غير معونة الأحاديث الواردة في الموضوع.

أما من حيث السنة فقد روي الغسل للأرجل والنهي عن مسحها من طرق لا تكاد تحصى نكتفي بالآتي:

فقد أخرج البخاري ومسلم بسنديهما عن ابن عمر أنه قال: رجعنا مع رسول اللَّه ﷺ من مكة إلى المدينة حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر فتوضئوا وهم عجال فانتهينا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسها الماء فقال رسول اللَّه ﷺ: «**ويل للأعقاب من النار أسبغوا الوضوء**»[1].

وأخرج مسلم بسنده عن عمر بن الخطاب: أن رجلًا توضأ فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبي ﷺ فقال: «ارجع فأحسن وضوءك، فرجع ثم صلى»[2].

وأخرج ابن ماجه بسند صحيح عن أبي حية قال: «رأيت عليًا توضأ فغسل قدميه إلى الكعبين ثم قال أردت أن أريكم طهور نبيكم ﷺ»[3].

ورواية علي رضي اللَّه عنه تقطع ألسنة الشيعة في هذا الموضوع نهائيًا، هذا وقد حكى الشوكاني عن الحافظ ابن حجر: أنه لم يثبت عند أحد من الصحابة خلاف ذلك، وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع أصحاب رسول اللَّه ﷺ على غسل القدمين[4] وهذه الأحاديث وكثير غيرها وإجماع الصحابة على ذلك يحسم الأمر في

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الوضوء: باب غسل الرجلين. ج ١ ص ٤٢ وصحيح مسلم كتاب الطهارة باب وجوب غسل الرجلين ج ١ ص ١٢٠ .

(٢) صحيح مسلم: باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة: ج ١ ص ١٢٠ .

(٣) سنن ابن ماجه ج ١ ص ١٥٥ .

(٤) نيل الأوطار: ج ١: ص ١٦٧ .

الموضوع لأن النبي ﷺ هو المبين للقرآن.

وأما المسح على الخف فيكفينا فيه ما جاء فيه عن علي فقط حيث لا ترضى الشيعة بما روي عن غيره فقد أخرج مسلم بسنده عن علي عليه السلام أنه قال: «جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويومًا وليله للمقيم»[1] يعني في المسح على الخفين.

وأخرج أبو داود بسنده عن علي أنه قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولي بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه، قال ابن حجر في سبل السلام: أنه حديث صحيح[2].

وقال في سبل السلام: «قال الإمام أحمد: في المسح على الخفين أربعون حديثًا عن الصحابة مرفوعة وذكر أبو القاسم بن منده من رواه في تذكرته فبلغوا ثمانين صحابيًا قال ابن حجر: قد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح متواتر[3] وأما ما تزعمه الشيعة من أن عليًا رضي الله عنه أنكر على المغيرة المسح وقال: إنه منسوخ بآية الوضوء في المائدة فقد قال الشوكاني عنه: وأما ما روي عن علي أنه قال: «سبق الكتاب الخفين) فهو منقطع وقد روي عنه عند مسلم والنسائي القول به بعد موت النبي ﷺ وما روي عن عائشة أنها قالت: لأن أقطع رجلي أحب إلي من أن أمسح عليها ففيه (محمد بن مهاجر قال ابن حبان كان يضع الحديث) وأما القصة التي فيها المراجعة الطويلة بين علي وعمر بأن المسح كان قبل المائدة فقال ابن بهران لم أر هذه القصة في شيء من كتب الحديث، ويبطله ما جاء عن جرير: «أنه بال ثم توضأ ومسح على خفيه فقيل له تفعل هكذا؟ قال: نعم. رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال إبراهيم- أحد رجال السند- فكان يعجبهم هذا الحديث لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة» والحديث متفق عليه[4].

---

(١) صحيح مسلم: باب التوقيت من المسح على الخفين ج ١ ص ١٣٠ .

(٢) سبل السلام: ج ١ ص ٧٧ .

(٣) انظر: سبل السلام ج ١ ص ٧٦ .

(٤) انظر: نيل الأوطار: ج ١ ص ١٧٦ .

وعليه فوجوب غسل القدمين في الوضوء ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة من غير نكير ومسحهما يبطل الوضوء حيث أمر النبي ﷺ الرجل الذي ترك موضع ظفر على قدمه أن يعيد وضوءه، وأن المسح على الخفين جائز حيث قد ثبت بالتواتر وعلي رضي الله عنه ضمن من روى غسل القدمين والمسح على الخفين فثبت أن ما تذهب إليه الشيعة باطل لا سند له.

٢- قال اللّه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾ [المائدة: ٦]، ولها نظير في سورة النساء آية (٤٣) بدون كلمة: «منه».

ترى الشيعة أن التيمم مسح الجبهة وطرف الأنف موضع السجود فقط لا كل الوجه، ومسح الكفين من الزند[١] على أطراف الأصابع.

قال المقداد الحلي في تفسيره: «المراد بالوجه بعضه وهو الجبهة عند أصحابنا أما لكون الباء للتبعيض أو للنصوص عن أهل البيت، فيمسح الجبهة إلى طرف الأنف الأعلى وكذا المراد باليدين ظهر الكف من الزند إلى أطراف الأصابع»[٢].

وقال الطبرسي: «اختلف في كيفية التيمم على أقوال:

أحدهما: أنه ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين وهو قول أكثر الفقهاء وأبي حنيفة والشافعي وغيرهما وبه قال قوم من أصحابنا.

وثانيها: أنه ضربة للوجه وضربة لليدين من الزندين، وإليه ذهب عمار بن ياسر وهو مذهبنا في التيمم.

وثالثها: أنه إلى الإبطين عن الزهري.

وأقول: وإشكال الشيعة في التيمم جاء من دخول الباء في قوله: ﴿فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ﴾ حيث تمسكوا بأنها للتبعيض فتقيد بعض الوجه لا كله، وهذا خطأ لأن

---

(١) الزند: بالفتح موصل طرف الذراع في الكف وهما زندان، الكوع والكرسوع انظر مختار الصحاح ص ٢٧٦ .

(٢) انظر: كنز العرفان في فقه القرآن: ص ١٢ .

الباء لا تجيء للتبعيض في اللغة قال ابن منظور: «الباء للإلصاق لا معنى لها غيره، قال ابن جني: أما ما يحكيه أصحاب الشافعي. من أن الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به بيت»[1].

وأما ما مثل به السيوطي في الإتقان للباء بمعنى من، في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦].

قال ابن منظور في معناه: «ذهب بالباء إلى المعنى لأن المعنى يروى بها عباد اللَّه»[2].

أي: أنه أجرى المجاز في الفعل لا في الحرف، وعليه فالباء لا تأتي للتبعيض في اللغة ولذلك قال العكبري في الباء التي في قوله: ﴿بِوُجُوهِكُمْ﴾ إنها زائدة والأصل فامسحوا وجوهكم، أو في الكلام حذف أي فامسحوا به أو منه، وقد ظهر ذلك في آية المائدة[3].

وقال الجمل زيادة على ما ذكره العكبري، ويحتمل أن يكون للتعدية لأن سيبويه حكى: مسحت رأسه وبرأسه، أو هي للإلصاق لا تفيد تعميمًا ولا تبعيضًا وقد بينت السنة استيعاب العضوية بالمسح»[4].

وأقول: أصحها أنها للإلصاق كما قال ابن منظور، ومعناه تعلق أحد المعنيين بالآخر، إما حقيقة كما في قوله: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ وكما في الآية التي معنا: ﴿فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ﴾ أي ألصقوا المسح برءوسكم، وبوجوهكم، وقد يكون الإلصاق مجازًا كما في قوله: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ﴾ أي بمكان يقربون منه، ولم يذكر أحد أنها للتبعيض خاصة في آية التيمم، ولذلك فإن جماعة من الشيعة قالوا بوجوب مسح جميع الوجه في التيمم مثل أهل السنة، كما حكى الطبرسي، وقد عين مغنية من

---

(١) مجمع البيان ج ٥: ص ١١٤ .

(٢) لسان العرب ص ١٩٧ .

(٣) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ص ٢٦٢ .

(٤) حاشية الجمل على الجلالين ج١ ص ٣٨٥ .

قال بذلك منهم وهو شيخ المحدثين ابن بابويه المسمى بالصدوق[1] وناهيك به عندهم!! وقد بينت السنة أيضًا أن المسح بجميع الوجه كما سيأتي في حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه وأما الأيدي فقد جاءت هنا مطلقة، فبعض الفقهاء حملوا المطلق هنا في التيمم على المقيد في آية الوضوء في قوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ فجعلوا التيمم إلى المرافق حملًا للمطلق على المقيد بجامع استباحة الصلاة في كل، خصوصًا وأن التيمم بدل عن الوضوء أو الغسل، وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة[2].

وبعضهم جعله إلى الكوعين أي الزند- وهو مفصل الكف من الساق- وهو مذهب مالك وأحمد وعامة أهل الحديث، وذلك لإطلاق اليد هنا، في السرقة ولا قطع إلا من الكوع[3].

وبعضهم رأى التيمم إلى الأباط أخذًا من إطلاق اليد في اللغة وهو مذهب الزهري وجماعة وهو رأي شاذ، وأقواها أنه إلى الكوعين كما هو مذهب عامة المحدثين وهو موافق لمذهب الإمامية، روى البخاري بسنده عن عمار بن ياسر قال «ضرب النبي ﷺ بيده الأرض فمسح وجهه وكفيه»[4].

وعليه فمذهب الشيعة في الوجه باطل وفي اليدين صحيح موافق لمذهب جمهور أهل السنة!

٣- قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَـٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨، ٧٩] يقول المقداد الحلي في تفسيرها أجمع أهل السنة والشيعة على تحريم مس المصحف للجنب والحائض وهل يمنع الجنب والحائض من قراءته؟

---

(١) الفقه على المذاهب الخمسة لمغنية .

(٢) الفقه على المذاهب الأربعة العبادات ج١ ص ١٣٣ .

(٣) بداية لمجتهد لابن رشد ج ١ ص ٥٣ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب التيمم: باب التيمم للوجه والكفين ج ١ ص ٧١ .

قال أصحابنا: يمنع سور العزائم الأربع لا غير[1] وجوزوا السبع من سور السجدات بغير كراهة، وغيرها على كراهة، وتشدد بزيادة القراءة وتضعف بقلتها لعموم قوله: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُۚ﴾، خرج العزائم من العموم وبقي ما عداها على الجواز، ويحتج على الأئمة الأربعة- يقصد فقهاء أهل السنة الأربعة- وداود الظاهري في الجواز بكتاب النبي إلى هرقل عظيم الروم المتضمن لقوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وهو كافر جنب فيقرأ الكتاب ضرورة وإلا لانتفت فائدة البعثة[2] وأقول: أم الإجماع على تحريم مس المصحف: فنعم لحديث عمرو بن حزم أن الكتاب الذي كتبه رسول اللّٰه ﷺ لعمرو بن حزم فيه: **«أن لا يمس القرآن إلا طاهر»**.

قال صاحب سبل السلام: كتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول، قال ابن عبد البر: إنه أشبه بالمتواتر، وقال يعقوب بن سفيان: لا أعلم كتابًا أصح من هذا الكتاب فإن أصحاب رسول اللّٰه ﷺ يرجعون إليه ويدعون رأيهم[3].

والحديث نص في الحرمة، ولهذا اختار القرطبي أن يكون الكتاب في قوله: ﴿فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ۝٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ۝٧٩﴾ هو المصحف، ثم حكى أن الجمهور على المنع من مسه وقال وفيما كتبه النبي ﷺ إلى عمرو بن حزم أقوى دليل عليه[4].

أما تحريم قراءة القرآن على الجنب والحائض فهي محل نزاع بين الفقهاء، وليس في الآية ما يدل على تحريمها أو إباحتها، وإنما جاء ذلك في السنة بالنهي وأقوى ما قيل فيها ما جاء في سبل السلام قال بعد أن أورد الأحاديث المتعلقة بذلك وتكلم عن علل في أسانيدها ثم قال: والأحاديث لا تقتصر عن الكراهة وإن لم تبلغ درجة التحريم إذ لا تخلو

---

(١) يقصدون بها السجدة والنجم وفصلت والعلق لما روي عن علي بإسناد حسن قال: إن العزائم: حم والنجم واقرأ والم تنزيل. انظر سبل السلام ج ١ ص ٢٧٨ وليس في الحديث ما يدل على مدعى الشيعة.

(٢) كنز العرفان ص١٦

(٣) سبل السلام ج١ ص ٩٣ .

(٤) تفسير القرطبي ص . ٦٣٧٩ط الشعب .

من مقال في طرقها ودلالة ألفاظها غير صريحة في التحريم[1] والذي أنكره على الشيعة هو تخصيص سور العزائم بالتحريم دون غيرها، إذ ليس لهذا التخصيص معنى ولا سبب ظاهر، بل لقد بالغوا أكثر فأبطلوا الصلاة بقراءتها فيها حيث زعموا أنها تفسد الصلاة ولا سبب لهذا الحكم أيضًا[2] مع أن الثابت أن الرسول ﷺ كان يقرأ في صبح الجمعة: ﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ﴾ السجدة، و﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾[3].

وأبطل من ذلك ما استدل به على الجواز من قوله: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ لأنه لا يفيد بحال جواز القراءة للجنب والحائض، وأشد بطلانًا ما احتج به من كتاب النبي لقيصر وفيه آية من القرآن، لأن ذلك موضع ضرورة فلا حجة فيه، وأيضًا فإن النبي ﷺ لم يرسل إليه الكتاب ليقرأه بنفسه لأنه أعجمي لا عربي، ولكنه أرسل بالكتاب من يقرأه له، ثم يترجمه بلغته، نعم يحتج هنا بمسه للكتاب وهو كافر جنب وهذا ممنوع بإجماع منا ومن الشيعة كما حكى الحلي، ونحن ننتظر جواب الحلي هنا فهو جوابنا!!

ثانيًا: كتاب الصلاة

الصلاة الواجبة عند الشيعة تسع صلوات: (١) الخمس اليومية، (٢) الجمعة، (٣) العيدان وهما والجمعة يشترط لوجوبهما حضور الإمام المعصوم، (٤) صلاة الآيات مثل الخسوف والكسوف والريح السوداء والصفراء والزلازل ونحوها- بزعمهم- (٥) صلاة الطواف، (٦) صلاة الميت، (٧) ما وجب بنذر أو عهد أو يمين، (٨) الفائتة على الوالدة تجب على الولد الأكبر، (٩) قضاء الفوائت.

هذه جملة الواجب عندهم من الصلاة[4] ولا شك أن كثيرًا منه ليس بواجب، بل منه ما ليس بمشروع أصلًا، لكنهم يحاولون استخراج وجوبه من القرآن، فمثلًا:

---

(١) سبل السلام ج ١ ص ١٣٩ .

(٢) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم للمظفر ص ١٢٥ .

(٣) انظر: صحيح البخاري: كتاب الجمعة: باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ج ١ ص ١٥٩ .

(٤) انظر: كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص ١١٢ .

قال اللّه تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ۝٢٣٨﴾ [البقرة: ٢٣٨]، يقول الحلي: « يمكن أن يستدل بهذه الآية على وجوب الصلوات التسع، وبيان ذلك أنها دلت على وجوب الإتيان بكل ما يصدق عليه اسم الصلاة شرعًا، خرج من ذلك ما لم يدع وجوبه وما أجمع على ندبه فيبقى الباقي داخلًا وهو المطلوب[١].

ولا شك أن هذه مغالطة ظاهرة إذ ليس كل ما ادعي وجوبه صح أنه واجب فكثيرًا مما ذكره غير مشروع بالمرة مثل الصلاة عن الميت وصلاة الريح السوداء والصفراء والزلازل ونحو ذلك وأغلب المذكور ليس بفرض ولا يصح على توجيهه فهم هذا من الآية بحال، إذ كيف تفهم الصلاة الوسطى من بين التسع هل هي الصلوات الخمس كلها؟ أو هي الجمعة أو العيدين وهما لا يجبان عندهم إلا مع المعصوم؟ أو هي صلاة الآيات؟ فبان أنه لا يفهم معنى الوسطى على هذا التأويل بحال، مع ملاحظة أن الظهر هي الوسطى عند الشيعة، فثبت أن المراد بالصلوات في الآية هي الخمس اليومية.

قال الرازي في تفسير الآية: « إن الآية دالة على الصلوات الخمس، فقد أجمع المسلمون على أن الصلوات المفروضة خمس، وهذه الآية دالة على ذلك لأن قوله: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ يدل على الثلاثة من حيث أن أقل الجمع ثلاثة، ثم إن قوله: ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ يدل على شيء أزيد من الثلاثة وإلا لزم التكرار، والأصل عدمه، ثم ذلك الزائد يمتنع أن يكون أربعة، وإلا فليس لها وسطى، فلابد وأن ينضم إلى تلك الثلاثة عدد آخر يحصل به للمجموع وسط، وأقل ذلك أن يكون خمسة فهذه الآية دالة على وجوب الصلوات الخمس بهذا الطريق[٢].

وقال صاحب المنار: « والصلوات هي الخمس المعروفة ببيان من بين للناس ما نزل إليهم ونقلت عنه بالتواتر العملي وأجمع عليها المسلمون من جميع الفرق، فهم على تفرقهم في كثير من المسائل متفقون على أن جاحد صلاة من الخمس لا يعد

---

(١) كتاب: كنز العرفان في فقه القرآن: ص ٢٦ .

(٢) مفاتيح الغيب: ج ٢: ص ٢٨٨ .

مسلمًا، على أنهم استنبطوا كونها خمسًا من ذكر الوسطى في الجمع، ومن آيات أخرى كقوله: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٧ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ۝١٨﴾ [الروم: ١٧، ١٨]، وكانوا يعبرون عن الصلاة بالتسبيح[١].

وهو يعني بالآية: ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾ صلاة المغرب والعشاء، و﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ صلاة الصبح، ﴿وَعَشِيًّا﴾ صلاة العصر، ﴿وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ صلاة الظهر، وأما باقي الصلوات فالجمعة بدلًا عن الظهر فلا ترد على الخمس والباقي إما سنة أو فرض كفائي ودخوله في الآية يتنافى مع ذكر الوسطى فيها.

ويدفع أن هناك فرضًا عينيًّا غير الخمس ما جاء في البخاري وغيره من أن رجلًا من أهل نجد جاء يسأل عن الإسلام وعن الصلاة، فقال له رسول اللَّه ﷺ: «خمس صلوات في اليوم والليلة»، فقال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، ثم ذكر الصيام والزكاة ثم أدبر الرجل وهو يقول: واللَّه، لا أزيد على هذا ولا أنقص، قال رسول اللَّه ﷺ: «أفلح إن صدق»[٢].

٥- قال تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥﴾ [النحل: ٥] قال الحليُّ في تفسيره: وفي الآية دلالة على أمور: (أ) جواز اتخاذ الملابس من الصوف والشعر والوبر والصلاة فيها. (ب) جواز اتخاذ الفرش والآلات من جلودها وأصوافها وأشهارها وجواز الصلاة عليها إلا ما أخرجه الدليل من عدم جواز السجود على شيء من ذلك بل إما على الأرض أو ما ينبت منها، غير ملبوس ولا مأكول[٣].

وأقول: لا أدري في الحقيقة ما هذا الدليل الذي يمنع من السجود عليها؟ وما الفرق بين السجود عليها والصلاة فيها؟ لقد حاولت التماس الدليل عند الشيعة فوجدته في كتاب «الفقه على المذاهب الخمسة»، لمغنية وهو: قال خباب: «شكونا

---

(١) تفسير المنار: ج ٢: ص ٣٤٦ .

(٢) البخاري: كتاب الإيمان: ج ١ ص ١٧ .

(٣) كنز العرفان في فقه القرآن: ص ٤٦ .

إلى رسول اللّٰه ﷺ حرَّ الرمضاء في جباهنا فلم يشكنا»، قال مغنية: ولو كان السجود على الفراش سائغًا لما شكوا[1].

وهذا ليس بدليل واستنتاج مغنية منه، لا يستقيم فقد أورد الشوكاني هذا الخبر عن خباب عند الحاكم والبيهقي وقال: أورد مسلم بدون لفظ: «جباهنا» ثم جمع بينه وبين حديث أنس قال: كنا نصلي مع رسول اللّٰه ﷺ في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه، رواه الجماعة.

ويجمع بين حديث خباب وأنس بأن الشكاية كانت لأجل تأخير الصلاة حتى يبرد الحر كما هو ظاهر رواية مسلم لا لأجل السجود على الحائل، إذ لو كان كذلك لأذن لهم بالحائل المنفصل[2].

والأحاديث على جواز السجود على الفرش والبسط والخمرة كثيرة لا حصر لها، سواء كانت من ملبوس كالقطن أو من أصل مأكول كالجلود والفراء والصوف ونحوها[3].

أما الآية فلا دلالة فيها على هذا ولا ذلك بل هي إلى الإباحة أقرب لأنها في مقام الفقه.

٦- قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]، قال الحلي: يدخل في ذلك لبس جلد الميتة واستعماله بسائر وجوه الاستعمال سواء دبغ أوَّلا ويؤيده قول الباقر (ع) وقد سئل عن جلد الميتة أيلبس في الصلاة إذا دبغ؟ فقال: لا، ولو دبغ سبعين دبغة[4].

وأقول: أما الآية فمجملة، ولكن بينها من نزل عليه الكتاب ليبين للناس ما نزل إليهم، ففي نيل الأوطار جاءت هذه الأحاديث عن ابن عباس قال: تصدق على مولاة لميمونة بشاة، فماتت، فمر بها رسول اللّٰه ﷺ فقال: «هلا أخذتم إهابها قد بعتموه

---

(١) كتاب الفقه على المذاهب الخمسة: ص ٩٩ .

(٢) انظر: نيل الأوطار: الصلاة على الخمرة: ج ١ ص ٢٦٠

(٣) انظر مثلًا: نيل الأوطار: ج ٢ ص ١٢٦ .

(٤) كنز العرفان: ص ٤٥ .

فانتفعتم به» فقالوا: إنها ميتة، فقال: «**إنما حرم أكلها**»، رواه الجماعة، وعن ابن عباس قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**أيما إهاب دبغ فقد طهر**» رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي، وعن سودة زوج النبي ﷺ قالت: ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا ننتبذ فيه حتى صار شنًا، رواه البخاري وأحمد والنسائي(١).

فهذا بيان من نزل عليه الكتاب لبيانه فلا يصح ترك هذه الأحاديث لقول الباقر صح عنه ذلك أو لم يصح، فجلود الميتة تطهر بالدباغ وتستعمل في جميع وجوه الاستعمالات لهذه الأحاديث، بل أورد الشوكاني ما يعتبر حجة على الشيعة قال: ثبت في أصول الأحكام والتجريد من كتب أهل البيت أن عليًا عليه السلام قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تنتفع من الميتة بإهاب ولا عصب**»، فلما كان من الغد خرجت فإذا نحن بسلخة مطروحة على الطريق فقال: «**ما كان على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها**»، فقلت: يا رسول اللَّه، أين قولك بالأمس؟! قال: «**ينتفع منها بالشيء**»(٢) والشوكاني شيعي زيدي كما هو معروف(٣).

٧- وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَسِيبًا ﴿٨٦﴾﴾ [النساء: ٨٦].

يرى الشيعة فيها أن رد السلام باللفظ واجب في الصلاة ولا يفسدها لهذه الآية.

يقول المقداد الحلي فيها: إذا سلم أحد على المصلي وجب عليه الرد لإطلاق الأمر برد السلام في الصلاة وغيرها وليس هو من كلام الآدميين فيدخل تحت النهي، لأن هذه الصيغة وردت في القرآن فإن قلت إن قصد الرد يخرجه عن كونه قرآنًا، قلت ذلك ممنوع لأنه قرآن باعتبار لفظه ونظمه، وقصد الرد لا يخرجه كما لا يخرج بقصد الدعاء لو قال: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾(٤).

---

(١) نيل الأوطار: ج ١ ص ٦٠.

(٢) المرجع السابق ج ١: ٦٢.

(٣) أي وإن كان يختلف عن الاثنى عشرية في المذاهب إلا أن ما ذكره هو مرجع لجميع الشيعة على اختلافهم.

(٤) كنز العرفان في فقه القرآن ص ٧١.

وأقول: نعم، الآية مطلقة لكن قيدتها آية أخرى وما ثبت من أحاديث من نزل عليه القرآن لبيانه ﷺ فقد أخرج البخاري ومسلم عن زيد بن أرقم قال: «إن كنا لنتكلم في الصلاة على عهد النبي ﷺ يكلم أحدنا صاحبه بحاجته حتى نزلت: ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾﴾ فأمرنا بالسكوت» زاد مسلم: «ونهينا عن الكلام»[1].

وبين الحديث الآخر أن رد السلام من هذا الكلام الذي نهوا عنه في الصلاة في هذه الآية، فقد أخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «كنا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال: «إن في الصلاة شغلًا»[2].

فما دام الشيعة يعترفون أن الصلاة لا تصلح لشيء من كلام الآدميين فقد بين الرسول ﷺ أن رد السلام باللفظ هو من كلام الآدميين الذي لا يصلح للصلاة وبين الحديث الأول أن آية البقرة مقيدة لإطلاق هذه الآية، نعم ورد جواز رد السلام إشارة باليد أو إيماءة بالرأس مثلًا، فعن صهيب رضي الله عنه قال: « مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عيه فرد إشارة) قال الشوكاني: أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي والحاكم والدارمي وابن ماجه وأحمد، وهو مذهب مالك والشافعي[3].

وبهذا نكون قد جمعنا بين إطلاق الأمر في الآية والأحاديث الواردة في منع الرد بالقول في الصلاة، أما ما زعمه الحلي من أن صيغة الرد واردة في القرآن فليس هي من كلام الآدميين وأن قصد الرد لا يخرجها عن قرآنيتها، فإنه لم ترد صيغة الرد وهي (وعليكم السلام) في القرآن، كما أن قصد الرد يخرجها قطعًا عن قرآنيتها على فرض ورودها وإلا للزم عدم بطلان صلاة من قال لزميله يحيى وقد جاء يطلب كتابًا منه فقال له وهو في الصلاة: ﴿يَـٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ وهو يقصده.

---

(١) صحيح البخاري: باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ج ١ ص ٢٠٧ ومسلم: كتاب الصلاة: باب تحريم الكلام في الصلاة: ج ١: ص ٢١٩ .

(٢) المرجع السابق في الموضع المشار إليها .

(٣) نيل الأوطار: ج ٢: ص ٣١٢: باب رد السلام بالإشارة في الصلاة .

عن إظهار أن هذه الصيغة واردة في القرآن ما أوسع هذا الخرق وأفسده، ولقد أبطل الشيعة بهذا صلاة الملايين من أتباعهم وما ذلك إلا لرفضهم الأخذ بالسنن الثابتة عن النبي ﷺ بحجة أنها جاءت من غير طرقهم عن الأئمة وجاءت عن طريق الصحابة الذين كفروا- عندهم- لعدم الاعتراف لعلي بالولاية، وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون.

أما ما احتج به من جواز الدعاء بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ في الصلاة، فإن الصلاة مبناها على الدعاء، ولو لم تكن صيغة الدعاء واردة في القرآن من غير تنازع، ولأن هذا الدعاء هو توجه إلى اللّٰه تعالى بالخطاب، بخلاف السلام فهو خطاب لمخلوق ولا تصح مخاطبته في الصلاة بحال، فتأمل الفرق بين هذا وذاك.

ولهذا لم يرتض مغنية ما ذهبت إليه طائفته في ذلك، حيث قال عند تفسيره الآية ما نصه: «أما جواب المصلي لمن حياه فله دليله الخاص»[1] وهو يقصد الرد بالإشارة ليس غير وهو جائز.

٨- قال تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [التوبة: ٨٤] والآية نازلة في شأن الصلاة على المنافقين، وبالذات عبد اللّٰه بن أبي ابن سلول رأس المنافقين، وهي نهي صريح عن الصلاة عليهم كما لا يخفى.

أما الشيعة فلا يمنعون الصلاة على المنافقين لها عندهم نظام خاص، يقول المقداد الحلي: روي أن النبي ﷺ لما صلى على عبد اللّٰه بن أبي قال له عمر: تصلي على عدو اللّٰه؟ فقال له: «وما يدريك ما قلت؟ فإني قلت: **اللّٰهم احش قبره نارًا وسلط عليه الحيات والعقارب**»، ثم قال المقداد: الصلاة على الميت خمس تكبيرات، بعد الأولى الشهادتان، وبعد الثانية الصلاة على النبي والآل، وبعد الثالثة الدعاء للمؤمنين، وبعد الرابعة الدعاء للميت إن كان مؤمنًا، والدعاء عليه إن كان

---

(١) انظر: التفسير المبين: ص ٩٩ .

منافقًا، وبدعاء المستضعفين إن كان مستضعفًا، دل على ذلك روايات أهل البيت وأجماعهم ولا يشترط عندنا قراءة الفاتحة ولا التسليم ولا الطهارة لأنها صلاة بحسب المجاز، فلا ينصب عليها دليل: «**لا صلاة إلا بطهور، ولا صلاة إلا بفاتحة الكتاب**»[1] وقد مرَّ بنا.

مثل ما ذكره الحلي في الصلاة على ابن أبي في تفاسيرهم وأقول: بل الوارد في سبب نزول الآية يكذب هذا ويبطله، فقد أخرج البخاري بسنده عن ابن عمر قال: «لما توفي ابن أبي جاء ابنه إلى رسول اللَّه ﷺ فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه، فأعطاه ثم سأله أن يصلي عليه فقام رسول اللَّه ﷺ ليصلي فقام عمر فأخذ بثوب رسول اللَّه ﷺ فقال: يا رسول اللَّه، تصلي عليه وقد نهاك ربك أن تصلي عليه؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إنما أخبرني اللَّه، فقال:** ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ **وسأزيد على السبعين**»، قال: إنه منافق. قال: فصلى عليه رسول اللَّه ﷺ فأنزل اللَّه: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ﴾[2].

والحديث واضح في أن الرسول ﷺ استغفر له أكثر من سبعين مرة وصلى عليه ودعا له ولم يدع عليه، بل مفاد الآية نفسها صريح في النهي عن الصلاة على المنافقين ولو كان الرسول ﷺ يدعو عليهم في صلاته عليهم لما توجه بالمرة هذا النهي في الآية إذ لو كان المطلوب هو الدعاء عليهم- كما تزعم الشيعة- لما نهاه اللَّه عن الصلاة عليهم.

ولا أدري بأي عقل تفهم الشيعة هذا الفهم من الآية! بل إن هذه تهمة باطلة وجهت إلى رسول اللَّه ﷺ أقل ما فيها أنه- ونعوذ باللَّه من ذلك- منافق، لأنه تظاهر أمام ولد ابن أبي بالصلاة والدعاء لأبيهم بالاستغفار وهو في الحقيقة يدعو عليه- كما زعمت الشيعة- وكيف يكون منافقًا واللَّه ينهاه عن المنافقين والصلاة عليهم؟

---

(١) انظر: كنز العرفان: ص ٨٥، وراجع وسائل الشيعة في كيفية الصلاة على الميت: ج ٣: ص٤١٠ .

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب التفسير: سورة براءة: ج ٣: ص ١٣٧ .

ثم إن الدعاء على الميت في الصلاة عليه يتنافى مع حكمة الصلاة عليه، بل هي خيانة عظمى تتنافى مع ما طلب منا من إخلاص الدعاء للميت وعدم لعن الأموات، قال رسول الله ﷺ: «**إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء**».

قال في سبل السلام: رواه أبو داود وصححه ابن حبان(١) وهذا هو المعقول الموافق للحكمة من الصلاة على الأموات فإن المصلي شافع والشافع يبالغ في الطلب يريد قبول شفاعته، بل لقد ورد صريحًا النهي عن سب الأموات ولعنهم، فقد أخرج البخاري بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ: «**لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا**»(٢).

نعم تكره الصلاة على المنافقين، لكن كان هذا والوحي ينزل، فيبين للرسول ﷺ المنافق من غيره، أما نحن فكيف نقطع على نفاق أحد وقد قال تعالى لنبيه: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَـٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ﴾ [التوبة: ١٠١] فقد نفى عن نبيه علمه بهم مع أنهم مردوا على النفاق وداوموا عليه بعناد وإصرار، فمن أين نعلم المنافق من غيره ولا وحي ينزل فينا حتى نمتنع عن الصلاة على المنافقين أو ندعو عليهم في الصلاة، أما عدد التكبيرات فقد روى ابن عبد البر بإسناده أن النبي ﷺ كان يكبر على الجنائز أربعًا وخمسًا وستًّا وسبعًا وثمانيًا حتى جاء موت النجاشي فخرج إلى المصلى وصف الناس وكبر عليه أربعًا ثم ثبت النبي ﷺ على أربع حتى توفاه الله(٣).

وفي الصحيحين أن النبي ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج بأصحابه إلى المصلى فصفهم وكبر عليه أربعًا(٤) وقد ذهب إلى أنها أربع جمهور السلف والخلف والفقهاء الأربعة، لكن مع هذا يجوز الخمس لما جاء عند مسلم

---

(١) انظر: سبل السلام: ج ٢: ص ١٣٩.
(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب الجنائز: باب ما ينهى من سب الأموات: ج ١ : ص ٢٤٢.
(٣) انظر: سبل السلام: ج ٢: ص ١٣٧.
(٤) صحيح البخاري: كتاب الجنائز: باب الصلاة على الجنائز: ج ١ ص ٢٣٠، مسلم باب في التكبير على الجنائز: ج ١ ص ٣٨٠.

بسنده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: كان زيد يكبر على جنائزنا أربعًا وأنه كبر على جنازة خمسًا فسألته فقال: كان رسول اللّٰه ﷺ يكبرها. وفي سبل السلام قال: «ورد عن علي أنه كبر على فاطمة خمسًا وأن الحسن كبر على أبيه خمسًا وأن ابن الحنفية كبر على ابن عباس خمسًا»[1].

لهذا فإني أقول: إن من كبر خمسًا جاز لهذا الوارد، وليس من نص يمنعه، ومن كبر أربعًا جاز أيضًا وهو الأقرب إلى الصواب أخذًا بآخر أحوال رسول اللّٰه ﷺ والخطأ عند الشيعة هو كون التكبير خمسًا لا يجوز خلافه، فهو معارض بما قد علمنا.

أما قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة فقد أخرج البخاري بسنده عن طلحة بن عبد اللّٰه بن عوف قال: صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب قال: لتعلموا أنها سنة[2].

ومعلوم أن قول الصحابي (سنة) لا يقصد بها السنة التي تقابل الفرض لأن ذلك اصطلاح عرفي متأخر بل يقصد بها الطريقة المألوفة عن النبي ﷺ، وذلك محتمل للسنة أو للفرض وهو إلى الوجوب أقرب دليل ما جاء في رواية ابن خزيمة والنسائي أنه قال: « لتعلموا أنه سنة وحق»[3].

وأيضًا فإن صلاة الجنازة اتفق المسلمون على أنها (صلاة) وقد ثبت حديث: «**لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب**»[4] فهي داخلة تحت العموم وإخراجها يحتاج إلى دليل.

أما الطهارة فلابد منها لصلاة الجنازة ولا تصح بدونها لعموم حديث: « **لا تقبل صلاة بغير طهور**»[5] ولا خلاف في أن صلاة الجنازة صلاة شرعية لا لغوية كما ذهبت

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الجنائز: الصلاة على القبر: ج١: ص ٣٨١ .
(٢) انظر: سبل السلام: ج ٢ ص ١٣٦ .
(٣) صحيح البخاري: كتاب الجنائز: قراءة فاتحة الكتاب على الجنائز: ج ١: ص ٢٣١ .
(٤) سبل السلام: ج ٢: ص ١٣٧ .
(٥) صحيح البخاري: باب وجوب القراءة للإمام والمأموم: ج ١ ص ١٣٨، ومسلم: باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ج ١: ص ١٦٧ .

إليه الشيعة، إذ هي المرادة في عرف الشرع، والحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة اللغوية إذا ترددت بين المعنيين فهي صلاة شرعية يجب فيها ما يجب في مطلق الصلاة في الشرع ولهذا اشترط لها ما اشترط في الصلاة من النية والطهارة واستقبال القبلة وستر العورة ونحو ذلك(١).

أما مخالفتها للصلاة الأخرى من الركوع والسجود فلحكمة جليلة هي في نظري عدم توهم السجود للميت والتعظيم له، أما باقي ما فيها فلا يتوهم منه ذلك.

وأما السلام فلابد منه لقوله ﷺ عن الصلاة: « تحريمها التكبير، وتحليلها السلام» قال في سبل السلام أخرجه أصحاب السنن بإسناد صحيح(٢) وقد علمنا أن صلاة الجنازة صلاة شرعية فتدخل في هذا العموم وإخراجها يحتاج إلى دليل، بل قال البخاري عن صلاة الجنازة: ليس لها ركوع ولا سجود ولا يتكلم فيها وفيها تكبير وتسليم(٣).

وعليه فما ذهب إليه الشيعة في صلاة الجنازة فإنه غير صحيح لقيام الأدلة الثابتة على بطلانه.

٩- قال تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿١٠١﴾﴾ [النساء: ١٠١].

قال الطبرسي: اختلف الفقهاء في قصر الصلاة، فقال الشافعي: هي رخصة واختاره الجبائي، وقال أبو حنيفة: هو عزيمة وفرض، وهذا مذهب أهل البيت، قال زرارة ومحمد بن مسلم: قلنا لأبي جعفر: ما تقول في الصلاة في السفر؟ كيف هي وكم هي؟ قال: إن الله يقول: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾، فصار التقصير واجبًا في السفر كوجوب التمام في الحضر، قالا: قلنا: أنه قال: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ولم يقل: افعل، فكيف أوجب ذلك كما

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الطهارة: باب وجوب الطهارة للصلاة: ج ١: ص ١١٤.
(٢) أنظر: الفقه على المذاهب الأربعة: صلاة الجنائز: ص ٤٨٣.
(٣) سبل السلام: ج ١: ص ٢٦٠.

أوجب التمام؟! قال: أو ليس قال في الصفا والمروة: ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ ألا ترى أن الطواف واجب مفروض لأن اللَّه تعالى ذكره في كتابه وصنعه نبيه، وكذا التقصير في السفر شيء صنعه رسول اللَّه ﷺ وذكره اللَّه في الكتاب، قالا: قلنا: فمن صلى في السفر أربعًا أيعيد أم لا؟ قال: إن كان قرئت عليه آية التقصير وفسرت له فصلى أربعًا أعاد وإلا فلا، ثم قال الطبرسي: وفي هذا الخبر دلالة على أن فرض المسافر مخالف لفرض المقيم، وقد أجمعت الطائفة على ذلك وعلى أنه ليس بقصر وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «فرض المسافر ركعتان غير قصر» وعند أصحابنا: إن الخوف بانفراده موجب للقصر . . إلخ[1].

وقال المقداد الحلي: وجوب القصر وإن كان عامًّا لظاهر الآية لكنه عندنا مخصوص بما عدا المواضع الأربعة: مسجد مكة والمدينة وجامع الكوفة والحاير الشريف، وعليه إجماع أكثر الأصحاب فإن الإتمام أفضل لكونها مواضع شريفة تناسب التكثير من العبادة فيها[2].

وأقول: إن المتبادر إلى الذهن في هذه الآية أنها في قصر الصلاة في السفر، وعليه فقد فهم منها أمران: الأول: جواز القصر والإتمام في السفر، وذلك لأن رفع الجناح لا يفهم منه إلا الجواز هذا مع ما ثبت عن عائشة وعثمان رضي الله عنهما من الإتمام في السفر مع حديث يعلي بن أمية لما سأل عمر عن سبب القصر في السفر بعد ما أمن الناس وقد اشترطت الآية للقصر وجود الخوف فأخبره أنه سأل النبي ﷺ نفس السؤال فقال: «**صدقة تصدق اللَّه بها عليكم فاقبلوا صدقته**»[3] فهذا كله يفيد الجواز لا الوجوب.

نعم، يستفاد أن القصر أفضل من الإتمام من مداومة الرسول عليه، ولم يثبت عنه أنه أتم في السفر وكذا أبو بكر وعمر، ولا يعتبر ذلك دليلًا على الوجوب بمفرده، لأن أقصى ما تدل عليه المداومة هو أن يكون أفضل أو سنة مؤكدة، إلى هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد وآخرون.

---

(١) صحيح البخاري: ج ١: ص ٢٢٥ .
(٢) انظر: مجمع البيان: ج ٥: ص ٢١١ .
(٣) انظر: كنز العرفان: ص ٨٨ .

الثاني: أن القصر واجب لمداومة الرسول ﷺ وأبي بكر وعمر عليه، ولم يأت عن أحد منهم أنه أتم في السفر، وأيضًا فإن عثمان قصر صدرًا من خلافته ثم لما أتم استنكر عليه ابن مسعود ذلك حيث قال حين بلغه ذلك: «إنا للّه، وإنا إليه راجعون) ثم ذكر أنه قصر مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وقال: «فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متقبلتان»[1].

ومما هو أوضح في الدلالة على الوجوب ما أخرجه البخاري بسنده عن الزهري عن عروة عن عائشة قال: «الصلاة أول ما فرضت ركعتين فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر» قال الزهري: فقلت لعروة: ما بال عائشة تتم؟ قال: تأولت ما تأول عثمان[2].

فهذا صريح في أن فرض السفر إنما هو ركعتان فقط، وقد أجاب من قال بذلك عن رفع الجناح في الآية المفيد للتخيير بأنه كنظيره في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] ولم يقل أحد أن ترك السعي جائز فكذلك هنا.

والسر في كون القصر جاء بهذه الصورة على نمط السعي بين الصفا والمروة هو لئلا يتوهم أحد أن القصر نقصان في الأجر عن الإتمام تمامًا كما كان يتحرج المسلمون من السعي بين الصفا والمروة في أول الأمر لما كان يفعله المشركون من السعي بينهما، وأجيب بأن الفرق واضح، فإن السعي كان له ظروفه من كون أن المشركين كانوا ينصبون الأصنام على الصفا والمروة فإذا سعوا بينهما تمسحوا بهما فتحرج المسلمون من السعي لظنهم أنه من فعل الجاهلية، فجاء التعبير برفع الحرج كما هو صريح رواية عروة عن عائشة في البخاري[3].

كما أجيب بأن حديث عائشة المتقدم يفيد أنها أتمت في السفر، وكذا عثمان،

---

(١) صحيح مسلم كتاب الصلاة: باب صلاة المسافر وقصرها: ج ١: ص ٢٧٧ .

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب الصلاة: باب الصلاة بمنى: ج ١: ص ١٩١ .

(٣) انظر: صحيح البخاري: كتاب الصلاة: باب يقصر إذا خرج من موضعه: ج ١: ص ١٩٢ .

فهذا دليل على الجواز وسيأتي توجيه ذلك.

وهذا كله مبني على أن الآية نزلت في القصر في السفر، ويلزم عليه أن الشرط فيها لا مفهوم له، وأنه جرى مجرى الغالب، وهو قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾.

والتحقيق: إن الآية نزلت في صلاة الخوف في الحرب ونحوه، والشرط فيها معتبر لابد منه، والقصر فيها قصر كيفية بينت في الآية التالية في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٢: ١٠٣]، ومن تلى الآيات تبين له أنها في صلاة الخوف من العدو، وليست في قصر الصلاة في السفر، ولذلك قال الشيخ محمد عبده فيما ذكره عنه صاحب المنار ما نصه: والقصر المذكور في الآية هنا ليس هو قصر الصلاة الرباعية في السفر المبين بشروطه في كتب الفقه، فذلك مأخوذ من السنة المتواترة، وأما ما هنا فهو في صلاة الخوف كما ورد عن بعض الصحابة وغيرهم من السلف والشرط فيها على ظاهره، والقول بأنه لبيان الواقع أولًا مفهوم فهو لغو من القول لا يجوز أن يقال في أعلى الكلام وأبلغه، فهذا القصر المذكور في الآية الأولى هو المبين في الآية التي بعدها، وفي سورة البقرة بقوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٩٩]، فآية البقرة في القصر من هيئة الصلاة والرخصة في عدم إقامة صورتها بأن يكتفى الرجال المشاة والركبان بالإيماء عن الركوع والسجود، وهو قول في القصر المراد، والآية التي نحن بصددها في القصر من عدد الركعات بأن تصلي طائفة مع الإمام ركعة واحدة فإذا أتمتها جاءت طائفة أخرى وهي التي كانت تحرس الأولى فصلت معه الركعة الثانية وليس في الآية أن واحدة من الطائفتين تتم الصلاة ثم تابع الشيخ محمد رشيد رضا الإمام محمد عبده على ذلك وأورد كلام ابن القيم وابن تيمية وغيرهما ما يؤيد ذلك[1].

---

(١) انظر: صحيح البخاري: كتاب الحج: باب وجوب الصفا والمروة: ج ١: ص ٢٨٥ حيث ذكر الحديث بطوله.

وأقول: والدليل على أن ذلك هو الصواب حديث عائشة المتقدم: «الصلاة أول ما فرضت ركعتين فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر» ومن غير شك أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء بمكة، والحديث صريح في أنها أول ما فرضت كانت ركعتين فطرأت الزيادة على صلاة الحضر، وظلت صلاة السفر ركعتين، كما أنه لا شك أيضًا في أن سورة النساء مدنية نزلت والرسول ﷺ بعسفان وخالد بن الوليد على جيش المشركين بضحنان كما هو وارد في أسباب النزول حيث جاءت الروايات فيها صريحة بأنها نزلت بشأن صلاة الخوف في عسفان بين الظهر والعصر[1] فإذا كانت صلاة السفر مفروضة ركعتين من أول ما فرضت الصلاة في مكة فكيف تكون هذه الآية المدنية هي الأصل فيها؟

هذا وقد ذكر ابن كثير في تفسيره: أخرج ابن جرير بسنده عن أمية بن عبد اللّه أنه قال لعبد اللّه بن عمر: إنا نجد في كتاب اللّه قصر صلاة الخوف ولا نجد قصر صلاة المسافر؟ قال عبد اللّه: إنا وجدنا نبينا ﷺ يعمل عملًا عملنا به، فقد سمى صلاة الخوف مقصورة وحمل الآية عليها لا على قصر صلاة المسافر، وأقره ابن عمر على ذلك واحتج على قصر الصلاة في السفر بفعل الشارع لا بنص القرآن، ثم قال ابن كثير: وأصرح من هذا ما رواه ابن جرير بسنده عن سماك الحنفي قال: سألت ابن عمر عن صلاة السفر فقال: ركعتان تمام غير قصر، إنما القصر في صلاة المخافة، قلت: وما صلاة المخافة؟ قال: يصلي الإمام بطائفة ركعة ثم يجيء هؤلاء إلى مكان هؤلاء ويجيء هؤلاء إلى مكان هؤلاء فيصلي بهم ركعة فيكون للإمام ركعتان ولكل طائفة ركعة ركعة، وعليه فصلاة السفر ركعتان تمام غير قصر ثبتت بفعل الرسول، لا بنص القرآن يؤيده أن عمر بن الخطاب قال: صلاة السفر ركعتان وصلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد ﷺ رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه، قال ابن كثير: وهذا إسناد على شرط مسلم[2].

---

(١) انظر: المنار: ج ٥: ص ٢٩٩ .

(٢) انظر: أسباب النزول للسيوطي: ص ٦٣، وأسباب النزول للواحدي: ص ١٢٠ .

وعليه فلا علاقة للآية بالقصر في السفر وإنما هي في صلاة الخوف قصر كمية أو كيفية كما هو موضح في الآية بعدها مباشرة.

أما القصر في السفر فمأخوذ من السنة، وأغلب الأحاديث الواردة على وجوبه وما ورد من إتمام عثمان كان باجتهاد منه لا شك أنه اجتهاد صادف محله فقد جاء في نيل الأوطار عن الزهري أنه قال: إنما صلى عثمان بمنى أربعًا لأن الأعراب كانوا قد كثروا في ذلك العام فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع، يعني أصل الصلاة، وروى البيهقي بسنده أن عثمان أتم بمنى ثم خطب فقال: إن القصر سنة رسول اللّه ﷺ وصاحبيه، ولكنه حدث طغام فخفت أن يستنوا، وعن ابن جريج أن أعرابيًا نادى عثمان في منى: يا أمير المؤمنين، ما زلت أصليها منذ رأيتك عام أول ركعتين[1].

وما فعله أمير المؤمنين وضح لنا السبب في إتمامه وهو أنه كان لتعليم العوام الذين حضروا معه الحج وكانوا لا يعلمون شيئًا عن الصلاة فعلمهم بفعله أن أصل الصلاة أربع مخافة أن يظنوا أنها ثنتان سفرًا وحضرًا كما فهمه عنه الأعرابي الذي ناداه مصرحًا بذلك.

وذكر في نيل الأوطار عن الاعتذار عن إتمام عائشة قال: أخرج البيهقي بإسناد صحيح عن عروة أن عائشة كانت تصلي في السفر أربعًا فقلت لها: لو صليت ركعتين؟ فقالت: يا بن أختي، إنه لا يشق علي، قال الشوكاني: وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل[2].

ولا شك أن هذا اجتهاد منها ومن عثمان لا يقاوم مداومة الرسول ﷺ وأبي بكر وعمر على القصر، فهو أفضل إن لم يكن واجبًا.

أما ما زعمه الحلي: من أن الإتمام أفضل في مسجد مكة والمدينة فهي وجهة نظر، لكن الدليل على خلافها لما ورد عن يحيى بن أبي إسحق قال: سمعت أنسًا يقول: خرجنا مع الرسول من المدينة إلى مكة فكان يصلي ركعتين حتى رجعنا إلى

---

(١) تفسير ابن كثير ج ١: ص ٥٤٥ .

(٢) انظر: نيل الأوطار للشوكاني: ج ٣: ص ٢١٢ .

المدينة، قلت: أقمتم بمكة شيئًا؟ قال: أقمنا بها عشرًا»[1].

إذا كان هذا في مكة فما بالنا بمسجد الكوفة أو الحاير الشريف كما زعم- وهو مشهد على (ع) بمدينة النجف! وهلا ذكر الحلي بدل الأخيرين بيت المقدس الذي قال اللَّه فيه: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ هذا وإن كان الدليل المتقدم على خلافه أيضًا!

ثالثًا: كتاب الصيام

١٠- قال تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ﴾ [البقرة: ١٨٧].

يرى الشيعة أن وقت المغرب الذي يحل عنده إفطار الصائم وصلاة المغرب هو بذهاب الحمرة المشرقية بعد غياب قرص الشمس وارتفاع الظلمة في الأفق قدر قامة الإنسان، أو بظهور نجم في السماء، ولا يكفي في ذلك غياب قرص الشمس ولو كانت السماء صحوًا والأرض مسطحة[2].

يقول البلاغي في تفسير الآية: «والغاية للصيام أن يغشى الليل الصائم ويصل إليه لا وجوده فإنه موجود في كل زمان بحسب التناوب على البلاد،- ولا رؤيته وإلا لقيل: حتى يتبين، ونحو ذلك كما قيل في الفجر، فالغاية إذًا أن تذهب الحمرة المشرقية في جهة السماء مطل على المغرب فيكتسب من نور الشمس ما تظهر به الحمرة ويبقى به النهار إلى أن تحتجب الشمس شيئًا فشيئًا فيظهر الليل ويسرى على وتيرة احتجابها حتى إلى الرأس فلا يذهب النهار عن الصائم إلا بذهاب الحمرة عن سمت رأسه، وعلى ذلك روايات الأمامية، ثم أورد من أخبارهم وقال: وهذا هو الذي يفقه مما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عمر قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

---

(١) صحيح البخاري: باب ما جاء في التقصير: ج ١: ص ١٩١، ومسلم: باب صلاة المسافرين وقصرها: ج١: ص ٢٧٩ .

(٢) انظر: رسائل الشيعة: ج ٥: ص ١٨٦ .

«**إذا أقبل الليل من ها هنا وأدبر النهار من ها هنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم**» وفي رواية: «**إذا أقبل الليل من ها هنا** -وضرب بيده نحو المشرق- **أفطر الصائم**».

وفي الدر المنثور: «**فإذا كان الليل فأفطروا**» ثم قال: ولا يخفى أنه عند وجود- الحمرة المشرقية لم يقبل الليل من ناحية المشرق ولم يكن على الصائم ليل»[1].

وقال المقداد الحلي: «المراد بالليل عندنا على القول الأقوى هو ذهاب الحمرة المشرقية، وقال بعض أصحابنا وجملة فقهاء العامة- يقصد أهل السنة- هو غيبوبة الشمس»[2].

وأقول: احتج البلاغي على أهل السنة بما هو صريح في الحجة عليه، لكنه لعدم أمانته في النقل- كما في عادته- اجتزأ من الروايات ما يؤيد مدعاه ظاهريًا وترك باقي الأحاديث وفيها ما يلقمه الحجر، ومن هذه الأحاديث كما في البخاري وغيره عن ابن أبي أوفى قال: «كنا مع رسول اللّه ﷺ في سفر وهو صائم فلما غربت الشمس قال لبعض القوم: «**يا فلان قم فاجدح لنا**»[3]. فقال: يا رسول اللّه لو أمسيت؟ قال: «**انزل فاجدح لنا**»، قال: يا رسول اللّه لو أمسيت قال: «**انزل فاجدح لنا**»، قال: إن عليك نهارًا. قال: «**انزل فاجدح لنا**» فنزل فجدح لهم فشرب النبي ﷺ ثم قال: «**إذا رأيتم الليل قد أقبل من هاهنا فقد أفطر الصائم**» ذكره البخاري تحت باب «متى يفطر الصائم وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس»[4].

وفي رواية مسلم: «فشرب النبي ﷺ ثم قال: «**إذا غابت الشمس من هاهنا وجاء الليل من هاهنا فقد أفطر الصائم**»[5].

والأحاديث واضحة أنه بمجرد أن غربت الشمس طلب النبي الأفطار ولم ينتظر مغيب حمرة مشرقية ولا ارتفاع ظلمة قدر قامة ولا غيره، ونحن نعمل بهدي نبينا ﷺ

---

(١) آلاء الرحمن: ج ١: ص ١٦٣ .
(٢) كنز العرفان: ص ١٠٣ .
(٣) الجدح: هو أن يحرك السويق بالماء، لسان العرب: ص ٥٢٩ .
(٤) صحيح البخاري: ج ١: ص ٣٣٤ .
(٥) صحيح مسلم: باب وقت انقضاء الصوم ج ١: ص ٤٤٤ .

حيث وجهنا إلى تعجيل الفطر فقد أخرج الشيخان بسنديهما عن سهل بن سعد أن رسول اللَّه ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر»[1] وفي رواية أبي داود والنسائي والحاكم عن سهل بن سعد عن رسول اللَّه ﷺ قال: «لا يزال الدين ظاهر ما عجل الناس الفطر لأن اليهود والنصارى يؤخرون»[2] وعليه فتأخير الفطور عن غياب قرص الشمس عدول عن سنة النبي ﷺ إلى سنة اليهود والنصارى ولذلك قال الإمام ابن الجوزي مقارنًا بين الشيعة واليهود في ذلك في مقارنة طويلة «وقالت اليهود لا نفطر حتى تشتبك النجوم وكذلك قالت الرافضة. . . .» الخ[3].

وأما ما احتج به البلاغي من حديث: «**إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم**» فحديث صحيح ولا دلالة فيه على مدعاة إذ أن هذه الثلاث وإن كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة، فقد يظن إقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون إقباله حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس، وكذلك إدبار النهار فمن ثم قيد بغروب الشمس، فالعبرة به أولًا وأخيرًا ولذلك اختار الطبرسي أن العبرة بمغيب قرص الشمس كما هو مذهب أهل السنة ولم يعجبه مذهب قومه حيث قال: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ أي: إلى وقت دخول الليل وهو بعد غروب الشمس، وعلامة دخوله على الاستظهار سقوط الحمرة من جانب المشرق وإقبال السواد منه، وإلا فإذا غابت الشمس مع ظهور الآفاق في الأرض المبسوطة وعدم الجبال والروابي فقد دخل الليل»[4].

يعني أنه جعل مغيب الحمرة المشرقية وظهور السواد من المشرق علامة على غروب الشمس عند تعذر رؤيتها لغيم أو جبال أو نحو ذلك، أما في الصحو وانبساط

---

(١) صحيح البخاري: باب تعجيل الإفطار: ج ١: ص ٣٣٥، ومسلم: باب تعجيل الفطر: ج ١: ص ٤٤٣.

(٢) نيل الأوطار: ج ٢: ص ٢١٧.

(٣) انظر: كتاب الموضوعات لابن الجوزي: ج ١: ص ٣٣٨.

(٤) مجمع البيان للطبرسي ج ٢: ص ١٣٢.

الأرض فالعبرة بمغيب قرص الشمس وحده، ولا قيمة هنا لحمرة أو ظلام، وهذا هو الحق كما هي السنة.

١١- وقال اللَّه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾﴾ [البقرة: ١٨٣، ١٨٤].

ترى الشيعة أن المريض والمسافر فرضهما الفطر، ومن صام في السفر كمن أفطر في الحضر وأن من خالف فقد عصى، وأن الحامل والمرضع والشيخ الهرم ومثله الشيخة فرضهم جميعًا الفدية، ولا نسخ في قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾.

يقول المقداد الحلي: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فيه دلالة على وجوب الإفطار على المريض والمسافر وهو المروي عن أئمتنا وعن النبي ﷺ: «**الصائم في السفر كالمفطر في الحضر**» وقد أخبر النبي ﷺ عن جماعة لم يفطروا في السفر فقال: «**أولئك العصاة، أولئك العصاة**».

﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ قال: إنه غير منسوخ، و«المراد بذلك الحامل والمرضع قليلة اللبن والشيخ والشيخة، فإنه لما ذكر المريض المسقط للفرض وكان هناك أسباب أخر ليست بمرض لكن يشق معها الصوم ذكر حكمها فيكون تقديره: وعلى الذين يطيقونه ثم عوض لهم ما يمنع الطاقة فدية، وهذا روي عن الصادق وهو أولي لأن التخصيص خير من النسخ ويؤيد هذا القول- ما قرئ شاذًا عن ابن عباس «وعلى الذين يطوقونه» أي: يتكلفونه، ويكون قوله «وإن تصوموا خير لكم» كلامًا مبتدأ لا تعلق له بما قبله، وتقديره أن صومكم خير لكم إن كنتم لا تعلمون فضائل الصوم وخواصه»[1].

---

(١) كنز العرفان: ص ٩٦ .

وبنحوه ذكره البلاغي والطبرسي وشبر ومغنية وعليه جميع تفاسيرهم وهو إجماع الطائفة وأقول: فيما يتعلق بالمرض يجب تقييده بالمرض الذي يزيده الصيام أو يؤخر شفاءه، وكذا السفر الذي يتضرر فيه بالصوم فإنه والحالة هذه يجب الفطر ويحرم الصوم، والأدلة تؤيد ذلك قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] وقال ﷺ لرجل قد ظلل عليه فقال: «**ما هذا؟**» قالوا: صائم فقال: «**ليس البر الصيام في السفر**» متفق عليه[١].

كذلك إن صام المسافر رغبة عن السنة ورأى أن الفطر مكروه إليه، فهذا يتعين عليه الإفطار ويحرم عليه الصيام، ذكره ابن كثير وأورد له عن الإمام أحمد وغيره عن ابن عمر وجابر وغيرهما مرفوعًا «من لم يقبل رخصة اللّه كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة»[٢].

وروى مسلم بسنده عن جابر بن عبد اللّه قال: «إن رسول اللّه ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم دعا بقدح من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه فشرب، ثم قيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام فقال: «**أولئك العصاة**» مرتين، وفي لفظ: فقيل: إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينتظرون فيما فعلت، فدعا بقدح من ماء بعد العصر فشرب»[٣].

فهذه الأحاديث يؤخذ منها، وجوب الفطر لمن تضرر بالصوم في السفر لفطر النبي ﷺ لما علم أن أناسًا قد شق عليهم الصوم فأفطر أمامهم ووسم من امتنع عن الفطر والحالة هذه بقوله: «**أولئك العصاة أولئك العصاة**» كذلك وجوب الفطر على من رغب عن السنة عملًا له بنقيض قصده حيث قد أخبر الرسول ﷺ أن من لم يقبل رخصة اللّه كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة، وهذه هي الأحوال التي يجب فيها الفطر على المسافر ومثله المريض في ذلك أيضًا للآية المتقدمة وهي عدم الإلقاء

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الصوم: باب ليس من البر الصوم في السفر: ج ١: ص ٣٣٣، ومسلم: كتاب الصيام: باب من يشق عليه الصوم يفطر ج ١: ص ٤٥٢ .

(٢) تفسير ابن ابن كثير ج ١: ص ٢١٧ .

(٣) صحيح مسلم: كتاب الصيام: باب من يشق عليه الصوم يفطر: ج١: ص ٤٥٢ .

بالأيدي إلى التهلكة.

أما ما عدا ذلك الصوم جائز بدليل صيام النبي ﷺ الفتح إلى كراع الغميم وهو موضع بعسفان قريبًا من مكة وفي الصحيحين عن حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال: يا رسول اللَّه أني كثير الصوم. أفأصوم في السفر؟ قال: «**إن شئت فصم وإن شئت فأفطر**»[1].

وفي رواية لمسلم قال: أجد فيَّ قوة على الصيام في السفر فهل على جناح؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**هي رخصة من اللَّه فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه**»[2].

وفي الصحيحين عن أبي الدرداء قال: «خرجنا مع رسول اللَّه ﷺ في شهر رمضان في حرٍّ شديد حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر وما فينا صائم إلا رسول اللَّه ﷺ وعبد اللَّه بن رواحة»[3] والأحاديث في هذا المعنى كثيرة وعليه فتقدير الشيعة في الآية «فالواجب عليه عدة من أيام أخر» لا يصح على إطلاقه بل يجب تقيده بمن يتضرر بمرض أو سفرًا أو رغبة عن السنة لأن هؤلاء يجب عليهم الفطر وعليهم عدة من أيام أخر أما من قدر منهم على الصوم بلا ضرر ولا رغبة عن السنة فإن من صام منهم فإن صيامه يكفي عن الفريضة وليس عليهم عدة من أيام أخر.

وقد بين الرسول ﷺ المراد من الآية قولًا وعملًا وليس في الآية دليل على عدم جواز الصيام لمن لا يتضرر به.

كذلك تقدير أهل السنة في الآية «فمن كان مريضًا أو على سفر فأفطر فعليه عدة من أيام أخر» يجب تقيده أيضًا بمن يجوز له الفطر والصيام، أما من يجب عليه الفطر فصام فهو محل نزاع والذي أرجحه أنه يجب عليه الإعادة لأنه عصى بصيامه من حيث

---

(١) انظر: البخاري ومسلم في الموضعين السابقين.

(٢) انظر: سنن الترمذي: باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر ج٢ ص١٠٧ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب الصيام: باب الصوم في السفر والإفطار ج١ ص٣٣٣، مسلم: باب التخيير في الصوم والفطر في السفر ج١ ص٤٥٤ .

أنه وجب عليه الفطر فخالف الواجب وصام. وهذا هو المفهوم صراحة من قوله ﷺ «**أولئك العصاة أولئك العصاة**» وقوله بمن تضرر بالصوم «**ليس من البر الصوم في السفر**» وبهذا كان يفتي جمع من الصحابة[1].

وأما تفسير الشيعة قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ بأنها فيمن يضعف مع الصوم لكبر وحمل أو رضاع فهو تفسير صحيح وتوجيه حسن للنص القرآني، ومن ادعى النسخ فيها فهي دعوى غير مقبولة، لأنه متى أمكن الحمل للنص على معنى معتبر شرعًا امتنعت دعوى النسخ إذ إعمال النص أولي من إهماله اتفاقًا وإعماله هنا ظاهر فإنه تعالى بعد ما ذكر المريض والمسافر في قوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أتبعه ببيان باقي أصحاب الأعذار من كبر وحمل ورضاع وغير ذلك لضعف ظاهرًا عن الصوم مثلًا فقال:

﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ﴾ يعني يطيقونه بمشقة شديدة، وذلك متحقق في الشيخ الهرم والحامل والمرضع ومن يغلبه العطش والجوع غلبة لا تحتمل، وهذا أحسن توجيه للآية، وهو مما أعجبني في تفاسير الشيعة، لأنه إعمال للنص بدل إهماله وبيان لأحكام أصحاب هذه المعاذير.

وعليه فيكون قوله: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ يعني بالفدية: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ ويكون قوله: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ يعني الصوم أفضل من الفدية لمن يستطيعه من أصحاب الأعذار المذكورة بلا كبير مشقة وهو توجيه جمهور مفسري الشيعة، وهو توجيه حسن.

أما قول الحلي في قوله: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ إلخ، كلام مبتدأ، لا تعلق له بما قبله، فهذا منه لغو من القول، والأول هو الصواب.

والخلاصة: أن رأى الشيعة فى عدم جواز الصيام فى السفر والمرض يجب تقييده بحصول الضرر ،وأما الصوم لمن لا يتضرر منهما فالدليل على خلاف ما ذهبت إليه

---

(١) مسلم في الموضع السابق.

الشيعة ،وليس فى الآية ما يمنعه وأما ما ذكروه من فدية الشيخ والحامل والمرضع إعمالًا لقوله: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾ فهذا توجيه صحيح للآية ورفضهم لنسخها أحسن ما رأيت لهم في التفسير. وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره.

رابعًا: كتاب الحج

يرى الشيعة أن حج التمتع هو فرض من بعد عن مكة وعمرته مقدمة على حجه وجوبًا في أشهر الحج والإفراد وهو تقديم الحج على العمرة، وكذا القران وهو ضم الحج إلى العمرة في عمل واحد، هما فرض من نقص عن مسافة ستة وثمانين كيلو مترًا من مكة لا يجوز له غيرهما.

١٢- قال اللَّه تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. يقول المقداد الحلي في تفسيرها «إن حج التمتع قد يكون ابتداء كمن يحرم أولًا بالعمرة ثم بعد قضاء مناسكها يحرم بالحج وذلك مما لا نزاع في مشروعيته، وقد يكون بالعدول عن حج الإفراد فإن من دخل مكة محرمًا ما يحج الإفراد فالأفضل له أن يعدل بإحرامه إلى عمرة التمتع ويتم حج التمتع.

وهذا منعه جميع فقهاء العامة- يقصد أهل السنة- وهذه هي التي منعها عمر فقال: «متعتان كانتا على عهد رسول اللَّه ﷺ أنا أحرمهما وأعاقب عليهما» وأما قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ﴾ يعني أهل مكة ليس عليهم متعة، وكل من كان أهله دون ثمانية وأربعين ميلًا مما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية، وكل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة، فعندنا أن التمتع فرض عين لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام لا يجوز له الحج في فريضة الإسلام بغيره، اللَّهم إلا لضرورة تحوجه إلى العدول لضيق الوقت أو الحيض للمرأة وأمثاله، وكذا عندنا أن القِرَان والإفراد فرض عين لمن هو حاضر المسجد الحرام-

وليس له العدول إلى التمتع إلا لضرورة ومع العدول يجب الدم»[1].

وبنحوه قال الطبرسي وأضاف «والهدي واجب للتمتع بلا خلاف لظاهر التنزيل، على خلاف في أنه نسك أو جبران، وعندنا أنه نسك»[2].

وأطال البلاغي في الاستدلال على ذلك وحمل على عمر وعثمان حملة شعواء في نهيهما عن التمتع وبين أن ذلك النوع من الحج هو الفرض لا يجوز غيره[3].

وأقول: قد بان غرض الشيعة من ذلك وهو أن المتعة التي نهى عنها عمر هي التي يتعين أداؤها لا يجوز خلافها من أنواع الحج، وذلك منهم عملًا بنقيض ما نهى عنه عمر.

أما الاستدلال بالآية فلا يستقيم لهم، وقد زعم الشيعة أن المتعة التي نهى عنها عمر قد أخذ أهل السنة بمنع عمر لها فحرمها جميع الفقهاء تاثرًا بنهي عمر عنها- وهذا اتهام باطل لأهل السنة سيأتي ما فيه.

وزعم الشيعة أن الآية صريحة في أن فرض من بعد عن مكة هو التمتع بتقديم العمرة على الحج وذلك أخذا من قوله: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ حيث أعادوا اسم الإشارة إلى التمتع في قوله: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ﴾ ففهموا منه أن- التمتع فرض من بعد عن مكة، وأن القران أو الإفراد فرد من كان حاضر المسجد الحرام.

وهذا منقوض على الشيعة من وجوه:

الأول: إن اسم الإشارة كما يمكن رجوعه إلى التمتع يمكن كذلك رجوعه إلى الفدية التي وجبت بسبب التمتع في قوله: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ﴾ الخ. وعليه فيكون لأهل الحرم أن يتمتعوا كغيرهم، وقد امتازوا عن غيرهم بأن لا فدية عليهم، لأن

---

(١) كنز العرفان ص ١٤١ .

(٢) مجمع البيان ج ٢ : ص ١٥٢ .

(٣) آلاء الرحمن ج ١ ص ١٦٧- ١٧٥ .

الفدية كانت في مقابلة التمتع لمن بعد عن مكة بسبب أنها وفرت عليه سفرًا خاصًا للعمرة في غير أشهر الحج. فوفرت عليه جهده وماله تمامًا كما في حالة القِران فإنه يجب فيه أيضًا فدية لهذا السبب أيضًا، وعود اسم الإشارة إلى الفدية أولي لقربها في الذكر، ولا دليل على منع التمتع بحاضري المسجد الحرام وهذا ما اختاره الجمهور وفيهم مالك والشافعي وأحمد[1] وغيرهم.

الثاني: أما التعبير بقوله: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ يفهم منه صراحة أن هناك كيفية للحج غير هذه الصورة بل يفهم منه أيضًا أن الكيفية الأخرى أولي من حيث أنه إنما لزم الهدي في حالة التمتع، وفي غير التمتع لا هدي، ولا شك أن ما لا يلزم فيه هدي أولي مما لزم فيه الهدي لأن الدماء في الحج تلزم عادة لجبران ما وقع، ولما انتفع المتمتع بمتعته في الحج لزمه الهدي نظير تمتعه أما المفرد الذي قدَّم الحج على العمرة ولم يتحلل حتى فرغ من حجه فلا يلزمه شيء.

الثالث: قد بينت السنة كيفية الحج بما تواتر من حجه ﷺ وأصحابه حيث كان منهم المفرد الذي أحرم بالحج وحده ومنهم المتمتع الذي نوى العمرة وحدها ومنهم القارن الذي نوى الحج والعمرة معًا، وهذا مما لا نزاع فيه لأحد، وإنما النزاع وقع في كيفية حجه ﷺ، وفيما يفهم من أمره لأصحابه من قلب الحج عمرة ويتمتعون إلى أن يحين وقت الحج.

والخلاصة: كما جاءت به سنن لا تحصى، بعضها يصرح بأنه ﷺ كان مفردًا أحرم بالحج وحده، وبعضها يصرح بأنه كان قارنًا الحج مع العمرة، وبعضها أفاد أنه كان متمتعًا، لكن الأحاديث أجمعت كلها بما فيها أخبار التمتع على أنه لم يحل من إحرامه منذ أحرم حتى قضي حجه، والشيعة لا تنازع في هذا أيضًا.

وقد جمع العلماء بين هذه الأخبار جمعًا موفقًا حيث قالوا: أحرم ابتداءً بالحج ثم أدخل عليه العمرة فصار قارنًا، فمن أخبر بالإفراد عنه أراد أول أحواله فمن أخبر بالقران

---

(١) انظر: الفقه على المذاهب الأربعة كتاب الحج ص ٦٨٢ وما بعدها.

أراد ما صار إليه آخر أمره، ويقال للقارن: متمتع من حيث أنه يكتفي بعمل واحد للحج والعمرة فمن هنا يقال له: متمتع، وأيضًا فإنه أمر أصحابه بالتمتع فنسب إليه أنه تمتع من حيث أنه أمر به، ومن المتفق عليه بين المسلمين قاطبة أنه لم يحل من إحرامه حتى قضى حجه ونحر هديه، وكذلك كان حج علي بن أبي طالب لما جاء من اليمن حيث أهل بإهلال النبي ﷺ فأمره بأن لا يحل من إحرامه حتى يقضي نسكه وعليه فحج النبي ﷺ وكذا علي بن أبي طالب كان قرانًا حيث جمعوا الحج مع العمرة.

وإنما لم يحل النبي ﷺ من إحرامه ويجعلها عمرة لأنه كان قد ساق الهدي معه وبين أن من ساق الهدي وكان مفردًا أو قارنًا لا يجوز له أن يقلب الحج إلى العمرة أما من لم يكن قد ساق هديًا فإنه قد أمره الرسول ﷺ بأن يقلب حجه إلى عمرة ويتمتع بما كان محرمًا عليه بالإحرام، ثم يهل بالحج بعد ذلك.

وهذا منه لأصحابه محمول على بيان الجواز لأنهم كانوا يتحرجون من ذلك ويرونه غير جائز يدل على ذلك ما جاء عن ابن عباس قال «كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض ويجعلون المحرم صفرًا ويقولون: إذا برأ الدبر وعفا الأثر وانسلخ صفر حلت العمرة لمن اعتمر، فقدم ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاظم ذلك عندهم فقالوا: يا رسول اللَّه أي الحل؟ قال: «**الحل كله**» متفق عليه[1].

وفي نيل الأوطار عن ابن عمر قال: «قدم رسول اللَّه ﷺ مكة وأصحابه مهلين بالحج فقال رسول اللَّه ﷺ من شاء أن يجعلها عمرة إلا من كان معه الهدي قالوا: يا رسول اللَّه أيروح أحدنا إلى منى وذكره يقطر منيًا؟ قال نعم وسطعت- المجامر) رواه أحمد بإسناد صحيح، وهو أحد الأحاديث التي قال أحمد بن حنبل عنها إن عنده: في الفسخ أحد عشر حديثًا صحاحًا »[2].

---

(١) صحيح البخاري: باب فسخ الحج لمن لم يكن معه هدى ج ١ ص ٢٧٣، ومسلم: باب جواز العمرة في أشهر الحج ج ١ص ٥٢٤ .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج٢ ص ٣٢٨، والحديث في مسلم بألفاظ متقاربة في الموضوع السابق .

وهذا يدل على أمور:

الأول: أن الفسخ جائز وهو مستلزم لجواز عدم الفسخ بأن يمضي في حجته بنص قوله في الحديث (من شاء أن يجعلها عمرة).

الثاني: أن ذلك مشروط بعدم سوق الهدي، أما معه فلا، بدليل الاستثناء في قوله: «إلا من كان معه الهدي).

الثالث: أن ذلك منه كان لبيان الجواز بدليل تحرجهم كما في حديث ابن عباس، وكما في قولهم في حديث ابن عمر: «أيروح أحدنا إلى منى وذكره يقطر منيًا» فهو دال على أنهم كانوا يرونه غير جائز فبين لهم أن ذلك جائز بقوله: «**نعم**» وبقوله: «**من شاء أن يجعلها عمرة**» وعليه فالإفراد بالحج جائز بل يلزم إذا كان قد ساق معه الهدي فلا يحل لصاحبه أن يفسخه إلى عمرة بل يلزمه تمامه، والقران جائز، بديل فعله ﷺ- وفعل علي بن أبي طالب معه وكذا جماعة من أصحابه، ويلزم تمامه إذا كان صاحبه قد ساق الهدي أيضًا كما في الإفراد، ولا يصح حينئذ فسخه إلى عمرة بل يلزمه المضي فيه إلى تمامه. والتمتع جائز من الأصل إذا نوى العمرة ابتداء، أو نوى الحج ولم يسق الهدي ثم فسخه إلى عمرة ثم يهل بالحج من جديد، ويلزمه بهذا التمتع هديًا بالنص القرآني: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ إلخ كما يلزم في حالة القرآن ودليله السنة. ولا يمتنع التمتع إلا في حالة ما إذا ساق الهدي معه وكان قد نوى الحج مفردًا أو قارنًا.

هذا هو الوارد كتابًا وسنة، فلماذا تأخذ الشيعة بنظام التمتع وتجعله هو الفرض لمن بعد عن مكة لا يحل له غيره، وتجعل الإفراد والقران فرض من قرب لا يحل له غيره؟ وبماذا يفسرون حج الرسول وحج علي معه، ومن كان معه الهدي من الصحابة حيث لم يحلوا من إحرامهم حتى أتموه بالإجماع؟ هل هو باطل إذا فلماذا مضى فيه النبي وعلي بن أبي طالب إمام الشيعة. أو هو جائز فلماذا يمنعونه؟ إن مقتضى الأدلة الشرعية يقضي بأنه إذا ورد عدة كيفيات لعمل ما أن يكون ما عمله الرسول ﷺ أفضل مما عمله غيره، ما لم يكن أمرًا خاصًا به، وما هنا ليس من خصوصياته حيث كان معه غيره على مثل فعله ﷺ!!

نعم لو قال الشيعة: إن التمتع يتعين لمن لم يسق الهدي، لقلنا هذا وجه له حظ من القبول لحديث جابر في الصحيحين قال: «أهللنا بالحج مع رسول اللّه ﷺ فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة، فكبر ذلك علينا وضاقت به صدورنا فقال أيها الناس أحلوا فلولا الهدي معي فعلت كما فعلتم»(١).

وأصرح في الأمر ما رواه أحمد عن البراء بن عازب قال: «خرج رسول اللّه ﷺ وأصحابه فأحرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال: «**اجعلوا حجكم عمرة**»، فقال الناس: يا رسول اللّه قد أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرة؟ قال: «**انظروا ما آمركم به فافعلوا**»، فردوا عليه القول فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة وهو غضبان فرأت الغضب في وجهه فقالت: من أغضبك أغضبه اللّه؟ قال: «**ومالي لا أغضب وأنا آمر بالأمر فلا أتبع**» قال الشوكاني: رواه أحمد وابن ماجه ورجاله رجال الصحيح وهو من الأحاديث التي صححها أحمد في الفسخ(٢).

فالحديثان يحتملان الإحلال بالتمتع لمن لم يكن معه هدي فيبقى المفاد وهو أن من كان معه هدي فلا متعة له بل يمضي في حجه وهو عين حج رسول اللّه ﷺ وعلي بن أبي طالب وجماعة من الصحابة، ولو أن الشيعة قالوا بذلك: لقلنا نعم وظاهر الأحاديث عندنا تؤيدكم، وإن اعتذر أهل السنة عن حتمية التمتع بمن لم يكن معه هدي بأنه محمول على بيان الجواز لما كانوا يتحرجون من ذلك ولذلك غضب النبي ﷺ لما توقفوا وراجعوه، وذلك الحمل لازم للحديث المتقدم: «فمن شاء أن يجعلها عمرة» إلخ، لكن الشيعة قالوا بوجوب التمتع ولم يفرقوا بين من ساق معه الهدي وبين من لم يسقه.

والخلاصة: أن من لم يكن معه هدي فالتمتع له أفضل لحديث جابر والبراء وهو مذهب أحمد من كان معه هدي فالإفراد أو القران أفضل بل يتحتم بالدخول في

---

(١) صحيح البخاري: باب فسخ الحج لمن لم يكن معه هدى: ج ١: ص ٢٧٣، ومسلم عن ابن عمر: باب وجوب الدم على المتمتع: ج ١ ص ٥١٨.

(٢) نيل الأوطار ج ٢ ص ٣٢٩.

إحرامه على خلاف بين العلماء في أيهما أفضل، هل الإفراد أو القران؟

وفي نظري: القران لأنه عين حج رسول اللَّه ﷺ كما اجمعوا على ذلك كما أن حاضري المسجد الحرام لهم ما لغيرهم من الأنواع الثلاثة، وأما قوله: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ فراجع إلى عدم إيجاب الهدي عليهم وليس براجع إلى عدم جواز التمتع لهم. واللَّه أعلم بمراده من كتابه.

أما نهي عمر عن المتعة فذلك حق ثابت وارد في الصحيحين وقد كان هذا باجتهاد منه لم يتابع عليه، كما رمتنا به الشيعة حيث قالوا اجمعت جميع فقهاء العامة على منع المتعة تأثرًا بتحريم عمر لها، ولا أدري كيف ذلك وأنواع الحج في كتب أهل السنة قاطبة ثلاثة: تمتع وإفراد وقران؟ ومن الذي روى أحاديث التمتع المتقدمة أما نهي عمر فقد كانت له وجهة نظر صرح بها في الأخبار عنه، ملخصها أن يؤخر الناس العمرة إلى غير أشهر الحج لكي لا يخلو البيت عن زائر في أي وقت من السنة، كما أنه فهم من قوله: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ أنه يلزم الإنسان إتمام ما دخل فيه مع اعترافه بأن المتعة حصلت بأمر الرسول ﷺ فعمر لم يكن يرى منعها لكونها لا تحل- وحاشه من ذلك- بل أراد تعظيم البيت بأن يقصده الناس للزيارة في باقي أشهر السنة للعمرة، لئلا يؤدي أداء العمرة في أشهر الحج إلى هجران البيت في غيرها، فهو اجتهاد له حظ من القبول لكنه لم يتابع عليه لا من الصحابة ولا من الفقهاء لأنهم رأوا أنه اجتهاد في مقابلة نص، وعمر عندنا-أهل السنة غير معصوم فإن اجتهد فهو مردود بالنص وقد ثبت أن عليًا رضي الله عنه أخطأ في بعض المسائل وكان أصحابه يرجعون عنها كما تقدم[1]. ومن أراد الوقوف على كل هذه الحقائق فعليه بمراجعتها في مظانها[2].

---

(١) انظر: مع ذلك في مراجعة أصحاب علي له كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١٠٦ وما بعدها.

(٢) انظر: مثلًا: تفسير ابن كثير في الآية: ج ١: ص ٢٣٠ وما بعدها، وتفسير المنار فيها: ج ٢ ص ١٧٤ وما بعدها، وتفسير الفخر الرازي فيها/ ج ١ ص ١٥٩، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد: ج١: ص ٢٦٤ وما بعدها، ونيل الأوطار للشوكاني: ج ٢ ص ٣٠٨ وما بعدها وسبل السلام: ج ٢: ص ٢٦٣ وما بعدها، والفقه على المذاهب الأربعة كتاب الحج: ص ٢٨٢ مبحث القرآن والتمتع والإفراد، وغير ذلك كثير.

خامسًا: كتاب النكاح

يرى الشيعة جواز نكاح المتعة، وهو الزواج إلى أجل معلوم، وهو عندهم من الطيبات المحللة إلى يوم القيامة ولم ينه عنها الرسول ﷺ- كما يزعمون- حتى قبض، وإنما المحرم لها هو عمر بن الخطاب- بزعمهم- والمتعة في أعدل صورها عندهم تفترق عن النكاح الدائم في أمور:

الأول: أنها محدودة المدة ينفسخ النكاح بانقضاء المدة المتفق عليها.

الثاني: لا ترث الزوجة من زوجها بالمتعة ولا يرث منها إذا مات أحدهما في أثنائها.

الثالث: لا نفقة للزوجة بالمتعة ولا سكنى بخلاف النكاح الدائم.

الرابع: يجوز التمتع بالكتابية والمجوسية بخلاف الزواج الدائم فجمهورهم على منعه.

الخامس: لا يلحقها طلاق ولا ظهار ولا إيلاء ولا خلع ولا مباراة ولا لعان بخلاف الزواج الدائم.

السادس: أن الولد لا يلحق أباه في المتعة إلا إذ اعترف الوالد بأنه منه.

السابع: لا حد بالنسبة لعدد الزوجات بالمتعة فيجوز أن يتمتع بأي عدد كان جميعًا.

الثامن: لا يعتبر نكاح المتعة في صحة المحلل في الطلاق الثلاث، بخلاف الدائم.

التاسع: لا يعتبر المتزوج بالمتعة محصنًا، بمعنى أنه لو زنا لا يرجم بل يجلد.

العاشر: أن عدة المتمتع بها خمسة وأربعين يومًا، أما الدائم فعدتها معروفة.

هذه الفروق هي ما أجمعت عليه الشيعة وهناك أمور أخرى رغبت عن ذكرها[1].

---

(١) انظر: هذه الفروق في كتاب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص ٢١١، ٢٢٤.

ثم هو فيما بقى مثل النكاح الدائم إن كان قد بقي منه شيء !!

١٣- قال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾﴾ [النساء: ٢٤] أخذ الشيعة من قوله تعالى في الآية: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ جواز نكاح المتعة بالنص القرآني ولم يأت بعده قرآن ينسخه، ولا نهى النبي عنها قط حتى مات. فنرى المقداد الحلي يمثل لنا كيف أخذ الشيعة هذا الحكم من الآية فإليك. أدلته مشفوعة لبيان مغالطاته في استدلالاته من الآية: يقول: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ المراد هنا نكاح المتعة والآية تدل عليها من وجوه:

(أ) أن اللفظ الشرعي يحمل إذا ورد على الحقيقة الشرعية كما تقرر في الأصول ولا خلاف في أن نكاح المتعة المشترط بالأجل والمهر يسمى متعة وفاعله متمتع[١].

فإن قلت: لم يجز أن يراد به الدائم هنا بأنه يحصل به الانتفاع فيسمى متعة بذلك- الاعتبار ويؤيد هذا صدر الآية فإنه يتضمن انتفاء الإحصان ومعلوم أن المتعة لا تحصن عندكم.

قلت: الجواب عن الأول: قد بينا أن ذلك حقيقة في المتعة فلو دل على غيره لزم المجاز والاشتراك وهما خلاف الأصل ولو دل على القدر المشترك لم يفهم أحدهما[٢] بعينه وعن الثاني: بالمنع من إرادة الإحصان الذي يثبت معه الرجم بل

---

(١) ليس في الشرع نكاح متعة حتى يمكن حمل اللفظ الوارد فيها على الحقيقة الشرعية وإلا فيما يفسر قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وغيرها كثير في القرآن وسيأتي فأين استعمال الشرع للمتعة والتمتع في نكاح المتعة هنا ولا قائل به في هذه الآية مطلقًا؟

(٢) لا يخفى أن العكس هو الصحيح فالاستمتاع في الآية مستعمل في المعنى اللغوي الذي يريد نفيه، وهو حقيقة في اللفظ واستعماله في نكاح المتعة يخرجه إلى المجاز أو الاشتراك وهما خلاف الأصل فتدبر! ولو سلم فهو منقوض بثبوت التحريم فيها إلى الأبد كما في رواية أهل السنة والشيعة معًا كما سيأتي.

معنى التعفف ويؤيده قوله: ﴿غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾»[1]. سلمنا، لكن بعض أصحابنا حصن به[2].

(ب) لو لم يكن المراد المتعة المذكورة لم يلزم شيء من المهر من لا ينتفع من المرأة الدائمة بشيء واللازم باطل فكذا الملزوم[3] أما بطلان اللازم فللإجماع على أنه لو طلقها قبل أن يراها وجب نصف المهر وأما بيان الملازمة فإنه على وجوب- إتيان الأجرة بالاستمتاع فلا يجب بدونه.

إن قلت: لم لا يجوز أن يراد المهر المستقر ومعلوم أنه لا يستقر إلا مع الدخول وتقدير الآية فالذي استمتعتم به منهن فآتوهن مجموع أجورهن، **قلت**: قرأ ابن- عباس وابن جبير وأبي وابن مسعود وجماعة كثيرة (فما استمتعم به منهن إلى أجل مسمى) وهو صريح في إرادة المتعة المذكورة فإن قلت أن ذلك وإن أثبته هؤلاء فقد أنكره غيرهم على أنه لو ثبت لكان قرآنا.

والقرآن لا يثبت بالآحاد، قلت: الجواب عن الأول المثبت يقدم على النافي[4] إذ قد يخفى على إنسان ما يظهر لغيره ولأنه فيه صيانة للمسلم الظاهر العدالة عن الكذب[5].

---

(١) هذا تناقض ومغالطة، إذ كيف أخرج الإحصان هنا عن المعنى الشرعي فقد استنكر ذلك بنفسه في الجواب الأول؟؟

(٢) لم يحصن به عندكم في القديم سوى أفراد قلائل وإجماعكم اليوم على عدم التحصين به.

(٣) هذا قياس فاسد نظمه على ما يخدم مدعاه ومخالطته فيه ظاهرة إذ ليس في الآية ما يفيد أنه لا يجب دفع نصف المهر بالطلاق قبل الدخول كما هو ثابت بآية أخرى وإنما قصارى هذه الآية أنه يلزم جميع المهر بالدخول التي عبر عنه بالاستمتاع لبيان علة الدفع والحث عليه فتدبر!

(٤) المثبت يقدم على النافي في الأخبار لا في نقل قرآن لا يثبت إلا بالتواتر إذ كيف يرجح المثبت بقرآن موضوع على النافي بقرآن متواتر أجمعت عليه الأمة؟ ومع ذلك فالقراءة الموضوعة حجة عليكم لا لكم كما سيأتي.

(٥) متى عدلتم الصحابة ونفيتم عنها الكذب يا معشر الشيعة؟ وهل هناك أحد منا إن رد هذه القراءة الموضوعة يلزمه تكذيب هؤلاء الأعلام بل غايته أنها لم تصح فضلًا عن أنها معارضة للمتواتر القطعي ومعارض القاطع ساقط بالاتفاق.

وعن الثاني: أنه إذا لم يثبت قرآنا فما المانع أن يثبت به الحكم ونحن نقنع بخبر الواحد في هذه الصورة خصوصًا مع تأكده بإجماع أهل البيت ورواياتهم والخصم يحتج بأضعف من رواية هؤلاء المعظمين بل منهم من ينسخ به الأحكام الثابتة[1]. .

ويدل أيضًا على إباحة هذا العقد أمور:

(أ): إجماع أهل البيت ورواياتهم به مشهورة وإجماعهم حجة لحديث الثقلين[2].

(ب): نقل الخاصة والعامة أن ابن عباس كان يفتي به ويعمل، ومناظرته مع عبد اللّه بن الزبير مشهورة[3].

وقول ابن عباس حجة ودعوى رجوعه عن ذلك ممنوع[4].

(ج): اشتهرت الروايات عن عمر بن الخطاب أنه قال: «متعتان كانتا على عهد رسول اللّه ﷺ أنا محرمهما ومعاقب عليهما متعة الحج ومتعة النساء وحي على خير العمل في الأذان»[5] فهذه شهادة منه أنها كانت على عهد رسول اللّه ﷺ ومعلوم أن

---

(١) كيف ينسخ متواتر بموضوع؟ نعم لو صح سندها فهي كخبر الواحد في بيان معنى خفي من الآية، والمعنى هنا واضح على القراءة المتواترة، ومخالف للمعنى على القراءة الموضوعة فبأيهما نأخذ؟

(٢) هذه مغالطات فليس هناك إجماع لأهل البيت على ذلك، بل ما ورد عنهم بطرق الشيعة مكذوب عليهم قطعًا لما ثبت بطرق الشيعة وأهل السنة معًا عن علي بن أبي طالب من تحريم المتعة كما سيأتي .

(٣) سيأتي أن علي بن أبي طالب خطأ ابن عباس في هذا أكثر من مرة وكان المفروض على الشيعة أن يأخذوا برأي إمامهم لا برأي ابن عباس أما المناظرة الذي ذكر فهي باطلة .

(٤) متى كان قول ابن عباس حجة عندكم وقد قلتم هو الذي نزل فيه: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٧٢﴾﴾ [الإسراء: ٧٢] وسواء رجع ابن عباس أو لم يرجع فما يضر خلافه شيئًا!

(٥) قد ظهر الآن حجة الشيعة في تحليل المتعة هي تحريم عمر لها ليس غير وسيأتي أن عمر كان مؤكدًا للتحريم وليس هو الذي حرم أما زيادة: «حي على خير العمل» وكذا «أشهد أن عليًا ولي الله» في الأذان فهي من اختراعكم .

عمر ليس له تحليل ولا تحريم.

(د) أنه لا نزاع ولا خلاف في أنها كانت مشروعة، والخصم يقول أنها نسخت، قلنا: المشروعية دراية والنسخ رواية ولا تطرح الدراية بالرواية[1].

(هـ): أنها منفعة خالية من جهات القبح ولا نعلم فيها ضررًا عاجلًا ولا آجلًا[2].

وكل ما هذا شأنه فهو مباح، فالمتعة مباحة[3].

هذا ويصور لنا الطبرسي مذهب الطائفة في استدلال من نوع آخر فيقول: قيل المراد بالاستمتاع هنا درك البغية والمباشرة وقضاء الوطر من اللذة، عن الحسن ومجاهد وابن زيد والسدي فمعناه على هذا: فما استمتعتم أو تلذذتم من النساء بالنكاح فآتوهن مهورهن[4].

وقيل: المراد به: نكاح المتعة وهو النكاح المنعقد بمهر معين إلى أجل معلوم، عن ابن عباس والسدي وهو مذهب أصحابنا الإمامية وهو الواضح لأن لفظ الاستمتاع والتمتع وإن كان في الأصل واقعًا على الانتفاع والالتذاذ فقد صار بعرض الشرع مخصوصًا بهذا العقد المعين لاسيما إذا أضيف إلى النساء[5]، فعلى هذا يكون معناه فما عقدتم عليهن هذا العقد المسمى متعة فآتوهن أجورهن، ويدل على ذلك أن اللَّه علق وجوب إعطاء المهر بالاستمتاع، وذلك يقتضي أن يكون معناه هذا العقد المخصوص دون الجماع والاستلذاذ لأن المهر لا يجب إلا به، هذا وقد روى عن جماعة من الصحابة منهم أبي بن كعب وابن عباس وابن مسعود أنهم قرأوا: «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى» وفي ذلك تصريح بأن المراد به عقد المتعة وأورد

---

(١) المنقول إلينا هو تحريم المتعة لا مشروعيته وهل تحريم الزنا يفيد أنه كان مشروعًا؟ المتعة من أنواع الأنكحة الفاسدة التي كانت موجودة قبل الإسلام ثم جاء الإسلام فحرمها.

(٢) بل هي من أقبح القبائح والضرر فيها ظاهر فهي دعارة وسفاح بالتراخي بين الطرفين.

(٣) كنز العرفان ص ٢٨٩.

(٤) هذا الوجه هو المتعين في الآية لا يجوز غيره وستأتي له الأدلة القاطعة.

(٥) هذا تمويه وتضليل وسيأتي أن جميع ما في القرآن من هذا النوع عن النقيض مما زعم الطبرسي.

الثعلبي في تفسيره أن رجلًا سأل ابن عباس عن المتعة فقال له : أما تقرأ سورة النساء؟ فقال : بلى ، فقال ابن عباس : أما تقرأ «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى»؟ قال : لا أقرأها كذلك ، قال ابن عباس : والله هكذا أنزلها الله ؛ ثلاث مرات ؛[1] .

وعن علي بن أبي طالب قال : «لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي» وعن عمران بن حصين قال : «نزلت آية المتعة ولم تنزل آية بعدها تنسخها فأمرنا رسول اللهﷺ وتمتعنا مع رسول الله ومات ولم ينهنا عنها فقال بعده رجل برأيه ما شاء» وأورد مسلم في صحيحه ؛ بسنده قال : «قدم جابر بن عبد الله معتمرًا فجئنا في منزله فسأله القوم عن أشياء ثم ذكروا المتعة فقال . نعم استمتعنا على عهد رسول الله وأبي بكر وعمر» .

ثم قال : ومما يمكن التعلق به في هذه المسألة الرواية المشهورة عن عمر أنه قال : «متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ حلالًا أنا أنهي عنهما وأعاقب عليهما»[2] . فأخبر بأن هذه المتعة كانت على عهد رسول الله ﷺ وأضاف النهي عنهما إلى نفسه لضرب من الرأي فلو كان الرسول نهى عنهما أو نسخها أو أباحها في وقت مخصوص دون غيره لأضاف التحريم إليه دون نفسه ، وأيضًا فإنه قرن بين متعة الحج ومتعة النساء في النهي ولا خلاف أن متعة الحج غير منسوخة ولا محرمة فوجب أن يكون حكم متعة النساء حكمها »[3] .

هذه هي أعدل الآراء عند الشيعة في نكاح المتعة وقد أعرضت عن مساوئ فيها حرصًا على عدم توسيع هوة الخلاف بين صفوف المسلمين ومذهب الشيعة في المتعة مشهور لا يخفى على أحد وقد اكتفيت ببيان مغالطات المقداد الحلي في استدلالاته فلا حاجة إلى مناقشة هذه الأغاليط ، وأفرغ الآن ببيان ، هل في الإسلام نكاح متعة من

---

(١) هذه أخبار كلها باطلة لم تصح ويكفي في بطلانها معارضتها للمتواتر في القراءات السبع عن هؤلاء الأعلام أنفسهم - أعني ابن مسعود وأبي وابن عباس والمتواتر قاطع بالإجماع ومعارض القاطع ساقط باتفاق!!

(٢) سيأتي توجيه هذه الأخبار وبيان معناها الصحيح وأنه لا حجة للشيعة فيها .

(٣) انظر : مجمع البيان ج ٥ ص ٧١ .

كتاب أو سنة أولًا ، سواء نسخ أم لم ينسخ؟

والجواب أنه ليس في الإسلام نكاح متعة. لا في الكتاب ولا في السنة وإنما هو كان من الأنكحة الفاسدة قبل الإسلام ولم ينزل تحريمه إلا عام خيبر وكان الرسول قبل ذلك يأذن به في بعض الأحوال على أساس أنه لم ينزل عليه تحريمه بعد وإليك البيان :

أما القرآن فليس فيه نكاح متعة لا في هذه الآية ولا غيرها لأن مادة المتعة قد نزلت في آيات كثيرة لمعان أصلها واحد وهي :

١- متعة التصريح بإحسان قال تعالى : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾﴾ [الأحزاب: ٢٨]، وقال تعالى : ﴿فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

٢- متعة النفقة للنساء، قال تعالى : ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَـٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وقال تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَـٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

وقال تعالى : ﴿وَلِلْمُطَلَّقَـٰتِ مَتَـٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٤١﴾﴾ [البقرة: ٢٤١].

والمتعة في كل ذلك بهذا المعنى أي التسريح بإحسان أو النفقة على المطلقات وهي واجبة على الرجال لا تسقط بحال وهي كما ترى مضافة إلى النساء ولم يدع أحد أن المراد بها في هذه الآيات هو نكاح المتعة، وبهذا يسقط ما ادعاه الطبرسي من أنها إذا أضيفت إلى النساء أريد بها نكاح المتعة، وقد استوعبت الآيات التي ذكرت مادة المتعة في القرآن مضافة إلى النساء ولم يبق إلا الآية المتنازع فيها والتي هي دليل الشيعة وسأبين ما فيها :

٣- جاءت مادة المتعة كذلك في متعة الحج حيث يسميها الفقهاء متعة وحقها أن تسمى (تمتع) لأن القرآن ذكرها كذلك، قال تعالى : ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ومعناها واضح وهو الاعتمار في أشهر الحج كما تقدم،

٤- المعنى الثالث للتمتع هو الانتفاع بطيبات الرزق في الحياة الدنيا وقد نزلت

فيه آيات كثيرة باسم المتاع، ومن باب التفعل والتفعيل والاستفعال، قال تعالى: ﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [هود: ٣] وقال: ﴿تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ وَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾ [محمد: ١٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧]، وقال تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، وقال: ﴿رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِيٓ أَجَّلْتَ لَنَا﴾ [الأنعام: ١٢٨]- وهذا النوع كثير في القرآن ومن عجيب إعجاز القرآن أن: المتاع وباب التفعل والتفعيل منه قد جاء في القرآن لانتفاع مؤقت ذكرت غايته أو لم تذكر، ومن تدبر ما سقته من آيات أدرك ذلك واضحًا.

أما الاستمتاع فلم يأت إلا في الانتفاع الدائم الذي لم ينقطع إلا بانقطاع الحياة الدنيا والغالب في استفعال القرآن هو المبالغة مثل الإجابة والاستجابة، والإخراج والاستخراج والإقامة والاستقامة، فتدبر ذلك!

أما متعة النكاح أو نكاح المتعة فلم ينزل قرآن فيها ألبتة، وما تدعيه الشيعة من أن قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ نزل في نكاح المتعة. فأدب البيان وعربية هذه الجملة الكريمة المعجزة تأبي أن تكون قد نزلت في نكاح المتعة وإلا فتركيب هذه الجملة يفسد ونظمها يختل ويتفكك الأسلوب لو قلنا أنها نزلت في نكاح المتعة.

وبيان ذلك: أنه تعالى لما تمم ذكر المحرمات من النساء بقوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ واستثنى منها ملك اليمين بقوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ أخذ يبين حال ما سوى المذكورّات من النساء بقوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ هكذا مجملًا لما سبق بيانه من كيفية الحل في أول السورة. في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]، فاستغنى بذلك عن إعادته هنا، ثم بين سبب هذا الحل ودواعيه بقوله: ﴿أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾ ومعلوم أن نكاح المتعة لا يحصن، ولا تزعم الشيعة أنه يحصن، بل تقول: لا يعتبر الناكح بالمتعة محصنًا لو زنا، ولا يصلح عندهم في اعتبار التحليل في الطلاق الثلاث، فيكون إجماعًا أن قوله

تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾ في النكاح الدائم.

ثم فرع على هذا النكاح الدائم شرطية الاستمتاع بين الأزواج في وجوب دفع المهر كاملًا بمناسبة ذكر الأموال قبله، وذلك بجملة شرطية تزلت تفريعًا لتفصيل ما تقدم من إجمال قوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ وهذه الشرطية هو قوله: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ وهي في اصطلاح أهل الأدب جملة شرطية، والشرطية إذا كان جزاؤها جملة إنشائية حكمها في جملة الجزاء، ويكون جزاؤها هو عمدة الكلامن فالشرط يكون قيدًا للحكم ظرف زمان أو مكان.

هذا هو دأب أهل اللسان وأدب البيان لا يجهله أجهل جاهلي في بادية العرب فضلًا عن من له أدنى إلمام بلسان العرب ولغتهم.

والتعبير بالاستمتاع هنا لنكتة بلاغية جليلة تناسب إعجاز القرآن البياني وهو أنه جيء به لبيان سبب دفع المهر والحث عليه، أي في نظير ما حصل لكم من الاستمتاع- فأدفعوا إليهن مهورهن كاملة، ولذلك قال الفقهاء يجب المهر كله بالدخول والاستمتاع ولذا فإنه إذا طلق قبل الدخول فلا يجب عليه إلا نصف المهر فقط قال تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] أما بعد الدخول فيجب جميعه ولا يحل له منه شيء قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٢٠﴾ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾﴾ [النساء: ٢٠، ٢١]، فبين أن سبب عدم إنقاص شيء من المهر هو كون كل من الزوجين قد أفضى إلى الآخر، وأخذ منه ميثاقًا استغلظ بهذا الإفضاء، وعد خرقه بهتانا وإثمًا مبينًا والشيعة توجب دفع الأجرة كاملة في صلب العقد في نكاح المتعة لا في الاستمتاع- بالفعل فلو كانت هذه الجملة الكريمة في نكاح المتعة لوجب أن يكون نظم الكلام هكذا «فما آتيتموهن أجورهن فاستمتعوا بهن» إذ لو أراد قائل أن يفيد حل المتعة فقال: «إن تمتعت بها فأعط أجرها» لكان

هذا القول قول جاهل لا يفهم ما يقول، ولكان عليه أن يقول: «إن أعطيت أجرها فتمتع بها» وهذه مسألة نحوية لا يجهلها مبتدئ في تعلم العربية فكيف تقع هذه المخالفة- على فهم الشيعة- في أعلى الكلام وأبلغه؟ وأيضًا لو كانت هذه الآية دالة على نكاح المتعة لكان قوله بعدها: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ لغوا باطلًا لا محل له من البيان بحال، وحاشا للّه ولكلامه!

إذ كيف يتصور أن يعد عاجزا غير مستطيع من أبيح له الاستمتاع بقبضة من تمر أو كف من شعير أو بدراهم معدودة، كما تزعم الشيعة؟.

وهل يستقيم في البلاغة أن ينقل من عجز عن ذلك إلى التسري بالإماء؟.

إن من عجز عن قبضة تمرًا وكف من شعير فهو عن شراء الإماء أعجز قطعًا، فكيف تقع هذه المخالفة وليس بين هذه الآية وآية حل متعة الشيعة فاصل من الآيات؟ هل نسي ربك؟ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾!.

وأي معنى لقوله تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣].

وأحل تمتع بكف من بر أو قبضة من تمر؟.

وأي وجه للاستعفاف هذا لو حلت متعة الشيعة بهذا الأجر اليسير على أي وجه من الوجوه؟ وذلك لأن وجوب الاستعفاف عند العجز عن النكاح يناقض حل التمتع على نظام الشيعة على خط مستقيم!.

قد تشعب الشيعة فتقول: إن اللّه ذكر في الآية الأجرة وهي لا تكون إلا في المتعة أما في النكاح فتسمى مهرًا، وأقول: بل سماه اللّه أجرًا في مواضع منها قوله: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧] وقوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠] ولا قائل هنا إنها أجرة نكاح المتعة وعليه فمعنى الآية: أي: كما تستمتعون بهن وتطلبون الإحصان بما تبذلونه من أموالكم نفرة من السفاح بقبحه وشناعته فآتوهن مهورهن في مقابلة ذلك.

ثم أقول للشيعة: هل المنكوحة بمتعة تسمى زوجة أو لا؟.

إن كانت تسمى زوجة فقد وجب ثبوت التوارث بينها وبين زوجها لعموم قوله تعالى-: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]، ووجب لها النفقة والسكنى لعموم قوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]- بل ووجب لها النفقة والسكنى في العدة للمطلقة لعموم قوله: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

ووجب أن لا يزيد في الجمع عن أربع لعموم قوله: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣]. وصح أن يظاهر منها ويلاعنها ويقع عليها الطلاق والإيلاء، وصح النكاح به في التحليل في الطلاق الثلاث وتجب عليها عدة ثلاثة قروء أو أشهر كالحرة لا خمسة وأربعين يومًا كالأمة، لأن الحرة بالحرة أشبه ووجب أن يثبت نسب الولد ﷺ: «**الولد للفراش وللعاهر الحجر**»[1] فإذا لم يثبت به النسب فقد ثبت أن الناكح به عاهر.

وبما أن الشيعة قد نفت كل هذه الأحكام عن المنكوحة بالمتعة فقد ثبت أنها ليست- بزوجة وبما أنها ليست مما ملكت اليمين بالإجماع فقد ثبت أنها مما وراء ذلك، وهي التي ذكر الله ﷻ في قوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ۝٧﴾ [المؤمنون: ٥- ٧] وهو المطلوب.

هذا وللشيعة هنا شغب حاصله أنهم يقولون: ليس كل زوجة وارثة كما في الزوجة القاتلة أو الكتابية أو الرقيقة، وقد تسقط النفقة عن الزوجة بالنشوز، فثبت أنه ليس من شرط الزوجية أن تكون الزوجة وارثة أو تجب لها نفقة.

وأقول: ثبت لها الميراث والنفقة بأصل العقد، وحرمت من ذلك لمانع خارج بما ذكرتم وليس ذلك من حيث عقد الزواج، أما أنتم فعقد المتعة عندكم متضمن بذاته

---

(١) صحيح مسلم كتاب الرضاع باب الولد للفراش: ج ١ ص ٦١٩ والبخاري باب غزوة الفتح ج ٣ ص٦٤ .

لهذا الحرمان والفرق واضح فلذا صح أن لا تدخل في إطلاق الزوجة ولا المملوكة ووجب أن تدخل فيما وراء ذلك وهو المطلوب.

وعليه فليس في القرآن نكاح متعة ويجب تنزيه كلام الله تعالى عن ذلك لما يتضمنه نكاح المتعة من تناقض صريح مع آيات القرآن التي حددت علاقة الزوجية تحديدًا لم يحظ به موضوع آخر احتياطًا للفروج، وحرصًا من القرآن على إحاطة الزوجية بسياج منيع إبقاء على الروابط الأسرية في المجتمع الإسلامي، وتأمل قوله تعالى في عناية القرآن بذلك حيث يقول: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الروم: ٢١]، فأين السكن وأين المودة والرحمة في متعة الشيعة!

بقي ما تشغب به الشيعة من القراءة الشاذة- بزعمهم- بزيادة (إلى أجل مسمى) بعد قوله: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ﴾ وأقول: هذه القراءة من المتفق عليه أنها ليست بمتواترة ولا مشهورة وقد بحثت عنها في القراءات الشاذة للشيخ عبد الفتاح القاضي. فلم أجدها في الشواذ[1] فلم يبق إلا أنها من زيادات الشيعة التي تخدم مدعاهم، وقد تقدم في فصل التحريف وجودها في زيادات الشيعة على النص القرأني لخدمة بدعتهم في حل نكاح المتعة كما تقدم كلام المحققين أن القراءات التي تنسب إلى بن مسعود ومصحفه، وكذا أبي بن كعب وابن عباس هي من وضع الشيعة عليهم لا سيما وأنه معارض بما نقل عن هؤلاء الأعلام تواترًا في السبع وغيرها.

والتواتر قاطع ومعارض القاطع ساقط قطعًا، بل سقوطه يهدم متعة الشيعة من أساسها وبيان ذلك.

أن عقد المتعة عند الشيعة لا ينعقد إلا بأجل مسمى وأجر مسمى، وإن لم يسم هذا ولا ذاك انعقد عقد دوام، فتسمية الأجل شرط لا رخصة فيه، وسقوط (إلى أجل مسمى من التلاوة وعدم الاعتداد به يهدم تمام الهدم مذهب الشيعة في متعة النساء من

---

(١) انظر: كتاب القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب للشيخ عبد الفتاح القاضي شيخ المقارئ المصرية على عيسى البابي مقرر السنة الثانية من معهد القراءات بالأزهر.

جذوره، لأن ارتفاع هذا القيد بعد ثبوته يوجب الغاؤه وعدم العمل بسببه وإذا ألغى الأجل في العقد انعقد عقد دوام بالإجماع- رغم أنف الشيعة- وهو المطلوب.

وأيضًا: فإن الأجل في متعة الشيعة أجل العقد، والزيادة المزعومة ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۖ﴾ لو ثبتت لا تكون إلا أجل الاستمتاع بالفعل، والفرق واضح، فعقد المتعة إذا انعقد ينعقد لا إلى أجل لأن القراءة المزعومة ردت الأجل إلى الاستمتاع لا إلى العقد والعقد الذي هو له حد إذا انعقد ينعقد عقد ثبات ودوام، فينعقد عقد المتعة دواما- رغم أنف الشيعة وهو المطلوب أيضًا.

ومن هنا قال الفقهاء: إذا اشترط في العقد مدة معينة ثم دخل بها انعقد النكاح وألغى الشرط ووجب لها مهر المثل[1].

نعم يلغى الشرط وينعقد النكاح دوامًا لأن عقد النكاح أقوى العقود وأوثقها، فهل رأيت عقدًا يمتد أثره إلى ما بعد الموت غير عقد النكاح؟

أما ما يحتج به الشيعة من أن المتعة كانت مشروعة في عهد الرسول ﷺ ولم يحرمها إلا عمر بن الخطاب لما خطب فقال: «متعتان كانتا على عهد رسول اللّٰه ﷺ» إلخ.

فأقول: قد فهمنا الآن سبب عناد الشيعة وإصرارهم على حل المتعة وهو أنه لا حجة لهم في القول بحلها إلا إرغامًا لعمر بن الخطاب ولا مزيد.

أما القرآن فقد علمنا أنه لا متعة فيه، وتشبثهم بالقراءة المزعومة حجة عليهم لا لهم وأما السنة فليس معهم ما يتشبثون به إلا أكاذيب ينسبونها إلى الأئمة وهم منها براء ويبالغون فيدعون إجماع الأئمة على حلها مع أن الثابت عندنا وعند الشيعة في أوثق مصادر الطرفين ينقض ذلك حيث جاء في البخاري بسنده عن الحسن بن محمد بن علي وأخيه عبد اللّٰه عن أبيهما أن عليًّا رضي الله عنه قال لابن عباس: «إن النبي ﷺ نهى عن

---

(١) انظر: الفقه على المذاهب الأربعة: كتاب النكاح باب النكاح المؤقت أو نكاح المتعة ج ٤: ص٩٢ .

المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر»[1].

وروى الكليني بسنده عن زيد بن علي عن آبائه عن علي بن أبي طالب أنه قال: «حرم النبي يوم خيبر لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة»[2].

ورواية الكليني أصرح في التحريم من رواية البخاري كما ترى، إذ الفرق واضح بين (نهى) وبين (حرم) كما لا يخفى، لكن الكليني أراد أن يضل بني طائفته عن الحق حيث قال معقبًا على الرواية (وهذه الرواية وردت مورد التقية ودين الأئمة إباحة المتعة»[3] هكذا وبكل بجاحة يقرر الكليني أن دين الأئمة هو الدعارة، ولا محمل للرواية إلا على- التقية التي يتزرعون بها للانسلاخ من الدين، وهل التقية في الفواحش أيضًا يا معشر الشيعة إن عليًّا ﷺ روى ذلك في مناسبات عدة أشهرها في الرد على ابن عباس لما رآه يفتي بذلك فقد أخرج مسلم بسند البخاري السابق: «أن عليًّا لما سمع ابن عباس يلين- أي يسهل- في متعة النساء قال: مهلًا يا ابن عباس فإن رسول اللّه ﷺ نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية» وفي رواية أنه قال: «إنك رجل تائه نهانا رسول اللّه ﷺ عن المتعة وعن لحوم الحمر الإنسية يوم خيبر»[4].

فهل يصح حمل ذلك منه على التقية، أم أن الواقع أن تقية الشيعة هي التي يحملون عليها دين الأئمة!.

ورأيي في نكاح المتعة الذي نهى عنه الرسول ﷺ وحرمه إلى يوم القيامة والذي جاءت به أحاديث تصرح بأنه كان يرخص فيه في ظروف معينة، ثم أجمعت الروايات على استقرار تحريمه عن رسول اللّه ﷺ لا عن عمر كما تزعم الشيعة، يتلخص في أن نكاح المتعة نكاح جاهلي من بقايا الأنكحة التي كانت سائدة قبل الإسلام وكان

---

(١) صحيح البخاري: كتاب النكاح: باب نهي رسول الله عن نكاح المتعة آخرًا: ج ٣: ص ٢٤٦ .
(٢) انظر: تخريج الحديث وتعليق الكليني عليه في فروع الكافي: باب المتعة ج ٥ ص ٣٤٥ .
(٣) صحيح مسلم: كتاب نكاح المتعة واستقرار تحريمها إلى يوم القيامة ج ١ ص ٥٨٩ .
(٤) المصدر السابق.

الرسول ﷺ يبغضه، لكن لما لم ينزل عليه في شأنه شيئًا كان يرخص فيه عند مسيس الحاجة لأصحابه في الغزوات، ثم لا يلبس أن ينهي عنه لبغضه إياه إلى أن حرمه نهائيًا لما أمره اللّه تعالى بأن يعلن حرمته ونزل عليه تحريمه كما هو صريح رواية مسلم في إسناد التحريم إلى اللّه تعالى فقد أخرج مسلم بسنده عن الربيع بن سبره الجهني عن أبيه قال: «أنه كان مع رسول اللّه ﷺ فقال: «**يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن اللّه قد حرم ذلك إلى يوم القيامة**» الحديث[1].

وليس بعد هذا قولًا لمتقول إذ التحريم من اللّه على لسان نبيه ﷺ لا تحريم عمر بن الخطاب وأما نهى عمر عنها في خلافته فلأن ناسًا لم يبلغهم التحريم من الأعراب فتمتعوا فبلغ ذلك عمر فكرر النهي وتوعد بالعقوبة مبالغة في الزجر بمحضر من الصحابة من غير نكير كما في قصة عمرو بن حريث عند مسلم[2] وفي الدر المنثور عن البيهقي بسنده عن عمر أنه خطب فقال: «ما بال رجال ينكحون هذه المتعة وقد نهى رسول اللّه عنها لا أوتي برجل نكحها إلا رجمته»[3].

نعم يرجم، وهل يرجم إلا الزاني يا معشر الشيعة؟ فهذا صريح من أن عمر أسند النهي عنها إلى النبي ﷺ، وأكد عمر هذا النهي وتوعد بالعقاب عليه وأما ما روي عنه (متعتان كانتا على عهد رسول اللّه ﷺ أنا أنهى عنهما» إلخ فلا يتعارض مع ما هنا لأن معناه أن هذه المتعة كان يرخص فيها أحيانًا في عهد الرسول وهذا لا يمنع أن الرسول ﷺ حرمها بنفسه كما هي صريح رواية البيهقي عن عمر وباقي الروايات عن علي بن أبي طالب وغيره.

وأما احتجاج الطبرسي برواية جابر بن عبد اللّه لما جاء معتمرًا فسألوه عن المتعة فذكر أنهم تمتعوا على عهد رسول اللّه ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فقد رواها

---

(١) صحيح مسلم: كتاب النكاح: باب نكاح المتعة واستقرار تحريمها إلى يوم القيامة ج ١ ص ٥٨٧ .

(٢) انظر: الحديث في صحيح مسلم: كتاب النكاح: باب نكاح المتعة واستقرار تحريمها إلى يوم القيامة ج ١ ص ٥٨٦ .

(٣) انظر: كتاب تفسير الدر المنثور للسيوطي ج ٢ : ص ١٤١ .

مسلم[1] وهي صريحة في متعة الحج بدليل ذكر الاعتمار إذ المقام لعمرة الحج بدلالة الحال التي هو فيها فتدبر! وقد مر ما فيها وأما حديث عمران بن حصين «نزلت آية المتعة في كتاب اللّه ولم ينزل قرآن يحرمها» فقد أخرجها البخاري في متعة الحج[2] فلا يصح بعد ذلك حملها على متعة النساء، إذ ليس في القرآن غير متعة الحج التي سبق ذكرها كذلك قول علي فيما أورده الطبرسي: «لولا نهي عمر عن المتعة ما زنى إلا شقي» فهذا حق، ومعناه أنه استحسن- تشدد عمر في الزجر عنها، حيث إن بعض الناس لم يبلغهم النهي ففعلوها على أنها حلال، فأزاح نهي عمر الغمة، ولولاه لانتشرت بين الناس انتشار النار في الهشيم، ولكان إثبات الزنا من العسير لما أنه يمكن لصاحبه أن يعتبر بأنه ينكح متعة فلا يقع تحت وطأة الحد إلا شقي لم يدر كيف يعتل بهذه العلة، لا معنى لكلام عليّ سوى ذلك، وإلا فهو معارض بما أصح منه مما نقله عنه أهل السنة والشيعة معًا من إسناد تحريمها إلى الرسول زمن خيبر، هذا هو الحق الذي لا يجوز غيره، ولا دليل عند الشيعة سوى الإرغام لعمر ولا مزيد فقد ثبت عن إمامها من كلا الفريقين حرمتها فصار إجماع المسلمين على ذلك واجب.

هذا ولو لم يكن في حرمتها سوى ما يترتب عليها من مفاسد لكفى لأنها شيوعية أو مزدكية في النساء وإني لا أتصور مجتمعًا تنتشر فيه هذه الرذيلة ثم يبقى له بعدها من كيان: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾!!

سادسًا: كتاب الفرائض

١٤- قال اللّه تعالى: حكاية عن قول زكريا عليه السلام: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۝٦﴾ [مريم: ٥، ٦].

---

(١) انظر: الحديث في صحيح مسلم كتاب النكاح: باب نكاح المتعة واستقرار تحريمها إلى يوم القيامة ج ١: ص ٥٨٦ .

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب الحج: باب التمتع على عهد النبي ﷺ ج ١ ص ٢٧٤ .

١٥- وقال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾﴾ [النمل: ١٦].

يرى الشيعة من هاتين الآيتين ومن عموم آيات المواريث أن الأنبياء يورثون كغيرهم وعليه فأبو بكر ظلم الزهراء وأزواج النبي في حرمانهم من ميراث رسول اللَّه ﷺ فيما تركه من فدك وخمس خيبر، ويستدلون بذهاب، الزهراء إلى الصديق لطلب ميراثها، وأنكروا حديث «**لا نورث ما تركناه صدقة**»[(١)].

يقول الطبرسي في الآية الأولى: «استدل أصحابنا بالآية على أن الأنبياء يورثون المال، وأن المراد بالإرث المذكور فيها المال دون العلم والنبوة، بأن قالوا: إن لفظ الميراث في اللغة والشريعة لا يطلق إلا على من ينتقل من المورث إلى الوارث من الأموال ولا يستعمل في غير الأموال إلا على طريق المجاز والتوسع ولا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز بغير دلالة أيضًا، فإن زكريا قال: ﴿وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ أي: اجعل يا رب ذلك الولي الذي يرثني مرضيًّا عندك ممتثلًا لأمرك، ومتى حملنا الإرث على النبوة لم يكن بذلك معنى وكان لغوًا وعبثًا، ألا ترى أنه لا يحسن أن يقول أحد اللَّهم ابعث لنا نبيًّا واجعله عاقلًا مرضيًّا في أخلاقه، لأنه إذا كان نبيًّا فقد دخل الرضا وما هو أعظم من الرضا في النبوة، ويقوى ما قلناه أن زكريا صرَّح بأنه يخاف بني عمه بعده بقوله: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ وإنما يطلب إرثًا لأجل خوفه، ولا يليق خوفه منهم إلا بالمال دون النبوة والعلم»[(٢)].

وقال عند الآية الثانية: «وفي هذه الآية دلالة على أن الأنبياء يورثون المال كتوريث غيرهم وهو قول الحسن، وقيل معناه أنه ورَّثه علمه ونبوته وملكه دون سائر أولاده ومعنى الميراث هنا أنه قام مقامه في ذلك فأطلق عليه اسم الإرث كما يطلق على الجنة اسم الإرث وعن الجبائي وهو خلاف الظاهر والصحيح عند أهل البيت «ع» هو[(٣)] الأول وأطال البلاغي على مدى عشر صفحات عند آيات المواريث ما

---

(١) انظر: الحديث في صحيح مسلم: كتاب الجهاد باب لا نورث ما تركنا فهو صدقة ج ٢ ص ٨٢ .
(٢) انظر: مجمع البيان ج ١٦ ص ١٢ .
(٣) انظر: مجمع البيان ج ١٩ ص ٢٠٥ .

ملخصه: أن أبا بكر ظلم الزهراء ميراثها من أبيها لأن عموم آيات المواريث يجعل الأنبياء كغيرهم يورثون غيرهم الأموال واستعرض روايات حديث « لا نورث ما تركناه صدقة» وادعى اضطرابها وأنها لا تصلح لتخصيص عموم آيات المواريث واعترض بأنه كيف يكون أبا بكر هو الخصم والحكم في القضية لأن روايات هذا الحديث مدارها على أبي بكر وحده كما زعم واحتج بالآيات المتقدمة على صحة ميراث الأنبياء وفي النهاية قرر أن فاطمة كانت تطلب فدكًا من أبي بكر حيث كانت نحله لها من أبيها وليست إرثًا كما هو ثابت في روايات الإمامية هذا مضمون كلامه[1] هذا وقد اجمعت كتب التفسير الشيعي عند تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾﴾ [الإسراء: ٢٦]، على أنها نزلت في شأن فاطمة فجعل لها رسول اللّٰه ﷺ فدكًا كما نزل بذلك جبريل بزعمهم[2].

وأقول: لا شك أن هذه محاولات كلها فاشلة لا سند لها من كتاب ولا من سنة بل الوارد الثابت عند أهل السنة والشيعة معًا صريح في بطلان ما تزعمه الشيعة وليس فيما استدل به الطبرسي من دلالة، لأنه في الآية الأولى صور نبي اللّٰه زكريا على أنه كان لا يخشى بعد موته إلا على ضياع ماله أن يرثه أقاربه، وهل تجتمع النبوة والحرص عل حطام الدنيا الفاني الذي يترفع عنه أحاد الناس فضلًا عن الأنبياء، وما هذا المال الذي كان يخشى عليه الضيع من بعده وقد ذكروا أنه كان نجارًا يأكل من كسب يده وما عسى النجار أن يجمع من أموال؟[3] وماذا نصنع بقوله: ﴿وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ هل أراد ولدًا يحوز أموال آل يعقوب مع أموال أبيه أيضًا؟ إذن فأين ذهب الذين كانا يخشى زكريا أن يرثوه؟ وأيضًا فإنه لو كان المراد بالوراثة فيها وراثة المال كان الكلام أشبه شيء بالسفسطة لأن المراد بآل يعقوب حينئذ إن كان نفسه الشريفة يلزم أن مال يعقوب كان باقيًا غير مقسوم إلى عهد زكريا وبينهما نحوًا من ألفي سنة وهو كما ترى، وإن كان المراد جميع أولاده يلزم أن يكون يحيى وارثًا جميع بني

(١) هذا مضمون ما جاء في آلاء الرحمن ج ٢ ص ٣٧ إلى (٤٦) .

(٢) انظر: تفصيل القمي ص ٣٨٠ والصافي للكاشاني ج ١ ص ٢٩٥ .

(٣) انظر: إلى ما كان يعمله زكريا في تفسير ابن كثير ج ٣ ص ١١١ .

إسرائيل أحياء وأمواتًا وهذا أفحش من الأول: وإن كان المراد بعض الأولاد وأريد من يعقوب غير المتبادر وهو ابن إسحاق عليه السلام يقال أي فائدة في وصف هنا الولي عند طلبه من اللّٰه بأنه يرث أباه ويرث بعض ذوي قرابته؟ والابن وارث الأب ومن يقرب منه في جميع الشرائع، مع أن هذه الوراثة تفهم من لفظ الولي بلا تكلف وليس المقام مقام تأكيد فتدبر.

وأيضًا ليس في الأنظار العالية وهمم النفوس القدسية التي انقطعت من تعلقات هذا العالم الفاني ميل للمتاع الدنيوي قدر جناح بعوضة حتى يسأل زكريا عليه السلام ولذا ينتهي إليه ماله ويصل إلى يده متاعه ويظهر لفوات ذلك الحزن والخوف فإن ذلك يقتضي صريحًا كمال المحبة وتعلق القلب بالدنيا وما فيها وذلك بعيد عن ساحته العلية.

وأيضًا: لا معنى لخوف زكريا من صرف بني أعمامه ماله بعد موته، أما إن كان الصرف في طاعة فظاهر، وأما إن كان في معصية فلأن الرجل إذا مات وانتقل المال إلى الوارث وصرفه في المعاصي فلا مؤاخذة على الميت ولا عتاب، على أن دفع هذا الخوف كان متيسرًا له بأن يصرفه ويتصدق به في سبيل اللّٰه قبل وفاته ويترك ورثته على أنقى من صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدًا، واحتمال موت الفجاءة وعدم التمكن من ذلك غير ناهض عند الشيعة لأن الأنبياء عندهم وكذا الأئمة يعلمون وقت موتهم كما تقدم.

فما مراد ذلك النبي بالوراثة إلا وراثة العلم والنبوة وسياسة قومه بدين اللّٰه عز وجل وأنه عليه السلام خشي من أشرار بني إسرائيل أن يحرفوا الأحكام والشرائع الدينية كما هي عادتهم، ولا يحفظوا علمه فيكون ذلك سببًا للفساد والضلال فطلب الولد ليجري أحكام اللّٰه بعده ويروج الشريعة ويكون محط رحال النبوة وذلك موجب لتضاعف الأجر واتصال الثواب، ويعين هذا المعنى ما جاء في سورة آل عمران لما رأى زكريا من معجزات مريم ما رأى فطلب من اللّٰه ذرية صالحة مثل ذلك، فأجيب إلى طلبه قال تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا

ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ قَالَ رَبِّ هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٨﴾ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [آل عمران: ٣٧- ٣٩] هذا هو سبب طلب زكريا عليه السلام الولد وتلك هي الرغبة فيه وهو اللائق بشان ذوب النفوس القدسية والقلوب الطاهرة الذكية ولذلك أجيب على الفور مبشرًا بيحيى عليه السلام موصوفًا بما سمعت من الآية الأخيرة.

أما قول الطبرسي معترضًا على أن قوله: ﴿وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ لا يستقيم على طلب ولد يكون نبيًا وأن ذلك يكون لغوًا وعبثًا لأن النبي ﷺ لا يكون إلا مرضيًا، إلخ.

فأقول: آية آل عمران حسمت الموضوع في قوله: ﴿وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ وهل يكون النبي إلا صالحًا؟ وأما قوله: إن الوراثة في العلم والنبوة مجاز، وفي المال حقيقة وصرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز لا يجوز بلا ضرورة. . . . إلخ.

فأقول: إن الضرورة هنا واضحة وهي حفظ كلام المعصوم من التكذيب، على أننا لا نسلم بكون الوراثة حقيقة في المال فقط، بل صار لغلبة الاستعمال في العرف مختصًا بالمال وفي أصل الوضع إطلاقه على العلم والمال والمنصب صحيح، وهذا الإطلاق هو حقيقته اللغوية، سلمنا أنه مجاز، ولكن هذا المجاز متعارف ومشهور بحيث يساوي الحقيقة خصوصًا في استعمال القرآن المجيد وهو محل النزاع هنا، فمن ذلك قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [الشورى: ١٤]، وغير ذلك كثير هذا على أن آية: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ حسمت الأمر في موضوع ميراث الأنبياء نهائيًا. .

فإن سليمان عليه السلام لم يكن وحيد أبيه حتى يرث وحده في تركته، فقد ذكروا أن داود كان له تسعة عشر ابنًا، وكلهم كانوا ورثة بالمعنى الذي تزعمه الشيعة، فلا

معنى لتخصيص بعضهم بالذكر دون بعض في وراثة لاشتراكهم فيها من غير خصوصية لسليمان بها بخلاف العلم والنبوة، إذ لو كانت في المال لما خص من بين إخوته بذلك، ولما كان أيضًا في الإخبار بذلك فائدة البتة، لأنه من المعلوم المستقر في جميع الشرائع أن الولد يرث أباه فلولا أنها وراثة خاصة لما أخبرها، وهي وراثة النبوة لا غير، وأيضًا: فقد ورد عند الشيعة ما يعين نوع هذا الميراث، فقد روى الكليني بسنده عن أبي عبد اللَّه قال: «إن سليمان ورث داود وإن محمدًا ورث سليمان»[1] وراثة المال بين نبينا وبين سليمان غير متصورة بوجه! أما فيما يتعلق بعموم آيات المواريث في الأنبياء وغيرهم وأنها لا تخصص بخبر الآحاد فأقول إن أبا بكر ﷺ خصص آية المواريث بما سمعه من رسول اللَّه ﷺ بلا واسطة وخبر النبي ﷺ في حق من سمعه بلا واسطة مفيد للعلم اليقيني بلا شبهة فالعمل به واجب في حق من سمعه، وكذا يلزم من صدقه، وقد أجمع أهل الأصول من أهل السنة والشيعة على أن تقسيم الخبر إلى متواتر وغيره هو بالنسبة لمن لم يشاهد النبي ﷺ وسمعوا خبره بواسطة الرواة لا في حق من شاهدوه وسمعوا منه بلا واسطة وعليه فالخبر قطعي بالنسبة إلى أبي بكر لأنه في حقه كالمتواتر بل هو أعلى كعبًا منه والقطعي يخصص القطعي اتفاقًا على أن الخبر الآحادي يخصص عموم الكتاب أيضًا وعليه أهل السنة والشيعة معًا، فعند الشيعة أنهم لا يورثون الزوجة من العقار وإنما ترث من المنقولات فقط ويخصون أكبر أبناء الميت من تركته بالسيف والمصحف والخاتم واللباس بدون بدل[2] وأخبارهم في ذلك آحادية وقد خصصوا بها عموم الآيات في المواريث كما ترى، وأيضًا اتفق أهل السنة والشيعة على تخصيص عموم آيات المواريث بأخبار آحادية وذلك في حرمان القاتل من الميراث، وكذا الكافر، وكذا الرقيق على أننا لا نسلم أن الحديث الذي رواه الصديق في ذلك انفرد بروايته بل قد رواه معه عشرون صحابيًا منهم علي بن أبي طالب ﷺ أبو الأئمة المعصومين عند الشيعة وكذا رواه

---

(١) أصول الكافي: كتاب الحجة: باب أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء ج ١ ص ٢٢٤ .

(٢) انظر: ميراث الزوجة والابن الأكبر عند الشيعة في تفسير آلاء الرحمن للبلاغي ج ٢ ص ٥٤ .

عمر وعثمان وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، والعباس وأبو هريرة، وحذيفة بن اليمان، وأبو الدرداء، ومالك بن أوس، وأزواج النبي ﷺ، فهؤلاء أكثر من عشرين من الصحابة[1] فذهبت أباطيل الشيعة هباء منثورًا، وأما ما زعمه البلاغي من أنه كيف يكون أبو بكر هو الخصم والحكم في القضية.

فأقول: إن أبا بكر لم يدع التركة لنفسه حتى يقال إنه خصم لفاطمة بل قضاؤه في القضية حرم أول ما حرم ابنته عائشة أحب الأزواج إلى النبي ﷺ ونص الحديث وواقع الأمر معا ينفيان عن الصديق هذه الفرية من أساسها فقد أخرج البخاري بسنده عن عائشة رضي الله عنها قال: «إن فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول اللَّه ﷺ مما أفاء اللَّه عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر فقال أبو بكر: إن رسول اللَّه ﷺ قال: لا نورث ما تركنا صدقة إنما يأكل آل محمد ﷺ في هذا المال وإني واللَّه لا أغير شيئًا من صدقة رسول اللَّه ﷺ عن حالها التي كان عليها في عهد رسول اللَّه ﷺ ولأعملن فيها بما عمل به رسول اللَّه ﷺ وفيه أنه قال لعليٍّ: والذي نفسي بيده لقرابة رسول اللَّه ﷺ أحب إلى أن أصل من قرابتي وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال فلم آل فيها عن الخير ولم أترك أمرًا رأيت رسول اللَّه ﷺ يصنعه فيها إلا صنعته»[2] فأي تهمة على الصديق يصح أن توجه إليه في هذا؟ مع أن عمر رضي الله عنه قد سلم عليًا والعباس ما خلفه الرسول ﷺ من فيء بني النضير يليان أمره ويفعلان فيه ما كان النبي يفعله فاختلف علي والعباس في قسمة هذه الأموال وذهبا إلى عمر ليقضي بينهما فامتنع[3] وفي هذا أيضًا ما ينفي التهمة عن أبي بكر وعمر في هذا الموضوع.

على أنه قد ورد عند الشيعة ما هو صريح في أن الأنبياء لا تورث مالًا وإنما تورث علمًا فقد أخرج الكليني في الكافي عن أبي البختري عن أبي عبد اللَّه الصادق قال

---

(١) انظر: المنتقى من منهج الاعتدال ص ١٩٥ .

(٢) صحيح البخاري: ج ٣: ص ٥٥ .

(٣) صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير باب فرض الخمس ج ٢ ص ١٨٧ .

«**إن العلماء ورثة الأنبياء وذلك أن الأنبياء لم يورثوا درهمًا ولا دينارًا وإنما ورثوا أحاديث فمن أخذ شيء منها فقد أخذ بحظ وافر**»[1] والخبر صريح في أن الأنبياء لم يورثوا غير العلم والأحاديث وكلمة (إنما) مفيدة للحصر قطعًا فتدبر،

وقد ثبت بإجماع أهل السير والتواريخ وعلماء الحديث أن جماعة من المعصومين عند الشيعة عملوا بموجب هذا الحديث فإن تركة النبي ﷺ لما وقعت في أيديهم لم يعطوا منها العباس ولا بنيه ولا الأزواج المطهرات شيئًا، فلو كان الميراث جاريًا في تلك التركة لشاركوهم فيها قطعًا فإن العباس والأزواج لا يحجبهم من الميراث حاجب. وأما دعوى الشيعة أن فاطمة طلبت فدكًا من الصديق حيث كانت نحلة لها من الرسول بأمر اللّه على لسان جبريل بآية: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾ فهي دعوى أغرق في البطلان من سابقتها، وذلك لأن آية الإسراء المذكورة مكية، وفدك وخيبر كانت سنة سبع من الهجرة فكيف يكون ما حدث سنة سبع من الهجرة سببًا لما نزل بمكة؟ على أن دعوى الإرث تبطل دعوى الهبة والنحلة ولم ينقل خبر هذه النحلة ألبته، وأيضًا فإن هذه الهبة إن كانت مقبوضة في حياة الرسول ﷺ فكيف يجرؤ الصديق أو غيره على انتزاعها من الزهراء؟ وإن كانت غير مقبوضة فهي باطلة، لأن الهبة لا تلزم إلا بالقبض باتفاق منا ومن الشيعة ولم تكن فدك في قبضة الزهراء في وقت من الأوقات.

ألا ترى إلى حجرات الأزواج المطهرات لم ينازعهن أحد فيهن لأنها كانت مملوكة لهن لا من جهة الميراث بل لأن النبي ﷺ بنى كل حجرة لواحدة منهن فصارت الهبة مع القبض متحققة، وذلك موجب للملك باتفاق.

وقد بنى النبي ﷺ مثل ذلك لفاطمة وأسامة وسلمه إليهما كما هو ثابت، وكان كل من بيده شيء مما بناه له النبي ﷺ يتصرف فيه تصرف المالك على عهده ﷺ، بل وفي القرآن نوع إشارة إلى كون الأزواج المطهرات مالكات لتلك الحجرات، قال

---

(١) أصول الكافي: كتاب العلم باب صفة العلم وفضله ج ١ ص ٣٢ .

تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. فأضاف البيوت إليهن ولم يقل: في بيوت النبي ﷺ. على أن صاحب المنار قد ذكر عن مصادر الشيعة ما يبطل دعوى الهبة وما هو أيضًا صريح في أن الزهراء رضي الله عنها قد استرضاها الصديق فرضيت واقتنعت بأن أبيها لا يورث وأقرته على أن يصنع في فدك وخمس خيبر ما كان أبوها يصنعه فيها، حيث قال:

«إن أبا بكر رضي الله عنه استرضى الزهراء مستشفعًا إليها بعلي فرضيت عنه كما في مدارج النبوة وكتاب الوفاء وشرح المشكاة للدهلوي، وفي محاج السالكين وغيره من كتب الإمامية المعتبرة ما يؤيد هذا حيث رووا أن أبا بكر لما رأى فاطمة انقبضت عنه وهجرته ولم تتكلم بعد ذلك في أمر فدك كبر ذلك عنده فأراد استرضاءها فأتاها فقال:

صدقت يا بنت رسول الله فيما ادعيت، ولكن رأيت رسول الله ﷺ يقسمها فيعطي الفقراء والمساكين وابن السبيل بعد أن يؤتي منها قوتكم، فما أنتم صانعون بها؟ فقالت: أفعل فيها كما كان أبي يفعل فيها، فقال: لك الله تعالى لأفعلن ذلك، فقالت اللهم اشهد. ورضيت بذلك وأخذت العهد عليه، فكان أبو بكر يعطيهم منها قوتهم ويقسم الباقي بين الفقراء والمساكين وابن السبيل[1].

وأقول: إن قنع الشيعة بما ثبت عندنا وعندهم من أن الأنبياء لا تورث وكذا بطلان دعوى الهبة فبها ونعمت، وإلا فقد هدم رضا الزهراء كل مزاعم الشيعة وسد عليهم باب الطعن في الصديق إلى الأبد، سواء أصاب في المنع أم أخطأ فإن لم يصلح هذا ولا ذاك فقد ذهبت فدك وخيبر بجميع متعلقاتها وذهب أصحاب الشأن في ذلك ولم يستنبوا أحدًا عنهم فيها. وقد قال تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾ [البقرة: ١٣٤] وأسأل الله أن يصلح أحوال المسلمين وأن يجمعهم على ما فيه صلاحهم آمين.

---

(١) انظر: تفسير المنار ج ٥ ص/ ٣٣٩ ط الهيئة .

الباب الرابع

تفاسير الشيعة بين الغلو والاعتدال

وتحته نوعان هما

النوع الأول: تفاسير الغلاة وبيان منهجهم
مع ضوابط الغلو في التفسير

النوع الثاني: تفاسير المعتدلين وبيان منهجهم
وبعدهم نسبيًّا عن الغلو.





تفاسير الشيعة بين الغلو والاعتدال

أجمعت تفاسير الاثنى عشرية على ولاية علي بن أبي طالب بعد النبي بلا فصل بنص جلي وكذا أحد عشر من بينه بعده وعصمتهم على ما تقدم في فصل الولاية والإمامة.

وهذه خاصية الاثنى عشرية الأولى بحيث لا يتصور اثنى عشري بدونها، وهي عقيدة في حد ذاتها قد لا يعود ضررها على غير صاحبها، إذا توقفت عند هذا الحد لا تتعداه.

لكن الخطر نتج عن آثار هذه العقيدة في أمور تجرح شعور المسلمين وتؤذي أسماعهم وتسيئ إلى الإسلام والمسلمين، وذلك إلى حد لا يمكن للأمة أن تتحمله بحال، لما فيه من الطعن في أقدس مقدسات المسلمين- أعني القرآن الكريم- وكذا الطعن في جيل الصحابة الكرام الذين نقلوا إلينا هذا الدين بأمانة وإخلاص باذلين فيه المهج والأرواح والدماء والأموال، ووهبوا حياتهم له خصوصًا وقد عدلهم اللَّه في محكم كتابه وأثنى عليهم بما هم أهله، وكذا رسوله ﷺ ومن المؤسف أن الاثنى عشرية فرضوا هذه الآثار السيئة على القرآن الكريم في تفسيرهم له، فجعلوا القرآن تابعًا للعقيدة والمفروض أن القرآن إمام متبوع وليس بتابع لأنه أصل الدين وأساسه القويم.

هذه الآثار التي أعنيها يتمثل أخطرها في أمور ثلاثة:

١- تكفير الصحابة وحمل كل كلمة كفر أو نفاق أو شرك عليهم فكأن القرآن نازل لذمهم ولا مزيد ولا شك أن هذا تحريف للكلم عن مواضعه لصريح القرآن في مواضع لا تحصى منه، فضلًا عن الواقع كما أنه سهم قاتل أصاب فؤاد الأمة في الصميم، وليس في كتاب اللَّه شيء من ذلك على الإطلاق.

٢- اعتقاد أن القرآن محرف مبدل ليس هو كما أنزله اللَّه، والاعتماد في ذلك

على مجموعة أكاذيب افتراها جماعة منهم لا ثقة لهم فيهم ومع ذلك قبلوها ولا زالت في كتبهم إلى الآن، وهذه أكبر خطرًا من سابقتها بما مكنته لأعداء الإسلام من الطعن في أقدس مقدسات المسلمين.

٣- التفسير الباطني على نحو ما تقدم من دوران القرآن كله في فلك الولاية بحمل آيات المدح على الأئمة، وآيات القدح على مخالفيهم، ولا شك أن هذا ذهاب بالقرآن وجلاله إلى الحضيض، وحصر له في حظيرة التشيع ولا مزيد، وتحريف للكلم عن مواضعه، وحجب لنور القرآن عن القلوب.

وعليه فمن حوى تفسيره هذه الملاعن الثلاث بحيث تخصص تفسيره فيها فقد اعتبرته من الغلاة الذين لا يحل النظر في تفاسيرهم بحال، ومن لا فلا، بصرف النظر عما فيه من تشيع لأنه خاصيتهم الأولى.

وسابدأ بالغلاة في تسلسل تاريخي بعرض موجز لمناهجهم في تفاسيرهم مشيرًا إلى عناصر الغلو الثلاثة المتقدمة، ثم أردفهم بالمتعدلين منهم مشيرًا إلى عدم تركيزهم على هذه العناصر أو خلوهم نهائيًا منها، وذلك فيما وصلت إليه يدي من تفاسيرهم وهي تمثل معظم إنتاجهم في التفسير على مدى التاريخ ولم يبق بعدها إلا ما لا أثر له في الموضوع، ولا يغير من الميزان شيئًا، فأقول باللّه التوفيق:

النوع الأول

تفاسير الغلاة

الأول: تفسير الحسن العسكري:

وهو الحسن بن علي بن محمد علي بن موسى بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب ﵃ أجمعين، والحسن هذا هو الإمام الحادي عشر في سلسلة الأئمة المعصومين عند الاثنى عشرية، وهو والد محمد بن الحسن المهدي المنتظر- بزعمهم وقد ولد الحسن في ١٠ ربيع الثاني سنة ٢٣٢ هـ بالمدينة على الراجح، وتوفي في ربيع الأول سنة ٢٦٠ هـ ودفن بجوار قبر أبيه بمدينة سُرَّ مَنْ رَأَى (سامرا) بالعراق ويقال له العسكري نسبة إلى مدينة العسكر وهي (سر من رأى) لأن المعتصم- الخليفة العباسي- لما بناها وانتقل إليها بعسكره قيل لها العسكر، ونسب الحسن إليها لأن المتوكل أشخص أباه عليًّا إليها وأقام بها مدة طويلة فنسب وولده الحسن إليها[1].

وقد عثرت على تفسيره بدار الكتب المصرية[2] فوجدته منسوبًا إليه ومرويًّا عنه برواية يعقوب بن يوسف بن محمد بن زياد، وأبي الحسن علي بن سيار، وهما من الشيعة الإمامية، وقد تليقا هذا التفسير وكتباه عنه-كما ذاكرا- في سبع سنين، ولهما في ذلك قصة تشبه الخرافة، ملخصها كما في مقدمة الكتاب قالا: كنا صغيرين وكان أبوانا إماميين، وكنا في إمارة الحسن الزيدي العلوي إمام الزيدية، وكانت الزيدية هم الغالبين باستراباذ، وكان كثير الإصغاء إليهم يقتل الناس لسعاياتهم، فخاف أبوانا الوشاية فخرجا بنا إلى الإمام الحسن بن علي أبي القاسم، فرحب بنا وأمننا على

(١) انظر: أعيان الشيعة ج ٤ ص ٢٨٨، ٣٢٥، وكتاب وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٣٩.

(٢) تحت رقم (١٩٢٣٨ ب) وبهامشه كنز العرفان، بدرج (٣٩) فهارس عربية بدار الكتب الحديثة كورنيش النيل.

أنفسنا، ثم قال: خلفا علي ولديكما لأقيدهما العلم الذي يشرفهما اللَّه به، وانصرفا ولا تحفلا بالسعاة والوشاة، فإن اللَّه يقصم السعاة ويلجئهم إلى شفاعتكم فيهم عند من هربتم منه، فخرج أبوانا وخلفانا عنده، فأخبرنا أن اللَّه نفذ ما وعده به في أبوينا، فأخذ يملي علينا تفسير القرآن فكتبناه مدة مقامنا عنده وهي سبع سنين، فكان أول ما أملى علينا خبرًا عن أبائه عن النبي قال: «أتدرون من المتمسك بالقرآن الذي ينال الشرف العظيم؟ هو الذي أخذ القرآن وتأويله عنا أهل البيت وعن وسائط الفقراء عنا إلى شيعتنا لا عن آراء المجادلين وقياس القايسين» ثم ذكر خبرًا آخر عن آبائه عن النبي ﷺ قال: «فضل اللَّه القرآن والعلم بتأويله وبرحمته وتوفيقه لموالاة محمد وآله الطيبين، ومعاداة أعدائه» ثم أخذ في التفسير[1].

هذا والكتاب مطبوع في مجلد صغير يقع في (٢٨٦) صحيفة، وهو غير شامل للقرآن كله، فإنه ابتدأ بالفاتحة ثم شرع في تفسير سورة البقرة حتى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ آية ١١٤ منها وذلك في صحيفة (٢٣٦) منه، ثم بدأ من قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾ (١٥٨) إلى قوله: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ (١٧٩)، وذلك حتى صحيفة (٢٥٤) منه، ثم بدأ من قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ (١٩٨) إلى قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ (٢١٠)- وذلك عند صحيفة (٢٦٧) منه ثم بدأ من قوله: ﴿أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ﴾ (٢٨٢)- حتى قوله: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ (٢٨٣) وذلك عند نهاية التفسير صحيفة (٢٨٦) منه، هذا هو كل ما وجد منه منسوبًا إلى الحسن العسكري.

والتفسير في جملته مليء بالخرافات، فضلًا عما فيه من غلو فاق كل تصور مما يجعل نسبته إلى هذا الإمام إنما هي زور وبهتان، ولنضرب لذلك بعض الأمثلة باختصار فإن قصصه طويلة مملة:

(١) انظر: تفسير الحسن العسكري ص ٢، ٣ .

قال عند تفسيره للاستفادة في أول الفاتحة ما ملخصه:

لما بنى النبي ﷺ مسجده وأشرع فيه بابه وأشرع المهاجرون والأنصار أبوابهم، أراد إبانة فضل محمد وآله الطيبين، فنزل جبريل بالأمر بسد الأبواب قبل أن ينزل بهم العذاب، فأمر العباس بسد بابه فسده ثم مر على فاطمة والحسن والحسين وهو جلوس على باب بيتهم في المسجد، فقال العباس لفاطمة: ما بالك قاعدة، انظروا إليها كأنها لبؤة بين يديها جرواها. فمر بهم النبي ﷺ فسألها فقالت: انتظر أمر رسول اللَّه بسد الأبواب فقال: «**إن اللَّه أمرهم بسد الأبواب واستثنى منها رسول اللَّه، وإنما أنتم نفس رسول اللَّه**»، ثم إن عمر استأذن في فرجة ينظر منها إلى الرسول وهو يمر إلى مصلاه فلم يأذن له، فلما ألح عليه قال له: «**أبى اللَّه ذلك ولو قلت مقدار طرف الإبرة، والذي نفسي بيده ما أنا أخرجتكم ولا أدخلتهم، ولكن اللَّه أدخلهم وأخرجكم، لا ينبغي لأحد أن يبيت جنبًا في هذا المسجد إلا محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والمنتجبين من أولادهم الطيبين**»، قال العسكري: فاغتاظ المنافقون وقالوا: ألا ترون إلى محمد لا يزال يخص بالفضائل ابن عمه ليخرجنا منها صفرًا، واللَّه لئن أنفذنا له في حياته لنأتين عليه بعد وفاته، فسمع زيد بن أرقم كلامهم فأخبر الرسول بذلك فنزل قوله: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨]. فأمر زيدًا فقال له: «**إن أردت أن لا يصيبك شرهم ولا ينالك مكرهم فقل إذا أصبحت: أعوذ باللَّه من الشيطان الرجيم، فإن اللَّه يعيذك من شرهم فإنهم شياطين يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورًا**». وفي خبر آخر: «**فإن من قال ذلك أمن من الحرق والغرق، وإن ذلك شعار شيعتي وبه يمتاز أعدائي من أوليائي يوم خروج القائم**»، ثم ساق خبرًا أطول وفي نهايته: أن النبي قال للعباس: «**يا عم رسول اللَّه إن شأن علي عظيم، إن حال علي جليل، إن وزن علي ثقيل، وما وضع حب علي في ميزان أحد إلا رجح على سيئاته، ولا وضع بغضه في ميزان أحد إلا رجح على حسناته.....**» الخبر(١).

---

(١) اختصار من ص ٥ ص ٧ على مدى ثلاث صفحات طوال .

مثال آخر: أغرق في الضلال من سابقه، وملخصه: أنه ذكر عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣] أن سلمان الفارسي مر على جماعة فسألوه عما سمع اليوم من الرسول فقال:

إنه أمرهم بالاستشفاع إلى اللَّه بمحمد وعلي ومن بعده الأئمة من ولده في قضاء الحوائج والنوازل، فقالوا لسلمان فهلا توسلت بهم لتكون أغنى أهل المدينة؟ فقال نعم توسلت بهم أن يهب لي لسانًا ذاكرًا وقلبًا شاكرًا، وعلى الدواهي، والبلايا صابرًا، قالوا نريد اختبارك فقاموا عليه ضربًا بالسياط حتى ملوا: فما وهن ولا استكان، ثم قاموا لمثلها وهكذا أربع مرات، وهو لا يزيد على قوله: «**اللَّهم اجعلني على البلايا صابر**» ثم طلبوا منه أن يدعوا عليهم بأن تقلب سياطهم حيات فتلقمهم، فامتنع رجاء أن يخلص منهم أحد ففرج له الحائط فرأى الرسول في مكانه فأمره بأن يدعو عليهم فانقلب العصى والسياط إلى حيات فالتقمتهم فأخبر النبي أصحابه فقاموا حتى شاهدوا المنظر، فقالت الحيات للنبي: السلام عليك يا محمد يا سيد الأولين والآخرين، السلام عليك يا علي يا سيد الوصيين وعلى ذريتك الطاهرين الذين جعلوا على الخلق قوامين، ثم قال الرسول لسلمان: «**أنت من خواص المؤمنين، ومن أحباب قلوب الملائكة المقربين، فأنت من أفاضل الممدوحين بقوله:** »﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾[1] اهـ ملخصًا من ثلاث صفحات طوال.

هذا والكتاب على هذا النمط من الخرافات حيث لا تخلو فقرة من القرآن عادة عن ذكر قصة من هذا القبيل الذي ما أنزل اللَّه به من سلطان، وهو يدور عمومًا على أمور ثلاثة:

١- ذكر خرافات كثيرة جدًا لا علاقة قطعًا للقرآن بها ألبتة مع إسهاب ممل يكاد يأخذ بخناق القارئ.

٢- التركيز على ولاية علي وبنيه من كل لفظ يحمل مدحًا لأي شيء كان ولو كان

---

(١) انظر: تفسير الحسن العسكري من ص ٢٤ حتى ٢٦ .

حتى جمادًا لا يعقل.

٣- التركيز على الطعن على الصحابة من كل لفظ يحمل ذمًّا لأي شيء كان.

فهو تفسير باطني حوى عناصر الغلو بأجلى معانيها، حيث فاق كل تصور، هذا بالطبع إلى ما فيه من باقي عقائد الشيعة، وقد مر بنا أثناء البحث نقل الكثير منه في مناسبات متعددة.

ورأيي في هذا التفسير إن كان حقًّا من عمل الحسن العسكري فتلك أكبر شهادة على أنه لا علم عنده ولا كرامة، لأنه خرافة لا تصدر عن مسلم فضلًا عن رجل من آل البيت ولا محاباة لأحد في دين اللّٰه وكتابه تعالى.

واعتقادي أن هذا التفسير منحول على هذا الإمام الجليل، وبهذا صرح جمع من الشيعة، يقول البلاغي: «وأما التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري (ع) فقد أوضحنا في رسالة منفردة بشأنه أن مكذوب موضوع، ومما يدل على ذلك نفس ما في التفسير من التناقض والتهافت في كلام الراويين، وما يزعمان أنه رواية، وما فيه من مخالفة الكتاب المجيد ومعلوم التاريخ، كما أشار إليه العلامة في الخلاصة وغيره[1] هذا رأي المعتدلين فيه، بينما نرى غلاتهم يميلون بالطبع إلى صحة نسبته إليه.

يقول الكاشاني في مقدمة تفسيره: «إن أوائل السورة التي يذكر فيها البقرة أكثرها مأخوذ من التفسير المنسوب إلى مولانا الزكي أبي محمد العسكري الذي منه ما هو من كلامه، ومنه ما يرويه عن آبائه، فمنه ما أوردناه بألفاظه ومتونه، ومنه ما أوردناه بمعانيه ومضمونه، ومنه ما لفقناه من غير موضع منه، ثم منه ما نسبناه إليه، وما لم ننسبه إليه ولا إلى غيره فهو منه إلا نادرًا، وهو تفسير حسن لا سيما ما يتعلق منه بألفاظ القرآن ومعناه، وإن لم يقع موقع القبول عند جماعة من أصحابنا طاعنين في إسناده[2].

---

(١) منقول بحروفه من تفسير آلاء الرحمن للبلاغي ج ٣ ص ٤٩.

(٢) منقول بحروفه من تفسير الصافي للكاشاني ج ١ ص ٤٧ المقدمة الثانية عشرة في بيان ما اصطلح عليه من تفسير.

ولحسن ظني برجل ينسب إلى آل البيت أرجح كلام البلاغي في أن هذا التفسير موضوع مكذوب على هذا الإمام وفي هذا برهان ساطع على أن الشيعة أكذب خلق اللَّه على أئمتهم، وسواء أخذنا بهذا أو بذاك فلا أدري أي الأمرين يطوح بالشيعة في مهاوي الضلال والهلاك!!

الثاني تفسير القمي:

هو الشيخ أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي من علماء الطائفة في أواخر القرن الثالث وأوائل الرابع الهجري، وهو شيخ ثقة الإسلام- عندهم محمد بن يعقوب الكليني الذي أكثر من الرواية عنه عن أبيه بسنده عن الأئمة في كتاب الكافي المشهور.

وهذا التفسير وجدته بدار الكتب[1] مطبوعًا ومخطوطًا، وكان أغلب اعتمادي على النسخة المطبوعة بطهران في ١٣١٣هـ لوضوحها، وهو جزء واحد في مجلد كبير عدد صفحاته (٧٤٥) بحجم متوسط.

وهذا التفسير من أكبر تفاسير الغلاة حيث قد حوى عناصر الغلو جميعها فهو تفسير باطني بالمقام الأول، ويجاهر بالتحريف في مواضع لا تحصى، وهو أول من حمل كل كلمة كفر أو نفاق أو شرك على الصحابة حيث يسميهم أعداء آل محمد، وقد مر بنا من الأمثلة ما يغني عن إعادته.

كما أنه له ولوع خاص بالرجعة حيث يحمل عليها كل لفظ فيه إيمان بالغيب أو اليوم الآخر أو يوم القيامة أو الطامة والصاخة والقارعة والحاقة والميعاد وكل ما هو كذلك يفسره بقيام القائم والرجعة التي يؤمنون بها، وقد مرت الأمثلة لهذا كله، ولعل ما ذكره في افتتاح تفسيره يوضح منهجه حيث قال «أما بعد: فالقرآن منه ناسخ ومنه منسوخ ومنه محكم ومنه متشابه، ومنه خاص ومنه عام ومنه تقديم ومنه تأخير ومنه منقطع ومنه معطوف، ومنه حرف مكان حرف ومنه محرف ومنه على خلاف ما

---

(١) مودع بدار الكتب تحت رقم (٥٣١) تفسير. مطبوع ومخطوط بنفس الرقم.

أنزل اللَّه ومنه آيات بعضها في سورة، وتمامها في أخرى ومنه رخصة ظاهرها خلاف باطنها . . . . . ، ومنه على لفظ الخبر ومعناه حكاية عن قوم آخرين ومنه رد على من أنكر الرجعة ومنه مخاطبة اللَّه لأمير المؤمنين والأئمة ﷺ، وما ذكره اللَّه من فضائلهم، وفيه خروج القائم وأخبار الرجعة وما وعد اللَّه الأئمة من النصرة والانتقام من أعدائهم. . . . . » إلخ.[1].

ثم أخذ يمثل لكل نوع من هذه الأنواع بمثال من الآيات، وقد مر بنا الكثير من ذلك مفرقًا في محله من الرسالة وبعد أن انتهى من المقدمة في صحيفة (٤٠) أخذ في تفسير الفاتحة ثم البقرة إلى نهاية القرآن.

إلا أنه لا يذكر تفسير الآية بكاملها، بل يكتفي منها بفقرة يمكن له أن يوجهها حسب النزعة الشيعية المتطرفة، ثم لا ينكر باقي الآية، وربما أعرض عن جملة آيات لما لا يرى فيها من خدمة ما يريده كما أنه غالبًا يورد الأخبار بروايته عن أبيه عن رجاله عن الأئمة، حيث تكون الواسط بين أبيه والأئمة عادة رجلين أو ثلاثة على الأكثر، وهي أخبار كلها كاذبة يستحيل صدورها عن آل البيت الكرام.

لأن غالبها طعن على الصحابة والقرآن وقد مر بنا الكثير منها، خاصة فيما يتعلق بالتحريف للقرآن.

هذا والقمي رائد لمفسري الشيعة في إجراء كلمات كثيرة في القرآن على غير معناها:

فمثلًا: هو الذي فسر كلمة (كتاب) بعلي بن أبي طالب، ومقتضى الجمع أن تكون كلمة الكتب هي «الأئمة من ولد علي» ويروي ذلك عن أبيه عن أبي بصير عن جعفر الصادق[2] وهو أول من فسر كلمة (آية) بعلي بن أبي طالب، والجمع (آيات) بالأئمة من ولده ويستدل على ذلك بما يرويه عن أبيه بسنده عن علي قال: «ما للَّه آية أكبر مني»[3] وهو أول من فسر كلمة (نعمة) بالأئمة، فهو يقول في قوله تعالى:

---

(١) انظر: ص ٢٧ من تفسيره لمطلع سورة البقرة .

(٢) انظر: ص ٢٧ من تفسيره لمطلع سورة البقرة .

(٣) انظر: ص ٢٨٣ منه .

﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ نعمة الله هم الأئمة، والدليل على ذلك: ﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ۝٢٨﴾[١] ولا يدري القارئ بأي وجه خرج هذا الدليل.

كما أنه هو أول من فسر كلمة «رب» بالإمام في قوله: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ قال رب الأرض يعني الإمام، ويروى ذلك عن أبيه بسنده إلى الصادق رضي الله عنه[٢] وهو أول من فسر كلمة «الجبت والطاغوت» بأبي بكر وعمر، ويعبر عنها بالأول والثاني[٣] ويفسر كلمة «كفروا» بولاية علي بن أبي طالب، وكثيرًا ما يستحلف أحد الأئمة أنها نزلت كذلك يعني أن ما أضافه من تفسير هو نص قرآني منزل، وذلك منه إمعانًا في الضلال[٤] ودائمًا لفظ (المفسدين) مرادًا به عنده أبا بكر وعمر ويعبر عنهما أحيانًا خبتر وزريق[٥] وهو الذي يضيف كلمة «آل محمد حقهم» دائمًا بعد لفظ «ظلموا» حيثما وقع في القرآن[٦] أما التحريف فهو أول من جاهر به وزعم أن القرآن سقط ثلثه بين قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ وبين قوله فيها: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣]، بل يزعم أن الجملة الأخيرة نزلت متصلة مع الآية رقم (١٢٧) من السورة بعد قوله فيها: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[٧] وقوله في سورة البقرة: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١]، يزعم أن الذي يليها مباشرة في القرآن المنزل هو قوله في المائدة: ﴿قَالُوا۟ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا﴾ [المائدة: ٢٢] الآية.

وقد مر الكثير من ذلك فيه في محله من الرسالة.

---

(١) ص ٣٦٣ منه .
(٢) انظر: ص ٥٨١ من تفسيره .
(٣) ص ٧٥، ١٢٨ منه .
(٤) انظر: ص ٣٤٥ منه .
(٥) انظر: ص ٥٦٥ منه .
(٦) انظر: ص ١١، ص ٤٦٥ منه .
(٧) انظر: ص ١١٩ منه .

هذا والكتاب شأنه شأن كتب الغلاة فدخل من الجانب اللغوي والبلاغي لما أن هذا الجانب لا يخدم نزعتهم التي تقوم أساسًا على هدم معاني الكلمات التي وضعت لها هذه الألفاظ، فتجدهم يذهبون بمعاني الكلمات إلى أمور لا وجود لها إلا في عقول خربة قد عشش فيها الجهل وأفرخ، وكل ما في الكتاب لا يتردد عاقل عند قراءته في الحكم عليه بأنه مجموعة أكاذيب تنم عن حقد لا تحده حدود الصحابة عامة والخلفاء الثلاثة خاصة، والكتاب غلوه ظاهر جدًّا فهو تفسير باطني كله لا تكاد تعثر على معنى فيه له علاقة بألفاظ القرآن ومعانيه، ومن قرأه لا يصدق أنه يقرأ تفسيرًا للقرآن مطلقًا، بل يتصور لأول وهلة أنه يقرأ كتابًا حزبيًّا شيعيًّا متطرفًا غاية التطرف، وللأسف فإن هذا الرجل محل ثقتهم جميعًا، والظاهر لأنه شيخ الكليني «ثقة إسلامهم» والكتاب على كل حال يمثل وجهة نظر المغالين في التشيع بأجلى معانيها.

الثالث: تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار.

لمؤلفه المولى عبد اللطيف الكازراني مولدًا النجفي مماتًا[1].

وهذا الكتاب عبارة عن مقدمة تفسير لكنه يعد من تفاسيرهم لما في هذه المقدمة من أصول تفسير الشيعة بحيث تغني عن تفسير شيعي كامل، وذلك لأنها قد ألمت بكل ما تريد غلاة الشيعة من تفسير طائفي بالغ الغاية في الغلو والانحراف.

وقد عثرت على هذه المقدمة في دار الكتب المصرية[2] مطبوعة بخط إيراني ١٣٠٣هـ وتقع في (٣٣٩) صحيفة بالقطع الكبير وقد قرأتها فوجدتها تكشف لنا عن منهج صاحبها في تفسيره وتوضح لنا آراءه في فهم كتاب اللَّه وتبين في صراحة تامة كيف تأثر الكازراني بعقيدته الزائفة فحمَّل كتاب اللَّه ما لا يحتمل، وإليك بعض فقراته في مقدمة الكتاب حيث توضح لنا منهجه حيث قال: «إن من أبين الأشياء وأظهرها وأوضح الأمور وأشهرها أن لكل آية من كلام اللَّه المجيد، وكل فقرة من كتاب اللَّه الحميد، ظهرًا وبطنًا وتفسيرًا و. . .، بل لكل واحدة منها كما يظهر من

---

(١) لم أعثر له على ترجمة أكثر من ذلك .

(٢) مودع تحت رقم (١٩٢٩٩ ب) .

الأخبار المستفيضة سبعة بطون وسبعون بطنًا، وقد دلت أحاديث متكاثرة كادت أن تكون متواترة على أن بطونها وتأويلها بل كثيرًا من تنزيلها وتفسيرها، في فضل شأن السادة الأخيار، وإظهار جلالة حال القادة الأطهار، أعني النبي المختار، وآله الأئمة الأبرار، بل الحق المتين، والصدق المبين كما لا يخفى على البصير الخبير، بأسرار كلام العليم القدير، المرتوي من عيون علوم أمناء الحكيم الكبير، إن أكثر آيات الفضل والإنعام، والمدح والإكرام بل كلها فيهم وفي أوليائهم نزلت، وأن جل فقرات التوبيخ والتشنيع والتفضيح، بل جملتها في مخالفيهم، وأعدائهم وردت، بل التحقيق الحقيق، كما سيظهر عن قريب أن تمام القرآن إنما أنزل للإرشاد إليهم والإعلام بهم، وبيان العلوم والأحكام لهم، والأمر بإطاعتهم وترك مخالفتهم، وأن اللَّه جعل جملة بطن القرآن في دعوة الإمامة والولاية كما جعل ظهره في دعوة التوحيد والنبوة والرسالة[1].

وهذا الكلام يصور مسلكه في كتابه أصدق تصوير حيث جعل كتابه متخصصًا في هذا الجانب حتى آيات الأحكام كما ذكر دار بها في فلك الولاية حيث دارت، فالصلاة والزكاة والحج هي موالاة الأئمة في المقام الأول عنده، وهكذا وقد ذكر منهجه في تفسيره بنفسه ويتلخص في الآتي:

١- يختصر الأخبار ويقتصر على موضع الشاهد منها ويحذف الأسانيد رغبة في الاختصار- كما زعم.

٢- جعل مدار هذا التفسير على ما يتعلق بالبطون لخلو أكثر التفاسير منها- عندهم فلا يذكر ما يتعلق بالظاهر.

٣- إذا لم يعثر على نص يفسر به الآية اجتهد في تفسيرها على وفق الأخبار العامة- عندهم-.

٤- أنه يحرص على ذكر ما يعرفه من قرآءة أهل البيت عند كل آية- وهي أخبار

---

(١) انظر: مرآة الأنوار ص ٢ .

التحريف عندهم- ثم ذكر أنه وفق إلى هذا التفسير ببركة أول من آمن بعين الإيقان، وثاني ما خلق اللَّه قبل الكون والمكان، قاسم درجات الجنان ودركات النيران، إمام المشارق والمغارب أمير المؤمنين أبي الحسنين علي بن أبي طالب ثم جعل الكتاب يقوم على ثلاثة مقدمات وكل مقدمة على فصول نوجزها كالآتي:

المقدمة الأولى: في بيان ما يوضح ورود بطن القرآن فيما يتعلق بالولاية والأمامة وأورد له من أخبارهم.

الفصل الأول: في بيان ما يدل على أن للقرآن بطونًا ولآياته تأويلات، وساق عددًا من أخبارهم.

الفصل الثاني: في أن بطن القرآن إنما هو في الأئمة وولايتهم وأتباعهم، وساق من أخبارهم ما يدل على مدعاة.

الفصل الثالث: في بيان ما يدل على وجوه تناسب الظواهر مع البطون- بحسب زعمه- وأنها على سبيل المجاز.

الفصل الرابع: في بيان أن الواجب الإيمان بالظاهر والباطن ومن أنكر واحدًا منها كالباطنية فهو كافر.

الفصل الخامس: في بيان أن علم تأويل القرآن كله عند الأئمة فلا يؤخذ إلا منهم وأورد عدد من أخبارهم في ذلك ثم ذكر المقالة الثانية في بيان اشتمال القرآن على التوحيد والنبوة صريحًا وتنزيلًا، وعلى الولاية والإمامة بطنًا وتأويلًا، وإن الإيمان بالإمامة من أصول الإيمان كالتوحيد والنبوة بحيث لا يخرج الإنسان عن حد الكفر والشرك إلا بالإقرار بالولاية والإمامة، وأورد لها من أخبارهم، وقسمها إلى فصول

الفصل الأول: في بيان تصريحات علماء الشيعة من عظم شأن الأئمة وولايتهم وكفر منكريهم.

الفصل الثاني: في ذكر جملة من الأخبار في فرض الولاية وأنها بشرط في قبول الأعمال والخروج عن حد الكفر.

الفصل الثالث: في أن الإقرار بالإمامة يتلو الإقرار بالنبوة وأن نسبة النبوة إلى الإمامة كنسبتها إلى التوحيد بحيث أن الكفر بواحدة منها كالكفر بسائرها وأورد عددًا من أخبارهم في ذلك.

الفصل الرابع: في بيان أن الولاية عرضت مع التوحيد على الخلق وبعث بها الأنبياء وكلفت بها جميع الأمم، ونزلت بها الكتب وأنها سبب إيجاد الخلق وأورد عددًا من أخبارهم في ذلك.

الفصل الخامس: في بيان أن النبي والأئمة أول المخلوقين وأفضلهم وأنهم وولايتهم العلة في الإيجاد.

المقدمة الثانية: وتكلم فيها عن وقوع تغيير وتحريف القرآن وهو السر بزعمه في جعل الإرشاد إلى أمر الولاية بحسب بطن القرآن. وادعى تواتر الأخبار عندهم في ذلك وساق طرفًا منها، وفرع عليها:

الفصل الأول: في بيان ما ورد في جمع القرآن ونقصه وتحريفه حسب الأخبار عندهم وساق عددًا منها.

الفصل الثاني: في بيان ذلك أيضًا حسب الروايات التي نقلها المخالفون- بزعمه-وساق بعضًا منها.

الفصل الثالث: في الأخبار المصرحة بالتغيير الدالة على أن ذلك هو السر في جعل الولاية بحسب البطون.

الفصل الرابع: في خلاصة أقوال علمائهم، في التحريف وتزييف استدلال من أنكر التغيير والتحريف.

المقدمة الثالثة: في بيان التأويلات المأثورة عن الأئمة وأنها دالة- بزعمه- على صحة ورود بطن القرآن فيما يتعلق بالولاية والإمامة، وجعلها مشتملة على مقالات المقالة الأولى: في بيان بعض التأويلات الواردة وأنها من قبيل المجاز، وجعلها على سبعة فصول.

الفصل الأول: في بيان أن اللَّه كثيرًا ما أراد في كتابه بحسب الباطن خصوص بعض الأفراد

الفصل الثاني: في بيان ما يظهر من الأخبار أن اللَّه كثيرًا ما يخاطب الماضين والمراد هذه الأمة بالنسبة للولاية.

الفصل الثالث: في أنه قد يراد بحسب الباطن بخلاف ما يفهم من الظاهر وأورد له من أخبارهم.

الفصل الرابع: في أن الضمير- حسب أخبارهم- قد يرجع إلى غير مذكور- وأورد له من أخبارهم.

الفصل الخامس: في أنه لا استبعاد في حمل ما عبر عنه بالماضي على المستقبل بحسب التأويل بالباطني.

الفصل السادس: في ذكر أخبار أن الأشياء التي نسبها اللَّه لنفسه على صيغة الجمع مراد بها الأئمة معه.

الفصل السابع: في ذكر أخبار تدل على إطلاق لفظ الجلالة والإله والرب وبعض الضمائر على الأئمة.

المقالة الثانية: في بيان سائر التأويلات العامة التي تجري في أكثر من موضع في القرآن وقد رتب كلماتها ترتيبًا أبجديًا فبلغت الآلاف من ص ٤٨ إلى ص ٢٣٠ بحيث لم يبق مما يخطر على البال شيء في القرآن إلا جاء به وهي تفسر كلها إما بالأئمة وشيعتهم أو بأعدائهم ومخالفيهم، مستدلا غالبًا بأخبارهم في ذلك وقد ذكرت جانبًا كبيرًا من هذه التأويلات في فصل التفسير الباطني عندهم في الكلمات المرتبة أبجديًا. ثم ذكر الخاتمة وجعلها مشتملة على فصلين:

الفصل الأول: في بيان ما ورد من تأويلات للحروف المقطعة ودلالتها على الإمامة والولاية بزعمه.

الفصل الثاني: وجعله في ذكر بعض الفوائد فأتى بسبع فوائد تتعلق بهذا التفسير

الباطني وأوضح ضرورة الأخذ به والاعتماد عليه، وذلك ينتهي بنهاية الكتاب في صحيفة (٢٣٩) حيث أعلن في نهايته أن هذا آخر ما أراد إيراده في مقدمات تفسيره، وأنه شرع بعد هذا في أصل التفسير ولكن لا أدري هل شرع، أو عاجلته المنية دون أن يشرع؟

على أية حال هذا هو ما عثرت عليه منه، وهو يغني عن كتابة تفسير كامل، لأنه يصور لنا بدقة طريقة المؤلف ومنهجه في تفسيره، وأنه تفسير رجل ينظر إلى القرآن من خلال عقيدته الزائفة، المبالغ فيها إلى حد لا يتصور، مع حنق شديد وتعصب ممقوت، حجب به نور القرآن عن القلوب وأراد أن يطفئ سراجه الوهاج بما حاول إلصاقه به من أوهام وأباطيل، فهو تفسير باطني بالمقام الأول بل إن شئت فقل إنه تضليل لا تأويل، لأنه بعينه هو مسلك ملاحدة الباطنية الذين رماهم بنفس الداء الذي هو فيه، ثم ضم إلى ذلك عقيدته الفاسدة في تحريف القرآن وأيدها بحماس، وادعى تواتر الأخبار في ذلك وهاجم رأي من نفى التحريف منهم، وضم إليهما ثالثة الأسافي بالطعن على الصحابة بل إنه جعل القرآن قسمين: مدح وهو في الأئمة وشيعتهم، وقدح وهو في الصحابة وأتباعهم.

فجعل جملة القرآن يدور في فلك الولاية وما يتعلق بها ولا مزيد، حتى التشريع من الواجبات والمحرمات هي كذلك أيضًا فالأوامر يراد بها توجيه الخلق إلى الأئمة وولايتهم، والنواهي هي الزجر عن ولاية الطواغيت بزعمه، وطبعًا لا قيمة لمدلولات الألفاظ في القرآن عنده بحال.

وعليه فالكتاب أكبر كتب الغلاة غلوًا فهو لا يحل النظر فيه بحال!!

التفسير الرابع: تفسير الصافي:

ومؤلفه هو: محمد بن المرتضي بن الشاه محمود المعروف بملا محسن والملقب بالفيض الكاشاني، أحد غلاة الاثنى عشرية في القرن الحادي عشر حيث توفي في سنة (١٠٩٠هـ) ودفن بكاشان وقد جاء في ترجمته روضات الجنات عند الشيعة ما يفيد أن هذا الرجل كان له مشربًا صوفيًا، وتنسب إليه أقاويل فاسدة وأراء

باطلة يفوح منها رائحة الكفر مثل: القول بوحدة الوجود، وعدم خلود الكفار في النار، وقد نسب إليه ذلك الشيخ على المشهدي العاملي الشيعي والمحدث المولى محمد طاهر القمي وإن حاول صاحب الروضات الدفاع عنه بقوله: المولى الجليل محمد بن مرتضى المدعو بمحسن الكاشي كان فاضلًا عالمًا حكيمًا متكلمًا محدثًا فقيهًا شاعرًا أديبًا، أحسن التصنيف وله كتب منها الوافي وهو حسن إلا أن فيه ميلًا إلى بعض طريقة الصوفية، وقال صاحب لؤلؤة البحرين:

هذا الشيخ كان فاضلًا محدثًا إخباريًّا صلبًا كثير الطعن على المجتهدين لا سيما في رسالة «سفينة النجاة» فإنه يفهم منها إنه نسب جملة من العلماء إلى الكفر، وهذا تفريط منه وغلو بحت، مع أن له أدلة جرى فيها على مذهب الصوفية والفلاسفة مما يكاد يوجب الكفر مثل ما يدل في كلامه على القول بوحدة الوجود، وقال صاحب الروضات: وقد وقفت له على رسالة قبيحة صريحة في القول بذلك.... الخ[1] هذه هي موجز ترجمته في كتبهم وهي صريحة في أنه كان صاحب عقيدة زائفة من جهة الفلسفة والتصوف المتطرف لكن والحق يقال: ليس لهذا اللون الذي ذكروه أثر في تفسيره، ولعله ألفه قبل أن ينحو هذا المنحى في حياته، فإنه ألفه قبل وفاته بسبع عشرة سنة، وهذا لا يعفيه من الغلو المبالغ فيه من ناحية التشيع في تفسيره، وإن كنت لم أر من نقده من هذا الجانب من الشيعة، فما القول:

بعدم خلود الكفار في النار يساوي الضرر المترتب على تكفير الصحابة واعتقاد تحريف القرآن والقول بباطنه بمفهوم متطرفي الشيعة، وكل هذه الأمور قد توفرت في تفسيره بأجلى صورة.

فقد عثرت على تفسيره بدار الكتب المصرية مطبوعًا ومحفوظًا عدة طبعات[2] وبهامشه كتابه الاصفى وهو مختصر لتفسيره الصافي طبعة إيران سنة (١٣١٦هـ)، كما توجد منه نسخة بمكتبة الأزهر أيضًا وتقع في مجلد عدد صفحاته (٤٤٢) وله تفسير

(١) انظر: روضات الجنات وأحوال السادات ص ٥٤٢ .

(٢) مودع تحت رقم (٢٨٠٨٤) ب ورقم (٧٨٨) تفسير .

اسمه: المصفى لم أعثر عليه، لكن الأصل هو تفسيره الصافي كما ذكر في مقدمته وأشار أنه اختصره في كتابه المصفى ثم اختصر المصفى في كتابه الأصفى، وهذا الأخير هو الذي بهامشي تفسيره الصافي، ولم أجد بينهما فرقًا إلا في الاختصار فقط، فآثرت أوسع الكتب (الصافي) لأنه يذكر فيها الأدلة كاملة بدون اختزال، هذا والتفسير يجري على وفق ما جرى عليه غلاة الشيعة من الطعن في الصحابة عند كل شاردة وواردة، ومن القول بتحريف القرآن ومناصرته، كما أنه تفسير باطني بالمقام الأول.

وإليك مضامين ما جاء في مقدمته وهو يصور لنا طريقته في تفسيره حيث بدأه بديباجة وعدة مقدمات.

المقدمة الأولى: وجعلها في نبذ مما جاء في الوصية بالتمسك بالقرآن وأوردها من أخبارهم.

المقدمة الثانية: وجعلها فيما جاء عندهم أن علم القرآن كله إنما هو عند الأئمة من آل البيت.

المقدمة الثالثة: وجعلها فيما جاء عندهم في أن القرآن إنما أنزل في الأئمة كله وفي أعدائهم.

المقدمة الرابعة: وجعلها فيما جاء في أن علم المتشابه وتأويله خاص بالأئمة لا يعلمه غيرهم.

المقدمة الخامسة: وجعلها فيما جاء عندهم في المنع من التفسير بالرأي وأن ذلك لا يجوز إلا بالأثر.

المقدمة السادسة: وجعلها فيما جاء عندهم في النص على تحريف القرآن وزيادته ونقصانه، وذكر أن ذلك مذهب علمائهم ومحققيهم، منهم الكليني ومنهم علي بن إبراهيم القمي، وذكر أن له غلوا فيه، وكذا الشيخ أحمد الطبرسي في كتابه الاحتجاج، وغيرهم ثم نقل رأي الطبرسي صاحب مجمع البيان- وهو غير الأول- في نفي التحريف وتعقبه قائلًا: ولقائل أن يقول إن الدواعي كما كانت متوفرة على نقل

القرآن كذلك كانت الدواعي متوفرة على تغييره من المنافقين المبدلين للوصية المغيرين للخلافة، والتغيير فيه وقع قبل انتشاره في البلدان واستقراره على ما هو عليه، ثم نقل رأي الشيخ الصدوق رئيس المحدثين محمد بن بابويه في نفي التحريف، وكذا نقل رأي شيخ الطائفة الطوسي في تفسيره التبيان في نفي التحريف، ثم عقب عليهما بقوله: وأقول يكفي في وجوده في كل عصر وجوده جميعًا كما أنزله اللَّه محفوظًا عند الأئمة، ووجود ما احتجنا إليه عندنا وإن لم نقدر على الباقي.

هكذا نرى الكاشاني يناصر القول بالتحريف بإصرار وعناد، ويضعف رأي من قال بعدمه.

المقدمة السابعة: وجعلها فيما جاء أن القرآن تبيان كل شيء وأورد لها من أخبارهم.

المقدمة الثامنة: وجعلها فيما جاء عندهم في أقسام الآيات واشتمالها على البطون والتأويلات وأنواع القراءات الورادة عن الأئمة- وهي أخبار التحريف عندهم- وقد هاجم فيه القراءات السبع هجومًا عنيفًا، كما هاجم أيضًا القول بنزول القرآن على سبعة أحرف، وفسر المراد من الأخبار بسبعة بطون، وأوضح أنه سيسير في تفسيره على أحسن القراءات وفسر ذلك بالأخف على اللسان والأنس للطبع والأوفق لأخبار المعصومين عندهم، وزعم أن للقرآن بطنًا وللبطن بطنًا إلى سبعة أبطن وأورد عددًا من أخبارهم في ذلك.

المقدمة التاسعة: وجعلها فيما جاء عندهم في زمان نزول القرآن وخلص إلى القول بأن القرآن نزل معناه على قلب النبي دفعة واحدة ليلة القدر، ثم نزل من باطن قلبه إلى ظاهر لسانه على مدى ثلاث وعشرين سنة، وزعم أن هذا القول يريحنا من تضارب الأخبار في ذلك.

المقدمة العاشرة: وجعلها فيما جاء عندهم في تمثل القرآن وشفاعته لأهله يوم القيامة

المقدمة الحادية عشر: وجعلها فيما ورد عندهم من كيفية التلاوة وآدابها.

المقدمة الثانية عشر: وجعلها في بيان ما اصطلح عليه في التفسير فبين فيها أن اعتماده هو على ما جاء عن الأئمة المعصومين من طريق أصحابه فإن لم يوجد فعلى ما جاء عن الأئمة أيضًا من طريق العامة- يعني أهل السنة- فإن لم يوجد فيما وافق أخبار الأئمة في معناه كما أن الطعن عندهم في الرواية من حيث السند لا يعتبر قد حا مدام المتن يشبه باقي الأخبار، وأورد من أخبارهم ما يدل على الأخذ برواية الفاجر ما دامت توافق القرآن- بزعمه- ولو في بعض الوجوه وأورد عن الصادق «ما جاءك من رواية برٍّ أو فاجر يوافق القرآن فخذ به، وما جاءوك من رواية بر أو فاجر تخالف القرآن فلا تأخذ به) وقال الكاظم (إذا جاء الحديثان المختلفان فقسهما على كتاب اللّه وعلى أحاديثنا فإن أشبههما فهو حق وإن لم يشبههما فهو باطل) ثم ذكر إنه إذا لم يجد بغيته من هذا ولا ذاك أخذ من أقوال المفسرين-عندهم- ما يستحسنه، إلا أوائل سورة البقرة فقد أخذها من تفسير الحسن العسكري، وقرر أنه تفسير حسن وإن لم يقع موقع القبول عند جماعة من أصحابه طاعنين في إسناده، كما نقلته عنه في تفسير الحسن العسكري، وتنتهي المقدمة بذلك عند صحيفة (٥١) ثم أخذ بعد ذلك في التفسير ملتزمًا ما ذكره في المقدمة، فلم يترك شاردة ولا واردة من آيات تحمل مدحًا إلا صرفها إلى الأئمة وأشياعهم ولا آية تحمل ذمًّا لأي شيء إلا حمله على مخالفي الأئمة وأعدائهم- بزعمه- من الصحابة ولأمر بآية للشيعة فيها رواية بتحريفها إلا أتى بها وحمل على المحرفيين- بزعمه- من الصحابة حملة شعواء كما أنه أتى بكل أخبار البطون من القمي والعياشي والسياري والتفسير المنسوب إلى الحسن العسكري فضلًا عن كتب الأخبار وغيرها عندهم، ولعل مضامين المقدمة تصور تصويرًا دقيقًا وقد مر بنا في فصول الرسالة نماذج عديدة من هذا التفسير تغني عن التمثيل.

والكتاب على العموم من أكبر كتب غلاة الشيعة مع ما فيه من تعصب ممقوت ومهاجمة سافرة لغير فرقته في مناسبات كثيرة، بحيث لا يكاد يخلي فقرة عن بث عقيدة من عقائده هذا والكتاب شأنه شأن كتب التفسير بالمأثور إن صح هذا التعبير، ولهذا نجده قد خلا من جانب اللغة والبلاغة وبيان المحسنات البديعية والإعجاز البياني كما هو شأن كتب تفاسير الغلاة عادة وغني عن البيان أن هذه الآثار التي يعتمدون عليها

كلها موضوعة مكذوبة تحمل دليل بطلانها في طياتها، لمناقضتها الصريحة للقرآن والثابت عن النبي عليه الصلاة والسلام وعليه فالكتاب لا يحل النظر فيه بحال.

الخامس: تفسير البرهان.

ومؤلفه هو هاشم بن سليمان بن إسماعيل الحسيني البحراني، أحد علماء الاثنى عشرية ومحدثيهم وحفاظ أخبارهم توفي سنة ١١٠٧هـ وفرغ من تفسيره كما شرح ذلك ربيع الثاني (١٠٩٥)هـ وهو أربعة أجزاء ينتهي الأول بسورة الأعراف والثاني بسورة الكهف، والثالث بسورة الأحزاب، والرابع بسورة الناس، ويقع في مجلدين كبيرين عدد صفحاتهما (١٢٤٩) بالحجم الكبير، وقد وجدته في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٢٧٥ب) مطبوعًا في سنة (١٣٠٢)هـ بإيران.

وهو تفسير بالأثر بالمقام الأول حيث لم أر لصاحبه حتى مجرد التوجيه للأخبار، وكل همه أن يذكر الفقرة من الآية ثم يأتي لها بما يناسبها من أخبارهم، ثم ينتقل إلى غيرها، وهكذا وربما ترك الفقرة أو الآية إذا لم يجد ما يناسبها من الأخبار، تمامًا كما صنع السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالأثور، ولعله ألفه في مقابلته لأنه على نفس النمط، مع الفارق في نوع الأخبار طبعًا، حيث لا يذكر إلا ما ورد بطرقهم عن أئمتهم، وقد علمنا ما فيها.

وعليه فهو أحد تفاسير الغلاه حيث حوى عناصر الغلو من تفسير باطني بالمعنى الشيعي، وكذا أخبار التحريف عند كل مناسبات الشيعة في ذلك وكذا الطعن على الصحابة واعتبارهم أعداء الأئمة وغاصبي حقهم وتكفيرهم بذلك كما هو شأن التفسير بالمأثور عندهم عادة.

ومقدمته توضح لنا منهجه بجلاء حيث جاء فيها بعد الديباجة قال:

أما بعد: فغير خفي على أهل الإسلام شرف القرآن وعلو شأنه. . . . .غير أن أسرار تأويله لا تهتدي إليها العقول ولهذا اختلف في تأويله الناس، وفسروه على مقتضى أديانهم وموجب مذاهبهم ولم يرجعوا فيه إلى أهل الذكر (ع) أهل التنزيل والتأويل، القائل فيهم جل جلاله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ لا

غيرهم، وهم الذين أتوا العلم، وأولوا الأمر، وأهل الاستنباط وأهل الذكر الذين أمر الناس بسؤالهم جاءت به الآثار النبوية والأخبار الإمامية، ومن ذا الذي يحوي القرآن غيرهم، ويحيط تأويله وتنزيله سواهم، ثم أورد من أخبارهم طرفًا في ذلك. ثم وضح منهجه في تفسيره فقال: وقد اشتمل التفسير على كثير من أخبار أهل البيت الذين نزل القرآن في منازلهم فرجع تنزيله وتفسيره إليهم. . . . . الخ ثم عقد المقدمة على أبواب جاء فيها:

باب: في فضل العالم والمتعلم، أورد فيه جملة من أخبارهم في ذلك.

باب: في أن القرآن لم يجمعه كما أنزل إلا الأئمة (ع) وأورد في جملة من أخبارهم كذلك.

باب: في النهي عن تفسير القرآن بالرآي، ومن غير أخذ عن الأئمة المعصومين، وأورد لذلك الأخبار.

باب: في أن القرآن له ظهر وبطن ومحكم ومتشابه وعلم ذلك عند الأئمة وحدهم وذكر من أخبارهم في ذلك.

باب: فيما نزل عليه القرآن من أقسام في الأئمة وأتباعهم، وفي أعدائهم ومخالفيهم حسب ما أوردوه من أخبار.

باب: في نزول القرآن بإياك أعني واسمعي يا جارة، وإن آيات الذم مرادٌ بها ناس من الصحابة.

باب: فيما عني به الأئمة في القرآن أورد فيه مثلًا عن العياشي بسنده عن أبي عبد اللّٰه قال: «إذا سمعت اللّٰه ذكر أحدًا من هذه الأمة بخير فهم نحن، وإذا سمعت اللّٰه ذكر قومًا بسوء فهم عدونا) ثم بعد ذلك نقل مقدمة القمي بكاملها مما يدل على أنه يرى ما يراه في الغلو في التفسير، ثم أخذ في التفسير على نحو ما ذكرت، والرجل أحد حفاظ الأكاذيب على الأئمة كما ذكرت، لذا فإنه لم يعجز عن إيراد العديد من هذه الأخبار عند كل فقرة تعرض لها في تفسيره. وكلها تدور حول الإشادة بذكر الأئمة وإنهم المقصودون من كل آية مدح في القرآن، والحط من شأن

أعدائهم- بزعمهم- وأنهم المرادون من كل آية قدح فيه، مع ذكر الأخبار التحريف عند كل آية ترى الشيعة أنها في حاجة إلى تصويب وتصحيح، مع ما حواه الكتاب من المعاني الباطنية وقد مر بنا الكثير من ذلك في مناسباته، بالإضافة أيضًا إلى الخرافات التي احتواها الكتاب، فمن ذلك مثلًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [الحديد:٣] حيث يعيد الضمائر في الآية لعلي بن أبي طالب ويذكر قصة ملخصها: قال جابر بن عبد اللَّه الأنصاري: لقيت عمار بن ياسر في بعض سكك المدينة فسألته عن النبي ﷺ فأخبرني أنه لما صلى الغداة قبل عليًّا بين عينيه واجلسه إلى جنبه ثم قال يا علي قم إلى الشمس فكلمها فإنها تكلمك، فقام إلى الشمس فقال: كيف أصبحت يا خلق اللَّه؟ فقالت: بخير يا أخا رسول اللَّه يا أول يا آخر يا ظاهر يا باطن يا من هو بكل شيء عليم، فرجع إلى النبي فقال له النبي ﷺ: «**تخبرني أو أخبرك؟**» فقال: منك أحسن يا رسول اللَّه، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أما قولها لك: يا أول، فأنت أول من آمن باللَّه، وقولها لك: يا آخر، فأنت آخر من تعاينني على مغسلي، وقولها: يا ظاهر، فأنت أول من يظهر على مخزون سري، وقولها: يا باطن، فأنت المستبطن لعلمي، وأما العليم بكل شيء، فما أنزل اللَّه علمًا من الحلال والحرام والفرائض والأحكام والتنزيل والتأويل وإلا وأنت به عليم، ولولا أن تقول فيك طائفة من أمتي ما قالت النصارى في عيسى لقلت فيك مقالًا، لا تمر بملأ إلا أخذوا التراب من تحت قدميك يستقون به. . . .**» الخبر[1].

والكتاب مليء بمثل هذه الخرافات شأن غلاة الشيعة، بل فاق غيره بكثرة الأخبار فإن صاحبه من كبار المحدثين عندهم- وقد استغل خبرته فجمع في تفسيره ما عساه قد خفي على غيره من أخبار الطائفة، ولذلك فهو مرجعهم اليوم في التفسير بالمأثور عندهم، ومن أجل ذلك طبع وانتشر، وقد رأيته معروضًا في بعض مكتبات القاهرة.

---

(١) انظر: البرهان ج ٤ ص ١٠٨٣ .

وهو من تفاسير الغلاة الذين لا يحل النظر في تفاسيرهم!!

السادس: تفسير القرآن للأصفهاني:

وصاحبه هو: محمد حسين الأصفهاني النجفى، المولود سنة (١٢٣٥هجرية) كما ذكر صاحب طبقات أعلام الشيعة في ترجمته ولم يذكر له وفاة[١].

وقد عثرت على تفسيره في دار الكتب المصرية[٢] وهو جزء واحد متوسط الحجم يقع في (٣٣٢) صحيفة مطبوعة بطهران سنة (١٣١٣هجرية) وهو عبارة عن مقدمة شرع بعدها في تفسير الفاتحة ثم البقرة فوصل فيها إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] حيث توقف قدمه عند هذا الحد وما ذكره في مقدمة تفسيره كان في بيان منهجه حيث استغرقت المقدمة أكثر من مائة صفحة، وهي بعينها مقدمة الكاشاني المتقدمة بالنص مما يدل على أنه يرى رأيه وينحو نحوه، وهو كذلك بالفعل، فقد سجلت العديد من تفسيره فوجدته هو نفس تفسير الكاشاني. فإنه فسر الفاتحة على نمطه، ثم شرع في البقرة ففسر الحروف المقطعة (الٓمٓ) بأصحاب الجمل وجعلها إشارة إلى أزمان الأئمة، ثم فسر قوله: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ بعلي بن أبي طالب نقلًا عن القمي ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ قال: بيان لشيعتنا، وقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ قال: عن ابن بابويه عن الصادق: من آمن بقيام القائم أنه حق، وفي أخرى: الغيب هو الحجة الغائب، وعند قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البقرة: ٨]، نقل تفسيرها من تفسير الحسن العسكري وفيه خبر طويل عن قصة البيعة لعلي وإن هذه الأية مقصود بها أبا بكر وعمر وعثمان، وسماهم الظلمة الجبابرة الذين تظاهروا بالإيمان بولاية علي وأبطنوا الغدر له فما هم بمؤمنين بولايته، وقوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ قال: ومن أوضح أفراد المخادعة ما كان يصنعه الأول والثاني وأضرابهما، بل هم أصل الخدعة والنفاق في

---

(١) انظر: كتاب طبقات أعلام الشيعة ج ١ ص ٤٢١ .

(٢) تحت رقم (١٩٣١٩ ب) .

كل مقام حيث يظهرون التسليم للدين والرسالة وهم جاحدون بل هم في الباطن كاملون في الكفر مستجمعون لأصله وأغصانه وفرعه، فهم إن ذكر النفاق كانوا أصله وفرعه ومعدنه ومادته ومنتهاه[1] وعند قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ قال: عن الإمام يعني العسكري عن موسى الكاظم: إذا قيل لهؤلاء الناكثين بالبيعة يوم الغدير: ﴿لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ بإظهار نكث البيعة ﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ لأننا لا نعتقد دين محمد ولا غير دين محمد[2].

وعلى هذا النمط يجري في تفسيره، كما هو شأن الغلاة منهم، وليس بعد الكفر ذنب ولعل هذا القدر كاف في الحكم على هذا التفسير بالغلو إلى حد لا يتصور، إن كان لم يتم هذا التفسير إلا أن ما فيه يوجب تحريم النظر فيه كنظائره!

السابع: تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة:

ومؤلفه هو: سلطان محمد بن حيدر بن محمد الجنابذي الخراساني أحد علماء الاثنى عشرية في القرن الرابع عشر الهجري حيث أرخ الفراغ منه في (١٤صفر سنة ١٣١١هـ) وقد عثرت على تفسيره في دار الكتب المصرية تحت رقم-٧٨٧تفسير) في جزءين ينتهي الأول عند سورة الكهف وعدد صفحاته (٤٥٢) وينتهي الثاني عند سورة الناس وعدد صفحاته (٤٥٢) بالحجم الكبير ومطبوع في إيران سنة (١٣١٣هـ).

وهذا التفسير يختلف عن تفاسير الشيعة اختلافًا جوهريًا، فهو بجانب ما فيه من غلو قد مزج أيضًا صاحبه التفسير الصوفي، الذي يقوم على الرموز والطلمسات، كما يخلط به كثيرًا من البحوث الفلسفية الدقيقة، مما جعل فهم الكتاب مغلقًا ولولا ضرورة البحث لما وجدت صبرًا لمطالعته على أن جل مطالعتي كانت فيما يخص الجانب الشيعي وليس عيبًا أن أعترف بقصوري عن فهم كثير من الجانب الفلسفي فيه، ولعل صاحبه أراد لكتابه أن يكون لذلك فقد ذكر بعد الديباجة أنه كان يسجل ما

---

(١) انظر: ص ٢٢٩ من تفسيره .

(٢) انظر: ص ٢٤٤ من تفسيره .

يلوح له من إشارات بعض الكتب وتلويحات الأخبار في وريقات ثم سجلها في تفسير تنبيها لنفسه وللغافلين كما ذكر هذا والكتاب قد حوى عناصر الغلو بالإضافة إلى التعصب بالغ حد العنف في تقرير أصول المذهب، وقد نقلت عنه في مناسبات ما يؤيد ذلك، حيث يرى أن القرآن محرف وأن الصحابة كلهم كفرة ما عدا من استثنوهم من ذلك، ثم هو تفسير باطني بالمقام الأول يوضح لنا ذلك ما جاء في مقدمته التي عقدها على أربعة عشر فصلًا، جاء فيها: الفصل الخامس: حيث جعله في فضل القرآن والتوسل به لأنه قرين العترة والتوسل بالعترة من أعظم العبادات فكذلك القرآن، أي أنه جعل العترة هم الأصل يقاسي عليهم القرآن، وأخذ يبرهن بأغاليطه على ذلك.

الفصل الثامن: وجعله فى الفرق بين الظهر والبطن و التنزيل والتأويل وزعم أن القرآن سبعين ألف بطنٍ فطاشت عنده البطون أكثر من غيره، وأخذ يبرهن على ذلك.

الفصل العاشر: وذكر فيه أن علم القران بتمام بطونه المتقدمة منحصر فى محمد ﷺ وأوصيائه الاثنى عشر وادعى أن مقامهم فوق مكان الإمكان بخلاف باقي الانبياء.

الفصل الثاني عشر: في نزول القرآن من طريق الباطن على بشرية نبينا من جهة مداركه الأخروية، من جهة مداركه الدنيوية وأخذ يبرهن على ذلك بألفاظ صوفية غامضة.

الفصل الثالث عشر: وجعله في وقوع التحريف والتغيير في القرآن الذي بين أظهرنا نتلوه، وزعم أنه قد استفاضت الأخبار عن الأئمة الأطهار بوقوع الزيادة والنقيصة والتحريف فيه.

الفصل الرابع عشر: في أن القرآن نزل تمامه في الأئمة الاثنى عشر بوجه ونزل فيهم وفي أعدائهم بوجه وأما ما يصور الجانب الصوفي الفلسفي فيه، فما ذكر عند تفسيره قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ بعض آية [النساء: ٧٥] يقول إن كان النزول في ضعفاء قلة فلا اختصاص لها بهم كما في الخبر، القرية مكة وكل

قرية لا يجد الشيعة فيها وليًا من الإمام ومشايخهم وكل قرية وقع بها الأئمة بين منافقي الأمة وقرية النفس الحيوانية التي لا يجد الجنود الإنسانية فيها وليًا ويطلبون الخروج منها إلى قرية الصدر ومدينة القلب ويسألون الحضور عند إمامهم أو مشايخهم في بيت القلب خاليًا عن مزاحة الأغيار بقولهم: ﴿وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ تكرار (اجعل) لأن مقام التضرع يناسبه التطويل والالحاح في السؤال ولأن المسئول ليس شخصًا واحدًا، بل المسئول محمد ﷺ وعلي بن أبي طالب، أو المسئول محمد من جهة هدايته ومن جهة نصرته أو علي كذلك[1].

كما أنه يرى أن قصص الأنبياء في القرآن عبارة عن مرموزات ليس المراد منها ظاهرها المتبادر من ألفاظها كما ذكر مثلًا عند قصة آدم في أول سورة البقرة حيث قرر أنها من مرموزات الأوائل التي كثر ذكرها في كتب السلف خصوصًا اليهود وتواريخهم كما وردت بذلك الأخبار عندهم، وقرر أن من أراد أن يحملها على ظاهرها تحيَّر فيها، ومن رام أن يدرك المقصود منها بقوته البشرية طرد عنها ولم يدرك منها إلا خلاف مدلولها[2].

ومثال آخر حيث ذكر عند قصة هاروت وماروت قال: «اعلم أن أكثر قصص سليمان من مرموزات الأوائل وأخذها المتأخرون بطريق الأسمار، وأخذوا منها ظاهرها الذي لا يليق بشأن الأنبياء وورد عن المعصومين تقرير ما أخذوه أسمارًا نظرًا إلى ما رمزها الأقدمون، وأمثال هذه ورد عنهم تكذيب ظاهرها[3] إلخ وهكذا حمل الأئمة تبعة تكذيب قصص القرآن، وكذا ذكر عند تفسير أول سورة النساء حيث قال: لما كانت تلك الحكاية وأمثالها من مرموزات الأوائل، وحملها العوام على ظاهرها اختلفت الأخبار فيها، فإن كيفية خلق آدم وحواء وتناسلها وكذا أولاده، وكذا في قصة هاروت وماروت، وفي قصة داود وغيرها اختلفت الأخبار فيها بين

---

(١) انظر: ج ١ص ٢١١ من تفسيره
(٢) انظر: ج ١ ص ٤٢
(٣) انظر: ج ١ ص ٦٧

تصديق وتكذيب مما يكاد يخرج من الدين لمن لا خبرة له[1] وهكذا ينكر قصص القرآن ويحملها على مرموزات لا وجود لها، وينسب هذه الأضاليل إلى الأئمة ولم نر من مفسريهم من زعم ذلك غيره، هذا زيادة على ما فيه من غلو في تشيعه كما نقلت عنه الكثير في محله من الرسالة وعليه فلا يحل النظر في تفسيره كسابقيه وبعد: فإننا إذا لاحظنا التدرج التاريخي لكتب الغلاة لأدركنا أنه ما زال الغلو عرق ينبض إلى الآن مما يجعل دعوة التقريب بين المذاهب تتعثر كثيرًا، وبهذا ينتهي الكلام في الغلاة.



(١) انظر: ج ١ ص ١٩٠ .

النوع الثاني

تفاسير المعتدلين

الأول: تفسير مجمع البيان في تفسير القرآن.

ومؤلفه هو أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي أحد جهابذة علماء الاثنى عشرية في القرن السادس الهجري، قال الشيخ محسن الأمين العاملي صاحب كتاب أعيان الشيعة في ترجمته «هو أمين الدين أو أمين الإسلام أبو علي الفضل الطبرسي الطوسي السبزواري الرضوى أو المشهدي رحمه اللّه تعالى.

- وذكر من مؤلفاته قدرًا وافرًا منها: هذا التفسير وتفسير جوامع الجامع، ثم ذكر حكاية غريبة، عن سبب تأليفه لهذا التفسير عن صاحب رياض العلماء لكنه استبعدها قال عن صاحب رياض العلماء: مما اشتهر بين العام والخاص أن الطبرسي أصابته السكتة فظنوا فيه الوفاة فغسلوه وكفنوه ودفنوه وانصرفوا، فأفاق فوجد نفسه مدفونًا، فنذر إن خلصه اللّه من هذه البلية أن يؤلف كتبًا في التفسير، واتفق أن أحد النباشين قصد قبره لأخذ كفنه، فقبض بيده على النباش، فخاف فلما كلمه ازداد خوف النباش، فقال له: لا تخف وأخبره بقصته، فحمله النباش إلى بيته فأعطاه الأكفان ووهب له مالًا جزيلًا فتاب النباش على يديه، ثم وفى بنذره وألف تفسيره مجمع البيان.

ثم عقب العاملي بقوله: ومما يبعد هذه الحكاية مع بعدها في نفسها من حيث استبعاد حياة المدفون بعد الإفاقة، أنها لو صحت لذكرها في مقدمة مجمع البيان لغرابتها ولاشتمالها على بيان السبب في تصنيفه مع أنه لم يتعرض لها واللّه أعلم، ثم ذكر العاملي أنه عاش تسعين سنة، وعن صاحب الروضات أنه توفي ليلة النحر سنة (٥٤٨هـ) ثم ذكر نسبته (الطبرسي) بالطاء المهملة والياء الموحدة المفتوحتين والراء الساكنة بعدها مهملة، نسبة إلى طبرستان بفتح الطاء والياء وكسر الراء، والطبر

بالتحريك هو الذي يشقق به الأحطاب وما شاكله بلغة الفرس، واستان: الموضع أو الناحية كأنه يقول: ناحية الطبر، وأما الرضوي والمشهدي: فهو نسبة إلى مشهد الرضا (ع) لأنه سكن فيه[1].

والطبرسي يحدثنا بنفسه عن الدوافع التي حفزته على تفسيره ويبين لنا منهجه فيه حيث يقول: قد خاض العلماء قديمًا وحديثًا في علم تفسير القرآن واجتهدوا في إبراز مكنونه وإظهار مصونه إلا أن أصحابنا لم يدونوا في ذلك غير مختصرات لم يعنوا ببسط المعاني فيها وكشف الأسرار، إلا ما جمعه الشيخ أبو جعفر الطوسي في كتابه التبيان، فإنه الكتاب الذي نقتبس منه ضياء الحق ويلوح عليه رواء الصدق أستضيء بأنواره وأطأ مواقع آثاره غير أنه خلط فيه الصلاح مما ذكر فيه بالفساد وأدى الألفاظ في مواضع قاصرة عن المراد. . . . فاستخرت اللَّه تعالى وشمرت عن ساق الجد، وأسهرت الناظر وأتعبت الخاطر وأحضرت التفاسير وابتدأت بتأليف كتاب هو غاية التلخيص والتهذيب وحسن النظم والترتيب يجمع أنواع العلم من قرائته وإعرابه ومعانيه وجهاته ونزوله وأخباره وقصصه وآثاره وحلاله وحرامه، والكلام على مطاعن المبطلين فيه، وذكر ما ينفرد به أصحابنا من الاستدلالات، بمواقع كثيرة منه على صحة ما يعتقدون من الأصول والفروع على وجه الاعتدال، وفوق الإيجاز ودون الإكثار، وقدمت في مطلع كل سورة ذكر مكيها، ومدنيها، ثم الاختلاف في عدد آياتها، ثم فضل تلاوتها ثم أقدم في كل آية الاختلافات في القراءات، ثم ذكر العلل والاحتجاجات، ثم ذكر العربية واللغات، ثم ذكر الإعراب والمشكلات. ثم ذكر الأسباب والنزولات، ثم ذكر المعاني والأحكام والتأويلات والقصص والجهات، ثم ذكر انتظام الآيات على أني قد جمعت في عربيته كل عزة لائحة وفي إعرابه كل حجة واضحة، وفي معانية كل قول متين، وفي مشكلاته كل برهان مبين، وهو بحمد اللَّه للأديب عمدة، وللنحوي عدة وللمقرئ بصيرة، وللناسك ذخيرة وللمتكلم حجة، وللمحدث بحجة والفقيه دلالة وللواعظ آلة، وسميته مجمع البيان

(١) من ترجمة الطبرسي الملحقة بتفسيره لمحسن الأمين العاملي في مقدمة مجمع البيان ج ١ ص٧ .

لعلوم القرآن[1] ولعل القارئ يلمس أن هذه نظرة ما كنا نسمعها في تفاسير الغلاة من قبل والحق أن هذا التفسير هو كما قال بصرف النظر عما فيه من تشيع واعتدال، فهو كتاب عظيم في بابه، يدل على تبحر صاحبه في فنون مختلفة، قد حوى الطريقة التي أوضحها بنفسه، في تناسق تام وترتيب متين، فإنه إذا تكلم عن القراءات أجاد وإذا تكلم عن المعاني اللغوية أفاد، وإذا شرح المعنى الإجمالي أوضح المراد، وإذا تكلم عن أسباب النزول وشرح القصص استوفى وأفاض، وإذا تكلم عن الأحكام ذكر مذاهب الفقهاء بكل أمانة وجهر بمذهبه ونصره، وإذا ربط بين الآيات آخى بين الجمل وأوضح لنا حسن السبك وجمال النظم، وإذا تعرض لمشكلات القرآن أذهب الإشكال، وأراح البال، فهو أحسن ما ألف في التفسير نسقًا وترتيبًا ونظمًا من غير مقالات في تشيعه ولا تطرق في عقيدته وكل ما يؤخذ عليه هو ما فيه من تشيع لمذهبه وانتصاره له من غير غلو، وتأثره بآرائه المعتزلة في الإلهيات بالذات ومحاولته حمل كتاب اللَّه على ما يتفق وعقيدته، أما الغلو فقد خلا منه، فمثلًا لا يتعرض للصحابة بقدح، إلا في النادر القليل الذي لا يكاد يدرك، على أنه لم يتعرض لأشخاص بأعيانهم كما أنه لا يعطهم حقهم في آيات مدحهم، أو بعبارة أدق لا يحول آيات المدح فيهم عن ظاهرها كما هو صنيع غلاتهم كما نفى التحريف بشدة في مقدمة تفسيره حتى أنه اشتهر من بين من نفى التحريف وهاجمه من الشيعة وكل ما يؤخذ عليه هنا أنه وإن نفى التحريف ولم يرتض أخباره إلا أنه أتى بهذه الأخبار عند هذه الآيات على أنها قراءة لأهل البيت بعد ذكره للقراءات المتواترة، وكنت أود أن يضرب عنها صفحًا لأنهم يحتجون بها عليه كما أنه قد خلا تفسيره من المعاني الباطنية التي سار عليها غلاتهم في تفاسيرهم.

فهو من المعتدلين في تشيعهم، خاصة وقد أكد ما فيه من نزعات التشيع عن غيرها من المعاني حتى لا يتلبس الأمر على أحد، فهو يذكر المعنى المتعارف عليه عند المفسرين ويعزو كل قول فيه إلى صاحبه من الصحابة أو التابعين، أو من بعدهم

---

(١) انظر: مقدمة مجمع البيان ج ١ص ٢١ وما بعدها

ثم يتبعه برأي الشيعة قائلًا مثلًا :

ويرى أصحابنا كذا . . . وهنا يتميز التفسير الشيعي عن غيره فلا يتلبس أمره على أحد هذا وقد بدأ تفسيره بمقدمة موجزة تشتمل على سبعة فنون ملخصها :

الفن الأول: في تعداد آي القرآن والفائدة من معرفتها .

الفن الثاني: في ذكر أسامي القراء المشهورين العشرة المعروفين، وذكر شيوخهم ومن أخذوا عنهم حتى بلغوا بها النبي ﷺ، وذكر أيضًا من اشتهر من تلامذتهم بالأخذ عنهم .

الفن الثالث: في ذكر التفسير والتأويل وأيد فيه التفسير بالرأي إذا لم يصح حديث فيه .

الفن الرابع: وجعله في ذكر أسامي القرآن ومعانيها، لغة واصطلاحًا، فأجاد فيه .

الفن الخامس: في أشياء من علوم القرآن بحال في شرحها على المواضع المختصة بها من الكتب المؤلفة فيها، وتعرض فيه لزيادة القرآن ونقصه فذكر أن الصحيح من مذهبهم خلافه هو الذي نصره المرتضي، ونقل عبارته وضم صوته إليه فنفى بشدة أن يكون في القرآن زيادة أو نقصان، بل هو كما كان مثل ما هو عليه الآن، ونسب القول بالتحريف إلى جماعة من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم، وإلى جماعة من أصحاب الحديث نقلوا أخبارًا ضعيفة ظنوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته .

الفن السادس: وجعله في ذكر بعض ما جاء من الأخبار المشهورة في فضل القرآن وأهله .

الفن السابع: في ذكر ما يستحب القارئ من تحسين اللفظ وتزيين الصوت بقراءة القرآن ثم أخذ بعد ذلك في التفسير فأخرج لنا هذا السفر الكبير في عشرة أجزاء مطبوعة في ستة مجلدات ضخمة، وعندي نسخة من طبعة في بيروت سنة (١٣٨٠هـ) وعليها اعتمدت في البحث وإذا كان كتابه قد خلا من عناصر الغلو فإنه كذلك قد قلل

من حمل كثير من الآيات على مذهبه فلا تراه يذكر مذهبه إلا في الآيات التي يرى أنها تخدم مدعاة بمعونة بعض أخبارهم التي يذكرها، أو بعض أخبار أهل السنة مما يكون فيها أدنى ملابسة لمدعاة وغالبًا ما تكون من الموضوعات أو الأحاديث الضعيفة الغير مرضية عند أهل السنة، كما يلاحظ عليه تعصب بارز في الجانب الاعتزالي فتراه يدافع بعنف عما يذهب إليه في الاعتزال، حتى تكاد تطغي هذه الناحية على جانب التشيع فيه، وقد مر بنا ذلك كما أنه يرى أن بعض آيات من القرآن دالة على ولاية علي بن أبي طالب، فتراه عندها يستعرض عضلاته في إبراز دلالة النص على ذلك، من غير تجريح لأحد من الصحابة كما أنه يرى عصمة الأئمة ورجعتهم وقيام قائمهم من آيات أخرى، وإن كانت كلها محاولات فاشلة، كما مر في مناقشتها أثناء البحث كما أنه في المسائل الفقهية غالبًا يذهب إلى ما يراه أصحابه مثل مسح الرجلين في الوضوء ونكاح المتعة وغير ذلك، إلا أنه كان يخالف أصحابه أحيانًا ويجهر في ذلك في شجاعة مثل ما سجلته عنه في وقت إفطار الصائم.

ومن الجوانب التي أعجبتني فيه هجومه على بعض القصص الإسرائيلية التي تسربت إلى التفسير من أهل الكتاب وذلك مثل: ما ذكره في قصة داود وامرأة أوريا، وسليمان- وجلوس الشيطان . . . . على عرشه في سورة (ص) وقد سجلت ذلك عنه أثناء البحث في محله.

والكتاب يتلخص منهجه في تفسير الآية أو الآيات في أنه يذكر الآية مسجلًا رقمها في أولها ثم يتبعه بعنوان (القرءاة) فيورد تحته ما ورد فيها من قراءات متواترة مع عزوها إلى أصحابها، ثم يتبعها بالقراءات الشاذة ثم بقراءة أهل البيت إن وجدت وهي غالبًا أخبار التحريف عندهم، ثم يعقد عنوانًا مثل (الحجة) وفيه يوجه معاني الكلمات التي اختلفت فيها القراءات، فيذكر المعنى على كل قراءة على حدة ثم يعقد عنوانًا مثل (اللغة) يشرح فيه معاني الكلمات التي تحتاج إلى بيان من حيث العربية، ثم يعقد عنوانًا باسم (الإعراب) فيه يعرب التركيبات التي يستشكل إعرابها فإن كانت مذاهب النحويين مختلفة في إعرابها ذكر ذلك مع العزو لأصحابها ثم يعقد

عنوانًا باسم (النزول) يذكر فيه سبب النزول من كتب السنة معزوًا لمن رواه من الصحابة، فإن كان عند الشيعة سبب يرى أنه محتمل سجله كذلك، وفي الغالب ما يرجح ما يراه أوفق للنص القرآني، ثم يعقد عنوانًا باسم (المعنى) وفيه يأخذ في شرح الآية فقرة فقرة، فيورد من أقوال الصحابة والتابعين والمفسرين فيها مع العزو إلى أصحابها، وإن كان هناك من معنى وارد عند الشيعة يراه مناسبًا ذكره بقوله ويرى أصحابنا الإمامية كذا، فإن أراد ترجيحه جاهر بذلك وأورد له من أخبارهم وإلا كف عن ذلك، ثم يعقد عنوان باسم (النظم) وفيه يذكر مناسبة الآية التي فرغ منها ألست ترى معي حسن الترتيب وجمال التأليف في هذا التفسير؟

نعم إنه كذلك ومن أجل ذلك انتشر هذا التفسير وذاع، وكتب له البقاء.

وإني أرى أنه لا غنى عنه خاصة لمن أراد أن يعرف عقائد الشيعة في أعدل صورها من غير تعصب ممقوت أو غلو بغيض بل إنه يقف بالإنسان موقفًا وسطًا من عقيدة الشيعة في علي وبنيه ﷺ أجمعين.

الثاني: تفسير جوامع الجامع:

وهو للطبرسي السابق «والكتاب عبارة عن تلخيص لكتابي الكشاف للزمخشري ومجمع البيان للمؤلف وقد وجدته بدار الكتب المصرية مخطوطًا تحت رقم (٦٩٧تفسير) في أربع مجلدات، وقد ذكر الطبرسي سبب تأليفه ومنهجه فيه حيث قال: «أما بعد فإني لما فرغت من كتاب مجمع البيان وعثرت على الكشاف لجار اللَّه العلامة الزمخشري، واستملحت من بدائع معانيه وروائع ألفاظه ومبانية مالا يلقى مثله في كتاب مجتمع الأطراف ورأيت أن أسميه بالكافي الشافي، فخرج الكتابان إلى الوجود وقد ملكا أزمة القلوب، ثم طلب إلى ضم الكتب الثلاثة في كتاب واحد فاستخرت اللَّه في الابتداء بجمع هذه الكتب في كتاب وسميته «جوامع الجامع»[1] إلخ.

---

(١) ج ١: ورقة(٣) منه

وهذا التفسير يختلف في المنهج عن سابقه فهو يتناول- كما ذكر- خلاصة المعنى من مجموع التفاسير التي ذكرها، من غير تعرض لقراءات ولا لمباحث لغوية إلا بقدر الضرورة مع المحافظة على اعتداله في تشيعه، ومناصرته لما تأثر به من عقائد المعتزلة في إيجاز حيث يقع الكتاب في أربع مجلدات. وإليك بعض النماذج لبيان إيجازه واعتداله في تشيعه.

١- عند قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، قال: والكلمات هي: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقيل هي: «لا إله إلا أنت ظلمت نفسي فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت» وفي رواية أهل البيت إن الكلمات هي: أسماء أصحاب الكساء»(١) فأنت ترى أنه لم يقتصر على المعنى الشيعي فقط.

٢- عند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٢] يؤيد فيها مذهب المعتزلة في نفي الرؤية حيث قال: «إنما طلب موسى الرؤية لقومه ولم يسأل ذلك إلا بعد أن أنكر عليهم فتمادوا في لجاجهم وأرادوا أن يسمعوا النص من عند اللّه باستحالة الرؤية وهو قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾(٢).

٣- وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] نراه يخالف المعتزلة في غفران الذنوب ويوافق أهل السنة كما هو مذهب الشيعة في ذلك.

فيقول: «هذه الآية أرجى آية في كتاب اللّه لأن فيها إدخال جميع الذنوب التي هي دون الشرك الداخلة تحت عموم قوله (ما دون ذلك) في مشيئة الغفران، ألا ترى أنه نفى غفران الشرك أولًا، وبالإجماع أنه يغفر بالتوبة، ثم أثبت غفران ما دون الشرك من المعاصي فينبغي أن يكون المراد غفران من لم يتب منها ليخالف المنفى المثبت، ثم علق المشيئة بالمغفور لهم فقال: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ أن يغفر الذنوب التي هي دون

---

(١) ج ١: ورقة (٢٧)

(٢) ج ١: ورقة (٣١٥)

الشرك لمن يشاء أن يغفر له من المذنبين ليكون العبد واقفًا بين الخوف والرجاء خارجًا عن الإغراء[1].

ولا شك أنه هنا أفاد وأجاد وإن كان الكتاب مشتملًا على نزعات التشيع في اعتدال وباقي مسائل الاعتزال التي أخذوها من المعتزلة كما في مجمع البيان، وإن اختلف منهجه عنه.

الثالث: كتاب كنز العرفان في فقه القرآن

ومؤلفه هو المقداد بن عبد اللّه بن محمد الحلي الأسدي، وكتابه هذا مجلد واحد مطبوع في إيران سنة (١٣١١هـ)، ويقع في ٤١٧صحيفة) بحجم متوسط وقد وجدته بدار الكتب المصرية[2] وهذا الكتاب ليس تفسيرًا بالمعنى المعروف وإنما هو عبارة عن تفسير لآيات الأحكام الفقهية ولم يتعرض للأحكام العقائدية إلا نادرًا ولذلك فهو مرتب على أبواب الفقه المعروفة حيث بدأ بكتاب الطهارة فأورد فيه الآيات المتعلقة بذلك ثم كتاب الصلاة، ثم الصيام، ثم الزكاة ثم كتاب الخمس، ثم الحج ثم الصيد، والجهاد، والنكاح، والأطعمة، والمواريث، والحدود، على هذا الترتيب فهو إذن: ليس على ترتيب القرآن وإنما أثبته تفسيرًا لأنهم يعدونه ضمن تفاسيرهم ولأنه يفسر هذا النوع من الآيات على مذهب الاثنى عشرية، وهو في الحقيقة خلاصة ما يراه الشيعة من أحكام فقهية في القرآن، كما أنه يوضح: كيف تأخذ الشيعة الحكم من الآية حسب أصولهم، وكيف يقيمون الدليل الأصولي والأقيسة المنطقية على استخراج هذه الأحكام من الآيات، وقد مر بنا جانب كبير منه في فصل الفروع الفقية عند الشيعة وتبين هناك كيف يعتمد الحلي على المغالطات في إقامة الأدلة ونصب الأقيسة الفاسدة التي سلكها في إثبات الأحكام لإلزام الخصم بمذهبه، وقد نبهت على مغالطاته هناك.

---

(١) ج ١: ورقة (١٧٦)

(٢) ورقة (١٢٠)

ومنهجه يتلخص: في أنه يأتي بالآية تحت فرعية من الفقه، فإن كان الحكم مجمعًا عليه من الشيعة وفقهاء أهل السنة الأربعة ذكر الإجماع ولا يطيل هنا في كيفية الاستدلال، وإن كانت مذاهب الفقهاء مختلفة في استنباط الحكم من الآية، بين ذلك مع نسبة كل رأى لصاحبه، وإن الشيعة قد وافقوا مذهبًا منها نص على ذلك وأيده مرجحًا فإن خالف الشيعة الفقهاء الأربعة حاول أن يؤيد مذهبه بإقامة الأدلة الأصولية عندهم وعند مذاهب أهل السنة، وهنا تظهر مغالطاته وأقيسته التي لا تسلم له، ويستعين والحالة هذه بأخبارهم عن الأئمة، أو بالاستدلال ببعض أخبار أهل السنة لمحاولة إلزامهم بمذهبه، لكن هذه الأخبار قد لاحظت عليها أنها إما موضوعة أو ضعيفة تركها أهل السنة لما بها، أو أنها ليست في محل النزاع وإن كان لها ملابسة ما بالموضوع، أو أنها منسوخة أو معارضة بما هو أقوى منها مثلًا، وفيما ذكرته من ذلك عنه في فصل الفقهيات ما يغني عن التمثيل له. والمهم أني لم أره- مرة رجح مذهب أهل السنة على مذهبه، بل إنه إذا أخذت بخناقه أحاديث أهل السنة في مسألة جاهر بالطعن فيها وردها.

والكتاب على كل حال أحكام فقيهة أكثر منه تفسيرًا، وإن كان متعلقًا بأخذ هذه الأحكام من القرآن، ولم يتعرض فيه لآيات العقائد، فلذا لم يظهر فيه أثر الغلو المذموم.

الرابع: كتاب تفسير بعض آيات الأحكام في القرآن

ومؤلفه هو: حسن نجفي توني، والكتاب صغير في مجلد واحد وجدته مخطوطًا في (١١٦) ورقة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦١٨تفسير)، ولم يكن شاملًا للقرآن، بل هو على نمط كنز العرفان السابق، بل إنه لم يتعرض إلا للآيات المتعلقة لكتاب النكاح حيث بدأ به وأطال فيه ثم تعرض لبعض آيات في النذور والأطعمة والأشربة وأحيانًا قليلة يميل عن الخط الفقهي إلى الجانب العقدي لكن بدون أن يتحامل على أحد.

وإليك بعض النماذج منه لبيان كيفية استدلاله من الآيات:

١- عند قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا ۝٤﴾ [الطلاق: ٤]، يرى تبعًا لطائفته أن الآيسة والصغيرة التي لم تبلغ سن الحيض لاعدة عليها، وأن الحامل المتوفى عنها زوجها تعتد بأبعد الأجلين من عدة الوفاة أو الوضع، يقول بالنسبة للأول «أي إن جهلتم حالهن فلا تدرون لكبر ارتفع حيضهن أم لعارض فعدتهن ثلاثة أشهر، أي المرأة التي يجب أن تعتد عن الطلاق بثلاثة أشهر بلا خلاف هو الحرة التي لا تحيض وهو في سن من تحيض إذا دخل بها: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ أي النساء اللائي لم يبلغن سن المحيض، والتقدير إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر، ويعلم من هذا أن عدم الشك في البلوغ وتيقن عدمه لا عدة عليها وإن دخل بها، وكذا من بلغت سن اليأس»[1] والذي أوقع الشيعة في هذا الارتياب هو أنهم نظروا إلى الشرط في قوله: ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾ على أنه في الارتياب في انقطاع الحيض لعارض، ومفاده أنه عدم الارتياب لكبر أو صغر لا عدة عليها، والمعنى الصحيح للآية أن الارتياب راجع إلى عدم معرفة عدة من لا تحيض، فبينت الآية أنها تعتد بالشهور لا بالإقراء كما أوضحه سبب النزول المشهور، وأما الثاني: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾ قال: «إنه في المطلقات خاصة وهو المروي عن أهل البيت فإن المتوفى عنها زوجها عدتها إذا كانت حاملًا أبعد الأجلين[2] ولا يخفى بطلان ذلك، وقصة سبيعة الأسلمية مشهورة وهي أنها وضعت بعدة وفاة زوجها سعد بن حولة بأربعين ليلة فقال لها النبي ﷺ: «**قد حللت فانكحي**»[3].

٢- ومثال ميله عن الخط الفقهي إلى الخط العقائدي ما ذكره عند آية: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]، قال: «روى عن الباقر والصادق أنها نزلت في حق علي بن أبي طالب بعد أن نصبه النبي إمامًا يوم غدير خم بعد انصرافه من حجة الوداع ولم ينزل بعدها حكم»[4].

---

(١) (٢) ورقة (١٢٢)

(٣) صحيح البخاري: كتاب التفسير: سورة الطلاق ج ٣: ص ٢٠٤

(٤) ورقة (٢٠٧)

والكتاب على هذا النمط، وعدة في التفاسير فيه تجوز كبير لكني تابعت القوم على ذلك.

الخامس: تفسير القرآن الكريم لشبر

ومؤلفه هو: السيد عبد الله بن محمد رضا العلوي الحسيني الكاظمي الشهير بشبر المتوفى سنة (١٢٤٢) هـ وقد طبع كتابه عدة طبعات آخرها سنة (١٣٩٧) هـ بدار أحياء التراث العربي ببيروت وهو النسخة التي اعتمدت عليها في البحث، وهو جزء واحد على نظام تفسير الجلالين عدد صفحاته هي عدد صفحات المصحف تقريبًا، حيث يقع التفسير على الهوامش والنص القرآني برسم المصحف يقع في وسط الصحيفة مما يمكن الباحث من العثور على ما يرجع إليه بيسر، ومنهجه، هو نفس منهج الجلالين تمامًا، من الإيجاز في العبارة التي تحمل المعاني الكثيرة في سهولة ويسر، مع الفارق طبعًا في الموضوع حيث يجري على النظام الشيعي في التفسير وهو من المعتدلين نوعًا في التشيع، كما يغلب عليه الجانب اللغوي وإبراز المحاسن البلاغية للنظم الكريم، كما أنه يعتني بالمسائل الاعتزالية التي أخذها الشيعة من المعتزلة كما تقدم.

هذا كما أنه يعتني بجانب القراءات الواردة في النص القرآني، فهو يلتزم في التفسير أولًا بقراءة حفص عن عاصم، ثم يذكر بالهامش ما ورد من قراءات أخرى لكن بدون أن يسندها إلى أصحابها من القراء أحيانًا ما تكون هذه القراءاة شاذة لا يصح القراءة بها، مما يتسبب من عدم إسنادها في الوقوع في اللبس والخطأ لمن لا خبرة له بهذا الفن وقد مثلت لذلك عنده في مبحث القراءات عند الشيعة، ومما يؤخذ عليه في ذلك أيضًا أنه يذكر ما يروونه من قراءات منسوبة إلى آل البيت في صلب التفسير، بينما يذكر القراءات المتواترة مخلوطة بالشاذة في الهامش بدون تمييز بين الغث والسمين منها، وكثيرًا ما تكون هذه القراءة المنسوبة لآل البيت هي بعينها ما جاءت به أخبار تحريف القرآن عندهم، بل أحيانًا لا يصرح بأنها قراءة أهل البيت بل يطلق القول بأنه (قرى لذا) الخ. وهنا يكون اللبس أكثر حيث لا يميز من لا خبرة له

باتجاهات الشيعة أن هذه القراءة مقبولة أو مرفوضة كما أن فيه لونًا من البس آخر وهو أنه أحيانًا يذكر في الآية المعنى الشيعي ثم يردفه بالمعنى المعروف عند أهل السنة دون أن يذكر أن الأول رأى الإمامية والثاني رأى أهل السنة مما يلتبس على كثيرين ممن لا خبرة لهم بعقائد القوم، ولا أدري هل أراد بذلك التمويه أم أراد إرضاء الطرفين من أهل السنة والشيعة معًا؟

هذا وشبر يحرص في تفسيره على عقيدته الاثنى عشرية فيفسر بها كثيرًا من النصوص القرآنية سواء فيما يتعلق بأصول المذهب أو فروعه أو ما تأثروا بالمعتزلة فيه، لكن في اعتدال دون غلو وفي إيجاز دون إطناب من غير إسراف ولا تفريط، وقد تقدمت الأمثلة لهذا كله لما فيه من جوانب بلاغية، ولإيجازه وسهولته فهو كثير التداول عندهم.

السادس: تفسير آلاء الرحمن في تفسير القرآن:

ومؤلفه: هو الشيخ محمد جواد البلاغي النجفي، جاء في ترجمته في كتاب أعلام الشيعة: وهو الشيخ محمد جواد بن الشيخ حسن بن الشيخ طالب بن عباس بن إبراهيم بن حسين بن عباس بن الشيخ حسن مؤلف كتاب (تنقيح المقال) البلاغي النجفي من مشاهير علماء الشيعة، توفي سنة (١٩٥٢)م[١].

وتفسيره عثرت عليه مطبوعًا في صيدا بلبنان سنة ١٣٥٢هـ أي سنة وفاة المؤلف ولم يوجد منه غير جزءين، ينتهي الأول بنهاية سورة آل عمران، وعدد صفحاته (٣٨٣) وينتهي الثاني عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوۡفَ نُصۡلِيهِمۡ نَارٗا كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمٗا ٥٦﴾ [النساء: ٥٦]، ونعوذ بالله من هذه النهاية.!

وهذا التفسير يختلف نوعًا عن التفاسير السابقة حيث نرى صاحبه يركز كثيرًا على النواحي البلاغية والإعجاز البياني للقرآن متأثرًا في ذلك إلى حد ما بتفسير العلامة أبي

---

(١) انظر: كتاب أعلام الشيعة: ج: ص ٣٢٣.

السعود العمادي، والبيضاوي من مفسري أهل السنة.

هذا بجانب ما فيه من ميوله الاعتزالية وعقيدته الشيعية في اعتدال دون مغالاة، وإن كان يناضل بكل ما أوتي من قوة عن معتقداته خاصة إذا عثر على رواية عند أهل السنة يمكن أن يستغل منها أدنى ملابسة لعقيدته، مثل الأحاديث الواردة في مناقب علي وأهل البيت ويستدل بها في غير ما وردت فيه ويحملها ما لا تحتمل ولا شك أن هذه مغالطة لأن مناقب، هؤلاء السادة ليست محلًا للنزاع حتى يتم له هذا الإلزام، كما أنه كثير الاحتجاج على أهل السنة بما في كتب الموضوعات وإنما حكموا بوضعه وأثبتوه في كتب الموضوعات عندهم، وقد نبهت على الكثير من ذلك عنده أثناء البحث، خاصة عند التعرض لذكر الموضوعات والإسرائيليات في كتب الشيعة.

وإليك مضمون ما جاء في مقدمة تفسيره فهي تلقي الضوء على منهجه فيه، حيث جعلهاعلى فصول.

الفصل الأول:

تحدث فيه عن إعجاز القرآن ودلالته على صدق الرسول ﷺ وعن الحكمة في كون معجزته هي القرآن، وعن الفرق بين معجزته وبين معجزات الأنبياء قبله وذكر وجوه الإعجاز المختلفة في القرآن، والحق أنه أجاد وأفاد.

الفصل الثاني:

تحدث فيه عن جمع القرآن وإن حاول أن ينفي فضل أبي بكر في ذلك الجمع والعناية به بل زعم أن الصحابة هبوا جميعًا لجمعه وإن لم يكتبوه على ما كان ينبغي- في نظره- أن يكتب عليه من ترتيب النزول وتقديم المنسوخ على الناسخ، وحكم على الروايات الواردة في جمع أبي بكر وعمر بالاضطراب والتعارض ثم تعرض لبعض أحاديث وردت عند أهل السنة في مجال النسخ، واعتبرها طعنًا في القرآن حاول أن يلزم بها أهل السنة بالقول بتحريف القرآن وهاجمهم من أجلها، وقد تعرضت لذلك مبينًا خطأه، ومغالطاته في ذلك في فصل فرية التحريف عند الشيعة كما تعرض لكتاب «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب» لمؤلفه النوري الطبرسي

الشيعي، فنقده نقدًا لاذعًا وبين أنه اعتمد في الأخبار التي جمعها عندهم عن الكذابين والغلاة والمطعون عليهم في دينهم ممن لا يحل الرواية عنهم، وحمل ما جاء في ذلك عندهم من أخبار التحريف على إرادة التفسير والتأويل.

الفصل الثالث:

وجعله في القراءات، وحمل فيه حملة شعواء على القراء السبعة ورجح أن القرآن هو ما تلقاه الناس شفاهًا كثرة عن كثرة كما نتلوه اليوم، ونفى أن يكون مأخوذًا عن أحد القراء، وقد أبنت في محله من الرسالة أن هذه مغالطة لأن الذي أخذ من القراء هي وجوه الأداء وليس هو القرآن، وأن هجومه عليهم لا سند له فيه، بل يبطله الواقع وتلقي الأمة لقراءاتهم بالقبول، كذلك هاجم البلاغي حديث نزول القرآن على سبعة أحرف وحكم باضطرابه ورجح أن القرآن نزل على حرف واحد، وقد مر بنا ذكر ذلك عنه، وتمت مناقشته وإبطال مدعاه، في فصل فرية التحريف.

الفصل الرابع:

وجعله في عدة مقامات الأول في مفردات الألفاظ وأهميته في التفسير وحمل على بعض المفسرين في القول بزيادة بعض الكلمات في القرآن مثل (لا)، في القسم وجعل المقام الثاني في بلاغه القرآن فبين انه على أعلى مقامات البلاغة حيث بلغ مبلغ الإعجاز في ذلك، وجعل المقام الثالث في تفسيره فبين أنه يجب أخذ القرآن وتفسيره من معينه الأول وهم أهل البيت ﷺ، أما أخذه عن التابعين فمما لا يعذر فيه مسلم في أمر دينه حيث لا تقوم به حجة- هكذا يزعم ثم طعن على التفسير الباطني وبين أنه متاهة للرأي وانحراف عن النهج السوي ومفارقة له من أول خطوة ثم ذكر المقام الرابع فبين فيه أن القرآن أشاد بالعقل وحس على التفكير والتدبر.

ثم شرع بعد ذلك في تفسير الفاتحة ثم البقرة وهكذا.

هذا وقد مر بنا الكثير من النقل عنه بما يبين منهجه وشدة خصومته وتعصبه لمذهبه وكذا للنواحي الاعتزالية وتمت مناقشته، وهو وإن كان شديد العناد والتعصب إلا أن كتابه لا يعتبر من كتب الغلاة بل يعتبر ضمن المعتدلين نسبيًا بصرف النظر عما فيه من

تشيع واعتدال حيث لم يفسر تفسيرًا باطنيًا كالغلاة، بل هاجم كما رأيت، كما لم يناصر فرية التحريف بل هاجم النوري في كتابه كما تقدم، وإن أورد هو هذه الأخبار على أن المراد بها التفسير والتأويل للنص القرآني، كما أنه لم يصرح بتكفير الصحابة وإن كان يهاجمهم أحيانًا من غير تكفير، هذا مع حرصه الشديد على أصول مذهبه!

السابع: التفسير المبين

ومؤلفه: هو: الشيخ محمد جواد مغنية رئيس المحكمة الجعفرية العليا بمدينة النجف بالعراق، كما هو مسطر على العديد من مؤلفاته، وقد ألف تفسيره هذا كما ذكر سنة ١٣٩٨هـ، سنة ١٩٧٨م فهو أحدث تفسير صدر عن الطائفة حتى الآن، وصحابه معروف مشهور بكثرة مؤلفاته في التعريف بالإمامية والدفاع عنهم وعرض عقائدهم في صورة جديدة، مع تنقية المذهب مما كان معروفًا عنهم من غلو فيه، وقد مر بنا في مبحث الرجعة أنه هاجم هذه العقيدة واعتبرها خرافة لا يصدقها العقل.

هذا وقد ألف مغنية عشرات الكتب في عقائد الإمامية مال فيها إلى أن كثيرًا من معتقداتهم كانت مجرد فكرة والفيصل في ذلك للعقل وصريح القرآن، فما حكم به العقل مع صريح القرآن فهو من العقائد الثابتة وما لا فلا، كما سنذكره عنه بعد قليل، ومغنية صاحب دعوة في التقريب بين المذاهب الإسلامية فقد ألف كتابًا في الفقه على المذاهب الخمسة، المذهب الجعفري، والمذاهب الأربعة لأهل السنة، مركزًا فيه على مدى التوافق بين الشيعة و أهل السنة في أغلب المسائل الفقهية جعله على نمط الفقه على المذاهب الأربعة عند أهل السنة، وهدف مغنية من ذلك هدف- جليل يحمد عليه، وهو محاولة التقريب بين طوائف الأمة لجمع شملها وتضييق هوة الخلاف وإذابة الفوارق بين أبنائها وذلك ممكن في نظري إذا قيض اللّه للأمة عددًا من أمثال هذا الرجل.

أرجو وآمل ذلك مخلصًا إنه نعم المولى ونعم المجيب.

وأترك مغنية يوجز لنا منهجه في تفسيره هذا في سطور حيث يقول:

«أحسب أن إقبالي على هذا التفسير الوجيز بإرادة جادة هو الذي مهد لي سبيل

التطواف مع العديد من الآيات في حياة الناس والتعرف على مكانة الإنسان وكرامته عند اللَّه، وأنه تعلى ما شرع الحلال وأرسل الرسل وأنزل الكتب إلا لخير الناس ومصالحم وسعادتهم وكل من يتدبر بوعي وفهم سوي لا بعقل خرافي أو بقلب أعمته الميول والأطماع فإنه يحس ويلمس أن كل آية من آياته تدل بالعبارة أو بالإشارة على هذا المعنى الإنساني.

وبهذه الروح والعقيدة كتبت هذه الصفحات ومن قبلها التفسير الكاشف، وعدلت عن مختصر جوامع الجامع إلى التفسير المبين، أجل اختصرت عبارة الجوامع[1] بأسلوب أوضح في تفسير الآيات التي لا يفهم منها عادة أكثر من معنى كأخبار الأمم الماضية والقرون الخالية والجنات المعروشات وغير المعروشات والنخل والزرع وما أشبه حيث لا رأي فيها ولا اجتهاد، وللمجتهد واقعًا أن ينظر ويختار فيما عدا ذلك من الآيات، ولكن على منطق العقل ومبادئ الشرع ودلالة اللفظ تصريحًا وتلويحًا بحيث لا يخرج عن قوانين اللغة»[2].

وعليه فمغنية يفسر القرآن بعقل متحرر من الخرافة ومن القيود والميول والأطماع التي جرى عليها متطرفو الشيعة، وهو وإن كان يختصر جوامع الجامع للطبرسي إلا أنه كما ذكر يجري هذا الاختصار في آيات الأخبار والقصص الماضية، أما إذا كان النص محيلًا للاجتهاد فإنه من حقه كمجتهد أن ينظر ويختار، فعلًا فقد تحرر مغنية من بعض قيود المذهب كعقيدة الرجعة والتقية عند الشيعة وقد سجلت هجومه على الرجعة في محله لكن ليس معنى هذا أن مغنية قد انقلب سُنيًّا بل بقي له الكثير من معتقدات الاثنى عشرية، مثل الاعتقاد في ولاية علي وبنيه رضي الله عنهم واعتقاد عصمتهم وما أشبه، لكن في اعتدال دون تطرف، كما أنه معتدل في المسائل الاعتزالية، ولم يتعصب كثيرًا إلا في مسألة الحرية الفردية للإنسان رغبة منه في أن يتحمل الإنسان مسئوليته كاملة من غير تعلل بالقضاء والقدر، أما باقي المسائل فإنه يقف منها موقفًا

---

(١) يقصد جوامع الجامع للطبرسي .

(٢) انظر: مقدمة تفسيره ص٤ .

وسطًا عادة.

كما أنه جرى في المسائل الفقهية على حكاية مذهب الشيعة وأهل السنة على سواء فيقول مثلًا: «يرى السنة كذا، ويرى الشيعة كذا) هذه عبارته دائمًا، فمثلًا عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦] يقول: «وهذه الآية تحدد أعضاء الوضوء وصوره غسلًا ومسحًا واتفقت المذاهب قولًا واحدًا على أن أعضاء الوضوء أربعة، الوجه واليدان والرأس والرجلان، واختلفوا في صورة الوضوء فقال الشيعة: هي غسلتان للوجه واليدين، ومسحتان للرأس والرجلين، وقال: السنة ثلاث غسلات للوجه واليدين والرجلين ومسحة للرأس، ومعنى هذا أن الخلاف في الرجلين فقط مسحًا عند الشيعة وغسلًا عند السنة»(1).

هكذا وبلا تحيز وترجيح أو طعن، بل نراه في مسائل يميل إلى مذهب أهل السنة ويرجحه أحيانًا خاصة في ذبائح أهل الكتاب حيث يرى أهل الشيعة حرمتها فعند قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ الآية [المائدة: ٥]، يقول: «قال الشيخ علي بن الحسين بن محيي الدين العاملي في «الوجيز في تفسير القرآن العزيز» وهو يفسر هذه الآية ما نصه بالحرف الوحد: ظاهره يعم ذبائحهم وغيرها وعليه فقهاء الجمهور وجماعة منا ويعضده أخبار»(2).

تلك هي عبارته وهي واضحة في اختياره حل ذبائحهم كما هو مذهب أهل السنة، وأيضًا في باقي الآية فيما يتعلق بنكاح الكتابيات حيث أن أهل السنة على جوازه، والشيعة على تحريمه في الدائم وحله في نكاح المتعة، فمال مغنية إلى حله دوامًا ومتعة حيث قال فيها ما نصه: «وهذه الدلالة ظاهرة في إباحة زواج المسلم للنصرانية واليهودية حربية كانت أو غير حربية دوامًا وانقطاعًا»(3).

---

(١) انظر: تفسيره ص١١٦ .

(٢) انظر: تفسيره ص١١٥ .

(٣) انظر: تفسيره ص ١١٥ .

وهو يقصد بالانقطاع نكاح المتعة، حيث يرى حله وبصرف النظر عن هذا فإنه رأى حل الكتابية في الزواج الدائم فخالف بذلك طائفته ووافق أهل السنة لصراحة النص في ذلك.

كما أن مغنية أيضًا قد نفى أن يكون في القرآن تحريف نفيًا باتًا وهو بذلك يرد على أفراد طائفته، حيث نراه يقول: عند آية: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩] ما نصه: «المراد بالذكر هنا القرآن الكريم، وضمير له يعود إليه، والمعنى: أن القرآن الموجود فعلًا بين الدفتين، المألوف لدى كل الناس هو بالذات الذي نزل على محمد ﷺ بلا تقليم وتطعيم على العكس من الكتاب المعروف الآية بالتوارة فإنه غير الذي جاء به موسى عليه السلام، وكذا الكتاب المعروف بالإنجيل فهو غير الذي نزل به عيسى عليه السلام[1] ونحن نشكر مغنية على قطع خط الرجعة على من زعم ذلك من الشيعة كما أن تفسيره على طول بعد (٧٣٠ صحيفة) قد خلا تمامًا في الطعن على الصحابة تصريحًا أو تلويحًا، بل على العكس نجده يثني عليهم في مناسبات عديدة، بما يتعلق بمقامهم الرفيع وبما بذلوه من الأنفس والأهل والمال في سبيل إعلاء كلمة الله، ويبرز هذا الجانب لهم، فمثلًا يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ لا لشيء إلا لوقوفهم مع الحق، وإعلاء كلمة الإسلام ونصيحتهم في سبيله: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ إيمانًا وقولًا وعملًا، وبهؤلاء المهاجرين وأمثالهم من الأنصار استقام الإسلام وانتشر في شرق الأرض وغربها ولا بدع فإن قائدهم محمد ﷺ، ولن تكون الأمة فاسدة وقائدها صالحًا: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ المراد بالذين: الأنصار، وتبوءوا: سكنوا، والدار: دار الهجرة وهي الهجرة وهي المدينة، والإيمان مفعول لفعل محذوف، أي وأخلصوا الإيمان، وقد أثنى الله على الأنصار بأنهم: ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۞ وَالَّذِينَ جَاءُو

---

(١) ص٢٨٦ منه.

﴿مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ جاء في التفاسير: أن المراد بالذين جاءوا من بعد الصحابة التابعون لهم بإحسان أخذ بقرينة السياق، ومع هذا فإن الثناء يعم ويشمل كل من سار بسيرة الصحابة إلى يوم القيامة»[1] ونحن نشكر مغنية أجزل اللّه ثوابه على ذلك: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ وبهذا انتهى بحمد اللّه البحث في الرسالة ويأتي دور النتائج!

★ ★ ★

---

(١) ص٦٣١ منه .



الخاتمة

وتتضمن نتائج البحث وثمرته

مع توجيه الدعوة إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية،

ومدى إمكانها . . .

★ ★ ★



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن من طالع هذا البحث تبين له خطأ الشيعة في أغلب ما ذهبوا إليه ، وذلك من خلال عرض أدلتهم ومناقشتها على ضوء من كتاب اللّه وسنة نبيه ﷺ، وكذا أخبار الأئمة من آل البيت برواية الشيعة عنهم، هذا فضلًا عن دلالة العقول، والوقائع التاريخية الثابتة :

*** ويمكن تلخيص ما جاء في البحث وما توصلت إليه من خلاله فيما يلي :**

١- أن الشيعة لا يمكن أن يكونوا صادقين في ادعائهم الولاء لآل البيت الكرام وذلك لصدور أمور لا يمكن صدور مثلها عن مسلم فضلًا عن أن تنسب إلى رجال من آل البيت اشتهروا بالعلم والتقوى والورع، وعرفوا بالاستقامة في الدين، ولم يعرف عنهم انحراف في دين ولا مذهب، ولا ميول معينة .

كما تبين لنا ما بين فرق الشيعة التي لا تكاد تحصى من التناقض في المعتقدات التي لا يمكن صدورها جميعًا عن آل البيت، إذ التناقض والتضارب لا يمكن صدوره عن آل بيت واحد، خصوصًا آل بيت النبوة، معدن العلم والتقوى والزهد والورع .

كما تبين لنا كذلك موقف الشيعة من أئمتهم من آل البيت، حيث لم يخذل آل البيت إلا الذين كانوا يدعون ولاءهم ويزعمون أنهم من شيعتهم، فنكبات العلويين على مر التاريخ كانت أولًا وبالذات بسبب هؤلاء الذين يسمون أنفسهم (شيعة آل البيت) وقد تبين لنا موقف الأئمة من آل البيت من هؤلاء المخاذيل، وذلك من رواية الشيعة بطرقهم عنهم، حيث تمتلئ كتب الشيعة بخطب الإمام علي، وأخبار الأئمة من ولده بذم هؤلاء الشيعة ولعنهم وطرد رءوس الشيعة من مجالسهم، وتحذير الناس منهم، كما تبين لنا من تراجمهم في كتب الشيعة أنهم جميعًا كانوا من غلاة الروافض، ومن المجسمة وفاسدي العقيدة، ومن الزنادقة الخارجين عن الإسلام ومع ذلك فهم عماد رواية الشيعة عن الأئمة، ويوثقونهم ويعدونهم من مفاخرهم .

٢- كذلك تبين من عرض مصادر الشيعة في التشريع أنها تختلف عن مصادر

الأمة حتى فيما اتفقوا فيه مع الأئمة مثل القرآن، فإن لهم فيه فهمًا يختلف عن فهم الأمة. يعلوا إلى حد الغلو بدعوى تحريفه وتفسيره بهواهم إلى ما يخدم مدعاهم ضاربين بمعاني الكلمات ومدلولات الألفاظ عرض الحائط، ويهبط أحيانًا لا إلى حد موافقة الأمة في فهمه، بل إلى فرض ولاية الاثنى عشر عليه وفرض طاعتهم وعصمتهم من خلاله. كما تبن لنا أن الشيعة ترفض كل مرويات الأمة عن النبي ﷺ، مهما صح من ذلك أو تواتر، ويأخذون برواية جماعة من غلاتهم القدامى عن أئمتهم من آل البيت مع أن أخبار الأئمة عن طريق الشيعة كلها طعن فيهم وسب ولعن لهم، وإعلان البراءة منهم ومن مقالاتهم المنكرة.

٣- تبين لنا كذلك أن الشيعة تعتمد في فهمها للقرآن على مجموعة من الخرافات والأباطيل التي لا وجود لها إلا في مخيلاتهم فقط، والعجب أنهم يعملون على ترويجها بنسبتها إلى آل البيت، ضاربين على وتر له أثره في ترقيق القلوب واستمالة العواطف بمثل قولهم: إنهم أهل التنزيل، وأرباب التأويل، الذين كان ينزل في بيتهم جبريل وأهل البيت بما في البيت أدرى. . . . إلخ.

وعلى ذلك فقد فسروا القرآن بهم، وجعلوه يدور في فلكهم، حيث زعموا انه نزل للإشادة بهم، والإرشاد إليهم، والتشنيع والإزراء بمخالفيهم بزعمهم. حتى حملتهم هذه- العقيدة على الطعن في المسلمات والأمور الثابتة القاطعة، وتصديق الخرافات والأباطيل مثل الإسرائيليات والموضوعات، ولهم في أسباب النزول ومبهمات القرآن مجال رحب لترويج معتقداتهم، ودس أباطيلهم.

٤- التفسير الباطني الذي جرى عليه جمهور مفسري الاثنى عشرية هو بعينه المعاني الباطنية التي قالت بها ملاحدة الباطنية من الإسماعيلية، وهدفهم منه معروف وهو التحلل من الشريعة جملة، ونقض عرى الإسلام وإسقاط التكاليف بحجة أن المراد بالقرآن باطنه وأن ذلك الباطن هو في الولاية والإمامة لآل البيت.

كذلك هو بعينه المعاني التي كان يفتريها الزنادقة وغلاة الروافض القدامى والحلولية منهم والمجسمة. وأمثالهم.

والعجب من الاثنى عشرية أنهم يحكمون على هذه الطوائف بالكفر والمروق من الملة- للقول بهذا الباطن مع أنهم أخذوه بعينه منهم وفسروا به كتاب اللَّه، وإن افترقوا عنهم بالقول بالظاهر مع الباطن، لكن قد تبين لنا من العرض أن جمهور مفسريهم قد اقتصر في تفسيره على هذه المعاني الباطنية ولم يتعرض للظاهر قط، على هذا جرى التفسير المنسوب للحسن العسكري وتفسير العياشي والسياري والقمي والكازراني والبحراني والأصفهاني والخراساني والكاشاني، كما تقدم في محله.

بل لقد رأينا أن الاثنى عشرية يحتالون على تركيز معتقداتهم من خلال التفسير الباطني وكيف أنهم يتلاعبون بألفاظ القرآن ومعانيه ضاربين بمعاني الألفاظ ومدلولاتها العربية عرض الحائط، وقد حوى هذا التفسير من البلايا التي تؤدي إلى الكفر والخروج من الملة كما أنه استخفاف بالقرآن وشرائع الإسلام وإساءة إلى آل البيت الكرام.

وقد تبين لنافي محله بطلان هذا الباطن عقلًا وشرعًا، وأنه لا يصح ولا يستقيم مع لغة العرب التي نزل بها القرآن، لا على سبيل الحقيقة ولا على سبيل المجاز بحال كما قد تبين لنا أن الأهداف التي ترمي إليها الشيعة من وراء هذا الباطن ما هي إلا أهداف تافهة لا تستقيم في منهج الأديان السماوية كلها، بل يعارضها صريح القرآن والسنة، والثابت المأثور على الأئمة من آل البيت ﷺ.

٥- فرية أن القرآن محرف ليس هو كما أنزله اللَّه على نبيه ﷺ، انفرد الشيعة الاثنى عشرية بها من بين سائر الفرق، فلم يقل بها حتى الزنادقة والملاحدة من الباطنية والحلولية والمجسمة وغيرهم. وقد أساء الاثنى عشرية بهذه الفرية إلى القرآن وإلى الأمة وإلى آل البيت أكبر إساءة، وكان لهذه الفرية آثارها السيئة على مدى التاريخ مع أنها لم تخدمهم في قليل ولا كثير، بل كانت- كما رأينا- سببًا في احتجاج اليهود والنصارى قديمًا وحديثًا على المسلمين بأن قرآنهم محرف، وذلك في مقابلة احتجاج المسلمين على أهل الكتاب بتحريف كتبهم، كذلك مكنت

للمستشرقين وأعداء الإسلام الهجوم والطعن على المسلمين من هذا الجانب وكان دليلهم الوحيد فرية هؤلاء الروافض بتحريف القرآن.

والاثنى عشرية قد تجاوزوا كل حد في القول بهذه الفرية لقيام الأدلة القطعية على بطلانها فقد تبين لنا من نصوص الكتاب العزيز والسنة المطهرة والواقع التاريخي وعناية الأمة بالقرآن ما يفيد القطع واليقين على سلامة القرآن من الزيادة والنقصان.

والاثنى عشرية يلزمهم القول بسلامته لما تقدم من أن الأمة قد تلقت قراءتها عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بثلاثة وعشرين طريقًا، منها ثلاثة طرق مسلسلة بالأئمة من آل البيت، وكلها بحمد اللَّه متواترة لم تخالف قراءة الأمة ومصحف الجماعة ولا في حرف واحد، كما أننا لو أمعنا النظر في أخبار التحريف عندهم لوجدنا مدارها على جماعة من الهالكين الذين وردت النصوص صريحة عن الأئمة بطرق الشيعة بلعنهم وطردهم وإعلان البراءة منهم لما كانوا عليه من إلحاد وزندقة وبدع مكفرة ولما ثبت من كذبهم وافترائهم على آل البيت وقد مر بنا أقوال الأئمة فيهم في تراجمهم وهم: هشام بن سالم الجواليقي المجسم، وهشام بن الحكم المجسم أيضًا، ومثل الكلبي، وجابر الجعفي، وأبي بصير، وزرارة بن أعين، وشيطان الطاق والأصبغ بن نباتة.

وقد اعترف بهذه الحقيقة أحد مفسري الشيعة وهو: محمد جواد البلاغي كما نقلته عنه فيما تقدم بأن القسم الوافر من روايات التحريف ترجع أسانيده إلى بضعة أنفار قد وصف علماء الرجال عندهم كلًا منهم بأنه فاسد المذهب مجفو الرواية مضطرب الحديث كذاب لا تحل الرواية عنه بحال لغلوهم وثبوت كذبهم على الأئمة.

وإذا كان كذلك ثبت أن فرية التحريف من أشنع الكذب على اللَّه وكتابه حتى. بمقاييس الاثنى عشرية نفسها.

لكن مع الأسف- كما قد مر بنا- نرى جمهور مفسريهم يقول بهذه الفرية ويروج لها بل لقد بلغ الغلو مداه حيث قد ألف أحد طواغيتهم- وهو النوري الطبرسي- كتابًا

سماه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب» أتى فيه بالطامات، وأخذ يدلل ويمثل ويقيم الحجج ويسوق آلاف الأخبار على إثبات هذا الكفر والضلال، وإن كان بعضهم ينتقد هذا الكتاب ويعلن البراءة منه، لكنه ما زال متداولًا أوساط الشيعة.

٦- انفرد كذلك الاثنى عشرية من بين سائر فرق الأمة برفض جميع السنن الواردة برواية الأمة عن رسول اللَّه ﷺ وحصروا الدين في مرويات ينسبونها إلى جماعة خاصة من أبناء علي رضي الله عنه زعموا لهم العصمة والولاية والنيابة عن النبي على الوحي والقرآن، وجعلوا لأقوالهم ما لأقوال الرسول سواء بسواء، واكتفوا بذلك عن الرواية عن رسول اللَّه ﷺ، وليت أن السند صحيح إلى هؤلاء الأئمة، ولكن عادة على من مرذكرهم من غلاة الروافض التي ورد الطعن فيهم عن الأئمة بطرق الشيعة هذا فضلًا عن أن سمات الوضع والكذب ظاهرة على هذه الأخبار، وخصوصًا وأن أغلبها مراسيل منقطعة الإسناد لا سيما في المرفوع منها للرسول ﷺ وهو قليل نادر لا يكاد يذكر إذ لا يشترط عندهم اتصال السند ولا عدالة الرواة كما هو مقرر في علم الحديث بل المدار عندهم كما تقدم أن يكون الراوي إماميًّا يعني يدعي ولاية أهل البيت وإمامتهم، ولذلك نرى علماء الأمة وجهابذة السنة قد تصدوا لنقد المرويات وتمحيصها فميزوا بين الصحيح والدخيل ونبهوا عليه بينما انعدم هذا الجانب عند الاثنى عشرية، بل بالعكس نراهم يأخذون ما نفاه أهل السنة لثبوت ضعفه وكذب روايته. ويضيفونه إلى أخبارهم عن الأئمة، وذلك في تجدد مستمر زيادة على ما رواه أصحاب الكتب الأربعة عندهم، كما جاء في كتاب الوافي للكاشاني وكتاب وسائل الشيعة.

ومستدرك الوسائل حيث أضافت هذه الكتب إلى ما في الكتب الأربعة كل ما لفظه أهل السنة من موضوعات كما قد نبهت على ذلك مرارًا في مناسباته.

ولذلك لم نر عندهم خبرًا قد حكموا عليه بالوضع والكذب وإن أثبتوا الطعن في راويه عن الأئمة، ولو أنهم استعملوا مقاييس قبول الرواية عند أهل السنة- وهي عدالة

الراوي وضبطه ما يرويه- للزمهم رد جميع أخبارهم التي ينسبونها إلى الأئمة.

هذا كما قد تبين لنا من خلال البحث أن أخبار الشيعة على نوعين:

الأول: روايات جاءت على خلاف رواية الأمة عن النبي ﷺ، وعلى خلاف صريح القرآن، فضلًا عن مناقضتها للحقائق الثابتة والأحداث والوقائع المشهورة التي لا ينكرها إلا مكابر.

الثاني: روايات جاءت مستقيمة موافقة لمرويات الأمة وصريح القرآن والحقائق الثابتة وما من رواية من النوع الأول إلا ونجد رواية من النوع الثاني جاءت في مقابلتها عند الشيعة ولما كانت هذه مناقضة وتضارب في الأخبار لذا نجد الشيعة يتخلصون من هذا التضارب بأسوأ وسيلة وخدعة شيطانية أفسدت على الشيعة دينهم، وهي دعوى (التقية) حيث قالوا إن ما جاء موافقًا لرواية الأمة إنما صدر عن الأئمة على سبيل التقية فلا يؤخذ به، وما جاء مخالفًا فهو الحق والصواب الذي يؤخذ به، وبهذا فسد دين الشيعة حيث اختاروا الإيمان على نقيض إيمان الأمة، وكفروا بما عندهم موافقًا لما عليه الأمة، وقد تقدم بطلان هذا الاتجاه مع إقامة الحجة على الشيعة بأن كثيرًا من هذه الأخبار عندهم الموافقة للأمة كانت عبارة عن جوانب من الأئمة لخواص شيعتهم مما يبطل معه دعوى التقية بالمرة، بل قد تقدم في محله في الجانب الاعتزالي بالذات أن جميع مرويات الشيعة عن أئمتهم موافقة لعقيدة أهل السنة ولم ترو الشيعة عنهم خلاف ذلك، ومع ذلك فإن الشيعة قد رفضوا الأخذ بهذه المرويات لا لوجود معارض لها عندهم بل لأنها جاءت صريحة الموافقة لدين الأمة من السلف والخلف وهو ما عليه أهل السنة والجماعة، وقد مر التنبيه على ذلك في مناسباته من الرسالة.

٧- كذلك تبين لنا من خلال البحث أن عقيدة الشيعة في الولاية والإمامة لا مستند لها من كتاب أو سنة أو من عقل، بل قد ثبت- كما تقدم من رواية الشيعة- أن مخترع هذه العقيدة للشيعة هو (عبد اللّٰه بن سبأ اليهودي) الذي دخل في الإسلام- متظاهرًا بقصد الكيد للإسلام وإفساده على أهله، وقد تقدم موقف الإمام علي منه ومن

أتباعه، وكذا موقف الأئمة من ولده، كما تقدم موقف الأئمة من شيطان الطاق الذي نسج على منوال ابن سبأ في ادعاء الإمامة والوصاية لهم كل ذلك ثابت برواية الشيعة عن أئمتهم بهذا الشأن، كما قد تبين لنا من خلال مناقشة أدلة الشيعة أنهم لا يصح لهم دليل من عقل أو نقل ولا من مروياتهم عن الأئمة على هذه الولاية والوصاية ومع ذلك ترى الشيعة يغالطون هذه الحقائق ويؤمنون بفرض هذه الولاية ويحملون عليها القرآن الكريم، بل تبلغ نشوة الغلو مداه حينما نرى جمهور مفسريهم يفرضون هذه الولاية على القرآن الكريم كله فيجعلونه يدور كله في فلك الوصاية والإمامة، بل ويكيفون وضع المخلوقات والكائنات بحسب وضعها من تلك الولاية بزعمهم.

وقد تبين لنا من خلال مناقشة هذه العقيدة وأدلتهم عليها أنها كلها أباطيل وأوهام قد قدمت الأدلة القواطع على زيفها وبطلانها، وأن أهل البيت الكرام ما ادعوا الولاية والوصاية لأنفسهم، ولا أقروا أحدًا من شيعتهم على ذلك، بل كانوا خير عون لولاة المسلمين وأمرائهم، وقد رأينا أن الحسن رضي الله عنه قد تنازل عن الخلافة حقنًا لدماء المسلمين وإرغامًا لشيعته الذين ضايقوه بطلباتهم الفارغة، فلو كانت إمامته بالنص مع فرض عصمته كما يزعمون لعصى المعصوم بالتهاون في أهم أركان الدين عندهم وهي الإمامة والخلاصة: أن آل البيت كانوا أتقى للّه وأخشى له من أن يدعوا لأنفسهم شيئًا من ذلك وأن عقيدة الشيعة فيهم لا مستند لها من كتاب أو سنة ولا من سيرة آل البيت الكرام.

٨- قد تبين لنا من خلال البحث أن عقيدة الشيعة في أئمتهم يغلب عليها طابع الغلو الذي يتجاوز حد المعقول أحيانًا، وهذا ما جاء الإسلام لهدمه وتخليص الناس من عبادة الأشخاص، وربطهم بخالقهم الواحد الأحد وقد ورد عن أمير المؤمنين في أصح كتب الشيعة أنه قال: «سيهلك فيَّ صنفان: محب مفرط يذهب به الحب إلى غير الحق، ومبغض مفرط يذهب به البغض إلى غير الحق، وخير الناس فيَّ حالًا النمط الأوسط فالزموه والزموا السواد الأعظم فإن يد اللّه مع الجماعة، وإياكم والفرقة، فإن الشاذ من الناس للشيطان، كما أن الشاذ من الغنم للذئب ألا من دعا إلى هذا

الشعار فاقتلوه ولو كان تحت عمامتي هذه»[1].

وهذا التنبؤ قاله الإمام لما ظهر في عهد خلافته من المفرطين فيه من أمثال ابن سبأ والمفرطين فيه من الخوارج، حيث بالغ الأولون في حبه حتى ألهوه فأحرقهم بالنار، وبالغ الآخرون في بغضه فكفروه فحاربهم، وهنا نرى عقوبة الغلاة في حبه أشد وأنكى من عقوبة من أبغضوه وخرجوا عليه، وفي هذا مقنع للغلاة فيه وفي بنيه من الشيعة حيث لم يرض عقوبة لمن غالى فيه إلا بالحرق بالنار.

وبهذا ثبت أن الغلو في الأئمة ليس من دين الإسلام في شيء، وأن الحق مع النمط الأوسط الذين أمر الإمام بالتزامهم وهم السواد الأعظم من الأمة، وليس ذلك إلا أهل السنة والجماعة على مر التاريخ، كما صريح الخبر، وقد أمر الإمام بقتل من حاد عنهم ولو كان مختبئًا تحت عمامته.

ومع ذلك نرى الشيعة- كما تقدم- يغالون في الأئمة ويدعون عصمتهم وتفضيلهم على الأنبياء والمرسلين ويدعون لهم علم ما كان وما يكون، ويحجون إلى قبورهم، ويتوجهون إليهم في الصلاة بحجة أن ذلك تعظيم لشعائر اللَّه فيهم.

وقد تبين بطلان هذه العقيدة من خلال مناقشتها على ضوء من الكتاب والسنة وأصول الإسلام ومبادئه ولاسيما ما نقلته عن الأئمة برواية الشيعة عنهم كما تقدم في مناسباته وإذا كانت هذه العقيدة في آل البيت قد اخترعها جماعة من الغلاة القدامى ووجدت رواجًا في عصر الخلافات المذهبية، فالمفروض اليوم وقد بادت تلك العصبيات المذهبية أن تودع الشيعة إلى غير رجعة عقيدة الغلو في الأئمة، وأن يخلصوا دينهم للَّه تمهيدًا للتقارب بين المسلمين، وإزالة للعقبات من طريق المصلحين، فإن الأمة بأجمعها لا تحتمل عقيدتها غلوًا حتى ولو كان في شخص الرسول ﷺ عملًا بصرح الكتاب العزيز وصحيح السنة المطهرة.

٩- قد تبين لنا من خلال البحث أن عقيدة الشيعة في الرجعية عقيدة خرافية تأباها العقول والفطر السليمة، ولم نر لها نظيرًا في دين من الأديان، بل لقد تبين فيما سجلته

(١) نهج البلاغة ص١٥٢ .

من رواية الشيعة أنها من غرس بن سبأ اليهودي وقد تابعه على الأثر المختار الثقفي الكذاب، وجابر الجعفي الذي اشتهر بالقول بالرجعة، كما قد مر عن الأئمة من آل البيت تكذيب القول بالرجعة صريحًا، هذا فضلًا عن ما بينته من معارضتها لصريح القرآن في كثير من آياته، كما قد سجلت اعتراف أحد مفسريهم صريحًا بأن هذه الرجعة التي تقول بها الشيعة أسطورة وخرافة ترفضها العقول، وهاجمها في تفسيره.

كما قد تبين لنا أيضًا أن عقيدة المهدي أغرق في البطلان من القول بالرجعة، حيث قد ثبت بالأدلة القاطعة أن المهدي الاثنى عشرية هذا لم يلد ولم يولد، أنه وهم وسراب، حيث قد مات أبوه من غير عقب كما هي شهادة التاريخ، وسجلات العلويين- التي كانوا يثبتون فيها مواليد ووفيات النسل الطاهر وكذا المحاضر الرسيمة التي كان يكتبها العلويون، كما قد بينت أن جمهور الاثنى عشرية القدامى كانوا مجمعين على أن الحسن العسكري- والد المهدي المنتظر بزعمهم- مات من غير عقب، وحاز جعفر أخوه تركته.

كما قد تبين لنا ما في هذه العقيدة من الخرافات والأوهام التي لا تصدقها العقول وقد بينت ما حدث على مدى التاريخ من جراء فكرة المهدي من المفاسد، وأنها فكرة يهودية منشأها ابن سبأ، ومنتهاها البابية والبهائية حيث كان اليهود من ورائها وقد أسفرت اليهود عن وجهها باحتضان، هذه الدعوات اليوم في قلب إسرائيل في مدينة عكا تحت رئاسة صهيوني أمريكي، كما قد تقدم في محله.

فهل تقوم عقيدة على أمثال هذه الخرافات التي ثبت أنها من غرس اليهود على مر التاريخ؟.

١٠- لقد تبين لنا من خلال البحث أن الاثنى عشرية قد افتعلوا عداوة بين الصحابة وآل البيت الكرام وبالغوا إذ حكموا عليهم- من أجل هذا الوهم- بالكفر والنفاق، بل بلغ الغلو مداه حيث جعلوهم أصلًا لكل كفر ونفاق وشر وفساد، وحملوا جميع آيات القدح عليهم من كل لفظ فيه كفر أو نفاق أو فسق أو ظلم وما أشبه،كما قد مر في الرسالة، وقد تبين من مناقشة هذه العقيدة بطلانها وضلالها

ومناقضتها لصريح القرآن في أكثر من موضع، وكذا ما تواتر عن النبي ﷺ من أحاديث لا تكاد تحصى في الثناء عليهم والإشادة بفضلهم والشهادة لهم بالجنة وتبشيرهم بها، وكذا الواقع التاريخي المشرف للصحابة حيث بذلوا المهج والأرواح، وضحوا بالأهل والمال في سبيل نشر الإسلام وإعلاء كلمة اللَّه حتى مضوا على ذلك كما قد بينت- في محله- موقف الصحابة من آل البيت، وموقف آل البيت من الصحابة، برواية الشيعة أنفسهم عن أئمتهم، وكذا علاقة الصحابة بالقرابة، وعلاقة القرابة بالصحابة، وأنها تقوم كلها على الحب والولاء والإخلاص والوفاء وكنت حريصًا في الاحتجاج على الشيعة بمروياتهم عن الأئمة في هذا الشأن، ولا شك أن ما جاء عندهم موافقًا لصريح القرآن وصحيح السنة المطهرة والواقع التاريخي هو الصحيح الذي يلزم الشيعة الأخذ به، وطرح ما عارض ذلك من الأكاذيب التي تطعن على خير جيل الأمة الذين شهد لهم القرآن- بالفضل والسبق، ووعدهم الجنة وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾؟.

أما ما تقنع به الشيعة أنفسهم من أخبار الطعن واللعن فلا شك في كذبها، خاصة وقد سجلت عن الشيعة أنهم يعترفون بأن ابن سبأ هو أول من طعن في الصحابة وأظهر القول بالبراءة منهم ولا شك أن من قال بذلك أولي بأن يطعن فيه لأنه زنديق أراد باللعن والطعن في الصحابة أن ترفض الأمة كل ما جاء عن الصحابة فيبطل الدين وتنحل عرى الإسلام، وللأسف هذا هو ما حدث من الاثنى عشرية مع اعترافهم بهذه الحقائق فردوا السنن كلها الواردة عن النبي ﷺ لمجيئها عن طريق الصحابة وتراهم يجاهرون بتكفيرهم وفسقهم وإعلان البراءة منهم، إلا قلة منهم قد لزموا الصمت فلا يقدحون ولا يمدحون، مع التزامهم برد أخبارهم كبقية الطائفة.

وبهذا فسد دين الشيعة برد السنن والتشريعات التي نقلها الصحابة تواترًا عن رسول اللَّه ﷺ ونقلتها الأمة عنهم جيلًا فجيلًا، وألزم الشيعة أنفسهم بجملة من الأكاذيب قد افتراها جماعة من الزنادقة عرفوا بمقالاتهم الفاسدة وعقيدتهم الزائفة وقد ورد عن الأئمة صريحًا الطعن فيهم وطردهم من مجالسهم وتحذير الناس منهم

كما تقدم.

ولا أدري كيف ساغ للشيعة قبول أكاذيب هؤلاء الزنادقة ورد رواية من عدلهم اللَّه في محكم كتابه ونبيه ﷺ فيما تواتر عنه!

١١- تبين لنا من خلال البحث أن أسلاف الشيعة من المتكلمين كانوا كلهم مجسمة أصحاب مذاهب فاسدة مثل هشام بن الحكم وهشام بن سالم والميثمي وشيطان الطاق ويونس بن عبد الرحمن القمي وزرارة بن أعين وجابر الجعفي، وقد سجلت لنا كتب الشيعة هذا عنهم، كما سجلت عن الأئمة ردًا على هؤلاء وعلى غيرهم من أصحاب المقالات- الفاسدة مثل المعتزلة والجهمية والمرجئة والخوارج وغيرهم حيث كان الأئمة من آلا البيت يصححون مفاهيم مسائل علم الكلام للناس حسب ما تدعو إليه الحاجة، وجاء التصريح عن الأئمة بشرح هذه المسائل موافقًا صريحًا لما عليه أهل السنة والجماعة وسلف الأمة ولم يوجد عند الشيعة من روايات عن الأئمة سوى هذا اللون من الأخبار، ومع ذلك فإن الشيعة قد ضربت بهذه الأخبار عرض الحائط وأخذوا عن المعتزلة أصلين هما «التوحيد والعدل الإلهي» وما يتعلق بهما من مسائل، وفسروا على نمطها كتاب اللَّه تعالى مع أن أخبارهم على النقيض من ذلك تمامًا من غير معارض لها عندهم، ومع ما ورد بطرقهم عن الصادق في المعتزلة أنه قال: «القدرية مجوس هذه الأمة وهم الذين أرادوا أن يصفوا اللَّه بعد له فأخرجوه عن سلطانه، وفيهم نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾.

ومع ذلك فإن الشيعة قد رفضوا الأخذ بأخبار الأئمة ولزموا مذهب الاعتزال، وبالغوا فادعوا من غير بينة أن مؤسس الاعتزال هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومع أن هذا كذب ولا فخر فيه فإنه قد ورد عنه وعن بنيه ما هو على النقيض من ذلك، وقد بينت في محله أن الشيعة قد تأثروا بالمعتزلة عندما خالطوهم في دولة بني بويه ثم الصفويين من بعدهم، وذلك متأخر جدًا عن زمن الأئمة من آل البيت، كما أوضحت أن مؤسس الاعتزال هو واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وكلاهما كان سيئ الرأي في

الإمام علي رضي الله عنه، حيث قد صرحا برد شهادته ولو كانت على حزمه بقل وصرح الأخير بفسقه، والفاسق على أصل المعتزلة مخلد في النار.

ومع أن الاعتزال قد انقرض أتباعه لما لم يصمد أمام الحقائق إلا أنه مازال لبعض مسائله عرق ينبض في الشيعة حتى اليوم، وقد رأينا في محله من خلال مناقشتهم في التفسير بطلان مذهبهم فيه كتابًا وسنة ولا سيما أخبارهم عن الأئمة المتكاثرة التي تواطأت جميعها على هدم مذهب الاعتزال.

١٢- تبين لنا من مناقشة الشيعة في المسائل الفقهية من خلال التفسير أنها كانت متأثرة بعقائدهم وكانوا يحاولون حمل نصوص الكتاب العزيز عليها بالقصر والإكراه.

مع أن القرآن أصلًا ترجع المذاهب إليه ويحتكم المختلفون إليه، لكن الشيعة حرصًا منهم على ترويج مذهبهم قد عكسوا الآية فجعلوا المذهب أصل والقرآن فرع تابع له.

وقد تبين في محله بيان خطأ الشيعة وأن نصوص الكتاب العزيز لا تخدم مدعاهم ووضحت هناك أنه ما من خلاف في مسألة فقهية بيننا وبينهم إلا وهي متأثرة بأصل من أصولهم الاعتقادية التي خالفوا فيها الأمة، فنكاح المتعة مثلًا قد أجمعت الأمة على تحريمه وأن النبي ﷺ حرمه عام خيبر وما بعدها، فنقل هذا التحريم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وغيره، لكن لما ورد أن عمر بن الخطاب قد أكد هذا التحريم وذكر الناس به في خلافته متوعدًا من يفعله لحادثة معنية اقتضت ذلك فإن الشيعة عملًا بنقيض ما ورد عن عمر قد قالوا بحل المتعة وجعلوها من الطيبات المحللة إلى يوم القيامة لا لشيء إلا عملًا بنقيض ما ورد عن عمر من تأكيد حرمتها كذلك الأمر بالنسبة لميراث الأنبياء حيث خالفوا الأمة وقالوا: إن الأنبياء يورثون وما ذلك إلا لأن أبا بكر رضي الله عنه هو أول من روى حديث «لا نورث ما تركناه صدقة» وحكموا عليه أنه ظلم الزهراء ميراثها من أبيها.

كذلك أنكروا المسح على الخفين مع تواتر حديثه، وما ذلك إلا لأن المغيرة بن

شعبة هو أشهر الصحابة رواية لحديثه، والمغيرة غير مرض عند الشيعة كأبي بكر وعمر، فهم لا يقبلونه لأنه كان ممن نصح أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بعدم استعمال العنف مع معاوية، وأن لا يعزله عن ولاية الشام حتى تهدأ الأمور.

وقد وضحت في كل مسألة خلاف السر في مخالفة الشيعة فيها، مع أن مرويات الشيعة عن أئمتهم صريحة الموافقة لما عليه الأمة في كل مسألة من هذه المسائل كما أوردت ذلك عنهم في محله.

وما هكذا تؤخذ الأحكام في الدين!!

والخلاصة:

أن ما من مسألة خلاف بيننا وبين الاثنى عشرية إلا وهي متأثرة بعقيدة- الاثنى عشرية في الصحابة، وما من مسألة خلاف كذلك إلا وقد ورد بطرقهم عن الأئمة ما يوافق أهل السنة فيها، وإن وجد بجانبه- عندهم روايات مخالفة لكن الشيعة بما اخترعوه للتخلص من التضارب في الأخبار من دعوى (التقية) التي ردوا بها الأخبار المستقيمة وأخذوا بالروايات الباطلة السقيمة فأفسدوا بذلك دينهم عن عمد وحيلة شيطانية ماكرة مع أن منطق العقول يقضي بالأخذ بما اتفق عليه المختلفات وطرح ما اختلفوا فيه.

هذا مع ما تقدم من بطلان التقية من أساسها وأنها لو جازت في حال الخوف الشديد على النفس فإنه لا يصح حمل الدين كله عليها، مع أن وقائع الأئمة من آل البيت وسيرتهم واستقامتهم وإقدامهم وشجاعتهم يبطل دعوى التقية فيهم، فكم ضحوا بأنفسهم في سبيل اللّه!! وكانت لا تأخذهم في اللّه لومة لائم، بل لقد ذهب معظمهم شهداء نتيجة للشجاعة والإقدام في الحق وفي سبيل إعلاء كلمة اللّه، وتاريخهم خير شاهد على ذلك فرضي اللّه عنهم أجمعين.

هذه هي خلاصة ما دار في البحث من أفكار عند الاثنى عشرة، وتلك هي النتائج التي تؤخذ منه، عرف بذلك الاثنى عشرية واشتهروا به من بين سائر فرق الأمة.

وقد رأينا أن نقاط الخلاف بينهم وبين فرق الأمة عميقة، والخرق يتسع بينهم وبين فرق الأمة، من أجل ذلك حكم جماعة من العلماء بأن التقارب مع الاثنى عشرية من المستحيلات التي.

لا يمكن تحققها حتى تنتهي الدنيا وتنقضي دورتها، على هذا الكوكب الأرضي[1] ويرى فريق آخر أن التقارب ممكن، ولهم تصورات مختلفة في رسم الطريق إليه، تعلو وتهبط هذه التصورات حسب آمال أصحابها وتفاؤلهم.

وعلى هذا الأمل قامت دعوة التقريب بين المذاهب الإسلامية وأنشأت دار التقريب بالقاهرة لهذا الغرض، وعقدت المؤتمرات لعلماء المسلمين لتحقيق هذا الهدف حيث يتبنى الأزهر الشريف هذه الدعوة ويراها يومئذ لها وينميها ويمد يد التعاون ويوجه النداءات إلى جميع طوائف الأمة لتحقيق هذا الأمل الجميل، فاتحًا صدره وقلبه بروح إسلامية واعية، طارحًا وراء ظهره دواعي العصبية البغيضة ونزعات التفرق والخصام رافعًا شعار الوحدة والتآلف والوئام، ولذا نجد علماءه يبثون هذه الروح من خلال أحاديثهم في أجهزة الإعلام، وفي كتاباتهم على صفحات الجرائد والمجلات والكتب والمؤلفات.

وفي المقابل نجد من علماء الاثنى عشرية من يساهم لتحقيق هذا الأمل المنشود.

مثل: المرحوم الشيخ محمد آل كاشف الغطاء، ومثل محمد حسين المظفر، والشيخ محمد جواد مغنية، الكاتب المعاصر وغيرهم كثير.

غير أن هؤلاء قد غلب على مؤلفاتهم: لهذا الغرض لون خاص، هو في نظري لا يخدم القضية كما تخدمه دعوة الأزهر ورجاله وبرنامجه الواضح الهادف الخالي من التحيزات والأهواء في هذا المجال.

وبيان ذلك: أن كتابات الاثنى عشرية تقوم أساسًا في هذا الموضوع على محاولة

---

(١) انظر: ما كتبه الشيخ/ محب الدين الخطيب في هذا الشأن في مقدمته لمنهاج الاعتدال لابن تيمية.

تبرير معتقداتهم والعمل على ترويجها بعرضها في أحسن صورها، ظنًّا منهم أن الفرصة قد سنحت بنشر هذه المعتقدات، وأن الوقت قد حان لذلك، وأن أفضل توبة صالحة لوضع بذور هذه النزعة هي مصر بالذات من بين سائر البلدان

لذا فقد أمطرونا بوابل من هذه المؤلفات التي امتلأت بها المكتبات وكلها حول هذا الغرض تدور، وفي فلكه تسير.

والذي شجعهم على ذلك هو أن مصر بالذات لا ترفض الأفكار المخالفة ابتداء، بل يتسع صدرها للرأي المخالف ولا تلفظه من أول الأمر جملة، نظرًا لما بثه الأزهر الشريف في أبنائها من طرح التعصب حيث قد رباهم على المفاهيم الدينية الصحيحة، وغرس فيهم روح المحبة والوئام، والدعوة إلى اللَّه بالحكمة والموعظة الحسنة.

هذا فوق ما ينادي به الأزهر من التقارب والتآلف بين أبناء الأمة جميعًا، وإن اختلفت المشارب وتباينت النزعات بين الطوائف المختلفة.

وربما كذلك لما يغلب على أهل مصر من روح التدين والعواطف الجياشة بالحب والاحترام لآل البيت جميعًا عليهم السلام.

كما أن الشيعة أيضًا ينظرون إلى ما كانت عليه مصر من سابقة تشيع في عهد الدولة- الفاطمية- أعني حكامها وأتباعهم- ولذا نجدها محط رحالهم، ومحل أنظارهم جميعًا، من الاثنى عشرية بكتبهم، ومن جماعة البهرة الهنود، الذين دفنوا زعيمهم أغا خان بمدينة أسوان، وبنوا- حاليًا- مسجدًا بالقاهرة ليكون لهم مثابة عند ترددهم على مصر، وما يقدمونه من إنفاق على مقصورة الحسين رضي الله عنه، ومقصورات أغلب آل البيت بمصر، كل ذلك طمعًا في عواطف المصريين لهدف ما، وفاتهم أن هذا الميل لآل البيت وتلك العواطف الجياشة نحوهم لا تعني ميلًا إلى التشيع أو خواء في العقيدة، فهم- بحمد اللَّه- أغنياء بالمفاهيم الدينية الصحيحة التي رباهم عليها الأزهر على مر الدهور، كما رباهم على التسامح والتآلف وترك التعصب والجفاء وسعة الصدر لجميع طوائف الأمة على اختلافها، رجاء أن يلتئم فتقها، ويجتمع شملها في يوم من الأيام، أما حبهم لآل البيت فلأنهم يرون أن حبهم دين،

وبغضهم زندقة ونفاق، كما هو رأي أهل السنة والجماعة خلفًا عن سلف.

وإني أضم صوتي بأمل وإخلاص إلى صوت الدعاة إلى التقريب، وأحاول - حسب تصوري وعلى ضوء ما مر بحثه وتحقيقه في هذا البحث- رسم الطريق لما يلزم الاثنى عشرية تقديمه في هذا المجال، وليست هذه تنازلات يتقدمون بها رجاء تقديم نظيرها من غيرهم، وإنما هي أمور يلزمهم العمل بها حسب قواعد مذهبهم وأصولهم ومروياتهم من أئمتهم،- ولا أطالبهم بشيء ليس له أصلًا عندهم، أو قام دليلهم من غير معارض على نقيضه، بل بما يلزمهم العمل به حسب أصولهم، وذلك يتلخص في أمور:

أولًا: على الاثنى عشرية أن يأخذوا بمروياتهم عن الأئمة التي جاءت موافقة لمرويات الأمة عن النبي ﷺ وهذا ما تقضي به ضروريات العقول، لأن ما جاء متوافقًا عند الطوائف المختلفة المتنازعة كان كالتابع عليه ومن المسلَّمات التي لا يصح ردها بحال.

أما دعوى الشيعة التذرع بالتقية في رد هذا النوع فإنه بلا شك تعسف لا مبرر له.

ثانيًا: قبول مرويات الأمة من السنن والعمل بها، لاسيما مرويات أهل السنة والجماعة لأنهم غير متهمين في حب آل البيت وموالاتهم جميعًا بل إن شئت فقل أن أهل السنة والجماعة أصدق الناس حبًّا واحترامًا وتقديرًا لآل البيت جميعًا دون تفريق بين أحد منهم بل إن أهل السنة إذا صح عندهم الحديث عن آل البيت فلا يعدلون به غيره، وقد نقلوا السنن الكثيرة عن آل البيت عن جدهم ﷺ وتمتلئ بها كتبهم.

ولا وجه للاثنى عشرية في رد هذه السنن جملة لكونها وردت عن طريق الصحابة الذين هم متهمون- في نظرهم- من أجل ولاية علي بن أبي طالب وبنيه.

ثالثًا: أن يتخلص الاثنى عشرية من تفاسير الغلاة عندهم الذين أداروا القرآن في تلك الولاية والإمامة وصرفوا معانيه عما يراد عن ألفاظه العربية حسب لغة العرب التي نزل بها القرآن وحملوه على معان لا تصح لغةً حقيقة أو مجازًا، ولا عقلًا ولا شرعًا ولا تفهم من مبادئ الإسلام الحنيف وتعاليمه بأي وجه.

رابعًا: أن يتخلص الاثنى عشرية أيضًا من فرية التحريف للقرآن التي لم يقل بها غيرهم حتى من غلاة الباطنية بل ولا الزنادقة والمارقين عن الإسلام، والاثنى عشرية يلزمهم التخلص من ذلك لما مر في محله من تواتر طرق الأمة عن الأئمة من آل البيت في أخذ القراءة عنهم وكلها على مرسوم مصحف الأمة وقراءتها بحمد اللَّه

خامسًا: أن يتخلص الاثنى عشرية من الطعن واللعن لأمثل جيل الأمة وخير قرونها على الإطلاق وهم أصحاب رسول اللَّه ﷺ الذين جاء القرآن صريحًا وتواترت السنن بفضلهم والثناء عليهم ووعدهم بالجنة وتبشيرهم بها، كذلك ورد الثناء عليهم بطرق الاثنى عشرية أنفسهم عن أئمتهم هذا فضلًا عن التاريخ المشرف، وبذلهم النصح للَّه ولدينه وإعلاء كلمته حتى مضوا على ذلك.

وقد مر بنا بيان علاقة الصحابة بالقرابة، وعلاقة القرابة بالصحابة، وهي بحمد اللَّه على ما ينبغي أن تكون عليه، وما يليق بمقامهم الرفيع.

هذه هي أهم الأمور في نظري التي تلزم الاثنى عشرية لكي يمهدوا الطريق ويرفعوا العقاب من طريق المصلحين الذين ينادون بتوحيد الأمة وجمع كلمتها.

أما ما دام لم يترتب على هذه الولاية أمر من الأمور الخمسة المتقدمة، ولتكن الولاية وجهة نظر أو مجرد رأي، والرأي يخطئ ويصيب.

فالزيدية مثلًا يعتقدون ولاية علي والحسن والحسين وبعضًا من أولادهم، ومع ذلك لم يصدر عنهم طعنًا في أحد من الصحابة بل يجلونهم ويحترمونهم ولا يعدلون بهم أحدًا من الأمة ويأخذون بجميع السنن الورادة عنهم، ولم يصدر عنهم طعنًا في القرآن، ولا تفسيرًا ملتويًا غير ما يفهم من معانيه وألفاظه.

لذلك فلا تكاد توجد بينهم وبين أهل السنة فروق تذكر، حتى لا يستطيع أحد اليوم أن يميز بين زيدي وسني، فكتب التفسير والحديث وما أشبه متحدة بين الطرفين.

أما الخوارج والمعتزلة فقد انقرضوا، ولم يبق من أهم الفرق غير الاثنى عشرية اليوم ولو أنهم نهجوا منهج الزيدية لمهدوا السبيل لدعوة التقريب، لوضعنا أيدينا في

أيديهم قائلين: مرحبًا: بالوفاق والوئام، وبعدًا للشقاق والخصام ولحققنا جميعًا النداء الخالد: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ .

والحمد للَّه في الختام، وصلى اللَّه وسلم وبارك على خير الأنام، وعلى آله وصحبه الهداة الأعلام.

★ ★ ★

كان الفراغ من البحث غرة شعبان المعظم سنة (١٤٠١) من هجرة النبي ﷺ.

٣ من شهر يونيو عام ١٩٨١ ميلادية.

★ ★ ★

مراجع البحث

مرتبة حسب الفنون المختلفة

مسلسل	اسم المرجع	اسم المؤلف	الطبعة
١-	القرآن الكريم		

(أ) كتب السنة المطهرة عند أهل السنة والجماعة

مسلسل	اسم المرجع	اسم المؤلف	الطبعة
٢-	الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه	محمد بن إسماعيل البخاري	دار إحياء الكتب العربية (البابي)
٣-	صحيح مسلم	مسلم بن الحجاج القشيري	دار إحياء الكتب العربية البابي)
٤-	سنن أبي داود	سليمان بن الأشعث السجستاني	دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٧١هـ
٥-	سنن الترمذي (الجامع الصحيح)	لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي	المدني لسنة ١٣٨٤هـ
٦-	سنن النسائي (المجتبى)	لأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي	البابي لسنة ١٢٨٣هـ
٧-	سنن ابن ماجه	لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه	البابي، بتحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي
٨-	سنن الدارمي	لأبي محمد عبد الله الدارمي	دار الفكر بالقاهرة لسنة ١٣٩٨هـ
٩-	موطأ الإمام مالك	مالك بن أنس الأصبحي	البابي وبهامشه تنوير الحوالك
١٠-	مسند الإمام أحمد	أحمد بن حنبل الشيباني	دار صادر بيروت ط أولى وبهامشه منتخب كنز العمال
١١-	المستدرك على الصحيحين	لأبي عبد الله الحاكم	الرياض. وبذيله تلخيص المستدرك.

١٢- السراج المنير شرح الجامع الصغير لجلال الدين السيوطي	للعزيزي	المطبعة الخيرية لسنة ١٣٠٤هـ
١٣- تأويل مختلف الحديث	للإمام ابن قتيبة الدينوري	دار الفكر العربي بيروت
١٤- سبل السلام شرح بلوغ المرام	محمد بن إسماعيل الصنعاني	مطبعة عاطف وسيد طه
١٥- نيل الأوطار	محمد بن علي الشوكاني	التوفيقة لسنة ١٤٠١هـ
١٦- الموضوعات لابن الجوزي	عبد الرحمن بن علي الجوزي	دار الفكر بيروت لسنة ١٣٨٨هـ السنة) المحمدية
١٧- الفوائد المجموعة في الموضوعات	محمد بن علي الشوكاني	لسنة ١٣٨٠هـ
١٨- رسالة المنار (في الموضوعات)	ابن قيم الجوزية	طبعة السعودية

(ب): كتب الرجال عند أهل السنة والجماعة

١٩- الاستيعاب في أسماء الأصحاب	لأبي عمر يوسف بن عبد البر	المثنى لبنان لسنة ١٣٢٨هـ
٢٠- الإصابة في تمييز الصحابة	للحافظين بن حجر العسقلاني	المثنى لبنان لسنة ١٣٢٨هـ
٢١- تهذيب التهذيب	للحافظ بن حجر العسقلاني	دار صادر بيروت لسنة ١٣٢٧هـ
٢٢- تقريب التهذيب	للحافظ بن حجر العسقلاني	دار صادر بيروت لسنة ١٣٢٧هـ
٢٣- ميزان الاعتدال	للحافظ الذهبي	دار المعرفة بيروت
٢٤- الضعفاء الصغير	محمد بن إسماعيل البخاري	دار الوعي بحلب
٢٥- الضفاء والمتركون	لأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي	دار الوعي بحلب

(ج): كتب الأخبار عند الشيعة الاثنى عشرية

٢٦- الكافي للكليني	لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني	طهران لسنة ١٣٧٨هـ
٢٧- من لا يحضره الفقيه	محمد بن علي بن بابويه	طبعة الهند
٢٨- الاستبصار	محمد بن الحسن الطوسي	طبعة الهند
٢٩- التهذيب	محمد بن الحسن الطوسي	طبعة الهند
٣٠- وسائل الشيعة	محمد بن الحسن الحر العاملي	دار العهد الجديد مصر سنة ١٣٧٧هـ
٣١- مستدرك وسائل الشيعة	الميرزا حسين النوري	دار العهد الجديد مصر سنة ١٣٧٧هـ

(د): كتب الرجال عند الشيعة الاثنى عشرية

الكتاب	المؤلف	الناشر
٣٢- أسماء الرجال الناقلين عن الأئمة العاملين، المشهور (برجال الكشي)	محمد بن عمر الكشي	مؤسسة الأعلمي بكربلاء العراق
٣٣- تنقيح المقال في معرفة أحوال الرجال	حسن بن عباس (المامقاني)	طهران لسنة ١٣٥٢م
٣٤- روضات الجنات وأحوال السادات	الخونساري	النجف لسنة ١٣٧٣هـ
٣٥- طبقات أعلام الشيعة	أغا بزرك الطهراني	الفيحاء بدمشق لسنة ١٣٧٣هـ
٣٦- أعيان الشيعة	محسن الأمين العاملي	العلمية بالنجف ١٣٧٣هـ

(هـ): كتب التفسير عند أهل السنة والجماعة

الكتاب	المؤلف	الناشر
٣٧- الجامع لأحكام القرآن	أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي	كتاب الشعب
٣٨- تفسير القرآن العظيم	أبو الفداء إسماعيل بن كثير	عيسى البابي الحلبي
٣٩- الدر المنثور في التفسير بالمأثور	جلال الدين السيوطي	دار المعرفة بيروت
٤٠- مفاتيح الغيب	فخر الدين الرازي	المطبعة العامرة الشرفية لسنة ١٣٠٨هـ
٤١- أنوار التنزيل وأسرار والتأويل	القاضي البيضاوي	مكتبة الجمهورية العربية
٤٢- مدارك التنزيل وحقائق التأويل	أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي	مكتبة السيد محمد عبد الواحد
٤٣- باب التأويل معاني التنزيل	علاء الدين علي البغدادي الخازن	مكتبة السيد محمد عبد الواحد
٤٤- إرشاد العقل السليم	القاضي أبو السعود العمادي	ط: صبيح
٤٥- المنار	الشيخ محمد رشيد رضا	ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب
٤٦- إملاء ما من به الرحمن	أبو البقاء عبد الله العكبري	ط: عيسى البابي الحلبي
٤٧- تفسير ابن عطية	للإمام ابن عطية عبد الحق بن غالب	المكتب الإسلامي بيروت
٤٨- حاشية الجمل على الجلالين	سلمان بن عمر الشهير بالجمل	ط: عيسى البابي الحلبي

(و): علوم القرآن عند أهل السنة والجماعة

الكتاب	المؤلف	الناشر
٤٩- البرهان في علوم القرآن	بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي	عيسى البابي الحلبي لسنة ٦٩١هـ

الكتاب	المؤلف	الناشر
٥٠- الإتقان في علوم القرآن	للحافظ جلال الدين السيوطي	الهيئة المصرية العامة للكتاب
٥١- مناهل العرفان في علوم القرآن	للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني	عيسى البابي
٥٢- فصل الخطاب في سلامة القرآن	د/ أحمد الكومي، د/ محمد أحمد يوسف القاسم	مطبعة المدني لسنة ١٩٧٢م
٥٣- أسباب النزول	للواحدي النيسابوري	عيسى البابي الحلبي لسنة ١٣٨٨هـ
٥٤- أسباب النزول	لجلال الدين السيوطي	دار التحرير بالقاهرة لسنة ١٣٨٢هـ
٥٥- التفسير والمفسرون	د/ محمد حسين الذهبي	السعادة بالقاهرة لسنة ١٣٩٩هـ
٥٦- الإسرائيليات والموضوعات	د/ محمد أبو شهبة	مجمع البحوث الإسلامية
٥٧- البرهان على سلامة القرآن	سعدي ياسين	المكتب الإسلامي بيروت
٥٨- مقدمة في أصول التفسير	الإمام ابن تيمية	السلفية بالقاهرة
٥٩- القراءات الشاذة	للشيخ/ عبد الفتاح القاضي	عيسى البابي الحلبي

(ز): كتب التفسير عند الشيعة الاثنى عشرية

الكتاب	المؤلف	الناشر
٦٠- تفسير الحسن العسكري	الإمام الحسن العسكري	دار الكتب تحت رقم (١٩٢٣٨ب)
٦١- تفسير القمي	علي بن إبراهيم القمي	رقم (٥٣١) مطبوع مخطوط
٦٢- مجمع البيان	أبو علي الفضل الطبرسي	دار الحياة بيروت سنة ١٣٨٠هـ
٦٣- جوامع الجامع	أبو علي الفضل الطبرسي	مخطوط بدار الكتب (٦٦٧)
٦٤- تفسير الصافي	محمد الشهير بملا حسن الكاشاني	بدار الكتب (١٩٣١٩) طهران
٦٥- البرهان في تفسير القرآن	هاشم بن سليمان البحراني	بدار الكتب (١٩٢٧٥) طهران

الكتاب	المؤلف	الناشر
٦٦- تفسير الأصفهاني	محمد حسين الأصفهاني	بدار الكتب (١٩٣١٩) طهران
٦٧- مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار	المولى بعد اللطيف الكازراني	بدار الكتب (١٩٢٩٩) طهران
٦٨- تفسير القرآن الكريم	السيد عبدالله العلوي (شبر)	دار إحياء التراث العربي بيروت
٦٩- بيان السعادة، في مقامات العبادة	السلطان بن محمد بن حيدر الخراساني	بدار الكتب (٧٨٧) طهران
٧٠- كنز العرفان في فقه القرآن	المقداد الحلي الأسدي	بدار الكتب (٥٥٥) طهران
٧١- تفسير آيات الأحكام	حسن نجفي توني	دار الكتب (٨١٦) مخطوط
٧٢- آلاء الرحمن	محمد جواد البلاغي النجفي	العرفان صيدا السنة ١٣٥٢هـ
٧٣- التفسير المبين	محمد جواد مغنية	دار التعارف بيروت لسنة ١٩٧٨م

(ح): علوم القرآن عند الاثنى عشرية

الكتاب	المؤلف	الناشر
٧٤- فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب	حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي	دار الكتب برقم (٢٢٩١٢) طبعة طهران لسنة ١٢٩٨هـ

(ط): تفاسير المعتزلة

الكتاب	المؤلف	الناشر
٧٥- تنزيه القرآن عن المطاعن	للقاضي عبد الجبار أحمد	دار النهضة بيروت
٧٦- حقائق التأويل في متشابه التنزيل	الشريف الرضى	النجف لسنة ١٣٥٥هـ شرح محمد آل كاشف الغطاء

(ي): كتب العقائد والفرق عند أهل السنة

الكتاب	المؤلف	الناشر
٧٧- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين	الإمام أبو الحسن الأشعري	النهضة بتحقيق/ محي الدين
٧٨- الفرق بين الفرق	عبد القاهر البغدادي	دار الآفاق بيروت لسنة ١٩٧٧م

الكتاب	المؤلف	الناشر
٧٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل	الإمام ابن حزم الظاهري	دار المعرفة بيروت سنة ١٩٧٥م
٨٠- الملل والنحل	الشهرستاني	الحلبي بتحقيق/ عبد العزيز الوكيل سنة ١٩٦٨م
٨١- المنتقى من منهاج الاعتدال	الإمام ابن تيمية تلخيص الحافظ الذهبي	السلفية بتحقيق/ محب الدين الخطيب
٨٢- السنوسية الكبرى	أبو عبد الله السنوسي	دار الطباعة المحمدية ١٣٩٣هـ
٨٣- الوشيعة في نقض عقائد الشيعة	موسى جار الله	الشرق: مصر لسنة ١٣٥٥هـ
٨٤- مختصر التحفة الاثنى عشرية	ولي الله الدهلوي	السلفية تحقيق/ محب الدين الخطيب
٨٥- القاديانية	أبو الأعلى المودودي	دار القلم بالكويت لسنة ١٣٨٩هـ
٨٦- البهائية والقديانية	محمد حسين الأعظمي	مؤسسة الأعلمي بيروت ١٣٩٣هـ

(ك): كتب العقائد والفرق عند الاثنى عشرية

الكتاب	المؤلف	الناشر
٨٧- فرق الشيعة	أبو محمد الحسين النوبختي	الحيدرية بالنجف ١٣٧٩هـ
٨٨- أصل الشيعة وأصولها	محمد الحسين آل كاشف الغطاء	مكتبة النجاح بالنجف ١٣٧٧هـ
٨٩- عقائد الإمامية	محمد رضا المظفر	المكتبة الإسلامية بيروت
٩٠- الشيعة في عقائدهم وأحكامهم	الكاظمي القزويني	دار الزهراء بيروت
٩١- عقائد الاثنى عشرية	الزنجاني	مؤسسة الأعلمي بيروت
٩٢- مع الشيعة الإمامية	محمد جواد مغنية	مكتبة الأندلسي بيروت
٩٣- الشيعة في الميزان	محمد جواد مغنية	دار التعارف لبنان
٩٤- الأنوار النعمانية	السيد نعمة الله الجزائري	ط: بيروت
٩٥- بحار الأنوار	ملا محمد الباقر المجلسي	ط: إيران

٩٦- اعتقادات الصدوق	محمد بن علي بن بابويه	ط : إيران لسنة ١٣٧٤هـ
٩٧- الأمالي	الشيخ المفيد	الحيدرية بالنجف ط : ثالثة

(ل): كتب العقائد عند المعتزلة

٩٨- طرح الأصول الخمسة	القاضي عبد الجبار بن أحمد	مكتبة وهبة بالقاهرة

(م): كتب الفقه والأصول عند أهل السنة

٩٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد	الإمام ابن رشد الأندلسي	ط ١٣٥٥هـ مصر
١٠٠- الفقه على المذاهب الأربعة	لجنة وزارة الأوقاف	وزارة الأوقاف ط : سادسة
١٠١- إحياء علوم الدين	أبو حامد الغزالي	عيسى البابي الحلبي
١٠٢- إرشاد الفحول	محمد بن علي الشوكاني	ط : صبيح بالقاهرة

(ن): كتب الفقه والأصول عند الاثنى عشرية

١٠٣- الفقه على المذاهب الخمسة	محمد جواد مغنية	دار العلم للملايين
١٠٤- تعارض الأدلة الشرعية	محمد باقر الصدر	دار الكتاب اللبناني بيروت

(س): كتب معاجم اللغة والبلدان

١٠٥- لسان العرب	ابن منظور	دار المعارف
١٠٦- مختار الصحاح	محمد بن أبي بكر الرازي	ط : وزارة المعارف بمصر سنة ١٣٢٢هـ
١٠٧- معجم البلدان	ياقوت الحموي	دار صادر بيروت لسنة
١٠٨- المصباح المنير	أحمد محمد الفيومي	المطبعة الأميرية مصر سنة ١٩٠٩م

(ع): كتب التاريخ

١٠٩- الطبقات الكبرى	محمد بن سعد الكاتب الواقدي	كتاب التحرير بالقاهرة
١١٠- تاريخ ابن جرير	الإمام محمد بن جرير الطبري	ط : مصر سنة ١٣٢٦هـ
١١١- تاريخ ابن عساكر	الإمام الحافظ ابن عساكر	دمشق سنة ١٣٥١هـ
١١٢- العواصم من القواصم	الإمام أبو بكر بن العربي	السلفية بتحقيق/ محب الدين الخطيب
١١٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان	شمس الدين بن خلكان	السعادة سنة ١٣٦٧هـ بتحقيق/ محيي الدين عبد الحميد
١١٤- البداية والنهاية	الحافظ ابن كثير	ط : مصر لسنة ١٩٦٦م
		ط : التحرير لسنة ١٩٦٦م

١١٥- مقدمة ابن خلدون	عبد الرحمن بن خلدون	دار السعادة لسنة ١٣٩٢هـ
١١٦- العرب وظهور الإسلام	د/ محمود زيادة	الفنية الحديث لسنة ١٣٩٢م
١١٧- دراسات في عصر الخلفاء الراشدين	د/ عبد الفتاح علي شحاته	ط: الشعب بشرح الشيخ

(ف): مراجع عامة

١١٨- نهج البلاغة من خطب الإمام علي رضي الله عنه	جمع الشريف الرضى	ط: النجف بالعراق
١١٩- الإمام جعفر الصادق	محمد الحسيني المظفر	دار الزهراء بيروت
١٢٠- الإمام الصادق	د/ محمد أبو زهرة	دار الفكر العربي
١٢١- كشف الغمة في معرفة الأئمة	علي بن عيسى الأربلي	إيران
١٢٢- عبقرية عمر بن الخطاب	عباس محمود العقاد	دار الهلال
١٢٣- مذاهب التفسير الإسلامي	المستشرق/ جولد زيهر	الخانجي بمصر ترجمة عبد الحليم النجار

★ ★ ★

فهرس الموضوعات



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث: عقائد الشيعة الاثنى عشرية وأثرها في التفسير

الموضوع	الصفحة

المـوضـوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الرابع: تفاسير الشيعة بين الغلو والاعتدال



منصور للطباعة والتوزيع
ت: ٠٠٢/٠١٢٤١٩٢١٣٠